


مسئله ۶۰۰



وَبِالْأَعْيُنِ نَرَى كَيْفَ يَكُونُ الظَّنُّ إِذَا قِيلَ سَآءُ مَا يَكُونُ لَكُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ

قوله و از آن بعد نکره لایزاله سور الرعد و له سوره هاه سوره کاف  
 سوره یس و سوره انعام و سوره ابره و سوره طه  
 اجنبیه ای نه چنین نیست علی فخر المختار بالاستلزام و  
 استعمال ریف الغیر و هدا یجوز و عزاه الی الجبر و  
 گفت از آن بعد باینه منوال هفت مکوه سورین بر حال ابر که  
 سور و اح چنین بود و بار اول = فیلر تشنیص کت برادر  
 اول یکشماره عاقل ۱۲ ای فردا شد  
 ۱۵ ۱۴ ۱۳ ۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱  
 ۱۵ ۱۴ ۱۳ ۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱

۱۲۸۶ تا ۱۲۸۷  
۱۲۸۷ تا ۱۲۸۸

اسلام اور اہل اسلام  
کتاب

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الحمد لله الملك العلام وغيب الصلوة على افضل الانبياء عليه الصلوة والسلام وعلى آله  
 واصحابه البررة الكرام يقول عبد ضعيف من خدام ارباب المعارف والعلوم قاضي زاده  
 شريف محمد يوم ابن قاضي عبد الرحيم البخاري الى ما فرغت من طبع جامع الرموز اردت  
 ان اتي رسالة تحتوي على مناقب الائمة الاربعين في الفقه التي كانوا مفتداء لاهل السنة  
 والجماعة ومن تبع لهم وبيان شيم بعض المصنفين للكتب المذكورة فيه سند اسمها ببيان  
 احوال المؤلف الشرح المذكور وبيان الاموال اللازمة له راسم قواعد الافتاء ليكون من  
 وافق لمطالعة واقفا على اطوارهم ويزيد رغبة لمطالعة نقلًا من كتب التواريخ  
 المعتبرة والسمر المعتمدة وبالله التوفيق ان اول الائمة الاربعة وفضلهم وافتاءهم  
 كان صاحب المذهب الاعلى وواضع الملة ايضا الامام الاقظم والفقيه الاعظم  
 \* ( ابو حنيفة ) \* رحمه الله عليه اعني بدنعمان بن ثابت بن زوطى بضم الزاء المعجمة  
 وفتح الطاء المهملة وقيل كلاهما بالفتح وعند البعض جد زوطى كان من الكابل وقيل من  
 بابل وقيل من انبار وقيل من ترمذ وكان من معانق بنى تميم وذكر الخطيب البغدادي  
 في تاريخه ان بابا حنيفة هو النعمان بن ثابت بن مرزبان من احرار الفارس ووالده ثابت  
 كان اهدي الى \* ( علي ) \* كرم الله وجهه قالوا ذلوا وكان الثابت صغيرا فدعاه ببركة  
 نسله في مفتاح السعادة ان بعد وفات الثابت تزوج ام الامام رحمه الله الامام جعفر الصادق  
 رضي الله عنه ورث بابا حنيفة في حجره وكان عارفا وعالما فقيها وعابدا ورأيا وصاحب  
 الكرامات وكثير المشورة والضيعة ودائم التضرع وله مشايخ بلغت الى اربعة الاف وكان  
 يختم القرآن في الليل في شفع من الصلوة وصلى الفجر بوضوء العشاء صلى الصلوة الخمس  
 اربعين سنة بوضوء واحد وكان نومه جالسا في الصبي بين الظهر والعصر لحظة وفي  
 الشتاء في اول الليل ساعة وكان يبكي ويسمع جيرانه بكاء فيرحمون له ويحج البيت الله تعالى  
 خمسين حجا وروى انه رأى في المنام كأنه نبش الروضة المطهرة لرسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ويجمع عظامه الى صدره وارسل واحد اليه يسئل تعبيرا رؤياه من ابن سيرين وقال  
 ابن سيرين في تعبيرة ان صاحب هذا الرؤيا يجتمع بعلوم لا يسبقه احد عليه قبله  
 وقال الشافعي رحمه الله ان الناس في تحصيل علم الفقه عيال بابا حنيفة فرج وورد في  
 مناقبه احاديث منها ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان آدم مضى الله تعالى  
 بفخره وانا افتخر برجل من امتي اسمه نعمان وكنيته ابو حنيفة وهو سراج امتي  
 وايضا قال صلى الله عليه وسلم ان جميع الانبياء يفخرون بي وانا افتخر بابا حنيفة من ابيه  
 فقد احبني ومن ابغضه فقد ابغضني كما في شرح وحرر المختار وكان هذا الاخبار من المختار

الصادق قبل تولده بسنين يدل على أن ظهور أبي حنيفة معجزة من النبي صلى الله عليه وسلم وفي أوائل الضياع أنه أدرك كثير من الصحابة وهم ابن نقيل وواثة بالشاء المثلث وعبد الله بن عامر وابن جزي بن فتح الجيم وسكون الزاء المعجمة وعتبة ومقداد بن بسر بنهم البناء وأبى بن مالك وعبد الرحمن ومحمود بن لبيد ومحمود بن الربيع وأبو أمية وأبو طفيل وابن عباس وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم ولكن رؤيتهم وروايتهم عنهم مختلف فيهم لصغر سنه في زمنهم وقد اتبع لمنهبه كثير من الأولياء كإبراهيم بن إدهم بن منصور الذي كان من أبناء الملوك وترك الحكومة ولبس لباس الفقر وسار إلى مكة ثم عاد إلى الشام ومات فيه ومثل داود الطائي ومات في سنة (١٤٠) ومثل فضة بن عياض ومات في سنة (١٨٧) ومثل شقيق البخاري بن إبراهيم الرازي تلميذ أبي يوسف ومات شهيدا في سنة (١٩٤) ومثل معروق السكرخي بن قير وزكان مستجاب الدعوة ويستسقى الناس بقبره مات في سنة (٢٠٠) ومثل أبي يزيد البسطامي بن عيسى الذي مات في سنة (٣٩١) وغيرهم وكلهم أخذوا الطريقة من الإمام الأعظم ومثل في ذكر المختار وقال الإمام أحمد بن حنبل في حقه كان أبو حنيفة في العلم والمعرفة والزهدي والورع وأبناؤه الأربعة يجعل لا يدركه أحد ولم يكشف العلم بمثل كشاف وقيل إن الحضرة عليه السلام تعلم الأحكام الشرعية منه وأن الإمام المهدي رضي الله عنه بعد خروجه يعمل بطريقه وأن عيسى عليه السلام يحكم بمنهبه وقال بعضهم هذا قول أهل الكشف ورده علي القاري في شرح المستكوة وقال بعضهم روايت عنه أنه قال رأيت ربنا هو الله تعالى في المنام مائة مرة وأنه دخل في بيت الله وختم القرآن برجل واحد قائما والحاصل أن أبي حنيفة أول من صنف في الفقه وكان ظهوره معجزة من معجزات النبي ولما اشتهر منهبه في أكثر الربع المسكون حتى أكثر الناس لا يعرف إلا منهبه كما في الهند والسند وما وراء النهر والهرات والكابل والبلاد العثمانية وكل من زماقه إلى الآن لا ينقض منهبه لأن الدولة العباسية والسلاجقية والحارزميين والعثمانيين أرباب قواهم وقضايتهم في الأغلب كانوا حنيفة قال الشعراني رأيت في الكشف عن أول المذاهب الأربعة أطولها منهبه الإمام الأعظم ثم مالك ثم الشافعي ثم الأحمدي بن حنبل رضي الله تعالى عنهم وقد طعن البعض على أبي حنيفة كالخطيب وابن الجوزي لعدم إدراكهم علو شأن الإمام ومنقول عن السلف أن الشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم عند قبر الإمام لم يفت ولم يجور بالبسملة لرعاية آداب منهبه وولد الشافعي يوم وفات الإمام وقيل كان يزيد بن هبيرة أمير العراق من طرف مروان بن محمد آخر ملوك بني أمية فإزدان يتصبه قاضيا في الكوفة فأبى منه فغضب عليه فصر به مائة سوط في عشرة أيام كل

يوم عشرة أسواط فاعر الامام على الامتناع فخلى سبيله وبعد انقراض الخلافة من بنى امية نقل الامام ابو جعفر المنصور الدوانيقي الى بغداد واراد ان يعمل قاضيا فيها فلم يقبل فخلع الجعفر عليه باجرى الفعل وخلق الامام على عهده فغضب الجعفر وحبه في السجن وكان يضرب كل يوم عشرة اسواط وينادي في الاسواق ثم ضرب ضربا موجعا حتى سال الدم من ظهره ونودي عليه وضيقه من الما كل فبكى ودعا في طلب الموت فتوفي بعد خمسة اوسنة ايام وقيل صب في فيه في حضور الجعفر قدح سم جبرا فسجد ومات ساجدا وقيل جعل المنصور قاضيا جبرا فاستغنى الامام وترك القضاء بعد يومين وكان ولادته بالكوفة في سنة (٨٠) وقيل في سنة (٧١) وقيل في سنة (٩١) وتوفي في رجب اوفى شعبان سنة (١٥٥) بهياد وصلى عليه الحسن بن عمار واجتمع في صلوة جنازته خمسون الفا من الناس ودفن فيه \* (والثاني من الائمة الاربعه الامام مالك) \* رحمه الله عليه وهو ابو عبد الله مالك بن انس بن مالك بن ابي عامر بن عمر والاصحح المنسوب الى ذى اصبح الذي يكون من ملوك اليمن وكان مدنيا وقيها ومحدثا صاحب المذهب امام دار الهجرة ورئيس المتقين وكان اول من صنف في الحديث كتابا اسمه موطا واذا اراد ان يحدث توا وجلس بكمال رعاية مرام الا داب على فراشه وسرج الحية وتمكن في جلوسه بوقار ثم يحدث واستكره ان يحدث قائما او في الطريق او مستعجلا وكان لا يركب دابة في المدينة المنورة مع ضعفه وكبر سنه لرعاية تعظيم كون رسولنا عليه افضل الصلوة في ذلك البلد وقال الشافعي رحمه الله رايت في باب مالك كثيرا من افراس الخراسان وبقال مصر مارايت احسن منها فقلت له لم لم تركب واحد منها فقال مالك رحمه الله استحي من الله ان اطأ تربة فيها جثة رسول الله صلى الله عليه وسلم بخافر دابة والشافعي رحمه الله جاع في المدينة في سن ثلثة عشر وتعلم الحديث منه وحفظ موطاه ومن كلامه اذا لم يكن للانسان في نفسه خير لم يكن للناس فيه خير وقال ليس العلم بكثرة الرواية وانما هو نور يضعه الله تعالى في القلب وطلب الهارون منه وروده كل يوم الى دار الخلافة لتعليم الحديث للامين والمامون فلم يرض المالك به وقال يا امير المؤمنين لا تضع عز شي عرفه الله تعالى قال الهارون صدقت وسال منه الهارون المالك دار فقال المالك لا فاعطاه ثلاثة الاف دينار ليشتري دارا فاخذها فطلب الهارون خروجه من المدينة فلم يقبل وهو تابعي من اتباع التابعين وكان تولد في ربيع الاول سنة (١٠٣) بعد مكته في بطن امه ثلاث سنين وقيل اكثر منه وقيل سنتين وقيل تولد في سنة (٩٥) وقيل في سنة (٩٣) وقيل في سنة (٩٠) وتوفي في المدينة المنورة في ربيع الاول سنة (١٧٩) وقيل في سنة (١٧٨) دفن في البقيع وقبر مشهور ومنه به اشتهر غالبا



في بلاد المغرب والسودان واليمن وبين بعض اهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة  
 والمصر وغيرها \* (والثالث من الأئمة الأنام الشافعي) \* المنسوب الى شافع الذي يكون  
 احد ادهوقول العامة شفعوى خطأ وهو محمد بن ادريس بن عباس بن عثمان بن شافع بن  
 سائب بن عبيد بن عبد يزي بن هشام بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي المطلبى  
 المكي من اتباع التابعين وكان اعلم بكتاب الله والحديث وأثار الصحابة اديبا شاعرا فصيحاً  
 عارفاً بالناسخ والمنسوخ وتولى في سنة (١٥٠) في يوم توفي أبو حنيفة رحمه الله في مدينة غرة من  
 الفلستين وقيل في عسقلان وقيل في اليمن ونشأ بمكة وكان في هجرته في أعسر عيش حتى لا  
 يملك اجرة القلم والقرطاس ويكتب ما يسمعه على العظام وحفظ القرآن الشريف في سبع  
 سنة واخذ له مسلم بن خالد مفتى مكة بالافتاء في صغره ثم ذهب الى مدينة في ثلثة عشر  
 سنة عند مالك رحمه الله فلازمه وتعلم منه الحديث فعلمه مالك رحمه الله واكرمه وحفظ الموطأ  
 بإسرع وقت وبعد فأتى مالك رحمه الله فذهب الى اليمن وصار قاضياً فيه ثم رحل الى العراق  
 وسعى في تحصيل العلوم بالغاً ما بلغ ونشر علم الحديث وشاع علمه وفضل في جميع البلاد  
 وناظر مع محمد بن واخذ عارفة كتاب اوسط الامام الاعظم منه وحفظه في يوم وليلة ثم ذهب  
 الى مصر في سنة (١٩٩) وصنف (١١٣) كتاباً في العلوم وشاع مذهبه وقصد الناس من  
 الاقطار اليه لاخذ العلم عنه حتى يكون كل يوم اجتمع في بابيه تسعمائة راحلة كانت لطلبة  
 العلوم وما ارتكب كبيرة قطوما كذب ابداً ولا يخاف بالصديق والكذب وكان كثير السخاء  
 حتى جاء من صنعاء مع عشرة آلاف دينار في مكة اعطى جميع ذلك المبلغ للفقراء وعمره (٥٤) سنة  
 وتوفي آخر رجب سنة (٢٠٤) في ليلة الخميس او الجمعة في مصر في وقت المغرب ودفن  
 في قرافة مصر ومدفنه معلوم فيه هي كالشرافة اسم مقابر \* (والرابع من الأئمة أبو عبد الله  
 احمد بن حنبل الشيباني) \* المنسوب الى قبيلة الشيبان وهو في الاصل مروزي وتولى في  
 بغداد سنة (١٩٤) كان اماماً صاحب المذهب في الفقه ومحدثاً صنف التمسيد الذي يحتوي  
 على سبع مائة وخمسين ألف حديث وكان في حفظه ألف ألف حديث وهو شاع في بغداد  
 وسمع الحديث من شيوخها ثم رحل الى مكة والكوفة والبصرة واليمن والشام والجزيرة  
 وسمع الحديث من يزيد بن هارون والامام الشافعي وغيرهم وكان كتبه في السفر اثنا  
 عشر حملاً وكان كله محفوظاً في قلبه ولا يذكر في صحبته شيء من امر الدنيا حتى اعطى  
 له حسن بن عبد العزيز ثلاثة آلاف دينار لم يستلمها منه فقال لا حاجة لي اليها وضرب  
 المتوكل بالله من جهة عدم قبوله مسألة خلق القرآن (٢٩) سوطاً وكان رباطاً سر واه  
 من حاشية ثوب فقطع ونزل الى عانته فرمى طرفه الى السماء فحرك شفتيه فدعا الى الله  
 وروى ان الشافعي طلب القميص الذي ضرب فيه من البغداد عنه فارسله احمد رحمه الله

اليه فاخذ الشافعي وغسله وشرب سائمه وهذا يكون من جلاله قدره وقال ولله صالحاته  
 حج خمس الحاج ثلاث منها راجلا وكثيرا ما يتأدم بالحل ومات في بغداد في سنة ( ٢٣٤ )  
 واجتمع جمع كثير حتى أمر المتوكل بمساحة الموضع الذي صلى صلوة جنازته فبلغ الف الف  
 وخمسمائة الف ذراع واسلم يوم وفاته عشرون الف نفوس وكشف قبره لدفن بعض الا  
 شراف في جنبه بعد سنة ( ٢٣٥ ) فوته فوجد جسده وكفنه صحيحا لم يتغير وكان عمره  
 ( ٧٧ ) سنة ثم لا يخفى ان اجل اصحاب امامنا ابي حنيفة رح يكون الامام ابو يوسف  
 رحمه الله وهو يكون القاضي يعقوب بن ابراهيم بن حبيب من اولاد يسعد بن حبة الانصاري  
 الصحابي وتولد في الكوفة في سنة ( ١١٣ ) وكان ولد امنه ابو ادهم من تحصيل العلوم  
 فهرب منهما الى حضرة الامام الاعظم وتعلم الفقه والحديث عنده حتى صار عالما محمدا فافقيها  
 اماما في المذهب وتعلم منه امام محمد رح علومه كثيرة ثم جاء ببغداد وسكن فيه وصار  
 قاضيا فيه لثلاثة من الخلفاء وعم الهدى والهدى وهارون وهواول من يتولى قضاء القضاة  
 وكان كل يوم في مجلس الخلفاء لتقرر به لهم وتوفي يوم الخميس وقت الظهر في خمسة  
 ربيع الاول سنة ( ١٨٢ ) في بغداد وقيل في سنة ( ١٩٢ ) ومات كان منسوبه على  
 القضاء والثاني من اصحاب ابي حنيفة رحمه الله محمد بن حسن بن فرقد الشيباني وهو الامام  
 الفقيه الحنفى كان ابن خالة الفراء النحوي واصله من قرية في دمشق اسمه غرستا بفتح الغاء  
 المعجمة وسكون السين والتاعوا الف وجاء ابوهم من الشام الى العراق واقام بواسط وتولد له  
 محمد رح ونشأ بالكوفة وتعلم العلم وطلب الحديث وكان عند ابي حنيفة رحمه الله سنين ثم  
 تفقه على ابي يوسف واخذ الحديث من مالك رحمه الله وصنف الكتب الكثيرة حتى قيل انه  
 صنف في علم الدين ( ٩٩٩ ) كتابا وجرى بينه وبين الشافعي مناظرات كثيرة وكان  
 تزوج بام الشافعي وفوض كتبه وماله الى الشافعي حتى قال الشافعي ما رأيت عالما سميها  
 فقيها الا محمد بن حسن رحمه الله وكان جعله الرشيد قاضيا بالرقعة ثم جاء الى بغداد  
 وكان لم يزل عند الرشيد ومن تصانيفه الكتب المسمى بظاهر الرواية المشهور بالاصول  
 الستة وهي المبسوط والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير  
 كما في كشف الظنون ووجه تسميتها بالظاهر كونهما رواية عنه برواية الثقة وبعض العلماء  
 كعبد السيد الشريف قدس سره لم يعد السير الصغير منها فعنده ظاهر الرواية خمسة  
 وبعضهم لم يعد السيرين منها فعنده اربعة كما في الطحطاوى فيكون الجامعين والزيادات  
 والمبسوط في الظاهرية متفق عليه والسيران مختلف فيه واما النوادر فهي المسائل المروية  
 عن محمد غير ظاهر الرواية كالمزادات التي اتفقها عند قضائه في الرقة التي يكون لدية في  
 سواحل القرات والهارونيات وهي المسائل التي جمعها محمد في وقت كونه عند هارون

والجرجانيات وهي مسائل جمعها حين كوفه في الجرجان الذي هو بلد من خراسان والكتب  
الامالي وهي كتب روى محمد مسائلها عن ابي يوسف لانه املاها وكتبها الى تلميذه محمد  
عند التعليم ومروى ان محمدا راجع صنف اول الميسوط واملأه على اصحابه وكان نسخ الميسوط  
المروية عنه متعددة أشهرها ميسوط ابي سليمان الجرجاني وشرحه جماعة من العلماء العظام  
كشيخ الاسلام خواهر زاده وشمس الائمة الحلواني وصنفوا الشروح مختلطة بكلام  
اهام محمد رحمه الله عليه من غير تمييز واستحسن ذلك الميسوط الشافعي رحمه الله عليه  
وحفظه وبعد ذلك صنف الجامع الصغير ومشتبلة على ( ١٥٣٣ ) مسئلة وجمع فيه ما رواه  
ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وشرحه مختلطة بكلامه فخر الاسلام البردوي  
وامام قاضي خان وكان هذا الجامع في السفر والحضر مع ابي يوسف رحمه الله عليه لعدم  
صحة تقليد القضا في زمانه من غير حفظ الجامع الصغير ثم الى محمد رحمه الله عليه  
الجامع الكبير وجمع ما رواه بلا واسطة عن ابي حنيفة رحمه الله عليه فيه فصار كتابا  
محسنا حتى كان عيسى ابن ابي بكر حاكم الشام يعطى لكل من يحفظ الجامع الصغير  
خمس مدينار وبعد ذلك صنف الزبادات وسماها بها لكون مسائلها زينة على ما ملأه  
له ابو يوسف وبعد هذا سأل في ذكره فروع وجمع ذلك وصنف كتابا آخر ويسمى  
بزبادات الزبادات وصنف بعده السير الصغير فوقع بين الاوزاعي فقال لمن هذا  
فقال لمحمد العراقي فقال ما لاهل العراق وهذا الكتاب فابعد عن محمد رحمه الله عليه  
فسمع كلامه محمد فصنف ثانيا السير الكبير في ( ٩٠ ) دفتر وارسله الى الخليفة  
واستحسنه وعنده من مفاخر ايامه هو آخر ما ألفه في الفقه بعد انصرافه من العراق ولم  
يذكر فيه اسم ابي يوسف لكون المخالفة بينهما في ذلك الوقت وان احتاج الى نقله كان يقول  
هذا مروى عن رجل ثقة وقال شمس الائمة السرخسي ان سبب المخالفة ما يكون  
الا حسد لانه كان ابو يوسف مقر بالخليفة وذهب كل يوم الى دار الخلافة فرأى  
في الطريق جماعة من العلماء وجماعهم من طلبة العلوم فسئل منهم يا ايها الجماعة اين  
تذهبون فقالوا نذهب الى مجلس محمد راجع لاستفادة العلوم فطار من ذلك في قلبه  
حسد حتى جرى في مجلس الخليفة ذكر محمد راجع فاثنى عليه الخليفة فخاف ابو يوسف  
تقر به فارادته بعد بتولية قضاء مصر واراد الخليفة دوام حضور محمد في دار الخلافة  
فقال ابو يوسف لا يمكن حضوره عند حضرة الخليفة لابتلائه بسلس البول فقال الخليفة  
فبالقيام يكفى فجاء ابو يوسف فقال لمحمد يدعوك الخليفة ولكن الخليفة مسلول  
فلا تجعل الجلوس طويلا عنده فاشرت اليك قم من مجلسه فذهب محمد عند الخليفة  
فلاستحسنه لكونه حميلا وتكلم معه ففى اثناء الكلام وخلال المحاورة اشار ابو يوسف

اليه بقيامه من مجلس الخليفة فقطع الكلام وخرج من المجلس لرعاية امر الاستاد فقال الخليفة لولم يكن لمحمد هذا المرض لكان احسن ثم وقف محمد على ما جعل ابو يوسف في حقه فمات ابو يوسف ولم يخرج محمد على جنازته فصار بعد ذلك محمد مقر بالخليفة حتى خرج مع هارون الرشيد الى الري فمات في قرية من الري اسمه برنبويه كما للسندرية في سنة (١٨٩) وكان تولد في سنة (١٣٥) ويوم وفاته مات امام النحو والقرأة ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي (والثالث من اصحاب ابي حنيفة رح الامام زفر رحمه الله وهو زفر ابن هزيل بن قيس بن سليم من نسل معد بن عدنان كان جامع بين العلم والعبادة وكان في الاول من اصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي والاجتهاد فقال عماد بن ابي حنيفة رح لم يكن في بين اصحاب ابي حنيفة بعد ابي يوسف ومحمد مثله تولد في سنة (١١٠) وتوفي في البصرة حال كونه قاضيا فيها في سنة (١٥٨) كما في تعاليق الانوار (وبعد هذا الريد ذكر بعض العلماء من التابعين وغيرهم المذكور في جامع الرموز \* ومنهم قاضي شريح وهو ابن الحارث بن قيس من كبار التابعين وعمله (عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه قاضيا بالكوفة فاستمر قضائه (٧٠) سنة وامتنع من القضاء في غيبة ابن زيبر باستغفائه من عجاج ابن يوسف الظالم وكان عمره (١٠٠) وقيل (١٢٠) سنة وتوفي في تاريخ سنة (٧٩) \* ومنهم الاوزاعي وهو عبد الرحمن بن ابي عمر الاوزاعي امام اهل الشام من كبار التابعين كان فقيها عارفا ووريعا عابدا وثقة حافظا اجاب عن (٨٠٠٠) مسئلة من الفقه من حفظه تولد سنة (٨٨) ومات في بصرى سنة (١٥٧) ودفن فيه الاوزاعي اسم بطن من اليمن وقيل من همدان وقيل اسم قرية من دمشق \* ومنهم الزعفراني وهو ابو عبد الله الحسن بن احمد الفقيه الزعفراني الذي رتب الجامع الصغير والزيادات منسوب الى زعفرانته هي قرية من بغداد ومات في سنة (٢٩٠) \* ومنهم ابو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري المنسوب الى بخارا هو بلدة عظيمة من ما وراء النهر وكان تولد في بخارا يوم الجمعة بعد الصلوة في (١٣) شوال سنة (١٩٤) وتوفي ابوه في صغره فنشاء يتيما في حجر امه وكان نجيفا متوسط القامة فذهب عيانه وكانت امه مستجابة الدعوة فدعت الى الله فرائت في المنام ابراهيم عليه السلام فقال لها قد رد الله بصر ابنك بدعائك فقامت من النوم فشافت ابنه بصيرا وقال البخاري الهمة الحديث في المكتب ولي كان عشر سنين فلما دخلت في سنة (١١) حفظت كتب ابن المبارك وعرفت زيرا صاحب الرأي ثم خرجت مع اخي احمد وامى الى مكة فلما حججنا رجع اخي بخارا فمات في ذلك البلد واهمت بمكة لسماع الحديث فلما دخلت في سنة (١٨) صنعت كتاب

قضاياء الصحابة والتابعين واقاويلهم وصنف التار يخ الكبير في روضة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليالي القمرة وكان سمع الحديث في بخارا من محمد بن سلام البيهكندي وفي باخ من قتيبة ومكي وبهر ومن معاذ بن اسد وغيره وفي نيسابور من بشر بن حكم وفي ري من ابراهيم بن عيسى الحافظ وبيغداد من محمد بن عيسى وببصرة من ابي عاصم وبالكوفة من عبيد الله بن موسى وبمكة من عبد الرحمن المقرئ وبالمدينة من عبد العزيز الاويسى وبواسط من عمر بن احمد وبمصر من سعيد بن ابي مريم وغيرهم حتى قال كتبت عن الف وثمانين نفسا وحفظت مائة الف حديث صحيح ومائتي الف غير صحيح ولما رجع الى بخارا نصب له القباب على فرسخ خارج البلد واستقبله عامة اهلها ونشر على قدميه دراهم ودنانير وارسل اليه امير البلد خالد بن محمد نائب العباسية جماعة ويستأله بالصحيح ويحدثه به في قصره فامتنع البخاري منه وقال ان كان للامير حاجة الى فليحضر في مسجدى او دارى فوقع بينهما وحشة فامر الامير بنجر وجهه من البلد فدعا على الامير وكان مجاب الدعوة فلم يمض شهر جاء الامر من الخليفة بعزله وضر به وتشهيره بالاسواق وحبسه حتى مات في الحبس ولما خرج البخاري من البلد طلبه اهل سمرقند فسار اليهم فلما وصل بنجر تنك بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء وفتح التاء الفوقية وسكون النون بعد كافى اسم قرية من سمرقند على بعد ستة اميال من البلد سمع وقوع المخالفة بين اهل البلد بسببه وكان له اقر با في تلك القرية فنزل عندهم اياما حتى يتجلى الامر فمرض حتى جاء رسول من سمرقند بطلبه وهيا للركوب فقام فلم يقدر للركوب فرجع ففقد ليلته عيد الفطر سنة (٣٥٩) وكان عمره (٩٢) سنة ودفن في تلك القرية وبعد دفنه فاح من قبره رائحة طيبة فلم يزل ياخذ الناس تراب قبره تبركا وفي اعوام القحط والغلا يستسقون الناس على قبره فنزل المطر عاجلا وخرج المخالفون عندياته بعد وفاته الى زيارة قبره لاطهار التوبة وصحبه المسمى بالبخارى افضل الصحاح سمعه عنه تسعون الف رجل وشروعه كثير من العلماء كإمام ابو حفص وابن حجر والسكراني وزركشى وعيني وفتح الباري والقسطاني وغيرهم \* ومنهم ابو سليمان وموسى بن سليمان الجرجاني اخذ الفقه عن محمد بن جعفر وعرض عليه الامور القضاء فلم يقبل وجمع السير الصغير واصل امام محمد رحمة الله عليه المشهور وتوفي بعد المائتين كما في العيني \* ومنهم الامام ابو حفص الكبير البخاري وهو احمد بن الحنفى اخذ الفقه عن محمد بن الحسن رحمة الله عليه وابنه عبد الله معروف بابي حفص الصغير وتوفي في سنة (٢١٧) ودفن في بخارا ومثله معروف \* ومنهم الشيخ ابو منصور ماتريدى كان اسمه محمد من شيوخ الحنفى في علم الكلام وبينه وبين الامام

لأعظم كان ثلاثة وسابط ويكون ماتريد قرية من السمرقند توفي فيه في سنة ( ٣٣٢ )  
 أو دفن في السمرقند \* ومنهم أبو الميث السمرقندي وهو نصر بن محمد الحنفى ولا شرح  
 على الجامع الصغير والكبير وتصانيف أخرى توفي سنة ( ٣٧٣ ) \* ومنهم الحاكم الشهيد  
 وهو أبو الفضل محمد بن أحمد المقتول صاحب المنتقى والكافي وجميع فيوما ما كتب محمد  
 رحمة الله عليه في الجامعين وترك مكرراته فقال محمد رحمة الله عليه في منامه لم فعلت هذا  
 فقال لكسالة الفقهاء فغضب عليه في المنام فابتلى بالترك فقتلوه مصلوبا على شجرتين  
 وقطعوه بالنصف في سنة ( ٣٣٣ ) في الكوفة وكان سنة ( ١٠٤ ) ومنهم الزهرى وهو محمد  
 ابن مسلم بن عبد الله بن شهاب القرشى كان من فقهاء المدينة وكان ثقة من التابعين  
 ومات في سنة ( ١٢٥ ) وكان له ( ٧٣ ) سنة ومنهم ابن زياد هو حسن بن زياد كان  
 شيخا الحنفية ومنهم سماعة هو أبو عبد الله محمد بن سماعة بن عبيد بن هلال  
 ومن أصحاب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وكان عابدا يصلى كل يوم ( ٢٠٠ ) ركعة  
 صلاة وحافظا ثقة وكان قاضيا للمأمون ببغداد إلى أن صار بصره ضعيفا فعزل وتوفي  
 في سنة ( ٢٤٨ ) ومنها الأصمعي وهو عبد الملك بن قريش بن عبد الملك بن علي بن أصمعي  
 من أهل البصرة ثم جاء ببغداد في أيام دولة هارون الرشيد وصار له جمالا لأنام وله مصنفات  
 في اللغة والنحو وغيره وكان تولد في سنة ( ١٢٣ ) وتوفي بالبصرة في سنة ( ٢١٤ ) وعاش  
 ( ٧٨ ) سنة ومنهم أبو بكر بن الفضل السكلمرى المنسوب إلى قرية من بخارا اسمها كمار  
 بضم الكافي وكان من أجلة الفقهاء اسمه أبو جعفر وكان أصله من هندوان الباغ ويقال  
 له أبو حنيفة الأصغر توفي في بخارا في سنة ( ٣٤٣ ) كما في تعاليق الأنوار ومنهم الشعبي  
 بفاح الشين وهو عامر بن شراحيل كنيته أبو بكر وكان فقيها كوفيا من ثقة التابعين  
 مات فجأة ومنهم أبو سليمان وهو موسى بن سليمان الجرجاني أخذ الفقه من محمد بن فراد  
 المأمون فصبه قاضيا لم يقبل ورتب السير الصغير وأصل محمد رواية عنه وتوفي بعد  
 ( ٢٠٠ ) من الهجرة ومنهم الحصافى وهو أبو بكر بن أحمد الشيباني كان محدثا فقيها مقربا  
 للمهتدى بالله وبعد قتل المهتدى ذهب دار الحصافى وكان يأكل من صنعتها وله مصنفات  
 توفي ببغداد في سنة ( ٢٩١ ) وعمره كان ( ٨٠ ) سنة ومنهم خليل ابن أحمد الأزدي  
 كان هو أستاذ اللغة والنحو والعروض وواضعه وتوفي سنة ( ١٧٨ ) ومنهم النخعي وهو  
 أبو عبد الله النخعي كان فقيها كاملا تولى قضاء الكوفة من أيام المهتدى ثم عزله  
 موسى الهادي تولد في سنة ( ٩٥ ) وتوفي سنة ( ١٢٠ ) ومنهم الإمام الطحاوى  
 المنسوب إلى طحا هو قرية من صعيد مصر وهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن عبد الملك  
 الأزدي الطحاوى وانتقلت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة في مصر وكان فقيها محدثا في



الاول شافعي المذهب ثم انتقل الى مذهب ابي حنيفة رحمه الله وتاليافته كثيرة تولد في  
 ربيع الاول سنة (٢٢٩) وتوفي في مصر ليلة الخميس غرة ذي القعدة سنة (٣٢١)  
 ودفن في مقابر القرافة ومزاره مشهور ومنهم الامام الصرخي وهو ابو الحسن عبيد الله بن  
 الحسين بن دلال كان فقيها من ائمة الحنفية قوله مختصر في فروع مذهب امامنا الاعظم  
 رح قد شرحه تلميذه بواسطتين القنوري توفي سنة (٣٤٠) \* ومنهم ابو الحسين  
 القنوري وهو ابو الحسين بن احمد بن محمد بن احمد بن جعفر القنوري الفقيه الحنفي  
 الذي انتهت اليه الرئاسة الحنفية بالعراق وصنف في مذهب الامام الاعظم رح مختصرا  
 مشهورا تولد في سنة (٣٩٢) وتوفي يوم الاحد الخامس من رجب سنة (٤٢٨) في  
 بغداد ودفن اولا في داره الكائن في درب الخلف ثم نقل الى تربة يكون في شارع  
 المنصور ودفن هناك على جنب ابي بكر الخوارزمي الفقيه الحنفي ووجه نسبته قيل بيع  
 القنوري قيل القدر اسم قرية يكون منسوب اليها ومنهم شمس الائمة السرخسي وهو  
 محمد بن احمد بن سهل وكنيته ابو بكر كان فقيها حنفيا مشهورا صنف شرحا للسير الكبير  
 تولد في سنة (٤٠٠) وقدم مع ابيه الى بغداد سنة (٤١٩) وتوفي سنة (٤٩٤) وقيل  
 في سنة (٤٨٣) ومنهم الامام شمس الائمة الحلواني المنسوب الى بلد الحلوان وقيل بابن مال  
 النون بالهزة وهو ابو محمد عبد العزيز احمد بن نصر بن صالح البخاري وكان معروفا  
 في سلك المجتهدين وكان مع ابي بكر خواهر زاده في عصر واحد وتوفي في سنة (٤٤٨)  
 في بلد كاش ثم حمل جنازته الى بخارا ودفن فيه ومنهم شيخ الفقهاء ومقتداء ملوراء النهر  
 محمد بن حسين ابو بكر بن محمد البخاري الملقب بخواهر زاده لكونه ابن اخت قاض  
 ابي ثبات البخاري وهو صنف النخبة في الفقه توفي في جمادى الاولى سنة (٤٧٣) وقيل  
 في سنة (٤٨٣) ومنهم فخر الاسلام البرزدي المنسوب الى البلدة برزده وهو على بن محمد  
 بن حسين بن عبد الكريم النسفي الملقب بابي العسيرة لتفسير فهم تصانيفه وكان تلميذ  
 شيخ ابي منصور ماتر يندى واخوه صدر الاسلام كان يلقب بابي اليسر لكون كلامه يسيرة  
 الفهم وكان اماما ومقتداء لفقهاء ملوراء النهر وكان تدريس في سمرقند تولد في سنة  
 (٤٠٠) وتوفي في رجب سنة (٤٨٢) في بلدة كاش ودفن فيه ومنهم صاحب الهداية  
 شيخ الاسلام برهان الدين ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبد الجليل بن ابي بكر  
 المرغيناني القرغاني من نسل ابي بكر الصديق رضي الله عنه كان فقيها حنфия بارعا  
 في العلم والمعرفة تفقه على والده وعلى شيخ الاسلام الاسي جاني كان تولد في سمرقند  
 في يوم اثنين ثامن رجب سنة (٥١١) وشرف بزيارة الحرمين الشريفين  
 في سنة (٥٢٤) وبدأ بتأليف الهداية بعد فراغه من تصنيف الكفاية المنتهى المرتبة

على ثمانين مجلد وهو مفقود الآن في سنة (٥٧٣) واتهاني (١٣٠) سنة وكان  
 في مدة تأليفها صائها ومات في (١٤) ذي الحجة سنة (٥٩٣) وكان أول  
 من قرأ الهداية عند مؤلفها شمس الأئمة الكردي وطعن بعض الشافعية عليه  
 لجهلهم على جلالة قدر صاحب الهداية وخرج احاديث الهداية وكهنتا  
 كثير من العلماء كشيخ محي الدين المصري لان له عناية بمعرفة حديث الهداية  
 احمد بن علي بن هجر العسقلاني المتوفى في سنة (٨٥٢) وغيره هذا ما وقفنا  
 على تحريره من مناقب الأئمة وبعض المصنفين للكتب المذكورة في جامع الرموز  
 وبعد ذلك الترتيبان محاسن الشرح المطبوع المذكور وبيان مناقب مصنفه فنقول هذا  
 كتاب لطيف المسمى بجامع الرموز وشرح منيف لمختصر الوقاية الذي قد صنفه عبيد الله  
 ابن مسعود ابن تاج الشريعة من اجل مؤلفات الفقيه الاعظم والمفتي الافخم حاوي المعاني  
 والمقول جامع المعقول والمنقول اعني سيدنا ومولانا شمس الدين محمد القهستاني وكان  
 تلميذا رشيد الشيخ الاسلام في بلدة خراسان في زمان سلطنة سلطان حسين ميرزا ابن  
 ميرزا الغنيك خلد هما الله تعالى في روضة الرضوان وكان شريكا في الدرس لمولانا  
 عصام الدين رحمة الله عليه وبعد مات في السلطان حسين ميرزا فقد ظهر رؤساي  
 الشيعة وتهاجموا على اهل السنة والجماعة ورفعوا الوية التشيع واعلموا الرفض لامجد  
 الصحابة الكرام وبالغوا فيه حتى جاسروا علمائنا في تكفيرهم ولم يحمل مولانا شمس  
 الدين في استماع رفضهم وهرب من بينهم وانزواني زاوية وصنف هذا الكتاب ولما خرج  
 الملك الا بطل الشيع الاكمل العالم العامل الرباني المستنصر بنصرة الله سبحانه السلطان  
 ابوالمقارن عبيد الله خان الشيبكية لاجل تسخير خراسان واستلامه من ايدي اصحاب  
 الخذلان وقد ظفر عليهم وهزمهم وقتلهم واحرق الخراسان من ايديهم فخرج المصنف من  
 زاوية لاداي مراسم استقبال السلطان وبالغ السلطان في تعظيمه وعبادته وجعله مفتيا في  
 الى البخاراى الشريف وجعله مفتيا في ذلك البلدة اتم وهذا الشرح باسم السلطان المذكور  
 وكان عالما خيرا واهل فقيه يقال مانسي قطشي مما طرق بسمعه وتوفى في سنة تسعمائة  
 وخمسين من تاريخ الهجرة القهستاني بالقائ كورة بين النسابور والهرافو قصبته قايين  
 وبلد بكرمان فتحت عنوة في ايام حكومة معاوية رضى الله تعالى عنه في سنة خمسين من الهجرة  
 وفيها دعا اهل الشام الى البيعة لولايتهم ابنه يزيد فبايعوه وهذه التحريرات منقولة  
 من تاريخ الخلفاء للسيوطي ومن القاموس ومن طلب تصحيحه فليطلب منهم ثم التزم  
 بيان بعض من رسوم اصحاب علم الفتوى ليكون من يكون ناظرا فيه واقفا من عام  
 الفتوى اعلم ان المفتي هو المجتهد واما غير المجتهد ممن يحفظ اقوال المجتهد فليس

بمفتى وجب عليه ذكر قول المجتهد كالامام الاعظم على وجه الحكاية وصحة نقله  
ذلك القول عن المجتهد على وجهين اما بالسند المعلوم عنده وينقله واخذ من كتاب  
معتبر متداول على ايدي الناس ككتب الستة الظاهر الرواية امام محمد رحمه الله فيكون  
الفتواء الموجد في هذا الزمان ليس يفتوى بل يكون تحكية كلام المفتى للمفتى كما في  
رد المحتار ولا يخفى ان المسائل الفقهية الحنفية على ثلاث درجات الاولى الاصول وهو  
المسمى بظاهر الرواية اعنى بهما يكون مرويا عن ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد  
ويالحق بهم زفر وحسن بن زياد رحمه الله تعالى عنهم والمشهور ما يروى عن الثلاثة  
الاول والثانية النوادر وهي ما يروى عنهم لافي ظاهر الرواية بل في كتب غيرها للمحمد  
رح كالكيمانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات ولغيره كما مره زفر وحسن  
بن زياد رحمه الله وكالامالي المروية عن ابي يوسف وهو جمع املاء واعنى به يقوله  
العالم بما فتح الله تعالى في قلبه وحرره على تلامذه وهو من عادات السلف وكرواية ابن  
سماعة والمعلّى بن منصور والثالثة الوقائع وهي ما اجتهد المجتهدون المتأخرون مثل  
عصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن سماعة وابي سليمان الجرجاني وابي حفص البخاري وابي  
نصر قاسم بن سلام وغيرهم حين السؤال عنهم ولم تجدوا رواية فيه عن الائمة واجابوا المسئلة  
بالدلائل الموجودة عندهم وقد يتفق مخالفتهم للائمة بالذلل المذكورة واول كتاب  
صنف في الوقائع كتاب النوازل للفقهاء ابى الليث السمرقندي ثم كتاب مجموع النوازل  
والوقائع للنظامي والوقائع للصدر الشهيد ثم اختلطها المتأخرون مع الاصول والنواذر  
ولا يصححوها كقاضي خن ومصاب خلاصة الفتاوى وميزها بعضهم كصاحب المحيط رضى  
الدين السرخسي ومن اجل كتب الاصول كتاب الكافي والمفتى للحاكم الشهيد وشرحه  
شمس الائمة السرخسي المشهور بهبوط السرخسي وفي فتح القدير الفتوى بما في الكتب  
العربية والمختصرة لا يجوز كالنهر وشرح الكنز وشرح در المختار والقيمة للرازي  
ويالحق بعضهم الاشباه والنظائر لا يجار عبارتهما وفي السراجية كلام حاصل ان المفتى يفتى  
بقول الامام الاعظم على الاطلاق سواء كان وحده في جانب اول السند اذ قوله بشر في استفادته  
من الصحابة والتابعين حين عدم الاختلاف في العصر والزمان وان لم يكن من ابي حنيفة  
رحمه الله قول يفتى بقول ابي يوسف رحمه الله وان لم يكن يفتى بقول محمد رحمه الله والا بقول  
زفر وحسن بن زياد رحمه الله وفي الحاوي القيسى اعتبر قوة ادراك المفتى بحسن صحة  
الاقوال يعنى اذا ادرك المفتى قوة دليل احد الاقوال عند اختلاف المجتهدين فتحكم على  
تقديم ذلك القول على سائر الاقوال ويفتى به والا يحكم على الترتيب السابق المذكور  
ولهذا ترجع قول بعض اصحابه على قول ابي حنيفة كتخصيص ترجيح قول ابي يوسف على

القضاء والشهادة وترجيح قول محمد في ذوى الارحام وترجيح قول أبي حنيفة في العبادات  
وترجيح قول زفر في (١٧) مسئلة فعند خلو المسئلة من علامات الترجيح بان كان كلهم  
مصرها بالصحة والفتوى اولا يكون بل يكون على درجة واحدة فالعمل بهما في المتن اولى  
مما في الشروح وبما في الشروح مما في الفتاوى واما اذا كان ما في المتن خالفا عن تصريح  
الاصحمة وكان مقابل مصرها بها فالعمل على مقابلها اولى لان صحة المقابل مريحي  
وصحة ما في المتن التزامي لكونه غير ذا كرا الامام هو الصحيح في المذهب والتصحيح  
الصريح مقدم على التصحيح الالتزامي وان استوى القولان فان كان احدهما قول أبي حنيفة  
رح فالعمل بقول أبي حنيفة اولى او كان احدهما قايما ساوا الاخر استحسانا فالعمل بالاستحسان  
اولى او كان احدهما معللا بالدليل والاخر خاليا من التعليل فالعمل ارجح وكذا  
لو كان احدهما قول الاكثر او من ظاهر الرواية او كان انفع للوقف فالعمل بالاكثر  
وظاهر الرواية والانفع اولى والحاصل ان الافتاء عند أبي يوسف لا يحمل الاعلى المجتهد  
وعند محمد رح يجوز على من يكون صوابه اكثر من خطائه حتى ان لاعلم بالفقه في البلد  
لا يسعه تركه واما العلامة الدالة على الافتاء فقولهم عليه الفتوى وبه يفتى وبه نأخذ وعليه  
الاعتماد وعليه العمل اليوم وهو الصحيح والاصح والاظهر والاشبه والاوجه والمختار وبه جرى  
العرف وهو المتعارف وبه اخذ علمائنا ولكن بعضها ارجح من بعض فاللفظ الذي فيه هر وف  
الفتوى آكد من الصحيح والاصح والاشبه ولفظه يفتى وعليه الفتوى اقوى من الفتوى عليه  
لا فائدة تقديم المجهول المحصر في الاول واصل الصيغة كد من افعال تفضيل فالصحيح ادل من  
الاصح فالاحتماء اهم من الاحوط فاذا كانت رواية في كتاب معتد منيلا بالاصح والا اولى  
او الاوفق فيجوز الافتاء بها وبمخالفتها واذا كانت منيلا بعلية الفتوى وبه يفتى ونحوه لا  
يجوز الافتاء بمخالفتها فلا بد للمفتي ان يعرف كيفية اطوار من يفتى بقولهم ولا يكفيه معرفة اسمه  
ونسبه بل يلزم من معرفته في الرواية ودرجته في العلم والدراية وكونه في آية طبقة من  
طبقات الفقهاء ان يكون على بصيرة في تمييز بين القائلين المتخالفين وعلى قدرة كافية  
في الترجيح بين القولين المتعارضين لان طبقات المجتهدين والفقهاء سبعة الاولى طبقة  
المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة المذكورة رضى الله عنهم ومن سلك مسلكهم ممن  
انس القواعد في الاصول واستنبط احكام الفروع من الادلة الاربعة وهم غير مقلدين  
(الثانية طبقة) المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد رح المخرجين الاحكام عن الادلة  
بتأسيس القواعد الموضوعة من الامام الاعظم (الثالثة طبقة) المجتهدين في المسائل التي  
لا رواية فيها عن صاحب المذهب كالطحاوي والحصاني والكرخي والحلواني والسرخسي  
والبرزدوي وفخر الدين قاضي بخن وامثالهم وهم لا يخالفون صاحب المذهب لا في الاصول

ولافى الفروع بل يستنبطون الاحكام في المسائل التي لافى فيها على موجب القواعد  
 (الرابعة طبقة) اصحاب التحريج من المقلدين كالأرازي وهم لا يقدر على الاجتهاد  
 لكنهم لاحاطتهم بالاصول وضبطهم بالمأخذ يقدر على تفصيل قولهم في وجهين  
 وحكم بهم محتمل الامر من منقول عن صاحب المذهب او اصحابه برأيهم ونظرهم في الاصول  
 اولها قاعدة على امثاله ونظاير من الفروع فمافي الهداية من قوله كذا في تحريج السكراني  
 من هذا المقييل (الخامسة طبقة) اصحاب الترجيح كالأحسين القدوري وصاحب الهداية  
 وشأنهم تفصيل بعض الروايات عن بعض آخر بقولهم هذا اصح وامثاله (السادسة طبقة)  
 المقلدين القادرين على التمييز بين القوى والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب  
 كاصحاب المتون المتأخرة كصاحب الوقاية والكنز وشأنهم انهم لا ينقلوا في كتبهم  
 الاقوال المردودة (السابعة طبقة) المقلدين لا يقدر على ما ذكر ولكن  
 يفهمون اقوالهم كالشارحين لكلامهم فيلزم للمفتي ان يعرف هذه المذكورات  
 ويحفظ الاصول والفروع ثم يفتي ويكتب في آخر كلامه والله اعلم

\* (تمت) \*

\* فهرست المجلد الأول \*

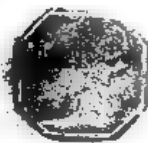
صفحة

كتاب الطهارة	١٤	فصل الوتر والتراويح	١٢٩
بيان الغسل	٢٤	فصل السكوف	١٣٤
بيان الماء الجائز للوضوء	٢٨	فصل الادراك الفريضة	١٣٩
فصل التيمم	٣٨	فصل قضاء الفوائت	١٣٩
فصل المسح	٤٤	فصل سجود السهو	١٤١
فصل الحيض	٤٨	فصل سجدة التلاوة	١٤٧
فصل طهر الشيء	٥٨	فصل صلاة المريض	١٥١
كتاب الصلوة	٦٨	فصل صلاة المسافر	١٥٣
فصل الاذان	٧٤	فصل صلاة الجمعة	١٥٩
شروط الصلوة	٧٩	فصل صلاة العيدين	١٦٩
فصل صفة الصلوة	٨٥	فصل الجنائز	١٧١
فصل يجوز الامام	١٠١	فصل الشهادتين	١٧٩
فصل سبقه المحدث للمصلي	١١٢	فصل صلاة الخوف	١٨١
فصل ما يفسد الصلوة	١١٩	فصل صلاة في الكعبة	١٨٢

فصل الحضانة * * *	٣٤٥	كتاب الزكوة * * *	١٨٣
فصل ثبوت النسب * *	٣٤٧	فصل نصب العاشر * *	١٩٥
فصل في النفقة * * *	٣٤٨	فصل مصارف الزكوة * *	٢٠٥
كتاب العتاق * * *	٣٥٩	فصل الفطر * * *	٢٠٩
فصل عتق البعض * *	٣٩٢	كتاب الصوم * * *	٢١٢
فصل الخاف بالعتق * *	٣٩٩	فصل ما يفسد الصوم * *	٢١٨
كتاب المكاتب * * *	٣٧٢	فصل الاعتكاف * * *	٢٢٨
كتاب الايمان * * *	٣٧٩	كتاب الحج * * *	٢٣١
فصل حلق الفعل * * *	٣٨٥	فصل القران * * *	٢٥٢
فصل حلق القول * * *	٤٠٠	فصل الجنائيات * * *	٢٥٥
كتاب البيع * * *	١	فصل الاحصار * * *	٢٩٣
فصل خيار الشرط * *	٧	كتاب النكاح * * *	٢٩٧
فصل صح شراء ما لم يره * *	١٠	فصل الولي والكفو * *	٢٧٩
فصل البيع الباطل والفاسد * *	١٨	فصل المهر * * *	٢٨٥
فصل الافالة * * *	٢٧	فصل نكاح القن * * *	٢٩١
فصل التولية * * *	٢٨	كتاب الرضاع * * *	٢٩٨
فصل الربا * * *	٣٠	كتاب الطلاق * * *	٣٠١
فصل عدم جواز المنقول قبل قبضه * *	٤٣	فصل تفويض الطلاق * *	٣١٥
فصل السلم * * *	٣٩	فصل التعليق * * *	٣١٣
مسائل شتى * * *	٤٣	فصل من غالب حاله * *	٣١٨
فصل الحرفى * * *	٤٤	فصل تصح الرجعة * *	٣١٩
كتاب الشفعة * * *	٤٩	فصل الايلاء * * *	٣٢٣
كتاب القسمة * * *	٥٤	فصل الخلع * * *	٣٢٥
كتاب الهبة * * *	٥٩	فصل الظهار * * *	٣٢٨
كتاب الاجارة * * *	٦٩	فصل من قذف * *	٣٣٢
فصل الاجارة الفاسدة * *	٧١	فصل العنين * * *	٣٣٥
فصل الاجير * * *	٧٩	فصل التدبير * * *	٣٤٨
فصل فسخ الاجارة بعيب * *	٧٨	فصل في الولاء * * *	٣٧٠
كتاب العارية * * *	٨٢	فصل العنة * * *	٣٣٧







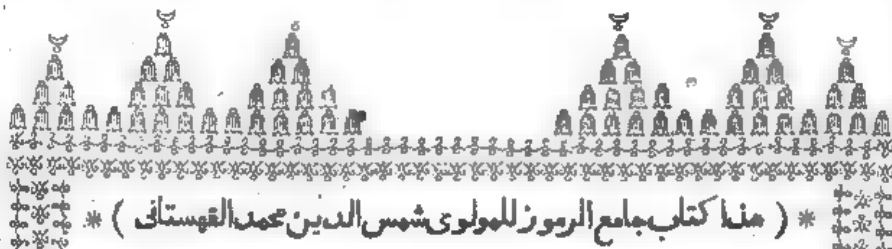
جامع الرموز من تصانيف العالم  
الفاضل شمس الدين  
محمد القهستاني

# صاحب الينبوع

قزاقده مطبع كوكويمده ۱۲۹۹ نچى سنهده طبع قيلندى قزان  
اوبازى توبان قورصاقريه سينك شمس الدين حسين اوغلى نيك  
خراجتى ايلان اول كره

# بن صيرس

قوله مجلس أه  
المجلس حطور  
الشي في البالمثل  
الرسوسة او ظهور  
خبر غفيرة غير  
معلومة معناه فطر  
في صدرى وسوسة  
مخوفة من هجوم  
تلك الفرقة  
الشيعة قوله  
مدعا الهدع  
بكسر الهاء وفتح  
الدال وسكون  
العين المهمة  
او سكون الدال  
و فتح العين كلمة  
يقال عند قصدا  
مسالك فصلا الابل  
وقت هرو بهم كان  
المصنف بعد حطور  
الخوف في صدره  
من الشيعة اختار  
العزلة منهم فعند  
هجومهم عليه  
وهرو بهم عنه  
شبههم ولاد الجمال  
الهاربة غير  
المستقرة في مكانهم  
قصدا للفساد  
فقال فطساها لهم



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي فضلنا بتعليم اصول مبسوط الجامع الكبير من الاحكام وكرمنا بتفهيم فروعه  
الى ان نقدر على ايضاح زيادات الجامع الصغير من الاعلام والصلاة على رسوله محمد  
محيط الاسرار وجميع العلوم وافضل الانبياء عليهم الصلاة والسلام وعلى آلهم واصحابهم  
خلاصة الاسلام وزبدة الكرام تحفة دائمة الى يوم القيام \* ( اما بعد ) \* فلما كان نظم  
منثور الفتاوى من انتفع الامهات وجمع منشور النوازل من اهم المهمات قام بذلك  
حلال المشكلات خوا التنقيح والتوضيح للبهيمات وتعديل الميزان لتقويم الدعاوى  
والبينات صدر الشريعة والملة والدين والاسلام احل الله من فضله دار القيام  
مؤلفا مختصرا حلو لتقارب الواقعة جامع بالتصريح والاشارة لجميع المضمرات  
قد شرعه غير واحد من العلماء الفضلين وكشف عن حقائقه المطوية بم غير  
من الكاملين الان اكثره قد غلب عن نظر الاكثريين ومنه مالا يحوم حوله احد  
من المتبحرين فان في كل كلمة منه كنزا من جواهر الفرائد وفي كل كلام منه فصول احكام  
من نفائس الفوائد فاردت تبين مكنونه من كل محكم وغامض وتحقيق لبه من كل  
حلو وحاضر ليكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان ما يطول  
عرضه من البليات الصورية والمعنوية الرافعة للامان الناشئة من الفرقة الذين فرقوا  
دينهم وكانوا شيعة فمجلس في صدرى شى منهم وان اعتزلت كانا قلت لهم مدعا مع ذلك  
شرعت فيه متو كلا عليه سائلا لجنى منهم ومن معي من المؤمنين فاستجاب مسألتي  
وجعلنا محفوظين من القوم الظالمين ثم وقفت لسواد جامع الرموز في سنتين ونصف

قد راي يدهم من الفساد اسكانهم من الفتنة ما يقال لا ولاد الجمال عند هرو بهم لاسكانهم من

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]



الاواحد والاراية علم صغير لا يصح القتال ويكون متعدد اللون الاول ابيض والثاني  
 اسود لانه ابيض عند الغبار كما ذكره الامام السرخسي فالسلطان الموصوف مكنية  
 واثبات الاعلام تخييل والرفع توشيح وفيه تلميح الى قوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا  
 منكم والذين اوتوا العلم درجات (الغراء) اي افضل الشرايع والعلوم والعلماء فانهم موثرون  
 الاغراي الابيض والبياض افضل الالوان شرعا وكذا عند العرب وفيه تلميح الى ما رواه  
 شيخ الاسلام في المبسوط ان احب الاديان الى الله السمحة الخفيفة وشريعتنا كذلك كما في  
 الحديث ويجوز ان يفسر بالفاصلة على الغير (جاعليا) اي مصير الشريعة وهو كرافع صفة  
 الله فان الامر المختص ولو فكرة يصالح ان يكون وصف للمعرفة كما في التسديد للعلامة السعفاني  
 ولا يبعد ان يجعل رافع كوع من ثم يوصف بجاعل على انه يجوز وصف الوصف  
 بالوصف على الصحيح كما في المعنى وان يجعل جاعل بدلا من رافع هو صفة او بدل  
 ويبدل البديل من البديل كما في مواضع من الكشاف والكواشي وغيرهما فمنعه من الفاضل  
 التفتازاني ليس كما ينبغي وما قبل ان جاعلا كرافع بدل من الله اوصفته له ولم يعطى هذه  
 القرينة على الاولى لما بينهما من كمال لاتصال ففي كل منها نظر اما الاول فلانه يحتمل ان  
 يكونا صفتين او بدليين والاول صفة والثاني بدل والعكس وذلك يجوز لوجوب تقديم  
 الصفة عند اجتماعهما على البديل واما الثاني فلان كمال الاتصال المانع  
 من العطف مخصوص بالجمال التي لا عمل لها من الاعراب كما تقرر ولا يخفى ما في اضافة  
 الصفتين من الدلالة على تحقق الفعلين (شجرة) اي كشجرة واحد الشجر وهو كل  
 نبات له ساق واغصان واحدة اشارة الى قوتها وعظمتها فان الارض قد وهنت بكثرة  
 الاشجار فضغقت اشجارها وحذق اداة التشبيه للمبالغة (اصليا) اي عروق هذه  
 الشجرة (ثابت) اي مستقر في اعماق الارض فلا يحركها الريح العاصفة (وفرعها)  
 اي رؤس اغصانها واغصانها فان الاضافة للاستغراق (في السماء) اي ثابت  
 في هذه المظلة فثمرتها باقية للبعد عن العفونات وغضب الغاصبين فالمعنى انه  
 جعل الشريعة بحيث لا يميل عاقل الى ما لا يمكن من الابطال وفيه اشارة الى ان للشريعة  
 اصولا خافية وفروعا ظاهرة وهذا بالنسبة الى الاصول لا في نفس الامر كما لا يخفى والى  
 ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الخرق والالتيام باطل كما بين وجهه في  
 الكلام ورمز الى النسب والحسب لامام الانام اي حنيفة عليه الرحمة على  
 الدوام فان اسم اضله وابيه ثابت كما ان اصله وفرعه ثابت ولهذا قلنا رجع  
 عن الاحكام بخلاف غير من الانام وتلميح الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة  
 طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء فلا يخ عن تلميح الى ما هو سنة الخطبة

يكون جمع كيد  
 به معنى احد  
 الاعضاء الرء  
 ثيسة من الا  
 نسان فمعناه ح  
 صرنا امنا ومطيعا  
 من الكيد  
 للسلطان  
 المنكور ثم  
 شرعنا اي في  
 تبيين هذا  
 الشرح من  
 صميم القلب  
 قوله في بيوتكم  
 وانديتكم الا  
 ندية جمع  
 الندى على  
 وزن الغنى  
 فالمراد منها  
 مجالس يتخذ  
 ها الناس لا  
 اجتماعهم في  
 النهار وهي  
 اخص من  
 البيوت



من أمير ادالتشهد كما في الكشف دليله ما قال صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد  
فهي كاليد المجلعاء لما ورد في الحديث بر رواية اب موسى المديني ان كل كلام  
لا يبدأ فيه بالصلوة على فهو اقطع محذوف من كل بركة ( قال والصلوة ) بالرفع  
بالابتداء على المشهور ويجوز الجبر بالعطف على الاسم اي بالصلوة ( على رسوله )  
والابتداء غير مانع عن الجمع بينهما وبين التسمية والحمد اذ الظاهر ان المراد من  
الاحاديث الواردة في هذا الباب ان كل امر مشروع لم يذكر قبله هذه الامور الثلاثة  
فليس فيه بركة وخير كثير والصلوة اسم من التسمية وكلاهما مستعملان بخلاف  
الصلوة بمعنى اذا اذكار كل فلن مصدرها لم يستعمل كما ذكره الجوهرى وغيره والفتا  
مستندة عن الواو ولم يكتب بها في غير القرآن كما قال ابن درستويه ومعناه الثناء  
الكامل الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا ان نكل ذلك اليه تعالى كما في شرح  
التاويلات وافضل العبارات على ما قال المرزوقى اللهم صل على محمد وعلى آل محمد  
وقيل هو التعظيم فالمعنى اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره وانفاذ شريعته وفي الآخرة  
بتفصيل اجره وتشفيعه في امته كما قال ابن الاثير وفي المعنى انه العطف لكن بالنسبة  
اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفر والى المؤمنين الدعاء والمجهور على  
انه حقيقة في الدعاء وفي غيره مجاز وفي الاكتفاء ايما الى ان ترك السلام الذى هو  
اسم من التسليم اي جعل الله اياها سالما عن كل مكر وهليس بمكروه وقد رد على النووى  
ما ظنه من الكرامة ولواثر الحبيب على الرسول لكان اسلم من الاستدراك ( محمد )  
اشهر اسمائه الشريفة وهى التى عند بعضهم وقيل ثلثائة وقيل تسعة وتسعون وانما  
سمى به لالهام بذلك والمعنى ذات كثير خصاله المحمودة او كثر المحمودة له في الارض  
والسما او كثر حمده له تعالى ( افضل الرسل والانبياء ) صفة لانه مختص له لم يوجد  
في غيره وليس بمضائق حقيقة فاضهر كلمة من لاشتمال المضائق اليه على خلاف الجنس  
فلن المعنى افضل من المجموع من حيث المجموع من الملائكة وافضل الناس اجمعين  
بقرينة المقام على ان مقتضى الاضافة التفضيل على كل فرد فرد فانه يومهم خلاف  
ما ذكر وكل نبى مفضل على كل فرد من الملائكة وان كانوا من حيث المجموع افضل من كل نبى  
سوى نبينا صلى الله تعالى كما قال علما ائثار حمهم الله تعالى والرسول من بعثه الله تعالى  
لتبليغ الاحكام ملكا كن او آدميا وكذا النبى الا انه مختص بالانس على الاشهر فتخصيصه  
لرفع توهم ان يراد بالرسول الملائكة ويجوز ان يختص الرسول ههنا بالآدمى وح  
يكون الصفة مصافة معرفة كما هو مذهب سيبويه وهما اما متباينان كما هو الظاهر  
من كلامه فالرسول من جاء بشرع متبدا والنبى من لم يات به وان امر بالابلاغ

كما في شرح التاويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي  
فيكون كل منهما في غيره مجازا او مترادفان على ما هو العادة في الخطبة فكل منهما  
من بعث للتبليغ كما في الشفاء او الرسول اخص قدم للسجع فيكون موافقا لما بعد وخصا  
بعد العام فالرسول من انزل عليه كتاب بخلاف النبي فانه اعم كما في الكشف وغيره  
وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط واسماعيل ويونس عليهم الصلوة  
والسلام وغيرهم فالاولى ان يقال ان النبي اخص فانه مأمور بالا ببالغ بلا انزال  
كتاب والرسول بضمين والسكون جمع رسول فعول مبالغة مفعول  
بالفتح بمعنى ذى رسالة اسم من الارسل فهو ما يذهب به المحتمل من الكلام  
والفعول هذا الميات الانادر والنبي من النبء وهو خبر ذو فائدة عظيمة يحصل به  
علم او غلبة ظن وحقه ان يتعري عن الكذب فيعمل بمعنى فاعل من المهور كما قال  
المحققون منهم سيوييه وهو الحق كما قال الزمخشري والرضي وغيرهما لامن النبوة  
اي الرفعة كما قيل وانما جمع على انبياء وان كان صحيح اللام يجمع على فعلاء كظرفاء  
لانه للزوم التخفيف صار مثل معتل اللام كاصفياء وليس بمعنى مفعول كما قال  
الراغب وغيره لان بابه جرحى ولانه لا ينبغي ان يجمع النبيين لاشتراط عدم استواء المذكور  
والموعوث فيه ولما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد بلا ذكر الاله حيث بين صلى الله عليه  
وسلام كيفية الصلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح التاويلات  
قال (وعلى اله) اي على امته من المومنين كما في هذا الشرح او الفقهاء العاملين فلا يقال  
الال على المقلدين كما في المفردات والاول مختار المحققين في الاصل اسم جمع لنسب القرشي  
الفهمبديلة عن الهمزة المبدلة عن الهاء عند البصريين وعن الواو عند الكوفيين والاول  
هو الحق كما في صرفي المفتاح والاولى ان يضاني الى الظاهر كما يشعر به ما مر من الحديث  
ولانه فاما يضاني الى المضمر كما قال ابن مالك وغيره ثم خص منهم بالذكر مشرفين بفضيلة  
مالا يوازي عمل الملحظة من صحبة افضل الخلائق فقال (و) (على اصحابه) ان الذين آمنوا مع  
الصحبة ولو لحظة كما قال عامة المحققين وانما اوثر على ما ذهب اليه الاصوليون من اشتراط  
ملازمة ستة اشور فصاعدا ليشمل كل صاحب والفساعل يجمع على افعال  
كما مرح به سيوييه ومثل بصاحب واصحاب وارثاء الزمخشري والرضي فالقول بان  
جمع صحب بالسكون او اسم جمع او بالكسر مخفف صاحب انها نشاء من عدم تصفح  
الكتاب (نجوم الاقتداء والاعتداء) اي كل واحد من الاصحاب مثل جميع النجوم في صلاحية  
الاقتداء والاعتداء يعني كما انه يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق الحسي ويشرح فيه  
عن لك يصح ان يعلم باحكام يستنبطها كل واحد منهم ثم يعمل بها فالنجم الكواكب

الطالع والاضافة للاستغراق المفيد لكمال المبالغة والاعتداء الا تيان بهتل فعل الغير لكونه فعل الغير ويجوز ان يراد به الجري على طريقهم في اخذ الحكم من الكتاب والسنة كما قال الامام السر حسي والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب وفيه تلميح الى ما رواه زريرين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ورد لما ذهب اليه الشافعي رجع من ان قول الاصحاب ليس بحجة وكون الخطاب للقوم الذين في عصرهم على ما قالوا في غاية البعد وايحاء الى ان الخير مقدم على الاثر وفي تقديمه على القياس تردد والى الكل اشار الامام ما اتانا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين وما اتانا من الصحابة فناخذ تارة ونترك اخرى وما اتانا من التابعين فهم رجال ونحن رجال فانه من التابعين رأى انس بن مالك كما قال الشيخ الجزري في اسماء الرجال القراء بل من اكبرهم كما في كشف الكشاف في سورة النور ولا يضره ما في جامع الاصول ان ذلك مما لا يثبت فانه قال في آخر كلامه ان اصحابه اعلم بحاله من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من غيرهم (واعلم ان المذهب ان لا يقلد الصحابة والتابعين الا ابو حنيفة قلن عيسى عليه الصلوة والسلام حين نزل من السماء حكم بيني وبينه كما في الفصول الستة ولما فرغ من الخطبة التي هي في العرف طائفة من الفاظ مشتملة على البسمة والحمد لله والصلوة شرع في الديباجة التي هي مشتملة على اسم المصنوع وسبب التأليف وغيره على وجه يشعر بالاهتمام التام فقال (وبعد) بالضم والرفع مع التنوين والفتح على تقدير لفظ المضاي الى اي واحضر بعد الخطبة ما شئنا في قالوا وللأستيناف اول عطف الانشاء على مثله او على الخبر على نحو قوله تعالى وبشر الذين آمنوا الآية والظرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المعمل بقوله (فان العبد) الفاعل لتعليق وان للتحقيق كما في قولهم اعبد ربك فلن العادة حق اي لان عبيد الله فاللام للعهد وهو في الاصل صفة بمعنى الملوك ثم استعمل استعمال الاسماء على ما قال سيبويه وانما اثره على غيره لانه لا اسم للموع من اشرف منه فانه منبى عن كمال التذلل الذي هو المقصود وانما قلنا بالمدكور لان ما في المشهور من الضعف مما لا يخفى فان تقدير امام شروط بان يكون ما بعد الفاعل او نهيا ناصبا لما قبلها او مفسرا له كما في الرضى واما توهم اما فلم يعتبر احد من النحويين (التوسل) اي المتقرب الى الله تعالى لا غير بقربينة المقام (باقوى التدريفة) اي الذي هو الايمان ولا يخفى ما في هذا التخصيص من مضم النفس وفيه تلميح الى قوله تعالى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى والذريعة الوسيلة فان الفعلة بجى بمعنى الالة وهو ما يتقرب به الى شيء من قرابة اوضيعة او غيرهما ثم استعير لما يتوصل به الى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات واللام للاستغراق لعدم

العبد فلا حاجة الى جمعية المضاف اليه لا أقوى او كونه اسما مطلقا على ان أقوى يجوز ان يكون  
 للن زيادة المطابقة ومن قال بجواز كونه بمعنى القوى فقد عدل عن مذهب المحققين بلا  
 ضرورة فانهم منعه قياسا بلا تجرد عن كلمة من واللام والاضافة (عبيد الله) عطف  
 ببيان للعبد فيكون منصوبا ويجوز رفعه حملا على المحل بلا مضى الخبر ولا يخفى ما في ذكر  
 العبد للكبر ثم العبيد المصغر من الترقى الى ما هو الكمال ولقبه صدر الشريعة (بن مسعود  
 بن تاج الشريعة) عمر بن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوب وروح الله  
 ارواحهم فالتاج بمعنى المزين على ان يكون مجازا مرسلا ويجوز تشبيه الشريعة  
 بسلطان ذي قدر فهو ممكنة واثبت التاج له تخمیل (سعد) بفتح السين وكسر العيم  
 من السعادة خلاف الشقاوة اوفتحها من السعد بمعنى اليمين كما في الصبح ويجوز ضم  
 السين وكسر العيم من السعد بمعنى الاسعاد كما في الديوان وغيره وهو لفظة هذيل ومنه  
 قولهم مسعود وقيل اذا كان بمعنى الاسعاد فيصدره السعادة وهذا غير سديد لانه لازم  
 ح انهم اختلفوا في هذه اللغة فسيبويه وسائر المحققين انكروها واما قوله تعالى واما الذين  
 سعدوا ففي الجنة بضم السين فقد قالوا انها خارجة عن القياس والمسعود يجوز ان يكون  
 مثل اجند الله فيؤمجنون كما قال البيهقي وغيره (جده) اما بكسر الجيم بمعنى الاجتهاد اوفتحها  
 بمعنى الحظ او السعادة او الجلال والمعنى انه كان اجتياحه في تأليف هذا الكتاب  
 او حظه منه او سعاده او ابوابه مسعودا او ذا سعادة ويمين اي دام ذلك وانما غص  
 ابوابا اذا بوالام سنذكره الان فيه اظهار في مقام اضمار المرام وانما اخر عن الباقيات لانها  
 اولى بالتمام مع انه يجتمعا الایهام ولا يخفى ما فيه من احتمال الاسناد الحقيقي والمجازي  
 والممكن والتخييلي (وانجح) اما بفتح الهمزة بمعنى صار ذا نجاح وظفر باله طلب اوضهوا انجحت  
 حاجته بمعنى قضيت (جده) بالفتح او بالكسر (يقول) ذلك العبد والمجمل خبر ان (قد الف)  
 من التأليف وهو جمع الاشياء المتناسبة الان التنظيم فوقة فان فيه براعى مع المناسبة الجنسية  
 فلا حسن نظم (جدي) ابوالام المسمى بالمحمود (مولاي) صفة لجدي كما بعده والمعنى سيدي  
 او ناصري في الامور الدينية او ماله في سبب تعليمه اياي وفيه تلميح الى قول علي رضي الله عنه  
 انما عبي من علمي حرفان شاء باع وان شاء اعتق والى قول نافع احد القراء السبعة انما عبي من  
 قرأت عليم (العالم) من العلم الذي هو ادراك الشيء بحقيقته كما قال الراغب (الرباني) سرياني  
 الا انه قلما يوجد في كلامهم وقيل منسوب الى الربان كريان وقيل الى الرب الذي هو انشا  
 الشيء حال افعالا الى حد التمام ولا يقال مطلقا الاعليه تعالى فالالف والنون فيه كما في  
 الربان للمبالغة مثل المشددة في الاحمرى (وفي العالم انه الفقيه وقيل الفقيه المعلم وقال ابن  
 الاثير العالم الراسخ في العلم والدين وقيل العالم العامل المعلم فعلى هذا يكون ذكر العالم مع

الرباني لملاحظة ما يتعارف انه قلما يقترب عنه في الذكر (والعامل) بعلم ما خوذ من الانبياء  
 والمرسلين على ما سياتي فحينئذ يحشر في صف جميعهم فلن في الفتوحات ان كل عامل بامر  
 مشروع فلن كان من نص عن نبينا وغيره من الانبياء عليهم الصلوة والسلام فهو محشور  
 في صفهم خلق نبينا وخلق كل نبي هو شرع له ولو كانوا مائة الف ويرى نفسه  
 في لما كن على عددهم مع العلم بانه هو لا غير وان كان من نص عن نبينا عليه الصلوة  
 والسلام لا غير فهو خلفه لا غير وان كل من اجتهد مجتهد فان اسلب ووافق الانبياء  
 او نبينا واحدا فبحشر خلق ذلك المجتهد وخلق الموافق من النبي عليه الصلوة والسلام  
 وان اخطأ ولا يخطئ من صف فيحشر في ذلك الصف والعمل كل فعل يكون من الحيوان  
 بقصد وهو اخص من الفعل لانه قد ينسب الى الجمادات (المصدات) منسوب الى الصدى  
 الذي هو المسؤول الذي يصمد اليه اي يقصد لقضاء الحاجات وفيه اشارة الى انه لا يقصد  
 في مطالبه الا اليه تعالى ويوعده الزيادة ثانيا (برهان الشريعة) اي اوكد ادلتها وهو الذي  
 يقتضى صدقها ابدافانه من البرهنة وهي البرهنة وقيل البرهان بمان الحجة كما في المفردات  
 وهذا مشير الى ان قوته زائدة بوعده ما في الاساس يقال ابره فلان اي جاء بالبرهان  
 وبره من مولدة لكن بخالفه الجوهرى وابن الاعرابي قال لا قد برهن عليه اي اقام الحجة  
 والبرهان عند اهل الميزان قيل ليس مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا فبرهانية كانت  
 او نظرية ولا يخفى ما في وصفه بنفس البرهان من المبالغة (و) برهان (الحق) وهو في الاصل  
 الموافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الامر وعلى الوجود للشيء بحسب ما يقتضيه الحكمة  
 وعلى الوجود كذلك وهو الواجب لذاته اي الذي لا يفتقر في وجوده الى غيره كما في المفردات  
 وفي تأخير من الشرعية اشعار بان لها تعدد ما ذاتها والمراد اما احدها من الثلاثة والفائدة ما في ذكر  
 الخاص بعد العام او الشرعية والغرض التاكيد بوعده (والدين) اصله الطاعة ويقال بمعنى  
 الشريعة ويضيق الى الشارح والنبي واحاد الامة (وارث الانبياء والمرسلين) اي الاثن منهم  
 علم الدين سوى ما هو المنسوخ بقريضة المقام واللام للاستغراق ويدخل فيهم المجتهدون  
 تبعافانه ترك الاضافة اليهم وفائدة الاضافة التخييف وفيه اشعار بان اساتذته علموه مخلصين  
 لوجهه تعالى كساتف هم كما هو شأن العلماء الماضين (محمود) اسمه وفيه ايماء الى ان الناس حمدا  
 له لكثرة فضائله الصورية والمعنوية فان الاسماء تنزل من السماء (بن صدر الشريعة)  
 عبيد الله بن محمود بن محمد الحنطوب في الاصل صدر اهل الشريعة من قوله صدر القوم اجلهم  
 واكبرهم في الرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانسان كما فعل كثرة ممارسته العلوم الشرعية صار جزا  
 شريفا في الشريعة ففيه مكنية وتخييل وان يكون المعنى شرعية صادرة فلن الصدر اسم من  
 الصدر بالتجر يك وهو رجوع المسافر من مقصده (جزاه الله) على تاليق هذا الكتاب

(عنى) اى عن قبلى (وعن سائر المسلمين) بالهمزة الاصمية بمعنى الباقى والمبدلة عن الياء بمعنى الجميع والاول اشهر على الاستعمال واثبت من ائمة اللغة وظهر فى الاشتقاق كما ذكره الفاضل التفتازانى لكن ذكر ابو على ان كونه من السطور بمعنى البقية يقتضى ان الباقى الاقل والسائر الاكثر ولهذا ذهب الامام ابو منصور الجوالقى وغيره من النحويين الى الثانى كما مال اليه الجوهرى فلا يرد انه متفرد فيه وهو ليس ممن يقبل منه ما تفرد به وانما اثر الاسلام على الايمان لانه انسب بالغة لان الاسلام فى الاعمال الظاهرة اكثر استعمالا من الايمان وانما احوال الجزاء اليه تعالى اشلة الى ان اداء حقوق فوائده تاليفه مما لا يدخل تحت قدرة المسلمين (غير الجزاء) مصدر (لأجل حفظى) ظرف لائن بفتح الهمزة وكسرها وسكون الجيم مصدر اجل شراى جنبه ثم استعمل فى تعليل الجنايات ثم فى كل تعليل واعلم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فلذا بقى بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه يقال له حفظ (كتاب وافية الرواية) فيه تنازع النحويين وحفظى فالتكتاب فعال مبنى للمفعول او مصدر هو تصوير اللفظ بحروف هجائه وكما تسمى به الصحيفة يسمى المكتوب اى الملفوظ وان كان الشئ يراد ثم بلفظ ثم بكتبة والاضافة لامية ويحتمل ان يكون بيانية والوقاية بالكسب والفتح لغة حفظ الشئ عما يضره والرواية النقل وعرفا ما ينقل من المسئلة الفرعية عن الفقيه سواء كان من السلف او الخلف وقد يختص بالسلف اذا قيل بلخلف والكل او وقاية الرواية بعد ان يجعل بمعنى المفعول او الفاعل على الاشهر علم جنس لانه كلى شامل لما نلفظ او ملكيزين وغيره ومثلا والباعث عليه من الضرورة ان لا يعهد فى اللغة نقل المركب الى الجنس فاحفظه فانه فافع (في بيان جميع مسائل الرواية) حال من العلم والمسائل بالهمزة الاصمية جمع المسئلة بالتحقيق وقد خفف لغة السؤال والمسئول او مكان السؤال وعرفا قضية نظرية فى الاغلب تتوقف على تصورات اطرافها وهى مبادئها التصورية وعلى مقدمات تتألف منها مجتها وهى مبادئها التصديقية وقد تكون ضرورية محتاجة الى تنبيه وامام لا يخفى فيه فليس من المسئلة فى شئ والمراد من القضية التكميلية التى تشتمل بالقوة على احكام تتعلق بجزئيات موضوعها والبيانية اسم كتاب معروف فى الاصل يتعدى الى الثانى بنفسه وبالحروف ففى الكلام يقال هذا الطريق وله واليه اذا ذهب الى المقصد واوصله الى رأس الطريق واعلم ان الطريق فى تسمية كتابا فالاولان لا يستندان بالحقيقة الا اليه تعالى (وهو) اى كتاب الوقاية حال اخرى وانما لم يوعى لانه صار بعد النقل كالمدكر كاصول الثقة (كتاب لم تكن تعلم عين الزمان بشائنه) اى لم تتر عين جميع الدهر ثانيا لهذا الكتاب يقال ما كنا نعلم عينى بك ماى ما رأيتك كما فى



الاساس فالباء للتعريف وقيل المعنى لم تتزين اولم تقرعيني والباء لامصاق او السببية وفيه انه  
عندول الى مجاز غير مشهور بلاخر وروقة الزمان يقع على جميع الدهر وبعضه كما في النهاية  
وموهنا مجاز عن وهلة بلا حذفه فانه مبتدل ويجوز ان يشبه بشخص ذي بصير  
فهو ممكنة واثبات العين تحييل والاكتحال ترشيح وعلى هذا الاضافة مجاز والاسناد  
في الصورتين حقيقة والاولى ان يقال بالثاني والمعاني فانه ليس مستعملا باعتبار الحال  
لاضافته الى الاقل ولا باعتبار التصيير لعدم سماع ثاني واحد بل ثالث اثنين الى العاشر  
كما ذهب اليه سيبويه ( في وجازة الفاظه ) ظرفي الثاني والوجازة بالفتح مصدر وجر  
الكلام بالضم اي سقط طولها والمراد منه الحاصل بالمصدر ليستقيم المعنى عند اعماله في الظرف  
الاني وانما اثره على الابهجاء لا يشير الى انه خال عن التكني لسكمال قبلة المؤلف واللفظ  
مصدر لفظ اللقمة من فيه ثم استعمل في الصوت المكين بكنية مخصوصة وانما صرح  
به لافادة الاستغراق فليس فيه مساواة ولا اطناب ولا تطويل ولا حشو ثم اشار الى ثبوت  
المعاني بلا اخلال فقال ( مع ضبط معانيه ) اي وقت صياغته فان مع بالفتح ظرفي بلا اخلال  
وسكونه لغة ظرفي وجازة وقيل حال من الفاظ وفيه انه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد  
صدوث الوجازة والضبط الحفظ مع الجزم وينبغي ان يكون من المبني للمفعول له وافية  
الوجازة والمعنى الضبط وعرف ما دل عليه اللفظ مما في الذهن عندنا وعند كثير من المحققين  
( واعلم ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك الكتاب موصوف بوصف يختص به وليس  
له مشارك فيه ولهذا اضاق الالفاظ والمعاني الى ضميره ولم يطلق وجه الشبه كما هو حقه  
( ثم يقول ذلك العبد ( اي لما وجدت ) اي اصبحت لما ظرف زمان عند الاكثر مركب من ام  
وما النافية عند بعض مستعمل استعمال حرف الشرط متفاني الى الجملة الاولى  
ومعمول الثانية ( قصورهم ) بكسر الهاء وفتح الميم جمع همة بكسر الهاء او فتحها  
في اللغة القصد الى وجود الشيء او عدمه ولو خشيها وفي العرف والاستعمال القصد الى  
حيارة المراتب العلية والقصور مصدر قصرت عن الشيء عجزت عنه ولم يبلغه ( بعض  
المحصلين ) اي اكثر المرادين لان يجمعوا الفقه فاللام للفهم والتحصيل في اللغة  
الجمع وفي العرف جمع العلم مطلقا والابعد عن الاختلاف في تنابع الاضافات ان يقال  
قصور الهم لبعض المحصلين ( عن حفظه ) انه كتاب الوقاية ( اتخذت منه ) جواب  
لما بلا فاء وقلم اخرون بها كما في بعض النسخ والتاء فيه اصلية او مبدلة عن  
الهمزة على ما توهمه الجوهري ( هذا ) اشارة الى المتخذ الذي سمي ( المختصر ) او الى  
ما في الذهن حقيقة على ما في امالي ابن الحاجب او مجازا كما هو المشهور او وصفه بلا  
اشارة ثم بعد الفراغ اشار اليه كما اشار السيرافي في شرح الكتاب وانما لسمى بدون المتخذ

لان الاختصار لغة حذف طول الكلام وعرفا تقايل المباني مع ابقاء المعاني او حذف  
 عرض الكلام كها في الاشارة وهو المراد دون الاول بقريظة ما بعده ورواية كمال الادب  
 مع الاستاد لانه اشار به الى ان الوفاية ابجزة بحيث لا يتصور التصرف في عبارته وانما  
 يتصور في ايراد بعض مسائله الضرورى (مستحلا على ما لا بد منه) حال من المختصر مقارنة  
 او مقدرة اى حال كونه لا يخلو عما يحتاج اليه الناس من مسائل مذكورة في الاصل فلا بأس  
 بخلوه عما يحتاج اليه من علم القرائض وذلك الغارى وغيره مما لم يكن فيه والبعد الفراق  
 ومنه خبر لا والضمير لها وفي بعض النسخ لا مندوحة اى لاسعة ولا غنى لامرعى الدين  
 عنه (فن احب) واراد (استحضر) اى استحصال (جميع مسائل الهداية فعليه بحفظ) اى  
 فليأزم حفظ (الوقاية) فعلى اسم فعل وان كان فى الاصل حرف جر فاعله ضمير  
 الغائب والاكثر كونه ضمير المخاطب ويكون مفعوله منصوبا ويكثر زيادة الباء  
 فيه لتقوية العمل كما قال الرضى وفيه ان الباء صلة وليست بزايدة فان المعنى ليستمسك به  
 كما فى شرح المصنف فعلى له معنيان واللام العهد لا بدل من المضى اليه اى وقاية الرواية  
 ويجوز حذف جزء العلم عند الامن من الالتباس كما يجوز حذف اللام عليه عند  
 كونه مصدرا او صفة (ومن اعجله الوقت) اى حمله على العجلة وهى تحرى الشىء  
 قبل آوانه والوقت اخص من الزمان اذ هو الزمان المفروض الامر كما فى المفردات والاسناد  
 اليه مجاز ويجوز تشبيهه بمكان بفعل قبل آوانه فهو ممكنة واثبات الاعمال تخيل  
 (فليصرف الى حفظ هذا المختصر) المذكور (و) انما اثر الاظهار لزيادة  
 التقرير واسم الاشارة لتمييزه كمال تمييزه لكمال العناية به (عنان العناية) وهى القصد  
 والعنان ما وصل بالجام الفرس وهى ممكنة لتشبيه العناية بها واثبات العنان تخيل  
 والصرف ترشيح والحاصل ان من ضائق وقته ولا يقى زمانه بحفظ الوقاية  
 فليحفظ المختصر (انه) اى لانه تعالى فلن للتعليم والمعلل به جواب الامر المحذوف وهو  
 يستحضره ويجوز ان يكون لجعل غير المسائل كالمسائل واظهار كمال العناية او وفور نشاط  
 المتكلم بالكلام كقوله انهم مفرقون وربنا انه آمنة وشهد انك لرسول الله ويجوز ان يكون  
 الضمير للمختصر او المصنف مع لطف الايام (ولى الهداية) هو من يتولى الامر احدى الهداية  
 لما به عنانها اللغوى اى انه تعالى متولى لان جعل المحصل بمجرد حفظ المختصر عالما  
 بالفرع انه هو على غلاصته محيط بزبدته فصار مغنيا عن الوقاية بل عن الهداية  
 وغيرها او بمعنى ذلك الكتاب المشهور اى انه تعالى متولى لان جعله بحفظه ضابطا لمسائل  
 الهداية وقس عليه ضمير المختصر والمصنف وما احسن فعله حيث ختم الدين بجملة على  
 الهداية ثم شرع فى بيان طائفة هى شرط صلوة تتقدم عند الفقيه على غيرها من العبادات

فقال (كتاب الطهارة) في الأصل بالسكون لأنه غير مركب مركب بالكسر لا لتقاء الساكنين  
 أو بالفتح لأنه نقل حركة الهمزة اليه ويجوز الضم على الخفيف v علم جنس لطائفة من الالفاظ  
 دالة على مسائل مخصوصة من جنس واحد تحتها في الغالب اما ابواب دالة على الانواع  
 منها أو فصول دالة على الامتنان واما غيرها وقد يستعمل كل من الأبواب والفصول  
 مكان الآخر وقد يكتفى بالفصول كما في هذا الكتاب والكل علم جنس والطهارة  
 بالغيم اسم لما يتطهر به من الماء وبالفتح مصدر طهر بجر كات الماء والفتح أفصح  
 التنزه عن الأدناس المحسية كالانجس وفي الحكمة مجاز بينه وبين الحقيقة جمع الشريعة  
 واللام للعهد وما قيل انها للجنس أو الاستغراق ففيه أنه مقدم على الاستغراق وهو  
 على الجنس كما تقرر في الامول والاضافة مجاز والمعنى كتاب احكام الطهارة فلما  
 قلت الموضوع فعل المكلف فينبغي ان يعنون بكتاب التطهير قلت مشايخنا قد اهتمروا  
 عما هو الغالب على الفلاسفة على انه لا يبعد أن يتضمن الطهارة التطهير وكثيرا ما  
 يتضمن الإلزام المتعمد والفسائفة التنبيه على ان الطهارة لا يتوقف على النية ثم  
 بداء بالوضوء لأنه أكثر احتياجا فقال (فرض الوضوء) لفظة التقدير وشرعا ما ثبت  
 بدليل قطعي يندم تركه أو فاعله مطلقا بلا عذر الا ان القطعي يقال على ما يقطع  
 الاحتمال أصلا كما حكم ثبت بحكم الكتاب ومتواتر السنة ويسمى بالفرض القطعي ويقال  
 له الواجب وعلى ما يقطع الاحتمال الناشئ عن دليل مثل تعدد الوضع كما ثبت  
 بالظاهر والنس المشهور ويسمى بالظني وهو ضربان ما هو لازم في رجم المجتهد  
 كمقدار المسح ويسمى بالفرض الظني وما هو دون الفرض وفوق السنة كالفتاحة  
 ويسمى بالواجب وقيل الفرض حكم ثبت بدليل لأشبهة فيه وفيه أنه لا يشمل  
 بعضا من الظني ويدخل بعض من المنسوب والمباح على رأى الأثرى الى قوله تعالى  
 وأفعلوا الخير واكلوا واشربوا وانما اضاف الفرض اضافة عهدية ليشمل القطعي  
 والظني بخلاف الشيء الفرض فانه الأول من القطعي لا غير فالمراد ما لا يضمنه للوضوء  
 وهو في اللغة اسم من التوضوء وبالفتح مأثوه وقد عهده سيبويه من المصادر  
 وفي الشريعة فظسافة مخصوصة واللام للاستغراق فيشمل الوضوء الفرض  
 والادب كما بعد النوم والغيبة وافشاد الشعر والفقه وغيرها كما في قاضيخان  
 (غسل الوجه) لى اجراء الماء على بشرة وجه المتوضي وفيه رمز الى انه لو بل الوجه  
 بلا اسالة الماء لم يجز كما لو بل سائر الاعضاء المفسولة وعن أبي يوسف رحمه الله انه  
 جائز وهذا على ظاهره عند الجلابي وقال النقيها هو جعفر انه جائز في الصيف لكن في الشتاء  
 يشترط الاسالة كما في النظم وقال خلف بن ايوب ان سال الماء قطرة أو قطرتين بلاتدراك

v الى حقيق  
 المضاف اليه  
 ونية معناه كما  
 في بعد اي  
 كتاب احكام  
 الطهارة المجران

فقد جازوا فلا كما في الرخصة لا يقال فعلى هذا الواضاه المطر مثلام الجري لمن ينبغي  
 ان لا يكون مجزيا وقد اتفقوا انه اجزاه لاننا نقول الغسل والاجراء عمن الحقيقي والحكمي  
 على انه قد دفعه ما ياتي من التعليل والى انه لو اذن ثم امر عليه الماء جاز وان كان  
 المدسوبة مانعة عن قبوله كما في الحرانة والى انه لو استعلن بغيره في اعمال الوضوء اجزاه وان  
 كان الادب ان لا يستعين كما في الحجة والى ان الوجه لو اتجد بحيث لم يصبه الماء لم يجز  
 كما في منية الفقهاء وهذا كله لان مفهوم المخالفة كمفهوم الموافقة معتبرة في الرواية  
 بلا خلاف كما ذكره المصنف في النكاح لكن في اجارة الزاهدي انه غير معتبر والحق انه معتبر  
 الا انه اكثرى لا كلى كما في حدود النهاية وغيرها وانما حمل الغسل على الفرض وحقه  
 العكس لانه يبحث في الفن عن افعال المكلفين لمامر انهم احترز واعماله وادب الفلاسفة والغسل  
 بالضم اسم للماء والفعل وقال بعضهم انه بالفتح مصدر وغسل بالضم اسم من اغتسل واليسين فيه  
 ساكنة ويجوز ضمها والوجه من المواجهة كالبرج من التبرج وهو لغة وشرعا (من الشعر)  
 بفتح تين والمكون اي شعر نبت بين النزعيتين سمي بالنصاية فاللام للعهد فلا يراد انه  
 صدق على جانب القفاء ولا يلزم ان يغسل موضع الصلعة وهو الاصح كما في الخلاصة  
 وفي البداية به اشعار بوجوب اجراء الماء من فوق كما في الزاهدي ولعل ايراد الوجوب  
 الاستحسائي لان الزاهدي نفسه ذكر في القنية انه سنة وقد تقرر ان لا وجوب في الوضوء  
 (الى الاذن) بضم تين وسكون الذال فلو ترك غسل ما بينه وبين الحجة لم يجز وعن ابي يوسف  
 رحمه الله انه سقط بالاتحاد والفتوى على الاول كما في السراجية (واسفل الذفن) بفتح تين  
 مجتمعة الحجين والمراد حديه عند البعض واقصى ما يمس بالمواجهة عند اكثر من فاسفله  
 في الوجهين غير داخل في الوجه فلا يغسل كما في حاشية الهداية لشيخ الاسلام عصام الدين  
 وظاهره ان داخل العين ليس من الوجه فلا يغسل وعن بعضهم انها لو غمضت  
 شديدا لم يجز وقيل لو رمصت ذات رمص وجب ايصال الماء تحته كما في الذخيرة وان الشفة  
 داخل فيه من مقدار ما ظهر عند الانضمام الطبيعي لا غير على الصحيح كما في الخلاصة واعلم  
 ان تحديده الوجه على تحديده العنق فلا يجب ذكر الحد الرابع ولا يدخل الحد في الحد ود  
 كما هو مذهب ابي حنيفة ومحمد رحمه الله على انه جاز ان يقدر الى شحمته الاذن فقوله  
 من الشعر خبر مبتدأ محذوف وهو ضمير الوجه لا متعلق بالغسل ولا فقد غسل (و) غسل  
 (يديه) اي يدي ذى الوجه فلو غسل الى الرسغ ولا لم يلزمه الاعادة ثانيا والاصح عند  
 الجواهر انها تلزمه لانه كان سنة فلا تنوب عن الفرض وهذا مشكل لان التطهير الذي هو  
 المقصود قد حصل فلا معنى للاعادة كما في الذخيرة (و) غسل (رجليه) اي ذى الوجه وفي الكلام اشعار  
 بانه لا يغسل ثلثان من جانب من اليد والرجل نيم اثنا عشر ونشئ يوما فيغسلان كلا اصبع

الوجه من الشعر خبر مبتدأ محذوف وهو ضمير الوجه لا متعلق بالغسل ولا فقد غسل (و) غسل (يديه)

الرائدة والثاليل كما في الزاهدي وهما من رؤس الاصابع الى الابط وأصل الفخذ كما في المغيرة  
 وقال القرشي في شرحه ان اليد مشترك بينه وبين رؤس الاصابع الى الرسغ اشتراكا لفظيا وفي  
 المحيط انها تقع على الذراعين مع المرفقين فالاولى ذراعيه وقدميه (مع مرفقيه) بكسر الميم  
 وفتح الفاء والعكس لغة موصل العضد بالساعد كما في المغرب (و) مع (كعبيه) اي المرفقين من  
 العظم عند ملتقى الساق والقدم فلكل رجل كعب واحد كما قال اهل التشريح الا انه لم يعتقد به  
 اذ العهد في تفسير اللفاظ قول اهل العربية وهم قالوا ان لكل قدم كعبين كما في حاشية الهداية  
 وذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان الكعب عظم مرتفع في مقدم الرجل عند مفاصل فمسلان  
 والعظام الناتيان عند ابي يوسف فيمسلان واعلم انه قال المطرزي قريء وارجلكم بالحجر  
 والنصب وظاهر الآية متروك بالاجماع والسنة المتواترة ويؤيد ما في شرح البخاري لابن  
 الحجر والبداية لابن الجزري انه قد تواتر الاخبار في غسل الرجل (ومسح برأسه) من  
 موضع الاكليل والرابع بضم الراء والباء وسكونها جزء من اربعة اجزاء من الناصية والقفا  
 والفودين والمسح لغة امر ارضى بشيء كما في المقامس وكذا في الشريعة الان الامر شامل  
 للحكمي كما ان الشيء المبطل ولو غير اليد فانه لو سقط خرقة مبتلة على الرأس او الخن  
 او اصابه المطر او ادخل في اناء لاجزأه من المسح كما لو جعل التراب في كفه فاصاب ذراعيه  
 كما في المتداولات فما قال المصنف ان المسح اصابة اليد البتلة فلا يخ عن شيء كما في التلويح  
 ان المسح بباطن السكف فان قلت ظاهر ما ذكره يقتضي ان يجزى عنه اصابة الرأس  
 بشيء غير مبتل قلت نعم الا ان الظاهر ان المعنى مسح بشيء مبتل من ماء مأخوذ  
 للمسح بقريئة ما يأتي في مسح الاذن فلا يمسح ببلى باقى في الالة بعد مسح عضو او غسله  
 وفيه خلاف ولا يبطل مأخوذ من عضو كما في الزاهدي وكلامه يشير الى انه لو مسح على  
 الوقاية لم يجز وان وصل البتلة الى الشعر كما قال بعضهم وفي النظم انها ان وصلت فقد جاز  
 عند العامة والى ان النية لم تستلزم فيه والى ان اي موضع منه يمسح فقد جاز الان من السنة  
 البداءة من مقدم الرأس كما في الخلاصة وعن الاثني الثلاثة انه يمسح ثلث رأسه كما في النظم  
 وذكر في التحفة ان مقدار اربع اصابع لو مسح جاز وهو ظاهر الرواية ولعل المراد اصغر  
 اصابع اليد كما في السراجية (و) مسح (كل ما يستر البشرة) اي بشره الوجه من ظاهر الجلد فان  
 باطنه الادمة من جميع اجزاء الحمية فان المفرد المغربي اذا وقع مضافا اليه فهو لاستغراق  
 اجزائه (والحمية) الكسر شعر نبت على النقف او عليه وعلى الحدين معالي الخلاق كما في الاش  
 رات في مسح على ما في النقف لا غير على ما روى عن محمد وعلى الحدين لا غير على ما روى عن  
 ابي حنيفة رحمه الله وبها خاف ابوالمبشر كما في صلاة المسجوعي والاول اولى من حيث انها على  
 الثاني مجازا وما عليه وعلى الحدين على ما روى عن الاثني الثلاثة وهو الحسن الاقوال

كفاي الجحيط وعليه الفتوى كما في الظهيرية وفي حاشية الهداية انه لا يفرص غسلها ولا  
 مسحها ويحتمل ان يكون المعنى مسح ربع الكل كما في الكافي مع قرب المعطوف عليه وفي  
 الزاهدى الصحيح امرار الماء على ظاهرها وعن ابي حنيفة رحمه الله ان مسحها سنة وكلامه  
 مشير الى ان البشارة تفصل ان كانت مرتبة لان الاصل غسل البشرة ولذا لم يكتف بذكر  
 الحجية والى ان الشارب والحاجب يغسلان بلا ايصال الماء الى ما تحتهما وفي اللالي يوصل الى  
 ما تحت الشارب كفاي الخزانة والى انه يغسل العارضين على الاول وما على الثفن على  
 الثاني والى انه يغسل المسترسل منه وقد قالوا انه لم يغسل عنده (وسنته لغة العادة وشريعة  
 مشتركة بين ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير وبين ما  
 واظب عليه النبي عليه السلام بلا وجوب هو في نوعان سنة هدى ويقال لها السنة المؤكدة  
 كالاذان والاقامة وسنن الرواتب كالمضغضة والاستنشاق على راي وحكمه كل واجب  
 المطالبة في الدنيا الا ان تاركه يعاقب وتاركها يعاتب وسنن الزوايد كاذان المنفرد والسواك  
 والافعال المعهودة في الصلاة واخراجها وتاركها غير معاتب والاضافة لادنى ملابسة فان الكل  
 غير مختص (البداية) الصواب المميز كفاي المغرب (بالسمية) اي تقديم بسم الله الرحمن  
 الرحيم ومختار المشايخ بسم الله العلي العظيم والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول افضل  
 وان جيع بينهما فحسن لورود الآثار فيهما كما في الكشف وعن الوبري يتعوذ ثم يبسمل كفاي  
 الزاهدى وهي ادب في ظاهر الرواية لكن الصحيح ما ذكر في الظهيرية واما الاستنجاء والبسملة  
 قبله او بعده فيجبي في آخر الكتاب (و) البداية (بغسل يديه الى رصغيه) بضمين والسكون هو  
 موصل السكف الى الساعد والغاية داخله قياسا على المرفق وانما اعيد الباء للاشعار بكمال  
 المقارنة بينهما وبين التسمية (ثلاثا) بالن مكتوبة من الغسلات والرات المستيقظة) يفتح القلق  
 وان اشتهر كسرهما لوافقة الحديث ولان هذا التصريح بعد الكناية لا يخ عن شيء وظاهره انه  
 سنة في حق من انتبه من النوم لا غير ويحتمل ان يكون اتفاقا كما في المستصفي او لاقتداء  
 بمحمد في الاصل في اخذ الاناء الصغير بشماله ونصب على يمينه ثلاثا ثم يعكس ويدخل في  
 الكبير اليسرى بلا كف والاستعمال الماء كما في الظهيرية لكن في الخزانة لم يستعمل يادخال  
 الجنب يده لا غتراف ولو كانت يده فحسنة امر غيره بالنصب فان لم يوجد اغتراف بالنديل  
 وغسل اليد وان لم يوجد رفع الماء فيغمره وان لم تكنه تيمم كفاي شرح الفاضل عبد الرحمن البناني  
 (و) سنته (السواك) اي الاستمالة كفاي المقائس وغيره فلا حنف والمراد امرار السواك طولا على  
 ظاهر عرض السن الايمن الاعلى ثم الاسفل ثم الايسر كذلك ثم على وجه اللسان بعد ما يجعل  
 ابهام اليمنى وغضره تحت المسواك والبواقي فوقه ولا يقبض القبضة عليه فانه يورث البواسير  
 ولا يستاك بها للسواك ولا يعص لانه يورث العمى واذا استاك يغسل والا فالشيطان يستاك

به ولا يوضع عرضا بل ينصب ولا فخطر الجنون وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من  
 اذنه موضع القلم من اذن الكاتب واسوكة اصحابه خلق اذانهم كما قال حكيم الترمذي وكان  
 بعضهم يضع في طي عملته ولم يختص بالوضوء كما قيل بل سنة على حدة على ما في ظاهر  
 الرواية كما في صلاة المسعودي لكن في المشرع انه مستحب وهو الاصح كما في الاختيار  
 وفي حاشية الهداية انه يستحب في جميع الاوقات ويتأكد استحبابه عند قصد التوضي  
 فيمن او يستحب عند كل صلاة كما عند غيره ويؤيد ما في الصحيحين انه قال صلى الله عليه  
 وسلم لو لان اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة وقد صرح من غير طريق للحاكم  
 رجبستان بسواك افضل من سبعين ركعة بلا سواك رواه الحميدي باسناد كل رجال  
 ثقات فيستاك حالة المضيق كما في النهاية واصل من الزيتون فان منه سواك الانبياء  
 كما في الينابيع او من خشب الخوخ او التوت او اصل الشوك كما في صلاة المسعودي  
 وذكر في المحيط ينبغي ان يكون من شجر مر في غلظ الخنصر وطول الشبر وفيه دلالة  
 على انه يجوز ان يكون اقصر من الشبر كما صرح به في كتب الشافعي وقال الحكيم  
 الترمذي لا يزداد على الشبر والا فالشيطان ركب عليه وفي الكلام اشارة الى استواء  
 الرجل والمرأة فيه الا انهم قالوا ان العاك في حقها قائم مقامه لاني حقه والى ان الابهام  
 والمسبحة لا يقوم مقامه كما ذهب اليه الامام ابو منصور لكنهم قالوا بالقيام عند  
 الفقدان (وغسل فيه) ثلاث مرات (بمياه) اي بثلاث غرفات جمع ماء بالهزة  
 المبذلة عن الماء وقد يقصر وقد يستعمل على الاصل (كأنفه) اي مثل غسل  
 انفه ثلاثا بمياه ولعله بيان السنة والاجازان بمضمض ببعض كفه ثم يستنشق بالباقي  
 كما في الظهيرية وان يعضض بكفي ثلاثا ولو قيل بلاضافة الاستغراقية لفادت  
 المباعدة المبسوطة بان يغرغر وقيل بكثرة الماء حتى يملأ الفم ويستنشر وقيل  
 بجذب حتى يضعف والاطلاق دل على ان الفسلي لم يقيدها باليمين اليمنى او اليسرى  
 وقد قال شيخ الاسلام ان كليهما باليسرى وقيل الاول باليمين والثاني باليسرى والاكتفاء  
 مشعر بان لا يدخل اصبعه في فمه وانفه كما قال بعضهم الاولى ان يدخل كما قال الزند وسى  
 الكل في المحيط واعلم ان الزاهدي ذكر انهما سنتان جوء كد تلن تاركها آثم ولو كان الماء  
 كافيا للوضوء مرة معهما وثلاثا بدونهما توضحرة معهما (وتخليل اللحية) اي ادخال الاصابع  
 في خلال ما على الف من اسفل يكون ظهر الكف الى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كما في  
 العمان وهو سنة عندنا كما في النظم لكن في المضمرات انه سنة عند ابي يوسف واما عندهما  
 فمستحب وفي الاختيار انه جائز عندهما (وتخليل الاصابع) اي ادخال الاصبع فيما بين  
 الاصبع بان يشبك اصابع احدى اليدين في الاخرى ويدخل خنصره اليسرى بمبتداء من

فخصر رجل اليمنى إلى اليسرى كما في حاشية الهداية ووقته عند غسلها كما في شرح الجامع  
 للقاضي ويستحب أن يخلل من أسفل ولدت أقضى الامام الهمام صلوة عشرين سنة بالتخليل  
 من فوق (وتثليث الغسل) أي تصيير غسل الوجه واليد والرجل مرة ثلاثا بل يغسل مرتين  
 أخريين غير الغرض فالثانية والثالثة سنة كما في الزاهد وقيل أن الثانية سنة والثالثة كمال  
 السنة وقيل الثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة كما في الاختيار وعن أبي بكر الأسكافي أن  
 الثلث فرض كما في الهنيئ ويكره الزيادة على الثلث كما في الزبدية وفي النظم لو زاد على  
 الثلث ونوى وضوء آخر جاز والافان غسل للموسوسة فهو آثم وفي المحيط لو توضع مرة لعزة  
 الماء وقلته أو البرد أو الحاجة لا يآثم والافان آثم وقيل أن اعتد بكموا الاقلا (ومسح كل الرأس) أي  
 اجزائه (مرة) أي في جزء واحد من اجزاء الزمان للاحتراز عما روى عن أبي حنيفة أنه إذا غسل  
 ثلاثا ثلاثا فمسح ثلاثا وإذا غسل مرة مرة فمسح مرة كما في النظم وعندنا أنه يمسح ثلاثا لكل  
 ماء جديد وقال شيخ الإسلام أنه بدعية وكيفية أن يبل اليد ثم يضع الأصابع سوى الأبهام  
 والمسبحة من كل يد على مقدم رأسه ويجافي كفيه ويمسح بها إلى القفا ثم يضع كفيه فقط ويمسح  
 على فؤديه وفوق حاجبيه كما قال عامة المشايخ وعند محمد أنه يمسح من أعلى رأسه فيمسحها  
 إلى مقدم جبهته ثم إلى قفاه وذكر الامام الصغار أنه يمسح بمقدم الرأس ويمسحها إلى  
 مؤخره ثم يعيد بها إلى مقدمه ولا يكون الا إعادة استعمال المستعمل لأن اليد ما دام على  
 العضو لا يصير الماء مستعملا كذا في المحيط وفي الكافي أنه يضع أصابع يديه على مقدم رأسه  
 وكفيه على فؤديه فيمسح بها إلى قفاه (ومسح الأذنين) أي باطنهما بباطن السبابتين وظاهر  
 هما بباطن الأبهامين والا كجماء مشير إلى أن ادخال الأصبع في الصباغ ليس بسنة والمشهور  
 أنه أدب (بمائه) أي بماء مأخوذ لمسح الرأس فلا يؤخذ ماء جديد كما في المحيط لكن  
 في الخلاصة أن أخذه فحسب فضة مافي الأصل أنه يمسح داخلهما مع الوجه وخارجهما مع  
 الرأس (والنية) بالتشديد وقد يخفف لغة العزم وشرعا القصد إلى الفعل له تعالى وحده  
 وأريد ههنا قصد جواز الصلاة له تعالى وأشير به إلى جوازها عندنا بوضوء غير  
 منوي لكن في الامهات أنها لم يجز به وفي المحيط قال السكرخي أنه إذا لم ينو فقد أخطأ  
 وأساء وقال أكثر المتقدمين أنه لا يثاب بهذا الوضوء ومحلها قبل سائر السنن كما في التحفة  
 فلا ينس عندنا قبل غسل الوجه كما يفرض عند الشافعي رحمه الله وإنما أخرت لرعاية  
 التناسب فان في خزانة الفقه ومختصر القدوري والاختيار وغيرها أنها كالسنن بعد ما  
 مستحبة (والترتيب) أي غسل كل من هذه الاعضاء في زمان ياتي به فيبدأ باليد إلى الرسغ  
 ثم بالقدم ثم بالانف ثم بالوجه ثم باليد إلى المرفق ثم بالراس والآخر ثم بالرجل كما في المحيط  
 (والولاء) بالكسر لغة المتابعة وشرعا متابعة فعل بفعل بحيث لا ينجى العضو الا ول عند اعتدال



الهوا غفل وجفف الوجه أو اليد بالهند بل قبل غسل الرجل لم يترك الولاء بخلاف  
 ما في التحفة والاختيار والمصنف من أن لا يستعمل بين الأفعال بغيرها فإنه على هذا وجف  
 لترك الولاء ولما منع عنه المشايخ كما في الزاهد (ومستحبه) مصدر فيكون موافقا لما قيل  
 ويحتمل أن يكون صفة والاستحباب كالندب والتطوع والغفل ما فعل النبي عليه السلام مرة  
 وترك إذاً فيكون دون السنين الزوائد لاشتراط المواظبة فيها وانما سمى بها لاختيار الشارع  
 أيها على المباح ودعائه إليه وكونه غير واجب يادته على الغير الكل في مقدمة  
 الزمخشري وقد يطلق على كون الفعل مطلوباً بالجزم أو بغير الجزم فيشمل الفرض  
 والسنة والندب وعلى كونه غير الجزم فيشمل الأخيرين فقط (اليتامن) في الأصل  
 اخذ جانب اليمين كما قال المطرزي والمراد ههنا غسل اليد اليمنى أولاً وكذا الرجل  
 وأما الخدان والأذنان ففيعيان وانما خص لأنه عام في لبس الثوب والخف ودخول  
 المسجد والهواك والاحتال وتقليم الأظفار وقص الشارب ومشط الشعر ونق الأبط  
 وحلق الرأس والخروج من الخلاء والشرب وغيرها مما ذكر في كتب أصحابنا متفرقا  
 (ومسح الرقبة) أي العنق بظاهر كفيه كما في النظم المبتل بالاعمال يد كما في المنية وليس في  
 أمراء رواية عن المتقدمين فقال بعض المشايخ أنه أدب وهو الصحيح كما في الخلاصة وعند  
 الأكثرين سنة كما في المحيط وأمس بسنة ولا أدب كما في قاضيخان وفي الاكتفاء أشعار بأن مسح  
 الخلقوم ليس بأدب وفي النهاية أنه بدعة ولم أفرع من كيفية الوضوء شرع فيما يناسبه  
 فقال (وناقضه) أي يخرج الموضوع عما هو المطلوب منه وإن كان أصله فك تأمّن  
 الجسم (ما فرج) أي الخارج بنفسه أو بالأخراج من حيث هو خارج فلا حاجة إلى حذف  
 الخروج وهو الانتقال من الباطن إلى الظاهر (من) أحمد السبيلين أي القبل والدبر  
 سواء كان معتادا أو غير معتاد كالبدوة والريح الخارجتين منهما وفي غير المعتاد اختلاف  
 المشايخ كما قال المصنف والتفصيل أن الخارج أمام الدبر أو القبل أما الأول فهو ناقض  
 معتاد أكان أو غير معتاد عينا أو رجاء أو أوجها أو أاما الثاني فالمعتاد منه حدث  
 بالاجماع وأما غير المعتاد فليس بحدث عند العامة وعند محمد أنه حدث واليه ذهب  
 بعض المشايخ كما في الزاهد وعليه الفتوى كما في العتامة فلا تساهل في التعميم كما قيل لكن  
 فيه اندلو أظفر في أحليل دهنائم عاد ينقض وضوءه بخلاف ما لو احتقن كما في قاضيخان وفيه  
 أشعار بأنه إذا ظهر شيء من البول والغائط على رأس السبيلين ينقض بلا خلاف فإنه خارج  
 (أو) خارج بنفسه أو بالأخراج من (غيره) أي من غير ذلك السبيلين فاجري الضمير مجرى  
 اسم الإشارة (أن كان) الخارج من الغير (نجسا) بالفتح عند الفقيه عمن النجاسة وعند اللغوي  
 مصدر نجس ثوبه فهو نجس بالكسر فيهما وأما قولهم شيء نجس بالفتح فهو وصف

بالمصدر كما في السكشاف والاساس وعن محمد رحمه الله انه لو خرج الريح من الجايغة لم  
 ينتقض كما في التمر تاشي (سال) ذلك النجس بان لا ينفصل كما في العيان وبوعيد ما في  
 القائيس ان تركبه يدلى على جريئ وامتداد (الى ما يطهر) من التطهير والتطهير موضع  
 ينظف في الوضوء او الغسل واحترز بقوله نجسا عن نحو الدمع واللبن والهرق  
 وينبغي ان يستثنى منه عرق الجمار فانه نجس فيكون ناقضا على ما يأتي  
 وبقوله سال عما لم يتجاوز عن موضعه كما اذا نشف الدم ثم خرج ثم نشف ثانيا ثم  
 وثم وهو بحال او تركه لا يسيل في غالب الظن او عض شيئا او غلظ اسنانه وادخل اصبعه في  
 اذنه فرعى اثر الدم على شئ منها واستنشر فخرج الدم العلق من افقه او غر زشوكا واورة  
 فظهر الدم فصارا اكثر من رأس الجرح بلا سيلان فان شيئا منها غير ناقض للوضوء  
 كذا في المحيط واما اذا تجاوز ولو بالاخراج لكان ناقضا كما في الخلاصة والكافي وهو  
 الصحيح من الرواية واشبه بالصواب كما في بحر المحيط وما قيل ان في الكلام اشارة الى انه  
 لو اخرج لم ينتقض ففاسد لانه لم يترك منه انه لو اخرج الريح والغايط وغيرهما من السبيلين  
 لكان غير ناقض وبقوله الى ما يطهر عما اذا غر زش في جانب العين فسال منه الى جانب  
 آخر او نزل الدم الى الانف فسد ما لان منه حتى لا ينزل منه او تورم رأس الجرح فظهر به  
 قيح او نحوه ولم يتجاوز الورم فانه لا ينتقض وعن الحسن ان ماء النقطة غير ناقض قال  
 الحلواني فيه توسعة لمن به جرب او جدي او مجل كذا في الزاهدي فلو شدد بالكر باس  
 فابتل فان نفل الببل الى الخارج فنقض كما في شرح الطحاوي وكذا لو خرج من منابت  
 الاسنان دم رقيق احمرا كما في المحيط واعلم ان ما ذكره ينتقض بها اذا تقاطر دم كثير مثلامن  
 ورم او مما صلب من الانف او من العين فانه ناقض او لم يسيل الى ما يطهر لعدم تحقق  
 الامتداد بالنسبة الى ما يطهر فلا يتعلق الجمار بقوله سال كما ظن ولا بقوله خرج لتضمنه  
 السيلان ح ولا يستدرك قوله سال فجنى العبارة ثاقضة خروج النجس ثم لما كان بعض  
 انواع النواقض الخارجة من غير موافقه تفصيل خص بالذكر فقال (و) ناقضه (القي) ع  
 كالش عوزناه مصدر قاءما اكل يقى ع اذا القاه (دما) مفعول به له وان كان معرفا باللام فان  
 اعماله يجوز عند التحليل وسيمويه كما ذكره الرضى ويجعلها لا من القي ع بمعنى الاسم خلاف  
 الاصل للاحتياج الى حذف الجر وجعل على ما زعم والميل الى المجاز والتكلف في عامل الحال بلا  
 ضرورة (رفيضا) اي سايلا (ان احمرا به البراق) لعب الغم بان غلب الدم عليه سواء كان نازلا  
 من الرأس او صاعدا من الجوف ملاء الغم ولا هذا عندك واما عند محمد رحمه الله فان كان صاعدا  
 ملاء الغم ينتقض والا فلا وقول ابي يوسف رحمه الله مضطرب كما في المحيط (لا) في غير ناقض هذا  
 القي ع (ان اصفر البراق به) بان غلب على الدم وانما ذكره مع الاستغناء عنه بما قبله لشعار ابانه

لو تساويا انتقض كما قال الجمهور ولم ينتقض في رواية الاصل كما في حاشية الهداية والاول  
هو الاستحسان وقال المبدئى الى امره بلعادة الموضوع احتياطا وهو يلقى على وضوئه الاول  
كما في المحيط (و) ناقضه القى<sup>٤</sup> (غيره) اى غير الدم الرقيق سواء كان ماء وطعاما او دما منجمدا  
او سودا مختزقا (ان) كان غيره (ملاء الفم) بان يعجز عن الامساك وقيل عن الكلام وقيل عن  
تغطية الفم كما في الراهدى وقيل ان يعلم الناظر ان فيه شيئا وقيل يفوض الى رأى صاحبه والاول  
هو الصحيح وهذا اذا قاعده فان قاعدا راى الم يذكر في ظاهر الرواية وفي النوار انه يجمع محمد  
ان اتحد القشيمان وابو يوسف المجلس وابو على الدقاق مطلقا كما في المحيط والاول اصح  
كما في المضمرات وعنه الحسن ان تناول طعاما او ماء ثم قاع من ساعته لم ينتقض لانه طاهر كما  
في الراهدى وفي المنية اذا قاعدودة كبيرة لم ينتقض (لا) اى غير ناقض القى<sup>٤</sup> (بلغما) وانما نفى  
مع انه علم من قوله نجسا انه غير ناقض (اصلا) سواء كان صاعدا او نازلا لملاء الفم ولا لانه ناقض  
عند ابى يوسف رحمه الله واليه ذهب الطحاوى حتى قال يكره ان يؤخذ البلغم بطرف الثوب  
فيصلى معه ومنهم من اسقط الخلاف بحمل قولهما على النازل وقوله على الصاعد ومنهم من  
اثبت في الصاعد وهو الصحيح كما في المحيط وهذا اذا قاع متحدا فلن قاع مختلفين دما وطعاما  
او بلغما لملاء الفم فالعبرة للغالب ولو استويا اعتبر كل على حدة كما في الراهدى ثم لما ذكر  
ان بعض الخارج من غيره ناقض وبعضه لا وقد بين حكم الاول دون الثاني بينه فقال  
(وماليس) من ذلك الخارج من نحو القى<sup>٤</sup> (يحدث) ناقض لقاعته اشار به الى ان الحديث  
قد يطلق على الناقض وان كان في الاصل عند هم النجاسة الحكمية (ليس بنجس) بالفتح ولم  
يستحسن السكسر وان كان هو الرواية بمعنى غير طاهر لانه يلزم منه انه ليس بنجس بالفتح  
لاستلزام نفى العام نفى الخاص وهذا عند الشيخين واما عند محمد فهو نجس والاول هو  
الصحيح كما في المضمرات والمراد ماليس حدثا اصلا بقرينة زيادة الباء فلا يرد الخارج من  
المحدث واصحاب الاغذار لان ائمة قاع لا انتقاض مختص بوقت خاص (و) ناقضه (نوم متكى)<sup>٥</sup>  
متجافا المقعد عن الارض ام لا (الى ما لو ازيل لسقط) ذلك المتكى<sup>٥</sup> وهذه الكلية عند الطحاوى  
وفي رواية عن ابى حنيفة وعنه انه في الصحيح انه لا ينفقه اذا استقر مقعده على الارض والنوم  
استرخاء اعصاب اليد ماغ برطوبة البخار الصاعد اليه والاكعاء عم من الاستناد والاعتماد  
بالظهر على شىء ومتعد بعلى دون الى فاجرى مجراه ولم يضمن الميل والالم ينتقض بمجرد  
الميل الى ذلك ولا يخفى ما فيه على ان التضمين يتوقف على السماع وفي السلام اشارة الى ان  
نعلى المتكى<sup>٥</sup> غير ناقض فان نفلس المضطجع كذلك على ما قال الحلواني وقال ابو على  
الدقاق وابو على الرازى ان كان لا يفهم عامة ما يقال حوله كان ناقضا وان كان يسبهو عن حرف  
او حرفين فلا كما في الراهدى والى ان نوم الواضع رأسه على ركبته لم ينتقض كما قال بعضهم

والى انه لو نام قلعدا فسقط الا انه انتبه قبل ان يصل الى الارض او عند الاصابة بلا فصل  
لم ينقض كما روى عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى كما في الخلاصة والى ان نوم القاعد  
الواضع اليته على عقبه وقد صرح شبه المنكب على الوجه واضعاً بطنه على فخذه  
غير ناقض عند محمد لانه يشترط الاتكاء على الغير خلافاً لابي يوسف في التعميم والى ان نوم  
القاعد المتمايل الزايل المقعد ناقض كما في ظاهر المذهب وكذا ان نوم المتورك كما في الزاهدى  
والى ان نوم القايم الرامع والساجد مصلياً غير ناقض كذا في المحيط ولا نقضاء عن الانبياء  
عليهم الصلاة والسلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان نومهم غير ناقض (و) ناقضه  
(الانحاء) ضعف القوى لغلبة الداء فيدخل فيه الغشى بالضم والسكون لانه تعطل القوى  
المحرك والمحاسة لضيق القلب من الجوع والوجع وغيره وكذا السكر فانه خالته حاضرة لنور  
العقل وهذه عند بعض المشايخ ان لا يعرف الرجل من المرأة وهو اختيار الصدر الشهيد  
والصحيح ما نقل عن الامام الحلواني ان يدخل في بعض مشيه تحرك كما في المضمرات  
(والجنون) صاحبه مسلوب العقل بخلاف الانحاء فانه مغلوقة والاطلاق دال على ان القليل من  
كل منهما ناقض لانه فوق النوم مضطجعا كما في الزاهدى فالإكتفاء به عنهما اولى (وقهقهة  
بالغ) سواء كن يقظانا او نائما عامدا او ناسيا مغتسلا او غيره وقال بعض المشايخ انها  
من النائم والناسي والمغتسل غير ناقض كذا في المحيط فلا يجب قيد اليقظان لاجراخ النائم  
والقهقهة الضحك وهو ان يقول قهقهه كما ذكره الجوهرى وظاهره مشعر بالتراخي الا ان  
اكثرهم قالوا انها ما يكون مسبوغا او لغيرة وهو الضحك ما يكون مسبوغا فقط فعلى هذا  
انه غير ناقض وقال بعضهم ان الصوت المسبوع ناقض وان قل كذا في المحيط وأشار الى  
ان التبسم وهو ما يبدى وفيه اسنانه بلا صوت غير ناقض والى انها من الصبي غير ناقضة كما قال  
الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم تذكر البالغة لانه من الاحكام المشتركة (في صلاة)  
صفة اى قهقهة بالغ واقعة في صلاة مكتوبة او نافلة في المصير او غيره ولو راكبا  
كما قالوا واما عنده ففي النافلة في المصير لم ينقض لانه ليس في الصلوة فاعتبر بها ما وقع  
في مثل ذلك وفي ركوع وسجود للتلاوة (مطلقة) اى حقيقة او غير مقيدة فخرج بها  
صلاة الجنائز لاسجد التلاوة كما ظن (والمباشرة الفاحشة) في الشريعة تماس احد  
الفرجين منها للآخر متجردين مع الانتشار بلا التقاء الختانين كما في المبسوط والمصنف  
ومنهم من لم يشترط مس الفرجين بل التجرد والانتشار كما في الحقايق وينتقض طهارتها  
وان لم ينتشر التبول لا يكون المباشرة بين الرجلين والمرأتين عند الاكثرين كما في المنية  
وهذا عند الشيخين واما عند محمد رحمه الله فقير ناقضة وهو حسن كما في النظم

وغيره وهو القياس والاول الاستحسان كما في المحيط وهو الصحيح كافي النخبة وعن اصحابنا انها  
 غير ناقضة بلا ظهور شىء وهو الصحيح كافي الحقايق وفي الاكتفاء اشعار بان وطىء البهيمة  
 والميتة غير ناقض للموضوع بلا انزال فانه لم يلزم الاغسل الذكر كما في صوم النظم والمباشرة في  
 اللغتمين باشر الرجل المرأة اذا افضى بشرته الى بشرتها فهي بمعنى الملاسة ولما قال شرف  
 الائمة المسكى الملاسة الفاحشة وهي ما قبح من الاقوال والافعال (لا) اى غير ناقض (مس)  
 بشره (الراة) بشره الرجل او بالعكس سواء كانت محرما ولا بشهوة ولا سواها كان اللامس يدا او  
 غيرها والمس ادرائك بظاهر البشرة كاللمس والمرأة مؤنث المرءى الرجل وهى اسم للبالغه كيو  
 (والذكر) اى لامس الرجل ذكره او ذكر غير سواء كان صغيرا او كبيرا هيا اوميتا ولو بباطن  
 الكنى والاولى بالذكر الفرع فلن مس الفرع ناقض عند الشافعى رحمه الله على انه يومه ان  
 ينقض مس غيره وفي النظم ان مس المرأة والذكر مكرره والمتبادر من اضافة النقص الى المذ  
 كورات انه ليس سببا لوجوب الموضوع كما قيل بل هو ارادة الصلاة على ما قال الجمهور وكذا  
 في النهاية (وفرض الغسل) بضمين والسكون اسم من الغسل بالفتح كافي الصحاح والقياس  
 او من الاغتسال وهو تمام غسل الجسد كما في المغرب وكان الاغتسال مطاوع للغسل وان لم  
 يستعمل الاق غسل كل البدن كافي حاشية الهداية لكن ذكر البيهقى والراغب وغيره ان  
 الاغتسال غسل كل البدن على ان الحكم بالمطاوعة مقصور بالسماح على ان الافتعال لم يوضع  
 للمطاوعة كما ذكره الرضى (غسل فهو انفه) بالتخصيص فانهم اغير داخلين في البدن مع  
 المبالغة في نظافتهم فلان المبالغة فيهما سنة وقيل واجبة على غير الصائم كما في المنية وفيه اشعار  
 بانه لو شرب الماء على وجه السنة لم يكن كافيا بانه لا يشترط الصب كما قال بعضهم وذكر  
 الناطقى انه شرط وهو احوط كما في الخلاصة ولو كان سنة فهو فاقبى فيه طعام او كان في انفه  
 درن رطب لم يمنع بخلاف اليا بس كما في الزاهدى ولكونه بصرف مطلق الغسل لم  
 يذكر تحليل الحمية الواجبة في الجنابة (و) غسل ظاهر (كل البدن) اى جميع اجزائه  
 فلا يغسل العين ولو كانت حلة بالكل النجس كافي حاشية الهداية وما تحت الظافر الصرام  
 والصباغ والعجان والظلمان يمنع وقيل لا يمنع ولا يحرك الحاتم الضيق على ما روى عن  
 الائمة الثلاثة كما في قاضيخان ويحذر القراط وان لم يكن في الاذن لا يكتفى في الايضال  
 ويدخل الاصبع في السرة والماء في القلفة وان ترك جزءا وفي النوادر لا يجوز كما  
 في الزاهدى وفي الغسل اشعار بان التيسيل فرض كما قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما  
 الله تعالى وعن ابى يوسف ان اصابه بلا اسالة اجزاه كما في شرح الطحاوى وفي الاكتفاء  
 اشارة الى ان ذلك ليس بشرط الا في رواية عن ابى يوسف رحمه الله كما في الزاهدى  
 ولعل الرأس والعنق واليد والرجل بالتبعية داخلة في الحكم وان كانت خارجة عنه

فإن البدن من المنكب إلى الالفة كافي العرب والمقاييس وغيرهما وإليه أشير عن محمد رحمه الله  
 في عدة المحيط والذخيرة (وسنته أن يغسل يديه) إلى الرسغ ثلاثاً (وفرجه) أي ثم فرجه  
 بأن يفيض الماء بين يديه اليمنى عليه فيغسل باليسرى حتى ينقيهما والفرج قبل الرجل والمرأة  
 وقد يطلق على الذكر أيضاً كما قال المطرزي (ويزيل) عن كل موضع من بدنه (النجاسة)  
 أي نجاسة حقيقة أن كانت والجملة أمام عطفه على الفعلية فيسن الأزالة بعد غسل الفرج  
 كما هو ظاهر الرواية والكافي ومعتزلة فلا يسن بل يفرض كفاي الجلابي وإليه أشار قاضي خان  
 في شرح الجامع حيث قال يسن فيه تقديم الوضوء فيغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ  
 على نحو ما قلنا وذكر الجلابي أن إزالة النجاسة فرض (ثم) أن (يتوضأ) أي يتم سائر أعمال  
 الوضوء من المستحبات والسنن والفرأى كما أمر فينوي الغسل ويسمى ويمسح على الصحيح  
 كما هو ظاهر الرواية وعنه أنه لا يمسح كفاي المحيط وفيه رمز إلى أن نية الغسل سنة كما في  
 الجلابي (الأ) غسل (رجليه) الواقعين في المستنقع لمسائتي وفيه إشعار بأنه لو أمكن في  
 المستنقع كما إذا كان على لوح أو حجر يقدم الغسل وقيل يقدم مطلقاً والأول أصح كفاي  
 الزاهدي ولعل وجهه أن الماء ليس بمستعمل فلا حاجة إلى الغسل ثانياً (ثم يفيض) أي يصب  
 (الماء) أي من الماء المعهود في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية أرتال وقيل عشرة  
 رطلا للوضوء والأول أصح والتقدير ليس يلزم حتى جاز التقصان والزيادة بلا سرائر  
 كما في المضمرات وذكر في الجواهر أن الإسراف في الماء الجاري جائز لأنه غير مضيع (على يديه  
 ثلثاً) فيبيد أبعنه نكبه الأيمن ثلثاً ثم الأيسر ثم الرأس وسائر الجسد كذلك وقيل بالأيمن ثم  
 الرأس ثم الأيسر وقيل بالرأس والأول أصح كما الزاهدي وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه  
 يغسل الفرج برطل والوجه واليد برطل كالرجل والرأس وسائر الجسد بخمسة أرتال  
 كما في شرح الطحاوي وأعلم أن نقل الببل من عضو إلى عضو عن إرسال الماء يجوز في الغسل  
 لأني للوضوء يجوز نقله من عضو إلى غيره كما في الخزانة (ثم يغسل رجليه) في مكان آخر  
 طاهر (لأني) مكان (المستنقع) بالفتح أي مجتمع الماء المستعمل وفيه ما ذكر أشعار باندلوانغوس  
 في الماء الجاري جاز عن الغسل لكنه ترك السنة فلو مكث فيه ساعة فاسبغ الوضوء  
 والغسل لكل السنة كفاي الزاهدي (ويكفي لذات) أي لامرأة ذات الشعر (الضفيرة) أي  
 المنسوج فهي في الأصل فاعيل بمعنى مفعول والتاء للمبالغة أو النقل إلى الذواتية (أن ابتل  
 أصلها) أي بلغ الماء أصول شعرها وعنه أنه لا يكفي كفاي المحيط فيغسل ظاهر المسترسل  
 وهو الصحيح كفاي الزاهدي والأول المختار كفاي الخلاصة وفيه رمز إلى أنه لا يكفي لنهي  
 الضفيرة فينقضها وقيل يكفي وفي الباقي الصحيح أنه يجب غسلها وكذا لا يكفي لذاتها  
 إذا انقضت كفاي الزاهدي وإلى أنه لا يكفي لنهي الحية لعدم المخرج كفاي الذخيرة وأعلم

انه اذا اضرها غسل الرأس تركته وقيل تمسح ولا تمنع نفسها عن زوجها كما في المنية  
(وموجبه) بالكسر أى شرطه وقيل سببه وقال الجمهور ان سببه ارادة الصلاة الا ان  
الغسل مستحب عقيب الجنابة والا فر بما يتعفن البدن فيتأذى به الملائكة كما في الشفاء  
(انزال منى) أى خروجه عن القبل كما قال البيهقي وانما اثره على الخروج تبركا بعبادته  
صلى الله عليه وسلم كمحمد في الميسوط والمنى بكسر النون مشددا لياء وقد  
يسكن مخففا هو ماء خلق منه حيوان كما في المفردات والمجمل وغيرهما وفي النظم  
ان الجبل لا يكون الا عن المائتين فما في الصحاح والنهاية انه ماء الرجل فليس للتعقيبات  
كقولهم انه ماء ابيض ينكسر منه الذكر فليس مختصا بالرجل واليه ذهب المحققون  
من الحكماء والانزال مشير الى ان امرأة لو احتملت بلا خروج المنى الى الفرج الخارج  
لم يجب الغسل وهذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الزايدى (ذى ذفى) أى سبلان  
بسرعة كما في المفردات وليس مختصا بماء الرجل كما ظن قال الله تعالى خلق من ماء دافى  
يخرج من بين الصلب والترائب (و) ذى (شهوة) أى لذة وان كانت في الاصل ميل النفس  
الى ما ترده والتوصيف مجاز والوصفان متلازمان لزيادة التوضيح فاذا حمل شيئا او ضرب  
على ظهره فخرج بلا شهوة لم يغتسل عند العامة خلافا لعيسى بن ابان فلن عنده يغتسل  
بخروجه على كل حال كما في المحيط (عند الانفصال) عن الظهر او التريبة ظرف الشهوة  
فلو جامع فيما دون الفرج او استمنى بكفه او نظر الى امرأة بشهوة او احتمل فانفصل  
عن مكانه في هذه الصور فاحذف احمله حتى سكنت شهوته ثم خرج المنى او اغتسل  
بعد الوطى بلانوم وبول او مشى ثم امنى يجب الغسل وهذا عند اخلافا لابى يوسف  
كما في الزايدى وغيره والخلق وبه نأخذ كما في النوازل وذكر في النظم انه  
لم يجب عند محمد وزفر خلافا للشيخين ولو بال او نام او مشى ثم اغتسل ثم خرج  
بقية المنى لم يجب اتفاقا (وعقبة) تمام (حشفة) من رأس الذكر الى المقطم وهو  
غير داخل في مفهومها والغيبية بالفتح مصدر غاب عن العين اذا استتر (في قبل او دبر)  
باربع ضمت وسكونين والقبل خلق الدبر للذكر والانثى ولعل المراد مقدار الحشفة  
حتى لو قطعت وغاب اقل من مقدارها لم يجب الغسل والكلام مشير الى انه لو غاب فيه  
اقل منها لم يجب كما في التجنيس لكن في الحزاة ان نفس الايلاج في الدبر موجب وفي اللالى  
انه غير موجب خلافا لهما والى انها لو غاب من الخصى وجب كما في قاضيان والى انها  
لولفت بثوب او غيره لم يجب كما في الجلابى والى انها لو غابت في السرة مثلا لم يجب الا ترى  
انها لا تصير نفساء بخروج الولد منها كما صرح به في الخلاصة (على الفاعل) الواطى  
ظرف موجب فلا ضرر ورة الى الخنف والمفعول به الموطوع وفي الكلام اشعار باشتراط التكليف

فلو كانا واحد مما غيرمكن كالصغير والمجنون لم يجب كما في الجلابي وكذا المراهق والمراهقة  
والكافر اذا اسلم كما في المحيط وفيه اختلاف المشايخ والصحيح ان الغسل واجب عليه كما في  
المغني ولا يرد واطىء البيهقي لان حكمها يأتى واعلم ان الشرط الحقيقي هو الانزال وغيبة  
الحسنة تقوم مقامه لحفائه فهو يجب الغسل موجب الوضوء (ورؤية المستيقظ) ولو صيبا  
وفيه خلاف والاحتياط في الوجوب وكذا حكم الصبية اذا بلغت بالحيض كما في المحيط (المنى)  
اي شيئا يتيقن انه منى سواء كان متذكرا للاختلام او لا وكان الفقيه ابو جعفر يقول هذا عند  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى واما عند ابي يوسف رحمه الله فلا غسل عليه اذا لم يتذكر  
الاختلام كذا في شرح الطحاوي (او المنى) اي شيئا يشك فيه انه منى او منى تذكر  
الاختلام او لا وهذا عندهما وكذا عند ابي يوسف اذا تذكر الاختلام اما اذا لم يتذكر فلا غسل  
وفي العميون وغيره انه واجب عنده فاعل عنه روايتين كما في الحقايق وانما قلنا بلام العهد  
والمنى المشكوك لانا لا نوجب الغسل بالمنى اصلابا بالمنى الا انه قد يرق باطالة الزمان  
فالمراد ما يكون صورته صورة المنى لاحقيقته كما في الخلاصة وغيرها وفي الكلام اشعار بانه  
لو تيقن بالمنى لم يجب تذكر الاختلام ام لا وهذا عندهم على ما في المصنف عن الاختلافات  
لكن في المحيط وغيره انه واجب وبان لا دخل لاقتشار الالة قبل النوم وفي النوادر عن محمد  
انها لو انتشرت قبله بلاتذكر الاختلام لم يجب الغسل الا اذا تيقن انه منى وقال الحلواني انه  
ما الا بد من حفظه كما في المحيط والزاهد وغيرهما فعلى ما قررنا لا قصور فيه بل في القائل  
به والرؤية الابصار والعمى غير واجب التعرض وكونها به معنى العلم مع حنفى احد  
الافعولين غير مجوز عند الجمهور وتدخل في المستيقظ المستيقظة تبعا فانها كالرجل على  
ما ذكرنا واحترز بقوله رؤية المستيقظ المنى عن رؤية المفق والمصاحي المنى بعد  
الانماء والسكر فانه غير موجب لكن رؤيتهما المنى موجبة كما في الخلاصة وبقوله المنى  
والمنى عن الودى فانه غير موجب عندهم وان تذكر الاختلام كما في الحقايق والمنى  
والودى بالتسكين وقيل بالتشديد فالاول ماء يخرج عند الملاعبة والثاني بعد البول كما  
في الصحاح وذكر في النظم وغيره انه لو جامع ثم بال فاغتسل ثم خرج منه شيء عجز فهو ودى  
(وانقطاع الحيض) على انقطاع العادة والثلاثة الى التسعة وقد بقي من اخر الوقت مقدار  
التمكن على الاغتسال والتحرية لان بدون ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا في حق المسامة  
واما في الكتانية فالمعتبر نفس الانقطاع كما على انقطاع العشرة في حق الكل كما في مبسوط  
شيخ الاسلام وفيه اشارة الى انه لو انقطع دم البتة دون العشرة فوق الثلاثة وجب الغسل  
ولم يجب ثانيا عند العشرة كما قال بعض المشايخ واوجبه بعضهم وتوقف آخرون كما في المنية  
والى ان الشرط والسبب كما ذكرنا نفس الانقطاع وفي شهيد السكر ما في انه نفس الحيض الا



ان الغسل غير مقيد فيؤخر الى الانقطاع (و) انقطاع (النفاس) كالحيض فيما فصلنا وفيه اشعار بانه لو ولدت ولم ترد ما لم يجب الغسل كما قال ابو يوسف وبه أخذ بعض المشايخ لكن وجب عند أبي حنيفة وبه أخذ أكثرهم ووجب الوضوء اتفاقا كما في المحيط (لا) أي غير موجب له (وطى بهيمة) بالهزرة أي جماعها وان كان في الأصل الدوس بالقدم والبهيمة ما لا ينطق له كماء المفردات (بلا أنزال) أي بغير خروج المنى فالباء عامل في الانزال على الأصح ولا التبرئة بمعنى غير كما ذكره السيرافي والميتة كالبهيمة الا انه لم يذكرها لظهورها (وسن) أي حوم عليه بلا اعتبار على تركه فيكون من سنن الزوايد ويحتمل أن يكون من المستحبات ليوافق ما يأتي في الجمعة وقد صرح به في الجلاب لكنه يخالف المحيط (الجمعة) أي يوم الجمعة كما هو الظاهر ويحتمل لصلاتها كما قال ابو يوسف لانها افضل الصلوة وهو الصحيح كافي الكافي وعنه انه لهما جميعا كافي شرح الطحاوي والاول قول الحسن ورواية عن الصاحبين فانها افضل الايام وفيه اشعار بانه لو اغتسل بعد الصلوة لعمل بالسنة وفيه اختلاف بين الحسن وابي يوسف كافي التحفة وغيرهما لكن في جمعة المحيط وقاضيان انه لا يعتبر بالاجماع وفي الجلاب عن اصحابنا انه لو اغتسل يوم الخميس او ليلة الجمعة لعمل بها لانه حصل دفع الرابحة المقصودة منه (والعبد ين) أي لفين اليومين وفيه اختلاف الحسن وابي يوسف كافي التحفة وسينائي تمامه في بابه (والاهرام) أي للاهرام وعند ارادته (و) يوم (عرفة) هكذا اطلق في المحيط واكثر الكتب لكن في البشارة انه سنة يعرفات واليه اشار في الضمرات واعلم انه يستحب غسل الصبي والمجنون اذا بلغ وافاق كما في التحفة وكذا غسل المحجمة وليلة البراءة والقدر وعرفه الكافر اذا اسلم واما الخنب فواجب كافي فخر اذ الفقه ثم شرع في الماعو هو على نوعين مطلق غير محتاج الى قيد كماء البحار وقيد محتاج الى قيد كماء الثمار والاول يزول التجاسين والثاني النجاسة الحقيقية وغيره انه لا يزول الحقيقة عن البدن والاول هو الصحيح واما ما اختلط ما ع به فان غلب فمطلق والا فمقيد كافي شرح الطحاوي وهذا محمول ما فصل بقوله (ويتوضأ) بالضم أي يظهر اعضاء الوضوء بماء السماء أي بماء نزل من هذه المظلة او السحاب سواء كان في الهواء او ساكنا على وجه الارض او جارا فلا يتوضأ بالثناج الا اذا تقاطر وعن الصاحبين انه يتوضأ به والاول هو الصحيح كافي الظهيرية (و) ماء (الارض) أي ما يكون في اعماق الارض كماء الابار او على وجهها جارا كالانهار او ساكنا كالخياض فلم يصح ما قال بعض اصحابنا انه لا يتوضأ بماء الركد ولو كان أكثر من عشر في عشر كافي المحيط وانما حصص التوضي عمع انه من يلطخ بالحدث وكذا الحديث الكثيرة للاعتناء وملاحظة المقام ولا يخفى ان الكل نازل من السماء فلما كتمى به الكفى (وان تغير) أي حال كون تغير ذلك المائتين لو ناور محلو طعما (بالمكث) بحركات الميم الاقامة كذا ذكره ابن مالك وفيه اشارة

الى انه لو ظن التغير بالنجاسة لم يتوضأ به كما في المحيط وفيه اشعار بانه لا يئس بظن التغير  
بالمكث الا انه خلاف اشعار المتن (واختلط به) بالطبخ او غيره (طاهر) سواء كان من جنس الارض  
اولا وسواء قصد به النظافة ولا كالزجاج والشمع والصابون وورق الشجر (الا اذا خرج) اي يتوضأ  
بذلك الماء المخلوط بهذا الطاهر في جميع الاوقات والوقت اخراج الطاهر الماء (عن طبع)  
جنس (الماء) اي من صفته الاصلية التي هي الرقة فلا يتوضأ بماء السيل او غيره اذا كان نجسنا وفيه  
اشعار بانه اعتبر الغلبة من حيث الاجزاء كما قال ابو يوسف وفي رواية عن محمد بن عيسى عن  
يوسف واشهر قول محمد ان المعتبر هو اللون والاوّل هو الصحيح لتقدم الجزء على الوصف في  
الاعتبار كما في حاشية الهداية لكن في الزاهدي وغيره ان الطاهر ان خالف الماء لوناً كاللبن  
والعصير والحل وماء الزعفران فالعبرة بغلبة اللون وان توافقا لوناً وطعماً كماء البطيخ  
والشمار والانبث فالعبرة بغلبة الطعم وان توافقا لوناً وطعماً كماء الكرم فلغلبة الاجزاء لا اعتبار  
اولاً للون ثم الطعم ثم الاجزاء (او اذا) (غير مطبوخاً) اي غير طبخ الطاهر الماء لا كل والشرب  
والشرب او غير (وهو) اي الحال ان ذلك الطاهر (عالم) يقصد به النظافة من نحو المرقوم ماء  
الباقلاء المطبوخ وفيه اشارة الى ان الغلبة مانعة فيما طبخ من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء  
او اللون والى انه لو طبخ الاس والسدر او الاشنان في الماء وتغير لونه بوضاً به اذا كان رقيقاً كما  
في المحيط ودلالة المفهوم ليست قطعية كما مر والكلام مشعر بانه او غير الاوصاف الثلاثة بلا  
اخراج وتغير من كورين كان طهوراً وماء الهداية من ذكر احد الاوصاف ليس للتعقيب كما  
في الزاهدي واليه اشير في المضمرات فلا تخالفة بين كلامي المتن والهداية كما ظن (وان  
اختلط به) اي بذلك الماء (نجس) بالفتح (فلن كان) الماء (جارية) في عرف الناس وقيل هو ما  
يحمل شيئاً وان قل وقيل ما يذهب ببقية وقيل ما لم ينقطع جريه بعرض يده كما ذكره  
الزاهدي وعن ابى يوسف بالاعتراض والاصح هو الاول كما في التحفة ويدخل في الجاري ماء  
الناج اذا جرى على طريق فيه نجاسة تفتت واختلطت بحيث لا يرى لونها ولا اثرها  
كما في الخلاصة وكذا ماء المطرحين يطر حتى لو اصاب الثوب بعد ما وقع على سطح فيه  
عذرات لم ينجس الا اذا غمر وكذا ماء الحمام حتى لو ادخل فيه يده وعليها فذر لم ينجس  
قبل هذا على ظاهره للبصرة وقال عامة المشايخ انه اذا دخل الماء من الانبوب والغتر في  
متن ارك لم ينجس وعليه الفتوى كذا في المحيط وتفسير الغتر في المتن ان لا يسكن  
وجه الماء فيما بين الغرتين كما في الزاهدي (و) كان وجه الماء (عشر) بالسكون والتأنيث  
لخفيف التمييز الذي راع كما في شرح الكرماني ولتأنيثه كما في المغرب (في عشر) اي مضروباً فيه  
فيكون دوره اربعين ذراعاً وهذا اكثر الاقوال وبه تأخذ كما في النوان لو عليه الفتوى وقيل

خمس عشرة في خمسة عشر وقيل اثناعشر في اثني عشر وقيل ثمانية في ثمان مثله عن محمد  
 كذا في شرح الطحاوي ومثله عن أبي يوسف وقيل سبعا في سبع كما في الزاهد ومثله  
 عن محمد كما في النظم وهذا في المربع واما في المذور فيشتري ان يكون دوره ثمانية  
 واربعين ذراعا وقيل اربعا واربعين والاول احوط كما في الكبرى وقيل ستة وثلاثين  
 وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في الظهيرية وفي الاولين يتحقق الحوض المربع  
 داخل المذور وفي الثالث ما يساويه واختلف في الذراع ففي المحيط الاصغر ذراع كل مكان  
 وزمان وفي قاضيخان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات واصبع قايمية في كل  
 مرة كما في الولوالجي اوفي المرة السابعة كما في الكرماني او اصبع موضوعة في كل مرة  
 كما في سير المصبرات وفي النهاية الصحيح ذراع الكبريت وهي سبع قبضات كل قبضة  
 اربع اصابع وهو المختار كما في الكبرى فلو كان وجه الماء ثمانية في ثمان بذراع زمانيا  
 ثمان قبضات وثلاث اصابع لكان عشرا في عشر على هذا القول والاطلاق مشعر به  
 لو اتصل في الارض ذراع اوفي الحوض طحلب او كان فيه قطع حشب او جمد يتحرك يتحرك  
 الماء جاز فيه الوضوء كما في الزاهد (لا ينحسر) اي لا ينكشف (ارضه) اي ارض  
 الماء الذي يكون عشرا في عشر والاضافة للعهد (بالغرف) اي يرفع الماء بالسكين  
 والمجولة صفة عشرا في عشر وهذا قول بعض المشايخ في تقدير العمق وعليه الفتوى كما  
 في الخلاصة وقيل اربع مفتوحة وقيل ما يبلغ السكع وقيل شبر وقيل ذراعان وقيل  
 مفوض الى الناظر كما في حاشية الهداية والعشر في العشر اعم من الحقيقي والحكمي فيدخل  
 فيه ماله طول بلا عرض بحيث لو ضم اليه صار عشرا في عشر فانه في حكمه على  
 الاصح كما في الاختيار وغيره وكذا بشر عمق مائتا عشر في الاصح وروى ان الماء في البشر  
 اذا كان بقدر ماء الحوض الكبير لم ينحسر كما في المنية وهو على ما اختاره من المقدار بين  
 والعمق الذي هو خمس اصابع تقر بيا ثلاثة آلاف وثلاث مائة واثنى عشر منا من الماء  
 الصافي ويسع ذلك في غدير كل ضلع منه طول وعرضا وعمقا ذراعان وثلاثة ارباع ذراع  
 ونصف اصبع تقر بيا كل ذراع اربعة وعشرون اصبع (لا ينحسر) ولا يتغير عما عليه من  
 الطهورية ذلك الماء الذي كان جاريا او عشرا في عشر وفيه اشارة الى جواز الوضوء  
 بقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضيخان والى جوازه من جميع جوانب الوقوع  
 ومن موضع الوقوع ايضا وعليه الفتوى والى جوازه من الحوض الصغير اذا دخل الماء  
 من جانب وخرج من جانب سواء كان اربعا في اربع او اكثر وعليه الفتوى كما في الزاهد  
 وكذا لك لو كان عمما في سبع في سبع او خمس في خمس ينبع منه الماء وعليه الفتوى كما  
 في التتمة وغيرها (الاذا غير) اي يكون مطهرا في جميع الاوقات الا وقت تعيير ذلك النجس

(طعمه) أي طعم ذلك الماء الذي كلن جاريًا أو عشرين في عشر والطعم بفتح الطاء ما يؤد به ذوق الشيء من حلاوة أو مرارة أو غيرها (أو لو أنه أورد بحه) فإنه ينجس إذا أخرج منه شيء بور ود الماء عليه وقيل خرج مثل وقيل ثلثة أمثاله وقيل دخل بلا خر وج وقال الترمذي وبه يقتضى كما في الزاهدى والأول أصح تيسيرا على المسلمين كما في الجواهر وأعلام إن ما في المتن عام للحوض والماء الجارى كما في عمدة المتد أولات كالمحيط والخيرة والخلاصة وقاضيخان وغيرها فلو سدد جيفة نهيرة وهى الماء تحتها وفوقها لم ينجس إلا إذا غمر أثره وعليه الفتوى كما في المضمرات عن النصاب هذا الكن في الإيضاح اختلن الروايات عن أصحابنا في تحديد الكبير فالظاهر عن محمد أنه عشر في عشر والصحيح عن أبي حنيفة أنه موكول إلى غلبة الظن فإنها كالمقيمين في وجوب العمل به ومحمد رجع إلى قوله وعن أبي يوسف أن الرائد كالجارى لا ينجس إلا بالتغير (وأن لم يكن) الماء المختلط بالنجس جاريًا ولا في حكمه (ينجس) ولو لم يتغير إلا إذا دخل فيه ماء طاهر فإن فيه اختلافات من كورة في عشر في عشر كما في الظهيرية ولا يخفى أنه لو فوض هذا الحكم إلى المفهوم لكان أحسن وأعلم أنه إذا رأى رجلا يتوضأ بماء نجس اختلفوا في وجوب إخباره عليه كما في المنية (ولا بأس) أي لا كمال شدة عليك وفيه دلالة على أن ما يتعلق به تركه أولى لأنه إنما يفترق إلى نفيه في مظانته ولذا قيل في لباس بأس أي لباس قليل وهذا أكثرى لأنه قد يستعمل فيما يكون الفعل أولى بل وأجبا كما في صوم النهاية (بموت مائى المولى) أي ما يكون تولك ومثواه في الماء فالبرى الذى لا يعيش في الماء وله دم سائل ينجس أجماعا سواء مات في الماء أو غيره إلا إذا عاش في الماء وتولد في غيره فلم ينجس كالبط والأوز والحمة كما في شرح الطحاوى لكن في المحيط أن موت طير الماء في غير الماء ينجس وكذا في الماء كبير الأصغر العدم الدم والاطلاق مشير إلى أنه لو مات ذلك المائى في الماء أو مائع آخر غير منجس وأن تقطع وهذا أصح كما في المبسوط لكن في المحيط أن موته في الماء غير منجس في ظاهر الرواية وما في غيره فالسبب كذلك أجماعا وما غيره كالضفدع والكلب الهئى والسرطان ففيه خلاف (ولا) بأس بموت (مليس له دم سائل) سواء مات في الماء أو مائع آخر وسواء كلن بحرًا أو طير الماء صغيرا كما في المحيط وأبو بكر الجار أدو الذى باب والزنبور والعقرب والقمل والبرغوث والبق سواء بهن الدم أولا والأصح في العلقى أنه إذا مضم الدم ينجس كما في الزاهدى وأما قيد بالسائل لأن المعتبر عدم السيلان لعدم أصله حتى لو وجد حيوان وله دم جامد غير سائل لم يكن موته في الماء منجسا كما في حاشية الهداية وغيرها لكن في المبسوط أن هذه الحيوانات ليس لها دم أصلا لأن ما ظهر منها تبيض بالشمس والدم تسود ولا يخفى أن هذه الجملة مغنية عن الأولى والقول بأن ذكره لمزيد التوضيح لا يليق بهذا

الكتاب وبما فرغ من الماء المطلق وما يتعلق به من بعض أقسام الماء المقيّد شرع في الباقي وما  
 في حكمه فقال (ولا يتوضأ) عطف على يتوضأ (بها اعتصر) أي استخرج الماء بالعصر وبغيره  
 بأن دق دقناهما ثم استخرج منه الماء ودق وطبخ بالها ثم استخرج والرأية بقصر ما ولعل  
 وجهه أنه أنسب بنفي التوضي (من شجر) أي نبات فيتناول نحو الرّيباس وورق الهندباء  
 (أو ثمر) فرع نبات فيشمل نحو الورد وسائر الأزهار والاعتصار أعم من الحقيقى والحكمى  
 فيدخل فيه ما على الرّبيع من ماء الكرّم وعن أبي يوسف أنه يتوضأ به وينبغي أن يكون على  
 هذا الخلاف ماء الدّابوغة والبطيخ بلا استخراج وفيه اشعار بأنه لا يتوضأ بنبيذ التمر وإن أم  
 يجد الماء وعنه أنه يتوضأ به وعنه أنه يجمع بينه وبين التيمم وبه أخذ محمد وعنه الرجوع  
 إلى التيمم وبه أخذ أبو يوسف كما في التمر ناشى وهو الصحيح كما في حاشية الهداية (ولا)  
 يتوضأ (بماء استعمل) في غسل شيء من الأعضاء وإن كان ما يلاقي البشرة أقل فغسالة العضم  
 ونحوها لم يستعمل كما قال كثير من المشايخ إلا إذا كان مغتسلاً كما في المحيط وهو الأصح كما في  
 الخزانة وكذا غسالة الجمادات كالقصور والقصاص والثمار لا يستعمل وإنما يصير مستعملاً عند  
 محمد (لقربة) فقط أي لطلب ثواب يحصل من نحو الصلاة وإن كانت في الأصل ما يتقرب به  
 إلى الله تعالى وعند ما للقربة (أو رفع حدث) أي استعمال لغير القربة مما لم منه رفع نجاسة  
 حكمية بقربنة العطف فلا يلزم أن الاستعمال لرفع الحدث لا يكون إلا لقربة فإذا توضأ  
 بحدث فلو باله يكون مستعملاً اتفاقاً كما إذا توضأ ثانياً وغسل اليدين أيضاً وغير ما قبل الطعام  
 ويغنى ما إذا غسل المحدث الأعضاء للتبرّد يكون مستعملاً عند ما فقط لأنه قال أبو عبد الله  
 الجرماني إن إزالة الحدث يوجب استعمال الماء بلا خلاف قل إنزال العجين أو الطين  
 لا يصير مستعملاً اتفاقاً كما في الزاهدى وإنما قال لا يتوضأ ولم يذكر أنه طاهر أم نجس  
 تبعاً لظاهر الرواية وروى أبو يوسف ومحمد عن أبي حنيفة أنه طاهر غير ظهور وبه  
 أخذ محمد وأبو يوسف وعنه أنه نجاسة خفيفة وبه أخذ الحسن وعنه أنه غليظة وبه  
 أخذ والى هذا الخلاف مال مشايخ باخ وأما مشايخ العراق فقالوا أنه طاهر غير ظهور  
 بلا خلاف بين أصحابنا وهو مختار المحققين من مشايخنا فإنه الأشهر عن أبي حنيفة  
 وهو الأقوى فلو وقع في الماء يتوضأ به إلا إذا غلب وقيل لا يتوضأ وإن قل والأول هو  
 الصحيح كما في التحفة والفتوى على قول محمد كما في المحيط وغيره وفي نفي التوضي إشارة  
 إلى أنه يجوز إزالة الحدث به وبكره شره ولا يحرم ولا يعجن به كما في الزاهدى وفي استعمال  
 لفظ الماضي دلالة على أنه مادام على العضو ليس له حكم الاستعمال بلا خلاف  
 كما في التمر ناشى وفي إطلاق الاستعمال رمز إلى أنه لو غسل أعضائه لقربة ألف مرة  
 فالأمر الأخير كالأول عندنا وأما عند بشر فماعد الثالث غير مستعمل كما في النظم والرّوضة

والى اقله توضاء الصبي صار مستعملا وقيل لا يستعمل والاول اشبه اذا كان عاقلا كما فى  
المعيط والى ان غسالة الجنب كالتوضى عوفيه خلاى كما فى الزبد قويسير القيد ان الى انه  
لو غسل المخمل والجنب وغيرهما ما ليس من اغضاء الوضوء وليس بمستعمل وهو الاصح وكذا  
لو غسل الجمادات كالاثواب والقدر والقصاع والشمار كما لا يشير اليه فى الخبر ان قوفى الا كقاء  
اشعر بانه اذا زال عن العضو صار مستعملا وهو الصحيح كما فى الهداية والخزانة  
وهذا من ذهب اصحابنا وعايه اكثر المتأخرين وذهب ابراهيم النخعي الى اشتراط الاستقرار  
فى مكان وهو اختيار الطحاوى وبعض مشايخ باغ وظهير الدين المرغينى كما فى الصحيح  
وهو المختار كما فى الخلاصة وذكر التمر تلى انه لو تناثر عن العضو على ثوبه  
لم ياخذ حكم الاستعمال بالاجماع ثم ذكر على سبيل الاستطراد ما هو مطهر فى الجملة  
وان كان انفس بفصل تطهير الانجاس فقال (كل اهاب) بالكسراى جلد غير مذبوح كفاى  
علامة الكتب كالتهاية والمغرب والصباح وغيرهما (دبح) من الدباغة وهى اما حقيقة  
بازالة النتن والرطوبة بالأدوية او حكمية بالترطيب والتشبيس والالقاء فى البحر  
(فقد طهر) ولا يعود نجسا بالابتلال فى الحقيقة اتفاقا وفى الحكمى على الاصح كفاى المضرات  
ولهذا لم يفسد لو وقع فى الماء جلد الميتة اليابس وكذا اللحم جلد كفاى فى الخزانة ولودبح  
مثانة الميتة وجعل فيها اللبن او السمن جاز وكذا السكرش وعن ابى يوسف انه لم يقبل  
الاصلاح مثل اللحم كفاى الزبدية وفى تنكير الاهلب اشعار بان كل فرد من افراد طهر  
بالدبح الا انه يومه ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما دبح طهر (الاجلد) اى فشر بدن  
(الخنزير) فانه لم يطهر بالدبح وقيل لم يقبل كما فى المفاتيح وعن ابى يوسف انه يطهر  
وفى الاكتفاء من الى ان جلد الكلب يطهر به خلافا للصاحبين ففى كونه نجس العين خلافا  
كما فى الزايدى والاول الصحيح كما فى النخعة والى ان جلد الحية والقرد يطهر به وفيه  
خلاى كما فى الخزانة (و) جلد (الادمى) اى الشخص المنسوب الى آدم بان يكون من اولاده  
عليه السلام واوكافر فانه لا يطهر به لثلا يستعمل شرفا له وفى الخزانة انه طهر فى الحقيقة  
الا انه لا يجوز الانتفاع به لاحترامه وفى الزايدى انه لا يقبل الدباغة (وما) اى حيوان (طهر)  
(جلد مبالد بغير طهر) ذلك الحيوان جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه كما فى شرح  
الطحاوى وقيل لا يطهر الا جلد الاصل الصحيح كما فى النخعة وذكر فى النهاية ان جلده  
لا يطهر عند بعضهم اذا كان سوغره نجسا (بالفكة) الشرعية الذى يبع من الابل مع التسمية  
فلودبح مجوسى حمار لم يطهر الا ان الصحيح انه يطهر ولو ذبحه مسلم ولم يسم عند الم يطهر  
على الصحيح كفاى الميتة وظاهره يدل على شموله الاختيارية بين الميتة والحيوان والضرورة  
اى موضع اتفق واليه اشار كلام القتيبة ولا يشك طهارته الحيوان بما يبقى نجسا من اجزاء



عنه لثلاثة وهم انهم تظهر بالنزح اذا تمسح اي تقطع وفيه اشارة الى انه لو وقع في بلاد نوب  
 القارة او قطعة لحم الميتة (ينزح كل مائها) كما في قاضيخان وغيره (او) مات (مثل آدمي او شاة)  
 اي مات احد هما او مثله في الجنة فلو وقع فيها سقط ينزح كل الماء وعن اب القاسم الصفيار  
 اذا وقع الانسان الميت فيها لا ينجس ولو قبل الغسل كما في المحيط وعن اب حنيفة رحمه الله  
 ان الجندي كالشاة وعنه انه والسحاة كالدجاجة كما في الزاهدي (وينزح كل مائها) خبر  
 بشر والاحسن الاكتفاء بالنزح فانه استقاء ماء البثر سواء كان مسندا الى نفسها او مائها كما  
 في المغرب على ان ليس في الأساس والصباح الا الاول ولان تعريف المضاي اليه يقتضي  
 نزح كل جزء من اجزاء الماء وسباني خلافه وفي الكلام دلالة على انه يخرج النجس ولا ثم  
 ينزح وفي الزاهدي لو وقع فيها عظم متلطخ بالنجاسة وتعذر اخراجه يطهر بالنزح وكان  
 عسلا للعظم وفي الجواهر لو وقع عصفور في بثر فعجز واعن اخراجه فمادام فيها نجاسة  
 فتركته مدة يعلم انه تغير واستحال وصار حياة وقيل مدة مئة اشهر وفي الاكتفاء اشعار  
 بان النزح مطهر للبشر كلها وللدواب والاشياء تبعاقيل هذا في حق هذه البثر واما في حق  
 غيرها فلا كدم الشهيد ذكره في المعنى وقيل ينزح جملتها وقيل يطهر بدونه وبه فاعخذ كما  
 في الزبدة وذكر الموت دليل على انه لو فرج حيالم ينزح كل مائها الا الخنزير وان كان آدميا  
 لم ينزح شئ عكه اذا كان عصفورا او دجاجة او فارة او سنورا استحسنانا كما في المحيط وهذا  
 اذا لم يكن على المخروج او غيره نجاسة ولم يصل فيه الى الماء فان تيقن بالنجاسة ينجس  
 ويوصل الغم اليه صار كسوءه كما في النخعة ففي المكره عن اب حنيفة رحمه الله خمس دلاء  
 اوست او سبع وقيل عشرون وفي المشكوك ينزح الكل كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن  
 ماء البثر بقدر ماء الخوض الكبير والا فلا ينجس كما في الزبدة والغنية وعن الشيخين  
 انها لم ينجس كالجارى كما في الخزانة ومثل في الزاهدي وفيه عن محمد اجمعت افلا وبو  
 يوسف على انها كالجارى ومثله في المحيط الا انه روى عنه انه قال كل هذا اقياسا نتركه  
 بالاثار (ان امكن) النزح بسد منيع الماء مثلا وغاية النزح ان يقل بحيث لا يمتلئ الدلو  
 منه او اكثر فلو غار الماء قبل النزح بقدر عشرين دلو اطهر في الباقي وان غار ثم عاد فغن  
 فغن نزح عشرين وقال شهاب انه طهر كما في الزاهدي وهو الصحيح كما في الخزانة  
 ولو نزح عشرون ثم غار ثم عاد لم ينزح الباقي ولو زاد قبل النزح قيل نزح كله وقيل  
 مقدار وقت الوقوع واختلفوا في التوالى واختار انه لم يشترط كما في الزبدة فلو نزح  
 بعضه ثم ازداد في الغد قيل ينزح كله وقيل مقدار الباقي وهو الصحيح كما في الخلاصة  
 (والا) يمكن نزح كل الماء بان ينبع منها (فقد رما فيها) ينزح او فينزح قدره (بقول حوى  
 بمضادة) بفتح الواو وسكون الياء اي بقول رجلين صاحبي معرفة بقدر الماء وهذا قول

دور يارش مطول  
 قوري واوعلام حسان



نصر بن محمد هو الاصم كما في المبسوط وفي بعض النسخ في بصارة فيكفي رجل واحد  
كما في الرازي عن أبي حنيفة ينفوس الى رأى المبتلى به وعنه مائة دلو وعن أبي يوسف  
يتخذ حفرة بقدر ما قتلها عنها كما في الرازي وعن أبي حنيفة رحمه الله مسح على البئر  
وعرضها بالاشبار ثم يضرب العمق في العرض ثم ينزح لكل شبر دلو ان كما في الزبدة  
وعنه ما تئاد دلو وعنه مائتان وخمسون وعنه مائتان او ثلثمائة كما في المحيط وعند محمد  
ثلثمائة وبه يقتنى كما في النصاب وفي الكلام اشعار بان الماء قبل النزح نجس واختلف  
ان النجس ما ينزح لا غير او الجميع الا انه يظهر بنزح البعض كما في التمر تاشي والنجس  
غايضة ثم خفت بقدر النزح كما في المحيط فلو صب الدلو الاول مما نزح منها عشرون  
في بئر اخرى فنزح منها عشرون والثاني تسعة عشر كما في الخلاصة وقال الكرخي ان الدلو  
الاخير كالاول كما في المبسوط فلو انفصل عن وجه الماء علم بخروج منها طهر كما قال محمد  
خلافا لابي يوسف كما في المحيط (وفي) موت (نحو دجاجة) كل سنور والنفقة بلا تغيير  
ينزح (اربعون) دلو بطريق الاجاب وفي غزاة الفقه خمسون (الى ستين) اي في ستين  
بطريق الاستحباب ومنه قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة وفي ظاهر الرواية الى خمسين  
كما في المحيط وعن أبي حنيفة اربعون في الكبير وستون في الصغير كما في التمر تاشي وقيل  
بحسب البئر وعن أبي يوسف في السنور ينزح كل الماء كما في الرازي والدجاجة بالفتح  
والكسر لغة والتاء للوحد فيطلق على الذكر ايضا (وفي نحو عصفور) كصخرة وسلم ابرص  
والقارة (نصف ذلك) اي عشرون الى ثلثين وعن أبي يوسف هكذا الحكم الى الاربع وفي  
الخمس اربعون وفي العشرة كما في الرازي وهذه المراتب الثلاث ظاهر الرواية وعن أبي  
حنيفة ان في نحو الحلمة والقارة الصغيرة المئتين عشرون وفي نحو الحمامة ثلثين كما  
في المحيط فالمراتب خمس (دلو او سطل) تميز اربعين وستين ونصف والمراد الدلو  
المعتدل المستعمل لا بار في البلاح وقيل دلو فلك البئر وعن أبي حنيفة دلو يسع مائة  
كما في المحيط وقيل يسع خمسة امانع وقيل منوين والدلو المنحرق كالمصباح الا اذا صب  
منه نصف الماء فصاعدا كما في الرازي وفيه اشعار بان ماءها نجس قبل النزح  
واختلفوا ان النجس ما نزح لا غير او الجميع الا انه يظهر بنزح البعض كما في التمر تاشي  
(وغيره) اي غير الوسط فلن الدلو ما يذكروا ونسب (بحسب به) اي يعتد بذلك الوسط  
ويجعل في حسابه فما نقص صغير وما زاد كبير فلن كل البينة عصفور امثالا وهناك دلو عظيم  
يسع عشر بن دلو او سطل فنزح بمرة لكن كفاية قال القنوري هو احب الي وقال زفر  
والحسن انهم يجوز كما في المحيط (ونجس) البئر (من وقت الوقوع) اي وقوع البينة فيها كما  
في المزارع وشرح الطحاوي (ان علم) او ظن ذلك الوقت بلا خلاف (والا) وان لم يعلم فقد

قال ابو حنيفة ان لم ينتفخ (فمنه) اي مدة تنجسها يوم وليلة) فهو بمعنى جميع المنفردان  
 انتفخ (فمنه) اي مدة تنجسها (ثلاثة ايام ولياليها) الثلاثة (وقالا) اي ابو يوسف ومحمد (منه)  
 اي اول تلك المدة زمان (وجد) وتيقن هذا الوقوع سواء كل الواقع منه خالوا والاطلاق  
 مشير الى ان حكم ما عجن به وغسل وحكم الوضوء والغسل سواء في القولين ويفتى ركن  
 الاثمة بقوله فيما يتعلق بالصلاة بقوله ما فيها سواء او انما قيد بالبشر لان الثوب لم يتنجس  
 عند هم الا عند الوجدان وعنه بعد صلوة يوم وليلة وعنه في الطرى يوم وليلة وفي اليابس  
 ثلاثة ايام وبالميتة لانه لو وقع فيها لم ينتفخ ايام ثلاثة ايام فلا بد من متى مات فلان انتفخ اعيد  
 صلوة ثلاثة ايام عند الشيخين والافصلا يوم وليلة عند ابى حنيفة ولم يعد شي عند  
 ابى يوسف الكل في الزاهدي (وسور الاحدى) ولو صغيرا او عائضا او كافرا  
 وكذا سور شارب الحجر فاذا اتى عليه ساعات ولمس شفتيه بلسانه ولعابه فقد  
 طهر كما في الكبرى لكن في المضمرات لو طال شربه لم يطهر وان شرب بعد  
 ساعات وفي الزاهدي يكره للمرأة سور الرجل وله سور ما هو بقيمة الماء التي تتركها  
 الشارب في الاناء والموض ثم استغير بقيمة الطعام وغيره كما في المغرب (و) سور (النرس)  
 طاهر في رواية عنه وعن التوضي بغير ما حب وعنه ان سور ما كره ومعه انه مشكوك  
 والاول طاهر الرواية وهو الصحيح كما في المحيط (و) سور (كل ما كره اللحم) من الطيور والافعال  
 وانما لم يستثنى الجلالة التي لا تاكل الا الجيف مع ان سور ما كرهه كما في الزاهدي وغيره  
 لانها غير ما كوله بدون الحبس فكانها غير ما كوله (ظاهر) ذلك الاسرار وغير متغير عما كان  
 عليه فلا حاجة الى الطهوية (و) سور (سباع البهايم) من الاسد والثعلب والفيل  
 وغيره (نجس) لم يتوضا به وعن ابى يوسف انه كقول ما كره اللحم وقال الفقيه لو اقبى  
 مفتى بطهارة سور الكلب والخنزير كما قال مالك لاجزاه ذكره التمرنشي والسبع ما غوذ  
 من السبع وهو القهر يسمى به كل حيوان سالب قتال والبهيمة قد مزرت (و) سور (الهرة) مكرهه  
 كراهة تنزيه او تحريم كما في حاشية الهدي ايتوا الاصح انه كراهة تنزيه عندها ولم يكره  
 عند ابى يوسف ومثله عن محمد لكن اذا اكلت الفلقة فشربت فهو نجس بالاجماع واما  
 لو شربت بعد ساعة لم يتنجس عند ابى حنيفة كما في الزاهدي والبراد من الهرة الهرة  
 الالهية كما هو المتبادر فان سور الوحشية نجس كما في الكشف وانها لم تقص بالذبح كرمع انها  
 داخل في سواكن البيوت لانه لا خلاف ان سور ما يختلف فيه (و) سور (الدجاجة الخلات)  
 بالتشديد المرسلة التي لا تعلق في البيت وقيل ما يصل منقارها الى ماتحت قد يسهل ولو  
 كانت بخلاف ذلك لم يكره فانها لا تحول في عذرات نفسها وغيره او قيل يكفي حبسها في بيت  
 بحيث لا تجد عذرات غير ما لا تحول في عذرات نفسها ولو تركت الدجاجة حتى يشمل

قوله في الزاهدي يكره  
 للمرق سور الرجل وله  
 سور ما هو بقيمة الماء  
 التي تتركها الشارب  
 في الاناء والموض  
 ثم استغير بقيمة  
 الطعام وغيره كما  
 في المغرب (و) سور  
 (النرس) طاهر  
 في رواية عنه وعن  
 التوضي بغير ما  
 حب وعنه ان سور  
 ما كره ومعه انه  
 مشكوك والاول  
 طاهر الرواية  
 وهو الصحيح كما  
 في المحيط (و) سور  
 (كل ما كره اللحم)  
 من الطيور والافعال  
 وانما لم يستثنى  
 الجلالة التي لا  
 تاكل الا الجيف  
 مع ان سور ما  
 كرهه كما في  
 الزاهدي وغيره  
 لانها غير ما  
 كوله بدون الحبس  
 فكانها غير ما  
 كوله (ظاهر) ذلك  
 الاسرار وغير  
 متغير عما كان  
 عليه فلا حاجة  
 الى الطهوية (و)  
 سور (سباع البهايم)  
 من الاسد والثعلب  
 والفيل وغيره  
 (نجس) لم يتوضا  
 به وعن ابى يوسف  
 انه كقول ما كره  
 اللحم وقال الفقيه  
 لو اقبى مفتى  
 بطهارة سور  
 الكلب والخنزير  
 كما قال مالك  
 لاجزاه ذكره  
 التمرنشي والسبع  
 ما غوذ من  
 السبع وهو  
 القهر يسمى به  
 كل حيوان سالب  
 قتال والبهيمة  
 قد مزرت (و) سور  
 (الهرة) مكرهه  
 كراهة تنزيه  
 او تحريم كما في  
 حاشية الهدي  
 ايتوا الاصح انه  
 كراهة تنزيه  
 عندها ولم يكره  
 عند ابى يوسف  
 ومثله عن محمد  
 لكن اذا اكلت  
 الفلقة فشربت  
 فهو نجس  
 بالاجماع واما  
 لو شربت بعد  
 ساعة لم يتنجس  
 عند ابى حنيفة  
 كما في الزاهدي  
 والبراد من  
 الهرة الهرة  
 الالهية كما هو  
 المتبادر فان  
 سور الوحشية  
 نجس كما في  
 الكشف وانها  
 لم تقص بالذبح  
 كرمع انها  
 داخل في سواكن  
 البيوت لانه لا  
 خلاف ان سور  
 ما يختلف فيه  
 (و) سور (الدجاجة  
 الخلات) بالتشديد  
 المرسلة التي لا  
 تعلق في البيت  
 وقيل ما يصل  
 منقارها الى  
 ماتحت قد يسهل  
 ولو كانت بخلاف  
 ذلك لم يكره  
 فانها لا تحول  
 في عذرات  
 نفسها وغيره  
 او قيل يكفي  
 حبسها في بيت  
 بحيث لا تجد  
 عذرات غير ما  
 لا تحول في  
 عذرات نفسها  
 ولو تركت  
 الدجاجة حتى  
 يشمل

كوت الزاهدي بان متوال  
 طهرت مكره سور  
 سور (الهرة) مكرهه  
 كراهة تنزيه  
 او تحريم كما في  
 حاشية الهدي  
 ايتوا الاصح انه  
 كراهة تنزيه  
 عندها ولم يكره  
 عند ابى يوسف  
 ومثله عن محمد  
 لكن اذا اكلت  
 الفلقة فشربت  
 فهو نجس  
 بالاجماع واما  
 لو شربت بعد  
 ساعة لم يتنجس  
 عند ابى حنيفة  
 كما في الزاهدي  
 والبراد من  
 الهرة الهرة  
 الالهية كما هو  
 المتبادر فان  
 سور الوحشية  
 نجس كما في  
 الكشف وانها  
 لم تقص بالذبح  
 كرمع انها  
 داخل في سواكن  
 البيوت لانه لا  
 خلاف ان سور  
 ما يختلف فيه  
 (و) سور (الدجاجة  
 الخلات) بالتشديد  
 المرسلة التي لا  
 تعلق في البيت  
 وقيل ما يصل  
 منقارها الى  
 ماتحت قد يسهل  
 ولو كانت بخلاف  
 ذلك لم يكره  
 فانها لا تحول  
 في عذرات  
 نفسها وغيره  
 او قيل يكفي  
 حبسها في بيت  
 بحيث لا تجد  
 عذرات غير ما  
 لا تحول في  
 عذرات نفسها  
 ولو تركت  
 الدجاجة حتى  
 يشمل

البقر والابل لكان احسن فانها تنقبش الانجاس وفيه اشارة الى انها لو كانت محبوسة لم يكره  
واختلف انها لو كانت ان تجعل في قفص والعلف خارجة فلم تجد نجاسة اصلا وفي بيت والعلف  
فيه فانها لم تجد نجاسة غيرها ولا تحول في نجاستها والاول الحق لانها وان لم يأكل لسكنها لتلقط  
الحب من بيتها (و) سور (سباع الطير) جمع الطائر من الصقر والنسر والحدأة وغيرهما مكره  
كراهة تنزيه او تحريم كما في الحاشية وقيل اذا نيقن عدم تنجس منقار هالم يكره وهو رواية  
عن ابي يوسف وبه افتى المتأخرون كما في المحيط وقيل لا يكره سور ما في ايدي الصيادين  
كما في الزاهدي (و) سور (سواكن البيوت) من الحشرات كالحيمة والفأرة والعقرب والقنفذ  
مكره بالاتفاق وقيل ينبغى ان يكون مختلفا فيها كسور الهرة كما في المحيط والاصح انه  
مكره كراهة تنزيه كما في الزبدية فلا يجوز التيمم عند وجوده والسواكن جمع ساكنة كهوا  
لك جمع هالسكة اى طائفة هالسكة او جمع ساكن فانه صفة غير العاقل كالهواضى جمع الهواضى  
(مكره) ذلك الاسار وحكم المكره انه يجوز ويكره استعماله مع وجود الماء المطلق كما  
في قاضي خان (وسور الحمار) الاهلى بقرينة المأكول (والبغل مشكوك فيه) اى فى حكمه فقيل  
الشك فى ظهور ريته مع الجزم بطهارته ولذا لم ينجس الثوب بالغمس فيه وقيل الشك  
فى طهارته وظهر ريته جميعا والاول هو الصحيح كما فى قاضي خان وعندهما ان سورهما نجس  
وعن محمد بن سور الحمار طاهر وعن ابي حنيفة انه نجس وقيل ان سورة اخف من سور  
البغل وقيل ان سور الفحل منه نجس لشم البول والصحيح انه مشكوك كما فى المحيط وفيه دلالة  
على ان الحمار اعم من الذكر لكن ما فى الصحاح والمهذب دال على انه خاص به ورح نقول  
بالتبعية وفى كلام المص دالة على ان سور الاثن مشكوك وعن ابي حنيفة وزفر والحسن انه  
نجس كما فى الزاهدي والصحيح انه مشكوك ثم اشار الى حكم المشكوك بقوله (يتوضأ به ويتيمم)  
اى يفعلها جميعا فلم يكتفى باحدهما وفيه اشعار بان الافضل تقديم الوضوء كما فى الخلاصة  
وعند زفر وجب تقديمه والاموطان ينهى فيه (ان عدم غيره) فلا يتوضأ بسورهما ان وجد  
الماء والعرق (من كل كالسور) طاهر ونجاسة وكراهة وشك لكن فى الزاهدي ان عرق من  
الخمر نجس وفى الزبدية ان عرق البهيمة الجلالة كالحمار والبغل وغيرهما نجس وفى قاضي خان  
ان عرقها طاهر فى ظاهر الرواية وفى المحيط عن الامام الحلواني ان عرقها نجس لكنه عفو  
فى الهدى والثوب وعن ابي حنيفة ان عرق الحمار نجاسة غليظة وعنه انه حفيضة  
\* (فصل) \* مصدر بمعنى الفاعل او المفعول تستعار للالفاظ او النقوش مع المحل  
مبنى على السكون لانه غير مركب او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف ويجوز  
ان يكون مبتدأ على انه علم جنس وان يكون مضافا الى قوله (التيمم) لغة القصد  
وشرعا افعال مخصوصة وفى الكافي وغيره انه القصد الى الصعيدين لازالة الحدث ولا يخفى

وعن محمد بن  
سور الحمار طاهر وعن  
ابى حنيفة انه نجس  
وقيل ان سورة  
اخف من سور البغل  
وقيل ان سور الفحل  
منه نجس لشم البول

وعن ابي حنيفة ان عرق  
الحمار نجاسة غليظة  
وعنه انه عفو

انه لا يخفى عن شيء (يختلف) ذلك (الوضوء) اى وضوء المحدث فلو تيمم المتيهم لم يكن قربة  
كما في التيممة وفي كون المضارع خبرا للمعرف اشعار بقصر الخلفية على ما قال بعض  
الحنابلة فلم يجدوا بانظامه فالم يصل وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية عن ابي يوسف  
وعنه انه يومى بغير طهارة للتشبه بالمصلين وعنه انه يتيمم بالتراب النجس ويومى وعنه  
انه يركع ويسجد ثم يعيد وقول محمد مضطرب كما في الزاهدى (والفصل) اى غسل الجنب  
والخائض وغيرهما سواء كان للصلاة الواجبة او السنة لكن في الظهيرية ان الخائض  
لا يتيمم لصلاة الجنائزة والعيد اذا طهرت لا قل من عشرة (عند العجز) اى  
عجز المتيهم (عن) استعمال (الماء) اى ماء كافى لطهارته حتى ان الجنب اذا كان  
له ماء كفى لبعض اعضائه او للوضوء تيمم ولم يجب عليه صرفه اليه الا اذا تيمم للجنازة ثم  
وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء لانه قد نزل على ماء كافى له  
ولم يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن الجنازة الى ان يجد ماء كافى للفصل كذا فى شرح  
الطحاوى وغيره وهذا صورة ما قال المصنوع اما اذا كان مع الجنازة حدث بوجوب الوضوء  
يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنازة بالاتفاق فان مع فيه بمعنى بعد كقوله تعالى ان مع الميسر  
يسر اوبه يتجمل ما فى هذا المقام من الاشكال المشهور (لبعده) اى الماء عن المتيهم او المتيهم  
عن الماء (ميلا) اى بعد ميل وهو فى الاصل مقدار مد البصر من الارض ثم سمي بعد علم مبنى  
فى الطريق ثم كل ثلث فرسخ حيث قدر جده صلى الله عليه وسلم طريق البادية وبني  
على كل ثلث ميلا ولذا قيل الميل الماشى واختلف فى مقداره على اختلاف فى مقدار  
الفرسخ فقيل ثلثة الا فى ذراع الى اربعة الا فى كفاى المغرب والكافى وغيرهما وقيل الفان  
وثلثمائة وثلث وستون خطوة كفاى حج النهاية وقيل ثلثة الا فى خطوة كفاى الينابيع والاول  
ايسر بالنظر الى المبدأ فان الخطوة ذراع ونصف والنزاع اربعة وعشرون اصبع بعد  
حروف لا اله الا الله محمد رسول الله كما قالوا الا ان المشهور اعتبار المقووظ وهذا كله  
عند ابي حنيفة وفي رواية عن محمد وقال لا يخفى الاعلى رأس ميلين وقال الحسن هذا  
اذا كان الماء بين يديه او القامعتبر الميل وعن ابي يوسف ان المعتبر غيمة القافلة عن بصره  
وهذا الحسن جدا كفاى الذخيرة وعن محمد رمية تسيم كفاى التمر تاشى والميل هو المختار  
كما فى الهداية والتقييد بالعجز يدل على انه لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء  
والظاهر انه يجوز لسجدة التلاوة كفاى الخزانة وهو المختار كفاى الاختيار للامام طاهر بن  
محمود واطلافة مشير الى استواء المقيم والمسافر فى ذلك وهو الاصح كفاى النخبة وقيل ان البعد  
فى المقيم فرسخ وقيل ميلان وقيل ميل وقيل بلوغه موضعا يقصر فيه المسافر وقيل موضعا لا  
يسمع فيه الاذان وقيل اصوات الناس كفاى المحيط والتقييد بالميل يدل على ان فى الاقل

لا يتيمه وان غلب غروج الوقت كفى شرح الارشاد لكن في النوازل انه يتيمه ح (أو لمرض) أي  
خوفه من مرض أو ضعف كان أو يكون أو زيلته أو اشتداده أو امتداده أو وجد ان وجمع  
له أو ابتداءه أو اشتد به بسبب استعمال الماء والحركة كما في مواضع الزامه والاطلاق  
دال على ان المريض يتيمه ولو وجد الموضي عمراً كان أو عبداً وفي الأول غلب الصاحبين  
وفي الثاني غلب الهشاش على قوله فهذا اللفظ محتمل لعشر بين مسئلة فصاعداً (أو خوف  
برد) مريض أو متلق للنفس أو العضو في السفر أو الإقامة وقال لا يتيمه المقيم وعن الحلواني انه  
لا يتيمه المحدث المقيم اجماعاً قيل هذا الاختلاف في ديارهم وأما في ديار نافلة يباح له التيمم  
اجماعاً وتخصيص البرد من قبيل الاكتفاء فان الحر الشد يد مباح للتيمم الكل في الزامه  
(أو عدو) سواء كان آدمياً أو غيره فان منع انكسر الأسير عن الوضوء الصلاة يتيمه وأومى  
الا انه يعيد وكذا المقيّد والمحبوس الا اذا كان خارج المصر فان عذبه لا يعيد كذا في المحيط  
ولا يعيد بالصبي بالانقلى كذا في المضمرات (أو عطش) له أو لغيره بالغفل أو بالقوة فلا يتوضأ  
بما يحتاج اليه لطبخ التماح كما في القنية ولا بقاء موضوع في القنية الحب أو غيره  
فانه للشرب الا اذا كان كثيراً يستدل على انه له للوضوء جميعاً كما في النوازل وعن أبي  
علي ومحمد بن الفضل ان بالوضوء يشرب يوماً للشرب لا يتوضأ به كما في المحيط (أو عدم الماء)  
كأنه لو وجد من قبل ونحوها فلو وجد ثابح أو جسد مع آلة النوب أو ماء تحت الجسد مع آلة  
التقوير لا يتيمه وقيل يتيمه كما في المنية والمتبحران تكون الاقتصار فيها فان كان  
مع رفيقه أو ليس عليه ان يسأله وان سأل فقال انتظر حتى استقي فاستحب عنده  
ان ينتظر آخر الوقت خلافاً لهما كما في الزامه (أو خوف فوت ما يفوت) من الصلاة (أو إلى  
خلق) بنحيتين والسكون حال من الصلاة أي غير منتهية إلى ما يقوم مقامها فانها ثلثة  
انواع ما يخشى على فواتها ويقضى اما اصلها كالمجموعة فانها تفوت إلى القرض  
الامني عندنا وهو الظاهر على المختار أو بدلها كالمكتوبات فانها تفوت إلى خلق  
وهو القضاء ولا يخشى على فواتها لعدم توقيتها كالنوافل فاخترت بالقيدين عن هذين  
انوعين وما يخشى اصلاً (كصلوة العبد) فانها تفوت بلا خلق فيخلق التيمم لاجلها  
(ابتداءً) أي قبل الشروع أو مفعولاً كقوله (بناءً) ويعده من قولهم بنى على صلاته أي  
وصل بها ايها أو تفصيله انه ان سبقه المحدث في المصلي قبل الصلاة فلن رجاء ادراك  
شيء عنها بعد الوضوء عتوضاً لا يتيمه وان شرع ثم سبقه المحدث فان غلب زوال الشمس  
يتيمه بالاجماع والا فلن رجاء ادراك لا يتيمه والا فلن شرع به فيتيمه اجماعاً وان شرع بالوضوء  
فكنا عنك خلافاً لهما قيل في غير دليل فاما في ديار نافلة لا يجوز ابتداءه ولا بناء لا حاطة الماء بمصلاها  
كما في الخلاص وغيره (أو كصلوة الجنان) بالفاح أي الميت على السرير (لقبر الولي) أي

يغفل التيمم لاجل صلاة الجنائز لغير ولي صلاتها ومن كانت محال وهذا اذا كلن لا يرجو  
 ادراك شئ من التكبيرات والا فتوضا كافي النية وفيه اشعار بانعلم بتيمم ولي الصلاة  
 سلطانا كان او قاضيا وامام الحي او غير مكاتبى هو هذا ظاهر الرواية لكن الصحيح انه يتيمم ثم  
 وقت التيمم عند حضور الجنائز فلو حضرت اخرى بعد ما تمكن من الوضوء اعاد التيمم  
 والا فلا وعند محمد يعمد بكل حال والفتوى على الاول كما في المضمرات ولا ينبغي ان يجعل  
 القيد صفة لصلاة الجنائز او حالا والعامل معنى المشابهة على انه جازان يجعل قيد الصلاتين  
 ففي الزاهدي وغيره ان ليس للامام ولا للولي ان يتيمم لاجل الصلاتين وقيل للولي التيمم  
 (وهو ضربته) ببطن كفيه او ببطنهما مع ظهرهما الاول اولى فاذا ضرب اقبل بهما وادبر ثم  
 نفخهما مرتين عند اي يوسن ومرة عند محمد وقيل الاول محمول على كثرة الصلوات  
 التراب والثاني على قلته كما في المحيط (لمسح وجهه) اي لاجل ان يمسح به وجهه وفيه  
 اشعار بان مسح العذار شرط كما في الزاهدي ولو احدث قبل المسح لم يعد  
 الضرب على الاصح كما في المضمرات (وضربة) اخرى (ليديه) اي لمسح يديه (مع  
 مرفقيه) وانما لم يذكر الوضعة مكان الضربة وان ذكر في الاصل لانه افضل والاطلاق  
 مشير الى ان يديه لو يست عليهما نجاسة بلا ماء يغسل بتيمم يوما بلا وضع خرقه عليهما  
 كما في المنية وينبغي ان يكون كذا كسر يرض يضربه الماعوفى لا كقضاء اشعار بان الغبار  
 لو لم يدخل بين الاصابع لم يحتاج الى ضربة ثالثة للتخليل وعن محمد انه يحتاج اليها كما في  
 المحيط لكن في معارضة الكشف ان الاستيعاب بالتراب ليس بشرط بالاجماع والمتبادر ان  
 يكون الضارب هو التيمم فلو تيمم غيره يضرب ثلاثا للوجه واليمنى واليسرى كما في العمان  
 وان لا يتكرر المسح فانه مكره بالاجماع كما في الكشف وان الاستيعاب بالمسح شرط وهو ظاهر  
 الرواية وهو الصحيح حتى لو ترك شيئا قليلا لم يجز كما في الجامع للقاضي غلن فلو ترك مسح  
 شفرة لا يجز به كما في الخزائن وعن اصحابنا اذا لم يمسح الاقل من الربع يجوز وهو ظاهر  
 الرواية كما قال ابو جعفر وعن اي حنيفة اذا مسح الاكثر يجزيه وينبغي ان يحفظ هذه  
 الرواية جدا لكثرة البلوى كما قال الملوك وكيفية ان يمسح بباطن اربع اصابع  
 يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى  
 بباطن ذراعه اليمنى الى الرسغ فيمسح بباطن ايهام يده اليسرى على ظاهر ايهام يده اليمنى ثم  
 يفعل يده اليسرى كذلك لكن في المحيط والكافي ان يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه  
 اليمنى ويمسح بثلاثة اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرفق ثم يمسح بباطنه بالا بهل  
 والمسبحة الى رؤوس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك لكن في الجامع للقاضي ان الكف  
 لا يمسح على الصحيح (على كل ظاهر) تيمم لا يخ عن تسامح والعبارة على كل ظاهر كامل

فانه لا يجوز التيمم بارض صارت نجسة ثم ذهب اثرها وهذا ظاهر الرواية وعى استحبابنا  
 انه يجوز كمافي المحيط والمتبادر ان يتعلق الحجر بضربة الأخيرة الا انه لم يجز اطلاق الاولى  
 فالاولى ان يكون متنازعا فيه فيشير الى ان الجنب لو ضرب على طاهر للوجه ثم ضرب  
 عليه لليد لاجزائه لان المستعمل هو التراب المستعمل في الوجه واليد كما في الخلاصة  
 (من غنس الارض) اي مما لا يحترق بالنار فيصير رمادا او ينطبع كمافي المضمرات فيتيمم  
 بالياقوت والزبرجد والمرجان لا بالزجاج والمرد استنج واللالى والحجرين والحديد كمافي  
 الخزائن وغيره لكن في الزاهدي وغيره يتيمم بالثلاثة الأخيرة والرصاص والحلحس عند ابي  
 حنيفة ومحمد وفي الخلاصة يتيمم بارض رش الماء عليها وبقي فيها ندوة واختلف في التيمم  
 بالطين الا اذا تلطخ بشئ عويتر كحصى ينجف ولا يتيمم بالرماد بالاجماع وفي المضمرات يتيمم  
 به عند ابي القاسم الصغار وفي الخزائن انه لا يتيمم به الا اذا اكل من حجر كمافي بعض بلاد  
 تركستان فانه عطبهم لكن في الزاهدي يتيمم بالحديد والفضة والذهب والرصاص عند ابي  
 حنيفة ومحمد لانها من اجزاء الارض وقال ابو يوسف يجوز ان يتيمم برماد على ظهر كل مأكول  
 كالقوس بخلاف الحمار وفي المحيط قال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب او الرمل وعنه انه  
 لا يجوز الا بالتراب وقيل لا يجوز بالطين عند الكلوفي الزاهدي عن ابي حنيفة فيدر وايتان  
 وفي التخفة في الأخير اختلاف ولا يجوز بالمالح الجبلى على الأصح كمافي المضمرات ولا يجوز  
 باللالى كمافي الخلاصة وذكر في الخزائن انه لا يتيمم بالرماد الا اذا اكل من الحجر كمافي بعض  
 بلاد تركستان فان عطبهم الحجر وفي المضمرات قال ابو القاسم الصغار يجوز بالرماد وبالأول  
 نأخذ ولو احترق التراب بالنار اوراق الحجر جاز وعليه الفتوى وفي الظهيرة التراب  
 المخلوط بماء ليس من جنس الارض العبرة للقلبية ولو كل ذلك الطاهر (بلا نفع) اي بغير  
 غبار فيجوز بالحجر المغسول وهذا عند وعند ابي يوسف لا يجوز وعن محمد روايتان  
 والأول هو الصحيح كمافي المحيط (و) هو ضربة (عليه) اي على النقع الطاهر فلا يتيمم بغبار  
 الثوب النجس كمافي الخزائن ولو قام في هدم البيت واصاب الغبار وجهه ويده مسح جاز وكذا  
 لو هلك رأسه بنيته فالشرط وجود الفعل منه كمافي الزاهدي (مع القدر تعالى الصعيد) اي مع  
 وجود الصعيد الطاهر كما قال اخلافا لابي يوسف ثم رجع الى ان لا يتيمم على الغبار فان صحیح  
 قولهما كمافي المحيط والصعيد وجه الارض ترابا وغيره فلو اضر لسام من الاستدراك ومع  
 ظرف ضرورة كقوله (بنية اداء الصلاة) او جزئيا من يحتاج الى التيمم سواء اكل صحیح او مرضا  
 يتيممه غيره كمافي المنية وفيه دلالة على انه لو تيمم لقراءة القرآن أو مسح المصحف لا يصلى  
 به عند عامة العلماء الا عند ابي بكر بن سعيد البخني ولو تيمم لصلاة الجنازة أو سجدة التلاوة  
 صلى به وفيه دليل على جواز التيمم لسجدة التلاوة وذكر القدوري رحمه الله في شرحه انه

لا يجوز كما في المحيط وفي شرح الأصل أنه يجوز في السفر لا الحضر لعدم الضرورة ولهذا  
لوتيمهم للقراءة فان كان محدثا لا يصلي به وان كان جنبيا يصلي لان القراءة تجوز في الأول  
بدون التيمم بخلاف الثاني فيتحقق فيه الضرورة وفي المحيط عن أبي خنيفة أنه ينوي  
الطهارة وفي الكلام أشهر بأنه لا يشترط نية الحدث أو الجنابة وقال أبو بكر الرازي لا بد  
من التمييز بينهما والصحيح هو الأول كما في السكركان وأعلم أن سنة التيمم التسمية ثم الأقبال  
والإدبار ثم النفث ثم مسح الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى كما في الزاهد (ويصح) التيمم  
(قبل) دخول أصل (الوقت) وسبقي الوقت المستحب (و) يصح قبل (الطلب) أي  
طلب الماء أو الألة (من الرقيق) أي رفيقه الذي معه الماء أو الألة وان ظن الاعطاء كما قال  
أبو حنيفة فلا فلا يوسع كما في التجر ينوذكر في بحر المحيط أن ظنه وجب الطلب ولا  
فلا وقال الحسن لا يطلب في الحالمين وعن أبي نصر الصغار أنه واجب إذا لم يكن الماء عن يرا  
ثم لو صلى بلا طلب أعاد بعد الاعطاء بخلاف مالواي فصلي فإنه لا يعيد كما في الزاهد  
وذكر في المحيط أنه لو أتته بعد التردد في الاعطاء أعاد أن أعطى بلا إباء وعن محمد أن ظن  
الاعطاء بطل ولو رأى في الصلوة ماء في يدرجل فاتمها ثم طلب فأعطى لم يعيدها كما في  
الزاهد (ويصلي بواحد) من التيمم (ما شاء) من الفرايض والواجبات والنواقل أداء  
وقضاء (ويتنفضه) أي التيمم ناقض الوضوء كما مر (و) ينقضه أيضا قدرته على ماء كاف  
لظهوره أي لفرض الوضوء والغسل وقيل للفرض والسنة كما في الزاهد وفيه إشارة  
إلى أنه لو تيمم على رأس العيل ثم سار إلى الماء وانتقص قليل من المسافة ينبغي  
أن ينقض تيممه لأنه قدر على الماء كما لو يوعده ما قاله الزاهد قبيل باب قضاء  
الفوائت أن عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء وإلى أن زوال المرض المبيح  
للتيمم ناقض كما في النظم (لا) ينقضه (ردته) اسم من الارتداد أي ارتداد المسلم التيمم فله  
أن يصلي به إذا سلم وفيه أشعار بأنه لو تيمم من يريد الإسلام لم يضل به لأن نيته غير صحيح  
خلاف لابي يوسف كما في التمهتاشي (ونائب) واستحبوا عن الشيخين وجب (لراجيه) أي  
لظن الماء (صلاته) بالتيمم (أمر الوقت) أي في آخر الوقت المستحب فلا يؤخر العصر إلى  
الوقت المكروه وأما المغرب فلا يؤخر عن أوله ولا بأس به عند أكثر المشايخ إلى الشفق وهذا إذا  
بعد الماء عيلا وأما إذا كان دون ميل فلا تيمم وإن خاف الفوت وفي القيد إشارة إلى أنه بدون  
الرجاء لا يؤخر وفي الأصل لم يقيد بالأول هو الصحيح كما في المحيط وغيره وقد يستدل به  
على أن الصلوة في أول الوقت أفضل عندنا وسيأتي (ويجب) ويفرض (طلبه) في الفلاة يمنة  
أو يسرة وقدامة كما في التمهتاشي (قدر علوة) بالفتح ثلثمائة ذراع إلى أربع مائة وقيل ميلا  
وقيل قدامة ميلين كما في التمهتاشي (أن ظنه) بالأخبار أو غيره (قربا) وأنه اقين بالظن لأنه



واجب العمل في العبادات اجماعا بخلاف الشك فانه لا يبنى عليه حكم وفاقا كما في حاشية الهداية (واذا ذكره) أي الماعى الوقت او بعد حال كونه (في الرجل) أي عمل (لا يعيد الصلاة) المؤداة بالتيمم ولو وضعه بنفسه وقال ابو يوسف يعيد وقيل لو وضعه غيره بلا علمه لا يعيد اتفاقا وكذا اذا على الاحوات في عتق الدابة وقيل فيه خلاف ايضوا لو عقلت من مؤخر الاكل وهو راكب او من مقدمه وهو سائق لا يعيد وفي العكس يعيد كما في المحيط

\* (فصل) \*

بالتنوين ويجوز التنوين والاضافة فعلى هذا يكون الصفة مبتداء والمجاز خبره (المسح) فذكر والمراد المسح ببله بقرينة اللام (على الخفين) وغيره كالخبيزة ولم يذكره تبعوا انها ثنى اشعار بان المسح لا يجوز على خف واحد بلا عذر وهو شرعا ما يستر الكعب وامكن به السفر كما في المحيط او مش به فرسحا وما فقهه كما في حاشية الهداية (جائز) أي ثابت باثبات قرينة من التواتر وقلوا على قياس قول ابى يوسف يكثر جاعل هذا لك كما في المحيط وفي فتاوى قاضي خيل من انكره من الصحابة رضى الله عنهم رجع قبل موته وفي التحفة انه ثابت بالاجماع وقال ابن المحجر انه ثبت بالتواتر رواه اكثر من الثمانين منهم العشرة وانما قال جائز للتخيير بين المسح والغسل كما في الكرماني وذكر في الخبيزة ان المسح اولى لاظهار الاعتقاد ودفع تهمة البدعة والعمل بقراءة المهر لكن في المضمرات وغيره ان الغسل افضل وهو الصحيح كما في الزاهدى فان قلت كيف يكون افضل وفي الاصول ان المسح رخصة اسقاط أي رخصة مسقطه للعزيمة كقصر المسافر قلت انه رخصة اسقاط حال التخفيف للتخفيف ولهذا الوصف الماء في الخي بنية الغسل ينبغي ان يصير أثمالا لكن اذا نزع الخف بصير العزيمة مشروعة بل متعينة يقال الاجر لزيادة المشقة وليس من رخصة الترفية في شىء اذا لمعنى رخصة مخففة يجوز التأخير عن وقته للعذر وان كان الافضل ان لا يؤخر كقصر المسافر فلو كان منها لزوم ان يكون غسل التخفيف افضل من مسحه ولا يخفى ما فيه هذا ما في المقام من الكلام الواجب لتحقيق ما في الهداية والكافي فمن قال ان المسح رخصة ترفية عند هذا فقد دل كلامه على عدم فهم كلام الفحول كما دل على قصر باعنى علم الاصول (للمحدث) نظري جائز وفيه اشعار بان المسح لا يجوز لمن يجد الوضوء الا ان يقال لما حصل له القرينة بذلك بهار كانه محدث حال كونه (دون من عليه الغسل) من الجانب والحائض والنفساء قيل انه منعت للمحدث وفيه انه يلزم منه حذف الوضوء مع بعض الصلاة وقيل هذا مقام نفى فلا حاجة له من صورة وفيه ان النفي الشرعى لا يدل من اثبات عقلى

وصورته ان يغمس في الماء منكس الى كعبيه ثم يمسح او يعقد فيه واضعا رجليه مكانا  
وفيه لا يصل اليه الماء وعن نجم الائمة ان لا يمسح الخف بل يجري الماء على ظهره بعد  
ان يشد فوق الكعبين وهما اشكال لان صلب البسوط علله بل الجنازة الزمته غسل  
جميع البدن ومع الخف لا يتأني ذلك في كلمة على اشارة الى جواز مسح مغتسل الجمعة والعبد  
ونحوهما وينبغي ان لا يجوز على ماني البسوط ولا يبعد ان يجعل في حكمه فلا حسن ان يقول  
دون المغتسل (وفرضه خطوط) حاصلة من بله الاصابع وفيه دلالة على فرضية الخطوط  
كما في غير ظاهر الامول قال الامام الاسيحي في شرحه ان اظهار الخطوط ليس  
بشرطي ظاهر الرواية وقال الطحاوي المسح على الخفين خطوط بالاصابع وفي المستمضي  
انه اسنة وفي حاشية الهداية مستحبة واشارة الى عدم تكرار المسح وقال عطاء يمسح  
ثلاثا كالغسل كما في الكرماني (قد رثث اصابع اليد) اصغرها عند ابى بكر الرازي  
وفي رواية عن ابى حنيفة وقد رثث ثلاث اصابع الرجل عند الكرخي كما في المحيط وعن  
الحسن اكثر ظاهر الخف ومثله عن ابى يوسف وعنه ربع ظاهره كما في الرازي والاول  
ذكره محمد وهو الاصح كما في الاختيار (قاسفل من الساق) مشكل فانه مقيد بظهر  
القدم فلو مسح على ما فضل من راس خفه مقدار ثلث اصابع لم يجز سواء كان مقطوع  
الاصابع او لا كما في التتمة وكذلك لو مسح على اسفل القدم او العقب او جوانبها كما في شرح  
الطحاوي وفيه رمز الى انه لو مسح على ما فوق الكعب لم يجز والى انه يجوز المسح  
بالظهر لكن المستحب بالبطن والى انه لو بدأ من عرض الخف او من الساق جاز  
لكن السنة ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واليسرى على الايسر  
او يضع السكف مع الاصابع عليه ويدها الى الساق وقال محمد كلاهما حسن وقال  
الحلو ان الحسن ان يمسح بجميع اليد ولو حلق الماء فاصلب ظاهر خفه جاز عن المسح  
وكذا الومش في الخشيش فابتل من الماء او المطر وكذا من الطل على الجميع الكل  
في المحيط (ويجوز) المسح (على الجرموقين) الكائنين من الاديم ونحوه سواء كانا  
ملبوسين منفردين او فوق الخف لكن يشترط كونهما ملبوسين قبل الحدث فلو لبسهما  
بعده قبل المسح على الخفين او بعده لم يجز المسح عليهما وان مسح ثم نزعهما اعاد  
المسح على الخفين وان نزع احدهما مسح على الاخر وعلى الخف جميعا واما اذا كان  
من الكريلس ونحوه فلا يمسح اذا لبس وحده وكذا اذا لبس فوق الخفين الا اذا كان  
رقيقا بحيث يصل البله الى ماتحته الكل في المحيط والجرموق بالضم ما لبس فوق الخف  
لحفظه من الطين او غيره على المشهور لكن في المجمع انه الخف الصغير (و) يجوز على  
(ما يسترب الكعب) او القدم من شعر او لبد او جلد رقيق او نحوه (ويمكن به السفر) الشرعي

كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط ويخالفه كلام حاشية الهداية كما أمر ويدخل  
 في عموم ما ما إذا كان من كبرياء أو صوفي سكن في المحيط أن لا يجوز المسح عليه كيف  
 ما كان وفي المضمرات لا خلاف أن الجورب إذا لم يكن ثخيناً لم يجز المسح عليه (وشرط)  
 في جواز المسح على الخفين أو غيرهما (كونهما ملبوسين) من اللبس بالضم فإن الكسبر  
 اسم له (على ظهر تام) ظرف ملبوسين أو الثبوت المستفاد منه واحترز به عما إذا لبسهما  
 المتعمم أو المتوضىء بنبيذ التمر فإنه لا يمسخ أصلاً أو صاحب العنبر فإنه مع العنبر لم يمسخ  
 خارج الوقت (وقت الحدث) أي قبيل وقته لا وقت اللبس ولا وقت المسح ظرف التام  
 أو الملبوسين أو الثبوت فلو لبس المحدث خفيه ثم حاض الماء فابتل قدميه مع الكعبين ثم  
 أكمل الوضوء ثم أحدث مثل أن يستنجي على وجه السنة جاز له أن يمسخ كما في الزاهدی  
 وأما شرط ذلك لأنه لو كان ناقصاً لخل لحدث بالقدم بخلاف ما إذا كان كاملاً وهذا العبارة أحسن  
 من قولهم إذا لبسهما على طهارة كاملة لأن الاسم يدل على الدوام والاستمرار والفعل  
 يدل على الحدث فيلزم من قولهم اشتراط حدوث اللبس قبيل وقت الحدث لابقائه  
 كما ذكره البعض قيل فيه نظر لأن وقت الحدث ظرف كاملة فالمعنى على طهارة يكون  
 كما لها قبيل هذا الوقت على أن إطلاق اللبس على بقائه بضيعة الفعل واقع وفيه  
 أنه لا يدفع ما ذكره من أن حدوث اللبس على الصفة المذكورة ليس بشرط ولم يستعمل  
 بمعنى البقاء الأقرب بنية نعم لا يدل الاسم بالوضع الأعلى الثبوت والدوام والاستمرار بمعنى  
 مجازي له على أنه غير محتاج إليه بل هو مضر كالحدث ويكفي الثبوت لما يرد عليه وفي  
 الاكتفاء إشعار بأنه لا يشترط النية في مسح الخف كما في المحيط ويشترط في بعض الرواية  
 كما في الزاهدی (لا) يشترط الطهر المذكور (في) مسح (الجبيرة) سواء كان المسح  
 واجباً أو جائزاً فإنه لو ضر حلقها فلن يضر مسحها جاز تركه اتفاقاً وإن لم يضر  
 غسلها ينبغي أن يجب الغسل وإن ضر ترك المسح عنده ووجب المسح عند ماؤلو  
 لم يضر الخلل فإن لم يضر غسل ما تحتها وجب الغسل اتفاقاً وإن ضر فإن لم يضر  
 مسحه ينبغي أن يكون على الخلاف كما في حاشية الهداية والصحيح أن مسح الجبيرة ليس  
 بفرض عنه وإن لم يضره كما في المحيط وذكر في الزاهدی أنها تمسح إذا خاف زيادة المرض  
 ويجوز مسح ما زاد عما فوق الجراحة إذا ضر الخلل والغسل والا في غسل ما حولها  
 ومسحت وإن لم يضر المسح مسح ما عليها وغسل الباقي وفي المحيط أنه يمسخ  
 ما زاد على الجراحة وكذلك في حق المفتد وفي الخفيرة الأصح أنه يكفي مسح الفرجة  
 التي بين العقدتين والجبيرة ما يربط من العود ونحوه على العضو حال الكسر ونحوه  
 وفي الإطلاق إشارة إلى أن الاستيعاب شرط والفتوى على أن مسح الأكثر يكفي

والى ان النية لم تشترط وذا بلا خلاف والى انه يكفى مرة واحدة وقيل بالتثليث  
 الا فى جراحة الرأس والأول هو الصحيح كمالى المحيط (ولابأس) عليم (بسقوطها)  
 ولا ينقض المسح بسقوط الجبيرة عن شيء (الاعن برء) بالفتح عند اهل الحجاز والضم  
 عند غيرهم اى بسبب صحة العضو فلان السقوط بهذا السبب ناقض كمالو صح ولم تسقط  
 فان كان فى الصلاة تستأنف بهذا السبب لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل  
 (ولا يمسخ ساتر غير الرجل الا لى) اى لا يجوز مسح عضو مستور بشيء غير الرجل  
 المستور بالجبيرة كما مر فلا يمسخ الرأس والوجه واليد الصبيحتان المستورات بالقلنسوة  
 والبرقع والقفا وهو ما يتخذ الصائد من الجلد وغيره ولو جعل الدواعى شقاق الرجل  
 امر الماء عليه ولم يمسخ ويغسل اذا سقط عن برء كمالى المحيط (ومدته) الاضافة للمعبد  
 اى مدة مسح الخف لا الجبيرة فلن مسحه لغير موقت بزمان فلا ينقض الا بالحدث كمالى  
 الزاهد وغيره (للمقيم يوم وليلة) من وقت الحدث حتى للقرينة فالمقيم قد لا يتمكن  
 الا من اربع صلوات كما اذا لبس الخف على الطهارة قبل الفجر فلما طلع صلاما وقع  
 قدر التشهد فحدث فاتم بالوضوء فانه لا يمكنه ان يصلى من الغد لا عراض الحدث  
 آخر صلاته وقد يصلى خمساً وستاً كما اذا اضر الظهر الى اخر الوقت ثم احدث وصلى بالمسح  
 فيه ثم صلى الظهر من الغد فى اوله (وللمسافر ثلاثة) من الايام والليالى على قياس  
 ما ذكرنا (من وقت الحدث) اى مبتدأة من وقته فانه صفة للثلاثة ولذا قدم الخبر (وناقضه)  
 اى ناقض مسح الخف والجبيرة (ناقض الوضوء) من الحدث الاصفر والا كبر فاذا  
 توفى مسح واذا نزع غسل (و) ناقضه اى ناقض مسح الخف (مضى المدة) الموهودة  
 الا اذا مضت وهو فى الصلاة بلاماء فانه يمضى على صلاته بلا تيمم على الاصح اذ لو قطع  
 تيمم ولا حظ عنه للرجلين وقيل تفسد صلاته كمالى قاضى خان وغيره (و) ناقضه (خروج  
 اكثر العقب الى الساق) اى ساق الخف كما روى عنه وبه قال ابو يوسف ويحتمل ان يكون  
 مراده اكثر القدم بعلاقة الجزئية فلن خلاصة الممتد اولاً كالمبسوطين والمحيط وغيرهما  
 ان خروج القدم ناقض بلا خلاف واما خروج اكثرهما او نصفها او كل العقب او بعضها  
 او قدر ثلاث اصابع من ظهر القدم او قدر ما سواه مما يمسخ ففيه خلاف والصحيح  
 هو الأول كمالى الكافى واكثر المشايخ على الآخر وهذا كله اذا بدله ان ينزع الخف  
 فحركه بنية النزع واما اذا زال لسعة او غير ما فلا ينتقض بالاجماع كمالى النهاية وغيره فاطلاق  
 المتن مشكوك فى الاكتفاء اشعار بانه لو وصل الماء الى رجل واحد منه لم ينتقض وان  
 بلغ الركبة كما ذهب اليه ابو بكر العياض رحمه الله وعلى الانتقال اكثر المشايخ واليه  
 مال ابو الفضل وهو الاصح كمالى الظهيرية ويحتمل ان يكون فيه روايتان فان اختلفا فهم

في الغلب مبنى على اختلاف الرواية كما في التمه تو من النواقض المحرق كما سيأتي (وبعد  
 أحد هذين) أي المضي والمخرج كبعد المحرق وبلوغ الماء إلى الرجل (يجب غسل  
 رجليه) فقط فلا يجب غسل الوجه واليد ومسح الرأس خلافا للتحفي رحمه الله وعنه  
 لا يجب غسلهما وهذا إذا لم يمنع مانع من التززع والا فيجوز المسح وإن طال  
 المدة كما إذا غشي ذهب الرجل من البرد كما في الخلاصة (ويمنعه) المسح الحالي  
 والاستقبال كما ينتقض المأثور (حرق) في أسفل الساق من الحرق سواء كان  
 في باطنه أو ظاهره أو طرف منه وفي الحرافة عن بعضهم أن الحرق لا يمنع بدون زوال  
 اسم الحرق (يبدو منه) أي يظهر من ذلك الحرق في حالة المشي لا الوضع حتى لو انفتح  
 خروزة بحيث يدخل فيه ثلاث أصابع لكن لا يرى لكونه صلبا لا يمنع كما في المحيط (قدر  
 ثلاث أصابع الرجل) بكما لها واليه مال الحلواني وهو الأصح وقيل ثلاث أنامل  
 واليه مال السرخسي وعن أبي حنيفة ثلاث أصابع اليد كما في المحيط وإنما أطلق  
 الأصابع لأن في اعتبارها مضمومة أو منفرجة خلافا وقيل أنها قدر بالأصابع إذا كان  
 المحرق بجذائها أو إذا كان بجذء القدم والعقب فالمعتبر أكثرها وفي الكلام أشعار  
 بأن ظهور البطانة بلا ظهور القدم غير مانع وهو الأصح كما في الزاهدي  
 (أصفرها) بدل من أصابع فلا يعتبر الأبهام وجاراته وقيل  
 يعتبر وهو الأصح كما في التمه (ويجمع خروق) كل منها يسع مسلة أو أكبر  
 لا الأشفى (من خرق) واحد على الأصح كما في الزاهدي وعن أبي يوسف لا يجمع خروقه  
 كما في الحرافة ومثله عن أبي علي الرازي كما في المنية (لا) يجمع خروق (خمين) خلافا  
 لزفر (وفي سفر) الشخص (المقيم) قبل الحدث أو بعده وقبل المسح أو بعده (قبل  
 يوم وليلة يعتبر الأخير) أي السفر فإن كان مقيما ثم سافر في مسح ثلاثة أيام ولياليها  
 من وقت الحدث (وفي) عكسه أي إقامة المسافر (قبل) مضى (يوم وليلة يعتبر  
 الأخير) أي الإقامة في مسح يوم وليلة (وفي سفر المقيم وعكسه) بعدهما أي بعد يوم  
 وليلة (ينزع) الحرق فيغسل الآن يمنع مانع من البرد وغيره فإنه يتييم حينئذ كما في التحفة

\* (فصل) \*

(الحيض) يكون للارنب والضبغ والخفاش كما ذكره الحافظ وفي اللغة مصدر حاضت الأنثى  
 فهي حائض وجائضة أي خروج الدم من قبلها ثم أشار إلى المعنى الشرعي تابعا لا كثر  
 السلق في تسامح منهم فنبال (دم) أي خروج دم حقيق أو حكى فيشمل الطهر  
 المتخلل ولا يردان العلل الشرعية معن دون الأعيان وللتبنيه على هذا المعنى قال

(ينفضه) أي يسقطه إلى الفرج الخارج وإن كان النفث في الأصل تحريك الشيء  
 ليسقط ما عليه من غبار أو غيره فلو نزل الدم إلى الفرج الداخل ليس بحيض في ظاهر  
 الرواية وعن محمد أنه حيض وكذا النفاس وبالأول يفتى ولا يثبت الاستحاضة إلا بالنزول  
 إلى الخارج بلا خلاف وهو ما بمنزلة ما بين الشفة والسن فالداخل ما بمنزلة السن وجوف  
 الفم كما في المحيط (رحم) امرأة (بالغة) أي منبت الولد ووعاءه في البطن والبالغة  
 ما بلغت سنالواقرت ببلوغها فيه صدقت وهو تسع سنين على الأصح كما في الزاهد  
 ولذا الروايات هذه المراهقة مما يكون فصا با كان حيضا بالاجماع كما أن بنت خمس سنين  
 لو زارت لم يكون حيضا بالاجماع وفي الست والسبع والثمان اختلاف المشايخ كما في شرح  
 الطحاوي وغيره ثم قوله رحم مخرج لدم خارج من الأنف والجراحات والحامل فانه ليس  
 من الرحم لأنسد فيه إذا جملت وكذا غيره من دم الاستحاضة سواء كان من الكبيرة  
 أو الصغيرة لأنه دم عرق بالاتفاق كما في استحاضة الكافي وما قاله الحكيم أنه من الرحم  
 فلم يعتبره الشارع وكذا مخرج لدم الدبر فانه ليس بحيض ويستحب أن تغتسل عند  
 انقطاعه وأن تمسك الزوج عن الاتيان بهاج كما في المحيط لكن لا تدع الصلاة والصوم  
 وقراءة القرآن كما في السراجية والاضافة لفائدة التخصيص بالانسان وانها قال بالغة  
 ليخرج خنثى خرج الدم من رحمه والمني من ذكره فانه في حكم الذكر كما في الظهيرية (لأداء  
 بها) أي لا يكون بالبالغة علة في سبب للدم والداء عينه وأوولاه مهزة واحترز به  
 عن النفاس لأنه علة حتى لا يعتبر تصر فهاجها الأمن الثالث كما في الكشف والمستصفى  
 وغيرهما فإن قلت النفاس في الأكثر يكون أمر امتنا فيلزم أن لا ينفذ تصرفها  
 بعد الطلق في أكثر من الثالث وذاخلاف في المشاهير كالمرحيط والخلاصة والفصول  
 وغيرها أنه لا ينفذ في حال الطلق وينفذ بعد قلنا أن ما ينفذ تصرفه من الثالث على المختار  
 ما يكون الغالب منه الموت كما في هبة الفخيرة والغالب عند انفصال الولد وبعده  
 يكون وجهه أشد يدا ولا يخلو عن امتداد فعل المراد أن لا يعتبر التصرف في هذا الوقت  
 فقط وإن عدت مريضته في سائر الأوقات والروايات مختلفة (ولا يلبس بها) أي لا يجعلها  
 الشرج منقطعة الرجاء عن روية الدم وفي المغرب اليأس انقطاع الرجاء وأما الإياس  
 في مصدر الإيسة من الحيض فهو في الأصل أن يلبس على أفعال حدثت منه الهيرة التي  
 هي عين الكلمة تخفينا واختلاف في حد الإيسة والمختار في زماننا على ما في الزاهد  
 خمسون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون وفي النهاية ستون سنة وعليه الاعتماد  
 وأما مال أكثر المتأخرين وفي المحيط هو أعدل الأقوال فلورأت بعد ذلك كما اختلف  
 المشايخ قيل لا يكون حيضا وقيل هذا إذا حضر أو أصفر وأما إذا احمر أو أسود

فحيض والاول مختار المص ولذا صرح بنفيه مع ان الرحم يخرج له وهو الصحيح كما في  
المصبرات وفي الاكتفاء لشعار بان القضاء ليس بشرط في كونها ايسة كما في النية (واقفه)  
اي اقل الحيض او عدة اذله او اقل المدة من الحيض على طريق الاستخدام (ثلاثة ايام)  
بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الجبرية على غيره (ولياليها) المقدرة  
بأثنين وسبعين ساعة على ما قال اهل التنجيم فان الساعة عند المتشعبة جزء من الزمان  
وان قل فلورات المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع  
حين طلع ربعه كان استحاضة حتى لو طلع نصفه فح يكون حيضاً والاعتادة بخمسة مثلاً  
حين طلع نصفه وانقطع في الحادي عشر حين طلع ثلثه فالزائد على الخمسة استحاضة  
لانه زاد على العشرة بقدر السدس وكان ابو اسحاق الحافظ يقول هذا في اقل الحيض  
واقل الطهر واما فيما سواهما فاذا اخبرت الفتى انها طهرت في الحادي عشر اخذ لها  
بعشر وفي العاشر بتسعة وما كان يتعرض للساعات وعليه الفتوى كما في حاشية النهاية  
لكن قد اطلت المحيط انا لو استقصينا في الساعات فيما سواهما لتعسر الامر عليها وهذا  
كله ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ان اقله ثلاثة ايام مع المتخلل من الليالي وعن ابي يوسف  
يومان واكثر الثالث (واكثره عشرة) من الايام والليالي المقدرة بالساعات كما قدرنا  
فلو شكك انه العاشر او الحادي عشر فلن رأيت الدم فهي حائض فان لم تر فكذلك ان كان  
لوما ظن به كما في النية (واقل الطهر) الفاصل بين دمى الحيض (خمسة عشر يوماً) مع  
لياليها (ولاخذ لاكثره) اي الطهر فماراته تصلى وتصوم وان استغرق عمرها وفيه رمز  
الى انه لو استمر بها الدم ام يكن له غاية فلورات المبتدأة الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم  
استمر الدم ثم طلقت انقضت عدتها بثلاث سنين وبثلاثين يوماً كما قال ابو عصمة لكن  
العامه قلوا بالتقدير فالحاكم الشهيد ان الاكثر شهران وعليه الفتوى لانه ايسر كما في النهاية  
والزغفراني سبعة وعشرون يوماً والذقاق سبعة وخمسون يوماً قال الزاهدني هو الاظهر  
(والطور) النني هو الدم الحكمي (المتخلل بين الدمين) اي المحيط بها حال كونها  
واقعين (في مدته) اي الاقل والاكثر او التي بينهما فالطهر الذي احاط الدم به لم يفصل  
وكان حيضاً اذا وقع في مدته سواء كان نصاباً او لا وسواء كان الطهر يوماً او اكثر  
الى ثمان وتفصيل هذا المجل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة لا يفصل مطلقاً  
واذا كان اكثر من اربعة عشر يفصل مطلقاً واختلفوا فيما اذا بلغ ثلثة وام يباغ اكثر  
من اربعة عشر على ستة اقوال احدها ان الطهر لا يفصل اذا كان الدمان المحيطان به  
في المدة كمن رأت يوماً دماً وثمانية طهراً ويوما دماً وبه اخذ القدوري ورواه محمد  
عن ابي حنيفة وثانيها انه لا يفصل اذا بلغ نصاباً في مدته مجتمعا او متفرقا كمن رأت





أفحصوا الأول فمقتل المص. ولذا امر ح. بنفيه مع أن الرحم يخرج له وهو الصحيح كما في

يوما وثلاثة ويوما واربعة ويوما وبه اخذ زفر وروى ابن المبارك عنه كما في المبسوط  
 وثالثها انه لا يفصل اذا كلن الدم فصاها سواء كان في مدته او لا كمن رأت يوما  
 وتسعة ويومين وبه اخذ ابن المبارك كما روى عنه كما في المشرع ورابعها انه لا يفصل  
 اذا كان الطهر اقل من الدمين او مساويا لهما كمن رأت ثلاثة واربعة وثلاثة ويوما  
 وثلاثة ويومين وهذا في الطهر المعتبر اي ثلاثة ايام فصاعدا فلو اجتمع طهران معتبران  
 محيط بكل منهما دمان لا يعتبر الطهران معايل يجعل احد الطهرين المتساويين للدمين  
 دما ثم يتعدى حكمه الى الاخر عند الجوزيد الكبير البخاري واي على الدقاق ولا يتعدى  
 عند أبي سهيل كمن رأت يومين وثلاثة ويوما وثلاثة ويوما فالعشرة حيض عندهما  
 والستة المتقدمة عنده والاوّل اصح عند مشايخنا وبه اخذ محمد كماروى عنه وعليه  
 الفتوى كما في المبسوط وخامسها انه لا يفصل مطلقا فيجوز ختم الحيض او بدايته  
 كلاهما او احدهما بالطهر كلاهما في المعتادة والحتم في البتة كمن رأت قبيل العادة  
 بيوم يوما وعشرة ويوما لا يتصور ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كلن الطهر مع الدمين  
 عشرة او اقل وبه اخذ ابو يوسن كماروى عنه وهذا آخر مروياته وبه افتى صدر  
 الاسلام وصدر الشهيد كما في المحيط وسادسها انه يفصل مطلقا وبه اخذ الحسن كماروى  
 عنه كمن رأت يوما وثلاثة او اكثر وثلاثة ويوما ثم اذا كلن فاصلا فالدمان ان لم يبلغ  
 شيء منهما نصاها كان الكل استحاضة فان بلغ احدهما فهو حيض والاخر استحاضة  
 وان بلغ كل منهما فالاول واعلم ان ما ذكرناه من الروايات من جملة مناقب امام الانام  
 فانه تكلم باقوال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس الله ارواحهم الى يوم القيامة  
 وانما لم يرد ذكر هذه المسئلة في النفلس فانهما مستويان في الحكم فالطهر المختل في الاربعين  
 لا يفصل مطلقا وهذا عنده واما عندهما فيفصل اذا كان خمسة عشر فصاعدا  
 فلو رأت بعد الولادة يوما وثمانية وثلاثين ويوما كلن الكل نفاسا عنده واليوم الاول  
 لا غير عندهما كما في المحيط (وما رأت من لون) من الالوان للدم ومن بيان للموصوفى  
 وعائده مفعول محذوف (فيها) اي في مدته (سوى البياض) الحالمس او الغالب  
 فانه ليس بحيض اتفاقا هذا اذا كان طريا فلو صار اصغر باليبس ففي حكم الابيض وانما  
 يحس الاستثناء من لون وهو نكرة في الاثبات تخص لانه يعم بالصفة على ما في الاصول  
 (حيض) خبر الموصوفى واما خبر الطهر فمحذوف وفي عموم الموصوفى اشارة الى انها  
 صارت هائضا بكل لون من الستة الحمرة والسواد والصفرة اي صفرة القرز والخبث  
 او السن على الاختلاف بلا خلاف والكدرة اي ما هو كالباع المكدر وهو حيض مطلقا  
 عندهما وكذا عند أبي يوسن ان تأخرت عن الحيض والحضرة قيل فيه الاختلاف

المذكور وقيل وان كانت من خوات الاقراء فحيض والتريية بفتح التاء وكسر الراء  
 وتشديد الياء او تخفيفها هي بين الصغرة والكسرة وقيل على لون الريقة مشتقة منها  
 وقيل لفظ التريية منسوبة الى اثرب فانها على لون حيض على قول العامة الكل  
 في المحيط ومن حكم الحيض انه (يمنع الصلاة) اي اداء كل صلاة وقضاءها فيمتلوا  
 الواجب والسنة وفيه اشارة الى انها يجب عليها الا انها سقطت عنها للمخرج كما قال  
 بعض المشايخ منهم القاضي ابو زيد الا ان الجمهور قالوا ان في اثبات نفس الوجوب بلا  
 وجوب الاداء ضربان من اللغو الى ان المبتدأة تترك الصلاة كما رآه وهو قول اصحابنا وبه  
 نأخذ وعن ابي حنيفة لا تترك الصلاة ما لم يستمر بها الدم ثلاثة ايام وعن ابي يوسف تغتسل  
 بعد ثلاثة ايام ثم تصوم وتصلى سبعة ايام بالشك ولا يقر بها الزوج ثم تغتسل بعد تمام  
 العشرة وتقضى صيام الايام السبعة احتياطاً وكذا المعتادة تترك الصلاة فاذا كان عادتها في  
 الحيض خمسة قرأت الدم اليوم السادس توعمر بالاغتسال والصلاة عن مشايخ باخ وقال  
 الصدر الشهيد لا توعمر الا بالاغتسال وقال محمد الميداني لا توعمر بهما كف في المحيط والى انه  
 لا يمنع التسبيح والتهليل بل يستحب ان تتوضأ في وقت الصلاة وتجلس في مسجد بيتها  
 وتشتغل بهما فان روى انه يكتب لها ثواب احسن صلاة تصلى على انه لا تزول ح عنها  
 عادة العبادة كما في النية (والصوم) اي اداء كل صوم فيجب عليها ولو اوجبت نية  
 القضاء بخلاف المبتدأة والمعتادة فيه كالصلاة على ما شرنا (ويقضى) الصوم  
 وان حاضت بعد الزوال هو تأكيد للتصيير فلا يقبح العطف (لا) تقضى (هي)  
 الصلاة ولو طهرت بعيد اول الوقت فلو شرعت في صلاة التطوع او صومه  
 ثم حاضت وجب قضاءها اذ وجوبها بالشروع بخلاف الفريضة فانها لا تجب  
 بالشروع ولو اوجبتهم عليها في غير ايام الحيض فحاضت فيهما وجب القضاء بخلاف  
 ما اذا اوجبتهم في ايام الحيض فانه لا يلزم منهما شيء ولو انقطع الدم على ما دون  
 العشرة او الاربعين في وقت عشاء يسع فيه الغسل والتخريم وجب قضاءها واداء صوم  
 الغد ولو لم يسع لم يجب الا اذا انقطع على العشرة والاربعين فانه يجب كما في شرح  
 الطحاوي وفي الزاهدي ان طهرت قبل العشرة يعتبر قدر الغسل والتخريم والصحيح  
 انه يعتبر معها لبس الثياب والاصح ان التخريم لم يعتبر في حق الصوم (ودخول المسجد)  
 او موضع العبادة المعهودة فيمثل الكعبة دون مسجد البيت فلا يردانه لا يمنع مسجد  
 وفيه اشارة الى انها لا تدخل ظلة بابه ولا سطحه كما في الزاهدي ولذا لا يجوز التخلي  
 والتغوط غلبت كافي ايمان النهاية والى انه لا يدخل من على يده فجلسة والى ان الجنابة لا تمنع  
 من الدخول كما ذكره ابراهيم الا ان الجمهور قالوا انها مانعة والى ان المحدث يدخل

كما في التحفة والجلاسة وغيرهما لكن في النصاب لا يقتضى به وفي التقييد يكره  
 وفي الخزانة إذا فسى في المسجد لم ير بعضهم به بأسا وقال بعضهم إذا احتاج إليه يخرج  
 منه وهو الأصح ( والطواف ) من خارج المسجد أو داخله للحج أو العمرة لانه صلاة  
 فلا يجوز معه كما في الزاهدى ( واستمتاع ما تحت الأزار ) أى انتفاع الزوج منها  
 بما يشبه الأزار من السرة الى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالجماع أو التفخيذ  
 أو اللبس وهذا عند هؤلاء قال محمد انه لا يمنع الا الاستمتاع من الفرج وبه نقول كما في شرح  
 التاويلات وبالاول يقتضى كما في المضمرات فلو قالت حفصة وكنت بها الزوج حرم وطؤها  
 واختلف في كفر المستحل وان وطئها فلا شىء عليه الا التوبة وقيل ان كل فى اول الحيض  
 يستحب ان يتصدق بدينار وفي اخره بنصفه كما في الزاهدى ( ولا تقرا ) الحائض  
 شيئا من القرآن عند الذكرى وآية تامة عند الطحاوى والاول هو الصحيح كما في المضمرات  
 ولنا حذف المفعول لكن فى الجلاسة الصحيح ان مادونها لا يمنع وهذا اذا قصدت القراءة  
 والا لا يمنع فى اصح الروايات وينبغى للمعلمة ان تقول كلمة كلمة او نصف آية على القولين  
 كما في المحيط ( كسب ) فانه لا يقرأ وفى رواية يجوز ان يقرأ كما في الخزانة وعن ابى حنيفة انه  
 لو تمضيض فلا بأس به وبه افتى نجم الائمة البخارى كما في الزاهدى لان الجنابة تقبل التجزى  
 فيما وراء الصلاة وفيه اختلاف المشايخ كما في الجواهر وفيه اشعار بان يقرأ سائر الكتب  
 السماوية لانهم حرموها كما في المحيط لكنه مكره كما في المضمرات ( و ) مثل ( نفساء )  
 فانها لا تقرا والاولى ان يقول ولا تقرا كنفساء ولا الجنب اذا لاحكام الثمانية مشتركة بين  
 الحيض والنفساء كما في النهاية وغيرها ( بخلاف المحدث ) غيرهما فانه يجوز قراءته  
 عن ظهر القلب وان كان المستحب ان يقرأ على الطهارة ( ولا يمس ) بفتح الميم وضربها  
 والفصيح هو الاول كما ذكره الجوهرى أى يكره ان يمس ( هو لاء ) أى الحائض  
 والجنب والنفساء المحدث ( مصحفا ) مثلث الميم والاصل الضم والمعنى ما جمع فيه  
 القرآن كما في الخلاصة ولا يبعد كل البعد ان يكون المعنى ما جمع فيه الصحيح كما في الصحيح  
 فيتناول سائر الكتب السماوية وكتب العلوم الشرعية كما فى النخبة ولو غسل يده  
 فعن ابى حنيفة انه لا بأس بهمس المصحف كما في المحيط وفى رواية يجوز للجنب اخذ المصحف  
 ويكره مس الكتب الشرعية كما ذكره ابو اليسر وذكر البقالى انه لا يكره كما فى الخزانة  
 وذكر فى الجواهر ان كان فى كتب الفقه آيات لا يجوز للمحدث حملها واخذها الا بالثياب  
 والاحتياط عن بعض البعض انه ان كان ذا كراهى حاله لاخذ ما فيه من الآيات فلا يجوز لان الفقه  
 وان كان معنى القرآن لكنه ليس بقرآن وفى الكلام اشارة الى انه يجوز لهمس كتب العربية  
 والاشعرى الى انه يكره مس البياض كمس السواد وقيل لا يكره مس البياض وهذا

اقبس والاول اقرب من التعظيم كما في النخفة والى انه كما لا يمس باعضاء الطهارة لا يمس  
 بغيرها وبما غسل من الاعضاء قبل اكماله وقيل يجوز المس بهما والاول اصح كما في الزاهد  
 (الابغلق) اى مع غلاف (متجلى) اى منفصل كالحربة والمجلد غير المشترز  
 فلا يمس الجلد المتصل به وهو الصحيح كما في النخفة وذكر في المحيط الاصح انه لا بأس بوسه  
 (وكره) لهؤلاء الاربعة مس المصحف (بالكم) والذيل على الصحيح كما في الهداية  
 ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط وفيه اشعار بان لا يكره لهم مس الكتب الشرعية  
 بالكم وبعض الثيلب كما في النخيرة (ولا يمس) هؤلاء (درهما) ولو حاك كتب (فيه  
 سورة) او آية قلعة كما في المحيط وفيه اشعار بان لا يكره لو كتب مادون الآية لا يكره مسه  
 (الابصرة) بضم الصاد والتشديد اى مع كيسه وفيه اشارة الى انه لا يكره للنظر  
 في القرآن من الخائض او الجنب والى انه لا يكره مس ما كتب فيه ذكر الله تعالى غير  
 القرآن كما قال علامة المشايخ والى انه يكره ان يعطى الصبي المحدث مصحفا ولو حاكمه  
 اية لانه وان لم يكن الا ان وليه مخاطب كما قالوا فى لبس الحرير وهذا قول بعض المشايخ  
 لكن المختار انه لا بأس بذلك لان حكم المس اخف من اللبس على ان فيه حفظ الدين  
 كما في النهاية (وحل) لكن لا يستحب لانها كالجنب مالم تغتسل كما في المحيط (وطى عن)  
 كانت زوجة للوطى او ملوكة له حائضا او نفسها مقيمة او مسافرة (قطع دمها) حقيقة  
 او حكما كمن جاوز دمها (لاكثر) مدة الحيض اى بعد انقضاء اكثره كما في الصحاح وعندك  
 كما في سورة ق او وقته كما في سورة الحجرات او متصلا كما في سورة الطلاق او قطعها  
 مختصا باكثره كما في سورة الاعراف من الكشافى (او) اكثر (النفاس قبل الغسل)  
 حقيقة او حكما بان يمضى الوقت الا (دون) (وطى عن) (من انقطع دمها) اى حل وطئها قبل  
 الغسل متجاوزا عن وطى عن قطع (لاقل منه) اى من اكثر الحيض والنفاس فانه لم يحل له  
 قبل الغسل (الا دامضى وقت) هو آخر جزء من اجزاء وقت الصلاة (يسع) ذلك الوقت  
 (الغسل) اى غسلا واجبا عليه وهذا اقرينة مختصة للوقت كما ذكرنا فاللام للهون كما في  
 قولنا (والحرية) وهى الله عند ابي حنيفة والله اكبر عند ابي يوسف والفتوى على الاول  
 كما في المضمرات فانه حل وطؤها سواء كانت مبتدأة مضى عليها ثلثة ايام او معتادة قطع  
 دمها على العادة او فوقها او دونها بعد ثلثة ايام لكن فى صورة الاخيرة تارة وطؤها  
 واعلم ان فى هذه الصورة تأخير الاغتسال الى اخر الوقت المستحب وقال ابو جعفر باستحباب  
 التأخير فيما دون العشرة وباجابه فيما دون العادة كما في المحيط (والنفاس) مصدر نفست  
 المرأة بضم النون وفتحها اى وادعت فى نفسها وهن نفاس من نفس الدم كما في المغرب  
 والولد منقوس كما في الصحاح وشريعة (دم) على قياس الحيض اى خروج دم

حقيقى او حكى فيه الطهر المتخل في مدته ونفلس من ولدت ولم ترد ما وهذا  
 قول ابي حنيفة وبه اخذ اكثر المشايخ وقال ابو يوسف انها لم تصر نفساء به اخذ بعض  
 المشايخ كما في المحيط وذكر الزاهدى انها صارت نفساء عندهما وفي السراجية هذا عنده  
 واما عندهما فطاهرة وفي المضمرات قال الدقاق ان عليها الغسل وبه تأخذ (يعقب)  
 بالضم اى يتبع (الولد) اى ولدا خارجا من القبل سواء كان صحيحا او منقطعا فلو خرج  
 اقل لم تصر نفساء بخلاف ما اذا خرج اكثر وهذا عند ابي حنيفة وعن الشيخين بعض  
 الولد وعن محمد الرأس ونصف البدن او الرجلان واكثر من النصف وعنه جميع البدن كما  
 في المحيط ولو خرج من السرة لم تصر نفساء وان سال عنها الدم (واحد لاقله) اى اقل  
 النفاس كما في المحيط وغيره لكن في السراجية ان اقله ما وجد ولو ساعة وعليه الفتوى  
 وفي المشرع قيل انه ساعة عند محمد وفي الكرمات ان الذى ذكره المشايخ ان اقله عند  
 ابي حنيفة خمسة وعشرون يوما وعند ابي يوسف احد عشرة فانما هو تقدير اقل  
 ما صدق فيه النساء اذا كانت معتدة فاذا اقرت بانقضاء عدتها صدقت في خمس وثلاثين  
 يوما عنده فجعل نفاسها خمسة وعشرين واطهارها خمسة واربعين وحيضها خمسة  
 عشر (واكثره) اى اكثر النفاس (اربعون يوما وهو) اى ابتداء النفاس يعتبر (لام  
 التوأمين) بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهمزة ثنية توأم اسم ولد اذا كان معه آخر  
 في بطن واحد اى يكون بينهما اقل من ستة اشهر كما في الزاهدى وغيره لكن في المحيط  
 لو ولدت ثلثة اولاد بين كل ولد من ستة اشهر وبين الاول والثالث اكثر جعل  
 بعضهم من بطن واحد منهم ابو على الدقاق (من) التوأم (الاول) فترك الصلاة  
 والصوم مثلا فلو كان بينهما اقل من اربعين فقد تم النفاس بالولد الاخير حتى ان مارات  
 من الدم بعد الاخير قبل نصاب الطهر كان استحاضة ولو كان اكثر من الاربعين تم  
 النفاس به ثم لا بد من الطهر فلو طهرت على عادتها او طهرت بمدة عشرة عشرين يوما ثم  
 رأت نصاب الدم قبل ولادة الاخير جعل بعضهم استحاضة لانه لا يتجدد النفاس  
 ولا تحيض الحامل وبعضهم حيض لانها لا تحيض لانسد الرحم وقد وجد هنا  
 ما يدل على الانفتاح فعلى هذا يجتمع الحيض والنفاس مع الحمل ولو تم طهرها عند ولادة  
 الاخير ثم رأت الدم جعل بعضهم نفاسا آخر لان النفاس كالحيض فلا بأس بتكرره عند  
 تحلل الطهر وبعضهم حيضا لتقدم طهر صحيح ولا يكون لبطن واحد اكثر من نفلس  
 واحد كذا في شرح المبسوط عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة انه لا يكون بينهما اربعون  
 وان كان فلان نفاس كما في الحقائق وهذا كله عندهما وعليه الفتوى كما في المضمرات  
 (خلافا لمحمد) وزفرائه عندهما من الاخير فتصلى وتصوم حتى تلك الاخير (وانقضاء)

العدة من الولد الأخير أجمعاً ) فلو طلقها زوجها أو مات عنها فولدت الأول لا تنقض  
 عدتها لم تلد الأخير ( وسقط ) بمرات السمين والكسر أكثر وهو ما سقط الولد  
 قبل تملكه كما في النهاية وغيرهما من كتب الفقه فلا حاجة إلى قوله ( يرى بعض خلقه )  
 أي أعضائه كالشعر والظفر والأصبع ولو واحدة ( ولد ) تام في الحكم لا في نفس الأمر  
 فإن الولد بعد ما مضى أربعة أشهر ينسخ فيه الروح وبعد ستة أشهر ينسخ فيه الروح ( فتصير به )  
 المرأة ( نفساء ) ويحكم بكونها حاملاً منذ ستة أشهر وقال الدارقطني منذ أربعة أشهر  
 وهو الأصح لأنه المتيقن كالسنة في الولد التام كما في القنية ( وتصير ) ( الأمة ) خلاف  
 الحرة أصلاً أمو قبلت الواو الفاء فحذفت لالتقاء الساكنين ثم عوضت التاء ( أم ولد )  
 أن ادعاه المولى كما في شرح الطحاوي ( ويقع المعلق ) أي كل ما علق من الطلاق  
 والعنق وغيرهما ( بالولد ) أي بولادته بأن قال إن ولدت فانت طالق أو هرة ( وتنقض  
 العدة ) أي عدتها الحامل حرة كانت أو أمة مطلقة أو متوفى عنها زوجها ( به ) أي وجد  
 هذه الأفعال بسبب هذا السقط فهو من قبيل المتنازع فيه ( وما نقص ) من الدم  
 ( عن أقل الحيض ) أو دم ما نقص من الزمان عن أقل مدته ( أو ما زاد على ) أكثر ( حيض  
 المبتدأة ) بفتح الدال هي المراهقة التي لم تبلغ قبل ( وهو ) أي حيض المبتدأة ( عشرة )  
 أي دم عشرة أيام ولياليها من كل شهر إذا استمر دمها كما قال الطرفان وأما عنده فهو لاداء  
 الصلاة الصوم ثلثة أيام ولقضاءه والقرآن عشرة كما في النظم ( أو ) زاد ( غلى نفاسها )  
 أي نفاس المبتدأة وهي البالغة التي لم تلد قبل ( وهو ) أي نفاس المبتدأة ( أربعون )  
 يوماً وليلة ( أو ) زاد ( على العادة ) سواء كانت أقل أو أكثر أو ما بينهما ( فيهما )  
 أي في الحيض والنفاس ( وجاوز ) عطف على زاد أي جاوز ما زاد عليهما ( أكثرهما )  
 أي أكثر الحيض والنفاس وفي الاكتفاء إشارة إلى أنه لو بلغ الأقل أو زاد عليه ولم يبلغ  
 الأكثر أو زاد على العادة لم يبلغ الأكثر أو بلغه ولم يتجاوز كان الكل حيضاً أو نفاساً كما  
 في شرح الطحاوي وغيره وبعض منها لا يخفى عن تكرار كما لا يخفى وأعلم أن المدة تصير عادة  
 عند الطرفين بهرتين لأنها مشتقة من العود وعند بهرة وعليه الفتوى كما هو المشهور إذ  
 المراهقة إذا رأت مرة واحدة منها صارت عادة لها بالاجماع فلورأت بهرتين أو أكثر ثم  
 استمر بها الدم ردت إلى العادة المتكررة عند ما رأت غيرها أو ما رأت عنده ولا تثبت لها  
 عادة فإن عند أكثر المشايخ وقيل تثبت لمن اعتادت خمسة أيام في شهر وستة في شهر كما  
 في الهنية ( ومارات ) من دم قليل أو كثير عطف على الموصول ( حامل ) أي ذات  
 حمل لفظ مكر توضح به الآن وقد يقال حاملاً ( استحاضة ) غير هذا الموصول والأول  
 محذوف وهي لغتهم صند استحاضت المرأة على المجهول أي استمر بها الدم وشرب عدة دم

[illegible]



أو انفلات ریح أو استطلاق بطن أو سلس بول أو جمع عين فيها، رمد كما في الزاهدی  
 واختلف في الذي كان موضع الفصد منه مفتوحا أنه في حكم المستحاضة أولا كما في  
 القنية (يقوضا) وإن اعترضه الدم مثلا (لوقت كل فرض) فلو استحيضت فدخل وقت  
 العصر والدم منقطع فتوضأت وصلت العصر ثم سال الدم في هذا الوقت لم ينتقض  
 وضوءها وينبغي أن ينتظر آخر الوقت ثم يتوضأ كما في المحيط (ويصلي به) أي بذلك  
 الوضوء (فيه) أي في ذلك الوقت (مباشرة) أداء وقضاء (ونفلا) سنة أو ثوبا  
 (وينقضه) أي وضوء صاحب العذر (خروج الوقت) أي وقت الصلاة (كطلوع  
 الشمس) إذا توضأ قبله وفي الاكتفاء إشعار بأن دمه ليس بنافض للوضوء فلم يكن  
 نجسا حكما فليس عليه غسل دم أصاب ثوبه لأن امره ليس آكد من أمر البدن كما قال  
 ابن سلمه وذهب ابن مقاتل إلى أنه غسل الثوب عند كل صلاة كما في المضميرات (لا)  
 ينقضه (دخوله) أي الوقت (كالزوال) أي زوال الشمس إذا توضأ قبله وهذا عندهما  
 خلافا لأبي يوسف فإن عنده كلاهما نافض وفي المحيط لو توضأ للطهر في وقتها ثم  
 توضأ وضوءا آخر للعصر في وقت الطهر ثم دخل وقت العصر اغتسل المشايخ  
 في انتقض طهارته

### \* (فصل) \*

(يطهر الشيء) الموهود وهو جسم يمكن له صفة الطهارة غير المايح فخرج به النجس  
 العيين والمايح كالماء والندبس وغيرهما فان طهارته إما بإجرائه مع جنسه طاهرا مختلطاً به  
 كما روی عن محمد كما في التمر تاشي وإما بالخلط مع الماء كما إذا جعل الدهن في الحاية ثم  
 صب فيه ماء مثلاً وحرك ثم ترك حتى يعلو فاخلط الدهن أو ثقب أسفلها حتى يخرج الماء  
 هكذا يفعل ثلاثاً فإنه يطهر ح كما في الزاهدی والندبس أو العسل في قير فصب فيه الماء  
 وطبخ حتى يعود إلى مقداره الأول هكذا يفعل ثلاث مرات فيطهر كما في أكثر البدایا ولات  
 إلا أنهم لم يذكروا مقدار الماء لكن في وجوبه بخط بعض الثقات من أهل الافتاء  
 أن المنوين كافيل بعشرة أماء لأن في بعض الروايات قدر من الماء وهذا كله عند  
 الشیخین وإما عند محمد فلا يطهر أبداً (عن نجس) بالفتح (مرئى) أي ذی جرم سواء  
 كان له لون أو لا كما في الصغرى وغيره (يزوال عينه) أي بذاته وبه يزول الطعم لا الحالة (وإن  
 بقي أثر) أي ریح ولو كثيراً (يشق زواله) بأن يحتاج إلى شيء آخر غير الماء كالصابون  
 وفي مبسوط شيخ الإسلام أن النجاسة إنما كانت بالنتن والعین لا اللون وفي الحزانة كل  
 نجس يزول طعمه وریحه طهر وفي الكلام إشعار بأن زوالها كافي ولو بالغسل مرة

وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعد مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في الكافي فاذا غسل  
اليدين والثوب المصبوغ بصبغ نجس بحيث يسيل منه ماء أبيض فقد طهر وقيل يغسل بعد  
مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في النفاية وعلى هذا الخلاف إذا دهن الجلد بشحم نجس  
(بالماء) الطاهر فطر قلز وال (وبكل ما يبع) أي سائل كذلك وهذا شامل للماء المستعمل أيضا  
ولن أعدد الماء المستعمل من المايعات وهذا عند محمد ورواية عن أبي حنيفة رحمه الله عليه  
الفتوى وقال أبو يوسف رحمه الله إن النجاسة الغليظة زالت به لكن نجاسة الماء باقية فيه وقيل  
إذا غسل النجاسة ببول ما يوغل لحمه فكذلك والاصح أنه لا يطهر بالنجس كما في الزاهد  
(مزيل) أي قاله منعصر بالعصر مثل الماء المقيد كما أمر واحترز به عما لا ينعصر بالعصر  
كالدهن والزيت وغيره فإنه لا يزول به النجاسة بالإجماع كما في الحقايق لكن في الزاهد  
عن أبي يوسف إذا ذهب أثر الدم عن الثوب بالدهن أو الزيت جاز لكن لم يجز في البدن  
(و) يطهر الشيء (عالم ير) عن نجس لا جرم له لون سواء كان له أو لا كما في الصغرى  
(بغسله) بالماء وبكل ما يبع مزيل (وعصره) أي قتله بمقدار قوة العصر لو كان  
المعصور قويا ولا فمقدار قوته ولو بقي فيه ماء بعد العصر فقد طهر بالييس كما في الصلاة  
المسعودية فلم يبلغ لصيانة الثوب لم يجز كما في فاضل خان (ثلاثا) مصدر الغسل  
و العصر جميعا وهذا ظاهر الرواية وأما غيره فيمكن العصر مرة والأول أهوط  
والثاني أوفى وعن أبي يوسف أنه يطهر بالغسل مرة سابقة وعنده أنه بالصبي أو الغمس  
والعصر مرة يطهر وقيل لا يشترط العصر على قوله إلا إذا كانت النجاسة بابسة  
وعن محمد إن العصر في المرة الثانية يكفي وبالبالغ في الثالثة بحيث لو عصر لا يسيل  
منه الماء فإنه لو لم يبلغ حتى سأل منه الماء بالعصر فاليد والثوب والماء كلها نجس  
ولو غسل في ثلث اجانات وعصر في كل مرة فقد طهر الثوب وفي الاجانة الثالثة  
خلاف والمياه نجسة وكذا إذا غسل العضو فيها عند ما وأما عند أبي يوسف فلا يطهر  
إلا بصب الماء عليه واختلف المشايخ على قول في اشتراط الصب في فصل الثوب كما في المحيط  
وأعلم أنه يفرض غسل الثوب النجس ثلاث مرات كما في النظم (أن أمكن) العصر وهو أعم من  
الحقيقى والمكوى فإن توالى الغسلات بقاء مقام العصر في البدن فطهارته أن يغسل ثلاث  
مرات متواليات كما في الذخيرة (والأ) أي وإن لم يمكن العصر (يغسل ويترك) من زه من  
القطرات (التي) زمان (عدم القطرات) بالفتح ذهب الندوة لا الييس كما في المحيط وغيره  
فالأولى إلى التجفيف فيغيب القيد بين جميعا (ثم) يغسل (و) يترك إليه (ثم) يغسل ويترك  
والأخسر ثلاثا وقيل لا يشترط الترك إلا في المرة الأخيرة كما في الزاهد وذكر في المحيط أن لم  
يعصر أجرى الماء عليه حتى قال أبو إسحاق الحافظ أن غسل من البدن ثلاث مرات متواليات

فقد طهر وقال أبو الليث إن دخل ماء نجس في خف فغسل بطن الخف وذلك باليد  
ثم ملاء ثلاثا فقد طهر وفي الكلام إشارة إلى أن تشرب النجاسة وعدمه سواء كما قال أبو  
يوسف وعليه الفتوى كما في شرح مجمع البحرين وأما عند محمد فلا يطهر أبد أمثل كور  
تشرب نجاسة أو أجر أو غشب من يدات أو حصير أو جلد دبغ بها كما في المحيط وإلى أنه  
لا يشترط زوال الريح وفي المنيّة إذا غسل الثوب من الخمر ثلاثا بزوال الريح فقد طهر  
وقيل لا يطهر وإذا نجس النطع وأضره الغسل فمسحه بجرقة مبلولة ثلاثا طهر (و)  
يطهر الشيء (عن المني) الحالص كما هو المتبادر (بغسله) أن يزوال عينه وأن يبقى أثر  
يشق زواله وإن أذاكره مع أنه علم بما قبل لأنه في مقام التفصيل (أو فرك يابسه) أي عمده  
بيده وحكمته حتى تغتت وفيه إيماء إلى أنه لو اختلط ببول على رأس الذكر أو بمنى  
لم يطهر به كما قال عامة المشايخ وقال القتيبي أبو جعفر إن مشاخصنا لم يعتبروه لأنه صار  
تبعاً للمنى وإلى أن منى المرأة يطهر به كما في الزاهدى وإلى أن غير المنى لا يطهر به وهو الصحيح  
كما في القنية لكن أطلق التمرناشي أن الثوب يطهر عن الدم الغليظ بالفرك وقال  
أبو يوسف أنه يطهر عن العذرة الغليظة قياساً على المنى كما في النوازل والمضارع يدل على أن  
نجاسة المصاب لا تعود بالابتلال وهو المختار كما في الخلاصة لكن في المحيط أنها تعود في ظاهر  
الرواية على ما قال القدوري وهو الصحيح كما في قاضيخان وقال في شرح الجامع أنها لا تعود  
عند هذا وعن أبي حنيفة روايتان الأظهر أنها تعود وينبغي أن يأخذ بالأول لأنه أيسر  
والمنى شامل لمنى كل حيوان فينبغي أن يطهر والاطلاق متناول للثوب والعضو كما  
قال الكرخي وعن أبي حنيفة أن العضو لا يطهر إلا بالغسل كما في المحيط والطاق الأعلى  
والأسفل وهو الصحيح كما في الزاهدى (و) يطهر (الخف) ونحوه كالقرو (عن) نجس  
(ذي جرم) كعذرة (جف) أي يبس ولو بغير الشمس (بالغسل أو باليد لك بالارض)  
عند الشيخين وهو الصحيح وقال محمد بالغسل لا غير وروى جوعه كما في المحيط وينبغي  
أن يذكر ذهب الأثر كما في مختصر القدوري ولعل الترك للاعتماد على السابق (وعن غيره)  
أي غير ذي جرم جف بل لا يكون له جرم رطبا كان أو يابساً كالخمر والبول أو يكون  
لكن كان رطبا (بالغسل) أي يصب الماء عليه والترك إلى عدم القطرات ثلاثا فإن اللام  
للعهد وقيل يغسل ثلاثا بدفعة والأول هو المختار فإذا غسل الخف الحراساني الثني  
صومه وشي بالغزل حتى صار الصرم كله غز لا يجوز الصلوة فيه كما في المحيط (فقط)  
أي انته ولا تجاوز من الغسل إلى ذلك وفي الزاهدى أن أصاب نعله ببول أو خمر فمضى  
على التراب ولزق به وجف فمسحه بالارض طهر عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف  
إذا مسحه بالتراب والرمل بماء طهر وعليه الفتوى للبلوى (و) يطهر (السيف) عن

نجس كالعذرة والبول والدم وطب أو يابس (ونحوه) مما لم يكن حسنا كالسكين والهرات  
والزجاج والحجارة الخضراء والخشب الخراطى (بالمسح) بالتراب أو الحرقه الطاهرة كما  
يطهر بالغسل كذا ذكره الكرخي لكن في التمر ناشى أن في طهارته بالمسح روايتين  
وفي الأصل أنه لا يطهر عن نحو البول إلا بالغسل وكذا عن نحو العذرة الرطبة عند محمد  
وأن تشرب ماء نجس فيه موه بماء طاهر ثلاثا عند أبي يوسف وفيما ذكر أشعار بأنه يطهر  
بالنار فلو وجد الطين النجس قد رافط بخ طهره كما في الخلاصة (و) يطهر (البساط) بالسكس  
أي ما يبسط للجلوس ومافي حكمه كاللبد والثوب الكبير ونحوه (بجري) أي بمجرد ذهاب  
(الماء عايمه) أي على ذلك البساط (ليلة) كما في الخلاصة والخزانة وغيرهما ويحتفل أن يراد  
الليلة مع يومها كما في المحيط والكا في وهكذا في بعض النسخ وعن عيين الأئمة مليا  
وأشار إلى أن التجفيف ليس بشرط فلو جرى الماء على حصير من بردى لم يطهر  
بلا جفاف كما في المنيعة وإلى أن ذلك لا يشترط وهذا إذا كانت النجاسة رطبة ولا فيشترط  
والتخصيص ليس للاحتراز بل للاعتماد على السابق فيفصل الحصير الذي من البردى  
ثلاثا ويوضع عليه شيء ثقيل حتى يخرج الماء منه وقيل يجفف في كل مرة  
عند أبي يوسف ولو جعل الحصير من القصب يغسل بلا غلاف كما في المحيط وذكر  
في العدة لو أصابت النجاسة اللبد ولا يمكن عصره يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة (و)  
يطهر (الأرض) أي التراب ومافي حكمه كالحجر والحصى والآجر واللبن ونحوها ما هي  
موضوعة فيها بخلاف ما عليها فأنها لا تطهر إلا بالغسل (وما اتصل) من غيرها (بها) أي  
الأرض من النبات سواء كان في بناء ولا (كالخمس) بالضم سترة السطح من القصب  
والخشب وإن كان في الأصل يمتد يعمل منها كما في النهاية (والكلاء) ما يرعى الدواب  
رطبا كن أو يابس ذكره في المغرب وظاهره أنه لا يقع على الشجر أكل دابة لانتا كل  
كل شجر فهو أمثالان للشجر وغيره (باليبس) بالشمس أو غيرها والأحسن بالجمع  
أي ذهاب الندوة فأنه المشروط دون اليبس كما دل عليه عبارات الفقهاء وذهب  
الأثر أي الریح كما مر والتخصيص به كالسابق فلو صب على الأرض من الماء مقدار  
ما يغسل به ثوب نجس ثلاث مرات فقد طهرت كما روى عن محمد وكذا لو صب عليها  
الماء ثم يدلك وينشف ذلك بصوف أو خرق في المضارع دلالة على أن نجاسة الأرض  
لا تعود بالابتلال وهو الأصح كما في الكبرى والزاهدی لكن في الخلاصة المختار أنها تعود  
(للصلاة) نظري يطهر (لا) يطهر (للتيمم) في الأصح كما في الزاهدی وهو ظاهر الرواية  
كما في التبعة وقد ذكرنا رواية ابن كائس وأعلم أن ما يطهر به النجس عشرة ذكر كلياً  
صرحاً إلا الأحرار فإنه قد أشار به وسينصرح في طبارة الرماد والالتغير كغير

صارت خلا فانه سيف كره في الاشربة (ويعنى) عطف على يطهر وهذا شروع في تقسيم  
 النجس الى الخفيف الثابت بظنى والغليظ الثابت بقطعى وان كل الاولى تقديمه على  
 بيان الطهارة (مادون ربع الثوب) كما قال الطرفان واختلف المشايخ فيه انه ربع طرف  
 الثوب كالذيل والسك او ربع اذن الثياب كالسر او بل او ربع جميع الثوب المصاب  
 كما في المحيط او ربع جميع الثوب في البدن والاصح هو الاول كما في الزاهدى وعليه فتوى  
 اكثر المشايخ كما في السكرمانى وعن الشيخين ان يعنى شبر في شبر وعن ابى يوسف ذراع  
 في ذراع وعن محمد قدر القيسين كما في التمر تاشى ولا يبعد ان يقال ان الثوب لمجرد  
 التمثيل فانه قد عفى مادون ربع العضو والحق وغيره ما على ما اشير اليه في الخلاصة وغيرها  
 (من نجس) بالفاتح بيان ما (جن) صفة نجس ولا يظهر اثره في الماء فان منه ما لا يعنى  
 فيه قطرة كما في الكافي الا انه مخالف لما مر في ماء البئر (كبول فرس) لم يكتف عنه بما بعده  
 رد الما قيل انه غليظ كما في المنية (و) بول (ما اكل لحمه) عند الشيخين واما عند محمد  
 فظاهر ان الفتوى على الاول كما في المصبرات لكن في المفاتيح ان بول ما اكل غليظ عنده  
 خفيف عند ابى يوسف وظاهر عند محمد والفتوى في الماء على الاول وفي الثوب على الثاني  
 وفي السكس على الثالث (وخر طير) اى عاظمها بالضم كما في الصباح والكسر  
 كما في المحقق والنسخ والهمزة دون الواو كما في المعرب والطير جمع طائر (لا يؤكل) كالصقر  
 والبارى والمخداعة وغيرها عند الشيخين واما عند غليظ كما في الكافي لكن في المحيط انه  
 طاهر عندهما ونجس عنده وهو الاصح كما في النهاية (واما خر طير يؤكل) لحمها  
 (فطاهر) عندهم (الا الذباجة) اى خر الاماله راحة كريمة كالبط والاوز فانه  
 نجس عند ابى يوسف كما في الجلابي لكن في شرح الطحاوى ان خر الذباجة والبط  
 ونحو ذلك من الطيور السكار التي تحرث راحة خبيثة نجس بالاتفاق (فانه) اى خر  
 الذباجة غليظ (بلاغلاف) (كسائر ما خرج من المخرجين) اى كالباقي من النجاسات  
 الاربعة الخارج من القبل والدبر فانه غليظ كالمنى والمذى والودي وخر ما اكل  
 ومالم يؤكل وبوله من غير الطير كالقارة والهرة والضفدع البرى ودود القز وغيرها  
 وفي المحيط بول القارة خفيف وقيل طاهر وبول الهرة على القولين كما في قاضي خيل  
 وقيل بول الضفدع البرى خفيف وبول البرغوث لم يمنع الصلاة كما في القنية وخر  
 القارة لا يفسد الى هن والحنطة امطخونة مالم يتغير طعمها وقال ابو الليث وبه نأخذ  
 كما في المحيط والروث والحشى وبعر الابل والغنم غليظة عنده خفيفة عندهما وفي الخزانة  
 ان محمدا رجع عما قال في الاصل واسقط نجاسة السرقين اضلالا لكن في النظم لاناخذ به  
 واعلم ان مزاراة كل شىء كبوله كما في الاختيار وجرة البعير كسرقته كما في التجنيس

(والدم) أي دم سائل وقبح خارج من جميع أبدان الحيوانات فلن ذلك غليظ قدم  
 سمك ليس بنجس كدم البق والقمل والبرغوث والذي باب كما في قاضي خن (والحمر)  
 أنها غليظة أجماعا وأما ما سواها من الأشرقة المحرمة فغليظة في ظاهر الرواية خفيفة  
 لم يقاس قولها كما يأتي في الأشرقة إن شاء الله تعالى فالأولى ترك الحمر وأذا عرف النجس  
 الغليظ أشير إلى حكمه فقال (فيعفى منه) أي من الغليظ (قدر الدرهم) المعتبر في هذا  
 المقام وإضافته كخاتم فضة وفيه أشعر بأنه يجسم النجاسة المتفرقة فيجعل الخفيفة  
 غليظة إذا كانت نصف أو أقل من الغليظة كما في المنية والمعتبر وقت الإصابة على المختار  
 فلوزاد على قدر درهم بعد الإصابة لم يمنع كما في النظم وبه يفتى ويضم ما تحت اليدين  
 وكذا ما على البدن مع ما على الثوب على الأحوط ولا يضم ما على البدن مع ما على المكان  
 كما في القنينة ولا ما تحت اليدين ولا الركبتين ولا ما أصاب جانب الثوب أقل من الدرهم  
 مع ما نفذ إلى جانب آخر فصار أكثر منه بخلاف ما إذا كان داخلين كما في شرح الطحاوي  
 فلو أصاب قدر ما يرى من النجاسة أو إباحة موقوفة مصلو سراويل مثلا منع الصلاة إذا جمع  
 صار أكثر من قدر الدرهم ولما فسر محمد قدر الدرهم في النوادر بما يكون قدر عرض  
 الكف وفي كتاب الصلاة بالمشقة فوق الفقيه أبو جعفر بن المراد بالعرض تقدير  
 ما لا جرم له وبالمشقة ما له جرم واختاره عامة المشايخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره  
 تبعهم الحسن وقال (وهو) أي الدرهم مهن غير الدرهم في الزكاة فلن المراد منه مقدار (مثقال)  
 (في) النجس (الكثيف) أي ما له جرم (وقدر عرض) مقعر (الكف) كما قيده الحسن  
 لكن أطلق في المحيط والتخفة وغيرهما من عامة الكتب (في) النجس (الرفيق)  
 أي ما لا جرم له لكن في البيع الفاسد من النهاية لو صلى ومعه شعر الخنزير وهو زائد  
 على قدر الدرهم وزفاعة عند بعضهم وبسطا عند آخرين لم يجز عند أبي يوسف خلافا  
 ل محمد وفي فتاوى الديناري قال الإمام خواهر زاده الحمر تمنع الصلاة وإن قلت بخلاف  
 سائر النجاسات هذا وفي السكروك الدرهم المقدر به أكبر ما يكون من النقد الموجود  
 في أيدي الناس في كل زمان لأن هذا أوسع وأيسر فيختلف درهم النجاسات باختلاف  
 اعتبار أهل الزمان (وبول انتصح) بالحاء المهملة أو المعجمة كما في الصحاح أي قرش  
 (مثل رؤس الأبر) بالسكسر وفاح الباء جمع أبرة (ليس بشيء) لا يجب غسله إلا أنه إن  
 وقع في الماء ينجسه على الأصح وهذا إذا لم ير على الثوب ولا وجب غسله إذا صار بالجمع  
 أكثر من قدر الدرهم كذا في السكروك وفيه إشارة إلى أن النجاسة إذا كانت بحيث ترى  
 تجمع وإن قلت كما مر وفي التمر تلتشى إن استبان أثره على الثوب بأن تدركه العين  
 أو على الماء بأن يتفرج أو يتحرك فلا عبرة به وعن الشيخين أنه معتبر ورؤوس

الابريتمثيل للتقليل كما في الطلبة ولهذا قال المشايخ غير الفقيه ابي جعفر ان غير  
 الرأس كالرأس في انه ليس بشئ كما في النهاية وذكر في الخلاصة انه ليس بشئ في الحنفى  
 ان كان يابساً (وماء) قليل (ورد على نجس) بالفتح ويجوز الكسر مثل (نجس)  
 غليظ حكما ولهذا الواسب ثوبا لا يطهر الا بالفسل ثلاثا كما قال الامام السرخسى  
 وفيه رد لما قال الشافعى ان الباء طاهر لغلبته وإشارة الى ان الميماء متحدة كما قال ابو  
 يوسف سكنها مختلفة كما قال محمد بن قفى المرة الاولى يطهر بثلاث وفي الثانية باثنين  
 وفي الثالثة بمرة وقيل في الاولى باثنين وفي الثانية بمرة وفي الثالثة بعصر والاوّل اصح  
 من المحميط والراهدى (كعكسه) اى كن نجس ورد على ماء قليل فانه نجس اتفاقا فيكون  
 كالدليل على التساقط (ورماد القنبر) بكسر الدال اوضهاى النجس ولو عن ذرة (طاهر)  
 عند الطرفين خلافا لابي يوسف وعلى هذا الخلاف موضع الدم من رأس الشاة  
 اذا احرق والتور اذا رشح بماء نجس او مسح بخرقه نجسة رطبة كما في الجلابي وكذا  
 الدهن النجس اذا اتخذ منه الصابون (كخمار) اذا مات في الملاعة (وصار ماحا) كما في  
 المحيط وفي حكمه الخنزير والفتوى على الطهارة كما في الخلاصة وينبغي ان يكون المسك  
 على هذا الخلاف وفي قاضي خان انه حلال فانه تغير وصار كرماد القنبرة (ويصلى على)  
 ظهارة (ثوب) طاهرة لا يخاف عن رمز الى كيفية الصلاة عن القباء ونحوه وهى ان يصلى  
 على ظهره قائما على قفاه ساجدا على ذيله كما في الخلاصة وغيرهما (بطائفة نجسة)  
 ولورطبة اكثر من قدر الدرهم وهذا عند محمد وقال ابو يوسف لا يصلى عليه قيل جوابه  
 في محيط غير مضرب بجواب ابي يوسف في مضرب وقال الخلوانى ان الضم بالمحاطة  
 غير معتبر عنده فهو كثوبين ومعتبر عند ابي يوسف فهو كثوب كما في المحيط وعلى هذا  
 الخلاف ما يمكن شقها بالخشب والاجر اذا كان علوه طاهرا وسفله نجسا بلا الصاق  
 بالارض فان الصق جاز في قولهم كما في الجلابي وغيره بلا ذكر الكراهة وينبغي ان يكره  
 الصلاة لكرهته على سطح الاصطبل وغيره كما في الخزانة (و) يصلى (على طرف  
 بساط) طاهر (طرف اخر منه) للتاكيد والافتكاكة المعادة غير الاولى (نجس) وانما أثر  
 الطرف على الموضع اشارة الى ان هذا حكم البساط الصغير فيصلى على طرف الكبير بالطريق  
 الاولى كما قال بعض المشايخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم ان كان البساط كبيرا يجوز  
 والا فلا كفى المحيط والفرق بينهما ان طرفا منه ان تحرك برفع القائم اياهم قد رآه فصغير  
 والا فكبير كافي الترغيب وفي ذكر البساط اشعار بانه لا يصلى على طرف ثوب تحرك بحركته  
 وفي رواية يصلى كافي الراهدى وذكر الجلابي انه ان كان حصيرا جاز ذلك اذا لم يكن في موضع

قيامه أو سجوده (و) يصلى على الأصح (في ثوب) يابس (ظهر فيه من نجس) أرضا كل  
أو ثوبا أو غيره (فندوة) بضمين وتشديد الواو أى رطوبة بان لى النجس فيه أو وضع عليه  
(بجيمث لا يقطر منه) أى الثوب (شئ) من الماء (أن عصر) الثوب وعن إبراهيم بن  
يوسف إبان حمار أبيه وفى الماء فيصيب من الرش ثوبا لا يضره وهو ماء حتى يتيقن  
أنه بول قال الفقيه به تأخذ لكن عن محمد بن الفضل إبان فرسا فى رجله سرقين ومشى  
على الماء فاصاب ثوبا بنجسه سواء كل الماء جارية أو راكدا وإنما فرض فى الثوب لأنه  
إذا وضع الرجل البابسة على اللبد أو الأرض النجسة الرطبة فظهر فيه الندوة نجس  
الرجل بخلاف ما إذا كان الرجل رطبة واللبد أو الأرض يابسة وهو لم يقن عليه فأنها  
لم تنجس الكل فى المحيط وفى الكلام إشعار بان الرشح لو مرت على ثوب نجس فاصاب  
ثوبا مابولا لم ينجس على ما قلناه العامة كالوفى المستنقى بالماء بلا مسح المندبل كما فى  
الخلاصة (أو) ثوب (وضع) حال كونه (رطبا على ما ظن) من جدار أو غيره (بطين  
فيه سرقين) شامل لكل مالقى عليه كل بهيمة وهو يكسر السمين لا بالفتح لأنه ليس  
فى الكلام فعامل كما قال الجرهرى وقيل بالفتح ويقال له السرجين بجيم كائن بين  
القف والجيم كما قال ابن الحجر (وبس) ذلك الطين فانه طهارة له فلا يستعمل التبن  
النجس فى الطين فان يرمكانه فهو نجس ولو يبس حكم بطهارته فاواما به الماء فعلى  
الروايتين كما فى المحيط وفيه إشارة الى ان الطين لا ينجس بنجاسة الماء أو التراب أو غيره  
وقيل العبرة لما عوقل للتراب وقيل للقلبة وعن محمد انه طاهر ولو نجس كما فى الخزائن  
فعلى هذا يكون طين المزارع ومواطىء الكلاب طاهرا لا أذى عين النجاسة وهو  
المصحيح كما فى المنية (أو) ثوب (نسى محل النجاسة) أى نجاسة (ففسل طرى منه) فانه  
طاهر على المختار كما فى الخلاصة وفى الاكتفاء أشار على ان النحرى ليس بشرط كما فى خزائن  
المفتين وغيرهما لكن قال الأسبجاني انه شرط فلو ظهر بعد الصلاة انها فى طرف آخر  
يعمد (كخطة) نظرف يظهر (بال) أوراث (أعيها مر) بضمين والسكون جمع حمار  
(تدوس) أى توطى ذلك الحمر بقوائمها سنبل تلك الخطة فيختلط بغيرها (ففسل  
بعضها) بلا تحرف فانه صار النجاسة مشكوكا فيها (أو وهب) بعضها لما مروفه أيماء  
الى أنه لو تصدق أو قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال أبو حفص لا يظهر إلا بغسل الكل  
وقال أبو جعفر انها طاهرة للبلوى ومثله عن أبي الليث الخفاف وعن الحكيم الترمذى  
عن أصحابنا أنه لا يعابى إلا إذا كان فى مستنقع يأخذه العين ويحيط به العلم كما فى المضمرات  
(الاستنجاء) مبتداء خبره سنة وهو مسح موضع النجوى أى ما خرج من البطن وهو  
فى الأصل أعم منه ومن غسله كما فى المغرب (من كل حدث) أى ناقض للموضوع خارج



[illegible]

واصحابه فكيف يكون سنة وفي الكلام اشارة الى ان النفس بالماء ولا ليس بسنن في المحيط  
 انه كالشمس سنة بل هو الافضل ان امكن بلا كشف العورة وفي قاضي خن من كشفها  
 صار فاسقا كما قالوا وفيه اشعار بانه لا يصير فاسقا عند بعضهم كما مر (ولو جاوز)  
 الحدث (المخرج) اي مخرج البول او الغائط حال كونه (اكثر من قدر درهم  
 فواجب) وفرض غسله كما قال محمد وفي رواية عن ابي يوسف وامام عندهما فيجوز ان  
 ينقى بالاهجار كما في المحيط وفيه اشعار بانه واجب في الدرهم وسنة فيما دونه ومستحب  
 فيما اذا لم يتجاوز الاحليل وادب في البعر كما في الزاهد وفيه اشكال وهو ان الاستنجاء  
 والادب بمعنى عرفا (في غسله) اي الحدث الذي على الدبر ثم القبل عنده وبالعكس  
 عندهما والفتوى على الاول كما في الترغيب والاطلاق مشعر بجواز الاستنجاء في حياتن  
 على طريق المسلمين وفي المفيد انه لا يستنجى فيها لانها تبني للشرب لكن يتوضا  
 ويغتسل فيها (ببطون الاصابع) من يده اليسرى كما مر فلا يغسل بظهورها ولا برؤوسها  
 لانه يورث الباسور كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انها لا تدخل الاصابع في الفرج احترازا  
 عن النكاح باليد وعن محمد انه تبخلها وقال محمد بن مقاتل انها تدخلها وهذا ليس بشيء  
 كما في شرح الطحاوي وذكر في الكرماني انها يستنجى بوسطها وقيل برؤوسها فانه لا يمكن  
 التطهير في الخيض والمجنابة الا بها والى انه يجوز ان يغسل بالاصابع جملة لكن في النظم  
 وغيره ان الرجل يصعد الوسطى قليلا ويغسل موضعه ثم ينصره ثم يخرجه ثم سبابه  
 ويغسل حتى يطمئن وهو الاصح وقيل حتى يخشن والمرأة تصعد بنصرها ووسطها ولا  
 ثم تفعل كما فعل وقيل تكفي ان تغسل ما وقع من فرجها على راحتها كما في الزاهد ويبلغ  
 في الشتاء اكثر وهذا اذا كان الماء باردا ولا يستنجى فيه كما في الصيف لكن ثوابه دون ثواب  
 من استنجى بالبارد كما في المضمرات (بعد غسل اليدين) الى الرسغ حال كون الغسل (مرغبا  
 مخرجه بماء الغة) اي يرضى كل الارغاء حتى يطهر ما بداخل فيه النجاسة الا اذا صام فانه  
 مفسد له في رواية ولهذه انهى عن التنفس والقيام بل انشفه بخرقه كما في المحيط وغيره (ثم  
 يغسل اليدين) اي اليدين وشار بتم الى الله يستنقى وهو ان يمسح موضع الاستنجاء بعد  
 الفراغ من الغسل بخرقه طاهرة وقيل ان يكف الغاية الكريهة عن راحته كما في مقدمة  
 الفقيه وظاهر الكلام دال على ان غسل اليدين قبل الاستنجاء وبعده واجب كما في النظم ويحتمل  
 ان يكون سنة قبله او بعده على الخلاف والاصح ان يغسل مرتين والاكتفاء بمشيم

الى انه لا يسن التسمية وقيل انها سنة قبله وقيل بعده والاصح ان يسمى مرتين كما في قاضي خان (وكره استقبال القبلة) بالفرج في البنيان والصحارى كما كره استقبال القمرين (و) كذا (استد بارها في الخلاء) بالمدى موضع البول او التغوط وفي رواية لا يكره ان وفيه إشارة الى انه يجلس على وجه يكون يده نحو القبلة وفي المسعودي وصف اليد بالميسرى وقال هذا عندنا في حنيفة رحمه الله والى انه لا يدعوى الخلاء ولا يقرأ القرآن خلافا لابي الفضل الكرماني والى ان الافضل ان لا يدخل فيه وفي كنه مصحف الا اذا اضطر ونرجوان لا يأتى بلا اضطرار كما في الهنية واعلم ان من محسنات الكلام رعاية ما يليق بالاختتام وقد راعى المصنف في كل كتاب كما ترى ههنا من ايراد لفظ الاستدبار المأخوذ من الدبر هو آخر الشيء

### ■ ( كتاب الصلاة ) ■

اورد بعد الطهارة لرعاية الشريعة وهي اسم لمصدر غير مستعمل وهو التصلية في الاصل من الصلا وهو العظم الذي عليه الاليتان او الدعاء فعلى الاول من الاسماء المغيرة المندرسة المعنى بالكلية وعلى الثاني من المنقولة الزائدة المعنى كما في الكرماني وغيره الا انه ينبغي ان يكون من المنقولة بلاخلاق على ما في الاصول انه ما غلب في غير الموضوع له بعلاقة ( وقت الفجر ) اي وقت صلاة الصبح فالفجر مجاز مرسل فانه ضوء الصبح ثم سمي به الوقت كما قال المطرزي وفي ضرام السقط اول اليوم الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الفجيرة ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاولي ثم العشاء الاخرة عند مغيب الشفق وانما ابتدأ بالوقت لسكونه سببا عند اكثر المشايخ وقيل هو الخطأ والتحقيق ان لوجوب كل ما مور به سببا حقيقيا وظاهريا وكتب الوجوب ادائه ووجود ادائه فلاول ايجاب القديم والوقت والثاني تعلق الطلب بالفعل واللفظ الدال عليه ولثالث خلق الله واستطاعة العبد اي قدرته المؤثرة المستجيبة لجميع شرائط التأثير والفرق بين الاولين ان الاول لزوم ايقاع الفعل في زمان ما بعد وجود السبب والثاني لزومه في زمان خاص هذا قلوب الى تنقيح ما في الاصول مبتدأ (من) اول (الصباح) عند بعض المشايخ وانتشاره عند غيره كما في المحيط وهذا اوسع وايمه ما لاكثر العلماء الا ان الاول احوط كما في الخزائنة والصبح بيان يخلق الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس ولا من جنس نورها كما في التفسير الكبير في قوله تعالى فالتق الاصبح واليه اشير في شرح التاويلات (المعترض) اي المنتشر في الافق بمنة وبسرة وهو المسمى بالصباح الصادق لانه اصدق ظهورا

من المستطيل المحترز به عنه وهو المسمى بالصباح الأول لانه أول نور يظهر وبذنب  
 السرحان لدقته واستطالته ولان الضوء في اعلاه دون اسفله وبالصباح الكاذب لانه  
 يعقبه ظلمة كما في نهاية الادراك لكن نوقش في التحفظان الاول لا ينتفى بل يخفى لعلية  
 الضوء الشديد (الى الطلوع) المنتهى الى وقت طلوع شيء من جرم الشمس وفي النظم  
 الى ان يرى الرامى موضع نبله ففي آخره خلاف كما في قوله فمن قال بعدم الخلاف فمن عدم  
 المتبع وغايته لا يدخل تحت المغميا كفاية الموافق وكلامه مشير الى ان كل جزء سبب على  
 طريق الانتقال الا اذا اتصل به الاداء وانقضى الوقت فانه يتقرر السببية عليه او على  
 الكل والى ان السبب ليس الجزء الاول فقط فيكون في آخر الوقت قضاء كما قيل ولا الجزء  
 الاخير فقط ففي الاول نفل مسقط للفرض كما قيل والسبب هو الجزء المقارن للشرع  
 عند الاكثرين وتام الكشف في الاصول (و) وقت (الظهر) مبتدأ (من الزوال) عرفا  
 بعيد انتصاف اليوم العرفي ويعرف ذلك تخميننا بحسب الظل او بازدياده في بعض  
 البلاد او بميل الظل عن خط نصف النهار في كلها ان استخراج والحكماء المسلمين طرق  
 فيه اشهرها ما ذكره المص من الدائرة الهندية الا انها لاتخ عن عسر من حيث الآلة  
 والعمل ويريد الله اليسر وينسخ التعجيم كما سيأتي فاغرضنا الى ما قال الفقهاء من ان  
 ينصب على سطح مستو مقياس ثقيل القاعدة على قوائم ثم يطلب الظل فاذا اتزان  
 فالشمس لم تبلغ المنتصف واذا وقف فقد بلغت علامة على راس الظل المسمى  
 بقدر الزوال وفيه شبه والظل الاصلي وهذا الوقت يسمى بالزوال ووقته واذا اخذ بالزيادة فقد  
 دخل الظهر واذا ازداد الى ان يبلغ من العلامة مثلى المقياس او مثله فقد دخل العصر  
 واليه اشار بقوله ( الى بلوغ ظل كل شيء ) اي وصوله والظل ما يحصل من الهواء  
 المضىء بالاضى بالنفاذ كالشمس او بالغير ك القمر على قياس السبح ينبغي ان يكون بياضا  
 خاصا يخلقه الله تعالى ابتداء وانما عدل عن المقياس ليشتمل مثل القامة وهي سبعة  
 اقدام او ستة ونصف بقدمه وبالأول قال العامة وأشار الى الجمع بان يعتبر الاول  
 من طرفي سمت الساق والثاني من طرفي الابهام كما في الزاهدي (مثليه) اي مثلين لذلك  
 الشيء ( سوى في الزوال ) ان لم تكن الشمس مسامطة للرأس في الهجيرة بان مالت  
 الى الجنوب او الشمال فيكون في هذا الوقت للأشياء ظل في جانب الشمال او الجنوب  
 واما اذا كان مسامطة فلا ظل لها كما في مكة والمدينة في اطول ايام السنة  
 وانما أطلق لانه بصدد بيان الظهري في بلاد ما وراء النهر وخراسان وكرمان والقي على شيء  
 وهو ما نسخ الشمس من الظل وذلك بالعشى و اضافته الى الزوال لادنى ملابسة فان  
 المراد ظل الاشياء في هذا الوقت فيه مجازان ( وفي رواية ) عنه وعندهما ( مثله )

سوى الفىء وفيه إشارة الى ان الاول ظاهر الرواية وعنه انه اذا بلغ مثله خرج الظهر  
 بلا دخول العصر الى ان يصير مثليه وعندهما اذا صار اقل من قامتين خرج الظهر بلا دخوله  
 وهو الاصح كما قال ابو الحسن كذا فى المحيط الا انها رواية شاذة لا يعمل بها كفاى الجلابى  
 وفى نقد يم مثليه اشعار الى انها المفتى بها السكن فى الخزانة ان الوقت المكروه فى الظهر  
 ان يدخل فى محد الاختلاف (و) وقت (العصر منه) اى من بلوغ الظل مثليه او مثله  
 سوى الفىء فالحلاف الواقع فى آخر الظهر جار بعينه فى أول العصر كما فى الزاهدى  
 وذكر فى المحيط ان أول العصر عندهما اذا صار الظل قلته زيادة وعن ابى يوسف انه  
 لم يعتبر الزيادة وفى النهاية الاحتياط ان لا يصلى العصر حتى يصير ظل كل شىء مثليه سوى  
 فى الزوال (الى) وقت (الغروب) اى وقت غيبة جرم الشمس كله اذا ظهر الغروب  
 والا فالى وقت اقبال الظلمة من المشرق كفاى التحفة ويؤيده الحديث الصحيح اذا قبل  
 الليل من هنا فقد افطر الصائم وما فى الخلاصة انه لا يفطر من على رأس المنارة الاسكندرية  
 وقد رأى الشمس ويفطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه وفى الكلام دلالة الى ان ما قبل  
 الغروب من وقت اصفرار الشمس من وقت العصر خلا فالحسن وبشر كفاى التلزم (و)  
 وقت (المغرب منه) اى من الغروب (الى غيبة الشفق) بالفتح اى غيبته (وهو) اى الشفق  
 عند هواز الحمرة وعند البياض المغرب بيان والى الاول ذهب الحليم وغيره والى الثانى ذهب  
 المبرد وغيره فيكون من المشترك والاضداد فى الزاهدى عن ابى حنيفة انه الحمرة فيصح  
 عشاء العامة الواقعة قبيل غيبة البياض فى الصحيح من جميع اصحابنا وفيه اشعار بان رجوع الى  
 قولهما كفاى الفتى الان الاول احوط كفاى النهاية والثانى ايسر واليه اشار بقوله (وبه يفتى)  
 اى بان الشفق هو الحمرة مجاب المستفتى لا بغيره يقال استفتيته فافتانى بكذا والفتوى  
 هو الجواب عما اشكل من الاحكام كفاى المفردات وينبغى ان يكفى هذا حكم ديار نافقى  
 التجنيس عن بعض المشايخ فى حق دياره انه ينبغى ان يؤخذ فى الصيف بقولهما القصر  
 الليالى ويقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه وفى الشتاء بقوله لطول الليالى وعدم بقاء  
 البياض الى الثلث وفى المحيط والزاهدى وغيرهما ان العشاء ساقطة عن بعض البلاد  
 الشمالية كالبغداد ما يطلع الفجر فيها قبل غيبة الشفق وبها ذكرنا سقط استبعاد بقاء  
 البياض الى ثلث الليل او نصفه (و) وقت (العشاء) بالكسر (منه) اى من غيبة الشفق  
 والتذكير باعتبار معنى الغيب او لكونه مؤنثا غير حقيقى (و) وقت (الوتر بعده) اى بعد  
 العشاء اى بعد ان يصلى الصلاة المخصوصة فى اى جزء من الليل (الى) وقت (الفجر  
 لهما) اى للعشاء والوتر فاخر وقت العشاء والوتر واحد لكن أول وقت الوتر بعد العشاء  
 لانها تستهلها عند ما عند ما عند فوق وقت العشاء الا انه مأمور بتقدّمها وثمره الحلاف

تظهر فيها اذا صلحها ثم علم انه صلى العشاء فاسد من جهة الوضوء او غيره وفيها اذا صلى  
الوتر على ظن انه صلى العشاء ثم ظهر انه لم يصل فعند ما يعيد الوتر لا عنده كما في الحقائق  
وانما اختار ههنا قولهم ان المختار قوله كما سيأتي اشارة الى بيان وقت بعض السنن  
الوقتية فلان وقت بعضها بعد الفرض الى آخر الوقت ووقت بعض آخر قبله وهذا  
اذا ادى في الوقت واما اذا ادى خارجه فتطوع وجميع الاوقات وقته كما في التحفة  
وغیره واما وقت صلاة الصبح فالضحى فالضحوة اى من الساعة التى يباح فيها الصلاة الى نصف  
النهار كما في ايمان الايضاح (ويستحب) ويختار (للتجر) اى لاجل في وقته ويجوز  
ان يتعلق بقوله (البدائية) اى بداية صلاته (مسفرا) اى مضيا يقال اسفر الصباح اذا اضاء  
كما قال المطرزي وكونه من اسفر بالتجر اى صلاها بالاسفار والباطل تعدية تكلن  
على ان حذف الصلة من صيغة الفاعل لم يوجد قياسا واعلم ان ما ذكره ظاهر الرواية  
وقال الطحاوى بيد بالتغليس ويختم بالاسفار (بحيث يمكنه ترتيب اربعين اية)  
في ركعتين في كل ركعة عشرون اية سوى الفاتحة كما في المحيط والافضل ان يبدأ في وسط  
الوقت ويقرأ في الاولى ستين اية او خمسين وفي الثانية نصف ذلك كما في النظم والترتيل  
تبيين الحر وفى واستيفاء الحقوق من غير اشباع (ثم الاعادة) للصلاة مع الوضوء والغسل  
ان صلى جنباً والمتبادر من القراءة في الصلاتين ما هو المسنون منهما كما في الزاهدى  
والاعادة كما في الاصول ان يفعل ثانيا في وقت الاداء لحال في الاول وح لاجابة  
الى قوله (ان ظهر فساد وضوئه) او صلاته بعد الفراغ من الصلاة وفي الظهيرية قال  
بعض المشايخ حد الاسفار ان يؤخر بحيث لو وقع حدث لم يمكنه البناء لان الحدث امر  
موهوم والصحيح المتن كما في الكرمات وسيأتي في الحجج ان التغليس بمزدلفة للحاج افضل  
(و) يستحب (تأخير ظهر الصيف) اى ادائها في آخر الوقت كما في النظم والتحفة  
وذكر في تحفة المستر شدين ان الاختيار تأخيرها الى ان يسكن الحر والمراد  
بالصيف زمان اشتداد الحر على الدوام كما في فاضل بن زياد وفى الحديث ابردوا  
بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم وفى الكلام اشعار باستحباب تعجيل ظهر  
الربيع والحريف كما امر اشارة اليه في التيمم وقد مر ح في تيمم المستصفى ان الصلوة  
في اول الوقت افضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فضيلة واما ظهر الشتاء فسيأتي  
(و) يستحب (تأخير العصر) في جميع الاوقات (ما لم يتغير) ضوء الشمس كما قال المحاكم  
الشهيد وابراهيم النخعي اقرصها كمروى عن الأئمة الثلاثة وتكلموا في تغيره انه بحيث  
يمكن احاطة النظر اليه او تقوم للغروب اقل من رمح اول بيت وللناظر الى ما عني طس  
كما في المحيط او يراه الجالس في ارض مستوية بلا رفع الرأس كما في النظم والصحيح الاول

كما في الحرانة وغيرهما فيستحب ادائها اذا كانت الشمس يمينا عنقبة فعند التغير  
 والاحمرار يكره التأخير كراهة تحريم كذا في النية واما حكم الاداء فسيأتي (و) يستحب تأخير  
 (العشاء) في جميع الاوقات (الى ثلث الليل) الشرعي كما هو الظاهر المتبادر لكن في الهداية  
 ومختصر القدوري الى ما قبل ثلث الليل وحمل المتن عليه ممكن لكنه مذكور في المحيط وغيره  
 وعن القدوري الى نصف الليل وفي النظم الى النصف مكره بلا اثم ويحده مكرهه مع  
 الاثم واليه اشار في القنية حيث قال انها مكرهة كراهة تحريم وفي التحفة ان هذا  
 كذا في الشتاء واما في الصيف فالتعجيل افضل (و) يستحب تأخير (الوتر) في جميع الاوقات  
 (الى) وقت يسعها من (اخره) اي اخر الليل الشرعي (لمن يثق بالانتباه) اي لمن اعتمد على  
 استيقاظه واما اذا لم يثق فالتعجيل افضل كما في قاضي خان وفي الكلام اشعار بانه يستحب  
 التأخير لمن لا ينام اصلا (و) يستحب (تعجيل ظهر الشتاء) اي ادائها في اول الوقت كما في  
 النظم والتحفة وهذا المعنى غير منصوص عليه فيما سبق فلا يستدرك والشتاء زمان اشتداد  
 البرد على الدوام كما في قاضي خان وهذا الكلام غير مستدرك بما قبل من قوله تأخير الظهيران  
 مفهوم المخالفة ليس بكلي ولو سلم لم لا يجوز ان يستوي التعجيل والتأخير (و) يستحب تعجيل  
 (المغرب) في كل الاوقات وفيه اشعار بانه لا يكره التأخير عن اول الوقت وعليه اكثر العلماء  
 كما في الحرانة لكن في القنية انه رواية الحسن عنه والاصح انه يكره الا من عذر كالسفر او يكون  
 التأخير قليلا والى اشتباك النجوم يكره كراهة تحريم وفي التأخير بتطويل الرائحة خلاف واعلم  
 ان كلامه كغيره دال على ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في النية عن الغوباعي سمعت  
 مشاعنا يقولون الافضل للمرأة ان تصلي الفجر بغلس لانه اقرب الى السترو في سائر  
 الصلوات كلها ان تنتظر حتى يفرغ الرجال عن الجماعة وعن شرف الائمة المبكي الافضل  
 في الصلوات كلها ان تنتظر حتى يفرغوا عنها (و) يستحب (يوم غيم) اي غيم (يعجل)  
 فاعل يستحب لتنزله منزلة المصدر والناصب المحذوف اي ان يعجل (العصر والعشاء)  
 اي تعجيلهما بان يصلي في اول الوقت لكن في المحيط اراد به ان يرد يا قبل الوقت المكره  
 من شهر الشمس وبعيد الثلث او النصف (و) يستحب يوم غيم (ان يوعز غيرهما)  
 من الفجر والظهر والمغرب مخافة الاداء قبل الوقت ولذا روى عنه تأخير الكلوي يحسن  
 الجمع فعلا لتكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء كما في الزاهد فعلى هذا  
 لا يحسن الجمع بين العشاء والفجر لعدم الاحتراز عن السكراة (ولا يجوز صلوة) اي التلبس  
 بشئ عمن كثير من الصلوات كالغرائض والواجبات الفائتة والنذورات في هذه الاوقات  
 الثلاثة فيجوز فيها النوافل مع السكراة كما في المبسوط وشرح الطحاوي والمحيط والكافي  
 والتحفة والمقائى والحرانة وغيرها ولا ينافي ما في الخلاصة وقاضي خان انها لا يجوز

لما سئلت انه يعبر عن الكراهة بعدم الجواز على ان في موضع من الخلاصة انها تجوز  
 واليه اشير في نواقض الوضوء من قاضيان وفي النظم انها تكراهة تحرير  
 واختلاف العبارات يجوز ان يكون لاختلاف الروايات وكلمة لا وان كانت لنفي المستقبل  
 الا انها قد تكون لنفي الحال كما فيها نحن فيه صرح به في المفصل والجواز خلاف الحرام  
 (ولا يجوز) سجدة تلاوة اي التلبس بشئ من كثير من سجدها فلا يؤتى في هذه  
 الاوقات بواجبة منها في غيرها واما الواجبات فيها فجائزة فيها الا ان في غيرها افضل  
 كما في المحيط لكن في الخلاصة فيه اختلاف الرواية والظاهر انها لا تجوز وفيه اشارة  
 الى جواز سجدة غير التلاوة وفي القنية لا يكره سجدة الشكر بعد صلوة لا يكره فيه النفل  
 لكن في المحيط لا يجوز سجدة السهو فلو اطلق السجدة لكان احسن (وصلوة جنازة)  
 اي لا يجوز التلبس بشئ من كثير من الجنازات وهو ما حضر في غيرها واما ما حضرت  
 فيها فمكرهه كما في السكرمان والتخفة ولم يوجد فيها انها غير مكرهه كما ظن وفيه  
 اشعار بجوازها في غير هذه الاوقات لانها لو حضرت بعد صلوة المغرب او الجمعة  
 قدمت على سننهما وقيل اخرت وقدمت على خطبة العيدين والتماس يقتضي التقديم  
 على الصلاة كما في المنية وغيرهما (عند طلوعها) اي ظهور شئ من جرم الشمس من الافق  
 الى ان ترتفع اقل من رمح وان ينظر الى قرصها وان يحمر او يصفر على الاختلاف كما في  
 المحيط (و) عند قيامها اي لا يجوز التلبس بشئ من تلك الثلاثة عند انتصاف النهار  
 المعروف كما ذهب اليه ائمة ما وراء النهر ويجوز ان يكون المعنى من انتصاف النهار شرعي  
 وهو الضحوة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه ائمة فقهاء في العمان (و) عند غروبها  
 اي من وقت تغربها الى ان يغيب جرمها (العصر بومه) اي يوم المصلي فانها جائزة  
 بلا كراهة كما قال اصحابنا كما في الايضاح وذكر في التحفان الاداء مكره وفيه اشعار بان  
 الوقت لو خرج في خلال الوقتية لم تفسد وهو الاصح وهو اداء لا قضاء وهو الاصح كما في  
 قضاء الزاهدي ويستثنى من ذلك خروج وقت الفجر فانه مفسد كما مر (ويكره) تحريرها  
 (اذا خرج الامام) من محله (للمخبة) الى الفراغ من الصلاة (النفل) اي الشروع  
 في صلاة النفل وسياغي في محله حكم ما اذا شرع قبله والمخبة شاملة الجمعة والعيدين  
 والاستسقاء والكسوف كما في النظم وقاضيان والخلاصة لكن سياغي ان خطبة الكسوف  
 ليست مشروعة عندنا ولعل مشير الى رواية عن ائمتنا الاولى ان يقول يكره عند الخطبة  
 النفل ليشمل خطبة النكاح والخطبة الثلاث في الموسم فان الاستماع واجب فيها كما في  
 الزاهدي والسلام مشير الى ان مجرد الخروج يوجب الكراهة عندنا كما سياغي والى  
 ان الكراهة لا تزول بعدم سماع الخطبة وفي المنية اذا لم يسمع بجوزان يصلى السنة وقت



الخطبة في داره القريبة من المسجد ثم حضره والى انه لا يكره عند الاذان من يوم الجمعة  
 لكن في النظم انه مكره (فقط) فلا يكره الفوائت وصلاته الجائزة وسجدة التلاوة وهذا  
 لا ينفي ما في الجمعة انه يكره الصلاة كما ظن لان المراد النفل بهذه القرينة (و) يكره النفل  
 فقط (بعد الصبح) الى الطلوع (الاستنہ) اي سنة الصبح فلا يكره شيء من الفوائت  
 واخواتها كالمندورة لكن في المحيط انها غير جائزة وفي التحفة ان ما وجب بايجاب العبد  
 من النذر وقضاء تطوع افسد ونحو ذلك مكره فيه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف  
 انه غير مكره والصحيح ظاهر الرواية وفي القنية عن ابي حنيفة انه يصلي تحية المسجد  
 بعد الصبح وهذا حكم النفل المبتدأ واما حكم ما اذا شرع فيه قبل فسياتي (و) يكره  
 النفل فقط (بعد اداء العصر الى اداء المغرب) اي بعد الاداء الى التغير وبعد المغرب الى  
 الاداء فلا يشمل وقت التغير كما ظن لان السابق قرينة له فيكره النفل في الوقتين دون  
 الفوائت وما وجب بايجاب الله تعالى كسجدة السهو وغيرها واما الواجب بايجاب العبد  
 كالمندورة فلا يجوز كما في المحيط لكن في التحفة ان ما وجب بايجاب العبد يكره في  
 الاول في ظاهر الرواية والنفل وغيره يكره في الثاني لان فيه تأخير المغرب عن وقتها وفي  
 الكلام اشعار بان اداء العصر في وقت الظهر كما في المحج كره النفل بعده كما في حج القنية  
 وسيجيء ان النفل مكره بعد الظهر اذا جمع بينه وبين العصر في عرفة (ومن هو  
 اهل فرض) اي يستحي اداؤها كالصبي اذا بلغ او المجنون او المغمى عليه اذا افاق  
 والكافر اذا اسلم والمجانن والنفساء اذا طهرت (في آخر وقته) اي زمان يسع التحريمة  
 فقط كما قال المحققون من علمائنا الا اذا طهرت من الحيض او النفاس فانه  
 يشترط فيه زمان الفصل ايضا بخلاف الكافر الجنب على الصحيح واحترز به عما قال زفر  
 وتابعه كالقدوري انه شرط للوجوب زمان يسع الواجب كما في المحيط والظهيرية  
 والطريق متعلق باهل (يقضيه) اي ذلك الفرض (فقط) لا الفرض المقدم واحترز به  
 عما قال الشافعي فلن عنده اذا وجب العصر وجب الظهر ايضا كالمسائمين (لا)  
 يقضيه بالاجماع (من حاضرت) او نفست او من مثلاً (فيه) اي في آخر وقته كما لو حاضرت  
 في اول وقته لان الاعتبار في السببية آخر الوقت ولما كانت من عطف جملة على جملة  
 لم يردان السوق يقتضي قيد فقط

( فصل الاذان ) \*

كالسلام اسم من التاذين ويطلق على هذه الكلمات الخمس عشر المشهورة واسقط عند  
 ابي يوسف رحمه الله وفي رواية عن محمد ورواية الحسن تكبيرتان من اوله فيكون ح

ثلاث عشرة كلمة كما في الزاهدى فلا يزداد عليها ولا ينقص منها كما في الكشف والترتيب  
 بين الكلمات مسنون فلو قدم بعضه على بعض كل الاعادة فضل كما في التحفة واعلم انه لم  
 يذكر الفاظ الاذان لشورتها فمابين المسلمين وكل في الاصل ما ذكرناه الا انه صلى الله عليه  
 وسلم جعل من اذان الفجر ما تكلم به مرة بلال من الصلاة خير من النوم كما هو المشهور  
 (سنة) مؤكدة ثابتة بالسنة والاجماع ولذا يقاتل الامام اهل محلة تركه بسببه انه صلى الله  
 عليه وسلم حين اسرى به الى المسجد الأقصى وجميع اهل النبوة عليهم السلام صلى بهم بيتا  
 ذين ملكوا قائمتها الاشهر ان السببر ويا جمع من الصحابة رضى الله عنهم في ليلة واحدة  
 واحترز بالسنة عما قال بعض المتأخرين من وجوبه وعما روى عن محمد بن فرض السكافية  
 ولا تجزى الصلاة بدونه عند من قال بالوجوب كما في الجلابي والاول هو الصحيح وعليه  
 العامة كما في المحيط (للفرائض) اى فرائض الرجال وهى الخمسة المشهورة (والجمعة) فلا يسن  
 لصلاة الجنازة والتطوع وللنساء وحدهن فلن اذن اسن كما في المحيط (فقط) للتأكيد  
 (في وقتها) اى وقت اداء الفرائض فلا يحتسب من السنة لو اذن قبله وكذا في الوقت  
 بعد الايمان فوقته للفجر بعد طلوعه وللظهر في الشتاء بعد زوال الشمس وفي الصيف  
 بعد ان يبرد والعصر مالم يخف تغير الشمس وللمغرب بعد غيبة الشمس وللعشاء بعد  
 ذهاب البيناض قليلا كذا قال ابو حنيفة كما في الزاهدى ولعل المراد بيان  
 الاستحباب والافوقت الجواز جميع الوقت (وبعد) الاذان في الوقت (لو اذن  
 قبله) اى قبل الوقت وانما ذكره مع الاشعار به قبل نفيها لما في غير ظاهر الرواية  
 لما روى عن ابي يوسف انه يجوز بعد نصف الليل كما في التحفة وذكر في المفيد انه يعاد  
 عند الجحيفة خلافا لهما وبالاول يقتضى وفي الكلام اشعار بوجوب علمه باوقات  
 الصلاة ولو لم يكن عالما بها لم يستحق ثواب المؤذنين كما في المحيط (ويترسل به) مستأنفة  
 والباء للظرفية كمدل عليه كلام الاساس وغيره والمعنى يمهل في الاذان ويفصل بين  
 الكلمتين ولا يجمع بينهما فانه سنة كما في شرح الطحاوى وينبغى ان يفصل قليلا  
 بالافا لولى الاعادة كما في القنية وذكر في التحفة ان التوالى بين كلماته سنة فان ترك السنة  
 ان يعاد وفي الاطلاق اشعار بانه يضم الراعى الله اكبر على الخبرية ويسكن جماعة منهم  
 المبرد ثم يفتحون للسالكين او ينقلون فتحة الهمزة اليه والاول اصوب كما في معنى اللبيب  
 واختار الانبارى النقل كما في المضمرات (مستقبلا) في غير المعملتين فلو ترك الاستقبال كره  
 بخلاف السنة كما في الهداية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب وهذا بلا ضرورة  
 فيؤذن المسافر راكبا حيث كل وجهه (واصبعا) اى انا مله بعلا فالحزمية (في اذنيه)  
 خبر المبتدأ أو الجملة من الاحول المترادف في بعض النسخ بلا واو وقد جوزه الانبارى وقال

ابن مالك ان لافراد الضمير مزية على افراد الواو والتجوز في مواضع من الكشاف  
 فالمخطيء مخطىء اصبوا بعضكم لبعض عدو واعلم ان الاذان بهذا الوصف احسن  
 فلو ترك فهو حسن لانه ليس من السنن الاصلية كما في النهاية وان جعل يد يده على اذنيه  
 فحسن وكذا احدى يديه على ما روى عنه كما في التحفة وفي الاكتفاء اشعار بأنه لا يكره  
 قلعها وهذا اذا اخذ لنفسه والا فمكروه كما في السراجية وذكر في المحيط ان القيام  
 مستحب ولا راكبا ولو مقبلا سكن في المحيط انه مكروه في حقه في ظاهر الرواية وعن ابى  
 يوسف لا بأس به ولا مشايك كما روى عن محمد كما في الظهيرية (ولا يلحق) من التامنين  
 او اللحان او اللحن اى لا يعير الكلمتين وضعها بزيادة حرفى او حركة او مد او غيرها كما  
 فى الاوائل والاواخر فانه مكروه وعن الحلواني ان هذا في غير الحية علتين كما في الزايدى  
 وغيره (ولا يرجع) اى يكره التجميع وهوان يخفف صوته بالشهادتين بالاولى مرتين  
 وبالثانية مرتين ثم يرفع صوته بهما كذلك (ويحول) في الاذان (وجهه) لاصبره ولو في اذان  
 الملوود وهو الصحيح لانه سنة الاذان وقال الحلواني اذا اخذ لنفسه لا يحول كما في المحيط (في)  
 وقت (الحية علتين) تثنية الحيلة وهى ان يقول حى على الصلاة ذكره البيهقي وغيره  
 وفي المقدمة جعل اى قال حى على الفلاح فالظاهر انها تكون مشتركة وفي جعل المشترك  
 مثني باعتبار معنيين مختلفين مقال والمعنى الاول اسرعوا الى الصلاة وللثاني الى ما فيه  
 النجاة (بمنة) في الاول (ويسرة) في الثاني وقال مشايخ مروية ويسرة في كل  
 والاول اصح كما في المنية (وان لم يتم الاعلام) بالتحويل يمنة ويسرة مع ثبات قدميه  
 لا تسام المثنى ثمة يستدبر المؤذن (في) صومعة (المثناة) بالكسرى المنارة بان يخرج  
 رأسه من السكوة اليمنى ويقول الاول مرتين ومن اليسرى ويقول الثاني مرتين وفيه  
 ايتان بوجوب الجهر بالاذان لاعلام الناس فلو اخذ لنفسه خافت لانه الاصل  
 في الشرع كفى شرح كشف المنار وبانه يؤذن في موضع عال وهو سنة كما في القنية وبيان لا يؤذن  
 في المسجد فانه مكروه كما في النظم لكن في الجلاب انه يؤذن في المسجد او ما في حكمه  
 لا في البعيد منه (والاقامة) في الاصل مصدر ثم سمي بها هذه الكلمات التي تقيم الصلوة بها  
 او الجماعة اولاصطفى لها (مثله) اى مثل الاذان فيما ذكرنا من الاحكام العشرة  
 فلا يردان المسافر ينزل للاقامة في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف انه لم ينزل كما في المحيط  
 ويجعل اصبعه في اذنيه عند ابى حنيفة لانه احد الاذنين وقيل لا يجعل لانه لا يؤمر  
 بزىاد رفع الصوت كما في التمر تاشى ولا يحول لان الناس ينتظرونها كما في الملتقط ويتم  
 في مكان جند آفيه الا اذا كان المؤذن اماما وفيه خلاف فقيل له ان يمتها ذاهبا وقيل يأخذ  
 في المشى عند قوله قد قامت الصلاة خافض صوته ويتم في مكان الصلاة كما في المحيط

وذكر في الميم ويكره المشي فيها (لكن يجدر) أي يجمع بين كلماتها من الحذر وهو السرعة  
 فلو ترسل جازا إلا أنه خالف السنة كما في شرح الطحاوي لكن في الهداية أن الحذر  
 مستحب (ويزاد فيها) على كلمات الأذان بعد الميعة (قد قامت الصلاة) أي قرب  
 إقامة الصلاة على ما روى عن أبي يوسف كما في المحيط وذكر في الأراهير أن معناه لزوم وقيل  
 قامت الجماعة إلى الصلاة والظاهر أن الزيادة سنة وفي الجلابي لو تركت لأعيدت الإقامة كلها  
 (ولا يتكلم) بفتح الياء (فيهما) أي في أثناء الأذان والإقامة فلا يجيب عايمه جواب السلام  
 والعطسة لا في نفسه ولا بعد الفراغ على الصحيح كما في المحيط والكلمتين لا يستقبل ويكره  
 التخاضع فيهما كما في الزاهد وفي وحدة الفعل إيماء إلى أنه ينبغي أن يكون الموعظ  
 والمقيم واحدا كما في الظهير يتوكره أن يقيم غير المذن الأبرضاه أو بغيريته كما في المنية  
 ويجوز ضم الإيماء فيشتغل المنع للسمع عن الكلام فيهما أما في الإقامة فلم يشأه الأذان  
 وأما في الأذان ففي غريب المسائل أن الكلام فيه بوجوب خشية سلب الإيمان وفي القنية  
 أنه لا يتكلم في الفقه والأصول في حال الأذان لكن في التمر تاشي الكلام من غير الموعظ  
 غير مكر وهو لا يبعد أن يكون كناية عن منع الاشتغال بشي عسوي أجابتهما فأنها واجبة  
 الأعلى من في مسجده للصلاة وقيل سنة وقيل مستحبة وقيل بالقدم وقيل باللسان ولو جنبنا  
 كما في التمر تاشي فيقال مثل ما قال في الجميع كما في الظهيرية الأفي الميعة فيقال الحوقة  
 وفي الصلاة خير من النوم صدقت وبررت بالكر كما في الزاهد وهذا كله  
 إذا لم يكن مصابيا أو مستمع الخطبة أو معلما أو جنبا أو حائضا أو نفساء أو مجامعا أو قاضيا  
 للحاجة كما في النظم وأعلم أنه يستحب أن يقال عند سماع الأولى من الشهادة الثانية صلى الله  
 عليك يا رسول الله وعند سماع الثانية منهاقرة عيني بك يا رسول الله ثم يقال اللهم متعني  
 بالسمع والبصر بعد وضع ظفر الإبهامين على العينين فإنه صلى الله عليه وسلم يكون  
 فائضا إلى الجنة كذا في كنز العباد (والتثويب) في اللغة تكرر الدعاء وفي الشريعة  
 ما تكرر في كل بلدة بين الأذانين وفي المحيط أنه في زمانه صلى الله عليه وسلم الصلاة خير  
 من النوم مرتين في أذان الفجر أو بعده ثم أحدث التابعون وأهل الكوفة بدله الميعة  
 مرتين وعنه أنه حسن وعنه أنه يمكن بعد الأذان قدر ما يقرأ عشرون آية ثم يثوب  
 ثم يصلي ركعتي الفجر ثم يمكث قليلا ثم يقيم وعن أبي يوسف أنه بعده ساعة وفي الجامع  
 الصغير أنه يكره في سائر الصلوات وقال أبو يوسف لا بأس بأن ينيه كل من اشتغل  
 بمصالح المسلمين كما مفتى والقاضي بنوع الأعلام ثم مشايخنا اليوم يقولون أنه (حسن  
 في كل صلاة) من نحو الصلاة والصلاة وقامت قامت كما في سمرقند وهو اختيار السرخسي  
 وصدر القضاة كما في الزاهد (ويجلس) استحسانا في كل صلاة (بينهما) أي بين

الاذان والاقامة فيكره الوصل كما في الكافي والاولى ان يفصل بها مائة أو مائة وستة أو مستحب من الصلاة من احسن قولهم دعا الى الله وعمل صلحا كما في المحيط وذكر في الزاهد ان مقداره ركعتان او اربع قراة كل عشر ايات وينتظر للناس ويقوم للضعيف المستعجل لا لرئيس المجلة (الاي صلاة المغرب) فلا يثوب في المغرب ولا يجلس لكن يفصل عنه بسكتة هي مقدار اية طويلة وعنه ما بخطوط ثلاث خطوات كما في المحيط وعنه مقدار سورة الاخلاص كما في الزاهد وعنه انه يجلس مقدار ثلاث ايات كما في النظم وعندنا بمقدار جلسة الخطيب والعمل به عنده غير مكره عندهما بخلاف العكس كما في الخلاصة (ويؤمن للفائقة الواحدة) ويقوم ايضا وان كتنى بهاجز كما في الجلابي (وكذا) يؤمن ويقوم (الاولى الفوائت) الكثيرة (ولكل من) الفوائت (البواقي يأتي بهما) اي الاذان والاقامة (او بها) اي بالاقامة كما قال محمد واما عندهما فانه يأتي بهما لكل كما في الجلابي وهذا احسن كما قال الامام السرخسي وقال ابو جعفر الاحسن ان يأتي بهما للاولى وبها للبواقي كما في المحيط ويجوز ان يكون هذا اي ما قال محمد قول الكل على ما قالوا كما في الكافي وقال الحلواني يؤمن للقضاة في البيوت دون المساجد اذ فيه تشويش كما في الزاهد (وكراهة المحدث) باتفاق الروايات (لا اذانه) في ظاهر الرواية ويكره في رواية الحسن كما في التحفة عن الشيخين جوازها بلا كراهة كما في المحيط (ولم يعاد) اي الاذان والاقامة ولو قلنا بالكراهة (وكره من الجنب) باتفاق الروايات (ولا تعاد) الاقامة (هي) لان تكرارها غير مشروع (بل) يعاد الاذان (هو) وهو الاشبه عند بعض المشايخ واعادتهما مستحبة في رواية كافي المحيط وهو آثم فيهما كما في النظم (كاذان المراه) فانه يكره ويعاد وفي رواية الاصل يجوز ثم كما في الجلابي (والمجنون) (ولو في غلابة) (والسكران) والمغمى عليه وفيه اشارة الى انهما يكرهان من صبي غير عاقل وهو غير معاد والى ان الفاسق كذلك ولو باشتراط الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان مراعتا عقلا اجزئتهم الى انها من الكافر غير معتد بهما لكن حكمه باسلامه للشهادتين كما في الجلابي واعلم ان اعادة اذان الجنب والمرأة والمجنون والسكران والصبي والفاجر والراكب والقاعد والماشي والمنحرف عن القبلة واجبة لانه غير معتد به وقيل مستحبة فانه معتد به الا انه ناقص وهو الاصح كما في التمر تاشي (وكره تركهما) معا (في السفر) ولو منفردا وفيه اشعار بانه لا يكره ترك احدهما وهو اذان المنفرد واما اذان الجماعة ففيه خلاف كما في النظم (و) كره تركهما معا في جماعة الرجال المقيمين المصلين في (المسجد) اي مسجد المجلة او قراة الطريق كما في النظم ولا يعتبر المفهوم ههنا كما ظن لانه ليس بكل كما مر (لا) يكره ويجوز بلا آثم تركهما معا (في بيعة مصر) اي فيما يتعلق ببلد من الدار والكره وغيره الا ان ما في

المصري يكفي كما في الحرزاة وغيرها لكن علل في الروضة والزاهدى وغيرهما بان الاثنان  
 لاجتماع الناس والاقامة للاعلام بالشروع وهما موجودان ههنا فينبغي ان لا يكون  
 تركهما في السفر وجماعة المسجد عند الاجتماع والاعلام والاحسن ان يأتي بهما فانه  
 يقتدى بهما يسد الافق من الملائكة واقام فمن معه من المكين كما في المحيط (ويقوم الامام  
 والقوم عند هي على الصلاة) اي قبيله لكن في الاختيار اذا قال هي على الصلاة  
 وفي الاصل وغيره الاحب ان يقوموا في الصلوة اذا قاله الموعظ وهذا قول العلماء الثلاثة  
 وهو الصحيح وقال الحسن وزفر اذا قال قد قامت الصلوة مرة كما في المحيط وذكر في المنية  
 انه اذا قام والامام لم يصل ركعتي الفجر لا يجب الاعادة بعد ادائه وفي الكلام ايما غشي  
 الى انه لو دخل المسجد احد عند الاقامة فعد لكرامه القيام والانتظار كما في المضمهرات  
 والى انه لو كان الامام موعظا لم يقم القوم الا عند الفراغ وهذا اذا قام في المسجد  
 والا فقد قاموا اذا دخل كما في المحيط (وبشرع) في الصلاة ذلك الامام والقوم ويحتمل  
 ان يكون الوحدة للاشعار بوقت شروع الامام دون المقتدى فان له وقت وسيع  
 الى ادراك الركعة (عند قد قامت الصلاة) اي قبيله وفي الاصل بعده والاوّل قول  
 الطرفين والثاني قول ابي يوسف والخلاف في الافضلية والصحيح الاوّل كما في المحيط  
 والاصح الثاني كما في الخلاصة والله اعلم

\* (فصل شروط الصلاة) \*

واحد ما شرط بالسكون وهو عرفا خارج يتوقف عليه شئ بلا تأثير وفيه اشارة الى انها اكثر  
 من عشرة منها التحريمة والوقت والقعدة الاخيرة فانه شرط التمام في رأى والقراءة فانها  
 ولو كانت ركنا في نفسها لكان شرط صحة غيرها الا ترى انها توجد في جميع الصلاة تعد برا  
 ولهذا لا يستخلف القارى اميا في الاخرين كما في الكرماني ومنها تعديم القراءة على  
 الركوع والركوع على السجود ومراعاة مقام الامام والمقتدى وعدم تذكر الفاتحة في حق  
 صامب الترتيب وعدم محاذات المرأة في صلاة مشتركة كما في النهاية ومنها جعل المريض  
 رأسه خارج الحائط كما في الزاهدى الا انها استعملت مجازا في ستة كما في النظم او خمسة  
 على ان الطهارة عن الحدث والحبث واحدة كما في شرح الطحاوى وغيره (طهر)  
 ظاهر (بدن المصلى من حدث لو خبث) اي نجاسة حكمية وحقيقية زاد على العفو  
 من الغليظة والخفيفة (و) طهر (ثوبه) من خبث فلو وقع على رأسه طرف نجس  
 كثوب معلق عند صلاته فسد صلاته بخلاف مجرد لمس ورخص بعض المشايخ  
 الصلاة في الثوب النجس بلا عذر كما في الحرزاة (و) كذلك طهر (مكانه) اي موضع

قدسية فلو كان موضع قدم منه نجسا لم يجز الصلاة الا اذا قام على رجل موضوعة  
 على طاهر ولو نقل الى موضع نجس ثم الى طاهر يجوز الا اذا طال ولو فرش نعليه  
 على نجس وقام عليه جاز ولو لبسهما لم يجز ولو فرش الارض النجسة بالبول بالتراب  
 ولم يطين جاز استحسانا وفي الكلام ايه الى انه لو وضع يديه اوركبتيه على نجس جاز  
 عندهم كما لو سجد عليه جاز عنده الكل في التيمم والمكان شامل للمسرح فلو كان عليه  
 مثل الدم فسدت صلاته كما في الواقعات لكن في الخزانة انها لا تقصد كما لو وقع ثوبه  
 على نجس يابس حين سجد (وستر عورتة) ولو بالماء او ورق الشجر او الطين كما في المنية  
 وليس لستر الظامة اعتبار كما في الزاهدي والاطلاق يدل على اشتراط الستر عن نفسه  
 وعن غيرهما الان عامة اصحابنا لم يجعلوا سترها عن نفسه شرطا كما في الكرماني واعلم  
 ان المسنون للرجل ثوبان ازرو قميص ويكفي ما يشمل عامة جسده فلو صلى في سراويل  
 كرهه للمرأة ثلاثة خبار وقميص وسراويل ويكفي درع صفيق وهقنعة والامة كالرجل  
 كما في الجلابي (واستقبال القبلة) لغت الجبهة وغرفا ما يصل الى نحوها من الارض  
 السابعة الى السماء السابعة مما يحاذي الكعبة وهي قبلة لاهل المسجد والمسجد لاهل  
 مكة ومكة لاهل الحرم والحرم للافاقى على ما قال بعض المشايخ توسعة على الناس  
 كما في المفاتيح وقال الزندوسني ان المغرب قبلة لاهل المشرق وبالعكس والجنوب لاهل  
 الشمال وبالعكس فالجبهة قبل ذلك العين والجهة تعرف بالليل كالمحاريب القديمة المنصوبة  
 باجماع الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فانهم جعلوا قبلة العراق  
 ما بين المشرق والمغرب وقبلة خراسان ما بين المغرب وبين وكالسؤال عن اهل ذلك الموضع  
 واو واحد فاسقا اذا ظن صدق وعنى فقد هذين النجوم على ما حكى عن ابن المبارك  
 انا نجعل الجدي خاف الاذن اليمنى في استقبال القبلة كما في الكرماني وعنه وعن ابي مطيع  
 والبيضاوي وغيرهم ان قبلتنا حيث تغرب كواكب المغرب كافي قاضي خان ولا يباس بالانحراف  
 انحرافا لا يزول المقابلة بالكلية بان يبقى شئ من سطح الوجه مسامتا للكعبة وعنى فقد  
 هذه الامور التحري كما ياتي ومنهم من بناه على بعض العلوم الحكيمية الا ان العلامة البخاري  
 قال في بحث القياس من الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه وبه يشعر كلام قاضي خان (والنية)  
 اي نية الصلاة لا الكعبة فانها لا تشترط على الصحيح كما في الخلاصة ثم اشار الى تفصيل  
 ما يحتاج اليه منها فقال (وعورة الرجل) من دائرة قاطعة للبدن عرضا مارة بعضها  
 على بعض (من تحت سرته) المعهودة مما تقطعه القابلة (الى) دائرتين مارة بعضها  
 على بعض من (تحت ركبة) اي ركبتيه فالركبة عورة بخلاف السرة (و) عورة (الامة)  
 اي القنطرة والذروة والولد والمكاتبه (هذا) اي من تحت سرته الى تحت ركبتها (مع)

ظهر ما وبطنها ) وعن محمد بن مقاتل انها كالرجل ( و ) عورة المرأة ( الحر كل  
 بدنها ) جميعا ( الا الوجه ) وعن عائشة رضي الله عنها احدى عينيها فحسب لاندفاع  
 الضرورة به كما في الزاهدي ( والكف ) من الرسغ الى الاصابع والاطلاق مشعر بان بطن  
 الكف كظهره ليس بعورة كما في النظم لكن في الكرماني وغيره ان فيه اشارة الى ان ظهر  
 الكف عورة لان الكف عند الاطلاق البطن لا الظهر ( والقدم ) من تحت الكعب  
 الى الاصابع والاطلاق مدخل للبطن والظهر كما في النظم لكن في الخلاصة اختلاف  
 الروايات في بطن القدم وفي الاكتفاء اشعار بان الساعد عورة لكن في الظهير بية الاصاح  
 انه ليس بعورة وفي الزاهدي عن الشيخين ان الذراع لا يمنع جواز الصلاة لكن يكره كشفه  
 ككشف القدم واعلم ان ما ذكره ههنا مذكورة في كتاب السكراة فينبغي ان يجعل اليه مذكرا  
 عن التكرار ( وكشف ربع العضو ) الذي هو عورة من الرجل والمرأة ( يمنع ) صحة الصلاة  
 عند هلاوه هو الصحيح وعند ابى يوسف ما فوق النصف وعند ابى النصف روايتان والغليظة  
 والخفيفة سواء كما في المحيط وفي اختيار الكشاف اشارة الى انه لو انكشف بفعله فسدت صلاته  
 في الحال بلا خلاف كما في المنية فلو انكشف فستره من غير مكث جاز بالاجماع بخلاف  
 ما اذا ادى ركنا ثم ستره فانه مفسد بالاتفاق ولو لم يوعده شيئا لكنه مكث قدر ما يمكنه  
 اذا ركن ثم ستره فسدت عند ابى يوسف خلافا لمحمد ولا رواية فيه عن ابى حنيفة كما في  
 الحقائق واطلاقه مشير الى ان الانكشاف المتفرق يجمع كالنجاسة كما في الحز انقول  
 في التشبيه اشعار بان قدر الانكشاف كقدر النجاسة كما هو في الزاهدي لو بلغ المتفرق  
 من الشعر والفخذ والساق زبعا من واحد منها فسدت ولو اصغر ثم اشار لتحقيق  
 الربع الى بيان العضو فقال ( والساق ) من اسفل الركبة الى اعلى الكعب ( عضو ) تام  
 فربعه يجمع ( كالفخذ ) فانه عضو تام بنفسه عند بعض المشايخ او مع الركبة عند  
 بعض وهو الصحيح كما في السكرماني ( والذكر ) اي كالذكر ( منفردا ) عند بعض المشايخ  
 ومع الاثنين عند بعض والصحيح هو الاول كما في السكرماني ولذا قال منفردا ( و ) مثل  
 ( اثنين ) اي المحصيتين فانهما معا عضو واحد على الصحيح فان المشايخ اختلفوا ان  
 الذي هو الايتين ثلثة اعضاء او عضو واحد وثدى المراهقة تبع للصدر بخلاف البالغة  
 وكل اذن عضو كما في الظهير يتو الاوجه ان ما يلي الظهر او البطن من الجنب تبع له كما في  
 المنية ( و ) مثل ( شعر نزل ) من رأس المرأة فانه عضو تام على الصحيح لان في جواز النظر  
 الى طرفي صدر الأجنبية واطراف ذواعبها من الفتنة ما لا يخفى وقال الحلواني انه ليس  
 بعورة انما قيد بالنزول لان ما يوازي المنبت عورة بالاجماع وعضو ما تغليباً لانه  
 جزا من الاذى لا يجوز بيعه ( و ) مسافر ( عادم مزيل النجس ) الحقيقي عن ثوبه



حقيقة او حكما بان يجد المزبل لكنه لم يقدر على استعماله لما نفع كالعطش والعذو (صلى)  
 قرضا ونفلا (معه) اى النجس وان كان اكثر من قدر الدرهم (ولم بعد) الصلاة اذا  
 وجد المزبل وان بقى الوقت والتميم بالساقولان للتميم اشترط طهارة ما يستبر به العورة  
 وان لم يملكه كما فى النظم وغيره وبالحقيقى لاخراج الحكمى فان صاحبه لم يصل كما مر  
 فى اول التيمم (وام يجز) صلاته حال كونه (عاريا) بالاجماع (وربع ثوبه) او اكثر منه  
 (طاهر) حال متداخلة او مترادفة لكن فى النظم لو كان نصفه نجسا لم يصل عاريا  
 (وفى) طهارة (اقل) من الربع بل يكون شىء (منه) طاهرا (الافضل) ان يصلى  
 (معه) اى الثوب ويجوز ان يصلى عاريا قائما بايما وهذا عند ما قال محمد بن فرليز  
 ان يصلى معه كفى الكافى (وعادى الثوب) حقيقة او حكما بان لم يجد ثوبا شىء منه طاهر  
 او ورق شجر كالمز (يجوز صلاته) اى عادم الثوب عاريا (قائما) بركوع وسجود (وتندب)  
 صلاة العادم (قلعا) موميا ويجوز ان يصلى مع النجس قائما بركوع وسجود كما فى  
 النظم لكن فى المحيط انه مخير عند ما فى ذلك ولزم ان يصلى معه عند محمد وفى البراهدى  
 يصلى العراة وحدانا متباعدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد  
 رجلا نحو القبلة ويصعب يديه بين فخذه يديه ايماء وان صلى قائما بايما ٦٠ وقاعدا  
 بركوع وسجود جائز (وقبله خائف الاستقبال) من عدو او مرض او غيره (جهة قدرة)  
 نى صلى اليها (وان عدم من يعلم) القبلة من العلم والاعلام والتعليم بان يكون فى مغارة  
 وحدها وفى حكمها (تحرى) فيصل الى جهة التحرى ماشاء من الفرايض والنوافل  
 وعن ابى يوسف ان الضيف تحرى للتطوع ليلا كما فى المحيط والتحري الطلب وشرا طلب  
 شىء من العبادات بغالب الراى عند تعذر الوقوف على حقيقة وانما قيد بالعبادات  
 لانهم كما قالوا التحرى فيها قالوا التوضى فى العلامات كما فى المبسوط وفى الاكتفاء اشارة  
 الى انه لو تحرى ولم يتيقن شىء فصل الى اى جهة كانت جائزة ولو اخطأ فيه وقيل ان لم يقع  
 تحريره على شىء عاثر للصلاة وقيل يصلى الى الجهات الاربع كما فى الظهيرية (ولم بعد)  
 صلاته (خطئى) فى التحرى سواء علم بذلك او ظن او لم يتبين حاله بعد الصلاة وفيه اشعار  
 بان ما ادى اليه تحريره من الجهة ليس قبلة حقيقة فى محقه كما قال بعض اصحابنا لان فيه  
 قولان بان كل مجتهد مصيب ولا نقول به بل مصيب فى اجتهاده ابتداء ثم قد يصيب المطلوب  
 وقد خطئى وهذا تاويل ما نقل عن ابى حنيفة بل كل مجتهد مصيب فان الحق فى موضع  
 الخلاف واحد كما فى المبسوط (بل) يعيد (مصيب لم يتحر) كما اذا افتتح مع الشك بلا تحر  
 ثم علم او ظن فى الصلاة انه اصاب فانه يعيد كون ذلك لافتتاح بلا شك ولا تحر يعيد عند محمد  
 بن الفضل ولا يعيد عند محمد بن الحامد وهو الاصح بخلاف ما اذا علم او ظن او لم يتبين بعد



من التفصيل معنى ما حنف من حنف من قوله متصلا بالتحريم لمكان العطف وامام اذ كره  
 فالنتيجة ان لا يصح تقديم نية اقتداء على تحريم الامام ويفرض ان يكون بعيد  
 كما قال بعض ائمة بخارى وقيل ينوى بعد قول الامام الله قبل قوله اكبر وقال  
 عامة العلماء انه ينوى حين وقف الامام موقف الامامة وهذا اجد كما في النظم  
 والاول هو الصحيح كما في الكرماني والاكتفاء مشير الى انه لا يشترط نية الامامة حتى  
 انه لو نوى ان لا يوم فلانا كان له ان يقتدى به وقال الكرخي وابو حفص باشتراطها  
 وعن ابي حفص ان غير الامام لوام بلانية الامة تفسد صلاة مأمومه كما في الزاهدي  
 والى ان حضور القلب في التكبير مع الاشتغال بمسئلة وغيره في سائر الاركان كافي في اتمام  
 صلاته حتى لا يستحب الاعادة وقال ظهير الدين المرغيناني لا يعيد وقال الباقي لم ينقص  
 اجزه اذ لم يكن بتقصير منه وفي حلة قاضي القضاة المتكلم لا يلزمه نية العبادة في كل  
 جزء وانما يلزمه في كل ركن ولا يؤخذ بالسهولانه معفونه لكن لم يستحق بها ثوابا  
 كما في القنية وبوايد الاول ما في الملتقط والحزانة والسراجية ان قول بعض الزهاد  
 من لم يكن قلبه في الصلاة مع الصلاة لا قيمة لصلاته ليس بشيء (ومع اللفظ) النال  
 على القصد (افضل) فاللفظ وحده لا يعتبر لكن في المجمع ان نية القلب ليس بشرط  
 في الحزانة والمختار استحباب التكلم كافي المنية (وبكفي لغیر الفرض والواجب) من السنن  
 عند العامة والنوافل عند الكل (نية مطلق الصلاة) اي قصد الصلاة بلا قيد سنة  
 او نفل او عدد فيكفيه نية الصلاة في النفل عند الكل وفي السنن عند الجمهور الا ان الاحتياط  
 ان ينوى فيها متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما في النخبة وغيرها ولو نوى عددا  
 كثير الم يلزمه اكثر من ركعتين على المشهور من قول اصحابنا كما في الجلاب وفيه اشارة  
 الى انه لو نوى الفرض في كليهما كان اتيا بهما كما في الظهيرية والى انه لو نوى سنة  
 وصلاة التسبيح اجزا من سنة الظهر ولا شك انه ينال ثواب التسبيحات كما في الجواهر  
 فلا يشترط فيه الاجنس الصلاة (ولهما) اي الفرض والواجب كصلاة الجنابة والوتر  
 (شرط) للصحة (التعين) بالرفع اي قصد جزئي حقيقى لنوع الصلاة مثل الظهير  
 كما في الكافي وقيل لا يجوز نية الظهر والاول هو الصحيح فلا يجوز نية الصلاة ولا الفرض  
 ويجوز فرض الوقت الا المجمع خلاف الا في كما في الحزانة والظهيرية وغيرها وظهر  
 يومه ليس الكلي فينحصر انحصار بكلي في فرد كما ظن ولو شك في خروج الوقت نوى  
 صلاة عليه وينبغي ان ينوى ظهر يومه كما في العتاي وانما اكتفى به اشارة الى ان الاداء  
 بنية القضاء وبالعكس جائز وهو الصحيح كما في الحزانة والى انه لا يشترط في القضاء نية  
 اول صلاة عليه او آخر صلاة عليه وهو الاصح كما في المنية وغيرها (لا) يشترط لهما

(العدد) أي نية عدد الركعات فلو نوى الظهر خمساً وصلى أربعاً جاز كما في التمتع وينبغي أن يكون النية بلفظ الماضي ولو فارسيًا لأنه الأغلب في الإنشآت ويصح بلفظ الحال وفي المشرع والزاهد وغيرهما أن كيفية النية للغير من أي السنة والنفل اللهم إلّا يريد الصلوة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيسرها لي وتقبلها مني ولغيرها اللهم إلّا يريد الظهر أو الصلاة للميت أو الوتر وزاد المقتدي متابعا للامام

\* (فصل) \*

(فرضها) أي فرض الصلاة أعم من القطعي والظني والركن والشرط فالأحسن ركنها ولعله نبيه على الخلاف مشيرًا إليه وهذه النسخة أحسن مما صدر بقوله صفة الصلاة أي تفصيلها كقولهم صفة الإيمان كنا وهي في الأصل كالوصف مصدر وفرق المتكلمون من أصحابنا بأنها صفة الموصوف وأنه كلام الواصف ليس هنالكا يراده وجه (التحرية) من التحريم وهو جعل الشيء محرما ثم جعل بمعنى الفاعل فنقل إلى التكبير الأولى فإن بها تحريم الأشياء العبادة والنماء للمبالغة وهي شرط عند الأكثرين كما في المستصفي ولذا ليس الطهارة شرطا لها حتى لو كبر المحدث ففهم في الماء ثم رفع رأسه وصلى جاز كما جاز بناء الفرض على تحريمه الفرض والنفل وعكسه والقضاء على الأداء كما في الكفاية (والقيام) أي قيام واحد في كل ركعة من الفرض دون النفل فالإمام للعهد وهو لغة الانتصاب وشرعا استواء الشئ الأسفل والأعلى فالركن أصل القيام لا امتداده الا ترى أن الإمام لو لم يطل القيام في الشفع الثاني أجزأه لأنه لا قراءة فيه كما في جمعة المبسوط وذكر في الأسرار أن الامتداد إنما يجب لتحصيل القراءة التي هي ممتدة وبالافتداء يسقط القراءة فلا يجب الامتداد كما إذا أدرك في الركوع لكن في التمر تأشى احتلف وإن القيام في حق اللاحق هل هو مقدر بقدر القراءة وفي الأمل لابد فيها من مقدار ثلث آيات والاطلاق دليل على أنه لو صلى قائما على أصابع رجليه أو عقبيه بلا عذر يجوز وقيل لا يجوز كما في القنية (و) عنده (قراءة آية) من القرآن المنزل عليه عليه السلام نفلا متواترا كما في كتب الأصول والكلام والقراءة حتى قال في فتح الوصين القرآت السبع متواترة ما عداها غير ثابت تواترا فلا يكثر جاهد ولو جاء من طريق موثق به التحق بسائر الأحاديث المروية عنه عليه السلام فلا يقرأ الشواذ فيها كما في التمهيد السامي لأنها تنفسد عنده والإصحاح إذا قرأ بها في مصحف ابن مسعود أو لا تنفسد لكن لا يعتد من القراءة بخلاف التوراة والإنجيل فإنه يعتد به أن كان معناها القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي كما في الخزانة والآية لغة

وله اليسر الطهارة  
شرطا لها حتى لو كبر  
المحدث ففهم في  
الماء ثم رفع رأسه  
وصلى جاز



(والأنف) هو اسم لما صلب فلا يكتفى بوضع ما لان من الأربعة كما في المحيط لكن في الكشف كما في الخلاصة ان الفرض يتم بذلك وحاصله ان السجود يتأدى عنده بمجرد وضع كل من الجبهة والأنف وليس معناه ان وضع الأنف عند وضع الجبهة فرض كما ظن (وبه) أي بان السجود يتأدى بكل منهما (يفتى) كما فهم من الوفاية لكن ذكر المص ان الفتوى على قولها وهو ان وضع الجبهة فقط وعنه مثله وفي الخلاصة كره الاقتصار الى احدهما بلا عند ومقدار الركن منه ادنى ما يطلق عليه اسم السجدة وفي الاكتفاء اشعار بان لو سجد على الذقن او الحنك لم يجز اجماعا كما في الخلاصة وبان وضع اليد ليس بفرض وكذا وضع الركبة وهذا اختيار اكثر المشايخ كما في الخزانة وعليه الفتوى كما في المحيط وكذا وضع رءس اصابع القدمين وفيه اختلاف المشايخ قيل انه سنة ونقل الزاهدي فيه روايتين والصحيح ان رفع القدمين مفسد كما في القنية (والقعدة الأخيرة) على المشهور وفي النظم انها لا تفرض عند بعضهم بل واجبة كما في النخبة واولئك الكشف وسهوالكفاية وكذا ذكره المص (قدر التشهد) أي قدر ما يتمكن منه وقيل مقدار الشهادتين وقيل ادنى ما يطلق عليه الاسم كالركوع كما في الخزانة والاول هو الاصح كما في الكافي وغيره (والخروج) عن الصلوة والتحرية (بصنعه) أي بفعله الاختياري الهنفي للصلوة كالقعدة كما في بحر الفتاوى وهذا عنده كما ذكره ابو سعيد البردعي واماعندهما فليس بفرض وثمرة الخلاف في المسائل الاثني عشرة الاثنية لكن قال الكرخي انه ليس بفرض عندهم وعليه المحققون من اصحابنا كما في الزاهدي ولا يلزم عليه ذكر الترتيب بين التحرية والقعدة وان ذكره في الشرح كما ظن فان المختصر ليس محيطا بجميع الروايات الا ترى انه يفترض الانتقال من ركن الى ركن عند أبي حنيفة على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجود عند محمد وفي رواية عنه والمتون المشهورة خالية عنه على ان قوله فرضها والقعدة الأخيرة لا يخ عن اشارة الى ذلك عند المص (وواجبها) أي واجب الصلوة المطابقة وهو ما ثبت بدليل ظني فسد الصلوة بتركه ولم تبطل (قراءة) خصوص (الفاتحة) فانها فرض من حيث كونها قرآنا وفي بيع النظم ووتر المحيط وغيرهما انه اذا قرأ كل القرآن صار الوجه فرضا وفيه اشعار بوجود كل الفاتحة وهذا عنده واماعندهما فاكثرهما ولذا لا يجب السهو بنسيان الباقي كما في الزاهدي (وضم) مقدار (سورة) من آية طويلة او ثلاث قصار وفي الكلام اشارة الى انه يجب تأخير السورة عن الفاتحة والى انه يجب ان تقرأ مرة كما في المحيط والى انها اوجب ولذا كلن تاركها يوعر بالاعادة كما في القنية والى ان نفس السورة واجبة ايضا كما قال القاضي في الجملع وعنه انها مستحبة كما في

التمر تاشى والاكتفاء مشير الى ان تسمية الفاتحة كالسورة غير واجبة والاولى واجبة على الصحيح  
 والثانية عند عمن الائمة والى ان اخفاء التسمية لا يجب وفي اجماع الكشاف انهم اجمعوا على  
 وجوبه (وزعابة الترتيب) بين اركان كل ركعة فوجب ان يكون كل سورة متاخرة عن اخرى  
 والركوع بعد القيام والقراءة والسجود بعد الركوع والسجدة الثانية بعد الاولى والاخير متفق  
 عليه، واما البواقي فالظواهر انها تختلف فيها في سهو المحيط والخيرو والكافي ان تقدم القراءة على  
 الركوع والركوع على السجود واجب عند اصحابنا الثلاثة وفي التمر تاشى اختلافوا في وجوب  
 الترتيب في السور والصحيح ان تركه مكر وهوفي سجدة شرح الطحاوي ان تقدم القراءة  
 على الركوع فرض وفي سجدة شرح روح الميسوط والمحيط والظهيرية وحدث النهاية  
 والكافي وغيرهما ان تقدم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض وهذا الخلاف مبني  
 على اختلاف الرواية وفي التنوير شرح تلخيص الجامع ان الترتيب بين السجدة تين ليس  
 بشرط واما بين غيرهما فشرط كما قالوا وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فاندفع  
 ما ظن من التناهي بين الكلامين (والقعدة الاولى) قدر التشهد في الفرائض والواجبات  
 والسنن في ظاهرها رواية كفاي الكافي والقياس ان يكون سنة والترك مكر وكفاي الظهيرية  
 وذكر في النظم انها لو تركت في النقل تفسد قياسا لا استحسانا وفي المتفرقات لا تفسد  
 عند الشيخين خلافا للمحمد وزفر (والتشهدان) اي التشهد في القعدة تين عند عادة المشايخ  
 كفاي التحفة وعليه المحققون من اصحابنا وهو الاصح كفاي المحيط وهو الصحيح كفاي  
 الزاهدني وقال بعضهم انه في القعدة الاولى سنة كفاي الزاهدني وذكر في النظم انه في القعدة  
 الثانية فرض عند بعضهم ولا يبعد ان يكون في كلامه اشارة اليه من جهة التقلب على  
 انه واقع للتسامح فيه وفي الاكتفاء اشعار بان صلواته صلى الله عليه وسلم ليست بواجبة  
 وفي خزائن المفتين انها واجبة في الاخيرة (واظن السلام) اي لفظ هو السلام الاول  
 يعني السلام عليكم ورحمة الله بلا زيادة ولا نقصان فلو خرج بلفظ آخر ازم السهو وقيل  
 لم يلزم لانه سنة كفاي المحيط وغيره ولا يبعد ان يراد لفظ السلام ففي النوازل وغيره انه  
 لو اقتضى بعد ان يقول الامام السلام قبل ان يقول عليكم لا يصير دخلا في صلاته  
 وفي التحفة يخرج عن الصلاة بتسليمية عند عامة العلماء وقيل بتسليمتين ولا يرد سلام  
 الجنائز الذي هو سنة كما في الزاهدني فان الكلام في مطلق الصلوة (وقنوت الوتر)  
 اي دعاء في الوتر من الادعية الماثورة فلا توفيت فيه كفاي الخلاصة ووقت المحيط زمانه  
 بمقدار سورة الانشقاق وفي التحفة به او بمقدار سورة البروج في رواية بكليهما والاول هو  
 الصحيح ولعل مخصوص بمن عرفه والافقى كثر من الكتب المعتبرة ان لم يعرفه يقول نحو  
 يارب ثلاثا (وتكبيرات) صلاة (العيدين) الزائدات على ما في نفسها وفيه اشعار بانه لا

يجب لفظ التكبير في تكبير الافتتاح ولا تكبير الركوع فيهما وفي المستصفي وغيره انهما واجبان وفي الاضافة اشعار بانها لا يجب تكبير القنوت وهو واجب كما في سيوطي الزاهد (وتعيين) الركعتين (الاوليين) من الفرض الثلاثي والرابعي (للقراءة) اي قراءة القرآن والاحسن القراءة في الاوليين وقدر الخلاف (وتعديل الاركان) لغة التسوية وشرعاً تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلسة قدر تسوية وقد يطلق على كل واحد من هذه الاطمينانات فانه صار كاسم الجنس والمراد الاطمينان في الاوليين فانه واجب على ما هو تخرج الكرخي دون تخرج الجرجاني فانه على ذلك سنة مكرهة الترك واما الاطمينان في الاخر بين فسنه على تخرجهما جميعاً وعن أبي يوسف انا في الكل فرض والاقل ظاهر الركوع واليه الكل في الحقائق من مبسوط شيخ الاسلام لكن في المحيط والكافي وغيرهما انه في الاوليين واجب عند الطرفين وفي غيرهما استواء الكل فرض عند مور واية شاذة في القنية انه قال صدر الاسلام انه في الكل واجب عند الطرفين فبالترك سهواً لا يسجد وعدم ايكراهه اشبه الكراهة ويلزم الاعادة وام يدل كلام المضمرات وشرح الحص على انه في الكل واجب كما ظن فاحفظه فانه وسابق من مواضع يزل فيها كثير من الخواص العظام فيفضل ويضل كثير من العوام (والجهر والاعفاء) اي جهر الامام واعفاءه بقرينة الفصل الآتي وحكم المنفرد سيجي (فيما يجهر) من الصلوات الاتية (و) فيما يخفي من غيرها والاطلاق مشعر بانهما لا يقيدان بما يجوز به الصلاة على الخلاف وهذا ظاهر الرواية وروى انه لا يسجد الا اذا خفي فيما يجهر المقدار المذكور كما في الجامع الخافي وعنه انه اذا جهر واخفى آية سجدة وعن الشيخين اكثر الفاتحة كما في الزاهد والاكفاء مشير الى ان الانصات غير واجب وهو واجب عند قرائته وكذا متابعة الامام واجبة وان وجدته فيما لا يحسب من الصلاة كما في المحيط وذكر في الكافي انه فرض وفي التمهيد تاشي انها شرط وفي المنية انها شرط في الافعال دون الاذكار (وسن) على المشهور احتراز عما ذكرنا من الفرائض والواجبات فلا ينتقض بشيء منهما كما ظن (غيرهما) الفرض والواجب (او ندب) غيرهما لا كمال السنة وهي للواجب وهو للفرض ثم شرع في كيفية كل من افعال الصلاة على التفصيل فقال (فاذا اراد) المصلي (الشروع) في الصلاة المطلقة ولا يخفى ما في اختيار اذا على غيره من اللطافة (كبر) اي قال الله اكبر وانه يصير شارعاً بالتكبير في حال القيام وفيما هو اقرب اليه من الركوع كما في الزاهد وما ياتي من قوله كل قيام لا يخفى عن اشارته اليه (بلامد الهمزة) اي همزة الجلالة كبر فانه فيهما مفسد وفيها كفر كما في المضمرات وانما اثر الهمزة على الالف وهي اسم مستحدث لان الالف مشترك بين هذين (و)



بلامد (الباء) أى بءا كبر فانه مفسد كما فى عامة الكتب وعن زين المشايخ انه غير مفسد  
 كما فى النية وفى التخصيص اشعار بجواز مد اللام والهاء والراء بلا جزم الا ان الثانى  
 خطأ والثالث مفسد كما فى المحيط فالاولى ترك المضائق اليه بل المضائق ايضا للاستغناء  
 بقوله كبر كما لا يخفى والاطلاق حال على انه يرفع الجلالة ولا يجزم وكذا اكبر ويجوز  
 فيه الجزم كما فى المضمرات (مسا) مدر كبا باللس حال مترادفة على وجه (بابها مية) أى  
 بطر فيهما (شجمتى اذنيه) أى مالان من اسفلهما لكن فى النظم عن ابي حنيفة ان محاذاة  
 الابهام الشحمة مسنوفة وفى ظاهر الاصول محاذاة اليد الاذن ويكره التجاوز عنهما  
 كالرفع الى المنكبين كما فى خزائن الفقه والمس لم يذكر فى المتن اولات الا فى قاضي خان  
 والظهير يقول بانه لتحقيق المحاذاة ليمس بشيء وفيه اشارة الى ان اليد يرفع أولا  
 ثم يكبر كملوى عنه وقيل يرفع مع الله ويرسل مع اكبر وعليه الفتوى كما فى النظم والى انه  
 يخرج اليد من الكم عند التكبير فانه ادب كما فى المحيط وذكر فى المفيد ان ترك الاخراج  
 بدعة فى حق الرجال سنة فى حق النساء والى انه لا يسن ترك تفرج الاصابع كما قال  
 ابو بكر البخارى بل يفرج وينشر ويجعل الكف الى القبلة كما قال العامة كذا فى النظم وعليه  
 الاعتماد كما فى المحيط وعن بعض المشايخ الصواب ان يضم اصابعه فى الابتداء ثم يسط  
 وقت التكبير كما فى المحيط وهذه احكام مشتركة بين المصلين فالمختص بالمقتدى ان يتخذى  
 تكبيرة بتكبير امامه فانه افضل عنده وهو قول زفر وعند ما يوصل بتكبيره مثل ان يوصل  
 الى الله براء اكبر وقال الامام السرخسى ان الافعال على هذه الخلق و اشار شيخ الاسلام  
 الى ان المحاذاة فيها افضل بالاجماع وقال ان قوله ادنى واجود وقولها ارفق واحوط  
 وفى عون المروزي المختار للفتوى فى صحة الشروع قوله وفى الافضلية قولها واعلم  
 انه لا يدرك فضيلة التحريمة عنده الا بالمحاذاة وعند ما الى وقت الشاء الكل فى الحقائق  
 وقيل يدرك الى نصف الفاتحة وقيل الى آخرها كما فى النظم وقيل الى الفاتحة وهو المختار  
 كما فى الخلاصة وقيل بالركعة الاولى وهو الصحيح كما فى المضمرات وقيل بالتأسى على فوت  
 التكبير ولم يدرك بدونه وان كبر معه كما فى الروضة (والمرأة ترفع يد يها خفاء منكبها)  
 أى مقابل يها على رواية ابن مقاتل عن اصحابنا وعن ابي حنيفة انها كالرجل وبه أخذ بعض  
 المشايخ وقيل خفاء صدرها والاوّل اصح كما فى المحيط وقيل الامة كالرجل كما فى الزاهدى  
 (ويجوز) الشروع فيها والماضى احسن فانه عطف على كبر (بكل ما دل على التعظيم)  
 أى الترفع عن الانقياد لمخلوق من الاسماء الحسنى وغيرها وفيه اشارة الى ان الاولى ان يشرع  
 بقول الله اكبر وبعض المشايخ قالوا على قوله بالكرامة بما سواه وهو الاصح ولم يجز عند ابي  
 يوسف الا بالله اكبر معرفا او منكرا او الاكبر او الكبير او كبير الا اذا لم يحسنه وعند محمد بكل



والحنصر والبصرو في الكرمك استحسن كثير منهم ان يقبض بالاولين (تحت سترته) لانه من  
سفن الرسل وفي الاكتفاء اشعار بان المرأة في ذلك كالرجل لكن في المضمرة وغيرها  
انها تنص على صدرها ولا يبعد ان يشاريتن كير الضمير الى مخالفة الحكم (في كل قيام فيه ذكر)  
شامل للقرآن (مسنون) مشروع فلا يرسل بعد التكبير بل يضع في الثناء والقنوت وصلات  
الجنائز وقيل عنده يرسل في القنوت وهو قول ابي يوسف واختلف مشايخ ماوراء النهر  
في صلاة الجنائز وقال محمد ان الوضع سنتي قيام فيه قراءة كما في المحيط وعن ابي حنيفة انه  
يرسل الى الفراغ عن التعوذ وعنه اذا كبر ارسل ثم يضع كما في النظم والصحيح المتن كما في  
المضمرة واعلم ان الاولى ان يكون بين قدميه قدر اربع اصابع في القيام كما في غرارة  
المفتن (ويرسل) عند الجمهور ويضع عند اصحاب الفضل للمخالفة الكمية للشيعة (في  
قومة الركوع وبين تكبيرات العمدين) وفيه مع النظر الى السابق دلالة على ان ليس فيها  
ذكر منسوس كما في ترك التعريض على نقيضه ولكل رواية كما سيأتي (ثم يثنى) اي يقول سبحانك  
اللهم بحمدك الى آخره اي سبحتك بجميع الاثك يا الله تسبيحا وحمدك واشتغلت بحمدك  
فالراول لفظ المفرد على المفرد والجملة ويجوز ان يكون لجمال اي وقد اشتغلت بحمدك فانه  
روى سبحانك بحمدك ولا ينبغي ان يقال بزيادة الواو لانه ليس بقياس وتبارك اسمك  
اي دام خيرك وتعالى جددك اي تجاوز عظمتك عن درك افهامنا ولم ينقل في المشاهير وجل  
ثناوك ولا اله غيرك بفتحها ورفعها وفتح الاول ورفع الثاني بالعكس كما في المحيط ووجه  
الكل ظاهر على واقف الفن وانما اثر ثم لتخلل الوسائط المعهودة (ولا بوجه) عطف على كبر  
او ثم يثنى فلا يوجه قبل التكبير ولا بعد ولا بعد الثناء لا في الفرائض ولا في غيرها لكن في  
النظم لا يوجه في الفرائض في الاصول وعن ابي يوسف انه يوجه بعد الثناء ويوجه  
في النوافل بعد الثناء بالاتفاق ويستحب التوجيه قبل التكبير عند المتأخرين كما في  
الحقائق وهو ان يقول في وجهته وجهي الى قوله المسلمين واختلف في ان يقول مسلما  
وقوله انا من المسلمين اصح من قوله انا اول المسلمين لانه كذب مفسد للصلاة عند بعض  
المشايخ كما في المحيط (ويتعوذ) اي يقول سنة اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو المختار من  
الالفاظ المتبادر منه ان يثنى ثم يتعوذ وهو الاصح كما في المضمرة (للقراءة) في الركعة الاولى  
لا غير بقريته قول (لا) تبعاً للثناء وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف فان عنده للثناء ثم  
اشار الى ثمرة الخلاف بقوله (في قوله) اي التعوذ (المسبوق) في اول ما فات عنه عند  
محمد ولا يقول عند ابي يوسف وفي رواية عن محمد وقال صدر الاسلام انه اصح كما  
في المحيط وغيره والمسبوق هو الذي لم يدرك بالجماعة اول الصلاة فقط (لا)  
يقوله عند محمد وفي رواية عنه ويقول عند ابي يوسف رحمه الله

(المؤمن) أي المقتدى سواء كان مدركا ادركا الكل بالجماعة اولا حقا ادركا بالجماعة اؤل الصلاة مع فوات بعض (ويؤتمره) الامام (عن تكبيرات العيدين) عند محمد ويقدمه عليها عند أبي يوسف وانما لم اذكر الامام مع محمد كما ذكره الكافي وغيره لان في المحيط لم يوجد ذكره معه في شيء من الكتب وفي المنظومة وشروحها ان ليس عنه فيه رواية (ويسمى) أي يقول سنة بسم الله الرحمن الرحيم قبل الفاتحة وهي سنة قبلها في كل ركعة في قول اصحابنا على قول الدقاق اوفي قول أبي يوسف وعنه في الركعة الاولى والاؤل اخوط كما في المحيط وعلية الفتوى كما في المضمرات (لا) يسمى عند الكل (بين الفاتحة والسورة) لكرامتها كما في النتن وعنه انه يسمى وعند محمد انه يسمى الا في الجهرية كما في المحيط والاؤل قول أبي يوسف كما في النظم وهو قول محمد وهو المختار كما في المضمرات وفيه اشارة الى انها ليست من الفاتحة واكثر المشايخ على انها آية منها كما في المحيط والذخيرة والخلاصة والزاهد وغيرهما وانما لا يشير الى انها من القرآن ام لا لان كونها منه ليس بنص عند المتقدمين كما في الابحاح والمحيط والكشف وغيرها قال الكرخي لا اعرى بها التصريح عن متقدمي اصحابنا والامر بالاخفاء دليل على انها من القرآن وفي الزاهد ان آية على الصحيح وذكر ابو بكر ان الاصح انها آية في حرمة المس في جواز الصلاة ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والتلويح انها ليست من القرآن في المشهور من مذهب أبي حنيفة (ويسمى) من الاسرار أي يخفى الثناء والتعوذ والتسمية فانه سنة كغيره فاجهر مكرره كما في المحيط وغيره والخلاف قد مر واعلم ان الترمذي قال الجهر بالتسمية غير مستنون عند اكثر الصحابة والتابعين وحدثت الاخفاء صحيح بلا خلاف وقد بلغنا ان الدارقطني قال ام يصح في الجهر حديث كما في شرح المغنى في مذهب احمد بن حنبل (ثم يقرأ) على ما مر من التفصيل (ويؤمن) المنفرد والامام كما في الجلاب وعنه ان الامام لا يؤمن والمعنى يقول بعد الفاتحة آمين بالقصر او المد مع تخفيف الميم او تشديدها فانه وان كان مفسدا للصلاة عند الطرفين لكن لم يفسد عند أي عند أبي يوسف وعلية الفتوى وهو تعريب همين يعني همين ميخواهم او همين باد كما في المضمرات وذكر في الرضى انه سرياني كقائيل مبني على الفتح وخفف بحيث لا يهز ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مددومعناه قبل (سرا) أي قولاً اسراراً وان كان في الاصل المكتوم في النفس وفيه اشتراك بان آمين ليس من الفاتحة ولا خلاف فيه كما في الكافي لكن في التيسير عن مجاهد انه من الفاتحة وبلن التأمين واخفاء وسنة فيكره الجهر كما في المحيط (كالمؤمن) فانه يؤمن سر اذا سمع ولا الضالين ولو في الظهور او العصر وعن بعض المشايخ انه لا يؤمن فيهما وعنه ان المأموم لا يؤمن



كما في السكينة (رافع رأسه) فكما ان نفس التسميع سنة كان هو في هذه الحالة سنة  
 كما في الجلابيولن الوتر حتى استوى قائما لا ياتي به كما لو لم يكبر حال الانحطاط حتى ركع  
 او سجد كما في القنية لكن في المبسوط والمحيط انه يرفع رأسه من الركوع ثم يسمع واعلم  
 ان المتن كعادة المتقدمين ولا تمشير الى انه ليس في هذا الرفع تكبير والعلمان مصرح به لكن  
 في سنن المحيط يكبر اذا رفع رأسه من الركوع وعليه بدل حديث البخاري وفي شرح  
 الآثار ان الاوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل من بعده صلى الله  
 عليه وسلم الى يومنا هذا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع (ويكتفى به) اي بالتسميع  
 (الامام) فلا يجمع بينه وبين التحميد وهذا عنده خلافا لهما وعليه الطحاوي  
 وجماعة من المتأخرين (و) يكتفى (بالتحميد) اللهم ربنا لك الحمد اوربنا لك  
 الحمد اوربنا ولك الحمد اوربنا استجب ولك الحمد اوربنا ولك الحمد والاول  
 افضل كما في المحيط والثاني المشهور في كتب الحديث كما في السكينة وهو الصحيح  
 كما في القنية ويقول ذلك عند تسميع الامام (المؤتم) فلا يجمع بينهما بلا خلاف  
 (ويجمع المنفرد بينهما) اي يمين التسميع والتحميد عندهما وعن ابي يوسف  
 يكتفى بالتحميد وهو الصحيح من مذهبه على ما ذكره شيخ الاسلام واختلف  
 مشايخنا في قول ابي حنيفة والاصح الجمع كما في المحيط وشارف الاصل والجامع الصغير انه  
 لا يجمع قيل هو الصحيح وعليه عامة المشايخ لانه لو جمع لوقع التحميد بعد تمام الانتصاب  
 ومحل الذكر حالة الانتقال كما في السكينة لكن في شرح المحلواني انه حمد حالة الاستواء  
 في الجواب الظاهر وهو الصحيح وقيل حالة الارتفاع وقيل حالة الانحطاط كما في المنية  
 واعلم ان ما مر من غير الغرض والواجب سنة وما ياتي غير هذا ادب الا انحراف عنده السلام  
 فانه سنة كما في خزانة المفتين (ويقوم مستويا) هو للثأ كيد فلن مطلق القيام انها يكون  
 باستواء الشقين كما مر وانما كد لغفلة الاكثرين عنه فليس بمستدرك كما ظن (ثم يكبر)  
 خافضا كما في المحيط والتخفة وغيرها وفي الايضاح اذا اطمأن قائما كبر وغرس سجدا ولعل  
 ثم للاشعار بالاطمينان (ويسجد فيضغ) على الارض (ركبته) اي ركبته اليمنى  
 ثم اليسرى كما في وقار الروضة والفاء لعطف المفصل على المجهول كقوله تعالى (وقادى  
 نوح ربه فقال رب ان ابني) الآية (ثم يضع يده) اي يده اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون  
 ابهاماه هذا اعادته كما في السكينة وذكر في النقي ان وضع الابدن هذا المنكبين ادب  
 وفي المنية يكره وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان ذاخفا كما في الحقائق وفيه دلالة على ان  
 هذه الترتيب سنة كما في الجلابي (ضامعا صابعه) اي ملصقا جانب بعضها بجانب بعض  
 فان بعض الاصابع تترك على العادة فيما عد الركوع والسجود كما في الكافي وغيره ولو قيل

بالتغليب لكان أحسن فإن ضم الركبتين سنة أيضا كما في الجلاب (ثم) يضع (وجهه)  
 بأن يضع أنفه ثم جبهته فإن الأصل أن يضع أو لا ما كان أقرب إلى الأرض كما في المضمرات  
 وغيره ولكن في التحفة يضع الجبهة ثم الأنف وقيل يضعهما معا (مبدئيا) بالياء أى مظهر  
 (ضدية) يفتح الضاد المعجمة وسكون الباء لورفعها كما ذكره شيخ الإسلام وهو العنق وقيل وسطه  
 وباطنه كما في المغرب وفيه تغليب فإن المعنى مبعدا عضديه عن جنبيه وذراعيه عن الأرض  
 كليهما سنة كما في الجلاب إلا إذا كان المصلي في الصف فإنه لا يبدي عضديه كيلا يؤذي أحدا  
 (مخافيا) مبعدا (بطنه عن فخذه) موجهها أصابع رجليه (أى رءوس أصابعهما) بأن  
 يضع صدر القدم مع بطون الأصابع على الأرض وفي بعض النسخ ويديه أى  
 رءوس أصابعهما بأن يضع الراحة على الأرض (نحو القبلة) فإن انحراف  
 أصابعهما عن القبلة مكروه كما في خزنة المفتين فتوجيهها نحوه سنة كما في الجلاب  
 (ويستبح) أى يقول التسبيح سبحان رب الأعلى (ثلاثا) وهو أدناه كهمز (ويجوز)  
 السجود (على كل شىء عتيق) الساجد (حجته) أى شدة ذلك الشىء كما في الطلبة  
 (ويستقر جبهته) تفسير لها يليه من الجملة أن يكون بحيث لو بلغ لا يتسفل  
 رأسه بلغ منه فلو سجد على الجاورس والقطن ونحوهما لم يجز بخلاف ما لو سجد  
 على نحو الخنطة كما في الخزانة (ويجوز على ظهر من يصلى صلاته) أى صلاة الساجد  
 وهذا إذا كان ركبتاه على الأرض والا فلا يجزيه وقيل لا يجزى به إلا إذا سجد الثاني  
 على الأرض وقال صدر القضاة يجزيه أن كل سجود الثاني على ظهر الثالث كما في  
 جمعة الكفاية (فى) وقت (الزحام) أى مدافعة بعض بعضا في المضيق بسبب كثرة  
 المصايين بالجماعة وفى الكلام إشارة إلى أن المستحب هو التأخير حتى يزول الزحام كما في  
 الجلاب وإلى أن لا يجوز على غير الظاهر لكن فى الزاهدى يجوز على الفخذي بن والكمين  
 بعذر على المختار وعلى اليمين والكمين مطلقا وإلى أن لا يجوز على ظاهر غير المصلى  
 كما قال الحسن لكن فى الأصل أنه يجوز فى الزحام كما فى المحيط وفى تيمم الزاهدى يجوز على  
 ظهر كل ما كولو إلى أنه لو وجد فرجة وسجد على ظهر رجل لم يجز كما فى قاضى خان  
 وإلى أنه يجوز أن يكون موضع السجدة أرفع من موضع القدم بأكثر من نصف ذراع  
 فى الزحام ولا يجوز فى غيره وفى عامة المندولات أنه لا يجوز أن يكون موضعها أرفع منه  
 بأكثر من لبنتين مثنوبتين وأريد لبنة بخارى وهى قدر ربع ذراع كما فى الأمنية (والمرأة)  
 حرة كانت أو أمة (تخفف) أى توضع الخفض المعهود فلا تنصب أصابع القدمين ولا تبدي  
 الضبعين وتفرش التراب من (وتلزم) بالزاع والصاد لفة (بطنها بفخذيها) لأنها أقرب  
 إلى السحر (ويرفع رأسه) من السجدة فإنه يفرض أن يرفع مقبدا ما يسمى رفعا كما روى





ابن شجاع وذكر محمد انها تجمع رجليها من جانب بوفى الا كنفها اشعار بانه لا يشير ولا يعقد  
وهذا ظاهر اصول اصحابنا كما فى الزاهدى وعليه الفتوى كما فى المصبرات والولوالجى  
والخلاصة وغيرها وعن اصحابنا جميعا انه سنة فيخلق ابهام اليمنى ووسطاها مصلقا  
راسها برأسها ويشير بالسبابة عند اشهد ان لا اله الا الله وعن الحلوى يرفع عند  
لا اله ويضع عند الا لله ليكون كالنفى والاثبات ويعقد البنصر والخنصر كما قال  
الزقية ابو جعفر وقال غيره من اصحابنا انه يعقد عقد ثلثة وخمسين كما فى الزاهدى  
فيقرب على مقتضى علم العقد انا مل الوسطى والبنصر والخنصر من اصولها الثلاثة  
ويقيم السبابة ويضم الابهام مع الكف محاذيا للسبابة للخمسين ( ويتشهد )  
اي يقرأ التحيمات لاشتمالها على الشهادتين ( كابن مسعود ) اي مثل تشهد قراءة عبد الله  
ابن مسعود اورواه كما فى البخارى وهو التحيمات لله والصلوات والطيبات السلام  
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد  
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فالتحيمات جمع تحية وهى القول  
والفعل الذى يجيء به العبد سيده وهذا شامل لاجناسه كالسجود وانحناء القامة  
 ووضع اليد على الصدر والسلام والدعاء ونحوها فان الجميع لله والصلوات جمع  
صلاة وهى من الله تعالى رحمة ومن الملائكة والانس والجن القيام والركوع والسجود  
والدعاء ونحوها ومن الطير والهوام التسبيح والطيبات جمع طيبة اي كلمة حسنة  
وفضلى الكل فى الزاهدى وخبرها مذكور او محذوف هو لله او عليك بقراءة ما سبق  
او الحق اي الصلوات والطيبات عليك يا رسول الله فهذا من عطف مفرد او جملة  
قالوا توذن ان كلا منهما ثناء على حدة ولذلك فضل على تشهد ابي موسى الاشعري  
وهو التحيمات لله الطيبات والصلوات السلام عليك الى آخره واليه اشار الامام فى جواب  
سوء الالاعرابى عنه حيث قال ابو اوم بو اوين فقال بو اوين فقال برك الله فيك كما برك  
فى لا ولا مشيرا الى قوله تعالى شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية كما فى المبسوط  
وفيه دلالة على كماله فى مقام الولاية ( ولا يزيد عليه ) اي على هذا التشهد حرفا  
( ولا ينقص منه ) وهذا فى الفرض وامانى التطوع فيجوز الزيادة كما نقل شاذ فى اوله  
بسم الله وبالله او بسم الله خير الاسماء وفى آخره ارسل بالهدى ودين الحق الى قوله  
ولو كره المشركون كذا فى المبسوط والكلام دال على ان لا يزداد الصلاة ولا الدعاء  
والافان كان عمدا كره وسهوا فعن ابي حنيفة انه يسجد خلافا لهما كما فى الزاهدى وذكر  
فى القنية انه يصلى فى النوافل والاصح ان لا يصلى فيما كفاى السنن فلذا فرغ عن التشهد  
فام على صدر قدميه وقال الطحاوى ولا بأس باعتماد واشار فى مختصره الى انه اولى

(ويقرأ فيما بعد) الركعتين (الاوليين) من الركعتين او الركعة (الفاتحة) او غيرها من القرآن كما في التنقي وذكر في النظم انها سنة (فقط) فلا يضم معها السورة ولو ضم فلا سهو عليه على المختار كما في المحيط ولم يذكر التسمية والتأمين اعتمادا على تبعية الفاتحة وظاهر الكلام مشير الى انها مقرؤة على وجه القراءة وقد قال علماءنا انها تقرأ بنية الثناء لا للقراءن وعن عايشة رضى الله عنها اقرؤها ولكن على وجه الثناء وفي غريب الرواية لو قراءة بنية القراء يضم اليها السورة كما في الزاهدى (وان سبح) اى قال سبحان الله بقدرها كما في التنقي او ثلاث تسبيحات كما في التحفة (اوسكت) بقدرها كما في القنية او بقدر تسبيحة كما في النهاية (جاز) لكنه مسمى اذا سكت عامدا كما في الخلاصة والفاتحة افضل على الصحيح كما في المحيط ولعل المذكور ببيان السنة والادب والا فالفرض على رواية الاصل مطلق القيام كما امر (ثم يقعد كالاولى) من المجلس فالرجل على الرجل والمرأة على الالية (وبعد التشهد يصلى على النبي عليه الصلوة والسلام) ان لم يصل في القعدة الاولى وقنوت الوتر كما في وتر الزاهدى وينبغي ان يضم الى الصلاة عليه الصلاة والسلام الصلوة على آله لان كلمتهم ماسنة كما في الجلابي ولا ينبغي ان يقال بالاندرج تحت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما امر في اؤل الكتاب وصفتها ما ذكره عيسى بن ابان عن محمد كما في عامة الكتب اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ولم يذكره في الظهيرية والجلابي وبما ان الاحكام الا الى العجيد الاول والمعنى اللهم صل على محمد صلاة كاملة كما دل عليه الاطلاق وقوله وعلى آل محمد من عطف الجملة اى وصل على آله مثل الصلاة على ابراهيم وآله فلا يشك بوجوب كون المشبه به اقوى كما هو المشهور ولا ينبغي ان يقال بالتشابه لان الاحسن فيه ترك التشبيه واعلم ان الصلاة خارج الصلاة لم تكن فرضا عند الجرجاني وكانت فرضا مرة في العمر عند الكرخي وهو المختار لان مطلق الامر لا يقتضى التكرار وكما ذكر عند الطحاوي الا انه خلاف الاجماع كذا في المبسوط لكن في التحفة انه الصحيح وفي المحيط انه يستحب كلما ذكر عند عامة العلماء وفي الزاهدى انه يسن (ويدعو) لنفسه ولو دعيه وللمؤمنين والمؤمنات (بما لا يسأل عن الناس) اى بما لا يستحيل السؤال عنهم مما في القرآن والادعية المأثورة فحور بنا اغفر لنا ولاخواننا الالية وربنا ظلمنا انفسنا الالية وربنا انك من تدخل النار الالية كما في الزاهدى ونحو اللهم اني استلك من الخير كله ما علمت منه ومالم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه ومالم اعلم كما في المبسوط وحسن الدعاء بما ذكره محمد اللهم اصرف عني شرك كل ذي شر اللهم اشقلى

في طاعتك وطاعة رسولك وفي الكلام اشعار بانك لا يدعوك بها يسأل عنهم والا فسد  
 صلاته نحو اللهم ارزقني مالا والليم زوجني فلانة والهم اقض ديني كما في المحيط  
 (ثم يحول) المصلي وجهه أولا كما في الحقايق حتى يرى بياض غده كما في المبسوط  
 (ثم يسلم) الامام ومن الظن ارجاع الضمير الى الامام والمأموم بشهادة ما بعده  
 فيقول السلام عليكم ورحمة الله بالالف واللام ولا يقول في آخره وبركاته  
 عندنا كما في المحيط ويتبني ان يسكن الميم ففي حديث النخعي التسليم حزم كما ذكره  
 ابن الاثير وغيره (عن يمينه) فاذا سلم أولا عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعيد عن يساره  
 وان سام عن تلقاء وجهه يعيد عن يساره كما روى عنه كذا في المحيط (بنية من) كان  
 (ثم) بالفتح بلاء اي في جانب اليمين (من البشر) المشار لانه في هذه الصلاة وهذا  
 قول اكثر المشايخ وقيل يمينه جميع الرجال والنساء كما في المبسوط وقيل لا ينوي النساء  
 في زمائنا كما في الكافي والبشر الخلق واحد وجهه سواء كما في الديوان (ومن  
 الملك) معه اصله ملائك على مفعل مصدر بمعنى المفعول اي المرسل فخفف لسكثرة  
 الاستعمال كما في الرضى فهو اسم جنس شامل لاثنتين للكاثرين للحسنات والسيئات ولثلاثة  
 واحد عن امامه يلقيه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكروهات وواحد على  
 فاصبته يكتب ويبلغ الصلوات وللسنتين او المائة والستين الحافظين لله ودينهم والوعظات  
 كما وقع في الاخبار عن سيد الكائنات عليه افضل الصلوات والتسليمات كما في المحيط  
 وغيره من المتقدمين (ثم) يحول الامام وجهه كما ذكرنا ويسلم (عن يساره كذلك)  
 اي بنية من ثم من البشر ومن الملك وقيل ينوي بالاولى الحضور وبالثانية جميع الانس  
 والجن وقيل ينوي بالتسليم الواحد وقيل لا ينوي الفساق وقيل لا ينوي لان الاشارة  
 بالسلام فوق النية والاول هو الصحيح كما في الكرماني والزاهد وفي المحيط ان السنة  
 ان يكون الثاني اخفض من الاول وفي النوادر ان الاول للخروج وتحية الحاضرين والثاني  
 للتحية فقط فكانه غاب عنهم ثم يرجع اليهم فيسلم عليهم وانما لم يستحق الجواب  
 عليهم لانه انما يستحق اذا لم يوجد ما يقوم مقامه وقد وجد ههنا وهو التسليم من صاحبه  
 كما في الكافي وفيه اشكال فانه يلزم منه ان يستحق الجواب عليهم ان سلموا  
 قبله لو لم يسلموا اصلا ولان المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض قبلزم الجواب على  
 السامعين منهم عند هم وانما قدم البشر لان خواص البشر واوساطه افضل من خواص  
 الملك واوساطه عند اكثر المشايخ (و) يحول الوجه ثم يسلم (الموتم ينوي الامام) حال كون  
 الموتم واقعا (في جانبه) اي جانب من جانبيه فينوي في السلام الاول ان كان في الجانب  
 الايسر وفي الثاني في الايمن (و) ينوي الامام (فيهما) اي في الجانبين عند محمد وفي رواية عنه

وفي يمينه فقط عند أبي يوسف (أن حاذاه) أي الإمام (و) كذا (المنفرد) ينوي في الجانبين عند بعض المشايخ (الملك فقط) فلا ينوي البشر وفي الجامع الصغير ينوي رجال العالم ونساءه قال أبو القاسم ينبغي للمصلي أن ينوي في التسليمتين جميع أهل التوحيد وفي تخصيص المنفرد بالقيّد أشعار بأن الموعوم ينوي البشر والملك أيضاً في الجوانب وأعلم أن جميع ما ذكره سوى الفرض والواجب سنن للصلاة يكره تركها كما في الجلاب وأما أداؤها فكثيرة كقيام الإمام والقوم بعد الميعلتين وإخراج الكفمين من الكمين عند التكبير والنظر في القيام إلى المسجد وفي الركوع إلى أصابع الرجل وفي السجود إلى الأرض وفي القعود إلى الحيز وكظم الغم عند الثأب ودفع السعال عن نفسه ومسح الجهة بعد السلام كما في غزاة المنتمين وترك اللعب وترك النظر يمينه ويساره وقيل تسوية الصفوف وقيل تسوية الرجلين وقيل نصب الرجلين بلا ميل إلى جانب كما في النظم \*

(فصل) \*

(يجهر الإمام) أي يرفع صوته بالقرآن اقتداءً بحبيب الرحمن فإنه يجهر في الصلوات ابتداءً ثم انسخ في الظهر والعصر صيانة للقرآن عن لغو الكفرة والإمام من يقتدى به واحد أو أكثر صبيهاً أو بالغاً وفيه دلالة على أنه يجهر ولو كان المقتدى واحداً أو اثنين وفي القاعدى لو جهر فيها يخفى وهو يوم واحد لا يسجد لأنه ليس بإمام مطلق لأنه لا جماعة معه لا ترى أنه لا يتقدم على مأموه ولو كان يؤم اثنين ففيه خلاف أبي يوسف وظاهره مشعر بفرضية الجهر لأن الأخبار من المجتهد كالأخبار من الشارع كما في قراءة الكافي وشروح الهداية وأخباره أكد من أمره كما في التوضيح والكرمان وغيرهما إلا أنه تجوز اعتماداً على ما مر (في الجمعة والعيدين) لأنه إقامتهما بالهدى ينقصد ضعف المشركين وفي القاعدى لو خافت الإمام في العيدين لم يجب السهول لأنه يخير فيما وراء الفرائض إلا أن الجهر أفضل (وفي الفجر وأولى العشائين) بفتح الياء الأولى وكسر الأخرى والتثنية في حكم المعطوف والمعطوف عليه فله معنى في الركعتين الأولىين من العشاء الأولى والأخيرة لأنهم مشغولون بالأكل في المغرب والنوم في الفجر والعشاء ففي هذه الصيغة أشعار بأن الإمام لو خافت ببعض الفاتحة أو السورة وكلها أو المنفرد ثم اقتدى به رجل أعادها جهراً كما في الخلاصة وقيل لم يعد وجهر فيما بقي من بعض الفاتحة أو السورة كلها أو بعضها كما في المنية ولا خلاف أنه إذا جهر بها كثر الفاتحة يتبها فاقته كما في الزاهد وفي الكلام إشارة إلى أنه لو ترك القراءة في الأولىين خافت به في الآخر يمين لكن في الجلاب أنه جهر بها كما لو ترك الفاتحة جهر بها وأما لو ترك السورة جهر بها

وبالفتح معاً والاصح كما في الكافي ( ادعوا قضاء ) وهو قيد للثلاث الاخيرة لئلا يحرر  
 ان الثلاث الاولى لم تقض بدليل اعادة الجهر ( لا غير ) وان كثر وقوعه في كلام  
 المصنفين الا انهم لم ينفوا كفاي المغي على ان المفهوم مغي والمعنى لا قراءة غير الجهر ولا يقرأ  
 غير الجهر ويجوز نفي الجهر عن غير هذه الصلوات فيفيد ان يخاف في الظهر والعصر  
 وكذا في الكسوف والاستسقاء عند وكذا في التراويح والوتر على ما مر في القاعدة  
 من ان لا يجهر في غير الفرائض الا ان الاصح ان يجهر فيها كما في كثير من المتداولات  
 وامانوافل النهار فيكبره الجهر فيها ولا يمس به في نوافل الليل كما في المحيط واعلم  
 ان ما وضع للاعلام جهر به الامام ومالا فلا كما في الجلاب ( والمنفرد خير ) بين الجهر  
 والخافتة ( ان ادى ) هذه الصلوة وفيه اشارة الى ان له اسماع نفسه وغيره كما في النهاية  
 لكن في سهو المبسوط والكرمان وغيرهما ان جهر المنفرد اسماع نفسه وفي المحيط انه  
 لا يسمع غير كفاي علمة الروايات والى انه لا يجهر في غير هذه الصلوات والا فان كان عن عمد  
 فقد اساء وعن سهو فني السجدة روايتان كما في التمهيد ناشى ( والمنفرد خافى حتما )  
 اي يجب ان يحد بعض المشايخ ( ان قضى ) هذه الصلوات وقال بعضهم انه يخير والجهر  
 افضل وهو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية وفي الكلام اشعار بان للامام  
 والمنفرد ان يرفع الصوت رائدا على الحاجة وهذا افضل الا اذا جهد نفسه او اذى  
 غيره كما روى عن ابي جعفر كما في الزاهدى وذكر في كشف الاصول ان الامام اذا جهر  
 فوق حاجة المقتدين فقد اساء كما اذا جهر المقتدى والمنفرد بالاذكار ( وادى الجهر )  
 اي اخفض الاصوات بالقرآن جوازا في حق الامام فان في حق المنفرد اسماع النفس جهر  
 كما مر ( اسماع غيره ) اي اسماع احد سواء كان الغير بمعنى المفاير ولذا قال السيرافي انه  
 لا يتعزى بالاضافة فلو سماع اثنين كان من اعلى الجهر كما في الخزانة انه لو سمع بعض القوم  
 لكفى لكن في صلاة المسعودى ان جهر الامام اسماع الصنف الاول وفي الخلاصة والزاهدى  
 وغيرهما انه اسماع الكل فلو سمع رجلان في السرية لم يكن جهر الا ان كلتا الروايتين  
 لا يخ عن شىء<sup>٥</sup> لانه يلزم منه ان لو كان القوم كثيرا بحيث لم يسمع الكل لكان مخافتة  
 ( وادى المخافتة ) اي المخافتة فانها لا تنقسم على الصحيح الى الادنى والاعلى كالجهر  
 وانما اقم لفظ الادنى لما سئل من الاشارة ( اسماع نفسه ) فقط وهذا ان الحدان قول  
 الفضلى والهندى والسرخسى وبه اخذ عامة المشايخ وفيه اشعار بان اعلى المخافتة  
 تحصيل الحروف فقط اذ القراءة فعل اللسان وذلك باقامة الحروف لا بالسماع اذ السماع  
 فعل السماع وهذا قول السرخسى وابى بكر الاعشى كما في المحيط ومروى عن محمد والقنورى  
 كما في الزاهدى وعن ابي الحسن النووى كما في صلاة المسعودى وعن ابي نصير بن سلام

كما في العمادى فمن الظن ان الاولى ترك الادنى لانه زاد اشارة الى ان قول هو لا الائمة  
 غير ساقط عن حين الاعتبار اصلا ثم صرح بما عليه الفتوى فقال (هو) اى كون  
 المخافة اسماع النفس (الصحيح) وقال الامام الحلواني الاصح انه لا يجزى به ما لم يسمع  
 اذنه او اخذ من يقر به كافي المحيط (وكذا) اى مثل الجهر والمخافة فى القراءة الجهر والمخافة  
 (فى كل ما يتعلق بالنطق) وهو فى التعارف اصوات مقطعة يظهرها اللسان وتعيها  
 الاذان ولا يكاد يقال الا لانسان (كالطلاق والعتاق) فانه لو طلق امرأته او عتق  
 عبده بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح (والاستثناء) فى الطلاق والعتاق واليمين  
 وغيرها فلو طلق امرأته او خالعها فاستثنى فى نفسه لا يصح فى القضاء كما فى العمادى  
 وغيره كتسمية الذبيحة والايلاء والبيع وغيرها وفى المحيط قال القاضى علاء الدين  
 الصحيح عندي ان اسماع النفس كافى فى بعض التصرفات دون بعض الا ترى اى البائع  
 لو اسمع نفسه بلا اسماع للمشتري لم يكن كافيا (وسنة القراءة) اى مقابلة القراءة المسنونة اى  
 الثابتة بالسنة فى جميع الصلوة للامام والمفرد (فى) وقت (السفر عجلة) بفتحيم مجاز مرسل  
 بعلاقة الجزئية والملازمة ومصدر حيني اى فى حالة الضرورة والاضطرار من الخوف وغيره  
 فيكون مصدرا حينيا وقيل حال وفيه ان المصدر لا يقع حالا بلا اسماع وانما بدامن الاحوال  
 الاربعة بذلك اقتداء بمحمد فى الاصل (الفاتحة) اى سورة الفاتحة فان السورة جزء العلم فى  
 الكل وجوز سيمويه ان يكون المضائق اليه علما (مع اى سورة شاء) من القصار كانت كالكثر  
 والاخلاص واعلم ان هذا الحكم مذکور فى الهداية وغيره ولكن ينبغي ان يترك حكمه الى  
 حكم الضرورة الا تيقن الاختيار فى حالة الضرورة والسفر يقرأ بقدر الحال دفعا للخرج  
 (و) فى السفر (امنا) اى وقت القرار والاطمينان (نحو) سورة (البروج) على التفصيل  
 الا ان فهم مع الفاتحة تقرأ فى الفجر والظهر ودونها فى العصر والعشاء والقصار  
 جدا فى المغرب كفى المحيط وذكر فى سفر المبسوط انه يقرأ فى الفجر والظهر الطارق  
 والشمس وفيها عداها نحو الاخلاص (وفى الحضر) الإقامة فى الاختيار (استحسنوا)  
 اى عند المشايخ حسنا (طوال المفصل) ظاهره الاستغراق والمراد قراءة اثنتين  
 تامتين من السور الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتمادا على  
 الظهور والكلام دال على ان هذه القراءة مستحبة وفى المحيط والخلاصة وغيرهما انها  
 مسنونة وهذا على ما ظن من ان معنى الاستحسان ما ذكرنا والفعلية معطوفة على الاسمية  
 وهو غير مستحسن ومع ذلك يلزم ان يكون القراءة فى الضرورة مقيدة بالاستحسان  
 والاحسن ان يعطى فى الحضر على ما فى السفر والطوال خبر للسنة فيفيد سنية القراءة  
 والفعلية معترضة او هالية للتأكيد فلن فى هذا المقام اختلاف الروايات كما سنذكرها

والمعنى عمل مشابهاً بالاستحسان وهو ان يعتمنها بالاستحسان بالاثار وهو المراد بالاثار  
 حديث عمر رضي الله عنه فانه كتب الى ابي موسى الاشعري على ما ذكره المصنف كما صرح به  
 في المبسوط وغيره فمن فهم منه خلاف السنة قلعه لفظة عما في الاصول والطوال بالكسر جمع  
 طويلة كالصباح والصبيحة والمفصل السبع الاخير من القرآن سمي به لكثرة الفصل بين  
 سورة بالمسئلة (في الفجر والظهر) روايات مختلفة الاولى ما ذكره والباقى مع التوفيق  
 ان القوم ان كانوا ممن يرغبون في العبادة بقراءة مائة آية كما في رواية الحسن في كل ركعة  
 خمسين وان كانوا كسالى يقرأون اربعين كما في الاصل وان كانوا ما بين ذلك يقرأ خمسين  
 كما في الجامع الصغير وقيل انها مبنية على كثرة اشتغال القوم وقتها وقيل على طول الليالي  
 وقصرها وقيل على خفة النفس وثقلها وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل  
 انه يحتمل زعمان يقرأ القوم كمالا يوعى الى تقليل الجماعة كما في المحيط والخلاصة والكافي  
 وغيرهما (و) سنتها (اوساطه) اي قراءة سورة تامة بين الطوال والقصار من المفصل  
 او عشرين آية (في العصر) وقيل فيه خمسة عشر غير الفاتحة (و) (في العشاء وقصاره)  
 بالكسر جمع قصيرة كالمعوذتين اوست آيات (في المغرب) ثم اشار الى بيان المفصل مع اقسامه  
 بقوله (ومن الحجرات) بضمهين اي مبتدأ منها كما في الكرمان وغيره لكن في المنية قال  
 الاكثر وانهم من سورة محمد عليه السلام وقيل من ق وقيل من النجم وقيل من الفتح سور  
 (طوال الى) سورة (البروج) ثم (من البروج) (اوساطه الى) سورة (لم يكن) وقيل الى  
 البلد كما في الكرمان (ثم) من لم يكن (قصار الى الاخر) اي آخر القرآن وفي النهاية  
 من الحجرات الى عبس ثم التكويد الى الضحى ثم الم نشرح الى الاخر ولا شك ان الغاية  
 الاخيرة داخله في المغياب ينبغي ان يكون الاوليان كذلك لكنهما خارجتان كما في الكافي  
 وغيره وما ذكره من المبدأ المنتهى في الكل يوافق المحيط والظهيرية والحزانة وغيرها  
 فلا على المصنف القاصر في التتبع انه خلاف ما رأى (و) في المحضر (في الضرورة)  
 والاضطرار كخوف خروج الوقت يقرأ (بقدر الحال) والوقت ولذا اكتفى ابو يوسف  
 حين اقتدى به ابو حنيفة في ضيق الفجر بايتين من الفاتحة ثم قال ابو حنيفة يعقوبنا صار  
 فقيها (وكره تعيين سورة) اي الملازمة على قراءة سورة معينة سوى الفاتحة (لا صلاة)  
 فرضا او غيره فلا بأس به في بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يجوز غيرها فلو قرأ للسنة  
 او اليسر فلا بأس به وفيه اشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين ولو بينهما سورة وقيل  
 لا يكره ان طالت وهذا في الركعتين واما في ركعة مكررة والى انه يكره تقديم سورة لانه  
 افحش من التعيين وهذا حكم الاية في الجميع وهذا كله في الفرائض واما في السنن فلا يكره  
 وهذا في حالة الاحتيار واما في حالة العذر والنسيان فلا بأس به الكل في المحيط والى انه

لا يكره تكرارها في ركعتين كما في الزاهدي وفي سهوه انه يكره في الفرض (وينصت)  
من الانصات اي يسكت (الموعظ) سواء كان مديرا كالاخا او مسبقا وفيه اشارة الى انه  
يذره القراءة خاف الامام وعن الطرفين لا بأس به في السريعة والاول اصح فانه يفسد الصلاة  
عند عتد من الصحابة كما في الزاهدي والظاهرية وعن ابن مسعود ملى عفوته ترابا وعن  
الشعبي ادركت سبعين بدر ياكلهم على انه لا يقرأ خاف الامام كما في الكرماني (وكذا)  
ينصت الحاضر للخطبة (في) اثناء الخطبة (وهي ذكر الله تعالى ورسوله والخلفاء والاتباء  
والمواعظ واما ما عتده من ذكر الظلمة فخارج عن الخطبة واليه اشير في الكشف  
ولنا اقل في المضمرات لا بأس بالكلام اذا اخذ الامام في مدح الظلمة وفي المحيط ان التباعد  
من الامام اولى عند كثير من العلماء كيلا يسمع مدح الظلمة والصحيح الذي هو افضل والخطبة  
شاملة خطبة النكاح والوسم وغيرها كما مر وفي السلام اشارة الى انه يستمع من اول الخطبة  
الى آخرها كما قال عامة المشايخ وقال الطرفان انه يستمع عند ذكر الله ورسوله الى انه لا يكره  
السلام وقت الجلسة كما قال بعض المشايخ ومنهم من قال انه مكروه والى انه لا بأس بالاشارة  
بالرأس واليد والعين عند روية المنكر وهو الصحيح كما في المحيط (الاذا قرأ) في الخطبة  
قوله تعالى (صلوا عليه فيصلى السامع) ح وجوبا (سرا) اي في نفسه بان يسمع  
نفسه او يصحح الخروف فانهم فسروه به وعن ابي يوسف انه يصلي قلبا ايتما الامر  
الانصات والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما في الكرماني وفي اسناد الفعل الى السامع  
اشعار بان لا ينصت اذا بعد عن الامام ولا رواية فيه كما في المحيط وقد اختلف فيه والاحوط  
السكوت كما في الكافي وانها ترك حكم السلام لان الاكثر ينفسرونه بالانقياد ولكن  
في مبسوط شيخ الاسلام عن ابي يوسف والطحاوي انه يستحب الانصات الى قوله  
صلوا عليه وسلموا فيجب ان يصلي ويسلم لكن في المضمرات ان الاصح الانفصال اذا قرأ  
صلوا عليه لانه حالة الصلاة (الجماعة) فرقة يجتمعون والمراد صلاة الامام مع غيره  
ولو صعبا يعقل فهو مجاز او حقيقة عرفية (سنة) للفرض وما في حكمه كالوتر والتمريض  
دون النقل فانها لا تكون سنة فيها لكنها جائزة مع الكراهة ان صلوا على سبيل  
التداعي وبنيوها اذا صلوا في ناحية وقال الحلواني ان اقتدى به ثلثة لا يكره بالاتفاق  
وان اقتدى به اربعة فالاصح انه يكره كما في الخلاصة (مؤكدة) بالفتح اي قريبة  
من الواجب فلوان اهل مصر تركوها لقوتلوا عليها واذا ترك واحد ضرب وهبس  
كما في الجلابي ولا تكون واجبة لقوله عليه السلام الجماعة من السنن الهدى فتكون سنة  
مؤكدة كما في الكرماني فكان صحته لم تبلغ الزاهدي والالم يقل ان الظاهر انهم ارادوا بالتاكيد  
الوجود لا استدلالهم بالاخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وفي الجلابي ان



سنة الجماعة كمن سنة الفجر وفي المنية قيل واجبة يأثم بتركها مرة بلا عذر وقيل إنها يائثم  
إذا اعتاد بتركها وقيل فرض كفاية وبه أخذ الطحطاوي والكركشي وعن غير أصحابنا أنها  
فرض عين والاكتفاء مشير إلى أنها لم تنقيد بالمسجد ولذا قالوا الأصح أن أقامتها في البيت  
كأقامتها في المسجد إلا في الفضيلة على الأصح كما في القنية (والأولى) أي الأولى (بالأمامة)  
أي بهذا الفعل المخصوص (الأعلم بالسنة) أي بالشريعة كما في الكرماني وغيره وظاهره  
مشعر باشتراط العلم بجميع أبواب الفقه بل غيره من العلوم لكن في الخلاصة لا يشترط  
الأعلم الصلاة وإنما قدم العلم لأنه إذا قدر على ما يجوز به الصلاة من القراءة واجتناب  
عن الفواحش الظاهرة كما في المحيط وغيره ولم يخطر بالبال الاشتراط الأول فينبغي أن  
يفكر الثاني (ثم) أي بعد الاستواء في العلم (الأقرب) أي العلم بالقراءة وكيفية أداء الحروف  
والوقوف وما يتعلق بها كما في الكرماني وعن أبي حفص أن من يقرأ قليلا من الأمل  
أحب إلى من الفاسق القاريء (ثم الأورع) أي الأشد احترازا عن الشبهة بخلاف الاتقي  
فأنه عن الحرام أبعد كما في الكرماني وذكر في الزمخشري الأورع ثم الأقرأ وفي الخلاصة  
لو استوي في الفقه والصلاح وأحدهما أقرأ فقد موافقه لاساء أو لا يائثوا (ثم الأسن)  
الذي لم يتغير عقله في الروضة بكره أمامة المغندي الذي ينسب إلى الحرف وفي مختصر  
الكركشي الأسن ثم الأورع وفي السراجية الأسن ثم الأرضي عند القوم وفي الخلاصة  
الأسن ثم الأصبح وجها والآنسب فلان اجتماع هذه الحاصل في رجلين يقرع أو يختار  
القوم فلو اختلفوا فالعبرة الأكثر وفي الأجناس الباني أولى بالأمامة والأذان ثم ولده  
وعشيرته وفي المنية لو دخل في المسجد من هو أولى بالأمامة فامام المحلة أولى (فان أم عبد)  
سواء كان معتقا وغيره كما في الخلاصة (أو أعرب) منسوب إلى الأعراب لا واحد له من لفظه  
وليس جمعا لعرب كما في الصحاح لكن في الرضي الظاهر أنه جمع له وقال الراغب  
أنه في الأصل أولاد اسمعيل عليه السلام ثم جمع وصار اسما لسكان البادية وفي نهاية  
الحديث العرب من أقام بالبادية أو المدن والنسب أعرب أو عرب بل سكن في المغرب  
العرب الواحد العرب اسم جمع وهم الذين استوطنوا المدن والقرى العربية والأعراب  
أهل البدو واختلف في نسبتهم الأصح أنهم نسبوا إلى عربية بفتح تين وهي من تامة لأن  
أباهم اسمعيل نسابها والمراد البدوي الجاهل بالسنة فلا يكره أمامة العالم منكمافي الجلابي  
وفيه اشعار بأنه لا يكره أمامة البدوي وفي الكرماني أنه يكره (أو فاسق) من المنسوق  
وهو لغة الخروج عن الاستقامة وشريعة الخروج عن طاعة الله تعالى بارتكاب كبيرة وينبغي  
أن يراد بلاتأويل والافيشكل بالباغي فيكره أمامة النمام كما في الروضة وأمامة المرئي  
والمتنصع ومن أم بامرة كما في الجلابي (أو أعمى) أن كان من البصراء أفضل منه والأفوه

اولى كهافى الكرمافى (أو مبتدع) من ابتدع الامر اذا احده وشريعته من خالف اهل السنة  
 اعتقادا كالشيعة وحكمه فى الدنيا الاهانة باللعن وغيره وفى الآخرة على ما فى الكلام  
 حكم الفاسق وعلى ما فى الفقه حكم بعضهم حكم الكافر كمنكر الروعية والمسح على  
 الخفين وغيرهما كهافى الخلاصة فالمراد به مبتدع لا يعتقد شيئا يوجب السكفر فلا يجوز  
 امامة المكفر منهم ويكره امامة من فضل على اهل العمر بن رضى الله عنهم (أو ولد زنا)  
 أى ولد يحصل من وطى<sup>٦</sup> حرام لعينه (كراهه) ذلك كراهة تنزيهه لسقوط المرتبة عند  
 الناس والجهل وعدم توقي النجاسة والاستخفاف عادة ولو عدم ذلك لا يكره امامته  
 وفى الاختيار لو كانوا افضل من ضدهم فالحكم بالضد والاكتفاء مشير الى انه لا يكره  
 امامة الشافعى لكن فى الزاهدى انها مكروهة وفى وتر النهاية انها غير جائزة كما قال  
 صدر الاسلام فلا حوط ان لا يصلى خلفه كعه فى الجواهر وهذا اذا علم بالاحترار  
 عن مواضع الخلاف فلو شك فى الاحتراز لم يجز الاقتداء مطلقا كهافى النظم فلا بأس به  
 اذا لم يشك فى ايمانه ولم يتعصب اى لم يبغيض للمحنفى ولم يكن مبيها ولم يتوصا به لم يستعمل  
 او نجس عندنا ومسح ربيع الراس وتوضأ ما خرج من غير السبيلين وطهر من المنى وغسل  
 النجس الغير المرئى ثلاثا وكذا اليد والفم بعد كل الضب ونحوه وحفظ الترتيب بين  
 الصلوات ولم يصل هذه الصلاة مرة ولم يكشف الركبة ولم يجاوز المغرب فى القبلة  
 ولم يحاذ امرأة ولم ياجن فى القرآن ولم يتكلم فيها الكل فى بحر الفتاوى (كجماعة النساء)  
 جمع نسوة اسم جمع (وحدهن) حال او مصدر كما هو رأى البصرية او ظرفى كراهى  
 الكوفية والمعنى كافتدائهن بامرأة فانه مكروه وفيه اشعار بانه لا يكره جماعتهم  
 فى صلاة الجنائز وكذا اقتداء عوامهم بالرجل وهذا اذا لم يكن فى الخلوة والافتكره وان كان  
 محرما للكل كشدافى النهاية (فان فعلن) افتدين بامرأة (تقضى الامام) منهم  
 (وسطهن) لانه شرعت جماعتين كذلك كهافى النهاية والظاهر منه وجوب هذا  
 الوقوف لكن فى خرافة المفتين انه جائز تقديم امامهم والوسط بالنجريك اسم لمثل مركز  
 الدائرة ظرف متصرف وبالسكون اسم لادخالها غير متصرف وكلاهما محتمل ههنا الا ان  
 الاول اولى لانه يكره ما اذا لم يعتدل طرفاه كهافى الزاهدى وغيره (وكحضور الشابة) أى كره  
 حضورها تحريما (كل جماعة) أى كل فرد منها نهائية اوليلية والشابة بالتشديد  
 لغة من تسع عشرة الى ثلث وثلثين. وشرعا من خمس عشرة الى تسع وعشرين  
 (و) كحضور (العجوز) اسم الموءنث غير لازم التاء كهافى الرضى وذكر فى القاموس انه  
 لا يقال عجوزة اولغة ردية لغة من احدى وخمسين الى آخر العمر وشرعا من خمسين  
 (الظهر والعصر) فلا يكره حضور الفجر والمغرب والعشاء وكذا الجمعة والعيد من الصلاة

في رواية عنه ولتمكثير السواد فيمن في ناحية في رواية واما عندهما فالحضور رخصة  
 في الكل كما في السكون والاستسقاء كما في المحيط وهذا في زمانهم واما في زماننا فيكره  
 حضورها كل جملة وهو المختار كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى ان حضور  
 الوساطة اعنى الكهنة مكرهه في زماننا وينبغي ان يكون كذلك في زمانهم في المحيط  
 قلت عايشة رضى الله عنها للنساعين شكوا اليها عن عمر رضى الله عنه انه يهين  
 عن الخروج الى المساجد لو علم النبي عليه الصلاة والسلام ما علم عمر ما اذن لكن الى الخروج  
 (ويقتدى المتوضىء) اى يصح اقتداء من وقع وضوءه صحيحا عنده (بالمتيهم) اى بهن وقع  
 تيممه صحيحا فلا يقتدى من توضع على ان الماء طاهر بمن تيمم على ظن انه نجس لانه امامة  
 محدث في رعيه كما في النظم ولا يقتدى بالمتيهم متوضى معه ماء وهذا عند الشيخين وقال  
 محمد انه يقتدى به مطلقا قال زفر انه لا يقتدى به مطلقا كما في الزامى ويبدل فيه مصلى  
 الجنازة ولا خلاف فيه كما في الخلاصة (ويقتدى) (الفاسل) للرجل او غيرها (بالماسح)  
 على الخف او الجبيرة (والقائم بالقاعد) عند ما خلافا ل محمد ويستثنى منه التراويح  
 فانها صحيحة بلا خلاف على الصحيح وقيل باستحباب القيام عندهما وبالقعود عند  
 والكلام مشير الى انه يقتدى بالمتيهم والماسح والقاعد بمثلوا القاعد بالراكع كما في المحيط  
 والاكتفاء مشير الى جواز امامة الاحدب وان لم يتميز قيامه عن الركوع وبه اخذ عامة  
 العلماء كما في النظم (والمومى بالمومى) يشمل ما اذا كانا قائمين او قاعدين او مستلقين  
 او مضطجعين او مختلفين واختلف في المومى قاعدا بالمومى مضطجعا والاصح الجواز  
 كما في النهاية وفيه اشعار بان لو اقتدى من ليس بمومى من قائم او قاعد بمومى لم يجز  
 في المحيط (والمتمفل بالمفترض) فيسقط عن المتمفل القراءة وفرضية القعدة الاولى وفيه  
 اشارة الى انه لا يكره جماعة النفل اذا ادى الامام الفرض والمقتدى النفل وانما المكره  
 ما اذا ادى الكل نفلا والى انه لا يقتدى المفترض بالمتنفل كما سيجىء (لا) يقتدى  
 (رجل بامرأة) بالغين فلا يقتدى خنثى مشكل بخنثى ولا بامرأة لاهتمال كونه رجلا  
 كما في الزاهدى (او صبي) اى لا يقتدى رجل بامرأة بصبي غير بالغ في الفرض والسنة  
 والنفل عند ابي يوسف واما عند محمد فيصح في النفل والاول المختار كما في الهداية  
 فلا يقتدى به في التراويح على الصحيح وان قل بالجواز اكثر الحراسانية كما في المحيط والكلام  
 مشير الى انه لا يقتدى به في صلاة الجنازة كما في جامع الصغار والى انه يقتدى بالصبي بالصبي  
 كما في الخلاصة والى انه يقتدى ببالغ غير ملتح كما اشار اليه في الكافي ولا يخفى انه مستدرك  
 بما يأتى من انه لا يقتدى مفترض بمتنفل (ولا) يقتدى (طاهر) صحيح (بمعتور)  
 صاحب جرح سائل كالمبطون والمستحاضة وغيرها فيقتدى صحيح بجرح ومعتور

بمعذور كما في المحيط وذكر في الزاهدني انه لا يقتدى مستحاضة بمستحاضة وضالة  
بضالة وفي المنية يقتدى صحيح بمعذور عند أبي يوسف واختلف المشايخ فيه  
(وقارىء) ذا كر لما يصلي به من القرآن كما في الكرماني (يامي) بهالم يذكره فان صلاتهما  
فاسدة امامين الابتداء كما قال الطحاوي ومن اوان القراءة كما ذهب اليه الكرخي وفيه اشعار  
بانه يقتدى بخرس او امي يامي كما في المحيط ولا يقتدى فاطي او امي بخرس كما في الروضة  
والامي في الاصل من لا يكتب ولا يقرأ كما في المغرب او من لا يحسن الخط كما في الكرماني  
منسوب الى الامة فحنفي التاء كما تقرر فهو كالعلمي اي على عادة العامة وعادة الامة  
(ولا بس بعار) فيقتدى بعار كما في المحيط (وغير موم) اي قائم او قاعد بركوع وسجود  
(بموم) اي بقائم او قاعد بلا سجود ويقتدى لا بس بعار وغير موم بموم عند زفر  
والاصل في جنس هذه المسائل ان حال الامام ان كان مثل حال المقتدى او فوقه جاز  
صلاة الكل وان كان دونه جاز صلاة الامام فقط كما في المحيط (و) لا (مفترض) ولو كان  
ذلك المفروض من قبل نفسه كما اذا نذر (بمتنفل) في جميع الافعال كما هو المتبادر فيقتدى  
به من يتنفل في بعض الافعال كما اذا استخلف الامام بعد الركوع من جاء ساعتئذ فسجد  
سجدتين فانهما نفل في حق الخليفة فرض في حق المقتدى وكذا اذا اقتدى المتنفل في الشفع  
الاخير من الفرض فان القراءة فرض في حق المقتدى نفل في حق الامام كاقوال بعضهم لكن  
العامة قالوا بان السجدة صارت فريضة بسبب الخلاف والقراءة نفلا بسبب الاقتداء فان  
هذا النقل اخذ حكم الفرض ولنا عليه اربع ركعات فلا يقتدى بمفترض بمتنفل لافي جميع  
الافعال ولا في بعضها وفيه اشعار بانه يقتدى المتنفل بالمتنفل كصلي ركعتي العشاء  
بالتراويح وركعتي الظهر باريح قبل الكل في المحيط (ولا) يقتدى (مفترض) كصلي العصر  
او ظهر اليوم او الاربعاء (بمفترض) كالظهر او ظهر الامس او الاربعاء ويدخل فيه  
مقتدى في تطوع بمفترض ثم افسد او اقتدى بمفترض كما في النظم وكما سافراقتدى بعد  
غروب الشمس في العصر بمقيم مقيم في حق الوقت كما في الزاهدني وفيه اشارة الى انه  
يقتدى في العصر بهذه المقيم مقيم بعد الغروب وان كان صلاته قضا لان الصلاة  
واحدة كافي الظهيرية والى انه يقتدى لاحق لانه لا يقتدى بالاجماع والى انه يقتدى  
مسبوق بمسبوق لكنه لا يقتدى على المشهور وفي الكبرى انه المختار لان الاقتداء في موضع  
الاقتداء مفسد ولعل غير مفسد عندها فان كلام القاعدي لا يخلو عن اشارة اليه (فرضا  
اخر) لزيادة الايضاح فان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واعلم ان في نفى  
الاقتداء في هذه المواضع رمز الى انه يصير شرعا في صلاة نفسه فينتقض وضوءه  
بالحققة ويجب القضاء لانها تفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصير شرعا

والاصح ان في المسئلة روايتين والصحيح الثاني كما في المنسورات (والامام لا يطيلها)  
 اى لا ينبغي له ويكره ان يطيل الصلاة بالقرأة والتسبيحات والدعوات ويحتمل ان يكون  
 الضمير للقرأة ويدل عليه قوله (ولا) يطيل الامام (قرأة) الركعة (الاولى) على  
 الثانية (الافى العجر) فان الاطالة فيها سنة بقدر نصف الثانية وقيل بقدر ثلثها وقيل  
 بقدر ثلثيها فان كانت مقارنة من حيث الاى فيها والا فيعتبر الكلمات والحروف ولا بأس  
 بان يقرأ في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلاثا كما في المحيط وقال محمد انه يطيل في  
 جميع الصلوات وعليه الفتوى كما في الزاهد وغيره والكلام مشير الى ان المنفرد يطيلها  
 وذكر التمر تاشي انه افضل والى ان الثانية لا يطيل على الاولى بشيء لكن في عامة  
 المتداولات ان اطالة آية او آيتين لا يكره بخلاف ما فوقها فانه مكروه بالاجماع  
 لكن قاله شرف الاثمة المكي وغيره لو قرأ في الاولى العصر وهي ثلاث آيات وفي  
 الثانية الهزاة وهي تسع لم يكره وقال ركن الاثمة الصياغى انه يكره لكثرة الزيادة  
 فن الست في القصر ضعف الاصلى بخلاف ما اذا قرأ في الاولى الاعلى وهي تسع  
 عشرة وفي الثانية الغاشية وهي ست وعشرون فلن في الطوال لا يكثر السبع فانها اقل  
 من النصف كما في المنية والى ان المنفرد يطيل الاولى فلن له ان يقرأ ما شاء والى ان  
 ما ذكره مخصوص بالفرائض فان الاطالة في السنن والتطوع لم يكره وعن ابي يوسف  
 انه يكره لانها مساواة كما في النهاية (ويقوم الموعثم) رجلا او صبيبا (الواحد) محاذياله  
 (على يمينه) بلا فرجة كما في الجلالى وفيه دلالة على عدم جواز التقديم عليه والتأخير  
 عنه والقيام خلفه لكن فيه تفصيل فانه قيل لو تقدم قدمه على الامام لم يجز صلاته  
 لتترك الفرض والقبرة للتقدم وقيل انها جائزة ما بقى المحاذاة في شيء من القدم والاصح  
 ان العبرة باكثرها كما في المنية ولو اختلف قدمهما في الصغير والكبير فالعبرة للكعب على  
 الاصح وقالوا لو تأخر كان مسيئا على الاصح لمخالفة السنة وعن محمد ينبغي ان يكون  
 اصابعه عند كعب الامام وقيل انامله عند عقبه ولو قام خلفه ففي كراهيته واساءته خلاف  
 والظاهر منه انه حكم غير المومي والعبرة في المومي للرأس حتى لو كان رأسه خلف امامه  
 ورجلاه قدام رجله صح وعلى العكس لا يصح كما في الزاهد وغيره واعلم ان ما ذكره  
 من الحكم يشمل ما اذا اقتنعت امرأة بامرأة فانه مشترك (و) يقوم الموعثم (الرائد) على  
 الواحد اثنين كان او اكثر (خلفه) اى خلف الامام في المسجد في اى موضع شاء وفي الصحراء  
 فيما اذا لم يكن بينهما فاصلة كثيرة وقد رها بعضهم بسبعة اذرع وبعضهم بمقدار نصف  
 كما في تحفة المسترشدين فان قام الامام على ميمنة الصف او يسرته او وسطه فيمسىء  
 كما في المبسوط وعن ابي يوسف يتوسط الامام بين اثنين كما في الكافي وفيه اشارة الى ان

الواحد يتأخر من اليمين الى الخلق اذا جاء آخر كما في الجلابي والاحسن ان يقال ويتأخر  
 الزائد فان كنيته ان يقف احدهما بحذاءه والاخر يمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء  
 ثالث وقف عن يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث هكذا  
 ولو كان احد الصنفين ناقصا التحق باقلهما ولو استويا قام عن يمينه والقريب من الامام  
 افضل كالقائم في الصف الاول من الثاني ولو بحذاء الامام كما في التمر تاشي (ويصف  
 الرجال) اي يجعلون على خط مستوي بحيث تكون منا كبههم متقابلة (ثم) يصف  
 (الصبيان) بالكسر على المشهور والضم لغة (ثم الخناثي) بالضم والكسر  
 جمع الخنثى بالضم وهو ماله آلة الرجال والنساء جميعا والمراد المشكل منه (ثم  
 النساء) ثم الصبيان كما في الزاهدي ولم يذكره اكتفاء بذكر الصبيان بعد الرجال  
 وفيه اشارة الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان معها مقتدى  
 قام على يمينه فان كان اثنين يقومان خلفه والمرأة خلفهما كما في الجلابي والى ان  
 هذا الترتيب واجب فان قدم الصبي على الرجل في الصف تفسد صلاته الا ان الجمهور  
 على انه غير مفسد بخلاف ما اذا قامت الموءمة امام الموءمة وبينهما فرجة قدر  
 اسطوانة فانه مفسد عند الجمهور وقيل غير مفسد كما ذكره الزاهدي  
 والى تعليل تأخير النساء اشار بقوله (فلن حاذته) اي استوت قدم المرأة شيئا  
 من اعضاء الرجل فان القدم مأخوذة في مفهومها على ما نقل عن المطرزي فاستواء  
 غير قدمها بعضوه غير مفسد ويدخل في الرجل والمرأة الصبي والصبية المشتبهان  
 فلا تفسد محاذاة غير المشتبهين ولا محاذاة الامرد والمراهق للرجل وعن محمد  
 انه مفسد كما في النهاية واشترط في المحاذاة صباحة الوجه والاطلاق مشير الى ان قليل  
 المحاذاة مفسد كما قال ابو يوسف واما عند محمد فيشترط مقدار ركن والى ان المحرم  
 كلام كالاجنبية والمتبادر ان يكونا في مكان مستو بلا حائل فلا تفسد ان كانت على  
 الارض والرجل على دكان قدر قلمتها وكذا اذا كان بينهما حائط او سترة او قسبة قدر  
 ذراع او فرجة يسعها رجل كما في الزاهدي وغيره (في صلاة) فريضة او واجبة او سنة  
 او تطوع او فريضة في حق الامام تطوع في حق المقتدين وفيه اشارة الى ان محاذاة  
 المرأة لم تفسد في صلاة الجنابة وكذا محاذاة المجنونة لان صلاتها ليست بصلاة  
 حقيقة ولهذا لم تفسد بالمحاذاة صلاة من لا يقتدى في الصحيح كما في النهاية لكنه  
 خلاف ما مر من الاشارة (مشتركة تحريمية) بالنسبة الى مشتركة تحرمتها بل اقتدت  
 المرأة وحدها او مع الذكر ولو في غير اول صلاة الامام واحترز به عما تحاذى المنفردة  
 المنفرد فيه فانه وان لم يكن مفسدا الا انه يورث الكراهة او الاساءة كما في التمر تاشي

فدخل فيه المترك واللاحق والمسبوق فلخرجه بقوله (و) مشتركة (اداء) بان يوعى كل الصلاة مع الامام سواء اقتدت وحدها او مع شخص ولا يخفى انه مخرج بصورة الانفراد فلا حاجة الى قيد التحريم ولقائل ان يقول باستدراك الاداء ايضا فان المشتركة على ما في الينابيع والدررة الزاهرة ان تقتدى المرأة وحدها او معها الرجل من اول صلاة الامام (فسدت صلاته) لاصلاتها لانه المأمور بتأخيرها ولم يتأخر فقد ترك الفرض فلو اشار الى تأخيرها ولم يتأخر فسدت صلاتها لانه المأمور بتأخيرها بالتأخير كما في المحيط عن مشايخ العراق وفيه اشارة الى انها لو كبرت مع الامام محاذية له انعقد تحريمه لان المفسد المحاذية في صلاة مشتركة ومالم ينعقد التحريم لم يتحقق هذه المحاذية له وهو الصحيح كما ذكره الحلواني كذا في الحاشية (ان نوى) الامام (امامتها) سواء كانت حاضرة وقت النية ولا سواء كانت النية قبل الشروع او بعده لكن قال عين الاثمة يشترط حضرتها وقال شرف الاثمة ان وقت النية وقت الشروع لا بعده كما في المنية ولعل التخصيص بهما مشير الى ما في المتن من صحة النية في غيبتهما بعد الشروع عند بعضهم وفيه رمز الى اشتراط النية في جميع الصلاة والاصح انها لهم تشترط في الجمعة والعبدان كفاي الخلاصة (والا) اي ان لم ينو امامتها اي في صورة اقتدى انثى محاذية للامام او المقتدى (فصلاتها) فسدت لاصلاته وفيه اشارة الى انها صارت شارعة في الصلاة كما مر والى انها لو اقتدت غير محاذية صح الاقتداء بغير النية الامع نفى امامة النساء كما في التمر ناشى وعن الحسن عن ابى حنيفة اذا قامت خلفه ولم تكن بجانب رجل صح بدون النية كما في الزاهد وغيره فالقول بان الاشتراك في الاداء يفسد عن النية ليس بشيء فقد بر

\* ( فصل ) \*

(مصل سبقة) اي اعترضه لا بفعل آدمي والسبقي في الاصل التقدم في السير ثم استعمل في مطلق التقدم (حدث) غير مانع كالجنابة وغيرها كما اذا احدث في ركوعه او سجوده فانه لا يرتفع مستويا ففسدت صلاته بل يتأخر مندوبائهم ينصرف كفاي الزاهد (توضا) بلا مكث فان قليل المكث مانع وفيه اشعار بان الاستنجاء غير مانع وهذا كما اذا استنجى من تحت ثيابها والا فكشفت العورة مانع كفاي المحيط وكذا امرؤ الدلو المتخرق ونزع الماء وفي الفتاوى انه غير مانع فلو كان الماء بعيدا وبقر به بشر فزح ان كل موءنة النزع اقل والا يذهب الى الماعك في الزاهد والصحيح ان النزع مانع كفاي المضهرات وكذا اترك النهر الاقرب الى الابد لانه اشتغال بها لا يعنيه كفاي التحقيق لكن في المنية لومر على حوض آخر

اتم ولو اخذ نعل للتوضي لم يتم (واتم) ما بقى من الصلوة ركن وقع فيه الحديث كما  
 في النهاية وفيه اشعار بان المرأة كالرجل في الاتمام وعن ابى يوسف في غير رواية  
 الاصول انها لو امكنها التوضي بلا كشف اعضاء الوضوء بان يكن ثوبها رقيقا  
 فكشفتها لم تتم وفيه جواب عما قيل ان المرأة من قرنها الى قدمها عورة على ان الوجه  
 ليس بعورة وكذا اليد والرجل في رواية عن ابى حنيفة واما الرأس فانه مسح بحيث يصل البلية  
 الى اصول شعرها كذا في المحيط (ولو) كل سبق الحديث (بعد) مقدار (التشهد) من القعدة  
 الاخيرة فيتموضا ثم يسلم ولا رواية في اعادتها وقال ابو جعفر انها تعاد كما في الجلاب وهذا  
 عنده فان الخروج لم يوجد وقالا انه لا يتوضا لانه قد خرج بالحديث بعد التشهد  
 (والاستيناق) اي تجديد التحريمة بعد ابطال الاولى بما شاء من الاعمال فانه لو لم يبطل  
 فيها كنه شرع في الظهر ثم نوى الظهر كذا في الزاهد (افضل) من الاتمام للمنفرد والقتدى  
 والامام وقيل الاتمام افضل لهما كافي الاختيار وغيره (والامام) بعد الحديث يستخلف (ويجوز)  
 باخذ الثوب او الاشارة (آخر) ممن يصلح للامامة والمدر كاولى من اللاحق والمسبوق فان  
 قدم المسبوق فيتم صلاته بعد اتمام صلاة الامام ثم يقدم المدر للسلام (الى مكانه) اي الامام  
 ويضع اليد على الركبة لتترك الركوع وعلى الجبهة للسجود وعلى الغم للقرعة كافي الزاهد  
 والاصبع على الجبهة واللسان لسجدة التلاوة وعلى القلب للسهو ويشير باصبع الى  
 ركعتي باصبعين الى ركعتين كما في المضمرات وعنه اذا توضا في جانب المسجد والقوم  
 ينتظرونه فرجع الى مكانه واتم جاز كما في الجلاب والمتبادر من كلامه ان الخليفة  
 ينوى الامامة وهذا لانه لا يصير اماما بغير النية بالاتفاق وعن الطرفين ان نوى في الحال  
 صار اماما حتى لو اتم في مكانه فسدت صلاة من هو امامه وان نوى ان يصير اماما اذا تقدم  
 فهو على ما نوى وظاهره يشير الى انه لا يستخاف في صلاة الجنائز كما قال بعضهم والى  
 انه بعد الحديث على امامته الا اذا خرج عن المسجد او اقام الخليفة بحره او بنفسه مقامه  
 او استخلف القوم غيره فلو خرج بلا خليفة تفسد صلاة المومنين على الاصح لمكان الامام  
 كافي الزاهد لكن في الخلاصة الاصح انه تفسد صلاته ايضا لكن في النهاية انه لا تفسد على  
 الاصح او الصحيح والاحسن ان يقال ويقوم آخر مكان الامام فيشمل ما ذكرنا (ثم يتوضا)  
 اي الامام وفيه اشعار بانه لا يمشی الى التوضي الا اذا قام الخليفة مقامه (ويتم ثمة) اي مكان  
 التوضي (او يعود) الى مكان الحديث وابيته او مسجد آخر (كالمنفرد) فانه غير بين  
 الاتمام ثم هو واختيار البعض وبين العود هو اختيار شيخ الاسلام والامام السر خسي  
 كما في المحيط وهو افضل كما في الكافي (ان فرغ امامه) اي امام الامام شرط طهره وابدال  
 عليه قوله يتم او يعود (والا) اي وان لم يفرغ امامه (عاد) الامام الى امامه



الاحتمال لكنه يشتغل اولا بقضاء ما فات لانه لاحق فيقوم ويركع ويسجد مقدار  
 الامام ولو زاد او نقص لم يضره كما في الخلاصة وقالوا هذا اذا لم يكن بينه وبين امامه  
 ما يمنع الاقتداء كجدار او نهر والا فيجوز ترك العود وان لم يفرغ امامه كما في المحيط  
 (وكذا) اي مثل الامام (المقتدى) في انه يخير بين الاتهام والعود ان فرغ امامه  
 والاعداد لاحتمال الا ان يكون بينهما ما يمنع الاقتداء فيجوز ان لا يعود وما ذكرنا من الخلل  
 في الحمار المنفرد جار في المقتدى وفي النوادر لو عاد المقتدى بعد ما فرغ امامه تفسد  
 صلاته والصحيح الاول كما في المحيط (ولو جن) وهو من افعال لم يستعمل الا جهولا وهذا  
 شروع فيما لا يتم به الصلاة من الامور الثمانية فلو صار المصلي مجنونا (او اغوى عليه)  
 متناول لما حدث من السكر في الصلاة لشرب قبلها (او احتلم) اي رآى المصلي في النوم  
 ما يوجب الانزال فانزل والتركيب يدل على رؤية شيء في النوم كما في المقائس والاولى  
 او وجب عليه غسل فيشمل ما اذا حاضت او انزل بالفكر او النظر او غيره كما في الجلال  
 (او قهقهه) ناسيا او عامدا لانه كالكلام وفيه اشعار بان الضحك غير مانع للبناء  
 كما في المحيط (واحدث) اي فعل المصلي حدثا موجبا للوضوء عند اولو بعد سبق الحدث  
 فلو عظم فسبقه حدث بني كما في النية لصح الصحيح انه لا يبنى كما في الظهيرية (عند)  
 مستند رك بالغسل (او اصابه) اي ثوبه (بول) اي نجاسة من الغير (كثير) جاوز قدر  
 الدرهم فانه اذا غسله لا يبنى وعن ابي يوسف انه يبنى واذا لم يغسل فان وجد آخر ونزع  
 من ساعته اجزاه وان لم يوجد فلان احدى ركني لا يبنى بالاجماع وان لم يوعده يبنى وان طال  
 مكثه وان وجد بلا نزع ولا اداء ركن لا يبنى عند الشياخين خلافا للحمد فيغسل ويبنى  
 كما لو اصاب جسده كما في المحيط وانما قيد البول كما هو المتبادر لان المانع من البناء  
 على ما في الظهيرية نجاسة الغير لا نجاسته (اوشج) بالضم اي صدع عضوه وشق  
 فنى المقائس التركيبي يدل على صدع الشيء فيتناول ما اذا انشق دمل او جراحة او رماه  
 انسان بينة او سقط هجر من سقف او دخل شوك في رجله او جبهته في السجود فادماه  
 (فسال) منه ذم فانه لا يبنى في هذه الصور عند ما خلافا لابي يوسف وقيل لا يبنى في  
 صورة الشوك كذا في الخلاصة وفي الكلام رمز الى ان بالاسالة لا يبنى عند الكل الا ترى  
 انه لو اخرج الدم بالعصر لا يبنى لانه بمنزلة الحدث العمد كما في كثير من المتداولات  
 (او ظن) على المجهول اي ظن الامام او المقتدى (انه حدث) فاستخلف (فخرج  
 من المسجد) او ظن انه حدث فاستخلف (وجوز الصفوف) اي مقدار ما يصف  
 من الجوانب الاربع وان كل بين يديه ستر او بناء وغيره وهذا بناء على ما روى هشام  
 عن محمد فانهم قالوا ان كل بين يديهم عائل لم تفسد الا اذا جاوزه كما في المحيط (خارجة)

اى من خارج المسجد لاني خارجه فانه لا ينتصب على النظر فيه كما نص عليه سيبويه وفيه  
 اشعار بان البيت كالصحن لكن الاصح انه كالمسجد ولذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال  
 الصنوف كما في الهبة وفي الكلام ايماء الى ان المنفرد تقصد صلاته في المسجد والصحن  
 بالخروج عن موضع سجوده من الجوانب الاربع كما في المحيط (فظهر طهره) اى علم  
 في الصورتين انه لم يحدث (بطلت) الصلاة فيفرض الاستيناف في هذه الصور الثمانية  
 (ولو لم يخرج) الامام والمقتدى من المسجد (ولم يجاوز) الصنوف خارجه (بنى) اى  
 اوصل ما بقى من الصلاة بما صلى واعلم ان هذه المسئلة تستفاد من المفهوم فلو اكتفى به لكان  
 احسن (وبعد) مقدار (التشهد) قبل السلام (ان عمل) على صيغة المجهول اى عمل المصلى  
 (ما ينافيها) من نحو الحقيقة والحديث العمود والعمل اعم من الحقيقي فيشمل ما اذا جن او اغشى  
 عليه (تمت) الصلاة بالخروج بالصنع في الكل (و) ان عمله الامام (تفسد صلاة المبسوف) اى  
 مبسوف لم يقم ركعته بالسجدة لانه لم يتأكد انفراد ح وعندهما لم تفسد كما ثم تفسد  
 صلوة من قين بها ولم يفسد صلاة المدرك بلا خلاف وفي صلاة الاحقر وايتان كما في الحقائق  
 (وان وجد هنا) اى بعد مقدار التشهد قبل السلام سواء كان في سجود السهو او بعده قبل  
 التشهد او بعده فان هنا بالضم والتشديد قد يرا دبه الزمان (روية المتيهم الماء) اى  
 وجد انه الماء (ونحوها) من المسائل الاثنى عشرية وغيرها لخروج الرجل عن غف  
 الماسح ومضى المدة وسقوط الجبيرة عن برعوز والعدرونيل العارى ثوباً وبقدره الموى  
 على الاركان وتعلم الامى سورة واستخلافه القارىء وتذكرك الفائنة وخروج وقت الفجر  
 والجمعة ودخول وقت الظهر عند قضاء الفجر وتغير الشمس عند قضاء الظهر ووجدان  
 ما يغسل النجاسة الكثيرة (فسدت) اى بطلت اصل الصلاة (عند ابي حنيفة) رحمه الله  
 اى في رواية ويجوز في عينه الحركات الان الكسر افصح (لفرضية الخروج بصنعه)  
 اى بفعل صدر عن المصلى قصد الان الصلاة عبادة لها تحريم وتحليل فلا يخرج  
 عنها الا بذلك الفعل كالحج ولم يوجد فتفسد كما قال بعض اصحابنا الان الصحيح الذى  
 عليه المحققون منا ان اصل الصلاة لم تفسد عنده لان الخروج بالصنع ليس بفرض  
 عنده والافق ادى الفرض بنحو الحديث العمود ولو كان فرضاً لاغتص بما هو قربة  
 كالحج وانما وجب الاعادة لان هذه الامور مغيرة للفرض الى النفل في خلال الصلاة  
 فكذلك فى الآخر كنية الإقامة وليست بقاطعة كاللحج بخلاف ما اذا وقعت بعد تسليمه  
 فانها ثبت لانها لم تقع في الحلال لانقطاع التحريم كما اشار اليه في المبسوط وغيره (لا)  
 تفسد (عند هنا) لعدم فرضيته

## \* (فصل) \*

(يفسدها) أي يبطل الصلاة على ما يأتي في البيع انشاء الله تعالى (الكلام) في الاصل شامل لحرف من حروف المباني أو المعلق ولا أكثر منها واشتهر في عرف أهل اللغة في المركب من الحرفين فصاعدا وهو المراد في الجلاب أن أدنى ما يقع اسم الكلام عليه التركب من الحرفين وفيه اشعار بما هو المشهور أن الحرف هو الصوت المكيف لكن في المحيط أن الصوت والحرف كل منهما شطر الكلام إذا لا يحصل الاقحام إلا بهما كما قال الجمهور وذهب الكرخي ومن تابعه مثل شيخ الاسلام إلى أن الصوت ليس بشرط في حصول الكلام فلو صح الحروف بلا اسماع لم يفسد بها الاعتدال الكرخي وتابعه (مطلقا) أي ساهيا أو ناسيا قليلا أو كثيرا خاطئا أو قاصدا ولو للإصلاح كما إذا قال أقعد عند قيام الإمام كما في المحيط (والسلام) سواء خاطب به إنسانا أولا وقيل بالفساد إذا خاطبه به كما في الزاهد وبأنه لم يكتف عنه بالكلام لأنه في حكم الذكر (عمدا) حقيقة أو حكما فيشمل قسما من السهو وهو ما إذا وقع في أصل الصلاة كما إذا ساء على الركعتين ظانا أنها الفجر فإنه مفسد بخلاف قسم آخر منه وهو ما إذا وقع في وصف الصلاة كما إذا سلم عليها ظانا أنه في رابعة الظهر فإنه غير مفسد كما في سهو المحيط فلو سلم المسبوق مع الإمام ذكر الماعليه تفسد ولو سلم المضلي قائما ظانا أنه أتم صلاته ثم علم أنه لم يتم لم تفسد لكن في الهية أنها تفسد والظاهر أن المفسد مجرد السلام بلا عليكم في المحيط أو قال السلام سهوا ثم علم فسدت فسدت صلاته (ورده) أي رد السلام سواء كان باللفظ أو إشارة الرأس أو اليد كما في مجموع النوازل لكن في المحيط أنها غير مفسدة بين (والانين ونحوه) كالتأوه والتأفيع فالانين أن يقول أه بالمد وكسر الهاء والتأوه أن يقول أوه بفتح الهمة وسكون الواو وكسر الهاء وفيه لفات متجاوزة من العشرة ويقال كلاهما عند الشكاية والتوجيع والتأفيع أن يقول أي بضم الهمة وكسر القاء المشددة بالتنوين وبدونه ولغاته أكثر من العشرة الكل في الرضى (مهال صوت) سواء كان معه حرف أو لم يكن فالنخ المسبوع أي ما له حرف معجب كأي وبني وثق مفسد كما هو رأي الطرفين وكذا غير المسبوع على ما قال شيخ الاسلام كما في المحيط وذكر في الزاهد لو ساق حملا أو أوقفه أو استعطف كلها أو هرة ما يتبعه الرستاقيون من مجرد صوت بلا حروف مهجة لم تفسد لكنه مكروه كما في الجلابي (والبكاء) وهو سيلان الدمع عن الحزن بعد إذا كان الصوت أغلب ويقصر إذا كان الحزن أغلب كما في المفردات لكن في الصحاح أنه بالقصر خروج الدمع وبالمند

هو مع الصوت وقال البيهقي كلاهما خروج الدمع فكانه المختار عند عولنا قال (بصوت)  
والاحسن بحرق فان المفسد ما رفع به صوته وحصل به الحرق كما في الخلاصة  
وفيه اشعار بانه لو خرج الدمع بلا صوت لم تفسد وهذا بلا خلاف والكلام مشير  
الى ان الضحك غير مفسد وهذا اذا كان يسيرا كالتبسم وان اسمع فمفسد لانه  
كلام كما في الجلابي (الامر الاخرة) اي خشية الله تعالى فان ذلك غير مفسد  
بل محسن وفي الكرماني انه ان تأوه بحرفين كاه على وزن دع وهو توجع العجم فغير  
مفسد وبثلاثة كاه فمفسد ولو الامر الاخرة وفي الجلابي ان الانين من المرض غير مفسد  
مطلقا عند ابى يوسف وكذا عند محمد رحمه الله ان لم يملك نفسه والبكاء عندهما غير  
مفسد مطلقا (والتمتاج) ان يقول اخ اخ (الاعتذر) وهو ان لا يستطيع الامتناع  
عنه بان يجتمع البزاق في حلقه وانما يفسد لانه حصل منه الحرق وقيل انه غير مفسد  
لانه ليس بكلام وقيل انه مكروه بغير سبب وقيل غير مكروه بسبب كخشونة في حلقه والاعلام  
بانه في الصلاة كما في التمر تاشي والاصح انه لم يفسد اتفاقا فلا بأس به للامام مالم يكثر  
وان كثر فقيره افضل الا اذا كان متبركا وفيه اشعار بان السعال غير مفسد وهذا بلا خلاف كما  
في الزاهدى لكن في الحزافة ان ظهر الحرق به بلا ضرورة فمفسد (وتشمت العاطس)  
ان يقول المصلي له يرحمك الله بالمهمة عند ابى العباس وبالمعجزة عند ابى عبيد وقال ابو  
يوسف رحمه الله انه غير مفسد وفيه اشارة الى انه لو قال التشمت او العاطس الحمد لله لم يفسد  
كما قال بعضهم وعن الشيخين ان العاطس يحمد في نفسه كافي المحيط وعن ابى يوسف انه  
لا يشمت بعد ها وعن محمد انه يشمت كما في الظهيرية (وجواب الكلام) ان خبر يسره  
او يعجبه او يهول او يسوعه او غيره (ولو) كان (بالذكر) بان يقال الحمد لله ولا آله الا الله  
او ان الله وانا اليه راجعون ويدخل فيه ما اذا سمع اسم النبي عليه السلام فصلى عليه او سقط  
شيء من سطح فبسهل او دعا لاحد او عليه فقال آمين ولا يفسد الكل عند ابى يوسف  
والصحيح قولهما لان الكلام مبني على قصد المتكلم ويشمل ما اذا امتثل امر غيره فلو  
قال للمصلي تقدم فتقدم او دخل فرجة الصن احد فتجانب المصلي توسعة له فسدت  
صلاته فينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه الكل في الزاهدى (والفتح الالاماه) او  
النصر بالفتح الالاماه في المقدمة فتح على الامام كله دادامام رادر نماز ومثله  
في الاساس والمعنى فتح المصلي القراءة على غير امامه من مصل يصلي صلاته او غيرها  
او غير مصل اذا اضطرب في القراءة سواء كان قبل ان يقرأ ما يجوز به الصلوة او بعده وقيل  
التحول الى آية اخرى او بعده وفيه اشارة الى انه لو نوى التلاوة دون التعليم لم تفسد بالاخذ  
والي ان صلاة المفتوح عليه لم تفسد بالاخذ والى ان الفتح على الامام غير مفسد لالصلاته

ولا لصلاة الفاتح وقيل تفسد صلاتهما والصحيح انه لا تفسد بكل حال كما في الكافي والى  
 انه لا يشترط تكرار الفاتح للفساد وفي الاصل انه يشترط والاوّل الصحيح كما في النهاية  
 ولو اخذ الامام من غير المقتدى او من المقتدى بغير تفسد صلاتهما كما في الزاهدي  
 وعن ابي يوسف رحمه الله لو حن الامام في الاعراب ففتح لاسا ولا ينبغي له ان يلجئ  
 القوم الى الفاتح فيركع ان قرأ المجزى والا انتقل الى آية اخرى وفي كراهة الفاتح  
 عن ابي حنيفة رحمه الله روايتان كما في التمر تاشي (والقراءة من مصحف) قليلا او كثيرا  
 وهذا ظاهر الرواية وقيل مقدار المجزى وقيل مقدار الفاتحة كما في الكرماني وقال  
 انه غير مفسد لكنه مكروه والاطلاق مشير الى ان المحافظ وغيره سواء وقيل الخلاف  
 فيمن لم يحفظ فلو حفظ فسدت عندهم وقيل بالعكس كما في الزاهدي والى انه لو نظر الى  
 المصحف وفهم لا تفسد ولا خلاف فيه وكذا لو نظر الى غيره وفهم فانه غير مفسد  
 على الصحيح والى انه لا يفصل الحكم بين الامام وغيره كما في النهاية (والسجود) اى  
 وضع الوجه والقدمين (على تجس) لانه ما مور بدوام التطهير في جميع الاركان وهذا  
 عندها وامام عند ابي يوسف فتفسد السجدة لا الصلاة لجواز ان يسجد بعدك على الطاهر كما  
 في التلويح لكن في المحيط لو سجد على الدم لا يعيد ما عند ابي حنيفة خلافا لهما فلو وضع  
 يديه اور كبتيه لا يعيد اتفاقا لكن في النظم لو وضع ركبتيه لا يجوز في ظاهر الاصول  
 (والدعاء) في كل ركن (بما يسأل) اى لا يستحيل سوا له (عن الناس) مهالم يجي في القرآن  
 او المأثور كما في الظهيرية فلو قال اللهم اغفر لابي واخى لا تفسد ولو قال لامى تفسد لانه  
 ليس في القرآن وكذا لو قال اللهم ارزقنى بقلها وقومها وعدسها تفسد ولو قال  
 من بقلها وقومها لا تفسد ولو قال اعطني دراهم تفسد ولو قال مالا كثيرا لم تفسد  
 لانه لم يجز في عاداتهم كما في التمر تاشي والسكلام مشير الى ان الدعاء بما لا يسأل عنهم  
 مشروع في كل ركن وفي الجلابي جاز الدعاء في موضع التسبيح والثناء كما في الركوع  
 والقعود لكن في موضع من المحيط انه لم يشرع الدعاء في وسطها بل في آخرها وانما  
 اخره وحقه التقديم ليكون القول عند القول والفعل عند الفعل لان تقديم السجود  
 عليه ذات بالنظر الى ما في المحيط (والاكل) ان يوصل الى جوفه ما يتأتى فيه البضع  
 مضغه او لا (والشرب) ان يوصل اليه ما لا يتأتى فيه ذلك كما في الايضاح وفيه اشعار  
 بان عمده وسهوه سواء وكذا قليله وكثيره الا اذا ابتلع ما بين اسنانه فلن قليله غير مفسد  
 كذا في شرح الطحاوى فالقليل مادون المحمصة وقيل مادون ملاء الفم وفي الكتاب انه غير  
 مفسد بلا فصل كما في قاضي خن ولو ابتلع ما بين اسنانه لا تفسد ما لم يكن ملاء الفم كما في  
 المحيط وكذا اذا ابتلع ما بقي في فمه بعد الشروع فلو ابتلع ما بقي عينان السكر قبل

الشروع ثم ابتلع غلاته بعده لم تفسد كما في الخلاصة (والعمل الكثير) في تفسيره  
 خلاف اشار الى ثلثة منه (اي ما يحتاج) في الواقع (الى اليدين) وان عمل بيد واحدة  
 فلو شد الازار وتعمت تفسد صلاته ولو حل او نقض باليدين لم تفسد الا اذا تكرر وقيل  
 الاعتبار بالعمل فان عكس الحكم في صورتين وبعضهم اعتبر العمل بالرجلين بالعمل  
 باليدين فلوحرك رجله تفسد بخلاف ما لوحرك رجلا لاعلى الدوام وقيل ان حرك  
 رجله قليلا لا تفسد كذا في النخبة وغيرها وانما ابتدأ بهذا التفسير لانه قول ابي يوسف  
 على ما قيل في الحزاة وهو مختار الفضلى كما في الخلاصة لكنه غير شامل لكثير من  
 الاعمال كالمشي والحك والمص مع خروج اللين والتقبيل والنظر بشهوة وغيرها فاشار  
 الى تفسيرين فابتدأ بما هو شامل للكل واقرب الى قول ابي حنيفة رحمه الله فانه  
 لم يقدر في مثله بل فوض الى رأى المبتلى به فقال (او) ما (يستكثره المصلي) من الفعل  
 ثم ذكر ما رواه البخاري عن اصحابنا كما في المحيط وهو اختيار عامة المشايخ كما في الخلاصة  
 وهو المختار كما في الصغير وهو الصواب كما في المصنوعات فقال (او يظن) وقيل يتيقن  
 كما في الزاهد يودكر في التهمة يقضى (الناظر) بلا فكل ان عامله غير متصل فلن شك  
 انه غير متصل فقليل غير مفسد الا انه يشمل مثل ما اذا قبل المصلية فانه غير مفسد  
 وقال ابو جعفر ان كان بشهوة تفسد كما في الزاهد وقيل الكثير ما شتمل على عدد  
 الثلاث فلو حرك في ركن واحد مرتين لم تفسد كما لو حرك مرارا بين كل مرتين فرجة  
 بخلاف ما اذا حرك مرارا متواليات كما في المحيط وهذا اذا رفع يده في كل مرة والا  
 فلا تفسد لانه حرك واحد كما في الخلاصة وقيل الكثير ما يكون مقصودا للفاعل بان  
 يفرد له مجلس على حدة كما اذا مارس زوجته بشهوة فانه مفسد ويدخل في الاخيرين  
 ما اذا مشى فانه مفسد ومنهم من قال انه غير مفسد حالة العذر ما لم يستدبر القبلة  
 استحسانا وقيل انه حالة الغزو والحج وغيرها من سفر يكون عبادة كما في المحيط وكره  
 في الصلاة كراهة تحريم او تنزيه فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او مائى حكمه  
 من سنة الهدي ونحوها فالترك كراهة تحريم وان كان سنة زائدة او ما في حكمها  
 من الادب ونحوه فتنزيه (و) كره (كل هيئة) يكون (فيها ترك المشوع) اي التواضع  
 كالتميمض والثواب والتشبيك والسدل وقلب الحصى والتمطى والعبث والالتفات  
 وتغطية الفم والفرقة والاحتصار فلان التوقي عن كلها ادب ومن المشوع استعمال  
 الادب كما في الكشف وذكر في الجلابي المشوع المأمور به يتعلق بالقلب والرأس  
 والعين واليد والرجل فهو حضور القلب وتسكين الجوارح والمحافظة على الاركان  
 فاعل ما ذكره المص تفصيل المجل فالاولى ذكر الغناء مكان الواو واعلم ان الالتفات

المكروه ان يلوى عنقه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما في الكرماني وفي قاضي خان  
 انه لا يغطي فلو لا انفه الا اذا غلبه الثوب فحينئذ يضع يده على فيه وفي الزاهد يضع  
 يده اليمنى في القيام واليسرى في غيرهما والفرقة بين الاصابع او من هاتحتي تصوت ويكره  
 خارج الصلاة عند الاكثرين والاحتصار وضع اليد على الحاصرة او الاتكاء على  
 عصب او يمدخل فيه الاقعاء اى القعود على عقيقه او جمع الركبة الى الصدر او هو مع اعتماده  
 اليد على الارض وفي اسناد الفعل الى كل وما عطف عليه اشعار بان المكروه نفس هذه  
 الافعال لا الصلاة لكن في الجلابي انها تكرر بسبب هذه الافعال (و) كره (قلب الحصى)  
 اى تسوية الحجارة الصغار (ليسجد) اى لم يمكنه السجود لا لغيره فانه مكر وهه مطلقا (الامرة)  
 او مرتين كما في المحيط (ومسح جبهته من التراب) والحشيش لا من العرق والاطلاق مشعر  
 بكره المسح مع ايدى التراب وفي الخلاصة انه غير مكروه فان لم يوغثه فتر كغير (فيها)  
 اى في خلالها فلا بأس به بعد ما قبح قدر التشهد وعن الحسن انه لا بأس به مطلقا والصحيح  
 ظاهر الرواية كما في التحفة وغيره لو بما ذكرنا ظهر فائدة الظرف والاكثاف مشير الى انه  
 لو ظهر من انفه ماء فمسح لم يكره وفي النهاية ان المسح اولى من ان يقطر (والسجود  
 على كور عمامته) بالكسر اى دورها وفيه اشارة الى ان السجدة متحققة مع السكور  
 بان وجد حجم الارض فان منع السكور عنه لم يجز كما في الحصير والى انه ينبغي ان يصل  
 مع العمامة في الحديث الصلاة مع العمامة خير من سبعين صلاة بغير عمامة كما في النهاية  
 (واقتراس ذراعيه) اى القاءهما على الارض والذراع من المرفق الى اطارى الاصابع  
 (وعقب شعره) اى لى ذوائبه حول راسه او جمعه على وسط راسه وشده بالصمغ  
 او غيره او على القفا مع الشد بخيط او غير موالعقب في الاصل الشد كما في المحيط (وسدل  
 الثوب) اى ارساله حتى يصيب الارض او وضعه على راسه او كتفيه وارسل اطرافه  
 من جوانبه فلا حترار عن السدل يمدخل اليد في الكم ويشد الوسط بالمنطقة وعن ابي  
 جعفر لو لم يشد لاساع كما في الزاهد وذكر في العتابي لو شد بكرة لانه صنيع اهل الكتاب  
 وفي الخلاصة اذا لم يمدخل اليد في كم الفرجي المختار انه لا يكره في النية كل نجم الائمة  
 الحكيم يرسل الكم لان في الامساك كفى الثوب وكان غيره من المشايخ بمسكونه وهو  
 الاحوط (وكفه) اى ضم الثوب ورفع من بين يديه او من خلفه عند السجود  
 كما في الكرماني وقيل لا بأس به لصونه عن التريب كما في الزاهد (وتخصيص الامام)  
 اى انفراد (بمكان) اما بان يكون مكانه اعلى او اسفل من مكان القوم بمقدار ما يقع به  
 الامتياز وقيل بمقدار الذراع وعلمه الاعتماد كما في الخانية واما بان يكون في صفة وهم  
 في وسط الدار مثلا كما في الجواهر واما بان يقوموا في المسجد والامام في طاق يتخذ في المحراب

في السكراني انهم يتخذون طاقات في المحاريب وانما يكره التخصيص لانه تشبيه بهل  
 الكتاب كما قال بعضهم واشتبهاه حال الامام على القوم كما قال الاخر ونفعي الاول يكره  
 الصور مطلقا واما على الثاني فلا يكره عند عدم الاشتباه والاو لا وجه كما في النهاية  
 والكلام مشعر بان في هذه الصور اذا كان بعض القوم مع الامام لم يكره على ما قال  
 بعضهم كما في المحيط (لا) يكره (ان قام) الامام (في المسجد) بالفتح اي في موضع صلاته  
 يعني في المحراب (وسجد في الطاق) اي طاق يتخذ في المحراب كما اشير اليه في السكراني  
 لكن في النهاية انه اريد بالمسجد المعهود وبالطاق المحراب كما ذكره المص لسكن ما في  
 المحيط مشير الى ما في السكراني حيث قال ان كل المحراب مشبك وقام الامام في الطاق لم يكره  
 لعدم الاشتباه وكذا في موضع آخر منه حيث قال لو قال اقتديت بالامام انما في المحراب  
 الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز وكذا في باب صلاة الكعبتين الاختيار حيث قال ان قام  
 الامام في الكعبة وخلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحا لانه قيامه في المحراب  
 في غير من المساجد وفيه دلالة على ان المحراب كالطاق من المسجد وانما فصل بينهما  
 لانه لم يتعد الصلاة في الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم وغاب على ابي حنيفة  
 في ذلك الامر الصواب ففقد تحت هذا المعاب كما في السكراني والضرورة مستتناة فلو  
 ضاع المسجد على القوم لم يكره قيامه في الطاق كما في الكفاية (والقيام) اي قيام الموضع  
 الواحد والرائد عليه (خلق صف واحد فيه فرجة) فان لم يكن فيه فرجة لم يكره كما في النجاة  
 لكن في الحزانة انه يكره فلو جرح احد من الصف لكان اولى كما في المحيط والاصح انه ينتظر  
 الى الركوع فان جاء رجل فيها والاجنب رجلا او دخل في الصف قلت القيام وحده اولى  
 في زماننا لغلبة الجهل فلن جرحه تفسد صلاته وفي توصيف الصف اشعار بانه لو  
 وجد في الصف الاول فرجة دون الثاني يخرق الثاني لانه لا حرمة لهم لتقصيرهم حيث لم يسدوا  
 الاول الكل في الهنية والفرجة بضم الفاء وفتحها مل بين المصلين في الصف كما قال ابن  
 الاثير (وضورة) اي كره وحرم جعل شكل (حيوان) فلا يكره صورة الجماد كالشجر  
 وفيه اشعار بانه لم يكره صورة الرأس وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط والصورة  
 اعم من ذي الروح بخلاف التمثال فانه مختص به كما في المغرب فلا يخسر ان يقال وتمثال  
 (في ثوبه) اي المصلي فلو كانت في يده او غاتمه فلا بأس به كما لو كانت على وسادة او بساط  
 واستعمله وان كره اتخاذها كما في الخلاصة (و) في (مسجده) سواء كان ثوبا او غيره فهو  
 بالفتح موقع الجبهة من الارض مسجدا كان او غيره فيكون مبنيا على المضارع لعدم  
 الاختصاص بمكان بخلاف ما اذا كان بالكسر فانه اسم لما يقع فيه السجود بشرط  
 ان يكون يمتا على هيئة مخصوصة (و) في جدار او ثوب (في جهة) من الجهات الست (غير



خلف وتحت ) أى تحت قدمه فيكره امامه وفوق رأسه ويمينه ويساره ولا يكره خلفه  
 وتحتة كما في النهاية لكن في الكافي وغيره ان اشدها كراهة ان يكون امام المصلى ثم فوقه  
 ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه وفي النهاية ثم تحتة ويكره اتخاذ الصور في البيوت كما يكره الدخول  
 فيها والزياره والجلوس لان في ذلك ترويجا للحرام ولا يكره بيع ثوبه ولا تقبل شهادة  
 بابعه وناسجه ولا اجر للمصور والاطلاق مشعر بان يكره ذلك في أى موضع كان من البيت  
 او المسجد وقيل لا يكره صورة الخنزير والشیطان للقباح في الثمر تلشى وانما غرض  
 الصورة لانه لا يكره في جهة القبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع  
 بصره عليه كما في جنائز المضمرات (لا يكره) الصلوة اليها وكذا اتخاذها (ان صغرت)  
 الصورة في المواضع المذكورة (جدا) بحيث لا تبين وللناظر الابتصر ببلغ  
 كما في الترمذي ولا تبين له من بعيد كما في المحيط لكن في الخزانة ان كانت الصورة مقدار  
 طير يكره وان كانت اصغر فلا وقوله جدا بالكسر مصدر أى صغرا بليغا (أو) ان (هى)  
 رأسها) بحيث لا يبقى له اثر اصلا اما بالقطع او بطلاء شىء عليه او بخياطة خيط عليه  
 فلو غطى ما بين الرأس والجسد لم يرتفع الكراهة كما في المحيط وفي الخلاصة ان محو الوجه  
 كالرأس (وتكره الصلاة كما في ثياب البذلة) بالكسر ما يلبس في البيت ولا يذهب بها  
 الى الكبراء من الثياب فالإضافة مثل كل الدراهم (وحسر رأسه) أى كشفه وهو محل  
 ما يستمر به (الاتيلا) وخضوعا فانه لا بأس به بل هو حسن ويكره تكاسلا وتنعما كما في المحيط  
 وذكر في الخزانة انه يكره مطلقا (وعند ما يقرأ) من الآي والتسبيح بالاصابع وهذا  
 عنده خلافا لها وقيل الحلالي في المكتوبة وقيل في المطوع وقال ابو جعفر عن اصحابنا  
 انه يكره فيهما كما في المحيط واما العند في صلاة التسبيح وهى صلاة مباركة فيها منافع  
 كثيرة فلم يكره ضرورة واختلاف السلف في عدوها خارج الصلوة فمنهم من قال يكره ذلك  
 كما في النهاية وقيل بدعة كما في الكافي وقيل العاد كالمان على ربه كما في الزاهدى والاكتفاء  
 مشير الى انها لو اديت مع الكراهة لم يجب عاداتها لكن في الثمر ناشى لو صلى وفي ثوبه  
 صورة وجب الاعادة وقال ابو اليسر هذا هو الحكم في كل صلاة اديت مع كراهة التحريم  
 انتهى وفيه اشعار بان كراهة التنزيه لا توجب وجوب الاعادة وكذا كراهة التحريم  
 عند غير ابي اليسر بل الاولى ان تعاد عندهم في المضمرات اذا دخل فيها نقصان او كراهة  
 فالاولى الاعادة مثل في المحيط والقنية ونوادر الفتاوى والترغيب ويؤيد ما في الكشف  
 انه اذا اتى بالمأمور به على وجه الكراهة او الحرمة يخرج عن العهدة على القول الاصح  
 وكذا ما في النهاية انه قال الوبرى اذا لم يتم تركوعه وسجوده يؤمر بالاعادة في الوقت  
 لا بعده وقال ابو يوسف الترجيح ان الاعادة اولى في الحالين ورأيت بخط بعض الثقات

ان الكراهة اذا كانت في ركن فالاعادة مستحبة وفي جميع الاركن واجبة وهذا حسن  
 جد فان لكامة مع دلالة على ذلك كما لا يخفى (وغلق باب المسجد) اي اغلقه لانه يشبه  
 المنع عن الصلاة وهو حرام ولذا كل السلبي الصالح يكرهون شد العقد على المصالحق  
 وعلى مناديقها وحرائطها اعترازا عن ضرورة المنع عن القراءة وقال مشايخنا هذا  
 على وفق زمانهم الغالب على اهل الصلاح واما في زماننا الفاسد اهله فلا بأس بذلك  
 بل يجب صيانة لهافيه والحكم يختلف باختلاف الزمان كذا في السكرواني والتدبير في ذلك  
 الى اهل المحلة فانه صار المرء متوليا له باجماعهم وقيل هذا اذا تقارب الزمان كالعصر  
 والمغرب والعشاء واما اذا تباعد كما بعد العشاء والطلوع فيغلق كما في النهاية والغلق  
 بالسكون اسم من الاغلاق كما في الصباح ويضمين بمعنى المغلق واما بفتحين بمعنى ما  
 يغلق الباب ويفتح بالمفتاح فيجوز كما في الاساس (والوطىء والحدث) كلبول وغيره  
 مما خرج من السبيلين (فوقه) اي المسجد وانما تعرض له والعروة والبناء والفناء  
 في حكمه الا ترى انه يصح اقتداء من على ذلك في باب المسجد بمن فيه كما في المحيط  
 وغيره لان دفع التوهم عنه البقي من غيره في العادة وفي الاضافة رمز الى ان المسجد لصلاة  
 الجنائز والعيدين ليس له حكم المسجد وهو المختار الا في جواز الاقتداء بل اتصال الصفوف  
 كما في النهاية وغيرها وذكر في السكرواني ان مصلى العيد في حكم المسجد على الاصح ولذلك  
 خرج من ملك بانيه ويدخل فيه الدابة حشية الضياع واختل في مسجد الدار والحان  
 والرباط انه مسجد جماعة كما في التمر تاشي وينبغي ان يكون مسجد القوارع كذلك  
 والكلام مشعر بانه لا يكره المصعود على سطح المسجد لكن في المفيد انه مكروه الا  
 اذا ضاق وبانه يجوز ادخال الدابة فيه بعذر فانه عليه السلام طأ بالبيت على ناقته  
 لا لم اصاب رجله كما في السكرواني واعلم ان اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام  
 ثم مسجد مدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم الشوارع كما في  
 النية وهي التي بنيت في الصحارى باليس لها امام وموعدن راتبان كما في الجلال (لا) يكره  
 (فوق بيت فيه مسجد) اي لا بأس بالوطىء والحدث فوق مسجد البيت اي موضع اعد  
 للسفن والنوافل بان يتخذ له محراب وينظف ويطيب كما امر به صلى الله عليه وسلم فهذا  
 مندوب لكل مسلم كما في السكرواني وغيره ولا يخفى ان الفوق ههنا مثل ثم فلا يكره في العروة  
 والفناء والبناء له وقيل يكره فيه ما يكره في المسجد والاوّل هو الصحيح كما في التمر تاشي  
 فيمن دخل فيه الجنب ويحضر المبيع ولا يكره الجماعة والبول فيه (ولا) يكره (تزيينه)  
 بالجلس والساج وماء الذي هب وغير ذلك وفيه اشارة الى انه لا يثاب ويكفيه ان يتجور آسا  
 برأس كما قال السرخسي وهو الاصح كما في المحيط وقيل يثاب لما فيه من تكثير الجماعة الا انه

لأنه يمكن من طيب ماله تلوث بيته تعالى كافي الكرماني وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس قبة مسجد بيت المقدس كبريتا احمر تغزل الغزالات بضوئه من مسافة اثني عشر ميلا والى ان القليل والكثير في المحراب او غيره متساويان وقيل النقش القليل لم يكره وقيل انه على المحراب يكره كافي التمر تاشي والى انه يصرف اليه من مال الوقف وهذا اذا كان فاضلا عن العمارق والا فيضمن المصارف كافي النهاية (ولا صلاة) اي لا يكره ان يصلى متوجها (الى ظهر من لا يصلى) ولو قاعدا او نائما او متكليا لكن قال بعضهم انه يكره اذا صلى وبقر به احد هما الماروي من النهي وتأويله انه يرفع صوته بحيث يخاف غلط المصلي ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجهه من بينهما ثالث ظهره اليه ويخرج ما اذا كان مواجهها لانه صار كالعظم له الكل في التمر تاشي (و) لا (قتل الحية) جنية بيضاء تمشى مستوية او غير جنية سوداء تمشى ملتوية لقوله عليه السلام اقتلوا الاسوديين اي العقرب والحية لا يخفى انه يدل على اباحة قتل الجنية وغيرها كافي الكافي وغيره وليس فيه مناقشة كما ظن وقيل لا يحل قتل الجنية والاوّل هو الصحيح وقال ابو جعفر لا يباح قتل الجنية فيها كافي غيرها الا اذا قيل خلى طريق المسلمين وذكر صدر الاسلام الصحيح انه يحتاط في قتلها فانهم يوعذون كثيرا وان لي اخا اكبر سنانني قتل حية كبيرة بسيف فضر به الجن حتى جعلوه بحيث لا ينحدر جلاة قريبا من شهر ثم عالجناه بارضاء الجن فتركوه وزال ما به كذا في النهاية وذكر في شرح التاويلات انهم اضعف من الانس حتى لا يقفرون على اكل واحد من الانس ولا على سلب اموالهم وافساد طعامهم وشرابهم ولا لطلاق دال على ان القتل غير مفسد وان احتاج الى ضربات متوالية كما قال الامام السرخسي وغيره وذهب بعضهم الى انه مفسد ان احتاج اليها كافي الكرماني والاوّل اظهر وهذا اذا خشي ان تؤذيه والافيكرة قتلها كما في التمر تاشي (ولا قتل العقرب فيها) اي في الصلاة ظرف قتل واختلف في الفساد كما مر واشعار بذكرها الى ان قتل غيرهما من الموزيات مباح والى ان لا يثاب بقتلها والاوّل ان لا يتعرض بها بلا ابداعها كافي الجواهر (ويأثم) المكلف (بالمرور) قانه حرام (امام المصلي) اي حصل في موضع ينبغي ان يصلى فيه حتى لو قام مصليا وقد امه من الصف موضع خال لم يأثم الداخل بالمرور بين يديه لانه اسقط حرمة نفسه كما في التقيّة (في) اي موضع من (مسجد) ظرف المصلي والمرور وينبغي ان يدخل فيه الدار والبيت (صغير) هو اقل من ستين ذراعا وقيل من اربعين وهو المختار كما اشار اليه في الجواهر (واما غيره) اي غير المسجد الصغير من الكبير والصحراء والديكان (ففيما ينتهي اليه بصره) اي فيأثم بالمرور امام المصلي في الموضع

الذي ينتهي الى ذلك الموضع روية المصلى (ناظر في مسجده) بالفتح ان صلى في المسجد  
الكبير او الصغرى بقربة الا في وهذا قول ابى جعفر وهو الاصح كما في المبسوط وهو  
الصحيح كما في الخلاصة وقيل المسجد الكبير والصغير كما في الكافي وقيل في الصغرى انه ياثم  
في مقدار صفتين او ثلثة وقيل ثلثة اذرع وقيل خمسة وقيل اربعين كما في النهاية وقيل  
خمسين كما في المحيط وقيل في موضع سجوده وهو الصحيح كما في التتمة وهو الاصح وهو  
المختار عند اكثر المشايخ كما في الكرماني (وفيها حاذى الاعضاء) اي يستوى  
فيه جميع اعضاء المار (الاعضاء) اي اعضاء المصلى كلها كما قال بعضهم  
او اكثرها كما قال الآخرون كما في الكرماني وفيه اشعار بان له لوجازت اقلها  
او نصفها لم يكره وفي الزاد انه يكره اذا حاذى نصفه الاسفل النصف الاعلى من المصلى  
كما اذا كان المار على فرس (ان صلى على دكان) اي على موضع مرتفع اقل من قامة  
رجل كالسطح والسرير وغيرهما فان لم يحاذيان كان على دكان كالقائمة لم ياثم والدكان  
بالضم والتشديد في الاصل فارسي معرب كما في الصحاح او عربي من دكنت المتاع اذا  
نفذت بعضه فوق بعض كما في المقاييس (ان لم يكن) في الصور الثلاث شرط جزاءه  
مادل عليه قوله ياثم (سترة) بالضم هو في الاصل ما استتر به كائنما كان ثم غلبت على  
ما ينصب قد ام المصلى اليه اشار قوله (اي خشب) مثلا فيدخل فيه ما ينتصب  
كأنسان قائما او قاعدا او دكان مثل قامة او اسطوانة وقالوا ان حيلة الراكب ان ينزل  
فيمر وراء الدابة فلو مرر جلان متحاذيان فلا ثم لمن يلي المصلى كما في النهاية وفيه اشعار  
بان البشر والحوض والنهر الصغيرين لم يكن سترة وهو الاصح كما في التمهيد وكنى  
الكبير ان منهما كالطريق كما في النية (بقدر ذراع) طولا وفي الاعتماد بالاقلاختلاف  
المشايخ ولا خلاف في الاكثر كما في المحيط (وغلظ اصبع) متوسط لان مادونه لا يبدو للنظر  
من بعيد كما في المحيط (تفرز) معلوم او مجهول صفة اي ادخل في الارض واثبت  
والمجهول اولى لان نصبها يجوز ان يكون من غيرها كما مر وفيه اشارة الى انه ان تعذر التفرز  
لم توضع الا ان عامة المشايخ قالوا بالوضع لتقرىب الامر من السنة كما في الكرماني والى انه  
لا يخط كماروى عن محمد وعنه انه يخطو عن ابى يوسف يوضع طولا وقيل عرضا وعنه  
يطرح السوط بين يديه كما في التمهيد (هذا احد حاجبيه) اي اليسر والايمن وهو  
افضل (يقربه) اي المصلى ولذا كره ان يصلى في صحن المسجد ولا يقرب الى السترة  
كما في الفقيه (ويكنى سترة الامام) للموتم وان كان مسبوفا (وجاز تركها) فالسترة مستحبة  
كما في المحيط (عند عدم) نظن (المرور) كما ترك محمد غير مرة في طريق مكة (وعدم  
الطريق ويندرء) اي يدفع المار بالتسبيح كما قيل (والاشارة) بالراس والعين

لو اليد كما قال آخرون لورد النص وقيل لو تركهما كل اولى كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجمع بينهما فانه مكروه وهو الى انه لا يدرى باخذ الثوب ولا بالضرب بالجميع كما قيل به كذا في التمر تاشي وذكر في المحيط ان عندنا لا يزداد على الاشارة (ان عدم سترة) اي في الصور الثلاث وقيل ان عدمت خط طولا وقيل عرضا وقيل مندورا كالحجاب كما في التمر تاشي (أو) ان (مربينه) اي بين المصلى (وبينها) اي بين السترة او في غير هذه الصور فلا يرد انه غير محتاج اليه لكن قال بعضهم انما يأتى بالمرور بينهما اذا كان بين المصلى والمراقل من مقدار الصفيين والا فلا يكره كما في المحيط

\*( فصل الوتر ) \*

فصل الوتر

يكسر الواو وفتحها وسكون التاء وكسرها والاول من كل منهما هو المشهور خلاف الشفع سميت به لانها (ثلث ركعات) بفتحين جمع ركعة بالسكون وحكى الحسن ان الثالث يجمع عليه وكأنه اراد اجماعا ثبت بخبر الواحد دون المشهور والمتواتر والالم يكن للاجتهاد فيه مساع وقد قيل بركعة الى ثلث عشرة (وجب) عنده مستأنفة او غير آخر وعنه انه فرض اي عملا لاعلماء وعنه انه سنة اي ثابت وجوبها بالسنة وبظاهره اخذ الصاحبان وقال انه آكد السنن الا انهم قالوا بعدم جوازه على الدابة وبوجوب قضائه ولو ترك ركعة بعد مائة سنة كما في النظم وغيره وعنه ان القضاء غير واجب كما هو قضية القيلس فان القضاء اسقاط الواجب والسنة لم تصر واجبة الا انهم تركوها بالخبر (بسلام واحد) متعلق بوجوب او خبر آخر (وقبل الركوع) الركعة (الثالثة) اي ثالثة الثلاث اشار به الى انه لا يقنت في غير الثالثة وما عدا القيام وانما لم يصغر قبل اشارة الى ان القانت سهوا في الاولى او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يشرع مكررا والى ان تارك القراءة او الفاتحة لا يعيد القنوت بعد العود من الركوع للقراءة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره وفيه رد على الشافعي حيث يقنت بعد الركوع ابدا (يكبر را فعايد به) فابتداء التكبير مقارن لابتداء الرفع وهو كالتيكبير واجب وقدم (ثم يقنت) اي يقول دعاء القنوت بعد استقبال باطن الكفين الى القبلة ومحاذاة الابهامين شحمتي الاذنين ونشر الاصابع وخفض اليد والوضع وايمان الفاء موضع ثم لم يستحسن كما ظن والقنوت الدعاء فلاضافة لليمان ثم جعل علما جنسيا لهذا الدعاء اللهم اننا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونفوتك عليك ونشئ عليك الخير نشكرك ولا نكفرك ونخاع ونتركك من بفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخضع فرجور صمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق

فالخير مصدر ولا تنكرك اي لا تنكر نعمتك ونخلع اي نطرح ويتوجه الفعلان الى الموصول  
 ويفجر ك اي يخالفك ونخفد بالسكسر اي نعمل لك لا غيرك ولاحق بالسكسر بمعنى لاحق  
 كما في السكرمانى وذكر في المغرب ان ونشكر ك وان اجرى على السنة العامة ليس بمثبت  
 في الرواية اصلا لكنه من كور في المضمرات وخزانة المفتين وغيرهما واولاها اثنتا عشرة  
 الا انه جاز ترك ما سوى ونستغفر ك ولا تنكرك وترك واليك ونحشى عندك كما في كنز  
 العباد وغيره وليس فيه دعاء موقت غيره واتفق الصحابة على قرأته والاولى ان يتراد  
 عليه اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما  
 اعطيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت  
 ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علوا كبيرا والكلام مشير الى انه يقنن الامام والمقتدى  
 الى انهما لا يجهران وقيل باستحسان الجمهور من الامم في ديار العجم ولا يقنن المقتدى عند  
 محمد كذا في السكرمانى وتتمة الكلام في الواجبات (فيه) اي في الوتر (ابدا) اي في جميع السنة  
 والابد المدة ولد الم يشن ولم يجمع والا باد قيل مولد كما في المفردات (دون غيره) اي غير  
 الوتر وانما ذكر هذه الظروف مبالغة في الرد على الشافعى فانه مستحب عنده في النصف  
 الاخير من رمضان وفي الفجر ابدا (ويقراء) في كل ركعة منه (الفائحة وسورة) بلاتعيين  
 وفي السكرمانى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الاعلى والكافرون والاخلاص (ويتبع)  
 المقتدى الحنفى في القنوت الامام الشافعى (القائمت بعد ركوع الوتر) وكذا يتبع الساجد  
 قبل السلام والزائد في تكبيرات العيد مالم عن اقوال يخرج الصحابة كما في السكرمانى  
 وفي الاكتفاء بالقنوت اشعار بانه لا يتابعه في السلام اذا سلم على الركعتين بل يتم صلاته كما  
 في القنية (لا) يتبع المقتدى الشافعى (القائمت) بعد الركوع (في الفجر) بل الاولى  
 ان لا يقتدى به فيها كما في الملتقط (بل يسكت قائما) على الصحيح كما في النهاية وقيل يقعد  
 منتظر السجود الامام اذا ساكت شريك الداعي وقال الملوانى الاصح انه يقطعها على وجه  
 الفساد وهو قول اكثر المشايخ لان القنوت في الفجر بدعة فكيف ينتظر المبتدع كما في  
 السكرمانى وهذا كله عندهما وامام عند ابى يوسف فيتابعه في القنوت في الفجر وعلى  
 هذا الخلاف اذا كبر خمسا في صلاة الجنازة والاصح ان يسكت ويسلم مع الامام كما  
 في النهاية واصل المتن على ما في النظم ان الاختلاف اذا وقع في موضع اتيان الركن يتابع  
 المقتدى امامه واذا وقع في اتيانه لم يتابعه (وسن قبل) فرض (الفجر) سنة مؤكدة اقوى من  
 غيرها حتى لم يجز تركها لمن صار مرجعا للناس من المفتى كما في النهاية وقيل انها واجبة  
 ويصلى بقرب الفريضة وقيل يستحب في اول الوقت كما في المنية ويقرأ الكافرون  
 والاخلاص والانشراح والفيل لدفع كيد العدو مجرب (و) سن (بعد) فرض

(الظهر والمغرب) فالأفضل الظهر ثم المغرب كما قال الجلابي وذهب الحلواني إلى العكس فإنه صلى الله عليه وسلم لم يدع سنة المغرب في سفر ولا حضر ويحتمل أن يشير الواو إلى استوائها وهو الأصح كما في التمر تاشي وغيره (و) بعد (العشاء ركعتان) وذكر الكرخي أنها بعد ما أربع بتسليمه وجرت العادة على الأول كما في شرح الطحاوي وتأخيرها يدل على انخراطها عنهما إلا أن الحلواني قال أنها بعد التي بعد الظهر والجلابي بعد التي قبل الظهر ويمكن أن يشير الواو إلى مساواتها للثنتين قبلها كما قيل والأصح أنها دونها كما في التمر تاشي (و) سن (قبل) فرض (الظهر) لا يعبد أن يشير إلى أنها دون العشاء كما قال الحلواني لكن في التمر تاشي الأصح أنها أقوى من غير الفجر فالتأخير للاغتصار ولذا قيل أن الاشتغال بها أفضل من التعلم كما في الجواهر وقيل أنها سنة في حق من يصلي الظهر جماعة كما في الزاهد (و) قبل (الجمعة) أربع لا غير بلا خلاف (وبعد ما) أي الجمعة (أربع بتسليمه) فلو صلى بتسليميتين لم يعتد من السنة وذهب أبو يوسف إلى أن التي بعد هاست كما في المشاهير وذكر في النظم أنها أربع عنده وست عند الصاحبين ولم يذكر في الأصل أنه يبدأ بالأربع أو الركعتين وفي المحيط يتقدم الأربع عند كثير من المشايخ وقال الحلواني أنه أفضل وعن الفضلي الأفضل أن يصلي مرة أربعاً ومرة ستاً معاً بينهما والكلام يحتمل أن يكون ترفيهاً من الأعلى إلى الأدنى فالتى قبل أقوى مما بعد كما قيل وأن يكون مشيراً إلى استوائها كما قيل وذكر بعضهم أن التي قبلها متساوية والتي بعد ما أقوى كما في التمر تاشي فيكون ترفيهاً من الأدنى إلى الأعلى (وحب) أي واستحب (الأربع) أو الاثنان (قبل العصر) لاختلاف الآثار والأخبار كما في النهاية وفيه أشعار بأن التعلم أفضل منها لكنها أفضل من كتابة العلم كما في الجواهر (و) الأربع لا غير قبل (العشاء) وفي التأخير أشعار بأنها أطربة مما قبل العصر كما في الجلابي (و) حبب الأربع (بعده) أي العشاء فيصلى بعد الفرض أربعاً وهو أفضل كما في الكافي وقيل أربعاً عنك وركعتين عندها كما في النهاية والأحسن أن يصلى ستاً وأربعاً ثم ركعتين كما في المضمرات وذكر في قوت القلوب يصلى أربعاً ثم ركعتين ثم أربعاً وأما آخرها وهي أقوى منهما عند بعضهم ترفيهاً من الأدنى إلى الأعلى والضابطة فيه أن التي بعد الفرض مطلقاً أقوى من التي قبلها كما في التمر تاشي والأحسن إتمام السنن الموقفة بذكر صلاة الضحى أربع ركعات قبل الضحوة الكبرى والمستحب بذكر أربع من الصلوات أهدأها أربع بعد الظهر والثانية ست بعد المغرب تسمى بصلاة الأوابين قال عليه السلام من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهما بشيء عدل له بعبادة ثنتي عشر سنة كما في الاختيار والثالثة ثمان ركعات بتسليمه أو بتسليميتين

للتعجيل وقيل لركعتان سنة وقيل فرض كما في المحيط والرابعة ركعتان لو اربع وهي افضل  
 لاحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد النجرا والعصر فانه يسبح ويهلل ويصلي عليه  
 صلى الله عليه وسلم فانه حينئذ يوعى حق المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأمور  
 بها حينئذ كما في التمر تاشي (وكرر مع الجواز) (مز يد النقل) اي ازدياده ويحتمل مصدر  
 اللزوم واسم المفعول بمعنى النقل المز يد (على اربع) من الركعات (بتسليمه) واحدة  
(نهارا) نظري مز يد وعن ابي حنيفة لا يكره ان يزيد عليها ما شاء كما في النظم (و) كره  
 المز يد (على ثمان) بتسليمه (ليلا) لان السنة بهور دت فيصلي ركعتين او اربع او ستا  
 او ثمانيا والاصح انه لا يكره الزيادة عليه لان فيه وصلا للعبادة وذلك افضل كما في التمر تاشي  
 وغيره وعن ابي حنيفة لا يكره الزيادة اذا قعد على كل ركعتين كما في الجلاب وسياتي  
 تفصيل في فعدة النقل والثمان بحذف الياء فيجعل الاعراب على النون كما في الحديث  
 صل ثمان ركعات بفتح النون كما في الرضى لكن في المشكاة وغيره ثمان ركعات بالياء  
 وقال الطبرزي عن الاصمعي ان الحذف خطأ ولا يستعمل حالة الاختيار والياء والالف  
 فيه كاليماني (والاربع) بتسليمه (افضل في الملويين) عند وكذا في النهار عند هيا واما  
 في الليل فالمثنى افضل وعليه الفتوى كما في الحقائق والملوان بفتحيتين الليل والنهار ثنية  
 الملى بالقصر في الاصل امتدادها كذا في المفردات (ولزم) وفرض (النقل) اي اتمام  
 ركعتين منه وان نوى اكثر فان الاصل ركعتان زيد في الحصر واقر في السفر  
 (بالشروع) اي بشروعه على اي وجه وفي اي وقت وفيه اشعر بان له لو شرع في السنة  
 من السنن كالشروع لا يلزمه الاتمام كما لا يلزم القضاء عند الفساد على ما قال نجم الائمة  
 وغيره كما في المنية او يلزمه اتمام تلك السنة كالاربع قبل الظهر والعشاء واذابلا خلاف  
 على ما ذكره ابو جعفر كما في المحيط وفيه دلالة على ان المستحبات الموقته لم تدخل في النقل  
 المطلق (الا) شروعا (بظن انه) اي الشروع واجب (عليه) كما اذا شرع في الظهر  
 مثلا بظن انه لم يصل فتذكر انه صلاها فانه لا يلزمه الاتمام ولا القضاء عند الفساد  
 كما اذا شرع في الوتر بظن انه التراويح لكن لو اراد الاتمام ضم اليه رابعة وفي الزايدى  
 ان الاتمام اولي في مثل ذلك بلا خلاف فلو اختار الاتمام ثم افسد لم يلزم القضاء (وقضى ركعتين)  
 اي لزم قضاء ركعتين ولو شرع في اكثر منهما فالفعل الصوري عطف على الاسم اعني  
 النقل (لو نقص) ذلك النقل بامر ينافية (في الشفع الاول والثاني) اي في خلال الركعتين  
 الاوليين او الثانيتين وذلك لان سبب الوجوب هو الشروع لا النية على ما قال  
 اصحابنا وعن ابي يوسف لزم قضاء ما نوى من اربع او اكثر ولو اطلق النية قضى  
 الركعتين بالاتفاق والشفع ضم شى على مثله وقد يطلق على المركب منهما والمناسبة



المسائل الثمانية بالمقام قال ( وترك القراءة ) بالكلمة ( في ركعتي الشفع الأول ) من النفل  
يبتل التجربة عند أبي حنيفة رحمه الله ) بخلاف الترك في ركعة منه فإنه لا يفسد إلا الأداء  
وهذا عدل الأقوال وأصحها ولنا قدمه ( و ) يبطلها ( عند محمد في ركعة ) منه  
لأن التجربة تنعقد لهذه الأفعال ولم يوجد الكل في الشفع الأول فلم يصح الشروع  
في الثاني كما إذا ترك القراءة في ركعتي الفجر أو أحدهما ( ولا ) يبطلها ( عند أبي يوسف  
أصلاً ) سواء كان في ركعتي الشفع الأول أو في ركعة منه لأن القراءة ركن زائد  
حتى جاز الشفع الثاني من الفرض بنفونها فتركها لا يفسد التجربة ( بل يفسد الأداء )  
لأنها شرط فيشرع في الثاني ثم شرع في فروع هذه الأصول وقال ( فيقضى )  
المتنفل ( أو بعند أبي حنيفة فيما ترك ) القراءة فيه من المستثنين ( في إحدى الشفع  
الأول ) سواء كانت أولى منه أو ثانية ( مع ) كل الشفع ( الثاني أو بعضه ) وحاصله أنه  
يقضى أربع ركعات عند في المستثنين منها إحدى ركعات القراءة في ركعة من الشفع  
الأول مع كل الثاني وثانيتها ما ترك في ركعة منه مع بعضه إلا أن أبا يوسف قال لمحمد  
حين عرض عليه الجامع رويت لك عن الإمام قضاء ركعتين في هذه المسئلة فانكر محمد  
وقال رويت لي قضاء أربع ركعات وقيل ما رواه فيلس وما قاله استحسان وهو مقدم  
على القيلس الأقل ولنا ذكره ( و ) يقضى ( أو بعند أبي يوسف ) في أربع مسائل  
يوجد الترك فيها ( في الشفعين ) كلا أو بعضها منها المسئلان السابقتان ومنها عكس الأولى  
منهما والرابعة ما ترك في الأربع ( و ) يقضى ( في الباقي ) من المسائل الثمانية من ست  
عند الإمام وأربع عند أبي يوسف وهي ما ترك في الشفع الأول فقط أو الثاني فقط  
أو الركعة الأولى فقط أو الرابعة فقط ( ركعتين وعند محمد ركعتين في الكل ) أي كل المسائل  
الثمانية وأما المسائل الثمانية بحسب التحقيق خمسة عشر ويظهر بل تأمل تصورها  
في جدول وهو هذه الصورة ( وأن لم يقع في الوسط ) بالحركة إذا السكون فادر التصرف  
والمعنى فيما بين كل أربع ركعات من النفل ( أو ) أن ( نوى أربعاً وتم اثنتين فلا ) يلزم  
( شيء عليه ) من وجوب القضاء في الصورتين أما في الأولى فلأن القعدة الأولى في النفل  
لا تكون فرضاً عند محمد ولذا الوصل في الركعة من النفل غير قاعد إلا في الأخير لم يفسد كما  
في صفة الصلاة من الكافي وكذا لو قام إلى الثالثة بلا قعدة وقيد بالسجدة ناسياً لم تفسد  
على ما قال الشيخان ومحمد في المشهور والقيلس أن تفسد كما قال زفر وروى عن محمد كذا  
في الجلابي وأما في الثانية فلأن المعتبر هو الشروع لا النية والأحسن أن يكفي عن بقوله ولزم  
النفل بالشروع وقضى ركعتين وأعلم أن أداء النفل بعد النفل أفضل منه بدونه ولنا أقيل  
لو أراد أن يتنفل ففعلها أولاً ثم صلاها كمال في النية ( ويتنفل ركعاً ) أي له أن يصلي النفل

على الدابة بلا ضرورة ولم يقيد به لان مواضع الضرورة تستثنى من قواعد الشرع وفيه  
 اشعار بان لا يجوز المكتوبة عامها كصلاة الجنائز والواجبة كالوتر عندك خلافا لها والمنذورة  
 وسجدة التلاوة الا اذا صارتا واجبتين علمها كما في الجلابي وعن ابي حنيفة انه يتردد سنة الفجر  
 قال ابن شجاع يجوز ان يزيد به ان الاولى هو النزول وانما قلنا بلا ضرورة لان كل ما يجوز  
 معها منها الخوف على النفس او المال من اللص او السبع وكون الدابة جموها والمصلى شيخ  
 والمعين لم يوجد وغيبة القافلة كما في المحيط ومنها الرض وطين المكان بحيث يغيب وجهه  
 فيه فان كانت الارض مبتلة صلى هناك وهذا اذا صار بنفسها فان سيرها للراكب لا يجوز  
 الفرض والنفل كما في الخلاصة وانما لم يقيد به لانه داخل في العمل الكثير السابق ذكره وان ام  
 تسرا لا بتسييره يؤخر الصلاة الى الوقت الثاني كما في المنية وفي الكلام اشارة الى انه يصلى  
 فرادى واستحسن محمد الجماعة اذا قرب دابته من دابة امامه فلو كان في محل واحد في شئ  
 واحد يجوز وكذا في شقين عند بعضهم اذا ربط احدهما بالآخر وقيل يجوز كيف ما كان اذا  
 كان على دابة واحدة والاطلاق مشير الى ان نجاسة الركاب وموضع الجلوس غير مانعة وقيل  
 مانعة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم الكل في المحيط (موميا) يجعل السجود اخفض  
 من الركوع ولا يجوز ذلك اذا قدر على ايقافه (خارج المصير) اي من خارجه وفيه اشارة  
 الى انه يتنفل بمجرد المجاوزة عن العمران وهو الصحيح وقيل اذا جاوز ميلا وقيل  
 فرسخين او ثلثة والى انه يتمها خارجة فلو دخل فيه قبل الفراغ اتمها نازلا عند كثير  
 من اصحابنا وقيل اتمها راكبا مالم يبلغ منزله واهله والى انه لا يختص بالمسافر وهو  
 الصحيح وعن الشيخين انه مخصوص به والى انه لا يتنفل في العمران عنده ويكره عند  
 محمد ويجوز عند ابي يوسف الكل في المحيط وذكر في النظم انه يجوز التطوع ماشيا  
 في العمران عند ابي يوسف اينما توجه (الى غير القبلة) فلا يشترط الاستقبال في الابتداء  
 والبقاء ومن الناس من اشترط في الابتداء واصحابنا لم يأخذوا به كما في المحيط وفي السفينة  
 ان الراكب اذا سار دابته نحو القبلة فاعرض عنها لم يجز والكلام دال على جوازها  
 اذا سار الدابة سواء قدر على ايقافها ولا كما في الخلاصة لكن في عامة الروايات انها  
 لم يجز اذا قدر على ايقافها كما في النهاية (و) يتنفل (قاعدا) لكن يستحب ان يقوم  
 حين اراد ان يركع فيقرأ آية فيركع كما في الزامدى وفيه اشارة الى انه لا يجوز المكتوبة  
 والواجبة والمنذورة وسنة النحر بلا عذر وكذا التراويح والصحيح انه يجوز كما في المحيط  
 واختلفوا في كيفية القعود ففي التتمة انه يقعد حالة العذر وغيرها كما في التشهد بالاجماع  
 وعن ابي حنيفة انه احتبى او تربع او يقعد كالتشهد واخذ ابو يوسف بالاول ومحمد  
 بالثاني وزفر بالثالث وعليه الفتوى والمتبادر ان النفل قائم افضل ولهذا كل اجر المتطوع

القاعد على نصف القائم وهذا اذا كان بلا عذر فلن اجر صلاة القاعد بعذر يساوى  
 القائم بالاجماع الكل في النهاية لكن في الزاهدي ان صلاة المومى افضل من غيره على  
 ما قالوا لكن في الكشف انه قال الشيخ ابو المعين النسفى جميع عبادات صاحب  
 الاعتدال كالمومى وغيره يقوم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المأثم لا في حق احرار  
 الفضيلة (مع قدرة قيامه) تركه اولى كتركه في الركبة مع قدرة نزوله اذ اطلاقه  
 مستغن عن ذلك كاطلاقه عنه (وكره) القعود (بقاء) بان افتتاح النفل قائما وانما قاعد ابلا  
 عذر لكنه جائز عنده استحسانا ولا يجوز عندهما قياسا وفيه اشعار بان الخلاف كما  
 يكون في القعود في الركعة الثانية يكون في القعود في الاولى ويدل عليه قواهم البقاء  
 اسهل من الابتداء واعلم انه لو اعني المتطوع قائما فلا بأس بان يتوكأ على عصا او حائط  
 وكذا بغير عذر عنده كما في المحيط والزاهدي (وان افتتاح راكبا ونزلا بنى) اى  
 اوصل ما بقى الى محلى ركوع وسجود وهذا في رواية الاصل واما في رواية الحسن  
 عن الشيخين فيستقبل كما في الجلابي وروى عن ابي يوسف كما في النهاية وكذا عن محمد  
 اذا نزل بعد ماضى ركعة والاول اصح (وبعكسه) بان افتتاح على الارض وركب (فسد) لان  
 الركوب عمل كثير بخلاف النزول ولم يقم صلاة القاعد على الركبة لانه اراد ان يذكر  
 الجائز ثم المكروه ثم الفاسد (وسن التراويح) على الصحيح للرجال والنساء جميعا سنة  
 مؤكدة باجماع الصحابة ومن بعدهم من الائمة منكرها مبتدع ضال مردود الشهادة كما  
 في المضمرات وقال صلى الله عليه وسلم ان الله فرض عليكم صيامه وسن لكم قيامه فيكون  
 سنة الله ومريضه صلى مع الصحابة اربع ليال كما في البخارى وانما ترك الله واطبها  
 فشيمة الاقتران علينا وصلوا بعده فراخى الى ايام عمر بن الخطاب ثم تقاعد واعنيها  
 فجمعهم على ابي بن كعب بلا تكبير من احد وهى جمع ترويجة ايصال الراحة مرة  
 واحدة ثم سمي بها كل اربع من عشرين ركعة للاستراحة بعده اولانه يعقب راحة على  
 ما قالوا اولان نفسوا توصل الراحة حيث ارتحل بها الوسولس الشيطانية والخواطر  
 النفسانية وانما لم ينكر عددها العشرين لاشتهاره بين المسلمين وذكر في المحيط انه  
 يستحب ان يصلى ست عشرة ركعة بعد التراويح بلا جماعة (قبل الوتر) تصلى فيكون  
 جملة مستقلة مشير الى ان وقتوا بعد العشاء حتى اذا صلى احد الامامين العشاء الاخر  
 التراويح ثم ظهر ان الاول كل محدثا لزم إعادة العشاء والتراويح واذا دخل واحد في المسجد  
 والامام في التراويح يصلى فرض العشاء اولاً ثم يتابعه ويترك سنته على الاصح كما في  
 الزاهدي (او بعكسه) اى الوتر الى طلوع الفجر والسلام مشير الى ان ما بعد الغروب ليس  
 بوقت له كما قال جماعة من ائمة بخارى والى انه ليس بمختص بهما بين العشاء والوتر كما قال

أكثرهم وهو الصحيح كما في الخلاصة لكن في المصنوعات أن الأول هو الصحيح والمختار فلو صلى  
 قبل العشاء لا يكون من التراويح على الصحيح كما في قاضي خان والأفضل استيعاب أكثر الليل  
 بالصلاة ولو اختار قوم التخفيف وأخروها إلى آخر الليل لم يكره على الصحيح كما في الخلاصة  
 وغيرها (وعلى رأس كل ترويجة) أي كل فرد من أفراد الترويجة ويتخرج في المصدر  
 منه أنه يستحب الجلوس قبل الترويجة الأولى وتركه بعد الأخيرة فالأولى بعد  
 كل ترويجة (أي أربع ركعات) بتسليمتين ويجوز بسلام واحد على  
 الصحيح وقال بعض المتقدمين أنه لا يجوز إلا عن تسليمة فلو صلى كلها بسلام واحد جاز  
 عن عشر تسليمات على الصحيح وهذا إذا قعد في وسط كل أربع فإنه لو صلى أربعاً  
 بلا قعدة لا يجوز إلا عن تسليمة أخذ بالقياس وعليه الفتوى كما في المحيط لكن في الحزانة  
 أنه لو تعمد ذلك يكره على الصحيح (جلسة) استحباباً بفتح الجيم والأولى الكسر  
 فإن لكل بلد أن يسبح أو يهلل كما له أن يسكت كما في المحيط (بقدر ما) أي الترويجة فقال  
 ثلث مرات سبحان ذي الملك والملوك سبحان ذي العزة والعظمة والقدر والكبرياء  
 والجبروت سبحان الملك الحى الذى لا يموت سبحان قدوس رب الملائكة والروح لاله  
 الا الله نستغفر الله نسألك الجنة ونعوذ بك من النار كما في منهاج العباد ولا بأس عند كثير  
 منهم بالصلاة عليه من الصلوات اتمها وحسن ذلك عند بعضهم وكرهت عند بعض  
 وأهل الحرمين يطوفون أسبوعاً ويصلون أربع ركعات كما في المحيط فيجوز أن يصلى  
 فرادى ويستوى فيه الإمام وغيره كما في قاضي خان (وسن الختم) في التراويح (مرة) فيقرأ  
 في كل ركعة عشر آيات لأن الركعات ثمانمائة والآيات ستة آلاف كما في الكرماني ولهذا  
 جعلوا المصاحف معلمة بعشر من الآيات وفيه أشعار بأن الأفضل تعدل القراءة في كل ركعة  
 ولا يطيل الأولى من الشفع إلا عند محمد وهو المختار كما في قاضي خان وقيل يقرأ عشرون آية  
 إلى ثلثين فيختم مرتين وهو فضيلة وثلث مرات وهو أفضل ويستحب أن يختم في الليل  
 السابع والعشرين عنه مشايخ بخارى لكثرة الأخبار أنها ليلة القدر كما في المحيط ولهذا  
 جعلوا القرآن على خمسمائة وأربعين ركوعاً كما في قاضي خان ولو ختم التراويح في ليلة  
 ثم لم يصل التراويح جاز بلا كراهة لأنه ما شرع التراويح إلا للقراءة كما في المحيط وكونه  
 سنة يدل على جواز تركه بلا عذر حينئذ يقرأ فيها كالمغرب كما قال بعضهم وقيل  
 آيتين متوسطتين وقيل آية طويلة أو ثلاث قصار وهذا أحسن وبهذا أفتى المتأخرون  
 كما في الزاهدنى وقيل سورة الاخلاص وقيل من سورة الفيل إلى الآخر مرتين وهذا  
 أحسن كما في المصنوعات والأفضل في زماننا أن يقرأ ما لا يوجب إلى تنفير القوم عن الجماعة  
 كما في الاختيار (ولا يترك الختم لكسل القوم) فتركه لغیر الكسل وهو التناقل عما لا ينبغي

ان يتناقل القوم عنه ولذا كان مذموما كما في المفردات وانما اسند الفعل الى الحتم اشارة الى انه يترك الدعوات مع الصلوات للتناقل والقوم اعم من ان يكونوا الامام واحد او اكثر حتى جاز ان يكون لكل ترابحة اماما لكن مكرهه عند علمه المشايخ وينبغي ان يكون لكل ترابحة امام كما في المحيط وفي الكلام دلالة على انه ينبغي ان يصلي بالجماعة فانها سنة وقيل واجبة كما في الخزانة واكثرهم على انها سنة الكفاية وعن أبي يوسف ان من قدر ان يصلي في بيته بغير الجماعة كما يصلي مع الامام احب الى ان يصلي في بيته والصحيح ان للجماعة فضيلة اخرى كما في المحيط واعلم ان كونها سنة يقتضي ان لا يقضى بالفوت وقيل يقضى ما لم يدخل تراويح اخرى وقيل ما لم يدخل رمضان والاول اصح لانها دون سنة العشاء وهي لا تقضى بالفوت كما في قاضيخان (ولا يوتر) اي لا يصلي الوتر (بجماعة فخرج) شهر (رمضان) وفيه اشارة الى انه يجوز الجماعة فيه في غير رمضان الا انها مكرهة والى انها يجوز في رمضان والمختار انه يصلي في بيته كما في الزاهد والصحيح ان الجماعة افضل كما في قاضيخان والى انه يجوز ان يصلي الوتر بجماعة وان لم يصل شيئا من التراويح مع الامام او صليها مع غيره وهو الصحيح لكنه اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر كما في المنية

\* (فصل) \*

(عند الكسوف) اي عند كسوف الشمس فان للقمر المحسوف وقال الجوهري هو اهود الكلام وقال ابن الاثير ان هذا هو الكثير المعروف في اللغة وان ما وقع في الحديث من كسوفهما وخسوفهما فتعليب وقيل بالكافي في الابتداء وبالحاء في الانتهاء وقيل بالكافي للحاء جميع الضوء وبالحاء لبعضه وقيل بالحاء لظهاب كل اللون وبالكافي لتغيره والكل من اثر الارادة القد يمتد فعل الفاعل المختار فيخلق النور والظلمة في هذين الحرمين متى شاء بلا سبب وما قال الفلاسفة انه امر عادي لا يتقدم ولا يتأخر سببه حيلولة القمر او الارض فتخلق لظاهر الشرع وكون الارض كرى الشكل منوع كما قال ابن الحجر في شرح البخاري الا انهم قالوا لو مات زيد وقت الطلوع من اول رمضان مثلا بالصين كان تركته لآخيه عمر وقدمات فيه بسمر قند مع انها لوماتا معالم يرث احدهما عن الاخر كما تقرر (يصلي) في الجامع او مصلى العيد او مسجد آخر والاول افضل كما في التحفة (امام الجمعة) اي امام له دخل في اقامة صلاة الجمعة مثل السلطان او القاضي او مأمور السلطان او غيره فماله اقامة نحو الجمعة كما في شرح الطحاوي وهذا ظاهر الرواية وعن الجعفي ان لكل امام مسجد ان يصلي في مسجده فلا يشترط السلطان او المصير كما في

المبسوط وذكر في المصنرات ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجماعة كما في  
المشارع (ركعتين بالناس نفلا) اي سنة كما روى عن ابي حنيفة وقال بعض المشايخ  
انها واجبه وهو مختار صاحب الاسرار كما في النهاية وفيه اشعار بان لا يشترط فيها  
الاذان والاقامة وتؤدى في الوقت المستحب لا المأكروه ولا يخطب عندها فيها بلا خلاف  
كما في التحفة ونحوه في المحيط والكافي والهنداية وشروحا للسكن في النظم يخطب بعد الصلاة  
بالاتفاق ونحوه في الخلاصة وقاضيخان (مختصا قراءته) عنده جاهرا عندهما وفي التحفة  
عن محمد بن فيهروايتان والاول الصحيح كما في المصنرات (مطولا) قراءته (فيهما) ان في الركعتين  
فيقرأ مثل البقرة وآل عمران كما في التحفة والاطلاق دال على انه يقرأ ما يحب في سائر  
الصلوات كما في المحيط (ثم يدعو) الامام جالسا او قائما مستقبل القبلة والاحسن ان يدعو من  
الناس مستقبلين ولو قام معتمدا على عصا او قوس لكان حسنا كما في المحيط وذكر  
في الجلابي عن ابي حنيفة انه يصلي بسلام ركعتين او اكثر فتطول او تحذف فلا يزال يصلي  
(حتى تاجلي) اي تنكشف الشمس (وان لم يحضر) الامام (صلوا) في مساجدهم  
ركعتين او اربعا وهو افضل كما في المبسوط (فرادي) منونا او غير منون جمع فرد على  
خلاف القياس كما في الصحاح والفرد هو الذي لا يختلط به غيره فهو اعم من الوتر  
واخص من الواحد كما في المفردات وفي المحيط قال الامام الحلواني جاز لا امام حيهم ان يصلي  
في مسجد هم بامر الامام (كالخسوف) اي صلاة الكسوف مثل صلاة الخسوف في كونهما  
ركعتين بجماعة الا ان عند الخسوف يصلون في منازلهم كما في التحفة والجلابي وقيل  
الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بسنة كما في الزاهد ولا خطبة فيه بالاجماع كما في  
النهاية ويستحب الصلوة بعد انافي جميع الافراع كالرياح الشديدة والظلمة والمطر الدائم  
والخوف من البرد والزلزلة وغير ذلك كما في التحفة (والاستسقاء) لغة طلب السقي واعطاء  
ما يشربه والاسم السقيا بالضم وشروعا طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة  
الحاجة بان يحبس المطر عنهم ولم يكن لهم اودية وانهار وآبار يشربون منها ويسقون  
مواشيهم وزور عجم او كل ذلك الا انه لا يكفي فانظروا كان كافيا لهم لا يستسقى كما في المحيط  
ثم اشار الى كيفيته اجمالا وقال (دعاء) اي استنزال المطر عن الله تعالى (واستغفار  
مستقبلا) بان يخرج الامام مع الناس او هم بامره استجابا الى الصبحاء ثلثة ايام ولاء  
ماشين خاشعين في ثياب خلى بعدما يقدمون الصدقة في كل يوم يثنون على الله تعالى  
ورسوله مستقبلين ثم يستغفرون فيقولون استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم  
واتوب اليه ثم يدعوا الامام او غيره لله تعالى بطلب المطر ويقول كما قال صلى الله عليه  
وسلم اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك الى غير ذلك من الدعوات وهم يوعنون

كما في الخبران فهو غير ملوئها وإنما اغفر الاستغفار نظر إلى ما هو المقصود ( فإن صلوأفرادى جائز ولا يقلب ) بالتخفيف والتشديد ( الرداء ) هو ثوب لا ذيل له ولا كم كالقبوطة فالتقلب ليس بسننوه هو الصحيح فلو قلب جعل الجانب الأيمن منه على الأيسر وبالعكس وهذا في الدور وأما في المربع فجعل الأسفل الأعلى لتغير الحال وهذا كله عند مواعيد ما يخرج الإمام ويصلى بهم جماعة ركعتين بلا أذان وإقامة جاهرا بالقراءة والأفضل سورة الأعلى والعاشية ثم يستقبل الناس قعودا خاطبا على الأرض خطبة أو خطبتين قائما متكاء على قوس وعند صدر الخطبة قلبه لا القوم وبعد الخطبة يدعو قائما وهم قعود مستقبليين كذا في النخبة ( ولا يحضر ذمى ) أى لا ينبغي حضور معاهد من الكفار مع المسلمين فمادعاء الكافر بين الألف ضلال وإنما لم يذكر النوافل بطريق الحصر إشارة إلى كثرتها منها صلاة القتل إذا ابتلى مسلم به يستحب أن يصلى ركعتين يستغفر بعد هلمن ذنوبه ليكون الصلاة والاستغفار آخر أعماله ومنها الصلاة إذا نزل منزلا فيستحب أن لا يقعد حتى يصلى ركعتين كما في السير الكبير وكذا إذا أراد سفرا أو رجع عنه يصلى ركعتين ومنها صلاة الاستغفار لمعصية وقعت عنه عن على عن أبي بكر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يذنب ذنبا فيقوم ما يحسن الوضوء ثم يصلى ركعتين فيستغفر الله الاغفر له كما في الجلابي

\* ( فصل في أدراك الفريضة ) \*

( من شرع ) في موضع يصلى بالجماعة ( في صلاة ) فرض من الله تعالى كما هو المتبادر وفيه إشارة إلى أنه لو افتتح في منزله سمع الإقامة في المسجد لا يقطع وإلى أن الشرع في المنصورة وقضاء الفوائت لا يقطع وكذا الشارع في النقل على المختار سجد أولا كما في الخلاصة وذكر في المحيط أنها لا يقطع بالاجماع إذا أتم شفعا فلا يراد عليه لأنه كابتداء النقل بعد الإقامة فيكره كما في الجلابي وكذا الشارع في السنة وقيل أنها تقطع على الشفع والأول الصحيح كما في الظهيرية لكن في الروضة الأفضل أن يقطعها ما لم يسجد فإن سجد قطع على الشفع ( فاقیمت ) تلك الصلاة الفرض كما في النخبة وغيرها أو الإقامة كما في المضمرات وغيرها ويبدل عليه قوله بعد وان أقيمت وليس في إقامة ضمير الإقامة مقام الفاعل بدون الوصف أشكال لأنها مفعول به أذهى اسم الكلمات المعروفة على أن سببويه أجاز إقامة ضمير المصدر المؤكد مقامه كفي الباب ( أن لم يسجد ) الشارع ( للركعة الأولى ) من الثنائي أو الثلاثي أو الرباعي ( أو سجد لها ) لا للثانية سواء قام لها أو ركع ( وهو في غير الرباعي ) من ثنائي أو ثلاثي كلها خلاف القياس فإنها منسوبة

الى الاربع والثنتين والثلاث (قطع) بالسلام او غيره سواء كان قائما او راكعا او ساجدا  
وقيل لو كان قائما يسلم بتسليمتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم  
يسلم في المنورتين وقال البيهقي انه لو كان في قيام الاولى ركوعا يمضي على صلاته  
وقيل يصلي اخرى ويخفف والاصح القطع كما في التمر تاشي وذلك لانه اذا لم يقعد الركعة  
الثانية بالسجدة فهو في الاولى يقعد على امر از فضيلة الجماعة كما في المضمرات (واقضى)  
ناويا بالامام وقيل قطعه ان يكبرنا وبالاقتداء والكلام مشير الى انه لو قعد الثانية  
بالسجدة اتها ولم يقعد متنفلا لماسياني من الاشارة (وكذا) اي قطع فيما لم يسجد الاولى  
او سجد (وهو فيه) اي في الرابعي (بعد ضم) ما يتم شفعا من نحو ركعة (اخرى) الى ما دى  
وفيه دلالة على انه يقطع بعد ما قعد مقدار التشهد (وان صلى ثلاثا) بان يقعد بالسجدة  
الثالثة (منه) اي من الرابعي (يتمه) اي الرابعي وفيه اشارة الى انه لو قام الى الثالثة بلا تقيد ما  
بالسجدة قطع على التفصيل المذكور وقيل لو سلم قائما ولم يقعد فسدت صلاته والى انه  
لا درك الجماعة لا يشتغل بحيلة مثل ان لا يقعد على الرابعة ويصير ماسنا كما في المحيط طو مثل  
ان يصلي الرابعة قاعدا لينقلب نه لا لان الاتمام فرض كما في المنية (ثم يقتدى بمتنفلا) اي  
بعد الاتمام الافضل ان يدخل في صلاة الامام متطوعا لانه به امر النبي عليه السلام (الافى  
العصر) فان التنفل بعد مكر وهو من امنه مجرد تنبيه فانه مشير الى انه يتنفل بالجماعة بعد كل  
رابعي سوى العصر كما اشار اليه في اول الكتاب والكلام مشير الى انه لا يتنفل مع الامام  
بعد الفجر كما اشار اليه فيه وفيما بعد ولا بعد المغرب بثلاث ركعات وهذا  
ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه يقتدى في المغرب ويسلم معه وعنه الاحسن ان يضم  
رابعة بعد فراغ الامام وعندنا لو اقتدى فيه لفعل كما روى عن ابي يوسف كما في المحيط  
وهذا لا يخلو عن الاشعار بان كراهة التنفل بالثلاث كراهة تنزيه وذكر في المضمرات  
انه لو اقتدى فيه لاساء وبما ذكرنا ان دفع ما قيل عليه انه ترك حكم الفجر والمغرب  
بعد الاتمام (و) كره (خروج من كم يصل) وهو متوضىء (من مسجد اخذ فيه) سواء  
اقيم فيه اولا وسواء كان مسجد حبه اولا وسواء صلى فيه اهل اولا  
وهذا ظاهر في مسجد هو ما في غيره ففيه تفصيل في المحيط الوصلى اهل مسجد لم يخرج  
ولو لم يصل قيل يجوز ان يخرج والافضل ان يصلي في ذلك المسجد وقيل لا يكره  
الخروج ولو عند الإقامة لا المقيم جماعة (اخرى) مثل الامام والمؤذن والذي يتفرق  
او يقل جماعة بغيبته كما في السكراني (ولا) يكره الخروج (لمن صلى الظهر والعشاء)  
لان الاذان دعاء لمن لم يصل (العند الإقامة) فانه يكره الخروج حينئذ اذا التنفل بعدهما  
م شروع (وفي غيرهما) من الفجر والعصر والمغرب (يخرج) من صلاها (وان اقيمت)



الإقامة اذ النفل بعد الأولين كالتمنل بالثلاث مكروه (ويترك سنة الفجر) جواز  
 اذا اقيمت صلاته (ويقضى من لم يتركه) اي من ظن عدم ادراك الفجر (بجمع ان اداها)  
 اي السنة لان تركها اهلون من تركه وعن الزرنجري رحمه الله لو غاب فوق الفجر  
 صلى السنة بلائذ وتعود مقتصر على آية واحدة وكذا في سنة الظهر ولو شرع في سنة  
 الفجر ثم اقيمت اتم الفاتحة كما في النية وهذا لا يخفى عن رمز الى انه لا ادراك الجماعة لا يشتمل  
 بالحيلة وهي ان يفتح السنة ثم يقطعها متى يلزمها القضاء اما قبل الطلوع او بعده  
 على الخلاف الا في ثم يدخل في صلاة الامام وذلك لانه لم يستحسن الافتتاح على قصد  
 عدم الاتمام كما في التمر تاشي والاحسن ان يشرع فيها ثم يكبر للفجر بلا سلام فيصير  
 منتقلا من النفل الى الفرض كما في المحيط وانما يقضى قبل الطلوع لانها يلزم بالشروع  
 الا ان الواجب بالشروع ليس اقوى من الواجب بالنذر وقد نص محمد ان المنذور  
 لا يؤخر ههنا على ما قال الامام السرغسي كما في النهاية (ومن ادرك ركعة) اي ظن  
 ادراكها (منه) اي الفجر (صلاها) خارج المسجد او خلف اسطوانة وكبره خلف  
 الصن بلا حائل واشتكره ان يصلي في الصن والكلام مشير الى انه اذا انتهى  
 الى الامام وهو يريد للاخف في الامامة لا يترك السنة ومنهم من قال يترك ويقضى  
 لاحراز فضيلة تكبيرة الافتتاح وفضيلة الجماعة كذا في المحيط والى انه لو ادرك الامام  
 في الركوع ولم يدع ان الاول او الثاني يترك السنة وكذا لو ظن انه ادرك التشهد  
 وهذا ظاهر المذهب كما في الخلاصة وقيل هذا قياس قول محمد واما على قياس قول  
 الشيخين فيجب ان يصلي السنة ثم يقضى والى ان اقل ما يكون به مدر كالفضيلة الجماعة  
 ركعة كما في الجلابي لكن في الحديث من ادرك الامام جالسا قبل ان يسلم فقد ادرك فضل  
 الجماعة ولا نهضت اجماعا بادراك القعدة من خلف ان يصلي بالجماعة كما في التمر تاشي  
 (ولا يقضيها) اي سنة الفجر (الا) حال كونه (تبع الفرضه) اي لقضاء فرض الفجر  
 او المصلي عندهم قبل الزوال او بعده على اختلاف المشايخ كما في التمر تاشي وقيل يقضى  
 بعد اجماعا والكلام دال على انها اذا فاتت وحدها لا يقضى وهذا عندنا واما عند  
 محمد فيعضيها الى الزوال استحسانا وقيل لا خلاف فيه فان عنده لو لم يقض فلاش عليه  
 واما عندنا فلو قضى كان حسنا وقيل الخلاف في انه لو قضى كان نفلا عندنا  
 سنة عنده كما في الكافي (ويترك سنة الظهر) ولو كما في ذلك فيه سنة الجمعة فيقضى  
 على الخلاف في سنة الظهر (في الحالين) اي حال ادراك الظهر وعنده اذا اداها  
 (ويقضى ثم يقضيها) اي بعد الفراغ من صلاة الامام يقضى تلك السنة (قبل شفعه)  
 اي ركعتي الظهر على المختار كما قال ابو يوسف وبعده كما قال محمد على مافي الحقائق

وقيل الخلاف على العكس كما في الكافي وقيل الأول قول محمد والثاني قول الشيخين كما في التمر تاشي والظاهر أن الأربع تكون سنة وقيل نفلا كما في المحيط وفي السلام إشارة إلى أنه ينوي القضاء كما قيل والاولى أن ينوي السنة كما في الحقائق وإلى أنه لا يقضى بعد الوقت وقيل يقضى تبعاً للفرض كما في المحيط (وغيرهما) أي غير هاتين السنتين (لا يقضى) في ظاهر الرواية (أصلاً) أي لا أصالة ولا تبعاً إلى الوقت ولا بعد موكل أبو جعفر يقول أنه يقضى سنة المغرب كما في المحيط وذكر الجلابي أن ماسوى الفجر من السنن إذا فاتت بدون الفرض لا يقضى عندنا وأما إذا فاتت مع الفرض فلا رواية فيه واختلف المتأخرون من أصحابنا فعند أهل العراق يقضى وعند أهل الحجاز والحراسان لا يقضى وفي التمر تاشي قيل إن غيرهما لا يقضى وقيل يقضى ويأثم ترك السنن على الصحيح

\* (فصل قضاء الفوائت) \*

(فرض الترتيب) عند الأئمة الثلاثة ولو جاهل به وعن الحسن عنه أنه لو لم يعلم به لم يجب عليه وبه أخذ الأكثرون كما في التمر تاشي (بين الفروض الخمسة) يدخل فيه الجمعة لأنها تنوب عن الظهر على ما هو المختار عند المصنف ولهذا لو تذكر فيها أن عليه الفجر مثلاً في الوقت سعة فسدت الجمعة على قولهم كما في قاضي خان (والوتر) فإنه لو تذكر فيه لم يصل العشاء فسد الوتر كما لو تذكر في الفجر أنه لم يوتر فسد الفجر وهذا عنده لأنه واجب خلافهما لأنه سنة (فائتاً) حال من الفروض والوتر وإنما أثره على تركها لأنه ينتهي عن قصد في إضاعة الصلاة وذاليل بحال مسلم (كلها) أي الصلوات الست فيقضى الفائتة الأولى فالأولى إلى أن ينتهي ثم يدعى الوقتية (أو فائتاً) بعضها) باقي بعضها فيقضى ما فات ثم يدعى الباقية والاطلاق مشير إلى أنه يراعى الترتيب في صلاة العمر وقيل في صلاة سنة وقيل في صلاة شهر كما في التمر تاشي (الـ) للمثبت المقيم من المفرغ به أي فرض الترتيب في جميع الأوقات (الأ) إذا ضل في ظن الشارع (الوقت) عن قضاء الفائتة وإداء الوقتية جميعاً فإنه لا يفرض الترتيب حينئذ لا بين نفس الفوائت ولا بينها وبين الوقتية كما في الكافي فلو وسع الوقت الوقتية مع الفوائت جاز الوقتية على الصحيح وفيه إشارة إلى أنه لو شرع في الوقتية وفي الوقت سعة وطال القراءة حتى ضاق الوقت لم يجز المؤدى إلا أن يقطعه ويشرع فيه ثانياً في ضيق الوقت كما في الكرماني وإلى أنه لو ظن سعة الوقت ثم تبين خلافه لم يجز الوقتية وقيل جاز وإلى أنه لو ظن ضيق وقت العجر من عليه العشاء فصلى الفجر وفي الوقت سعة جاز الفجر لأنهم موقوفه فإذا شرع في العشاء فلن طلعت قبل الفراغ

صح والام يجوز فجره والى انه يراعى الترتيب وان لم يوعدا الوقتية على الوجه الافضل  
 فان لم يمكنه اداء الوقتية الامع التخفيف في قصر القراءة والافعال تترتب وتقتصر على  
 اقل ما يجوز به الصلاة والى انه لو شرع في الوقتية عند الضيق ثم خرج الوقت  
 في خلالها لم يفسد وهو الاصح ولا شبهة بينهم انه موعدا قاض اذا الحكم على المبنى  
 عليه كما في التمر تاشي والى ان العبرة لاصل الوقت وقيل للوقت المستحب الذي لا كراهة  
 فيه والاول قياس قولهما والثالث قيلس قول محمد فلو شرع في العصر وهو ناس للظهر  
 ثم تكبر في وقت مكره يقطع العصر على الاول وصلى الظهر ثم العصر ولم يقطع على  
 الثاني كما في المضمرة ثم صلى العصر بعد المغرب كما في النخيرة (أو نسي) الغائبة بحيث  
 لا يتذكر الا بعد الوقتية فمح لم يفرض الترتيب فصح قضاء الغائبة بلا اعادة الوقتية  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم نسي ذات يوم صلاة العصر وصلى المغرب بجماعة ثم قال  
 لاصحابه هل رايتهم في صليت العصر فقالوا لا فصلى العصر ولم يعد المغرب كما في الكرماني  
 فلو تذكر في الصلاة في الوقت سعة لاتمام الغائبة الوقتية جميعا اتمها وان لم يسع الا  
 الغائبة والوقتية قطعيا فشرع في الغائبة ثم في الوقتية كما في بيان الاحكام والاطلاق مشير الى  
 انه لو كان المتخلل من الايام كثيرا جاز الوقتية مع تذكر الغائبة كما قال محمد وفي رواية عن  
 ابي يوسف وقال فخر الاسلام عن مشايخه انها لم تجز الفتوى على الاول كما في المحيط (أو فاتت  
 من الفرائض) (ست) بدخول السابعة وعن محمد خمس بدخول السادسة وعن بعضهم سبع  
 وقيل اكثر من شهر وقيل اكثر من سنة وقيل يراعى الترتيب في العمر كما في التمر تاشي  
 والاول اصح كما في المضمرة وظاهر الرواية كما في الكافي وعينئذ لا يفرض الترتيب  
 فصح الوقتية مع تذكرها والكلام مشير الى ان الفوائت المحدثه والقديمة سواء في اسقاط  
 الترتيب اما الاول فامر اجمع عليه المتقدمون والمتأخرون من اصحابنا ومشايخنا واما الثاني ففيه  
 خلاف فانه لو فاتت صلاة شهر ثم اقبل على الوقتيات قبل قضائها ففاتت صلاة منها ثم صلى  
 اخرى ذكرا للغائبة آنفا فقد قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلاة زجراله عن  
 التهاون وقيل يجوز والافتاء به في زماننا والى لان التهاون فاش في العبادات كما في الكرماني  
 وعليه الفتوى فلو قضى ثلثين فجزا ثم ظهر اثم ثم يصح الكل والى انه اذا قلت الفوائت  
 بعد الكثرة لا يعود الترتيب كما اذا قضى صلاة شهر الصلاة يوم ثم ادى الوقتية ذاكرا لها  
 فانه يجوز وعليه الفتوى والى انه لو قضى الكل لا يعود الترتيب لكن ذكره المص  
 وغيره انه عاد الترتيب عند الكل والفوائت الست اعم من ان يكون حقيقة او حكمية  
 لان الترتيب كما يسقط بكثرة الفوائت يسقط بكثرة الموعدي ولو فاتت صلاة واحدة  
 ثم صلى بعدها خمس صلاة ذكرا للغائبة كل الخمس فاسدة فسادا موقوفا حتى انه

إذا صلى السادسة قبل الفاتحة انقلب الخمس جائزاً وإذا قصى الفاتحة قبل السادسة وجب إعادتها فإحدى تصحيح خمساً واحدة تقسدها على ما قال أبو حنيفة كما في المبسوط وغيره واختار فخر الإسلام في شرح المبسوط أن الفساد في كل من الست عند طيس بمقرر فيه أدى بل هو شى عيقتى به في الوقت حتى يعيدها ثانياً في الوقت فإذا خرج الوقت ينقلب الموعدة صحيحة وأما عند ما ففساد الخمس باق لم ينقلب جائزاً بكل حال والفتوى على قوله الاطلاق دال على أن قضاء الصلوات على التراخي كما قال محمد وعبد أبي يوسف على الفور وعن الإمام روايتان وقيل إن الأول اتفاق وقيل عكسه وهو الأصح ثم على الثاني قبل الاشتغال بالحوائج مباح وإنما لا يباح عند الفراغ والصحيح خلافه كما في التمرتاشى وهذا كله إذا كان صحيحاً فاذا مرض قضى الفاتحة كل وقتية وقيل يؤخرها إذا كان بره الصحة كما في مرض الزاهدى وإذا قضى صار كما إذا أدى في حق الزالة المأثم لافي حق إحرار الفضيلة كما في الكشف

\* (فصل سجود السهو) \*

(تجب) في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في التحفة لكن في المحيط أنه عند الكرخى ويسن عند غيره (بعد سلام) يسمى بالصلاة (واحد) وهو الصواب وعليه الجمهور كما في الكافي (عن يمينه) وهو الأصح كما في الكرماني وقال فخر الإسلام يسلم تلقاء وجهه وقال صدر الإسلام السلام الواحد بدعة كما في النهاية وذكر السرخسى وغيره أنه تسليمتين وهو الصحيح كما في الهداية وذكر شيخ الإسلام أنه لا يأتي بالسجدة حينئذ كما في الكرماني وظاهره مشير إلى أنه لو سجد قبل السلام لم يعتد به كما في رواية النوادر وأما في رواية الأصول فمجزئة والى أنه يشترط أن لا يوجد بعده تطاول المدة ولا الفعل المثنى للصلاة كالقيام والاكل والكلام والحرج من المسجد كما في الجلابي وإنما لم يأت به عند العامة إذا استند بر القبلة كما في المحيط وإنما لم يقيدها بأوراء الأوقات الثلاثة لأنه أشار في أوائل الصلاة إلى أنه لا يفعل (سجدتان) بلا تكبير فإنه يجوز بلا تكبير عند الحاكم الجليل أبي الفضل وذهب الكرخى إلى أنه لا يجوز كما في سهو العقيلي فيكبر بعد سلام ويخر ساجداً ويسبح في سجوده ثم يفعل ثانياً كذلك (وتشهد) خلافاً للحسن فإنه لا تشهد فيه عنده كما في الجلابي (وسلام) يسمى بالسهو فإنه واجب كما في الكافي لكن في الكرماني سنة عند ناولا كقضاء مشير إلى أن القعدة فريضة لكن في الكرماني أنه لو لم يقعد لم تقسده صلاته وينبغي أن تكون واجبة لأن الأقوال دون الأفعال كما في النهاية وغيرها وإلى أن هذه السجدة لم ترفع التشهد والسلام قبلها كما لم ترفع القعدة في روايتها في الكفاية وإلى

انه لا يصلى فيها ولا يدعوه في فعلهما في القعدة قبل السلام خلافا للحمد وهو الصحيح كما  
 في الكافي وذكر في الطحاوى انه يفعل في القعدتين وهذا اخوط كما في قاضي خان ( اذا  
 قدم ) المصلى ( ركنا ) على ركن او غيره فركن الشئ عجز ما هيته فركن الصلاة القيام  
 والقراءة والركوع والسجود واما القعدة فشرط لصحة الخروج ( او اخره ) اى ركننا عن  
 ركن او غيره وانما لا يكفى بالتقديم ليشير الى ان كلاما من التقديم والتأخير يوجب السهو  
 على ما ظن مع ان تقديم ركن يتحقق بلا تأخير ركن كما اذا سعى عن القنوت او تكبيرات  
 العبد بين فتذكر في الركوع او بعد الركوع فانه لا يأتى بهى الركوع او بعد الركوع فانه  
 يمضى على صلاته كما في المزارع والجلاب وتأخير ركن بلا تقديم ركن كما اذا تكرر  
 التشهد الاول فانه يوجب تأخير القيام والكل يوجب السهو كما في المحيط لكن في عامة  
 الكتب انه لو سعى عن السجدة ثم تذكر بعد ما قعد قدر التشهد اعاد القعدة والافقد  
 بطل صلاته وفيه اشارة الى ان التأخير مقدار زمان حرق موجب للسهو وفي الزاهدى  
 انه قدر ركن وفى النسخة انه مقدار كلام تام مثل اللهم صل على محمد وقال ابو الحسن الما  
 تريد قدر كلام تام كثير الكلمات مثل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ( او كره ) اى  
 الركن وفيه اشعار بانه لو كرر واجبال يجب السهو لكن في الخزانة وغيره ان تكرر الفاتحة  
 فى الاوليين يوجب السهو ويمكن ان يقال ان التكرار لم يوجب ترك السورة فانها تجب  
 ان تلى الفاتحة وينبغى ان يقيم ذلك بالفرائض لان تكرر الفاتحة فى النوافل لم يكره كما في  
 قراءة الخزانة ( او غير واجبا ) كما اذا زيد او نقص تكبيرة او تكبيرتان عن تكبيرات العبد ولا  
 يحتاج الزيادة والنقصان الى قيد فى ذاته وصفته كما لا يحتاج الى تقديم الركن وتأخيره  
 ولو قيل الواجب اعم من الفرض والواجب كان معناه ح غيره باعتبار الزيادة او النقصان  
 او المحل وحيث يمكن يكون مستغنيا عما سبق ويدخل فيه ما اذا قرأ آية فى الركوع والسجود والقعود  
 وهى موجبة للسهو فان محل القراءة القيام ( او تركه ) اى الواجب ( ساهيا ) حاله من فاعل  
 الافعال الخمسة على التنارع واحترز به عما اذا فعل عامدا فانه موجب للتوبة والاستغفار  
 لانه ذنب عظيم لا يرفع السجدة ان بخلاف السهو فانه ذنب حقير ويستثنى من ذلك  
 مسئلتان ترك القعدة الاولى والتفكر فى بعض الافعال بعد الشك حتى يشغل عن ركن  
 فانهما مع العبد يوجبان سجدة العذر الكل فى الزاهدى وكلمة اوفى هذه المواضع لمنع  
 الخلو فلو سعى عن الكل كفاه السجدةتان اما على التداخل اولانه لم يجب الا بالسهو  
 الاول على اختلاف المشايخ فلو سعى فى السهو لم يلزم السهو كما فى سهو العقيلي واعلم  
 ان ما ذكره قول الاكثرين وفى الهداية ان الموجب تأخير الفرض او الواجب او تركه  
 وقيل انه اكثر من الاربعين فلا يردانه يجب بغير ما ذكره ثم شرع فى امثلة الافعال

الخمسة على الترتيب فقال (كر كوع قبل القراءة) أي قراءة الفاتحة أو السورة قيل فيه  
 تساهل فإن المثال للركن المقدم لا للتقدم وفيه ان الركوع بالمعنى المصدرى أي ايقاع  
 هذا الركن والسلام مشير الى ان بالقراءة لم يرتفع الركوع وقد ارتفع بلا خلاف  
 ولذا كان لم يعد فقد فسد صلاته كما في المحيط (و) مثل (تأخير) الركعة الثالثة بزيادة  
 على التشهد ولو حرفاً من الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم وقال انه غير موجب للسهو  
 ولو زاد الصلوة كلها كما في الخزانة وبها فتى بعض اهل زماننا كما في الروضة واستفاح محمد  
 السهول لاجل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المحيط ونعم ما قال روح الله تعالى روحه  
 لكن في المضمرات ان الفتوى على قوله (و) مثل (ركوعين) متواليين او ثلاث سجرات  
 او تكبيرتين للتحرية بل شك فيها فاعادها ثم تذكر انه أتى بها فانها يوجب السهول كما في  
 المحيط واختلف ان المعتبر هو الركوع الاول والثاني كما في المشارع وينبغي ان يكون البواقي  
 على هذا الخلاف (و) مثل (الجهر) أي جهر الامام بالقراءة (فيما تخافت) من الصلاة فانه  
 يوجب السهول لانه غير الواجب فهو مثال تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس من التغيير في  
 شيء فان الواجب نفس المخافة وهي لم تتغير بل ترك الجهر فهو مثال لترك الواجب والمتبادر  
 ان يكون هذا في صورة ينسى ان عليه المخافة فيجهر قصداً واما اذا علم ان عليه المخافة  
 فيجهر لتبين الكلمة فليس عليه شيء والاطلاق دال على ان قليل الجهر وكثيره سواء  
 بخلاف المخافة فان الواجب للسهول قراءة ما يجوز به الصلاة وقال ابو علي النسفي ان المخافة  
 للجهر في الاصح فيجب السهول بمخافة كلمة لكن فيه شبهة فالصحيح التفصيل المذكور  
 على ما قال المصدر الشهيد واتفقت الروايات عن أبي حنيفة انه اذا جهر او خافت بآية  
 فعليه السهول واختلفت الروايات في الحرف والكلمة والكلام مشير الى ان المنفرد في الصورتين  
 لم يسجد وهذا ظاهر الرواية وقيل هذا اذا قرأ بين الجهر والمخافة واما اذا قرأ كما  
 يقرأ الامام ويسمع منه الناس فيسجد وهذا اذا صلى في الوقت واما في خارجه فعليه  
 المخافة في جميع الصلوة فيسجد لجهر الكل في سهو العقيلي وقد مر بعض ما يتعلق  
 بالمقام (و) مثل (ترك القعود) الاول دون الثاني فانه مفسد وقال صدر الاسلام انه  
 (يؤمل) أي يرجع (الكل) أي جميع الموجبات الخمس (الى ترك الواجب) فان تقدم  
 القراءة على الركوع والركوع على السجود والثالثة على الصلاة على النبي عليه السلام  
 والسجدة على الركوع الثاني واجب بالمخافة والقعود الاول وقيل هذا اجمع ما قيل فيه  
 وبما ذكرنا من الاجمال والتفصيل اندفع كثير من الاعتراضات (ولا تجب) السجدة على  
 المومنين وامامه (بسهو المومنين) الحقيقي والحكمي كالا حق (بل) يجب عليهما (بسهو امامه)  
 ان يسجد الامام والا فلا سهو على المومنين والاطلاق دال على ان الجمعة والعيد كالطوع

والهكسوبة في السهو سواء لكن قال مشايخنا انه لا يسجد فيها لثلايق الناس في الفتنة  
كما في المضمرات (والمسبوق يسجد مع امامه) بل ينزل في التشهد معني فراغ عنه عند  
سلام امامه وهو الصحيح كما في الخلاصة واهترز به عما قيل انه يسكت او يكرر الشهادة  
او يصلي عليه صلى الله عليه وسلم كما في الروضة وغيره اوقه اشارة الى انه لو قام بعد  
فراغ امامه عن التشهد فقد اساء فلو قام قبله فهو اولى بالاساءة ورفض القيام فان  
لم يرفض فلن يفسد ركعة بالسجدة قبل فراغه بطل صلاته كما في الجلابي ويستثنى منه  
ما اذا قام لضيق الوقت او خوف الهرور بين يديه فانه غير مكرهه كما في الظهيرية وكذا  
ما اذا قام خوفا من ان يخرج وقت المسح او وقت الفجر او الجمعة او العيد كما في الخلاصة  
والي ان اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لا يجز به وعليه الاعادة في آخر صلاته كما في المحيط  
(ثم يقضى) اي بعد فراغ امامه عن الصلاة والتوجه الى القوم او القيام الى النقل يقوم  
المسبوق الى قضاء ما سبق بتكبيره وبسمله عنده وتعوذا ايضا عند سجده به اخذ الفقهاء  
كما في الروضة فهو قاض لاؤل صلاته في حق القراءة كما قال الشيخان ولاخرها في حق  
التشهد اتفاقا فاذا ادرك ركعة من المقرب مثلا قضى ركعة مع القراءة وقعد ثم ركعة  
عن ذلك كما في الجلابي والكلام مشير الى انه يبدا بصلاة الامام ويكره ان يبدا بمفات لانه  
خلاف السنة وقيل تقضى صلاته وهو الاصح لانه عمل بالنسوخ كما في الظهيرية والى انه  
لا يسلم مع امامه ولا بعده فان سلم بعده فعليه السهو على المختار لانه مفرد كما في المضمرات  
واعلم ان القضاء هو تسليم مثل الواجب وقد يطلق على تسليم عينه مجازا كما فيها نحن  
فيه (واذا لم يقعد) في خوات الاربعة او الثلاث مقدار الشهادتين او التشهد  
وهو الاظهر كما في المحيط (اولا) مصدر او ظرف (وهو) اي المصلي (اليه)  
اي الى القعود (اقرب) والمعنى وهو احسن القعود الى المصلي اقرب من القيام اليه  
بل لم يكن مستوى النصف الاسفل سواء كان رافع الالية والركبة او احديهما على مادل  
عليه الكافي فالاقرب بمعنى القريب لكونه عاريا من اللام والاضافة ومن (قعد  
ولاسهو عليه) اي لا تجب عليه سجدة سهو وقيل تجب لان القيام وان قل يؤخر  
القعدة الواجبة والاؤل الصحيح كما في الكرماني لكن في المضمرات لو قام على ركبته كان  
عليه السهو وعليه الاعتماد (والا) اي وان لم يكن اقرب اليه بان كان مستوى النصف الاسفل  
دون الاعلى (قام) واتم الباقي (وسجد للسهو) على ما في الامالي من رواية ابى يوسف اما على  
ظاهر الرواية فهو ان استوى قائما لا يعودوا الاعاد في الحالين يسجد لانه بالتحرك الى القيام  
غير نظم الصلاة فيلزمه السهو وانما عدل المص عنه لان مشايخنا استحسنوا روايته على ما قال  
شمس الائمة كما في المحيط والكلام مشير الى انه اذا قام لا يعود فلو عاد مخطئا قيل يتشهد

لنقضه القيام والصحيح انه لا يتشهد ويقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يؤمر بمكافي الزاهدي  
(وان لم يقعد) من القيام (اخيرا) الاحسن آخر (قص ما لم يسجد) للخامسة  
(وسجد للسهو) وفيه اشعار بانه ان قام ساهيا فلا حاجة الى التصريح به كما ظن  
(وان سجد) للخامسة (تحول فرضه نفلا) اي فسد الفرضية لترك ما هو الفرض  
من القعدة الأخيرة وبقي اصل الصلاة فان للفرض جهتين وقال محمد ان له جهة واحدة  
فاذا فسد فسد التحريم فلم يتحول نفلا ثم الفساد عند جبر رفع الجبهة وعليه الفتوى وعند  
ابي يوسف بوضعه فاذا احدث فيه لا يبنى عند مويني عن محمد لان الرفع لها كمال بلا وضوء  
لم يعبأ بها فلم يفسد الفرض وهذه المسئلة تسمى بمسئلة الزاء المكسورة الحاصلة وهي  
كلمة يقول الاعاجم عند استحسان شيء وقد يستعمل في التهكم كما يقال لمن اساء احسن  
ومنه قول ابي يوسف عند بلوغ قول محمد صلاة فسدت يصلحها الحديث والاكتفاء  
مشير الى ان لاسهو وعليه هو والاصح كما النهاية (وضم) ركعة (سادسة) مثلا فيشمل  
الفجر والمغرب وصلاة المسافر في المحيط ضم رابعة في الفجر عند بعض المشايخ فان الشروع  
بلا قصص وينبغي ان يكون غير الفجر على هذا الخلاف وانما صور في الرابعي لانه بلا خلاف  
(ان شاء) فلا القطع بلا شيء لانه ظان فيها والضم يكون مندوبا كما في الكافي فالاحسن  
بدله نيبا والاكتفاء مشير الى انه لاسهو عليه وذلك لانه تحول الى النفل (وان قعد الأخيرة  
ثم قام ساهيا عاد) الى القعدة (ما لم يسجد) للخامسة مثلا فيعيد التشهد حينئذ عند  
الناطقي وقيل لا يعيد كما في الزاهدي (وسلم بلا سجدة) للسهو كما هو الظاهر لكن  
في الزاهدي وتحفة المسترشد بن انه يسجد ويمكن ان يقال انه مقيد بها يأتي من قوله  
وسجد للسهو (وان سجد) لها (تم فرضه) اذ ليس عليه الا السلام والكلام لا يخلو  
عن اشعار بانه اذا قام الامام يتبعونه فان عاد عادوا معه وان مضى في النافلة يتبعونه  
والصحيح انه لا يتبعونه فان عاد قبل السجود يتبعونه في السلام وان سجد يسلمون في الحال  
كما في النهاية (وضم سادسة) مثلا فيشمل الثلاثي والثنائي فانه على الخلاف المذكور  
(وسجد للسهو) اما لنقض في النفل بترك تحريمه فيه او لنقض في الفرض بترك السلام  
والأول قول ابي يوسف وقولهما والثاني قول محمد وسماي فرعها والكلام مشير  
الى ان الضم واجب كافي المحيط لكن في بعض النسخ قيد بالمشيق ويؤيد ما في المضمرات  
عن المبسوط احب الى لن يشفع الخامسة والى انه لو لم يضم لم يسجد كما في قاضيخان  
(والركعتان) الموعودتان (نقل) خبر أول (لاتنويان عن سنة الظهر) مثلا  
فيتناول المغرب وصلاة المسافر والعشاء وقيل تنويان والأول الصحيح وهو قول علي  
ما قال السرخسي وغيره والثاني قولهما على ما قال الحلواني وغيره كما في الكرماني



(ومن اقتدى به) أى بالامم (فيهما) أى فى إحدى هاتين الركعتين (صلاهما) أى  
وجنب عليه الركعتان كما قال أبو يوسف جون السن وهو قول محمد على ما ذكرنا من  
دليل السجدة والثاني أقيس وعليه الفتوى كما فى الكافي وذكر فى الهداية أن الأول  
قول الشيخين (وإن أفسد) المقتدى إياهما (قضاها) وهو ما عند أبي يوسف ولم يقضهما  
عند محمد كما فى الكافي والمحيط والهداية وفيه دلالة على أنه لا نص عن الإمام كما فى المنظومة  
وشروحها فلا ينبغي ما فى النهاية أن حقه أن يقول عند الشيخين كما فى الحاشية وإنما  
خص الاداء والقضاء بما إذا قعد فى الرابعة لأنه إذا لم يقعد فعند الاقتداء يصلى مستا  
كما إذا أفسدهما كما فى المحيط (وإذا سجد للسهو فى التفل لا يبنى) أى إذا تنقل بل ربع  
ركعت أو بر ركعتين ثم زاد ركعتين وقدمه فى الشفع الأول لا ينبغي أن يسجد للسهو  
الأبعد الشفع الثاني إذا سجدة فى غلال الصلاة لم تشرع فلو سلم على الركعتين وسجد  
للسهو لا ينبغي له أن يبنى عليه الثاني (وإن بنى صح) البناء إذا التحريم باقية على ما قال  
أبو جعفر وذكر البرزوى والسرخسى أنه لا يصح البناء والاكتفاء دال على أنه لا يسجد  
أخرى والمختار أنه يسجد كما فى الكرماني (وإن سلم) بنية القطع أو السهو (من) وجب  
(عليه السهو) فهو يكون (فى الصلاة أن يسجد) للسهو (والا) يسجد (لا) يكون  
(فيها) أى فالسلام يخرج عن الصلاة وله صلاحية العود بالسجدة وقال محمد لا يخرج  
أصلا هذا أصل من كور فى عامة الكتب يقتضى فروعا كثيرة لكن لم يوجد الأفرع  
وهو أنه لو اقتدى به أحد بعد سلامه صح الاقتداء عنده وتقف على السجدة عندها  
وأما إساؤه من أنه لو فقهه أو نوى بالاقامة انتقض وضوؤه وتحول فرضه أربعا عنده  
خلافًا للشيخين فإن الفقهه قاطعة للتحريم وفى اعتبار النية إبطال السجدة لأنها  
فى وسط الصلاة فليس من فروعه فى شيء إلا إذا سقط الشرطيتان وفى الوقاية ههنا  
سهو مشهور ولا عيب للإنسان فى السهو بل فى الخطأ فلا عيب لمن قال إن ما فى الوقاية  
مخالف لما فى شرحه للهداية فلن الشارح أخوه عمر بن صدر الشريعة (ومن شك) شك  
(أول مرة) أى ليس بعادة له وقيل لا يقع منه من وقت البلوغ الأمرة وقيل لا يقع  
فى هذه الصلاة الأمرة الأولى أشبه كما فى المحيط وأكثر المشايخ على الثاني كما فى الزاهد ولا  
يراد بالشك ما هو العرف من تسلي النقيضين بل اللغوى من خلاف اليقين كما فى الصحاح  
بقرينة الآتى (أنه) من قبيل الخفى والإيصال أى فى أنه وقيل ظرف أجرى مجرى المفعول به  
وفيه أنه مخصوص بالظرف المتصرف كما ذكره الرضى ولا شك أنه ليس منه (كم) ركعة  
(صلى) من الثنائية ركعة أو ركعتين أو من الرباعية كذلك أو ثلاثا أو أربعا (استأنف  
الصلاة) بالسلام وهو أولى من الكلام ومجرد النية بلا عمل لم يكن فى القطع كما مر

والجملة مشير الى ان الاستينائي واجب كفاي النهاية وعن أبي حنيفة انه بنى في هذه الصورة على الأقل كفاي الزاهدي والى ان هذا الشك وقع في خلال الصلاة فلو وقع الشك بعد التشهد او السلام لم يعتبر وجعل على اتمام الصلاة كما لو شك بعد الوقت واما لو شك في الوقت لزمه ان يصلي كفاي المحيط (وان كثر) أي صار الشك المذكور عادة وراى على مرة في صلاة واحدة او في عمره او في سنة كفاي الزاهدي (أخذ) بعد التحري بوجبة الظن (بغالب الظن) فاتمها وسجد للسهو فالظن الاعتماد الراجح وكثير اما يعبر عن الظن بغالب الظن تنبيه على ان الغلبة أي الرجحان مأخوذ في ماهيته وفيه اشعار بوجوب الاخذ بالظن على انه لو ظن انها أربعة مثلاً فاقبها وقعد اليها أخرى وقعد احتياطاً كل مسيحاً كفاي المنية (وان لم يغلب) ظنه على شيء (فبالأقل) أي قعد اخذ بها هو أقل من الركعات المتروكة فيها فلو شك انهار كعة او ركعتان اخذ بركة لكن في المحيط عن محمد ان لم يكن له في ذلك رأى اعاد صلاته (ويقعد) احتياطاً (حيث توهمه) أي ظن ذلك الحمل (آخر صلاته) لان القعدة الأخيرة فرض كما مر ثم يقوم ويضيف اليها ما يتم له ثم يتشهد ويسجد للسهو وفيه دلالة على انه لا يقعد على الثاني والثالثة وذكر في المضمرات انه الصحيح لانه مضطرب بين ترك الواجب وإتيان البدعة والاول أولى من الثاني لكن في الزاهدي ان في القعدة الاولى اختلاؤ المشايخ حتى ان من شك في قيام ذوات الاربع انها الثالثة او الرابعة يأتي بركعتين بقعدتين فلو شك انها الثانية او الرابعة فنلاث بركعات بثلاث قعدات فلو شك انها الاول والثانية والرابعة فاربعة باربع باربع والاعلم

(فصل سجود التلاوة) \*

(تجب سجدة) أي وضعه للجبته على الارض عند أبي يوسف ومع رفع الرأس عند محمد فلو احدث فيها اعادها عنده خلافاً لأبي يوسف (بين تكبيرتين) أي عند احدى الانعطافات والآخرى عند الارتفاع على المشهور عن اصحابنا وعنه انه لا يكبر اصلاً وعنه انه يكبر عند الانعطاف كفاي الجلابي والمختار هو الاول كفاي المضمرات والاكتفاء مشير الى ان التكبير ليس بفرض ولا واجب فاما سنة كفاي النهاية او ندب كفاي الكافي وعنه ان الثاني ركن كفاي الزاهدي ولم يوجد ان كليهما ركن وليس بظاهر من كلامه كما ظن (بشروط الصلاة) من النية عند التكبير والقبلة وستر العورت والطهارتين والوقت كفاي الجلابي والمسعودي وفيه اشعار بأنه اذا اخرج عن وقت القراءة يكون قضاء فهو على الفور كما قال أبو يوسف لكنه ليس على الفور عندنا فجميع العمر وقته سوى المكروه كفاي كتب الاصول والفروع والتأخير ليس بمكروه وذكر الطحاوي انه مكروه وهو الاصح كما التجنيس ويستحب القيام قبلها وبعد ما ويسن فيها تقدم الامام كفاي المضمرات وتصح المرأة فيستحب له تقديم التالي ولا يرفعوا رؤسهم قبل كفاي المنية (بلا رفع يد) في

التكبيرتين (ولا تشهدوا) لا (سلام وفيها) أي في السجدة (سبعة السجود) أي  
سبحان ربنا الأعلى ثلاثا وهو أدناه واستحسنوا أن يقول سبحان ربنا أن كان وعذر بنا  
المفعول لأن أم يذكر شيئا يجزيه كما في المحيط وقالوا يدعو فيها بما يليق بآية فلو قرأ  
أيتمهم قال اللهم اجعلني من عبادك المنعم عليهم المهديين الساجدين لك الباكين  
عند تلاوة آياتك كما في السكشقي والمختار الأول كما في الخزانة والوال للعطف أو الاعتراض  
أو الابتداء أو السجدة بالضم والسكون التسبيح كما في المفردات (على من تلا) لا تنهي  
أو كتب (آية) تامة أو أكثرها أو نصفها مع كلمة السجدة على الخلاف وقيل كلمة السجدة  
كما في التمر ناشى (من أربع عشرة آية) مشخصة مبين موضعها بقوله (التي في آخر  
الأعراف) فالتى مع الصلوات عطف بيان لأربع عشرة أو بدل الكل منه وذكر العاطف  
ويراد التابع والمتبوع معا وإنما قيد بالآخر لأن ما في أوّل غير موجب للسجدة اتفاقا  
والآخر بمعنى النصف الآخر كما قالوا في الإيمان فلا يكون الشيء عطفًا لنفسه والأعراف  
علم للسورة ظاهرا وقد يجوز سببها كما جاوز هو وغيره أن العلم سورة الأعراف وحذف  
الجزء جازئ بلا التباس وعلى هذا قياس بواقى السور (و) في (الرعد والنحل وبنى إسرائيل  
ومريم) في الآيات (أولى المحم) أي النصف الأول والأفراد على نحو أزواج  
مطهر فلهذا ليس بعطف على التى حتى يلزم الفصل بالاجنبى بين المعطوفات كما ظن  
وإنما قيد بالأولى لأن ما في الأخرى للصلاة عندنا (والفرقان والنمل والم السجدة ووص)  
حقه أن يكتب هكذا أصاد إذا أصل في كل لفظ أن يكتب بحروف هجائه ولعل وجهه  
سرعة انتقال الذهن إلى مسلمات السورة المخصوصة (وهم) عند قوله لا يسأمون  
لاقوله تعبثون وإنما أطلق لأنه يجوز أن يكون الأول موضع السجدة إلا أن التأخير أولى  
أذ به يخرج عن العهدة يقينا كما في الظهيرية (السجدة) عطف بيان لحم لأن كلامها  
عام في قولك لم السجدة فالأخصر السجدين (والنجم وأنشقت وأقرأ) علمان  
لهاتين السورتين فالهزرة فيهما مقطوعة كما تقرر والأولى الانشقاق والعطف (أو من  
سمعها) ولو من كافرا وجنون أو صبي أو حائض أو نفساء أو نائم أو طير أو أصم أنه  
لا يجب بالسماع من نائم وقيل لا يجب بالسماع من طير كالسماع من صماء وفي كلمة  
التكليف دلالة على أنه لا يجب على المحمسة الأولى فلا يجب الأعلى من عليه الصلاة فيجب  
على الجنب والمحدث والمتبادر أنها لا تجب إلا إذا علم أنها آية سجدة ولو بالأخبار وإن  
كلام التلاوة والسماع سبب والصحيح أن التلاوة والسماع شرط لعلها في حق غير  
التالي فلو لم يسمع بسبب النوم أو التشاغل بأمر لم يجب على الأصح الكل في المحيط  
(وإذا تلا الإمام) أي في ركعة (فمن سمعها) ولم يحسن (ثم أقبلت به في ركعة أخرى)

غير ماتلا فيه ( يسجد ) المقتدى ( بعد الصلاة ) كما في الكافي وغيره . كن في شرح  
الطحاوي وغيره ان اقتدى السامع قبل سجدة الامام سجد معه وان اقتدى بعدها  
يسقط عنه اذ بالاعتداء صارت صلاتية فلا يؤدى بعدها والاطلاق مشعر بانه يأتى  
بالسجدة في العبد والجمعة وقال الحلواني قال مشايخنا انه لا يأتى فيها للتفرقة  
ويكره ان يقرأ ما فيه آية السجدة فيها كما في صلاة يخافت فيها كما في  
المحيط ( كمضلى ) اما ما كان او مقتديا ( سمع ممن ليس معه ) مضليا كان او لا فانه  
يسجد بعد الصلوة لا فيها ولا تنفس ولا اصح انه غير مقصد بخلاف زيادة القيام والركوع  
والقعود فانه غير مقصد بالاجماع كما في الزاھدى ( ومن ) سمع من الامام المذكور ولم يسجد  
( ثم اقتدى به ) أمر ( تلك الركعة ) التى تلافيها ( بعد سجود الامام ) للتلاوة  
( لا يسجد ) لها في الصلوة ولا بعد ما وفي الخلاصة من سمع قبل الاعتداء سجد بعد الصلاة  
مطلقا ( و ) من اقتدى به في تلك الركعة بعد التلاوة ( قبله ) اى قبل سجود الامام  
( يسجد معه وان لم يسمع ) منه قبل الاعتداء لا سرارا او بعد اوصيم ( وان تلا الموعثم ) خلف  
الامام وسمع هو والقوم وخارجي ( لا يسجد ) واحد منهم ( الاسماع خارجي ) ليس  
بامام ولا مقتدى فانه يسجد على الصحيح كما في المضمرات واما غيره فلا يسجد في غير  
الصلوة عند الشيخين وفي الصلوة اتفاقا كما في المحيط ( و ) السجدة ( الصلاتية ) لمن  
والصواب الصلواتية التى وجب على الامام او غيره اداؤها في الصلوة ولم يؤد بالركوع  
او السجود بان قرأ ثلاث آيات بعدها ( لا تقضى خارجها ) اى من خارج الصلوة وان  
اساء بشركها وبها ذكرنا نحل الاشكال وهو ان السجدة تتأدى بالركوع والسجود  
فلا يمكن ان تقضى وظاهره مشير الى ان هذا الحكم يقيد بما اذا كان الصلوة صحيحة  
غير فاسدة ولا صارت السجدة خارجية كما في الجواهر والى ان وجوبها في الصلوة على  
الفور كما في الزاھدى ( والركوع ) اى ركوع الصلوة او ركوع على حدة كما روى عنه فانه  
ورد الاثر بكل الاان الاول اولى لتقديم العهد ( بلاتوقف ) اى بلافاصلة بينه وبين قراءة  
آيتها وهى آيتان كما في المظهر او ثلاث الا اذا كانت في آخر سورة وقيل اكثر من ثلاث كما  
في الزاھدى ( ينوب ) الركوع ( عنها ) اى عن سجدة التلاوة وذكر الجلابي ان الركوع  
وسجدة الصلوة معانئوب عنه عند الكلام مشير الى ان السجدة تنوب مع التوقف والى ان  
النية لم تشترط وهذا صحيح في سجدة التلاوة وكذلك في سجدة الصلاة عند الاكثرين واما  
الركوع فلا ينوب به ونها بلا خلاف كما في المحيط وعن محمد انه ينوب بدونها كما في الجلابي  
واختلفوا ان نية الامام كافية كما في الكامل فلو لم ينو المقتدى لا ينوب على رأى فيسجد  
بعد سلام الامام ويعيد البعثة الا غيره كما في النية ( وان كرر ) سماع آية او تلاوتها

من واحد او متعدد ( في مجلس ) واحد عرفا او شرعا حقيقيا او حكما ولهذا التعميم  
 تركنا كثيرا كثر النسخ قوله او في الصلوة ( يكفي سجدة ) واحدة نفى الواحد الحقيقي كالبيت  
 والدار والكرم والحوض الممتلئ الاطراف والمسجد يكفي واحد وان تحول من زاوية  
 الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالمسجد المحرم وقيل خلافه وكذا لو تلا في المسجد الداخل  
 ثم اعاد في الخارج فواحدة كما قيل في الجامع ودار السلطان عند ابي يوسف ومخلاف المحمد  
 عند ابي الزاهد وامام الصغراء فيكفي سجدة اذ قرب المكان كما اذا مشى ثلث خطوات  
 وقال محمد ان كل من عرض المسجد وطوله فقريب واما الواحد الحكمي فهو  
 ما فعل فيه فعل غير قاطع له عرفا كما اذا اكل لقمة او شرب شرربة او عمل يسيرا او نام قاعدا  
 فلو تلافا كل او شرب او عمل كثيرا او نام مضطجعا او اخذ في عقد كبيع ثم تلازمه سجدة  
 اخرى ولو كرر في ركعة كفي واحدة وكذا الواعدها في اخرى عند ابي يوسف خلافا لمحمد  
 ولو كرر على الداء بقى ركعة او غيرها كفي واحدة وقيل انه في الركعتين على الخلاف بينهما  
 كما في المحيط و اشار بلفظ التكرار الى انه لو اختلف الا في مجلس لا يكفي واحدة وباطلاق  
 الكفاية الى انه لو سجد للاولى ثم تلا كفي واحدة وقيل لا يكفي واعلم ان تكرار اسم نبي من  
 الانبياء عليهم السلام في حكم الصلوة عليه مثل تكرار الآية في السجدة في هذا الخلاف  
 لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في وجوب التعظيم لذكره تعالى في كل مرة كما في الزاهد  
 لكن في النظم يكفي مرة في كل مجلس ( ويعتبر ) في التكرار ( للسامع مجلسه ) دون مجلس  
 التالي فلو تبدل مجلس السامع لا التالي لم يكن واحدة لكن في المحيط لو كرر المصلي  
 على الدابة فعلى السائق واحدة ولو تبدل مجلس التالي لا السامع يكفي واحدة  
 وعليه الفتوى كما في المضمرات لكن في الكافي انه لا يكفي واحد وهو الصحيح ( واسداء  
 الثوب ) اي تسويقه سداه ومامد منه بلن يغرز في الارض خشبات ثم يجي عويذ هب  
 مع الغزل ليسوى السدى ( والانتقال من غصن ) بالضم ما تشعب عن  
 ساق الشجر دقاقها وغلاظها والصغيرة بها كما في القاموس ( الى ) غصن ( آخر )  
 سواء كان قريبا او بعيدا ( تبدل ) فلا يكفي سجدة وقيل على المستندى سجدة  
 الا اذا احرق غزله فرجع الى الموصل فعليه سجدتان ( ح ) كما في الر وضوقيل على المنتقل  
 من غصن سجدة اذا عبر عنه الى آخر يقر بها والصحيح الاوان وعلى هذا الخلاف  
 حوارة الكندس ورحاء الطحن والسباحة في الماء كما في الزاهد ( ويكره ) في الصلوة وغيرها  
 ( ترك آية السجدة وحدها ) لانه يشبه التحريم وفيه اشعار بان يكره ترك كلمة السجدة  
 بالطريق الاولى وفي المحيط من الناس من كره ذلك لخارج الصلوة لانيها وهذا خلاف  
 لرواية ( لا ) يكره ( عكسه ) اي قراءة آية السجدة وحدها في غير الصلاة حتى قيل

من قرأ أي السجدة كلياً في مجلس وسجد لكل سجدة الله تعالى ما أهمه كما في الكافي  
والسكراني (وندى ضم غيرها) اليها من آية أو أكثر قبلها أو بعدها لأنه ابلغ في اظهار  
الاعجاز كما في المحيط وهذا شامل لحالة الصلوة وغيرها كما لا يخفى (واستحسن) في الصلوة  
وغیرها (أخفاء) (وما عن السامع) أي سامع يحدث ظن التالي أنه لا يسجد أو يشق عليه  
الآية للتحرز عن تأييم المسلم فلو كان السامع بخلاف ذلك ينبغي أن يجهر هنا على  
الطاعة وفيه اشعار بأنه لو كان التالي منفرداً قرأ كيف شاء واستحسن ترك استحسن  
لان الاخفاء مندوب كالضم الكل في المحيط

\* (فصل صلاة المريض) \*

(أن تعذر القيام) بأن لا يقوم أصلاً بقوة نفسه ولا بالاعتماد على شيء أو الأفلأجز به  
الأذلك وفيه اشعار بأنه لو قدر على بعض القيام يؤمر به فإذا عجز قعد كما في التمر تاشي  
وقال ظهير الدين المرغيناني لو قدر على تكبيرة الافتتاح قائماً صلى قاعداً كما في المنية  
(لمريض) أي لخوف زيادته أو امتداده كما في السكراني أو دوران الرأس كما في النهاية  
أو وجع الشقيقة كما في المنية أو وجع الضرس والرمد وهو مثال فني حكمه الخوف من  
السبع وغيره وكونه في الخباء أو الكلة إذا كان من خارجه طين أو بقر أو مطر أو غير ذلك  
كما في الزاهدي والأحسن أن يقال للضرر فإنه حاول للكل كما في التمر تاشي (حدث) ذلك  
المريض (قبل الصلوة أو فيها صلى قاعداً) كما في حال التشهد كما مر وفيه اشعار بأنه لا يباح  
له التأخير كما في الروضة لكن ينبغي أن يكون بحال لا يرجى زواله في الوقت ففي الزاهدي  
وغیره أن المريض الناذر بالصلوة قائماً يؤخر حتماً إذا كان يرجو البرء (بركع ويسجد)  
أن قدر (وإن تعذراً) أي الركوع والسجود (مع) تعذر القيام لمريض قبلها أو فيها  
(أو ما برأسه) أي يشير به إلى الركوع والسجود وهو مهوول لا غير كما في السكراني وغيره  
لكن في التهذيب قد يقول العرب أومى برأسه بقوة نفسه أو غيرها كما مر  
(أن قدر) على القعود (وإن تعذر الأمامه) أي مع تعذر القيام أي أن عجز عنهما مع القدرة  
على القيام (فوم) أي الأيماء بالرأس اليهما قاعداً (أحب منه قائماً) لأنه أشبه بالسجود  
وذكر التمر تاشي أومى قاعداً وفيه إشارة إلى أن كليهما يقع في حالة القعود وذكر أبو بكر  
أنه يومى للركوع قائماً ولا يسجد قاعداً وإن عكس لم يجز على الأصح كما في الزاهدي وإلى  
أنه لو قدر على الركوع فقط لا يومى قاعداً وذكر السكراني أن ذكر الركوع اتفاق  
فلن تعذر السجود كافي لسقوط القيام كما ذكره الحلواني والسرخسي وفي المنية أن عجز  
عن السجود لا يلزمه الركوع (و) حذوا الأيماء أن المومى (جعل سجوده) المخصوص به

(أخضع من ركوعه) وفيه دلالة على أنه لا يلزمه تقريب الجبهة إلى الأرض بقدر  
الامكان كما في الزاهدي لكن قال صاحب المنيّة إن ذلك يلزمه (ولا يرفع إليه شيء) أي  
لا يرفع صاحب المرض من جبهته حجرا أو عودا أو غيرها (ليسجد عليه) أي لا يخضع  
رأسه ويضع جبهته على ذلك الشيء فإنه مكروه وفيه إشارة إلى أنه لو لم يخضع رأسه ولكن  
وضع شيئا على جبهته لا يجوز فإنه إيماء وقيل يجوز فإنه سجود والأول أصح كما في  
المحيط وإلى أنه لو سجد على شيء مرفوع موضوع على الأرض لم يكن ولو سجد على  
دكان دون صدره يجوز كما لصحيح لكن لو زاد يومى ولا يسجد عليه كما في الزاهدي  
(والأ) يقتدر على الإيماء قاعد المرض قبلها أو فيها (فعل جنيبه) (أي يمينه أو الأيسر  
يضطجع) (متوجها إلى القبلة) ورجله نحو يسارها أو يمينها (و) على (ظهوره) يستلقى  
(كثما) متوجها لو وضع وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد لم يمكن من الإيماء وجعل  
رجليه إلى القبلة كافي النهاية وقيل ينبغي للمستلقي أن ينصب ركبتيه أن قدر حتى لا يهد  
رجليه إلى القبلة كما في الزاهدي (وذا) أي الاستلقاء (أولى) من الاضطجاع كما هو المشهور  
عن أصحابنا وفيه أشعار بان الاضطجاع جائز وفي المنيّة الاظهر أن الاضطجاع لا يجوز  
وفي التمر تاشي لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه مشوجها عن محمد يجعل وجهه إلى يمينه وجله  
نحو يسارها أو يمينها (والإيماء) المعتبر من المريض ما يكون (بالرأس) ويجوز أن يكون  
مشير إلى أنه لو عجز المريض عن ذلك وهو كرسه جل على ما روى عنه كما في الظهيرية  
(وإن تعذر) ذلك (آخرت) الصلاة فسقطت إلى القضاء وإن كان التعذر أكثر من يوم وليلة وهو  
الصحيح وقل لا إلى القضاء وإن كان أكثر منهما وإلى قضاء أقل وهو الصحيح كما في المصنوعات  
والكثرة باعتبار الساعات عند الشيخين وأما عند محمد فبمخالفة الوقت حتى لو عجز قبل  
الزوال إلى ما بعد الزوال الثاني لم يقض خلافاً إلا إذا امتد إلى العصر كما في التمر تاشي فإن مات  
بلا قضاء قضى عنه وإنه كافي المحيط لكن في الأغنية لمات بلا شيء عليه ولو برأ لم يقض أكثر  
من يوم وليلة وهو الصحيح والسلام مشير إلى أنه لو عجز عن الإيماء بالرأس لم يعتبر بالعين  
وعن أبي يوسف أنه معتبر وشك فيه محمد واعتبره الحسن كما اعتبره بالحاجب والقلب وزفر  
الحاجب ثم العين ثم القلب كما في الروضة وغيرها (وموم) بالرأس (صح) أي قدر  
على الركوع والتسجود قاعدا (في الصلاة استأنف) الصلاة عندهم (وقاعد يركع  
ويسجد صح) أي قدر على القيام (فيماني) علمها (فائما) عند الشيخين  
واستأنف عند محمد (صلى) على حذفي الموصول كما هو المذهب الرجح السكوني بقريظة  
الجزء أعني صح أي من صلى الفريضة (قاعدا) يركع ويسجد (في فلك) لافي عجلة  
(جار بلا عذر) أي مانع من القيام كدوران الرأس واسوداد العين (صح) عند

استحسانا ولا تصح عند ما قيا سا وفي كلامه إشارة إلى أنه لا يصح أن يصلى فيه بالإيماء  
 بلا عنبر ولو نافلة وهذا بالاتفاق وصح قاعد مع العنبر أجماعا وينبغي أن يتوجه إلى القبلة  
 كلما دار السفينة كما في الافتتاح ويستحب أن يصلى قائما أو من خارج الفلك فان الصلوة  
 على الأرض أكمل (وفي) الفلك (المربوط) في حرف البحر أو لجته (لا) يصح  
 أن يصلى قاعدا أما في الحرف فبالاجماع وأما في اللجة فان حركته الرياح قليلا فكذا  
 والأفعلى الخلاف وقيل في الأولين خلاف أيضا الكل مستفاد من النهاية وأعلم أنه  
 لو غرق والماء يهر به قيل إن يوجد حشيش يتعلق به مقتدر ما يصلى بالإيماء لا يباح له  
 التأخير وإن لم يوجد يباح وقيل لا يباح حتى لو خرج الوقت بلا صلاة له فبات صارت  
 الصلاة ديناعليه كما في الروضة (جن) أي من جن (أو أغنى عليه يوم أو ليلة) أو أقل  
 كما في المبسوط والمحيط والمصنف وغيره البكن في القدوري خمس صلوات (قضى) في الصحة  
 بالاركان التامة وفي المرض بالتفصيل (ماقات) من خمس أو أقل من الصلوات  
 (وإن زاد) الجنون أو الإغماء عليهما (ساعة) روى بالنصب على الظرفية أي في جزء  
 من الزمان ويجوز الرفع على الفاعلية والمعنى زاد عليهما ساعة (لا) يقضى ما فات  
 من الصلوات الخمس أو الكثير الساقطات بزيادة ساعة من وقت صلاة أخرى وقال  
 محمد إن زاد وقت صلاة لا يقضى شيء من الصلوات الست أو الكثير الساقطات بزيادة  
 ساعة من وقت السابعة وهو الأصح والمتبادر أن يكون اليوم والليل مستوعبين للإغماء  
 فلو افاق ساعة قضى ما فات وأن دام كما في الزاهدى وأن لا يكون الإغماء من منعه  
 كالمرض والخوف من آدمى أو غيره فلو شرب الخمر أو البنج أو الدواء حتى ذهب عقل  
 أكثر من يوم وليلة قضى ما فات خلافا للمحمد كما في الخلاصة ولا يخفى أن المرض شامل  
 للجنون والإغماء مفهوما وحكما كما ذكرنا فلا ينبغي أن يتعرض لهما خصوصا  
 ولو لم يدخل ذلك فيه لكان التقدير مولى فان ما قبله أنسب بالمسافر

\* ( فصل المسافر ) \*

من المسافرة وهي بمعنى السفر مع المبالغة كما ذكره بعض المحققين وقال الراغب إن المبالغة  
 بمعناها باعتبار أنه سفر عن المكان وهو عنه وما في إيضاح المفصل أنه لم يجز منه فعل  
 ثلاثي بمعناه فقد رده كلام الجوهرى والبيهقى وذكر الكرماني أن السفر الخروج المديد  
 وشريعة قصص المسافة المخصوصة ولا يخفى أن مجرد القصد لا يكفي ولذا قال في التلويح  
 أنه الخروج عن عمرانات الوطن على قصد سير تلك المسافة بسير الأبل والراجل وفيه إشارة  
 إلى أن مجرد سيرهما لا يكفي على المختار كما يأتي ثم أشار إلى المعنى الشرعى فقال (من فارق)



على نحو ما قاله الراعي في سافر وفيه تنبيه على أن مجرد القصد بلا فعل ليس بشيء كما في المحيط وغيره (بيوت بلية) أي بيوت متعلقة بالبلد لا تسمى باسم فتحل فيها ميطان ومحال تتعلق به القرى كإياتي وهي جمع بيت مأوى الإنسان من نحو حجر أوصوفى ولكونها أخص بالمسكن أثرها على الإبيات كما في المفردات والبلد اسم للعمارة ما يحيطه الرض من الأبنية والدور ولم يذكر القرية لأنها تابعة على أناسيائي وليس بتغليب كما ظن لأن الحجاز محل في التفرقة والبيوت أعم من أن يكون خربة إلا أن فلا يقصر إلا بالخروج عنها على الأشبه وفي ذكرها أشعر بأنه إذا اتصل القرى بالررض يقصر بالخروج عنه وقيل لا يقصر إلا بمجاورة القرى ولو بغراسخ إلا أن يكون بينهما انفصال وحده سبعة أذرع أو مائة ذراع أو قدر غلوة وقيل لا يقصر إلا بالنائي وحده حد الانفصال وفناء البصر وقيل قدر ميل وقيل حده ثلاثة غلوة وهو الأصح الكل في الزاهد والصحيح أنه يترخص بمفارقة العمران إلا إذا اتصل بالررض قرية فإنه على ما ذكرنا من الخلاف والإضافة للعهد أي بيوت جانب المغارقة فلم يعتبر جانب آخر وإن خاذاه كما في المحيط وكذا الإضافة للبلد على ما تقرر إلا أنه يشكل بوطن الأقلية (قاصدا) أي يريد الإرادة معتبرة في الشرع على سبيل الجزم (مسافة ثلاثة أيام ولياليها) الثلاثة المعتدلة في الطول والقصر كزمن كون الشمس في الحمل والميزان في شرح الطحاوي أن بعض مشايخنا قدره بقصر ثلاثة أيام من السنن ونحوه في التمر تلتشي لافي المحيط كما ظن وهذا ظاهر الرواية وعنهم مسافة يومين وأكثر الثالث وفي القصد إشارة إلى أنه لا يقصر الصبي والنصراني إذا قطعوا مسافة يومين مع القصد ثم صارا مكلفين وقال الأكثرون أن النصراني يقصر لصحة القصد وإلى أنه لا يصح قصد الجيش والقائد والزوج والابن والتلميذ والعبد مع متبوعه ولو لم يعلم التابع قصده كل مسافرا على الأصح كما في الجلاب وغيره وإلى أنه لو سار جميع البلاد بلا قصده لم يترخص كما لو طاق السلطان في ولايته أو ذهب صاحب جيش لطلب عدو بلا علم بزمن إذا زكاه أو مكث في موضع وإلى أنه لو كان لبلدة طريقان أحدهما مسافة يوم واحد والآخر ثلاثة أيام يترخص فيه لافي الأول كما في المحيط والمسافة البعيدة ويكثر استعمالها في البعيد وكلاهما صحيح ههنا من السوق بالفتح الشم كان الدليل في القلة يشم التراب ليعلم أنه على طريق أو لا كما في القلوس والاولى ترك اليمالي وأن ذكرت في كثير من المتن ولات فأنه الاستراحة ولذا الوصل أحد كل يوم منها إلى الزوال فبلغ المقصد قصر الظاهر هذا اليوم على الصحيح إذا السير في بعض النهار كافي كما في المحيط وغيره (يسير وسط) دون السريع والبطيء الخارجين عن العادة (وهو في السهل) (مسار الأبل) أي سير البعيرة فيما صدر به واللام ترد اسم الجمع إلى الجنس

وعينئذ يوافق قوله (والراجح) أي الماشي<sup>٤</sup> سيرا معتدلا ولم يذكر اعتمادا على ما يليه  
من اعتدال الرمح فلو سار مسافر غير معتد في السهل تلك المسافة في يوم يترخص وبعضها  
منها في ثلاث لم يرخص كما في الجلابي وغيره وإنما خص سيرهما بالذكر ليكون كناية  
عن العير وهو مذکور في شرح الصحاوي وغيره إلا أنه ترك العير اقتداء بما في الجامع  
الصغير (و) في البحر ماسرا (الفلك إذا اعتدلت الرمح) بين السرعة والبطء فلو  
سار يوما يرخص وثلاثا لم يرخص كما ذكرنا (و) في الجبل (ما يليق) من سيرهما  
سيرا معتدلا بقرينة السابق (بالجبل) لا بالسهل فظن اغناء حكم السهل عنه سهل  
وهذا ظاهر الرواية وعنه مسافة ثلاثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ أو خمسة  
وثلث أو ستة أو سبعة على الخلاف وعنه أن أمكنه أن يسير كل يوم فرسخا لو عره فالمدّة  
ثلاثة فراسخ كما في التمر تاشي وكلامه مشعر بأن لا عبرة بالفراسخ وهو الصحيح كما في الهداية  
لكن في الزاهدی قد اعتبر الأكثرون بأحد وعشرين فرسخا كأنهم قدروا كل يوم  
بمرحلة سبعة فراسخ وقيل خمسة عشر لأنه قدر بخمسة وبه يفتى أكثر أئمة خوارجهم  
وقيل ثمانية عشر لأنه المتوسط بين الأكثر والأقل وهو المختار وقيل اثني عشر فرسخا  
(فيقصر) المسافر فرض (الرباعي) المفروض على المقيم فإن صلته في الأصل  
ركعتان روى عن ابن عمر أن صلاة المسافر ركعتان تام غير قصر على لسان نبيكم  
وعن ابن عباس أنه قال لا تقولوا قصرا فإن الذي قرضا في الحضر أربعة فرضها  
في السفر ركعتين كما في شرح الطحاوي وعن ابن عمر أن صلاة المسافر ركعتان من خالف  
السنة كفر وعنه من صلى في السفر أربعة كان كمن صلى في الحضر ركعتين وعن أبي هريرة  
قال قال صلى الله عليه وسلم متم الصلاة في السفر كالمقصور في الحضر كما في الكشف  
وعنه صلى الله عليه وسلم أنها صلاة قصدة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته كما في السكرواني  
فالاتهام لا يجوز وسيأتي الكلام مشير إلى أن لا قصر في الثلاثي والثنائي وكذا  
في السنن إلا أن الأفضل فيها الفعل تقربا وقيل الترك ترخصا وقيل الفعل  
نزل ولا الترك سيرا كما في المحيط والمختار الفعل آمنوا وترك خوفا كما في الخزانة ويستثنى  
منه سنة الفجر عند البعض وقيل سنة المغرب أيضا كما في الزاهدی (إلى أن يدخل بلد)  
الأصلي أي بيوته بقرينة السابق ويحتمل أن يختار أن انتهاء القصر إلى الرض فإلزام  
لا يقصر إلا عند البلوغ إلى الرض فإن الانتهاء كالاتهاء في الخلاف المذكور كما في  
التمر تاشي وغيره والإطلاق دال على أن الدخول أعم من أن يكون للمقامة أو لقضاء  
الحاجة وأن يكون حقيقيا أو حكما كما إذا بدا له أن يعود إلى بلده بلا سيرة المسافة فإنه أتم  
بإخلاق ما إذا سار المسافة ثم بدا له العود فإنه لم يتم كما في الجلابي (أو ينوي) أي يريد

على سبيل الجزم والظن كما قيل كذا في الحزانة والضمير للمسافر المستقل الرأي فلا يعتبر  
بنية المتبوع كما ذكرنا ( إقامة نصف شهر ) وهو خمسة عشر يوما إذا الشهر ثلثون  
يوما عند العرب والعجم كما في المقائس فلا يشكل بان الشهر قد يكون تسعة وعشرين  
بل يشكل بها في المحيط أنه إذا عزم على أن يقيم في الليالي بأحد الموضعين ويخرج  
في النهار إلى آخر منهما لم يصر مقيما إذا دخل إلى الموضع الثاني عزم الإقامة فيه بالنهار  
لأن موضع الإقامة ما يبيت فيه ( ببلدة ) دخل فيها فإن حجر الدنية غير مؤثر بل أثر في  
السير فالإقامة كالسفر كما في السكر مائ وغيره وفي زيادة التاء أشعار بأنه لو نوى  
الإقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومنى لم يصر مقيما كما في المحيط ( أوقرية )  
اسم للعمران كالبليدة ( واحدة ) صفة لقرية والفائدة مأمرة في البليدة ( و ) يقتصر إلى  
أن ينوى ( بصحراء دارنا وهو غبائي ) أي والحال أن النواوى ممن سكن في مغاراتها كالأعراب  
والأثر الخ والاولا كرادوا الثراء كمتوالرعاة الطوافة على المراعى فإنه لا يقتصر ويتم كما قال بعض  
المتأخرين لأنه ينقل من مرعى إلى مرعى وقيل يقتصر ههنا أيضا لأنه ليس موضع الإقامة  
والأول أصح كما في السكر مائ وعليه الفتوى كما في المضمرات والحزانة وفيه أشعار بأنه  
يقتصر النواوى بالصحراء غير الغبائي سواء كان من محاصر الغبائي أولا كما إذا قصد  
عسا كثر نلموضعاً وأخبيتهم معهم وكذا النواوى بصحراء دار الحرب كما في المحيط والاحسن  
أن يقال أوصحراء وهو فضاء واسع لا نبات فيه والدار المنزل باعتبار دوران الحائط  
ثم سمي به البليدة لأحاطتها بأهلها والغبائي بالسكر منسوب إلى الغباء بالهيرة المنقلبة  
عن اليأس وبرأوصوفى لأشعر على عمودين أو ثلاثة وما على أكثر منها فبيت كما ذكره  
الجوهري والسكرام مشير إلى أن نية الإقامة لم تصح إلا في هذه المواضع الثلاثة لا غير وهو  
ظاهر الرواية وفيه دلالة على رواية تخالفه ولذا قال في الكافي لا تصح النية في المفازة  
إلا إذا سار أقل من ثلاثة أيام على ما قالوا وحاصل الكلام أن الإتمام يتوقف على ستة  
شروط النية واستقلال للرأى والمدة وتراخي السير واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلابي  
( لا ) أي يقتصر الرباعى قصر غير منته إلى أن ينويها ( بدار الحرب ) محاصراً أي ببلدة  
أهل القتال الكفار والحال أن النواوى من محاصريهم المسلمين فإنه يقتصر حينئذ لجواز أن  
يزعموا ساعة بعد ساعة خلافاً لما يوسق إذا غلبوا عليهم ونزلوا بساكنينهم وفيه أشعار  
بأنه إذا دخلها بأمان لم يقتصر كما في المحيط ( أو دار أهل البغى ) خارج مدينة الذين  
يخرجون عن طاعة الإمام الحق بظن أنهم على الحق لا هم متمسكين بتأويل فاسد ولا  
فحكمهم حكم المصوص ( محاصراً ) أي النواوى من المسلمين الذين يجعلونهم في حصن  
فإن دارهم كدار الحرب فيقتصر ( كمن طال ) أي قصر كقصر من طال ( مكثه )

في موضع الإقامة (بلائية) لها وفيه اشعار بأنه لو ظن بالمكث مقدار مدة الإقامة قصر ولم يتم وفيه خلاف كما مر (فلو اتم) الرباعى بان يأتى جميع افعاله واقواله كالقراءة كما هو المتبادر (وقعد) القعدة (الاولى) مقدار التشهد (تم فرضه) الركعتان وبما يدل عليه كلامه كما ذكرنا ان دفع ما قيل ان عليه ان يقول لو اتم وقرأ في الاوليين فانه لو ترك القراءة فيهما اوفى احد يومه ما فسد صلاته الا اذا نوى الإقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الثالثة بلا تقييد هـ بالسجدة فلن فرضه ح يصير اربعا فيتم وقال محمد فسدت مطلقا لترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر الرازى لو نوى المسافر اربعا لم يفتتها بنية ركعتين كما في الجلابى والشرطه شعر بأنه ليس بساهل علم فصح قوله (واساء) اى اثم واستحق النار لانه خلط النفل بالفرض قصد او هذا لا يحل كما في رخصة الكشفيين وغيرهما وترك ما هو الواجب من القصر كما في الخلاصة وتأخير السلام الواجب وترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النفل كما في الزاهدى فقد اشكل ما في التلويح انه يجوز ان يكون الا تمام اكثر ثوابا باعتبار كثرة القراءة والاذكار وان كان هو والقصر مستويين في الثواب الحاصل باداء الفرض على انه قد تقرر ان المنهى عنه اكدم من المأمور به (وما زاد) من الركعتين (نفل) هل تنوب عن سنة الظهر ففيه خلاف (وان لم يقعد) الاولى (بطل فرضه) بالاتفاق الا اذا اقتضى بمقيم كما يأتى او نوى الإقامة كما مر وهذا منه تصريح بما اشار اليه كما لا يخفى واشارة الى انه ينقلب نفلا بترك القعدة ومحال محمد بطل الصلاة به كما مر (مسافر امة) فى الرباعى ولو قبل السلام (مقيم في الوقت) ولو قدر التجريمة على الاصح (يتم) اربعا وجوبا بحكم المتابعة حتى لو افسدها هو او امامه قضى ركعتين فقط لزوال ما يوجب من المتابعة وقيل لا يتم كما في الزاهدى وفيه اشعار بأنه لو اراد نية العمد نوى ركعتين وبانه لو اقتضى بالمقيم في الشفع الثاني يتم اربعا كما في جمعة الظهيرية والحصر في باب الشافعى رحمه الله والاطلاق مشير الى انه لو لم يقعد الاولى لم يبطل فرضه كما في السراية (وبعد) اى بعد الوقت (لا يؤم) اى لا يصح امامته لانه لا يتغير فرضه حينئذ فيؤدى الى اقتداء المفترض بالمنتقل في حق القعد طوي عكسه اى في صورة ان يكون مقيم امة مسافر في الوقت او بعده (اتم المقيم) صلاته بقراءة وهو الاحتياط كما قال الحلوانى وعن محمد انه لا يقرأ به اخذ بعض المشايخ وهو الاصح لانه لاحق كما في المحيط (وقصر) الامام (المسافر) كالمقتدى المسافر وسلم (قائلا) للمقيم (ندبا) مصدر (انها اصلانكم) بصيغة الجمع للتبرك بما قاله صلى الله عليه وسلم في عام حجة الوداع لاهل مكة (فانى مسافر) بالغاء للتعليل وان لرفع تردد امر غير السفر وفيه تنبيه على انه ينبغى ان يعلم بكونه مسافرا ولو بقيم القول فانه تعسف صلاة من اقتضى بمن كان ظاهر حاله الإقامة وهو لم يتم كما اذا ام

رجل في المصر لاني غارجه اذ الظاهر انه مقيم سلم على الركعتين سهوا كما في المنية وغيرها  
 (ويبطل الوطن الاصلى) بالنصب (مثله) بالرفع حتى اذا سافر عنه الى الاول ودخل  
 فيه لا يصير مقبلا بالنية والاطلاق مشير الى انه لا يشترط ان يكون بينهما مسافرا السفر  
 ولا خلاف في ذلك كما في المحيط والوطن الاصلى المسمى بالاهلى ووطن الفطرة والقرار  
 ان يكون مولده او تاهله او منشأوه كما في المضمرات وهذا احسن مما في المحيط وغيره  
 من الاختصار على الاوليين لكونه بعد من الخلاف ففى آخر الظهيرية قيل لرجل من اين  
 انت قال من البصرة عند ابي حنيفة ومن الكوفة عند ابي يوسف فانه تولى بالبصرة ونشأ  
 بالكوفة فهو يعتبر بالتولى وابو يوسف النشوء ومثل الاصلى وهو ما انتقل اليه باهله  
 ومثله ولو بقي عقله في الاول قيل بقي اصليا واليه اشار محمد في الكتاب وهو المختار عند  
 الزاهدي وذكر صاحب المصارع انه لم يبق اصليا ويؤيده ما روى هشام عن محمد انه  
 قال انى ارى القصر فيه ان نوى تركه الا ان ابا يوسف كان يتمها لكنه يحمل على انه  
 لم ينو تركه كما في الزاهدي لاني المحيط كما ظن وفيه انه لو تاهل بموضعين كانا اصليين  
 وفي الغنية انهم اختلفوا في صير ورقا للمسافر مقبلا بنفسه الزوج ولا خلاف في صيرورة  
 المسافر مقبلا بذلك (لا) يبطل الاصلى (السفر) اى وطن سفر المسمى بوطن الإقامة  
 والوطن المستعار والحادث ايضا فلو خرج عنه الى الاولى صار مقبلا بمجرد الدخول فيه  
 وانما لم يذكر السفر مع انه لا يبطل الاصلى ايضا لانه معلوم مما سبق من قوله الى ان يدخل  
 بلى هو وطن سفر ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصلى مسيرة  
 السفر او لا وهذا رواية ابن سميعة عن محمد وعنه ان النسافة شرط كما في الجلابي  
 وغيره والاوّل هو المختار عند الاكثرين ومنهم المحس كما اشار اليه اطلاقه (و) يبطل  
 (وطن الإقامة مثله) سواء كان بينهما مسيرة سفر او لا كما اذا خرج الحراساني الى وطن  
 ببغداد وطن إقامة الى القصر بينهما مسيرة ليلتين ونوى فيه الإقامة فحينئذ يبطل به  
 وطنه ببغداد فلو خرج منه الى الكوفة بينهما مسيرة ليلتين ايضا بلا إقامة ثم خرج منها  
 الى بغداد اتم الصلوة في هذه المدة لان القصر صار وطن إقامة ولم يوجد ما ينقضه من  
 الوطن الاصلى ووطن الإقامة وانشاء السفر كما في المحيط (و) يبطل (السفر) اى انشاء سفر  
 ثلاثة ايام كما في الجلابي وغيره (و) كذا يبطله الوطن (الاصلى) كما اذا تاهل بمنا الموطون  
 بمكة وطن إقامة وفي الاكتفاء اشار الى انه لم يعتبر وطن السكنى وهو ما ينوى الإقامة فيه اقل  
 من نصف شهر واعتبره بعض المشايخ وقالوا انه ينتقض بمثل وبالوطنين والسفر والاوّل  
 هو الصحيح عند المحققين منهم لان حكم السفر فيه بان فام يعتبره وطنا فلا يترتب عليه حكم  
 الانتقاض كما في المحيط وبما ذكرنا في هذا المقام من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام ان دفع

ما ظن بعض تحقيق المرام وهو ان لا فائدة الا في ذكر الاوسطين الاقسام اذ لا يترتب عليه حكم من الاحكام (والسفر وضده) اي الحضر وهو احسن (لا يغير ان القائمة) فهي للسفر ركعتان في الحضر وله اربع في السفر فلا اعتبار لوقت الغوث لا القضاء (وسفر المعصية) كالباقى العبد والمخرج على الامام وحج المرأة من غير محرم (كغيره) اي كسفر الطاعة مثل طالب العلم وزيارة الابوين والحج (في الرخص) كاستكمال العدة للمسح وسقوط العبد والجمعة والرخص بضم الراء وفتح الحاء جمع رخصة هي في اللغة اليسر وفي الشريعة ما ينهى على اعتذار العباد وهو ضرب بين رخصة ترفية اي تخفيف وتيسير كالافطار ورخصة اسقاط اي اسقاط ما هو العزيمة اصلا كالقصر وتامه في الاصول

\* (فصل صلاة الجمعة) \*

(شرط الوجوب الجمعة) اي لنفس وجوب صلاتها فهي على حث المضاي بسكون الميم اسم من الاجتماع عند اهل اللسان كما في السكرواني وقال الزمخشري انها بمعنى المفعول اي الفوج المجموع وبفتحها بمعنى الفاعل اي الوقت الجامع وبضمها تثقيب للسكون وقال ابن حجر ان الكسرة قد يحكى والوجوب مشعر باشتراط الاسلام اذ لا شيء على الكافر الا الايمان (الاقامة) اي اقامة نصف شهر او اكثر (في مصر) فلا تجب على المسافر وان عزم ان يمكث فيه يوم الجمعة بخلاف القرى والعازم فيه فانه كاهل المصر وفيه اشارة الى انها واجبة على المقيمين بالقرى ومن اذا اتصلت بالريض على ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الزاهد وغيره لكن فيه روايات والمختار انها على من كان على قدر فرسخ منه وقال المصنف الشهيد انها على من سمع ندا المنادي باعلى صوت على الصحيح وقال بعض المشايخ انها فريضة على اهل المصر واجبة على اهل اطرافه سنة على اهل القرى الكبيرة المستجيبة بشرائطها كما في المضمرات (والصحة) فلا تجب على المريض ونحوه كالشيخ العاجز عن السعي والمبتلى بالمعسر والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه اشارة الى ان لا تجب على الاصح على متعهد المريض اذا ضاع بخروجه والى انه تجب على الصحيح على من وجد مريضا كبالا انه كالمأشى كما في المنية والى انه لا تجب على المجنون فان العقل شرط داخل في الصحة يخرج للمجنون واصعب امر ارض النفوس جنونها كما في الكافي (والحرية) فلا على القن والمأذون والمكاتب ومعتق البعض والذي مع مولاة باب المسجد لحفظ دابته وفيه اشعار بانها تجب على المستأجر لسكن للموخر ولاية المنع عنها كما في غرارة المفتين (والذكورة) فلا على المرأة للنهي عن الخروج سيما الى مجمع الرجال كما في السكرواني والتعليل بانها مشغولة بخدمة الزوج مشكل فانه مأخذ بان عليها شهود الجمعة اذا لم يكن لها زوج (والبلوغ) فلا على الصبي فهو كالعقل والاسلام شرط للوجوب بلا خلاف كما في المحيط والتحفة وغيرهما ولا يخفى ان

الوجوب في المصدر مفعن عنكم اغنى عن ذكر الاسلام (وسلامة العين) فلا على الاعمى وان  
وجد الى قائد وعشرة الا في درهم كما في النظم وقالوا واجبة عليه اذا وجد قائدا  
وفيه اشعار بان اللام للمجس فهي واجبة على من سلم احد عينيه (وسلامة) (الرجل) اي  
كل رجل فلا تجب على المعقب اجماعا لانه لا يقدر عليه اصلا بخلاف الاعمى فانه قادر عليه  
لكن لا يهتدى به كما في المحيط فلا ينبغي ان يكون في المعقب خلاف الاعمى كناطق وانما صرح  
بسلامة العين وقد اشار الى اشتراطها باشتراط الصحة رد المذهب الصاحبين ثم ذكر  
سلامة الرجل اشارة الى اشتراط امكان المشي من غير مشقة كما في الجلابي فالشروط  
الخاصة خمسة اربعة منها مصرحة والعاملة ثلاثة واحد منها مصرحة اشارة الى  
اعتبار الباقيين ايضا (وتقع) الجمعة (فرضا) للوقت (ان صلاحها فاقدها) اي عادم هذه  
الشروط الاربعة او بعضها للاضافة العهدية فيدخل القروي والسافر والمملوك  
والمرضى دون الكافر والمجنون والصبي والكلام مشير الى ان فرض الوقت هو الظهور  
في حق المعتذور وغيره لكنه مأمور باسقاطه باداء الجمعة حتموا والمعتذور رخصة والفرق  
ان الاول يائمه بترك الجمعة لانها فرض عليه بخلاف الثاني فانها رخصة في حقه كما  
في التهمة وغيرها فليس بشيء فضلا عن التحقيق ما ابدع من قال التحقيق ان شروط  
وجوبها ماذكر او حضور الجمعة فانه اذا حضر المعتذور وجب عليه والى انها تقع  
فرض على القاصبات والقري الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القاسم رح هذا بلا خلاف  
اذا اذن الولي او القاضي ببناء المسجد الجامع واداء الجمعة لان هذا اجتهد فيه فاذا اتصل  
به الحكم صلب مجعما عليه واما اذا لم يأذن ففيه خلاف قيل يصلي الجمعة بلا شك  
وقيل يصلي الفرض ثم الجمعة احتياطا وقيل يصلي الجمعة اولا ثم السنة اربعا  
وركعتين ثم الظهر وقيل يصلي الفرض في بيته او في المسجد ثم الجمعة فلو جاز الجمعة  
صار الفرض نفلا وينبغي ان يقرأ الفاتحة والسورة في ركعات الظهر احتياطا  
والصحيح المختار عند الحجة ان يصلي بعد الجمعة السنة اربعا ثم الظهر ثم ركعتين سنة  
الوقت الكل في المصبرات والمختار عند الامام فخر الدين ان يصلي الظهر قبل الجمعة  
وهو اختير النحوي والفقهاء فيه انه ان وقعت الجمعة جائزة يرتفع الظهر وان لم تقع  
فالفرض هو الظهر فلا يوعى الى تكرار الفرض على التقديرين وهو منهي بالحد يث  
كما في الجواهر وعمل الامام الفضلي بانه لو صلى بعدها لاساء الظن بالمسلمين بل ما ملوا  
من الجمعة فهو فاسد وفي القنية ايها قدم جاز في الرستاق الذي لا تجب الجمعة فيه  
بالاتفاق وفيما ذكرنا اشارة الى ان لا تجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض ومنبر وخطيب  
كما في المصبرات والظاهر انه اراد به الكراهة لكرامة النقل بالمجاعة الا ترى ان في الجواهر

لو صلوا في القرى لم يسمهم ادعاء الظهور وهذا اذا لم يتصل به حكم فان في الدين بئاري اذا بنى  
مسجد في الرستاق بامر الامام فهو امر بالجمعة اتفاقا على ما قال السرخسي (و شرط  
لادائها) اي لوجوب ادعاء الجمعة في موضع واحد او اكثر على الخلق وفي التمهيد ناشى  
لا يستحسن في الموضوعين (المصر) اي البلد المحصور اي المحمود فان المصر الحد كما في  
المفردات (او فناؤه) بالسكسر سعة امام البيت وقيل ما امتد من جوانبه كما في المغرب وفي  
التمهيد قيل لا يجوز خارج المصر ثم اشار الى ما عليه اكثر الفقهاء من معنى المصر الشرعي  
كما في الزمخشري وقال (وما لا يسمع) من موضع (اكبر مساجده) البنية لصلوة الخمس (اهله)  
اي اهل ذلك الموضع مما وجب عليه الجمعة (مصر) واحترز به عن اصحاب الاعذار  
مثل النساء والصبيان والمسافر بين الاثني عشر قالوا ان هذا الحد غير صحيح عند المحققين  
والحد الصحيح المأثور عليه انه كل مدينة ينفذ فيها الاحكام ويقام الحد وكذا في الجواهر  
وظاهر المذهب ان ما فيه جماعات الناس وجامع واسواق ومفت وسلمان او قاض يقيم  
الحد ودون ينفذ الاحكام و قريب منه ما في المضمرات وفيه انه الاصح وقيل انه ما يجتمع  
فيه مرافق الدين والدنيا او يتعيش فيه كل صانع سنة بلا تحول الى اخرى او يكون  
سكانه عشرة آلاف او يسمى مصرا عند التعدد كبخارى او لا يظهر فيه نقصان بموت  
وزيادة بولادة او يمكنهم دفع عدو بلا استعانة او يصره الامام وان صغر وقل اهل  
كما في التمهيد ناشى او يولد انسان ويموت كل يوم ولا يعد اهل الا بشقة او يكون فيه الف  
رجل او عشرة آلاف مقاتل على الخلق كما في المضمرات ثم اشار الى ما هو المختار  
عند المحيطة والخلصة وغيرهما من تعريف الفناء شرعا وقال (وما اتصل) من  
المواضع (به) اي بالمصر (معنا) مهيأ (لصالحه) جمع مصلحة بفتح الهم فيجمعها  
اي ما يحتاج اليه المصر من ركض الخيل وجمع العساكر والخروج للربى و صلوة الجنائز  
(فناؤه) غلوة يك تير يرتاب او ميل او ميلان او فرسخ او فرسخان او منتهى حد الصوت  
في المصر والاصح الاول (والسلطان) اي الخليفة اي والي النى ليس فوقه وال  
عادلا كان او جائرا وقيل يشترط العدالة كما في قاضيخان والاطلاق مشعر بلن الاسلام  
ليس بشرط وهذا اذا امكن استيذانه والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على  
رجل و صلوا جاز كما في الجلابي وغيره والسلطان مباحث ويؤنث في الاصل والي مشتق  
من السلطنة اي التمكن من القهر وقيل من السليط اي الذي يرضى به وقيل هو  
كقفران وقفيز جمع سليط اي فصيح اللسان وقيل هو الحجة ثم سمي به لانه حجة من جميع الله  
تعالى ونونه رائدة على كل حال كما في الاثني عشر (اوتائه) الاحسن ثم نائبه لان اقلية



الجمعة حتى الخليفة الا انه لم يقدر على ذلك في كل الامصار فيقيم غيره نيابة والسابق في هذه النيابة في كل بلدة الامير الذي ولي على تلك البلدة ثم الشرطي اى الذى يسمى بالغارسية بداروغة ثم قاضى القضاة ثم الذى ولاه ذلك القاضى وقال الحلوانى هذا فى عرفهم واما فى عرفنا فالقاضى لا يولى كمافى المحيط والاضافة تشير الى أن كل مصر فيه والى من جهة كافر جاز فيه اقامة الجمعة والعيد كمافى الحزانة (ووقت الظهر) فلو خرج فى خلال الصلوة يفسد فرضها عند الشيخين واسهلها عند محمد فلو خرج بعد الجمعة يفسد عند ابي حنيفة خلافا لها وفيه اشارة الى أن الواجب هو الظهر الا انه ما مور باسقاطه عن ذمته بالجمعة وفى رواية الجمعة الا ان اسقاطها بالظهر وفى رواية احد منهما والجمعة أكد وفى رواية ما تقر عليه فعلة كمافى الصغيرى وعن اصحابنا ان الواجب كلاهما كمافى الظهيرية (والخطبة) فعلة بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو فى الاصل كلام بين اثنين كمافى الاراهير والاطلاق دال على انه لو غطب وحده جاز كما روى عنه وعلى ان السماع غير مشروط كما روى عن ابي يوسف وعن محمد انه لم يجز الا بحضور الرجال كمافى الحزانة لكن فى التمرتاشى ان شهود الغير والسماع شرط عندهما (نحو تسبيحة) كتحميدة وتهليلة وتكبيره وغيرهما من الاذكار الا ان المكتفى به بلا عذر مسمى عظمى السنة كمافى الاختيار فالمستحب ما قال انه مسمى بالخطبة عادة من التحميد والصلوة والدعاء والمتبادر القصد حتى لو حصد عاطسا لم يجز وعنه انه يجوز كمافى التمرتاشى (فى الوقت) اى وقت الظهر فلو غطب قبل الزوال وصلى بعده لم يجز وبه استدل بعض مشايخنا ان الخطبة تقوم مقام الركعتين الا ان الصحيح خلافه لانه لا يشترط فيه الطهارة والاستقبال ونحوهما (والجماعة) فى ركعة تامة عنده ووقت الشروع عندهما وفى جميع الصلوة عند زفر كمافى المحيط (اى ثلاثة رجال) ولو معنورين كالعبيد وفيه اشعار بان نصاب الجماعة لا يتم بالنساء والصبيان ولا ينعقد بهم ولا برجلين وعن ابي يوسف انه يتم باثنين كمافى المحيط لكن فى النظم انه ثلثة عنده واثنان عندهما (سوى الامام) وفيه اشعار بان الامام شرط من شروط الاداء كالجماعة كما صرح به فى الكافى (فان) شرع القوم ثم (نفر) اى خرجوا من المسجد من نفر وهو الخروج (بعد سجوده) ولو اولا (اتمما) اى الجمعة عند الثلاثة اذ الركعة فى حكم الصلوة فصح التفرع على الجماعة (و) ان نفروا (قبله) اى السجود (بد) بالظهر ولو بعد الشروع لان ما دون الركعة غير معتبر وهذا عنده وعند زفر واما عند هاتفا لکن فى التمرتاشى لو افتتح وهم حضور فكبروا قبل قراءة آية عنده وقراءة ثلاث عند ابي يوسف وتمام الركوع عند محمد صح الجمعة ولو كبروا بعد لم تصح (والاخذ العام) بالصلوة بان يفتح باب الجامع



خلاف المشايخ إلى أنه لو أدر كها بعد السجدة قبل التشهد أو في حال التشهد أو بعد  
 التشهد قبل السلام يتم الجمعة عند هذا خلافاً للمحمد كما في عيد المحيط والظهيرية وفيهما  
 أن الحاكم أرسل في المنتقى وقال إذا أدرك المسافر أمام الجمعة في التشهد صلى أربعاً  
 بالتكبير الذي دخل معه (وإذا أذن الأول) أي أول أذن بعد الزوال سواء كان  
 على المنارة أو عند الخطبة وقال الحسن المعتبر معلق المنار وفي النوازل ما عند الخطبة  
 والصحيح الأول كما ذكر الحلواني والسرخسي كما في المحيط وذكر أبو اليسر الصحيح أن  
 كلا الأذنين معتبر كما في التمر تثنى وفيه أشعار بتجويز تكرار الأذان قبل الزوال والمن يوم  
 الجمعة وذلك للتنبيه على غلبة أهل الإسلام وإظهار أحكام الإسلام كما في المصبرات  
 (تركوا) كراهة (البيع) جالسين أو قائمين أو واقفين وكذا كل ما يشغل عن حضور  
 الصلوة من أعمال الدنيا أي الفراغ منها وإنما خص البيع لأنه أكثر ما يشغل به الإنسان  
 وفيه أشعار بأن من لم يجب عليه الجمعة من نحو النساء عستثنى عن الحكم (وسعوا) أي  
 مشوا مشياً سريعاً دون العدو وفيه إشارة إلى وجوب الفعل بوصف الأسراع على  
 ما قال بعضهم كما أشير إليه كلام النهاية وذكر في شرح التاويلات أن هذا محتمل إلا  
 أن الفقهاء اجتمعوا على أنه يمشى إلى الجمعة على السكينة وإلى أنه لا يركب في الذهاب فإن  
 المشى مستحب واختلف في الرجوع كما في المنية (وإذا خرج الإمام) من مكانه للخطبة  
 (حرم الصلوة) أي الشروع في النفل بقرينة الأذان فلو شرع فيه قبل الخطبة أثم وفيه  
 أشعار بأنه يصلى السنة وقت الخطبة كما قال السيد أبو شجاع وقيل يصلى أن كان بعيداً  
 ولا ينتظر إلى الفراغ من الصلوة كما في المصبرات لكن في الخلاصة ويكره الصلوة في هذا  
 الوقت بالإجماع وإنما أثر الإمام على الخطيب إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون الإمام غير  
 الخطيب لأن الصلوة والخطبة كشى عواحد معنى كما في الكافي (والكلام) أي كلام الدنيا  
 مناجاة الآخرة كالقرآن والسبح والتهليل والصلوة على النبي عليه السلام وهذا إذا سمع  
 الخطبة والافقيه اختلف والسكوت أفضل كما في المصبرات وظاهره مشعر بأن مجرد  
 الخروج للخطبة يوجب حرمة ما في الكافي والمحيط وغيرهما لكن في المصبرات يريد به  
 إذا صعد المنبر وهذا عندنا وأما عندنا فلا بأس بالسلام قبل الخطبة وإطلاقه مشير إلى  
 أنه لا يجيب المسلم والعاطس وعن أبي يوسف أنه يجيب وإلى أنه يدرأ الفقهاء وقيل  
 لا بأس به إذا بعد أو قيل أنها لزم السكوت في زمانه صلى الله عليه وسلم وأما في زماننا  
 فغير لازم كما في المحيط وكما منع الكلام منع الكل والشرب والعبث والاتفات والتخطي  
 وغيرها مما منع في الصلوة كما في الخلاف وإنما خص الكلام لأنه أكثر ابتلاء والكلام  
 ليس بمستدرك بما مر من الكراهة والانصباب لأنه مفسر له كما لا يخفى (حتى يتم الخطبة)

فيه إشارة إلى أنها بحرمان عند الجلسة الخفيفة وقدر الخلاق ولا بحرمان بعد الخطبة  
وهذا عند ما أوردناه في بحرمان كفاي المضمهرات لكن في الخلاصة يكره الصلوة في هذا  
الوقت إجماعاً وكأنه اغتار قوله قبل الخطبة وقوله ما بعد ما تعظيماً لذكر الله تعالى  
ورسوله وتحقيراً لذكر الوالي والدعاء له بالنسبة إليه (وأذا جلس) الإمام (على المنبر)  
بكسر الميم ما يرفع عما يشتمل على الدرجات من المنبر الرفع ويسن أن يضع يسار القبلة (أذن  
أذاناً) (ثانياً) إلا أن أصحابنا لم يقولوا إلا بهذا الأذان فلن في زمانه عليه السلام وزمان  
الشيخين رضي الله عنهم إلا أنهم يكبرون للجمعة قوزيد الأولى في زمن عثمان رضي الله تعالى  
لكثرة الناس كما في الجلاب وأما اليوم فقلوا بالأول للإعلام وبما قبل السنة والخطبة لأحياء  
الأحكام كفاي المضمهرات وقيل ما للسنة أحد ثم الحجاج كفاي الكفاية وقال الحسن ما يكون  
عند خروج الإمام وقبله محدث وفي وحدة الفعل إشارة إلى الموعظ أن كل أكثر من واحد  
أذنوا واحد بعد واحد ولا يجتمعون كما في الجلابي والتمرتاشي وإليه أشار ما في الهداية  
وغيرها أنهم يوعظون دل عليه كلام شارحيه (بين يديه) أي بين الجهتين المسميتين  
ليمين المنبر أو الإمام ويساره قريبان منه ووسطهما بالسكون فيمثل ما أذاذن في رواية  
قائمة أو حادثة منفردة مائة من خطين خارجين من هاتين الجهتين ولا بأس بشموله  
بحسب المفهوم ما إذا كل ظهر الموعظ إلى وجهه ما يضاف إليه اليمين فلن قريته الأذان  
تدل على أن وجهه يكون إليه لكن يشكّل بما إذا كان إلى ظهر المضاف إليه إلا  
إذا قيل باخراجه بقريته قوله (واستقبلوه) سنة عند الخطبة بوجوههم سواء كانوا  
في أمامه أو يمينه أو يساره على ما قال الحلواني لكن الرسم الآن أنهم يستقبلون القبلة  
ولا يؤمرون بتركه لما يلاحظهم من المخرج بتسوية الصفوف بعد الخطبة على ما قال  
السرخسي وهذا أحسن من الأول كفاي المحيط وإطلاقه مشير إلى أنه يجوز أن يجلس  
حيث يشاء أو متر بعا وغيره ما يتيسر له لأنه ليس بصلوة حقيقة كفاي المضمهرات فجوز  
أن يقعد في المسجد كيف يشاء كفاي الزاهدي (مستمعين) إذا الاستماع فرض كفاي المحيط  
أو واجب كما في صلوة المسعودية أو سنة وفيه أشعار بأن النوم عند الخطبة مكروه  
الأذاغلب عليه كما في الزاهدي (ويخطب) متقلد بالسني في كل بلدة فتح عنودة ككة  
وغيره متقلد به في غير كالدبنة كفاي المضمهرات (خطبتين) تخفيفتين بقدر سورة من طوال  
المفصل وزيادة التطويل مكره ومستقبل القوم فيها بوجهه ويجهر بالخطبة الثانية لا الأولى  
فيمد أبا التغوذسراً ثم بحمد الله ثم يأتي بالشهادتين ثم يصلي عليه صلى الله عليه وسلم  
ثم يعظ الناس ثم يقرأ قدر ثلث آيات سورة العصر ولا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة  
أو نادوا يا مالك فلن لم يقرأ فمسي عكافي الجلابي (بينهم جلسة) غثيفة مقبلة ما يعس موضع

جلوسه المنبر عند الطحاوى أو مقدار قراءة ثلاث آيات في الظاهر كما في الخزانة وتاركها مسمى  
على الأصح كما في المنية لا تقاسنة ثم يشرع في الخطبة الثانية فيأتى بالمحمد ثم الشهادة ثم  
الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل مائة الخطبتين سنة كما في الخلائق لكنها  
صارت فريضة كالقراءة فالمفروض ما مر من نحو الحمد لله كما في المبسوط ثم يستحسن  
الثناء على الخلفاء الراشدين كما في الزاهدى ثم على سائر الصحابة أجمعين ثم يدعو  
لسلطان في الزمان بالعدل والاعسلى محتباً في مدحه عما قالوا أنه كفر وخسران كما في  
الترغيب وغيره (قائماً) غير منكى على عصا أو قوس فإنه مكروه كما في المحيط وغيره  
لكن في عيد أن اخذ العصا سنة كالقيام كما في الخلائق (طاهراً) من الحدث والافيكه لانه  
سنة لو لم يجز على ما قال أبو يرسى كما في الخلائق (وأذا تمت) الخطبة (أقيمت) أى  
أوقعت الأقامة بحيث يتصل أول الأقامة بأخر الخطبة وينتهى الأقامة بقيام الخطيب مقام  
الصلوة (وصلى الإمام) بعادة المعروف تأكيدها من ابتغاء اتحاد الخطيب والإمام  
(ركعتين) يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة الجمعة والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكره كما في شرح  
الطحاوى وذكر الزاهدى أنه يقرأ فيهما سورة الأعلى والغاشية وفي حديث سلمان أنه  
قال عليه السلام لا يغتسل رجل يوم الجمعة ولا يتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه  
ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلى ما كتب له ثم ينصت إذا  
تكلم الإمام الاغترله ما بينه وبين الجمعة الأخرى

\* (فصل صلاة العيدين) \*

(ندب) عند بعضهم إلا أنه عند في السابق الفصل من السنة فهو من التغليب فالباقى  
مستحب على ما قال بعضهم إلا أن الصحيح أن الكل سنة كما ذكره الزاهدى فيحتمل أنه فيه على  
هذا حيث قدم لفظ يوعى السنة على الندب والطلاق دال على اشتراك المراهق مع الرجل  
في الأكثر إلا أن الزاهدى وغيره خصوا به (يوم الفطر) أى بعد صبح هذا اليوم والفطر  
بالكسر اسم من الإفطار ترك الصوم ويوم الفطر كعيد الفطر اسم لليوم الأول من شوال  
كما لا يخفى على المتتبع وليس من حذف العيد في شىء مما ظن وفيه إشارة إلى أن التكبير رأى  
سرعة الانتباه مستحب كما لا يخفى كما في المنية (أن يأكل) شيئاً كما في المشاهير لكن في الزا  
هدى يأكل حلاً وفي حديث أنس يأكل تمرات فلا يأثم بترك الأكل قبل الصلوة لكن في  
هذا اليوم يعاتب (ويستاك) لانه مندوب اليه في سائر الصلوة كما في الاختيار (ويغتسل)  
ثب الصلوة على مقتضى كلامه وسبب الخلاف (ويطيب) أى يمس طيباً (ويجلس أحسن  
ليابه) الجنيدة أو الغسيلة أو الحلالات كما في المسعودية (ويعدى فطرته) التى وجب

عليه ولم يذكر مآذيب من نحو صلوة الغداة في مسجد حية لاشتيماره وأما التمتع فلا نه  
 مخصوص بنبي سلطان كما سيأتي (ثم) أن (يخرج) أي من مكانه (إلى المصلى) محوطة  
 في الغداة ومنه إليه من طريق آخر على الوقار مع غرض البصر عملاً لا ينبغي وفيه إشارة  
 إلى أنه يندب المشي وهذا للشبان وأما للمشايخ فالركوب وإلى أن الخروج إليه يندب وإن  
 كان الجامع يسعهم فالخروج ليس بواجب ولا تعسف فيه كما ظن فان في كلمة ثم دلالة على  
 هذه الأمور مندوبة قبل الصلاة ومن آدابها ألا من آداب اليوم كما في الجلابي لكن في التحفة  
 أن في غسله اختلاف الجمعة والاكتفاء مشعر بأن تهنئة العيد تقبل الله منا ومنكم لا  
 أصل له وهي مكروهة ومن فعل الأعمام كما روى عنه عليه السلام وعن الحسن والأوزاعي أن  
 تلاقيهم بالدعاء بدعة بخلاف السلام وفي الدرر يجوز تهنئة العيد كما في الزاهد  
 (ولا يتنفل) أي يكره القنفل عند العامة (قبل الصلوة) أي صلوة يوم الفطر في المصلى  
 وغيره وهو المختار وقال ابن مقاتل أنها لا تكرر في بيته أو ناحية المسجد كما في المضمرة  
 ولا يكره مطلقاً عند بعضهم ولا بأس للمرأة أن تصلي الضحى قبل صلوته عند ابن مقاتل  
 وتصلي بعدها عند العامة كما في المحيط والكلام يدل على أنه يتنفل بعدها إلا أن مشايخنا  
 قالوا يستحب أن يصلي أربعاً في بيته كيلا يظن ظان أنه سنة كما في المضمرة وأعلم أن  
 صلوة العيد قائمة مقام الضحى فإذا فاتت بعذر يستحب أن يصلي ركعتين أو أربعاً وهو  
 أفضل ويقرأ فيها سورة الأعلى والشمس والليل والضحى كما في المحيط وفي رواية سورة  
 الاخلاص ثلاث مرات أعطى له ثواب بعدد كل مآذيب في هذه السنة كما في المسعودية  
 (وشروطها) أي لصلوته (شروط الجمعة وجوباً وأداء) تمييز الجملة أي شروط وجوب الجمعة  
 وجوب أدائها من نحو الإقامة والمصر فلا يصلي أهل القرى والبوادي كما في الجلابي وقال  
 شرف الأئمة والقاضي إنها في الرساتيق مكروهة كراهة تحریم وإليه مال كلام شيخ  
 الاسلام وعن عيين الأئمة أنها قبحت كما في الزاهد وظاهره مشعر بأن هذه الشروط  
 شروط وجوب صلوته وعليه عامة المشايخ كما في المحيط وهو الأصح كما في النخبة وهو  
 المختار كما في الخلاصة وقيل أنها فرض كفاية كما في الجلابي ويحتمل أن يكون شروط وفي سنيتهما  
 وفي الزاهد أنها سنة مؤكدة على الصحيح وهو لا يظهر كما في البسوط (الخطبة) فإنها  
 غير مشروطة فيه وإن كان التارك مسيئاً لأن تعليم الفطر والأضحية واجب على الإمام كما في  
 الجلابي والاطلاق دال على جواز تقديم الخطبة على الصلاة إلا أنه مكروه فان التأخير  
 سنة كما في الحزائفة وعلى أن الكلام لا يكره فيه كما يكره في الجمعة كفاية في النية (ووقتها)  
 أي وقت صلوته (من ارتفاع الشمس) قدر رمح أو رمحين كما في الخلاصة أو من وقت تحل  
 الصلوة فيه كما في المضمرة ولعل فيه أشعاراً بملام من الاختلاف في أول الكتاب (إلى)



عن الرضا غداة الاضحى في الزاهدى وفيه ومن الى ان ترك الامساك لم يكره وهو المختار كما في المصبرات والى ان هذا الامساك ليس يصوم ولهذا لم يشترط التيقن والى انه مندوب في حق المصر بين خاصة كما في تقسيم المأمور به من الكسوف (ويكبر) سنة فيه (جهرا في الطريق) اى طريق المصلى بلاخلاف وفيه اشارة الى انه يقطعه اذا انتهى اليه وفي رواية يكبر الى ان يفتح الامام صلوته والى انه لا يكبر في الفطر جهرا في الطريق وفي رواية عنه انه يكبر وهو قولها كما في المحيط وقال الطحاوى ان الجهر به في الطريق سنة عند اصحابنا جميعا وهو الصحيح على ما قال الرازى كما في الجلابجوع عنه انه يكبر خفية كما في الزاهدى والمختار عندا كثر المشايخ انه يكبر فيهما خفية به نأخذ كما في المصبرات تحررا عن بدعة الجهر بالذكر ومدار الامر ان الفعل متى حام حول السنة والبدعة معا كان تركه اولى من اتيانه كما في السكروانى واعلم انه ذكر ابو بكر الرازى قال مشايخنا ان التكبير جهرا في غير هذه الايام لا يسن الا باذاع العد واول المصوم تهيبا لهم وقيل وكذا في التحريق والمخوف كلها وكذا كلما قى جمعا او علا شرفا او هبط واذا كان في الزاهدى (ويصلى) اى يؤدى صلوته كما في التحفة لكن في الفصل الثالث من اضية المحيط انها في اليوم الاول اداء وفي الباقي قضاء ولعل فيه اختلافا في الرواية ولذا اطلق (ثلاثة ايام) لا غير (بعد رواه غيره) الا انه اساء في التأخير عن اليوم الاول بغير عن ذكر كما في شرح الصحاوى وعنه انه يصلى في اليوم الثاني والثالث كالقصر وهذه الرواية غير صحيحة كما في الجلابجوع (ويعلم في خطبته) اى الاضحى (تكبير التشريق) اى تكبير ايام التشريق وانما اضيف اليه لان اكثر هذه التكبيرات في هذه الايام عند ما وكلها قرينة منها عنده (و) يعلم (الاضحية) بضم الهزة وكسر هاء ما يضحي به (و) يعلم (ثم) اى خطبة الفطر فانه بلا هاء للبعيد (احكام الفطر) حتى يعمل به من لم يعلم به للجهل به وفيه اشعار بوجوب السكوت والاستماع لخطبة العيدين كما في النصاب فيكره فيها الكلام لكن في المصبرات اذا كبر الامام في الخطبة يكبر وامعه وفي القنية لا يكره فيها الكلام كما يكره في خطبة الجمعة ويفعل في خطبتهما كما في خطبة الجمعة من الافعال والاقوال المستنونة الا انه يكبر فيهما ايضا لكن في الاضحى اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر من الخطبة وليس له عندنى ظاهر الرواية كما في قاضي خن وفيه اشعار برواية النوادر ويشبه انها ما في الزاهدى انه يستحب وقيل يسن افتتاح الخطبة الاولى بتسع تكبيرات تدرى والثانية بسبع وفي التنق يكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشرة مرة (ولا اجتماع) اى لا يعتبر شرعا ان يجتمع الناس بعد الزوال في مساجد هم ذا كرين (يوم عرفة) اى تاسع ذى الحجة (تشبها بالوافقين) يعرفات لانه لم ير وعنه ولا عن الخلفاء الراشد بن صلى الله تعالى عليه وعليهم



أجبه من فكان قد ثا والمحدث من شر الأمور وقيل أنه نفى كونه واجبا أو سنة أو ما نفى  
استحبابه فلا لاندعاء وتسبيح وذكر وعن الحسن أن أول من فعله ذلك ابن عباس  
بالبصرة كما في الكرماني والتعليل مشير إلى أنهم لو اجتمعوا لشرى ذلك اليوم للتشبيه  
بجاز كما في التمر تاشي (ويجب) وقيل يسن والأول أصح كما في الزمانى وقال الجلابي  
يسن بالإجماع وفي التحفة أنه من اطلاق السنة على الواجب وقد جاز لأنها طريقة  
مرضية (قوله الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد) ست  
عشرة كلمات عندنا فيهل مرة بين أربع تكبيرات ثم بحمد مرة وهكذا قال الشافعي  
الأنه زاد تكبير في الأول كما في الحقائق وغيره ومن علمائنا لم يوجب التثنية كما ظن وإنما  
زيد القول إشارة إلى أن الجهر واجب وقيل سنة كما في الكافي وهو محل الخلاف بينهما وبينهما  
كما في الحقائق وغيره (من فجر يوم عرفة) في ظاهر الرواية وهو قول عمر وعلى رضي  
الله عنهما وعن أبي يوسف من ظهر النحر وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم  
كما في المحيط (عقب كل فرض) أي بعد كل فرد من أفراد الصلوة المفروضة ولو جمعة  
والعقب ظرف في يجب فإن الماء للأشباع أصله عقب بكسر القاف والمتبادر منه أن يكون  
محل بعد السلام قبل أن يفعل ما ينافي الصلاة كاستدبار القبلة والكلام والمحدث العمدة  
وأن لا يكبر بعد الواجبة والمستنونة والمندوبة وعن بعضهم يكبر بعدها كما في الكرماني  
والبخميون يكبرون بعد العيد لأنه كالجمعة كما في التمر تاشي (أدى) كل في هذه الاوقات  
فلوقضى صلاتها في غيرها لم يكبر كما لو قضى صلاتها فيها من قابل وعن أبي يوسف  
أنه يكبر منه وأما الوقضاها فيها من تلك السنة يكبر فلو قضى صلوة غيرها فيها  
لم يكبر وعن أبي يوسف أنه يكبر كما في المحيط (بجمعة مستحبة) أي غير مكر وهتوى  
ما يكون الكل أو البعض رجلا فلا يكبر النساء المصليات وذهبن بجماعة (على المقيم  
بمصر) ظرف آخر وفيه رمز إلى أنه لا يجب على المرأة ولا على المسافر على الأصح  
كما في المضمرات وإلى أنه لا يشترط الحر يقوه الأصح كما في التمر تاشي والمتبادر أن يكون  
ذلك المقيم صحيحا فإذا صلى المريض بجماعة لم يكبروا كما في الجلابي (و) على (امرأة)  
بلا رفع الصوت (مقتضية) مقبلة كانت أو مسافرة (برجل) موصوف بالصفات المذكورة  
ولم ينكر ما ظهره ولو أظهر كان أظهر (ومسافر مقتد بمقيم) موصوف بها وقرى وممرض  
مقتد بمن بذلك المقيم (إلى عصر) يوم (العيد) فيكبر بعد ثمان صلوات على ما قال ابن  
مسعود كما ذهب إليه أبو حنيفة والعيد من العود السرور العائن كما في الكشاف وذكر  
في المفردات أنه ما يعاد مرة بعد أخرى وخص في الشريعة بيوم الفطر والنحر ويستعمل  
في كل يوم فيه مسرة وأن قيل (عيد وعيد وعيد) صرن مجمعة \* وجه التنبؤ ويوم العيد

والجمعة ) فلو اجتمعوا لم يلزم الصلاة احدهما وقيل الاولى صلوة الجمعة وقيل صلاة العيد  
 كما في التمر تاشي (وقالا) انه يجب بعد الفرض (الى عصر آخر ايام التشريق) اذكر وا  
 الله في ايام معدودات حادى عشر وثلاث عشر وثالث عشر فيكبر بعد ثلث وعشرين  
 صلوة وانما سمي بذلك لان التشريق تقديدا للحم وفيه يقعد لحكم الاضاحى بالشمس وفيه  
 اشعار بانهم لم يشترط الا لا يكونه بعد الفرض في هذه الايام فلم يشترط الاقامة والتكورة  
 والصحة والجماعة كما شرط كما في المحيط وغيره فحينئذ يكون الجملة معطوفة على قوله  
 يجب (وبه) اى بقول الصاحبين يقتضى (يعمل ولا يدعه) اى لا يترك التكبير (المؤتم  
 ولو ترك امامه) التكبير عمدا اوسهوا فلا يجب المتابعة بل يستحب فينتظر امامه الى ان  
 يقوم او يتكلم كما في التمر تاشي

\* (فصل فى الجنائز) \*

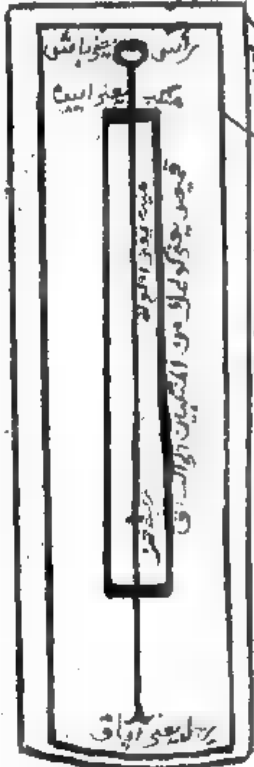
(سنن لمختصر) بفتح الصاد المعجمة اى للدانى من الموت (ان يوجه الى القبلة) مضطجعا  
 (على يمينه) وهذا اذا لم يشق عليه والترك على حاله وجعل رجلاه الى القبلة  
 ويستثنى منه الهرجوم فانه لم يوجه كما في الجلابي (واختير) في بلادنا (الاستلقاء) على  
 قفاه لانه ايسر لخروج الروح الان الاول هو السنة (ويلقن) اى يفهم (الشهادة)  
 فيجب على اخوانه واصدقائه ان يقولوا عنده كلمة الشهادة ولا يقولوا قل كيلا يابى  
 عنه كما في شرح الطحاوى والسكرانى فلو قال تلك الكلمة فيها من كان آخر كلامه  
 لا اله الا الله دخل الجنة فاذا قال الهامة كفاه ولا يكثر عليه ما لم يتكلم بعده اذ الفرض  
 من التلقين ان يكون آخر كلامه تلك الكلمة كما في الزاهدنى وشارفى الكافى والمضمرات  
 الى ان المراد من الشهادة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وفى النسخ  
 انه يقرأ عنده يسن ويحضر من الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء  
 والجنب وانما خص التلقين بالمختصر لان تلقين الميت لم يجز عند الائمة الثالثة وغيرهم  
 من اصحابنا وعليه فتوى ائمة باخوبخارى كما في الجواهر لكن قال الامام الضغار  
 فى التلخيص انه مشروع لانه يعاد روحه وعقله ويفهم ما يلحق وقال صاحب الغياث اى  
 سمعت استاذى قاضى خان انه يحكى عن الامام ظهير الدين انه لقن بعض الائمة او صافى  
 بتلقينه فلحقته فيجوز وفى الجواهر انه لما سئل القاضى محمد الدين السكرانى عنه قال ما رآه  
 المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا وروى فى ذلك محمد يثين وصفته على مافى الحقائق  
 ان يقول يا فلان ابن فلان اذكر دينك الذى كنت عليه رضى الله ربا وبالا سلام  
 ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبيا (فاذا مات) المختصر (يشد لحياه) بالفتح تشيعة



عن بعض وقيل تحليله بالمسطوقيل مسطه كما في الكرماني فلو قطع ظفره او شعره ادرج  
 معه في الكفن كما في العتاني (ويجعل الخنوط) بالفتح وهو عطر مركب من اشياء طيبة  
 لتطيب الموق خاصة كما في الكرماني ولا بأس بسائر الطيب فيه غير الزعفران والورس  
 للرجل ولا بأس بذلك للمرأة كما في الجلابي (على رأسه وحجته) بعد ان توضع على الازار  
 كما في المبسوط (والكافور) صمغ شجر عظيم بالهند والصين (على مساجده) اي مواضع  
 سجوده من حجته وانفه ويد يهور كبتيه وقد ميه كما في الكرماني (وسنة الكفن) اي  
 كفته المسنون فان المنكين فرض كفاية كما في المحيط وما في التحفة انه سنة قاله مراد ما ثبت  
 بها فانه قال بعده كفته من ماله والا فعلى من عليه نفقته والا فعلى بيت المال (له ازار)  
 من الرأس الى القدم على المشهور وفي الاختيار من المنكين (وقيص) من اصل العنق  
 الى القدم لكن بلا جيب ولا كمين ولا ذخريص ولان اطرافها في المحيط فيكرو  
 المضرب لكن قال الحلواني الصحيح ان يضرب كما في التمر تاشي (ولفاقة) بالكسر  
 ويسمى بالرداء ايضا من الرأس الى القدم (واستحسن) على الصحيح (العمامة)  
 بالكسر فيعهم يميننا ويثنب ويلق ذنبه على كوره من قبل يمينه وقيل يثنب  
 على وجهه كما في التمر تاشي قيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل اذا لم يكن في الورثة صغار  
 وقيل لا يعهم بكل حال كما في المحيط والاصح ان يكره العمامة كما في الزاهد والظاهر من  
 الضمير استواء جنس الذكور في الحكم وفي الجلابي لو كفن الصغير في ازار ولفافة اجزاه  
 وقال محمد لا يعجني اي ينقص من هرقتين وظاهر كلامه اي يجوز ان لا نائب عن السر او بل  
 فيعطى من اليسار ثم اليمين ثم يقص وهذا ظاهر الرواية وعن محمد العكس والاصح  
 بسط الارار طول الاعراض كما في الزاهد (ويزاد لها) على ازار وقيص ولفافة (الحمار)  
 من ثوب يستر به رأسها وفي الهداية بدل القيمص الدرع وقرن بينهما ان شقه الى الصدر  
 والقيمص الى المنكب وقالوا بالتراخي فيقص ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق  
 القيمص ثم الحمار فوقه ثم الازار كما في التمر تاشي وخرقه تربط بها ثدييهما لئلا ينتشرا لا كفن  
 وعن زفر بن بطيخ يثالب لا يضرب والاولى ان يكون بحيث يصل الى الموضعين لانه  
 استر لها كما في المحيط والظاهر من الضمير استواء الموءنث وهو احسن فجاز الصغيرة ثوبان  
 كما في التمر تاشي (وكفايته) اي الكفن (له ازار ولفافة ويزاد له الحمار) كما في الهداية  
 لكن في التمر تاشي بدل الازار القيمص لها فيكروه لا تقتصر له على ثوب واحد اعلى ثوبين  
 الا عند الضرورة كما في الكافي فالكفن ثلثة كفن السنة والكفاية والضرورة وهو ما وجد  
 فان حمرة رضى الله عنه حين استشهد غطي رأسه بكساء وقدمه بالاذخر كما في الكرماني  
 والاولى كفن السنة له عند كثرة المال ولفافة الورثة والكفاية عند غيرهما كما في التمر تاشي

صورة كفن الرجل

مطلوب  
 في كيفية كفن الميت



ويستحب البيض ويستوى الجدي والخلق المغسول وعن الصادق رضي الله عنه ان الحى  
 اولى بالجدي ويكفن بالسكتان والقطن والبرد والقص وعن محمد بن ابراهيم والحريز  
 والمصنف والمزفر كما في الجلابي وقالوا لما يلبس في العيد ولهام في زيارة الابوين كما في  
 الزاهدي وقيل لهما كفن مثل ما يلبس غالبا كما في التمر تاشي (ويعقد الكفن ان غيظ  
 انتشاره) صوفان الكشف واعلم انه لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولى اما يأتي من  
 قوله يحل العقدة (وصلوته فرض كفاية) عند العامة وقيل سنة كما في النظم وسبب الوجوب  
 الميت المسلم كما في الخلاصة وشرطها استقبال المصلى صدر الميت كما في التمر تاشي وستر  
 عورتها وظهرها وثوبها وبندها ومكانتها والنية كما في الزاهدي وكونه على الارض والابدي  
 قبر بياضها كما في المحيط ووقتها وقت حضوره ولما اقدمت على سنة المغرب كما في الخزانة  
 واعلم ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كما في المشهورات (وهي ان يكبر  
 ويثنى) اى يقول الامام والمؤتم والمفرد سبحانك اللهم الخ وفي ظاهر الرواية انه يحمد كما  
 في المحيط والاول رواية الحسن كما في الاختيار (ثم يكبر) وفيه اشعار بان لا يقرأ والا يكره  
 كما في قاضي خان (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) بما يحضره كما في الجلابي او بما مر  
 في الصلاة كما في المستصفى (ثم يكبر ويدعوه) اى للميت او لكل مسلم ولو حيا ويسن  
 من الدعاء المعروف اللهم اغفر لحينا الى قوله على الايمان والفرض الاستيعاب فالمعنى اغفر  
 للمسلمين كلهم فلا يشك باستغفار الصغير نظر الى مجرد المفردات وللصبي يدعوه اللهم  
 اجعله لنا فرطا ونحرا شافعا ومشفعا ومن لم يحسن دعاء ما في آخر الصلوة اللهم اغفر للمؤمنين  
 والمؤمنات اذ لا توقمت فيه ولا يجهر بها لانها اذكروا وقال البخاري سن ان يسمع صفي  
 بعد ذكر صفي قبله وعن ابي يوسف انه بين الجهر والاعفاء كما في المحيط (ثم يكبر ويسلم)  
 من يمين وشمال بنية من ثمة الالهية غير رافع صوته مثل سائر الصلوات وسن خفض  
 الثانية ولا يقوم داعياله وفيه اشارة الى ان ليس بعد الرابعة ذكر وقيل ما هو في القعدة  
 وقيل ربنا لا تزغ قلوبنا وقيل سبحان ربك رب العزة عما يصفون كما في المحيط وفي الكلام  
 رمز خفي الى ان الركن هو التكبيرات الاربعة فالاربعة الباقية سنة كما في الجلابي  
 والى ان الجماعة لم تشترط ولهذا لو كان الامام امرأة سقط الفرض كما في النية (ولا يرفع  
 اليد الا في) التكبير (الاول) وقال البخاري في الكلو قد مر الوضع والارسال (ويقوم  
 الامام بحذاء الصبر) لانه محل العلم ونور الايمان كما في الكرماني وغيره وهذا ظاهر  
 الرواية وعنه يقوم بحذاء وسطهما وعن ابي يوسف بحذاء وسطها ورأسه لانه معين  
 العقل كما في المحيط والاول المختار كما في الخزانة وفيه اشعار بان القيام ركن كما يأتي وكذا  
 محاذاته الى جزء من الميت كما في التحفة والاكتفاء دال على ان البعد عن الامام غير مقبست

وفيه خلاف كما في البعد بالنهر كما في النية (والأحق) أي الأولى (بالإمامة السلطان)  
 أي الخليفة ثم إلى (ثم القاضي) أو امام الجامع (ثم امام الحى) وقال كثير من مشايخنا  
 ان بعد الخليفة امام العصر ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالى ثم خليفة  
 القاضي ثم امام الحى كما في المحيط وفي ظاهر الرواية السلطان ثم امام الحى والأول  
 المختار كما في الخلاصة (ثم الولي) كما قال الطرفان وعند أبي يوسف الأولى الولي بكل  
 حال والكلام مشير إلى وجوب تقديم السلطان ثم وثم وقال ابن شجاع ان تقديم امام الحى  
 سنة كما اشير إليه في الزاهد وغيره (كما) وقع في العصبات من الترتيب فالبينة  
 ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة كما في الكافي وذكر محمد بن ابي طالب اولي قيل انه قوله وذلك  
 قول أبي حنيفة وأما قول أبي يوسف فالولاية لهما الا انه قدم الأب احتراماً وقيل انه  
 مقدم عند الكل في الجنازة وفي الكلام رمز إلى ان الأبعد أحق من الأقرب الغائب  
 ولذا لو كتب ان انساناً كذا يصلى عليه فلا بعد منه وحد الغيبة مهنا ان يكون  
 بمكان تقوى الصلوة اذا حضر وإلى ان ابن العبد واباه أحق من المولى وهو أحق وإلى ان  
 المستويين كالأخوين لأب وأم كلاهما ولي وليس الولي إلا الأكبر سناً منهما كما في المحيط  
 وإلى ان الصغير منهم ولي وليس كذلك وإلى ان لولاية للنساء وللزوج الا انه أحق  
 من الأجنبية كما ان جاراً أحق من غيره كما في النية (ويصح الأذن بها) أي أذن ولي الصلوة  
 لغيره بالصلوة ويحتمل أذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فإنه لا ينبغي ان ينصرفوا  
 إلا بأذنه (فان صلى غيرهم) ممن ليست حقه (يعيد الولي) أي من هي حقه أي الأحق  
 بالصلوة مع من صلى أولم يصل كما في النظم فالسلطان اذا صلى بلاذن الخليفة يعيد كما  
 في النهاية وغيرهما فالأحسن فان صلى غير الأحق يعيد (ان شاء) الاعادة كما في الهداية  
 وفيه اشعار بان صلوة غير الأحق جائزة لكن في النافع والزاد ما يدل على انها غير  
 جائزة فيعيدها الولي وجوباً (ولا يصلى) أي لا يجوز ان يصلى (غيره) أي غير الولي  
 والأحق سواء كان من أهل الولاية أولاً (يعيد) أي بعد صلوة الولي والأحق قال الله  
 تعالى (الله ولي الذين آمنوا) أي أحقهم كما في كشف البيان وفيه اشعار بأنه لا يصلى على  
 ميت الأمرة وأعلم ان الأفضل ان يكون الصفوف ثلاثة حتى لو كانوا سبعة اصطف  
 ثلاثة ثم اثنان ثم واحد وقال النبي عليه السلام \* من اصطف عليه ثلاثة صفوف  
 من المسلمين غفر له \* كما في المضمرات وأفضلها الصف الأخير بخلاف سائر الصلوة  
 كما في كفاية الشعبي (ومن لم يصل عليه فدفن صلى على قبره ما لم يظن  
 تفسده) أي تفرق اجزائه وقيل ما لم يمض ثلاثة أيام وقيل عشرة أيام وقيل شهر  
 كما في الزاهد والأول الصحيح وفيه إشارة إلى ان التراب أهمل عليه وح يصلى عليه

وان لم يغسل والاخرج من القبر فغسل ان لم يغسل ثم صلى عليه كما في المصنوعات والمحيط  
والى انه لو شك في التمسح لم يصل عليه كما في التمر تاشي (ولم يجز راكبا) وقاعد الابعد  
(وكرهت) كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه (في مسجد جمعة) اي مسجد  
الجامع او المحلة فتجوز فيما بنى له في الدور والكرور وكما في المنيعة وهذا اعني السكراهة  
اذا كان الميت والامام والقوم في المسجد بقرينة قوله (ولو وضع الميت) وهذه  
او مع الامام والقوم كلا او بعضا (خارجا) اي من خارج المسجد والباقي داخله  
(اختلف المشايخ) في كراهة الصلوة بناء على اختلاف العلة تلويث المسجد  
او بناؤه للمكتوبة وعن ابي يوسف روايتان لا يكره اذا وضع الميت وحده خارجه  
ولا يكره مطلقا كما في المحيط وغيره لكن في الجواز لو كانت الميت مع الامام وبعض القوم  
خارجا لم يكره اجماعا كما لو كان بعض من مطروء نحو داخله لم يكره اتفاقا كما في فاضل خان  
والسلام مشير الى ان الميت اذا كان وحده في المسجد والباقي خارجا لم يختلفوا فيه وفي  
المحيط فيه اختلافهم والعدول من الحلال تنبيه على ان لكل من طائفتين دليل فانه  
قول بلا دليل بخلاف الاختلاف فصاح للعمل ما ذهب اليه كل منهما والمشايخ بالبقاء فانها  
جمع المشيخة بفتح الميم والشرين امامك سورة مع سكون الياء واسكنة مع فتحها وهي  
اسم جمع فان الاشياخ والشيوخ جمع للشيخ من خمسين او احدى وخمسين او احدى  
وستين وفي يعبر به عن يكفر علمه لكثرة تجاربه ومعارفه والبراد المتأخرون من علمائنا  
غير المتقنين من الامام وتلافته (وسن في حمل الجنزة أربعة) من الرجال بقرينة  
تذكير العد فيكره ان يكون الحامل اقل من ذلك والحامل دابة كما في المحيط واللام للعهد اي  
جنزة الكبير فلو كان صغيرا جاز حمل الواحد كما في المصارع والجنزة سنة كما في الجلابي  
واما الحمل والدفن ففرض كفاية ولذا لا يجوز الاستيجار للحمل اذا تعينوا له كما في المصنوعات  
والجنزة بالفتح والكسر الميت بسرير كما قال ابن الاثير وفي المغرب انها بالفتح الميت  
وبالكسر السرير وفي الصحاح ان العامة قالوا بالفتح فهي الميت على السرير فان لم يكن  
عليه فهو سرير ونعش (وسن ان تضع) انت يا ابا يوسف خاطبه به ابو حنيفة تعليما فرواه  
محمد بن علي بن سنان ثم غيره هكذا تير كابعبارته (مقها) على يمينك وهو يسارها ويمين  
الميت (ثم) تضع (مؤخرها على يمينك ثم كنذا) تضع مقدمها ثم مؤخرها (على  
يسارك) حاملا في كل وضع من الاوضاع الاربعة عشر خطوات او اكثر ففي الحديث  
من حمل الجنزة اربعين خطوة كفرت له اربعون كبيرة (ويسرعون) من الاسراع  
(بها) اي في سير الجنزة او اليه كما في الاساس وغيره (لاغبيا) بفتحيتين وهو اول عدو  
الفرس وكلمة لا مال نفى المضارع او للتبرئة بمعنى غير وحيث يكون حاله او مصدرا

(والمشي خلفها أحب) وأفضل فلا بأس بالمشي أمامها ويمنها ويسارها وكبره  
 أبو يوسف أن يتقدمها منقطعاً عن القوم وعنده أيت أبا حنيفة ركباً يتقدم أمامها ثم  
 يقف حتى يأتيها وهذا دليل على أنه لا بأس بالركوب كما في المحيط وهذا دليل على أن فعل  
 المجتهد كقولهم لا أكتفاء مشعر بأنه لا بأس لمشي المجتهد بالجهر بالقرآن والذكر وقيل أنه  
 مكروه كراهة التحريم كما في الهنية وكذا لا بأس به رتبة الميت شعراً أو غيره كما في الجلابي  
 وذكر قاضي بخاري أنه كره قول الماشي استغفر والله غفر الله لكم (وكره الجلوس) أي  
 جلوس مشيع الجنائز (قبل وضعها) فلا بأس بالجلوس بعد وضعها كما في الكافي وفيه  
 إشعار بأن القيام أولى قال الجلابي أن القيام يستحب حتى يدفن ولا يقوم للجنائز إذا مرت  
 به إلا إذا أراد أن يشهد قال محمد بن عيسى عن محمد بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي بصير  
 إذا كان القوم في الصلاة فجاء بالجنائز يقومون لها إذا راها قبل وضعها عند بعض  
 الناس والصحيح أنهم لا يقومون فعلى ما في قاضي بخاري وغيره أنه يكره القيام محمول على  
 أحد هذين (وبالحمد القبر) من الحمد أو الحمد له محفرو في جانب القبلة من القبر  
 حقيرة تسمى بالمحمد اسم مفعول كما في المفردات وبالحمد بفتح اللام وضها وسكون  
 الحاء كما ذكره الجوهرى وغيره بفتح الحاء عن صاحب المذهب والقبر مقر الميت طوله  
 على قبر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه إلى السرة وقيل إلى النحر  
 كما في المصنوعات وإن زاد عليه فهو أفضل فلو كان على قدر قامته فهو أحسن والحمد  
 سنة ويكره الشق وهو أن يحفر وسط القبر ويعمق وهذا إذا ملى الأرض  
 وأما إذا ضعفت فالشق وأوصى كثير من الصحابة رضي الله عنهم أن يرمسوا في التراب  
 من غير حمد ولا شق ويوفى الوجه من التراب بلبنتين أو ثلاث كما في المحيط وأما التابوت  
 فعن الباقر أنه يكره وعن أبي بكر محمد بن الفضل لا بأس به في ديار فلولو من المحدثين  
 لرخاوة أرضنا الآن السنة أن يفرش فيه التراب ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت  
 ويساره ويطين الطبقة الأعلى مما يلي الميت ليصير كالحمد كما في الزاهدني والتبادر  
 من عطف الواو وإن أحب أن يدفن الميت أو القتل في مقابر قوم كان في بلدهم  
 وإن نقل ميلاً أو ميلين أو غيره فلا بأس به كما في الجلابي وهذا قبل الدفن وأما بعده  
 فإن غلب عليه الماء غرقه فلا ينقل بالاتفاق إلا إذا دفن في أرض غصبت  
 كما في المصنوعات أو شغقت كما في قاضي بخاري وأعلم أنه إذا مات في السفينة يغسل ويكفن  
 ويصلى ويرمي في البحر لتعذر الدفن كما في الجلابي (وينخل) الميت (فيه) أي في القبر  
 (مما يلي القبلة) بأن يوضع الجنائز في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت إلى المحدث  
 وفي أفراد الفاعل إشارة إلى أنه لا يدفن الميت إلا الأكثر في قبر ولا بأس به عند الضرورة

الحكم



فحينئذ يقدم الافضل والرجل ويجعل بينهما جليز من الصعيد وفي الاكتفاء اشعار  
بانه لا يلقي الحصى في القبر تحت الميت فانه مكروه كذا في المحيط وقال الجلاوي لا يجوز  
القاء المضرنة كما في الخزائن وذكر في الزاهد ان مكروهه خلافا لاهل الحجاز وفي الجلابي  
لا رواية في ذلك والظاهر انه لا يفعل وفي المضررات لا بأس به وهذا اذا لم يكن محسوسا  
كما قال قاضي خان (ويقول واضعه) استحبابا (بسم الله وعلى ملة رسول الله) اي به  
وضعناك وعليه سلمناك وفي رواية بسم الله وبالله وفي الله وعلى ملة رسول الله اي ابتدأنا  
امرنا هذا وهو وضع الميت في القبر متبركين بسم الله وبه أمنا وفي رضاه وامعنه  
من الثواب والكرامة رغبتنا ونحن في ذلك كله على ملته ودينه كذا في الكرماني  
وفي لفظ الواضع اشعار بان الشفع غير لازم وخوارزمي المحرم اولى بالمرأة ويكره ادخال  
الاجنبى والزوج كما في الجلابي وعند فقهاء المحرم الشيوخ ثم الشبان الصالحاء كما في الخلاصة  
(ويوجه الى القبلة) على شقه الايمن (وتحل العقدة) التي على السكتن فيقول اللهم  
لا تجزنا اجره ولا تفتنا بعده كما في الجلابي (ويسوى) على الحمد (اللبن) بالفتح والكسر  
بالفارسي خشت (والقصب) غير المعمول فلن المعمول الذي بالفارسي بورياء بافته  
مكروه عند بعضهم وكلمة الواو تشير الى اباحة الجمع كما في الجامع الصغير لكن في الاصل  
كلمة او كما في المحيط (ويسمى قبرها) اي يستقر قبر المرأة بثوب حتى يسوى اللبن  
كما في الكافي لكن في المحيط اذا وضعت النساء في الخد استغنى عن التسجيم (ولا) يسجى  
(قبره) عندنا الا لدفع الحرج او الناج او المطر عن واضعه وفي الجلابي عبارة اصحابنا  
في تسجيم قبره مختلفة منها يدل على الجواز منها على الكراهة (وكرهه الا اجر  
والخشب) اي كره ستر الحمد بها وبالمجارية والجص كما في الجلابي وقيل ان الا اجر  
لم يكرهه الا للزينة وفيه اشعار بكراهة التابوت من الخشب كما في المحيط (ويقال التراب)  
اي يرسل تراب اخرج من القبر اليه فلا يزد عليه من تراب غيره وعنه لا بأس برش الماء  
عليه وعن ابى يوسف انه مكروه كما في الزاهد (ويسنم) اي يرفع القبر استحبابا غير  
مسطح قدر شبر في ظاهر الرواية كما في الكرماني وفيه اشعار باباحة الزيادة على قدر  
شبر في رواية وفي التبرئتي لا بأس بالاجر بعد الاهلة وفي الخزائن انه لا بأس بان يوضع  
حجارة على رأس القبر ويكتب عليه شئ وفي التتق كره ان يكتب عليه اسم صاحبه  
وان ينشئ عليه بناء وينقش ويصنع ويرفع ويجصص وفي المضررات عن النبي عليه  
السلام انه قال صفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه ونهى  
عن الاكليل والتجصيص والمختار ان التطيين غير مكروه وكان عصام بن يوسف يطوف  
حول المدينة ويعبر القبور الخربة واعلم انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليبتفرقوا

ويشتغلوا بأمورهم وهو بامرهم وبكره اجتماعهم عنده للتعزية وزيارة القبور مستحبة  
للرجال وكذا للنساء على الأصح فيقرب من القبر ويبعد مثل ما في الحيوة وقيل  
الدعاء قائما أولى فيقوم بجثاء وجهه وقيل لا بأس بأن يطل القهور وهو يقرأ القرآن  
أو يسبح أو يمدحهم وعنه لا يطأها الاضرورة كما في الخزنة

\*( فصل الشهيد ) \*

من الشهود أي الحضور أو من الشهادة أي الحضور مع المشاهدة بالبصر أو بالبصيرة ثم  
سمى به من قتل في سبيل الله تعالى إما لحضور الملائكة آياه تنزل عليه الملائكة وأما  
لحضور روحه عنده تعالى أو الشهداء عند ربهم كما في المفردات فهو على الأول بمعنى  
المفعول وعلى الثاني بمعنى الفاعل ولما أطلق الشهيد بطريق الاتساع على الفريق  
والحريقي والمبطون والمطعون والغريب والعاشق وذات الطلق وذات الجنب  
وغيرهم مما كان لهم ثواب المقتولين كما اشير اليه في المبسوط وغيره فهم شهداء في أحكام  
الأخرة بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في أحكام الدنيا فقال (مسلم) جنس فلا  
يحترز به عن شيء وقيل به احتراز عن الكافر فيغسل وفيه أنه لا يجب غسل كافر أصلا وإنما  
يباح غسل كافر غير غريب أو يولي مسلم كما في الجلاهي (طاهر) أي ليس به جناب ولا حيز  
ولا نفلس ولا انقطاع دم أحد مما حكموا والمتبادر فإذا استشهد الجنب يغسل وهذا عند  
خلافهما وإذا انقطع الحيض والنفلس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف وإذا استشهدت قبل  
الانقطاع تغسل على أصح الروايتين عنه كما في المصنوعات وفيه أشعر بأن الحيض والنفلس  
موجبان للغسل كما في الكرماني وهذا امر منه (بالغ) فإذا قتل صبي يغسل عنه إذا الشهادة  
صفتهم يستحق الإنسان بعقل ولا عقل ويعتد به فإذا قتل المجنون يغسل عنه أيضا خلافا  
لها فيهما كما في الحصير فعلى هذا خرج المجنون أيضا بقوله بالغ فلا حاجة إلى قيد عاقل  
كما ظن إلا أنه لا يخفى عن أشعر بأن غير الطاهر والبالغ غير شهيد عنه في أحكام الأخرة  
وفي المحيط أن الغسل ساقط عن البالغ لأنه يخاصم من قتله فيبقى عليه أثره ليكون  
شاهدا له بخلاف الصبي فإنه لا يخاصم بنفسه بل الله يخاصم عنه فلا حاجة إلى إبقاء  
الأثر (قتل) قتلا (ظاهرا) بأن يقتله أهل الحرب أو البغي أو أقطاع الطريق قاتلا ذابعا عن  
نفسه أو ماله أو أهله أو مسلم أو ذمي أو أن يقتله المكابر ون عليه في المصر ليلًا بسلاح أو غيره  
أو ظهر بسلاح أو خارجه بسلاح أو غيره كما في شرح الطحاوي فإذا قتل في قتال هو لا علم يغسل  
وإن لم يضاف القتل اليهم وهذا عنده وأما عند الطرفين فيشترط أن يضاني القتل اليهم ولو  
بالتسبيح ولو قتل مسلم بالوقوع في غفرتهم منهزعا أو بإبطاء دابة منغلته منهم بل لا ريب

أو سائق أو قائد لم يغسل عند مفلا فالهما ولو أوطئت وعليها ركب لم يغسل بلا غلاف كما  
 في المحيط وإنما قال قتل لأنه إذا ملأ ولو في المعركة غسل فلو خرج الدم من موضع غير معتاد  
 كالآذن والعين لم يغسل وإنما قال ظلما لأنه لو قتل برجم أو قتل برجم أو قتل برجم أو قتل برجم  
 سبع أو سقوط بناء أو غرق أو طلق أو نحوها غسل بلا غلاف كما لو قتل لبغى أو لقطع  
 طريق أو عصية (ولم يجب) على القاتل أو عاقلته (به) أي بنفس ذلك القتل (مال)  
 أي دية فلا يصره الدية الواجبة بالصاح أو صيانة الدم عن الهدر كما إذا قتل أحد  
 الأبوين ابنه إذ يجب فيهما القصاص إلا أنه سقط بالصاح وحرمة الابوة مثلا على أن  
 في شهادة وأبوين كما في الكافي وفيه إنباء إلى أنه متى وجب القصاص فهو شهيد والدية  
 فلا إذا قتل عبدا كما إذا تلن بالسلاح قصد يجب القصاص بالأجماع وإذا قتل بشبهة  
 العمد أو الخطأ أو الجاري مجراه كما إذا ضرب به بالعصا أو رمى غرضا فاصابه أو سقط فأنجم  
 عليه فهلك يجب الدية بالأجماع (ولم يرث) أي لم يخلف قتله من رث أي خلق  
 كما في الكافي (فينزع عنه) أي عن هذا المقتول (غير ثوبه) أي الثوب المختص به مما  
 هو من جنس الثمن فينزع عنه السلاح والفرو والحشوش ونحوه لأنه كره  
 المتكفين بها ابتداء فتكره بقاها الأشبهان لا ينزع عنه السراويل (ويزاد) عليه ماشاؤا  
 من جنسه (وينقص) عنه ذلك في المحيط قيل معناه يزداد ثوب جديد تكرر ما له  
 وينقص ماشاؤا وأن كل ما عليه يبلغ السنة وقيل يزداد أو ينقص إذا قل وكثر حتى  
 يبلغ السنة وهذا النسب بقوله (ليتم كفته) أي ليصير على وفق السنة ويخيطونه  
 أن شاؤا (ولا يغسل) القتل الانجاسته (ويصلى عليه) كغيره (ويدفن بدمه) الذي  
 على يده وثوبه ويكره أن الته وفيه أشعار بطهارة دمه وهذا إذا كان عليه وأما إذا  
 كان منه لم يظهر كما في الظهيرة (وغسل) اتفاقا لوجوب المال (من وجد) مجهول  
 مفعوله الثاني (قتيلا) بما يؤثر في أرواح الروح وإن كان حديثا (في مصر أو قرية)  
 سواء كان في مواضع القسامة كالحلق والدار أولا كالشارع والجامع وما ذكره المص أنه  
 لا يغسل القتل فيهما فهو يد ليل ذكره في محله ولا عيب فيه بل في الخطأ وإنما قال في مصر  
 لأنه لو وجد خارج غير الفناء لا يغسل أن لم يكن مملوكا (لم يعلم قاتله) فإن علم لم يغسل  
 سواء كان القتل بحديدة أو حجر أو عصا كبير أو صغير لكن في الذخيرة أن قتل بعضا  
 صغير غسل اتفاقا لوجوب المال وبالحجر والعصا الكبير يغسل عند مفلا فالهما بالخلق  
 في المال والقصاص وهذا لم يخالف الهداية من قتل بحديد ظلما يغسل فإن قوله ظلما  
 يعناه وقد علم قاتله إذ لو لم يعلم جاز أن يكون متعديا فلا يكون القتل كما في الدرراني  
 وغيره (ومن جرح وارث) أي صار خلقا (بأن نام) ذلك المجرم (أو أكل أو شرب أو عوج

(أو أهنية) أي انزلته بهامن الأيواء الأولى وهو متعب بالي وبنفسه وانكر بعضهم  
 كونه متعباً بنفسه وقال الأزهري أنها لغة فصيحة كما خبرنا ابن الأثير (أو نقل)  
 للتدأوى (من المعركة) بفتح الراء (مياً) تنازع فيه أو اه ونقل والمعركة ذكرت على العادة  
 والأفان نسب نقل من مكانه بل انحر كمنه وكن أقام منه كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط  
 أنه إذا نقل لئلا يطأه الحيول فليس بارتثا وقال الحاكم إذا نقل والقتال بحاله لم يرتث  
 (أو بقي) في المعركة (عافلاً وقت صلاة) كامل كما روى عن أبي يوسف وظاهر الرتبة  
 يوم وليلة كما في التمر تاشي وقال الزاهد ي أراد أبو يوسف وقت ما صار الصلاة دبت عليه  
 وفي المحيط أن بقي حياً يوملاًوا أكثر وهم في القتال لم يرتث وأن كلهم وفي التحفة أن بقي حياً  
 أقل من يوم وليلة لم يرتث عند محمد (أو أوضى بشي) عند أبي يوسف خلافاً لـ محمد وقيل  
 جوابه في الدينني وجواب أبي يوسف في الدينمي كما في التمر تاشي وعن أبي جعفر أنما ارتث  
 إذا زاد الوصية على كائنتين كافي الحقائق وقيل هذا إذا تكلم كثير من أمر الدنيا كالبيع فإن  
 قل فلم يرتث كما في الذخيرة والحاصل أنه إذا جرى عليه شيء من الأحكام أو انتفع بشي عن  
 الدنيا فقد ارتث كما في التحفة وأعلم أن الميراث له ثواب الشهيد وأن غسل كالغريق كما في  
 الكافي (وصلى عليهم) عطف على غسل وليس بمستدرك لمنع الملازمة بين الغسل والصلاة  
 (وأن قتل بغنى أو قطع طريق غسل) في رواية (ولا يصلى عليه) في ظاهر الرواية وعن أبي  
 حنيفة لا يصلى عليه وقت الحرب ويصلى بعد في رواية وعن أبي حنيفة في الصلاة على  
 المصلوب رواية أن كافي الظهيرية وفيه أشعر بأنه إذا قتل نفسه خطأ يصلى عليه وهذا  
 بلا خلاف وأما إذا تعمد فيه فقد صلى عند الطرفين والأصح عند السعدي أن لا يصلى  
 عليه لأنه لا توبة له وعند الحلواني بعكس كما في النهاية

(فصل صلاة الخوف) \*

(إذا اشتد خوف العدو) بحيث يمكن الضرر منه ولو سبغوا واشتداد مشروط عند  
 بعضهم ولذا ذكر في القدوري والكافي إلا أن العامة لم يشترطوا ولذا لم يذكر في المبسوط  
 والمحيط والتحفة وغيرهما وقيل حضرة العدو وكافية كما في النهاية والعدو يقع على الواحد  
 والجمع (جعل الإمام) أي الخليفة أو السلطان أو نائبه (أمة) بالضم أي جماعة من السرية  
 (ثم جوا العدو) أظهر في موضع الأضمار (وصلى) الإمام (بأخرى) من الأمانة (ركعة)  
 فقعد ينتظر (في الثلاثي) أي صلاة الفجر أو صلاة المسافر أو الجمعة والعبد (و) صلى  
 (ركعتين) فقعد ينتظر (في غيره) من الظهر بين والعشائين وفيه أشعر بأنه لو صلى بأمة  
 ركعتين بأخرى ما بقي ظناً أن المعتبر بقسمه القراءة فسد صلاة غير الإمام لا انحراف في غير وأنه

كفافي المحيط (ومضت هذه) الامة بعد المسجدة الثانية في الثنائي وبعد التشهد في غيره (اليه) اي الى نحو العدو ووقفت بارأئهم ولو مستدبرة القبلة (وجاءت تلك) الامة التي جعلهم نحوهم (وصلى) الامام (بهم) تفنن بعد الافراد (مابقى) من ركة الثنائي وركعتي غيره (وسلم) الامام (وحده ومضت) هذه الامة المسبوقه من غير سلام (اليه) بعد سلامه ووقفت بارأئهم (وجاءت) الامة (الآخرى) اللاحقة (واتممت) صلاتها (بلاقراءة ثم) مضت اليه وجاءت الامة (الآخرى) المسبوقه وانتمت الصلاة (بها) اي بقراءة ولا يخفى ان هذا اذا كان الكل مسافرين او مقيمين او الامام مقيما واما اذا كان الامام مسافرا والقوم مقيمين او بعضهم مقيمين او مسافرين ففي غير الثنائي يصلي الامام ركة بكلامة كما مر. فاذا سلم الامام جاءت الاولى فيصلى المسافر ركة بلاقراءة والمقيم ثلاث ركعات بغيرها في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الاخرين الفاتحة واما الامة الثانية فتصلي بقراءة المسافر ركة والمقيم ثلثا لانهم مسبقون والكلام مشير الى ان الاصل والافضل اذا لم يتنازعا في الصلاة مع الابل ان يجعل الامام امة منهم نحو العدو ويصلي بالآخرى فيجعلهم نحوه فتجى الاولى فيأمر واحد منهم ان يصلي بهم الكل في المحيط والى ان صلاة الخوف مشروعة في زماننا خلافا لابي يوسف لما فيه من المشى واستدبار القبلة كما في الهداية والكافي وغيرهما من المتقدمين وكان الفاضل التفتازاني لم يتصفح كتبنا المتداولة حتى التصفح والا لم يقل في شرح الكافي ان خلافة لم اجده في كتب الفقه والخلافات (وان زاد الخوف) اشتد اذا بحيث لم يتيسر لهم النزول عن الدواب (صلوا ركبتا) جمع راكب وهو وان اختص في التعارف بمن على ظهر البعير لكن في الاصل اعم (فرادى) اذا كانت واقفة او سائرة بنفسها ولا تجوز الجماعة الا اذا كان المقتدى على دابة الامام كما في المحيط وهذا ظاهر الرواية وعن محمد ان الجماعة جائزة كما في شرح الطحاوي (بايماء) للركوع والسجود (الى اى جهة قدروا) فسقط التوجه ضرورة (ويفسد القبول كغيرها) وفيه اشعار بانهم يأخذون السلاح في الصلاة وذلك لانه مستحب كما في الكافي (والمشى فيها ربا) من العدو وفي غير الصلاة الى مكان الوقوف (و) يفسد (الركوب) فيها اذا ابتداء على الارض وهذا كله اذا قربوا من العدو واما اذا بعدوا فلا يجوز وان ظنوا عدوا بل رأوا اشجارا او غبارا فصلوها فان كان كما ظنوا فيها والافند اعدوا كما في التحفة

\* (فصل الصلاة في الكعبة) \*

(صح في الكعبة) اي في البيت الحرام سمي بها اما لارتفاعها او لثريتها او لكونها بناء

منفردا أولان طولها كعقب الثلاثة وهو سبعة وعشرون كما في الأزامير ولعل ذلك  
 عن الأعلام الغالية ولنا تعرف باللام (النرض والنقل ولو) كن (ظهره الى ظهر  
 امامه) وفيه اشعار بصحة الجماعة في صلاة النقل وفيه تفصيل ذكرناه (لا) يصح  
 (لمن) جعل (ظهره الى وجهه) أي الامام فيجوز اذا كان وجهه الى وجه امامه ولكنه مكروه  
 لما فيه من استقبال الصورة كما في الزاهدي وينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة بان  
 يعلق نظما او ثوبا كما في الجلاي (وكره) الصلاة (فوقها) لترك التعظيم وجاز على  
 جدارها اذا كان وجهه الى سطحها والا فلا كما في المحيط (وان اقتدوا) في النرض  
 او النقل (حولها) أي حول الكعبة من المسجد الحرام (وبعضهم اقرب اليها من امامه  
 صح) الاقتداء فيهما فصيح الصلاة (ان لم يكن) ذلك البعض (في جانبه) أي في الجانب  
 الذي يكون امامه فيه بل في جانب آخر كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي والمقتدى  
 الاقرب الى الكعبة في الجانب الغربي وفيه اشعار بان الامام خارج البيت فان كل داخله  
 صح الاقتداء اذا فتح الباب وفقى الله تعالى لاتهم العمر في جانب من البيت الحرام كما وفقه  
 لاتهم الكتب موردا لفظ الجانب في آخره لحسن الاختتام

\* (كتاب الزكوة) \*

ذكر ما بعد الصلاة لانها افضل العبادات بعد ما كما تقرر في اصول الفقه (وهي) اسم  
 من التزكية وكلاهما مستعملان وفي المفردات انها في اللغة النمو والحاصل من بركة الله تعالى  
 وفي الشريعة القدر الذي يخرج به الى الفقيه وفي الكرماني انها في القدر مجاز شرعا فانها  
 ايتاء ذلك القدر وعليه المحققون كما في المصنوعات وهو القابل للعنوان وبالاشتراك قال الز  
 محشي وابن الاثير وانما ترك العنوان العشر وغيره مما ذكر فيه لانه داخل فيه تغليبا او تبعا  
 واعلم ان سببها المال وله شروط كما للمكسب فصرح ببيان شروطه اولها (الاقتب) أي  
 لا تفرض فرضا قطعيا (الاعلى حر) حقيقيا كالمسلم او حكما كالنسي فان المأخوذه منه  
 الزكوة كما في التحفة وغيره واحترزه عن الحربي فان الكفار كلهم ارقاء كما في عتق  
 المستصفي وسير الزاهدي وما اخذ منه عوض عما اخذنا او حياية ما في يده كما في  
 المحيط ولا يخفى ان ما ذكرنا مغن عن قيد مسلم ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهره  
 ان الحرية والاسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط البقاء ايضا حتى لو ارتد  
 العباد بالله تعالى سقطت الزكاة الواجبة كما في الزاهدي (مكلف) أي عاقل بالغ فتجب  
 على المعتوه والمغني عليه ولو استوعب حولا كما في قاضيخان ولا تجب على المجنون  
 والصبي وظاهره ان العقل شرط في جميع الحول كالبلوغ حتى انه اذا افاق في بعضه

يستأنف الحول من وقت كما روى عنه وقيل هذا في الذي بلغ جنوناً ثم افلح أو ما  
إذا كان مقيماً في أول الحول ثم جن فعنه أن استغرق جنونه الحول سقط عنه الزكاة ولا  
وجبت من أوله وعنه أنها تجب بالافاق في الحول قل أو أكثر كذا في الزاهد في وهذا أقول  
الحنيفة كما في الكافي وبه أخذ محمد وهو رواية عن أبي يوسف وعنه الافاق في أكثر  
الحول كما في المحيط ثم أشار إلى شروط المال بقوله (ملك) أي قلدر على التصرف في على  
وجه لا يتعلق بذلك تبعث في الدنيا ولا غرامة في العقبى كما في السكر مائة (ملكاً) مثلث  
مصدر كما في القاموس لكن في المقاميس أنه بالسكر اسم (تأماً) أي كاملاً بأن يكون في يده  
أو يد أمينه كالضرب أو يد غيره كما المستقرض المقر ونحوه كما في النظم ولو قسر التام  
بميدور فبخرج عنه بعض ما ذكرنا ويقتضي هذا القيد عن قيد الحرية كما ظن لأنه يخرج  
الحرابي وقيد مسلم لم يذكره الظن (لنصاب) في اللغة الأصل وفي الشريعة ما لا يجب  
فيما دونه زكاة من المال كما في السكر مائة وفيه إشكال فإنه لم يصنف على ما فوق مائة  
درهم مثلاً واللام للتقوية فإنه مقول لملك ولا تخلو عن اختصاص وحينئذ لا يحتاج  
إلى قول لملكاً لو فيه إشعار بأنه لو كان نصاب بين اثنين أو أكثر فلا زكاة فيهما إذا كان  
لرجلين أربعين شاة كما في المحيط والمتبادر أن يكون النصاب مالا حلالاً فإن كان حراماً  
فلن كان لمغصم حاضر فواجب الرد والافواجب التصديق إلى الفقير ولا يجز له منه  
شيء كما في النقي ومثل في النية فلا زكاة في الغصوب والمملوك شراء فاسداً كما في النظم  
(قام) أي زائد يقال نهي ينهي فاعرفه وأنها إذا زاد وينولفه كافي التاج (وهو ما بالثمنية)  
أي يكونه ثمناً وهو في اللغة ما هو عوض عن شيء وفي الشرع ما يلزم بالبيع وإن لم يدخل  
تحت تقويم مقوم والمراد ما خلق في الأصل لأنه يقابل المبيع به كالثوب والفضة  
لكن في الذي غير أن طلب الثمن في الأثمان غير مشروط لوجوب الزكاة (أول السوم)  
أي الرعي يقال سلمت الماشية سوما إذا رعت (أونية التجارة) أي القصد الحارم  
أو الغالب منه للتجارة كما في المحيط وهو التصرف في رأس المال طلباً للربح قيل ليس  
في كلامهم تأء بعدها جيم غيرها كما في المفردات (مع الحول) أي مصاحب كل  
من الثمنية وأخوها لدوران الشمس في المطالع والمغرب من موضع إلى العود إليه  
إذا صلح الدور كما ذكره الراغب وفيه إشعار بأن العبوة في الزكاة للسنة الشمسية  
كما أشار إليه الكافي والسكر مائة وإلى الخلاف أشار مائة النية أن المرغيناني اعتبر  
الفهر يقول التحقيق أن الشرع يريد اليسر فيعتبر النماء لأنه أمر خفي فيقيم الثمنية  
في الجربين والسوم في السوائيم والنية في مال التجارة هو لا مقام النماء ويدبر الحكم على  
ذلك ولذلك لو أمسك رجل حولاً مائة درهم لآمال له غيرها كان عليه الزكاة

كفى المحيط والخير واليه اشير في التحفة فعلى هذا ينبغي ان يجب الزكاة على من ليس له  
غير السائمة او مال التجارة بشئ عواسام او نوى التجارة حولا والظاهر ان كون النصاب  
والسوم شرطاً في كل الحول والنصاب لم يشترط الا في طرفه والسوم في اكثره كما سياتى  
(فاضل) صفة لنصاب (عن حجة الاصلية) اى عما يدفع عنه الهلاك تحقيقاً او تقديرًا  
كطعامه وطعام اهله وكسوتهما والمساكن والخدام والهر كس وآلة المحترق فان هذه  
الاموال ليست بنامية فلم يجب فيها شئ عكس في الهدايا وغير ما فقوله ثم حامل لمؤنة هذا  
القيود على انه يخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى ان الدين داخل تحت الحاجة  
الاصيلة الا انه لما كان فيه تفصيل خصه بالنكر فقال (و) فاضل (عن دين) حادث  
في الحول او بعده فان كلا منهما مانع لوجوب الزكاة والثاني لا يسقط زكاة الحول عند  
الاثمة الثلاثة فلا فرق كفى المزارع والدين شامل لدين الله تعالى كدين العشر والمزاج  
وقيل ان كان يحجر بمنع والا فلا وكدين الزكاة فانه يمنع في السائمة وكذا في غيرها عند  
الطرفين كل ذلك في العين بان كل قائم او في النسيئة بان كل مستهلك وعند ابي يوسف  
في العين بمنع لاني غيره وعند زفر لا يمنع أصلاً وشامل لدين العباد كالشمن والاجرة والهر  
فانه مانع وقيل ان كان نية الزوج اداعه متى طالبت به بمنع والا فلا كما في المحيط. وقيل بمنع  
المعجل دون المؤجل كما في الاختيار وذكر في المغنى ان دين العباد بمنع ولو مؤجلاً وعن  
الصدر الشهيد لارواية فيه ولمنع وعدمه وجه كما في الكافي والصحيح انه غير مانع كما في  
الجواهر (مطالب) ولو بالجبر والجس طلباً واقعاً (من عبث) هو اما الامام في الاموال  
الظاهرة اى السوائم او الملاك في الاموال الباطنة اى العروض والحجرين او الدائن  
في دين العبد واحترزه عن دين النذر والكفارة وصدقة الفطر والحج وغيرهما لا يجبر  
على ادائه ولا يجس لاجله كما في شرح الطحاوى والاطلاق دال على ان وجوب الزكاة  
على التراخي وكان جميع العهر وقتها كروى عن اصحابنا وفي المنتقى انه على الفور عندهما  
وعن محمد لا يقبل شهادة من اخر كما في المحيط وذكر التمر تاشي في سجدة التلاوة انها  
عند ابي يوسف على الفور وعند محمد على التراخي وعن ابي حنيفة روايتان وفي الخلاصة  
عن الشيخين ان التأخير مكروه (فلا تجب) الزكاة (على مكاتب) لكونه عبد غير مالك  
ما بقى عليهم درهم (ولا) تجب على مالك (بعد الوصول) اى وصول المال اليه (لا يام  
كان) ذلك المال فيها (ملاً ضامراً) بالكسر مخفى صفة من الاضمار وهو الاغفاء وشرعا  
مال زائل اليد غير مرجو الوصول غالباً وانما لا تجب الزكاة فيه عندهم لان كلا  
من المالك والنماء فيه مفقود (كفوقود) اى كعبد مفقود وابق وضال او مال مدفون  
في بركة نسي مكانه بخلاف ما اذا نسي في دراه او خانوته او بيته فانه يزكى لها مضى



لا مكان الوصول بالحقر الممكن. وأما الهدفون في أرضه الوكر منه ففيه اختلاف المشايخ  
 كما في المحيط (و) كمال (موجود) علانية لا سرا (بلا حجة) أي بينة أو علم القاضي وقيل  
 أن نسي أن له حجة ثم علم فلا زكاة عليه لما مضى بخلاف ما إذا علم ابتداء فأنه يزكى ويحتمل  
 أن يكون المعنى بلا إقامة حجة فلو وجد منه سنين وله حجة إلا أنه لم يقم ثم يزكى لما مضى  
 كما قال البعض وعن محمد أنه لا زكاة فيه وإن كان له بينة عادلة كما في المحيط ويؤيد ذلك فيه  
 ما على والمقر لا يعطيه فلو لا يزكى والكلام مشير إلى أنه يزكى لما مضى في دين المقر  
 ولو معسرا وهذا إذا قبض والمالك بدل عمال التجارة وأما إذا لم يكن بدلا عن مال كالوصية  
 والميراث والمهر والديتة وبدل الكتابة فلا يزكى لما مضى وأما ما يدل عمال ليس به مال التجارة  
 كعبيد الخدعة ففيه خلاف وقال أنه يزكى في كل ما قبض إلا الدية والبذل كما في الزاهدي  
 (و) كمال (مأخوذ) أخيه السلطان أو غيره (مصادرة) أي تكليفه قال البيهقي  
 المصادرة كسرى واشتد كرهه والمتبادر أن يشترط دوام الضمانية إلى زمان الوصول  
 فلو حدثت بعد مضى الحول لزم زكاة ذلك الحول كما في التنوير (وشرط النية) في الزكاة  
 (وقت الأداء) إلى المصر في عهد أبي يوسف (أو) وقت (العزل) أي إفراز الزكاة عند محمد  
 كما في الكرماني ومال الطحاوي إلى الأول ومشايخنا إلى كليهما كما في التحفة وعن محمد  
 لو قال ما تصدقت إلى آخر السنة فمن الزكاة ثم تصدق بلانية أرجوان يجوز به كما في المحيط  
 لكن في العيون عنه خلافه وفي الروضة لو دفع إلى فقير بلانية ثم نوى جاز أن كان في يده  
 وظاهر كلامه أنه لو سمي هبتونوى الزكاة أجزأه كما لو دفع إلى محترم وسماه قرضا ونوى  
 الزكاة إذا عبرت لقلب كما في المنية لكن في الزاهدي عن أصحابنا أنه إذا لم يعلم أنه من الزكاة  
 لم يجز (الآن يتصدق) على الفقير بأن لا يخطر بباله القرض ولا النفل (بالكل) أي جميع  
 النصاب فحينئذ لم يشترط النية فيه أشعار بأنه لو نوى النفل لم تسقط الزكاة كما في الكرماني  
 وهذا رواية عن محمد لكنها تسقط كما في شرح الطحاوي وجميع التعاريق وفي التقييد  
 بالكل رمز إلى أنه لو تصدق ببعض لم يسقط زكاته كما قال أبو يوسف خلافا لمحمد وهو  
 رواية عنه وهذا أشبه كما في الزاهدي ومثله عن أبي يوسف كما في الخزانة والهيبة  
 كالمتصدق فلو وهب الكل من مديونه سقط زكاته وإن لم ينو المال ونوى زكاة عين  
 عند ما ودين له على آخر فلا تسقط ولو وهب منه بعضه سقط زكاته عند محمد خلافا لأبي  
 يوسف كما في المحيط وأما ابتداء محمد في الأصل بزكاة الأبل اقتداء صلى الله عليه وسلم  
 على أنيهاه أعز المال عند العرب تبعه المص فقال (و) تجب في كل خمس بالفتح أي كل  
 فرد من أفرادها إلى عشرين (من الأبل) السائمة (شاة) متوسطة فلو كانت للتجارة  
 ففيها زكاة التجارة كما في الخلاصة والطلاق دال على أن العجفاء والمرضة سواء في الزكاة

فيدخل فيه العمياء كما في الظاهر وكذا العرجاء لا مقطوع القوائم وكذا الذكور والانثى  
 ولا ينافي تجرد الخمس عن التاء كما ظن قلن ما فوق الاثنين لم يستعمل بالتأصلا اذا كان  
 تميزه اسم جمع يقع الذكر والانثى كالابل كما في شرح التسهيل وهي شاملة للعربي  
 والبغتي أي المتولد بين العربي والفاجر وهو ذو السنمين يحمل من السند للمخجل في الاصل  
 منسوب الى بخت نصر كما في النهاية وانما ابتداء بالخمس اشارة الى ان لا زكاة فيما دونه  
 كما في النفق واعلم ان الهداري زكوتها على الخمس والعشر والخمسة عشر والثلاثين كما لا  
 يخفى (ثم تجب في خمس وعشرين) الى خمس وثلاثين بالاء (بنت مخاض) متوسطة لغة  
 ما في عليه خولان وشرعية حول واحد كما في شرح الطحاوي لكن في جامع الاصول  
 انها نافذة تتم لها سنة الى تمام سنتين لان امه اذات مخاض اي حمل وفي المغرب المخاض وجع  
 الولادة والنوق الحوامل واحب ما خلقه ككلمة وفي الاساس كلها مجاز حقيقته اضطراب  
 شيء عام في وعائه وفي قوله خمس وعشرين اشعر بان ما زاد على عشرين عفو وفي النظم  
 قال ابو مطيع البخاري ان في خمس وعشرين خمس شياء فاذا صار ستا وعشرين ففيها  
 بنت مخاض كما جاء عن علي رضي الله عنه (وفي ست وثلاثين) الى خمس واربعين  
 (بنت لبون) لغة ما في عليه ثلاث سنين وشرعية سنتان (وفي ست واربعين) الى ستين  
 (حقة) بالكسر لغة ما في عليه اربع سنين وشرعية ثلث سنين (وفي احدى وستين  
 الى خمس وسبعين) (جذعة) بفاحتين لغة ما في عليه خمس سنين وشرعية اربع الكل  
 في شرح الطحاوي ولكن في علمة كتب الفقه واللغة ان بنت لبون ما تم لها سنتان الى تمام  
 ثلاث لان امه اذات لبن يولد آخر والحقة ثلاث الى تمام اربع لانها استحققت الركوب  
 والحمل والجذعة اربع الى تمام خمس لانها شابة واصل الجذع الشاب كما قال ابن الاثير  
 وفي تانيث هذه الاسامي اشعر بان من صفات الواجب الانوثة ولا يجوز الذكر ان  
 الا بطريق القيمة كما في النهاية وعن ابي يوسف ان لم يوجد بنت مخاض فابن لبون كما في  
 شرح الطحاوي (وفي ست وسبعين) الى تسعين (بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان  
 الى مائة وعشرين) الاحسن تقديمه فان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا  
 (ثم تجب في كل خمس) يزداد على مائة وعشرين (شاة) مع الواجب السابق ففي  
 مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة (وفي خمس وعشرين) يزداد عليه مائة وتسعة  
 واربعين (بنت مخاض) مع السابق عليه فلواجب هي حقتين (وفي مائة وخمسين  
 ثلث حقتين) باسقاط بنت اللبون من البين وهو الفارق بين ما قبله وما بعده (ثم اي  
 بعد مائة وخمسين) يستأنف النصاب او الواجب (كالاوّل) من النصاب او الواجب  
 (فيرزاد في كل ست واربعين الى خمسين حقة) اي في كل خمس يزداد على مائة وخمسين

شاق وفي خمسين وعشرين بنت ثلاث وفي ست وثلاثين بنت لبون مع ثلاث حقاق في كل  
 فاذا بلغ النصاب الى مائتين بان يزداد ست واربعون الى خمسين فالواجب اربع حقاق  
 ويجوز فيه خمسين من بنات لبون مع كل اربعين واحدة ثم في كل خمس يزداد على المائتين  
 شاق حقاق الاربع وفي خمسين وعشرين بنت ثلاث وفي ست وثلاثين بنت لبون  
 وفي ست واربعين الى خمسين حقة فيصير النصاب خمسين ومائتين والواجب خمس حقاق  
 وهكذا ابدا (و) تجب (في ثلاثين) ونيف (بقرا) سائما صحيحا او من يضا مرتعا او غيره  
 وهو كالبقرة اسم جنس يقع على الذكر والانثى فالتاء للافراد للتأنيث وفي المنتقى انها  
 للتأنيث والجاموس نوع منه لا ترى ان النصاب يكمل به لكن لا يراد منه عرفا فان المطلق  
 ينصرف اليه كما في العواد يقو المتبادر منه البقر الاهلي فالوحشي والهتول بينه وبين الاهلي  
 لا يعتبر في النصاب كخفي الزاهد لكن في المحيط الاعتبار فيه للام فان كانت اهلية تركي  
 والا فلا وفي الافتتاح بالثلاثين اشعار بانه لا ركوة فيما دونه كما في التنقيح (تبيع) اي ذكر من  
 والاد البقراتي عليه سنة (او تبعة) اي انثى منه فيجوز كون الواجب مذكرا او مؤنثا  
 (وفي اربعين) بقرا (مسن او مسنة) بضم الميم وكسر السين وهو ما دخل في السنة  
 الثالثة ما غود من الاسنان وهو طالع السن في هذه السنة لا التكبر كما قال ابن الاثير  
 لكن قال المطرزي انه مشتق من السن وهو الاسنان وهو في الدواب ان ينبت السن  
 التي يبايضمير صاحبها مسنا اي كبير (وفيها زاد) على الاربعين (بحسب) اي ان  
 بحسب اي حساب ما تقدم فيكون فاعل بحسب فلم يظن انه لا يصفو عن شوب والاقيل  
 فيه تسع بالمعنى غير من ان تراه (الى ستين) ففيه تبعة في كل واحدة زادت  
 جزء من ثلاثين جزءا من قيمة تبعة او من اربعين من قيمة مسنة كما في المشرع وغيره  
 وهذا رواية عنه لا شيء على ما زاد خمسة ففيه مسنة وثمنها وعنده لا شيء على خمسين  
 ففيه مسنة وربع مسنة ثم لا شيء على ستين وهو قولهما ففيه تبعة كما مر كذا في المحيط  
 (ثم) اي بعد الستين (في كل ثلاثين) من البقر والاولى ما زاد على الستين (تبيع)  
 او تبعة (وفي كل اربعين مسنة) او مسن فيتميز الواجب بكل عشرة عشرة ففي سبعين  
 تبعة ومسنة للثلاثين والاربعين وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة تبعة وفي مائة تبعتان  
 ومسنة فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلاثين والاربعين وانها لم يذكر المسنة  
 والتبعة والمسنة في هذه المواضع اتكالا على السابق (و) تجب (في اربعين) لافيهما دونه  
 الى عشرين ومائة (ضانا او معرا) يسكون الهرة والعين وفصحها جمع ضائن وما عز  
 كما في القاموس والكشاف وغيرها لكني ارى انه على مذهب الاغش فان عنده كل  
 ما افاد معنى الجمع وكان على وزن فعل واحد فاعل فهو جمع فاعل كصاحب وصاحب

والاصح ما ذهب اليه سيبويه من ان كلا منهما اسم جنس يقع على القليل والكثير  
والذكور والانثى كما تقرر في موضعه فالضأن ما كل من ذوات الصوف والمعز من ذوات الشعر  
والاحسن غنما فانه اخضر وخمس بالكبار كالابل والبقر كما في المضمرات (شاة) اسم جنس  
تاؤه لا يفراد يقع على الضأن والمعز الا ان العرف يخصها بالضأن كما في التنوير وغيره  
وفي القاموس الشاة واحدة من الغنم للذكر والانثى او يكون من الضأن والمعز والضباء  
والبقر والنعام وخمر الوحشى والجد ايتوفى المحيط يتناول الصغير فالاحسن واحدة من  
الغنم فان المراد ما تم له سنة لانه لا يجوز في الزكوة الا ذاك وعنه انه يجوز من الضأن ما اتى  
عليه اكثر سنة وهو قوكمها والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الاختيار  
(وفي مائة) تاخيرها احسن (واحدى وعشرين) الى مائتين (شاتان) وفي مائتين  
واحدة الى تسعة وتسعين وثلاثمائة (ثلث شيلة) بالكسر جمع شاة فان اصلها شوهة  
قلبت الواو والفاو خذفت الهاء شذوذ (وفي اربعمائة) الى ما زاد من تسعة وتسعين  
(اربع من الشياه) ثم في كل مائة شاة ففي خمسمائة خمس وهكذا ابتدا (و) يجب (في كل  
فرس) سائمة (من الاناث) المجردة في رواية (او) الاناث والذكور (المختلطة) تلك  
في رواية ففي رواية لاشى على الفرس اصلا لا للتجارة وهو المأخوذ عندها وعليه الفتوى  
وفيه اشارة الى انه لا تصاب للفرس وهو الصحيح كما في المضمرات وقيل ثلث وقيل خمس  
كما في الكافي والى انه لاشى اصل في الذكور وهو الاصح كما في الاختيار والى ان الفرس  
اسم جنس يقع على الذكر والانثى ويعم العربي وغيره وعن محمد انها تختص بالعربي  
كما في المغرب لكن في النخيرة وشروط الظهيرية وغيرهما انها تختص بالخيول الاعم  
اولى بالذكر كما في اكثر المتداولات ويمكن ان يقال انه مشير به الى ما قاله وان التخيير  
الا في العربي لقلة التفاوت وقيمة كل اربعمائة دراهم غالبا واما في افراسنا  
فالتفاوت فاحش فيقوم (دينار) او عشرة دراهم كما في النوق وغيره والدينار  
من دروجهه لى اشرف اصله دينار بالتشديد فابدل من النون الاولى ياء  
وقيل انه معرب دين اراى جاءت به الشريعة في الاصل اسم لمضروب مسدور  
من الذهب وفي الشريعة اسم لمغال من ذلك المضروب (اربعة عشر) بضم  
الاول منهما وسكون الثاني اوضه اى خمسة دراهم (قيمتها) اى الفرس فانها مما يذكور  
ويؤنث وقيمة الشى عبارة عن قدر ماليته بالدرهم او الدينانير بتقويم المقوم وهي  
مساوية له بخلاف الثمن فانه يكون ناقصا وزائدا على الاراهم ونصا بها حال من قيمتها المضاني  
اليه كقوله تعالى (بل تتبع ملكا ابراهيم حنيفا) ولا تجب في الحيوانات (الا في السائمة) عمادة  
من الابل والبقر والخيول فلا تجب في الحمير والبعل لانها غير سائمتين عمادة ثم فسر السائمة

شرعا فقال ( اى المكتفية بالرعى ) بالكسر اسمها يؤكل من العلف ويجوز الفتح على  
 المصدرية ( فى أكثر الحول ) فلواريد الاعلاف او الاستعمال بلا فعله ففيه الزكوة  
 كما لو اعلف او استعمل نصف الحول ثم اسام الى تمامه لم يجب شيء كما فى  
 الخلاصة وقال عمن الأئمة لو عمل بالابل اربعة اشهر ثم اسامها فى الباقى فلا شيء فيه كما  
 فى المنية وفيه رمز الى انه لو استبدلت قبل الحول بجنسها استوفى حوله آخر وهذا  
 لو استبدلت بخلاف جنسها الا انه مكروه عند محمد اذا فر من الوجوب بخلاف لابي يوسف  
 كما فى المشرع وهو الاصح فلو باع قبل الحول المنققة لم يكره اجماعا كما لو احتال لاسقاط  
 الواجب يكره اجماعا كما فى الرازحى ( ولا تجب فى الصغار ) بالكسر اى صغار السوائم  
 التى لم يتم عليها الحول جميع الصغار من الفصيل والعجل والحمل فلن الزكوة لم تجب الا على  
 الكبار التى يتم الحول عليها من الابل والبقر والغنم والحمل وهذا عند الطرفين خلافا لابي  
 يوسف فلو ملك بالشراء الهبة او غيرها خمس وعشرين فصيلة او ثلثين عجلا او اربعين  
 جملا شهال الحول عليه لم تجب شيء عندها ووجب واحد منه عنده وعنه روايات  
 اخرى فى التبر تاشى فالاختلاف فى انعقاد النصاب على الصغار وقيل فى بقائه كما اذا ولدت  
 السوائم قبل الحول فهلكت فتم الحول على الصغار فلا شيء عندها خلافا لـ  
 والصحيح قولهما كما فى التحفة وينبغى ان لا زكوة عندهم فى المهر ( الا تبعا للكبار )  
 اى التكبير من السائمة التامة الحول فيجعلون الصغار تابعة للكبير فى انعقاد النصاب  
 دون تأدية الزكوة ولذا لو كان له مسنة وتسعة وثلثون جملا فعليه المسنة عندهم  
 الا اذا هلكت فلن الزكوة سقطت عن الباقى عندها اذا الوجوب باعتبارها ووجب  
 جزا من اربعين جزا من مسنة عنده لانه جعل الكل مسنة بعد هلاكها كما اذا  
 هلك الحملان وبقي المسنة عندهم كما فى المحيط وغيره وينبغى ان يجب الزكوة عنده  
 فى المهر بتبعية الفرس ثم صرح به بما اشار اليه بقوله ولا يجب الا فى السائمة فقال ( ولا )  
 يجب ( فيما يعمل ) اى يعد من الابل والبقر والحمل لحمل الاثقال واثارة الارض  
 والركوب وغيرها ( والواجب ) فى السائمة ( الوسط ) اى ما يتوسط بين الاعلى والادنى  
 لكن فى الكافى لو كان له خمس من الابل العجلى نظر الى بنت مخاض متوسطة لانها  
 المعتمدة فى انعقاد السبب وما فضل عنه فى السن عفو الى قيمة افضلها ونقص  
 من الشاة الوسط بتلك النسبة فلن كانت قيمة بنت مخاض وسط مائة وقيمة الافضل  
 خمسون فالتفاوت بينهما بالنصف فعرفنا ان الواجب فى العجلى شاة تساوى نصف قيمة  
 شاة وسط وكذا لو كان له ثلثون بقرا من العجلى نظر الى قيمة تباع ومسنة وسط  
 ( فلن لم يوجد ) الوسط ( ياخذ العامل ) اى اخذ الصدقات ( الادنى ) من السوائم

(مع الفضل) على الأدنى حتى يصير المأخوذ وسطا وفيه إشارة الى ان الوجوب لم يتعلق باعيانها وان يجوز اخذ الصغيرة والبريضة والعجفاء والعياء وذالاجوز كما في المصارف وان الاختيار للعامل لئلا يملك كما في النافع وغيره والصحيح ان الخيار له للعامل كما في الاختيار وغيره (أو) يأخذ (الأعلى) منها (ويرد) الى المالك (الفضل) على الوسط وفيه إشعار بأنه يجوز ان يأخذ التي في بطنها ولد والتي تسمن للاكل والنحل وفي المصارف لا يأخذ واحدة منها ولا يخفى ان الانسب تقديرهم عند البحث على مسئلة زكوة الفرس الا انه اخر اختصارا ولما فرغ من ذكر حكم الناطق الفاضل شرع في الصامت المنضول فقال (ونصاب الذهب) أي الحجر الا صفر الرزين مضروبا كن او غيره وانما سمي به لكونه ذاهبا بلبقاء (عشرون) أي مقدر بعشرين (مثقالا) هولفة مايوزن به قليلا كن او كثيرا وعرفا ما يكون موزونه قطعة ذهب مقدر بعشرين قيراطا وظاهر كلام الجوهرى انه معناه لغة والقراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما امتد من طرفيها فالمثقال مائة شعيرة وهذا على رأى المتأخرين وسنجة اهل الحجاز واكثر البلاد واما على رأى المتقدمين وسنجة اهل سمرقند فالمثقال سنة دوانق والدوانق اربع طسوجات والطسوج حبتان والحبة شعيرتان فالمثقال شعيرة وتسعة عشر قيراطا فالنقاوت بين القولين اربع شعيرات على ما في التكميل فلا تصح ان المثقال لم يختلف في الجاهلية والاسلام (و) نصاب (الفضة) أي الحجر الابيض الرزين ولو غير مضروب وانما سمي بها لازالة الكربة عن ماله كما من الفض وهو التفریق (مائتا درهم) بفتح الهاء وكسرها وربا قالوا درهم لغة اسم لفضرب مدور من الفضة والمشهور ان تدويره في خلافة الفاروق وكان قبله على شبه النوات بلانقش ثم نقش في زمان ابن الزبير على طرفي بكلمة من الله وعلى آخر بالبركة ثم غيره الحجاج بنقش سورة الاخلاص وقيل باسمه وقيل غير ذلك واختلف في وزنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم انه وزن عشرة او تسعة او سنة او خمسة أي كل عشرة خمسة مثاقيل وهو الاصح ثم انتقل على عهد عمر رضي الله عنه الى وزن سبعة (كل عشرة) منها (سبعة مثاقيل) فكل درهم سبعة اعشار مثقال هي اربعة عشر قيراطا وسبعون شعيرة فمائتا درهم مائة واربعون مثقالا كل درهم نصف مثقال وخمس مثقال وفيه إشعار بان المعبر في الزكوة وزن مكة في الدينار والديراهم كما قال الترمذى وفي مشكل الآثار ان في الدينار ثمانية عشر دينارا وثلثي دينار بوزن بلدنا ففيه الزكوة لانه وزن عشرين دينارا بوزن مكة كما في الترمذى وفي اقرار الزاهد

ونصاب الذهب  
عشرون مثقالا

ان معناه لغة والعرب  
خمس شعيرات متوسطة  
غير مقشورة مقطوعة

ان الوزن الشرعى في جميع الاحكام وزن سبعة وفي النوازل وجمع فجم الأئمة ان المعتبر في الزكوة والعقود والاقراءات وزن كل بلد فلو ملك ملئتي درهم في زماننا ففيه الزكوة وان لم يبلغ وزن مائة مثقال ولا قيمتها اثني عشر دينارا كما في المنية وفي اعتبار المثقال رمز الى انه لا يعتبر القيمة حتى اذا كان له ابريق ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او مائة درهم وقيمتها لصياغته عشرة او مائتان لم يجب فيه شئ عبالاجماع كما في الحقايق ( فيجب ربع العشر ) وهو نصف مثقال في نصاب الذهب وخمسة دراهم في الفضة ( معه ولا ) كان ذلك النصاب كالدينار والدرهم وحلقة الحصص والحواتم والاسورة والسيق والسرج والاواني ( اوتبرا ) بالكسر هو الحجر ان قبل الضرب فاذا ضرب بار بسنن بالعين وقد يطلق على غيره ما من المعدنيات كالنحاس والحديد الا انه بالذهب اكثر اختصاصا وقيل فيه حقيقة وفي غيره مجاز كما قال ابن الاثير ( و ) يجب خمس نصف دينار او درهم ( في كل خمس ) بالضم هو أربعة دنانير او اربعون درهما ( زاد على نصاب ) اي نصابهما ( بحسابه ) اي الخمس وفيه اشعار بان لاشئ فيما زاد من اقل من الخمس وهذا عنده وهو الصحيح كما في التحفة واما عندهما فقد وجب بحسابه فلو زاد دينار وجب جزء واحد من عشرين جزء من نصف دينار ولو زاد درهم وجب جزءا من اربعين جزءا من درهم وهكذا ( ويعتبر الغالب ) اي الزائد على النصف من الحجرين والقش فلن غالب الذهب والفضة فالمنغشوش دينار او درهم ففيه الزكوة وفيه اشعار بعدم الوجوب اذا تساوى الفضة والفضة والغض كما قال بعش المتأخرين وقيل فيه خمسة دراهم وقيل درهمان ونصف كما في المضرات واما الذهب فمضطرب على ما في الزاهد ( وان غلب ) عليهما ( الفش ) بالكسر اي النحاس والفضة وغيرهما اسم من الفش بالفتح في الاصل اضمار على خلاف الاظهار ( يقوم ) ان نوى التجارة لانه بمنزلة الغرض حينئذ فان بلغ نصابا ففيه الزكوة والا فلا وان لم ينو فلا شئ فيه وهذا اذا لم يخلص منه فضة تبلغ نصابا والا ففيه الزكوة كما لا غش فيه كما في الهداية وفي الجواهر اذا كان مقدار ثلثة دراهم من كل عشرة فضة والباقي نحاس واللون لون الفضة بحيث لا يتغير به مرور الايام فلا شئ فيه ( ولا ) يجب ( في غير ما مر ) من نصاب السوائم والمجرى كالحيوانات والنرميلات والعديدات والمكيلات والموزونات كالماضي الاجبل والقرب ( الابنية التجارة ) كما مر فلواشترى جارية للخدمة ونوى انه ان اصاب ربحا بعها فلا شئ فيه وكذا لو اشترى جواقي بعشرة آلا في درهم ليواجرها من الناس وان نوى ان يبيعها آخر لانه اشترى للغة لا للتجارة وكذا ابل الجمالين وجر المكارين وظاهره شامل للفقار فلواشترى ارضا عشرية او خراجية قيمتها مائتا درهم وجب فيها الزكاة الا انها

لا تجمع مع العشر والحراج فلا تجب الزكاة فيها وعن محمد انها تجب مع العشرة الكل  
 في المحيط (عند تملكه) اي تملك المالك ذلك الغير فلو ملك عرضا ثم نوى التجارة  
 ليس فيه شيء عمتى يتصرف فيه (بغير الارث) اي بسبب اختياره فلو ملك مال  
 التجارة بالارث ونوى التجارة وقت موت المورث لا يصير للتجارة بالتصرف والكلام  
 مشعر بانه اذا ملك بالتبرع كالهبة والصدقة والوصية والخلع ونوى التجارة عند تصير  
 للتجارة كما قال ابو يوسف خلافا للطرفين على ما قيل ولا يعمل النية في القرض على  
 الاصح كما في المحيط (اذا باع) ظرفي بحجب المستفاد من الاستثناء (قيمة) اي ذلك  
 الغير (نصبا) حاصلا (من احدهما) فلا يلزم ان يبلغ من كل نصبا ويقوم بما يبلغ  
 نصبا (انفع للفقير) مثلا صفة للنصاب جارية مجرى التعليل اي لسكونه انفع له فلو بلغ  
 بالتقويم كل منهما نصبا قوم بهما وانفع له رواجوا وان تساويا فالمالك خير وعن ابو يوسف  
 يقوم بها اشترى به وعن محمد بالنقد الغالب في ذلك البلد ولا ينظر الى موضع الشراء  
 ولا موضع المالك وقت حوالان الحول وفي الاصل يقوم المالك بالدرهم او الدينار وانما  
 خص القيمة اشعرا بانه لو اشترى عبد للتجارة بفضة وزنها مائتا درهم وحال الحول  
 عليه وهو لا يساوي مائتا درهم مضروبة فلا زكاة فيه الكل في المحيط (ويجوز دفع  
 القيم في الزكاة) اي يجب جز عن النصاب سواء كانت سائبة او غير هال لكن للمالك ولاية  
 نقل قيمة يوم الاداء عندهما ويوم الوجوب عنده على ما قال بعضهم وقال الآخرون  
 في السائبة العين ويجوز قيمة يوم الاداء في غير هال العين او قيمة يوم الوجوب وبالفعل  
 يتعين ففي مائتي قفيز من الحنطة قيمتها مائتا درهم يوم الوجوب خمسة افقرة  
 بلا خلاف ويجوز قيمة يوم الاداء عنده خمسة دراهم وان تغير السعر بعد الحول واما  
 عندهما فان زاد بعد القيمة الى اربع مائة فعشرة دراهم وان نقص الى مائة فدرهمان  
 ونصف وفي خمس وعشرين من الابل بنت ثمان بلا خلاف ويجوز عنده خمسة  
 دراهم في قول اذا كان قيمتها يوم الوجوب مائتين وان تغير السعر واما عندهما ففي قوله  
 عنده عشرة دراهم او درهمان ونصف لتغير القيمة يوم الاداء كما يستفاد من المحيط ثم  
 قال الاختصار (و) يجوز دفع القيمة اي قيمة المخصوص عليه من نحو قيمة نصف صاع  
 في (النطرة) اي في صدقة الفطر (والسكارة) اي كفارة رمضان والظهار والصيد  
 واليمين (والعشر) والحراج (والنذر) كما اذا نذر بالتصدق بصاع فتصدق بقيمة لكن  
 في النظم اذا نذر بنحو شاتين يوم النحر فحضر شاة سمينة يبلغ قيمتها قيمة شاتين وسطين  
 لا يجوز كالموندر باحد اعشائين واعتلق عبدين وفي وصية فاضل خان ان وصى بالدرهم  
 فاعطى حنطة ففي جوارزه خلاف واعلم ان القيمة فيها ذكر ليست بيدك عن الواجب





عشرة وهو الصحيح كما في الحقائق وغيره (و) يضم (العروض) أي عروض تكون للتجارة فلا يضم السوائم (اليهما) أي إلى الذهب والفضة (بالقيمة) قيم المستثنين مثل (لاتمام النصاب) فيزكى عن قفيز حنطة للتجارة وخمسة مثاقيل من ذهب قيمته مائة درهم وقال الأشيء فيه ولا خلاف فيما إذا كان الذهب عشرة مثاقيل وفيه أشعار بلان المحجرين لا يقومان فلا يضم قيمتهما إلى قيمة العروض بل يعكس كما قالوا وأما عنده فيجوز تقويم كل ثم يضم أحد إلى آخر كما في التحفة والعروض بالضم جمع العرض بالفتح والسكون وهو كل صنف من الأموال غير المحجرين كما في المقاييس وغيره فعلى هذا كان عليه استثناء السوائم الآن يقال اللام للعهد (ونقصانه) أي نقصان النصاب (في أثناء الحول هدر) بفاحشيتين والسكون أي باطل غير مسقط للزكاة وفيه إشارة إلى أن الدين في الحول لا يقطع حكم الحول وإن استغرق خلافا لفرق وإلى أنه لو كان له أربعون شاة ماتت في الحول ففيه الزكاة إذا كان صوفها مائة درهم وإلى أنه لو كان له عصير فتخمر ثم نخلل انقطع لأن التخمر ليس بمالك كما في الزاهد (وجاز تقديهما الحول) أي على حول (أو أكثر منه لدى نصاب) أي جاز لمالك نصاب أو أكثر أن يؤدي زكاة سنين كثيرة قبل أن تجي تلك السنين فلو هلك المال لم يرجع على الفقير كما في الزاهد وذكر في المحيط أنه لو أدى زكاة الفضة مالك المحجرين ثم هلك كان المؤدى عن الذهب إذا تعين غير صحيح وعن أبي يوسف عليه زكاة واختلاف فيما إذا عين بعد الحول ثم هلك (و) جاز تقديهما (لنصب) أي على نصب (لدى نصاب) أي جاز لمالك نصاب واحد أن يؤدي زكاة نصب كثيرة والكلام يشير إلى أنه لا يجوز التقديم لكل منهما بل أنصاب أجماعا فلو عجل فإن كان في يد الفقير لم يأخذ وفي يد الإمام أخذه كما في الزاهد

### \* (فصل) \*

(وينصب العاشر) مستأنفة شاملة لعاشر أهل العدل والجور وهو أخذ العشر من عشرت القوم عشرهم عشرا بالضم فيهما أي أخذت منهم العشر وشريعة من نصب الإمام على الطريق لأخذ صدقة التجار وأمنهم عن اللصوص كما في الكرماني وغيره من المتقدمين وأما سمي به لملاحظة الحر في ذلك دون المسلم والنبي وعلى ما ذكرنا من المعنى الشرعي لأحاجة إلى قوله وينصب بمثل قوله (على الطريق لأخذ زكاة التجار) المسلمين وغيرهم وإنما سمي بالزكاة لتقليب غير الحر عليه والتجار بضم لتاء وتشديد الجيم أو كسرهما وتخفيفها جميعا تاجر وفيه رمز إلى أن العاشر

كما في الكرمان (و) لافي (عنبر) عند محمد انه في البحر بمنزلة الحشيش في البر  
 وقيل صمغ شجر وقيل زبد البحر وقيل غنى البقر البحري وقيل روث غيره كما في الكرمان  
 وقيل في دابة وقال ابن شينا ان الكل بعيد والحق انه ماء يخرج من عين في البحر  
 ويطلق ويرى بالساحل كما في حل الموجز وانما خصهما بالذكر ولا شيء في شيء مما  
 استخرج من البحر ولو ذهب او فضة كما في المحيط لانها خمس عند أبي يوسف كما  
 في التنقي لکن في الكافي ان هذا الخلاف جار في عملية تستخرج من البحر قالوا  
 ان يقال وما في البحر كلؤلؤ وعنبر (وفير وزج) وياقوت وزاج وغيرهما (وجد  
 في جبل) فلا يخمس شيء يستخرج من ارض بلا علاج فار قليلا كان او كثيرا ووجه  
 مسلم او كافر كما في التنقي وانما قيدنا بالبحر كما قيد بالجبل لانه خمس منهما ما وجد  
 في خزائن الكفار كما في النهاية وغيرها وذكر في النظم ان الرعي بقى بخمس عنده خلافا  
 لابي يوسف ولا شيء في المبيع بلا خلاف كالنقط (وكنز) في ارضنا وفي الاصل مال  
 دفنه انسان في ارض (فيه سمة الاسلام) اي علامته مثل آية من القرآن او كلمة  
 الشهادة او اسم ملك من مملوك الاسلام والسمة مصدر وسمه اي اثر فيه بكنى فالتاء  
 عوض عن الواو ذكره ابن الاثير (كاللغة) في ان يعرف على ابواب المساجد  
 والاسواق رمائا بطن ان صاحبه يطلب فيه فان لم يوجد صاحبه فله ان يتصدق  
 على نفسه فقيرا وعلى غيره غنيا بشرط الضمان واللغة بضم اللام وفتح القاف  
 ما وجد من مال غير حيوان مطروح على الارض وتام الكلام بان (وما فيه سمة  
 الكفر) من الكنز كالصنم (خمس وباقه للواجد) ولو صغيرا او عبدا او ذميا  
 ويسترد من الحرب المستأمن الا اذا عمل بأذن الامام وبشرطه (ان لم تملك الارض) اي  
 ان كانت الارض غير مملوكة كالجبل والمفازة ونحوهما وهذا قيد ما فيه سمة الاسلام  
 والكفر جميعا كما صرح به في المحيط وغيره فمن بعض الظن انه قيم ما يليه (والا)  
 تكن الارض اي ارض خمس ما فيه غير مملوكة (فللمختط له) اي الباقي من الخمس  
 لصاحب الحطة والحطة بالكسر ارض يخطها انسان بان يخط عليها خطا ليعلم انه  
 قد اختارها لنفسه للبناء فيها كما في الصحاح ثم اشار الى المراد بقوله (اي المالك)  
 لهذه الارض من قبل الامام (اول الفاح) اي في اول زمان فتح الاسلام تلك البلدة ان كان  
 للملك حيا والافلورثته ثم وثم وبيع المختط له لا يبطل ملكية الكنز وان تداولته  
 الا يدعى كما في المحيط وان لم يعرف المختط له ولا وارثه فقد وضع في بيت المال كما ذكره  
 ابو اليسر او يصرف اقصى مالك يعرف له في الاسلام وهذا كله عندهما واما عند  
 ابي يوسف فالباقي للواجد وهذا اذا تصادقا انه كنز فلو قال صاحبه انا وضعته فالقول



للسماء (وثمره) أي ثمر الشجر في أرض أوجبل عشري ويدخل فيه القطن لأن الثمر اسم  
 لشيء متفرع من أصل يصلح للأكل واللباس كما في السكراني وذكر في القاموس أنه اسم  
 لحمل الشجر وقال ابن الأثير أنه ما ينتج من الشجر لكن المشهور ما في المفردات أنه اسم لكل  
 ما يستطعم من أهال الشجر وفيه إشارة إلى أنه لأشياء في ثمر شجر في دار رجل فانها  
 ليست عشر يتوان كل البلدة عشرية كما في المحيط وكذلك ثمر بستان الدار لأنه تابع  
 لها كما في قاضي خن والكلام دال على وجوب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالج  
 أحد كما قال أسد بن عمر ولكن قال الحسن لا عشر فيه وهو أحب عند أبي  
 الليث كما في المحيط لكن قال التبر تاشي إن كان الامام يحميمه ففيه العشر والأفلا وعن  
 أبي يوسف والحسن لا عشر فيه لأنه باق على الإباحة وانما لم يكتف عنهما بما بعد تنبيههما  
 على أن فرع الخارج مثله في الحكم (ومخرج من الأرض) العشرية مها يستتبه الناس  
 عادة من أصناف المحبوب والبقول والرباعين والأوراد والفواكه وقصب السكر والأدوية  
 والبنور وفيه رمز إلى أنه لا يرفع مؤن الزرع كما صرح به إلى أنه عشر ما أكل كما قال  
 أبو حنيفة وذهب أبو يوسف إلى أنه عشر ما أكل سوى كفاية الرجل وعياله وقال محمد  
 أن ما أكل حسب علمه من تسعة أعشاره كما في المحيط وذكر التبر تاشي أنه لا يسعه  
 أكل شيء منه حتى يؤدى عشره لو قيل هذا إذا عزم أن لا يؤدى فإن عزم فلا بأس  
 بكل تسعة أعشاره ولو أحوط وعن أبي حنيفة أن أكل قليلا بالمعروف فلا شيء عليه  
 قال الفقيه وبه تأخذ كما في المضمرات وإلى أنه لا يشترط كون الأرض ملكا والخارج معالجاً ولو  
 نبت في أرض غير مملوكة عشر ومرة تفصيله وإلى أنه يجب في أرض الوقف والصبي والمجنون  
 والمكاتب والمأذون والمديون كما في الخزائن فالدين لا يمنع الوجوب كما في ظاهر الرواية  
 على ما في المبسوط والمتبار أن يكون العشر على المالك سواء كان مزارعاً أو دافعاً إلى  
 مزارع أو موجد أو هذا عنده وقال أنه على الدافع والمزارع جميعاً وعلى المستأجر  
 ولا خلاف أنه على المستعير كما في التنقي (وأن قل) ذلك العسل والثور والخارج فلا يشترط له  
 نصاب كما قال أبو حنيفة وزفر وهو أولى كما في السكراني وهو الصحيح كما في التحفة  
 وأما عندهما فإن كان الخارج مما لا يبقى سنة فلا شيء فيه مثل الحوخي والكمثرى  
 والتفاح والمشمش والثوم والبصل وإن كان مما يبقى سنة فإن كان مما يوسق ويكال كالتمر  
 والعنب والرمان والعناب والتين والحنطة والشعير والقمح فلا شيء فيه إلا إذا بلغ ألفاً  
 ومائتين أو كان مما لا يوسق كالقطن والزعفران والسكر فنصابه عند أبي يوسف قيمة  
 ما ذكر من أدنى ما يوسق من نحو الدغون وعند محمد خمسة من أعلى ما يقدر به نوعه  
 فنصاب القطن خمسة أهال لكل حمل ثلاثمائة والزعفران ونحوه خمسة أهال فانه قدر

بالأوقية والرطل والحمل والدرهم والاستار والامناء (عشر) واجب ذكره وقته  
 في الحبوب ظهوره عند وقت الحصاد عند أبي يوسف ووقت التصفية في الحظائر عند  
 محمد فيضمن على الخلاق لو استهلك الحب بعد هذه الاوقات كما في التجنيس وظاهر مشير  
 الى انه لا يعمل به قبل الزرع وذا بلا خلاف وكذا قبل النبت وذا عند الطرفين خلافاً لابي  
 يوسف ويجوز التعجيل بعده اتفاقاً كما في المبسوط الى انه لو اجتمع انواع من جنس يؤدي  
 من كل بحصته وهذا عند ما عند محمد فمن الوسط كما في المحيط والاطلاق دال على ان  
 وقت الاداء جميع العمر فهو على التراخي كما قال محمد وذهب ابو يوسف الى انه على الفور  
 وعن أبي حنيفة وايتان كما في سجدة تلاوة التمر ناشئ (ان سقاه) أي ذلك العسل والشمر  
 والخارج (سبح) أي ماء جار كالأنهار والأودية في أكثر السنة فان سقاه في النصل  
 أو الأقل ففي الخارج نصف العشر كما في الاختيار (أو مطر) أو ثاج أو برد فالسحاب  
 اشمل (الافى نحو مطب) في عدم استقلال البساتين والأراضي به عادة فيدخل فيه  
 القصب الفارسي والحشيش والسعف والتبن ونحوها فلو اتجنها مشجرة أو مقلصة  
 أو منبتاً للحشيش ففيه العشر (و) فيما خرج وان قل (نصف عشر) عنده كما قالوا  
 في نصابه (ان سقى) الخارج أكثر الحول (بغرب) أي دلو عظيم يدبره البقر (أو دالية)  
 أي ما يدبره البقرة هي جذع طويل بتركيب بتركيب مدخل الارز وفي رأسه مغرفة كبيرة  
 كما ذكره المطرزى (بلا رفع مؤن الزرع) يضم الميم وفتح الهيرة جمع المؤنثة عكسه على  
 فعولة على الاصح وهي الثقل والمعنى بلا اخراج ما صرف له من نفقة العمال والبقر  
 وكري الأنهار وغير ما وفيه تصرف بما علم ضمنها كما في قوله (وماء السماء) أي ماء الأنهار  
 والبحار والأمطار (و) ماء (العيون) الواقعة في أرض عشرية (و) ماء (البئر)  
 المحفورة فيها (عشرى) أي منسوب الى العشر فانه حصل منه فما كان منها في أرض  
 خراجية فخرأجى فلو انقطع عن الأرض الخراجية ماء الخراج ثم سقيت بماء العشر  
 صارت عشرية ولو انعكس صارت خراجية لان الماء مؤثر في تغيير الوظيفة كما في المحيط  
 ولو سقيت مرة بالعشرى ومرة بالخراجى ففيه العشر لان فيه معنى العبادة كما في التمر ناشئ  
 (و) ماء (أنهار) جمع نهر بالسكون أو الفتح مجرى الماء (حفرها) من مال الخراج  
 (العجم) اسم جمع واللام للعهد أي بعض ملوكهم كشداديان وكيانيان واشكانيان  
 وساسانيان وآخرهم يزيد جد المقتول في خلافة عثمان رضى الله عنه (خرأجى) وان  
 كل اصل بعضها من ماء فيه غلال كنهريالك فلن كسرى حفره من الفرات على  
 طريق الكوفة من بغداد ومنها ورود نهر يزيد جد منسوب الى الخراج  
 وهو في الأصل ما حصل من ريع الأرض أو كرائها أو أجر غلام أو نحوها ثم سمي به ما يأخذ

السلطان فيقع على الضريبة الجزية ومال الفىء كما فى الأثرين وفى الغالب يختص  
بضريبة الأرض كما فى المفردات والأصل أن كل نهر يحتاج إلى العمارة ففسرى  
والأفخراجى (وكذا) أى مثل ماء أنهار العجم فى الخراجية (الأنهار) أى ماء الأنهار  
(الأربعة) يجيئون نهر بلخ أو ترمذ وسجئون نهر خجند أو الترك والهند ودجلة نهر  
بغداد والفرات نهر الكوفة والعراق (عند أبي يوسف) وفى رواية عنه (لا عند محمد)  
وذكر شيخ الإسلام عن محمد فيها روايتين كما فى المحيط والأولى الأنهار الخمسة فإن  
النيل على هذا الحلال كنهر ينشئ عن هذه الأنهار (وأرض العرب) بلادها  
نحو تهامة وحجاز ومكة واليمن والطائف وعمان والبحرين نشية البحر اسم إقليم  
مشهور مشتل على مدن كثيرة كما فى فاضيلان لكن فى التقويم أن مكة من تهامة  
وقيل من الحجاز وأما مدينة فنه وقيل من نجد وذكره لزيادة الإيضاح والأفقد  
جزء الاكتفاء عنه بقوله (وما أسلم أهله) من بلد طوعا بلاقتال ولادعوة إلى الإسلام  
أو كرها ثم أقر أهله عايمه فى الصورتين مثل مكة كما فى النتنق (أو ما) فتح عنوة أى قهر  
السيف سواء أسلم أهله أولا والعنوة بالفتح اسم من العنوا بالضم وهو الذل والخضوع  
بكذا ذكره المطررى (و) قد (قسم بين جيشنا) المسلمين وأختر زبدهما إذا قسم بين قوم  
كافرين غير أهله فإنه خراجى كما فى النتنق ولو قال بينهما لكان شاملا لما إذا قسم بين  
قوم مسلمين غير جيشنا فانه عشرى لأن الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء وشاملا لآقل  
الجيش وأكثره فإنه أربع مائة عند أبي حنيفة وعن الحسن أربعة آلاف كما فى قاضيخان  
(والبصرة عشرية) اتفاقا والقياس أن تكون خراجية عند أبي يوسف لأنها بقرب  
أرض الخراج إلا أنه ترك القياس بإجماع الصحابة (والسواد) أى سواد العراق وحده على ما  
فى المغرب طولا من حديبة الموصل قريبة إلى عبادان بالنجف والتشديد حصن على شط البحر  
وعرضه من عند بى ماء قريب من كوفة إلى حلوان بالضم بلد وسواد البلد قراها كما فى  
القاموس وإنما سمى بغيره شجره وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم للبصرة والكوفة  
وبغداد ونواحيها وذكره كذا فى أرض العرب لأن دراجه تحت قوله (وما فتح عنوة) وأقر أهله  
عليه) بلا إسلامهم فلن السواد فتح عنوة ولما لم يسلموا وضع عمر رضى الله تعالى عنه  
الخراج عليهم ولم يسقط عنهم حين أسلموا (أو صالحهم) أى ما صالح الإمام أهله على  
شىء معين قبل الغلبة (خراجية) منه ما صالح النبى عليه السلام على أن يأخذ من أراضى  
بنى نجران الفى حلة وفى رواية الفاء ما فى حلة وما لح عمر رضى الله عنه على أن يأخذ من  
أراضى بنى تغلب العشر مضاعفة وجعل هذا بمنزلة الخراج لا يتغير كما فى شرح الطحاوى  
ومنه بلخ وسعد سمرقند وأما بخارى ففي فتح عنوة بأقرار أهله عليه فهى خراجية الأخراسان

فانه عشرى وكذا سمرقند الا انها لحفظ الثغور جعلت عشرية كمثى السراجية ويبلغ  
ان يكون المر وصاحبة خراجية كبراة فان اميرها صالح ابن عامر على الف الف درهم ثم  
صالحه امير مرو على الف الف درهم وماتى درهم كما ذكره ابن الاثير في الكامل لكن  
في النتن ان الصاحبة عشرية فان الامام ان صالح المسلمين على مال معلوم فظاهر  
انها عشرية وكذا ان صالح الكافرين ثم اسلموا فلن كل بدل الصالح في الصورتين اقل  
من العشر فالفاضل صرفوا الى الفقراء ( وموات اعمى ) اى ارض غير سالحة للزراعة  
بالفعل جعلت سالحة لذلك ( يعتبر ) للعشرية والخراجية ( بقربه ) اى قرب الموات  
فان قرب الموات من الارض العشرية فعشرية ومن الخراجية فخر اجمية كما قال ابو يوسف  
وذهب محمد الى ان العبرة للماء فان عشريا فعشرية وان خراجيا فخر اجمية كما في المحيط  
وذكر في شرح الطحاوى ان كل ارض تسقى من عين او قناة او نهر يستنبط من بيت المال  
فخر اجمية ( والخراج ) اى خرج الاراضى المذكورة ( اما خراج مقاسمة ) بالاضافة وهو  
جزء معين من الخراج بوضع الامام عليه كما ثبت بامر صلى الله عليه وسلم كما اشير اليه  
بقوله ( كما يوضع ربع ) من الخراج ( او نحوه ) كالثلث وفيه اشارة الى ان هذا الخراج  
يتعلق بالخارج فلو عطل الارض وقد تمكن من الزراعة لم يجب عليه شىء كمثى الظهيرية  
لكن لو عجل وادى خراج ارضه لسنة او سنتين جاز لان سببه ارض نامية والى انه يتكرر  
بشكر الخراج كمثى المحيط والى ان الخراج يحل كله قبل اداء الخراج وقيل لا يحل والى انه  
يسقط بهلاك الخراج ولو بعد الحصاد كمثى التمر تاشى ويرفع مؤن الزرع ثم يؤدى الخراج  
كمثى المحيط والى ان الدين غير مانع لوجوبه كمثى المنية والى ان وجوبه على التراخي  
وفيه خلاف العشر وقدر الخراج بقدر طاقة الارض كما اشار اليه بقوله ( ونصف  
الخارج غاية الطاقة ) فلا يزداد عليه لان التنصيف عين الانصاف وعن محمد اخذ منه  
الا يندر الارض وما يقوت نفسه وعياله الى قابل كمثى المحيط ( واما ) خراج ( موظف )  
بالاضافة ويجوز ان يكون وصفا ويسمى خراج الوظيفة والمقاطعة ايضا وهو شىء  
معين من النقد او الطعام بوضع الامام عليه كما ثبت بامر عمر رضى الله عنه كما اشار اليه بقوله  
( كما وضع عمر ) او عماله بامره ( على السواد ) فانه بعث اليه عثمان بن حنيف وجعل الخديفة  
مشرفا فمسحه وبلغ ستا وستين الف جريب ثم وضع بامره ( لكل جريب ) بالفتح وهو ستون ذراعا  
في ستين يذراع الملك سبع قبضات كما قال محمد واعماله يفسره لانه قال شيخ الاسلام انه تقدر  
جريب اراضيهم يذراع ملك زمانهم واما جريب سائر الاراضى فتعارف اهلها كمثى  
المحيط لكن في المضمرات اراد بالملك نوشر وان يوسع قبضات تلك السبع مع زيادتها هم  
منصوبة في كل قبضة وفي المنية قيل ان القبضات غير منصوبة الابهام وفي المغرب ان ذراع



الجرب يست قبضات كل قبضة أربع أصابع وفي الزاهدى قيل الجرب ما يسع فيه ستون  
 من الحنطة وقيل خمسون وأريد بالجرب بقرينة ما يأتي ما يزرع فيه مثل الحنطة  
 ويدخل فيه ما إذا كان مشجرة أشجارها غير مثمرة كما يدخل ما كان أطراف الجرب أشجارا  
 ولو مثمرة كما في قاضيخان وغيره ( يبلغه الماء ) أى جنس الماء وإن كان العهد أصلا فلو  
 لم يبلغه ماء الحراج عاما أو عامين والسماء تسقيه لم يسقط الحراج لأنه بمنزلة ماء النهر وفي  
 ذكر الماء على ما صالته حتى لو بلغ الأرض السبعة وجب الحراج لأنها تزرع ولها ماء كذا  
 في المحيط ( صاع ) كائن في عهد صلى الله عليه وسلم مقدار ما فيه بأربعة أمداد وتماه  
 في الفطرة ( من بر أو شقيس ) يحتمل أن يكون مشير إلى أن خراجه منهما وإلى أنه مما يزرع فيه  
 فيستعمل النهر أو الدفن وغيرهما وهو الصحيح وفي رواية من بر كما في الزاهدى وغيره  
 ( ودرهم ) بوزن سبعة فيشير إلى أن المراد وزن مكة ( والجرب الرطبة ) بالفتح الأسفست  
 الرطبة ( خمسة دراهم ) وفيه أشعار بل لأشياء في اليابس وينبغي أن يجب فيه الحراج  
 أيضا لأنه غطل الأرض الحراجية ( والجرب الكرم ) أى أرض يحيط بها حائط  
 فيها أشجار العنب ( والجرب النخل ) وغيره من الأشجار المثمرة ( متصلة ) تترك الأشجار  
 التي للعنب والتمر وغيرهما بحيث لا يمكن أن يزرع ما بينهما ( ضعفة ) أى ذلك وهو عشرة  
 دراهم لما فيها من الأثمار فلو كانت لا تثمر بعد ففيها خراج الزرع كما في قاضيخان ( ولما  
 سواه ) من أصناف الأجرية كجرب الزعفران والقطن والبستان وغيرها فاستدرك  
 قوله ( والبستان ) أى أرض يحيط بها حائط فيها أشجار متفرقة ممكنة للزراعة كما في  
 الكافي وغيره ولعل دفع توهم أنه داخل في الكرم بدليل إطلاق الناس ويشكل بما ذكرنا  
 من مشجرة غير مثمرة ( ما يطبق ) من الثلث والرابع ونحوهما وقالوا غاية الطاقة نصف  
 الحراج كما في المضمرات فلو كلن الأرض لا تطبق ما لوطنه عمر رضى الله عنه لقلة الربع جاز  
 التقصان عنه بالاجماع وأما الزيادة عليه لكثرة الربع فلا يجوز بالاجماع كالأجوز أن يحول  
 وظيفة الموظف إلى المقاسمة وبالعكس ولو زاد الأمام عليه ابتداء جاز عند محمد وعن  
 أبي يوسف روايتان ولا يجوز عند أبي حنيفة على الصحيح والكلام مشير إلى أنه لم يتكرر  
 بتكرار الحراج وإلى أن الدين لم تمنعه وإلى أنه واجب على الصغير والمكاتب والمأذون  
 والمرأة أو الكافر ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لا بعده وجاز أن يجعل للمالك خلافا  
 لعمد الكل في المحيط واكل الحراج في الموظف في الحل والحرمه كما في المقاسمة على ما في  
 التمر تاشي وإلى أنه لا يجوز أن يوظفوا في الأراضي كلها شيئا من الدراهم وفي الكافي أنهم  
 وظفوا هكذا في دبلرنا لأن التقدير يجب أن يكون بقدر الطاقة فلا يبالي بكونه من أى  
 جنس ( ولا يخرج لو انقطع ) في أثناء الزراعة ( الماء عن أرضه ) أى أرض الحراج وبها تقرر

ان المفهوم ليس بكلى لا يصح دعوى الاستدراك بمفهوم قوله لا يبلغ الماء أصلاً (أو غلب) الماء (عليه) بحيث لا يتمكن من الزراعة كما اذا صار خافز (أو اصاب الزرع أفة) مساوية لا يمكن التحرز عنه كالحرق والبرق والحرق والغرق أو ارضية ممكنة التحرز كما كل الدواب والأصح انه اذا اصابته أفة ارضية لا يسقط الحراج وفيه رمز الى انه اذا غلب الماء ثم نضب و اصاب الزرع أفة في بعض المحلوق قد تمكن من الزرع فعليه الحراج واختلفوا ان المعتبر زرع الحنطة أو الشعراوى زرع كما في المحيط والى انه لم يسقط بالموت لانه دين وقيل يسقط كما في التمر تاشي (ويجب) الحراج (ان عطلها) اى عطل الأرض الصالحة للزراعة (مالكها) بعد القدرة فلن لم يقدر يدفعها الامام الى غيره اجارة ثم يأخذ الحراج من الاجرة ويدفع الباقي الى رب الأرض وان لم يجد يدفع مزارعة على هذا الوجه وان لم يجد يدفع الى من يقوم عليها ويوعى الحراج وان لم يجد يبيعها ويأخذ الحراج من ثمنها ويدفع الباقي الى رب الأرض كما في المحيط (ويبقى الحراج) على الأرض (ان اسلم المالك) فان اهل السود اسلموا ولم يوضع الحراج عنهم فلا يخلو عن شيء ما ذكرنا من حكم الأرض الصاحبة عن النفق (أو شراها) اى الأرض الحراجى (مسلم) من ذمى او مسلم فيؤديه المشتري اذا قبضها فلن لم يقبضها او قبض لكن يمنعه انسل من الزراعة فعلى البائع كفى المحيط وفيه اشعار بانه على المشتري اذا بقى من السنة ما يزرع فيه وهو ثلثا شهر على المختار وكذا على المشتري اذا باعها وفيها زرع لم ينقض حبة والافهى كالبيضاء كما في المضمرات (وان اشترى الكافر) الذمى ارضا (عشرية من مسلم) وضع الحراج عليه (بعد القبض وبطل العشر حينئذ وعند ابى يوسف ضوعف عشورها وصرف الى مصرف الحراج وعند محمد عليه عشر واحد مصرفه في رواية مصرف الحراج وفي اخرى مصرف الزكاة

## \* (فصل) \*

(مصرف الزكاة) اى مسلم يصح في الشريعة مصرف الصدقة اليه فالصرف اسم مكان والزكاة شاملة للعشر وصدقة الفطر والكفارة والتندر وغير ذلك من الصدقات الواجبة وأشار الى ذلك بما بعد من قوله جاز غيرها اليه وصرح به في الاختيار وغيره ويستثنى منه ما يأخذه العاشر من الذمى وغيره من الكفار بدليل ما أتى في الجهاد من مصرف الحراج والخمس وانما اختير هذا الاسم للاشعار بانه لا يجوز له اخذ الزكاة بغير علم المالك ولا المطالبة ولو اخذ من قضاء واماد بانه فيرجى ان يحل له ذلك اذا لم يكن من قرابته من هو اوج منه كما في المنية (الفقير) من فقر مقدر افانه لم يقل

فصل مصرف الزكاة

الاقتر - فهو فقير ذكره ابن الاثير وغيره فهو صاحب الفقر والحاجة وشرعية على  
 الصحيح ما يشير اليه بقوله ( اى من له مال دون النصاب ) اى غير ما يبلغ نصابا قدر  
 ما تدبرهم او قيمتها فصاعدا فاضلا عن حاجته الاصلية سواء كان ثاميا او لا فاللام  
 للعهد والاطلاق دال على ان الصحة والاكتساب غير مانعين للدفع اليه كما فى الاختيار  
 ( والمساكين ) من السكون فكانه ساكن من الجهد غير متحرك فهو مفعول يستوى فيه  
 المذكور والمؤنث وقد يقال مسكينة ثم فسر معناه الشرعى والعرفى فقال ( اى من لاشىء  
 له ) من المال وعنه ان الفقير من يسأل والمساكين من لا يسأل وقيل هو الزم من المحتاج وهو  
 الصحيح المختار كما فى الزاهدى وقيل هو من له اذى شىء وهو من لاشىء له وقيل هو  
 من كان له ولعماله قوت يوم او قدر على الكسب لهما وهو من ليس له شىء ولم يقدر  
 على الكسب كما فى المضمرات وقيل كلاهما بمعنى واحد كما فى النظم وقائفة الاختلافات فى  
 الوقف والوصية ( وعامل الصدقة ) من العاشر وغيره والعمل فعل من الانسان بقصد فهو  
 اخص من الفعل ولذا لم يستعمل فى الحيوانات كما فى المفردات والصدقة من الصدق  
 وسمى بها عطية تراد بها المشوبة لا المكرمة لان بها يظهر صدق فى العبودية كما فى السكرانى  
 وذكر فى الازهار ان تركيبة يدل على قوة فى الشىء قولا وفعل وسمى بهما بمصدق به  
 لان بقوته يرد البلاء وقيل لان اول عامل بعثه صلى الله عليه وسلم لجمع الزكاة رجل  
 من بنى صدق بكسر الدال وهم قوم من كندة والنسبة اليوم صدق بالفتح فاشتق  
 الصدقة من اسمهم وقيل لانهم كانوا يؤدون الزكاة فى الجاهلية ( فيعطى ) مما فى يده  
 من مال الصدقة ( بقدر عمله ) فلو ضاع ذلك المال لم يعط له شىء ولو ادى الى الامم  
 لم يستحق شيئا كما فى المضمرات والاطلاق مشعر بان غناه غير مانع وكذا كونه هاشميا  
 وقيل لا يحل له كما فى الكافى وذكر فى المنتقى انه لو عمل فيها واعطى من غيرها  
 فلا بأس به وقوله بقدر عمله موافق لمختصر القندورى وفيه اشعار بانه يعطى اجر  
 عمله بالغما بلغ لا بقدر احتياجه لىكن فى المحيط وغيره انه يعطى ما يكفيه وعياله واعوانه  
 فى ذهابهم ومجيئهم ولو ثلثة ارباع العشر ( والمكاتب ) اى مكاتب غيره ولو غنيا  
 فلو عجز حل ما اخذ كما فى المضمرات وقال ابو الليث ولا الى مكاتب غنى والاول هو  
 الصحيح وقالوا لا يجوز دفعها الى مكاتب هاشمى كما فى الاختيار ( فيعان فى فك رقبة )  
 اى تخليصها من الرق وفيه اشعار بانه ينبغي ان يعطى ما عجز عنه فيؤدى الى عتقه والرقبة  
 يعبر بها عن الجملة ويجعل اسمها للمملوك فاضافته كما فى كل الدرامم ( ومد يده ) تقديمه  
 على الفقير اولى من حيث انه اولى منه بالدفع والبراد من عليه الدين من اى جهة كان  
 وقيل من حصل له دين من غرامة فى اصلاح ذات البين كما فى الزاهدى وقيل المصرف

الدائن الذي لا يصل يده الى مديونه فانه الغارم كما في الذخيرة ( لا يملك نصابا فاضلا  
 عن دينه ) اى عما يحتاج اليه فيدخل فيه من هو مصرف بلا خلاف من مديون ملك  
 قوت شهر تساوى قيمته نصابا فاضلا عن دينه كما سيأتى في الفطرة (و) الذين  
 في سبيل الله اى منقطع الغزاة ) اى الذين عجزوا عن الحقوق بجيش الاسلام لفقرهم  
 فيحمل لهم الصدقة وان كانوا كاسيين اذا الكسب يقعهم عن الجهاد فالغزاة جمع الغازي  
 وهو اولى موافقا للباقي والمنقطع بفتح الطاء من قولهم انقطع بالمسافر بضم القاف  
 وباء التعدينية به عنى عجز عن السفر اولاك النفقة او الدابة او غيرها فاضلا منقطع بالعره  
 فحذف الجار واستعمل استعمال المخصوص وغيره (عند ابي يوسف) وفي رواية عن محمد هو  
 الصحيح لان سبيل الله وان عم كل طاعة الا انه خص بالغزو اذا اطلق كما في المضمرات  
 (ومنقطع الحاج) اى بالحاج الذين يسجدون فانه ربما يطلق على الجمع وان كل في الاصل  
 مفردا كما قال ابن الاثير على انه يوافق ما قيل في الاداء وان كل في الاصل الافراد (عند  
 محمد) وقيل هم فقر اعطيتهم القرآن وقيل طلبة العلم كما في المضمرات وغيره (وابن السبيل)  
 المسافر الكثير السير سمي به لملازمة الطريق (اى من له مال معه) متناول للمسافر  
 الغنى رقبته والفقير يد افعاليه الزكاة لا الاداء اخذ الصدقة كما في الزاهدى والمقيم الذي  
 له مال في غير وطنه فينبغى ان يكون بمنزلة اهل السبيل والدائن الذي مديونه مقر لركبه  
 معسر فهو كابن السبيل كما في المحيط وفيه ان القرص له غير من قبول الصدقة وفي النية  
 اذا كان له مال يكفى الى وطنه لا يجوز ان يدفع اليه وكذا اذا كان كسوبا على ما روى عن  
 اصحابنا كما في السكواني هذا هو المصارف المذكورة في النسخ واما المولفة فلو بهم اى  
 طائفة مخصوصة من القرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا  
 من الصدقة تقريبا او تحريضا لوضوفا فتسوخه باجماع الصحابة لوجوبها لهم كما في  
 شرح التوابلات ولا يشترط للنسخ زمانه صلى الله عليه وسلم على ما قال بعض المتأخرين  
 كما في النهاية (فيصرف) الزكاة (الى الكل) اى كل من المصارف السبعة (او البعض)  
 منهم كالمديون (تمايكا) اى صرف تمايك فلا يصرف الى بناء مسجد وقنطرة وكفن  
 ميت وقضاء دينه وان اريد الصرف الى هذه الوجوه صرف الى الفقير ثم يأمر بالصرف  
 اليها في ثياب المزكى والفقير وفيه اشارة الى انه لا يصرف الى مجنون وصبي غير مراقب الا  
 اذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالأب والوصى وغيرهما وتصرف الى مراقب يعقل  
 الاخذ كما في المحيط وقد جاز الصرف الى طفل الفقير كما يشير اليه وفي المضمرات تصرف  
 الصدقة الواجبة الى صبيان اقاربه للعيدي والى انه لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد  
 خلافا لابي يوسف فلو اكل مع من في عياله ناول الزكاة او الفطرة جاز عنده خلافا لمحمد

وعليه الفتوى كما في الخزانة وينبغي أن يكون العشر والنذر على هذا الخلاف ويستثنى منه اباحة الكفارة على ما يأتي (لا إلى من بينهما ولاد) بالكسر مصدر يلد أي لا يصرف إلى الوالد وإن علا إلى الولد وإن سفل سوا عاكن بالنكاح أو السفاح (أو زوجة) فلا يصرف الزوج إلى الزوجة ولو معتق من بائن أو ثلث وكذا العكس عنده خلافا لهما (ومملوكه) قنا وغيره (وعبد اعتق بعضه) خلافا لهما (وغنى) غير عامل ومكاتب وابن سبيل وهذا تصرف يخبر بما علم ضمنا فإن المتبادر من الغنى خلافا للفقير كما في العكس فهو من له نصاب فلا يرد ما في الاختيار أن الغنى ثلثة صحيح كاسب قادر على قوة يومه ومالك لنصاب موجب للفطرة والأضحية لا الزكوة وما لك لنصاب موجب للكل وقد جاز الصرف إلى الأول بلا خلاف وفيه أشعر بأنه لو صرف فلويا إلى سلطان زماننا لم تسقط عنه ولذا أفتى كثير من أئمة باخ بالأعادة ديانة لكن الأصح أنه تسقط كما في الميسوط لكن في المضمر أن لو علم أنه لم يصرف إلى مصرفه أعاد على المختار وقيل لو نوى عند صرف الجبايلت جاز عن الزكوة لأنه فقير حقيقة والمختار الأعادة وسوق الكلام مشير إلى جواز صرف صدقة التطوع إلى الغنى كما في المضمرات (و) لا إلى (مملوكه) أي الغنى غير المكاتب وعن أبي يوسف أنه لو كان مولاه غنيا غائبا جاز الصرف إليه وكذا لو كان عبدا زنا ليس في عياله كما في المحيط (وطفله) أي الغنى فيصرف إلى البالغ ولو ذكرا صحيحا وقال بعضهم أنه قولهما وأما في قوله فيصرف إلى ولد الغني ولو صغيرا وقيل لا يصرف إلى بالغ الغنى وأمرته وقيل يصرف إليهما كما في المحيط ولا يخفى أن في الأضافة إشارة إلى جواز الصرف إلى طفل الفقير وقدر (وبني هاشم) من الهشم وهو كسر الشئ الرخو وسمى به عمر بن عبد مناف جد صلى الله عليه وسلم لأنه أول من هشم الثريد لاهل الحرم وأطلق بنيه ليس كما ينبغي لأن له أربعة بنين أنقطع نسل الكل إلا نسل عبد المطلب وله اثني عشر ابنا يصرف الزكوة إلى أولاد كل مسلمين فقرأه الأولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر وعقيل رضي الله عنهم فانه لا يصرف إليهم وسوقه مشير إلى جواز صرف التطوع إليهم وكذا صرف بعضهم إلى بعض عنده خلافا لأبي يوسف كما في المضمرات وفي شرح الآثار لا يصرف التطوع إليهم عندهما وعن أبي حنيفة روايتان وبالجواز تأخذ لأن الحرمة مخصوصة بزمانه صلى الله عليه وسلم (وموالهم) أي معتق بني هاشم وعن أبي يوسف لا يصرف غير بني هاشم اليوم كما في المحيط (و) لا إلى (ذمي) للامر بالصرف إلى فقرائنا فلا يصرف إلى الحربي والمرد وينبغي أن لا يصرف إلى من يكفر من المبتدعة (وجاز غيرها) من قبيل الاستخدام أي غير الزكوة من الفطر والكفارة

فصل مصرف الزكاة

لأن له أربعة بنين  
انقطع نسل الكل  
إلا نسل عبد المطلب

والغنى والقطوع (اليه) أي الذي عندهما خلافا لابي يوسف (وأن دفع) الزكوة (إلى من ظنه مصرفا فظهر أنه مملوكه) أي قنه أو مكاتبه أو غيره (يعينها) وفي الزاهد في العبد الغنى أجره عندهما خلافا لابي يوسف (وأن ظهر مواعظ آخر) من كونه هاشميا أو غنيا أو ولدا أو كافرا أو غيرها (لا) يعين عندهما خلافا لابي يوسف وعن أبي حنيفة في الكافر وقراءة الولادة والزوجة لا تجزئ وهذا إذا تجرى أما إذا شك فلم يتجروا تجرى فظن أنه ليس بمصرى فلم يجزئه ولو علم أنه فقير أجره على الصحيح ولو لم يخطر بباله أنه غني أو فقير جاز ولا يسترد عنده لو ظهر أنه عبد أو حر يوفى الهاشمي روايتان ولا يسترد في الولد والغنى وهل يطيب للمعطي له فيه خلافا وما إذا لم يطب قيل بتصدق وقيل يرد على المعطي الكل في الزاهد (وتدفع دفع) مقدار (ما يغنيه) أي المدفوع اليه (عن السؤال يوما) لأن المقصود هو الاغناء عن السؤال ولذا قال مشايخنا من أراد أن يتصدق بدرهم بينه وبين فقير واحد أعطيه ولا يشتري به فلسا ويفرقها على المساكين كما في المحيط وفيه أشعار بجواز السؤال إذا لم يكن له قوت يوم وقيل لا يجوز وقيل لا يجوز للكاسب ولما لك خمسين درهما كما في فاضلخان (وكره) عند العلماء الثلاثة (دفع النصاب) نصاعدا (إلى فقير غير مديون) وغير معيل وقال زفر لا يجوز وعن أبي يوسف يجوز دفع نصاب واحد فقط كما في المحيط وذكر في الزاهد أنه لا يجوز فوق النصاب بدفعات إلا أن يخرج به الفقير من ملكه وفي المنتقى يجوز أكثر من النصاب بدفعات إذا كان المجلس واحدا ولا ينبغي أن يعطيه وقد علم أنه ينفقه في سرى أو معصية وقال أبو حفص أنه لا يصرف إلى من لا يصلح إلا أحيانا وإن أجره إذا صرف والتصدق على الفقير العالم أفضل من الجاهل (وكره) (نقلها) من بلد (إلى بلد آخر) وإن كان المزكى في بلد والملك في آخر فالمتعبر مكان المالك لا المالك والمتبادر من الضمير أنه لا يكره النقل قبل الحول كما روى عنه كما في المحيط (إلا إلى قريبه أو شخص) (أخرج من أهل بلده) فإنه لا يكره النقل حينئذ وهذا إذا لم يكن فقير غير بلده أو رجع أو انفع بتعليم الشرايع وتعلمها والأفلا يكره كما في النهاية وعن أبي حنيفة أنه لا يخرج لقربيه ولا لغيره ولا لفقير إلا في المحيط ويبدأ في الصدقات من الأقارب ثم البوالم ثم الجيران وقال أبو حفص لسكبير لا تقبل صدقة وأقر به بما ويح حتى يبدأ بهم كما في المضمرات والأفضل أخوته وأخواته ثم أولادها ثم أعماله وعماته ثم أخواله وخالاته ثم خوارجله ثم جيرانه ثم أهل سكتة ثم أهل بلده كما في النظم

(فصل) \*

(القطرة) بحديث المضاع مثل الحلقمة وزنا ومعنى فالمراد صدقة أنسان مخلوق

فيقول الى قولهم زكوة الرأس فانه السبب عند الجمهور (من) عمن (بر) اي حنطة  
 (و) عمن (ما يتخذ منه) اي البر من نحو السويق والدقيق والحبز لانه قريب  
 من القصود وفي النخيرة ان الدقيق قيل باعتبار القيمة وكذا الحبز على الاصح  
 وفي التمر تشبي قيل باعتبار العين وقيل باعتبار القيمة فليس في تعميمه تساهل كما ظن  
 وانما قدم البر لما قيل انه افضل لانه ابعد من الخلاق وقيل هذا في الشدة واما  
 في السعة فالقيمة وعن ابي يوسف الدرهم ثم الدقيق ثم البر كما في التمر تشبي (و) عمن  
 (زبيب) عند بعضهم وقال العلامة قيمته وهو الاحوط كما في النخيرة (نصف صاع)  
 اي بمقدار نصف ما يكال بالصاع وعنه صاع وهو قولها وهذا اختلاف عصر كما  
 في النظم والصاع ما يسع فيه اربعة امداد كل مد رطلان وقيل رطل وثلاث واليه ذهب  
 ابو يوسف لانه حجازي الا انه صاع النخلة دون صاع الصدقات ولذا قال الطرفان  
 بالاول على انه احوط لان صاع عمر رضى الله عنه عراقى حجازي يسع فيه ثمانية ارباط  
 مما يستوى كيل ووزنه من نحو الماش كما في اكثر الكتب الا انه اثقل من البر فكماله  
 اكبر منه فالاحوط ان يقدر بالبر على انه متوسط بين الماش والشعير كما اشار المص  
 اليه في الشرح (ومن) عمن (تمر او شعير) وما يتخذ منه من السويق والدقيق  
 والحبز وفيه خلاف مامر (صاع) مذكور وجاز ربع صاع من بر ونصف صاع  
 من شعير او تمر وكذا نصف منه ونصف من شعير كما في النظم ولا يجوز نصف من تمر  
 ومن من بر كما في التمر تشبي وهذا كله اذا صرف بطريق الكيل وهو الاصل واما غيره  
 من الوزن فاشار اليه (و) قال (جاز) عنده (منون برا) وزبيبا واربعة امعاء من تمر  
 وشعير وعند ابي يوسف منا وثلاثة عشر استارا ومثقال ونصف مثقال برا ومنون ونصف  
 منا وستة اساتير وثلاثة مثاقيل شعيرا والمنون ثنية المننا كالعصا وجمعه امناء واما المن  
 فلغة ضعيفة يجمع على امنان فالمن شرعا وعرفا بهرة اربعون استار السكن كل استار شرعا  
 اربعة مثاقيل ونصف مثقال وعرفا سبعة مثاقيل فالمنون شرعا عندنا منا واحد  
 عشر استار وثلاثة مثاقيل ونصف مثقال وقيل منى واثنى عشر استارا ومثقال  
 واربعة حوانق لزيادة دانق في كل استار عرفي وعند ابي يوسف ثلثون استارا واربعة  
 اساتير واربعة مثاقيل ولا يجوز عند محمد الا كيلا وفي ذكر الصاع والمن اشعر بانه  
 لا يجوز الاباحة في الفطرة كما في صوم قاضيخان وذكر في الزاهدى انه يجوز عند  
 الشيخين واطلاقه مشير الى انه يجوز صدقة جماعة الى واحد وكذا صدقة واحد الى  
 اثنين عند الكرخي خلافا للغيره كما في المحيط وقيل لا ينبغي ان يوزع وقيل لا بأس بدوقيل  
 كرهه الافضل ان يؤدى صدقة نفسه وعياله الى واحد كما فعل ابن مسعود رضى الله عنه كما

في التمر تاشي (وتجب) الفطرة كالوتر ومافي المجر دعه انه سنة معلوم وجوبه ثبت بالسنة  
 (على حر مسلم) فتجب على المسافر والصبي والمجنون وسائر ولا تجب على العبد والكافر  
 وفيه من الى انه يؤدى حيث هو وان كان من ادى عنه في بلد آخر لان الوجوب عليه  
 وعن ابي حنيفة حيث هو لان الوجوب بسببه كما في التمر تاشي وذكر في المضمرات اذا وقع  
 التعارض في الفطرة يعتبر مكانه لنفسه وكذا الولد والرقيق عند ابي يوسف وعليه  
 الفتوى ويعتبر مكانهما عند محمد (له نصاب الزكاة) اى ما تدارهم او قيمتهما مثلاً فاضلا عن  
 حاجته الاصلية كما في الكرم والاختيار وغيرهما فيعتبر في الفناء ما زاد على دار واحدة  
 وعلى الثوب الثلاثة من الثياب للشتاء والصيف وعلى فرسين للغزى وعلى الواحد  
 من فرس او حمار لغيره وعلى نسخة واحدة من مصنف من كتب الفقه لاهلها وعلى  
 اثنين من التفسير والحديث وعلى الواحد من المصاحف وقيل كله يعتبر مثل كتب الطب  
 والنجوم والادب كما في الزاهد وقال اكثر المشايخ ان الكتب لا يعتبر ولو قيمتها مائة  
 الف دينار اذا احتاج اليها للحفاظ والدراسة وان اشترى ما قيمته نصاب من قوت شهر لا يعتبر  
 بلا خلاف واختلفوا في اكثر من قوت شهر او سنة كما في المضمرات وان اشترى عقار اقيمت  
 نصاب فيه يعتبر عند الزعفراني وغيره معتبر عند الفضلي الا اذا كان دخله يكفي له ولعالمه سنة  
 وفضل عنه نصاب كما في النظم لكن في اضحيتها ان من ملك مائتي درهم بلاشئ آخر فهو  
 غنى وظاهر كلامه ان الدين مانع لوجوب الصدقة كما في شرح الطحاوى والمضمرات  
 وغيرهما وفي حسن الكشف ان الدين الحاصل وقت الوجوب مانع دون اللاحق بعده  
 (وان لم ينم) ذلك النصاب وملك قبل طلوع فجر الفطر (وبه) اى النصاب (بحرم)  
 على مالكه (الصدقة) اى الزكاة والعشر والفطرة وغيرها (وبه) تجب الاضحية  
 في ظاهر الرواية وعنه ان غناء الزكاة والاضحية سواء كما في الاضحية الصغيرة (ونفقة القرىب)  
 اى ذى الرحم المحرم من الاباعوالامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة والاخوات  
 واولادهم والاعمام والعبات والاغوال والحيالات من اى جهة كانوا وفيه اشعار بان لا تجب  
 نفقة ذى الرحم غير محرم كاولاد الاعمام ولا نفقة المحرم غير ذى الرحم كزواج الباعول  
 الاجنبى ان عجزوا كما في النظم (فتجب) عليه (لنفسه) وان لم يصم لمرض او سفر او كبر  
 كما في الحرزاة وفيه من الى ان السبب هو الرأس (وطفل فقير) في عماله كما هو المتبادر  
 فلوزوج ابنته الصغير من رجل وسلمها اليه لم تجب عليه كما في المحيط وفيه اشارة الى انه  
 لا تجب لناقلته وكذا المما ليكه ويؤدى من ماله كما في التمر تاشي والى انه لم تجب لولده الكبير  
 والفنى كما صرح به (وخادمه) غلاما كان او جارية فانه صيغة النسبة (ملكاً) لزينة  
 التوضيح فان الاضافة تغنى عنه ويمكن ان يكون احتراز عن المصوب المحجود فانه



لا يؤدى عنه كفاي الزاهدي (ولو) كلن (منه بر اوام ولدا وكافرا) او جانيا عمدا او خطاء  
او مأذونا وكذا اذا كان في بدغيره بآجارة او اعاره او وديعا ورهن كفاي المحيط (لا)  
تجب (لزوجه وولده الكبير) ولو في عياله في ظاهر الرواية لكن لو ادى لهما بغير  
امرهما جاز ولا يؤدى بغير عياله الا بامره كفاي المحيط وعن محمد ان الكبير المجنون اذا بلغ  
مجنونا ففطرته على ابيه لاستمرار الولاية عليه وان كان مقيفا ثم جن لا كفاي الزاهدي (و) لا  
(طفله الغني بل) تجب عليه (من ماله) اي الطفل وهذا عند مالك لا للمحمد وزفر وعلى  
هذا الخلاف مما ليكه كفاي المحيط وانما اطلق اشارة الى جواز اداء وصي الاب والجد عند  
عدمهما او وصي القاضي كفاي المضمرات (ومكاتبه) ولو عجز (وعبد للتجارة وعبد له ابق  
الا بعد عوده) فانه يؤدى له فطرة السنين الماضية (وعبد) للخدمة (مشرك) وجارية  
مشركة فلو جاعت بولده فادعياه فعلى كل منهما له صدقة تامة عند ابي يوسف وعليهما  
صدقة واحدة عند محمد واذا كان احد هما ميتا او معسرا فعلى الآخر صدقة تامة عندهما  
كفاي المحيط (وكذا العبيد المشتركة) اي لا تجب لهم اذا كانوا للخدمة على كل من المولى  
عنده (خلافا لهما) فانه تجب على كل فطرة ما يخصه من الرأس لا الاشخاص حتى  
انه اذا كان العبيد تسعة يجب عندهما في الثانية فقط وقيل لا تجب لهم بالاجماع  
كفاي الكرماني (وتجب) الفطرة (بطلوع) اي بعد طلوع (فجر) يوم (الفطر)  
حتى انه اذا مات بعض اولاده او عبيده او افتقر او باع عبده او وهبه وسلم او اعتهقه  
او غير ذلك قبل الطلوع لا تجب الفطرة عليه وان وقع هذه الامور بعد الطلوع تجب  
وقد مر ان الوقت المستحب قبل الصلاة وفيه اشارة الى ان وجوبها على التراخي  
كما قال محمد وذهب ابو يوسف الى انه على الفور وعن ابي حنيفة روايتان الاولى  
ان يقال واوّل وقتها صبح الفطر (وجاز) لعشر سنين او اكثر او اقل (تقد بهما) على  
الصحيح وقيل لسنة او سنتين وهو الصحيح كما قال الامام السرخسي كذا في المضمرات  
وقيل جاز ان يؤدى في رمضان وقيل في نصفه وقيل في العشر الاخير وقيل قبله بيوم او  
يومين ولا يقدم عند الحسن كفاي الكرماني (ولا تسقط) الفطرة ولو صار فقيرا (ان آخر)  
عن الطلوع ولا يكره التأخير وان طال كفاي الحزانة لكن فيه اساءة كفاي التمر تاشي وعند  
الحسن تسقط بصلاة العيد كفاي الزاهدي ويوم الفطر كفاي الكافي ولا يخفى ان في قوله آخر  
شيئا من حسن اداء الكلام كفاي الباقي لاداء زكاة العلم بالتمام

\* ( كتاب الصوم ) \*

اتبعه الزكاة اشارة الى ما تقرّر في اصول القوم من ان افضل الاعمال بعد الزكاة الصوم

(وهو) في اللغة الامساك عن الفعل مطعما كان او كلاما او مشيا كما في المفردات وترك  
الانسان الاكل كما في المغرب وفي الشريعة (ترك الاكل والشرب) بالحركات (هـ الوطى)  
اي كنى النفس عن هذه الافعال قصدا فلا يشك بما فعل نسيانا كما ظن والمعاد الوطى  
الكامل فلا يشك وطي عمية او بهيمة بلا انزال كما في النظم على ان التعريفين بالاعم جائز  
ولو قال ترك المفطرات لزم الدور اذ هي مفسدات الصوم (من) اول زمان (الصبح)  
المصادق وانتشاره على الخلاف وهو اوسع والا قول احوط على ما قال الحلواني كما في المحيط  
(الى المغرب) اي زمان غيبوبة تمام حرم الشمس بحيث يظهر الظلمة في جهة الشرق  
كما اشير اليه في تحفة المسترشدين والتحفة الشامية وغيرهما في البخارى والاختيار  
وغيرهما انه قال صلى الله عليه وسلم اذا اقبل الليل من هنا فقد افطر الصائم اي  
اذا وجد الظلمة حسا في جهة الشرق فقد دخل وقت الفطر او صار مفطرا في الحكم  
لان الليل ليس ظرفا لليوم وانما ادى الامر بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الاقطار  
كما في فتح الباري (مع الية) اي قصد طاعة الله تعالى في جزء من اجزاء الوقت المعتبر  
شرعا من نوى اول الليل ثم لم يختر ببالة الصوم الى المغرب يكون صائبا بالاجماع كما  
لو لم ينوموا ولا افطرا وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صائما على الاظهر كما في المحيط  
والكلام مشير الى انه لو نوى بعد الغروب ثم رفض قبيل الصبح لم يكن صائما والى انه  
لو نوى النفل ثم الفرض قبله صارنا قضا للنقل الى الفرض لكن لو نوى الفرض  
من الليل ثم النفل بعد الصبح لا يصير ناقضا كما في التمر تاشي والى انه لو نوى الامساك  
في بعض اليوم ليس بصوم وعليه الاجماع كما في الكشف لكن فيه لוחاف ان لا يصوم  
فامسح صائما ثم افطر حث لانه اذا شرع فيه يوجد ذلك وما زاد عليه تكرار المحلوف  
عليه لان ما يتركب من اجزاء متفقة متجانسة كان للبعض اسم الكل كما عوفي ايمان المحيط  
ان صوم ساعة مما يتقرب الى الله الى ان النية لا بد ان يتجدد في كل يوم بجميع الصيامات  
وذا بلا خلاف سوى رمضان فانه يصح بنية واحدة عند زفر (ويصح اداء صوم  
شهر رمضان) فان المجموع علم حث جزؤه للشهرة كما في الكرماني (بنية)  
واقعة (قبل نصف النهار) وهولفة ضوء واسع ممتد من الطلوع الى الغروب وعرفا  
زمان هذا الضوء فينتصفه وقت الزوال والنهار (الشريع) من الصبح الى المغرب  
فهنتصفه الضحوة الكبرى فجعل الشرع ساعة من الليل مع كسر في اكثر الاوقات داخلا  
في النهار فلو نوى عند الضحوة او بعدها لم يصح على الصحيح كما في المحيط واما قبلها  
الى المغرب المتقدم فيصح بلا خلاف والافضل ان ينوى مقارنا للمصباح كما في التحفة (و)  
يصح صومه بلا خلاف (بنية نفل) يصح (بنية مطلقة) باعادة النية الموصوفة

بالاطلاق و اضافتها على ما في بعض النسخ مما لا ينبغي مثل نويت الصوم (و) بنية  
 (واجب آخر) كالقضاء والكفارة والنذر فهو عطف على النفل والنفل ليس باجنبي  
 ولو سلم لم يقتض كما ظن وفيه اشارة الى ان صوم رمضان والقضاء فرض وكذا صوم  
 الكفارات والنذور كما في التحفة لكن في المشارع ان النذور واجبة وفي الاختيار ان كليهما  
 واجب (الافى سفر) شرعى (او مرض) مباح للفطر خفيف زيادته مثلافاته لا يصح بها  
 عن رمضان بل عما نواه من واجب آخر وفيه اشعار بان المسافر والمريض اذا تنفل فمقتضى  
 بر رمضان وعن كثير من المشايخ انه متنفل والاوّل ظاهر الرواية وكذا اذا اطلق وقيل انه  
 متنفل والاوّل الصحيح وهذا كله عنده واما عندهما فعن رمضان وان نوى واجبا آخر  
 كما في الكشف (وكذا) اى مثل رمضان (النفل والنذر المعين) وقته في صحة الاداء بكل  
 من النيات الثلاث الاوّل فلو قال نذرت صوم يوم الخميس ونواه قبل نصف النهار  
 بنية الفرض او النفل او المطلق وصام فقد ادى النذور وعنه ان النذور بنية النفل نفل  
 كما في الزاهدى (الافى الاخير) اى في الاداء بنية واجب آخر فانهما لا يؤدىان بهما بل هو  
 يؤدى بها وهذا اذا نوى بالليل كما في النهاية واما اذا نوى بالنهار فيؤدىان بهما اما النفل  
 فمشهور واما النذر فقد اشار اليه في الكفاية اشارة ضمنية كما قال به المص اذ انذر صوم يوم  
 معين فتوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب فان قوله واجبا جال عاملا  
 في قول في ذلك اليوم فح لم يرد على المص شى عكسا على الهداية هذا الضرب يتأدى بنية  
 واجب آخر فانه اراد بالمشار اليه رمضان كما في الكرماتى وغيره (وشرط للقضاء)  
 اى قضاء رمضان والنذر والنفل الفاسد (والكفارة) اى كفارة رمضان والظهار  
 واليمين والقتل والاحصاء والصيد والحلق ومتعة الحج (والنذر المطلق) غير المعين  
 كالنذر بصوم يوم او شهر او سنة والاخصر وشرط للدين (ان يبيت) اى ينوى  
 من الليل ولو عند الطلوع فان كل صوم وجب النية بلا وقت معلوم لم يحجز بنية  
 الا من الليل فلو نوى من اليوم كلن تطوعا واتهامه مستحب ولا قضاء بافطاره  
 كما في الزاهدى وغيره والتبيت في الاصل كل فعل دبر فيه بالليل كما في المفردات (وان تعين  
 كلام من هذه الثلاثة فان غير رمضان من الاوقات متعين للنفل وقال بعضهم ان غيره لم يجمع  
 الصيحات على الابهام وبالوصف يتعين كما في التحفة وفيه اشارة الى ان في الصوم المعين  
 من رمضان والنفل والنذر المعين لم يشترط التبيت والتعين كما مر والى انه لو نوى  
 الكفارة والقضاء جميعا لم يكن صائها عن شى عنهما بل هو متنفل كما قال محمد وقال  
 ابو يوسف انه قاض كما في الزاهدى والصوم بنية مطلقة او بنية النفل يوم  
 الشك اى يوما لم يعلم انه الثلثون من شعبان او الحادى والثلاثون منه بل نغم هلال

أو الثلثون من شعبان أو الأول من رمضان بل نغم هلاله ولم ير أو رآه أحد أو فاسقان  
 بلا قبول فلو كان السماء مصحبة بلارؤية فليس من يوم الشك في شيء (أفضل) بالاتفاق  
 كما في المحيط (لمن وافق) من الجوامع والعوام (صوما يعتاده) كصوم الخميس  
 أو الاثنين أو ثلثة من آخر الشهر (و) أفضل عند العامة (للجوامع) أي العلماء كما  
 في التمر تاشي أو الذين يعلمون نيته وهي أن يقصد التطوع بلا قصد رمضان كما في النهاية  
 (ويفطر غيرهم) الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الجوامع (بعد نصف النهار)  
 العرفي وهو وقت الزوال كما في الهداية والكافي والخلاصة والوقاية وغيرها فالتمييز  
 بالشرعي ليس بشرعي كما ظن وفي المشرع الأصح أنه إن صام قبله يومين أو ثلثة فالصوم  
 أفضل فإن أفردته ووافق ما يعتاده فكذلك والأفضل الصوم أفضل للعالم ويفتني العامة  
 بالتلوم وفي التمر تاشي قيل إن الأفضل الفطر لحديث من صام يوم الشك فقد عصي  
 أبا القاسم وقيل الصوم لحديث من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله  
 وقيل يكره الصوم ويأثم وقيل لا يأثم واجمعوا على أنه لا يأثم بالفطر (وكره) الصوم  
 (أن نوى) يوم الشك (واجبا) من رمضان أو غيره لكن الثاني في الكراهة دون الأول  
 وفي التنقيح لو صام عن كفارة أو نذر لم يكره بلا خلاف وفيه إشعار بأنه لو أطلق النية  
 لم يكره وفي المحيط أنه في حكم الواجب فتحق السلام أن يقول بعد قوله وغيره وإن أطلق  
 أو نوى واجبا فإنه موافق لما بعده في الحكم ألا ترى كما سيأتي (ولا صوم) لأنه لم ينو  
 (لو نوى أن كان القصد) الذي هو يوم الشك واقعا (من رمضان فإنا صائم) منه (والأ)  
 يمكن ذلك اليوم منه بل من شعبان (فلا) أكن صائما أصلا وعن محمد ينبغي أن يعزم  
 ليلة الشك أنه إن كان الغد من رمضان فهو صائم والأفلا وهو من ذهب أصحابنا أجمع ولو قال  
 فويست أن اصوم غدا إن شاء الله تعالى فلا رواية قيل أنه صائم استحسانا وقيل إن أراد  
 التخليق فغير مبائث والأفصائهم كما في الزاهدى (وكره أن يردد بين) صوم (رمضان) وصوم  
 (غيره) واجبا أو نفلا أو مطلقا بان نوى أن يصوم غدا من رمضان إن كان منه وإن كان  
 من شعبان فهو صائم قضاء أو نفلا أو غير مقيّد به (فإن كان) يوم الشك الذي نوى  
 واجبا أو يردد بين رمضان وغيره (من رمضان يقع عنه) لوجود أصل النية (والأ)  
 يمكن من رمضان بان كان من شعبان أو لم يظهر واحد منهما (فنقل) لو فطر فلا قضاء  
 عليه لكن عامة المشايخ قالوا إذا نوى واجبا آخر فظهر أنه من شعبان فهو عما نوى  
 ذلك الواجب كما في المحيط (ومن رأى) ولو أماما (هلال صوم) أي غرة الصوم وهذا  
 أحسن وفي القاسوس الهلال غرة القمر أو البليتين أو إلى ثلث أو إلى سبع أو ست  
 وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قهر (أو) هلال (فطر وهذه) يصوم وقال محمد

ابن سلمة اذا رأى ملال الفطر ولم يقبل قوله فانه يمسك بلانية الصوم وفي قول ابن كان  
 اما ياكل جهرا وغيره سرا كما في المحيط وفيه اشعار انه لو رآه رجل ثم دخل مصر  
 واهلها صائمون فعليه ان يصوم معهم فلن افطر اساء ولا شيء عليه كما في الزاهد  
 (ولن رد قوله) اي والحال انه مردود القول لتقيمة النفس اذا كانت السماء متقيمة  
 ولتقرده ان كانت مصحبة وفيه اشارة الى انه يشهد عند حاكم والشهادة لازمة لثلا  
 يفطر الناس اذا كان عدلا ولو محذرة وكذا الفلاس ان علم قبول قوله وفي المستور شبهة  
 الروايتين وان لم يوجد حاكم يشهد في المسجد وصاموا بقوله اذا كان عدلا والى انه  
 لو قبل قوله وامر الناس بالصوم فافطر لزمه الكفارة على ما قال العلامة وقال الامام  
 لا تلزم كما في الزاهد والى انه لو قبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاولى فان ما قبله  
 من رمضان قطع اولنا شرط فيه نصاب الشهادة فلا يرد ان المشهور ان الوصلية  
 لا تستعمل الا في موضع يكون الجزاء اولى بنقيض الشرط فيلزم ان يكون صوم يوم الفطر  
 اولى عند قبول القول (وان افطر) بعد الرد (قضى ولا كفارة عليه) وفيه اشعار بانه  
 اذا افطر قبل الشهادة او الرد يلزمه الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم  
 كما في الكافي (وقبل خبر عدل) واحد وفيه رمز الى انه يقبل خبر عدل واحد عن واحد  
 والى انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا واما عنده فقد اشترط الدعوى والى انه  
 يشترط الاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا يقبل قول المستور والصحيح انه يقبل ولا  
 الفلاس خلافا لاطحاوي كما في المضمرات (ولو) كان ذلك العدل (قنا) بالكسر عرفا  
 خلافا للمدبر والمكاتب فقبل خبرهما بالطريق الاولى ولقت عبد ملك هو وابواه او خالص  
 العبودية ويقال للواحد والجمع كما في القلموس (او امرأة) او امة او محدود في ثغرى  
 تأبوا عنه لا يقبل شهادته (لصوم) ظرف قبل (مع) نحو (غيم) اي سحاب كالغبار  
 والدغل وقال الفضلي انما يقبل اذا قال رايت في الصحراء او بين خلال الغيم وعن الحسن  
 يشترط النصاب له كما في المحيط (وشرط) مع نحو الغيم (للفطر) في ظاهر الرواية (نصاب  
 الشهادة) اي شهادة غير الزنا وهو رجلان او رجل وامرأتان وفي المتنقى انه يقبل فيه  
 شهادة واحد (و) شرطا ايضا (لفظها) اي الشهادة (والعدالة) اي الاسلام التام  
 والعقل والبلوغ للشاهد وفي الاكتفاء اشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد والامة والمحدود  
 في الثغرى وفي المحيط انه لا غير مقبولة منهم (لا) يشترط (الدعوى) فيه وفي العدة انه  
 يشترط الاكتفاء مشير الى ان في الصوم والفطر لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي ان يأمر  
 الناس بالصوم والحج والى المصلى كما في العمادية (وبلاغيم جمع عظيم) غير مقدر  
 في ظاهر الرواية (فيهما) اي في الصوم والفطر اي يشترط جمع يقع الظن بخبرهم كما في



(كالقطر) أى كلال يومه من شؤال فى ظاهر الر رواية فشرط مع الغيم العبدان مع الشهادة  
وبلا غيم جمع عظيم وعنه كالصوم فقيل مع الغيم خبر عدل وقد مر تمام الكلام

\* ( فصل موجب الافساد ) \*

(من جامع) من الجماع وهو ادخال الفرج فى الفرج لكن فى الخزانة ان التقاء الختانين  
موجب للكفارة ( لو جتمع فى احد السيلين ) أى القبل والدبر من انسان حى فالجماع  
فى الدبر موجب للكفارة كما فى الاوه والصحيح من مذهبه كما فى المحيط لكن فى الجواهر  
ان الرجل اذا لاط مع رجل لم يكفر وقضى كما لو سحقت المرأة بالمرأة وانزل ماءها وفيه  
اشارة الى انه لو طلع الفجر وهو واقع فامسك لم يكفر كما لو جامع ناسيا وعن ابى يوسف  
ان بقى بعد الطلوع كفر وان بقى بعد التذكر لا وعليه القضاء ولو كتبت من الزوج  
الطلوع فعليها الكفارة ولو جامعها ثم مرض فى يومه سقطت الكفارة كما فى المحيط الى  
انه لو ذكره بخرقه مانعة للحجارة لم يكفر كما فى المنية والى ان الرجل لو جامع المشتبهة  
كفر كالمرأة بالصبي والمجنون وفى الصورتين اختلاف المشايخ كما فى التمهاتشى (او اكل  
او شرب) سواء نوى من الليل او النهار وفى النوادر اذا نوى من النهار ثم اكل لم يكفر  
والاؤل هو الصحيح كما فى الكشف ولو اصبغ غير ناول للصوم ثم اكل لم يكفر عنده  
وكفر عندهما ولو اكل بعد الزوال فلا كفارة عند الكل كما فى النظم (غذاء)  
هو اصطلاحا ما يقوم بدل ما يتحلل عن شىء وهو بالحقيقة الدم وباقى الاغلاط كالا بلزير  
وعرفا وهو المراد ما من شأنه ان يصير البدل كالحنطة والخبز واللحم وانما عدى الماء منه  
وهو لا يغنى لبسلطته لانه معين الغذاء اذ هو جوهر ارضية لا بدله من مرفق الى الاعضاء  
سيما العجارى الضيقة لكن فى النظم لم يكفر باكل المحبوب سوى الحنطة وقيل لم يكفر  
عندهما وفى المحيط اذا اكل مايؤكل عادة يكفر وما لا فلا فاذا ابتلع اللوزة الزطبة  
يكفر والبيسة لا وان مضغهما يكفر وفى المنية لو ابتلع بزاق حبيبه يكفر على الخلاق  
وفى الزاهدنى لو شرب الخمر كفر مع القضاء والعزير والحد كما لو زنا لاختلاف الاسباب  
(او دواء) وهو مايؤثر فى البدن بالسكيفية فقط كالكا فور وغيره لكن فى المحيط لو اكل  
ما يتبدل به قصد الاتبع لغيره يكفر وما لا فلا وفى الهلياج روايتان (عمدا) أى جهاما  
او كلا او شربا قصد الاحتراز عن الاكراه والخطا والنسيان كما يأتى (قضى) ما افسده مما  
افعل فيه فعلا منهيا (وكفر) عنه انما ترك بيلان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا  
بانه على التراخي كما قال محمد وقال ابو يوسف انه على الفور وعن ابى حنيفة روايتان

كما في التمر تاشى وقيل بين رمضانين وبه افتى وقال الكرخى والاول الصحيح ولذا لا يكره  
 نقله كما في الزاهدى وانما قدم القضاء اشعارا بأنه ينبغي ان يقدمه على الكفارة كما في  
 النخبة ويستحب المتابع كما في الهداية (كالظاهر) اى تكفيرا كتكفيره بان يعتقد  
 رقية فان لم يستطع فيصوم شهرين ولاء اذ بافطار يوم استقبل فان لم يستطع فاطعام  
 ستين مسكينا كالقطرة وفيه اشارة الى جواز الاباحة بالتعذية والتعشيمة او السحور والعشاء  
 ليوم كما في السراجية والى ان السلطان وغيره في ذلك سواء لكن في الحقايق عن محمد بن  
 سلام وفي الخزانة عن نصير بن يحيى انها افتيا بالصوم في الجبابة وقالا لانهم هم  
 بالاعتقاد فانهم ربما يظفرون ثم يعتقدون وبمجرد التشبيه لم يردانه اذا جامع امرأته ليلا  
 عامدا او نهارا ساهيا في اثناء كفارة الصوم لا يستأنف وفي الظاهر يستأنف ولا بد  
 ان يحفظ الصرم من الكفارة عند ابراهيم النخعي صوم ثلاثة آلاى يوم وعند بعضهم  
 لا يخرج عن الهبة وان صام الدهر كله كما في النظم (وهى) اى كفارة الصوم (بافساد اداء  
 صوم) شهر (رمضان) بعضها وكلا وعلى التقديرين كفارة واحدة فان الثانية لا تجب  
 او تسقط على الخلاف وهذا اذا لم يكفر فان كفر الاولى فلا تدخل وعنه يكفيه الاولى  
 وفيه اشعار بأنه بافساد رمضانين ازم كفارتان كما روى عن محمد وقال اكثر المشايخ كفارة  
 واحدة وهو الصحيح للتدخال وقيل لا يميز الجماع يكفى واحدة لكل في الزاهدى وقال  
 المرتضى من اكل شهرة يؤمر بقتله كما في المنية والمتبادر من الافساد انه متعمد في ذلك  
 كما دل عليه ما قبله فمن احدث فاستفتى ممن يؤخذ منه الفقه فافتى بفساد صومه فاكل  
 لم يكفر لان على العامى العمل بفتوى المفتى فهو معذور في ذلك وان اخطا المفتى فيه  
 كما في المحيط وعنه لو بلغه حديث فاكل لم يكفر لانه اعتمد على ساهو حجة في الاصل  
 وعن ابى يوسف كفر لان عليه الاستفتاء فقط لان الحديث قد يترك ظاهره ويتسخ  
 كما في التحفة (لا غير) اى لا يكفر بافساد صوم غير رمضان وهو قضاؤه والكفارة والنذر  
 وغيرها (وقضى فقط) فلا يكفر (ان افطر خطأ) اى اذ كفر للصوم غير قاصد للافطار  
 كما في الصرمانى فلو تمضمض او استنشق فسبق الماء جوفه وهو ذاك للصوم فسد  
 بالكفارة وقيل لم يفسد الا فى الرابعة وقيل فى التطوع وقيل فى المبالغة ملاء الغم لا الفرجة  
 كما في الزاهدى وعن نصير اذا اغتسل فدخل الماء حلقه لا يفسد الا اذا صب فيه  
 متعمدا كما في المحيط (او) افطر (مكرها) من سلطان او غيره فلو اكره رجل او امرأة  
 على الجماع مثلا قضى بالكفارة عند هم كما لو طأ وعته لافى الابتداء كما في النظم وذكر  
 في المصنوعات لو اكرهت زوجها يكفران لكن في النخبة لا كفارة عليه وعليه الفتوى (او)  
 فعل مثل الاكل بعد الصبح او قبل الغروب (بظن انه) اى وقت هذا الفعل (ليل) اى قبل



الصبح أو بعد الغروب لكن قال القدوري إن في القضاء بالاكل بعد الصبح روايتان  
 والصحيح استحباب القضاء وفي لفظ الظن إشارة إلى تجويز التسخير والافطار بالتجزي  
 وقيل لا يتجزي في الافطار وإلى أنه لو شك في التجزي فاكل لم يفسد لكن تركه مستحب  
 اما لو شك في الغروب ففي الكفارة خلاف كافي المحيط وإلى أنه لو ثبت أنه ليل وكان خلافه  
 لم يقض وفيه القضاء كافي فاضيجل وإلى أنه يتسحر بقول عدل وكذا بضر ب الطبول  
 واختلف في الديك واما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل بالمشي وظاهر الجواب أنه  
 لا بأس به إذا كان عدلا صدقة كافي الزاهدي وإلى أنه لو افطر أهل الرستاق بصوت  
 الطبل يوم الثلاثين ظانين أنه يوم العيد وهو غير لم يكثر وكافي المنية (أو) أن (وصل دواء)  
 أو نحوه مما فيه صلاح البدن (إلى جوفه) وهو ذكرا لصومه (أو دماغه) بالكسر  
 فلو اقطر في أذنه دهن فسد صومه ومحمد لم يذكر الوصول إلى الدماغ فاختلفوا في أنه  
 شرط أم لا حتى إذا غلب الدهن في أذنه وجب القضاء ولو دخل الماء في أذنه لم يفسد  
 بلا خلاف وفسد على الخلاف لو بلغ موضع الحفنة في الاستنجاء وإذا اقطر في الأحميل  
 لا يفسد وعنه إذا بلغ الجوف يفسد كما يفسد إذا وصل إلى قبل المرأة على الصحيح وفيه  
 إشارة إلى أنه لو وضعت الكرسي في الفرج الداخل وعلقت بها خيطا ضعيفا ليس له  
 قوة لإخراج فهو في حكم الخارج لم يفسد كما في القنية وظاهره أن الرطب واليانس منه  
 سواء كما هو رأي أكثر المشايخ فلو لم يصل الرطب إلى الجوف لم يفسد وإنما شرط كونه  
 مما فيه صلاح البدن احترازاً عما إذا طعن برمح فإنه غير مفسد وإن بقي الزج في جوفه  
 لكن إذا نفض السوم إلى جانب آخر أو دخل حجر في جوفه من جائفة أو ابتلع حصاة أو غيب  
 خشبة في دبره ففسد وكذا لو أدخل أصبعه فيه على المختار وإنما شرط ذكر الصوم  
 لأنه لم يفسد في جميع هذه الصور بلا ذكره كما إذا فسا أو ضرت في الماء الكل في الزاهدي  
 وجوف الأنس بطنه (من غير المسام) فلو وصل شيء منها إلى الجوف لم يفسد بلا  
 خلاف لكن ينبغي أن يكون مكرهاً على الخلاف قياساً على صب الماء على البدن كما يأتي  
 وما وصل من الخلق مستثنى منه والمسام بفتح الأول وتشديد الآخر منافذ الجسم  
 كما في المغرب والصبح والقاموس وغيرها فمن خفف الميم وجعل اسم مكان من السوم  
 بمعنى المرور فقد صحح فهي جمع الواحد المقدر أو المحقق من السم بالضم وهو الثقب  
 مثل محاسن وحسن (أو ابتلع حصاة) ونحوها مما ليس فيه صلاح البدن ولم يرغب  
 الناس في أكله وهو ذكراً لصومه سواء كان أقل من الحمصة أو أكثر لكن في النظم لو اعتاد  
 أكل الحصاة والزجاج وجب الكفارة وفي المنية لو ابتلع الحصاة مثلاً مراراً لأجل المصيبة  
 كثر زجره وعليه الفتوى وفي الزاهدي لو أكل الطين الذي يؤكل تفكه فغن محمد لا كفارة

فيه الا ان مشايخنا قالوا بوجوبها استحسانا وعنه انه كفر في الطين مطلقا وعن ابي  
يوسف لا كفارة في الطين الارمني ايضا ولو ابتلع حبة عنب كفر ومع ما يلتزم به اختلف  
المشايخ لان نسب اذ الثقبه به ولو ابتلع فستقام شقوق الرأس كفر وقيل انها كفر بالمح والفستق  
الرطب (او تقيما) اي اخرج ما في جوفه متعمدا بالتكليف حال كونه (ملاء فيه) اي بحيث  
لا يمكن ضبطه الا يخرج كما مر في الطهارة وهذا عند الشيخين واما عند محمد وزفر فقد  
فسد صومه وان لم يملأ الفم كما في الاختيار وذكر في المحيط لو تقيما قليلا اقل من ملاء الفم  
مرارا جمع اذ اقله لعله ولا يجمع اذ اقله باختياره وفي شرح الجامع يجمع عند ابي يوسف  
اذا كان بغشيان واحد وظاهر كلامه ان البلغم الكثير مفسد كما قال ابو يوسف لكنه غير  
مفسد عند هؤلاء اخلاف مامر من الاختيار في الطهارة (لا) يقضى (ان غلبه القيء) اي  
خرج ما في جوفه بلا تكليف وملاء فمه (او افطر) بالجماع والاكل وغيرهما (ناسيا) اي فاسدا  
للافطار غير ذاكر للصوم نفلا كان او فرضا وقال مالك انه مفسد للفرض لا النفل  
كما في المنية وقال ابو يوسف انه يفسد الصوم مطلقا فيقضى كما في النظم وقيل جماع  
لناسي مفسد والصحيح خلافه كما في النخعة والاصح ان النسيان قبل النية وبعدها سواء  
فلو اكل اول النهار ثم نوى في وقته جز و قيل انها جازا اذا لم يوجد منا فيه ومن رأى  
صائما يأكل ناسيا يخبره اذا كان شابا والافلاكما في الزاهدى والاولى ان يقضى  
اذا افطر ناسيا كما في المغزاة (واحتلم) اي رأى نوما مخصوصا في نهاره (او نظر)  
مرة او اكثر الى امرأة اوصى بشهوة او تفكر (فانزل) في الصور (او دخل غبار)  
من الطلعونة او غيرها كما في المغزاة (او دغلن او ذباب حلقه) فلو ابتلع الذباب  
قصدا فسد كما لو وقع ثلجة او مطر في فيه وابتلع كما في الزاهدى وفيه اذكر اشعار بان  
طعم الادوية تورج العطر اذا وجد في خلقه ام يطر كما في المحيط (ولو وطى بهيمة) اي  
ذات اربع من الحيوانات (او ميتة او) وطى (في غير فرج) كما اذا فخذ (او قبل او لمس)  
اي مس البشرة بلا حائل (ان انزل قضى) بالكفارة وقيل لا قضاء بوطى البهيمة  
وفي كلامه اشارة الى انها لو قبلته او مسته مع انزال منه لم يفسد صومه والى انه لو قبل  
بهيمة او مس فرجها فانزل لم يفسد بلا خلاف والى ان الرجل والمرأة في التقبيل والمس  
سواء والى انه خرج بالمس منى لم يفسد وقيل لو خرج ذاد في فسد ولو مسها من وراء  
الثوب فانزل فسد اذا وجد حرارة اعضائها (والافلا) كما في المحيط والى انه لو استمنى بالكن  
فسد وهذا قول العامة وهل يباح ذلك قالوا القضاء الشهوة لا لقوله عليه السلام ناكح  
اليه ملعون ولتسكينها يرعى ان لا يائم كما في الكرمان (ولا يفسد) الصوم عند بعض  
المشايخ (باكل) اي بابتلاع (ما) استقر (بين اسنانه) من الغذاء او الدواء حال كونه

(أقل من قدر المحرمه) بكسر الحاء المهملة وفتح الميم المشددة وكسر هاء فوا كل قدرها  
أو أكثر فسد وقدر أبو نصر الدين بوسى المفسد بها قدر على ابتلاعه من غير ريق  
وعبرة محمد إذا كل بين أسنانه شيء عذب خل في جوفه وهو كاره له لم يفسد كما في الذخيرة  
(الأذاخرجه) أي الأقل باللسان أو اليد أو الحلال (من فيه ثم أكل) فإنه مفسد  
بلا خلاف وقال أبو يوسف لم يلزمه الكفارة وفي الكلام رمز إلى أنه لو ابتلع لقمة كانت  
في فيه قبل الطلوع لم يكفر وهذا إذا كثرت لقمة غيره والأقل أن خرجت يكفر أن لم يترد  
والألقضاء وقيل الكل في الكل وقيل لم يجب الألقضاء في الكل عند الكل كما في النظام  
والى أنه لو قتل غيطا قبله بيزاقه ثم أدخل في فيه ثم أخرجه لم يفسد صومه وإن فعله عشر  
مرات كما في المنيقو إلى أنه لو أكل ما أخرج من بين أسنانه بالحلال جاز وأما باللسان فالأحسن  
أن لا يأكله كما في البستان (لا) يفسد (بأكل سمسمه) واحدة أخذها من الخارج (مضغاً)  
إذا وجد طعمه فمفسد وعن أبي القاسم الصغار أن مضغه مفسد مطلقاً وفيه إشارة إلى  
أنه لو ابتلعها كذلك فسد وجب الكفارة على المختار كما في الخلاصة وإلى أنه فسد بأكل  
الماش والعنص والمجاورس والأرز لكن في الزاهدى أنه غير مفسد (وعود القى يفسد)  
الصوم مع تنكره عند أبي يوسف (أن كثر) أي ملاء فلو لا يفسد عند محمد وهو الصحيح  
كما في النهاية (و) يفسد (عند محمد أن أعيد) سواء كان قليلاً أو كثيراً ولا يفسد عند  
أبي يوسف أن قل وهو الصحيح كما في الخلاصة فلا يفسد عود القليل اتفاقاً كما يفسد إعادة  
الكثير وهذا إذا كان ذاكر الصوم والأفلا يفسد كما في التحفة (وكره النوق) أي خوق  
مفطر من غداء أو دواء في صوم وقيل في الفرض كما في المحيط (و) كره (مضغ شيء) منه  
(الأطعام صبي) أو زوج أو نحوه (ضرورة) بأن لا يجد من يمضغ أو نحو ذلك والأفكره  
وقيل لا يكره مطلقاً ولأن يكون الزوج سيء الخلق أو يكون خوف غيب في المشتري فإنه  
لا يكره النوق والكلام مشير إلى أن المضغ والاستنشاق لغير الموضوع يكره لا الاستنقاع  
والاعتسال الوصب الماء على الرأس والتلفق بالثوب المبلول عنه أنه يكره الكل في الزاهدى  
والى أنه يكره إدخال الماء في الفم ثم أخرجه كما في قاضيخان (و) كره (القبله أن خاف)  
الوقوف في الوقاع أو الانزال وفيه رمز إلى أنه يكره أن يمضغ الشفة على ما روى عنه كما في  
النظم وإلى أنه يكره المباشرة الفاحشة أو كفن المعانقة أو المصافحة على ما روى عنه كما في الذخيرة  
(لا يكره السواك) أي استعمال الخشب المخصوص في الموضوع للفرض والنفل وغيرهما  
سواء كان مبلولاً أو لا صباحاً أو راءحاً عندنا وقيل يكره في وضوء النفل كما في الزاهدى  
وغيره (والكحل) أي استعمال الكحل ويجوز ضم الكاف وفيه أشعار بأنه لا بأس للنساء غير  
الصائمات بالاكتمال وكذا الرجال بالكحل الأسود للتداوى دون الزينة كما في الكافي

وذكر في المضمرات انه لا بأس به للجميع يوم عاشوراء على الاختيار لقوله عليه السلام  
 من احتحل يوم عاشوراء لم ترم من عيانه ابدا وقيل لا يجوز لان يزيد احتحل يوم  
 الحسين اوبه ليقر عينه بالنظر اليه رضى الله عنه وعن ابويه والصلاة والسلام  
 على جنه ولعله من مقتربات الزوافض فان الغالى من انفساق لم يقع عنه مثل  
 هذه الافعال (وشيخ) جاوز عمره خمسين (فان) سمي به لغناء قواه اول القرب  
 عنه (عجز عن الصوم) لزيادة الايضاح فلن الشيخ الفاي الذي يعجز عنه في الحال بسبب  
 الهرم ويزداد كل يوم الى ان يموت كما في المحيط والكرمان وفي حكمه كل من يعجز  
 عن الصوم في الحال ويئس عنه في الاستقبال (أفطر وأطعم) تملكا او اباحة فلن ماورد  
 بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة والتملك بخلاف ماورد بلفظ الاداء والاينان فانه للتمليك  
 كما في المضمرات وغيره فيشكل ما في التلويح انهم قالوا ان مفعوله الثاني اذا ذكر للتمليك  
 والا فلا اباحة ويؤيد الاشكال ما في الزاهدي عن ابي يوسف انه اذا غداهم او عشاءهم  
 لم يجز لان الاباحة لا تنبى عن التملك والغدا بقية منبته عنه (لكل يوم) افطر فيه (مسكينا)  
 اي مصرفا من المصارف كما اشرنا اليه (كالقطرة) نصف صاع من براوز بمب او صاع  
 من تمر او شعير فلو اطعم مساكين نصف صاع من بر من يوم جاز عندنا ولو اطعم مسكينا  
 صاعا منه من يومين لم يجز عنده وعن ابي يوسف روايتان والاطلاق مشير الى ان له  
 ان يفدى اول رمضان بمرة كما في المنية وذكر في الزاهدي انه يطعم في كل يوم ولا ينتظر  
 مضي الشهر والى ان وقت وجوبه كقضاء رمضان كما في التمر تاشي (ويغضى) ما افطر  
 واطعم (ان قدر) على الصوم لانه يشترط لجواز الخلف دوام العجز (وحامل) اى ذات  
 حمل بالفتح اى ولد في البطن (او مرضع) اى ذات ارضاع هى التى لها ولد ورضيع  
 (خافت) كل واحدة الضرر باجتهادها او بقول طبيب حاذق مسلم (على نفسها  
 او ولدها) المخصوص بالمرضع التى هى ام له كما هو الظاهر لكن الارضاع لم تجب  
 عليها بل على الاب فالمراد بها الظئر فانه واجب عليها بعد الاجارة كما في الكرماني وعن  
 اسمعيل المتكلم ان الظئر المستأجرة كالام فى اباحة الافطار فعلى هذا الوتعيذت الام  
 للارضاع بان لم يوجد غيرها مثلا اباح لها الافطار وفيه اشارة الى انها تشرب الدواء  
 اذا خافت عليه وهو لم يشرب والى ان المحترق المحتاج لم يفطر قبل مرض مبيح له فلو  
 خاف الحجاز ضعف خبز نصف النهار فقط وان لم يكن أجرته فلو اتعب نفسه حتى  
 اجهد العطش فافطر كفر وقيل بخلافه كما في المنية وذكر في الحرث ان الحر المحامد  
 او العبد والذاهب لسد النهر او كرية اذا اشتد الحر وخلق الهلاك فله الافطار كحرة  
 اوامة ضعفت للطبخ او غسل الثوب (ومريض خاف) بالاجتهاد والطبيب (زيادة)

مرضه الكائن (أو امتداده) أو وجع العين أو جراحة أو صداع أو غيره ويدخل فيه خوف عود المرض ونقصان العقل فمن له نوبة حمى فافطر بخافة الضعف عند أصابه الحمى فلا يئس به لأن الغالب كالكائن وقال نجم الأئمة من اشتد مرضه كره صومه وفيه رمز إلى أنه لو زال المرض وبقي ضعفه لم يفطر لزوال المييع الكلى في الزاهدى وإلى أنه لو غلبت حدوث المرض افطر كما في الاختيار (والمسافر) الذى له قصر الصلاة (افطروا) أى بإحافطار هؤلاء الأربعة لكنهم أسروا فيه إلا إذا ظهر عند زهم وقال المتأخرون يفترض على الحامل الإفطار في آخر النهار ويبيح في أوّلها وإطلاق المسافر مشير إلى أنه لو سافر من مكانه أو حضر من سفره افطر لكنه مكروه وقال المرغيناني لو أنشأ السفر بعد الصباح لم يفطر بخلاف ما لو مرض بعده صائها كذا في المنية وعن ابن حنيفة أو أصبح المريض صائها ثم افطر لم يكفر كما في الظهيرية (وقضوا) ما افطر وأقبل رمضان آخر أو بعده (بلا فدية) اسم من الفداء بمعنى البدل الذى يخص به عن مكروه يتوجه إليه كفى الكسوف (وصوم سفر لا يضر أحب) إذا لم يفطر علمه رفقائه والأفلا فافطر أفضل إذا كانت النفقة مشتركة بينهم وفيه إشعار بأن الصوم مكروه للمسافر إذا جهنمه كما في قضبان (وإن صح) المرضى الحقيقي أو المحكى والمرضع والمجائض والنفساء وغيرهم (أو أقام) المسافر ثم مات الصحيح أو المقيم (فدى وارثه ما قلت) أى وجب عليه أن يؤدى فدية ما فات عنه من أيام الصيام كالغفلة عينا وقيمة (أن عاش بعده) أى أن كان حيا بعد الصحة والأقامة (بقدره) أى بقدر ما فات فلو فات بالمرض أو السفر صوم خمسة أيام مثلا وعاش بعده خمسة أيام بلا قضاء أدى وارثه فدى بقصوم خمسة أيام (والا) أى أن لم يعيش بعده بقدره بل أقل (فبقدرهما) أى فيفدى بقدر الصحة والأقامة لا القوت فلو فات خمسة وعاش بعده ثلاثة فدى ثلاثة فقط والطحاوى وهم وقال أنه قول محمد وأما قولهما فالوصية بخمسة والأسبغابى حرر الخلاف هكذا الوعاش أقل ما فات فإن صام فمعا عاش فلا شىء عليه عندهم وإن افطر ولم يصم أصلا فكذا عند محمد وقالا عليه الوصية بكل ما فات والمتن ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام مشعر بأنه لو كان المريض لم يصح فلا شىء عليه وهذا إذا لم يتحقق اليأس عنه والأفعلى أنه فدية لكل يوم من المرض كما مر من الكرماني وقال صاحب المحيط أنه شىء يجب حفظه جدا وينبغي أن يستثنى الأيام المنية ما عاش لها سيأتى أن أداء الواجب لم يجز فيها (وشرط) لوجوب الفداء على الوارث (الإيصاء به) بشرطه (ونفذ) وجوز الإيصاء من التفتيت (من الثلث) أى ثلثها له أن كان له وارث والأفمن الكل والمتبادر من هذا الكلام أن الإيصاء واجب

عليه أن كان له مال كما في المنية وغيرها ( وفدية كل صلاة ) مكتوبة أو واجبة كالوتر  
دون السنة فإنها في سعة من الترك ( كصوم يوم ) أي كفدية وقيل فدية صلاة يوم  
كصومه أن كان معسرا والظاهر خلافه كما في الحرثانة وقال محمد بن مقاتل به فلا قيد  
الأعسار وعامة المشايخ هو إلى الأول وعليه الفتوى كما في الكرماني والقياس أن لا يجوز  
الفداء عن الصلاة واليه ذهب الباغي كما في قاضيخان والاستحسان أن يجوز الفداء  
عنهما ما في الصوم فلو روي النص وما في الصلاة فله يوم الفضل ولنا قال محمد أنها  
يجزى بها إن شاء الله تعالى وفي الكلام روي إلى أنه لو فرط في أدائها باطاعة النفس وخداعة  
الشیطان ثم ندم في آخر عمره وأوصى بالفداء لم يجزى لكن في ديباجة المستصفي  
دلالة على الإجزاء إلى أنه لو لم يوص بفداء ثم تبرع وارثه جاز وقال محمد أنه اجزأ  
إن شاء الله تعالى وفي الزاهدی قيل أنه لم يجزى الصوم وفي التحقيق قيل لم يجزى  
للصلاة ولا خلاف أنه أمر مستحسن يصل ثوابه إليه وينبغي أن يغنى قبل الدفن  
وإن جاز بعده وكيفية أن يسقط من عمره اثنتي عشرة سنة ومن عمره تسعة ثم يدفع  
للباق من العمر إلى مسكين من ملكه دفعة واحدة أن كان الثلث وأما بالفدية والأ  
فيم دفع إليه ما يملكه فيقبضه ثم يهبه من الدافع ثم يقبضه ثم يدفعه إلى المسكين ثم وثم إلى  
أن ينتهي عمره وإن لم يملك شيئا استقرض وارثه وينبغي أن يقول الدافع للمسكين  
في كل مرة إني أدفعك مال كذا لفدية صوم كذا الفلان بن فلان بن فلان المتوفى ويقول  
المسكين قبلته وأطلق كلامه يدل على أنه لو دفع إلى فقير جملته جاز ولم يشترط العدد  
ولا المقدار لكن لو دفع إليه من أقل من نصف صاع لم يعتد به وبه يفتي كما في إيمان  
الصقري ( وعادة غيره لا تجزيه ) أي صوم الوارث وغيره لليمت وصلاتها لا يكفي  
فلاضافة للعهد فلا يردان الزكوة والحج والكفارة مجزئة بلا خلاف وعن عصام  
ومحمد بن سلمة أن غيره صام وأطعم عنه احتياطا لأن السنة وردت بهما ولو لم تأخذ  
بهما ضرب من الاجتهاد كما في الكرماني وذكر في الزاهدی عن عصام وأبراهيم بن  
يوسف يقضى غيره صلاته ( ويلزم النقل ) أي إتمام صوم النقل ( بالشروع ) أي  
بشروع غير مظنون أنه عليه ولا يلزمه كما في الصلاة وفيها شعار بان افطاره لا يجوز  
كما ياتي ( إلا في الأيام المنهية ) أي المنهي الصوم فيها فجعل الأيام منهيّة لعلاقة الحلول  
( أي يوم الفطرو ) يوم ( الأضحى مع ثلثتين ) الأيام ( بعده ) أي الأضحى فسمى  
تلك الثلثة بالتشريق والأحسن أي العيد بين والتشريق فإن صومه لا يلزم بالشروع  
فيه فبالإفساد لا يلزم القضاء وعن أبي يوسف أنه يلزم به القضاء كما في الكشف وذكر  
في الزاهدی وغيره أنه لا يلزم بالشروع عنه خلافا لما وانما الاحتجاج إلى التفسير لأن الأيام

المنهية كثيرة وإن لم تكن بمثل تلك الأيام منها ست شوال فإن الصوم فيها يكره  
 مطلقا عنده ومتابعا عند أبي يوسف وعن الحسن لا يكره مطلقا كما قال المتأخرون  
 إلا أنهم اختلفوا إن التابع أفضل أم التفریق وقال الحلواني يستحب صومها إذا أكل  
 بعد العبد أياما كما في المضمرات وذكر في النظم أنه يستحب التفرق في كل أسبوع  
 يومان لطعن أهل الكتاب ومنها يوم التروية وعرفة وقيل النهى في حق الحاج  
 ومنها يوم الجمعة منفردا وهذا عنده خلافا للطرفين ومنها يوم المهرجان والنيروز  
 إذا لم يوافق ما اعتاده والمختار أن صومه غير مكره ومنها صوم الدهر وإن أفطر الأيام  
 الخمسة وهذا عند أبي يوسف كما في المحيط ومنها يوم الوصال أي صوم يومين أو ثلاثة  
 بلا أفطار كما في المضمرات ومنها صوم أيام البيض فإنه مكره عند بعض كما في الخلاصة  
 وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وقيل من الرابع عشر والخامس عشر  
 والسادس عشر كما في الزاهدی وعن أبي يوسف أنه مستحب كصوم يوم الاثنين  
 والخميس كما في المحيط (وصح التندر فيها) أي في هذه الأيام المنهية بالاصالة مثل نذرت  
 أن أصوم لله تعالى يوم النحر وغدا أو كان الغد يوم النحر أو بالتبعية مثل أن ينذر صوم  
 هذه السنة أو سنة متتابعة أو أبدا وعنه أنه لا يصح التندر فيها (لكن أفطر) لكرهه  
 الصوم (وقضى) في أيام أخر الصوم الأبد فإنه اطعم لكل يوم مسكينا كما في القطرة  
 وعن محمد أوصى بالأطعام وإن صام صبح وخرج عن عهدته وفيه اشعار بأنه لو نذر  
 صوم الأصحى وأفطر وقضى يوم الفطر صبح كما في الزاهدی وبأنه لو صام فيها عن واجب  
 أخر كلقضاء والكفارة لم يصح لأن ما في القيمة كامل أداه ناقصا كما في المضمرات  
 (ويقطر) النقل بإحالة (بعذر ضيافة ثم يقضى) المفطر سواء كان ضيفا أو مضيفا ذكره  
 الحسن لكن لم يوجد رواية المضيف والضيافة مشعورة بأن غير هاليس بعذر مباح وأما  
 هي فعنه أنها ليست بعذر وعنهما أنها عذر كما في الكافي وينبغي أن يقول إلى صائم  
 أو يسأله أن لا يفطر كما في فتاوى الحجة والأفضل أن يقول لا يقول إلى صائم حتى لا يعلم  
 الناس سره وقال أبو الليث أن كان الإفطار لسرور مسلم فمباح والأفلا كما في النظم  
 والصحيح أنه أن تأذى الداعي بترك الإفطار يفطر والأفلا وقال الحلواني الأحسن  
 أنه أن يثني من نفسه القضاء يفطر والأفلا وقال خلف أنه لا يفطر وإن حلف بالطلاق  
 وينبغي أن يكون فيه تفصيل على قياس ما قال الحلواني كما في المحيط وفي كلامه  
 إشارة إلى أنه لا يفطر بلا عذر كما روى أبو بكر الرازي عن أصحابنا وعن الشيخين أنه  
 مباح واختلف فيه المتأخرون والأول المأخوذ كما في نكاح الكافي وإلى أن غير النقل  
 لا يفطر كما في المحيط وعن أبي يوسف أن صوم القضاء والكفارة والتندر يفطر

وهذا قبل الزوال واما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه عقوب احد الوالدین  
 كما في الزاهدي ( ويمسك بقية يومه ) وجوبا او استحبابا والاوّل الصحيح لحق الوقت  
 كما في النهاية وضمير يومه لفاعل يمسك فما يأتي من قوله ( مسافر قدم ) اي جاء من السفر  
 ونوى الإقامة في محلها بعد الطلوع ( وحائض ) او نفساء ( طهرت ) بعد الطلوع  
 او معه او قبله على الأقل منهما ولم يبق من الليل مقدار الغسل والتحرية وفي النهاية قيل  
 تاكل الحائض سرا وقيل هي والمسافر والمرضى جهرا ( وصبي ) او صبية ( بلغ )  
 في بعض اليوم ( وكافر ) مرتدا وغيره ( اسلم فيه ) والاصل فيه ان من صار اهلا للاداء  
 في اليوم يومه بالامساك من هذا الوقت وفيه اشعار بان يمسك بالطريق الاولى من  
 افطر متعمدا او خطأ او مكرا او دخل يوم الشك وظهر رمضانته كما في قاضي خن ( ولا  
 يقضى ذلك اليوم ) ( هذان ) الاخيران اي الصبي الذي بلغ والكافر الذي اسلم ولو عند  
 الضحوة وعن ابي يوسف انهما قضيا اذا صار اهليين عندها وفي الامساك اشعار بانهم  
 مفطرون في بعض النهار فلو لم يفطروا فيه ونوا الصوم في وقتها لم يجز يهم عن رمضان  
 لانعدام الاهلية في اوله الا للمسافر فانه يجزيه عنه لاهليته كما في الاختيار فلو افطروا  
 بعدها فلا كفارة عليهم بالاتفاق وفي القضاء على المسافر والكافر خلاف ولا خلاف  
 في قضاء الحائض والنفساء والقضاء على الصبي كما في النظم ويوم الصبي بالصوم  
 اذا طافه كما قال ابو بكر الرازي وعن محمد انه يؤدب حينئذ وقال ابو حنيفة انه يضرب  
 ابن عشر سنين على الصوم كما على الصلاة وهو الصحيح فلو لم يصم لميس عليه  
 القضاء كما في الزاهدي ( ويتم ) وينبغي ان لا يفطر ( مقيم ) صائم ( مسافر ) بعد الصباح  
 ( ولو افطر ) وان اكره ( لا كفارة عليه ) الاحسن لم يكفر فان جواب لو ملأ وخالف  
 الزمخشري السلف في تجويز الاسمية ويجوز ان يقال ان لو بمعنى ان وحينئذ يصح ان  
 يكون الجواب اسمية بلا فاع كما في المعنى ( وجنون كل الشهر ) مما يمكن ابتداء الصوم منه  
 والاحسن جميع الشهر ( مسقط ) للصوم حتى لو افاق بعد الزوال ومن اليوم الاخر من رمضان  
 لا يلزم القضاء على الصحيح لان الصوم غير صحيح كما في النهاية ( لا ) ستة طعنون  
 ( البعض ) فيما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولو من آخر رمضان لم يزم قضاء الكل ولو افاق  
 في ليلة منه لم يلزمه قضاء على الصحيح كما في عامة المتدولات كالحيط وغيره ومن الظن  
 ان في التحقيق افاقته في جزء من ليلة موجبة للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق مشعر  
 بانه لم يفرق بين الجنون الاصل والطارى فلو بلغ جنون ثم افاق في بعض منه لم يزم قضاء  
 الماضي وعن محمد انه لم يزم كما في المعتمد ذكر في الزاهدي المعتمد في الافاق والجميع  
 ما به من الجنون ( وان اغنى عليه اياما ) اي ثلثين يوما او بعضها لكن في دلالة الايام



عليه قضاء ( قضاها ) أى قضى تلك الأيام ( الأيوما نواه ) فوقيتها كما إذا فات قبل الزوال أو أغشى عليه بعد غروب الشمس فإنه لا يقضى إلا ذلك اليوم لوجود النية فيه على ما هو الظاهر من حال كل موطن والبناء عليه أحب ما لم يعلم خلافه فلو اعتاد الفطر أو سافر لزم القضاء كما فى المحيط وأعلم أنه قال ابن عبد البر إن أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السجود صحاح متواترة كما فى فتح البارى وذكر فى الزاهدى أنه قال من سنن الصوم التسخير وتأخير وتعجيل الإفطار ويستحب الإفطار قبل الصلاة ومن السنة أن يقول عنده اللهم لك صمت وبك امنت وعليك توكلت وعلى رزقك أفطرت وصوم غد من شهر رمضان نويت فاغفر لى ما قدمت وما أخرت

\* (فصل الاعتكاف) \*

لغة البث من العكف أى الحبس أو من العكوف أى الإقامة كما فى الكرمانى وشريعة على ضربين سنة وأجب وباللام أشار إلى الأول وهو مكث فى مسجد بنية عبادة غير واجبة بقرينة قوله ( سنة مؤكدة ) مطلقا وقيل فى العشر الأخير من رمضان وأما فى غيره فمستحب كما فى بيان الأحكام وقيل سنة على الكفاية متى لو ترك فى بلد لا سلاوا وقيل سنة لا يأنم تاركه وقيل مستحب كما فى الزاهدى والصحيح الثانى لمواظبته عليه السلام على ذلك وقضائه فى شوال حين ترك كما فى المصبرات والكلام مشير إلى أن أقل مدة هذا الاعتكاف ساعة وهذا ظاهر الرواية وعنه أنه يوم فعلى الأول لا يقضى إذا أفسدته وعلى الثانى يقضى لأن اعتكاف النفل لازم الإتمام وإلى أن الصوم ليس بشرط وهو ظاهر الرواية كما فى النهاية وإلى أنه يجوز أن يعتكف ليلا كما فى النظم وإلى أنه يجوز فى كل مسجد وعن أبي يوسف يجوز فى غير مسجد جماعة كما فى الكافى وفيه إيحاء إلى أنه لا يجوز فى ظاهر الرواية إلا فى مسجد جماعة كالواجب ثم أشار إلى القسم الثانى من الواجب بقرينة الصوم والقضاء وغيرهما من الأحكام الآتية فقال ( وهو ) أى الاعتكاف الواجب بالنذر على طريق الاستخدام ( لبث صائم ) أى قراره فيه من زالى أنه تعربى اعتكاف الذكر وأما تعربى الأنثى فسميات وإلى أن الصوم شرط أو ركن كما فى التحفة والصوم شامل لغير الفرض فى المشارع من الصوم الواجب ما يجب على نادر الاعتكاف وفى الحزبان لوقال نذرت الاعتكاف بغير صوم لزمه مع الصوم وإلى أنه لا يصح النذر باعتكاف الليل وعن أبي يوسف أنه يجوز أن عمره رضى الله عنه نذر فى الجاهلية اعتكاف ليلا وقد أمره عليه السلام بإيفائه كما فى النظم ( فى مسجد جماعة ) أى يقوم فيه جملة ولو مرة فى يوم كما أشار إليه الكرمانى وعن أبي حنيفة أنه لا يصح الإفيا يقوم خمس مرات وقيل

يُصَحُّ فِي الْجَامِعِ بِإِجْمَاعِ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُصَحُّ فِيهِ أَخْرَاجُ مَا قِيمَ فَلَا يُصَحُّ عِنْدَ  
الْحِمَاضِ وَمَسْجِدِ قَوَارِعِ الطَّرِيقِ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُصَحَّ فِي مَصَلَى الْعِيدِ  
وَالْجَنَازَةِ وَفِي الْمَضْمَرَاتِ الْأَفْضَلُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ثُمَّ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ ثُمَّ مَسْجِدُ بَيْتِ الْقُدْسِ  
ثُمَّ الْمَسَاجِدُ الَّتِي كَثُرَ أَهْلُهَا (بُنْيَة) أَيُ بُنْيَةِ اللَّبِثِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلْجَوَابِ  
لَيْشْعُرَ بِأَنَّ اللَّبِثَ لِلْعِبَادَةِ لَهُ تَعَالَى وَفِيهِ أَشْعَارُ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ بِمَجْرَدِ الشَّرْعِ فِيهِ وَعَنْ  
أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَجِبُ بِهِ كَمَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ وَبِأَنَّهُ يَجِبُ بِمَجْرَدِ قَصْدِ الْقَلْبِ وَالتَّنْذِيرِ أَجَابَ  
عَلَى النَّفْسِ مَا لَيْسَ عَلَيْهَا بِالْقَوْلِ وَلَوْ اكْتَفَى بِالْقَلْبِ لَمْ يَلْزَمْهُ كَمَا فِي كِتَابِ الْفَرُوعِ  
وَالْأَصُولِ كَالْخُرَازَنَةِ وَالتَّحْقِيقِ وَغَيْرِهَا (وَأَقْلَهُ) أَيُ أَقْلَ مَدَّةِ الْإِعْتِكَافِ الْوَاجِبِ  
أَوْ مَدَّةَ أَقْلِهِ (يَوْمٌ) كَمَا فِي عَامَةِ الْمَتَدَاوِلَاتِ لَكِنْ فِي بَحْرِ الْمَحِيطِ عَنْ كُنْزِ الرَّعْسِ  
وَالْخُرَازَنَةِ الْأَكْمَلُ أَنْ أَقْلَهُ يَوْمٌ عِنْدَهُ وَكَثُرَ مِنْ نَصْفِ يَوْمٍ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَسَاعَةٌ  
عِنْدَ مُحَمَّدٍ فَلَوْ تَنَذَرَ الْإِعْتِكَافَ قَبْلَ الزَّوَالِ فِي يَوْمٍ صَامَهُ لَمْ يُصَحَّ عِنْدَهُ خِلَافُهَا  
كَمَا فِي الزَّاهِدِي (فَيَقْضَى) ذَلِكَ الْإِعْتِكَافُ الْوَاجِبُ (مَنْ قَطَعَهُ فِيهِ) أَيُ فِي ذَلِكَ  
الْيَوْمِ وَأَنْ لَمْ يَقْضِهِ فَعَلَيْهِ الْإِبْصَاءُ (وَلَا يَخْرُجُ) مَنْ يَعْتَكِفُ لِلْوَاجِبِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا  
(مِنْهُ) أَيُ الْمَسْجِدِ وَسُطْحِهِ عِنْدَ أَهْلِهِ (الْحَاجَةُ إِلَى الْإِنْسَانِ) أَيُ لِمَا فِيهِ ضَرُورَةٌ كَادَاءُ  
الشَّهَادَةِ وَقَضَاءُ الدِّينِ وَحَمْلُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ كَمَا فِي النِّظْمِ وَالْحَقُوفِ  
عَلَى النَّفْسِ وَالْمَالِ وَآخِرَاجِ ظَالِمٍ كَمَا فِي الْمَضْمَرَاتِ وَكَاجَابَةِ السُّلْطَانِ وَالْبَوْلِ وَالْفَائِظِ وَالْغَسَلِ  
وَالْوَضُوءِ وَلَا يَتَوَضَّأُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ عَرِيسَتِهِ خِلَافَ الْمُحَمَّدِ كَمَا فِي الزَّاهِدِي وَلَا يَأْسُ بِأَنْ يَدْخُلَ  
بَيْتَهُ لِلْوَضُوءِ وَلَا يَمُكِّثُ بَعْدَ الْفَرَاحِ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجُمُعَةَ مِنْ أَهَمِّ الْحَوَائِجِ كَمَا فِي السُّكْرَانِي  
وغيره لِأَنَّهُ لَهَا كَانَ فِيهِ تَقْصِيلُ قَالَ (أَوْ) أَلَا (لِلْجُمُعَةِ) مَنْ قَرَّبَ مِنَ الْجَامِعِ مَنْزِلَهُ  
(بَعْدَ الزَّوَالِ وَمَنْ بَعْدَ مِنْهُ مَنْزِلَهُ) مَعْتَكِفُهُ (فَوْقًا) يَخْرُجُ (يَدْرُكُهَا) أَيُ الْجُمُعَةُ  
(وَيُصَلِّي السُّنَنَ) حَالُ كَوْنِهَا (لِلْجُمُعَةِ) وَقَبْلُهَا أَوْ بَعْدُهَا كَمَا فِي الْأَصْلِ أَوْ قَبْلُهَا أَوْ بَعْدُهَا  
أَوْ سِتَاسَنَةً وَتَحِيَّةً كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَعِنْدَهُ أَنْ يَخْرُجَ بِقَدْرِ مَا يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَرْجِعُ مِنْ غَيْرِ  
ثَرَاخٍ وَالْعِيدِ أَنَّ الْجُمُعَةَ كَمَا فِي النِّظْمِ وَالْكَلَامِ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ لِعِبَادَةِ الْمَرِيضِ وَمَجْلِسِ  
الْعِلْمِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ إِلَّا إِذَا اسْتَشْنَى عَنْ نَفْسِهِ وَقِيلَ يَخْرُجُ إِلَيْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ مَنْ يَقُومُ  
بِأَمْرِهِ كَمَا فِي الزَّاهِدِي (وَلَا يَفْسُدُ) الْإِعْتِكَافُ (بِمَكْنَتِهِ) أَيُ الْمَعْتَكِفُ فِي الْجَامِعِ (أَكْثَرُ مِنْهُ) أَيُ  
مَنْ وَقَفَتْ يَصَلِّي فِيهِ الْفَرَضَ وَالسُّنَنَ وَلَوْ يَوْمًا وَلَيْلَةً (فَإِنْ خَرَجَ) عَنْهُ النَّاذِرُ وَلَوْ بِالنِّسْيَانِ  
(سَاعَةً) عِنْدَهُ وَكَثُرَ مِنْ نَصْفِ يَوْمٍ عِنْدَ مَا وَهَّابٍ لِلْمُسْلِمِينَ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ (بَلَا عَدْرَ  
إِلَى حَاجَةِ الْإِنْسَانِ) (فُسِدَ) إِعْتِكَافُهُ (وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَنَامُ) وَيَتَطَيَّبُ وَيُدْنِ وَيَتَزَوَّجُ  
وَيَتَخَلَّعُ (وَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي) لِحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ لِلتَّجَارَةِ فَانْهَكَرُوهُ (فِيهِ) أَيُ فِي الْمَسْجِدِ

(فلا حضار مبيع) فيه بانه مكر ومعلى ما قالوا كفا في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس به عند بعض والى انه لا بأس باحضار الثمن (لا) يفعل هذه الافعال فيه (غيره) اى غير المعتكف فانه مكره وفي الزاهدى جاز لغيره النوم فيه ولو مقبها مضطجعا رجلا الى القبلة (ولا بصمت) اى يكره له ترك الحديث وطالما السكوت لان الصمت ليس بقربة في شريعتنا كفا في الكرماني ويكره له ان ينوى الصوم مع زيادة ان لا يتكلم وقيل ان ينذر ان لا يتكلم اصلا كفا في النهاية ويستحب الذكر كفا في السراجية (ولا يتكلم الا بخير) اى بما الاثم فيه فلن حرمة التكلم بالشر في وقت الاعتكاف اشد منه في غيره (ويبطله) اى الاعتكاف (الوطى) في القبل والدير (ولو) وطى\* (ليلا وناسيا) وفيه اشعار بان الاكل ناسيا لم يبطله (ويبطله) وطى\* في غير فرج من الانسان كالتيخير (او قبلة ولمس) كالمباشرة الفاحشة (ان انزل) وفيه رمز الى انه لو نظر فانزل لم يبطله كفا في المحيط (والا) ينزل (فلا يبطله وان حرم) هذا الفعل عليه (والمرأة تعتكف) باذن زوجها لا غير (في بيتها) فان كل في مسجد والافتح جعل موضعها مسجد كفا في الزاهدى وفيه اشارة الى انها لا تعتكف في مسجد جماعة وعنه ان مسجد بيتها افضل من مسجد غيرها الى انها لا تعتكف في بيتها في غير مسجده ولا ياتي بها زوجها ولا تخرج منه كالرجل كفا في شرح الطحاوى ولو عاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال ينذر الشهر الا اذا لم تقض ايام الحيض متصلة بالشهر ولو نذرت اعتكاف شهر استقبلت لا مكان التتابع كفا في الزاهدى (نذر) بلانية الليالي (اعتكاف ايام) متعول نذر والجملة صلة له وصول محذوف فان الكوفية جوز واغفقه ولا وجه لمنع البصرية عنه كفا في الرضى والمعنى من نذره (لزمه) فمن لم يشترط لصحة النذر الا كون المنذور عبادة فظاهر وكذا عند من اشترط ان يكون من جنسه فرض لا ندلبث في المسجد اذا صلى كذا في المحيط والمراد من ما هو فرض قصدا فلا يلزم النذر بصلاة الجنائز وعبادة المريض لانها واجبة ولا بالوضوء وقراءة القرآن لانها للصلاة لافئته كفا في الكفاية ولا بدعاء كذا ببر كل صلاة عشر مرات وكذا بالصلوة عليه عليه السلام كل يوم كذا وقيل يلزم النذر بها كفا في المنية (بلياليها) المتقدمة عليها وفيه اشعار بان من نذر اعتكاف الليالي لزمه بايامها المتأخرة لان كلام الايام والليالي يستتبع ما بارائه من الليالي والايام باتفاق الروايات (ولاء) اى متابعا (وان لم يشترط) الولا (وفي) نذر اعتكاف (يومين) بلانية ليلتيهما لزمه (بلياليتها) ولا وكذا العكس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف في اللياليتين لا يلزمه شىء وفي اليومين لزمه الليلة المتوسطة ايضا كما في المحيط وعنه يدخل فيه هذه الليلة استحبابا لا وجوبا كفا في شرح الطحاوى وعنه

لا يدخل الا اليومان كما في قاضي خان (وصح) في نذر ايام او يومين (نية النهار خاصة)  
 لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه رمز الى انه صح في نذر ليال او ليلتين نية الليل خاصة لانه  
 نوى الحقيقة الا انه لا يلزم مشى عوالي انه لا يصح نية النهار في نذر الشهر لانه اسم لثلاثين  
 يوما وليلة والى انه صح نذر يوم فيدخل المسجد في اعتكافه قبل طلوع الفجر وفي اعتكاف  
 ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد الغروب من اليوم الآخر  
 كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة اي خصت نية النهار وانفردت من نية الليل خاصة  
 وانفرادا منها والجملة حال من النية ويحتمل ان يكون صفة فيكون حال من النية لامن النهار  
 كما ظن اذا لتأنيث ياب عنه ولا يخفى انه يشعر بانفراده وفراغ باله فيشير الى ما التزمه  
 من رعاية حسن الاختتام كما الى الحديث القدسي على صاحب الصلاة والسلام

\* (كتاب الحج)

قدمه على النكاح لانه ليس من العبادات المحضة وليس من آخر العبادات كما ظن بل  
 الجهاد كما تقرر في الاصول فالاولى تقدمه على النكاح والحج لغة القصد الى شيء وشرعية  
 القصد الى الميتم المحرام باعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما قالوا والفتح والكسر لغة  
 وقيل الكسر لغة فجد والفتح لغيرهم وقيل الفتح الاسم والكسر المصدر وقيل بالعكس  
 كما في فتح الباري وهو نوعان الحج الاكبر حج الاسلام والحج الاصغر العمرة كما في النتنق  
 فلم يكن العنوان من التخصيص في شيء (فرض) الحج الاكبر (على حر مسلم مكلف)  
 فلا يفرض على العبد والكافر والصبي والعجنون ولا يبعد ان يترك قيم مسلم لان المكلف  
 يغنى عنه (صحيح) من الامراض فلا يفرض على الزمن والمقطوع الرجل وغيرهما عنده  
 وفي رواية عنهما واما عندهما وفي رواية عنه يفرض على هؤلاء فيلزم الاحجاج عندهما  
 خلافا له فلا وكان صحيحا ثم صار زنا لزمه الاحجاج بلا خلاف (بصير) فلا يفرض عنده  
 على الاعمى وان وجد قائدا ويفرض عندهما وفي رواية عنه وعن محمد انه لا يفرض  
 عليه وذكر القدوري ان من له آفة يعمل معها بالمعين وقد وجد ففى الوجوب عليه  
 روايتان الكل في المحيط وظاهر كلامه ان الصحة شرط الوجوب عنده وللمشايع فيه  
 خلافا له والصحيح انه شرط للاداء فعلى هذا يلزم على المريض الايصاء لاعلى الاول  
 كما في النهاية (له زاد) اي نفقة وسط وهو في الاصل النذر الزائد على ما يحتاج اليه  
 في الوقت كما في المفردات (وراحلة) اي ما يحمله وما يحتاج اليه  
 من الطعام وغيره ذهابا ومجيئا وهي في الاصل البعير القوي على الاسفار والاعمال  
 ويستوى الذكر والانثى والتاء للمبالغة كما قال ابن الاثير وفيه اشارة الى انه لو وجد

ما يكثرى مرحلة ويمشى مرحلة تعجز عن الرحلة كما في قاضيخان وكذا لو استأجر  
اثنان بغير اثم ركب كل منهما فرسًا كما في الزاهدى والى انه يشترط الهلاك والاستيجار  
فيهما فلا يفرض باصتهما ولو كان البيع قريبا له كما في المضمرات والى انه لا يجب بالمال  
الحرام لكن لو حج به جاز لان المعاصى لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يقال انها غير  
مقبولة كما في مكر وهات صلوة الحزاة ولا يخفى ان هذين في حق الافاقى واما في غيره  
فالشرط فيه الراد والقدره على المشى والمتبادر ان هذه الامور شرط عند خروج  
قافلة بلده فلن ملكها قبله فلا ياتم بصرفه الى حيث شاء كما في شرح الطحاوى والمضمرات  
وغيرهما (فضلا) اى فضل الراد والرحلة ويحتمل ان يكون مصدر بفضلان (عما لا يد  
منه) اى من حاجته الاصابة كما في الفطرة (وعن نفقة) وسط (عياه) اى الذين عليه  
اسباب معيشتهم كالزوجات والاولاد الصغار والخدم والعمال بالكسر جمع  
العمل كالنير ولا يخفى ان النفقة مستدركة بما لا بد منه ولعل الذكر لزيادة الاهتمام  
(الى حين عوده) الى وطنه من ابتداء سفره فلا يشترط بقاء نفقة يوم بعد العود  
خلافا لابي عبيد الله الجرجاني وعن ابي يوسف نفقة شهر كما في المحيط وقيل  
في التاجر رأس حال التجارة وفي المحترق آلات حرفته وفي صاحب  
الضيعة ما يعيش بغلتها وفي الحرث والاكار آلاتها من البقر ونحوه  
كما في قاضيخان والكلام عسير الى انه لو كان له كروم وعقارات واراض وهو نيت  
يستغلها يكفيه وعياله الى العود غلتها وتيمتها لزم الحج كما في الهنية وكذا اذا كان له  
جواهر او ثياب الزينة كما في الجواهر (مع امن الطريق) اى مع ظن مريد الحج  
ان طريقه امن من العصيان والقتل وغيرها فان علم انه ام بامن غالبا يجوز تأخير  
كما في الجواهر الا ترى ان ابا بكر الوراق خرج ما جاز ما ذهب مرحلة قال لاصحابه ردوني  
فقد ر تكبت سبع مائة كغيري في مرحلة فردوه وفي واقعات الناطقى ان قتل بعض الحاج  
عذر في ترك الحج وعن ابي القاسم الصفار يبالغ قال لا اشك في سقوط الحج عن النساء  
وانما اشك في الرجال وافتى ابو بكر الجصاص بيبعد اذ انه سقط عن الرجال ايضا لكثرة  
الاعطار وبه افتى الوبرى والتمرجاني الصغير بحوارزم وابو الفضل الكرماني بخراسان  
كما في الزاهدى وقال عبد الله الشاجى ليس الحج على اهل خراسان منذ كذا سنة وقال  
ابو القاسم الصفار لا ارى الحج فرضا منذ عشرين سنة والبادية عندى دار من دار  
الحرب ومثله قال ابو بكر الاسكافى في سنة ست وعشرين وثلاثمائة فكيف في زماننا  
وقيل انها قالوا ذلك لانه لا يتوصل الى الحج الا بالرشوة فيكون سببا للمعصية ومتى يؤل  
الامر الى هذا يرتفع الطاعة كما في المضمرات وقاضيخان وغيرها لكن في الهنية لا يمنع

عن الحج بالكس فإنه لا يخلو قافله عن ذلك فلو سقط الحج بمثل ذلك ارتفع العمل بقوله تعالى ( والله على الناس حج البيت ) فلا اعتماد على ما قاله الفقيه أبو الليث أنه ان غلب سلامة الطريق ففرض والا فساقط وظاهره ان امن الطريق شرط الوجوب كما روى عنه وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو الصحيح فيلزم منه الايصاء كما في النهاية ولما فرغ من الشروط المشتركة شرع فيها يختص بالمرأة فقال ( والزواج ) بالجرى مع الزوج ويجوز الرفع على الابتداء ( أو المحرم ) أى الذى حرم عليه نكاحها أبدا بقراءة أو رضاع أو صهرية كما في المشاهير وهذا وان كان يخرجها لا تحت زوجته وعمتها وأختها فان حرمتها عقيدة بالنكاح لكنه يخرج للزوج أيضا ولو عرف بها محل الوطى وحرم النكاح أبدا تدخل فيه الزوج وان لم يكن محتاجا اليه في هذا المقام وإطلاقه يدل على وجوب الحج عليها وان كان المحرم لم يوافقها لا بتفقيتها وفيه اختلاف الروايتين كما في المحيط وفى مغزى كلامه من خفى الى اشتراط كون الزوج والمحرم عاقلين بالغين موافقين لها فى ذلك بلا إيجاب فلا عبرة للمبى والمجنون ولا يجبر الزوج والمحرم عاقلين بالغين موافقين لها الطحاوى وإلى اشتراط كون المحرم غير فاسق والا فلا يجب عليها كما في الخزانة ( للمرأة ) الشابة والعجوز والا كتناء مشير الى ان اذن الزوج لا يشترط لان حقه لا يظهر فى الفرائض وإلى ان المتزوج غير واجب عليها اذا لم يكن لها زوج وينبغي أن يقيد المرأة بالحالمة عن العدة لان من شرط الوجوب الخلو عن العدة أى عتة كانت كما في الزايد وغيره وظاهر كلامه ان المحرم شرط الوجوب والمشايخ فيه خلاف كما مر فى امن الطريق وفى تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على الامر بالصباح الوجه بلا شرط كون قريب معه لكن اللاب ان يمنع عنه حتى يلجى ويكرهه ذلك ان احتاج اليه الاب أو الأم كما في الخلاصة ( ان كان بينها ) أى بين مكان المرأة ( وبين مكة ) مأخوذة من مكنت العظم أى أخرجت مخه ولكون البلدة الحرام وسط الارض تسمى بها كما في المفردات وانما ذكر الحرام لاضمحلال معنى الوصفية بالاسمية ( مسيرة سفر ) أى مسافة ثلاثة ايام ولياليها وفيه اشارة الى انها لا تسافر بلا محرم الا الى ملحدون السفر كما في الكافي ( فى العمر ) يسكنون الميم وموضعها اسم لمن عازة البدن بالحياة ( مرة ) واحدة اسم لجزء من الزمان كلاهما ظرف فرض ( على الفور ) فى اصح الروايتين عن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف وقال محمد على التراخي كما في المحيط والاول المحتار كما في السراجية ولذا سقط عنه التمهيد كما في التمر تاشى والغور لغة الغليان ثم استعير للسرعة ثم سمي به الساعة التى لا يثبت فيها كما فى المغرب قال ابن الاثير فور كل شىء عول وشريعة تعجيل الفعل فى اول اوقات امكانه والتراخي لغة التباعد وشرا جواز تأخير الفعل عن الاول الى ظن الوقت

فيشمل العمر والهراد من الفوران يتعين اشهر الحج من العام الاول للاداء فيأثم عند  
 الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا أدى ولو في آخر عمره فانه رافع للاثم بلا خلاف  
 ومن التراخي ان لا يتعين هذه الاشهر له فيجوز له التأخير عند محمد لكن بشرط سلامة  
 العاقبة كما نقل عنه في المبسوط وغيره وفيه اشكال لان العاقبة مستورة غير  
 قابلة للبناء على الا ترى انه لو سأل سائل هل يحل التأخير عن هذه العام عند محمد لم يجز  
 للمفتي ان يجزم بالتحليل والتعريم والصحيح ما قال ابو الفضل في اشارة الاسرار انه  
 لا ياثم عند محمد بالتأخير اذا مات فجأة واما اذا ظن الموت بالامارات فيأثم بالفوت  
 لان العمل بدليل القلب واجب عند فقد ان غيره كذا في الكشف لكن في الزاهدى  
 لو وجب عليه الحج وحمل بينه وبينه حتى مات سقط لان وجوبه موسع كما سقط  
 عن الخائف قبل خروج الوقت وقيل لم يسقط لانه على الفور وكذا اذا افتقر بعد  
 اليسر وان فرط حتى اتلف ماله يسعه ان يستقرض فيحج وان مات قبل قضاء القرض  
 يرجى ان لا يؤخذ به اذا عزم على القضاء وفي التمر تالشي عن ابى يوسف لزومه  
 الاستقراض ولو حج الفقير ثم استغنى لم يحج ثانيا لان شرط الوجوب التمكن  
 من الوصول الى موضع الاداء الا ترى ان المال لا يشترط في حق المكي لكن في النوادر انه  
 يحج ثانيا (ولو احرم) من ميقات (صبي فبلغ او عبد فعتق فمضى كل) منهما على  
 احرامه واثم اعمال الحج (لم يؤد فرضه) اى الصبي او العبد لانه متنفل في الاحرام  
 فلا ينقلب فرضا (ولو وجد الصبي) البالغ قبل الطواف والوقوف (أحرماه) بان  
 يرجع الى ميقات من المواقيت ويجوز الثانية بالحج (للفرض صح) ذلك التجديد لانه  
 لعدم الاهلية لم يكن احرماه لازما فلورجع الى تجديد الاحرام ادى فرضه (لا العبد)  
 اى لا يصح تجديد احرام العبد المعتق لانه لاهلية الاحرام كان احرماه لازما فلا يخرج  
 عنه الابالاثام وفيه اشعار بان المجنون اذا افلق والكافر اذا اسلم بعد الاحرام  
 ومضى كل منهما عليه لم يؤد فرضه ولو وجد الاحرام اداه كفا في المضمرات (وفرضه)  
 اى فرض الحج الاعم من الشرط والركن (الاحرام) لقلة المنع كما قال ابن الاثير وشرعة  
 تحرير اشياء واجلب اشياء كفاي تمتع الهداية وهو شرط كفاي النهاية وغيره ولا  
 يبعد ان يكون فيه اختلاف في الركنية فانه كالتكبير في الصلوة كفاي تمتع الكافي  
 وغيره (والوقوف) اى المحضور ولو ساعة من زوال عرفة الى طلوع فجر النحر  
 (بعرفة) هي كعرفات اسم لموضع شرقي من مكة على اثني عشر ميلا منها تقريبا  
 وينبغي ان لا ينون وفي الصحاح انها شبيهة بمولد لكن قد تكرر ذكرها في الاحاديث  
 الصحيحة كلبخارى ومسلم وانما سمي بها لان ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام

وضع اسمعيل عليه السلام وهاجر بمكة ورجع الى الشام ولم يتلاقيا سنين ثم التقيا يوم  
 عرفة بعرفة (وطواف الزيارة) ويسمى طواف يوم النحر وطواف الركن وطواف  
 الافاضة فالطواف الدوران حول الشئ عو الزيارة مصدر زرت فلانا اى لقيته بزورى  
 بالفتح اى قصدت زوره وهو اعلى الصدر كما فى المفردات والاضافة باحد ملامسة  
 والمعنى الدوران حول البيت فى يوم من ايام النحر سبع مرات فالكل ركن ولكنه قول  
 الشافعى فان الركن عندنا اربعة والباقي واجب كما فى جنائلت المضمرات وفى تأخير  
 الطواف اشعار بان الوقوف فوقه ولذا لم يفسد الحج بالوقاع قبله (وواجبه) اى الحج  
 وهو ما يتركه الدم (وقوف جمع) اى الوقوف بجمع ولو ساعة من بعد صلاة فجر النحر  
 الى ان يسفر جدا وهو كما لمزدلفة اسم لبقعة على سبعة اميال من مكة شرقيا وانما يسمى به  
 لانه اجتمع فيه آدم وهواء (والسعى) اى سعى سبع مرات (يمين) اعلى (الصفا) بالقصر (و)  
 اعلى (المرورة) فيفيدان صعودهما واجب كما فى شرح التاويلات والنتقى لكن  
 فى الكلام اشكال من وجهين احدهما ان لا يجب الا المشى والثانى ان يسن السعى فى بطن  
 الوادى لا غير كما سيجى وهما جبلان شرقيان الاول ماثل الى جنوب البيت والثانى  
 الى شماله ما بينهما ستة وستون وسبع مائة ذراع والمسعى مائة ذراع واثنى عشر ذراعا  
 (ورمى الجمار) اى رمى سبعين جمرة فى ايام النحر والتشريق بالجمار بالكسر وهى  
 ثلاثة مواضع من منايرمى بها جمارا اى صغارا من الاحجار كما سيجى وانما يسمى بالجمار  
 كما بالجمرات لعلاقة الحلول (وطواف الصدر) ويسمى طواف الوداع وطواف  
 اخر عهد بالبيت وفى التنقى انه سنة فالصدر يفتحتين رجوع المسافر  
 من مقصد هو الشارب من مودعه والمعنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه (للافاقى)  
 اى الخارج من المواقيت فلم يجب على الحلى والحرمى والمكى وقال ابو يوسف اى احبه  
 للمكى كما فى شرح الطحاوى والا فافى بالمهد منسوب الى الافاق جمع افق فالصواب افقى  
 كما فى المغرب والتهذيب وغيرهما ولناصر الفقهاء ان يقول لانهم ان الافاق جمع افق حتى  
 وجب رده فى النسبة الى الواحد فمن سيبويه ان الافعال للواحد وقال بعض العرب  
 هو انعام كما فى الفائق وغيره ولو سلم انه جمع فلم لا يجوز ان يكون الياء للوحدة كما قالوا  
 فى رومى ولو سلم انها للنسبة فالرد غير واجب فانهم ارادوا بالا فاقى الحار جين وبالا فاقى  
 الخارج وهذا معنى اخر له لورد الى الافقى لم يفهم منه ذلك فصار كالا نصارى على ما نقل  
 صاحب الكشف عن الزمخشري (والخلق) اى قطع شعر الرأس بالموسى وغيره عند الخروج  
 عن الاحرام والاولى ان يقال والاخذ ليشمل التقصير ايضا والواجب السادس الاحرام  
 من الميقات كما فى المضمرات وذكر فى النظم للمفرد ثلاثة عشر فعلا وللقارن ستة عشر



والمتمتع سبعة عشر ثم قال إن الترتيب بين هذه الأفعال واجب وقد ذكرنا أن بعضاً من أشواط الزيارة واجب (وغيرها) من الفرائض الثلاث والواجبات (سنن) تاركها مسيء وهي التيامن في الطواف وتقبيل الحجر كما في النتن والبرمل في الثلاثة الأولى من أشواط الطواف والسعي في بطن الوادي وطواف القدوم والبيتوتة بهذا ويجتمع والاضطباع والجمع بين الظهر والعصر بعرفة بأذان وأقامتين وبين المغرب والعشاء بمنزلة بأذان وإقامة كما في النظم (و) البواني من الاغتسال قبل الوقوف والاجتهاد في الدعاء وغير ذلك (آداب) تاركها غير مسيء كما في شرح الطحاوي (وأشهره) أي الحج (شوال وخوالقعدة) بالكسر أو السكون (وعشر ذي الحجة) بالكسر وقال الجوهري أنها بالكسر المرة الواحدة من الشواذ وقال ابن الأثير أنها بالفتح المرة الواحدة على القياس إلا أن المطرزي قال الفتح لم يسمع وظاهره يدل على أنه عشر ليال وتسعة أيام كما قال أبو يوسف في الجوامع وقال أبو عبد الله الحارثي وأبو بكر الرازي أن يوم النحر من أشهر الحج وثمرته أنه إن أحرم يوم النحر لحج القابل لم يكره عندهما كما في الذخيرة ويمكن أن يحمل الكلام عليه لأنه إذا خفي التمييز جاز التذكير وفيه أشعار بان في قوله أشهره تسامحاً ومجازاً حيث جعل بعض الشهر شهراً أو ما في الكشف وغيره أن اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد فمحرج للعشر لأنه خارج عن الشهرين على أنه قول مرجوح لا يليق بقصاصة القرآن وأنها أضيف إلى الحج إشارة إلى أنه لوملك الراد والراية قبل هذه الأشهر فاستهلك لم يجب عليه الحج كما في المحيط وإلى أنه لا يحل شيء من أعمال الحج في غير هذه الأشهر ولأننا فيه أجزاء الأحرام قبلها ولا أجزاء الرمي والخلق وطواف الزيارة وغيرها بعد إلا أن كل ذلك محرم فيه وإنما سميت يومه الاسمي لأنهم لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بما يوافق تلك الأزمنة فهم يتجنبون ويتعدون عن الحرب وينقلون عن مواضع يقال شال زيد إذا زال عن مكانه وأعلم أن أيام الحج وما لا بد منه خمسة يوم عرفة وأيام النحر وأيام التشريق (وكره كراهة تحريم) أحرامه (أي المحرم) (له) أي للحج (قبلها) أي الأشهر كما كما أشير إليه في شرح الطحاوي وذكر في التحفة أنه مكروه بالإجماع وفي المحيط أن أمن من الوقوع في محظور الأحرام لا يكره وفي النظم عنه أنه يكره الاعتدالي يوسف وفي كلامه أشعار بأنه لا يكره الأحرام في أوائل الأشهر ولا في غيرها إلا إذا أخر بحيث يفوت الوقوف بعرفة كما إذا أحرم يوم النحر فإنه لا ينبغي الحج لفوت أقوى أركانه (والعمرة) اسم من الاعتبار لغة القصد إلى مكان عامر كما في المغرب والزياره التي فيها عمارة الود كما في المفردات وشرعاً أفعال مخصوصة (سنة) مؤكدة وقيل واجبة كما في التحفة وعن بعض

اصحابنا انها فرض كفاية كما في الكافي (وهو طواف) للبيت (وسعى) بين الصفا والمروة  
فليس سواهما ركن. فالاحرام والالحاق شرط كما في النخعة لكن في شرح الطحاوي  
ان الاحرام ركن والسعى والالحاق والتقصير واجبان وما سوى ذلك سنن وآداب قار كما  
مسيء (وجازت) العمرة (في كل السنة) مرة واكثر واجتنب فيها ما في الحج واذا استلم  
الحجر يقطع التلبية في اصح الروايات واذا خلق يخرج عن احرامها كما في فاضل خان  
(وكرهت) العمرة وصحت (في يوم عرفة واربعه بعدها) من ايام النحر والتشريق  
وعن ابي يوسف لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال وعنه الاولى التأخير عن هذه الايام اذا  
احرم بهافي غيرها واما اذا احرم فيها فيرفضها كما في المحيط (وميقات المديني) اي مبدأ  
احرام اهل المدينة ومن سلك هذا الطريق من غيرهم سواء كان مكيا او غيره للحج  
او العمرة وهكذا في سائر المواقيت لانه ما عينه صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الاختيار  
وغيره وقال ابن حجر انه صلى الله عليه وسلم وقفها لاهل الافاق قبل الفتوح لما علم انه  
ستفتح والميقات في الاصل الوقت المحدد ثم استغنى للمكان اي موضع الاحرام كما في الكرماني  
والمديني كالمديني منسوب الى مدينته صلى الله عليه وسلم كما في شرح مسلم (ذوالحليفة) على  
المصفر مكان على اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة فهو ابعد المواقيت اما  
لعظم اجور اهل المدينة واما للرفق باهل سائر الافاق فان المدينة اقرب الى مكة من غيرها  
(و) ميقات (العراقي) والحراساني واهل ملوراء النهر والعراق بالكسر بلاد بين كرويوث  
معرب ايران شهر وهو موضع الملوك كما في الازاهير ذات عرق بالكسر ارض بيحة  
على ستة واربعين ميلا من مكة وانما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق (و)  
ميقات (الشامي) والمصري وغيرهما من ارض العرب بالقصر والياثين للنسبة او بالمدي  
واليثين او الياء الواحدة وحذف الاخرى كما في الرضى (حجة) بضم الجيم وسكون الحاء  
المهيلة قرية خربة على خمسة مراحل اوسنة سمي بها لان قوما نزلوا فيها فاحجبهم  
السبيل اي استأصلهم واهل مصر تركها لان الى رائغ بالراء والهمزة والغين المعجمة لانه  
لا ينزل لها احد الا صم كما في فتح الباري (والنجدي) ومن سلك هذا الطريق والنجد  
اسم لعشرة مواضع مرتفعة فاصلة بين اليمن والقيامة وهما اعلاها والعراق والشام  
اسفلها واهلها من ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقويم البلدان (قرن) بالنحر يك كما في  
الصحاح وفيه انه بالسكون وهو جبل مشرق على عرفات كما في المغرب لكن نقل  
القاضي عياض ان المتحرك الطريق والساكن الجبل وهو على مرحلتين من مكة كما في  
فتح الباري (واليمني) والقيامة وغيرهما (يامم) بفتح الياء واللامين وسكون الميم ويقال  
ان اصله المام بالهمزة والياء تسهيل وحكى يرمم وهو مكان على مرحلتين من مكة

وهذه المواقيت كالنجد بين فيلهم جنوبي ويقابلها خواليفة وقرن شرقي ويقابلها الجحفة  
واما ذات عرق فيحاذي قرن ولا تخلو بقعة من البقاع الا ان يحاذي ميقاتا منها كما في فتح  
الباري وهذا اذا قصد مكة من طريق مسلك واما اذا قصد من غير هاتيفتيه ما يحاذي  
ميقاتا من هذه المواقيت كما في الاختيار (وهرم تأخير الاحرام عنها) اي عن هذه  
المواقيت (لأن قصد) من الافاق والحلى والحرمى والمكى الخارجين للتجارة او غيرها  
(دخول مكة) للحج او العمرة او التجارة او التوطن او غيرها فلن دخل بلا احرام فعليه  
حجة او عمرة وكذا في كل مرة وفيه اشعار بان له لو قصد دخول بستان بنى عامر او غيره  
من الحل فدخل فيه ثم دخل مكة فلا شيء عليه وعن ابى يوسف انه شرط فيه الاقامة فيه خمسة  
عشر يوما كما في الزاهد وغيره (لا) يحرم (التقديم) اي تقديم الاحرام على هذه  
المواقيت بعد دخول الاشهر والافضل من دويرة اهل لان التأخير الى الميقات  
بطريق الرخص وعن ابى حنيفة هذا اذا أمن ان لا يقع في غطور الاحرام وعن محمد  
هذا اذا كان اول ما يحج وحسن التأخير الى الميقات كما في المحيط (وحل لاهل داخلها)  
اي داخل هذه المواقيت ويدخل فيه اهلها (دخول مكة) لحاجة لا للنسك  
(بغير محرم وميقاته) اي ميقات اهل داخلها للحج او العمرة (الحل) بالكسر هو ما بين  
المواقيت والحرم لا الحل الذي هو خارج المواقيت (و) الميقات (لأن) استقر (بمكة)  
والحرم (للحج الحرام) فجاز ان يحرموا من دورهم وقال ابو جعفر الحرام من جانب الشرق  
سنة اميال ومن الشمال اثني عشر ومن المغرب ثمانية عشر ومن الجنوب اربعة  
وعشرون كذا في الكبرى لكن الاصح انهم الشمال ثلثة اميال تقر بها كما في المضمرات  
او اربعة قاربها التعميم وقيل انه ليس بطريق الحل بل بينوما نحو ميل كما في فتح الباري  
(و) لمن بمكة (للعمره الحل) من اي مكان شاء منه واقر به التعميم كما في المحيط (ومن شاء)  
من الحاج او المعتمر (احرامه) قص شاربه واطفاره وعافته ثم (توضاوا الغسل) للتنظيف  
حتى يؤمر به الحائض (احب) وفيه اشعار باستحباب الكل كما في الاختيار (ولبس ازارا)  
بلا عقد حبل عليه فانه مكروه وهو من وسط الانسان (ورداء) من الكتف  
فيستر به الكتف وفي النهاية انه يدخل تحت يده اليمنى ويلقى على كتفه الايسر ويبقى  
الايمن مكشوبا الا ان الاول والى كما في عدة المناسك لصاحب النهاية وهذا اذا وجد  
والافيشق سراويله ويتأزر به او قميصه ويرتدى به كما في الظهير وفيه اشارة الى انه لا  
يلبس السراويل والتبان والقميص كما يأتى ولا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يده في كمينه  
كما في النظم والى ان السنة للحاج ان يلبس ثوبين كما في الكرماني فلو اكتفى بما يستمر غورته  
جاز كما في الاختيار (طاهرين) بالغسل او الجدة وفي الاختيار ان الجديدين الابيض افضل

(ويستطير) أي استعمل عيناها راجعة طيبة كان وجد ما استجابا لوعده محمد أنه لا يقطيب بها  
يبقى أثره بعد الاحرام والاول الصحيح كما في المحيط (وصلى) في موضع الاحرام (شفعا) قرا  
فيهما ماشاء والافضل سورة الكافرون والاخلاص كما في الكرماني (وقال المفرد) أي  
المحرم بالحج (اللهم) اصله يا الله حذف حرف النداء لانه انما يليق بالغافل تعالى الله  
عنه واخر ما عوض عنه من الهميم المشددة تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقدر بين ما قال  
الفراء ان اصله يا الله انما بالغير حذف الحرف مع المفعولين وادعم (انما يريد الحج) مشير الى  
ان القرض يتأدى بمطلق النية وهذا استحسان وعن الحسن انه لا يتأدى به كما لا يتأدى بنية  
النفل كما في الزاهدی والى ان نيته تصح بلفظ الحال وان كان الماضي في الانشاء اغلب والى  
ان النية مع اللفظ افضل لكن يجوز بالقلب والاول افضل كما في الاختيار (في سره) اي  
لا في لا قدر على هذه الافعال الابطيسيرك (وتقبل مني) كما تقبلت من حبيبك وغايلك  
عليهما الصلوة والسلام ربنا تقبل منا (ثم لم يبنو بها) اي قال ليبيك الخ حال كونه ناويا  
بالتلبية (الحج) فيه اشارة الى انه يشترط اقتران النية بالتلبية وقد صح بالنية السابقة كما في  
سائر العبادات على ما روى عن محمد كما في الزاهدی والى انه لم يبن بعد الصلاة وان استوى  
على بغيره والا فتران بها افضل كما في الاختيار (وهي) اي التلبية (ليبيك اللهم ليبيك) اي  
الب لك البابين اي اجبتك اجابة بعد اجابة فحذف الفعل مع الجار ورد المز يد الى الثلاثي  
ثم اضيف الى ضمير الخطاب الداعي هو الله والرسول عليه السلام لانه دعاهم الله ورسوله  
الى الحج والافضل انه ابراهم عليه السلام لانه بعد فراغه من بناء البيت امر ان يدعوه  
اليه فدعاهم الى ابي قبيس فاسمع الله صوته لا ولا دأدم عليه السلام فمن وفق بالتلبية مرة  
فقد حج مرة ومن زاد فزاد ومن لم يوفق بها اصلا لم يحج اصلا كما في المبسوط والمضمرات  
وغيرهما فان قلت ان الخطاب بكلمة اللهم هو الله فيلزم ان يخاطب اثنان في كلام واحد  
وهو غير جائز كما نقرر في موضعه قلت قد صرحوا بجوازه اذا عطف احدهما على الاخر  
وقال النسوي يحذف العاطف في الكلام القديم كما نقله الرضي وغيره فيجوز ان يكون  
تقديمه وليبيك اللهم ليبيك فصح الخطاب بالكافي الاول لابراهيم عليه السلام وبالباقى له تعالى  
على طريق الجواب عن سلام الغائب فانه يرد الجواب على المبلغ اولاً ثم على ذلك الغائب  
لانه محسن اليه بالتسليم والمبلغ بالتبليغ ولا يخفى ما في وحدة الجواب عن دعاء ابراهيم  
وكثرته عن دعائه تعالى مع صيغة الخطاب لا الغيبة من اللطافة (ليبيك لاشريك لك)  
استيناف (ليبيك ان الحمد) بكسر الهمزة على الاستيناف ويفتحها على التعليل والاول  
اصح كما في المحيط وهو اختيار محمد كما في الكرماني (والنعمة) بالكسر اسم او مصدر بمعنى  
الانعام منصوبة وهذا الشهر او مرفوعة على الابتداء (لك) خبر ان او خبر المبتداء

او خبرها حتى توفي فقد يزولان الحمد والنعمة يشتملان لك والحمد لك ( والملك ) كالنعمة  
 ( لا شريك لك ) استثنائي ( ولا ينقص منها ) اي من هذه الكلمات حتى يكون احرامه  
 على وجه السنة ( وان زاد ) من المرويات عليها ( جاز ) مثل لبيك اله الخلق لبيك  
 ويستحب رفع الصوت بها ( فصار محرما ) بهذه الافعال لكن الركن هو التلبية مع  
 النية فكل منهما لا يجزى عن الاخر كما في الفتى وذكر في الاختيار ان التلبية مودة شرط  
 والباقي سنة تاركها مسمى وفي المحيط عن الصاحبين ان النية كافية وقال الطرفان ان  
 التلبية تلم بشرط بل لفظ دال على التعظيم كالتمسيح والتهيل ولو بالفارسية لكن في الهداية  
 انه قول الثلقوا اذا عرفت ذلك ( فيتقى ) اي يجتنب ( الرقت ) اي ما يستباح من ذكر  
 الجماع ودواغيمه وهو الاصح كما في المفردات وقيل هو بالفرج الجماع وباللسان المواعدة  
 به وبالعين الغمز له كما في المغرب ( والفسوق ) لغة الحر وج وشريعة الحر وج عن حدود  
 للشرية وقيل التسلب والتنازع بالالقاب كما في الكرماني ( والجندال ) اي شدة الخصام  
 ومر اجعة الكلام مع الرفقاء والمكاريين والجندام وما قيل انه مجادلة المشركين في تقديم  
 الحج وتأخيرها فليس بهرادهنا كما في الكرماني ( وقتل حميد البر ) وهو ما يكون تولد  
 في غير الماء ففي الماء حل قتله ويستثنى منه الفواسق الانية ( والاشارة ) في الحضرة  
 ( اليه ) اي الى القتل ( والى لالة ) في الغيبة ( عليه ) فيتقى عن اخذ الصيد والاعانة  
 عليه من وقت طيب اي استعمال الطيب بحيث يلزق شئ منه بشئ ممن بدنه او ثوبه  
 كاستعمال الماء الورود المسك وغيرهما والذين في معنى الطيب ويكره شم الطيب والريحان  
 والثمار الطيبة كما في المحيط ( وقلم ) اي قطع ( الظفر ) ولو واحدا سواء قلعه بنفسه  
 او غيره باسمه او قلم ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به حينئذ كما في المحيط  
 ( و ) يتقى الرجل والمرأة ( ستر الوجه ) لانه محرم عليهما ( و ) يتقى الرجل ( ستر  
 الرأس ) فلا يجوز للمرأة كشفه كما سيأتي فالاولى رأسه وفيه اشعار بان له وجه على رأسه  
 شئ مما لا يغطي به الرأس كالطست فلا شئ عليه والافعال الجزاء كما في المحيط ( وغسل  
 رأسه ) بالخطمي والحل والزيت ( ولحمته بالخطمي ) اي بماء امتزج به وقيل اريد به  
 الخطمي العراقي اذ فيه رائحة مستلثة وعن ابى يوسف لا بأس به كما في المضمرات وفيه  
 اشعار بان له غسل بالصابون او الخمر من او الماء القراح ليس عليه شئ وهذا بالاجماع  
 كما في شرح الطحاوي ( وقصها ) اي قطع اللحية كلا او بعضها وفيه رمز الى انه قد يقص  
 في النهاية ان الاكسرة يحلقونها للشجاعة وكذا بعض القضاة ( وحلق رأسه ) كلا  
 او بعضا وكذا حلق رأس محرم او حلال فالاولى خلق الرأس ( وشعر بدنه ) ولو من  
 الابط والاولى اخذ الشعر فيشمل التقصير والنق وخذ الشارب وغيرها بلا استدراك

ويتقى احتراق شعر اليد للخبز كفاي المحيط (وليس محيط) لبساعتاد كما اذا دخل اليد  
 في كم القبا او القميص او الحجة مثلا فلوارتدى بها او اتزر بالسراويل ليس عليه شيء  
 كفاي الكافي (و) لبس (عمامة) فلبس بعض الرأس ممنوع كستر الكل (و) لبس (خفين)  
 الا بعد قطع الساق منهما وهو لم يجز النعلين وانما ثنى وليس الخف ممنوع لانه مشعر  
 باباحة المشي به وهو منهي والاولى لبسه محيطا او خفين فان المرأة تلبس المحيط والخفين  
 كفاي قاضيخان ولا يخفى ان ذكرهما تخصيص بعد تعميم (والمصبوغ بطيب) اي بشيء على  
 رايحة مستلفة كالزعفران والحناء بخلاف الوسمة فلن فيها خلافا (الابعد زواله) اي  
 زوال الطيب بل لا رايحة بالفصل او الخلق او مرور الايام وعن محمد لولم يتعد صبغه الى غيره  
 جاز لبسه كفاي المغرب وعنه لولم يتناثر الصبغ جاز كفاي السكر كفاي و اشار في المضمرات الى  
 عدم صحة القولين الاخيرين واعلم انه لو قال ويتقى الرفث وغيره مما هو محظور الاحرام  
 لكان احسن لان ما جهل هنا قد فصل في الجنائيات (لا) يتقى (الاستحمام) اي الاغتسال  
 بلى ماء كان لكن بحيث لا يزيل الوسخ في المحيط ازالة التفت حرام وهو في الاصل الاغتسال  
 بالماء الحار كما قال ابن الاثير او دخول الحمام كما قال المطرزي (و) لا (الاستظلال  
 ببيت) مما يتخذ من حجر او مدرا او صوف او وبر (او) الاستظلال (بمحمل) بفتح الميم  
 الاول وكسر الثاني او بالعكس الهودج الكبير (وشد هيمان) بالكسر ما يجعل فيه الدراهم  
 او الدنانير من هي البطري اي انصب كفاي السكر كفاي (في خصمه) بالفتح اي على وسطه  
 والمنطقة كذلك (واكثر التلبية) اي قال لبيك الخ ما استطاع فانها سنة (متى صلى) اي كلما  
 فرغ من صلاة ولو نافلة وهذا ظاهر الرواية وقال ابو جعفر من صلاة وفتية دون فائنة  
 او نافلة كفاي شرح الطحاوي (او) متى (علا شرفا) بفتح شين اي مكانا مرتفعا (او هبط)  
 اي نزل (واذيا) اي مضيفا ولو في الاصل مسيلا فيه الماء (اولقى ركبا) ايلقى بعض الحاج  
 بعضا آخر سواء كانوا ماشين او راكبين كما اشار اليه في النهاية والركب في الاصل اسم جمع  
 او جمع الراكب الابل (او اسخر) اي دخل في السحر سدس آخر الليل او امال رأس  
 دابته بالزمام كفاي النهاية او كلما استيقظ من منامه كفاي المحيط والاصل في ذلك ان التلبية  
 كالتيكبير في الصلاة فيؤتى بها عند الانتقال من حال الى حال كفاي النهاية (واذا دخل مكة  
 املا) ويستحب فها را (بدأ) منها (بالمسجد الحرام) من جانب الشرق من باب بني شيبه  
 من هذا الباب مستحب كفاي الاختيار والمسجد في وسط مكة ذراعه مائة الف وعشرون  
 وطافاته سبعة واربعون ومائة واسطوا ناته اربع وعشرون واربعمئة كلها من  
 مرمر او رخام او ابوابه خمسة عشر (وحين رأى البيت الحرام) الواقع في وسط المسجد  
 هو علم اتفاق لهذا المكان الشريف زاده الله تعالى شرفا له سقفا وعرض اسطح ثمانية

وذكر ان عمر بن الخطاب عليه السلام في خلافة

لما اتى الحجر ونفى وقلا ما علم ان

عشر في خمسة عشر ذراعا حيطانه الى السماء سبعة وعشرون ذراعا وارضاها ذراعا من  
ركنه الشامي الى العراقي اثنان وعشرون ذراعا ومنه الى اليماني اربعة وعشرون وشبر ومنه  
الى الحجر احدى وعشرون ذراعا وشبر (كبر) اي قال الله اكبر اي من الكعبة وغيرها (وهل)  
اي قال لا اله الا الله تحر زاعن الوقوع في نوع شرك لعظمته (ودعا) لانه يستجاب اذ اراد  
في الدعاء فوعى بعضهم ان يقال اللهم اجعلني مستجاب الدعوة (بما شاء) فان التبعين ينهض  
رقية القلب ولذا لم يذكر محمد في اصل الحج شيئا من الدعوات التي في العدة والظهيرية  
وغيرها (ثم استقبل) استجابا بالحجر الذي كان ابيض مضيئا ما بين المشرق والمغرب  
ثم صار اسود ليحجب اهل الدنيا عن زينة العقبي والمرثى منه قدر شبر واربعة اصابع  
(وكبر وهل) حال كونه (يرفع يديه كالمصلاة) اي كما يرفع اليدين لها ثم يرسلهما كما في  
التحفة وذكر في شرح الطحاوي انه يجعل بطن كفيه نحو الحجر رافعا لهما احدا من كفيه  
(واستلمه) اي مس الحجر باليد والقبلة (ان قدر) على الاستلام (غير مود لا حذولا)  
يقدر عليه غير مود (يمس) بالحجر (شيئا) من عصا او غيره (في يده وقبله)  
اي الشيء (وان عجز) من الامساس (استقبله) اي قام بجناح الحجر و اشار اليه  
بباطن كفيه (وكبر وهل) وحمد الله تعالى وصلى على النبي عليه السلام (ثم قبل كفيه  
(وطأ) ماشيا بلا عذر فلو طأ راكبا او محمولا بغير عذر اعاد ان قام بمكة والا  
فعليه دم كما في المحيط (طواف القدوم) ويقال له طواف التحية وطواف اللقاء  
وطواف اول عهد بالبيت والاطلاق دال على انه جاز فيما يكره في الصلاة كما  
في قاضي خان (و) قد (سن) هذا الطواف (للافاقي) اي الخارجى كما في التمهيدات  
لكن في خزانة المفتين انه واجب على الاصح فلا يسن للمكي اذ لا قدومه ويسن لاهل  
المواقيت وداخله حال كونه (اخذ) عن يمينه (اي يمين الطائف) مما يلي  
الباب (اي دخل البيت والاولى مما يلي الملتزم فان الولي لغو وعرفا يقتضى عدم  
الفصل كما في المفردات والباب من الساج مضرب بالفضة عرضه اربعة اذرع طوله  
سنة اذرع وعشر اصابع والكلام مشير الى انه لو لم يأخذ عن يمينه مما يلي الحجر لكن  
لو اخذ عنه جاز الان فيه نقصان فامساوا بواجب الاعداء وذكر في الرقيات لا يعتد به كما  
في الكشوف (وراء العظيم) موضع من الركن العراقي الى الشامي ميزاب له ستة اذرع  
وشبر من البيت قريب من ربعة لانه قد كان ثلثين ذراعا في ثمانية عشر من الحطم  
بالكسر اما يعني مفعول لانه ترك حين رفع البيت بالبناء وبمعنى فاعل فان العرب طرح

الاشهر والاشهر ولو ادرك  
رايت رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وعلى آله وسلم  
يقول ان استلم فبلغ  
مقالته عليا كرم الله وجهه  
فقال ان لا ينفعه فقل له  
عمر بن الخطاب ما منفع  
يا خاتم رسول الله فقال  
سمعت رسول الله صلى  
تعالى عليه وسلم يقول  
يقول ان الله تعالى لما اخذ  
الميثاق من الازرية بقوله  
الست بركم وقرهم  
العبد وهو الرب  
نعم الله تعالى امينا قهم  
في رفق فقال الحج  
فا قاله ذلك  
الرق وقا تشهد  
لمن وافر الموقا  
يوم القيمة من معراج  
المراد به

عليه ثيابا طافوا بها فلطم بالمرور والكلام مشعر بانه لو طاف فيه لم يجز كما في الاختيار وذلك لانه من البيت الا ان قرىشا اخر جه منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على النفقة الطيبة كما في فتح الباري (سبعة اشواط) جمع شوط اي طوفة في الاصل جرى مرة الى الغاية (يرمل) بضم الهميم اي يسرع في المشي ويحرك منكبيه (في الثلث) من الطواف (الاول) جمع الاولى وفيه رمز الى ان الرمل في كل منها من الحجر الى الحجر فلوزجعه الناس في رمله قام حتى يجد مسلكا فيرمل لانه سنة بلا بدل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي انه ان زعموه يمشي حتى يجد الرمل والى انه لا يرمل في الاربعه الباقية لكن لورمل فيها فلا شيء عليه كما لو مشى سهوا فيطيرمل ثم ذكر لم يرمل بلا شيء كما في الزاهد والاطلاق دال على انه ليس الرمل وان لم يسع بعده وفي العدة انه لا يسر الا اذا سعى بعده (مضطجعا) اي جاعلا وسط الرداء تحت ابطنه اليمين ومقياطر فيه على كتفه الايسر من جهتي الظهر والصدر كما قال ابن الاثير والاكتفاء موم الى ان النية لم يشترط في الطواف وانما اشترط ان لا ينوي شيئا اخر كما قال بعضهم واماعد الباقين فيشترط فلو طاف بلا نية او بنية التطوع وقت الحج وقع عن الغرض عند الاوليين خلافا للآخرين ولو طاف طالب الغريم او عاريا من عدو لم يقع عنه بلا خلاف لانه نوى شيئا اخر والى انه لا يقرأ القرآن في الطواف ولا يأس بذكره تعالى كما في المحيط والى انه لا يدعوفيه لانه صلاة كما في النظم (وكلمهم بالحجر) للطواف (فعل ما ذكر) من نحو الاستقبال والاستسلام والذكر (واستلام الركن اليماني حسن) فلا يسر في ظاهر الرواية كما في الكافي لكن في المحيط لم يذكر في الاصل استلامه وعن ابن حنيفة انه حسن وعن محمد انه كاستلام الحجر والاكتفاء مشير الى انه لا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كما في الكرماني لان للركن الاول فضيلتين كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم عليه السلام وللثاني الثانية فقط وليس للآخرين شيء منهما اما الاولى فظاهرة واما الثانية فلانها من بناء الحجاج اذ لم يتصرف في الا في حرمه الجدار والسقف والفرش والباب والعتبة والهيئات كما في فتح الباري والاولى ان يقال مس الركن اليماني باليد فانه لا يقبل كما في الاختيار واليماني بالتخفيف والتشديد والالف للعوض او الاشباع والاصل يهني (وختم الطواف) اي جنسه فيشمل طواف الزيارة والصدر والقاء وغيرها (باستلام الحجر) كما مر من التفصيل (ثم صلى) في وقت يباح فيه التطوع (شفعا) كالاحرام الا انه لا يجزيه المكتوبة ويؤدبها للمؤمنين والمؤمنات كما في الزاهد (كحج) تلك الشفع عندنا كما في المحيط وغيره لكن في النظم والنق انها سنة والحيلة مستأنفة او صفة شفعا كقوله (بعد كل طواف) بالفتح ويجوز الكسر على انه جمع طوفة



والمعنى كل اسبوع والبغدية عامة فلو طاف اسبوعين فصاعدا ثم صلى لكل شفع  
صحيح بلا كراهة عند الطرفين سواء انصرف عن شفع أو وتر وأما عند أبي يوسف  
فكذلك إذا انصرف عن شفع كل أربعة أسابيع أو ستة وأما إذا انصرف عن وتر كثلثة  
أسابيع أو خمسة أو سبعة فيكره عنده كما في النظم (عند المقام) بالفتح أى موضع قيام  
الحامل عليه السلام وقت النزول والركوب وهو حجر فيه آثار قدمه على سبعة وعشرين  
ذراعا من الحجر طوله عشرة أشبار وعرضه سبعة (أو) عند (غيره) أى المقام  
(من المسجد) حيث شاء كما في الكافي لكن في المحيط أن زعمه الناس من الصلاة في المقام  
يصلى في المسجد حيث يتيسر وهذا الجمان الأفضلية والأفان صلى في غير المسجد جاز  
كما في قاضي خن (ثم) أى بعد الصلاة (عاد) إلى الحجر الأسود (واستلم الحجر) كما مر  
من التفصيل لأنه يسقى بعد السعى كالطواف ولذا لا يعود إلى الاستلام بعد طواف  
ليس بعد سعى كما في المحيط (وكبر) وهل كما مر (وخرج) على السكينة بعد ما شرب  
من ماء زمزم من أى باب شاء والأولى من باب بنى مخزوم كما فعل صلى الله عليه وسلم  
كما في العدة (فصعد الصفا) حتى يرى البيت كما في الكافي والأوفق للهر وفي الصفا  
وإن كان في الأساس صعد السطح وفي السلام (واستقبل البيت) أى تحول إليه ومكث فيه  
قدر ما يقرأ سورة من المفصل كما في العدة وإن لم يمكث يجزى به كما في المحيط (وكبر وهل)  
ومسبح كثيرا كما في الاختيار (وصلى عليه عليه الصلاة والسلام) والأولى وخمد الله  
وصلى عليه وكبر وهل كما في المحيط (ورفع يديه) كالنداء (ودعا) وطلب (بما شاء)  
من الحوائج الدينية والدنيوية بشرطه ولبي (ثم) نزل من الصفا وقد (مشى نحو المروة)  
وفيه أشعر بأنه لا يركب في هذا الطريق ولا يحمل كالطواف كما في المحيط ولا يبعد أن  
يكون في نيته اختلاف كما في الطواف (ساعيا) بقدر ما يقرأ خمس وعشرون آية من البقرة  
كما في الزاهد ولا يخ عن أشعار ما بان المروة لا تسعى كما سيجى (بين الميمين) الواقعين  
في طرق الواجى الذى كبسه السيول اليوم وهما علامتان للمسعى منحوتتان عن جدار  
المسجد متصلان به (الأخضرين) على التغليب فلن أحدهما أحمر كما في النهاية أو أصفر  
كما في المضمرات وفى كلامه رمز إلى أنه مشى على السكينة في جانبي الميمين كما مر (فصعد  
فيها) أى في المروة (وفعل) عليها (ما فعل على الصفا) من الاستقبال والذكر  
وغيرهما (ثم سعى) من المروة (إلى الصفا) كما فعل (فصار) سعى الصفا مع سعى  
المروة (أثنين) فجموع السعيتين ليس بواحد من السبعة كما قال بعضهم فلن الصبح هو  
الأول كما في شرح الطحاوى (يفعل هكذا) أى مثل السعيتين في الابتداء بالصفا والاختتام  
على المروة (سبعاً) من المرات أربع منها سعى الصفا وثلاث سعى المروة وفيه

إشارة إلى أنه لو سعد في الصفات لثمرات بان يدأ بالمرورة فعليه إعادة سعي إذا لم يكن  
 ذلك إلا به ومن أصحابنا من يعتد بالاول إلا أنه مكروه والصحيح الاول كما في الذخيرة  
 (ثم) أي بعد السعي دخل المسجد وصلى شفعا كما في قاضيخان (سكن مكة)  
 أن قدم قبل أيام الحج (محرمًا) فيبقى محظور الأحرار واحترز به عما نسخ من قول  
 ابن عباس أنه حلق وحل كما في النهاية (وطاف) سبعة أشواط بعدها شفع  
 (نفلًا ما شاء) وذلك لأنه أفضل من الصلاة إلا في حق المكى وفي الاكتفاء أشعار  
 بأنه لا يسعى بعد هذه الطواف لأنهم بشرع الأئمة ولا يرمل لأنه لا يكون إلا مع السعي كما في  
 شرح الطحاوي (وخطب الإمام) أي الخليفة أو نائبه ثلاث خطب بين كل خطبتين فاصل  
 بيوم فخطب خطبة واحدة بلا جلسة بعد الظهر (سابع ذى الحجة) بمكة وعلم فيها المناسك  
 التي تؤدي من غداة التروية إلى زوال عرفة وهي كيفية الخروج إلى منى والمكث والصلاة  
 فيها والخروج إلى عرفات وغير ذلك والمناسك أمور الحج جمع المناسك بفتح السين  
 وكسر هاء الأصل المتعبد ويقع على المصدر والزمان والمكان كما قال ابن الأثير لكن  
 في الأساس والمغرب أنه بمعنى التبع ثم استعمل في كل عبادة ثم خطب خطبتين بينهما  
 جلسة معلما للمناسك التي من زوال عرفة إلى زوال يوم التشريق وهي الوقوف بعرفة  
 والمزدلفة ورمي الجمار وغير ذلك (التاسع) من ذى الحجة (بعرفات) بالكسر والتنوين  
 فإنها منصرفة بالإجماع ويجوز منع صرفه في الأصل جمع صار اسما لموضع واحد  
 يقال له عرفة كما قال الزجاج في تفسيره وقيل إنها من الأسماء الممرجلة فإن عرفة لا تعرف  
 في أسماء الأجناس كما في السكرات (ثم) خطب خطبة واحدة بعد الظهر معلما لبقا للناسك  
 الذي هو رمي الجمار والنزول بالمحصب وغيره (الحادي عشر) من ذى الحجة (بمنى)  
 بكسر الميم والباء وقد يكتب بالالف والغالب عليه الصرف والتذكير كما في السكرات  
 وهي قرية لها ثلث سكك فيها تنفج الهدايا والضحايا على أربعة أميال من مكة  
 شرقا يميل إلى الجنوب (ويخرج) من مكة الإمام مع الناس (غداة) أي بعد صلاة  
 الفجر كما ذكره القدوري أو بعد طلوع الشمس كما في المبسوط من يوم (التروية) أي الثامن  
 من ذى الحجة وسمى بها لأن الخليل عليه الصلوة والسلام رأى ليلة كان قائلاً يقول له إن  
 الله تعالى يأمر بثبج ابنك هذا فلما أصبح روى أي تفكر في ذلك الأمر أنه من الله لا ثم  
 عرف في اليوم التاسع أنه منه تعالى فسمى عرفة ثم رآه في الليلة العشرة فوم بنحره يومها  
 فسمى يوم النحر كما في السكرات (إلى منى) بقرب مسجد الخيمن (ومكث) وبات  
 (بها) فصلى يوم الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيها لاوقاتها (إلى) أن يصلي صلاة  
 (فجر يوم عرفة) بغلس كما في المحيط أو في وقتها المعروف كما في شرح الطحاوي وهذا سنة

فلوبات بمكة ثم خرج منها بعد فجر عرفة مارا بمنى الى عرفات جاز الا انه مسمى كمنى  
الاختيار وغيره (ثم) اي بعد طلوع الشمس وعنه قبله خرج (منها) اي من منى (الى  
عرفات) هي ستة اميال من منى تقريبا (وكلمة موقف) اي جميع مواضع عرفات يصلح  
لاداء فرض الوقوف (الا) للاستثناء المنقطع لان (بطن عرفة) بضم العين المهملة  
وقح الراء وادبعاء عرفات كمنى الكرماني وغيره وينبغي ان لا ينزل الطريق لتضرر  
المارة كمنى المحيط (فاذا زالت الشمس غطبا الامام) خطبتين بينهما جلسة (كالجمعة  
وجمع) الامام بالناس (بين العصر والظهر) في آخر وقت الظهر كما في النظم واطلاقه  
مشير الى استواء كونهم مسافرين او مقيمين وكون الامام مسافرا والقوم مقيمين  
وبالعكس والاكتفاء مشعر بانه لا يقصر الامام ولا القوم للموافقة كمنى المحيط (باذان)  
واحد بعد جلوس الامام على المنبر وعن ابي يوسف قبله وعنه بعد مضي صدر  
الخطبة كمنى شرح الطحاوي وفيه رمز الى انه لا يتطوع بينهما والا فيؤذن ثانيًا قبل  
العصر خلافا للمحمد ويكره التطوع كمنى قاضيخان وهي شاملة لسنة الظهر وغيرها  
كمنى الكرماني لكن في المحيط لو تنقل سوى سنة الظهر يؤذن ثانيًا الا في رواية شاذة  
عن محمد (واقامتين) قبل كل صلاة اقامة (وشرط) لجواز الجمع (الجماعة) مع الامام  
او نائبه كالقاضي والشرطي كمنى شرح الطحاوي (والاحرام) بالحج قبل الزوال في رواية  
وقبل الصلاة في اخرى كمنى الزاهد (فيهما) اي في الظهر والعصر والظهر متعلق  
بالكل فلا يجوز العصر في آخر وقت الظهر بل في وقتها (لنفاذ احدهما) اي الجماعة  
والاحرام كمنى الظهر منفردا وجماعة صلوا احدهما مع غير الامام وكحلل وعمر  
بالعمرة فاذا احرموا بالحج بعد ان يصلوا الظهر بالجماعة فيشترط للجمع عند ابي حنيفة  
يوم عرفة والاحرام والجماعة والامام وعندهما الا لان فقط والصلاتان بمنزلة صلاة واحدة  
ولذا لو ظهر فساد في الظهر مثلا بان ادى قبل الوقت او بلا طهارة اعيد العصر  
وان ادى في وقته مع الطهارة كمنى النهاية (ثم) اي بعد اداء العصر (ذهب)  
الامام مع الناس (الى الموقف) وهو موضع من عرفات بقرب جبل يقال له جبل  
الرحمة على اربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الاعظم وموقف الامام وفيه اشعار  
بانه جاز ماشيا لكن الافضل ان يكون راكبا قريبا من الامام داعيا بعد الحمد والصلاة  
والتحليل والتكبير كمنى المحيط (بغسل) اي جمع بين الصلاتين وذهب اليه حال كونه مغتسلا  
في وقت الجمع او الذهاب فيكون حالا من فاعل جمع او ذهب والاول في غزاة المفتين  
والثاني في الكافي (سن) فالاغتسال افضل من الوضوء كمنى الهداية (ويكفي) لاداء  
فرض الوقوف (حضور ساعة) اي ادى زمان (من زوال) يوم (عرفته الى) طلوع

(فجر يوم النحر) لأنه وقت الوقوف لا غير فلو وقف قبل الزوال أو بعد الطلوع لم يدرك  
 فرض الوقوف والاطلاق مشير الى انه يصح الوقوف مع الجنابة والحبس كما في الخلاصة  
 (ولو) كان المحرم الحاضر في الموقف (نائما أو مغشى عليه) لأنه وجد عنه الحضور في عرفات  
 ولا يشترط النية في كل ركن (أو) كان الحاضر النائم والمغشى عليه (أهل) أي أحرّم  
 بالحج (عنه) أي عن ذلك الحاضر (رفيقه) وإن لم يأمره بالأفلال قبل الفجر وقالوا  
 أن لم يأمره به لا يصير المغشى عليه محرما وفيه إشارة الى أنه لو أهل عنه غير رفيقه  
 لم يصير محرما كما قالوا وأما عنده ففيه اختلاف المشايخ كما في الذخيرة والى أن الرفيق ليس  
 بنائب عنه في سائر المناسك إلا أن يطبق به والأصح أنه نائب عنه إلا أن الأولى أن يطبق  
 به ليكون أقرب الى ادائه لو كان مفقدا كما في النهاية (أو) كان المحرم الحاضر (جهلا) أي  
 أي عرفات (عرفة) أي عرفات بالاكتماء مشعرا بأن أحرام الرفيق هنا غير كل كما قيل  
 (وإذا غربت الشمس) من يوم عرفة (أي) أي الإمام بالنسب على السكينة (مزدلفة)  
 بضم الميم وسكون الزاء وفتح الدال المهملة وكسر اللام على ثلاثة أميال من مسجد  
 عرفات وهي اسم أهرام جمع لأن آدم عليه السلام أزدل في فيها أي دلى الى حواء وظاهر كلامه  
 أن الناس يتابعون الإمام فلا يفتقدون عليه إلا عند الزحام فإنه جائز إذا لم يجاوز واحد ود  
 عرفة ويتأخرون عنه لكن يجوز التأخير القليل للزحام كما في الهداية (وكما لو وقف)  
 أي جميع مواضع مزدلفة صالح لأداء الوقوف الواجب إلا أن المستحب هو الوقوف وراء  
 الإمام بقرب جبل يقال له فزج بالضم كما في العدة (إلا للاستثناء المنقطع فان) وادى  
 محسن بضم الميم وكسر السين المشددة موضع على يسار الزمزدلفتين بذلك لأنه  
 لا يقف فيه بل يمشى منه سر يعا فكانه أنعب نفسه والتحسر الاتعاب وسبجى وقت هنا  
 الوقوف (وصلى العشائين) أي المغرب والعشاء فانها تجزئ بمعنى المغرب كما في المفردات  
 فلا حاجة الى التعقيب (في) أول (وقت العشاء) على ما في النظم والمتبادر منه أن يقدم  
 المغرب على العشاء فلو أخبر أبعاد العشاء ما لم يطلع الفجر كما في الظهيرية وإن لا يتطوع  
 بينهما فإنه مكروه كما يشير اليه في قاضيخان والاكتماء مشير الى أنه لا يشترط الأحرار  
 والجماعة والإمام كما في النهاية لكن في الروضة أنه يشترط الإمام للجماعة عند ويشترط  
 الجماعة للإمام عندهما (بإذان) واحد (واقامة) واحدة كلاهما قبل المغرب ولا يقيم  
 للعشاء إذا تطوع بينهما واشتغل بشيء آخر لا نقطاع حكم الإقامة الأولى كما في الاختيار  
 (وإن أدى المغرب) في عرفات أو في طريق مزدلفة (أعاد) أي وجب أعادتها ما لم يطلع  
 الفجر الثاني فإذا طلع لتجب إعادة كما قالوا وأما عند أبي يوسف فلا تجب إعادة  
 أصلا لكنه مسمى (ثم) أي بعد الطلوع (صلى الفجر بغلس) بفاحتين وهو ظلمة

الليل المحتلطة بضوء الصباح كما قال ابن الاثير وقيل ايماء الى انه يصلى بعد الصبح ( ثم  
 وقف ) بمزدلفة وحده وصلى وهالوكبير وكلمة ثم لفجر القربى التكرى فان وقت هذا  
 الوقوف بعد الصلاة الى ان يسفر جدا كما في المضمرات لكن في الخلاصة ان وقته ما بعد  
 طلوع الفجر لان ما قبله وقت الوقوف بعرفة وفي الفطمية اشعار بانها يكفى حضور  
 ساعة فيها كما في الوقوف بعرفة كما في التحفة ( ودعا ) وطلب حاجته رافعا يديه نحو  
 السماء فانه صلى الله عليه وسلم قد بالغ في ذلك حتى استجيب دعاؤه في مظالم الامة اى  
 في تجاوزها عنهم ان شاء الله تعالى كما في العدة وبزيادة القيد ينحل الاشكال المشهور  
 في الحديث ( واذا سقر ) اى اضاء بحيث كادت الشمس تطامع وعن محمد اذا اضاء بحيث  
 لا يبقى الى طلوعها الا مقدار ما يصلى ركعتين كما في المحيط ( اى منى ) هي على ثلاثة ايام  
 من مزدلفة والظاهر انه يأتى قبل طلوع الشمس وفي السراجمة انه يأتى عند طلوعها  
 او بعد ما قرب منه ما في مختصر القدورى لكن في الهداية انه غلط لانه صلى الله  
 عليه وسلم اتاه قبل طلوعها ( ورعى ) الامام بالناس وفي لفظ الرمى اشعار بان المسافة  
 بين الرامى والرمى ينبغي ان يكون خمسة اذرع فصاعدا لان ما دون ذلك وضع فلا يجوز  
 او طرح فيجوز لكنه مسمى لمخالفة السنة واطلاقه يدل على جواز رميه راكبا وغير  
 راكب ( جيرة العقبة ) بفاتحتين ثلثة الجمرات على حد منى من جهة مكة وليس من منى  
 ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاحيرة وفيه رمز الى انه لا يرمى الجمرة الاولى والوسطى  
 في هذا اليوم والى ان ابتداء وقته المستحب في هذا اليوم من حين طلوع الشمس واما آخره  
 فقيل الزوال ويجوز بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى ما قبل فجر ثالث النحر الا  
 انه مكروه وفي الظرفية اشعار بانها يقف حين يرى موضع الحصى وبانه لو بعدت  
 الحصاة عن هالم يجزى كما لو وقع على ظهر رجل او حمل وثبت عليه اما لو سقط ووقع  
 فيها فقد جاز كما لو وقع قربها لانه في حكمها ( من بطن الوادى ) اى من اسفله الى  
 اعلاه فوق حاجبيه الايمن متوجها الى الجمرة جاعلا الكعبة عن يساره وقنى عن يمينه  
 رافعا يديه هذا منكبيه ( سبعا ) من المرات فلورمى سبع حصيات جملة لم يجز الا عن  
 واحدة ( خنفا ) بفتح الخاء وسكون الدال المعجمتين مصدر نوعى وهو ان يرمى مثل  
 الحصاة وفيه رمز الى انه لا يرمى الى ما كل من جنس الارض كالطين والمعدن والياقوت  
 ومقداره مقدار النواة او اقل او اكثر لكنه غير مستحب وينبغي ان يكون مغسولا  
 ياخذ من غير الجمرة المرمية اذ في الاثر انه لا يبقى الا حصاة من لا يقبل حجه ولذا  
 يجتمع فيها الاقدار خمسة ايام وقد خفي من تسبعة الاثنته كما في الجواهر والى انه  
 رمى كيف شاء وهو المختار عن مشايخ بخارى وقيل كيفيته ان يضع الحصاة على الابهام

ويستعين بالمسبحة وقيل يأخذ بطرفي ابهامه وسبابته وقيل يحلق سبابته ويضعها  
على مفصل ابهامه وقيل يرمى الرمية المعروفة الكل في المحيط (وكبر) اي قال الله  
اكبر ونحوه فانه لو سبح مكانه جاز اذا المقصود ذكر الله وذا يحصل به كما في الكافي (بكل)  
اي مع كل منها (وقطع التلبية باولها) اي يرمى الفرد السابق من الحصى السبع  
على الصحيح كما في قاضيخان وعن الطر فين انه لا يقطع التلبية الا بعد الزوال كما في المحيط  
(ثم ذبح ان شاء) الاولى استحبابا فانه مفرد بالحج فليس عليه دم والاكتفاء على انه بعد  
الرمي لا يفي الدعاء عند الجمرة بل يأتي بمنزله وذبح (ثم حلق) رأسه (او قصر) اي اخذ  
من رؤس شعره قدر انملة (وحلقه افضل) من التقصير كما ان حلق الكل افضل من حلق  
الربع لانه مسمى به مخالفة السنة واختلغا وان اجراء موسى واجب او مستحب كما في النهاية  
وهذا اذا قدر عليه بان لم يكن على رأسه قرحة والافقد حل بمنزلة من حلق ولم يعذر  
من لم يجد الحلاق او موسى فادامضى ايام النحر فعليه دم كما في المحيط وانها ذكر الضمير  
اشعارا بانه من احكام الرجال واما حكم النساء فسيجيء (وحله) كل شيء من محظورات  
احرام بعد احد هذين (الا النساء) اي جباةهن ودواعيه كالقبلة والمس بشهوة  
فانه لم يحل اذا اخذ من رؤس الشعر وان كان بمنزلة السلام الا ان عمل يتأخر في حقون الى  
الطواف (ثم طاف للزيارة يومان ايام النحر) الثلاثة وفيه من الى انه يأتي بمكة من منى بعد  
الحلق من يومه كما يأتي من الغد وبعد الغد ولا يؤخر عنه كما في المحيط والى ان اول وقت  
الطواف بعد فجر النحر وآخره وقت غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة الكتب لكن  
في المستصفى ان آخره آخر ايام التشريق والى ان الطواف لم يجز في الليلتين بينهما  
لانه فعل ممتد متعلق اليوم فيراد به النهار لا غير لكن في الظهيرية وغيره انه يجزى  
فيهما فلا بد ان يحمل على مطلق الوقت وسيأتي في محله (سبعة) من الاشواط (بلا رمل)  
بالتحريك (وسعى) بين الصفا والمروة (وان كان سعى قبل) اي قبل هذا الطواف  
بعد طواف القدوم وفيه اشعار بانه لو لم يسع رمل وسعى وان رمل وقدم ان الرمل  
لم يشرع الامرة والاكتفاء مشعر بانه يصلى في المقام او غيره بعد هذا الطواف  
كما في طواف القدوم كما في المحيط (واول وقته) اي وقت طواف الزيارة (بعد) طلوع  
(فجر يوم النحر) وهو اليوم الاول لان اليوم الثاني والثالث يكونان للنحر والتشريق  
اليوم الرابع فهو يوم التشريق ويقال للثاني يوم النفر وللثالث يوم النفر الاول بالسكون  
وللرابع النفر الثاني والكلام مشير الى انه يجوز هذا الطواف بعد النحر قبل رمي  
الجمار كما سيأتي وفيه استدراك لا يخفى (وهو) اي طواف الزيارة (فيه)  
اي في يوم النحر (افضل) منه في اليومين الآخرين (وحله النساءه) ولو في الحقيقة

بلحق السابق وفيه اشعار بانّه وان حل كان له السعي الفائت وبما خيره ايس عليه شيء  
 الا اذا رجع الى امله فعليه دم كما في شرح الطحاوي (فان اضر) هذا الطواف (عنها)  
 اي ايام النحر (كن) عنده كراهة تحرير والاهتمام ببيانها لم يكتف بها في الجنبات  
 وقال (ويجب) عليه (دم) وقالا لا يكره ذلك فلا يجب عليه شيء (وبعد زوال)  
 الشمس من (ثاني النحر) الى الغروب استحبابا والى آخر الليل جوارزا (رمى) الاحسن  
 يرمى (الجهاز الثلاث) المعهود وفيه اشعار بانّه بعد الطواف يرجع من مكة الى منى ولا يبيت  
 بمكة ولا بالطريق فان البيوت مكرهة في غير منى في ايامه كما في التحفة (بيد) في الرمي  
 بيان لما قبله ولذا لم يعطى عليه (ما يلي المسجد) اي من جمرة قريبة في مسجد بنته  
 عائشة رضي الله عنها على ذيل جبل يسمى بمسجد الحيف بفتح الحاء المعجمة وسكون الياء  
 وهو المكان المرتفع كما في الكرماني (ثم) يرمى (ما يليه) اي يلي ما يلي المسجد مما يقال له  
 الجمرة الوسطى وبينها وبين الاولى ثلثمائة وسبعة وثمانون ذراعا (سبعاسبع) اي يرمى كل من الثلث  
 سبع مرات فلو قال سباع لخلع عن التكرار على مذبح الكوفة فاو رمي من كل جمرة ثلثا اتم  
 الاولى باربع واستأنف الباقي ولو رمي اربعا اتم كلاهما بقي اذ لاكثر حكم الكل وعكس  
 ترتيب الجمار جاز الا انه مفقود للسنة كما في المحيط (وكبر بكل) اي مع كل حصلة او رمية  
 (ووقف) استحبابا في اعلى الوادي مع الناس مستقبل القبلة رافعا يديه نحو السماء عند  
 منكبهم كما في الاختيار وقد روي هذا الوقوف بقدر اربعة عشر بين آية كما في المضمرات (بعد  
 اكل من الاوليين) اي ما يلي المسجد وما يليه فلا يقف بعد العقبة (ودعا) اي طلب هواجبه  
 عنه تعالى بشرطه كالحمد والصلاة قبله كما في المحيط (ثم عدا) اي في ثالث النحر (كذا لك)  
 اي بعد زواله الى آخر الليل رمي الجمرات على الترتيب (ثم بعده) اي بعد الغد وهو  
 يوم التشرى (كذا لك) اي بعد زواله الى الغروب لا غير وماه على الترتيب والكلام  
 مشير الى ان في هذه الايام قبل زوال الثاني والثالث منها لا يرمى اي لا يجوز رميه كما روي  
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في المشهور وعنده جازا لا ان بعد الزوال افضل كما في  
 الكافي وعن ابي يوسف انه اذا نفر في اليوم الثالث جاز الرمي وان اقام لا يجوز ولورمي  
 قبله في يوم التشرى جاز عنده خلافا لهما كما في شرح الطحاوي (ان مكث في اليوم  
 الرابع بمنى ولم يرجع الى مكة بعد رمي الجمار (وهو) اي المكث (احب) من النفر  
 (ويسقط) عنه رمي هذا اليوم (بنفقه) بالنحر يك او السكون اي بنحر وجهه من منى (قبل)  
 طلوع (فجر) اليوم (الرابع) وهو يوم التشرى وهذا الظاهر في مقام الاضمار اهتماما  
 بعدم النفر في هذا اليوم وفيه اشعار بانّه بعد الطلوع لا يجوز له ان ينفر عنه بل يرمى

(وإذا نغر) في اليوم الثاني أو الثالث بعد الرمي مع أجماله فإنه يكره تقديمه إلى مكة وهو بمنى لا شغل القلب بها كما في قاضي بخان إلى مكة للتوديع (نزل بالمحصب) ولو ساعة وهذا سنة على الأصح كما في الميسر وذكر في المصنوعات أنه وقف فيه على راحته ويدعو والمحصب بضم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة المهملتين واحد وسبع بين مكة ومنى يقال له الأبطح والبطحاء وهذا من الجبلين إلى المقبرة كما في فتح الباري (ثم أتى مكة وطأ للصدر سبعة بالأرمل وسعى) ثم صلى ركعتين وهذا إذا أراد الخروج من مكة بأفضل فلو طأ ثم أقام إلى العشاء قال أبو حنيفة أحب أن يطوى طوافاً آخر كما في المحيط فلو اتخذ داراً قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اتخذ بعد وجب عليه عندهما وأما عند أبي يوسف فإن أقام قبل الشروع في الطواف سقطت في الكافي والأقامة فيها أفضل بالأجماع إذا قدر على نفسه الخير كالطواف والصلاة والصدقة وأن يجتنب الشرك أنشاد الشعر وحديث الفحش وما لا ينعيمه في الحديث إن المحسنة فيها تضاعف كالسيئة إلى مائة إلى فلوم بقدر كره الإقامة عند مكة في الاختيار (ثم شرب) استجاباً (من ماعز زمزم) وصب على وجهه ورأسه وسائر جسده فإنه شفاء عن كل داء ودواء لكل داء على ما قال أبو حنيفة كذا في الظهيرية وغيره وذلك لقوله عليه السلام ماعز زمزم لما شرب له وهذا حديث رجاله موثق بهم إلا أنه اختلف في وصله وإرساله وهو الأصح كما في فتح الباري ويستحب أن يتنفس في الشرب ثلاث مرات وينظر إلى البيت في كل مرة كما في الاختيار وزمزم بشر في المسجد على بعد ثلاث وثلاثين ذراعاً من البيت عرض رأسها أربعة أذرع في أربعة وعشرون تسعون ذراعاً سمى به لسكثرة ما يقال ماء زمزم أي كثير وقيل مشتقة من الزمزمة وهي الغمز بالعقب في الأرض (وقبل) أي ثم قبل (العتبة) المرتفعة عن الأرض (ووضع) أي ثم وضع (وجهه وصدره) ساعة (على الملتزم) فكبر وهال وحمد وصلى ودعا كما في قاضي بخان والملتزم بضم الميم وفتح الزاء مابين الباب والحجر مسافة أربعة أذرع (وتشبهت بالاستار) أي تعلق بما يكتسى به البيت من الثوب كما يتعلق عبد ذليل بطرف ثوب لهولى جليل للاستعانة في أمر ليس له إليه سبيل (ودعا مجتهداً) مقتنماً بالموضع الإجابة (ويبكي) أو يتباكى فإنه للقبول علامة (ويتحسر) على فراق البيت المكرم المعظم والحرم من فوائده الحرم المحترم رزقنا الله تعالى قبل حلول الأجل المحترم وأعلم أن تأخير هذه الأحكام عن شرب زمزم مذكور في قاضي بخان والظهيرية وغيرهما فلا يظن أن المتقدم أولى على ما في الكفاية (وبرجع) أي من المسجد (فيعزى) أي رجوعاً إلى خلف ناظر إلى البيت (حتى يخرج من المسجد) ثم من مكة وينزل بقرب منها إلى أن يجتمع



القافلة ثم يرحلون الى المدينة على قصد زيارة الروضة النبوية على صاحبها افضل النحية وكيفيتها مع الدعوات في العدة ( والمرأة كالرجل ) في جميع الاحكام ( الا انها لا تكشف رأسها بل ) تكشف ( وجهها ولو سدلت شيئاً عليه ) اي ارسلته على وجهها وفي بعض النسخ اسدللت كما في بعض نسخ الهداية وهو لغة كسدل كما في القاموس فون اليه بـ بخطاء كما قال المطرزي ( محافياً ) ذلك المرأة فاجرى الضمير بحرى اسم الإشارة ( عنه ) اي عن وجهها ( جاز ) ذلك السدل وفيه اشعار بان الاولى كشف وجهها كما في شرح الطحاوي لكن في النهاية ان السدل واجب ( ولا تلبى جهراً ) لان صوتها عورة ( ولا تسعى بين الميادين ) ولا تصعد في الصفا والمروة الا ان تجد خلوة كما في النتنف ( ولا تخلق ) لان خلق رأسها كخلق لحمته ( بل تقصر ) الكل وهو افضل من تقصير الربع ( وتلبس المحيط ) كالتقصيص والخف حتى تبسمر كلها ( ولا تقرب الحجر في الزحام ) اي الكثرة لانها منهوعة من مهاسة الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه ( وحيضها لا يمنع شيئاً ) من اعمال الحج كغفاسها ( الا الطواف ) فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت واعرمت وشهدت جميع المناسك الى الطواف والسعي فلو حاضت يوم النحر قبل الطواف لم تقم حتى تطهر وتطوف ولو حاضت بعده سقط عنها طواف الصدر كما في فاضلخان ( وفائت الحج ) بفوت الوقوف بعرفة لا غير كما في السراجية ( طلق وسعى وتخلل ) اي خرج عن احرام الحج بالاخذ حاصله ان على فائت الحج خروجها عن احرامه باعمال العمرة وفيه اشعار ببقاء احرامه بعد فوات الحج وهذا قول الطرفين واما عند ابى يوسف فاحرامه انقلب باحرام العمرة وفائت الخلائق انه لو احرم بحجة اخرى بعد الفوت وجب رفضها عند ابى حنيفة لان الجمع بين الاحرامين بدعة ولم يصح الثانية عند محمد لانه لا يتصور اداء حجتين معاً ومضى فيها عند ابى يوسف لانه محرّم بعمرة اضاق الى احرامه حجة والصحيح قول ابى حنيفة كما في المحيط ( وقضى الحج ) الفائت باحرام جديد من ميقاته وان احرم اولاً قبل ميقاته ( من قابل ) اي في عام مقبل وفيه اشعار بانه لا يقضى العمرة لانه قد اداها في عامه ذلك كما في الظهيرية .

\* ( فصل في القران والتمتع ) \*

في المركب من الحج والعمرة ( القران ) لغة مصدر قرن بين الحج والعمرة اي جمع بينهما كما في الاساس وغيره فلا يظن انه بيان الحكم قبل التعريف ( افضل ) من الافراد والتمتع فحذف بقرينة قوله ( مطلقاً ) اي فضلاً عن مقيد بواحد وهو غير مقسّر بها استعمال الفعل به من كلمة من والا لزم التكرار والخلو عنه وفي النظم ان القران افضل

من التمتع عند الطرفين وانها سواء عند ابى يوسف وسياتي ان الافراد افضل في غير  
 الافاقي (وهو) اى افضل اقسام القران على طريق الاستخدام (ان يهل) اى يحرم  
 (بحج وعمرة) وانما غيرها اشعار بانها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا يتحلل عن  
 احرامها بمجرد الحلق بعد سعيها (من ميقات) اوقبله في اشهر الحج اوقبلها (معا) اى  
 في زمن واحد او مجتمعين والكلام مشير الى انه لو احرم باحدهما ثم اضيق اليه الاخر  
 جاز لكنه لو اضاف العمرة كان مسيئا لانه تعالى جعل الحج نهاية (وان يقول)  
 القارن بعد الصلاة (اللهم انى اريد العمرة والحج الخ) اى فيسره مالى وتقبلها منى  
 ثم يلبي ناويا لياها ولا يخفى انه تصريح بما علم ضمنا وانما قدم العمرة وان جاز تأخيرها  
 لموافقة القول بالفعل (وطابق) الاحسن ثم يطوف بعد دخوله مكة (للعمرتين سبعه اشواط)  
 حال كونه (يرمل للثلاثة الاول ويسعى) لها والاطلاق مشير الى انه لا يكره عمرة القارن في الايام  
 الخمسة المذكورة كعمرة المتمتع كما في التحفة والاكتفاء مشعر بانه لا يحلق بعد السعى بل  
 يوم النحر كما فرده الاقدان جائبا على احرامين كما في المحيط (ثم يحج كما مر) فيطوف للقدم  
 سبعة ثم يسعى ثم ياتي بباقي ما يفعل المفرد كما في الهدى والقافي اويقى بعرفات ثم يطوف  
 للزيارة سبعة ثم يسعى كما في قاضيخان والظهيرية وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو طاف للعمرة  
 او اقل ثم وقف بعرفة انتقض القران وانتقض العمرة وعليه دم للرفض واختلف في الرفض  
 اذا هلك في السير الى عرفات لكن في المختلقات لو طاف القارن للقدم وسعى له ثم وقف  
 بعرفات كان مائيا بد للعمرة لاستحقاقها وعن محمد انه لو طاف للعمرة ثم للحج ثم سعى له كان  
 للعمرة كما في المحيط (وذبح) اى وجب عليه ذبح للهدى شكر للقران اى لتوفيق الجمع بين  
 الشهادتين والمتبادر ان يقيد الذبح بما اذا طاف للعمرة في اشهر الحج فلو طاف لها في رمضان  
 مثلا لم يذبح وان كان قارنا كما في المحيط (بعد رمى الجمار يوم النحر) اى يوم من ايام النحر  
 (وان يحجز) عن ذبح الهدى بان لم يوجد هو ولا ثمنه (صام) القارن عشرة ايام بد للهدى  
 (ثلاثة) من الايام (اخرها) يوم (عرفة) وهذا يميل الافضلية فيجوز ان يصوم الثلاثة قبلها  
 بعد ما صار قارنا وفيه اشارة الى انه لا يجزى به الصوم بعد عرفة كما سيأتي والى انه لو وجد  
 الهدى بعد صياها قبل الحلق ذبح وبعد الحلق لا ولو في ايام الذبح كما في المحيط  
 (وصام ايام اخرى) (سبعة بعد) ما فرغ من اعمال (حج) لان الصوم منتهى في ايام التشريق  
 وفيه اشعار بانه لا يصوم قبل افعال الحج (اين شاء) بمكة او غيرها والاطلاق مشير الى انه  
 لا يشترط التتابع في صوم الثلاثة والسبعة كما في النتنى (وان فاتت الثلاثة) اى صومها  
 بان يدخل يوم النحر اومات وقد اوصى بالفدية (تعين الدم) اى دم واجب للقران  
 وفيه اشعار بانه لا يصوم السبعة ايضا لان العشرة وجبت له بد لا عن التحليل

وقت فانت بغوت البعض فوجب دم فلن لم يقدر عليه تحلل وعليه دمان دم للقران  
 ودم للتخليل قبل الهندي كما في الاعتبار (والتمتع) لغة الجمع بين العمرة والحج  
 بأحرامين وهو غير مانه عن عمر رضى الله عنه كما في المبسوط فان الهنوي ان يحرم بالحج  
 قبل اشهره ثم اتى بأفعال العمرة وحلل ثم أحرم بالحج في اشهره كما في شرح الطحاوي  
 (افضل من الأفراد) أي أفراد كل من الحج والعمرة كما في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة  
 انه افضل من التمتع (وهو) أي افضل اقسام التمتع (ان يحرم بعمرة من الميقات)  
 او قبله (في اشهر الحج) او قبلها (ويطوف) أربعة أو أكثر إلى سبعة في اشهر الحج (ويسعى  
 ويحلق أو يقصر) كالمفرد بالعمرة (ويقطع التلبية في أوّل طوافه) أي إذا استلم الحجر  
 أول مرة للعمرة (ثم يحرم بالحج) من الحرم أن كل بيعة أو من الحل أن كل بالمواقيت  
 أو من المواقيت وقبله أن كل خارج المواقيت (يوم التروية) كالمكي (وقبله) أي قبل  
 يوم التروية ومن اشهر الحج (افضل) لزيادة التعب (وحج كالمفرد) أي وقف بعرفات يوم  
 عرفة ثم طاف راملاً وسعى إلا إذا طاف للتخية وانما كل هذا افضل لانه يجوز أن يحرم  
 بالعمرة يوم النحر وإن باعها ثم أحرم بالحج في يومه ذلك وبقي محرماً إلى قابل فأتى بأعمال  
 الحج في هذه السنة كما في النخبة وفي كلمة ثم إشارة إلى انه لو اتخذ البصرة داراً بعد العمرة  
 ثم حج من علمه ذلك كان متمتعاً قيل هذا بالاتفاق وهو الظاهر لانه أطلق الجصاص  
 وروى الحاكم انه عند أبي حنيفة وأما عندهما فلا يكون متمتعاً كما في الكرماني وإلى انه  
 لو رجع إلى اهله حلالاً وحج بعده كان متمتعاً بالطلاق وانما الخلاف فيما إذا رجع محرماً  
 فانه لو أتى بأعمال العمرة ولم يتحلل أو طاف أربعة أشواط فنزل بإهله ثم رجع إلى مكة  
 وحج لكان متمتعاً عند الشيخين خلافاً للمحمد كما في الكافي (وذبح) بعد الرمي في بعض  
 أيام النحر شكر النعمة التمتع (وأن عجز) عن الذبح (صام كالقران) أي صام ثلاثة أيام  
 آخرها عرفة وسبعة بعد حجه إن شاء فلن فانت الثلاثة تعين الدم (وأن أحرم) المتمتع  
 (بسوق الهدي) أي مع أن بحث على السير ما يهتدى إلى مكة من غنم أو بقرة أو بعل واحد ته  
 هديقه ويقال بالتشديد على فعيل واحد ته هدية كطية كما في المغرب ولم يذكر تجليل  
 البقر والأبل ولا تقليد هدا ولا تقليد الغنم بل يربط على عنقها قطعة نعل أو غيرها لانه  
 ليس بشرط بل هو سنة (وهو) أي سوق الهدي أو الأحرار مع السوق (افضل) من  
 القود إلا أن لا ينقاد أو من أحرار لأمه كما في الكافي (لا يتحلل) أي لا يخرج عن أحرار  
 العمرة بالحلل للعمرة بل بالحلل للحج في يوم النحر فلنزل المحرم بالسوق بإهله ثم حج  
 كان متمتعاً عند الشيخين خلافاً للمحمد (ثم) أي بعد أفعال العمرة (يحرم) يوم التروية  
 وقبله افضل (بالحج كما مر) فيطوف ويسعى كالمفرد (والمكي) أي غير أهل الأفاق

(بفرد) بالحج والعمرة (فقط) فيكرهه القرآن والتمتع الا اذا خرج الكوفة فقرن فانه  
كلن قارنا

(فصل الجنائيات) \*

(ان طيب) اى استعمل طيبا ولو بالسهو (محرم) بالغ فالصبي لا يؤخذ به (عضوا) كاملا  
حقيقيا كالرأس واللحية والساق والفخذ او حكما كما اذا طيب اجزاء متفرقة تبلغ عضوا  
ولو طيب كل البدن في مجلس كفاه دم وفي مجالس وجب لكل دم عند الشيخين واما  
عند محمد فان اراق للاول يجب آخر والا فواحد كما في شرح الطحاوى وقال بعضهم  
اذا طيب ربع عضو يلزمه دم وقال شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قليلا والا  
فلا يعتبر العضو في وجوب الدم وقال الفقيه ابو جعفر ان كان الطيب بحيث يستكثره  
الناس ككتفين من ماء الورد وكفن من المسك او الغالية فهو جنابة والا فلا كما في المحيط  
(اواذهن) اى استعمل الدهن في عضو كامل سواء كان مطيبا كدهن البنفسج  
والزيت او غير مطيب وهذا عنده واما عند هب فان كان غير مطيب وغير مطبوح فعليه  
صدقة ولو اذهن يسمن او شخم والية لم يجب عليه شيء بالاتفاق ولا يأس بان يداوى  
جرحه او شقوق رجله بشحم اوزيت في ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوى (اولبس)  
بلا ضرورة (مخيطا) كالقميص والسراويل والقباء والخفين يوما كاملا على وجه المعتاد  
كما مر (اوستر) بما كان من جنس ما يغطى به (رأسه) او وجهه بعافصا او عن محمد  
اكثره ويستوى في ذلك ان يستر بنفسه او يلقى عليه غيره وهو نائم (يوما) كاملا اوليلة  
وعن ابي يوسف اكثر من نصف يوم اوليلة كما في المحيط (او حلق) او قصر او تنور  
(ربع رأسه) او اكثر وفي الاصل ثلثة وكذا اللحية وعن محمد اذا سقط من احد هما  
عند التوضي عشر شعرات لزمه دم كما في المحيط (او) حلق او تنور (عضوا)  
كاملا كالرقبة والابط والساعد والصدر والعانة وفي المنتقى اذا نتن ثلث شعرات  
ابطه وهو كثير الشعر فعليه دم كما اذا نتن اكثره وهو قليل الشعر وعن ابي حنيفة  
لو حلق شاربه لزمه دم وبه اخذ بعض اصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام  
السرخسي كما في المحيط وذكر في النهاية انه لو زال شعر الصدر والساق بالنورة فعليه  
الصدقة (او قص) اى قطع (اظفار يد) واحدة (او رجل) واحدة او خمسة من يديه  
او رجله او يد ورجل (او الكل) اى يديه ورجليه (في مجلس) واحد فلو قص الكل  
في اربعة مجالس لزمه اربعة دماء وهذا عند الشيخين واما عند محمد فقد لزمه دم واحد  
الا اذا تحلل بينهما كفارة فانه لزمه كفارة اخرى فلو قص اظفار يد وذبح ثم قص

أطفار يد أخرى لز مه ذبح آخر كما في المحيط (أو طاق) كله أو أربعة (للفرض) أي  
 طواف الزياره محمد ثا) والاعادة مستحبة فان أعاد فقد سقط الدم وعنه لو أعاد بعد أيام  
 النحر وجب عليه صدقة وفي كلامه اشعار بأنه يجب الطهارة للطواف ولا يشترط كما في  
 المحيط وغيره وهو الصحيح وقال ابن شجاع انه أسنة كما في البسوط لكن في شرح  
 الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في المسجد فالطهارة شرطها (أو غيره) أي لغير  
 الفرض وهو طواف القدوم والصدر والعمره والنفل (جنباً) أي شخصاً يجب عليه الغسل  
 في شمل الحائض وغيرها وهذا إذا لم يعد وان كانت واجبة مادام بمكة فلو أعاد سقط  
 الدم ولا يلزم التسوية بين الواجب والسنة والنفل لانها صاروا واجبين بالشرع كما  
 في الهداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف للقدوم جنباً ولم يعد لم يجب عليه شيء لأنه لو  
 ترك أصلاً للحكم كذلك وفيه إشارة إلى انه لا شيء على المتنفل وان لم يعد فلعن ذلك من  
 اختلأ الرواية (أو أفاض) أي دفع أو رجع من عرفات بحيث خرج عن حدودها (قبل)  
 غروب الشمس وأفاضه (الأمم) فان عاد إلى عرفات قبلها سقط الدم وان عاد بعد  
 الغروب أو قبله أو بعد أفاضه الأمم لا يسقط كما في الاختيار (أو ترك واجباً) مما ذكر  
 كترك رمي جميع الأيام والوقوف بمزدلفة وغيرها (أو ترك) (أكثره) أي أكثر الواجب  
 كترك رمي يوم واحد أو جهرتين منه أو ترك طواف الصدر والسعي ويؤمر بالاعادة  
 في الوقت فاذا أعاد يسقط الدم (أو قدم نسكاً) بالضم والسكون أي عبادة من عباداته  
 في الأصل مصدر بمعنى الذبح لله تعالى ثم استعير للتبعية ثم لكل عبادة كما أشير إليه  
 في المغرب (على) نسك (آخر) كما إذا طاف في آخر أيام النحر ثم حلق أو حلق القارن  
 أو المتمتع ثم ذبح وهذا عنده وأما عندها فلا دم عليه في التقديم إلا أنه مسمى وإطلاقه  
 يشكل بما إذا حلق المفرد ثم ذبح فانه غير موجب لشيء بالاجماع كما في شرح الطحاوي  
 (أو آخر طواف الفرض) كله أو أكثره (عن أيام النحر) عنده خلافاً لهما كما مر  
 في القديم وفيه إشارة إلى انه لو أخر أقل طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنده  
 وإلى انه لو أخر طواف الصدر والعمره لم يجب عليه شيء وينبغي أن يتعرض  
 لما إذا ترك رمي يوم إلى يوم آخر وحلق للحج والعمره من الحلق إلى الحرم فان الأول موجب  
 للدم عنده خلافاً لهما والثاني عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف الكل في شرح  
 الطحاوي (أو ترك أقله) أي أقل طواف الفرض وهو الثلاثة وما دونها وفيه اشعار  
 بأنه لو ترك طواف العمره لم يجب عليه دم وهذا إذا لم يرجع إلى اهلها إلا فعليه دم كما في  
 الظهيرية (فعله) أي المحرم (دم) أي أراقه ثم هدى والشاة كافية وهذه الجملة  
 جزاء لكل شرط قبلها (وبترك كل) طواف الفرض (أو أكثره بقى محرماً) وان رجع

الى اهل (حتى يطوف) اى يقع كل الطواف او اكثره بذلك الاحرام لانه ركن فلا يجوز  
عنه بدل وفيه اشعار بانه لو ترك كل طواف العمرة او اكثره بقى محر ما كذلك لانه ركن  
كمافي الظهيرية (وان طاعة) اى طاف كل طواف الفرض او اكثره (جنباً) بلا اعادة  
(بقيدة) واحدة عليه فلن اعاد في ايام النحر تسقط عنه بلا غلاف والحلاف في ان المعتبر  
هو الاول ام الثاني والاخر جائز كمافي المحيط وان اعاد بعدها ففى وجوب الدم خلاف  
كما مر وكذا في تجديد الاحرام ان رجع من اهل هو افضل كمافي الكافي والبدنة في اللغة  
الابل ولو ذكرا وفي الشريعة الابل والبقرة عند ابي حنيفة واصحابه كما في السكاشي  
(وان فعل) من التطيب او الادهان او اللبس او الستر او الحلق او القس (اقل ماذكر)  
من عضوا ويوم اربع رأس اويد اورجل (اوطاف غير الفرض) كطواف القدوم  
وغيره ماذكرنا (محدثاً) وهو بمكة بلا اعادة وعليه الاعادة فلن رجع الى اهل فعليه دم  
في رواية ابي حفص وصدقة في رواية ابي سليمان كمافي المحيط وذكر في شرح الطحاوى  
انه اذا طاف القدوم محدثاً فلا شى عليه ويبقى ان يكون طواف النفل كذلك واعلم  
انه لو طاف اقله محدثاً واكثره طاهراً اعاد ما طاف محدثاً او تصدق لكل شوط نصف  
صاع من بر الا اذا بلغ دم لو طاف اقله جنباً وجب عليه الاعادة او الدم كما في الظهيرية  
(او ترك) العدد (القليل من) العدد (الواجب) اى واجب مذکور بقريئة اللام  
ترك ثلاثة من طواف الصدر وواحد من الجمار الثالث في يوم او حصة الى الثالث  
من جمرة العقبة وبما ذكرنا لا يشك مافي الهداية من وجوب الدم بترك ما هو  
قريب من الربع بان يدخل في الطواف الواجب بين المحيط ويرجع الى اهل  
بلا اعادة (او حلق رأس غيره) محر ما كان او حلالا لكن في المحيط لو حلق رأس  
غيره او اخذ شاربهُ او قلم اظفاره اطعم ما شاء (تصدق) على مسكين جزاء الشرط  
(بنصف صاع من بر) او صاع من تمر او شعير والاصل ان كل صدقة في الاحرام غير  
مقدرة فهو نصف صاع من بر الا صدقة قتل القمل والجراد فان له في ذلك ما شاء كمافي  
المحيط (وان تطيب) بعد ترك العلة (او حلق بعذر) كالقمل ومنه الجهل والنسيان كمافي  
النتف (ذبح) في الحرم لا غير فلو ذبح في غيره لا يجزيه الا اذا تصدق بالحمة على ستة  
مساكين لكل قدر نصف صاع كمافي شرح الطحاوى (او تصدق) بمكة او غيرها وفيه  
اشار قال انه لا يجوز الا التملك كما قال محمد واما عندها فيجوز الاباحة كمافي شرح  
الطحاوى (بثلاثة اصوع طعام) اى بطريق الغلبة والاصوع بفتح الهزة وسكون  
الصاد وضم الواو جمع صاع (على ستة مساكين) مثلاً من مصارف الزكاة سواء كانوا  
من مكة او غيرها والافضل ان يتصدق على فقراء مكة كمافي المحيط (او صام) بمكة او غيرها



تحتل الزمان والمكان وهذا أولى بالنظر الى ما بعده لكن في المحيط الاصح ان كلام الزمان  
 والمكان معتبر في القيمة لانها مختلفة باعتبارها (فيشتري) القاتل (به) اي بما قومه (هـ يا)  
 اي شاة او بقرا او ابلا وفيه اشعار بانه لا يشتري الصغار منها اذ لا يجوز من الضأن الا  
 الجذع العظيم ومن غيره الثني نعم لو تصدق بالحجم الصغار على وجه الاطعام جائز وهذا  
 عند الشيخين واما عند محمد فيجوز الصغار كما في الكافي ومعه ابو يوسف في شرح التاويلات  
 (يذبح بمكة) وان تصدق على غير اهل الحرم لا يغيرها وان تصدق على اهلها الا على  
 وجه الاطعام كما في هذا الشرح وفي كلامه اشارة الى ان مجرد الذبح بمكة كافي فلو هلك  
 بعده بوجه من الوجوه سقط الجزاء والى انه اذا كلن قيمة الهدي حيا مساوية لقيمة  
 الصيد يجوز وان انتقص عنها فقيمة لحم الهدي كما قال الناطقي وعن ابي حنيفة عليه قيمة  
 ما نقص بالذبح كما في المحيط والاكتفاء مشعر بانه يجوز ان يتصدق بكله على مسكين  
 واحد كما في التحفة (او) يشتري به (طعاما يتصدق به) اي بذلك الطعام ولو على غير  
 اهل مكة (كالفطرة) لكل مسكين نصف صاع من براوصاع من شعير او تمر كما في المشاهير  
 لكن التشبيه يقتضي جواز نصف صاع من زبيب كما يقتضي جواز اقل من نصف صاع  
 لمسكين وعدم جواز الاباحة كما يقتضيه قوله يتصدق الا ان في شرح التاويلات  
 لا يجوز اقل من نصف صاع لمسكين وفي التحفة يجوز الاباحة ايضا (او صام) عطف  
 على يشتري وان لم يجز عند بعض النحاة (عن طعام كل مسكين) اي بدل كل نصف  
 صاع او صاع مأخوذ من القيمة (يوما) وفيه اشعار بان للقاتل خيار احد الثلاثة وهذا  
 عند الشيخين واما عند محمد فالخيار للعدلين والاول اصح والاطلاق مشير الى جواز  
 الصوم متتابعاً ومتفرقاً كما في شرح الطحاوي (وما فضل عنه) اي ما كان اقل من قيمة  
 الهدي او اطعام مسكين ولم يبلغه فالضمير لاحدهما لا للطعام كما ظن (تصدق به) اي  
 بما فضل (او صام) عنه (يوما) لان الصوم ليس اقل منه ثم بعد الفراغ عن القتل شرع  
 في النقصان فقال (وان نقصه) بقطع عضو او جراحة او نتق شعر او غيرها (يجب)  
 عليه (قيمة ما نقص) من الصيد فيقوم صاحبها ثم ناقصا فيشتري بما بين القيمتين هـ يا  
 او يصوم وفي المحيط ان جرحه وبراً مع بقاء اثرها ضمن نقصانه وبلا بقاءه ليس عليه  
 شيء عند الطرفين وعنده عليه صدقة لا يصال الالم (وان اخرجه) بقطع القوائم  
 او كسر الجناح او نتق الريش او نحوها (عن حيز الامتناع) اي عن ان يكون ممتنعاً  
 مما اراد فالحيز مقحم وعن ابي يوسف اذا نتق ريشه او ضرب على عينه فايضت  
 فعليه صدقة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو صار سالماً عن النقصان او عاد الى حيز  
 الامتناع لم يجب عليه شيء من القيمة عندهم (او كسر البيض) اي ييضاً غير فاسد



والأفلاشي عليه كما إذا علم أن فيه فرغاً لم يتأخر وأما إذا علم كونه حياً ولم يعلم فعليه  
قيمة الفرح كما في المحيط والبيض بالفتح واحدة بيضة (فقيمتها) أي قيمة الصيد الموصوف  
أو البيض وأمية عليه كقيمة ما قتل فلوا نخرط في سلكه كان مناسبا (وكذا) أي  
عليه قيمته (أن ذبح الحلال) أي غير المحرم بلا دلالة محرم (صيد الحرم) أي ما يكون  
فيه بعض بدنه قائماً وبعض قوائمه غير قائم (أو حله) أي الصيد فيجب قيمة بدنه  
(أو قطع محرم) أو حلال بنحو الحد يد (حشيشه) أي نبات الحرم مما لا سقى له رطبا كان  
أو يابساً يقر ينه ما بعد والأفوه في اللغة اليابس منه كما في عامة الكتب واحترز به عن مثل  
الكلمة فإنها ليست بنبات بل هي شيء مودع في الأرض ولهذا يباح أخراجهما من الحرم  
كحجر موقدر يسير من قرابه للتبرك كما في المحيط (أو شجرة) وهو ما كان له ساق من النباتات  
رطبا كان أو يابسا على ما تظاهر عبارة كتب اللغة وما نقل عن النهاية أنه اسم  
للرطب منه فيعني شجر المضى إلى الحرم الموجب للجزاء وشجر الحرم ما كان شيء  
من أصله في الحرم سواء كان أغصانه فيه أو في الحل فيقطع هذه الأغصان عليه القيمة  
كما في المحيط وينبغي أن يكون حشيش الحرم كذلك وإنما فصل هذه الأشياء عما قبله  
بقوله كذلك لأنه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد ذبحه الحلال ويجوز الهدى على الصحيح  
ولا خلاف في جواز الأضام كما في المحيط وكذلك يجوز الصوم عن قيمة الحشيش والشجر  
ويجوز الطعام والهدى كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط أنه لا يجوز الهدى عن  
قيمة الشجر وعن أبي يوسف أنه يجوز الهدى (الآ) للاستثناء المتصل عن حشيشه  
وشجره معا كما في شرح الطحاوي (ملوكا) رطبا منبتا وهو ما لم ينبت للناس يقر ينه  
الآتي فلو قطع النبات ينتسبه منه فعليه القيمة كما في شرح الطحاوي لأنه لو كان مملوكا  
فعليه قيمة المالك كما عليه قيمة الشرع كما في المحيط (أو منبتا) أي من شأنه أن ينبت للناس  
رطبا مملوكا أو غير مملوك (أو جافا) ولو نابتا مملوكا فإنه لم يجب شيء بقطع الشجر  
والحشيش في هذه الصور الثلاث (ولا يرعى الحشيش) أي يحرم إرسال البهيمة على حشيش  
الحرم الرعى عند الطرفين لأنه كالقطع وعنده لا بأس به لضرورة الزائرين (ولا يقطع)  
حشيشه (الآ لا ذخر) بكسر الهمزة والحاء وسكون الذال المعجمتين وهو ما ينبت  
في السهل والجبل والهاصل دقيق وقضبان دقيق يطيب ريحه والذي بمكة أجوده  
يستغفون به البيوت بين الحشيشات ويسدون به في القبور الخلل بين النباتات كما في فتح  
الباري (و) يجب (بقتل قملة) واحدة على بدنه أو ثوبه لأعلى الأرض والقتل أعم  
من الحقيقي والحكمي فيشمل الالتقاء في الشمس وفي ترك الغائل أشعار بان الأمر بالقتل  
والإشارة إليه كقتله وفي ذكر القتل أشعار بانه لو غسل ثيابه فمات لقول لم يجب

عليه شيء وانما قال قملة لان يقتل اثنين او ثلاثة قبضة طعام ويقتل اكثر نصق صاع  
 كما في المحيط (او جرادة) واحدة (صدقة وان قلت) تلك الصدقة ككسرة خبز او ثمرة  
 فان اهل غيبس جعلوا يتصدقون بكل جرادة درهمها فقال عمر رضي الله عنه ارى ذراهمكم  
 كثيرة ثمرة خير من جرادة كما في الكافي (ولاشيء يقتل غراب) شروع في الفواسق  
 الموعودة وما في حكمها وتنكير الغراب مشير الى انه لاشيء يقتل جميع انواعها وكلام  
 قاضي بخان مشعر بانه قول بعضهم في المحيط لو قتل الزاغ والعقق وجب عليه السكفارة  
 وانواعها على ما في فتح الباري خمسة العقق والابقع وهو الذي في ظهره او  
 بطنه بياض والعداني وهو المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه  
 بان عن نوح عليه السلام واشتغل بحفيفة حين ارسله للخبر عن الارض والاعصم  
 وهو الذي في رجله او جناحه او بطنه بياض او همرة والزاغ ويقال له غراب الزرع  
 او هو الغراب الصغير الذي يأكل الحب (وعداة) بكسر الحاء وفتح الدال والهبتو حكي  
 المداة بالمد مع التاء ويدونها وليس للتأنيث بل للموعدة كما في فتح الباري وهي طائر  
 يأخذ الفارة (وعقرب) للذكر والانثى ويقال عقرب وعقربة ونقل ان عينها  
 في ظهرها ولا تضر ميتا ولا نائما حتى يتحرك كما في فتح الباري (وحية) مثلها السرطان  
 بخلاف الضب كما في قاضي بخان (وقارة) بسكون الهيمزة ويجوز فيها التسهيل كما في فتح  
 الباري وظاهر كلامه ان الاهلية والبرية سواء وعن ابي حنيفة انه يجب القيمة بقتل  
 اليربوع كما في الكافي (وكلب عقور) بالفتح من العقور وهو المجرح والكلب ما يفرط  
 شرموا ينأوه كما في السكراني والمراد منه الذئب وقيل الذئب ما حنى به وعن ابي حنيفة  
 ان العقور وغيره والمستأنس وغيره سواء في حكمه السنور كما في الكافي (وبعوض) أي بق  
 وقيل صفاره واحدة بعوضه كما قال ابن الاثير (وبرغوث) وزنبور وذباب وكذا النمل  
 المودى وهو السوداء والصفراء كما في الهداية (وقراد) بالضم يقال بالفارسية كنه  
 (وساحفة) وقنفذ وغيره من هوام الارض (وسبع) كالفهد والنمر (صائل) أي قاهر  
 وحامل على المحرم من الصولة او الصالة بالهمزة واحترزه عما اذا لم يصله السبع فقتله  
 فانه واجب القيمة وعن ابي حنيفة ان الاسد كالكلب كما في قاضي بخان (وله) أي المحرم  
 (ذبح الحيوان الاهلي) كالغنم والى جاجة والبطل الذي في المنزل لا الذي يطير فانه صيد  
 كالحمام الذي على قوائمه ريش كما في المحيط والمتبادر من الاهلي ما يكون باصل الخلقة  
 حتى انه اذا ندى بغير ريش به واذا استأنس طي لا يذبح كما في الهداية (واكل ما)  
 في الحبل (صاده) ما يؤكل (حلال) احتراز عما صاده محرم وسياتي (وذبحه) حال  
 كونه (بلاد لاله محرم) وهذا في رواية وهو المختار وفي رواية ان الصيد لا يحرم بالذلالة

كما في الكافي وفي السلام اظهر في مقام الاضرار اشارة الى انه لا يجعل للحجر م اكل ما دل عليه  
 محرم آخر كما في المحيط (وامره) و اشارته فلو وجد واحد منهما لم يحل اكله ولو حل  
 من احرامه كما في المنتقى (ومن دخل الحرم) حلالا او محرما (بصيد) اي مع صيد سواء  
 كان في يده او في قفصه او رمله كما اشار اليه اطلاق الميسوط والتخفة لكن في السكراني  
 وغيره انه لو كان في قفصه او رمله لم يرسله (ارسله) اي وجب ارساله او اطارته  
 ولا يزول به عن يده حتى انه اذا حل ثم وجد في يده احد فهو احرى به كما في السكراني  
 وغيره ويحتمل ان يكون المعنى ارسله الى الحل ووضع في يد رجل ودية كما في التخفة  
 (ورديعه) اي بيع صيد واقع من محرما وحلال بعد دخول الحرم بذلك الصيد  
 (ان بقي) ذلك الصيد في يد المشتري لانه بيع فاسد او باطل كما ياتي (والا) يبقى في يده  
 (جزى) البايع عنه (كبيع المحرم) من المحرم او الحلال (صيدا) اخذه بعد الاحرام او قبله  
 فانه رده ان بقي والا جزى وفي كلامه اشعار بانه لو كان المتبايعان حلالين وهما في الحرم  
 والصيد في الحل جاز البيع عند ابي حنيفة خلافا لصحيح كما في المحيط ولا يخفى انه احرى  
 بكتاب البيع (لا) يرسل (صيدا) ولا يجب اطارته (معه) اي في قفصه او رمله او يده  
 (اذا احرم) ولم يدخل في الحرم بعد والا فقد وجب ارساله كما مر (ومن ارسل صيدا)  
 كائنا (في يد محرم ان اخذه) اي اخذ المحرم ذلك الصيد حال كونه (حلالا ضمن) ذلك  
 المرسل قيمته عنه خلافا لهما وفيه اشارة الى انه لو اخذه محرم لم يضمن اجماعا لانه  
 لم يملكه بالاخذ ولهن الوارسل بنفسه ثم حل فوجده في يد رجل لم يسترد منه كما في شرح  
 الطحاوي (وان قتل محرم) او حلال (صيد محرم) كان في يده وقت الاحرام واخذه  
 بعده (فكل) منهما (يجزى) جزاء تاما وهو جميع القيمة لتعرض كل (ورجع) اي ثم  
 رجع بما ضمن (اخذته) ومن في يده (على قاتله) لتأكيد الضمان عليه فلو قتل حلال  
 في الحل صيد محرم لم يجز لكن المحرم رجع عليه بما ضمن كما اذا قتل غير مخاطب كالصبي  
 والمجنون والكافر كف في شرح الطحاوي ولو قتل حلال صيد حلال اخذه من المحرم جزى  
 كل ورجع اخذه على قاتله كما في المحيط ولو قتل محرم صيد حلال كان عليه قيمة للمالك وقيمة  
 للبشر كما في الظهيرية (وما) يلزم (به) اي بسببه من محظورات الاحرام كالطهيب وقتل  
 الصيد وغيرهما (على المفرد) بالحج والعمرة (دم فعلى القارن دمان) للحج والعمرة لهما  
 حرمة احرامين وهذا اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعده ففي غير الجماع دم على ما ذكره  
 شيخ الاسلام كما في النهاية (الا يجوز ان الوقت) اي الميقات كما مر (غير محرم) بالعمرة والحج  
 فينبئن عليه دم لترك حق الوقت اذا عاد الى الوقت وحرمانه سقط عنه كما اذا احرم  
 من مكانه وعاد اليه محرما وجد التلبية وان لم يجد دها لا يسقط وقال لا يسقط دها ولا

وتماه في المحيط (ويثنى جزاء صيد) مملوك أو غير مملوك (قتله محرمان) فعلى كل جزاء تام لكن يغرمان معا قيمة واحدة للمالك وينبغي أن يثلاث إذا قتل ثلاثة (والتجدي) الجزاء (لو قتل صيد الحرم حلالا) فعلى كل نصف قيمته وينبغي أن يقسم على عدد الرؤس إذا قتل جماعة ولو قتل حلال ومحرّم فعلى المحرّم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتل حلال ومفرد وقارن فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القارن جزاء أن (باع المحرّم) من محرّم أو حلال (صيدا) أخذه بعد الإحرام أو قبله (أو شراه) عنه (بطل) البيع أو الشراء كما في الهداية لكن في مبسوط شيخ الإسلام أنه فسد ولا يخفى أنه مشير إليه فيما تقدم (ولو ذبحه) أي ذبح المحرّم صيدا (حرم) لحمه على كل محرّم وحلال لأنه ميتة فلا يجوز أكله إلا إذا اضطر وتقصي له في المحيط (ولو أكل) الذابح (منه) استغفر (وغرم) أي ضمن (قيمة ما أكل) سوى الجزاء عنده وأما عند هيا فليس عليه إلا الاستغفار كما في الهداية وهذا إذا أكله بعد أداء الجزاء وأما قبله فلا يجب إلا الجزاء إجماعا كذا في الحقايق (لا) يغرمها بالأكّل إجماعا بل يستغفر (محرّم) أو حلال (لم يذبحه) وما (ولدت) من خارج الحرم (ظبية) أظهر في مقام الأضمار على تقدير حذف الموصول (أخرجت من الحرم وماتت) أي الظبية وولدتها (غرمها) أي ضمن المخرج محرّما أو حلالا فيمتها لأنهما صيد الحرم حكما (وأن أدى) المخرج (جزاءها) أي جزاء الظبية (ثم ولدت لم يجزه) أي ليس عليه جزاء ولدتها لأن أداء جزائها صيرها صيدا محل

\* (فصل الأحصار) \*

(أن أحصر) أي منع ومنه المحصر بفتح الصاد وهو لغة المنوع من كل شيء كما في السكشاف وغيره وشرعا المنوع عن الحج أو العمرة بعد الإحرام وحكمه أنه لا يتحلل إلا بالذبح أو بأفعال العمرة كما في الينابيع (المحرّم) أو المحرمة بحج أو عمرة أو بهما (بعثوا) مسلم أو كافر ولو غير سلطان (أو مرض) زاد بالذهاب أو الركوب أو غيرهما مثل فقندين المحرّم وهلاك النفقة وغيرهما وهو غير قادر على المشي ولو في بعض الطريق كما في المحيط (بعث المفرد) بالحج أو العمرة إلى الحرم (دما) أو قيمته لم يشترى به بركة فلو بعث دمين تحلل بأولهما فلن الثاني تطوع كما في الينابيع (والقارن دمين) وفيه إشارة إلى أنه لا يتحلل إلا بذبح آخرهما إلى أنه لا يشترط تعيين أحدهما بالحج والآخر للعمرة وإلى أنه لو بعث دما لأحدهما لم يتحلل بذبحه عن أحدهما من الإحرامين كما في الهداية (وعين) المحصر بالحج أو العمرة عنده (بوما يذبح) المبعوث (فيه) أي في ذلك اليوم لأن دمه غير موقت

والمأمور فانه قد بقي في يد مئشى مما دفع اليه لا محالة وهذا عند واماعند ابى يوسف فيخرج  
بما بقي من الثلث الاول سواء كان في يد الورثة او المأمور وعند محمد يخرج بما بقي في يد  
المأمور فلان لم يبق في يد مئشى عطل الوصية عنده واماعند ابى يوسف فيخرج ان بقي شئ من  
الثلث والابطل وقال ابو حنيفة يخرج من ثلث مائى ايد يهم فان كانت التركة ثلثة آلاف  
درهم فدفع الالف فسرق يجمع عنده بثلث الالفين ستمائة وستة وستين وثلثين وبطلت  
عند ابى يوسف وان كانت اربعة يجمع عنده بثلثمائة وثلثة وثلثين وثلث وعند ابى حنيفة  
بالف (لا من حيث ملكت) المأمور وهذا تا كيد لرد مئى الصالحين فان عندهما يجمع  
من حيث ملكت استحسانا وعلى هذا الخلائ اذا ملكت الا مرفى الطريق واوصى به والاصل  
فيه ان السفر هل يبطل بالموت او لا هذا اذا لم يبين مكانا يجمع منه والا يجمع منه بالاجماع  
الكل في المحيط (ولا يجوز للهدى) سواء كان لدم النسل او الجبر او الاحصار او غيرها  
(الاجائر الضحية) مقدر السن سالم العيوب كما يجزى وهذا عند الشيخين واماعند محمد  
فيجوز الصغار ككاهن والشاة كافية في الكل اذا طاف طواف الزيارة جنباً او وطى  
قبل الوقوف فانه لا يكفي فيها الا البدنة ككاهن (واكل) استحبابا كالا ضحية (من هدى  
تطوع) اذا بلغ محله (و) من (مقعة) اسم من التمتع (وقرآن فقط) فلا يؤكل من دم الجزاء  
والاحصار والنذر والتطوع اذا لم يبلغ محله بل يجب ان يتصدق بالحكمة الا اذا استهلك  
فانه يتصدق بقيمته كما في شرح الطحاوى (وخصا) اى خص ذبح هدى المتعة والقرآن  
كالا ضحية (بيوم النحر لا) يخص به (غيرهما) من دم الجزاء والنذر والتطوع  
والاحصار وفيه خلاف الصالحين ككاهن (و) خص (الكل) اى جميع ما ذكره من الهدايا  
(بالحرم) فلا يرد بدنة مندورة لم ينو نحرها بمكة فانه يجوز في اى موضع شاء عنده  
لان المص لم يتعرض للمندورة على انها لم تنحر عنده الا بمكة كما في المحيط (ويتصدق  
بجمله) بالضم وهو ما يطرح على ظهر الهدى من كساء ونحوه (وخطامه) بالكسر  
وهو ميل يجعل في عنق البعير ويثنى في انفه (ولا يعطى اجر الجزاء) اى الذابح (منه)  
اى من لحم الهدى وشحمه وجلده وغيرها وفيه اشارة الى جواز ذابح غيره وان كان  
الاحسن ان يذبح بنفسه ان احسن وينبغي ان يشهد هان لم يذبحها بنفسه كما في الاختيار  
(ولا يركب الا بل والثور من الهدى) (الاضرورة) بان لا يقدر على المشى فان تعظيها  
واجب ولوركه فانتقص منه ضمن ما نقص وتصدق به وفيه اشعار بانه لا يجمل عليه  
فلو نقص من الحمل غرم كما في الاختيار (ولا يحلب) الهدى اذا كان له لبن لانه جرم منه  
بل ينضج ضرعها بالماء البارد لينقطع لبنه قالوا هذا اذا قرب من وقت الذبح واما  
اذا بعد منه فيحلب دفعا للضرر ويتصدق بمثلها بقيمة الا اذا استهلك فانه بالقيمة ولو ولد

الهندي ذبح مع الولد وان شأت صدق به كما في الاختيار (وما عطي) بالكسر أي الهدي  
 الذي هلك في الطريق (أو تعيب بفاحش) مما لا يسلم منه كالعرج والعمى (ففي الواجب  
 أبدله) بغيره (والمعيب له) يفعل به ماشاء وفيه إشارة إلى أنه لا يجب أبدال التطوع  
 فيه بح ولا يأكل منه غير الفقراء كما في شرح الطحاوي (وأن شهدوا) أي شهد جمع  
 من العدول حجاجا أو غيرهم عند الإمام قبل وقت الوقوف بعرفات (بالوقوف) أي  
 بلان الحجاج وقفوا بعرفات (قبل وقته) أي قبل وقت الوقوف كما إذا شهدوا في أول  
 يومعرفة أنهم وقفوا يوم التروية وذلك بأن يتقيم السماء ليلة الثلاثين فظن الحجاج أنها  
 من أول ذي الحجة وهي في نفس الأمر من آخر ذي القعدة (قبلت) هذه الشهادة عند  
 الأكثرين لا مكان التدارك وقال الإمام الحلواني ينبغي للقاضي أن لا يقبل هذه الشهادة  
 لأن فيه تهديجا للفتنة كما في الكافي وإنما قال شهدوا بلفظ الجمع إشارة إلى أنه لا يقبل فيه  
 الأشهاد جمع عظيم فلا تقبل شهادة عدلين وقال بعضهم تقبل شهادتهما كما في المحيط  
 وقوله قبل وقته ظرف الفعلين كما أشرنا إليه وفيه إشعار بأنه لا تقبل شهادتهم بعد  
 وقته كما إذا شهدوا يوم النحر أنهم وقفوا يوم التروية أو شهدوا ثاني النحر أنهم  
 وقفوا يوم النحر لأن التدارك غير ممكن والهمس أكد ذلك بقوله (لا) تقبل شهادتهم  
 بعد وقت الوقوف بالوقوف (بعده) أي بعد وقته والحاصل أن كل ما لو قبلت الشهادة فيه  
 لغت الحج على الكلام تقبل الشهادة فيه وإن كثرت الشهود بخلاف ما إذا فات على  
 البعض فأنه أتقبل كما في المحيط (من نذر حجا) يمشي فيه (مشيا) وحال كونه حال المنذور  
 فيه (مشي) أي وجب عليه المشي من وقت خروجه عن بيته وقبل من وقت الأهرام  
 والأول أصح وقال أبو جعفر أنما يركب إذا بعد المسافة وشق عليه فإذا قربت ولم يشق  
 عليه ينبغي أن لا يركب (حتى يطوف الفرض) أي طواف الزيارة وإنما وجبت المشي لأن  
 من جنسه وأجبا هو مشي الفقير إلى عرفات وفيه إشارة إلى أن الحج ماشيا أفضل وإنما  
 ذكره أبو حنيفة إذا جمع بينهما وبين الصوم لأنه مسمى على المخلق كما في الكرماني وإلى أنه لو نذر  
 عمرة مشي مشيا حتى يسعى ولو ركب فيها أجزاءه لكن يجب عليه دم كما في المحيط وفي  
 الحتم على الفرض الدال على القطع في الجملة إشعار بما يراعى في حسن الاختتام كما في هذه  
 المسئلة الدالة على أن مجرد النذر مع القدرة على المشي يكفي للقصد إلى زيارة البيت  
 الحرام رزقنا الله تعالى إياها مع شرف زيارة تربة قبر نبينا عليه أتم الصلوة والسلام

\* (كتاب النكاح) \*

أخبر عما تقدم لأنه بالنسبة إليه كالهيئت إلى النوكب فإنه معاملة من وجه وعبادة من وجه

قال الجمهور انه مستحب وقيل واجب عين وقيل واجب كفاية وقيل فرض عين  
وقيل فرض كفاية فهو اولى من التحلى لعبادة النفل كما في التحفة وقيل مباح حال العجز عن  
موجب النكاح ومستحب حال الاعتدال وواجب حال غلبة الشهوة والقدرة على موجب  
ومكر ومحال خوف الجور وهو لغة الوطى وقيل الضم وفيه انه مجاز فيه على الصحيح  
كما في الزاهدى وشرا عما اشير اليه بقول (ينعقد بالاجاب) اى يتحقق ويحصل شرعا  
بسبب الاجاب هو شرع اللفظ صدر عن احد المتعاقدين اولاسمى به لانه يثبت الجواب  
على الآخر بنعم اولا (وقبول) هو لفظ صدر عن الآخر ثانيا وفيه مع الكلام الاثني  
اشارة الى ان النكاح عقد خاص موضوع لحل الوطى وفيه احتراز عن نحو البيع  
والهبة فانه وان افاد حل لكنه لم يوضع له والى ان العقد وان كان في الاصل الجمع بين  
اطراف الجسم لكنه شرعا عبارة عن الاجاب والقبول لكن مع الارتباط التام اعتبره  
الشرع ولكونه امرا اعتباريا لا يشير اليه والى ان الاجاب والقبول انشاء فالنكاح  
ثابت اما بالكلام اللفظي لكنه خلاف ما دل عليه كلامه في التوضيح ان النكاح ثابت  
بالكلام النفسى فان اللفظي اخبار عملى الذهن واما بطريق الاقتضاء فان الانشاءات  
الشرعية لا تنعقد بالكلية عن المعاني الاخبارية وتماه في الاصول ويحتمل ان يكون  
الباء لالة فيفيد ان العقد ارتباط الاجاب بالقبول فيها شرطا للعقد حينئذ كما قال  
الاكثر ون على ما دل عليه كلام الكرماني وغيره والاول المختار عند المص كما ذكره  
في الشرح فان قلت اكثر اجزاء العقد كلمات لا يتصور بقاؤه قلت نعم الا انه غير قاذح  
لان حكمه باقى والفسخ يرد على الحكم على ما قال اكثر الفقهاء والبقاء اسهل  
من الابتداء وذهب بعضهم الى ان بقاءه ضرورى لفسخ العقد (لفظها ماضى)  
صفتلا لاجاب والقبول ومشير الى ان الفارسي كالعربي في الماضوية الا ترى ان بتدريغتم  
وعهد كردم يمين مثل فذرت وعهدت على ما يمان الذخيرة والى ان النكاح لا ينعقد  
بالتفظى فلا ينعقد ان دفع المهر اليها وقبلت وقيل لو تزوجت منه ودفع المهر اليها  
انعقد كما في النية والى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون قائما مقام الاجاب والقبول كما  
سيأتى (كزوجة) نفسى بك (وتزوجة) نفسك والمعنى كقول الرجل والمرأة  
زوجتك ايلي وقال الآخر زوجتك ايلي وكذا في تزوجت فلان كلاهما صالح للايجاب  
والقبول من الجانبين كما في الزاهدى وبه يشعر ما قال البيهقي ان التزويج مردرا زن  
وزن راشوى داخن والتزويج زن كردن وشوى كردن وكل منهما يتعدى بنفسه وبالباء  
كما في الاساس والديوان وغيرهما ولا يتعدى بمن وان كثر ذلك في كلامهم ولعل ذلك  
من اقلهم في مقام صرف كما قال الكوفي قد اذاع غير عز يز عند البصرية كما لا يخفى على

المتبع وانما ترك المفعولين دفعا لتوهم الاختصاص على انه قد صح التعلق بكل ما يعبر به  
عن جميع البدن كالرأس والرقبة وغيرها كما في المحيط (او امر) تختص عندهم  
بالامر بغير اللام فالاولى مضارع فيشمل الحال كما في بيع المستصفي والمستقبل كما في الزاهدي  
والامر بقرينة المثال وفي الهنية انه يصح بلسان الخوارزمية بصيغة الحال بلانية واما  
المستقبل فينبغي ان لا ينعقد به الامع النية (وماتى كزوجنى) بنتك مثلا (فقال)  
الاب مثلا (زوجت) اياها بذلك وفيه رمز الى ما هو المستحب من تولى الولي العقد بنفسه  
كما في النقي والى ان الامر ركن العقد كما في المحيط والتخفة وغيرها قيل انه غير صحيح  
لان الماضي هو الايجاب والقبول والامر توكيل الا انه مبني على استعارة المعلوم  
للموجود كما في الذماني (وان لم يعلم) اي المتعاقدان (معناه) اي معنى لفظهما  
سواء كان عربيا او عجميا وسواء علما انه ما انعقد به النكاح أولا وهذا في الحكم واما  
فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينعقد ان لم يعلم انه ما ينعقد به كما في فاضل بن لكنه مما  
اختلف فيه المشايخ كما في الخزانة وذكر في العبادي انه لا يصح عقد من العقود اذا لم يعلم  
معناه وقيل يصح الجميع وقيل ان كل ما يستوى جده وهزله يصح كالنكاح والا فلا  
كالبيع (و) ينعقد بحكم العرف بسبب (قولهما) اي قول الرجل والمرأة (داد  
وبن يرفت بلاميم) متصلة بهما والميم احوط (بعد) قوله له انفس خویش را بمن  
دادى (و) بعد قولها له تو نفس مرا (بن يرفتى) وفيه اشارة الى انه لا ينعقد بمجرد قولها له  
داد بدون قوله بن يرفت الا اذا اريد بقوله دادى التحقيق والى انه ينعقد بدون  
قولها بن يرفى وقال بعض المشايخ انه لا بد منه واختلف في ان دادى استهوام او امر وهو  
الراجح كما في المحيط (كبيع وشراء) فانه ينعقد بقولها فروخت وخريد بلاميم بعد  
فروختى وخريدنى (لا) ينعقد على الاختار (بقولهما عند الشهود) جمع الشاهد مع  
كفاية الشاهد بن كما ياتي جر يا على العادة في النكاح ولا يخفى ان الترك اولى فلن الشهادة  
شروط الكل (مازن وشويم) ونحن زوجان وفيهما اختلاف المشايخ لكن ان  
قضى به القاضي فهو نافذ وهذا دليل على ان القضاء صحيح في المختلف عند المشايخ  
كما في المحيط ولفظ زن عند الاطلاق الزوجة كما في النخبة كما ان شوى تختص بالزوج  
(ويصح) النكاح بعد تحقق سائر الشروط (بلفظ نكاح) وانكاح (وتزويج)  
قد ذكره مرة (وما وضع) اي يصح بلفظ موضوع (لتملك العمن) من نحو تملك  
وصدقة ومن نحو بيع وشراء على الصحيح فلا يصح بالمع والاباحة والاقالة والاجارة  
والقرض والرهن والاعارة والصالح والشركة لكن في الستة الاخيرة اختلاف المشايخ كما  
في المحيط الا انه لو ترك قوله يصح وقد مر هذا القول على قوله لا بقولها السلم من التطويل





(حالا) ظر في تملك فلو قال اوصيت لك ببضع امتي بالثوب وقبل الاخر او اضاق الى ما بعد الموت وقبل الاخر لم ينعقد ولو اوصى به في الحال انعقد وقال السرخسي لا ينعقد به مطلقا ولو قالت جعلت نفسي لك بكذا فقال قبلت صح وعن ابي حنيفة انه ينعقد بها وضع تملك الشيء الكل في المحيط واعلم ان ما لا ينعقد به النكاح ينعقد به شبهته حتى يسقط به الحد كما في الخزانة (وشرط) لصحة النكاح (سماع كل منهما) اي المتعاقدين (لفظ الاخر) فلو لم يسمع الا احد هما لم يصح كما في سائر العقود الا انه يشك الاطلاق بنكاح الفضولي وبما اذا ذكر الزوج اسم امرأة عاتبة كما سيجيء (و) شرط ايضا (حضور) شاهد من (حرين) عند العقد فلا يصح عند قنين ومكاتبين ومدبرين ولا حضور حرين عند الاجازة في الموقوف ولا عند التوكيل كما في المصارع وذكر في النظم انه ينعقد بلاشهود عند محمد الا انه لا يطيب (او حر وحرتين) هما في حكم حر وان اقال (مكتبين) على لفظ المثنى المذكور فيصح عند سكرانيين يعرفان النكاح وان لم يذكر عند الصحو ولا يصح عند صبيين ومجنونين كما في المحيط ولا عند مراهبين كما في الينابيع (مسلمين) في نكاح مسلمين او مسلم وكتابية بلا خلاف فلو تزوجها عند كتابيين جاز عند الشيخين خلافا لمحمد وزفر كما في النظم (سامعين معا لفظهما) اي لفظ العاقدين حتى انهما لو سمعا متفرقين بان سمع احدهما في عقد والاخر في آخر والمجلس متحد لم يجز عند عامة العلماء وجاز عند بعضهم وعن ابي يوسف فيه روايتان ولو كان العقدان في مجلسين لم يجز بالاتفاق كما في النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره البقالي والظاهر خلافه وعن محمد لو امكنهما ان يعبرا ما سمعا جاز والا فلا والى انه لا يشترط معرفتهما المرأة ولا رؤية وجهها فلو سمع صوتهما من بيت لم يكن فيه غيرهما جاز النكاح والا فلا فلو كانت متعقبة جاز هو المختار والاحتياط ان تكشف وجهها وتذكر ابوها وجدها والى انه يشترط حضورها لكن لو غابت جاز بذكر الاسم بلا معرفتهما وهذا مختار الحنفى وهو رجل كثير العلم ممن يقتدى به على ما قال الحلواني وذكر في الواقعات انه يشترط ذكر اسمها واسم ابيها وجدها عند عدم معرفتهما الكل في المحيط وفي اشتراط الحضور او لائم السماع اشارة الى انه مختلف فيه ولذا صح بحضور اصبيين الان اشتراط الحضور اصح كما في النخبة (وصح) النكاح (عند فاسقين) ولو محمد ودين في القنفذ بلا توبة (ولا يظهر) النكاح على المحاكم بشهادتهما حتى يحكم بالمهر وغيره (عند الدعوى) وانكار احد المتعاقدين (و) صح بعد الطلاق او العتاق (عند ابنيهما) اي بحضورهما وهذا ظاهر الرواية وفي المنتقى انه لا يصح كما في قاضيخان (او) عند ابني (احدهما) بخلاف المضاف فالتشريع انه قد عطف في تصانيفه

او علمت احدهما وان علت وغالاتها وغالات احدهما وان علت واطلاقه مشكل فانه  
 ذكر في المشرع وقاضيان وغيرهما ان عمة العمة لاب غير محرمة عليه كبنات العم والعمة  
 والحال والحالة واليه اشار بالصليبية بضم الصاد وسكون اللام ثم الباء الموحدة ثم  
 الياء للنسبة ثم التاء للتأنيث ويحتمل ان يكون بفتح الصاد وكسر اللام ثم الباء المثناة  
 الساكنة ثم الباء الموحدة ثم التاء فانها كالصليبية من كانت من صلب الرجال وظهره  
 كما في المغرب وفيه اشعر باصالة الاب في انتساب الولد ولما فرغ من المحرمات النسبية  
 شرع في السببية فقال (و) حرم (أم زوجته) بنفس العقد الصحيح كما هو المتبادر  
 فلا يحرم بمجرد العقد الفاسد كما في النظم والتنق وغيرهما (وبنتها) أي بنت زوجته  
 حال كون الزوجة (موطوءة) فهي حال من المضائق اليه على مذهب بعض النحويين  
 كما في ايضاح المقامات فلا يرد عليه شيء كما ظن والكلام مشير الى ان مجرد العقد غير محرم  
 والى ان الحلوة الصحيحة ليست كالوطي وفيه اختلاف الروايات كما في الخلاصة والى  
 انه لحرمة البنت تشترط العقد الصحيح بينه وبين امها وقد ذكر في النظم انه لو وطئها  
 بتكاح فاسد حرمت بنتها وام الزوجة شاملة للجدة وان علت كما ان بنتها كبرت الولد  
 وان سفلت كما في المحيط (وزوجة اصله) من امرأة الاب والمجدوان علا (و)  
 زوجة (فرعه) من امرأة الابن وابن الولد وان سفل وفي اطلاقه رمز الى ان كليهما  
 محرمتان بنفس العقد وذال خلاف كما في النظم وهذه اربعة اصناف من المحرمات  
 المصاهرة ومنها ملحرم بالزنا والمس والتظر كالمسائى وحكم الكل حرمة كل منهما  
 على الاصل الاخر وفرعه (وكل هذه) المذكورات من الاصناف الثمانية (رضعا) أي  
 للرضاع فيكون مفعولا له وههنا اشكال لفظا ومعنى اما لفظا فلان كلا اذا اضيف  
 الى المعرفة يفيد استغراق الاجزاء واما معنى فلانه تحمل اخوت ولده وام اخيه واخته  
 وجه قولهم رضاعا وتجزم نسبا كما في قاضيان وغيره (وفرع من نيمته) من بنت امرأة  
 زنى بها وبنت ابن من نيمته وفيه رمز الى انه لو اتاه في دبرها لم يحرم عليه فرعها كما قال بعض  
 المشايخ ويحرم عند بعضهم وبها فتى شمس الاسلام الاوزجندى والاشمل ان يقول  
 وموطوءة بلانكاح فانه يحرم فرع الموطوءة بملك اليمين وشبهة النكاح والملك كما في التنق  
 وغيره (و) فرع (مهسوسته) عضوها بلا حائل كما هو المتبادر فان كان بينهما ثوب  
 لا يجزى به حرارة المهسوسة لا تثبت الحرمة ولا فتشبت (ومستة) اذا صدقها الرجل انه  
 بشهوة فانه لو كذبها واكثر رآيه انه بغير شهوة لم يحرم كما في النهاية واطلاقه مشعر الى  
 ان مس شعر الرأس تثبت به الحرمة وان انكره الامام السعدي والمس شامل للتخمين  
 والتقبيل كما في المحيط (و) فرع (منظور الى فرجها الداخل) وهو المبدور وقيل الى

الخارج وهو الطويل كفا في الروضة وقيل الى العانة وقيل الى الشق وعليه الفتوى كما في  
النظم والفتوى على الاول كما في الخزانة وفيه اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت  
الحرمة والى انها لو نظرت الى فرجه لم تثبت خلافا للطرفين والى ان النظر الى ما وراء  
الفرج محسوب للنظر الى عكسه في المرأة والباء كفا في الخلاصة وهذا كله اذا كانت  
متكئة فان كانت قاعده مستويا وقائمة لم تثبت الحرمة على الصحيح وانما ذكر مجرد المس  
والنظر اشارة الى انه لو امكن بعد ما لم تثبت الحرمة لزوال السبب وهو المس او النظر الذي  
هو سبب الوطئ والذي هو سبب الجزئية كفا في المحيط وقيل تثبت كفا في الخزانة والاول هو  
الصحيح كفا في الكافي (بشهوة) هذا في الشاب انتشار الائمة ويزيد في الشيخ والعين  
ميل القلب ويزيد في ما حكى عن اصحابنا كفا في المحيط وقال عامة العلماء ان يميل اليها  
بالقلب ويستهي ان يعانقها وقيل ان يقصد موارقتها ولا يبالى من الحرام كفا في النظم  
وهذا في حق الرجال وما في حق النساء فالاشتغال بالقلب لا غير كما قال المصنف وفيه اشارة  
الى ان شهوة احد هما كافية اذا كان الاخر محل الشهوة كفا في المصنفات والى انه ظن في النظر  
لا المس ويحتمل ان يكون ظر فاهما ولكل رواية في النظم ولو من الاعضاء او عانق  
او قبل بلا شهوة تثبت الحرمة وفي المحيط قال المصدر الشهيدي ان في المس والنظر لا يفتى  
بالحرمة الا اذا تبين انه بشهوة وفي القبله يفتى بها لم تبين انه بلا شهوة ويستوى ان يقبل  
القم والذقن والحد والراس وقيل ان قبل الفم يفتى بها وان ادعى انه بلا شهوة وان  
قبل غيره لا يفتى بها الا اذا ثبت الشهوة (و) حرم (اصلهن) من ام المزنية والممسوسة  
والماسية والمنظور الى الفرج وجدتهن من اى جهة كانت والكلام مشير الى انه لو وطئ  
غير المشتهاة بحرم عليه امها وبنتها لكنهما غير محرمين عند الطرفين كفا في حدود  
المنظومة والى ان فرع المزنية واصلا رضاعا لا تحرم كفا في رضاع شرح الطحاوى  
وسأني منه في الرضاع اشارة اليه لكن في النظم وغيره انه يحرم كل من الرائي والمزنية  
على اصل الاخر وفرعه رضاعا (وما) كان عمرها من الصغيرة (دون تسع سنين  
ليست بمشتهاة) اى مرغوب فيها للرجال فبالوطئ والدواعى لم يثبت الحرمة وفيه  
رمز الى ان بنت تسع سنين مشتهاة وعليه القوي والى ان بنت خمس سنين ومادونها  
ليست بمشتهاة وكذا ما فوقها من الست والسبع والثمان الا اذا كانت ضحمة كفا في الخزانة  
وعن الشيخين ان بنت خمس سنين مشتهاة اذا اشتبهت مثلها وعن محمد بن بنت ثمان  
او تسع مشتهاة اذا كانت ضحمة كفا في المحيط والى انه يكفي اشتغال احدهما فلا يشترط  
ان يكونا بالغين كفا في المصنفات وعن صاحب المحيط لو مس ابن خمس سنين بشهوة لم  
تثبت الحرمة وان مس ابن ست او سبع تثبت وعن شرف الائمة لو نظر الى فرج صبوية بجامع

نسخة  
الشيخ محمد بن غيث

مثلهما وعلى العكس تثبت الحرمة كما في القنية واعلم ان حرمة المصاهرة تثبت بالاقرار  
وان كان بطريق الهزل لولا يصدق في تكذيب نفسه كما في الخلاصة ولا يرفع النكاح ولذا  
لو وطئها من وجه لم يكن زنا وحرمت على زوج آخر وان مضى عليها سنون كما في العمادى  
وغيره (ويحرم) بكسر الراء من التحريم (نكاح امرأة وعدتها) لكل فرقة من قبل الرجل  
او المرأة في طلاق رجعي او باين واحد او اكثر في نكاح صحيح او غير في وطئ صحيح او غيره  
في عدم وفاة او غيرها كما في التنقي لكن في مبسوط صدر الاسلام والخلاصة اذا ماتت الزوجة  
تجوز لزوجها ان يتزوج باختها في يوم (نكاح امرأة) مفعول يحرم (ابنتها)  
اي كل واحدة منهما (فرضت ذكر الم تحل) بالنسب او السبب كالرضاع (له) اي  
المذكر المفروض (الاخرى) كما اذا نكح امرأة وكل في عدتها ثم نكح عمته او خالتها  
او عمتهما او خالتهما او عمة ابنيها او خالة ابنيها او بنت اخيها او اختها او بنتها او غير  
ذلك بخلاف ما اذا نكح امرأة ثم نكح بنت زوجها فانه لو فرضت البنت ذكرا كان ابن  
زوجها لكن لو فرضت المرأة ذكرا كان اجنيا فلم يحرم كما اذا جمع بين ابنتي العمين  
او العمتين او الخالين او الخاليتين كما في التظم وهذه الكلية كالكيالات قبلها في بيان  
المحرمات المؤبدة كما في القنية فلا يرد ما قيل ان هذه الكلية تقتضي ان لا يجوز نكاح  
امه ثم نكاح سيدتها وقد جاز ذلك كما في الجامع والزيادات فانها موقفة بزوال ملك اليمين  
على انه لا يجوز عند نجم الائمة البخارى كما في المنية (و) يحرم نكاح امرأة وعدتها  
(وطئها) اي وطئ امرأة ابنتها فرضت ذكرا لم تحل له الاخرى (ملكا) بشراء او هبة  
او صدقة او ميراث او وصية كما اذا نكح امرأة مرة او امة فاشترى اختها فانه لا يجوز  
وطئ المملوكة (وكذا) يحرم (وطئها ملكا وطئها) اي وطئ تلك المرأة (نكاحا  
وملكا) كما اذا نكح واشترى اختها او ولدته فان وطئها يحرم وطئ اختها باحد هذين  
(لا) يحرم وطئها ملكا (نكاحها) اي نكاح تلك المرأة الاخرى (فان نكحها) اي نكح  
تلك المرأة (لا يبطأ واحدة) من المرأة المملوكة والمنكوحة (حتى يحرم) المرأة (الاخرى)  
فالمنكوحة بالطلاق والخلع والردة مع انقضاء العدة والمملوكة باحد مما ذكرنا كالشراء  
او بالاعتاق او القزويج او الكتابة مع الاستبراء وهذا فيما سوى البنات والامهات  
فان وطئ احد بهما يحرم وطئ الاخرى ابدا كما في التنقي والكلام مشعر بان  
الوطئ لا يغير محرم للوطئ لا يغير وليس كذلك فانه لو كان له امتان اختان فقبلوا  
بشهوة حرم وطئ كل منهما مع الدواعي حتى يحرم الاخرى كما في كراهية الخلاصة  
(وصح للمسلم) (نكاح) المرأة (الكتابية) اي اليهودية والنصرانية ذمية كانت  
او غير ذمية لانهم نكح غريبة في دار الحرب كرهه فقيل لانها كرهه اذا قصد التوطن به

وقيل اذا قصد الوطى ءوقيل اذا قصد استيلاها كما في المحيط والكلام مشير الى انه ليس للمسلم ان ينكح كافرة غيرها ولا للمسلمة الكتابي وسيجيء الى اذه لا يحل وطي الكافرة بهلك اليمين لانه كالوطى بالنكاح كما في التحفة (ولو) كانت تلك الكتابية (امة) وصح نكاح (الامة) للمحر اذا لم تكن تحته حرة (مع طول الحرة) اى مع القدرة على مهرها ونفقتها الا انه مكروه كما في خزائن الفقه ولعل الكراهة للتنزيه كما في المبسوط الاولى ان لا يفعل والطول بالفتح في الاصل الفضل ويعنى بعلى والى فطول الحرة متسع فيه بحذف الصلة ثم الاضافة الى المفعول على ما اشار اليه المطرزي (و) صح نكاح (المحرم والمحرمة) بالجم أو العمرة (و) صح لغير الزاني نكاح (جلى من زنا) عند الطرفين وعليه الفتوى كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو نكح الزاني صح وذابا لاجماع كما في الهداية وسيجيء (ولا توطأ) اى يحرم وطي غير الزاني الجلى من الزنا وكذا دواعيه ولا يجب النفقة (حتى تضع الحمل) وفي الفوائد عن النوازل انه يحل الوطى عند الكل وتنسحق النفقة عند الكل كما اذا نكحها الزاني كما في النهاية (و) صح نكاح (من ضمت) اى جمعت في عقد واحد من امرأة محلاة (الى) امرأة (محرمه) على النكاح بنسب او سبب فوجب المسمى للمحلاة عنده وقسم على مهر مثلها عند ما كما في الهداية (لا) يصح للمولى (نكاح امته) اى لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق وغيرها فيصح تزوجها متنزها عن وطئها حراما لاحتمال كونها حرة او معتقة الغير او محلو فاعليها بعقبتها وقد حدث الخالف وهذا ليس بغريب سيما اذا تدبرتها لا يبدى ولهذا كان الامام الشداد رحمه الله يفعل ذلك كما في المضمرات والنياييع (و) لا للعبد نكاح (مالسته) اى سميته (ولا) للمسلم نكاح امرأة (كافرة غير كتابية) كالوثنية والمجوسية والمرتدة كما اشار اليه فلا يجوز به الوطى كما يملك اليمين وفيه اشارة الى انه يصح نكاح صابئة قوم من النصارى يعظمون السكواكب كتعظيم الساميين الكنعية والى انه لا يصح نكاح صائبة قوم يعبدونها كعبادة الكافرين الاوائل والاؤل قوله والثاني قولها فالخلاف بينهما لفظي كما ترى والى انه لا يصح نكاح المعتزلة لانها كافرة عندنا والى انه لا يصح نكاح الشافعية لانها صارت كافرة بالاستثناء على ما روى عن الفضلي ومنهم من قال بتزوج بناتهم الكل في المحيط ولعل ترك التعرض بمثل اولي فانهم متاولون في ذلك كما بين في محله (و) لا يصح للمحر نكاح امرأة (اخرى) خامسة (في عدة أربعة) وفيه اشعار بانه لا يجوز ان يتزوج اكثر من أربعة والاحسن للرجل ان يتزوج امرأتين

فانه تعالى بدأ بالمثل كمالى المضمرات (و) لا (للعبد) نكاح ثالثة (فى عدة ثالثة  
 (و) لانكاح (امة) مسلمة او كتابية او مدبرة او مكاتبية او ام ولد او صغيرة او كبيرة عاقلة  
 او مجنونة (على حرة) ولو كتابية صغيرة مجنونة فلو تزوجها فى عقد لم يجز الانكاح  
 الحرة (أو) امة (فى عدتها) اى عدة حرة من طلاق بائن فى قوله ويصح فى قولها واما  
 من الرجعى فلا يصح فى قولهم (و) لا (حامل ثبت نسب حملها) اجماعا كالمسبية  
 وعن ابي حنيفة انه يصح النكاح ولا توطأ حتى تضع حملها كمالى النهاية (و) لانكاح  
 (المتعة) وصورته ان يقول لامرأة متعنى بكذا من الدراهم مدة عشرة ايام او اياما  
 او بلا ذكر المدة وهذا قد كان مباهل مرتين ايام خبير وايام فتح مكة كمالى التتق الا انما  
 ضارت منسوخة باجماع الصحابة كمالى النهاية وغيره وسنده حديث على رضى الله عنه  
 فلو قضى بجواز لم يجز كمالى العمادى ولو ابا حدة صار كافرا كمالى شهادات المضمرات وغيره  
 لكن ليس فيه تعزير ولا حد ولا رجم كمالى التتق ولا طلاق ولا ايلاع ولا ارث وعن ابي  
 حنيفة لو قال اتزوجك متعة انعقد النكاح ولغى قوله متعة كمالى قاضيخان وذكر  
 فى الهداية وشرح المقاصد انه مباح عند مالك لكن فى ثبوته كلام (و) لانكاح  
 (الموقوت) وصورته صورة المتعة الا انه لا يكون الا بلفظ التزوج او النكاح مع التوقيت  
 كمالى الظهيرية والمضمرات والعمادى وغيرها وعن ابي حنيفة اذا وفتا او قتلا لا يعيشتان  
 اليه كعائنة سنة او اكثر صحيحا كمالى النهاية واعلم انه لا يجوز المناكحة بين بنى آدم  
 وانسان الماء والجن كمالى السراجية لكن فى الغنية عن الحسن البصرى يجوز تزويج  
 الجنية بشيعة رجالين

\* ( فضصل الولي والكفو ) \*

( نكح نكاح حرة ) اى صح ذلك مع ترتب الاحكام من الطلاق والظهار والتوارث  
 غيرها الا انه يمكن رفعه فالنافذ اعم من اللازم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه واخص  
 من المنعقد والصحيح فلان نكاح الفضولى منعقد صحيح لكنه غير نافذ وتامه فى الاصول  
 والحرة اعم من البكر والثيب وانما قيد بها لان نكاح الامة موقوف على اذن مولاه  
 كنكاح الصغيرة والمجنونة على اذن الولي ولذا قال (مكلف ولو) زوجت نفسها (من غير  
 كفؤ) بضمهين وبضم الكاف وكسرها مع سكون الفاء كمالى الشكاشى وبسكون الفاعوضهما  
 مع الهزة وبسكونها مع الواو لغة النظمير والمساوى كمالى الطلبة فهو صفة كالكفى وشرعا  
 رجل يساوى المرأة فى امور ستائ وفيه اشعار بان لا اعتبار للكتافة وهذا عند غلافا  
 لهما كمالى الظهيرية (بلاولى) سياتى وفيه اشعار بان الولاية شرط للزوم فى الكبيرة

وهذا ظاهر رواية أبي حنيفة والرواية عنهما مضطربة في المبسوط والمحيط وغيرهما  
 انهما قالوا بالتوقف على اجازة الولي فالوطي بلاذن حرام ولافيه طلاق وظهار  
 وميراث ثم رجعا الى قوله وفي النظم روى ابو حنيفة عن محمد انه يجوز اذالم يكن  
 ولي والا فوقوف ان اجاز جاز والا بطل وروى ابو سليمان انه باطل بوجه قال الشافعي  
 فلا ينعقد بعبارتها اصلا عنده ويؤيده ما في موضع آخر منه انه لو زوجت نفسها  
 من كفؤ يهر المثل جاز عندها ولو بكرا ولم يحز عند العامة منهم محمد وفي خزانة  
 الواقعات لو قضى القاضي بابطال الطلقات الثلاث لعدم الولي صح على الصحيح  
 ولم يتعد الى حرمة الوطي والولد لانهما حنفيان يعتد بان صحته وفي الخلاصة والمضمرات  
 وغيرهما ان الشافعية لو زوجت نفسها من حنفي وولياها كره لذلك صح وكذا العكس  
 (وله) اي لكل من الاولياء اذالم يرض واحد منهم (الاعتراض) اي ولاية المرافعة الى  
 القاضي ليفسخ (هنا) اي في تزويجها نفسها من غير كفؤ بلاولي فلن رضى واحد  
 منهم ليس لمن في درجته او اسفل اعتراض واما الاقرب فله ذلك وقال ابو بوسن  
 للباقي الاعتراض مطلقا كما في الاختيار وعن شرف الائمة لاحد الاولياء المستويين  
 في الدرجة ان ينفرد بالاعتراض اذ اسكت الباقيون كما في المنية والاطلاق مشير الى ان له  
 الاعتراض وان ولدت اولادا كما قيل وقال بعضهم لا اعتراض ان ولدت ولد والى انه  
 ثابت لكل ولي عصبة او غيرها محرما او غيره كما في العمادي وذكر قاضي خان انه للعصبة  
 وقال بعض المشايخ انه للمحرم والاوّل الصحيح كما في المحيط (وروى) عن أبي حنيفة  
 (بطلانه بلا كفؤ) وبه اخذ كثير من مشايخنا كما في المحيط وعليه الفتوى كما في قاضي خان  
 (ولا يجبر ولي حرة بالغة) اي ليس له ولاية تزويجها بكفؤ وهي ساطعة غير راضية  
 (ولو) كانت (بكرا) لغة امرأة لم تلد ثم سميت التي لم تقترض اعتبارا بالثيب لتقدمها عليها  
 كما في المفردات وشرعا اسم لامرأة لم توطأ بالنكاح كما في المبسوط وقيل ام تجامع بنكاح ولا غيره  
 وهذا قولهما والاوّل قوله والصحيح ان الاوّل قول الكل كما في الظهير بقوذكر في المغرب  
 انه يقع على الذكر الذي لم يدخل بامرأة والكلام مشير الى انه لا يجبر الحر البالغ بالطريق  
 الاولى لسكنه غير محصور فانه لا يجبر المكاتب والمكاتب ولو صغير بين كما في النظم (وصيتها)  
 اي سكوت البكر البالغة (وضحكها) غير مستهزئة فلو ضحككت مستهزئة لم يكن اذنا على  
 ما قال السرخسي كما في المحيط وعن الطرفين ان ضحكها ليس باذن وعن محمد انه اذن  
 كما في المشارع وفيه اشعار بان التبسم ليس باذن والصحيح انه اذن كما في النهاية وبكاؤها  
 بلا صوت (لزيادة الايضاح فلن البكاء بالمد لم يكن بلا صوت) (اخذ) لنكاح الولي  
 وهو خير للبكاء وغير الاولين مخدوق فيكون من عطف الجملة ويجوز ان يكون خبرا



لكل فانه مضمر (و) بكاءهما (مع) اى الصوت (رد) جملة معترضة وهذا  
 التفصيل هو المختار كما فى الاعتبار وعندها ان البكاء ليس بأذن وعن ابي يوسف انه اذن  
 كما فى المشرع وفيه رمز الى ان الاعتبار للحرارة والبرودة والعذوبة والملوحة للبدن مع  
 وقيل ان كان باردا اذن وحرارته وقيل عذبا اذن ومناحره كما فى النظم (حين استينافه)  
 للبكر البالغة سواء كان قبل النكاح او بعده والسنة ان يستأذنها قبله ويقول ان فلانا  
 يدركك كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغاطمة رضى الله عنها والكلام مشير  
 الى ان صيتها اذن اذا كانت حاضرة فى مجلس العقد وفيه اختلاف المشايخ والاول  
 اصح كما فى المنية والطرق متعلق بأذن والجملة المقترضة غير مانعة عنه وضميرها  
 لمطلق الولي الا ان ما بعده يدل على ان فلاه فان سكوتها عند استينافه غير من الاولياء  
 ليس بأذن كما يشير اليه فى العملى وافراد الضمير يدل على افراد الولي فلوزوجها  
 وليان من رجلين فسكتت عند الاستيناف ان يوقف النكاح فى رواية وبطل فى اخرى  
 كما فى المحيط (او) حين (بلوغ الخبر) اى خبر النكاح سواء كان المخبر عدلا او غير عدل  
 واحدا او متعددا فضوليا او غيره وهذا عندها واماعنده فان اخبرها فضولى فلا يبد  
 من العدا والعدالة كما فى الاختيار وغيره وظاهره مشير الى ان الاستيناف والبلوغ امر متعم  
 حتى لا يجوز نكاح البالغة ولو ثبتا الا باذنها كما فى النظم (بشرط تسمية الزوج) اى ذكره  
 حال من الاستيناف والبلوغ وبما ذكرنا من اعتراض الجملة سقط ما ظن ان كلمة حين  
 ظرى اذن ورد والباء متعلق بالنسبة الاولى من الاسمين وان جعله من باب التنارع  
 وهم (لا) بشرط تسمية المهر عند المتقدمين وبشرطه عند المتأخرين كما فى المحيط  
 والاصح هو الاول كما فى الخزانة والصحيح انه ان كان المزوج ابا او جدا فلا يشترط  
 والا فيشترط كما فى السكافية (ولو استأذن) البكر البالغة (غير ولى اقرب) من الولي البعيد  
 كالجدة والاجنبى (فرضاها) تعين (بالقول) اذا غاب الاقرب غيبة منقطعة ولا فسكوته  
 رضاها كما فى فاضيلان وقال السرخى ان رضاها بالسكوت (كالثيب) فانه لموزوجها  
 الولي كان رضاها بالقول وما يقوم مقامه كالتكليم من الجماعة وطلب النفقة والمهر وغيره  
 كما فى المحيط (والغلام كالثيب) فى ان الرضى بالقول والفعل كما فى فاضيلان والثيب امرأة  
 تزوجت فبانت بوجهه ولا يقال للرجل وعن السكائى رجل ثيب اذا دخل بامرأته وامرأة  
 ثيب اذا دخل بها من ثلب اذا رجع لمعاودتها الخطاب كما فى المغرب واعلم ان كلمة  
 لو قد تكون بمعنى ان كما ان جوابها قد تكون جملة اسمية مفعولة بالفاع وان كان الاصل  
 ان يكون ماضوية مفعولة باللام كما يشير اليه فى المغنى وغيره فارتفع اشكال قوى عن موارد  
 استعمالها سيما كلام الفقهاء (و) المرأة (الرائل بكارتها بنانا) بلا اقامة حد عليها كما هو

المتبادر (او غير جماع) كالوثبة والظفرة والجراحة وورود الدم ومبالغة الاستنجاء والتعفيس  
 (كالبكر) فيما ذكر من الاحكام فصحتها مثلا اخن والكلام مشير الى انها لو زنت ثم اقيم  
 عليها الحد او صار الزنا عادة لها او جمعت بشبهة او نكاح فاسد فرضاها بالقول  
 لانها ثبت كما في المبسوط ولا يخفى ان ما ذكره تصرح بما علم منها فان زائل البكارة  
 ينفى بذكر شرعها وان لم تكن عذراء كما نص عليه السرخسي وقال ابو يوسف ان زائل البكارة  
 بالزنا لم تثيب (وقولها) اي قول البكر البالغة عند الدعوى (رددت) انا النكاح عند  
 الاستيذان او البلوغ (اولى) بالقبول (من قوله) اي زوج البكر (سكت) بكسر  
 التاء لان القول للنكر وعن محمد بن قولها اولى (وتقبل بينته) اي الزوج (على سكوتها)  
 وهو في الاصل ضم الشفتين فيكون مثبثا فلا يرد انها شهادة على النفي على انها مقبولة  
 فيها اذا احاط به علم الشاهد ولو قال على اجازتها اورضاها او اذن لها لم يرد شيء انك  
 في النهاية (ولا تخلف) من التحليف (هي) تأكيد لدفع الالتباس (ان لم يقم) الزوج  
 بينة على سكوتها وهذا ما لا يخلف فيه عنده خلافا لهما وهو المختار كما في المضمرات فان  
 نكلت يقضى عليها بالنكول (وللولى) خاصة (انكاح الصغير) اي تزويجه  
 (والصغيرة ولو) كاذب (ثيبا) فلا ينكحهما عا ئلهما ولا الوصى وان اوصى اليه الاب وعنه  
 او اوصى اليه جاز ولو وكل الاب رجلا بتزويج صغيرته فزوجها بغير كفوقيل يجوز  
 عنده وقيل لا يجوز كما في جامع الصغير (ثم) اي بعد كون ولاية الانكاح للولى (ان  
 زوجها الاب او الجد) بعده من كفوقلو بغير فاهش (لزم) النكاح فلا يمكن رفعهما  
 ولو بعد البلوغ وهذا عنده واما عندها فلا يجوز النكاح وعن محمد انه يجوز وعن ابي  
 يوسف ان التسمية لا تجوز والاول هو الصحيح كما في الجامع (وفي) تزويج (غيرهما)  
 للصغير بن كالوصى والام (فسخ الصغيران) بالزام القاضى عند الطرفين خلافا لابي  
 يوسف وفيه اشارة الى ان السلطان او القاضى اذا زوجها لم يفسخ على ما روى عن  
 الطرفين كما في النخبة والى انه يصح انكاح الصغيرة نفسها اذا لم يوجد لى ولا فاض  
 الا انه موقوف على اجازتها بعد البلوغ كما في القنية والى انه يصح تزويج غيرهما بغير  
 فاهش كما قال بعضهم على ما في الجواهر وبغير كفوكما قال بعضهم على ما في الجامع  
 فلا يصح قول الشارحين انه لا يصح اصلا وكذا تأييدهم بما في التلويح انه لم يوجد رواية  
 اصل لصحة النكاح في هاتين الصورتين فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصحيح  
 كما في الجواهر والجامع وغيرهما وهذا يدل على وجود الرواية لا على عدمها كما لا يخفى  
 (حين بلغا) سواء علما بالنكاح قبل البلوغ او عنده (او) حين (علما بالنكاح بعده)  
 (ي بعد البلوغ) وسكوت البكر رضا (هنا) اي حين بلغا او علما بالنكاح بعده

(ولا يمتدخيلها) أي البكر (إلى آخر المجلس) أي مجلس البلوغ أو العلم فالإمام للعهد  
 فخيارها على الفور حتى لو سلمت على الشهود أو سألت عن اسم الزوج أو عن المهر بطل  
 خيارها كذا في المحيط فلو بلغت في الليل بلاشهود وقال نقضت النكاح ثم أشهدت بعد  
 الصبح وقالت بلغت ساعة كذا واخترت نفسى وهذا رواية عن محمد وعنه لو قالت  
 عند الشهود أو القاضي نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الحلف وفي الاكتفاء إشارة  
 إلى أن الأ شاهد ليس بشرط لاعتبارها وإنما شرط ذلك لإسقاط اليمين كما في العمادى  
 (وإن جهلت به) أي بان الخيار ثابت لها وهذا عند الشيخين وقال محمد إن خيارها  
 يمتد إلى أن تعلم أن لها خيارا كما في التنقيح (بخلاف) الفتوة والمدينة والمكاتبه وأم الولد  
 المنكوبة (المعتقة) قبل الدخول أو بعده فإنه يلزمها الرضاء بالقول أو الفعل ويثبت  
 خيارها وتقدر بالجهل سواء كان زوجها حرا أو عبدا وفيه أشعار بان خيار العتق  
 لم يثبت للغلام كما في فاضل خان (وخيار) بلوغ (الغلام) أي الصغير (والشيب) الحرة  
 والأمة (لا يبطل بالرضاء) اسم أو مصدر (صريح) كرضيت (أو دلالة) أي الرضاء  
 كعطاء المهر وقبول المتمكن وطلب التفتيحون أكل طعامه وخدمتها له والخلوه بلا مس  
 (ولا) يبطل (بقيامها عن المجلس) فجميع العمر وقته (وشرط القضاء لفسخ من بلغ)  
 من الغلام والشيب والبكر والجارية وفيه إشارة إلى أن هذا فرقة بغير طلاق فإن دخل بها لزم  
 المهر والأغلاو إلى أنه لا يصح الفسخ بغيبوبة الزوج والألزم القضاء على الغائب وكذا في كل  
 فرقة تحتاج إلى القضاء وإلى أن فرقة المخيرة لا تحتاج إليه فإنها طلاق كما في العمادى (لا)  
 يشترط القضاء لفسخ (من عتقت) فوقع الفرقة بينهما بمجرد قولها اخترت نفسى  
 وفيه من أن لا يشترط علم الزوج باختيارها لنفسها ولا حضوره وقيل لا يصح بلا حضوره  
 كما في العمادى ولما أجمل الولي فصله فقال (والولي) لغة المالك وشرعا وارث مكلف  
 كما في المحيط والتممة وغيرها (العصبة) جمعها عصبات وبقردها عاصب قياسا كعجوة  
 وظلمة من العصوية أي الإحاطة حول شيء لغة ذكور يتصلون باب كما في الطلبة وغيره  
 وقال البطونى أنها تقال للغلبة على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وشرعا أربعة  
 أصناف منها التي فرضها النص والثلاثان البنت وبنت الابن والأخت لأب وأم  
 والأخت لأب ومنها التي تصير عصبة مع أخرى كالأخت مع البنت ومنها الذكور  
 الآتية ومنها مولى العتاقة وعصبته والمراد الصنفان الأخيران بشهادة تذكير الضمير  
 في قوله (على ترتيبهم) فالولاية أولا بالبنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم بالعتق  
 كما في المحيط وغيره وهذا عند الطرفين وقال أبو يوسف يتقدم الأبوة على البنوة وعنه  
 أنها متساويلان كما في النظم (بشرط حرية وتكليف) أي عقل وبلوغ (وإسلام)

فلا ولاية للعبد والصبي والمجنون والكافر (في قوله مسلم) صفة ولد فلوزوج كافر  
ولده المسلم لم يجز دون ولد كافر وفي الاكتفاء اشعار بلن الديانة لم تشترط وفي  
الكرواني قال مشايخنا لو عرفت سوء اختيار الاب فسقا او مجانة لم يجز عندنا منية  
وهو الصحيح فالديانة واجبة الفكر واما البواقي فمستدركة بما ذكرنا في تمرين الولي  
اللهم الا ان يقال المراد بالولي مالك النكاح بقريضة القاضى وغيره (ثم الام) وقال  
شيخ الاسلام ان الاخت لاب وام اولاب اولي من الام كما في المحيط وقال القاضى يد بع  
الدين ان ام الاب اولي من الام كما في الهنية (ثم ذوالرحم) الذي سوى ما ذكر قبل  
والرحم القرابة وفي الاصل وعاء الولد (الاقرب فالاقرب) اى يقدم ذوالرحم الذي  
لا يكون اقرب منه الى الصغير على من دونه ثم النى لا يكون اقرب منه فذوالرحم فاعل  
لفعل عندنا في بقريضة المقام والاقرب اسم تفضيل مستعمل بمن المقدره صفة واللام للعبد  
والفاء بمعنى ثم كما في المعنى وتفصيل الاجمال ان بعد الام البنت ثم بنت الابن ثم بنت  
البنت ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لاب وام ثم لام ثم اولادهم  
ثم العملت ثم الاخوال والحالات ثم اولادهم على هذا الترتيب هذا هو المشهور عن ابي حنيفة  
وعندهما وفي رواية عنه ان لا ولاية لغير العصبات وعليه الفتوى كما في المضمرات  
لكن في التمرقاشي ان للوالى من قبل الاب كالاخت والعمة وبنت الاخ وبنت العم  
وغيرها ولاية التزويج حال حضور الام باجماع اصحابنا (ثم مولى الموالاة) اى من  
عاهد انسانا على انه ان جنى فارشه عليه وان مات فله لولو امرأتين وهذا عنده وقالوا  
انه ليس بولى كما في التمرقاشي (ثم قاض) كتب السلطان (في منشوره ذلك) اى تزويج  
الصغار وفيه رمز الى انه لو لم يكن في منشوره لم يزوجه ثم ان زوجها ثم كتب فيه ثم اخذ  
القاضى جاز على الصحيح كما في المضمرات والى ان ولاية السلطان بعد مولى الموالاة قبل  
القاضى كما في المحيط لكن في النظم ان القاضى مقدم على الام وفي غياث المفتين ان الاقرب  
لو لم يزوج زوج القاضى عند فوت الكفو والمنشور ما كتب فيه السلطان اى جعلت  
فلانا قاضيا لبلدة كذا وانما لمسى به لان القاضى نشره وقت قرأته على الناس (و) الولي  
(الابعد يزوج) الصغير مثلا (بغيبه) الولي (الاقرب) غيبه حقيقة او حكمية كما  
اذا كان مانعا له عن التزويج فانه جاز للابعد ان يزوجه بالاتفاق كما في النظم والغيبه  
شاملة للاعتفاء في البلد فلوزوج الابعد ثم ظهير الاقرب جاز ثم انه مشير الى انه لو  
زوج الابعد وقد حضر الاقرب توقف على اجازته ولهذا لو تحول الولاية بعد النكاح  
الى الابعد لم يجز الا باجازته بعد التحول كما في العمادى وذكر في المحيط انه لو زوج  
الاقرب حيث هو اختلف فيه المشايخ وعن محمد ان لم يكن للمرأة ولي حاضر استحسن

ان توالى رجلا فزوجها ثم اشر الى ان المراد من الغيبة الغيبة المنقطعة وان العلماء  
 اختلفوا في مقدارها فقال الفضلي والسرخسي وغيرهما ان مدتها ( ما لم ينتظر  
 الكفو الخاطب ) مضمورة ( او خبره ) المجوز للنكاح او غير المجوز فلواتقظه الخاطب  
 لم ينكح الا بعد وهذا اشبه بالفقه كما في السكراني وهو الاصح وعليه اكثر المشايخ وفيه  
 اشعار بانّه لو كان في السواد لم يزوج الا بعد كما في المحيط ( وعند البعض ) ابي عصمة  
 المروزي ومحمد بن مقاتل الرازي وغيرهما ( مدة السفر ) اي ثلاثة ايام ولياليها وهو  
 الصحيح وبه يقتضى وعند اكثر المشايخ مسيرة شهر كما في الكبرى وهو المروى عن ابي  
 يوسف وعن محمد بن زوايد خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية عشرون مرحلة كما في شرح  
 الطحاوى وقيل مدتها ان لا يصل اليه القافلة في ستة ايام يعني ذهابا وجيئا وهو اختيار  
 القدوري وقيل ان لا يعرف لاثري بل كان جوالا في البلاد او مفقودا وهو اختيار السفدي  
 كما في السكراني ( ويعتبر الكفاة في ) وقت ( النكاح ) للزومه او لصحته على الاختلاف  
 والكفاة بالفتح والمصدر الكفو وهي لغة المساواة وشرا مساواة الرجل للمرأة  
 في الامور الاتية وفيه اشعار بان نكاح شريف الوضعية لازم فلا اعتراض للولى  
 بخلاف العكس فانه وان كان نافذا لكنه غير لازم كما في شرح الطحاوى وانما اعتبر  
 من جانب الرجل لان المرأة تعبر باستقرار من دونها بخلاف الرجل وانما قلنا بخلاف  
 المضاف لانه اذا لم يبق كفو ابعد النكاح بان صار فاسقا مثلا لا يفسخ كما في النهاية ( ثم )  
 تعتبر في العرب ( نسبيا ) اي من جهة النسب وهو الاشتراك من جهة احد الابوين طولا  
 وعرضا وقد يطلق على ذوى النسب كالتسب ( فقر يش ) هو من ولد نصر بن كنانة  
 ومن دونه على الاشهر ومن ولد فهر بن مالك بن نصر على الاكثر كما قال ابن حجر  
 ويجوز فيه الصرى وعدمه على ارادة الحمى والقبيلة وهو مصغر الفرس تعظيما  
 وهو الكسب والجمع كما في الصحاح وانما سمي به لانهم يتجرون ويجمعون بمكة بعد التفريق  
 في البلاد كما قال ابن الاثير ( بعضهم كفو لبعض ) مشير الى انه لا تفاضل  
 فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي والتميمي والمديوي وغيرهم ولهذا زوج على  
 وهو هاشمي بنت فاطمة ام كلثوم بعمر وهو عدوي والى انه ليس العرب ولا العجم  
 كفوا القرش فلا يكون العالم ولا الوجيه كالسلطان كفوا العلوية وهو الاصح  
 كما في المضممرات لكن في المحيط وغيره ان العالم كفوا للعلوية اذ شرف العالم فوق شرف  
 التسب ولذا قيل ان عائشة افضل من فاطمة رضي الله عنهما ( والعرب ) اي من يجمعهم اب  
 فوق النصر او الفهر ( بعضهم كفوا لبعض ) منهم لا للعجم الا ان يكون عالما  
 او وجيها فانه يكون كفوا لهم كما في المضممرات وينبغي ان يستثنى بنو باهلة فانهم

ليسوا با كفا على غيرهم من العرب لحساستهم كما في الكرماني (وفي العجم) عطف على قولنا  
 في العرب وكلاهما من أسماء المجموع كما في ذيل المغرب (اسلاما) اي من جهة اسلام  
 الاب والمجد وفيه اشارة الى انه يعتبر السكافة فيهم نسبيا فبعضهم كقول بعض لانهم  
 ضيعوا انسابهم وما استثنى محمد عن رجل مشهور فذلك لتعظيم الخلافة او تسكين الفتنة  
 والى انه لا يعتبر السكافة في القریش والعرب من اي جهة الامن جهة النسب فلا تعتبر  
 اسلاما كما في المحيط والنهاية وغيرهما ولا ديانة كما في النظم ولا حرفة كما في المضمرات  
 لان العرب لا يتخذون هذه الصنایع حرفا واما الباقي فلم يوجد والظاهر من عبارتهم  
 انه معتبر (فذوا بوبن) اي رجل له اب وجد (في الاسلام كقولني) المرأة التي  
 لها (اباء فيه) اي اب واجداد في الاسلام فذی اسم اشارة وابه مبتدأ محذوف الخبر  
 وعن ابی یوسف انه ليس بكفوله والصحيح هو الاول كما في المضمرات (لا) يكون  
 (ذواب) واحد كفوا (لها) اي لذات ابوين فيه وعن ابی یوسف فيه خلاى  
 (ولا) يكون (مسلم بنفسه) دون الاب (كقوله) اي لذات اب فيه وعن ابی یوسف  
 ان العالم المسلم بنفسه كفوله كما في النهاية (وهري قوهي كالا سلام فيما ذكرنا) فذوا بوبن  
 في الحرية كقول ذوات آباء فيها لا ذواب لها ولا عبد للحرّة ولا معتق للحرّة الاصلية  
 ولا معتق ابوه اوجده لهما عندها خلافا لابي یوسف في المجد، كما في المحيط وعنه  
 ان العالم المعتق كفول للنسب كما في النهاية (وديانة) اي صلاحا وحسبا وتقوى  
 كما في النهاية او عدالة كما في الكرماني وفيه اشعار بانه لو كان مبتدعا والمرأة تسمة لم يكن  
 كفوالها كما في التنقي (فليس فاسق) ولو غير معلن (كقوله بنت) رجل (صالح) وهي  
 سالحة وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت سالحة بصلاحه ولا يبعد ان ينون البنت  
 ويحمل الصالح على النسب اي ذات صلاح وهذا مذاهب مشايخ باخ وعند ابی یوسف انه  
 اذا لم يعلن فكفو والا فلا وعن محمد انه ان كل محترما عند الناس كاعوان السلطان  
 فكفو والا فلا ولم ير وعن ابی حنيفة شى في ظاهر الرواية والصحيح عنه ان الفسق لا يمنع  
 السكافة كما في قاضيخان (وما لا فالعاجز) يوم التزويع (عن) اداء (المهر المعجل) وقيل  
 عن المؤجل وقيل عن نصف المهر كما في قاضيخان والاول هو الصحيح كما في المحيط  
 وذكر في الزامدي انه اذا تعارف كونه موعلا لا يعتبر القدرة عليه (و) عن (النفقة)  
 هكذا اطلق في مختصر القدوري وذكر في المحيط انها نفقة سنة وقيل شهر. وذكر  
 الواو مشير الى انه يشترط القدرة عليهما وهذا عندهما واما عند ابی یوسف فالعجز  
 لا يبطل السكافة كذا في الحقائق والى انه لو قدر عليهما بالكسب ولا يقدر على المهر لم يكن  
 كفوا وهذا عند عامة المشايخ وعن ابی یوسف انه كفوكما في المضمرات (غير كفو)

للفقيرة) في ظاهر الرواية وهذا اذا كانت سالحة للوطى والا فلا يعتبر القدرة على  
 النفقة كما في المحيط وفيه اشارة الى ان ذلك العاجز غير كفول للنفقة والى ان العاجز  
 عن احد هما غير كفول لهما وفي التجنيس العاجز عن المهر دون النفقة كفول لصغيرة فقيرة وفي  
 المضمرات ان كان علويا او عالما غير قادر على مهر المثل كفول للصغيرة الغنية (والقادر  
 عليهما) الى المهر المعجل والنفقة (كفول غنية) اي امرأة لهما مال زائد عليهما وهذا عند ابي  
 يوسف لا عندهما والصحيح قوله كما في الحقايق (وحرفة) وهي اسم من الاحتراف  
 اي الاكتساب وهذا اظهر روايتي الصالحين واما اظهر روايته فهو انه لا يعتبر  
 الكفاية حرفة والاول هو المعتبر في زماننا كما في الحقايق فهو من اختلاف الزمان  
 كما في التحفة (فحائك او حجام او كنس او دباج) او حلاق او بيطار او حداد او صقار  
 (ليس بكفول عطار ونحوه) من البزاز والصرائي وعليه الفتوى كما في المضمرات والخفايق  
 ليس بكفول للبزاز والعطار كما في الكافي واخص كلهم خادم النظمة وان كان ذامال كثير  
 لانه من اكلى دماء الناس واموالهم كما في المحيط وفيه اشارة الى ان الحرف جنسان  
 ليس احد هما كفوا لا آخر لكن افراد كل منهما كفول لجنسها وبه يقتضى كما في الزاهدى  
 والى ان الكفاية في الجمال والقوة غير معتبرة وكذا التجارة في الاصول كما في النظم  
 والى ان المهر لم يسلب الكفاية فالمرضى كفول للصحيحة والمجنون للعاقلة وكذا القروية  
 فالقروى كفول للبلدية كما في المحيط (وان تكحت) الحرة المكلفة كفوها بلاولى (باقل  
 من مهرها) اي مهر مثلها (فللولى الاعتراض) اي المرافعة كما مر (حتى يتم) اي  
 الى ان يتم النكاح مهرها (او يفرق) القاضي او يوقع الفرقة بينهما فيفرق معلوم  
 او مجهول من الثلاثي ويجوز ان يكون من التعجيل على التفضيل يفرقون به بين المهر  
 وزوجه فقبل النكاح لا شى عليه وبعده عليه المسمى وفيه اشارة الى ان المسمى اذا كان  
 مساويا لمهر المثل ليس لولى اعتراض كما في شرح الطحاوى وهذا عندنا واما عندهما  
 ففيه تفصيل قد مر ولا يخفى انه انسب بما قبله (ووقف نكاح الفضولى) اي نكاح صدر  
 طرفه بكلام واحد او كلامين من واحد فضولى سواء كان فضولى من الجانبين  
 او من جانب واحد او وليا او وكلا من آخر فزوج الفضولى غائبة بغائب او بنفسه  
 او ابنته او موكله مثل زوجت فلانة من فلان او زاد عليه فقال وقبلت منه وقس عليه  
 الباقي وهذا عندنا وعند الطرفين فلا ينعقد اذا كان فضولى من الجانبين او من احد هما  
 ووليا او اميلا او وكلا من الاخر قيل الخلاف فيما اذا نكح بكلام واحد اما باثنين  
 فينعقد موقوفا بلا خلاف كما اذا كان النكاح من الفضولين كذا في الاختيار والنهاية  
 والكرمان وغيرهما هذا الا ان هذا التعميم ينافي ما يأتى من غير فضولى فيوفق بينهما

خص بها اذا عقد الفضوليان  
 ه انه يصح على الولي  
 ن هو الزيادة غلب على  
 سبة ولا يبعد ان يفتح القاء  
 ن له العقد بالقول والفعل  
 البالغة او الولي واختلف  
 ما يشوه كل اجازة لكنه  
 اي الاجاب والقبول بلام  
 بين اوليا منهما بالقرابة  
 ما صغيران او امته من عبده  
 صغيرة من موكله او كيلا  
 ج بنفسه بنت عمه الصغيرة

[illegible]



للفقيرة ( في ظاهر الرواية )  
 النفقة كما في المحيط وفيه  
 عن أحمد ما غير كقولها وفي  
 المضمورات ان كان علويا  
 عليهما ( اي المهر المعجل )  
 يوسف لا عندهما والصحيح  
 اي الاكتساب وهذا اظا  
 الكفاية حرفة والاؤل هو  
 كما في التحفة ( فحاشاك او  
 ليس بكقول عطار ونحوه )  
 ليس بكقول البراز والعطار  
 لانه من آكلي دماء الناس  
 ليس احد هما كفوا لا تخم  
 والى ان الكفاية في الجمال  
 والى ان المهرين لم يسلمهما  
 قال قروي كفوا للبلدية كما  
 من مهرها ( اي مهر مثلها  
 الى ان يتم النكاح مهرها )  
 او مجهول من الثلاثي ونحو  
 وزوجه فقبل النكاح لا شيء  
 مساويا لمهر المثل ليس له  
 فقيه تفصيل قد مر ولا يخ  
 طرفاه بكلام واحد او كلا  
 او من جانب واحد او لا  
 او ابنة او موكلة مثل زوج  
 الباقي وهذا عندك واما عند  
 ووليا او اصيل او وكلا  
 فينعتق موقوفا بلا خلاف  
 والكرمي وغيره هذا

بان يحمل ما بات على مذهبه وما نحن فيه على مذهبه أو يخص بما اذا عقد الفضوليان  
وهو بضم الفاء شرعا من ليس بوكيل كما قال الطبرزي وفيه انه يصح على الولي  
والاصيل ولغة منسوب الى فضولى بالضم فى الاصل جمع فضل هو الزيادة غلب على  
ما لا حيز فيه ويستعمل بما لا يغنيه ولذلك الم يرد الى الواحد عند النسبة ولا يبعد ان يفتح الفاء  
فيكون مبالغة فاضل من الفضل (على الاجازة) اى اجازة من المالعقد بالقول أو الفعل  
كطلب المهر والنفقة والتكمين وبعض شىء من المهر الى البالغة أو الولي واختلف  
فى اشتراط وصوله كما فى الهداية والحلوة بها ولو قبلها أو لمسه بشهوة كان اجازة ولكنه  
مكروه كما فى العبادى (ويتولى) اى يملك (طريق النكاح) اى الايجاب والقبول بكلام  
أو كلامين (واحد غير فضولى) سواء كان وكىلا من الجانبين أو وليا منهما بالقرابة  
أو الملك كمن يزوج ابنته من ابن اخيه أو بنت اخيه من ابنه وهما صغيران أو أمته من عبده  
أو وكىلا من جانب وولىا من جانب كابن عم يزوج بنت عمه الصغيرة من موكله أو وكىلا  
وأصيلا كمن يزوج موكلة بنفسه أو وليا وأصيلا كابن عم يزوج بنفسه بنت عمه الصغيرة

\* ( فصل اقل المهر ) \*

اى اقل ما يصح ان يكون قيمة للبضع مما يباح الانتفاع به شرعا من المال أو المنفعة  
معجلا كان أو مؤجلا بالفارسي دست ييمان وكاين ( عشرة دراهم ) عينا أو قيمة  
يوم العقد والقبض فلو سمي تبرا وزنه عشرة وقيمه اقل لزم فضل ما بينهما وعن محمد  
لم يلزمه وظاهره ان المنافع لم يصح ان يكون مهرا وقد اختلف اصحابنا  
فى ذلك كما فى المحيط وسيأتى ان الحدة تصاح مهرا ( فتجب ) العشرة ( ان سمي  
دونها ) اى العشرة كالتسعة وكذا الحال فى القيمة حتى لو سمي ثوب قيمته ثمانية  
وجب ذلك الثوب ودرهمان وان صار قيمته عشرة ولا حاجة الى استثناء الامة  
فان اها مهر الا انه سقط وقيل انه لم يجب اصلا كما فى المحيط ( وان سمي غيره ) اى غير  
ذلك من العشرة أو أكثر ( فالسعى ) واجب ولا يخفى هذا عن اشعار بوحدة السعى فلو  
سمي فى العلانية أكثر مما سمي فى السر فالعلانية عنده والسر عندها الا اذا شوب  
فالسر عندهم على ما ذكره السرخسى ( عند موت احدهما ) اى الزوج والزوجة  
فان الموت كالوطى \* فى حكم المهر والعدة لا غير كما فى الزاهدى ( أو ) عند ( خلوة ) محنت  
فانها كالوطى \* فى التزوج فتزوج البكر كالثيب كما فى الزاهدى وفى تأكيد السعى ومهر  
المثل بلا تسمية وثبوت النسب ووجوب النفقة والسكنى والعدة وحرمه نكاح اختها  
واربع سواها فى عدتها وحرمه الامة عليها ولا تكون كالوطى \* فى الاحلال للزوج

الأول وثبوت الاصل والرجعة والميراث منه كما في المحيط وانما لم يذكر الوطى لان  
 الخلو مغنية عنه فسقط تكلف عموم المجلز والاستخدام كما ظن (وهي) أي الخلو الصحيحة  
 (ان لا يوجد) فيها (مانع وطى عسا) أي عنا عسبا (أو شرعا أو طبعيا) فالأول المحسنى  
 (كمرض) لانهما (يمنعه) من الوطى ويدخل فيه ما اذا لحقه ضرر من الوطى  
 وكذا ما اذا كان احد الزوجين صغيرا كما في النتن وكذا اذا كلن معها امة من احد هما  
 أو امرأة كذا في الاذا كان الثالث صغيرا لا يعقل أو مقمى عليه أو مجنونا أو أعمى أو نائما  
 وكذا ما اذا كلن المكان غير مأمون الاطلاع كالطريق الاغظم أو المسجد أو الحمام  
 وقال شداد يصح فيها في الظلمة ولو لم يعرفها اختلف في كونها خلوة ولو عرفت لصح  
 الخلو الكل في المحيط (و) الثاني مثل (صوم رمضان) فصوص القضاء والكفارة  
 والتندر والنفل لم يمنع الصحة على الاصح (وصلاة فرض) شرع فيها احد هما فخلوة  
 النفل لم تمنع وينبغي ان يكون صلوة القضاء والنذر كذلك (وأحرام) من احد هما بحج  
 فرضا أو نفلا أو عمرة (و) الثالث مع الثاني مثل (حيض ونفاس) من دم حقيقى  
 أو عكسى فيشمل الطهر المتخلل والحاصل ان المذكورات ما نعت لصحة الخلو (بمخلاف  
 الحب) بفتح الجيم أي قطع الذكر والأنثيين فانه غير مانع عنه خلافا لهما (والعنة)  
 بضم العين أي عدم القدرة على اتيان النساء وهي اسمهن المتعنين كما في الصحاح لكنه  
 مرخول كما في المغرب وغيره فالأولى المتعنين (والخصاء) بكسر الخاء والمد أي نزع  
 الخصيتين فانه والعنة لا يمنعان لصحتها اتفاقا (و) يجب (نصفه) أي نصف ماسمى  
 من العشرة في العشرة وما دونها أو أكثر في غيره كما في المحيط وغيره لكن في الخلاصة  
 ان في أقل من العشرة عينا أو قيمة وجب نصفه (بطلاق) واقع (قبلها) أي قبل الخلو  
 الصحيحة ولو قال بكل فرقة من قبله لكن شاملا بمثل رده وزناه وتقبله ومعاقبته لام  
 امراته أو ابنتها قبل الخلو كما في النظم وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عاد نصفه  
 إلى ملكه بمجرد الطلاق والأفلا يعود الا بقضاء القاضي (فان لم يسم) لها مهر (فالمتعة)  
 واجبة بطلاق وكل فرقة من قبله (قبلها) أي الخلو والمتعة درع وخمار وما حفته  
 بالفارسي چادر ولا ينقص المتعة من خمسة دراهم ولا تزداد على نصف المهر ويعتبر  
 حالها في اليسار والعسر فان كانت من السفلة فمن السكر بلس ومن الوسطى فمن القز  
 ومن مرتفعة الحال فمن الأبرسيم وقيل يعتبر حاله والأول اصح كذا في المضمرات وأفضل  
 المتعة خادم كما في النتن (و) ان لم يسم يجب (مهر المثل) بطلاق (بعدها) أي الخلو  
 وكذا يهوت احد هما قبلها كما في النظم ويستحب المتعة بكل فرقة من قبله بعد ماسمى  
 المهر أولا وبطلاق قبلها مع التسمية كما في المحيط وذكر في الكرماني وغيره انها لا تستحب

في هذه الصورة (وصح النكاح بلا ذكر مهر) أي بغير أن يسمى لها مهر أو هذا التصريح  
 بعد بيان حكم ما لم يسم لدفع توهم أنه نكاح فاسد ولو توطئة قوله (وصح) مع نفيه  
 أي بشرط أن لا مهر لها (وبشئ غير مالم يقم) أن صح النكاح بشفقة وعين سواء  
 كان ذلك العين مالا أو غيره كخدمة نفسه والتراب وجبة حنطة وسهم وشربة ماء  
 والدم والهيئة والمهر وسائر في البيع (وبجهول جنسه) كدابة أو ثوب لم يبين جنسه  
 من الخيل أو الحمير أو القطن أو الكتان مثلا وفيه اشعار بجواز إطلاق الجنس عند الفقهاء  
 على الأمر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة أو نوعا وقد يطلق على الخاص  
 كالرجل والمرأة نظرا إلى فحش التفاوت في المقاصد والأحكام كما يطلق النوع  
 عليها نظرا إلى اشتراكها في الانسانية واختلافها في الذكورة والانوثة وفيه دلالة  
 على أن المشرعين ينبغي أن لا يلتفتوا إلى ما اصطاح الفلاسفة عليه كما في الكشف  
 (ويجب) في الصور الأربع (مهر المثل) بالموت أو الطلاق بعد الحلوة والمتعة  
 قبلها لو قيل يجب نصفه ولم يوجد (كمار) أنفا (أو) بجهول (صفته) لاجنسه  
 كابل أو فرس أو أمة أو ثوب من القطن كما في المبسوط وغيره وفيه إشارة إلى أن الغنم ليس  
 بجهول الجنس كما ظن (فالوسط) أي له خيار الوسط من هذا الجنس وفيه اشعار  
 بأنه لا خيار للمرأة كما في المحيط (أو قيمته) أي قيمة الوسط يوم العقد والتسليم كمار  
 وعن أبي حنيفة لو زوجها على كرحنطة غير موصوفة أجبر على الكر والكلام مشعر  
 بأنه لو وصفه ليس له أن يعطيها القيمة كما إذا زوجها على عبد يضاق إلى نفسه أو يشار  
 إليه وكذا إذا زوجها على كرحنطة مشروطة بشروط السام وكذا إذا زوج على  
 ثوب طوله وعرضه كذا وهذا رواية عنه وله الخيار في ظاهر الرواية كما في المحيط (وتخدمه  
 الزوج العبد) أي بان يزوجه عبد امرأة على خدمة سنة مثلا بأذن مولاه (تجب)  
 الخدمة (هي) لرفع اللبس وفيه إشارة إلى أن بخدمة غير الزوج لا تجب الخدمة  
 والصحيح أن قيمتها واجبة كما في الكافي وإلى أن بخدمة الزوج الحر لا تجب الخدمة بل  
 مهر المثل عند الشيخين وقيمة الخدمة عند محمد وإلى أن بخدمة العبد تجب الخدمة وإذا  
 بلا خلاف كما في المحيط (وصح) بهذا (العبد مثلا) (أو عتقا) العبد على الأبيام وأحد هما  
 أكثر قيمة (فهو مثل) تجب (أن كان) مهر المثل (بينهما) بل إن زاد على الأقل  
 وينقص من الأكثر (و) العبد (الأخس) أي الأقل قيمة يجب (لو) كان مهر المثل  
 (دونه) أي الأخس إلا أن يرضى الزوج بالأعز (و) العبد (الأعز) أي الأكثر قيمة  
 يجب (لو) كان (فوقه) أي الأعز إلا أن يرضى المرأة بالأخس وفيه اشعار بأن  
 مهر المثل أن كل مساويا لأحد العبد بين قيمة يجب العبد لأنه المسمى كما في الكافي وغيره

فلا على المص بتركه تصر بحا كما ظن وهذا كله عنده وأما عندهما فإنها الأخس في كله  
كما في الهداية لكن في النظم أن الخلاف فيما إذا كان بينهما لا غير (وإن طلق) امرأة  
ومهرها أحد هذين العبدين مثلا (قبل الوطى أو الخلو) الصحيحة (فنصف الأخس) يجب  
بلا خلاف (وإن نكح) امرأة (بالف) من الدراهم مثلا (على أن لا يخرجها من وطنها)  
أي بشرط عدم الأخراج فلن على عند الفقهاء للشرط يعنى يستعملونه في معنى يفهم  
منه كون ما بعدها شرطا لما قبلها فلا فرق في الحاصل بينهما وبين أن الشرطية عندهم  
في الدخول على الشرط وللتبني على هذا قال (أو) أن نكح (بالف) أن قام به وبالفين  
أن أخرج (منه) (فإن وفي) في الأولى بأن لا يخرجها (واقام) في الثانية (فالف)  
أي قالوا يجب الف في المستلتمين (والا) أي إن لم يف بأن أخرجها ولم يقم (فهو مثل)  
في المستلتمين لكن في الثانية (لا يزداد على الفين) أن زاد عليهما لا يضر فثبت به  
(ولا ينقص عن الف) أن نقص منه لأنه رضى به وهذا عنده وأما عندهما فيعتبر  
الشرطان فلها الألف إن أقام والألفان إن أخرج كما إذا نكح على الفين أن جمعت وعلى  
الألف أن قبحت بالاتفاق والأصل عنده أن الموجب الأصلي في النكاح مهر المثل وإنها  
يصار إلى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه وعندهما المسمى وإنها يصار إلى مهر  
المثل عند فساد التسمية من كل وجه كما في المحيط (وإن نكح) بهذين العبدين (وأحدهما)  
حر فلها العبد فقط إن ساءل العبد أي قيمته (عشرة) من الدراهم وإن لم يسأله فيكمل  
العشرة وهذا ظاهر الرواية كما في قاضي خن وعنه العبد إلى تمام مهر المثل وعنه العبد  
لا غير كما قال محمد رحمه الله كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي عن محمد أن لها العبد إلى  
تمام مهر المثل إن كان هو أكثر من العبد والأقلها العبد وقال أبو يوسف فلها العبد وقيمة  
الحرة فرضا وعلى هذا الخلاف إذا جتمع بين حلال وحر (وإن شرط) في النكاح (البكارة)  
بلا زيادة شيء لها (ووجدت ثيبا لزم الكل) أي جميع مهر المثل بلا تسمية أو المسمى  
بلا تفصيل فلو قبل البكارة بشيء رائد على مهر المثل لزم فلو أعطاه الزوج أياها  
لم يرجع عليها وفي كل منهما اختلاف المشايخ على ما يشير إليه في الفصولين (وفي النكاح  
الفسد) أي الباطل كالنكاح للمخارم المؤبد أو الموقت أو بأكراه من جهتها أو بغير شهود  
أو للامة على الحررة وفي العدة وغيرها (أن لم يطق لم يجب شيء) من المسمى ومهر المثل  
والمتعة والعدة والنفقة وأن خلاها ولهذا قيل الصحيحة أي الخلو الصحيحة في الفلاسف  
كالفاسفة في الصحيح والتبادر من الوطى أن يكون في القبل فلو وطئها في الدبر لم يجب  
المهر وفي التعميم أشعار بأنه لو منسأها بشهوة كان له أن يزوجهما بعد المتاركة كما في الخزانة  
(وإن وطئ) معترفا به (ثبت النسب منه) لو جئت بولد لستة أشهر (من وقت الوطى) (ع)

عند محمد وعليه الفتوى ومن النكاح عندهما ولهذا اختلف المشايخ ان الفراش في النكاح  
 الفاسد ينقذ بالدخول او بالعقد وانما قلنا معترفا به لانه خلا بها ثم  
 جاءت بولد لستة اشهر فانكر الوطى لم يثبت النسب منه ولم يجب المهر والعدة  
 عند زفر وفي رواية عنه ثبت ويجب في رواية عن الشيخين كما في المحيط (و) يثبت  
 ايضا (مهر المثل) لانه قيمة البضع (لا يزداد على المسمى) فيجب مهر المثل ان لم يسم  
 اوسمى وهو مساول للمهر او اكثر فلو كان المهر اكثر فالمسمى وهذا كله عندهم وامعند  
 زفر فهو المثل بالغام بالغ وفيه اشعار بان له لو اختلف لسقط المهر وهو لم يسقط كما في  
 العمادى ثم فسر مهر المثل الشرعى وقال (اى مهر) امرأة (مثلا) اى قيمة بضع  
 امرأة مماثلة لها (من قوم ابيها) صفة اخرى لامرأة الا ان القوم يختص بالرجال  
 عند المحققين فالاولى من قرأب ابيها اى اخواتها لاب وام اولاب وعمتها وبناتها  
 وبنات الاعمام وعمة ابيها وامه كما في النظم وغيره ثم بين وجه الشبه فقال (سنا) اى  
 في السن ثبوته بشهادة رجلين او رجل وامرأتين فان لم توجد فالقول له مع اليمين وهكذا  
 في البواقي كما في الخلاصة وانما اعتبر ذلك التساوى في السن لان باختلافه يختلف المهر فلة  
 وكثرة وهكذا في البواقي وفي التنق حدائة السن وما يشير اليه من اعتبار مهر الام يدل  
 على ان السن لم يعتبر مطلقا كما لا يخفى (وجمالا) وحسبا كما في التنق وقيل لا يعتبر الجمال  
 اذا كانت ذات حسب وقال ابو القاسم انما يعتبر حال المرأتين في السن والجمال حالة  
 الزوج كما في المحيط (وما لا وعقلا) وهو قوة مميزة بين الامور الحسنة والقيحة وقوة  
 يحصل الادراك للقلب باشرافها كما للبصر بالشمس اوهية محمود فلا انسان في مثل حركاته  
 وسكناته كما في كتب الاصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرطي التنق من العلم والادب  
 والتقوى والعفة وكمال الخلق فعلى هذا الحاجة الى قوله (ودينا) اى ديانا وصلاحا  
 (وبلد او عصرا) لم يذكره في المحيط (وبكارة وثيابة) بالفصح مصدر ثيب ليس من كلامهم  
 (فان لم يوجد) مثلها في شى عنها (منهم) اى من قوم ابيها (فمن الاجانب) مثلها  
 في هذه الامور والنسب والكفاة كما في الذخير والاجانب جمع الاجنب اى البعيد فهو  
 والاجنبى بمعنى كما في الصحاح وانما قلنا في شى عنها لانه ان لم يوجد كله فالننى يوجد  
 منه لانه يتعين اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالوجود منها لانما مثلها  
 كما في الاختيار (لا الام وقومها) كالحالات وبناتها وغيرهما وما معطوفتان معا  
 على قوم ابيها لان الام لم تصاح ان تكون من عولة الكلمة من التبعية فيقوى هذا التصريح  
 لقوله (ان لم تكن) الام وقومها (من قوم ابيها) فلن كانت منهم بان يزوج ابنة عمه  
 مثلا فيتولد بنت فزوجهما من رجل بلا مهر ثم يطلقها بعد الحلو واما مثلها في هذه

الصفات فانه يحكم لها به مهرها وهذا اذا لم يكن يفرض القاضي في مهر المثل شيئا ولم يشرع  
 الزوجان على شيء منه والا فهو المهر كما في المشرع وهذا كله بيمان مهر مثل الحرة واما  
 مهر مثل الامة فهو قدر الرغبة فيها وعن الاوزاعي ثلث قيمتها كما في الخزانة (وصح  
 ضمان وليها) بنفسه او رسوله (مهرها) فلها اخذ منه ومن الزوج ثم للولي ان يرجع  
 عليه ان ضمن بامره الحقيقي او الحكمي (ولو) كانت (صغيرة) والولي يطالب بمهرها  
 حينئذ ولو ثيبا واطلاقه مشعر بان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولي مع انها ليست الا للاب  
 او اب الاب والقاضي كما في قاضيخان وغيره وللاب مطالبة بمهر البالغة بكر ما لم تنته لاثميا  
 كما في الجواهر وغيره (و) المهر (المعجل والمؤجل ان بينا) اي بين في العقد ان كله  
 او بعضه يكون معجلا او مؤجلا (فتذاك) البين واجب ادائه على ما بين وفيه اشارة  
 الى ان تأجيل الكل الى غاية مجهولة صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق  
 او الموت وقال بعض المشايخ انه غير صحيح والصحيح هو الاول والى انه لو قال نصفه  
 معجل ونصفه مؤجل يصح ووقع الاجل على الطلاق او الموت وقال بعضهم لم يصح ووجب  
 حاله كما لو كان الاجل مبهما كحبوب الریح كما في المضمرات والى انه لو اجل المهر ثم طلقها  
 قبل الاجل فلا اجل على حاله كما في الجواهر (والا) يبين بان يسكت عنهما او يقالا  
 مطلقا (فالمعارف) اي ما حكم به العرف وهو ما استقر في النفوس من جهة شهادات  
 العقول وتلقيه الطباع السليمة بالقبول يعني ينظر الى المسمى والمهرأة فلن حكم بتعجيل  
 بعض لوامنه وتأجيل بعض فتاك وهو الصحيح كما في المحيط وكذا ان حكم بتعجيل الكل  
 او بتأجيله فح ان طلقها رجعا لا يصير معجلا عند العامة فلا تأخذ منه الا بعد العدة كما في  
 الهنية (وقبل اخذ) المهر (المعجل) كلا وبعضا (لها منه) اي الزوج (من الوطى) (ولكن  
 بعد اخذه) ان يطلب الجهار بقدره عند بعضهم كما في الفصولين والسلام مشير الى انها  
 اذا حالت عليه غير يها به فلها المنع منه قبل اخذ الغريم بمنزلة وكيلها والى انه اذا كان  
 المهر حالا فاجلته مدة فلها المنع قبل مضي المدة لان الاجل المقارن للعقد والطارى عليه سواء  
 وهذا على قول اي يوسف استحسانا كما في المحيط والى ان بعد الاخذ ليس لها المنع والى  
 انه قبل اخذ الكل مؤجلا لا يمنع خلافا لابي يوسف استحسانا وبه افتى الصدر الشهيد كما في  
 الحقائق (و) من (السفر بها) اي اخر اجا من بلد الى بلد بينهما مسير مسرفه الاخر ارجع بعد  
 الاخذ كما ان لها الاخراج من بلد الى قرية بلامسافة واذ لا خلاى من الثلثة وهو الصواب  
 عند نجم الاثمة كما في الهنية (ولو) كان المنع من الوطى (والسفر) (بعد وطي) (حقيقة  
 او حكما كالخلوة الصحيحة) (برضاها) (المعتبر شرعا فلا حاجة الى زيادة قيد المكلفه وهذا  
 محتمل) وقال لا ليس لها المنع منها بعد الوطى (وابو القاسم الصفار افتى به في عدم المنع

من الوطى<sup>٥</sup> ويقول في المنع من السفر وبه يفتى كما في الحقائق وفيما ذكرنا رمز الى ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقا على نفي قول ثالث ويعتبر عن هذا بعدم القائل بالغصن كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه مخصوص بالصحابة رضي الله عنهم اجمعين اذ لا يجوز ظن الجهل بهم كما ذكره المصنف في التوضيح وكلامه مشير الى انه ان لم يبطأها او وطئها كل هذا وصغيرة او مجنونة فلها المنع منها واذ بالاجماع كما في الهداية ( بلا سقوط النفقة ) اى الطعام او هومع السكوسة او هومع السكنى على ما يأتى من الخلاف في مفهوم النفقة وينبغي ان يكون الكل واجبا وهذا عنده واملأ عندنا فساقطة بعد الوطى<sup>٥</sup> وبه افتى ابو القاسم الصغار ( و ) قبل الاخذ لها ( السفر ) بشرطه ( والخروج ) من منزله ( الحاجة ) والضرورة ( بلا اذنه ) كزيارة احد الابوين وعبادته وتعزيته وزيارة المحارم وكونها قابلة او عسالة واخذ الحق واعطائه والحج وتعلم المسائل الضرورية ولا يعلم بها زوجها وفيه رمز الى انها لا تخرج بلا اذنه بمأذنه من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية ونحوها فالواحد وخبرجت كانا عاصيين والى انها بعد الاخذ لا تخرج الا باذنه كما اذا قضى حاجتها كذا في الحرانة ( وبعد اخذه ) اى اخذها المعجل ( ينقلها ) اى الزوج من بلد الى بلد في ظاهر الرواية كما في السكراتى وعليه الفتوى كما في العمادى وغيره وانما صرح به بعد ما اشار اليه لتفصيل فيه ولذا لم يذكر الوطى<sup>٥</sup> ( وقيل ) اى قال الصغار ( لا يسافر بها ) بعد الاخذ واليه مال كثير من المشايخ كما في الحرانة ( وبه يفتى ) لفساد الزمان واضرار الغريب كما في الاختيار وقول تعالى ( اسكنوهن من حيث سكنتم ) مقيد بعدم الاضرار كما دل عليه السياق فلا ينبغي ما قال المرغيناني ان الاخذ بقوله تعالى اولى من الاخذ بقول الفقيه ( ان بعث ) الزوج ( اليها شيئا ) من المال ثم اختلفا فقالت ( الزوجة ) ( هو هدية ) اى شيء يعطى المودة ( وقال ) الزوج ( هو مهر فالقول له ) اى القول المعتبر في هذا المقام ما ينفع له او القول المعتبر شرعا قوله مع يمينه لانه المملك وانما لم يذكر اليمين لانه مراد بتركه عرفا لا فى قلائل من المسائل الا فيما هيى<sup>٥</sup> للاكل ) مما يفسد ولا يبقى كاللحم والثريد فلن القول لها في ذلك استحسانا وفيه اشارة الى ان فيما يبقى كالطعام والذقيق واللوز والعسل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه انه ان كان مما يجب على الزوج كالحمار والدرع ومتاع البيت فهدية والا فالقول له كالخف والملاءة

\* ( فصل نكاح القن ) \*

بالكسر لغة خالص القنونة اى العبودية وهما قنان وهم اقلن على ما قال ابن الاعراب



وقال غيره انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما في الاساس وشريعة على ما في المغرب عبي  
غير مكاتب ولا مدبر وفيه اشارة الى ان الفن لا يشمل الامة عند الفقهاء لهذا اكثر في كلامهم  
فن وفئة (والمكاتب والمدبر) هما غير شاملين للامة بالتقليب كما ظن لانه عجز لا يراد  
بلاقرينة على انه ح يستدرك ما بعده (والامة) من هذه الثلاثة امرأة ذات عبودية اصلها  
اموة كما اشير اليه في المقائس (وام الولد) ذكر بعد الامة لرفع توهم تخصيصها بما  
ذكرنا من الثلاثة فانها المدكورة صريحا (بلاذن السيد) اي المتفرد في السيادة  
فلا ينتقض بالشريك شركة عنان فانه لا يزوج العبد والامة عند ما خلافا لابي يوسف  
كالمضارب والعبد المأذون ولا بالمفاوض فانه وان كان يزوج امة المفاوضة لكنه  
لا يزوج العبد كالأب فانه يزوج امة وللد الصغير لا عبد وكل مكاتب فانه يزوج امة ابنته  
لا عبده وكالوصى فانه يزوج امة اليتيم لا عبده كما في النظم (موقوف) نكاح  
هو علاء ولولد الوطني احد هم تلك المرأة كان متاركة ولم ينقص من عبد الطلاق لكن  
لو اذن بعده كره له وطؤها بلانكاح الغير كما في المحيط (ان اجاز) السيد النكاح صريحا  
او دلالة كما اذا اعتقه وامره بالطلاق الرجعي (نفق) النكاح وفيه رمز الى ان سكوته  
بعد العلم ليس باجازه كما في القنية والى انه لو اذن بالنكاح ثم زوج العبد امرأة جاز العبد  
الا انه غير نافذ الا اذا اجاز والسيد شامل للوارث والمشتري حتى ان المولى اذا اجاز فمات  
او باعها فاجاز سيده الوارث او المشتري يجوز والا فلا كما اشير اليه في العمادى (وان رد) السيد  
(بطل) النكاح لانه غيب (واذا اذن) السيد احد امنهم واجنبيا بنكاحه بهرم معين (بيع الفن  
للمهر) والنفقة والسكنى ان لم يوفها السيد اذ كل ذلك واجب عليه كما في النتن  
وفيه اشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة عن تلك الحقوق يطلب النقصان عن السيد  
واذا كانت زائدة فالزائد له والى انه لو تزوج باكثر مما اذن له من المهر توقف الكل على اجازة  
المولى كما في المنية والطلاق مشير الى انه لو اذن له ان يتزوج على رقبته فتزوج حرة  
او مكاتبة او مدبرة او ولد على رقبته جاز النكاح بقيمته لكن في المحيط ان النكاح  
في الاوليين غير جائز والى انه لو اخرجه من ملكه ببيعة او وصية ليس له من صار  
اليه ان يفسخ النكاح وكلن المهر في رقبة العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر  
او القيمة كما في النتن ولو باعه كان المهر في رقبته وقيل في ثمنه والاول الصحيح كما في المنية  
(ويسعى الاخير ان) اي المكاتب والمدبر للمهر والنفقة والسكنى لانه تعذر الاستيغناء  
عن عين الرقبة فيستوفي عن الكسب فلن اخرج المدبر عن ملكه كان ضامنا للجميع كما اذا  
عجز المكاتب فردا الى الرق فانه يكون الكل على المولى فان اوفاهما والا يبيع لها كما في النتن  
(والاذن) له (بالنكاح) مطلقا (يعم جائزته) اي النكاح (وفاسده) في حق السيد عنده

ويصرف إلى الجائز عند ما فيلزم المهر بالفاسد في الحال عنده وبعد العتق عندها  
ويستهي الاذن بهذا النكاح عندها عند ما فلا يملك التزويج ولو صححنا عنده ويملك  
عندها كافي المحيط (ومن زوج) حر او قننا ومكاتب او مدبر (امته) من قننا ومكاتب او مدبرة  
او ام ولد (لا يجب) عليه (التبوة) وهي ان يخلى بينها وبين زوجها بلا استخدام  
يقال بوالعز لا وبوالعز لان اذامه في المغرب وفيه اشعار بان له بوالها المولى  
يبتا ويترك استخدامها كان لها ان يرد لها الى يمتد ويستخدمها وكذا لو شرط ذلك للزوج  
لان الاستخدام بحكم الملك وهو باق كافي المحيط (ولا نفقة عليه) اي لا يجب عليه نفقة  
لها (الا بها) اي بالتبوة فان ردها السيد الى خدمة سقط عن الزوج نفقتها ووجبت  
على السيد فلو غفرت السيد اليوم والزوج الليل كان نفقة اليوم على السيد والليل على  
الزوج كافي نفقات القنية ويسثنى من ذلك المكاتبه فانها كالحره فلا تحتاج الى التبوة  
لاستحقاق النفقة ولا يبقى للسيد ولاية الاستخدام كافي نفقات المحيط وغيره (وبطأ) الزوج  
امته (ان ظفر بها) فليس للسيد ولاية المنع الا قبل اخذ الممحل (وله) اي للسيد  
(انكاح عبده وامته كرها) بالضم اي كراهة وبلا رضاهما وهو المراد من الاجبار  
الواقع في عباراتهم كافي باب الشافعي من الحقائق لا اكرههما على الايجاب والقبول كما  
قيل وعن اب حنيفة انه لا يجوز انكاحها بلا رضاهما والاضافة للعهد فلا يجوز  
للسيد انكاح المكاتب والمكاتبه بلا رضاهما ومن اعجب المسائل ان المشايخ صححوا اجازة  
السيد نكاح المكاتبه الصغيرة بعد العتق باعتبار اثر الملك وهو الولا عولم يصحوا قبله  
مع حقيقة الملك وكذا صححوا اجازة المكاتبه الصغيرة نكاحها قبل العتق وهي حرة  
يد اولم يصحوا بعد هي حرة يد او رقية لانها في الصورتين لم يصح تصرفها بعد  
العتق لصغرهما واما قبله فيصح الحاقا بالبالغة كافي المحيط (وخبرت) بين اختيار نفسها  
وزوجها الى اخر المجلس (امه ومكاتبه) كبيرة فانه لا خيار للصغيرة كما مر (عتقت)  
تلك الامه والمكاتبه حال كونهما (تحت حر او عبي) ولو حكما كما في عدة عن طلاق  
رجعي وهذه المسئلة مستدركة بما سبق من قوله بخلاف المعتقة كالمكاتبه فان الامه  
شاملة لها كام الولد والندبرة اللوم الا ان يقال انه للتمييز على التعميم وفيه اشعار بان  
علم الزوج باختيار نفسها ليس بشرط وقيل يشترط حضوره فلو اختارت نفسها قبل  
الدخول فلا مهر لها وبعد الدخول فالمهر كما في العماد ولو اختارت زوجها كان المهر  
للسيد كافي الكرماني (وان تحت) تلك الامه والمكاتبه (بلا اذن) من سيد ما عتقت  
قبل وطى مؤلا فان بالوطى عانفسخ النكاح عند اب يوسف خلافا محمد كما في المحيط  
(نفذ) نكاحها وان وطئها الزوج قبل العتق كافي التمر تاشي الا ان فيه اشكالا من وجهين

أحد هاتين أم الولد إذا عتقت قبل وطى الزوج بطل نكاحها لوجوب العدة عن المولى  
 والثاني أن المكاتب والمدير والقرن كالامة فيما ذكر كفاي النظم وغيره (بلاخيرها) للعتق  
 لأنها زيمت وقد حران لاخير للفلام (وماسمى) من المهر وإن زاد على مهر المثل  
 كمهر المثل بلا تسمية (للمسمى) إذا قاتل بالنصل (لو وطئت) المنكوسة بلا إذن (فعتقت)  
 أى بعد الوطى (وإن عتقت أولاً ثم وطئت فلها) ماسمى لأنه بدل بضعها حرة  
 والكلام يشعر بأنه يجب مهر واحد استحساناً (وزوج الامة يعزل) أى يجوز له أن ينزع  
 ذكره عن فرجها فيقع الماغارج الفرج في المقائس يقال عزل عن امرأته إذا لم يرد ولها  
 (بأن سميها) ورضاه عنده وبأنها عندهما على اختلاف السلف الصالح وفيه اشعار  
 بأن للسيد العزل وبلا خلاف (و) زوج (الحرة) يعزل بلا خلاف (بأنها) وهذا  
 إذا لم يخف عن الولد سوء لفساد الزمان والافيجوز بلائها وفيه رمز إلى جواز  
 اخراج ماني الرعم قبل مضي مائة وعشرين يوماً وقال بعض المشايخ أنه لا يجوز كفاي  
 استحسان المحيط (وإن وطى) الأب المسلم (أمة) أى قنة (ابنه) ولو كافراً (فولدت)  
 هذه الامة ولداً (فادعاه) أى ادعى الأب الولد (ثبت نسبه) وإن كذب به الابن وإنما قيدنا  
 الأب بالمسلم لأن دعوة الكافر لا تصح ولو كان مرتدًا وقفت عنده ونفذت عندهما  
 وإنما فسر الامة بالقنة لأن دعوة ولد مكاتبته وأم ولده ومدبرته لم تصح وعن أبي يوسف أن  
 دعوة ولد المدبرة تصح وعليه قيمته مع العقر وفي الاضافة اشعار بأنه لو ادعى ولد أمة  
 أبيه أو أمه لم يصح وبأنها لو كانت مشتركة بين الأب والابن ثبت النسب وعليه العقر  
 والاطلاق يشعر بأن الابن لو وطئها فولدت ولم يدعه بل أبوه ثبت النسب لأن موطوءة  
 الابن وإن لم تحل للأب لكن يحتمل النقل اليه بعوض وفي الغائمين رمز إلى اشتراط كون  
 الامة في ملك الابن من وقت العلوق إلى وقت الدعوة حتى إذا كاذب في ملكه وقت العلوق  
 فباعها ثم ردت بخيار أو فساد ثم ادعاه لم يثبت إلا إذا صدقه الابن الكل في الظهيرية وأصل  
 الدعوة أن يميل الشيء إليك بصوت وكلام يكون منك وهي في النسب بكسر الدال وقد  
 تفتاح كفاي المقائس (وهي) أى الامة (أم ولد) أى الأب (ووجب) عليه (قيمتها)  
 أى الامة (لامهرها) لأنها مشتركة بينهما (ولا قيمة ولداها) لأنه انعلق حراً (وأحد)  
 الصحيح الذي لا يندخل في طريق النسبة إليه أم كاب الأب (كأب بعد موته) أى موت  
 الأب ولو حكمها كما إذا كان كافراً أو رقيقاً (ولن نكحها) أى الأب أمة ابنه (صح) النكاح  
 لأنها ملك الغير حقيقة وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أنت وما لك لا يبيك مجاز لاحقيقة  
 وهي ثبوت الملك للأب متروكة بالاجماع كفاي عنود المستصفي (ولم تنص) الامة  
 (أم ولد) ويجب عليه (مهرها) للنكاح (لا قيمتها) لعدم الملك (والولد) المحصل منها

(من بقرايته) أي الابن فلن الأمة ملك الابن والولد تابع لها فيعتق على أخيه (والطفل)  
الذي لا يعقل الاسلام ولا يصفه فاللام للعهد (يتبع خير الابوين ديننا) أي من جهة  
الدين فلو تزوج نصراني صغيرته من مسلم ثم تجس احد ابويها لم تبين عن زوجها  
وفي اللام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صار مسلما بالاصالة كما في المحيط  
وغيره والتمييز لا يخلو عن شيء لانه فاعل خير في المعنى وفي الخلاصة لو قال اليهودية  
خير من النصرانية كفر ولما ذكر حكم طفل معهما في احد الدارين ذكر حكمه بينونهما  
في احد هما وقال (وعند عندهما) أي فقدا لابوين (يتبع) الطفل (الدار) فلو  
زوج مسلم صغيرته من مسلم في دارنا ثم انتقل الزوجان الى دار الحرب بانبت عنه واز  
سببها كما نوارت ابواها ولحقا بدار الحرب لم تبين عنه (والمجوسى شر من الكتابي)  
كما بينا فهذا انصر يح به اعلم ضمنا والمجوسى واحد المجوس معرب ميركوش في الاصل  
رجل صغير الاذنين وضع ديننا ودعا اليه كما في القلموس لكن في الملل والنحل انهم  
طائفة كان لهم كتاب فبذلوه فاصبحوا وقد اسرى به فليسوا من اهل الكتاب (وان اسلم)  
الذي يمان (المتزوجان) تزوجا (بلاشهود) شهدوا (أو) تزوجا في وقت كانت (في عدة  
كافر معتقد بن) حال من ضمير المتزوجان (ذلك) المتزوج بلاشهود وفي عدة كافر (أقر)  
أي تركا (عليه) أي على ذلك النكاح ولم يجدوا وقال زفر فرق بينهما في الوجهين وقال لا لا  
يقران في الأخير والصحيح قول أبي حنيفة كما في المضمرات واتفق المشايخ على جواز نكاح  
المعتدة عن كافر إلا أن بعضهم قالوا إن العدة واجبة وبعضهم قالوا إنها غير واجبة وهو الأصح  
كما في الكرماني وفيه إشارة الى أنها لو كانت في عدة مسلم فسد النكاح وذا بالاجماع  
(وفرق) بالاجماع كافر أن متزوجان (حرممان) كوثنى وأخته (أسلما) معا أو واحد منهما  
ككافر فرق متزوجان وقع بينهما ثلاث طلقات كما في الفتى وفيه رمز الى أنها لا تبين بلا  
تفريق القاضى وفي النية أنها تبين وإلى أنها لو لم يسلمها بالاترافع ينال بفرق بينهما  
معتقد بن ذلك ويجرى الارث بينهما ويقضى بالنفقة ولا يسقط احصائه حتى يحذفه  
وهذا عنده خلافا لما في كل من الاربعة كما في المحيط وإلى أن نكاح الكفار نكاح جائز فيما  
بينهم مثبت للنسب وذلك لان النكاح سنة آدم صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه فهم  
على شر يعتق ذلك وقال صلى الله عليه وسلم ولدت من النكاح لامن السفاح كما في التحفة  
(وفي) دارنا في قضية (اسلام زوج) المرأة (المجوسية) الاولى غير الكتابية تمتي يشمل  
النسبية والوثنية وغيرهما (أو) اسلام (امرأة) الزوج (الكافر) ولو كتابيا (عرض)  
من قبل القاضى (الاسلام على) الشخص (الاخر) من المجوسية والكافر (فان اسلم)  
الاخر من احدهما (فبى) أي الزوجة المسلمة بعد العرض وقبل (له) أي للزوج المسلم

كذلك (والا) يسلم الآخر (فرق بينهما) وفيه إشارة الى ان الفرق لا تقع بلا قضاء  
 ولو مضى ثلث حيض كما في التتق (وهو) اي التفريق (طلاق) ولو كان الزوج  
 صيبا عاقلا عندهما وفسخ عند أبي يوسف (ان ابى) الزوج عن الاسلام (ولامهر)  
 للمجوسية (ان ابى) عنه وفرق بينهما فانه فسخ اتفاقا (الالموطوعة) منها  
 فان لها كل المهر (وفي دارهم) في اسلام احد الزوجين المذكورين (تبين) الزوجة  
 من زوجها (بعض ثلث حيض) في ذات حيض وثلاثة أشهر في غيرها كما في شرح  
 الطحاوي فالأولى ما في بعض النسخ بعض الغيب أي بعض مقدار عدة الطلاق وهذا  
 شامل لوضع الحمل (قبل اسلام) الزوج (الآخر) من المجوسية او الكافر ولو اسلم قبل  
 مضى الحيض لم تبين منه وفيه إشارة الى ان لا فرق في هذه المسئلة بين الموطوعة وغيرها والى  
 ان هذه الفرق طلاق وهذا عندهما خلافا لابي يوسف وفي رواية عنهما كما في الاختيار  
 وغيره (وتبين) الزوج عنه (بتبين الدارين) أي باختلاف دارى الاسلام والحرب لهما  
 حقيقة بان يخرج احدهما الزوجين الكافرين من دار الحرب الى دار الاسلام مسلما  
 او ذميا او مسيبا فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما مستأنفا لم تبين كما في شرح  
 الطحاوي (لا السبى) بالفاح أي لا تبين بسببهما واسرها معا فاللام للعهد (وارتداد  
 كل منهما) أي تبدل اعتقاده الاسلام بالكفر لاحدهما حقيقة كما اذا تجسس او تنصروا وحكما  
 كما اذا قال بالاختيار ما هو كفر بالاتفاق (فسخ) أي رفع لعقد النكاح بلا خلاف سواء  
 كانت موطوعة أو غيرها (عاجل) أي في الحال بدون القضاء وفي السلام إشارة الى انها  
 لو ارتد امعلا يفسخ النكاح وهذا عندنا خلافا لغيره كما في التحفة وغيره والى انه لا ردة  
 للطفل اذا اعتقاده بخلاف ابائه وقال بعض المشايخ ان ردة صحبة كإبائهم ومنهم من  
 لم يصح احدهما منهما وهذا كله على قول أبي يوسف وأما على قولهما فردة صحبة  
 كإبائهم كما في المحيط والى ان ردة المرأة فسخ ومنهم من قال انها لا تكون فسحاختها لباب  
 العصية وهي الوصول الى غير الزوج والأول ظاهر الرواية وهو الصحيح لان ختم بابها  
 يحصل بالجبر على الاسلام والنكاح فلا ضرر وقال في إبقاء النكاح مع الردة كما في المضمرات  
 وقال الفقيه انها تجبر على النكاح بزوجه الأول وقال عيينة الأثمة وغيره لكل قاض  
 ان يجرد النكاح بينهما بهر يسير ولو دينار ارضيت أو ابى كما في النية والى ان ردة فسخ  
 ولا تجبر المرأة على النكاح بعد اسلامه وليست بطلاق خلافا للحمد كما في الخلاصة  
 ولما كان في المهر لا رتد احدهما تفصيل لم يعلم من السابق قال (ثم للموطوعة) الحقيقية  
 او الحكمية كما اذا خلا بها خلوة صحبة (كل مهرها) من المسمى ومهر المثل سواء رتد او  
 ارتدت (ولغيرها) أي الموطوعة المذكورة (نصفه) أي المهر (لو ارتد) الزوج وهذا

إذا كان مسمى والأفعليه المتعة (و) لغيرها (لاشئ) من المهر والنفقة سوى السكني  
 المسائل في الخلاصة (لو ارتدت) الزوجة (وبقي النكاح) بينهما (أن ارتد أمعلا أو أسلما معا)  
 سواء كان في دارنا أو دارهم وفي السراجية أن لم يعرف سبق أحدهما في الارتداد يجعل  
 في الحكم كأنهما وجد أمعلا أو كلامه مشير إلى أنهما لو ارتدا ثم أسلما أو ارتد الم يبق النكاح  
 بينهما وليس كذلك كما في الظهير يقول النقي وغيرهما إلى ما هو مصرح بقوله (وفسد)  
 النكاح (أن) ارتد أمعلا ثم (أسلم أحدهما) أي المرتدين (قبل الآخر) لأن القرار على  
 الردة كان نشأها (وكل الزوجات) من العتيقة والجديدة والكبر والمراهقة وضد هاهنا والمسلمة  
 والكتابية وغيرهن (في القسم) بفتح القاف وسكون السين وهولغة قسمة المال بين  
 الشركاء وتعيين انصباؤه وشركات تسوية الزوج بين الزوجات في المأكل والمشرب  
 والملبس والبيتة لافي الحجة والوطى عوه هو واجب على الزوج ولو مريض أو مجبوبا  
 لو خصيا أو عنيما أو زنا أو غيرهم وهو ظرفي لقوله (سواء) أي مستوية في القسم فلو  
 قضى بالتسوية فجاز فرافعته إليه أوجبه عقوبة لا تركابه المخطور ولو أقام عند أحدهما  
 شهر أو قبل الخصومة أو بعدها ثم خاصته أخرى أمر بالتسوية في المستقبل وما مضى  
 كان هدرا والاختيار في مقدار الدور للزوج وكذا في بدايته فلان يقيم عند امرأة ثلثة  
 أو سبعة وعند أخرى كذلك كما في قاضيخان والسراجية وغيرهما وذكر في الخلاصة  
 والخزانة أن التسوية في الوطى عليمست بلازمة في ظاهر الروايق وفيه اشعار بانها لازمة  
 في غيره وظاهر كلامه أن الزوج لو خاف أن لا يعدل في القسم لم يجز له أن يزوجه أخرى كما في  
 الخلاصة وغيره ولكن في شرح التاويلات جازله ذلك فان الأمر في قوله تعالى (فإن خفتم)  
 أن لا تعدلوا فواحدة) أي الزموا محمول على النسيب لا المحتم وفي لفظ الزوجات اشعار بانها لو  
 كان للزوج امرأه واحدة ليس للبيتة عندها تقدير وفي الخلاصة لو صام بالنهاز وقام  
 بالليل فاستبعدت عليه امرأته أمر أن يبيت عند ما ويراعى حقها أحيانا ولم يقدر وعن أبي  
 حنيفة لها ليلة من أربع ليال وفي المضمرات انه يرجع عن ذلك (إلا) الزوجة (المملوكة) لأحد  
 من القنن والمدة برقوق الولد والمكاتبه فانها لا تستوي الحرة في البيتوة لكنها تستوي  
 في المأكل والمشرب وهو الملبوس كما في المضمرات (ولها نصف الحرة) فلها يومان والمملوكة  
 يوم وفي قاضيخان لو كان له امرأة وسراى أقام يوما وليلة من كل أربع عندها وفي  
 البواقي عند من شاء منهم وعلى هذا لو كان له ثلث نسوة أقام يوما وليلة عند كل  
 منهم ويوما وليلة عند من شاء من السراى (ولا قسم) لهن (في السفر) فله  
 أن يسافر بمن شاء منهن (والقرعة) بالضم طينة أو عجيبة مدورة مثلا يدرج فيها رقعة  
 يكتب فيها اسم السفر والحضر ثم يسلم إلى صبي يعطى كل امرأة واحدة منها (أولى)

وأفضل تطيبها لقلوبهن. (ويصح) منهن (ترك القسم) لصاحبهن بالمال وبدونه  
 (و) يصح (الرجوع) عن الترك وكلامه مشير إلى أنها لو جعلت لزوجها مالا أو حطته  
 من مهرها لمزيد في قسمها كل لها الرجوع بما عطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها  
 لتجعل يومها لغيرها ولو أراد أن يستبدل شابة بالقديمة فطلبت أن يمسكها بشرط أن يقيم  
 عند الشابة أياما وعند ما يومها من كافي فاضبحان وفي لفظ الرجوع إشارة إلى الشروع  
 والانتهاج ولا يخفى أن هذا من حسن الاختتام

\* (كتاب الرضاع) \*

أخره عن النكاح لأنه كالمفضل من بعضه وهو كالرضاعة بفتح الراء وكسرهما  
 كما في الديوان والطلبية لفتح شرب اللبن من الضرع أو الثدي كما في المقائس وشريعة  
 شرب الطفل حقيقة أو حكما للبن غالس أو مختلط غالبا من آدمية في وقت مخصوص  
 (يثبت بمصصة) أي بشرب اللبن الخارج من ثدي الأدمية بسبب المص وهو فعل الرضيع  
 أو بإيلاج وهو فعل المرضعة أو بغيرهما كما يجيء وإنما كتمى بالمص لانه أكثر وأشهر  
 وفي ذكر الثاء أشعر بثبوت الحرمة بوصول اللبن إلى الجوف ولو فطرة وهذا إذا علم  
 أن اللبن وصل إليه والام يثبت الحرمة كما في الخلاصة (في حولين) من وقت الولادة  
 عندهما عليه الفتوى كما في المقائس والظرف متعلق بمصصة أو مصفاة لها وحولين (ونصف)  
 عنده وثلاثة عن زفر وقيل خمسة عشرة سنة وقيل أربعين سنة وقيل جميع العمر  
 كما في شرح الطحاوي ولفظ الحول على ما في الزكوة مشعر بالشمسية لكن يأتي عنه قوله  
 تعالى (وحمل فصاله ثلثون شهرا) فانه مشعر بالقهرية مثل كلام المحيط (فقط) فلا يثبت  
 الحرمة بعد هذه المدة وظاهره مشير إلى أن الرضاع إلى هذه المدة واجب لكن في اجارة  
 القاعدى انه واجب إلى الاستغناء ومستحب إلى حولين وجائز إلى حولين ونصف وإلى انه  
 لو فطم في هذه المدة ثم شرب فيها يثبت الحرمة وان استغنى عن اللبن بالطعام وهذا رواية  
 عن الشيخين وإلى انه يجبر الأب على اجارة الرضاع فيها عنه وفي حولين عندهما  
 ولا يجبر بعده وقال كثير من الشافعية انه لا يجبر بعد حولين عند الكل فالطالبة لا تستحق  
 الاجرة بعدهما جمعا وإلى انه لو استغنى في حولين حل الرضاع بعدهما إلى نصف ولا يثبت  
 عند العامة خلافا لخلق بن ابوب كافي المحيط وإلى انه لا يباح شره بعد هذه المدة وفيه  
 خلاق كما في الاختيار وذكر في الهنمية عن أبي يوسف لا بأس بشره للبالغ (أمومة  
 المرضعة) حتى لو أرضعت مبيبا بكر لم تنزوج قطهرم عليها كما يجيء والامومة  
 مصدر هو كون الشخص أم أو المرضعة من لها ولد ترضعه وفيه أشعر بأن التناقد تالحق

بهما لم يقصد منه الحديث كالحالمة كما ذكره الرضى لكن في الصحاح انها هي الموصوفة  
 بالارضاع (وابوة زوج) أى كونه ابا وفيه اشعار بان رجلا لوزنى بامرأة فولدت  
 وارضعت صبية جازله ان يتزوجها كما في شرح الطحاوى ولكن في الخلاصة انه لم يجز  
 وقد مر فعل فيه روايتين (لبنهما منه) كما اذا طلق ذات لبن فتنز وجبت باخر بعد العدة  
 ولم تحبل فان لبنهما منه بالاجماع وكذا ان حملت بلا ولادة عنده واما عند ابى يوسف فان علم  
 انه من الاول او الثاني فهو منه والا فمن الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني  
 مطلقا وعند محمد منهما واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع وفي كلامه اشعار بانه اذا لم تلد  
 زوجته قط او ييس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غير ما قبل تحرير كما يكون  
 من جهة المرأة يكون من جهة الزوج ويسميه الفقهاء لبن الفحل وهو ما يكون نزوله  
 من جهته كما في المحيط ويدخل النازل بالزنا على رأى (للرضيع) ظرفى البصيرين  
 او الفعل ولم يذكر الرضعية لان هذين الحكمين من الاحكام المشتركة واعلم ان الرضاع لا يثبت  
 بشهادة رجل ولا نساء وحده بل شهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول فاذا شهدا  
 فرق بينهما فقبل الدخول لامهر وبعده الاقل من المسمى ومهر المثل بلا نفقة  
 كما في المضمرات (في حرمان) أى المرضعة والزواج (مع قومها) فيه تغليب (عليه)  
 أى على الرضيع (كالنسب) أى حرمة كحرمة فبحرم على الرضيع اولادها واولادها  
 واولاد المتقدمة والمستأخرة لانهم اخوة واخوات له من قبل الام والاب او احدهما  
 وكذا آباؤهما وامهاتهما لانهم اجداد وجدات من قبل الام والاب وكذا  
 اخوتها واخواتها لانهم احوال وخالات وكذا اخوته واخواته لانهم اعمام وعمات  
 وفي كلامه اشعار بانه يحل من الرضاع من تحل من النسب كاولاد الاعمام  
 والعمات والاحوال والحالات واغت الاخ كما سياتى (و) يحرم (فروع) أى اولاد  
 الرضيع ذكور واناثا وكذا فروع الرضعية (والزوجان) للرضيعين أى زوجة الرضيع  
 وزوج الرضعية (عليهما) أى على المرضعة وزوجها فبحرم ابن الرضيع على المرضعة  
 لانها جدته وكذا ابنته على زوجها لانه جدما وكذا زوجته على زوجها لانها زوجة  
 فروعها وكذا زوج الرضعية على المرضعة لانها أم زوجته واعلم ان التقرير المذکور  
 وان علم من النكاح الا انه ذكره هنا اهتماما لزيادة ضبطه لولا انظمه فقال \* (نظم) \*  
 از جانب شیرده همه خویش شوند \* واز جانب شیرخواره زوجان وفروع \*  
 شیرد هندی وشوهرش بافرزندان وپدران ومادران وبزادگان وخوهران ایشان  
 خویشان شیرخواره شوند و شیرخواره و زنش با شوهرش بافرزندانش خویشان  
 دهنده وشوهرش شوند (وتحل) أى ان يتزوج (أخت أخيه رضاعا) أى الأخت



رضاعاً لاخ نسباً او بالعكس او كلاهما رضاعاً (كما في النسب) بان كل له اخ لآب وله اخت لأم  
فلاخيه لآب بان يتزوج اخته لأم لانه ليس بينهما نسب يوجب الحرمة والا كنفاء مشعر بانه  
يحرم غير الاخت وقد ذكرنا في النكاح انه هلكت فحوام اخته واخته واخيه وغيرهما رضاعاً  
وكلاهما ثالث صور كما ذكرنا (والاعتقن) في ظاهر الرواية وعن محمد انه يحرم  
وفيه اشارة الى ان الاقطار في الاذن والاحليل والمجائفة والآمة لا يحرم كما في الاختيار  
والاعتقن حقنه كرجل ومنه اعتقن الرجل بالضم كما ذكره البيهقي فهو متعد وعليه  
استعمال الفقهاء فان دفع ما ذكره مطرزي ان الضم غير جائز فانه لازم والصواب حقن  
(ولبن الرجل) فانه ليس بلبن حقيقة (وما خلط بطعام) من اللبن ولو غالباً غير  
مطبوخ (لا يحرم) لانه يسلب قوة اللبن وقالان كان غير مطبوخ واللبن غالب يحرم  
واما المطبوخ فغير محرم بالاجماع كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو تقاطر اللبن  
عنه او حسالم يحرم وفيه خلاف كما في المحيط (و) ما خلط (بغيره) اي غير الطعام  
من الجنس وخلافه كالماء والدواء (يعتبر) في التحريم وضده (الغلبة) عند الشيخين وكذا  
عند محمد وزفر في غير الجنس واما في الجنس فقد ثبت الحرمة منهما كما في الاختيار  
والغلبة في الجنس بالاجزاء كما في الزاهدي وفي غيره يتغير اللون والطعم على ما روي ابن  
سماعة عن ابي يوسف كما في المحيط وفي الغلبة اشعار بالتحريم اذا تساوى كما في الاختيار  
هذا لكن في النكاح انه لا يحرم غير اللبن الخالص عنده (ويحرم الاستعاط) اي حب  
اللبن في الانثى كما قال البيهقي وفيه اشعار بانه متعد وعليه استعمال الفقهاء في المصاح  
والغريب انه لازم فكانه متعد ولا يتعدى (و) يحرم (لبن البكر) ولم يتجاوز الى  
الزوج ولولها لو طلقها قبل الدخول كل له ان يزوج رضيعها لان اللبن ليس منه (و)  
لبن (اليتيم) حتى اذ لو حلبت بعد الموت وشرب صبي او ارتضع من ثديها حرم وانما قال  
ميتاً لانه مما يستوى فيه الذكر والمؤنث كما في المصاح لكن يرد (واية لهم الارض الميتة) وان  
ارضعت (امرأة) (ضرتها) اي امرأتها وجها حال كونها (رضيعة) مستبركة بمافي السابق (هرمتا)  
على الزوج لسكونهما بنتاً واما وفيه اشعار بانه لو تزوج صبيتين ثم ارضعتها امرأة  
معاً واحدة بعد اخرى حرمتا عليه ولو تزوج صغيرة ثم طلقها تزوج كبيرة ثم ارضعتها  
بلبنه ولبن غير حرمت عليه لانهما صارت ام امرأة كما في المحيط (ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ)  
اذا لفر قمين جهتها بلاناً كيد المهر وله ان يزوج الصغيرة ح لانها بيعة بلا دخول بالام  
كما في المحيط وفيه اشعار بان بعد الوطى عليها كمال المهر ولا يتزوج الصغيرة ح (وللرضيعة  
نصفه) اي المهر (ورجع الزوج على الرضعة به) اي بذلك النصف (ان قصدت الفساد)  
وان لم تقصد بلن لم تعلم بالنكاح او الفساد او قصدت اكرامها او دفع الجوع عنها فلا

شي عليها والقول لها في عدم قصد الفساد كما في الحقايق وعن محمد أنه يرجع عليها بكل حال وفي كلامه اشعار بان الكبيرة لو كانت نائمة أو معتومة أو مجنونة لم يرجع عليها وكذا لو أخذ رجل بشي عن لبنها وصب في فم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه أن قصد الفساد كما في المحيط ولا يخفى ما في لفظ الفساد من الصلاح التام وهو الرعاية لها عليه من حسن الاعتناء

\* (كتاب الطلاق) \*

أخره عن الرضاع لانه من نكاح يتوقف عليه الطلاق وهو اسم من التطبيق لغة الإرسال ويجوز أن يكون مصدر طلقت بالضم أو الفتح فهي طالقة فانه شرعا إزالة النكاح أو نقصان حله بلفظ مخصوص واحترز به عن الفسخ بخيار العتق وانما قلنا بالحد بين على خلاف المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعي لانه ليس مزبلا للنكاح به كما صرح به في الميسر وغيره وإلى أن الحد الثاني أشير في النكح والمستصفي (يقع) الطلاق (من) كل (ملك) كالمكره والمجور الذي بلغ غير رشيد والمختل والمصن والمجنون والجنس والهزل والمأطىء (فقط) فلا يقع طلاق الصبي مرافقا كان أو لا والمجنون الذي لا يفهم أصلا أو يفهم في بعض الأوقات والمغنى عليه كما في النظم وفيه إشارة إلى أن عقله لو زال بالبنج لم يقع طلاقه وهو الصحيح كما في الكبرى وإلى أن الطلاق مباح لكن عند عدم موافقة الأخلاق لانه في الأصل يبغض المباحات أي أقربها إلى البغض كما في قواهم أتم الأمور (ولو) كان المكنى (سكران) مغيرا عقله لكن يميز ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان تصرفه باطلا كما في الزاهد ويدخل فيه البنجي فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما في النهاية وكذا من سكر من الخمر أو الخمر أو الخمر أو غيرهما كما في الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكفرى وكذا السكران مما يتخذ من العسل والحبوب خلافاً للمحمد (أو عبداً) خص بالذكر لعدم نفاذ أكثر تصرفاته (لا) يقع (من سميده) إلا إذا شرط في العقد فقال زوجته منك على أن أمرها بيدي أطلقها كلما شئت فقال العبد قبلت (و) لا من (نائم) ولو جاز بعده (وأحسنه) أي أحسن الطلاق ومستحب (طلقة) واحدة (فقط) أي لا تطلق اثنتين أخريين في الطهرين الآخرين في الحرة واحدة أخرى في طهر آخر في الأمة وفيه رمز إلى أنها للمدخولة (في طهر) من الحيض والنفس لانه متنفر (لا وطني غفيه) لقلعة الرغبة بعد الوطني فالأحسن بأربعة شرائط وحدة الطلاق وكونها طاهرة ومدخولة وغير حامل بقرينة ما يأتي والاطلاق مشير إلى أن البائن يكون سنياً وهذا عنه خلافاً لهما

كما في التنقي (وحسنه) بالاضافة (وهو) اي الطلاق باعتبار الاحسنية والحسنية  
 ويجوز ان يجري الضمير مجرى اسم الاشارة (السني) اي منسوب الى السنة فحذف التاء  
 للنسبة كما تقر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة وسنة اتباع كالطلاق على  
 الوجه المذكور متابعة للنبي عليه الصلاة والسلام فالواجب على كل مسلم ان يجتهد في اتباع  
 سنته عليه السلام كما في المضمرات (طلقة) واحدة (تغير المدخولة) اي لغیر الموطوءة  
 ولو حكما فيدخل ما اذا لم تكن بينهما غلوة (ولو) كان الطلاق (في حيض) ردلها قال  
 زفران الطلاق في الحيض مكره السنن والسنن (للموطوءة) تفريق (الطلاقات) الثلاث  
 الرجعية (في) اوائل (الطهر) ثلثة وقيل في اوآخرها وهو رواية عن ابي حنيفة  
 والاول اظهر كما في الهداية وتذكر في التنقي لو طلق على اثر كل حيضة واحدة فسني مكره  
 (لاوطى) من الزوج فلوزنت ثم طلقها فسني على ما قال بعضهم كما في المحيط (فيها)  
 اي الاطهر (فمن تحيض) للموطوءة تفريق الثلاث في ثلثة اشهر في الصغيرة والايسة  
 وينبغي ان يطلقها في غرة الشهر حتى يفصل بين كل تطلقتين بشهر بالاتفاق ولو طلقها  
 في وسط الشهر يفصل بينهما بثلثين يوما عنده وعندهما يكمل الاول من الرابع والثاني  
 والثالث بالاملة كما في النظم (و) في ثلثة اشهر في (الحامل) عند الشيخين وعند محمد وزفر  
 لا تطلق للسنة الواحدة كما في النظم (ولو) طلق هو لاء النسوة الثلاث (بعد الوطى)  
 فيجوز طلاقهن للسنة عقيب الوطى (وبدعيه) اي بدعي الطلاق وحرامه نوعان  
 الاول لمعنى في الوقت والثاني في العدد فالاول طلقة (واحدة) وقعت (في طهر وطئت)  
 المرأة (فيه او) في (حيض) امرأة (موطوءة) او نكحها فانها لو لم توطأ فيو احسن  
 او احسن كما مر (و) الثاني (ما فوقها) اي فوق واحدة من الطلقتين او الطلقات  
 (بلا رجعة) صفة لما فوقها (بينه) اي بين ما فوقها من الاعداد (في طهر) صفة  
 اخرى حاصله ان الطلقتين او الثلاث برة او اكثر بلا رجعة في طهر بدعة كالطلقتين  
 والطلاقات في حيض الموطوءة واعلم ان في الصدر الاول اذا ارسل الثلث جملة لم يحكم  
 الا بوقوع واحدة الى زمن عمر رضى الله عنه ثم حكم بوقوع الثلاث سياسة لكثرتة بين  
 الناس وتماهي في التمر تاشي (ويرجم) اي يجب رجوعه على الاصح وقيل يستحب كما في  
 الهداية (ان طلق) المدخولة (في الحيض فاذا طهرت) عن هذا الحيض (طلقها)  
 ان شاء) لانه بالرجعة يعود الى الطهر النقي عقيب هذا الحيض محلا للطلاق السنن كما  
 قال ابو حنيفة وزفر وعند ابي يوسف لا يعود وقول محمد مضطرب كما في شرح الطحاوي  
 وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض بدون المراجعة يخرج الطهر المذكور عن ان يكون  
 محلا للطلاق السنن كالمجماع في حالة الحيض بدون المراجعة كما في المحيط (وطلاق الحرة)

(ثالثة و) طلاق (الامة) اى القنة او المكاتبه او المديرة او ام الولد (اتنزل ولو) كل  
 (زوجهما خلا فها وصرح به) اى صريح الطلاق وهو لفظ ظاهر المعنى فيه ظهورا  
 بينا (ما استعمل) لغة او عرفا من لفظ (فيه) اى فى الطلاق (دون غيره)  
 وهذا اعم مما فى التحفة وغيره انه ما اشتق من الطلاق وهو نوعان احدهما  
 (مثل انت طالق) اى ذات طلاق فهو من النسبة بالصيغة اوشىء خوطا لى  
 على ما ذهب اليه سيهويه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطالقه لغة (ومطلقة)  
 وكذا ايا مطلقه بفتح الطاء واللام المشددة واما سكون الطاء ففى حكم الكتابة  
 (وطلقتك) بتشديد اللام وفى المثل يدخل نحو ترا طلاع او تلاح او طلاك  
 او تلاك بلفرق بين الجاهل والعالم على ما قال الفضلى وان قال تعدته تخويفا  
 لا يصدق قضاا بالاشهاد عليه وكذا انت طلاق او طلاق باش او طلاق شو  
 كما فى الخلاصة (ويقيم به) اى بمثل ما ذكر لا بالصريح والايدخل فيه النوع الثانى  
 ظاهرا طلقة (رجعية) لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا رضاء المرأة وولى الصغيرة  
 ويقلب عدتها الى عدة الوفاة لو مات فيها ولا تترك الزينة فيها ويترك ان فى بيت واحد  
 وتعدت الامة عدة الحرائر اذا اعتقت فيها ويرث الحى منهما لو مات الاخر فيها ويكون  
 مظاهرا او موليا اذا ظاهر منها او آلى فيها ويجب اللعان لالحى بالقتل بخلاف  
 البائنة فانها نقيض لها فى الكل ولذا قيل الرجعى كالقطع والبائنة كالقتل كما فى التنق  
 واعلم ان الجزاء اذا كان صريحا فالشرطية يوجب طلاقا رجعيا كما اذا كان بائنا فبائنين  
 كما اذا قارنه فى منتصفى طلاق القاعدى كفت اكر فلان كاركندزن بروى طلاق  
 وحلال بروى حرام كرددو طلاق بيزارشود لان الصريح اذا طرأ على البائين يكون بائنا  
 فكفى اذا قارنه والرجعية منسوبة الى الرجعة بالفتح او الكسر عود المطلق الى المطلقة  
 كما فى القاموس (ابدا) اى فيه اذا نوى واحدة او اكثر رجعية او باينة او لم ينو شيئا وعنه  
 انه اذا قال انت طالق ونوى الثلاث فثلاث كما فى شرح الطحاوى ولو نوى الطلاق  
 عن وثائق لم يصدق قضا عن العمل لم يصدق اصل وعنه انه صدق ديانة كما فى التحفة  
 ولو نوى الاخبار كذبا لم يصدق قضا كما فى المشرع والسكلام مشعر بل عام الزوج بعينه  
 لم يشترط فلو غفته الطلاق بالعرية فطلقها بلا علم به وقع قضا كما فى الظهيرية والمنية والثانى  
 ما يشير اليه بقوله (وان ذكر المصدر) المعهود بان قال بالعرية معروفا ومنكر ان انت طالق  
 او طالق طلاقا ومطلقة او تطلقك او طلقك طلاقا او طلقى للسنة او تطبيقا للسنة كما فى الكافى  
 او بالفارسية تو طلاق او ترا طلاق او تو طلاق داده اوداد او داحت طلاق (فتلاث)  
 من الطلاق وقعت فى الحرة واثنان فى الامة (ان نواها) اى نوى الزوج بالمصدر الثلاث

لأنها واحدة مكمية (والأ) ينوب للمصدر الثلاث بأن لم ينوبه شيئاً أو نوب واحدة أو أكثر  
 رجعية أو بانية ( فرجعية ) أى فواحدة رجعية وقعت لأنها من لوله الحقيقى ولا يرد  
 النقص بمثل طلقى نفسك حيث جازية نية الثلاث لأن مصدره جعل كالمثكور  
 بخلاف مصدر طالق وطلقتك وتما تحقيقه فى التنقيح والكلام مشير الى أنه لو قال أنت  
 طالق الطلاق كله وقع الثلاث بلانية لأن مصدره يؤكد كما فى المحيط وإلى أنه لو قال  
 أنت طالق الطلاق وأريد بالصفة والمصدر طلقتن وقع رجعتان كما فى الكافى  
 وإلى أن اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر الرواية ( وصح إضافة  
 الطلاق ونسبته (إلى كلها) نحو كلك أو جميعك أو جعلت طالق وبطل دعوى الاستغناء  
 عنه بقوله أنت طالق (أو) (ما يعبر به) أى يعبر العرب به من الجزء (عن الكل) أى  
 كل البدن (كرأسك) فلو قال طلقت رأسك وأراد الرأس فقط لم يبعد أن لا يقع ضمها فى  
 الخلاصة كذا إذا قال الرأس منك وأما لو قال هذا الرأس وقع على الأصح كما فى قاضى خان  
 (أورقتك) أو عنك (أوروهك) أو نفسك أو شخصك أو جسديك أو جسمك أو بدنك  
 أو صورتك كما فى النتنى (أو وجهك أو فرجك) بخلاف الدبر وفى الاست والدم خلاف  
 (أو إلى جزء سبع كنصفك) أو ثلثك إلى عشر كذا أو جزء من الف جزء منك (لا) يصح إضافة  
 الطلاق (إلى) جزء معين لا يعبر به عن الكل كالعين والأنف والصدر و (اليد والرجل)  
 إلا أن يراد بهما جميع البدن (و) مثل (البطن والظهر) على الأصح (وبعض  
 الطلقة) كنصف الطلقة وثلثها إلى عشرها (طلقة) كاملة لكن فى المحيط لو قال  
 نصف تطلقة وثلث تطلقة وربع تطلقة فثنتان على المختار وقيل واحدة ولو كان  
 مكان الربع سدساً فثلاث وقيل واحدة (واثنان) مضروبان (فى اثنين) فى قولك أنت  
 طالق اثنين فى اثنين (اثنان) من الطلاق وأن لم ينو الضرب فإنه لغة الجعل وفى للظرفية  
 والطلاق لا يصح أن يكون ظرفاً لنفسه فيلغو الثاني فوقع اثنان على ما اختاره العلماء  
 الثلاثة وذهب زفر إلى أنه بالمعنى المصطلح اعنى تضعيف أحد العبددين بقدر ما فى  
 العدد الآخر فيقع ثلثة عنده على ما فى الاختيار وغيره لكن فى الكشف أنه مذهب  
 الحسن بن زياد ونسب إلى زفر ما نسب المص إلى الكل بقوله (ويصح نية مع) أو الواو  
 فيقع ثلاث كما يقع واحدة فى واحدة فى اثنين أو ثلاث (وإتداء الغاية) أى المسافة المستعاد  
 من كلمة من فى قوله أنت طالق من واحدة إلى اثنين أو ثلاث مثلاً (يدخل) فى الحكم  
 (لأنها واحد) المستقل من كلمة إلى عنده لقولهم عمرى من ستين إلى سبعين  
 ويدخلان عندهما لقولهم غف من مالى من درهم إلى عشرة ولا يدخلان عند زفر  
 لقولهم بعث من هذا الحائط إلى هذا الحائط فيقع واحدة فى الأول واثنان فى الثاني

عنده واثنان وثلاث وقيل واحدة عندهما ولا يقع شيء عنده كما في المحيط والاصح انه يقع واحدة عنده للغوا الثاني كما في النجاية (و) لفظ (ما بين كمن) في الحكم ففي انت طالق ما بين واحدة الى اثنين او ثلاث يقع واحدة واثنان عنده واثنان عندهما ولا يقع شيء او يقع واحدة عند زفر وعلى هذا الخلاف لو قل ما بين واحدة الى اخرى وقد حاج ابو حنيفة رحمه الله والاصح زفر وقال كم سنك فقال ما بين ستين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين فتجيز زفر (و) قوله لها وهما في غير مكة (انت طالق في مكة) او بها مثلا فهو (تأجير) اي ايقاع للطلاق في جميع البلاد في الحال والتأجير في الاصل التأجيل من قولهم تأجر تأجرا اي نفق ينقد كما في الطلقة (و) في انت طالق (في دخولك مكة) اي وقت الدخول او مع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون في مستعار الان الشرعية فهو (تعلق) فلا تطلق الا بعد الدخول او مع الدخول والاول اصح وعلى هذا لو قال لاجنبية انت طالق في نكاحك او مع نكاحك فتركها لم تطلق بخلاف ما لو قال انت طالق ان نكحتك كما في الكسقي (ويقع) الطلاق (عند العجر) اي في اول جزء من الغد (في) قوله (انت طالق غدا او في غدا) ولا نية له (ويصح نية العصر) اي صدق قضاء نية آخر الغد كما صدق في غيره من الاجزاء (في الثاني) اي في الغد عنده ولا يصدق عندهما (فقط) فلا يصح قضاء في الاول اتفاقا كما صدق ديانة في كليهما والفرق لابن حنيفة ان في الملفوظة يقتضي الوقوع في جزء والمقدرة الاستيعاب لانه شبه المفعول به كما في الكسقي (ويقع الان) تصحيح الكلامه (في انت طالق امس) ان نكح قبل امس (وان نكح بعده فلفو) لانه اضاف الطلاق الى غير المجل (ويقع) في الاصح (آخر العمر) اي قبيل موته او موتها وفي النوادر لا يقع بيوته (في) قوله (انت طالق ان لم اطلقك) فان مات او ماتت قبل الدخول فلا ميراث وان دخل فلها الميراث بحكم الفرار ولا ميراث له منها كما في النهاية (و) يقع (حالا) لانه اسم للوقت (في) قوله انت طالق متى او متى ما او ما (لم اطلقك) قد (سكت) بعده زمانا يسع فيه التطليق فلو قال متصلا انت طالق لم يقع الا بد (وفي) لفظ (اذا) المشترك بين الشرط والوقت عند الكوفية المستعمل مكان متى ما (ينوي) من التبنوية اي يفوض الى نية فان نوى الاول يقع آخر العمر وان نوى الثاني يقع حالا بلا خلاف (فان لم ينو) لا الشرط ولا الوقت (فكان) الشرطية معنى وحكما فكان حرفا ووقع آخر العمر (عند ابن حنيفة) لانه لا اشتراك عند موقع الشك في وقوعه فلم تطلق وامامنا عندهما موضوع للوقت ويستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصرية فتطلق حالا وعند اقرب الى الصواب كما في مبسوط ابى اليسر (واليوم) موضوع للوقت ليل او نهارا

أو غير موعر فامن طلوع الشمس إلى غروبها وشرعا من طلوع النجم إلى الغروب كما في  
النكوشى وغيره لكن في المحيط أنه للمعنى العرفي وفى الوقت مجاز وما نقل عند التلويح  
وغيره أنه مشترك بينهما فلم يوجد فيه يستعمل بتقدير (لكنهار) أى فى النهار لغة ضوء  
ممتد من طلوع الشمس إلى الغروب وعرقا وشرعا كالיום والعرف مراد (مع فعل)  
أى إذا كان اليوم تابعا للفعل أو متعلقا به لأن يكون مضافا إليه كما دل عليه كلمة مع على  
ما أشير إليه فى كتاب المطول (ممتد) يصح تقديره بمدة مثل أن يقال لبست الثوب  
يومين بخلاف غير الممتد فإنه لا يقال دخلت يوما كما فى الكشف والكافى وغيرهما ولا يرد  
ما فى التلويح أنه يشكل بالتكلم فإنه ما يقبل التقدير بالمدة وهو غير ممتد لأن المراد بالمدة  
ما يستوعب مثل النهار كما ذكره المص ولا تسلم أنه يقدر بمدة النهار عرفا على أنه ممتد عند  
بعض المشايخ وهو الظاهر كما فى الكشف والأوضح فى تفسير الممتد ما يتجدد من المرات  
المماثلة من كل وجه حسا (كما رك بيديك يوم يقدم زيد) أى يجىء من السفر فإن كون  
الامر باليد يقدر بالمدة المستوعبة للنهار فيكون فعلا ممتدا فالיום فيه للنهار العرفي  
فلو قدم ليلا لم يكن لها غير كما لو قدم نهارا بلا عامها حتى مضى كما فى الكافى فيشترط عليها  
(و) اليوم يستعمل (لوقت المطلق) أى فى جزء من الزمان ولو ليلا (مع فعل لا يمتد)  
تفتر وهو بخلاف الممتد (كانت طالق يوم يقدم زيد) فإن الطلاق لا يقدر بالمدة  
المستوعبة فتطلق بقدم زيد ولو ليلا فالقاعدة أن كالمثالين تدلان على أنهم اعتبروا  
فى الامتداد وعند مع جانب العامل لا المضاف إليه سواء كانا متقين أو مختلفين وذابلا خلاف  
على ما هو تحقيق الكشف الآن بعضهم اعتبر جانب العامل فى مثل المثال الأول وجانب  
المضاف اليه فى نحو يوم أتز وجك فانت طالق وإن كان المختار جانب العامل وفى هذه الفاء  
أشعار بأنهم جعلوا مثل هذه الظرف بمنزلة الشرط كما أن العامل بمنزلة الجزاء فى الحكم  
كما أشير إليه فى الكافى وهذا كله عند عدم القرينة والأقانعكس الحكم نحو انت طالق  
يوم يصوم زيد وانت حر يوم ينكشف الشمس كما فى الأصول وإن قوى النهار فى غير الممتد  
صدق قضاء وعن أبى يوسف أنه لا يصدق كما فى النظم (واعلم) أن ما ذكره المص فى الشرح  
قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق فلا تغفل عنه (وفى أنت طالق ثلاثا) من الطلقات  
(لغير الموطوءة بقعن) تلك الثلاث كما يقع اثنتان فى اثنتين (وبالعطف) أى بان قال ليا  
انت طالق وطالق وطالق أو فطلق أو ثم طالق (تبيين) تلك الغير (بالأول) من طالق  
لا غير لعدم توقف أول الكلام على آخره وهى غير قابلة لغيرة وفيه أشعار بأنها تبيين  
بالأول بالظرف الأول أو قال أنت طالق طالق طالق كما فى المحيط وغيره (كما لو علق)  
طلاق تلك (وقدم الشرط) بلن قال أن دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق

أو فطلق فإن الأول معلق والثاني لغو عنده كما أن الكل معلق عندهما كما إذا كانت موطوءة  
عندهم ولو عطف بشم فالأول معلق عندهم والباقى لغو إلا أنها تبين بالثاني بواحدة  
في الحال عنده كما أن الموطوءة تبين في الحال بالثاني والثالث والأول معلق عنده كما أن الكل  
عندهما وبلا عطف كالعطف بشم عنده بالاتفاق وفي الموطوءة الأول معلق والباقى  
واقع (ويقع) بالعطف بالواو والغاء (الكل) أى كل ما ذكر من الثنتين والثلاث بلا عطف  
بعد الشرط ولو غير موطوءة (أن آخر) الشرط لتوقف الأول على الآخر فلو عطف  
بشم لكان حكمه ما كان بلا عطف والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالأول واقع والباقى  
لغو وفي الموطوءة الثالث معلق والباقى واقع الكل في شرح الطحاوى (وفي غير  
الموطوءة بقوله) (أنت طالق واحدة) كائنة (قبل واحدة أو بعد واحدة يقع) طلبة  
(واحدة) لأنه إنشاء إطلاق سابق بأخر فبانت بالأول فلا يبقى معلقا غيره (وفي الموطوءة)  
يقع في هاتين (اثنتان) لأنها قابلة لهما (وفي) الموطوءة وغيرها بقوله أنت طالق  
واحدة كائنة (قبلها) واحدة (و) واحدة (بعدها) أى بعد واحدة (و) واحدة  
(معها) واحدة (و) واحدة (مع) واحدة يقع في تلك الصور الأربع (اثنتان) لأنه  
إنشاء إطلاق سبق عليه إطلاق آخر فكأنه إنشاء طلعتين بعبارة واحدة فيقع اثنتان  
ولو غير موطوءة (وأن ذكر العدد المبهم بأن قال أنت طالق هكذا و) (أشار)  
إلى عدد الطلاق (بالاصبع) أى يبطونها بأن يجعل باطن الكف إليها (يعتبر عدد  
الاصبع) (المنشورة) فبالاصبع الواحدة واحدة وبالاثنين اثنتان وبالثلاث ثلاث  
وإنما قدر الشرط لأن الإشارة تقتضى ذلك لأنه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ  
لا يتحقق عدده بدون لفظه ولذا ذكر في المحيط وغيره أنه لو أشير بلا ذكر العدد المبهم لم تقع  
الأحاد (و) أن أشار (بظهورها) بأن يجعل باطن الكف إلى نفسه (فالمضمومة تعتبر  
عددا هكذا في المفسرات والاختيار وغيرها السكن في الكافي وقاضى خن اعتبر المنشورة  
مطلقا وفي الشماز أن أشار باصبع فواحدة وباصبعين فاثنتان وبثلاث فثلاث  
ولو نوى الإشارة بالكف وهى واحدة صدق قضاء بخلاف ما إذا نوى المعقودتين  
(وأن وصف الطلاق بالشدة) مثل أنت طالق تطليقة شديدة أو قوية أو فحش  
الطلاق أو أكبره أو أعظمه أو أشده (أو الطول) نحو تطليقة طويلة (أو العرض)  
نحو تطليقة عريضة (أو) أن (شبهه) أى الطلاق (بما يدل على هذا)  
أى على الوصف بالشدة مثل أنت طالق مثل الحبل أو الألف أو ملاء الدار أو الحب  
أو بال طول كظل الرمح أو بال عرض كسطح الأرض (فثلاث) من الطلقات وقعت  
(أن نواها) أى الثلاث (والا) ينوها بل نوى بأشياء ورعية أو ثنتين أو لم ينو شيئا



(فبائنه) لان في هذه الالفاظ وصفا للطلاق بالشدة والبائن الشديد الذي لا يقدر على الرجعة فلوا كتفى بالشدة لم يكن طويلا ولا علوا له رداء في الاختيار وغيره ان بالمشبه به لم تبين عند ابي يوسف الا اذا ذكر العظم ولا عند زفر الا اذا وصف بالعظم عند الناس ففي مثل انت طالق مثل رأس الابرأ او مثل عظمه او مثل الجبل او مثل عظمه تبين بالكل عند الطرفين ولم تبين الا بالثاني والرابع عند ابي يوسف وبالأخير بن عند زفر (وكنايته) عطف على صريحه والكناية لغة مصدر كنى او كناه عن كذا أي كنى او يكنو اذا حكم بشيء يستدل به على غيره او يراد به غيره وشريعة ما استتر في نفسه معناه الحقيقية او المجازي فان الحقيقة المشجورة كناية كالمجاز غير الغالب الاستعمال وكناية الطلاق (ما يحتمله وغيره) أي لفظ يحتمل الطلاق وغير الطلاق فيستتر المراد منه في نفسه فان البائن مثلا يراد به المنفصل عن وصلة النكاح وفي الدلالة عليه خفاء زال بقرينة ويجوز ان يراد بالكناية ههنا ما ذهب اليه اليمانية مما استعمل في معناه لينتقل الى ملزومه فان البائن يستعمل في معناه لينتقل بقرينة الى ملزومه الذي هو الطلاق فتطلق بصفة البيئونة كما ذكره البص في التوضيح ورد بان معناه الحقيقي لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن أين يلزم الطلاق بصفة البيئونة كما في التاويح واجيب بان هو ان لم يلزم لكن ملاحظته لا زمة فصح ان يكون الممكن عنه طول القامة اذا لوحظ اتصافه بطول النجاد ولو فرضا على ان البائن انما يكون كناية عن الطلاق الملزوم للبيئونة لاستتباعه لها فثبت الطلاق بصفة البيئونة ثم الكناية على ثلثة اقسام اما الاول (فتحو آخر جى واذمى) وانتقل وانطلق (وقومى) من عندي لاني اطلقك او اضربك مثلا او اتركى سواء الطلاق فيحتمل جوابا عن سؤال الطلاق (ويحتمل رداله) فتحو تقضى وتجرى ويسمى هذا القسم من الكنايات بمذلولات الطلاق (و) الثاني (تحو خلية) أي خالية عن النكاح او الحسن فهي صفة على فعيلة (برية) عن البهتان فعيلة فهي صفة يجب منها كفاي الكافي والكرماني وفي الرضى ان تخفيفه لازم عند سميويه والهزم ردى قليل وقيل ان التخفيف غير لازم (بته) من المروءة بالتشديد مصدر بمعنى القطع او صفة كفاي المقدمة أي مقطوعة (بائن) من الحمر أي ذات بين او بيئونة الفرقة (هرام) أي ذات منع او ممنوعة من غير المحرم صفة كفاي المقدمة وغيره او مصدر يراد به الصفة كفاي الطلبية وانما ترك الصلة منى وعلى اشارة الى انه صح اسناد البيئونة والحرمة اليها كما سيأتى ونحوها انت بريء وانت على الخور والخنزير او غيره مما هو محرم اليمن فيصاح جوابا (ويصاح سها) أي شتما وكلاما في عرضها بما يعيب وفيه تغنن (و) الثالث (تحو اعتدى) أي عدنا عليك من الاقراء او نعم الله تعالى (استهرى) بكسر الهمزة قبل

الياء (رحمك) اى اطلبى براعة رحمك من الولد لزواج آخر او للعلم بعدم الولد (انت)  
 طالق طاعة (واحدة) او انت منفردة من بين قومك فواحدة مصدر او خبر ويجوز  
 سكرنها ويقع بالكل مع النية وقيل انها يقع بالسكون واما اذا اعزبت فان رفعت لم يقع  
 وان نوى وان نصبت وقع وان لم ينو والصحيح الاول كما فى الكرماني (انت حرة)  
 عن ربي النكاح او غيره (اختارى) لكزوجا او ثوبا (امرك) اى عملك فيتناول الطلاق  
 وكذا اطلاقك وامرى (بيدك) اوفى يديك او يمينك او شمالك او فمك ولسانك كما فى الخلاصة  
 والميد القبرة (وسرحتك) اى ارسلتك عن قيد النكاح او عن عمل كذا (فارقتك) عند فيحتمل  
 جوابا (ولا يحتملها) اى الرد والسب كما ترى وفى اعادة النحو اشعار بان الفاظ الكتابة  
 كثيرة حتى ترتقى الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا على ما فى النظم والتف وذكر  
 فى الجواهر لو قال ترابله كردم اورها كردم اودست بازداشتم او تراشستم لم تعمل بلانية  
 (ففى حالة الرضا) اى غير الغضب والمذاكرة (يتوقف الكل) اى الاقام الثلاثة  
 تأثيرا (على النية) فلا يقع شىء من البائن والرجعى بلانية لاحتماله غير الطلاق والقول  
 فى ترك النية (وفى حالة الغضب) يتوقف القسمان (الأولان) اى ما يحتمل الرد والسب  
 (وفى حالة مذاكرة الطلاق) اى سواءها او سواء غيرها الطلاق يتوقف القسم (الأول)  
 على النية (فقط) اى لا الاخير والاخير ان فلم يصديق الزوج فى تركه النية قضاء ولا  
 ديانة فى الغضب فى الاخير وفى مذاكرة الطلاق فى الاخير ين قطعت بهن الا لفاظ قضاء  
 اذا اقر بالغضب والمذاكرة وكذا اذا اقامت البينة عليهما او على اقراره بنية الطلاق  
 اذا انكر ولا تقيم على نفس النية كما فى المحيط وغيره وذكر فى الزاهدى انه يحل فى ترك  
 النية سواء ادعته او لا وقال ابن سلمة ان حلفته فى منزله فقد كفى والكلام مشير الى  
 ان الكنايات غير مؤثرة بدون النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول ما فيها من استتار  
 المراد (فان نوى) بهن الا لفاظ ونحوها سوى الثلاثة المستثناة وسوى اختارى كما  
 يأتى (الثلاث) من الطلقات (يقع) الثلاث لانها من نوعى البيئونة الدالة عليها  
 (والا) ينويان نوى بائنة او رجعية او نيتين او لم ينوشيثا (فبائنة) واحدة وقعت لانها  
 ادنى ما تدل عليه وفيه اشعار بانه اذا لم ينوشيثا لم يكن يمينيا اى ايلاء وقيل يمين والا  
 المختار كما يشير اليه فى المحيط وسابق كلامه دال على ان ما يتوقف على النية من هذه  
 الا لفاظ يستثنى مما لم ينو كما لا يخفى (وفى اعتمدى واستبرئى رحمك وانت واحدة)  
 من الا لفاظ الكناية يقع بالنية واحدة (رجعية) وان نوى الثلاث او البائن لانه عليه  
 الصلوة والسلام طلق سودة رضى الله عنها باعتمدى وراجع واستبرأ لا اعتداد  
 فان فيه امر بالعدة وواحدة لم تقع صفة لبائن بل لطلاق كما قالوا (ويقع) الطلاق

(ب) اسناد البينو نقول المحرمة اليه (أ) الزوج كما يقع باسنادها اليها بان قال انما منك بائن  
وعليك حرام ولكن بدون الصلة يقع بالاسناد اليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك ومنك  
لم يقع بان نوى كفاي المحيط وغيره (لا) يقع باسناد (الطلاق) اليه وان نوى بان  
فلانا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه

\* (فصل) \*

(ت) توفيز طلاقها اليها (أ) توفيز الزوج تطليق زوجته الى زوجته في الكرماني  
التوفيز كل ركبي بلز كذا شتن مثل أن يقول لزوجته طلق نفسك واخترى وامرك  
بيدك او غيره (يتقيد) ذلك التوفيز (ب) مجلس عليها (أ) بمجلس ظنت التوفيز فيه  
بسماع او خبر وان امتد أكثر من يوم فلما ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلق نفسي  
وقه اشعر بلن التوفيز تملك يقتضي الجواب في المجلس كقوله بعض لا توكيل يقتضي  
أن يكون جميع المبروقه كما قال الآخرون فكلام الفصولين مائل الى الأول والخزاة الى  
الآخر (الآن يقول) الزوج متصلا بصيغة التوفيز (كما شئت) فانه لا يتقيد بالمجلس  
ولو اتفريق الثلاث قبل التطيل كما سياتي (أو) يقول (مضى شئت وأكشئت) فان لها  
أن تطلق نفسها واحدة في مجلس أمر لا فيها لتعظيم الاوقات (تخلف أن شئت) فانه  
يتقيد به لا نه ليس للتعظيم (ولا يرجع) المتوفز (عنه) أي التوفيز وان قيد بالمشية  
واحدة فانه لا يفر عن الاستعاذه اشعر ايضا بلن التوفيز تملك لا توكيل يقتضي  
أن يرجع عنه (و) توفيز طلاقها (الى غيرها) أي غير زوجته من رجل او صبي  
او مجنون أو زوجته الأخرى (لا يتقيد) بالمجلس (و) يرجع عنه ان شاء فيكون التوفيز  
الى غير توكيل الا اذا علق بالمشية فانه تملك فيتعيد بالمجلس ولا يرجع عنه كفاي المحيط  
وعمره لكن في العاصي لو قال لا جنبى امرأتى بعد ذلك تملك حتى يتقيد بالمجلس  
ولا يرجع عنه (والمجلس) أي مجلس العلم (انما يتعلق) بالاعراض عنه (بالقيام أي  
قيامها عنه ولو كررها فان القيام يفرق الراى وقه ايماء الى انه لو قلست له دعوتك الشهود  
أحلتك المجلس وقه خلاى كفاي العاصي والى اقله لو قلست عن القيام أو التكاليف  
أو الاصطحاب أو التكاليف عن القعود أو توفيزت عن الاحتباء لم يتعلق كفاي الاختيار  
(أو الفهاب) الى مجلس آخر يعايره عرفا فلو شئت من جانب يست الى جانب آخر  
منه لم يتعلق (أو الشروع في قول) لا يتعلق بمضى كما اذا مروت وكيلها أو اجنبيا  
سمع او شرا (أو عمل لا يتعلق بمضى) أي يفرق انه قطع لما كان في طلاق العمل  
حتى لو ليست ثيابا من غير قيام أو كفت أو شربت أو قرأت أو كتبت المكتوبة وتكلمت  
فيلام يتعلق كفاي النهاية وقه اشعر بانها لو اشتغل يوم أو اعتسل أو استط

او احتساب او تمكن من الزوج اختلافي كما في الكناية (وكلها كسيتها) فلا يختلف  
 المجلس بسير الفلك والاولى ان يبين حكم البيت ولا ثم يشبه به ويمكن ان يقال ان الذهاب  
 بيان له على ما ذكرنا (وسيرد بيتها كسيرها) فيختلف المجلس بها اذا وقعت ثم سارت  
 بعد التفويض او بالعكس والهداية شاملة للرجل حتى او كانت على عاتقه فاختارت  
 نفسها في خطواته بانتهى بخلاف ما اذا سبق خطواته اختياره كما في العمادى وغيره (وقى)  
 قوله لها (اختارى بنعمة التفويض) نية حقيقة او حكمية كما اذا قلنا في الغضب او المذاكرة  
 فلا يرد انه ليس على اطلاقه اذ قد مر ان في الصورتين لاهلجة الى النية (فقلت) بتاويل  
 مصدر معطوف على قوله المقدر اى فقولها ومثله غير عز يز في كلام العرب فليس في كلامه  
 حذرة كما ظن وانما اختار الفاء اشعارا بالاختيار في المجلس كما في ما يأتى (اخترت) الاولى  
 من زيادة نفسى عملا بما يأتى الا ان يقال ان الفاء رافعة له وانه (لا يقع الا) طلاقة (بائنة) فلا  
 يقع ثلاث لانه لا عموم للمقتضى ولا رجعة وان نوى لان اختيار النفس على السكال  
 في البائن (وشروط) لوقوع الطلاق وتصدقها في اختيار نفسها (ذكر) مثل  
 (النفس) في كونه للذات كالام والاب والاهل (من احدهما) اى في كلام احد الزوجين  
 (او) مثل (قوله) اختياره في كونه للصفة كطلقة في قوله (اختارى اختياره فتقول)  
 بالنصب اى فقولها بالجزم (اخترت) فيكون قوله معطوفا على النفس ومن احدهما مراد  
 ههنا لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيود وانها ذكر احد  
 التوعين الدالين على البيئونة هكذا تنبيهها على كيفية استعمال المعين للاختيار فالمعنى  
 لا بد في كلام احدهما مما يدل على انها اختارت نفسها دون زوجها من الالفاظ  
 المندكورة مثل ان يقول اختارى اختياره او طلاقه او امها فتقول المرأة  
 اخترت او اختارى فاخترت اختياره مثلا كما في المحيط وغيره فلم يختص اختياره بكلام  
 الزوج كما ظن (فلو كررها ثلاثا) اى لو قال الزوج كلمة اختارى ثلاث مرات بلا حرف  
 عطف (فاختارت احدهما) اى قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة  
 (فثلاث) من الطلقات وقعت عنده وبائنة عندهما وفيه اشعار بانها لو قالت اخترت  
 اختياره وقع الثلاث عندهم كما في الهداية (ولو قالت) بعد قوله اختارى ثلاثا (طالقت  
 نفسى) بتطليقة (واخترت نفسى بتطليقة فبائنة) وقعت لان الاعتبار للجانب  
 التفويض ومضى الهداية والاختيار انه رجعى فليس بصواب كما في الكافي ولو عطف  
 بكلمة ثم فقلت اخترت نفسى وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانيا وثالثا فيقع الثلاث  
 حينئذ كما في المحيط (ولو قال امرك بيدك) اولسانك او غيره ما ذكرنا (بنعمة التفويض  
 فطلقت) اى قالت طلقت نفسى (فبائنة) وقعت لان الامر حقيقة للبائن (وان

نوى) بقوله امرك بملك الطلقات (الثلاث) فقالت طلقت واخترت نفسي (يقعن)  
 اى الطلقات الثلاث الامر بملك اليوم (وفى) قوله اى فى وقت قوله (امر ك  
 بيدك فى تغطية او) فى قوله (اخترت تغطية فاختارت) اى قالت اخترت نفسي  
 اى قولها اخترت نفسي فالفاء عطفة كما مر بلا تعنى كما ظن (فرجعية) وقامت  
 لانعدام الكناية بالصرح والفاء فيه جزائية فلن قوله فى قوله طرف لانه مصبر  
 حينى كما اشرنا اليه فيكون شرطاً فى المعنى ويؤيد الفقيه ما ذكرناه فى بحث  
 امتداد الفعل فليس المتعسف الا بالناسب الى التعسف لقصر بابه فى العربية اذا  
 لم يهتدوا به فسيقولون (قضى امرك بيدك اليوم وغدا يدخل) فى الحكم (الليل)  
 الواقع بينهما فليالحار فى الليل حينئذ اذا لم يجمع بالعطف كالتثنية وفى اليومين استتبع  
 الليل (وان ردت) الامر باليد (فى اليوم) المذكورة (لا يبقى) الامر (بعده) اى  
 بعد اليوم او الرد فى الغد لانه امر واحد وعنه انه يبقى فى اليد لانها لاتملك الرد والاوّل  
 ظاهر البروابة كما فى الكافي (وان قال) امرك بيدك (اليوم وبعد غد) يختلف الحكمان  
 اى دخول الليل قبل الرد وعدم بقا الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد وان رد  
 يبقى الامر بعد غد (وفى طلقى نفسك ان نوى) الزوج (ثلاثاً) وطلقت نفسها  
 (يقعن) اى الثلاث لانه مختصر من افعلى فعل الطلاق الدال على الواحد الحقيقي  
 او الحكمى (والا) ينوها بان نوى واحدة او اثنتين او بائنة اولم ينوشيناً (فرجعية)  
 لانه صريحة (وفى) قوله (طلقى) نفسك (ثلاثاً فطلقت واحدة تقع) تلك الواحدة  
 لانها فى ضمن تملك الثلاث (لا) يقع اصلاً (فى عكسه) اى فى طلقى واحدة فطلقت  
 ثلاثاً لان بينهما مغايرة ضدية وهذا عنده واماعنده ما غايرة للغو الزيادة (ولو امر)  
 لها (بالبائن او الرجعى) كما قال طلقى نفسك بائناً او رجعى (فعكست) اى قالت  
 طلقت نفسي واحدة رجعية او بائنة (يقع ما امر به) من البائن والرجعى لا ما عكست  
 لان صفى الواحدة تلغويقرينة التقويض (والشرط) اى شرط وقوع الطلاق (فى) مثل  
 قوله (انت طالق ان شئت) او هويت او اردت او اعجبك او وافقك (مشية) منها  
 (منجزة) اى موقعة فى الحال كما قالت فى جوابه بلامهلة شئت فوقع رجعية (او) مشية  
 (مغلقة بما) اى بامر (قد علم) وتحقق (وجوده) فى الماضى والحال كما قال شئت  
 ان فسد الزمان وهذا لان فساد الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشية المنجزة (لا ما يعلم)  
 اى لامشية مغلقة بشرط سيموجد (بعد) اى بعد هذا التعليق ومن سهو الناسخ ان  
 مكان ما (كما قالت ان شئت فقال شئت) فانه لا يقع به شيء لان ما فوض  
 اليها مشية منجزة فيخرج الامر من يدها بالاشتغال بها لم يفوض اليها من الشرط

( وفي ) قوله أنت طالق أو طلق نفسك ( كما أشئت تطلق ) أى يصح لها تطبيقها قبل التحليل ولو بعد تحديد النكاح أو زوج آخر ( ثلاثا ) من الطلقات ( متفرقة ) أى فى ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها فى كل مجلس أكثر من واحدة لأن كمال العموم للأفراد فلا تطلق ثلاثا مجمعة وهذا عنده وأما عندهما فتطلق واحدة ( لا ) تطلق شيئا ( بعد ) الثلاث ( والتحليل ) والعود إلى الزوج الثاني لأن التفويض قد انتهى بالتلخيص ولا يخفى أنه مستفاد من أول الفصل ( وفي ) قوله أنت طالق ( كيف ) أى حال ( شئت ) من الصنف والعدد فإن بيان كل منهما إليه كما فى النهاية وكيف فى الأصل وسؤال عن الحال ثم سلب عنه معنى الاستفهام ( تقع بائنة أو ثلاث أن نوت ) الزوجة بالهشمية أحدىهما بان قالت شئت بائنة أو ثلاثا ( ولم يخالفها ) أى نيتها ( أى حال كون الزوج نوى بائنة أو ثلاثا أو لم ينو شيئا ( وألا ) تنوى الزوجة على هذه الحال بان أم تنو شيئا ونوى الزوج بائنة أو رجعية أو نوت بائنة أو ثلاثا أو رجعية أو نوت ثلاثا والزوجة بائنة أو ثلاثا أو رجعية أو نوت ثلاثا والعكس الثلاث الأخيرة أو كان غيرها من الأقسام ( فرجعية ) فعند اتفاقهما فى النية وقع ما اتفقا عليه مما ذكرنا وعند اختلافهما ما يقتضى صيغة طالق من واحدة رجعية فقط فلا تطلق اثنتين ولا ثلاثا ( وفي ) قوله أنت طالق أو طلق نفسك ( ما شئت من ثلاث ) تطلق ( مادونها ) أى دون الثلاث من الواحدة والاثنتين الدالة عليهما كلمة من التبعية وعندهما تطلق ثلاثا لأن من للبيان إلا أن التبعض فى مثله أشيع

\* ( فصل ) \*

( بشرط صحة التعليق ) أى شرط ترتب الجزاء على الشرط فى باب الطلاق كالعق ( الملك ) أى القدرة على التصرف فى الزوجية بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح أو العدة مع حل العقد فإنه لو وجد أحدىهما والمرأة مدغولة محرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تأويل الملك بوجود النكاح والمتبادر أن الملك لم يشترط لصحة التجيز وليس كذلك كما لا يخفى وبقي للملك فى عدة الرجعي ما لا خلاف فيه ( وأما عدة البائن ) ففيه خلاف سياتى ( أو الأضافة ) أى التعليق ( إليه ) أى بالملك أو بسببه على حث فى المضامى أو الاستخدام فإن لم يوجد واحد منهما كما إذا قال لأجنبية إن دخلت الدار فانت طالق فالتعليق صحيح وفى الزاهدى قد ظفرت برأيه عن محمد أنه لو أضاف إلى سبب الملك لم يصح التعليق أيضا فالأول مثل أن تزوجت عليك بزوجة فانت طالق والثانى أن ملكتك فانت طالق والثالث أن تزوجت امرأة أو كل امرأة

تدخل في نكاحي أو تصير حلالا لي أو كل امرأة أتزوجها أو تزوجها غيري لأجل فاجيزه  
ففي طالق ثلاثا ففي مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الأذان وجها فصولي  
فإنها لم تطلق كما في المحيط وكذا لو قال كما تزوجت فلانة أو زوجت مني بعقد فصولي  
وأجزت بقول أو فعل أو كلما تصير زوجة لي أو كل امرأة تدخل في نكاحي بأي مذهب  
كل فهي طالق ثلاثا فعقد الفصولي لأجله أو فسخه القاضي الشافعي لم تطلق كما في المنية  
ولا يحتاج إلى تكرار الفسخ ولو حلق أيمانا على امرأة أو يميننا على جميع النساء الألفي كلما  
وكيفيته أن يتزوج الحلق امرأة فيرفعان الأمر إلى القاضي فيدعي أنه زوجها  
وقد تهرجت عليه وزعمت أنها بالحلق صارت مطلقة فليتمس من القاضي فسخ اليمين  
فيقول فسخت هذه اليمين وأبطلتها وجوزت النكاح كما في المضمرات وعقد الفصولي  
في زماننا أولى من الفسخ كما في الكبرى لكن في الجواهر أن الفسخ أولى لكونه متققا  
عليه الأثر رواية عن أبي يوسف ثم إن كل الحائض شابا فاقدمه عليه أفضل من العزوبة  
وإن كان شيخا فالعزوبة أولى (والفاظه) أي الفاظ الشرط بقريضة التعليق  
(إن) ولولم يذكره لأنه بمعنى أن في استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الفاء في جوابها  
عندهم كما في الكشف (وإذا واداما) بما يسمى بالمسلطة لأنه جعلها جائزة (ومتى)  
هي (ومتى ما) هي مبهمة (وكل) هر (وكما) هر بار على المختار وقيل هر كاه وهر وقت وهر  
زمان ويؤيد الكل ما في الرضى والمعنى وغيرهما أن كلما ظرف اسم مغرب وما موصولة به معنى  
الوقت أو قديمة أو مبنية على الفتح وما كافة عن مضى إليه مفرد ولا بدح من مضى اسم  
زمان ولا يخلو عن راحة الشرطية ولذا لم يكن بعده إلا التعليق الاستيعابية ولو معنى  
وهي مقطوعة الوقوع غالبا وعامله ما في محل الجزاء وذكر في التحقيق والكشف وغيرهما  
من كتب الأصول أنه منصوب على الظرفية ومن ظن أنه مفعول مطلق عند الفقهاء  
أدق ولنا مرة بمعنى بار فيه أن مرة ظرفي كما في المقدم مقوال الكشاف في كريمة (نزلة أخرى)  
وقال الراغب أنه اسم لجزء من الزمان \* وأعلم \* أن الأولى ذكر من وما كما ذكر عامة  
الشيء فلو ما يتعلق بهما من المسائل كثير كما لا يخفى على واقف الأصول وإن الأحسن  
ذكره فإنه للشرط على الأصح نحو امرأتها طالق ثلاثا كما بين كر نكرده أم ما في الخزانة (وزوال  
الملك) بانقضاء العدة من رجعية أو رجعتين أو من بائن كذلك على الظاهر عند بعض  
وقيل إن الزوال بمجرد البينونة كما في متفرقات أيمان المنيق وغيره (لا يطله) أي لا يعدم  
التعليق بالرجعي أو البائن بل يعدم وجود الشرط فإن قال كز وجته أن دخلت الدار  
فأنت بائن أو طالق ثم أبانها أو طلقها واحدة قبل أن تدخل الدار ثم تزوجها في العدة  
أو بعد ما ثم دخلت الدار تطلق لأن التعليق لم يطل بالزوال بلا وجود الشرط وفيه





ايضا وفيه اشعار بانّه لو قال ان حضت ففلانة طالق وعبدى حر فقالت عضت لم  
تطلق ولم يحق الا اذا صدقها الزوج كما في شرح الطحاوى الى انه لو قال ان كان لك وجع  
الطن فانت طالق فقالتلى وجعة فقد طلقت وفي الهبة لو انكرو الزوج ففي طلاقها  
خلاف فاذا صدقت في حقها ( فيحكم بعد ) مضى ( ثلاثة ايام ) رأت الدم ولو حكما  
( بالطلاق ) اى بوقوع طلاقها دون فلانة ( وفي قولها ) اى اول ثلاثة ايام ولذا لو كانت  
غير مدخولة فتنزجت باخر في ثلاثة ايام صح النكاح هذا لكن عبارة الهداية  
كالوقاية والكافي وغيرهما موهمة انه فرع لمسئلة اخرى حيث قال لو قال ان حضت  
فانت طالق وفلانة فقالت عضت طلقت هي ولم تطلق فلانة ولو قال ان عضت فانت  
طالق فرأت الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر الدم ثلاثة ايام وفي خزانة المفتين لو قال  
غير المدخولة ان عضت فانت طالق فقالت عضت فتنزجت باخر في ثلاثة ايام ثم  
ماتت كان الزوج الاول وارثا دون الثاني ( وفي ) قوله ( ان حضت هيضة ) فانت طالق ( يقع )  
الطلاق ( اذا ظهرت ) من الحيض لان الحيضة في العرف لم تكن الا كاملة ( وفي ) قوله  
( ان صمت يوما ) فانت طالق فصامت يقع ( اذا غربت ) الشمس لان اليوم للنهار  
( بخلاف ) قوله ( ان صمت ) فانت طالق فانه يقع بالصوم ساعة لو وجد ان مطلق  
الامساك من الاهل مع النية ( وان علق طلقه ) واحدة ( بولادة ذكر وطلقتين )  
ثنتين ( بانثى ) من الولد ( فولدتها ) اى الذكر والانثى ( ولم يدر ) المولود ( الاول  
طلقت ) الزوجة ( واحدة قضاء ) وطلقت ( ثنتين تنزها ) اى ديانة يعنى فيما بينه  
وبين الله تعالى كما ذكره المص وغيره وفيه اشارة الى ان الثلاثة عندهم بمعنى كالقضاء  
والحكم والشرع والى انه كالقضاء منصوب على الظرف اى في قضاء ودين ونظر القاضى  
وتصديقهم وفي تنزهه نظر المفتى وتصديقهم كفا في علاقة العجاز من السكس وغيره ( وانقضت  
العدة باخرها ) وعن محمد بخروج نصف بدنه ( وان علق ) الطلاق ( بشيئين ) اى بفعل  
متعلق باسمين غير ظرفين ففيه تسامح ( يقع ) الطلاق ( وان وجد ) الشيء ( الثاني ) اى  
الفعل المتعلق بالثاني منها ولو ذكر اولا ( في الملك ) سواء وجد الاول فيه ولا فلا يقع ان لم  
يوجد في الملك او وجد الاول لا غير مثل ان كلمت زيد او عمر او فانت طالق فان كلمت  
احدهما ثم ابانها بواحدة وانقضت العدة ثم تزوجها ثم كلمت الاخر او ابانها بواحدة  
وانقضت العدة ثم كلمت احدهما ثم تزوجها ثم كلمت الاخر يقع الطلاق وان ابانها وانقضت  
العدة ثم كلمتها او كلمت احدهما ثم تزوجها ثم ابانها وانقضت العدة ثم كلمت الاخر لم يقع  
وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون انها لو كلمت احدهما وقع الطلاق كما في الهبة وذكر  
في الملتقط انه لم يقع اذا لم يوجد الشيطان وانما اعتنى بالتعليق بالظرفين لانه لو قال انت

طالق اذا جاء صديق وذهب عدو طلق عند جيئة الصديق وكلامه يشير الى انه  
لوعلق باحد هما لوقع بوجود كل منهما في الملك والى انه لو قال ان اكلت كذا وشربت  
كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالجموع شرط واحد وقال الفضلي ان كل  
واحد شرط على عدة كما اذا كان الكل منفيا ولو قال اكر فلانة فخواهم فاستمن  
ونخواهم دارسه طلاق فتزوجهما لم تطلق كما في الخرافة ولو كرر الحرف نحو ان شربت  
ان اكلت فعبدي حر فالطريق ان يجعل الآخر اولا لانعقاد والباقي للانحلال فان شرب  
ثم اكل لم يعمق كما اذا اكل ولم يشرب لان في الصورة الاولى يلزم انحلال ايمين قبل  
الانعقاد وفي الثانية انعقد وتعلق بوجود الشرب وان اكل ثم شرب عمق لوجود  
الانعقاد والانحلال وقد يترك هذا الاصل كما اذا قال اكر بخانه عماد روى اكثر ترانزيم  
توسه طلاق قد صحت الى دار امها ولم يضر بها في الفور فانه صحت وقيل انها بصحت  
اذا اراد الفور وذلك لانه قد بعد ان يجعل عدم الضرب شرطا للانعقاد والذهب  
للانحلال كما في الهبة (والتعجيل) اي تجيز الثلاث لا غير بقربته اللاحق وهو في اللغة  
التعجيل وفي الشريعة ايقاع الطلاق في الحال كما مر فمن الظن من التجيز بالسكون  
القضاء او التعريض كالفناء (ينظرون التعليق) بواحدة فصاعدا ولو بكلمة كلها الا اذا دخلت  
على التزويج كما مر (فلو علق) الطلاق فقال ان اكلت فلانة فانت طالق الطلاق (ثم  
نجز) اي اوقع في الحال المطلقات (الثلاث) بان قال انت طالق ثلاثا (ثم عادت)  
المطلقة الثلاث (اليه بعد التحليل) والعديتين (ثم وجد الشرط) بان نكحت فلانا  
(لا يقع) الطلاق وفيه اشعار بانه لو تجز ما دون الثلاث في هذه الصورة وقع الطلاق  
كما سيجي في الرجعة (وان وصل) وصلا متعارفا فلا يضر لو سكنت قدره ما يتنفس  
او عطس او تجشأ او كان بلسانه ثقل فطال تردده (ان شاء الله) اولم يشأ اولو شاء  
او ما لم يشأ او الا ان يشأ وان شاء الملك او الجن او الشجر او الحائط او غيره مما لم يعلم مشيئة  
وانما سميت بالاستثناء لانها تؤدى مؤداه (بكلامه) الدال على حكم كالصوم والطلاق  
والعتاق والاقرار وغيرها خبري نحو انت بائن ان شاء الله تعالى او انشأتني نحو طلق امرأتني  
ان شاء الشيطان لكنه لا يعمل في الامر عند بعضهم (بطل) الكلام فالاستثناء ابطال  
واعدام لحكمه كما قال بويوسف وعلي بن القتيبي لا تعليق كما ذهب اليه محمد فلو قال ان شاء الله  
انت طالق وقع عنده لانه لم ينف كرفاء التعليق وام يقع عند ابي يوسف لانه ابطال ولو مقدر ما  
كما في النهاية والكلام يمين عنده خلافا لعمد فلو قال ان حلفت بطلاقك فعبدي حر ثم  
قال لها انت طالق ان شاء الله تعالى يحنث عنده خلافا لابي يوسف ولم يقع الطلاق  
عندهما والكلام موم الى انه لو قال ذلك الكلام وكتب الاستثناء موصولا او عكس

أورزال الاستثناء بعد الكتابة بطل كما لو تلفظ بهما كما في العمادى والى ان القصد لم يشترط  
فلو جرى على لسانه لكان رافعا للحكم كما في المحيط (والى ان الاستثناء نوعان تعطيل  
كما ذكره وتحصيل بان يقول انت طالق اربعا الاثلاثا او ثلاثا الواحدة او ثلاثا فانها  
تطلق واحدة او اثنتين او ثلاثا كما في مجمع العلوم وقد مر ما يتعلق به في الصلوة

\* ( فصل ) \*

(من) خبره مريض ( غالب حاله ) أى حالته الغالبة أو غالب الظن فى حاله فتخفى  
الظن لكثرة الاستعمال أو أكثر أحواله فانهم اعتبروا الغالب والكثير بالصحيح والمريض  
( الهلاك ) أى خوفه وهما حد للمريض مرض الموت شرعا شامل للرجل والمرأة ثم ذكر  
لتوضيحه ما يختص بالرجل من حد آخر على ما قال البخارية فقال ( كبريض عجز عن  
اقامة صلح له ) أى عن الذهاب الى حوايجه ( خارج البيت ) وهو الصحيح كما فى المحيط وقيل  
حد المرأة عجزت فى البيت وقيل لا يصلح قائما وقيل لا يجس وقيل يزداد مرضه كما فى السكافية  
والمرأة اذا اغتصها الزوج الذى يكون اخره انفسال الولد كالمرضة أما اذا اغتصها  
سكن فغير معتبر كما فى الحرانة وقيل يعتبر والاول اوجه كما فى الزهدى والنسولى والمحقق  
والمفلوج والحد فوق ما دام يزداد به فهو مريض كما فى المحيط (و) مثل (من بارز) أى  
خرج من صف القتال لأجله وعنه البارز كالصحيح ( أو قدم ) يقتل بقصاص ( عند  
بعضوم ) وقيل هو كالصحيح ( أو رجم ) على المختار ويدخل فيه من قدمه ظالم ليقته  
كم من اغتص السبع بغيته أو انكسر السفينة وبقي على لوح ( مريض ) شرعى لا يعتبر  
تصرفاته كلمة ( مرض الموت ) مصغر مريض لزيادة الايضاح ( فلوا بان ) أى فرق  
المريض فى حالة المرض ( زوجته ) بان طلقها رجعا أو بائنا واحدة أو أكثر وقال قد كنت  
طلقتك فى صحى ثلاثا أو جامعته أم امرأتى أو بنتها أو زوجته بغير شهود أو فى العدة  
أو كان بيننا رضاع ( بغير رضاها ) احتراز عن فحوا الخلع وكل فرقة وقعت من قبلها  
كاختيار امرأة العنمين نفسها ( ومات ) فى ذلك المرض حتى لو صح ثم مات لم ترث  
ولو فى العدة ( ولو ) كان موته ( بغير ذلك السبب ) من نحو قتل أو مرض آخر ( وهى  
فى العدة ترث ) تلك الزوجة عن الزوج لأنه قصد ابطال ارثها فرد عليه ولذا سمي  
بالفار والزوجة بالمرأة الفار وإضافة زوجته للعبد فلا ترث من الزوجات أما تحت حر  
طلقها بائنا ثم اعتمها المولى ثم مات وفصرانية أو يهودية تحت مسام طلقها رجعا  
أو بائنا ثم أسلمت ثم مات كما فى النظم والفتق وغيرهما ( ومن هو ) واقف ( فى صف القتال  
أو جم ) بالضم أى صار محميا وهو الذى أصابته الحمى لكن لم يصرع أجزاعه عن الحوايج

(او حبس لقتل) قضايها اورجيا (صحیح) شرعا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات او قتل لم ترث منه (ولو تصادق في مرضه على طلاقها) في صخته (و) على (مضى عدتها) بان قال المریض لباطلتک ثلاثی وصحتی وانقضت عدتک وصدقتها الزوجة فالاحسن او صدقته في مرضه على طلاقها وعدتها (او ابانها) ای ابلان المریض زوجته (بامرها) بان قالت له طلقني باثنا وثلاثا فطلقها كذلك (ثم) ای بعد التصديق والابانة (اقر) المریض (لها) عليه (بدین) مهرا کلن او غيره (او اوصی لها) بمال (فلها) ای فقد کلن ليعنده (الاقل منه) ای من الدين او المال (ومن الارث) او فلها الاقل ای اقلها حال كونها منه ومن الارث فعلى الاول الاقل معمول الظرفی کمن على ما قال الاخفش وعلى الثاني المبتدأ ومن بیان لمبادل عليه اللام من الفضل عليه ولا ينبغي ان يقال ان من لیان الاقل والواو بمعنى اوفانه شاذ کما فی ما لی ابن الحاجب ومن الظن عطف الارث على الضمیر المجرور اعادة الجار على فجويینی وبينك فانه يؤهم ای يؤدي معها بكل بعض من افراد المجرور بين وانما قلنا عنده لان عندها جاز الاقرار والوصية لها في صورة التصديق اذ النكاح قد زال (وان علق) في الصحة والمرض (بينونتها بشرط ووجد) ذلك الشرط (في مرضه ترث) لانه فلر (ان علق) بينونة (بفعل) سواء کلن له بد منه كدخول الدار او لا كالتنفس والصلوة والاكل وكلام احد الابوين وطلب الحق من الخصم وغيرها (او) علقها (بفعلها) ای بفعل زوجته (ولا بد لها منه) كالتنفس وغيره فاذا كان فعلا لها بد منه فلا ترث على كل حال وهذا عندنا وكذا عند محمد اذا كان كل من التعليق والشرط في المرض واما اذا لم يكن فيه الا الشرط فلا ترث (او) علقها (بغيرها) ای بفعل غير الزوج والزوجة (وقد علق في المرض) ووجد الشرط فيه ايضا كما اذا علق بفعل اجنبی او فعل سماوی كجبي غراس الشهر فان علق في الصحة لم ترث ولعل فيه روايتين في النظم قال صحيح لها ان دخل فلان الدار او مضى رمضان فاذا طالق ثم مرض ووجد الشرط فيه لم ترث على بعض الروايات وترث على آخر واللائق بالكتاب ان يقال وترث ان علق بينونتها بفعل او بفعلها ولا بد منه او غيرها في مرضه ووجد فيه

\* ( فصل ) \*

(تصح الرجعة) بالكسر والفتح افصح لغة الاعادة وشرعا اعادة الزوج الزوجة الى الحال التي كانت عليها وذلك لانها كانت بحيث لا تبين بايام الحيض والاشهر وبالرجعة عادت الى ما كانت واهلها شرط منها ان تكون (في عدة) ككافي وغيره فمن اخذها في تعريف الرجعة

فمؤاخذ فلذا انقضت العدة بطل حق المراجعة ففي ذات الحيض انقضت بمجرد الانقطاع  
اذا كان عشرا وما اذا كان اقل فحين تغتسل او يمضي الوقت الذي يسع الغسل والتحرية  
كما مر وتقرغ عن الصلوة بالتييم عندهما والتييم عندهما (وان ابنت) المرأة عن رجوعه  
لانها استبادة النكاح لا ابتداءه ولذا لا حاجة الى العقد والولي والمهر (اذا لم تبين)  
ظرف تصح الرجعة وكذا الباء بعده (خفيفة) اي طلاق بائنة او ثنتين او فرقة  
بالفسخ (او غلبة) اي ثلاث طلاقات سواء كانا تنجيزا او تعليقا فيشترط للرجعة  
صريح الطلاق او بعض الكناية وان لا يكون بمقابلته مال وان لا يستوفي الثلاث  
جملة او تتمهما وان تكون مدغولة كما في النهاية ولذا ذكر في المحيط وغيره انها لا تصح  
من منكر الدخول (بانحوراجعتك) في الحضرة وراجعت امرأتى في الحضرة او الغيبة  
بشرط الاعلام ورددتك وامسكتك وانت عندي كما كنت وانت امرأتى ان نوى بها  
الرجعة او باز او رددم ترا كما في النياية والاطلاق مشير الى انها تصح عن وكيل كما في الخزانة  
وانما غنم على الفعلية لانها مكروهة كما في الظهيرية (وبرطها) ولو بعد التزوج في العدة  
كما يتبادر لان تزوجها لغو الوطى بقاء عليه كما في المنية وقيد اجترار عن الخلوة لانه  
ليس برجعة (ومسها) تقبيل او غيره والضمير مفعول الفاعلين ويجوز ان يكون فاعلا  
فانهما منهارجة وان كان كلهما كما في الزاهدي (ونظره الى فرجها) (الداخل) بشهوة  
لا الى دبرها وان كان يفتى بانه رجعة كما في المنية وذكر في خزانة المفتين انها تصح بما  
ثبت به حرمة المصاهرة فالاحسن وبما يوجب حرمة المصاهرة (وندب) واستحب  
(اشهاده) نصاب الشهادة (على الرجعة) السنية وهي ان تكون بالقول كما في الخلاصة  
فلا يشهد على الوطى والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في  
الظهيرية (و) ندب (اعلامها) اي اعلام الزوج والزوجة (بها) اي بالرجعة قول او فعلا  
فان لم يشهدا ولم يعلم فرجة بدعية كما في المضمرات (و) ندب (ان لا يدغل) الزوج  
(عليها حتى يوذنها) اي يعلمها بدخوله بتحقيق النعزال والتخوخ والنداء او غيرها (ان لم  
يقصد رجعتها) اذ بها تكون مجردة يكون ان يراها كذلك الا اذا قضت الرجعة ولا حاجة الى  
الاعلام (ومعتدة) الطلاق (الرجعي) لا المبتوتة ولا المتوفى عنها الزوج (تتزين) بجلاء  
الوجه وليس الثياب الجميلة اذا طنت الرجعة (و) يهل (له وطئها) كمسها ونظره اذ الرجعي  
لا يحرم وليس بتكرار لان صحة الرجعة لا تقتضي الجملة لا ترى انهم قالوا ان الوطى في دبر  
الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام (ولا يسافر بها) اي لا يجوز للزوج اخراج  
الزوجة من بيتها فان المسافرة محمولة على اللغة بقرينة ما يأتي في العدة (حتى يشهد على  
رجعتها) اي حتى يرجع لان اخراجها حرام بينون المراجعة كما في الكافي فزيادة الاشهاد بيان

طريق الاستحباب بقدرينة ما سبق فمن الظن ان منع المسافرة بها استجبابي (وصدقت)  
 الزوجة (في مضي عندها) اي في ادعائها انقضاء العدة عند انشائه الرجعة فلو قال  
 راجعتك فقال قد مضت عندي لم تصح الرجعة على الصحيح وقال انها تصح فلو سكنت  
 ساعة ثم اجابت فقد صححت بالاجماع (ان امكن) تصدقها بان كان ما بين الحيض الاول  
 والاخبار ما يمتثل مضي العدة من المدة وهي لغير الحائض مرة ثلاثة اشهر وامة نصفها  
 وللحائض مرة شهران وامة اربعون يوما عنده وتسعة وثلاثون واحد وعشرون  
 عندهما لانه يعتبر الحيض عنده خمسة او عشرة والطلاق آخر الطهر او اوله على  
 اختلاف اهل التخريج والحيض عندها ثلاثة والطهر عندهم خمسة عشر وزاد شيخ  
 الاسلام ثلاث ساعات للاغتسال كما في الحقايق ومبسوطه في جامع البصيرات (و)  
 صدقت (في روايةها) اي في بقا العدة عند اخبار الزوج بالرجعة في العدة فيصح رجعتها (و)  
 صدقت (في تكذيبها اخباره بالرجعة في العدة) بلا بين عليها عندها فلاها ما فلم يصح  
 الرجعة ولو افرغ عن بيان ما يتدارك به طلقا وطلقتان من الرجعة شرع فيما يتدارك به  
 الثلاث فقال (ولا تحل) زوجة (مرة) على زوجها (بعد ثلاث) من الطلقات (ولا) زوجة  
 (امة) على زوجها (بعد اثنتين) منها فلو اشترى الزوج هذه الامة لم تحل له وطئها  
 (حتى يطأها) اي الحرة او الامة فان كلمة لا كلمة او زوج (بالغ) او صبي ولو غير حر  
 ومجنون (مراعى) اي مقارب للحلم وفي شروط الطهيرة اذا تجاوز عشر سنين  
 فهو ناشئ واذا قارب للحلم فهو مراعى وقيل هو الذي يتحرك آله ويستهي كما في  
 المستصفى وقدر غير البالغ للتحليل بعشر سنين وان كان الاولى ان يكون حرا بالغاً  
 فان الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المنعيين لانه  
 كالتاميم لا يبي حنيفة ولذا مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة كما في ديباجة  
 المصنفى والسكلام مشير الى ان الشيخ الكبير النى لا يقدر على الجماع ولو اوج  
 بمسا عدة اليد تحل كما في الزاهدى والى انه يكفي غيبة الحشفة في  
 القبل والى انها لا تحل بدونها ومن الظن الفاسد ان الامام السرخسى  
 ذكر في مبسوطه عن الشافعى انه لم يشترط الا النكاح وعن الصدر الشهيد في الفتاوى  
 وغيره ان القاضى لو قضى بالحل الاول بمجرد النكاح صح بالاجماع وذلك لان السرخسى  
 اقدم منه بمضى يدوانه اجل واعلى منه رتبة عن ان يروى عن مجتهدات الصدر الشهيد  
 كما دل عليه كلام الفتاوى الكبرى والبصرى وغيرهما نقل عنه وليس في المبسوط  
 سوى ما قال ان الدخول بشرط عند الجمهور وما قال سعيد بن المسيب انه لا يشترط الدخول  
 فغير معتبر ولو قضى به القاضى لا ينفذ فانه شرط ثابت بالاثار المشهورة ومثله في الهداية

والكافي وغيرهما وفي الكشف وغيره من كتب الأصول ان العلماء غير سعيد اتفقوا  
على اشتراط الدخول في الزا احدى ان ذلك ثابت باجماع الامة وفي المنبذ ان سعيد ارجع  
عنه الى قول الجمهور فمن عمل به يسود وجهه ويبعد ومن افق به يعز رومانسب الى الصدر  
الشهيد فليس له اثر في مصنفاته بل نقيضه وذكر في الخلاصة عنه ان من افق به فعليه  
نعق الله والامانة والناس اجمعين فانه يخالف الاجماع فلا ينفذ قضاء القاضي  
به وفيه دلالة على ان ما نقل عنه في بعض الحواشي انه نافذ فافتراء عليه كما في النهاية  
لمعل الظان عفى عنه اعتمد على مثل هذه الحواشي نعم قد ذكر فيما لن فاضل من افاضل  
المصنفين شرح هذا الكتاب عن المشكلات ان غير المدخولة تحل بمجرد النكاح وامامه قوله  
تعالى ( فلن طاقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ) ففي حق المدخولة انتهت  
سكته لم يوجد في التفسير والخلافات ( بنكاح ) فلا تحل بوطنى المولى ( صحيح )  
فان بالفاسد لم تحل وقيل تحل كما في الخزانة وكيفيته على وجه لا يقدر على امساكها  
ان تقول المرأة تزوجت نفسي منك على ان امرى بيدي وقبل الزوج او يقول المحلل  
ان تزوجتك وامسكتك فوق ثاثة ايام مثلا فانت طالق فانها تطلق بمضى المدة  
حتى في غزاة المفتين ( و ) حتى ( تمضى عدة طلاقه ) اى البالغ او المراهق او المحلل  
( او ) غنة ( موته ) لانها موطوءة والكلام مشير الى ان الزوج الثاني لو تزوجها  
ثانيا في العدة ثم طلقها بلاوطى دخلت للاول بلا مضى العدة كما قال زفر فلو قضى به  
حاكم نعتد كما في العمادى والى ان علم الزوج ليس بشرطى التحليل وفي المحيط اذا فكر  
الطالقت وليس لها بينة ولم تقدر على منعه كل لها ان تحلل اذا سافر وتجد النكاح  
بشيء داخل في القلب وقيل يقتل بدواء وقيل لا تقتل الا ثم عليه ( و ) جاز ( النكاح )  
الثاني ( بشرط التحليل ) بلن تقول المرأة او الزوج الثاني تزوجك على ان اجعلك فالشرط  
والنكاح كلاهما جائزان حتى لو لم يطلقها بعد الوطى اجبر عليه كما في النظم ( يكره )  
للاول والثاني ( و تحل ) للزوج الاول ومن اعنده وامام عند محمد فقد جاز النكاح ليكن  
ام تحل له وقال ابو يوسف لم يجز النكاح فلا تحل والاول هو الصحيح والكلام مشير الى انه  
لو نوى التحليل بالقلب حل لى قولهم جميعا كما في المضمرات والى ان المحلل ليس عليه  
شيء واللعن الواقع في الحديث لاشتراط الاجر عليه كما في الخلاصة والاشبه ان حقيقة  
اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خساسة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود  
اليه بعد مضايعة غيره كما في الكشف وفيه كلام فتأمل ( وان قالت ) المطلقة  
( خللت ) اى انقضت عدى وتزوجت بزواج آخر ودخل بها وطلقتى وانقضت عدى  
( والمدة ) التى ادعت المرأة التحليل فيها ( تحلل ) ذلك كما مر ( و ) قد ( غاب )

على ظنه ) اى الزوج الاول ( صدقها ) وذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما احتاط فيه من العبادات والمحرمات ( حل ) للأول ( نكاحها ) سواء كانت ثقة او غيرها ( الزوج الثاني يهدم ) اى يبطل ( مادون الثلاث ) من الطلقات فلو طلقت الامة واحدة او الحرة ثنتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت بثلاث والامة بثنيتين عندهما ( خلافا لمحمد ) فانهما تعودان اليه عنده بما بقى من طلقة للامة او الحرة وطلقتين لها وفيه اشارة الى انه يهدم الثلاث بالاتفاق فلو طلق حرة ثلاثا او امة ثنتين ثم تزوجها بعد التحليل عادت اليه الحرة بثلاث والامة باثنتين

( فصل الايلاء ) \*

لغة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فآليت الهمزة ياء والياء الفاعل همزة والاسم منه الية وتعديته بمن فى القسم على قربان المرأة لتضمين معنى البعد ومنه قوله تعالى ( والذين يؤثرون من نسائهم ) وشرعا ( حائى ) بكسر اللام مصدر او اسم ( يمنع ) ذلك الحائى فى الجملة فلا يرد انه ربما لم يمنع ( وطى ) الزوجية ( لا غير الوطى ) كما هو المتبادر فلو قال والله لا يمس جلدى جلد كالم يكن موليا لانه بحث بالس دون الوطى كما فى قاضى خان فلا حاجة الى زيادة ولا بحث الا بالوطى على انه لو نوى الوطى كلن موليا كما قال البقالى واطلاق الزوجية دال على انها عم من ان يكون فى الابتداء والبقاء معا وفى الابتداء فقط فلو آلى من زوجته الحرة ثم ابانها بتطليقة ثم مضت مدة الايلاء وهى معتدة وقع عليها طلاقه كما فى النخبة لسنن فى قاضى خان لو آلى من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع ( اربعة اشهر ) متوالية هلالية او يومية ونهاية فى اجارة الحايق ( حرة ) حال من الزوجة ( وشهرين امة ) عطف على اربعة اشهر حرة وفيه اشارة الى انه لو عقد على اقل من المنتين لم يكن ايلاء بل يمينا والى ان الوطى فى تلك المدة لازم ديانة ومطالب شرعا فلو اميطاها فى تلك المدة لاثم واجبره القاضى عليه بخلاف ما جازى تلك المدة كما فى خزائن المفتين والى ان المطالبة البائنة اما قلم يصح الايلاء عنهما والى ان الايلاء نفس اليمين كفى المحيط والكافى والنخبة وغيرها لسنن فى قاضى خان والنهاية ان الايلاء يمنع النفس عن قربان المنكوحة منعاً مؤكداً باليمين بالله تعالى او غيره من طلاق ونحوه مطلقا او موقتا بالمدة المذكورة وفى شرح الطحاوى ان جميع الالفاظ تكون يمينا ايلاءهنا وفى الاختيار ان مثل لا اقر بك ولا اجامعك ولا اطاقك ولا اغتسل منك من جنابة صريح غير محتاج الى النية ومثل لا امسك ولا ادخل بك ولا آتيك ولا ابيت معك على فراش كناية محتاج الى النية وفى لنظم لوقصد بالصريح غير الوطى صدق ديانة وفى التنق ان الايلاء مكرره



ولما كان حكم الإيلاء مخالفاً لساائر الأيمان في البر بين حكمه فقال ( فان قر بها ) بالكسر  
من القر بان بالكسر وهو الدنو ثم استعير للمجامعة كما في الطلبة ( في المدة ) المذكورة  
( حنث ) في يمينه بالكسر أي نقضها كما في الطلبة ( وتجب الكفارة ) المعلوم في الحلق  
بالله ( أي بدائته تعالى وصفاته ) وفي غيره ( أي حلق غير الحلق بالله تعالى من الشرط  
والجزء ) ( الجزء ) فلو قال ان قر بتك فانت طالق أو والله لا اقر بك تبين بواحدة  
في الصورة الاولى ويجب الطعام عشرة أو كسوتوم أو اعتاق عبد في الثانية ولم يصرح  
بما اذا جمع بينهما في النظم لو قال ان تزوجتك فوالله لا اقر بك فانت طالق ثم تزوجها  
لزمه كفارة بالقر بان ووقع بائن بتركه بلا خلاف ( ويسقط الإيلاء ) ويبطل اليمين كسائر  
الأيمان ( والا ) يقر بها في المدة ( يانت ) الزوجة بواحدة ثم استأنف كلاماً لا يعطى  
على يانت كما ظن وقال ( وسقط الحلق الوقت ) أي المصريح بمدة أو مدتين من التوقيت  
وهو تعيين الوقت فلو قال والله لا اقر بها أربعة أشهر أو ثمانية أشهر ففي الاولى اذا مضت  
أربعة أشهر ولم يقر بها بانت منه بواحدة وسقط الإيلاء وفي الثانية اذا بانت ثم تزوجها  
ثانياً ثم مضت أربعة أشهر أخرى بانت بواحدة أخرى وسقط الإيلاء ( لا ) يسقط الحلق  
( المؤبد ) أي غير الوقت فيثنى القسمة وهذا الحسن عافي النقي أفه موقت ومؤبد ومجهول نحو  
والله لا اقر بك وحكمه كحكم المؤبد فلو قال والله لا اقر بك أو والله لا اقر بك أبداً ولم يقر بها  
في المدة بانت بواحدة ولم يسقط الإيلاء وقس عليه غيره لان تقدير المؤبد كلما مضت أربعة  
أشهر وكذا ( فتبين ) المبينة ( بأخر يمين ) أي بطقتين أخر يمين غير الاولى فتمسك من فسر  
بطقتي أخرى مع طاعة اولى وقال بالتقليب ( ان مضت مدة ) أي أربعة أشهر أخرى  
( بعد نكاح ثلث ) ظرف مضت كالنتين بعده ( بلا في ) في اللغة الرغوع وفي الشرع جهل  
نفسه حائثاً في المدة بالوطى عند القبر وبالقر عند العجز ( ثم ) مضت مدة ( أخرى  
كذلك ) أي بلا في ( بعد ) نكاح ( ثالث ) وفيه إشارة إلى ان الإيلاء لا ينقض بعد البيئونة  
بل نكاح فلو كانت المبانة ممتدة الطير ومضى أربعة أشهر أخرى لم تبين بشيء وهو الأصح  
كما في البسوط وإلى ان ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل  
مضى العدة أو بعده وفي النهاية ان ابتداءها من وقت الطلاق ان كان قبل ( وبقي  
الحلق ) بالله ويترتب عليه حكمه ( بعد ) وقوع ( ثلاث ) من الطلقات سواء كانت  
بالإيلاء كما مر أو بالتخيير مثل والله لا اقر بها ثم طلقها ثلاثاً ( ولا الإيلاء ) ثابت حكماً بعد ما  
لأنه استكمل ما يملك في هذا العقد من الثلاث فاذا تزوجها بعد زوج آخر ( فان قر بها )  
فيها ( كفر ) عن الحاق لبقائه ( ولا تبين بالإيلاء ) لأنه لا إيلاء ( ولو عجز ) المولى  
( عن الفى ) الشرعى المذكور ( بالوطى ) ظرف الفى ( امر من احد هما ) أي الزوجين

مرضاً لا يقدر معه على الوطى<sup>٤</sup> في كل المدة (أو غيره) أي غير المرض ككونه ارتقاءً  
أو صغيرة أو غائبة أو ناشئة (ففيه أن يقول قُتلت أيها) أو راجعتها أو أبطلت الأيلاء  
(فإن قدر) على الوطى<sup>٤</sup> من فاء بلسانه (قبل) مضى (المدة) المذكورة (ففيه<sup>٥</sup>  
بالوطى<sup>٤</sup>) وبطل فيؤه باللسان (و) إذا قال لامرأته (في) غير منة كره الطلاق (أنت)  
على حرام أن نوى الظهار (فهو ظاهر عندهما خلافاً لمحمد والأول هو الصحيح كما في  
المضمرات (أو) الطلقات (الثلاث) فتلا كما مر في الطلاق (أو الكذب فهانوى)  
أي فهو ككذب وذاديانة وإما قضاء فأبلاء كما في المضمرات (وإن نوى التعريم  
أو اليمين) فأبلاء وإن نوى الطلاق (بائناً أو رجعيماً واحداً أو اثنين) (أو لم ينوشيداً)  
من الظهار والطلاق والأبلاء والكذب (فيه) أي في قوله أنت على حرام فبائنة  
كما مر في الطلاق ولذا ولما يأتي لم يرد كره لكسر في المضمرات أن أم ينوشيداً فأبلاء وفي المحيط  
أن المرأة إذا قالت كان يميناً فأومكنت زوجها كفرت (وكذا) أن نوى الطلاق أولم يرد  
شيئاً (في) قول (كل حل) أو كل حلال أو حلال الله أو حلال غداً أو حلال أبى أو حلال  
المسلمين (على حرام فبائنة) بالفاء الزائدة في غير المبتداء كذا على مذهب  
الأخفش وقيل أنه يصرف إلى المأ كقول والملبوس والفتوى على الأول كما في المضمرات  
وعن محمد أنه لو نوى الطلاق في نسائه واليمين في نعم الله تعالى فطلاق ويمين كما في  
المحيط ولو حلف بالحلل والحرم من لازمة فتعليق عند أبي جعفر ويمين عند أبي بكر  
الرازي فلو تزوج امرأة طلقت على الأول وكفر على الثاني وبه أخذ كما في المحيط

### \* (فصل الخلع) \*

(لابأس بالخلع) بالضم في المرأة أو بالفتح في غيرها كما في الاختيار لكن في المغرب أنه بالضم  
اسم لفقة النزاع والقلع وشرعاً عقد لزال الزوجة وبهية به لا تعطيه من المال كما في الاختيار  
والإيضاح والخزاة والنهاية والمضمرات وغيرها فاستعماله في الطلاق البائن مجاز  
كما في النخبة وذكر في التنقي أنه حقيقة في كليهما وفي الفصولين أن الخلع بعوض وغير  
عوض متعارف والاستعمال فيهما أكثر مما أن يخصى كما لا يخفى فينبغي أي يقال الخلع  
لفظ زال به ملك النكاح والفاظه الخلع والمباراة والتطليق والمباينة والبيع والشراء  
كما في التنقي وصورته بالعربية أن تقول الزوجة غالعت نفسي منك بكذا فقل غلعت  
وبالفارسية غويشتن راز تو بكاين كه مر است بر تو ونفقه<sup>٤</sup> عنه فريدم بیک طلاق فقال  
فرو ختم بتو باین شرطها وفي الصدر دلالة على أنه جازمه وكره وذلك لتعارض النصين  
(عند الحاجة لضرورة أي ضرورة عدم قبول الصالح وفي شرح الطحاوي إذا وقع بينهما

اختلاف فالسنة ان يجتمع اهل الرجل والمرأة ليصالحا بينهما فان لم يصالحا جاز له الطلاق  
والخلع ( بما صح مهورا ) عن المال سواء كان معينا فياخذ به لا غير او غير معين معلوم  
فياخذ وسطا او مجهول فيرجع عليها بمهرها كما في النكح والبراء متعلق بالخلع والمفهوم  
ليس بقطعي فلا يلزم بأس بالخلع بهادون العشرة وبما في بطون غنيها او جاريتهما من  
الولد او ضررع غنيها من اللبن او نخيلها من الثمار كما في المحيط وغيره ( وهو ) اي الخلع  
( طلاق بائن ) لانه من جملة التكنيات فيستمر النية الا ان المشايخ قالوا انها لم تستمر  
هنا لانه بحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح كما في متفرقات طلاق المحيط وفيه  
اشارة الى اشتراط النية في ظاهر الرواية ( ويجب عليها ) اي على المرأة ( بدله ) اي  
الخلع وفيه اشارة الى ان ذلك البدل واجب في الحال لكن التأجيل جائز الى معلوم  
ومجهول وكذا الكفلة والرهن به كما في الخلاصة والى ان قبول البدل شرط لوقوع الخلع  
كما في النظم ( وكره ) تحريرا لوقوع تنزيها كما في الاختيار ( اخذه ) اي اخذ شيء من المهر  
لقوله تعالى ( فلا تأخذوا منه شيئا ) لكن لو اخذه طالب عند العامة كما في النظم ( ان  
نفس المرأة اي كرهها ) ( و ) كره ( اخذ الفضل ) على ما قبضته من المهر على رواية الاصل  
ولم يكره على رواية الجامع كما في الكافي ولم يقصل الحاكم وقال اذا احتلع على اكثر من مهر المثل  
يكره ان يأخذ اكثر مما اعطاها وفي الجامع لا يكره كما في النظم ( ان نشرت ) الرجل  
فلا يكره اخذ ما قبضته منه ( وان طلق بهال ) اي قال لها انت طالق بعوض مال يجب لي  
عليك ( او على مال ) اي على شرط مال يكون لي عليك ( وقع باين ) لانه في معنى الخلع  
( ان قبلت ) المرأة المال في المجلس وفيه اشعار بان الطلاق لم يتوقف على اداء المال وان  
لزم عليها اداؤه كما في الفصولين ( و ) ان خلع مسلم وطلق ( بخمر ) او على غير كما في  
الكافي والاختيار والفصولين ولم يذكروا اعتمادا على ما سبق فلم يختص الحكم بالبراء  
كما ظن ( او خنزير ) اودم او ميتة او غيرهما لا قيمة له اصلا ( لا يجب ) على المرأة للرجل  
( شيء ) من المال وان قبلت ثم عطف عليه وقال ( ووقع ) طلاق ( بائن في ) صورة  
( الخلع ) وطلاق ( رجعي في ) صورة ( الطلاق ) فانه لم يجب البدل فان خرج  
مخرج الكتابة فبائن ومخرج الايضاح فرجعي ( وان طلبت ) الزوجة من  
الزوج ( ثلاثا ) من الطلقات ( بالي ) وقالت طلقني ثلاثا بالي ( فطلقها ) طاعة  
( واحدة فبائنة ) تقع ( بثلاث اللف ) بلا خلاف لانقسام اجزاء العوض على اجزاء  
العوض ( وفي ) ان طلبت ثلاثا ( على اللف ) فطلقها واحدة طلقت واحدة ( رجعية  
بلا شيء ) من اللف للزوج على الزوجة ( عند اي صيغة ) وبائنة بثلاث اللف عندهما  
كالاوّل وان طلبت ثلاثا بالي او على اللف فان طلقها ثلاثا طلقت ثلاثا بلا شيء عنده

واما عندهما فيقع الثلاث واحدة بالن وثنان بلاشيء وان طلقها ثلاثا بالن طلقت الثلاث  
 بالن ان قبلت والا لا يقع شيء عنده واما عندهما وان لم تقبل يقع واحدة بالن والا يقع  
 الثلاث واحدة بالن والاخر بان بلاشيء كما في الحقائق (والخلع) كالطلاق بهال (معوضة  
 في حقها) اي المرأة فلا يترد به فكان من جانبها شطر العقد من فروعده انه (يصح  
 رجوعها) عن ايجابها قبل قبول الزوج فلذا قالت اختلفت نفسي منك بكذا واشتريت  
 طلاقا منك بكذا او اخلعني على كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل الايجاب (و) منها انه  
 يصح (شرط الخيار لها) اي شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خالعتك او طلقتك على  
 كذا اعملى انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت جاز قبل الخيار ان بردت في الثلاث وطلقت ان  
 لم ترد فيه ولزم البطل وهذا عند واما عندهما فلم يجز الخيار فوقع الطلاق ولزم البطل  
 (و) منها انه (يقتصر على المجلس) اي مجلس الايجاب فلا يجلب في الاثثة يبطل  
 قبل القبول بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس او قام ومنها انه لا يصح منها التعليق  
 بالشرط والا لاضافة الى الوقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب  
 وبلغه واجاز لم يجز كما في المحيط (و) الخلع كالطلاق بهال (يمين) اي تعليق للطلاق  
 بقبولها (في حق) اي الزوج (حتى انعكس الاحكام) المذكورة فلا يصح رجوعه  
 قبل قبولها ولا يصح غيره لنفسه اجماعا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقيامه عن  
 المجلس قبل القبول امكن يبطل بقيامها ولا يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت  
 غائبة فاذا اخلعها فلها خيار القبول في المجلس ويصح منه التعليق بالشرط نحو ان  
 جئتني بالن فاننت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاء غد فقد خالعتك على  
 كذا (والعبد) والامة في العتق (بمنزلتها) اي المرأة في الخلع فالعبد المولى بمنزلة  
 حتى انه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى  
 واذا قال المولى بعث نفسك بكذا لميس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقتصار  
 على المجلس (ويسقط) من الاسقاط (الخلع) بلا ذكر المال على ما هو المتبادر (و) كذا  
 المبرأة هي ان يبرى كل منها الاخر وقال المطرزي انها من البرأة وترك المهر فيهما  
 خطأ (حقوق النكاح عنهما) اي الزوجين منها النفقة المقرضة بالقضاء واما نفقة  
 العبد والولى فلا يسقط الا بالذكور والسكنى لا تسقط مطلقا ومنها المهر الغير المقبوض  
 واما المقبوض فيرد على المختار وان نوى بالخلع الطلاق يقع ولا يسقط المهر بالاتفاق  
 والمتبادر من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط المهر اذا وطئ  
 المنكوحه بهذا النكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا بان امراته ثم خالعه في العدة  
 وفيه اشارة الى انها لا يسقطان سوى ما ذكرنا من الديون وعنه انه مسقط كما في

الفصولين وقال محمد لا يسقطان إلا مسمياه وأبو يوسف مع محمد في الخلع ومع ابن حنيفة في المبرأة ( وإن خلع ) الأب ( صبيته به الباقى ) أى لم يوءن ثرى شىء إلا فى وقوع الطلاق ( فلا شىء عليه من مالها وماله ) وقيل لا يقع الطلاق إلا فى الأصح كما فى الهدايد وفيه إشعار بان الطلاق لا يتوقف على إجازتها وقيل يتوقف. والأول الصحيح والمراد بالطلاق البائن إذا الفرقه إذا كانت بلفظ الخلع فبائن وبالطلاق رجعى كما فى العمادى ( وأعلم ) أنه قد أجرى لفظ لى مجرى الفعل المنفى لأصح الاستثناء وهذا الإجراء فى اللفظ محصورة ليس هو منها كما بين فى موضعه ( وكذا ) لى فى وقوع الطلاق ( أن قبلت ) الصبية المال سواء كل أحد العاقد بن أبها وأب أيها وفى رواية لم يقع الطلاق إلا بقبول الأب ولا يجب عليه البذل لأن عبارته فى صفرها كعبارته فى كبرها وفى رواية لم يجب عليه شىء لعدم الضمان ولا عليها لأن مالها لا يتبرع به كما فى السكرانى وفيه إشارة إلى اشتراط كونها من أهل القبول بان كانت تعرف كون الخلع سالباً والنكاح جالباً إلى أن لاشىء عليها وإلى أن العاقد لو كان اجنبياً لم يقع بلا قبول الصبية والأب وإذا بلا غلاف كما فى الذخيرة ( وإن خلع ) الأب صبيته ( على أنه ضامن ) أى ملتزم المال وإن كان فى الأصل المتحمل أعلى الأصل ( فعليه ) أى الأب ( المال ) أى البذل كما على الزوج المهر فيقع الطلاق ولم يسقط المهر كما فى الهدايد وذكر فى الفصولين أن الأب إذا زأى أن الخلع خير لها بان علم أنها لا تحسن العشرة معه وخلعها يسقط المهر عند مالك ولو قضى به القاضى ينفذ قضاءً لأنه مجتهد فيه والله سبحانه أعلم

### \* ( فصل فى الظهار ) \*

( الظهار ) لغة مصدر ظاهر الرجل أى قال لزوجته أنت على كذا ظهر أمى أى أنت على حرام كبطن أمى فكأنى عن البطن بالظهر الذى هو عمود البطن لتأليف كرم ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهر من أمرته فعندى بمن لتضمين معنى التجنب لاجتناب أهل الجاهلية عن المرأة المظاهر منها إذا الظهار طلاق عندهم كما فى الكشاف وشرعاً ( تشبيه ) مسلم عاقل بالغ ولم يضر ح به لشهرته فلا يصح ظهار النمسى والعجنون والصبي ( ما يضاف ) وينسب ( إليه الطلاق من الزوجة ) للتبيين والمعنى مجموع الزوجة حقيقة أو حكماً مثل جزء من الأجزاء السابعة والمعبر به عن الكل ( بما يحرم إليه النظر من عضو محرمة ) أى يحرم فكهما مؤيداً سواء كل ينسب أو رضاع أو صهرية فالتشبيه يخرج بانحوائت أمى أو اختى أو بنتى فإنه ليس بظهار كما فى مبسوط صدر الإسلام والعناني فلو قال إن فعلت كذا فأنت أمى وفعله فهو باطل وإن نوى التحريم وإضافته مخرجة لما قالت لزوجهما

[illegible]

عندك وطلاق عندهما واذنوى الظهار ولم ينو فظهار اجماعا كما في الحقائق (وفي انتن على)  
او منى او عندى او معنى (كظهورامى) اذا قاله (لنساءه) اى الثلاث او الاربع فهو مظاهر  
منهن فحينئذ (تجب لكل) منها (كفارة) كما لو ظاهر من امراته الواحدة مرارا في مجالس  
او في مجلس الا اذا عني بغير الاولى فيلزم كفارة واحدة كما في المحيط (وهى) اى الكفارة  
(تجب) غير مستقرة (بالعود) وهذه عند المحققين من اصحابنا وقيل بالظهار وعده وقال  
العامه بهما كما في المحيط وغيره (اى بالغزم على وطئها) كما قال العامة وعليه الفتوى كما في  
النظم فان عزم على الحرمة بالظهار لم يجب الكفارة وانما قلنا غير مستقرة لان العزم قد يرد  
عليه النقص كما بدله بعد العزم ان لا يطأها ويسقط الكفارة حينئذ كما اذا مات احدهما  
كما في المحيط فتفسير قوله يجب بان يستقر وجوبها صرفى عن ظاهره مع انه غير صحيح  
كما ذكرنا (وهى) اى الكفارة (عنى رقية) اى اعتاقها كما في المغرب والرقبة ذات مرفوق  
مملوك سواء كان موعنا او كافرا ذكرا او انثى كبيرا او صغيرا والمتبادر ان يكون الاعتاق  
مقروا بالنية فلو نوى بعد العتق ولم يذولم يجز كما في شرح الطحاوى والنكرة فى الاثبات  
قد نعم على انفى معنى فذكره موصوفة فالمعنى اعتاق كل مملوك (الافانث جنس المنفعة)  
اى البصر والسمع والنطق والبش والبش والسعى والعقل ونحوها (كالاعمى) والاصم  
الاحمل والآخرى والمجنون فانه لا يجوز وفيه اشعار بجواز اعتاق الاعور كما في الاختيار  
(و) كذلك (مقطوع يده) اورعلاه (او ابهاماه) او ثلاثة اصابع من كل يد  
سواهما (او يدورجل) كلاهما (من جانب) بخلاف ما اذا قطع من جانبين (و) الا  
(المدبر) وام الولد (ومكاتبا دى بعض بدله) فى ظاهر الرواية ويجوز فى رواية الحسن  
عنه كما اذا لم يؤد شيئا من بدل الكتابة (ونصف عبد مشترك) بينه وبين غيره (ثم باقيه)  
اى النصف الباقي منه (بعد) اداء (ضمانه) اى ما التزمه بالعتق الى شريكه وفيه اشارة  
الى ان المعتق موسر فلا يجوز كما ذهب اليه ابو حنيفة لانه صار كالمدبر بتأخير عتق  
الباقى واماعندهما فيجوز لانه عتق كله والى انه لو كان معسرا لم يجز وذا بالاخلاق  
وتماهى العتاق واعلم ان المستثنى هو مجموع التابع والمتبوع وقد شاع ذلك فلا تسامح  
فيه كما ظن (ونصف عبده) قبل وطئها (ثم باقيه بعد وطئها) لانه لم يعتق الكل  
قبل المسيس وهذا عندنا واماعندهما فيجوز لانه عتق الكل والكلام مشير الى انه  
لو لم يجامع بين الاعتاقين فيجوز وذا بالاجماع كما في الاختيار (وان عجز) المظاهر  
(عن العتق) بان كان فقيرا وقت التكفير وهو من عين العزم الى ان تقرب الشمس  
من الغروب من اليوم الاخير مما اصام فيه من الشهرين فلا يتحقق العجز الحقيقي الا به  
كما في شرح الطحاوى ولا اعتبار بالمسكن والنياب التى لا بد له منها فان المعتبر فى ذلك

الفضل وعن أبي يوسف إنما يعتبر الفضل إذا بلغ نصابا وعن محمد أنه يحبس المحقق قوت  
 يومه وغيره قوت شهره كما في المحيط (صام) المظاهر (شهرين) بالاهلة وإن كان  
 كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما وأن صام بالأيام وأفطر لتمام تسعة وخمسين  
 فعليه الاستقبال لأنه لم يكمل الستين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالهلال  
 وثلاثين بالأيام جاز كما في النظم (ولاء) أي صام متتابعة (ليس فيها) شهر (رمضان)  
 (و) لا (الأيام) الخمسة (المنهية) عجز حكى أي المنهى الصوم فيها وليس من قبيل  
 الحنف والايصال في شيء كما ظن لأنه سماعي (وإن أفطر) فيه يوما أو أكثر بمقدار  
 أو غيره (استأنف) أي ابتداء بصوم الكفارة ولم يحسب مصلما إلا إذا حافظ فانه  
 لا يلزمها الاستيناف لكنها فصل صومها بأيام حيمضا (وكتنا) استأنف الصوم  
 (أن وطئها) أي المظاهر منها (لئلا عمدا) كما في المبسوط والنظم والهداية والكافي  
 والقنوري والمضمرات والزاهدي والمتن وغيرهما مجرد قول الإمام الأسبجاني في شرح  
 الطحاوي بالليل عمدا أو نسيانا لا يليق أن يحمل العمد في كلام الهداية والمص على أنه  
 قيد اتفاق كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأيده عدم التفات صاحب النهاية  
 بذلك (أو يوما مطلقا) أي عمدا أو نسيانا وقال أبو يوسف ربح لا يستأنف في الوطئ  
 لئلا عمدا أو نسيانا أو فيه إشعار بأنه لو وطئ غير المظاهر منها لئلا عمدا لم يستأنف  
 وإذا بلا خلاف كما لو وطئها يوما مطلقا بلا خلاف كما في المتن (وأن عجز) عن الصوم  
 لمرض أو غيره (أطعم ستين مسكينا) ولو حكما فيمتناول ما إذا أعطى واحد استين يوما وفيه  
 رمز إلى جواز التملك والاباحة في الكفارة لأن الأ طعام جعل الغير طاءما وقيد المسكين  
 اتفاقا لجواز صرفه إلى غيره من مصارف الزكاة (كلا) منهم (قدر الفطرة) من بر  
 وزبيب نصف صاع ومن تمر وشعير صاع وجاز منوان والكلام مشير إلى أنه لو أطعم  
 عن ظهاريين ستين مسكينا كل مسكين صاعا لم يجز إلا عن أحدهما كما قال وذهب محمد إلى  
 أنه جاز عنهما ولا خلاف أنهما لو كانت عن ظهاريين وأفطار لم يجز إلا عن أحدهما كما في الحقائق  
 وإلى أنه إذا أعطى كل مسكين مدا من الحنطة ولم يجدهم حتى أعطى مدا آخر فأعطى  
 آخرين لا يجوز (أو) أطعم (قيمتها) أي أعطى كقيمة قدر الفطرة من طعام فيكون من  
 قبيل التضمين الذي هو أكثر من أن يحصى كما قال ابن جنى فهذا أولى مما ظن أنه من قبيل  
 حذف أعطى أو أطعم به معنى أعطى مجازا أو لما فرغ من طعام التملك شرع في الاباحة  
 فقال (وإن غداهم وعشاهم) أي أعطى الستين الغداء والعشاء بالفتح فيهما  
 أي طعام الغداء والعشاء فالغداة من طلوع الفجر إلى الظهر ومنه إلى نصف الليل  
 هو العشاء وفي كلمة الواو إشارة إلى أنه لا يجوز الغداة بدون العشاء ولا العكس فالعشاء كل ما



أما بقدائين أو عشائين أو سحورين أو غداء وعشاء أو غداء وعشاء وسحور والمستحب  
 أن يغذوهم ويعشيهم بخبز معه أدام وفي خبز الشعير اختلاف المشايخ ومن جوز فقط  
 شرط الأدام وإذا غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو عشاءهم وأعطاهم قيمة الغداء يجوز  
 وفي البقالى فيه روايتان (واشبعهم) ولو بقليل من الطعام ولهذا لو اشبع عشرة  
 بثلاثة أرغفة جاز وفي جمعية الضمير أشعار بان واحد منهم لو كان شعبان لم يجوز وأما  
 مال الخواني وقيل يجوز لأنه وجد أطعمهم ولو كان أحبهم فطيما أو أكبر منه سنا  
 لم يجوز (أو أعطى) كل واحد منهم (من بر) الألفصح منابر (ومنوى تهر أو شعير) أى كمل  
 أحد الجنسين بالآخر وفي البقالى فيه روايتان وفي الأصل أنه لا يجوز (أو أعطى  
 مسكينا) (واحدا) فى كل يوم من (شهرين) قدر الفطرة أو قيمته أو غداه أو عشاءه (جاز)  
 جزاء الشرط وعند أبي يوسف أو غدى مسكينا واحدا أو عشاءه فى سنتين يوما لم يجوز  
 (و) أن أعطاه (فى يوم) واحد (قدر شهرين) قدر الفطرة أو قيمته ولو بدفعات  
 (لا) يجوز على الصحيح وقيل بدفعات يجوز وفيه أشعار بان أطعام الأباة فيه لا يجوز  
 وفي الاكتفاء إشارة إلى أن الوطىء فى غلال الأطعام لا يوجب الاستيناف كذا الحاط  
 المحيط مسائل الطعام وفي استناد هذه الأفعال دلالة على أن المظاهر كان هرا فلو كان  
 عبدا كفر بالصوم وأن أعطاه الهوى المال وليس له منعه عن الصوم فإن اعتق وأيسر  
 قبل التكفير كفر بالمال كذا فى المشرع

### \* ( فصل فى اللعان ) \*

(من قذف) أى أقر بقذفه أو ثبت بالبينه قذفه فإنه لو أنكر ولم يكن لها بينة سقط  
 اللعان والقذف الرمى البعيد ثم استعير للشتم والعيب كما فى المفردات لكن ما فى الصحيح  
 والاساس والمقدمة ناظر إلى أنه حقيقة فى السب لكن فى الاختيار أنه لغة الرمى مطلقا  
 وشرعية رمى مخصوص وهو الرمى بالزنا والنسبة إليه فقد استدرج قوله (بالزنا)  
 الصريح لا بكناية مثل أن يقول يارأيت يارأيت قد زنت قبل أن أتزوجك جسدا  
 أو نفسك زان (زوجته) بنكاح صحيح سواء دخل بها أولا وفيه رمز إلى أنه لو قذف  
 أجنبية أو مبانة فلا لعان لكن يحسب وإلى أنه لو طلقها رجعية لم تسقط اللعان كما فى شرح  
 الطحاوى (العقبة) لغة نفس لها صفة بها تغلب على الشهوة وشرعية امرأة بريئة  
 عن الوطىء الحرام والتهمة به فلا لعان بقذف الموطوءة بالزنا وشبهة وبالنكاح الفاسد  
 كما فى النظم ولا يقذف من لها ولد غير معروف الأب كما فى النهاية (وكل) من القاذى  
 والزوجة (صاح) فى وقت اللعان ولو بحكم القاضى (شاهدا) بان يكون مسلما هرا

مكانا ناطقا غير محدودي قذف فتجري اللعان بين الاعيين والناسقين لانجاز قبول  
 شهادتهما بالحكم وانما قلنا في وقت اللعان فان في الهداية الاصل ان اللعان شهادات  
 مؤكدة بالايمان فلا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيه الشهادة فمن الظن  
 ان كلام المصنف ككلام الهداية يدل على اشتراط صلاحية الشهادة حالة القذف وهي  
 شرط حالة اللعان (او) من (نفي) اي بعد منه الولادة او بعدها بيوم او يومين  
 بان يقول ليس مني (ولدها) اي زوجته العفيفة وكل صالح شاهد كما في التتق  
 ولم يذكره لان الاصل اشتراك المعطوفين في القيود (و) قد (طلبت) الزوجة (به)  
 اي بموجب القذف على الاستخدام وفيه اشارة الى انها لو لم تطلب حقها لم يطل  
 وان طالت الهبة كما في القصاص وغيره من حقوق العباد كما في شرح الطحاوي والى انه  
 سقط اللعان لو طلبت المرأة بعد العدة من الرجعي وبعد الطلاق المائت وكذا اذا تزوجها  
 بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره وهذا حمله لدفع اللعان كما لا يخفى (لاعن) خبر  
 الموصول اي شارك القاذف الزوجة في اللعن وهو في الاصل الطرد وشرع في حق الكفار  
 الابعاد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الابرار واللعان في الشرع  
 شهادات مؤكدة بالايمان من الجانبين موثقة باللعن من جانبه والغضب من جانبها  
 من الله تعالى وانما سمى به مع انه ليس باللعن الا في آخر كلاما تغليب الاولان والغضب قائم  
 مقام اللعن وهو في جانبه يقوم مقام حد القذف وفي جانبها مقام حد الزنا ثم شرع  
 في تفسيره (فيقول) الزوج بامر القاضي بعد ماضومما بين يديه قائما (اربعا)  
 من المرات (اشهد) لي مقسما او اقسم (بالله) الذي لا اله الا هو كما في النظم (اي)  
 اي باني (صادق فيما رويتما) اي شتمت زوجتي اورميتك (به من الزنا) ان قذف به  
 (او) من (نفي الولد) ان نفاه ومن الزنا ونفي الولدان قذف يوما وفي النظم ثم يقول  
 القاضي اتق الله فانها موجبة معنى يعني لعنة وقرعة وعقوبة فان ام يتق الله يتم الامر (و)  
 يقول ربي (المرة) (الحامسة لعنة الله) بما هو واحدة (عليه) وانما اثر الغيبة على التكلم لانه  
 لا يحلو عن شناعة كما لا يخفى (ان كان كاذبا فيما رويتما) او كنت من الكاذبين فيما  
 رويتك (به) من الزنا ونفي الولد (ثم) يقعد الرجل (وتقول) المرأة قائمة (اربعا)  
 اشهد بالله انه كاذب فيما رماي (او انك كاذب فيما رويتني) (به) منه ثم يقول القاضي  
 كما امر (و) تقول (في الحامسة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماي)  
 وان كنت من الصادقين فيما رويتني (به) وانما لغرض الغضب في جانبها لانها تتجاسر  
 باللعن على نفسها كاذبة فاختير الغضب لتتقى ولا تقدم عليه وانما اثر الغيبة على  
 الخطاب لانه ظاهر الرواية ولان الاشارة ببلغ اسباب التعريف وعن الشيخين اننا نحتاج

الى لفظ الخطابة كما في المضمرات ( ثم ) اي بعد اللعان ( يفرق القاضي بينهما )  
 فلا فرقة بمجرد اللعان حتى يجوز الظهار والايلاء ويجزى التوارث بينهما وفيه إشارة  
 الى ان التقريبي قبل أكثر اللعان غير موجب للفرقة والى ان بعده لو سأل ان لا يفرق  
 بينهما لم يلتفت اليه كما في شرح الطحاوي والى انه لو فرق بينهما بعد اللعان لم يصح لكن  
 في الظاهر بقائه صح لانه مجتهد فيه ( فتبين بطلقة ) على الصحيح فيجب العدة مع  
 النفقة والسكنى وهذا عند الطرفين واما عنده فتحرمة حرمة موعودة كالرضاع كذا في  
 المضمرات وثمرة الحلاق يأتي في مسائل ( وينفى ) القاضي ( نسب الولد عنه ) اي يفرق  
 بينهما ويحتمل الولد عن القاذق بامه في صورة القذف بنفيه وعن أبي يوسف انه  
 يفرق ويقول قبل الزمنه امه واخرجه من نسبه كما في الهداية ولا يخفى انه ليس بدال على  
 انه اقوى على المتن وليس في النهاية انه هو الصحيح كما ظن والكلال دال على انه لو كذب  
 نفسه ثبت نسبه منه ولو ادعاه غيره لم يثبت نسبه منه لانه الموقوف قام بغيره الا فيما  
 يحتاط كاستناع قبول الشهادة ووضع الزكاة وحرمة النكحة كما في الصغير ( وان اب )  
 القاذق ( عن اللعان حبس ) اي جعل في موضع حصين سواء كان سجيناً او غيره  
 ( حتى يلاعن او يكذب نفسه ) اي يقر بكذب نفسه وعيئن ثم ارتفع اللعان ( فيحد )  
 بعد الاكذاب حد القذف لاقراءه بما يوجب ( وان ابنت ) الزوجة عن اللعان ( حبست  
 حتى تلاعن او تصدقه ) اي تصدق الزوج فيما رماها به فلا تحد بعد التصديق  
 لكن ينفي نسب الولد عنه ان نفاه ( وان ) صاحبت الزوجة شاهدة والزواج لانه ( كان عبداً )  
 قد كان او غيره ( او كافراً ) بان اسلمت فقد فوا قبل عرض الاسلام عليه كما في النهاية ( او محدداً  
 في قذف ) فلم يلاعن ( حد ) ذلك حد القذف فاربعون سوطاً للعبس وثمانون للغير  
 والصبي والمجنون ما لم يصاح شاهد الا انهما يمس من اهل وجوب الحد فلم يتعرض لهما  
 ( وان صاح ) الزوج ( شاهد او هي ) لالا نها ( امة ) فدية او غيرها ( او كافرة ) يهودية  
 او نصرانية او مرتدة او مجوسية والزواج اسلم فقد فوا قبل عرض الاسلام عليهما  
 ( او محدداً في قذف او صبية او مجنونة ) او غرساء والزواج ناطق ( او زانية ) حقيقة  
 او حكماً كالوطرعة بشبهة او نكاح فاسد ( فلا حد ) على الزوج ( ولا لعان ) لنقد  
 الشرط ( والمتلاعنان ) اي المتشاركان في اللعن تغايبا ( لا اجتماعان ) على النكاح ( ابداً ) عند  
 أبي يوسف وكذا عندهما قبل زوال العقة وحلاصية الشهادة واما بعده فيجتمعان كما اشير  
 اليه بقوله ( وان ا كذب نفسه ) بعد اللعان ( حد ) حد القذف ( وحله ) لذلك الزوج  
 المجنود ( نكاحها ) اي الزوجة الملاعنة ( وكذا ) حلل نكاحها ( ان قذف غيرها ) رجلاً  
 كان او امرأة ( فحد ) حد واحد لان الحد يتم داخل فبحد قذف غيرها سقط حد

قد فعلوا كذا الوقت غير فحدث (او) كذا اهل النكاح (ان زنت) اى وطئت هرا فاقبل  
التفريق الملاعة الغير المدخولة والمدة مودة وصورة ان ترتد وتناحق بدار الحرب ثم تسمى  
وتقع في ملك رجل فيز في رجل بها لان بالزنا لم تبقى اهل الشهادة فلا ترفع! لعن مع حكم  
التحرير اليه اشير في المضمرات ولعل النهاية والكفاية ومن تابعهما لم يوافقوا في التمثل فيه  
حيث صرفوا الكلام العام عن ظاهره وحكموا بانه لم يتصور في المدخولة لان مدها  
الرجم (فحدث) ليس له فائدة تامة فان نكاحها جعل بمجرد الزنا كما ذكرنا (وللعن)  
ولا حد (بقذف الاغرس) اى الابكم زوجته (و) لا (نفى الحمل) عنده بان قبل ليس  
هذا الحمل منى او هو من الزنا وعندهما اذا جاءت به لافل من ستة اشهر لاعن وعن  
ابى يوسف انه لاعن قبل الولادة والاول الصحيح كما في المضمرات (وبزنية) انك  
(وهذا الحمل منه) اى من الزنا (تلاعنا) القذف (ولم ينتف الحمل) منه ويثبت نسبه منه اذا لم  
ينفخ بخلاف نفى الحمل (ومن نفى الولد زنا التهنية) والاستبشار بالولد (او) بمن (شراء  
آلة الولادة) بلاتوقيت وقت معين وفي رواية في ثلاثة ايام وفي اخرى في سبعة اعتبارا  
بالحقيقة (صح) نفية (و) من نفاه (بعده) اى بعد هذا الزمان (لا) يصح نفية  
(ولاعن فيهما) اى في الصورتين وهذا عنده وهو الصحيح واما عندهما فقد صح  
نفية الى اربعين يوما اذا كان حاضرا واذا غاب فقد صح عنده بعد العام في مدة التهنية  
كما ذكرنا وعنهما في اربعين كذا في المضمرات (وان نفى اول توأمين) اى ولد من بطن  
واحد (واقرب بالآخر) الثاني (حد) لانه قد كذب نفسه (وفي عكسه) بان اقر  
بالاول ونفى الآخر (لاعن) لانه قد نفى بالثاني (ويثبت نسبهما) اى التوأمين (فيهما)  
اى في الصورتين كما لو لاعن امراته بالولد وقطع النسب ثم جاءت بولد آخر من الغد  
ثبت نسبهما

### \* (فصل في العنين) \*

(ان اقر) زوج بالغ ذو ذكورة طويل بقربنة المقام فيشمل العنين والخصى والشكاس  
والمسحور والحنثى المشكل والمعتوه والشيخ الكبير دون الصبي اذ ايس لامرأة طلب  
التفريق قبل بلوغه دون القصير الذكر بحيث لم يصل الى فرجها فانه لا يكون ليا طلب  
التفريق كما في النية (انه لم يصل اليها) اى لم يتمكن من وطئ زوجة بلغة ولو ثيبا  
في هذا النكاح سواء كان يصل اليها قبله ام لا كما في الخزانة (لعله الحاكم) اى لايهله  
الاسطان يجوز قضاؤه كما في الذخيرة وغيره او قاضى مصر او مدينة كما في قاضيخان  
فلا تجوز الزوجة ولا غير الحاكم (سنة) من وقت الخصومة بلا مانع مرض او غيره كما

سيأتي (قهرية) بالافلة فان المطلقة تنصرف اليها واثلاثمائة واربعة وخمسون يوما  
 اذا كان نصفها كل شهر ثلثين يوما ونصفها تسعة وعشرين وزاد يوم اذا كان سبعة  
 منها ثلثين ونقص يوم اذا كان خمستين ثلثين والباقي تسعة وعشرين وفيه إشارة الى انه  
 لم يعتبر القهرية بالحساب واثلاثمائة واربعة وخمسون يوما وثمان ساعات وثمان  
 واربعون دقيقة وهي مدة من اجتماع الشمس والقمر اثنتى عشرة مرة والى انه لم يعتبر  
 الشمسية وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من الفلك الثامن الى العود اليها واثلاثمائة  
 وخمسة وستين يوما وخميس ساعات وخمسين دقيقة واثنتى عشرة ثانية بر صنف  
 بطليموس وتسع واربعين دقيقة بالرصد الا بالحق هو أكثر من الاولى بعشرة أيام وربع  
 يوم تقر بها واحد عشر واثنتى عشر يوما وربع ساعة من الثانية بأحد عشر يوما تقر بها  
 والى انه لم يعتبر السنة العدديّة وهي ثلاثمائة وستون يوما والاّ ولظاهر الرواية كما في الخزانة  
 وغيره وهو الصحيح كما في الهداية وغيره وعليه أكثر اصحابنا كما في الكراماني لكن  
 في المحيط ان الاعتبار للشمسية عند أكثر المشايخ وفي رواية ابن سماعه عن محمد وعليه  
 الفتوى كما في الخلاصة وعن محمد ان الاعتبار للعدديّة كما في المضمرات ولا يخفى ان الشمسية  
 أولى بحال الزوج ثم العدديّة (و) شهر (رمضان وأيام حاضها) يحتسب عليه (منها)  
 أي من السنة تكونها منها (لا) يحتسب عند محمد (أيام مرض أحدهما) أي الزوجين  
 مرضا لا يستطيع معه على الوطى وعليه الفتوى كما في الخزانة وعن الصاهيين انها  
 احتسبت ان اقل من نصف شهر وعن أبي يوسف ان ما دون السنة احتسب ولو يوما  
 ولا يحتسب مدة غيبة أحدهما وجبسه وأحرامها كما في المحيط (فان) اغترابه (لم يصل)  
 إليها (فيها) أي في السنة (فرق بينهما) أي قال الحاكم فزقت بينهما ان الزوج  
 عن تطليقها فيمشرط للفرقة حضور الزوجين والقضاء وعن محمد انه لم يشترط كما في  
 المحيط لكن في المضمرات وغيره ان الفرقة لم تقع الا بتفريق القاضي في رواية عن أبي  
 حنيفة وعندهما تقع باختيارها وهو ظاهر الرواية (ان طلبته) أي الزوجة التفريق وفيه  
 اشعر بان حقيالم يبطل بتأخير الطلب بل بقولها رضى المقام معه (وتبين) بعد التفريق  
 (بطلقة) لان دفع الظلم بترك الوطى كالملا لم يكن الابن (ولها كل المهران خلا) المتصور  
 منه الوطى (بها وجب العدة) احتياطاً (وان اختلفا) في الوصول إليها قبل التأجيل  
 فادعاه وانكرته (وكانت ثيباً) زحل البكرة بوجه (أوبكرافنظرت) إليها (النساء)  
 بان تمتحن بصب بياض البيض في موضع البكرة او بيضة الحمامة المطبوخة المقشرة  
 وقيل بالبول على الجدار فان سال على الفخذ فثيب وفيه تردد قلن موضع البكرة غير  
 المبال والاحسن للمرأة العدل فانها كافية وان كانت الاثنان فلهو لان الثابت

و اثلاثمائة واربعة  
 وخمسون يوما

و اثلاثمائة واربعة  
 وخمسون يوما وثمان  
 ساعات وثمان  
 واربعون دقيقة وهي  
 مدة مفارقة الشمس  
 و اثلاثمائة وخمسة  
 وستين يوما وخميس  
 ساعات وخميس  
 خمسين دقيقة واثنتى  
 عشرة ثانية

وهي ثلاثمائة وستون  
 يوما والاّ ولظاهر  
 الرواية

بالضرورة يتقدر بقدرها كما في السكوت وغيره ومن الظن ان اللام ترد الى الجنس  
 اذا جمع غير مرادوا الجنس لم يدل على العدد عندنا كما تقرر ( فعلن ) بعد النظر انها  
 ( ثيب ) ثبت ثيباتها لكن لم يثبت وصوله في صورة الثيابة ( حلق الزوج ) بالله  
 لقد اصبته ( فان حلق ) عليه ( بطل حقها ) في الفرقة بشهادتهن مع حلقه ( وان  
 نكل ) اي امتنع الزوج عن الحلق بالسكوت او غيره ( او ) نظرن اليها فهن ( فعلن )  
 انها ( بكر اجل سنة ) فاذا مضت فان كانت ثيبا فالقول له مع البكر وان كانت بكر انظرن  
 اليها فان فعلن ثيب حلق فان نكل غيرت كما في الهداية والكافي وغيرهما فلا بد  
 من نظرن من مرتين مرة قبل التأجيل ومرة بعد التأخير كما في الكفاية وغيرهما فكلام  
 المتن غير وافي بكلام الشارحين ( ولو ) اقرانه لم يصل اليها ( اجل ) ثم اختلفا بالتقسيم  
 ( ههنا ) اي فيما اذا اجل ثم اختلفا ( كما مر ) من التقسيم فيما اذا اختلفا ثم اجل ( وبطل )  
 ههنا ( حقها بحلقه ) من قبيل التجاذب فانه متعلق ببطل الاول لفظا وببطل  
 الثاني معني ( حيث بطل ) اي فيما اذا كانت ثيبا او بكر افعلن ثيب ( ثمة ) اي فيما اذا  
 اختلفا ثم اجل ( كما ) بطل حقها ( لو اختارته ) اي الزوج قبل تمام السنة او بعد  
 ورضيت بالاقامة معه ( وغيرت ) بتخير القاضى ( هنا ) اي فيما اذا اجل ثم اختلفا فان  
 اختارت زوجها اقامت عن محلها او اقامها اعوان القاضى او اقام القاضى قبل اختيارها  
 بطل خيارها وان اختارت الفرقة فقد مر ( حيث اجل ) اي فيما نكل او فعلن بكر ( ثم والخصى )  
 الذى نزع خصيته ( كالعين فيه ) اي فيما مر من التأجيل ونحوه لبقاء الالة فيمكن  
 الوصول اليها وان لم تحبل والعين كالسكين من التعنين والاسم العنانة هو الذى  
 لا يصل الى النساء كلها والبكر فقط او بعض الثيب والبكر لمرض او ضعف او كبر سن  
 او سحر كما في الكافي وهذا شامل للخصى والمسحور وغيرهما ما ذكرنا كما لا يخفى ( وفي )  
 الصبي ( المحبوب ) الذى قطع ذكره ( فرق بينهما في شترط حضورهما والقضاء وفيه  
 اشارة الى انه فرقة بغير طلاق لانه ليس باهل له وقيل بطلاق اذا لحاكم بوقفة والى انه  
 فرق بين الزوجة والزوج بالقابل طريق الاولى وانه طلاق بلا خلاف كما في المحيط وغيره  
 ( حالا ) لانه لا يفيد التأجيل ( بطلبها ) والتبادر من كلامه انها لو تزوجت وهي عالة  
 بحاله فلا خيار لها وقيل هذا في المحبوب وامافى الخصى والعين فالخيار كما في المحيط  
 ( ولا يتخير احد هما ) اي احد الزوجين في طلب التفريق ( بغير الاخر ) سواء كان فاهشا  
 او غير هكليون والبرص والجذام والفتق والرتق والجذري والجرب والزمانة وسوء  
 الحلق والمرض وغير ذلك سوى العنانة والمحب والخصا لما مر فالبرص يباين في ظاهر  
 الجلد يتشام به والجذام داعيتشقى به الجلد وينتن ويقطع اللحم كما في الطبقة والفتق

بالتحرير فكضيق الفرج غلقه بحيث لا يدغل الذكرفية والرتق بالسكون ما يمنع من دخوله فيه من غدة غليظة ولحمية أو عظم كما في المغرب ويتخير عند محمد الزوجة بالثلاثة الأولى وبكل عيب لا يمكنها المقام معه إلا بضرر

\* ( فصل ) \*

(العدة) بالكسر لغة مصدر يستعمل بمعنى المعهود وشرعا قيل تبرص يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول وفيه انه يشكل بام الولد والصغيرة والموطوءة بالشبهة والنكاح الفاسد وبالمخلوبها خلوة صحيحة وباليعتدين فانهم أكثر من أربعة عشر رجلا كما في النظم وغيره مع التسامح في الحمل فالأحسن أيام يصير التزوج حلالا بانقضائها (لحرة) مسلمة أو كتابية ظرف لثبوت الخبر للمتبداء (تحيف للطلاق) أي طلاق النخل والخصى والمجبوب وغيرها بعد الدخول والخلوة الصحيحة فاندلوا طلقها قبل الدخول أو بعد الخلوة الفاسدة والفساد يعجز عن الوطء حقيقة لم تجب العدة ولأمر شرعي كصوم الفرض تجب كما في قاضيخان وذكر في المحيط انه لا عدة بخلوة الرقاء وإن الطلاق أعم من الرجعي والبائن بالسكنية أو الأيلاء أو اللعان أو العنافة أو إباحته عن الإسلام بعد أسلامها أو إرتداده عند محمد أو غير ذلك (والفسخ) بعد الخلوة كالفرقة بخيار البلوع والعنق وعدم الكفافة وتقبيل ابن الزوج وإباحتها عن الإسلام بعد أسلامه وإرتدادها وإرتداده عند الشيخين وملك أحد الزوجين صاحبه وغير ذلك (ثلاث حيض كوامل) من وقت الطلاق أو الفسخ لامن وقت الخبر فلو طلقت في حيضة لم تعد من العدة (كام ولد) أي كالعدة لأم ولد تحيض ثلاث حيض كوامل فلا عدة على قنّة ومدة (مات مولاها) الواطئ (أو اعتقها) ذلك المولى فلو مات أو اعتق وهي تحت زوج أو عدته فلا عدة عليها من المولى لزوال فراشه بالتزوج (أو) كأمراة (موطوءة) تحيض ثلاث حيض (بشبهة) كملك الفكاك كمن استأجرته فانه تجب العدة عنده خلافاتها وكمن زفت إلى أحد من غير امرأته أو كملك اليمين كجارية ابنه أو أيمه وأمه وأمرأته وقال الظن انها تحل في الكل موجب للعدة كما في النظم (أو) بسبب (نكاح فاسد) كالمتعة والموقت وبلاشهود وغيرها مما ذكرنا وفيه إشارة إلى انه لا عدة على الموطوءة بالزنا ولا على المخلوبها بالشبهة كما في شرح الطحاوي (في الموت) أي للموت على نحو قد سكن الذي لم تنني فيه (والفرقة) بقضاء أو غيره كما في قاضيخان وهما متعلقان بالموطوءة بهما (و) العدة (لهن) أي لحرّة أو أم ولد أو خرة موطوءة بهما (لا تحيض للطلاق أو الفسخ أو موت مولاها أو اعتاقها أو الموت أو الفرقة (لصغر) فيه إشارة





[illegible]

أيسر) أي لا تعد من العدة ماضى من الحيض والطمهر فكان الطلاق قد وقع فيل الایاس  
 هكذا الاح على المص من الوقاية وذلك منطوق عبارته وعبارة سائر الكتب اجمع واكتع  
 وهو منصوب عليه في متن المبسوط في آخر باب الرجعة فمن الظن السوء نسبة  
 المص الى التوهم والقول بان معناه كما ابتدأ اعتبار العدة بالشهور وتعد من العدة  
 ماضى من الحيض والطمهر (و) يجب (على معتدة) للطلاق والفسخ والموت  
 وغيرها (وطئت بشبهة) من قبل الزوج او الاجنبي (عدة اخرى للوطى) وفيه  
 اشعار بانه لو وطئها بموتة مقربا بالطلاق لم تستأنف العدة وان لم يقربه تستأنف كما  
 في المحيط (وتدأخلتا) أي تشارك العدتان في دخول بعض من كل منهما في الاخر وكان  
 السبب الاول والثاني وقامعا في الوقت الثاني فتعد منه سواء كانتا من رجلين او من  
 رجل من جنسين كالموتوف عنهما اذا وطئت بشبهة او من جنس (فاذا تم) العدة  
 (الاولى انقضت بعض) العدة (الثانية) وعليها ان تتم ما بقا منها فالطالقة البائن  
 اذا وطئها الزوج الاول او رجل آخر بشبهة بعد انقضاء الحيضة ثم انقضت حيضتان كانتا  
 للاولى والثانية معا فاذا قضت حيضة كانت للثانية خاصة ولا نفقة فيها لانها عدة  
 الوطى لا عدة النكاح وكذا اذا انقضت حيضتان ثم وطئها كما في المحيط ويمكن ان ينقض  
 العدتان معا كما اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ما انقضت شهرينها فحاضت ثلاثا آخرها  
 آخر ثلاثة أشهر وعشر (عدة) أي ابتداء عدة (النكاح الفاسد عقيب تقر به) أي زمان  
 يصاح لابتدائها بعد التمرين بالموت والقضاء وغيرهما فلا يشك بها اذا فرق في الحيض  
 او بعده بقرينة ما مر من الحيض الكوامل (او) (عقيب) (عزمه ترك الوطى) بان يقول  
 صر يجمع زمت على ترك وطئها او وطئك كما في السكواني قيل عندا في المدخولة واما  
 في غيرها فان يتركها على قصد ان لا يعود اليها اصلا كما في المستصفي وليس في الكافي  
 ان يشترط لكون العزم ترك الوطى ان يقول تركتك ونحوه كما ظن وفي مجموع  
 النوازل ان ما في المتن قول ابي يوسف وفي الفصولين ان ابتداءها من حين  
 التقرير عند الثلاثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة الصحيح عقيب الطلاق  
 او الموت لانه السبب كما في الهداية لكن في الاسرار ان السبب نكاح متأكد بالدخول  
 وما يقوم مقامه (وتنقض العدة) أي عدة النكاح او الوطى (وان جهلت) الزوجة سببها  
 من الطلاق او الموت او غيرها فاذا بلغها طلاقه او موته فقد انقضت العدة من وقته  
 وفيه اشعار بانه لو افر بالطلاق فقد انقضت من وقته وهذا اذا صدقته والا فمن وقت  
 الاقرار وهذا في حق الثقة والسكنى واما في حق الزوج باختها او اربع سواها فمن وقت  
 الطلاق كما في الكافي (وان نكح معتدة) نكاحا صحيحا او فاسدا (من) طلاق (بائن)

عن نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزمه المهر ولا العدة بالاجماع كما في  
 حضري ( وطلق قبل الوطى ) ولو حكمها ( يجب عليه مهر تام ) عندهما ونصف  
 مهر عند محمد وزفر (و) يجب (عدة مستقبلة) بفتح الباء أى مبتدأة كما في المغرب  
 فلا يعد ملغى منها عندهما ويعد عند محمد فعليها اتمام العدة الاولى كما في الكافي  
 (ولعدة على خمية) أى كتابية (طلقها) اومات عنها (خمي) عنده اذا كان ذلك  
 منهم تدبيرا واما عندهما فعليها العدة وانما تعرض لهما لانه لا عدة على حريبة طلقها  
 حربي بالاتفاق وانما قال خمي لانه لو طلقها مسلم فعليها العدة (ولا) على (حريبة)  
 خرجت اليها مسلمة ( او خمية او مستأمنة فالاسلام ليس بشرط وانما الشرط  
 الخروج على نية ان لا يعود اليها كما في النهاية لكن في نكاح الهداية والمضمرات  
 وغيرهما ان الخروج ليس بشرط لانهم قالوا انها لو اسلمت في دار الحرب ومضى  
 ثلاث سنين بانث منه ولاعدة عليها عنده خلافا لهما (الاحمال) فان عليها  
 العدة سواء كانت خمية او حريبة عنده وعنه جواز نكاح الحريبة ولا يطأ حتى تضع  
 الحمل وهو اختيار الكرخي كما في المحييط (وتحد) أى تتأسف وجوباً على فوت نعمة  
 النكاح من احدت الزوجة احداداً فهي محدة او من تحد بالضم أو الكسر حداداً فهي  
 حادة أى امتنع من الزينة بعد وفات زوجها كما في الصحاح (معدة البائن) بالطلاق  
 او الايلاء او اللعن او فرقة اخرى كما في المشاريع (والموت) حال كونها (كبيرة مسلمة)  
 حرة اوامة فلا يجب الحداد على المطلقة قبل الدخول والمطلقة الرجعية والصغيرة  
 والكتابية ويجب على قنق ومام ولدا ومكاتبة بانث اومات ازواجهن كما في النظم وينبغي  
 ان يقول مكلفة بدل كبيرة لانه لا حداد على المجنونة كما في الاختيار وغيره وذكر  
 في السراجية ان المطلقة الرجعية يستحب لها التزين والطيب ولبس احسن الثياب  
 لترغيب الزوج (بترك الزينة) ظرفي تحدوا الزينة ماتت بنت به المرأة من حلى او كحل  
 كما في الكشاني فقد استدرك ما بعد مويدى ما في قاضي خان ان المعتدة تجتنب عن كل  
 ازينة نحو الخضاب ولبس الطيب وكذا ما يأتى من المحييط (ولبس) الثوب (الزغفر  
 والمعصفر) أى المصبوع بالزغفران والعصفر بالضم بالفارسية يلم وكذا لبس القصب  
 والخز وعن ابي يوسف لا بأس بالقصب والخز الا حمر كما في الاختيار والمراد من الثوب  
 ما كان جديداً يقع به الزينة والا فلا بأس بلبسه لانه لا يقصد به الاسترارة والا حكام  
 تبني على المقاصد كما في المحييط (والدهن) بزيوت او غيره ولو غير مطيب والدهن بالفتح  
 والضم (والحناء) أى الاغتصاب به (والطيب) أى استعماله في البدن او الثوب  
 والكحل بالفتح والضم أى الاكتحال به (الابعد) بان كانت فقيرة لا تجد الا احد

هذه الاثواب واشتمكت رأسها وعينها واعتمدت الدهن او اكتحلت للمعالجة او امتشطت  
بالاسنان المتفرجة لدفع الاذى فحينئذ لا بأس به لانه واجب الدفع شرعا فكيف تتأسف  
عليه واما الامتشاط بالطرف الاخر فلن يذنبه فلم يحل كما في المحيط ( لا ) تحب بترك الزينة  
او ولد ( معتدة عتيق ) بموت المولى او اعتاقه والعتق مضاعف اليه ( و ) امرأة معتدة  
( نكاح فاسد ولا تحطب ) بالضم وهو الرجعة في الكلام ومنه الخطبة بالضم والكسر لكن  
الضم مختص بالموعظة والكسر بطلب المرأة ( معتدة لا تعريضاً ) هو كلامه وجهان  
من صدق وكذب او ظاهر وباطن كما في المغرب والتحقيق ان التعريض هو ان يقصد  
من اللفظ معناه حقيقة او مجازاً او كناية من السياق معناه معرضاً به فالمراد بالمعرض  
به كلامها مقصود ان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج للمحتاج اليه  
جئتك لاسلم عليك فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء وحسبك بالتسليم  
منى التقاضيا وفيه اشارة الى انه لا يصرح بتزويجها بعد انقضاء العدة مثل ان يقول  
انكحك اترزوك بل يقول مثل اريد ان اترزوج امرأة انك لجملة ان حسن الخلق  
كثير الانفاق محسن الى النساء والى جواز التعريض لكل معتدة مع انه  
لا يجوز للمعتدة الرجعة أصلاً وكذا معتدة البائن كما في النهاية وغيره عن شرح  
التاويلات لكن في المختار انه يجوز للمتوفى عنها زوجها اتفاقاً ولم يوجد  
نص في معتدة عتيق ومعتدة وطىء بشبهة وفرقة ونكاح فاسد وينبغي ان يعرض  
للاولين بخلاف الآخرين ففي الظيرية لا يجوز خروجها من البيت بخلاف  
الاوليين وفي المضمرات ان بناء التعريض على الخروج ( ولا تخرج معتدة الرجعي  
والبائن ) اذا كانت حرة مكنته فاما الامة فعن محمد انها تخرج بلا امر المولى وكذا  
الصبيبة الا اذا كان الطلاق رجعياً فلا تخرج ح الا باذن الزوج كما في المحيط والكتايب  
بمنزلة الصبيبة كما في قاض خان وكذا المجنونة والمعتوهة والذمية كما في الاختيار وقد مررت  
معتدة غير الرجعي ويشمل البائن المختلفة وفي المختار انها لو اختلفت على ان لا نفقة  
لها قبل تخرج نهار المعاشها والاصح ان لا تخرج كال مختلفة على ان لا سكنى لها فانها  
لا تخرج ( من بيتها ) الذي كانت تسكن فيه وقت الفرقة لقوله تعالى ( ولا تخرجوهن  
من بيوتهن ) الا يتوفيه اشارة الى انها لا تخرج الى صحن الدار وهذا اذا كانت في الدار  
منازل لغيرهم لان صحنها بمنزلة السكة والا فتخرج والى ان المعتدة من النكاح الصحيح  
والفاسد سواء في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسد تخرج ( أصلاً )  
لايلاً ولا نهاراً ولو اذن الزوج لان الاعتماد في موضع الطلاق واجب والخروج حرام  
الا في الضرورة كما في المحيط ( وتخرج معتدة الموت ) للمعاش لانها لا نفقة ( في المولين )

اى الليل والنهار ( وتيمت ) اى تكون فى جميع الليل او اكثر فى منزلها ( وتعتد ) المعتدة  
 ( فى منزلها ) اى منزل زوجها ( وقت الفرقة ) اى فرقة كانت ( و ) وقت ( الموت )  
 ظرف المنزل لاصفة والالزم حذف الموصول مع بعض الصلة ولا دلالة للظرف  
 على المعروف فيه اشعار بانها لو طلقت غائبة عادت الى منزلها ولم تدبير فى اختيار المنزل  
 فى الوقت والبائن والزواج غائب اليها وفى الرجعى اليه كما فى المحيط ( الا ان تخرج )  
 المعتدة بل كان المنزل عارية او مورا مشاهرة ولما ان اوجز مدة طويلة فلا تخرج  
 كما فى المحيط ( او ) ان خافت ( تلف مالها ) فى ذلك المنزل بالسرق او المحرق او الفرق ( او )  
 خافت ( الانهدام ) اى انهدم المنزل وفيه اشعار بانها ان خافت بالقلب من امر الميت  
 خوف شديد افلها ان تخرج كما فى قاضى خان ( اولم تجد ) المعتدة ( كراء البيت ) الذى  
 استأجره الزوج ومات فأتجر عليها فى مالها فلولم تجد الكراء تخرج فاذا خرجت انما قلت  
 حيث شئت ( الا ان تكون مبتوتة فتنتقل حيث شاء كما فى المختار ) ( ولا بد من سترة )  
 اى ستر وحجاب ( بينهما فى البائن ) واحدا او اكثر ( وان ضاق المنزل عليهما فالاولى  
 خروجه ) فجاز خروجه ولا يجوز ان يجتمعا بدون السترة ( وكذا ) الاولى خروجه  
 ( مع فسقه ) فى الكافى ان كان فاسقا تخاف منه فيخرج الى منزل آخر ( وحسن  
 ان يجعل اى يجعل القاضى ) بينهما ) امرأة ثقة ( فادرة على الحيلولة ) والمنع  
 عن الوطى ( ولو ابانها ) اى الزوج واحدة او اكثر ( او مات عنها فى سفرها ) فى مصر  
 او مقاربة بقربىة قولها ان كانت فى مصر فالتفسير بغير موضع الإقامة ظن ولو من المص  
 وانها قيد بالابانة لانه لو طلقها رجعا فى مقاربة وبعد هاجن المص والمقصد مسير سفر  
 تبعته فى الذهاب ولو كان البعد عن المص مسير تغيرت ولو كان بالعكس رجعت ( فان كان  
 بعد هاجن مصرها ) الذى انشأ منه ( او ) بعدها ( عن مقصدها ) الذى يتوجهان  
 اليه والمقصد بكسر الصاد اسم مكان من يقصد بالكسر ( مسيرة سفر ) اى ثلاثة ايام  
 ولما ليها ( وعن الآخر ) اى المص او المقصد ( اقل ) من مسيرة سفر ( تتوجه ) المرأة  
 ( اليه ) اى الى الآخر الاقل مصرا كان او مقصد وفى النهاية ان كان بينها وبين مصرها  
 اقل من ثلاثة ايام رجعت الى مصرها وان كان البعد عن المقصد اقل من المسيرة ( والا ) يكن  
 بعدها كذا لك بان كان البعد عن كل منهما مسيرة سفر او اقل منها غيرت بين الرجوع الى  
 مصرها وبين التوجه الى مقصدها ( معاولى ) اى مرسوا كان عصبة او لا ( والعود )  
 اى الرجوع الى مصرها فى الصورتين ( احمد ) واولى من المقصد لتعتد فى منزله  
 ولو اكتفى بالاسية لكان كافيا ( وان كانت ) قد ابانها او مات عنها فى سفرها  
 ( فى مصر ) اى موضع إقامة ولو قرىته وبعد هاجن كل من المص والمقصد مسيرة سفر

يقرب منه قوله ثم تخرج بمحرم لان الخروج الى ملحدون السفر يجوز بلا محرم (تعتمد) المرأة  
(ثمة) اي في المصر ولو معها محرم وهذا عند ما عندهما فتخرج مع المحرم وفي المشرع  
وقاضيخان انها ان كانت في مفارقة وكل منهما مسيرة سفر سارت الى ادنى موضع فيه امن  
وان كانت في مأمن تر بصت فيه عند وقال اذا وجدت محرم ما خرجت معه الى ايها اشاعت  
والاعتمد ثمة (ثم) اي بعد الاعتدال في المصر (تخرج) المعتمد منه (بمحرم) اي بسببه او معه  
وذكر في التنقيح اذا لم يكن لها محرم اقامت في المصر حتى تنقضي عدتها او تجد محرم  
واذا وجدت قوم ما فيهم نساء فامنت على نفسها تتوجه او ترجع معهم

## فصل

(الحضانة) بالكسر لغة مصدر رخص الصبي اي رياه كما في المقابلس وشرعا تربية الام  
او غيرها الصغير او الصغيرة قبل الفرقاء وبغها (اللام) اي لام الصغير مالم يستغن ونفقتها  
على الاب حيا وعلى ذى رحم الصغير على قدر الارث ميتا (بلا جبر) اي بلا كراهة للام  
على اخذه اذا ابت مطلقا كما ذكره البقال وفي السكر ما في انها لا تجبر الا اذا لم يكن  
له ذور محرم فاجبرت حينئذ وفيه اشارة الى انما اولى من المحرم وان طلبت اجرا  
والمحرم لم يطلبه والاصح ان يقال لها مسكينة او ادفعه الى المحرم كما في اللام الى انه يدفع  
اليها بلا طلبها السكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للمحضنة قد (طلقت)  
اي اوقعت بينهما فرقة سواء كانت بالطلاق او الموت او غيره (اولا) تطلق (ثم) اي بعد  
الام بان ماتت اولم تقبل او تزوجت بغير محرم (امها) اي لام الام (وان علت) وعن اي  
يوسف ان ام الاب اولى من ام الام (ثم ام ابيه) اي الصغير وان علت وهذا اولى ما في  
بعض النسخ من امه اي الاب لانه يلزم الحنفى او الانتشار (ثم اخته) اي الصغير  
(لاب وام ثم) اخته (لام ثم) اخته (لاب) وفي الاختيار عن اي حنيفة تأخيرها عن الحالة ثم  
بنت اخته لاب وام ثم لام ثم لاب ولم يذكر استغناء بالاصل عن الفرع كما هو العادة فكلامة  
ليس بقاصر كما ظن (ثم خالته كذا لك) اي خالته لاب وام ثم لام ثم لاب ثم بنت خالته كذا لك  
(ثم عمته كذا لك) ثم بنت عمته فالولاية من قبل الام لانها اشق وفي المحيط لاحضانة  
لبنت الحالة والعمة كبنت الحال والعمة (بشرط حر يتون) طرفي الطرفين اي للام  
او غيره (فلاحق) في الحضانة (لامه) اي فنة ومدبرة ومكاتبة (وام ولد) لكن اذا  
اعتقن صرن كالحرائر وفي المشرع ان الامه اذا فارقت زوجها فالحق للمولى وان كان الاب  
حرا ولا يفرق بينه وبين امه ولا يخفى استغناء الامه عن ام ولد (والنعمية) لا المردة  
(كالمسألة) في حضانة ولد المسلم (حتى يعقل) اي يدرك (دينا) فيحينئذ يؤخذ

عن هاجرية كانت او غلاما لعدم الامن من تعليم الكفر (وبنكاح غير محرم) من الصغير  
 مجرور بالاضافة ويجوز نصبه بالفعولية والفاعل مستحقة الحضانة (يسقط) منها  
 (حقها) اي حق الحضانة فاذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضى الصغير  
 حيث شاء منهن كما فى المحيط (وبمحرم) اي بنكاح محرم منه (لا) يسقط حقها (كام)  
 الصغير (نكحت عمه) اي الصغير (و) مثل (جدة) ام الام والاب فكحت (جده)  
 ابا ابى الصغير او ابا امه (ويعود الحق) اي حق الحضانة اليها (بزوالنكاح سقط)  
 ذلك الحق (به) اي بئلك النكاح والاحسن بزواله فلولم تقر بالنكاح او اقرت باليمينونة  
 صدقت كما فى المحيط (ثم) اي بعد فقد النساء المذكورات الحضانة (للعصبات على  
 ترتيبهم) فى الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم بنوهم كذلك ثم العم ثم  
 بنوهم واذا اجتبع مستحقوا الحضانة فى درجة فالاورع ثم الاسن كما فى الاختيار (لكن لا تدفع  
 صبية) اي لا يدفع القاضى صبية لاصبيا (الى عصبة غير محرم) الا اذا لم يوجد محرم  
 فدفع الى افضل مرضع (كمولى العتاقة وابن العم ولا) يدفع صنبى وصبية (الى)  
 عصبة (فاسق) ولو محرم كما فى الكافى (ماجن) اي شخص لا يبالي بما صنع وبما قيل  
 له كما فى المغرب (ولا يخير) فى المقام مع ايده اشاء (طفل) مميز ولا ينظر الى سبع سنين  
 كما قيل كما فى الحقائق وفيه اشعر بانّه بخير اذا بلغ كما فى الهداية والطفل كالصبي من التولد  
 الى الاحتلام الا انه ما يستوى فيه المذكور والمؤنث كما فى المغرب (والام والجدة) اي ام الام  
 او ام الاب (اخر به) اي الابن الصغير (حتى يأكل) وحده (ويشرب) وحده (ويلبس)  
 وحده (ويستنجى) اي يمكنه ان يفتح سراويله عند الاستنجاء ويشده بعده كما فى السكرائى  
 (وحده) حال او ظرف وقدره ابو بكر الرازى بتسع سنين والحصاف بسبع وعلية الفتوى  
 كما فى الخزانة وغيره (وهما حق) بالبنات الصغيرة (حتى تحيض) او تبلغ بالسن وفى  
 النظم حتى تصير بنت اربع عشرة سنة (و) روى هشام (عن محمد) انهما حق بها (حتى  
 تشتهى) اي تبلغ حد الشهوة كما مر فى النكاح (وهو المعتمد) علامة لها يفتى به (لفساد  
 الزمان) اي اهل الزمان (وغيرهما) اي الام والجدة ممن يستحق الحضانة احرى بالبنات  
 (حتى تشتهى) وقيل حتى يستغنى عن الخدمة واذا استغنى الولد عند واحد منهن فالاولى  
 اقربهم تعصيا فالاب ثم الجد فالاقرب كما فى الاختيار (ولا تسافر) امرأة (مطلقة)  
 انقضت عدتها (بولدها) اي لا تخرجه من بلد (الى آخر الا الى وطنها الذى نكحها فيه)  
 لا تخرجه الى بلد ليس وطنها وان وقع النكاح فيه فى رواية الاصل وتخرجه  
 فى رواية الجامع الصغير والاول اصح والا الى وطنها الذى لا يعقد فيه فيلزم ان لا تخرجه  
 الى بلد ليس وطنها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج

لزوج الى الولد امكنه ان يبيت في اهل وحكم القريتين كالبلدين ولها ان تخرجه من القرية الى البلد القريب للتأديب دون العكس الا اذا وقع العقد فيه لان اهل الكفور اهل القبور ولا تخرجه الى دار الحرب اصلا الكل في الكافي (وهذا) اى السفر بالولد الى الوطن (للام فقط) فلا تخرجه الاب الا ان يستغنى ولا غيره ممن يستحق الحضانة نظر للصغير

\* ( فصل في ثبوت النسب ) \*

(اقل مدة) استقرار (الحمل) بالفتح اى حمل المرأة مما في البطن من الولد (ستة اشهر) يومية فان مائة وعشرين لانفخ الروح وستين لصلب الاعضاء كما صرح في الحديث فلو جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه لتيقن العلوق قبل النكاح كما في الكافي (واكثرها) كثيرا (سنتان) وغالبها تسعة اشهر (فيثبت) من زوجها (نسب ولد) الزوجة (معتدة) الطلاق (الرجعى) وفيه اشعار باشتراط النكاح الصحيح له مع ان الفاسد كالصحيح في ذلك الا انه اعتمد على ما مر في النكاح والنسب اشتراك من جهة احد الابوين كما مر في النكاح (وان جاءت به) اى بالولد (لاكثر) اى بعد الاكثر (من سنتين) من وقت الفرقة لاحتمال العلوق في العدة بامتداد الظهر (الم تقرر) المعتدة ظرف يثبت (بانقضاء العدة) فلو اقرت به في مدة محتملة الانقضاء ثم جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبه (فتثبت الرجعة) بوطئه فان الظاهر انتفاء الزنا والحكم بابقاء النكاح اسهل من الحكم بانشائه فلا تسامح في التقرير كما ظن (و) ان جاءت به (لاقل منهما) اى من السنتين (لا) تثبت الرجعة لاحتمال العلوق قبل الفرقة (و) يثبت نسب ولد امرأة (مبتوتة) اى مختلعة او مطلقة بائن او ثلاث والاصل لمبتوتة اى مقطوعة من النكاح او مبتوت طلاقها (ولدت لاقل منهما) اى السنتين من وقت البيوتة الم تقرر بانقضاء العدة فانه قيد في المعطوف عليه فلو اقرت به ثم ولدت لاقل من ستة اشهر يثبت نسبه فيه لانها اخطأت في الاقرار وان ولدت لاكثر فلا كما في الكافي والمتبادر ان تكون مدغولة والا فان ولدت لستة اشهر فصاعدا لم يثبت اذ العلوق متوهم وان ولدت لاقل يثبت للعلم بالعلوق كما في مبسوط صدر الاسلام (لا) يثبت نسب ولد لمبتوتة ولدت له (لتبناها) لتيقن حدوث الحمل بعد الفرقة كما في الهداية والكافي لكن في المحيط وشرح الطحاوى والايضاح وشرح الاقطع وغيره انه يثبت نسبه بلا دعوة وبه يشعر قوله واكثرها سنتان (الابدعوة) بالسكسر بان يدعى الزوج انه ولده فحينئذ يثبت نسبه كما في الهداية والكافي لكن في شرح



الطحاوي ان الدعوة مشروطة في الولادة لا كثر منهما وهل تحتاج الى تصديقها فيه  
روايتن والكلام يشير الى ان المرأة لو كانت امه لم يثبت نسبها بدعوة فلو عزل عنها  
ولدت فان ظن انه منه لم ينفع كفاي المحيط (وبحمل) ثبوت النسب بالدعوة (على  
وطئها بشبهة) وظن انه جائز (في العدة) ظرف الوطئ وفيه دلالة على انه ليس  
بزنا وقيل انه زنا سقط عنه بادعائه الشبهة وقيل انه محمول على انشاء نكاح آخر كما في  
مبسوط صبر الاسلام (واذا جحد) الزوج وانكر (ولادة زوجته) مسلمة كانت  
او كتابية حرة او امة (ثبتت) الولادة (بشهادة امرأة) واحدة حرة عدل كما هو  
المبتادر فلو نفاه لاعتن والزوج تشير الى انها غير مطلقة فلو طلقها ولو رجعا لم يثبت  
نسبه بشهادتها الا اذا كان الحمل ظاهرا او اقر بالحبل وهذا عنده وامعنه فيها فيثبت  
بشهادتها مطلقا كفاي قاضيخان والشهادة دالة على انه لم تثبت بدونها والصحيح انها  
لم تشترط كفاي الكافي

\* (فصل في النفقة) \*

(تجب) اي تفرض (النفقة) لغفاسم من الانفاق والتركيب دال على المعنى بالبيع  
نحو نفق البيع نفاقا بالفتح اي راج او بالموت نحو نفقت الدابة نفوقا اي ماتت او بالنفاء  
فحونفقت الدراهم نفقا اي فنيته كفاي المفردات وشريعة ما يتوقف عليه بقاء شيء من  
نحو ما كول وملبوس وسكنى فيتناول فحرا العبيد فلان مالكه مجبور على الانفاق عليه  
بالانفاق وكذا البهائم عند ابي يوسف وامعنه غيره فيفتى به ديانة واما العقار فلا يفتى به  
الا ان تضميمه مكره كفاي المحيط وغيره وقال هشام سالت حمدا عن النفقة فقال انها الطعام  
والكسوة والسكنى كفاي الخلاصة وذكر في قاضيخان ان النفقة الواجبة هذه الثلاثة  
الا ان اكثرهم منهم المص ذهبوا الى انها الطعام فالحبز مع اللحم اعلى ومع الدهن اوسط  
ومع اللبن ادنى وذا غير لازم لاختلاف الاحوال كما سيحى (والكسوة) بالضم والكسر  
الملبس كفاي المغرب وغيره او الالباس كفاي التاج وغيره وفيه تردد وقد روي عن  
وهما رين وما حقه وسراويل وجبة كلها في الشتاء لكنه لا يلزم لتغير الاوقات (والسكنى) اسم  
من الامكان لامن السكون كفاي الصحاح فتسكن في بيت يجب على الزوج لكن بين جبران  
صالحين كما يأتى وهذه الاسماء اعلمت على المعاني المصدريه والا يحتاج الى تقدير نحو  
الاداء (على الزوج) اي رجل حرا وعبد بنكاح صحيح كما هو المبتادر فلان نفقا في الفاسد  
(ولو) كان الزوج (صغير) لا يقدر على الوطئ (لان سبب الوجوب الاختباس بحديث  
يتهم بالاستمتاع بها وطأ او دواعى فانه يعجز ما عن الاكتساب ثم الانفاق (للعرس)

بالكسر اى لاجل امرأة الرجل كما فى الصباح والمغرب وغيرهما فلا يتناول الصغيرة  
 (مسلمة او كافرة) موطوءة او غير ماهرة او امة ولو غنية (كبيرة او صغيرة توطأ) اى قصاح  
 الوطى ء فى الجملة بلا منع نفسها عنه فتجب نفقة الرتقاء والقرناء او غيرها مما لا تمنع  
 الوطى ء ولا اعتبار لكونها مشتهاة على الصحيح (بقدر حالهما) اى الزوجين وعليه الفتوى  
 كما فى الهداية وذكر فى الخزانة انه بقدر حالها فينفق بقدر ما يقدر والباقى دين  
 عليه لكن فى ظاهر الرواية انه بقدر حاله وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته وان كانت  
 مفطرة اليسار كما فى المضمرات (فى الموسرين) من الزوجين (نفقة) اهل (اليسار)  
 ككسوتهم واليسار اسم من الايسار الاستغناء (وفى المعسرين نفقة اليسار) اسم من  
 الاعسار الافتقار يستعمله بعض اهل العلم الا انه غير مسوع كما فى الطلقة وقال  
 المهرزى انه خطأ محض وكانه ارتكبوها لمزوجة اليسار لكنه ليس فى اختيار غير  
 الواضع (وفى الزوج (الموسر) الزوجة (المعسرة بين الحالين) اى بين اليسار  
 والميسار (وفى (عكسه) اى عكس ذلك بل كانت موسرة والزوج معسرا (بين  
 الحالين) اى نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين لما تقرر فى الشرع  
 والاطلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطبائع والرخص والغلاء  
 فيقدر ما يكفيها بقول عدل عينا او قيمة وفى الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم  
 او تسعوا اليسار اربعة دراهم او خمسة ولو كان احدهما معسرا فخبز للبر وباجة او باجتان  
 فيفرض كل شهر وقال السرخسى انه غير لازم وقيل فى المحترق كل يوم وفى النجار كل  
 شهر وفى الدهقان كل سنة كما فى الزاهدى والى ان الزوج بلى الانفلاق فلا ضرورة  
 الى القاضى الا اذا قدر ما لا يكفي فان للقاضى ان يزيد على ما فرض وينقص عند  
 الغلاء والرخص والمستحب ان يطعمها ما باأكلاه لانه مأمور بحسن المعاشرة والاكتفاء  
 مشعر بان الكسوة كالنفقة فيما ذكرنا ولذا وهلكا قبل مضى الوقت لم يقض عليه  
 ببذلها حتى يمضى كما فى المحيط وذكر فى الخلاصة ان مدة الكسوة فى النساعية  
 شهر وفى الصبيان اربعة اشهر (ولو) كانت العرس (هى فى بيت ابىها) بلا طالب الزفانى  
 وقال بعض ائمة باخ انها لا تستحق اذا لم تزنى اليه والفتوى على الاول فلوامتنعت  
 عن الانتقال اليه لاستيفاء مهرها المعجل كان لها النفقة كما فى المحيط (او مرضت) اى حدث  
 لزوجة صحيحة فى بيت ابىها مرض (فى بيت الزوج) فينفق عليها فى بيته الا ان يتناول  
 فتسقط لانها صارت كصغيرة فان قلت لافائدة للطرف لانها لو مرضت فى بيت الاب  
 ثم زفت الى بيت الزوج مريضة قالوا لها النفقة كما فى قاضى خان قلت الاحالة  
 على الغير مشعر بالضعف والخلال مع انه روى عن ابى يوسف لانه لا نفقة لها

ان كان لا تطبق الجماع وفي الفصولين انهم قالوا انما تجب النفقة للمريضة في بيته  
اذا تمكن من الانتفاع بها بوجه والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انها  
لا تستحق ثمن الادوية كما في المحيط (لا) يجب النفقة (لناشرة) مادامت على تلك الحالة ثم  
وصفها على وجه الكشف فقال (خرجت) الناشرة (من بيته) خروجها حقيقيا او حكميا  
(بغير حق) واخذ من الشرع فمن النواشر ما اذا منعت نفسها لاستيفاء المهر بعد ما  
سلمتها كما فلا وليست بناشرة عند ما اذا كان الزوج ساكنا معها في منزلها فممنوعة عن  
الدخول عليها فانها ناشرة الا اذا منعت ليحولها الى منزلها او يكتري لها منزلا فحينئذ  
لا تكون ناشرة كما في قاضي خنن واذا سلمت نفسها بالنهار او الليل فقط فلا نفقة  
لمحترقات لم تكن مع الزوج الا بالليل كما في الزاهد واما اذا ثبت ان تحول معه الى منزلها  
او بلد يريده وقد اوفى مهرها فلو اسكنها في ارض الغصب فامتنعت منه ليست بناشرة  
كما في المحيط وبهذا ذكرنا في اثناء المسائل ظهرا فائدة القيد (و) للزوجة (محبوسة بدين)  
وان لم تقدر على ادائها او زفت او فرضت لها لان الاحتباس لا يفوت من جهة  
الزوج وهذا عندها خلافا لابي يوسف وفيه اشارة الى انه لو حبس بدين  
قدر على ادائه او بغير حق فلها النفقة والى انها لو حبست ظلما وجب النفقة  
وهذا عند ابي يوسف خلافا لهما وهو الصحيح كما في المحيط فاحسن الاداء ترك  
الدين (ومريضة) في بيت احد الابوين (لم تزف) الى بيت الزوج اى لم تزف  
اليه او زفت وقد خرجت الى بيت احدهما زيارة وهي بحالة يمكن ان تحمل في حجة  
او غيرها الى بيته والا فلا نفقة كما في المضمرات وذكر في المحيط اذا مرضت في بيت الاب  
مرضا لا يقدر على الوطى ولم تزف الى بيت الزوج الا انها لم تمنع نفسها عنه بغير حق  
وجب النفقة (و) لزوجة (مقصوبة كرها) وعن ابي يوسف لها النفقة والاحسن ترك  
يدفانها ليست واجبة اذا رضيت به (وحاجة) اى حال كونها (لا) تكون (معه) اى  
والزوج حج الاسلام قيل تسليم النفس او بعده كما ذكره الحنفى وقال القنوى لو بنى بها  
ثم هجت مع محرّم فلها النفقة عند ابي يوسف خلافا لمحمد وفيه اشارة الى ان لا نفقة  
لعدة الدّهاب والمجى لكن يعطيها نفقة شهر لان الواجب عليه نفقة الحضر وهي تفرض  
لها شهرا فشيها وعن ابي يوسف اذا ارادت حجة الاسلام يوم الزوج بالخروج معها  
وبالانفاق عليها الكفى المحيط وينبغي ان لا نفقة في حج النقل بالطريق الاولى (ولو كانت)  
حاجة (معه) اى الزوج (فلها نفقة الحضر لا السفر) فما زاد على نفقة الحضر يكون  
في مالها لانه بازاء منفعتها (ولا الكراء) اى اجرة الابل ونحوها وان كان في الاصل  
مصدر كرى ولا في الموضعين لنفى الجنس مغلغاة وللعطوق وما بعد ها فيهما مرفوع

حنفى البضاي عن الاول لا الثانى وفى الاول للعطف وما بعدها مجرور وفى الثانى لنفى  
 الجنس ملغاة وما بعدها مرفوع فان منهم من جوز ذلك فى المعرفة مع عدم التكرير  
 ومن الظن تقدير لاما هو قيمته فى السفر ولاى وليس لها الكراء عليه لانه يلزم منه عمل  
 لاعمل ليس وحذف اسمها وحذف الموصول مع بعض الصلة وحذف حرف جر ليس  
 بقياس مع كثرة الحذف بالضرورة (و) تجب (عليه موسر انفقة خادم) ولو صغيرة  
 فادرة على الخدمة ونفقتها انقبض من نفقة الزوجة والمعتبرة الكفاية ويدخل فيه الكسوة  
 قيميس وازار من كرايبس وكساء رخيص وحذف لاخمار (واحد) لاثنتين خلافا لابي  
 يوسف الا اذا كانت من بنات الاشراف فانه يجبر على نفقتها (لها فقط) فلا يجبر  
 عليها اذ لم يكن للزوجة خادم وفيه اشعار بانه يشترط للاجبار على النفقة كون الخادم  
 ملكا لها كما قال بعض المشايخ وقيل عليه نفقة الخادم ولو حرا وهذا اذا كانت الزوجة  
 حرة واما اذا كانت امة فغير مجبور لها واعلم ان نفقتها لم تجب الا اذا قامت على اعمال البيت  
 الكلى المحيط (لا) تجب عليه نفقة خادم واحد لها (معسر اى الاصح) من الروايتين  
 وهورواية الحسن عن ابى حنيفة لان الخادم لزيادة الزينة وذلك فى حال اليسار وقال محمد  
 عليه نفقة خادم كفاى المحيط (ولا يفرق بينهما) اى الزوجين (بمعجزه) اى بسبب  
 معجز الزوج (عنها) اى النفقة هى مأكول وملبوس ومسكن فلو اختصمت معه لها  
 لايباع مسكنه وخادمه لانه من اصول هوايجه وهى مقدمة على ديونه وقيل يبع  
 ما سوى الازار الا فى البرد وقيل ما سوى دسث من الثياب واليه مال الحلوانى وقيل  
 دسثين واليه مال السرخسى ولايباع عما مته كفاى المحيط (وتوفر) اى بأمر القاضى  
 اياها بمعجزه عنها بقرينة العطف (بالاستدانة) اى باستقراض ما فرض القاضى لاجلها  
 من النفقة (عليه) اى على الزوج ليوذى عند اليسار كما ذكره المص واليه يشير كلام  
 المغرب لكن التوكيل بالاستقراض لم يصح على الاصح كما يأتى فالاصح ما قال  
 الخصاف انه اشترى بالنسيئة لتقضى من مال الزوج فرب المال يرجع عليه كما يرجع على  
 الزوجة بخلاف ما اذا فرضها ولم يأمر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجة ثم هى  
 على الزوج وفيه اشارة الى انها لو استدانته بغير القرض لم ترجع عليه كفاى التحفتوالى  
 انها لا ترجع عليه الا بالتصريح بالاستدانة عليه وقال ركن الاثمة ان نيتيا  
 كالتصريح بها فلو لم تنو لم ترجع بها كفاى الزاهدى والاكتفاء مشير الى انها اذا امرت  
 بالاستدانة ولم يندفها اهدى وطلبت من القاضى التفريق لم يفرق بينهما وقال الشافعى  
 يفسخ بينهما كما اذا عجز عن ايفاء المهر المعجل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فرق  
 القاضى الشافعى نفق قضاؤه عند الكل وان فرق القاضى الحنفى بلا جهاده ففى نفاذه

روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا واما اذا كان غائبا فلا ينفذ على الصحيح كما في  
الحقائق وغيره وذكر المصنف ان مشايخنا امتنعوا ان ينصب القاضي نائباً شافعيًا فيفرق  
للضرورة (ومن فرضت) مجازي نفقة زوجته نفقة العسار (لعساره) اي لاجل  
اعساره اي وقت اعساره (فايسر) اي صار موسرا (ثم) القاضي بالفرض عليه  
(نفقة يسار ان طلبت) الزوجة نفقة اليسار فيعتبر حاله في كل وقت كما في الكافي  
وغيره وفيه رمز الى ان من فرضت ليساره ثم اعسر ثم نفقة اعساره ان طلبت  
لايه اذا تبدل حاله فلها المطالبة بقدرها كما في الاختيار لكنه اغتار بضعفه  
في السابق فانه اعتبر حالها ثم حاله هناك لا يخفى (وتسقط نفقة) الزوجة  
ما كولة او ملبوسة (في مد مضت) ولم تصل اليها اما المعجزة او تعنته او غيبته بالمهرس  
او غيره (الاذا سبق فرض قاض) بالنفقة مع الاستبانة ولا (او ضيا بشيء) معلوم منها  
لكل شهر اوسنة فان ولايته عليه اقوى من ولاية القاضي عليه (فتجب) النفقة  
المفروضة والمهرضة (لما مضى) من زمان الفرض او الرضاء (مادام حيين) فان مات  
احدهما (بعد احد هذين) (او طلقها قبل قبض) من الزوج شيئا منها ظرق الفعلين  
(سقط) بالموت والطلاق (المفروض) بالقضاء او الرضاء من النفقة لانها صلة ساقطة  
باحدهما قبل القبض كالمهر وفي خزائنه المقتين ان المفروض لا تسقط بالطلاق على الاصح  
وفيه اشعار بانها لو لم تدين باحد هما تسقط بالطريق الاولى كافي المحيط (الاذا استدانت  
بامر قاض) فانها لا تسقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة بالموت  
روايتين والصحيح انها لا تسقط كافي المحيط (ولا تسترد) عند الشيخين (معلقة مدة) اي  
نفقة عجلت في اداؤها المدة (مات احد هاتئنيما) اي قبل مضى تلك المدة فلم يرجع الزوج  
عليها ولا على تركتها بنفقة ايام خاليتها عن الزوجية وقال محمد تسترد نفقة تلك الايام عينها  
ان بقيت وقيمتها ان اهلكت فان هلكت لا تسترد بلا خلاف وعنه تسترد نفقة شهر لا اكثر كما  
في المحيط (ونفقة عرس القن) المأذون بالتزوج (عليه) اي القن والغرس اعم من الحرة  
والمكاتبه وام الولد والقنة الان فيما سوى الاوليين يشترط التبوئة لوجوب النفقة كما يأتى  
ويدخل في القن المديبر والمكاتب تغليباً لانها موعديان النفقة من كسبهما كما في المحيط  
(ويباع) القن لا غير (فيها) اي في النفقة المفروضة او المهرضة الان بفرضه المولى  
او يهوت او يقتل (مرة بعد) مرة (اخرى) فاذا اجتمع عليه نفقة خمسمائة مثلاً يبيع  
فيها ثم اذا اجتمع مرة اخرى يبيع اخرى ثم وثم لان النفقة يتجدد وجوبها بمضى الزمان  
فهو في حكم دين حادث كما في شرح ادب القاضي والمحيط وغيرهما وقد بعد مآصوره المص  
من انه اذا فرض القاضي عليه الن درهم مثلاً يبيع بخمسمائة وهي قيمته والمشتري يعلم



عن البلد سواء كان بينهما مدّة سفر أم لا كما هي النية وينبغي أن يفرض نفقة عرس المتواري في البلد ويدخل فيه المفقود (و) نفقة (طفله) الذكر والانثى (وابويه) لا دينهم غيرها ولا نفقة غيرهم من الأقارب كالأخوة والعلمات لأن نفقة هؤلاء إنما تجب بلفظها ولا يقضى على الغائب (في ماله) أي الغائب ثم بين المال فقال (من جنس حقهم) النفقة كالأمة كول والمملوك أو قيمتها كالنقدين والتبر فلا يفرض نفقتهم في ماله من غير جنس حقهم كالعروض والعقار كما يأتي ثم أكد ما قلنا فقال (فقط) فيقيد أن لا يفرض في ماله دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير الجنس كما ذكرنا (عند مودع) ظرف له أو حال (أو مضارب أو مديون) والوديعه أولى من الدين في البداهة بالاتفاق كما في قاضيخان وفيه إشعار بأنه لو كان المال حاضرا في منزله يفرضها القاضي إذا علم بالنكاح وحلقها وكفلها كما في المحيط وكذا إذا لم يعلم به بعد إقامة البينة عند أبي يوسف خلافا لاصحيفة كما في الخلاصة (أن أقر) المودع أو المضارب أو المديون (به) أي بمال الوديعه أو المضاربة أو الدين (وبالنكاح) في نفقة العرس وبالنسب في البواقي كما في مفقود الكافي ولم يذكر لأنه يعلم منه بطريق المغايبة (أو علم القاضي) عطف على أقر (بذلك) أي بالوديعه والمضاربة والدين والنكاح والنسب فلن علم ببعض من الثلاثة يشترط إقرارهم بماله يعلم به وهو الصحيح كما في مفقود الهداية فمن الظن الإشارة إلى المال أو الزوجية (ويحلفها) أي العرس (أنه) أي الغائب (أم يعطها النفقة) بأن قالت بالله ما استوفيت النفقة كما في قاضيخان (ويكفلها) أي يأخذ القاضي من العرس كفيلا بالنفقة في قولهم لعلها أخذتها فإذا رجع وأقام البينة أنه خلفها مالا أو حلفها فنكلت رجع على الكفيل والعرس وإذا أقرت بأخذها يرجع عليها فقط كما في شرح الطحاوي (لا) يفرض نفقة عرسه في المال الذي عندهم (باقامة بينة) منها (على النكاح) إذا لم يعلم وأقر وبكون المال عندهم وإذا علم وانكر والمال ذكر في الأصل أنها لا تفرض عندها ولم يحك عنده شيء وعندها تفرض كما في النظم وذكر في العمادى أنها إذا قامت البينة على النكاح والمال فرض النفقة وإعلم أن ما ذكره من حكم العرس جار بعمه في الطفل وأخويه كما في النظم وقد اشرنا إليه (ولا) يفرض بطلبها (أن لم يخاف) الغائب (مالا) في منزله ولم يعلم بالنكاح (فأقامت) العرس (بينة) على النكاح (ليفرض) القاضي النفقة (عليه) أي الغائب (ويأمرها) أي يأمر القاضي العرس (بالاستدانة) عليه (ولا يقضى) عطف على لا يفرض أي كما لا يفرض القاضي النفقة على الغائب بالبينة لا يقضى (به) أي النكاح على ما قال العلماء الثلاثة لأن في هذا قضاء على الغائب (وقال زفر يقضى بالنفقة) أي بوجوب أدائها ويأمرها بالاستدانة

عليه فلن حضور واقرب بالنكاح قضى الدين وان اذكر كلفها القاضي اعادة البيعة فلن  
اعادت فيها والا امرها ببرد ما اخذت كما في المحيط (لا) يقضى (بالنكاح) بالبيعة عنده  
في هذه الصورة (وعمل القضاة) بالتخفيف اصلها قضية جمع قاض (اليوم) في زماننا  
(على هذا) اي على قول زفر (للحاجة) اي لضرورة الناس اليه (وامطلة الرجعي)  
اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي فيفيد انها معتدة فانها لم تجب عليه بعد العدة  
ولا على المولى اذا امتنى ام ولده الا ان في الاحتراز عنه لا يحتاج الى ذكر المطلقة كما ظن  
(و) مطلقة (البائن) واحدا او اكثر بلا عوض فلا نفقة للمختلعة وان لم يشترط في  
العقد وقالوا بالنفقة الا اذا شرط فيه كما في النظم (والفرقة بلا معصية) صادرة عنها  
(لخيار العتيق والبلوغ) ووطى ابن الزوج اياها مكرهه كما في النهاية (والتفريق لعدم  
الكفاية النفقة) اي المأكول والملبوس كما في الام وان ذهب المص الى النفقة المأكول واللام  
مشير الى انها غير مقدرة فانها ما يكتفيها من الوسط كما في المحيط (والسكنى) اي المنزل  
الذي يسكنان فيه قبل الطلاق ويلزم ان تلزمه كما اشير اليه فلو تسكن زمانا وتخرج  
زمانا كانت ناشئة فلا تسحق النفقة كما في قاضيخان والمطلقة شاملة للامة فلها  
النفقة اذ ابوها بيتا في العدة سواء كانت التبوئة عند قيام النكاح ام لا  
وذكر الصدر الشهيد انه اذ ابوها بيتا في العدة والطلاق بائن ليس لها النفقة  
كما في المحيط وتقدير المسند للتخصيص واليه اشار بقوله (لا) نفقة (لمعتدة الموت)  
اصلا سواء كانت حاملا ام لا وقبل المحامل النفقة في جميع المال كما في المضمرات (و) لا  
الفرقة لمعصية) صادرة منها (كالردة) اي ردتها وان رجعت عنها (وتقبيل  
ابن الزوج) اي تقبيلها ابنه او اباه بشهوة او الزنا به طوعا والسكلام مشير الى ان  
ردته وتقبيل ابنتها بشهوة وغيرها مما هو معصية منه لم تسقط النفقة والى ان لا سكنى  
في هذه الفرقة وهذا اذا خرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه في السكافية (وردة  
معتدة الثلاث) او البائن بمبتدأ خبره (تسقط) النفقة وهذا اذا خرجت من بيت الزوج  
والا فلها النفقة كما في السكافي (لا) تسقط (تمكينها) اي معتدة الثلاث وكذا البائن  
(ابنه) او اباه لانه لا اثر للتمكين (ونفقة الطفل) الحر (فقير على ابيه) الحر الى حد السكسب  
وحينئذ للاب ان يساهم الى عمل وينفق عليه من كسبه فقيل ان يحسن العمل بنفق  
عليه من ماله وفيه اشعار بانه ينفق على الغني من ماله فلن انفق من ماله رجع على ماله  
بشرط الاشهاد والاب اعم من الموسر والمعسر الا انها تفرض عليه بقدر الكفاية  
وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم كما في المحيط وانما قيد بالحر لان حكم المملوك يأتي و  
(لا يشتركه) اي الاب في نفقة طفله (احد) من الام وغيرها وان كان الاب معسرا



والام موسرة امرت بالانفاق ثم رجعت عليه بعد المسار ومنهم من قال بعدم الرجوع  
وهي اولى من الجسد الموسر وعن ابي حنيفة ان ثلثها عليها وثلثها على الاب كما في  
المحيط (كنهه ابو به) فانه لا يشارك الولد احد في نفقتها (وعمره) فانه لا يشارك الزوج  
احد في نفقتها (وليس على امه ارضاعه) اي الطفل لان ما عليها تسليم النفس الى الزوج  
ومساو من الاعمال ككنس البيت وغسل الثوب والطبخ والحبز والارضاع لم توعمربه  
الاتدبنا كما في الكافي (الاذا تعينت) بان لم يكن له مال ولا اب موسر ولم توجد  
مربية او لم يأخذ ثدي الغير وغيرها فحينئذ يجبر على الارضاع وهو الصحيح كما في الا  
ختيار وهذا امر روى عن الشيخين وظاهر الرواية انها لا تجبر كما في المحيط (ويستأجر  
الاب من ترضعه) من مال الطفل بان ماتت امه فورث ما لثلاثان ام يكن له مال فمن مال  
نفسه كما في المحيط (عندها) اي الام ظرف ترضعه وفيه اشارة الى ان للظفر ان تخرج الى  
منزلها في غير حاله الارضاع فان مكثت اثناء عند الام لم يجب الا اذا شرط ذلك عند  
العقب الى انه يجب الارضاع عند الام وذا غير واجب الا اذا شرط كما في المحيط (ولو استأجرها  
جرها) حال كون الام (منكوحه) غير مطلقة (او) مطلقة (معتدة) من طلاق  
(رجعي) لترضعه لم يجز الاستيجار ولم تستحق الاجرة (وفي) جواز الاستيجار للمعتدة  
(المبتوتة) اي المطلقة الثلاث او البائن (روايتان) ففي ظاهر الرواية انه يجوز وفي  
رواية الحسن لا يجوز (ولو) استأجرها (لارضاعه) اي الطفل منها (بعد) مضي (العدة)  
من رجعي او بائن (او) استأجرها لارضاعها (لابنه) اي الزوج حال كونه (من غيرها  
صح) هذا الاستيجار وان كان حال قيام النكاح لانها اجنبية من كل وجه (وهي) اي المعتدة  
عن طلاق بائن على احدى الروايتين او الام بعد العدة (احق) واولى من  
الاجنبية لان ارضاعها انفع للصغير (الاذا طلبت) المعتدة والام (زيادته) على اجر  
الاجنبية فحينئذ ان يدفع اليها (ونفقة البنت) التي لا يكون لها زوج (بالغة) او صغيرة  
ولم يذكروها لا غناء لطفل فمن الظن ان الاولى ترك القيد (والاجن) الكبير (زنا)  
بقبح الزنا وكسر الميم اي الذي طال مرضه زمانا كما في المغرب والذي لا يمشي على رجله  
كما في الهندب واليه اشار في الطلبة وفيه رمز الى ان نفقة العاجز عن الكسب على ابيه  
فيدخل فيه المعتوه والمتشجع الاعضاء والرجل الصحيح الذي لا يقدر على الكسب  
وطالب العلم الذي لا يمتدح اليه وهذا اذا كان به رشد كما في الخلاصة ولذا قال صاحب  
البنية انا فتى بعدم وجوبها فان قليلا منهم عسى السيرة مشتغلا بالعلم الديني واكثرهم  
فصل فيهم اكثر من غيرهم يحضرون الدرس ساعة لخلافات ركيكة ضررها في الدين  
لا ترون نفعا ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس وغيرها

مما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فالقى الله تعالى اليقظ في قلوب آبائهم  
 وينزع عنهم الشفقة فلا يعطون مناهم في الملابس والمطاعم وهم يطلبونها ويوعظونهم  
 مع حرمة التأنيف ولو علم السلف حالهم لحرموا الانفاق عليهم فلم يفرضوا نفقاتهم على  
 الأب خص من بين الأقارب (خاصة) كما في ظاهر الرواية (وبه يقتضى) وقدر عنه  
 ان ثلثها على الأم (وعلى الموسر) أي موسر ذى رحم محرم دون غيره من نحو العبد  
 والمدير والمكاتب وأم الولد (يسار الفطرة) بأن يملك ما فضل من حاجته مما يبلغ مائتي  
 درهم فصاعد وعن أبي يوسف يسار الزكاة وعن محمد يسار الفاضل على نفقة شهر لنفسه  
 وعياله فان لم يكن له شيء أو اكتسب كل يوم درهمها وكفاه أربعة دنانق ينفق  
 الفضل عليهم واليه ذهب الحنفى فان لم يفضل عن كسبه فلا شيء عليه لكن يؤمر  
 ديانة ان لا يضيع والده والأول هو الصحيح كما في المحيط (نفقة اصوله) من الأب  
 والأم والمجد والجدة (الفقراء) سواء كانوا أقاربين على الكسب أو لا وهذا ظاهر الرواية  
 وقال الحلواني ان الابن الكاسب لا يجبر على نفقة الأب الكاسب خلافا للسرخسي وفيه  
 اشعار بأنه لا يجبر الابن على نفقة امرأة أبيه وأم ولده وأمه الا اذا كان بالأب علة يحتاج  
 الى خادم فيجبر على نفقته وعن أبي يوسف انه يجبر على نفقة امرأة أبيه اذا كانت عنده  
 مطلقا (بالسوية على الابن والبنات) ولو اختلفت فائق اليسار وعنده انه يفرض عليهما  
 اثلاثا والأول اظهر وفيه اشعار بأنه لو كان له ابنتان واحدتهما أكثر مالا فبالسوية وقال  
 مشايخنا انهما لو تفاوتا في اليسار تفاوتا فافاضا يفرض بقدرهما في المحيط ثم شرع في  
 اصل ذلك فقال (ويعتبر فيهما) أي في نفقة الاصول (القرب والجزئية) أي النفقة على القريب  
 ان استوي في الجزئية وعلى الجزء ان استوي في القرب فمن الظن ان ذكر الجزئية مستدرك  
 اذ الكلام في نفقة الاصول (لا) يعتبر (الارث) كما هو رواية عنه (فقيمن) أي في قضية  
 اصل (له بنت وابن) كان كل النفقة (على البنت) مع الاستواء في الجزئية والارث  
 لانها القريب (وى ولد بنت واخ) لفقير كان كل النفقة (على ولدها) أي البنت مع استوائهما  
 في القرب وتكون الاخ وارثا لان الولد الجزء (و) على الموسر يسار الفطرة (نفقة كل ذى  
 رحم) أي قرايبه منه (محرم) لا يجوز التناكح بينهما مثل الاخوة والاخوات واولادهما والاعمام  
 والعلمات والاخوال والحالات فلا نفقة ذى رحم غير محرم مثل اولادهم ولا نفقة لمحرم  
 غير ذى رحم كزوجات الاء والبنين والاصهار والاباء والامهات والاخوة والا  
 خوات من الرضا عتقوا ولادهم والمتبادران تكون المحرمية من جهة الرحم لا من جهة اخرى  
 فلا نفقة عليه لابن عم هو ابن اخيه من الرضا والاصول والفروع مستثناة  
 عن ذلك كما لا يخفى (صغير) أو صغيرة (أو بالغة فقيرة أو ذكر من اوعى)

هو مستدر لان الزمانة تكون في سنة اعمى وذهب اليدين والرجلين وذهب اليدين  
والرجل من جانب والاخر من والمفلوج كما في احكام الصغار وهي الاداء محرم فقير غير  
كسوب سواء كل زمانا او صغيرا او صغيرة او كبيرة فلن في الصغار مطلقا يشترط الفقر  
وكن في الكبار الاثاث واما في الكبار الذكور ان فهو شرط مع الزمانة وفي الكل كونهم  
غير كسويين كما في المحيط واعلم ان الموسر المذكور قسمان احدهما انه الوارث حقيقة  
والثاني انه اهل للوراثه فلشار الى الاول بقوله (على قدر) اخذ (الارث) منه كلا  
او بعضا فمن له خال وعمان فهي عليهما بقدره الا اذا كانا معسرين فعلى الخال ويجعلان  
كالميت وانما لم يذكر له مثال لظهوره ثم اشار الى الثاني فقال (ويعتبر اهلية الارث)  
اي قابلية كونه وارثا (لا حقيقة) اذ لا يعلم ذلك في حال الحيوة فيفرض عليه لا على  
الوارث حقيقة (نفقة من له خال وابن عم) موسران (على الحال) لانه ذورهم محرم  
اهل للارث دون ابن العم وان كان وارثا لانه ليس بمحرم فمن الظن ان الاولى في التمثيل  
خال وعم لاب لان الكلام في ذريهم محرم (واعلم ان ما ذكرنا لا يخفى عن نوع مخالفة الكلام القوم  
الا انه انسب ظاهرا (ولا نفقة) لاهل (مع الاختلاف) بينهما (دينا) كالكفر  
والاسلام وفيه اشعار بل نفقة السني على الموسر الشيعي مثلا كما اشير اليه في التكميل  
(الا للزوجة والاصول) اي الوالدين (والقروع) اي المولودين فانهم معه يستحقون  
النفقة فالزوجة بحكم العقد والباقي بحكم الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه بالوراثه  
ولا وراثه مع هذا الاختلاف (ولا) نفقة لاهل (على الفقير الاله) اي الزوجة على  
الزوج ولو كانا معسرين ولها ابن موسر يوعر الابن بالاقراض على الزوج ولو كسبا  
حتى اذا ابسر رجع عليه وكذا اخوها الموسر كما في المحيط (و) الا (للقروع) اي  
المولودين الفقراء على الاب الا اذا كان معسرا والام موسرة فعلى الام ولو كسبا السكنها  
ترجع عليه عند المسار ولا يضر وجوب نفقة الخادم والمملوك على الفقير لانه في بيان  
نفقة الاحرار (ولا) نفقة (لغنى) اسم منسوب الى ذات غنى (الاله) اي الزوجة (وباع  
الاب عرض ابنه) بالسكون والحركة اي ما عدا التقدين والمأكول والملبوس من المنقولات  
وهو في الاصل غير التقدين من المال كما في المغرب والمقاس وغيرهما (لا) يبيع (عقله)  
بالتفاح في اللغة الارض والشجر والمتاع كما في الصحاح وغيره فهو شامل للمنقول وفي الشريعة  
العرضة مبنية كان او لا وفي العبادي انه العرضة المبنية لا يخفى عن شيء فان البناء ليس من  
العقار في شيء كما لا يخفى على المتتبع (نفقته) اي نفقة نفسه استحسانا وقال لا يبيع وفيه  
اشارة الى انه لا يبيع الزبادة على قدر الحاجة والى ان الابن لا يبيع عرض ابنه وعقله  
النفقته كما في شرح الطحاوي (ولا) يبيع الاب عرض ابنه مطلقا (لدين له) اي الاب

(عليه) أي الابن (سواء) أي النفقة وهذا إذا كان الابن كبيرا غائبا فإذا كان حاضرا فلا يبيعهما أجمعا كما يبيعهما في نفقته إذا كان صغيرا كما في العماد وغيره (ولا الأم تبيع ماله) من العرض والعقار فماله كلمتان أو ثلاث وفي الزاهد في ما وقع في المختصر من قوله باع أبواه فالأنف فيه من الكتبة لكن في الخلاصة أن في الأفضية جواز بيع الأبوين أما في ظاهر الرواية فالأم لا تبيع (لنفقتها) لأن بيع الأب على خلاف القياس (وضمن مودع الابن لو أنفقها) أي الوديعة (على أبويه) أو ولده أو زوجته (بلا أمر قاض) وقيل لا يضمن والأول هو الصحيح فلو أعطاهم بامر القاضي لا يضمن كما في المحيط (لا يضمن) (الأبوان) وكنى الولد والزوجة كما أشير إليه (لو أنفق ماله) من جنس حقها (عندهما) بوديعة (وإذا قضى) القاضي (بنفقة غير العرس) كالولد وذو الرحم (ومضت مدة) بدون الانفاق (سقطت) نفقة تلك المدة فلا يصير نفقة الأقارب ديناً بقضاء القاضي وفي الخلاصة فيهر وأيتان وقيل هذا إذا كانت المدة أكثر من شهر وفي المحيط هي شهر وقيل لا خلاف أنه لا تصير ديناً وإنما الخلاف في الموضوع وفي الفتاوى أن نفقة الصبي تصير ديناً بخلاف سائر الأقارب وفي النظم أن بعد القضاء أو الصالح يؤخذ نفقة مانقضى (الآن يأذن القاضي) بعد الفرض لمستحق النفقة (بالاستدانة) عليه فيجوز مثلاً لا تسقط ببعض المدة (ونفقة المملوك) عبد أو أمة ولم يشمل المكاتب والمملوك المشترك (على سيده) سواء كان فقيراً أو غنياً (فإن أبي) السيد عن الانفاق (كسب) المملوك (وأنفق) على نفسه (وإن عجز) المملوك (عنه) أي عن الكسب بعذر صغير أو غيره ففي العبد والقنة (أمر) السيد (ببيعه) وفي المدبر وأم الولد يجبر المولى على الانفاق لا غير كما في المحيط وذكر في الزاهد لو فتر السيد على المملوك في نفقة ليس له أن يأكل من مال سيده لكنه يكسب فيما كل إذا كان صغيراً أو جارية أو عاجزاً عن الكسب فله أن يأكل وإن لم يأذن له في الكسب فله أن يأكل من ماله قدر كفاية ثم أيراد هذه الرواية مع لفظ العجز في آخر الكتاب ينبىء عن رعاية حسن الاختتام بأعانة معتنق الرقاب

\* (كتاب العتاق) \*

لما شارك الطلاق في زوال الملك وهو اقل وقوعه عقبه به وهو العتاقة والعتق كلها بالفتح الخروج من الرق والعتق بالكسر اسم منه وشريعة قوة حكيمية تصير بها أهلاً للقضاء والشهادة وغيرهما والمراد الاعتناق فإنه الموافق بالفقه وقد جاء لغة كما ذكره المطرزي وهو تصرف مندوب مرضى لملك المملوك والمملوك حتى يزيل ما يوجب الكفر من النار بازالة

اثره دل عليه المشاهير من الاخبار والصحيحة من الآثار وفي الزمردى يستحب ان يعتق  
الرجل عبدا والمرأة متوفى الاختيار يستحب ان يكتب كتابا به ويشهد عليه خوفا من التجار  
(يصح من حر) من الحر بالفتح وهولقة الخلوص وشريرة خلوص حكى يظهر  
في الادمى لا نقط ساع حق الغير عنه (مكلف) فلا يصح من العبد والمجنون والصبي  
ويصح من المسلم والكافر والسكران والكرو وينبغي ان يشترط استقرار الملك فانه لو اشترى  
الوكيل بالشر اعقر يبهلم يعتق عليه لانه انتقل منه الى الموكل كما في وكالة السكراني وغيره  
(بصر يح لفظه) اي بما استعمل فيه وضعاً وشرعاً من نحو العتق والحر وغيرهما  
سواء كان في حملة اسمية او فعلية نداءية او غيرهما عن قصد او غطا فعتق او جرى على  
لسانه اعتقتك وعنه انه لا يعتق كما في المحيط (بلا) حجة الى (نية كانت حر) اي  
ذوهر او ذات خر والتاعفتوحة او مكسورة كلاهما لخطاب العبد او الامة في حر وفي  
المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو قال لرجل زينت بكسر  
التاء او امرأة بفتحها وجب حد القنن وفي المحيط لو قال لعبد انت حر او لامة انت حر  
فقد عتق (او معتق) بفتح التاء من الاعتق وهو ازالة الملك واثبات العتق كما يجيء  
(او عتق) وي ينبغي ان يكون عاتق كذلك لانهما عفتان من العتاق كما في الصحاح او الاعتاق  
كما في التهذيب (او) انت (اعتقتك) ويجوز ان يعطى على الجملة وانما اخرجت لان الاصل  
في الخبر الافراد (او محرر) بالفتح اي معتق (او حررتك) او مولاي (او هذا مولاي)  
اي معتق فانه يعتق وان كان مشتركا بينه وبين الناصر وغيره لان القرينة معينة  
فيما يحق بالصرح (او مولاي) او ناصر او محرر او ياعتق او يا ازيد اذا سماه به ثم ناداه  
ولو قال عتقت بفتح الالف الاخبار الباطل صدق ديانة لا قضا لانه خلاف الظاهر  
لانها جمعت انشاء كما في الزمردى وذكر في المحيط لو قال اردت اللعب عتق ديانة وقضاء  
لانه والحد في العتق سواء لو قال لفلانة انت مولاي او يامولاي اختلف المشايخ فيه  
كما لو قال يا سيدي اولها يا سيدي وفي مبسوط صدر الاسلام لو قال له يا فاجه اولها  
يا كذا بانولم يعتق على الصحاح وفي المحيط لو قال تو ازيد تزامن لم يعتق ولو قال انت  
اعتق من فلان وعنى به عبدا اخرج عتق ديانة لا قضا (او اسك حر ونحوه) مثل زيد  
قائم وعمر و فلان ساهل فيه كما ظن (مليح به عن) كل (البدن) بمان نحوه اي البدن  
والوجه والرقبة والفرج وغيرهما مامر في الطلاق فلا يعتق بقوله يدك او رجلك  
حر لانه مما لا يعبر به عنه لكن في النظم قيل لا يعتق الغلام بقوله فرجك وفي المحيط عن اي  
يوسف انه يعتق به كما بنى كرك والاكتفاء لا يخلو عن شيء فانه لو اعتق حر اشيا بعد الثالث  
والربع عتق ذلك الجز عندده ويسعى في الباقي وكله عندهما كما في الاختيار (و) يصح

(بكتابتة) أي كناية لفظ العتاق (أن نوى العتاق وتحقيق الكناية في الطلاق) (كلامك لي عليك) لا في بعثك أو اعتقتك وكذا في الأمثلة الخمسة الأتية (ولاسيما) أي لا ملك لي عليك لأن العمل بحقيقته أعني الطريق غير ممكن إذا ضيق إلى الإنسان فجعل كناية عن الملك (ولارق) لي عليك وهو الضعيف وشرعية العجز الحكمي كما يجيء (وخرجت من ملكي وخليت سبيلك) وقوله (لامته قد اطلقتك) أي خليت سبيلك وخضص الأمانة في الأصل بمعنى طلقته وإن لم يستعمل فيه كما في النهاية وذكر في المحيط عن أبي يوسف لو قال \* الف \* نون \* نا \* حا \* را \* فقد عتق أن نوى (و) يصح العتاق بدون النية عندهم (بهذا ابني) للعبد وهذه بنتي للأمة (الاصغر) سنا بحيث يولد مثل لمثل سواء كان معروف النسب أولا (والأكبر) عطف على الاصغر فيصح عنه إذا لم يولد مثل لمثل بخلافهما واحتج محمد على أبي حنيفة فقال لا ترى أنه لو قال لغلامه هذه ابنتي أو لجاريتته هذا ابني لم يعتق ثم قال بعض المشايخ أنه على الخلق أيضا وكثيرا ما استشهد محمد بالمختلف على المختار والغرض نقل الكلام إلى الأوضح وقال بعضهم أنه على الوفاق وهو ظاهر ولو قال هذا ولدي للأكبر عتق قضاء ولو قال له هذا عني أو خالي أو لها هذه عمتي أو حالي عتقت ولو قال هذا أخى أو هذه أختى لم يعتق وعنه أنه يعتق كما لو قال هذا أخى لابي أو أمي الكل في المحيط وذكر في النظم أنثى ولدي كهذا ابني ولو قال للأكبر هذا جدى أو للكبيرة هذه جدتي تعتق اتفاقا ولا تعتق لو قال للصغير أو الصغيرة ولما فرغ عما يعتق بالنية شرع فيما لا يعتق وأن نوى فقال (لا) يصح (بها ابني وبها أخى) في رواية الحسن وفي النوادر أنه يصح وهو الصحيح ولو قال بوجه من لم يعتق على الصحيح ولو قال لعبدك يا بابا لم يعتق كما في الصغير ولو قال يا ابني أو يا بنية بالصغير من غير إضافة لم يعتق كما في الهداية وعن أبي حنيفة أنه لو قال يا ابني بضم الباء لم يعتق وبالنسب عتق كما في التنجيس (ولا سلطان لي عليك) بمنزلة الأمانة ولا بد (ولفظ) أي لا بلفظ (الطلاق وكتابته) أي الطلاق (مع نية العتق) أي إذا قال لأتمته أنت طالق أو خلية أو بنت منى أو حرمك لم يعتق وأن نوى (ولا) يصح بقوله (أنت مثل الحر) أو الحر وأن نوى وقال بعضهم أنه يعتق بالنية كما في الاختيار ولو قال لحررة أنت مثل هذه وأراد أتمته لم يعتق ولو قال لم أرد العتق لم يدين قضاء وكذا لو قال مثل هذه الأمة كما في النهاية (بمخلاف ما أنت الآخر) فإنه يعتق بخلاف ما أنت الأمثل الحر كما في المحيط (ومن ملك) بالشرع أو الهبة أو الوصية أو غيره والمالك أعم من أن يكون صغيرا أو كبيرا عاقلا أو مجنونا مسلما أو كافرا (ذارحم محررم) منه صفة ذارحمه للجوار وهو عامله والنسبة مقتضية وفيه إشعار بأنه عتق بالملك قرابة قريبة كالولاء ومتوسطة

كالقراية المتأبدة بالجريمة ولم يعتق بعبودية كنبت العم ولا محرّم غير رحم المحرم  
 بالرضاع والصهرية (أو) من (اعتق لوجه الله) أي الله نفسه أو لرضاه فحصل به ثواب  
 عظيم فانه فعل المسلمين (أو للشيطان) ولد ابليس أو كل متبرّد (أو للصنم) الوثن  
 فحصل به عذاب اليم فانه فعل الكافر بن (أو) اعتق (مكرها أو سكران) من المحرم  
 أو الزبيب أو البنج أو غيرها واحتقت بما ذكرته في الطلاق فان عتق السكران كطلاقه  
 كفا في المحيط (أو اضاف عتقه الى) نفس (ملك) أو الى سببه كقوله ان ملكك واشتريتك  
 فانت حر ولو قال ذلك لميلوكه فقد عتق عليه حين سكت كفا في المحيط (أو) الى (شرط)  
 مصدريه ونحوها كما هو المتبادر فحوان فعلت كذا فانت حر (ووجد) أي الملك  
 أو الشرط المذكور فلا يتوقف العتق على وجود الدخول لو قال انت حر على ان تدخل  
 الدار كفا في المحيط (عتق) المملوك في الصور الثلاث ولا حاجة الى هذه الجملة لو اضيف  
 الخلاف الى من كما لا يحتاج الى ما ذكره المص ان الجزاء خبره وعائنه ضمير محذوف تقديره  
 عتق مملوكه عليه فان الخبر جزاء الشرطية بتمامها والشرط مشتمل على عائنه على ان  
 حذفت الضمير المحرور ليس بقياس الا في موضع ليس هو منه كما في الرضى (كعبد) أي  
 كعتق عبدا أو مدبر ويدخل فيه القنة والدبرة وأم الولد تبعا (لجزء اذا خرج اليها)  
 فلم يعتق اذا لم يخرج الا اذا بلغ من مسلم أو ذمي فانه يعتق قبل قبض المشتري كفا  
 قاضيخان (مسلم) ولو حكمها فيشمل المستامن كفا في النظم (والحمل يتبع امه) لتزويج  
 ما بها باستقراره في موضعه (في الملك والرق) قلن كانت الام ملكا للحمل ملك وان رقها بلاملك  
 فرق بلاملك كالنثار في دار الحرب فان كلهم ارقاء غير مملوكين لاحد كفا في استيلاء  
 المستصفي كما ذكره المص وغيره ان الرق لم يوجد بلاملك فلا يخ عن شيء فالرق عجز  
 شرعي لا اثر الكفر والملك اتصال شرعي بين المملوك والمالك مباح لتصرفه فيه مانع عن  
 تصرف غيره وسيأتي زيادة تفصيل (و) في (العتق وفر وعه) أي فروع العتق من  
 الكتابة والتدبير وأم الولد ولد الزوج أم ولده من احد فحملت منه ثم مات المولى  
 عتق الحمل كامه من كل التركة هذا الا ان الاطلاق مشكل فان الولد لا يتبع المدة المقيدة  
 كما في خزانة المقيمين (الا ان ولد الامه من) قبل (مولاهجر) وليس يتابع لامه  
 لانه من ماله وهما شامل لولدها من ابي مولاه وولده وولده كما اذا زوج  
 رجلا حر جارية من ابنته وهو عبد لا خير باذنه فولدت منه فلن هذا الولد حر  
 وان كان من زوجين رقيقين لانه ولد للمولى كما في الظهيرية

\* (فصل عتق البعض) \*

(ان اعتق بعض عبده) أو امته كالمربع أو النصف أو غيره (صح) الاعتاق أي صح إزالة

ملكه عن ذلك البعض وفيه إشارة الى ان العبد يتمكن الامن ازالة صفقة الملكية الى ارب  
الباقى مملوك له لكنه موصوف بصفة الفساد ولذا لا يباع والى انه لا يتمكن من ازالة  
شيء من الرق فيبقى كله وذلك لانه صفة له كالحياة فلم يكن مملوكا كالحياة وذلك لانه  
حق الله تعالى عقوبة لسكفره او حق العامة معونة على العبادة الا انه اذا تم فعله بازالة  
الملك كله يعقبه العتق كما اذا تم فعل الغاتل في نيته يعقبه انزهاق الزوج فالرق كالعتق  
لا يتجزى والاعتاق كالملك يتجزى (و) لذا قال (سعى) اى عمل العبد وكسب وجوبا  
من السعاية بالكسر كسبه لعتق رقبته (فيمابقى) من ملك المولى وصرفه اليه (وهو)  
اى المعتق البعض (كالمكاتب) فى ان لا يباع ولا يرث ولا يورث ولا يتزوج ولا يقبل شهادته  
ويصير احق بمكاسبه ونحوه الى الحررية بالسعاية والاعتاق ويحول بعض الملك عند كما  
يزول ملك اليد عن المكاتب (بل ارد الى الرق لو عجز) ذلك المعتق البعض عن السعاية  
بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز وينبغى ان المولى يمتق الباقى منه عند عجزه في الاختيار  
قال عليه السلام من اعتمق شقصا من عبد فمليه عتق كاه هذا كاه عند ابي حنيفة وهو الصحيح  
كما فى المضمرات واعلم ان كلامه لا يخلو عن شيء وحق الاداء الى الملك فانه لا يزول شيء  
من الرق (وقالا) اى ابو يوسف ومحمد ان عتق بعضه (عتق كله) لان العتق مطلق  
الاعتاق اذ هو اثبات العتق فالاعتاق لا يتجزى كالمعتق ولذا عتق كله وليس له الاستسعاء  
عندهما ثم اشار الى فائدة اخرى من فوائد الخلائق فقال (ولو اعتمق شريك) فى عبد  
(حظه) اى نصيبه منه كالتصنيف وغيره بلاذن (اعتق) الشريك (الآخر) حظه منه  
او كاتبه او دبره كما فى الاختيار وغيره وذكر الزاهدى انه اذا دبر حظه فقد سعى وعتق بالاداء  
والاولا فى هذه الوجوه (واستسعى) العبد فى قيمة حظه يوم العتاق ولم يرجع العبد به  
على المعتق (او ضمن) الشريك الآخر (المعتق) حال كونه (موسرا) ملكا مقدارا  
نصيب الساكن من المال والعرض سوى ملبوسه وقوت يومه كما قال محمد ومنهم من اعتبر  
بمسار آخره للصيقة وعن ابي حنيفة انه قال الموسر الذى له نصف القيمة سوى المنزل  
والخادم ومتاع البيت وثياب جسده والاوّل الصحيح كما فى المحيط (قيمة حظه) يوم العتاق  
مفعول ضمن الثانى وفيه إشارة الى ان الاعتبار فى المسار والعار ليوم العتاق فلو ايسر فيه  
ثم اعسر لم يسقط الضمان بخلاف العكس والى ان له اختيار الاستسعاء والتضمين لكن لو اختار  
الاستسعاء لم يرجع الى التضمين كما لو اختار التضمين لم يرجع الى الاستسعاء وعنه انه  
يرجع الا اذا حكم به كما كفى المحيط والى انه اذا اشترى بين جماعة لم يرجع ان يعتق بعضهم  
حظه ويختار بعض الضمان وبعض الاعتاق وبعض السعاية وكذا الورثة فى رواية محمد  
وروى الحسن ان ايسر لهم الا اجتماع على التضمين او الاستسعاء او الاعتاق وفيه



خلاف الصلبيين كما في الزاهد (لا) يضمه (معسرا) بل يعتقه واستسعه وعن أبي  
 يوسف أنه يوجر من رجل ولو صغيرا يعقل فيما غنم من أجرته كالحمل المديون (و الولاء)  
 أي الميراث منه (لهما) أي للشر يكتن بقدر حظهما (أن اعتق) الشر يك الآخر  
 (واستسعى) العبد (و الولاء) للمعتق أن يضمه أي الشر يك الآخر قيمة حظه (ورجع)  
 المعتق (به) أي الضمان (على العبد) أي صح له الاستسعاء كما صح له الاعتاق والتبدير  
 والكتابة على ما قال أبو حنيفة (وقالا) في صورة اعتق الحظ (له) أي للشر يك الآخر  
 (ضمائه) أي المعتق إذا كان (غنيا والسعاية فقيرا) ولم يأخذ بالاعتاق (فقط) فليس  
 للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوي ولا للشر يك الاستسعاء غنيا ولا  
 الاعتاق غنيا أو فقيرا إذا الاعتاق لا يتجزى (والولاء للمعتق) عند هاتين كل الأحوال (ومن  
 ملك ابنه) أو غيره من ذى رحم محرر منه بالشراء أو الارث أو الهبة أو غيره حال كون  
 المالك شريكا (مع) شخص (أخر عتق حصته) نصفا أو غيره (ولم يضمن) حصته شريكه  
 ولو موسرا سواء علم أنه ابن شريكه أو لا وعنه أنه ضمن إذا لم يعلم وللشر يك الخيار بين  
 اعتاق نصيبه والاستسعاء (وقالا ضمن) الأب حصته شريكه (غنيا) وسعى ابنه فقيرا  
 (الافى الارث) فإنه لا يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما إذا كان لرجلين عمل جارية  
 فزوجهما أحدهما فولدت ولدًا ثم مات العم فورثه فإنه عتق الولد لأنه ملك بالارث  
 (وإن قال من له عبيد لعبدية) عنده (أحد كماله فخرج واحد منهما) (ودخل ثالث فأعاده)  
 أحد كماله يوعمر باليمين كما أشار إليه بقوله (ومات بلا يمين) بلن بد أبيان الإيجاب  
 الأول لو قال عتيت به الثابت عتق وبطل الإيجاب الثاني وإن قال عتيت به الخارج عتق ويوعمر  
 ببيان الإيجاب الثاني وإن بد بالثاني وقال عتيت به الثابت عتق وعتق الخارج بالإيجاب  
 الأول وإن قال عتيت به الداخل عتق ويوعمر ببيان الإيجاب الأول (عتق) عندهم  
 (من ثبت) عنده (ثلاثة أرباعه) وسعى في ربه وفيه تسامح فإن العتق لا يتجزى بلا  
 خلاف ويمكن أن يجاب عنه بما يأتي من جواب تجزى الاعتاق (و عتق عند  
 الشبخين (من كل من غيره) وهو الخارج والداخل (نصفه) لأنه عتق نصف الثابت  
 والخارج بالإيجاب الأول الدائر بينهما ونصف الداخل بالثاني الدائر بينهما وبين الثابت  
 وعتق ربه به لأنه بطل مالا في النصف المحرر فلم يبق إلا الربع (و عتق) (عند محمد)  
 ثلاثة أرباع من ثبت ونصف من خرج (ربع من دخل) لأن بالإيجاب الثاني عتق  
 ربع كل من الداخل والثابت عندهم السلام الوافي في الكافي (وإن قال ذلك في مرضه)  
 والسهم أعني رقبة وثلاثة أرباع رقبة عندهما ورقبة ونصف رقبة  
 عنده يخرج من ثلث المال ولم يخرج لكن الورثة أن أجازوا العتق عتقت تلك

السهم (و) ان (لم يجز وارث) من الورثة والمال هو العيب وقيمتهم سواء (جعل) عند  
 الشيخين (كل عبد سبعة) من السهام حتى يخرج منه سهام العتق والسعاية لان حق  
 كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلثة فبلغت سهام العتق سبعة  
 وسهام السعاية أربعة عشر (و) حينئذ (عتق ممن ثبت ثلثة) من الاسباع (ومن كل  
 من غير سهمان) منها (و) جعل (عند محمد كل) من العيب (سنة) من السهام  
 لان حق الداخل في سهم وحق الخارج في سهمين فبلغت سهامه ستة وسهامهما  
 اثني عشر (و) ح (عتق ممن خرج سهمان) من الاسداس (ومن ثبت ثلثة)  
 منها (ومن دخل سهم) منها (وسعى كل) من العيب على المذممين (في الباقي) من  
 سهام العتق فعندهما الثابت في اربعة اسباع من قيمته وكل من الداخل والخارج  
 في خمسة اسباع وعنده الثابت في نصف من قيمته والخارج في الثلثين منها والداخل  
 في خمسة اسداس فان قلت ينبغي ان يعتقوا عندهما بلاسعاية فلان الاعتاق  
 لا يتجزى قلت هذا اذا صادف محلا معلوما واما اذا لم يصادف كما اذا كان بطريق  
 التوزيع باعتبار الاحوال فيتجزى بلا خلاف لان ثبوته ح بطريق الضرورة والثابت  
 بهذا الطريق لا يعدو موضعها كما في الكرماني وغيره (والوطء) وانما في طلاق  
 مبهم (فمن كان له امرتان) وقال هذه او هذه او احد يوم طلق ثلاثا وطى احديهما  
 او ماتت تعين ان المطلقة غير الموطوءة او الحية ولو طلق طلقة واحدة فهل هو بيان قبل  
 مدةصالحة لانقضاء العدة وينبغي ان لا يكون بيمان لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء  
 كما مر (كبيع صحيح او فاسد وان لم يسلم المبيع) بات او بشرط الخيار لاحد هو وفيه  
 اشعار بان العرض على البيع ليس ببيان وهو بيان كاجارة (وموت) وقتل وتزويج (وتدبير  
 واستيلاء) وكتابة واعتاق لكن لو قال اردت المنة صدق قضاء (وهو صدقة  
 مسلمتين) الى الموهوب له والمتصدق عليه والبر من كل صدقة كما في النظم وفيه اشعار  
 الى انه لو لم يسلم لم يكن بيانا وفي الدرر ما وغيره انه بيان والتسليم لجرم التاكيد  
 (في عتق مبهم) فلو قال احد هما ثم وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنسبة  
 الى احدهما بعينه عتق الآخر لانها بيان اذا التعيين ثبت بالدلالة كالتصريح والكلام  
 مشير الى ان هذا الطلاق والعتق ينزلان فلان البيان اظهار لا انشاء وقال بعضهم انهما  
 لا ينزلان الا اذا وجد من الموجب فعل دال على الايقاع والى انه لو باعهما او وهبهما  
 او تصدقهما لكان فاسدا لكن في الاخيرين يجبر على البيان وتامه في الجب (دون وطى)  
 لاحد يهما فانه ليس ببيان (فيه) اي في العتق المبهم لانه غير نازل لمعلق بشرط البيان على  
 ما قيل ولذا احل وطئهما وان لم يجز ان يفتى به لان هذا العتق لا يعدو هما وانما يصح بفتيه

والمفهوم مغل لأنه نازل عندهما على ما قيل والوطى بيان ولذا لم يحلوطه وافيده  
 رمز الى ان التقبيل والمعانعة والنظر الى الفرج بشهوة ليس ببيان وعن ابي يوسف  
 انه بيان والى ان الاستخدام لم يكن بيانا وذاتا لخلاف كمال النظم (والشهادة على  
 العتق المبهم) في صحته او مرضه او بعد وفاته (باطل) ذلك الشهادة غير مقبولة لاشتراط  
 الدعوى والدعوى عن المجهول لم تصح وهذا عنده واما عندهما فلم يبطل لان اعتق  
 حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفي الحقائق ان الشهادة على اعتاق املى  
 امتينه على الخلاف والدعوى ليس بشرط بلا خلاف وفيه اشعار بان الشهادة  
 على حرية الاصل لم يبطل وتماه في العمادى (لا) تبطل الشهادة وتقبل  
 على (الطلاق المبهم) فيجبر على البيان وفيه رمز بان الدعوى ليس بشرط لانها  
 متضمنة لتحرير الفرج وهو حق الله تعالى

\* ( فصل الحلف بالعتق ) \*

(ويعتق) الواو فيه للاستيناف والفاعل الموصول (بان دخلت) الدار مثلا (فكل  
 مملوك) عبدا وامة فانه كالا دعى يقع على الذكر والانثى كمال في الذخيرة ولو قال عتيت  
 الذكر دون الانثى لم يدين قضاء ولا يتناول الجنين الا بالتبعية ولا المكاتب ولا المملوك  
 المشترك الا ان يعينهم كمال في النهاية (لى) للاختصاص والاختصاص انما يكون لشيء  
 هو ملكه في الحال دون ما يحدث في المال كمال في الكرم وفيه تأمل على ان المبتدأ  
 من المملوك هو الحال كمال في الرضى وغيره وفي بعض النسخ فكل عبد (يومئذ) اى وقت  
 الدخول (هر من كان) ملكا (له) اى المعتقد بالكسر (حين دخل) في الدار مثلا (ملكه)  
 وقت الحلف او بعده (وحيث ظرق له كيموئذ ظرق لى ولهذا قيل انه مخالف لما مر  
 من ان اليوم مع فعل متبدل للنهار لانه لم يطلق الوقت وفيه ان يومئذ مركب والمركب  
 غير المفرد الا ترى ان الرضى ذهب الى ان اذ بدل من يوم وفي الفصل انه خمسة  
 عشر ولذلك بنى الاول وشبهت الهمزة بالمتوسطة فحوشيم وكتبت بصورة الياء  
 على انه ليس بملكى كما مر (و) يعتق بهذا الحلف حال كونه (بلا) ذكر (يومئذ من)  
 كان ملكا (له وقت حافه فقط) فلا يعتق ماملك بعد الحلف (لا) يعتق (الحمل بكل مملوك لى)  
 اى بان قال لامته الحامل كل مملوك لى (ذكر) فيو (خر) ثم ولدت ذكرا ولو لاقبل من ستة  
 اشهر لان الحمل كعضو من المملوك ولذلك اولم يقيده بالذكر عتق الحمل بتبعية  
 الام كمال في الكافي وفيه اشعار بانه لو قال كل مملوك ام ملكه الى سنة فصاعدا على ما  
 يستتبع دون ما ملكه ولو قال عتيت دين ديانة لا قضاء كمال في المحيط (ومن اعتق

بكسر التاء (على مال) نقد أو عرض أو حيوان معلوم الجنس أو لا مكيل أو موزون  
 معلوم الجنس (أوبه) أي بذلك المال بان قال أنت حر أو هو حر على ألف أو بالفتح  
 (ف قيل) المال في المجلس حاضر أو غائبا بقرينة الفاء (عق) سواء أدى المال أولا  
 (والمال) المشروط (دين عليه) وينبغي أن يراد بالمال المتقوم فان العتق كالطلاق  
 فلو عتق على خمر فعلى تفصيله وفي كلمة على أشعار بأنه لو علقه بأذا أو متى لم يفتقد  
 بالمجلس كما في الاختيار (و) العبد (المعلق عتقه بالأداء) أي إذا علقه بان قال إن أدت  
 إلى ألف درهم فانت حر (مأذون) في التجارة دون التكدي لأنها المشروعة عند  
 الاختيار (أن أدى) ذلك المال في المجلس (عتق) وعن أبي يوسف أنه لا يتوقف على  
 المجلس كما في إذا ومتى وفي أضمار فاعل أدى إشارة إلى أن المولى أو أخت سكاها مائة دينار  
 لا يعتق والكلام مشعر بأنه لو استقرض المال من رجل وأدى إلى المولى عتق إلا أن الغريم  
 يرجع على المولى الكل في المحيط والمتبادر أن الأداء بالتخية بعد رفع المانع سواء  
 قبض أم لا كما أشير إليه في الكافي لكن في العمادى قال نصير أنهم كانوا يقولون في الدين  
 إذا وضعه بين يدي المالك لا يبرأ حتى يضعه في يده أو حجره (لامكاتب) ولهذا لا يحتاج  
 إلى قبول العبد ولا يبطل بالرد فيه وللمولى أن يبيعه بخلاف المكاتب (وفي أنت حر بعد  
 موتى بالفتح) أو عليه (أن قبل) العبد الألف (بعد موته) أي موت المولى ولو ساعة (واعتقه  
 الوارث) أو الوصي أو القاضي (عتق) عند الطرفين ولزمه الألف أما القبول بعده فلا لأنه  
 قابل الألف بالحرية بعد الموت وأما اعتاق الوارث فلان العبد صار للوارث فام ينفذ  
 ما علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه أشعار بأنه لو قال إذا مت فانت حر على ألف  
 فالقبول المحال لا بعد الوفاة فإذا قبل صح التبرير ولا يلزمه المال كما قال أبو يوسف وبأنه  
 لو قال أنت حر على ألف بعد موتى فالقبول على الحياة وبعد القبول صار مدبرا ولم يجب  
 المال وإذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي (والا) يقبل ولا يعتقه بان لم يوجد واحد  
 منهما أو وجد أحدهما دون الآخر (لا) يعتق ولا يلزمه الألف (وأن حرره) المولى  
 (على خدمته سنة) مثلا كما إذا قال لعبد أنت حر على أن تخدمني سنة (فقبل) العبد  
 ذلك في المجلس (عتق) من ساعته (ويخدمه) في بيته أو من خارجه على وجه متعارف  
 (سنة) لأنه معاوضة (فان مات مولاه) أو عبد (قبلها) أي قبل خدمة السنة بان مات  
 ساعته بلا خدمة أو خدمه نصف سنة مع الخدمة (يجب) عليه عند الشيخين (قيمه)  
 أي قيمة العبد كالأولى أو بعضها في الثانية (و) يجب (عند محمد قيمة خدمته) أي  
 أجر مثله كالأولى أو بعضها فلو اتفق قيمته وقيمة الخدمة فلا خلاف بينهم وإنما الخلاف فيما  
 إذا اختلفا حكما إذا كان قيمة العبد ألف درهم وقيمة الخدمة خمسمائة وقيل إذا مات

في ذم السنة مثلاً يأخذ بما بقي من خدمة السن في قولهم كمالوا اعتقه على الف واستوفى بعضها ثم مات فإنه كان للورثة أن يأخذونه بما بقي من المال كما في البهية

\* (فصل التدبير) \*

(من) مبتدأ عقيب مدبر (اعتق) ولو سكران أو مكرها (بعده موته) أي المعتق وفيه اشعار بأنه لا يصح تدبير العبد والصبي والمجنون والمعتوه ثم السيد برضر بأن مطلق من علق عتقه بمطلق موت المولى ومقيد ضد فاشار إلى الأول بقوله موتاً (مطلقاً) غير مقيد بشئ أصلاً بأن قال تدبرتك أو أنت حر أو مدبر بعد موتى أو أنت حر أو أنت حر بعد موتى أو عند موتى أو في موتى أو هلاكى أو أوصيت لك برقيتك أو ثلث مالى (أو موتاً إلى مدة عتق) وكثير (موته قبلها) نحو أنت حر إن مت إلى مائة سنة ومثاله لا يعيش إليه في الغالب إذا الغالب كالكائن كما في الكافي وفيه اشعار بأنه لو قال أنت حر إن مت إلى مائتى سنة فهو مدبر مطلق وفي المحيط أنه مقيد لأنه يتصور أن لا يموت إلى مائتى سنة لكن في الاختصار أنه قول أبي يوسف وقال الحسن أنه مدبر مطلق وهو المختار (مدبر) مجزأ أي معتق من التدبير وهو لغة التفكر في عاقبة الأمور وشريعة اعتق المملوك بعد الموت بلا فصل وقيل عتقه بعد موته قيل تعليق العتق بالموت فالمدبر هو المعتق بعد الموت ومن حكمه قبله أنه (لا يباع) لأنه وجب سبب الحر يقوان آخر كالبيع بشرط الخيار (ولا يوهب) ولا يتمدق به ولا يهبر ولا يرهن (ويستخدم ويستاجر) بالضم ويعتق ويكاتبوا كسأبه للمولى (والمدة برة توطأ) بملك اليمين (وتكسح) ولو كرها ومهرها وأرثها للمولى (وإن مات سيده) بالقتل أو غيره (عتق من ثلث ماله) بعد الدين إذا خرج منه وإن لم يخرج وأجاز لورثة قتلك (و) أن لم يجز (السعى فيما زاد على الثلث من قيمته مدبر أسوأ كان من ثلثه أو أقل أو أكثر وفيه اشعار بأنه لو خرج من الثلث وهلك باقى التركة قبل الوصول إلى الورثة ليس لهم حق السعاية وقد ذكر في المنية أن لهم حقها (وإن استغرق) أي أحاط (دينه) قيمة مدبره مع ماله أو بدونه (فقى كله) أي فهو سعى في كل قيمته مدبر أو هي نصف قيمته فقا وقيل ثلثا قيمته فقا وقيل خدمة مدبره على التخمين وقيل قيمته فقا كما في قاضى خان وقيل قيمته مدبراً كما في النظم والأول هو المختار كما في الكبير وبه يفتى كما في الصغير ثم أشار إلى الضرب الثانى فقال (وإن قال أن مت في مرضى هذا) أو من مرض كذا أو في هذا السفر (أو في هذه السنة) وإلى عشرين سنة فهو مدبر ليس بمدبر مطلق بل مقيد من حكمه أنه (صح) بغيره سائر تصرفاته (وإن لم يبع و) (وجب الشرط) أي الموت في المرض أو السنة أو غيره (عتق) من ثلث ماله وسعى فيما زاد أو أن استغرق دينه فقى كله (كالبير) المطلق ولا تظن منه

ان المقيّد يختص بالشرطية فانه لو قال انت حر يوم اموت فلن نؤي النهار فمقيّد وان نؤي الوقت فمطلق كافي المحيط وانما لم يذكر تدبير البعض فانه كاعتقائي البعض في التجري عندك وعدم التجري عندهما واثرا لخلاف فيه كفا في المحيط وغيره (وامّة) مبتدأ خبره ام ولده فهذا شروع في الاستيلاء وهو لغة طلب الولد مطلقا وشرعية جعل الامة ام ولد وهو يشيئ من ادعاء الولد وتملك الامة كما قال (ولدت) تلك الامة (من سبها) حقيقة او حكما فيشمل ما اذا وطى الاب جارية الابن ثم ولدت (فادعى الولد) اي السقط او غيره ولو ادعى ان الفاء بمعنى الواو كان شاملا لها اذا كانت حاملا فاقر المولى ان الحمل منه فانها تصير ام ولده كفا في المحيط (او) ولدت (من زوج) ولو حكما فيتناول ما اذا وطى بشبهة (فملكها) اي الزوي الحقيقي او الحكمي بالشرع او الهبة او غيره (ام ولده) سواء كانت في الاصل فنة او مبدرة او مشتركة بينه وبين غيره فولدت فادعاه احد هما فام الولد جارية استولدها الرجل بملك اليمين او النكاح او بالشبهة ثم ملكها فاذا استولدها بالزنا لا تصير ام ولد استحسانا عندهم وتصير ام ولد قياسا كما قال زفر كذا في المحيط وينبغي ان يشهد انها ام ولده كيلا يسترق ولده بعد موته كفا في فاضيل خان (وحكمها كالمبدرة) اي مثل حكم المبدرة المطلقة فلا تباع ولا توهب ولا تجبر على النكاح وتزوج عليها وتستخدم وتوطى وغيرها (الا انها) اي ام ولده (تعتق عند موته) اي السيد (من كل ماله) بخلاف المبدرة فانها تعتق من ثلثه والفرق ان الاستيلاء من الحوايج الاصلية كالاكل بخلاف التدبير فان قلت قد ذكر في فاضيل خان انه لو اقر في المرض بانها ام ولدى ولم يكن معها ولد تعتق من الثالث قلت قد ذكر في المحيط انه لم يصح اقراره بالاستيلاء وانه وصية متى تعتق من الثالث (وانها) ام تسع لى بنه اي دين المولى بخلاف المبدرة فانها تسعى له (ولا يثبت) من السيد (فيسب ولد الامة) اي كل موطوءة بملك اليمين او شبهة (الاب دعوة) بالكسراى ادعاء كون الولد منه (ثم) اي بعد ما ثبت نسب الولد الاول ثبت نسب الولد الثاني (بلادعوة) الا انهم قالوا هـ اذا كانت بحيث يحل له الوطى اما اذا كانت لا يحل كما اذا كانت ام ولده فجاءت بولد بعد فلا يثبت نسبه وكذلك الجارية اذا كانت بين رجلين ثم جاءت بولد فلا دعياه حتى يثبت النسب منهما ثم جاءت بولد آخر لا يثبت بلادعوة كفا في المحيط والكلام مشير الى انه لو اعتق ام ولده ثم جاءت بولد يثبت نسبه وذا الى سنتين لا غير كفا في فاضيل خان (لكن ينتفى) نسبه (بالنفي) لضيق الفراش وعنه انه اذا حفظها ولم يعزل عنها لم ينتفها ديانة لان البناء على الظاهر واجب فيها لم يعلم حقيقته وعن ابى يوسف انه اذا وطئه

بلا استبراء فلو ولدت فعليه أن يبدعيه وعن محمد أنه لا يبدعيه مالم يعلم أنه منه لأنه لا يحمل استخلاق نسب ليس منه لكنه يهتقه كما في الكافي

( ففصل في الولاء ) \*

لما كان مسيبا عن الاعتق عند بعض المشايخ والعق على الملك عند الأكثرين والصحيح كما في المحيط وغيره ذيله به وهو بالفتح لغة القرابة كما في الكافي وشريعة التنصير ويسمى بولاء العتاقة والنعمة ومن حكمه الأثر كما في النهاية وغيره فما قال بعض أنه ميراث يستحق المرأ بسبب عتق شخص في ملكه أو بسبب عقد المولاة فتفسير بالحكم وإذا غير عزيز وإنما لم يذكر المولاة لقلتها وهي لغة التنصير كما في الحقائق وشريعة أن يعاهد على أنه إن منى فعليه إرضه وإن مات فميراثه له سواء كانا رجلين أو امرأتين أو أحدهما رجلا والآخر امرأة كما في التنقيح وفيه إشعار بأن الإسلام على يده ليس بشرط لصحة هذا العقد كما في المبسوط وكذا كونه مجهول النسب وقال بعض المشايخ أنه شرط كما في الحقائق (من اعتق) بكسر التاء سواء كان مسلما أو ذميا أو هريرا من مسلم أو ذميا في دار الحرب أو غيرها كما قال أبو يوسف لكن ذهب الطرفان إلى أن المسلم والنهي لو اعتق حر بياني دار الحرب لم يكن له ولا عتق الواعق حر بيانيها وخلاه وقال أبو يوسف بالولاء والعق بلا تخلية كما في شرح الطحاوي (باعتق) كفارة أو بدل أو غيره لنفسه أو غيره وفي المضمرات من اعتق عن أبيه اليتم فالولاء له والثواب للميت من غير أن ينقص شيء من ثوابه (أو يفرع له) أي الاعتق كالتميم والاستيلاد والكتابة (أو يملك قربة) بأن يملك ذارحم محرمة منه بالشراء أو غيره ولو اكتفى عنه بالفرع لكان جائزا (فولاه) أي تنصير العتاق أو المعتق (لسيده) أن كان حيا ولا قرب عصبته أن كان ميتا فعلى هذا لا يحتاج إلى تصوير ولو لولاه المذبر وأم الولد وأما إذا أريد به الأثر فبيان أنه إن يرتد السيد فعوذ بالله وصار حرا بيا فيعتقان ثم جاء مسلما فماتا أولم يموتا لكنهما لم يأكبا أو أمة ودبرا أو استولدا ثم صار حرا بيمين فمات مدبرها أو أم ولدها فالولاء له في الصورتين والسلام شامل لما إذا كل ولأه كل منهما الصاحبه كما إذا اعتق حرا عبدا في دار الإسلام ورجع إلى دار الحرب ثم سبي واشتره ذلك العبد ثم اعتقه كما في الظهيرية (وأن) تبرأ منه و (شرط عدمه) أي الولاء لأنه شرط باطل لا يقتضيه العقد ومن اعتق أمة) ظهر حيلها أولا (زوجها) لا آخر (قن) غير معتق (فولدت) ولدا أقل من ستة أشهر أو ولد بن أحد هما أقل منها ومات ذلك الولد (فله) أي لمولى الأمة أو معتقها (ولاء الولد) لأن العتق ورد عليه (فلن اعتق) ذلك الزوج القن ثم مات

الولد (جره) أي مد الزوج ولا الولد من موالى الأمة (إلى قومه) أي موالى الزوج  
 أي المعتق وعصبته (أن كان بين اعتناق الأمة وولادتها) الولد (أكثر من نصف حول)  
 الأحسن نصف الحول لأنه حينئذ لم يتيقن وجوده وقت العتق فلم يكن الولد مولى الأم  
 وفيه إشارة مالى أن الولد لو مات قبل عتق الزوج لم يجره اليهم وإلى أنه لا ولاعتناء كما  
 سيجي وإلى أنه لو اعتق ولم يكن بينهما سنة أشهر لم يجره لثبوت ر الولاء على موالىها (والمعتق)  
 المتكور (عصبة) سببية (قدم) العصبة (التسمية) بأقسامها الثلاثة (عليه) أي المعتق  
 في الإرث وقدر في النكاح (وهو) أي المعتق مقدم في الإرث (على ذى الرحم)  
 أي قريب لا فرض ولا تعصيب له \* (واعلم) \* أنه قد تقرر في محله أن آخر العصبات هو  
 المعتق ثم عصبته ثم صاحب الفرض النسبي مما يرد عليه ثم ذورحم محرم ثم مولى المولاة  
 فالأولى هو الاتمام أو الترتيب رأسا إلا أنه تابع الهداية (فلن ملت) المعتق (السيد)  
 أو السيدة (ثم ملت العبد) (المعتق) بلا وارث (فولاءه) أي ميراثه على ما قال المحس ومن  
 الظن أن موت المعتق ليس بشرط لثبوت الولاء فإن سيرورة المال ميراثا لا يكون إلا  
 بعد موته (لأقرب عصبته سيده) على الترتيب فلو مات المعتق عن ابنين ثم ماتا  
 ولا أحدهما ابن ولا أخ ابن فالولاء بينهما على السواء لأنهم في القرب إلى المعتق على  
 السواء فالولاء لا يورث على ما قال أصحابنا كما في المحيط وغيره وعن نجم الأئمة أن ذوى  
 الأرحام يرثون في زماننا إذا لم يكن للمعتق وارث كما في النية (ولا ولاء) ثابت بحسب  
 الشرع (للنساء إلا ما اعتقن) أي الأولاء معتق أو عبد اعتقه بالاعتناق أو فرعه أو ولاء  
 لهم في وقت الوقت اعتاقهن فعلى الأول ما موصولة وقد تستعمل في ذوى العلم على  
 أنه ناقص في بعض المضائق فمحقق بغير ذى العلم وعلى الثاني مصدرية زمانية بمعنى  
 الوقت أي يحذفه وحقق الضمير على الأول وفي الثاني يجوز الحذف والتنزيل منزلة اللازم  
 (كما في الحديث) ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن أو كاتب أو كاتب  
 من كاتبين أو دبرن أو دبر من دبرن أو جره ولاء معتقن أو معتق معتقن أي ما اعتقته  
 أو اعتقه من اعتقته وصورة امرأة اعتقت عبدا ثم هو اعتق عبدا أم لكه ثم مات العبد الأول  
 ثم مات الثاني ولم يكن له وارث سواها فولاءه لها وقوله جره عطى على دبرن أو اعتق ولاء  
 مفعوله ومعتقن فاعله وصورته كصورة الباقي ظاهرة مبهر ومن الظن أن قوله  
 ما اعتقن منصوب أو مجرور باللام أو الباء المقدرتين لى الأباغتافهن وفي النية  
 عن نجم الأئمة أن بنت المعتق ترث في زماننا إذا لم يكن للمعتق وارث والحديث مختص  
 للآخر وكفى ذلك رعاية لحسن الاختتام



## ■ (كتاب المكاتب) \*

لم يجعل الاستيلاء في التذليل للعنتى. ولم يعنون بالفصل لكثرة مساهمته والمكاتب  
 الكتابة فانه **مصدر** ميمى فيكون موافق للباقي والعدول عنها المتقضى عن نوع تكرار  
 وهو مستحب ان عام فيه خير اى امانة ورشد في التجارة وقدره على الاكتساب  
 كباقي قاضي خان وقيل اى اداء الغرائض وقيل عدم الضرر بالمسلمين والا فلا فضل ان  
 لا يكتب كما في شرح الطحاوى (الكتابة) لغة مصدر كاتب عبده كما في الأساس  
 والمقدّم وقال الراغب انها ابتاع العبد نفسه من سيده بما يوعده من كسبه واشتقاقها  
 من الكتابة التى هي الايجاب او النظم ولو اضر لكان اظهر وشريعة (اعتاق المملوك)  
 اى العبد او الامة (يدا) تمييز اى اعتاق يد وهو المتصرف اى التملك والتملك وحاصله  
 لزلة المولى عن نفسه ملك اليد وتمليكك الى العبد (حالا) اى في الحال و زمان العقد فملك  
 البيع والشراء والخروج الى السفر وغيرها وان فله المولى (ورقة) اى ذاتا فانها وان  
 كانت في الاصل العتق الا انها جعلت كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية الكل باسم  
 الجزء (حالا) اى في وقت اداء بدل الكتابة عند عامة المشايخ وحالا في قول ملك الرقبة  
 ايضا لكن لا يملكها الا عند الاداء كشرط الخيل على ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوى  
 وحكمه في جانب المولى حال اثبوت ولاية طالب المال وما لاحقيقة المالك في البذل  
 وانما سمي هذا العقد كتابة اما لانه يكتب العبد على نفسه له ولاه ثمنه ويكتب المولى له  
 عليه العتق اولان فيه ضم حرية البذل الى حرية الرقبة واما لخط فقد لا يكتب لان تغيير  
 واجب (فلان كاتب) بلفظ الكتابة وقال كاتب (قنه) اى مملوكه بقرينة التعريف  
 فيتناول المذبح و ام الولد (ولو) كل (صغير يعقل) البيع والشراء بان يعرف ان البيع  
 سالب للملك والشراء جالب كما في السكر ما في وزاد في المضمرات ويعرف الغبن الميسر  
 من الفأش وفيه اشعار بان غير العاقل لا يصير مكاتبه حتى لو ادى المال عند غيرهم  
 يعتق ويسترد ما دفع كما في الزاهد وغيره (بمال) معلوم صالح للمهر برضاها كما في النظم  
 وفيه اشعار بجواز الكتابة على عمن لغيره كالملك والمورث والمزروع والاظهر الفساد  
 كما في قاضي خان (حال) اى معجل من حل عليه الدين حاول الى وجب وان لم كما في المخرج  
 (او منجم) اى مفرق في الاداء والعرب تسمى المفرق متجما كما في التبت بسبب وقال الراغب  
 اصل النجم الكوكب الطالع ويقال نجمت عليه اذ لو زعمته كانك فرضت ان تدفع عند طلوع  
 كل نجم فصياهم صار متعارفا في تقدير الدفع بما قدرته (او مؤجل) اى مجعول له اجل  
 وهو اليد المضمرة لشيء كما في المفرقات وفيه اشارة الى ان الاجل لو كان مجعولا

كالحصاد جاز الكتابة والى انه يكفى مجرد العقد اذا كان بلفظ الكتابة ولا يشترط ان يزداد  
 عليه ان اديت فهو حر وان عجزت ففن خلا للشافعي كما في النظم (أو) ان كاتب بغير  
 لفظ الكتابة (وقال جعلت) لازما (عليك الفا) من الدراهم فقدم المفعول الثاني على  
 الاول ثم وصف بقوله (تؤديه نجوما) اى فى اوقات فانها جمع نجم بسم بالوقت كما  
 فى المغرب ثم وصفه وقال (اولها) بالنصت اى فى اول النجوم (كذا) اى خمسائة مثلاً  
 (وأخرها كذا) اى خمسائة (فان اديته فانت حر وان عجزت ففن) اى فانت عبد  
 وانما اشترط هذا الشرط ان يكون العقد مقاولاً لا فاقولاً كفى عندنا كما مر وبه صرح  
 الكرماني (وقبل العبد) المال عطف على قال او كاتب (صح) الكتابة ولزم المالك بالتمام  
 وقال بعضهم انه يندب بطل بعضه كما فى شرح الطحاوى وغيره (وخرج من يده  
 دون ملكه) مستدرج بصرى التعريف لانه ذكر ليتقرر مسائل الاولى على القيمة  
 الثاني والباقية على الاول الان الفاء اولى حيثئذ فى قوله (وعتق) المكاتب كله لبقاء  
 المملكية (مجاناً) اى بلا بدل قبل ادائه (ان عتق) اى اعتقه السيد الصحيح لا المريض  
 فان تصرفه يعتبر من الثلث (وغرم) اى ضمن السيد (العقر) اى مقدار مهر مثل  
 المكاتبه او مقدار بدل اجارتها للوطىء لو كان الاستيجار بها والفتوى على الاول  
 كما فى استيلاء المضمرات (ان وطىء مكاتبته) لانها خرجت من يده (وغرم) الارش  
 اى دية الجراحة (ان جنى عليها او على ولدها) اى جرح احدهما (او) غرم المثل او القيمة  
 ان جنى على (مالها) اى تلفه وكذا غرم ارشها ان جنى عليه كما فى قاضيخان فالاولى تذكير  
 الضمير لتدخل المكاتبه تبعاً فان التخصيص موجه بخلاف العكس (ومحنت) الكتابة  
 وانما انت ههنا تنبيه على جواز الوجهين كما عرفت (على حيوان ذكر جنسه) كالعبد  
 والخمار (فقط) اى لانوعه كالتركي والهندي ولاصفته كالجيد والردي (ويؤدى)  
 المكاتب (الوسط) بين الجيد والردي من ذلك الجنس (او قيمته) اى الوسطى العبد  
 اربعون دينار اعند هو على قدر غلاء السعر ورخصه عندها ولم يقدر فى غيره بشيء  
 لو كاتبه على مال متقوم الا انه مجهول الجنس والقدر ينقصد على القيمة وفيه اشعار بان  
 لو كاتبه على شعير او حنطة مع بيان المداى الوسطى كما فى المحيط (وقسدت) الكتابة  
 واقعة (على قيمته) اى قيمة العبد لا اختلاف المقومين فلا يتعين لكن يعتق باداء القيمة  
 ويثبت بتصا دقيهما وان اختلاف جعل الى المقومين فان اتفق اثنان على شىء فهو القيمة وان  
 اختلفا بلان يقوم احدهما بالف والاخر به وبعشرة يعتق باداء الاقصى وفيه اشعار  
 بان لو كاتبه على ثوب ففسدت كما فى المحيط (أو) على (خمر) اى نفسها او قيمتها  
 (او خنزير) او غيرها مما لم يتقوم (من المسلم) فلو كاتب ذمى عبده الكافر على نحو الخمر

المعلوم المقدار جز وفيه اشعار بأنه اذا اتى المحر عتق وهذا ظاهر الرواية وعن الطرفين  
 انهما يعتق به اذا قل ان اديتها فانت حر وعند زفر لا يعتق الا بداء قيمة العبد وعند ابي  
 يوسف ان ادى المشروط او قيمة العبد عتق فمافي الهداية من اداء قيمة المحر مشكل  
 كمافي الكافي وذكر في المحصر انه لا يعتق عند الطرفين بداء المحر بل بداء قيمة نفسه لان  
 القيمة في العقد الفاسد كالمسمى في الصحيح (ومع للمكاتب) كما لو لونه وعبد وامتة  
 (البيع والشراء) ولو بغير فاش عندنا واما عندنا فلا يصحان به والمحابة فيهما على  
 هذا الخلاف فيصحان بالغبن اليسير ولو قال صح له التجارة لكان شاملا لمثل المضاربة  
 والشركة والاجارة والاستيجار والاستقراض والابضاع والاستبضاع والرهن والارتهان  
 والاستعارة كمافي المحيط (والسفر) وان شرط عبده استحسانا (وانكاح امته) من عبد  
 غيره والتوكيل به لاستفادته المهر وفيه اشعار بأنه لا يجوز انكاح عبده اصلا حتى لو اجاز  
 بعد العتق لم ينقل ولا انكاح امته من عبده وعن ابي يوسف انه يجوز كمافي المحيط (وكتابة  
 قنه) خلا فزفر (وله) اي المكاتب الاعلى (ولاؤه) اي المكاتب الاسفل (ان ادى) الاسفل  
 بدل كتابته (بعد عتقه) اي الاعلى لانه صار حرا (ولسينه) اي الاعلى ولاؤه (ان ادى  
 قبله) اي عتقه (ولا) يصح (تزوجته) بنفسه وبالتوكيل الا باجارة السيد فلان  
 اعتق قبل اجازته نفق ذلك النكاح على المكاتب كما مر في النكاح (ولا) (هبتة ولو بعوض و)  
 لا (تصدق الا بيسير) منهما وهو ما دون الدرهم لانه قليل يتوسع فيه الناس كمافي الكرماني  
 وفيه اشعار بأنه لو اهدى بطعام اودعى اليه فلا بأس بقبوله ولو اهدى بالدرهم او الثياب  
 لم يقبل كمافي المحيط (وتكفله) بالنفس او المال وفي المضمرات لمو كاتب عبده كتابة  
 واحدة بالف فله ان يطالب كل واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة  
 (واقرضه) لانه تبرع لم يدخل تحت الكتابة وينبغي ان يجوز باليسير كالهبة (واعتاق  
 عبده ولو بمال و) لا (بيع نفس عبده منه) اي من عبده لان فيها اسقاط الملك واثبات  
 الدين على المفلس (وانكاحه) اي عبده كما اشار اليه (والاب والوصي في رقيق) المحر  
 (الصغير كالمكاتب) حكما فيمكن كتابة قنه وانكاح امته لا يعتق عبده  
 ولو بمال ولا يبيع عبده وانكاحه (واذا عجز عن نجم) ولو اولا (ان كل له) اي المكاتب  
 (وجه) كدين ومال ولو في سفره (سيمصل) ذلك الوجه الى المكاتب (لا يعجزه) من التعجيز  
 اي لا يعجز (الحاكم) والقاضي بتعجيز المكاتب بل يمهله (الي) يومين او (ثلاثة ايام)  
 فانها مائة ايلة العذر في الغالب كشرط الخيار وقضية الاخبار وامهال من ادعى الدفع  
 بنية حاضرة وامهال المندوبون المقر ليحضر المال اوليبيع عينا في يده وامهال المرتد  
 كمافي الكافي (والا) يكن له ذلك الوجه (عجزه) الحاكم عند الطرفين وقال ابو يوسف

يعجزه حتى يتوالى نجهان والاول هو الصحيح كما في المضمرات (وفسخها) اى فسخ  
 الحاكم الكتابة وان لم يرض المكاتب به (بطلب سيده) التفسير (او) فسخها (سيده)  
 بنفسه بلا قضاء (برضا) اى المكاتب وفى فسخه بدون رضاه روايتان وفيه اشعار  
 بان المكاتب ليس له ان يعجزه نفسه بل ارضاء السيد فان الكتابة لازمة في جانبه على  
 ما ذهب اليه محمد بن سلمة الا انه خلاف ما ذهب اليه اصحابنا فان الكتابة غير لازمة فيه  
 عندهم على ما قال ابو بكر البخارى كما في المحيط (وعاد) بالتفسير (رقه) كما كان اولاً وفيه  
 اشكال فانه مشعر بان الرق يزول بعقد الكتابة وقد مر ان الرائل هو اليد وان الرق حق  
 الغير والعبد لا يقدر على ازالته كما حققنا ولذا قال في الهداية عدا الى احكام الرق فالتحقيق  
 ان الرق ثابت فيه الا ان الكتابة تمنع المولى عن بعض الاحكام فلو قيل بمنع المضام  
 وهو الحكم لاندفع الاشكال (وما) كان (في يده) من الاكساب ملكا (لسيده) ملكا مؤكدا  
 عند ابى يوسف وملكاً مبدأ عند محمد بن الواهر المكاتب امة ظئرا ثم عجز بطل عنده  
 خلافا لابي يوسف كما في السكري (فان ملك) متجاوزا (عن) اداء (وفاء) اى مال يفي بما  
 عليه اى مات وترك مالا وافيابه (لم تفسخ) الكتابة لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بانه اذا لم  
 يترك وفاء تفسخ حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابى بكر الاسكافى وذهب  
 الفقيه ابو الليث الى انه لا تفسخ بدون الحكم كما في الصغيرى واعلم انه اذا مات عن وفاء  
 وعليه ديون يدي عبد بين الاجنبى ثم يدين المولى ثم يبدل الكتابة كما في المحيط (وقضى  
 البدل) حينئذ (من ماله) الذى لم يمتد على به دين (وحكم به وته) اى المكاتب (حرا) فى آخر  
 جزء من اجزاء حيوته عند الاكثرين ومنهم من يقول انه يعتق بعد الموت بان يقدر حيا  
 قابلا للعتق كما يقدر المولى ميتا حيا ما لم يعتق كما في السكري (و) حكم للوارث سيدها كان  
 او غيره باخذ (الارث) اى الميراث والهبة بدل من الواو (منه) اى من المكاتب والاكتفاء  
 مشعر بان وصاياه باطلة فلا يعتبر تدبيره فيقسم بعد اداء البدل بين الورثة لا غير كما في  
 المحيط (وعتق بنيه) اى حكم يعتق اولاده ذكورا واناثا فى آخر حياة المكاتب فان الانثى  
 يدخلن تغليباً حال كونهم قد (ولدت وافي) وقت (كتابته) لا قبلها فلا يعتقون (او)  
 قد (شراهم) اى ملك والديه ومولوديه بالشراء وغيره من اسباب الملك فهو عجز  
 واستخدام فلا يعتق بالملك غيرهم من امراته وسائر ذرىهم محرر منه عنه خلافهما  
 والاصل ان من يدخل فى الكتابة يعتق ومن لا فلا وهم يدخلون اتفاقا واما غيرهم  
 فلا يدخلون عنه استحسانا ويدخلون عندها قيلسا كما في المحيط (او) عتق ابنه  
 قد (كوتب) المكاتب (هو وابنه) حال كونه (صغيرا او كبيرا برة) اى بكتابة واحدة  
 فانها جعلت كشخص واحد فهو معطوف على عتق بنيه وابنه على المستتر فى كوتب وهو

من وضع الظاهر موضع الضمير فلا تساهل فيه كما ظن (وطاب) أي هل (لسيده)  
 الغنى (أن أدى) المكاتب (اليه) شيئا (من صدقة) أي زكوة وغير ما (فعبز) فلو عجز  
 فادى اليه لا يطيب له لكن الصحيح أنه يطيب لأن الحبث في الاختلافه ذل على أصل  
 أبي يوسف ولتبذل الملك عند محمد كما في الكافي فلو قال وعجز لكان أحسن (ولا تنفسخ)  
 الكتابة (بموت السيد) والالبطل حق المكاتب (وأدى) المكاتب (البذل إلى ورثته)  
 أي وارثه الكبير ووصى الصغير (على نجومه) أي على وجهه وقع العقد عليه من النجوم  
 (وإن اعتقه بعضهم لا يصح) اعتاقه نصيبه لتوقف الاعتاق على الملك والمكاتب  
 غير مملوك لأحد (وإن اعتقه) جميعا أو متفرقين (عق مجانا) استحسانا لأنه جعل  
 اعتاقهم إسقاطا لبذل الكتابة لا قياسا لما ذكرنا والابرار عوا الهبة وما في معناه كالأعتاق  
 حكما ولا يخفى ما ير عام من وجه حسن الاختتام

\* (كتاب الإيمان) \*

عقب الكتابة بها ما بينهما من الموافقة في المخالفة فإن الكتابة مطلقة واليمين مقيدة  
 والاطلاق مقدم على التقييد والإيمان أي إيقاع الإيمان جمع اليمين لغة اليد اليمينى على  
 ما في عامة الكتب فليست بمصدر كالطهارة وغيرها ولذا جمعت مع حذف وعنه دون  
 سائر الكتب وشريعتا أقوى به العزم على الفعل والترك وانها سمى به لأنهم يتماشرون  
 بإيمانهم حالة التحالف وهو على ما في المبسوط والتخفة وشروح الهداية وغيرها قسمان  
 قسم وجعله شرطية سيأتى تفسيرهما فمن الظن السوء أن يجعل القسم الثاني خارجا  
 عن اليمين الشرعية ولا يكون الخلق به عند الجمهور سيما في زماننا لقلة مبالاة الناس  
 بالقسم الأول ولا يكره الخلق به اتفاقا وإن كان تقليدا أولى كما في الكافي وغيره وفي كفاية  
 الشعبي أن ليس لأحد أن يحلف بالله إلا عند الضرورة ولما كان هذا القسم أشبع مع  
 الأشر فية ابتدأ به فقال (وهي) أي اليمين بالله وصفته وما في حكمه كتحريم الحلال  
 (ثلاث) باعتبار الحكم فإن اليمين باعتبار العدد أكثر من أن يعد ثم فصله فقال  
 (فحلفه) بفتح الحاء وكسر اللام وسكونها يمين يؤخذ بها العهد ثم سمى به كل يمين  
 كما في المفردات والمراد به المعنى المصدرى أي حلف الحالف بالله (على فعل) مفتوح الفاء  
 وهو الظاهر المقابل للترك لا ما هو مصطاح النجاسة ولا عرف المتكلمين من صرف الممكن  
 من الامكان إلى الوجود كما ذهب إليه المصنف والمشهور المكسور لأنه به معنى المفتوح فانه  
 وإن كان لغا سمي الاثر المترتب على المعنى المصدرى وعرفا اسم للفظين اشتراكا كضرب  
 وهرب لأن الاسم يستعمل بمعنى المصدر كما تقر (وترك) أي عدم فعل (ماض)

حال كون الخالف كاذبا (كذبا) أو كذب عمدا وكونه حالامن فاعل كاذبا كذب وهو  
 الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه عمدا كان أو سهوا الا انه لا يأتى بالسهو هنا  
 هو المشهور لكن في الكرماني والمستصفي وغيرهما ان الكذب يرجع الى ما في الذهن دون  
 الخارج وفيه رمز الى ان محل اليمين في الحقيقة الجملة الخبرية لانها الموصوفة بالكذب  
 والى ان تلك الجملة وجب ان يشتمل على الماضي المتيقن او المنقضي فتوصيف الفعل والترك  
 به تجوز وانما خص الماضي وقد وصفه بالحلالات لانه اكثر وقوعا وما قال المصنف انه داخل  
 في الماضي لانه لزمان التكلم واليمين انما تنعقد بعد الفراغ منه فيه ان الحال بالاجماع  
 ما قارن وجود لفظ وجود جزء من معناه كما ذكره ابن مالك وغيره ويمكن ان يقال  
 ان الماضي غير محمول على العرف بقرب ما ياتي من قوله أت فلم يكن في التوصيف تجوز  
 وقد اندرج فيه الحال كما ذكره (غموس) اي يمين غموس ويجوز ان يضاق اضافة الجنس  
 الى النوع كما في الكرماني وغيره من المتقدمين وقال المطرزي ان الاضافة خطأ لغة  
 وسماعا والغموس صفة من الغمس اي الادخال في الماء سميت به لانه يدخل صاحبه  
 في الاثم ثم في النار وفيه اشعار بانه يمين حقيقة كما يشعر به شرح الطحاوي لكن  
 في المبسوط والكرماني وغيرهما انه يمين مجازا كبيع الحر لان اليمين مشروعة وهي كبيرة  
 محضة واعلم ان ما ذكره اعم ما ينقطع به حق المسلم وفي المحيط انه الغموس (يأثم) صاحبه  
 (به) اي بذلك الخلف ولا يرفع له الا التوبة النصوح والاستغفار لانه اعظم من ان يرفع  
 الكفارة بخلاف المنعقدة (و) حلفه عليه (ظانا) وقيل انه عطف على عمدا على تقدير  
 كونه حالامن فاعل كاذبا وفيه انه على تقدير التسليم مستلزم لاستدراك قوله وهو وضعه  
 ولو تركه وقال عامدا كان اخصر (انه) اي الفعل الماضي او الترك الماضي وكذا الحال  
 في الحال (حق) اي مطابقة الواقع له لا مطابقة للواقع فان اتصافه بالحق ليس لذاته  
 كما عرفت واعلم ان الكذب يستعمل غالبا في الافعال والحق في المعتقدات (وهو)  
 اي الفعل او الترك (ضده) اي لا يطابقة الواقع (لغو) ساقط لم يتعلق به حكم وفي القاموس  
 اللغو ما لا يعتد به وفي الزاهد عن ابن عباس هو اليمين في الغضب وفي الاختيار  
 عن ابي حنيفة انه قول الرجل لا والله وبلى والله وفي المصبرات انه غموس عند نوا مثال  
 اللغو في الماضي والحال ان يقول والله ما دخلت الدار وانه زيد ظانا انه كذلك وقد كان  
 بخلافه وفي المحيط لو ارا درجل ان يقول لا خير فقال بالله اكبر برخيبي فقام لا يلزمه  
 كفارة لانه لغو من الكلام (يرجى عفو) اي ترك عقوبته لانه لم يتعمد الكذب وانما  
 لم يقطع بالعفو متابعة لمحمد في المبسوط ولانه غير منصوص فلا تعتقد كونه مرادا  
 (و) حلفه (على) فعل او ترك (ات) اي مستقبل اوات زمانه (منعقد) وفي بعض

النسخ منعقدة باعتبار اليمين ويسمى معقودة ايضا لتوثيق الحالف اياها بالقصد والنية  
(وكفر فيه) اى فى المنعقد من الايمان (فقط) دون الغموس والنفو وهذا نص راجح  
بما اشير اليه (ان حنث) فى بيمينه بالسكسر اى نقضها واثم فيها والحنث الذنب العظيم  
كما فى طلاق الطلبة وفيه اشارة الى ان الكفارة لم تعتبر الا بعد الحنث والى انه يحتمل  
ان يكون البر والحنث واجبين كما مر على فعل الفرض وترك المعصية وبالعكس وان يكون  
الحنث خيرا من البر كما على هجران المسلم وغيره وان يكون البر خيرا كما على المباحات  
كما فى الاختيار وغيره (ولو سهوا او كرها حلف او حنث) اى وجب الكفارة وان كان الحلف  
او الحنث بطريق السهو او الاكراه كثيرا ذكره المص وفيه رمز الى ان سهوا او كرها  
تميز مقدم على عامله الا ان تقدمه غير جائز على الاصح والى ان كرها بالفتح فانه بالضم  
الكراهة والسهو كالنسيان فى اللغة الغفلة وذهب القلب الى الغير كما فى القاموس  
واما عرفا فالسهو قسم من النسيان فانه فقد ان صورة خاملة عند العقل بحيث يتمكن  
من ملاحظتها اى وقت شاء ويسمى هذا ذهولا وسهوا او بحيث لا يتمكن منها الا بعد  
تجشم وكسب جدي يد ويسمى نسيانا عند الحكيم كما فى التلويح فالاولى ذكر النسيان  
وان علم من السهو حكم قسم آخر منه بالطريق الاولى ويدخل فيه ما جرى على لسانه  
من اليمين عند ارادة غيره ويسمى هذا خطأ كما فى المستصفى (والقسم) بفاتحيتين اسم  
من الاقسام وعرفا جملة مؤكدة تحتاج الى ما يلتمصق بها من اسم دال على التعظيم يسمى  
بالمقسم به وجهلة مؤكدة يسمى بالمقسم عليها وجواب القسم فهو اخص من اليمين  
والحلف الشاملين للشرطية الالية ولما كان المقسم به شريفا فى نفسه قال (بالله)  
اى يلتمصق باسم دال على ذات الواجب تعالى فهو اسم للذات وذاعنده الاكثرين وقال  
بعضهم انه فى الاصل صفة انقلب عليها وفيه اشعار بان بسم الله ليس بيمين وهو المختار  
عند الله والشهيد وذكر القدورى انه يمين مع النية وعن محمد انه يمين مطلقا كما فى  
المحيط والاطلاق دال على انه يمين وان كان مر فوعا ومنصوبا اوسا كنا لانه ذكر اسم الله  
مع حرورى القسم والخطا فى الاعراب غير مانع كما فى النهاية (او بلسم) هو عرفا لفظ  
دال على الذات والصفة معا فلاله اسم على رأى (من اسمائه تعالى) ولو غير مختص به  
ولم يختلف الناس به ولم يكن صريحا فحوبك لافعلن كما فى الاختيار وغيره (كالرحمن)  
فانه لم يستعمل فى غيره (والرحيم) يستعمل فى غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن  
يمينا بلانية والاول هو الصحيح كما فى المحيط والكلام مشير الى انه لو قال والله الله كان  
يمينين وفى النواحد انه يمين واحدة ولو قال والله الله فواحدة بالاتفاق والى انه لو قال  
والله والرحمن والرحيم والعزيز والحكيم فكل منها يمين على حدة وعنه ان الكل يمين

واحدة كما في الصغرى (والحق) أي من لا يفتح منه فعل فهو صفة نسبية وقيل من لا يستقر  
 في وجوده إلى غيره وقيل المصادق في القول كما في شرح الموافق وفيه إشارة إلى أن حق الله  
 وحالهم يكن يميناً وفيه خلاف سيأتي (أو بصيغة) هي عرفاً مصدر ممكن الاشتقاق  
 (يخلق بها) أي يخلق العرب بتلك الصفة بلا ورود نهى احترازاً عما يختلفون بها  
 من نحو الأبناء والأبناء فإنه قد نهى الشريعة عنه (من صفاته تعالى) ذاتية أو فعلية  
 وقال مشايخ العراق أن اليمين هي الأولى لا غير والأول هو الأصح كما في النهاية والفرق  
 أن الذاتية ما يتعلق به حدوث ممكن أو لا يجوز ومنه بضد هو الفعلية بخلافه على  
 القولين كالعلم والحق (كقوله الله) أي غلبته من عدم النظم من حد  
 ضرباً وعدم الحظ عن منزلته من حد علم (وجلاله) أي كونه كامل الصفات (وكبريائه)  
 أي كونه كامل الذات (وعظمته) أي كونه كامل الذات أصانة وكامل الصفات تبعاً  
 (وقد رتبه) أي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والترك بحسب الدواعي (لا يلتصق  
 القسم) بغير الله) فإنه حرام عن ابن عباس أنه قال لو حلفت بالله كاذباً أحب إلى  
 من أن حلف بغير الله صادقا وعن ابن مسعود أنه قال الإشراك بالله ثلاثة منها الحلف  
 بغير الله وعن ابن عمر أنه قال الحلف بغير الله شرك كما في كفاية الشعبى فما أقسم  
 الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والضحى وغيرهما ليس للعبد أن يخلق بها  
 وما اعتاد الناس من الحلف بجان وسرتو فلن اعتقد أنه حلف والبر به واجب يكفر  
 وقال علي الرازي أي أخاف الكفر على من قال بيمين وحياتك وما أشبهه كما في  
 النهاية وقد ذكر في المنية أن الجاهل الذي يخلق بروح الأمير وحياته ورأسه لم يتحقق  
 إسلامه بعد (كالنبي والقرآن) وسورة منه والمصحف والشرائع والعبادات كالصلاة  
 وغيرها والعرش (والسكبة) كل ذلك لأن العرب ما تعارفوا يميناً كما في شرح الطحاوي  
 (ولا بصفة) من صفاته تعالى (لا يخلق بها عرفاً) أي في عرف العرب كما في شرح  
 الطحاوي (كرحمته) من الصفات الحقيقية فإن مرجعه الإرادة أذ المعنى إرادة الأنعام  
 (وعلمه) صفة بها لا يخفى عليه شيء وفي الخلاصة أنه يمين بالنية (ورضاء) أي ترك  
 الاعتراض من الإرادة كما قال المعتزلة فلن الكفر مع كونه مراداً له تعالى ليس مرضياً عنده  
 لأنه يعترض عليه ويؤخذ به (وعضبه) أي انتقامه وكونه معاقباً لمن عصاه وقال أبو  
 حنيفة أنهما صفتان له تعالى بلا كيف (وسخطه) أي أنزال عقوبته وفي الأصل الغضب  
 الشديد المقتضى للعقوبة كما في المفردات (وعذابه) أي عقوبته وقال الراغب هو  
 الإجماع الشديد (وقوله) مبتدأ خبره قسم بعد (لعمر الله) عطف بيل لقله وهو مبتدأ  
 خبره عنونى هو قسمى أو ما قسم به فهذا يجري مجرى قولك أقسمت بغيرك وذال



لعمر الله بمنزلة قول هو الله الباقي والعمر هو البقاء مضموما ومفتوحا ولم يستعمل في اليمين  
 الا المفتوح كما في الكشف وقال الراغب هو دون البقاء لانه اسم لمئة عمارة البدن بالحياة  
 والبقاء عند الفلاس عوليت اوصى الله به وقلما يوصف بالعمر وفي الاضافة اشعار بانه  
 لا يجوز ان يحلف ويقال لعمر فلان فانه كبيرة بلا خلاف واذا حلف ليس اياه ان يبر بل يجب  
 ان يحث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كفاية الشعبي (وايم الله) بفتح الهمزة  
 وكسر هاء ضم الميم مقصور ايم الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب  
 الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها ولا يستعمل  
 مقصور الايم الا مع الجلالة وهو جمع يمين عند الكوفية همزة قطعية جعلت وصالية  
 لكثرة الاستعمال تخفيفا ومقدار ذلك عند سيبويه مشتق من اليمن وهو البركة وعلى  
 المنهيين مبتدأ خبره مخدوق هو نحو يميني ومعنى يمين الله ما خلق الله تعالى به من  
 نحو الشمس والضحى واليمين التي يكون باسمائه تعالى نحو والله كما في الرضى وذكر  
 في المبسوط ان ايم الله صلة عند البصرية (وعهد الله) بالجر بواسطه حرف القسم كما  
 ذكره المص وفيه ان الواو للعطف وحلم بجزره والحكاية بعيدة جدا على ان النصب  
 جائز على اضمار فعل القسم والرفع شايع على الابتداء اي اقسم عهد الله وعلى عهد  
 الله اي يمينه وقد مر معناه وفي المحيط ان المعنى موجب يمين الله ويجوز ان يكون  
 المعنى والله الحافظ فان العهد حفظ الشيء ومراعاته ما لا بعد حال ويسمى الموثق الذي  
 يلزم مراعاته عهد او عهد الله ما يلزمه وليس يلزم في الشرع كالنذر وما يجري مجراه  
 (و) دعتوه (ميثاقه) وبالميثاق هو عقد مؤكد يمين وعهد كما في المفردات وذكر  
 في المحيط ان يذير فتم وعهد كرم سوا في اليمين (واقسم) واعزم (واخلق) بكسر  
 اللام وعن محمد لو قال البتة لا اخلق كذا فيمين كما في المحيط (واشهد) اي اقسم لجره  
 مجرى الحلف (وان لم يقل) مع كل من الثلاث (بالله) وقال زفران لم يذكر معهما لم يكن يميناً  
 (وعلى نذر) وهو ان يوجب على نفسك ما ليس بواجب كما في المفردات وفيه اشعار  
 بانه لو قال نذرت ان لا افعل كذا فيمين كما في قاضيخان وغيره وهذا اذا لم يرد بالنذر  
 شيئاً بعينه ولا فليس يمين ولما اوجب عليه الوفاء كما يجي (او) على (يمين) معناه بر من  
 سو كذا استبركه ابن كارتكهم وهو يمين ايضا كما في المحيط (او) على (عهد) اي او على عهد  
 كما في النظم (وان لم يضق) هذه الالفاظ (الى الله) ولم يقل على نذر الله او يمين الله او عهد  
 الله وعن ابي يوسف اذا قال الله على يمين وهو يريد ان يوجبها على نفسه ولا يقول  
 ان فعلت فليس يمين كما في المحيط (وان فعل كذا) اي ان دخل الدار مثلاً (فهو كافر)  
 او مجوس او يهودي او نصراني لانه تحرير الحلال الذي هو يمين فان المعنى هذا

الفعل المباح مرام على لانه علقه بالكفر (وان لم يكفر) بهذا التعليق من الكفر هو الظاهر  
 حال كونه (علقه بمأص) بان يجعل الشرط لفظ كان مثلاً فان لنصوصه في المعنى لا يستفاد  
 منه المستقبل اصلاً نحو ان كان فعل كذا فهو كافر (او آت) كما مر وفيه اشارة الى انه  
 لو قال ذلك لشيء ففعله يكفر والصحيح انه ان اعتقد انه يمين لم يكفر فيها وان اعتقد الكفر  
 بالحنث يكفر لانه لما اقدم على الحنث لرضى بالكفر كما في الهداية والى ان من الايمان جملة  
 شرطية غير مفسرة بجملة لم يكن يميناً جزأها صالح للمنع أو الحمل وشرطها مطلق  
 عن الشخص والوقت فلو قال انت طالق ان شئت لم يكن يميناً لانه تفسير لا يخفى الذي  
 ليس بيمين ولا انه مقيد بالمرأة والمجلس وكذا لو قال ان من فانت حرة فانه قد بير وكذا  
 لو قال انت طالق غدا بخلاف انت طالق في ذبح الناس لان الفعل بدخول في صائر  
 بمعنى الشرط كما في المحيط (وسوكند ميخورم بخداي قسم) اي يمين فهو مجاز اذا الشرطية  
 ليست بقسم كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال سوكند ميخورم بطلاق فليس بيمين  
 كما في الخلاصة والى انه لو قال سوكند ميخورم بدون بخداي او قال سوكند ميخورم  
 لم يكن يميناً وليس كذلك بخلاف ما لو قال سوكند ميخورم ام فانه اخبار ان صدق  
 الحنث والافلاش عليه كما في المحيط (وحقاً) لا فاعل كذا لم يذكر في شيء مما عمتب  
 وقد اختلف المشايخ فيه ومعناه الاحالة كذا في المحيط لكن في النظم اذ ليس بيمين  
 عند المتقين ومن اكثر المتأخرين وفي المضمرات الصحيح انه ليس بيمين وفي قاضي خان  
 الصحيح انه ان اراد به اسم الله يكون يميناً (وحق الله) ليس بيمين على الصحيح لانه  
 معناه ما يستحقه على عبادته من العبادات كما في المحيط وعن ابى يوسف انه يمين وعن ابى  
 حنيفة انه يمين السفلة اي الدنيا وفيه اشارة الى ان بحق الله يمين وذابا لخلاف  
 كما في قاضي خان والى ان بحق رسول الله ليس بيمين وذابا لانفاق وكذا بحق الصعبة  
 والاسلام والقرآن والمساجد كما في النظم (وحرمة) اسم من الاحترام وهي ما يحرم تركه  
 (وسوكند ميخورم بخداي) ليس بيمين لانه وعد وفي المحيط انه يمين (يا) سوكند ميخورم  
 (بطلاق زن) والاحسن او مكان يا لانه زاعى تناسب الطرفين (وان فعله فعليه  
 غضبه او سخطه ولعنته) اسم من اللعن وهو ابادة من رحمته في الدنيا بانقطاع التوفيق  
 وفي العقبي بالابتلاء بالعقوبة كما في المفردات وهذا في حق الكفار واما في حق المؤمنين  
 فاسقطهم عن درجة الابرار ومقام الصالحين كما في كراهة الكرم الى غيره (او انازان)  
 اي ان فعله فانازان (او سارق او شارب خمر او اكل ربا) اودم او ميتة او غزير (لا)  
 يكون قسماً ويميناً غير لحقاً وما بعده والفرق بينها وبين الشرطية السابقة ان الكفر  
 مما لم يسقط حرمة بحال بخلاف هذه الاشياء فان حرمتها تسقط عند الضرورة فكل

ما هو حرام مؤبد فليس حلاله معاقب الشرط يمين والا فلا والمتبادر ان لا يفصل بين المقسم  
 به وعليه ولو كان الفصل بسكينة فلو حلفه وقال قل يا يزيد فقال يا يزيد ثم قال كره روز آذينه  
 بيايى فقال كره روز آذينه بيايى فلم يأت به قالوا لاحث عليه كما في قاضيخان وكذا  
 في الخلاصة والكبرى والمحيط بلا قالوا وفيه ينشعب منه كثير من المسائل (وهو روى  
 القسم) اى امره (الواو والباء والتاء) افتتح بالواو مع ان اصلها الباء لانها كثر استعمالها  
 في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظاهر بخلاف الباء والتاء مختصة بالله والاضافة  
 تشير الى الانحصار ومنها اللام المختصة بالله في الامور العظام بمعنى الباء ومنها  
 من بكسر الهمزة وضمة الياء المختصة برى كما في الرضى والى انها موضوعة للقسم وما وضع له  
 الا ايم كما في الكشف (وتظهر) ما هو روى ان القسم الاصلى من الباء كما في الكشف والرضى  
 فيكون من قبيل التقديم المعنوى الا انه بلا قرينة (كأنه) اى اقسام بالله (لا افعله)  
 وفي اختيار الاضمار اشعار بان الجلالة بعد اسقاط الباء مجرور وفي الكشف ان النصب  
 اكثر وفي الرضى هو المختار وفي الخلاصة يجوز فيه الحركات الثلاث والسكون فيه  
 عند ذكر ما في الله وقيل لم يكن يميناً الا اذا كان مجروراً ولو قال له واراد اليمين فيمين  
 وفي قوله كأنه اشعار بان بعد الاسقاط جاز ترك الهمة والهاء عوضاً في جميع ما يقسم به  
 واذا عند الكوفية واما عند البصرية فغير جائز ولذا قالوا الله وهالله ذا لافعلن كما  
 في الكشف لكن في الرضى ان الجلالة تختص بجواز الترك (وكفارتها) اى كفارة الحلق  
 او الحنث بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب وهى مبالغة  
 فاعل والتاء للتأكيد لا للنقل كما ظن لانها غير لازمة غالباً وانما سمى بها لانها سائرة  
 للائم (عتق رقبة) اى اعتاقه لان النية شرط في التكفير وقديم وجه العتق مقام  
 الاعتاق فمن الظن الاحسن اعتاق رقبة (او اطعام عشرة مساكين) مثلاً فان مصبر في  
 الكفارة والزكاة واحد والعشرة اعم من الحقيقي والحكمي (كما) بينا (هما) من الاعتاق  
 والاطعام (في الظاهر) فالكاى مصدر وما كناية عنها وهما تائيد كيد فلو اعتق عبداً عن  
 كفارة يمينين جاز جعله عن احدهما عند العلماء الثلاثة كما في الظاهر ولو اعتق  
 ثلاث رقاب عن ثلاث كفارات ونوى اعتاق كل عن كفارة بلا تعيين جاز عندهم  
 كما في الظاهر كذا في المحيط وذكر في كشف المنار ان الكفارة لم تتدخل بالايجاب فاليمين  
 اذا تعددت تعددت الكفارة لكن في النية عن شهاب الاثنية ان الايمان بالله اذا كثرت  
 تدخلت وكفى كفارة كما قال محمد وهو المختار عندي وعن أبي يوسف انها لا تدخل  
 وشرى الاثنية لا يفتى به (او كسوتهم) اى كسوة تلك العشرة فيجوز ان يكسو مسكيناً  
 واحد عشرة ايام او عشرة مساكين عشر ساعات من يوم عشرة اثواب او ثوباً واحداً

بل يوعده الى مسكن ثم يسترده منه اليه او الى غيره بالهبة او غيره ما قلن لتبدل الوصف  
 تأثيرا في تبدل العين لكن لا يجوز عند اكثرهم كما في الكشف (لكل) منهم (ثوب)  
 جدي او خلق يمكن الانتفاع به اكثر من نصف الجدي بل ينتفع مثلا باليد ستة  
 اشهر وبهذا أربعة على ما قال الفقيه ابو الليث وذهب ابو بكر الاسكافي الى انه ان كل بحال  
 يجوز به الصلاة يجوز وقيل يعتبر في الثوب الوسط الصالح لا وسط الناس وهو شبه  
 بالصواب على ما قال الحلواني كما في المحيط (يستر علة بدنه) اي اكثر بدنه كلمة  
 او الجبة او القميص او القباء واما العمامة فلا يجوز في ظاهر الرواية وعنه انها تجوز اذا كانت  
 سابقة كما في المحيط وذكر في النظم ان الكسوة للرجل ما يوارى به عورته وللمرأة درع  
 وخمار في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف يجب كسوة مروة ازار وقميص له وازار ودرع  
 لها (فلم يجز السر اويل) على ما ذكره القدوري وهذا اذا اريد بالبدن ما هو مجاز  
 من جميع الاعضاء واما اذا اريد به ما هو حقيقة من العنق الى الورك فلن الرجلين ناقلتان  
 واليدين باطشتان والراس طليعة فينبغي ان يجوز لانه جميع سر والة تقديرا او تحقيقا  
 تعريفا شلوار ولو اريد به التبان بضم التاء وتشديد الباء وهو سراويل صغير مقدار  
 شبر ساتر للعودة الغليظة للملاحين فينبغي ان لا يجوز الا ان في زماننا لا يفرق بينهما  
 الا بان يكون من دخل الرجل من التبان اضيق ور بما يكون ذا طاقين فينبغي ان يجوز  
 وفي المحيط عن محمد بن السراويل يجوز وعنه انه للرجل يجوز والمرأة لا وقال ابو يوسف  
 لا يجوز لهما والكلام مشير الى انه لو اطعم خمسة وكسا خمسة جاز وتمامة في قاضي بخن  
 الى ان الواجب احد من الثلاثة لم يتعين فلن الفعل معين فلم يجب الكل على سبيل البدل  
 فاذا اتى بواحد سقط الباقي والاول مذهب جمهور الفقهاء والثاني مذهب بعض  
 العرفيين والمعتزلة منهم فعند الجمهور اذا اتى بالكل كل الواجب واحدا منها هو  
 اعلاها قيمة ولو ترك الكل كل معا فبواحد هو ادناها قيمة لان الفرض سقط بالادنى  
 واما عند غيرهم فاذا اتى بالجميع بثواب الجميع ولو ترك الجميع يعاقب على ترك الجميع  
 وتمامة في الكشف (فلن عجز عنها) اي عن هذه الثلاثة بان لم يكن له فضل عن كفاها  
 مقدار ما يكفر ولم يملك عين المنصوص عليه (وقت الاداء) لا وقت اليمين والاول ذكره  
 في الظهار (صام) وجوبا (ثلاثة ايام) وعنه انه اذا كان له قدر ما يشتري به طعام  
 العشرة لا يصوم وعن ابن مقاتل ان كان له ذلك الطعام وقوت ملووين لا يصوم  
 وفي الاصل لو كان له مال مع الدين صام بعد قضائه واما قبله ففيه اختلاف المشايخ  
 كما في المحيط وذكر في الزاهد بن لو بدل ابن المعسر او الاجنبي ما لا يكفر به لم يثبت  
 القدرة بالاجماع (ولاء) اي متتابعة حتى لو مرض فيها وافطر او حاضت استقبل بخلاف

كفارة الظهار والقتل واعام انه لو اخرج كفارة اليمين اثم ولم تسقط بالموت والقتل وفي سقوط  
كفارة الظهار خلاف كما في الخزانة (ولم تجز) الكفارة (بلا حث) لانه السبب فلو قدمت  
عليه اعيدت وهذا تصريح بما اشار اليه في السابق كقوله (ومن حلف) بالقسم  
او الشرطية (على معصية كعدم الكلام مع) احد (ابويه) او غيرهما بان يقول والله لا اكلمه  
او ان كالمه فعلى نذر وهذا اذا لم ينو شيئا ولا فعليه الوفاء كما يأتي (حذر) اي وجب  
ان يجعل نفسه حائثا (وكفر عنه) بعد لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين اي  
المقسم عليه ورأي غيرها حراما فلما بالذي هو خير منه ثم ليكفر وفيه دلالة على  
ان اليمين اذا كان بمعصية وجب الحث بالطريق الاولى كما في المستصفي وقد قال  
صلى الله عليه وسلم من حلف على ان يعصى الله فلا يعصيه والكلام دال على ان الحث  
قد يكون خيرا من البر وبالعكس كما مر وقد صرح به في النهاية والكفاية وغيرهما في اول  
الايمان فمن الظن ان لادالة للحديث على كون الحلف على معصية وان الحديث دال  
على اشتراط كون الحث خيرا من البر وهم لم يشترطوا ذلك في الرواية فليس الامن  
فرط جهل بكمال هؤلاء الائمة العظام وقصور تتبعه لكتبهم المشهور بين الانام  
(ولا كفارة في حلف كافر) موسى او يهودي (وان حث) حال كونه (مسلمًا)  
والاشمل في حلف غير مكلف وان حث مكلفا فان الصبي او المجنون اذا حلف ثم كلف ثم  
حث لم يكفر كما في النظم (ومن حرم ملكه) على نفسه بان يقول هذا العسل او كلام فلان  
حرام على او حرام است مرانا وسخن كفتن (لا يحرم) ملكه عليه لانه تعالى المحرم  
(وان استامه) اي فعل ما حرم عليه (كفر) عن يمينه لقوله تعالى \* قد فرض الله لكم  
تجلا ايمانكم \* فلو قال ما في يدي من الدراهم حرام على فان اشترى بها شيئا حث  
بخلاف ما اذا وهبها او تصدق فانه يراد به تحريم الشراء عرفا وانما اختار ما سكه على حلاله  
اشاره الى انه لو حرم الخمر ثم شرب كفر على المختار وفي البقائي لو قال الخنزير حرام على  
فايس يمين والقياس على الخمر يقتضي ان يكون يميناً على الحلال وعن ابى حنيفة لو قال  
لماعة كلابكم حرام على حث بكلام احد هم الكل في المحيط (ومن نذر) بما هو واجب  
قصدا من جنسه نذر (مطلقا) غير معلق بشرط بقرينة التقابل مثل ان يقول لله على حج  
او عمرة او اعتكاف او لله على نذر واراد به شيئا بعينه كالصدقة وانما قيد النذر به  
لانه لو نذر بقرأة القرآن او صلاة الجنازة او بناء المسجد او سقاية او عمارتهما او اكرام  
الايام او عيادة المريض او زيارة القبور او زيارة قبره عليه السلام او اكناف الموتى  
او تطليق امرأته او تزواج فلانة لم يقرئ بشئ في هذه الوجوه كما في النظم وكذا لو نذر  
بالدعاء برك كل صلاة عشر مرة اختفى في النذر بصلا عليه السلام كما في البنية

ولو قال الله على دخول هذه الدار ونوى اليمين فيمين وان لم يكن له نية فليس يمين ولا نذر  
 كما في المحيط (أو) نذرا (معلقا بشرط يريده) أي يريد وجوده لجلب منفعة أو دفع مضرة  
 (كان قد غاب غائبا) أوشى الله مرضى أو مات عدوى فقلله على صوم سنة أو عتق  
 مملوك أو صلاة (فوجد) الشرط بأن قدم الغائب مثلا (وفي) بهانذر ولم يخرج عن العهدة  
 بالكفارة في هذين بلاغلاي وعن محمد بن المعلق عدة أن وفي به فافضل لكنه خلاي  
 ما في الأصل على ما قال الحاكم ولو قال لله على صدقة ولم ينوشيثا فعليه نصف ماع  
 من بر ومن نذر أن يتصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فتصدق مائة أخرى على  
 مسكين آخر قبل أن يجي ذلك اليوم جاز كما في المحيط وعن أبي حنيفة أنه رجوع عن الوفاء  
 في النذر المطلق والمعلق إلى الكفارة فإنه يمين كما في المضمرات (و) معلق (بما لم يرده)  
 من الشرط (كان زعمت) أو شرط فله على كذا أو نذر (وفي) بهانذر باعتبار  
 الصيغة في ظاهر الرواية (أو كسر) عن يمينه باعتبار المعنى المقصود وحاصله أنه إن نذر نذرا  
 معلقا بشرط لا يريده فالوفاء عند الثالث فله أفتى أبو على السفدي وغيره وعن محمد  
 ما ذكره من التفصيل وعن أبي حنيفة أنه رجوع إليه وأفتى مشايخ باخ به وهو مختار السر  
 خسي وغيره وبه ورد الأثر عن بعض الصحابة كما في المحيط وغيره (وهو) أي التفصيل  
 المذكور (الصحيح) كما في الهداية إلا أن الأولى أن يرجع الضمير إلى ما يليه من التكفير  
 في الصغرى أنه يرجع من الوفاء إلى الكفارة وهو اختيار السر خسي وغيره وبه  
 يفتى كما في الخلاصة

\* (فصل حلفي الفعل) \*

(من حلف) بالقسم أو الشرطية (لا يدخل بيتا بحث بدخول صفة) لأن البيت مأوى  
 الإنسان سواء كان من حجر أو مدر أو صوف أو وبر كما في المفردات وقيل هذا في عرفهم  
 فإن الصفة عندهم اسم لبيت صيفي يسمى في ديارنا كاشانه وأما عرفنا فهي غير البيت  
 ذات ثلاثة حوائط والصحيح الأول كما في النهاية لكن في بيعه أنه اسم لمسقف واحد له  
 دهليز بخلاف خانه فإنه اسم لكل مسكن صغيرا أو كبيرا كما في بيع الكتابة فيواعم من الدار  
 والمنزل الذي يشتمل على صحن مسقف وبيتين أو ثلاثة والحجرة نظير البيت فإنها  
 اسم لما حفر بالبناء والدخول هو الانفصال من خارج إلى داخل سواء كان رابعا  
 أو ماشيا من الباب أو من غيره وفيه إشعار بأنه لو أدخل إحدى رجله أو رأسه لم يحنث  
 كما في الأيضاح (لا) يحنث بدخول (الكعبة أو مسجد أو بيعة) بكسر الباء وسكون الياء  
 معبد النصراني بالفارسية كليس أو معبد اليهود أو الكفار كما في القافوس (أو كنيسة)

يفتح الكافي وكسر النون معبد اليهود بالفارسية كنشت (أودهيلز) معرب بكسر  
 الدال ما بين الباب ودخل الدار كفاي الصحاح فلو كان مسقفا لو أغلق بابه بقي داخل  
 البيت بحث على ما قاله مشايخنا كفاي المحيط (أو ظلة باب دار) بالفهم سابط على بابها  
 بلبناء فوقه ومع بناء فتحة إلى الطريق كفاي المحيط فهي على هيئة صفة كفاي القاموس  
 (كما) لا بحث (في) أن قال والله (لا يدخل دارا قبل) عطف على قال (دارا غريبة)  
 لأن الدار اسم جامع للبناء والعروة كفاي المغرب وغيره إلا أنهم قالوا أنها  
 اسم للعروة عند العرب والعجم وضغفه الكافي واستدل عليه بهذه المسئلة  
 ولا يبعد أن يقال البناء وصف مرغوب كل العروة تنقص بنقصانه والمطلق  
 ينصرف إلى الكامل فإذا انعقد اليمين على الكامل لا بحث بالناقص وإما سراي فمراد في  
 للدار في عرفنا إلا أن في بيع السكافية أنه اسم لدار السلطان (وفي هذه الدار بحث أن  
 دخلها) حال كونها (منهضة) لمجرد الإيضاح فالعبارة (ولو صحراء) مشير إلى زوال  
 الجدران وإنما بحث لأن البناء وصف والوصف في الحاضر لغو وقال أبو الليث أن  
 حلق بالفارسية لا بحث في المنكر والعرف لا يدخل المبنية كفاي الكافي (أو) دخلها  
 (بعد ما بنيت) هذه الدار المنهضة دارا (أخرى) فبعد ما لم يطوف على الحال والشروط  
 بتقدير الفعل (أو) أن (وقف على سطحها) أو حائطها الغير المشترك وفيه أشعر  
 بأنه لو ارتقى غصن شجر في الدار أو حائطها أو سطحها لا بحث وعليه الفتوى كفاي المحيط  
 (وقيل) أي قال أبو الليث (في عرفنا) العجمي (لا بحث) بالوقوف على السطح  
 أو الحائط وعليه الفتوى كفاي المحيط (كما) لا بحث للتبديل (لوجعلت) هذه الدار  
 المحلوقة بعد الانتهاء (مسجد أو خما أو بستانا أو بيتا) أو نهر أو دار ثم دخلها (أو)  
 لو (دخلها) أي الدار المحلوقة المبنية (بعد هدم) مثل (الحمام) فإن حذف المثل  
 غير عزيز في كلامهم فيمثل البيت وغيره إليه أشير في الهداية وفي إضافة الهدم إلى  
 الحمام دون المسجد مع كونه أقدم رعاية أمر حسن كما لا يخفى (وكهل البيت) أي  
 كما لا بحث في هذا البيت (ودخله منيد ما صحراء) فيبحث بالدخول لوبقي المحيطان  
 كفاي الكافي (أو) دخله (بعد ما بنى بيتا آخر) فإنه لا بحث والفرق بين المعرفين  
 ما قال شاعرهم \* والدار دار وإن زالت حوائطها \* والبيت ليس يبيت بعد تهديم \*  
 (أو) مثل (هذه الدار) أو البيت (فوق) الحائض (في طلق باب) أي فيما عطف من  
 الابنية كفاي الصحاح فمن الظن التخصيص بالعتبة على أن في الاختيار في كل موضع (لو)  
 أغلق الباب (كان) الطاق (خارجا) من الدار فإنه لا بحث (واعلم) أنه لو قال أكرتو كرد  
 ديوار ميكردی أو قال كرد ديوار من كردی فهو على الدخول كفاي الخزانة (أو لا يسكنها)

من السكنى أى السكون فى المكان على سبيل الاستقرار كفى الايضاح (وهو ساكنها أولا  
يلبسه) من اللبس وهو الاستتار (وهو لا يسه ولا يركبه) من الركوب وهو كون الانسان  
على ظهر الحيوان (وهو ركبته) ثم شرع فى النشر على الترتيب فقال (فأخذ) أى شرع  
(فى النقلة) بالضم والسكون اسم لا مصدر أى انتقل من باب الدار فانه لا يحنث فلو أغلق  
الباب بحيث لم يخرج منه اختار أبو الليث والصدر الشهيد انه لا يحنث كفى المحيط  
ولو لم يخرج للحمى حنث بخلاف ما إذا قيد كفى المضمرات وانما خص السكنى بالدار  
لان فى البيت تنصيلا فانه لو كان الحالف مصر يأسكن فى بيت من شعر أو خيمة لا يحنث  
ومن صدر يحنث ولو كان بدويا يحنث فى الوجهين كفى المحيط (ونزع) للثوب  
منه يسكن الزاء (ونزل) من مركوبه بكسر الزاء أى النزول كفى بعض النسخ وهو  
فى الاصل مكان النزول كفى القاموس وانما لم يعرف باللام اعتمادا على الاول كماله يذكرو  
أو مكان الواو فى الموضعين (بلا مكن) متنازع فيه لثا كيد الفاء (أولا يدخل) هذه الدار  
وهو داخلها (فقد) أى دام على القعود (فيها) فانه لم يحنث استحسانا (الآن يخرج) منها  
(ثم يدخل) فيها فانه يحنث (وفى لا يسكن هذه الدار) أو البيت أو المحلة أو السكة بقرينة  
تخصيص المصر والقرية (لا بد من خروج وجه بامله) اتفاقا الآن يمنع مانع منه فانه لا يحنث  
حينئذ كفى الكفى (ومتاعه أجمع حتى يحنث بوقته) بكسر التاء فانه أفصح من الفاع (بقى)  
فيها كما حنث لو بقى شىء لا قيمة له وهذا أكله عند أى منيفته رحمه الله كفى النظم والهداية  
لكن فى المحيط والكافى وغيرهما أن مشايخنا قالوا انه لا يحنث عنده الا بقاء ما يقصد به  
السكنى وعند محمد بقاء ما يتأتى به وعليه الفتوى كفى الراهنى وعند أبى يوسف بقاء  
الاكثر وعليه الفتوى وهذا إذا حلف بالعربية والا فلا يحنث بمجرد الخروج بنفسه  
ابنية أن لا يعود وبه أفتى الصدر الشهيد والكلام مشير الى أنه لو أخرج متاعه الى  
السكة مثلام يحنث وقبل يحنث وهذا إذا لم يطلب منزلا والا فلا يحنث أجمعا كما  
فى المحيط والى أنه لو لم يخرج بان كان شربقا أضعيفا أو خائفا من اللص أو سد الباب  
لم يحنث كفى النظم (بخلاف المصر) الذى هو العمر أن داخل الربض (و) كذا (القرية)  
فانه لو خرج بنفسه من المصر لم يحنث بلا خلاف وأما القرية ففيه اختلاف المشايخ والأصح  
أنها كالصحر كفى المضمرات وفيه أشعار بأنه لو خرج بنية أن لا يعود ثم عاد للسكنى  
ولو ساعة حنث وبأنه لو عاد للزيارة أو لنقل المتاع لا يحنث كفى المحيط وأعلم أن البر  
لا يبطل النمين فى الفعل الممتد كالسكنى واللبس كفى غزاة المفتين (وحنث فى لا يخرج)  
من هذه الدار مثلام من الخروج وهو لا انفصال من الداخل الى الخارج (لو حمل) الحالف  
(وأخرج بامره) لتحقيق الخروج وفيه أشعار بأنه لو خرج ببقى ميه للتهنيد يد لم يحنث



وقيل حث كفاي المحيط (لا) يحث (ان) حمل (واخرج بلا امره مكرها) بحيث لا يمكنه  
الامتناع والافقن اختلف فيه المشايخ وينبغي ان لا يحث عند الشيخين كفاي المحيط وفيه  
اشعار بانها اذا دخل بعد الاخراج ثم خرج اختيارا فقد حث وهو الصحيح وقال ابو حفص  
انه لم يحث بهذا ارفق بالناس كفاي التمر تاشي (اوراضيا) بقلبه لا نتغال الفعل اليه وهو  
الاصح كفاي الخلاصتوفيه مر الى انه اذا دخل بعد الاخراج ثم خرج ينبغي ان يحث كفاي  
صورة الاكراه واللايق بالكتاب ان يترك هذه الجملة لانه مفهوم لسابقه (ومثله) اي  
لا يخرج (لا يدخل اقساماً) من الحمل والادخال بالامر او بغيره مكرها اوراضيا  
(وعكها) من الحث وعدمه وبهذا ظهر وجه جمعية الاقسام دون الحكم وفيه اشعار  
بانها لو قدر على الامتناع عن النحول ففي الحث اختلاف كما لو دخل بعد الادخال  
والصحيح الحث كفاي الكافي (ولا) يحث (في لا يخرج) منها (الا الى غنارة) مثلاً (فخرج)  
من باب داره (اليها) حال كونه (يريد هائم) اي بعد الخروج او الارادة اراد وذهب (الى  
امراض) من مثل المسجد اذ لم يخرج الا الى غنارة والذهب الى امر آخر بعد ليس  
يخرج اليه حتى يحث وفي التمر تاشي انه يحث لان المستثنى خروج مخصوص الا ان  
ينوى مرقوا علم انه يراعى اللفظ والقوض في الايمان وقيل يراعى اللفظ لا القرض وقيل  
هذا عند ابي يوسف واما عند الطرفين فيراعى القرض (وحث في لا يخرج) من بلده  
(الى مكة) مثلاً ولا الى الهند لانه لا يليق بالنسب (فخرج) من ربه (يريدها  
(وارجع) اليه ليقبض الخروج (لا) يحث (في لا ياتيها) اي مكة (حتى يدخلها) فان  
الايمان عبارة عن الوصول (ودهايه) معنى (تخروجه) على ما روى عن الصاحبين  
فمشتراط الخروج لا الوصول (في الاصح) كفاي التمر تاشي وغيره وقال نصير بن يحيى  
انه كاتبه انه فيشتراط الوصول وهو الصحيح كفاي الخلاصة وفي الاكتفاء اشعار بانها لو نوى  
بالذهاب الايمان او الخروج فكما نوى ولو قال اكرار بين كوى بروم فكذا فرفقت ضد  
باشيد بن وباشيد بن سكني فاوخرج عنه بنية ان لا يعود ثم عاد بنية السكنى يحث كفاي  
المحيط (وفي) والله لياتين مكة ولم ياتها لا يحث الا في آخر (جزء من اجزاء حياته) لان عدم  
الاتيان لا يتحقق (وحث في) والله (لياتينه غدا ان استطاع ان لم يات) متعلق بحث  
(بلا مانع كعرض اوساطان) او غيره فان الاستطاعة عرفا القوة من حيث سلامة  
الاسباب والالات وقد وجدت بلا ايمان (ودين) اي صدق ديانته من دينه اي وكله الى دينه  
بالتخفيف اي تركه كفاي الطلبة (نية) الاستطاعة (الحقيقة) فاعل دين وهي  
القدرة التي يحبها الله تعالى في العبد عند الفعل وذا شرط عند الجمهور لاعلة وفيه اشعار  
بانها لم يصدق قضاء وفي رواية صدق فان الانسان اذا نوى حقيقة كلامه فان

كل الظاهر لا يخالفه صدق ديانة وقضاء والافنى تصديقه قضاء عروايتان كما في  
السكران وذكر ابوشكور في التمهيد ان الاستطاعة ثلاثة استطاعة الاموال كالزاد  
والراحلة واستطاعة الافعال كالاعضاء السليمة واستطاعة الاعمال وهي القدرة على الا  
فعال لا يتقدم عليها بخلاف الاولين وتسمي سان بالتوفيقية والاعيرة بالتكليفية (وشرط  
للبر في لا يخرج الاباذنه) اي لا يخرج خروج الاخر وجاملتصفا بأذنه فوق النكرة في  
حين النفي (لكل خروج) ظرفي لفاعل شرط هو (أذن) بالخروج كما ظن على  
ما لا يخفى على انه يلزم منه تعدية فعل بحر فيمن متقين في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى  
نه يشترط ذلك الشرط في غير اذني او يجسوري من او مكر في دستوري من كما في  
النظم وكذا في الابرضائي او اذني او امرى الى انه لو اذن بلا فهم لكونها فائضة او اعجبية  
فليس بأذن لانه لا يتحقق بدون العلم والى انه لو قال عنيتم الاذن مرة لم يصديق  
قضاء كما قال ابو يوسف خلافا للطرفين ويفتى بقوله ولو اريد الخروج عن مؤنة  
الاذن لكل خروج قال لها كلما ردت الخروج فقد اذنت لك السك في الصغرى (لا)  
يشترط للبر لكل خروج (في) لا يخرج (الآن) اي حتى (أذن) اوردى او هو  
او اراد فاعل اليمين بالاذن مرة وعن الفراء انه في الحكم مثل الاباذنه كما في الصغرى  
ووجهه انه يتقدم بر الباء او مصدر حينئذ تقديره كل وقت الا وقت اذني الان الادلة عند  
التعارض يرجح بقوتها لا بكثرةها والسالم عن الحنفى اقوى على ان احتمال الشك ثابت  
فيه كما بين في الاصول وذكر في الكافي انه لو اراد به الاباذنه صدق قضاء (و) شرط  
(للمحنت في ان خرجت) اذنت من الدار فانت طالق (وان ضربت) عبدك فعبدى  
حر والضرب فعل مولى (لم يرد فخرج) منها او مريد او مريد (ضرب عبد)  
لها اوله (فعلها) فاعل شرط اي فعل المريد من الخروج والضرب فهو مصدر مضاعف  
الى الفاعل وقد يضاعف الى المفعول (فورا) اي في الحال فلو مكث ساعة ثم  
خرجت او ضربت لم يحنت الخالف وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم اخرج اولم اذهب من  
هذه الدار ونوى الخروج والد هاب دون السكنى والفور لم يحنت بالتوقف والى انه  
لو نوى السكنى او الفور اودل دليل عليه حنت كما في خزانة المفتين والى ما تفر ذبه  
ابو حنيفة في استنباطه من اتمام اقسام اليمين فان سلفه قسموها الى المؤبدة لفظا ومعنى  
والموقفة كذلك مثل لا فعل كذا ولا فعل اليوم ثم زاد الامام انما مسمى بيمين الفور اي  
يمين الحال مما هي المؤبد لفظا والموقفة بمعنى كما هو والفور في الاصل مصدر فارت  
القدر اذا غلت فاستغير للسريعة ثم للحالة التي لا لبث فيها كما في النهاية (و) شرط  
للمحنت (في) قوله (ان تغديت) اي اكلت طعام الغداة (بعد) ان قال لرجل (تعال)

بفتح اللام أمر من يتعالى أى يعى وفي الأصل بمعنى ارتفع ولم يعى منه أمر غلب ولا نهى  
 (تغدى معنى) بفتح الدال المشددة جواب الأمر (تغديه) فاعل شرط وضميره المخالف  
 (مع) أى الأمر فلو تغدى لامعه لا بحث لأن الجواب بتقيد بالسؤال أبدا (وكفى)  
 للبحث (مطلق التغدى) سواء كان منفردا أو معه أو مع غيره (انضم) المخالف (اليوم)  
 فقال أن تغدى اليوم فكذا (ومركب) العبد (المأذون) فى التجارة سواء كان عليه دين  
 أو لا والدين مستغرقا لكسبه ورقبته إما لا (ليس لهؤلاء فى حق الخلف) سواء نواه  
 المخالف أم لا (الأذالم يكن عليه) أى (المأذون) (دين مستغرق) بكسر الراء بان لم يكن عليه  
 دين أصلا أو كان ولم يستغرق (ونواه) أى مركب (المأذون) فإن مركبه ح لهؤلاء فلو  
 حلف أن لا يركب مركب زيد فركب مركب عبده (المأذون) فإن استغرق الدين  
 لا بحث نواه أم لا وإن لم يكن عليه دين أو كان ولم يستغرق لا بحث إلا إذا نوى  
 مركب (المأذون) وهذا عنده وأما عند أبي يوسف فلا بحث فى الأحوال كلها إلا  
 إذا نوى وعند محمد بحث فى كل الأحوال وإن لم ينو والأضافة إلى (المأذون) تشير  
 إلى أنه لو ركب مركب المكاتب لم بحث ولو حلف لا يركب دابة ولا نية له لم  
 بحث إلا إذا ركب الفرس أو البرذون بكسر الباء وفتح الدال المعجمة أى الفرس التركى  
 أو البغل أو الحمير ولو حلف أن لا يركب الفرس فركب برذونا أو بالعكس لم بحث  
 ولو حلف أن لا يركب خيلا فركب أحدهما بحث الكل فى النظم ولفظ اسب كالخيل  
 على ما فى قضايخان (ويقيد الأكل) أى اتصال ما يتأتى فيه المضغ إلى جوفه بفيه سواء  
 كان مضغه أم لا ولذلك لو حلف أن يأكل من هذه البيضة أو الجوزة فابتلع كذلك بحث  
 كما فى المحيط (من هذه النخلة) من النخل بمنزلة الثمرة من الشجر (بشورها) بالباء المثناة أى  
 مهملها مما يخرج منها بلا صنع أحد فبحث باكل الطلع والحلال والبلخ والبسر والرطب  
 والتمر والجمار أى شحم النخل وكذلك باكل الدبس إلا إذا كان مطبوخا فلا بحث باكل  
 ما يتخذ منها كالناتق والنيب والحل وفيه إشارة إلى أنه لو قطع منها غصن فوصل  
 بأخرى فأنثر فاكل من ثمرها لا بحث كما فى التمر قاشى وإلى أنه لا بحث باكل عين النخلة  
 وإلى أنه لو كان عين الشجرة مياؤا فاكل عنت باكل عينها كالدبس وقصب السكر وإلى  
 أنه لو كانت كالخلاق فبأكل ثمرها وهذا إذا لم يكن له نية والا فعلى ما نوى إن احتمل  
 اللفظ كما فى التحقيق (و) يقيد الأكل (من هذا البر) أى الحنطة والواحدة برة وإنما  
 اختار اسم الجنس هنا لأنه قلما وقع اليمين على البرة (بالكله) أى بابتلاعه (قضما)  
 بالقاف المعجمة أى كسرا فلو ابتلعه صحيحا بحث بالطريق الأولى كما فى الكرمات فإنه  
 أحترز بالقضم عما يتخذ منه كالخبز والسويق فإنه لا بحث به وهذا عنده وأما عند

فالصحيح انه يحث لترك جميع المعجز المتعارف ولولا اكل مما خرج من زرع البر المحلوف عليه  
 لم يحث كما في المحيط وهذا اكله اذالم يكن له نية فان نوى عين البر لم يحث باكل خبزه  
 وسويقه بالاجماع كما لم يحث اي نوى ما يتخذ منه فاكل عينه كما في النهاية (و) من (هذا  
 البقي) باكل خبزه) فلو نوى عينه لم يحث باكل خبزه كما في المحيط (فلا يحث) على  
 الصحيح كما في المضمرات (لو استقته) اي ابتلعه يابس كما في المقدمة فمن الظن ان في هذا  
 المعنى غير مشهور (كاهو) اي استغافا مثل ما هو مستوفى فمؤكد ولهم كن كما انت اي انت  
 كائن (واكل الشواء) بالكسر والضم (بالحم) المشوى اي المطبوح الا السمك فلا يحث  
 باكل الجزر والباذنجان والبيض المشوى وهذا اذالم ينوكل شواء والا فعلى ما نوى  
 كما في المحيط وذكر في النظم ان بر يان كرده يشمل الخبز ايضا (والطبخ) اي المطبوخ  
 (مطبخ) او نضج حال كونه (من اللحم) كما في الاصل وذكر المطرزي انه ما لم يرق  
 ولحم او شحم فلم يحث بالقلة اليابسة وفيه رمز الى انه لو اكل من مرق اللحم حث لما فيه  
 من اجزاء اللحم كما لو طبخ ارز او عدس بودكه والى انه لو طبخ بسمن او زيت لم يحث  
 ولو نوى ما طبخ حث باكله كما في المحيط وهذا في عرفهم واماني عرفنا في حث بكل  
 ما طبخ كما في الزايد والى انه لو اكل لحم الادمى او الخنزير حث والصحيح انه لا يحث  
 كما في الكفاية (و) اكل (الرأس براس يكبس) اي يدخل (في التناخير) جمع تنوير الخبز  
 بالتشديد (ويباع) ويشترى (في مصره) اي الخلف في حث باكل رأس الغنم والبقر عند  
 وامانيهما فباكل رأس الغنم خاصة والمعمول في زماننا العادة كما في المضمرات ولا يحث  
 باكل رأس السمك والجراد والطيور والوحوش الا بالنية كما في النظم (و) اكل (الشحم)  
 الذائب بالنار (بشحم البطن) اي الكمية فلا يحث باكل ما على الامعاء ولا بما  
 اختلط بالعظم ولا بما على الظهر الذي يسمى بالحسمين وبشحمه وفر بهي من الشحم  
 على ما قال ابو حنيفة وقال لا يحث بالثلاثة فلا خلاف في الاول كما في الكرماني وهذا في  
 عرفهم واماني عرفنا فلا يقع اسم الشحم على شحم الظهر بحال كما في الاختيار ولا خلاف انه  
 لا يحث باكل شحم الظهر باسميه كما في الكافي وفيه اشارة الى انه لو عزل شحم الظهر  
 ثم اكل لم يحث وهذا قيل قول كما في المحيط والى انه لا يحث باكل الالية كما ياتي ولا  
 يخفى ان الشحم باللحم انسب فالاولى التقديم والتأخير (والخبز) بلانية (بخبز البر  
 والشعير) ببلاذيعتاد فلو كان في موضع لا يعتاد فيه خبز الشعير مثلا لم يحث باكله كما لو  
 جفف الخبز ودقه ثم شربه بهاء كما في المحيط (لاخبز الارز) والجاورس والذرة (ببلاذ  
 يعتاد) فيه في حث لو كان معتادا (والفاكهة) مثل اللان على ما قال ابن الاثير فهي صيغة  
 نسبة معناها خوتفكه وتنعم دون الاستغناء والاستدواء (بالتفاح) اي بمثل التفاح

والمشمش) زرد اللون والخوخ والسفرجل والتين والعناب والفسطيق والجوز والتوت  
 (والبطيخ) وليس بفاكهة عند السرخسي (لأن العناب والرمان والرطب) فانهما  
 قد يستغنى فسقط عن كمال التفكه فلا يتناول بمطلق الفاكهة وهذا عنده واما عند ههنا  
 فافكهة نظرا الى الاصل وعليه الفتوى ولا خلاف ان اليابس منها كالزبيب وجب  
 الرمان والتمر ليس بفاكهة كما في الكرماني (والقضاء) بالكسر والضم بالفارسية خيار  
 دراز (والحميل) خيل بدر نكحوا بالافلاح والسمسم والجوز (والشرب) مثلث الشمين ايصال  
 ما لا يتأق فيه المضغ الى حوفه بفيه فلو حلق لا يشرب هذا اللبن فترد فيه الحنجر فاكهه  
 لم يحنث وقال الرستغني ان الاكل والشرب عبارة عن عمل الشفة والخلق فلو حلق لا ياكله  
 وفي فمه شيء عقابته لم يحنث كما لو حلق لا يشرب وفي فمه رمانة فمضها وابتلعها لا نهلم  
 بعمل الشفة فيهما كما في المحيط (من نهر) بالسكون والحركة مجرى الماء القلئض (بالكرع  
 منه) بالفتح والسكون وهو تناول الماء من موضعه بفيه لا بالسكن والانا كما في القاموس فلو مض  
 عنقه فحومو شرب بفيه حنث وان لم يمد يده لرجليه فيه كما في الكشفي وغيره لكن في  
 الطلبة انه انما يحنث اذا دخل الماء وتناول بفيه وفيه اشارة الى انه اذا شرب من يفرق راسه  
 في الماء حنث كما في النظم والى انه لو حلق على نهر بعينه فشرب من نهر اخذ منه كراعا  
 راغترافا لم يحنث وذا بلا خلاف كما في المحيط (فلا يحنث لو شرب منه باناء) او كن  
 فذافوى الاغتراف صدق ديانته وهذا عنده واما عند ههنا بالاغتراف واما بالكرع فقد  
 اختلف المشايخ فيه وان نوى السكرع صدق ديانته وقضا عومهم من قال انه اختلف  
 زمان لاجره ان كما في المحيط وغيره (بخلق الخلق) على شرب (من مائه) فانه يحنث  
 بالشرب منه كراعا واغترافا عندهم كما في المحيط لكن في النظم انه لم يحنث بالشرب  
 بالاناء والاغتراف وانما لم يقل بخلق الشرب مع انه اليق بالسابق ليكون  
 تنصيحا على المراد في الموضعين (وتحليق الوالى) اى مالك امر ببلد رجلا (يعلمه  
 بكل داعر) اى فاسق خبيث مفسد من الدعر بالتحريك كما في القاموس (اى) البلد  
 (بحال ولايته) بالسكر اى بزمان تسلطه هذا على اهل هذا البلد فلم يجب الاعلام  
 بعد عوده اليه كما يجب على الفور فان لم يعلمه حتى مات او عزل فقد حنث كما في  
 الزاد (والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه) المقصود منه الايلاء والتعليك  
 والافهام والزيرة (بالحياة) فلو قال والله لا ضرر بين زيدا واكسوته او اكله او ادخلن  
 عليه ثم يفعل حال حياة زيد لم يحنث والمعنى في القبر يحى بقدر ما ينال  
 به وهو اقرب الى الحق فلو حلق لا ضرر بين مائة سوط بر بضربة واحدة ان وصل اليه  
 كل سوط كما في الولو الجوى وقيل بوشا نمدن ينصرف الى الابلس دون التعليك

ولو نوى بها المستقرة يحنث بالالباس بعد الموت كما في الهداية ولو دخل عليه في المسجد  
 حنث على المختار كما في المضمرات (لا) يتقيد (الفصل) بالحياة فلو غسل بعد ما حنث  
 (والقريب) والسريع والعاجل (بما دون الشهر في) بوالله (ليقضين دينه الى  
 قريب) من الزمان او قريبا او سريعا او عاجلا وعنه ان السريع بلانية اكثر  
 منه وكذا عن ابى يوسف في العاجل كما في المحيط وعن ابى حنيفة ان العاجل ايام  
 وعنه انه سنة وعنه انه مفقوض الى القاضي وقيل ستة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما  
 في حدود التمر تاشي (وما اصطبغ به) على المجهول من الاصطباغ فان خورش كرفتن  
 وتعدى بالبلاء كما ذكره البيهقي ولا يقال اصطبغ الخبز بل الخل كما في نسخ المغرب  
 الصحيحة واليه يشير كلام الغير وزابدي وغيره فمن الظن ما اصطبغ به الخبز والمعنى  
 ما يغمس فيه ويكون به يقال اصطبغ بالخل وفيه كما ذكره المطرزي (فلدام) اسم  
 لما يؤتى به كما في القاموس وغيره وهذا التفسير اولي ويدخل فيه عند الكل الخل  
 والغسل والرب والسمن الذائب والثر يد واللبن والشيران (وكذا الهاج) قال عليه السلام  
 نعم الا دام الهاج ولانه يذوب (لا) يكون (الشواء) اذ اما اللبن والبصل واللحم والغانين  
 والتمر والقصب والبيضة والسمن الجامد عند الشيخين خلافا للمحمد كما في النظم وذلك  
 لانه عند هما ما يحتاج في اكله الى غيره فما امكن افراده بالاكل ليس بادام وعن مابو بكر  
 مع الخبز عادة وهو المختار كما في الاختيار وعليه الفتوى كما في التهذيب (ولا يحنث في لا يا كل  
 من هذا البسر) اوله طلع فاذا انعقد فسياب واذا غضر واستدار فخلال واذا عظم  
 فبسر بالفارسية غوره غرما (فاكله رطبا) ما ادرك غير يابس من ثمر النخل (او من هذا  
 الرطب او اللبن فاكله تمرا) ما ادرك يابسا من ثمر النخل كالزبيب من العنب (او شيرانا)  
 هو اللبن الزائب اذا استخرج منه ماء وفيه اشعار بان الاكل يضيق الى المشروب  
 كما مر (او بسرا فاكل رطبا) وانما نكر المحلوق عليه بعد تعريفه اذ اليمين متى  
 انعقد على شيء يوصف فان صاح داعيا الى اليمين يتقيد به سواء كان معروفا ومنكر احترامنا  
 عن الالغاء وان لم يصاح فان كان المحلوق عليه منكرا يتقيد به ايضا لان الوصف  
 صار مقصودا باليمين وان كان معروفا لا يتقيد كما اذا حلق لا يا كل هذا اللحم فاكل لحم  
 كبش كما في الكشف (او لحما) بلانية (فاكل سكا) فان اليمين على اللحم فيصير  
 الى ما يعيش في البر محرما او غيره طمرا او غيره فلا يحنث باكل ما يعيش في البحر كما في  
 المحيط (او لحما او شجما فاكل اليه) بالفارسية دنيه كما في التهذيب وهذا نصريح بما اشار  
 اليه ولا يخفى بان الالية انسب بالشحم والسمك باللحم (ولا في لا يشتري رطبا فاشترى  
 كباسة بسرا) بالكسرى عنقود النخل (فيها رطب) اذ المتبادر من اضافة الكباسة الى البسر

وجعلها ظرفا للربط ان البسر غالب فلو كان الربط غالبا وهو البسر متساويين ينبغي  
 ان يحنث (وحنث لو حلف لا يا كل رطبا او بسرا او لا بسرا فاكل مذنبا) اي لا يا كل رطبا  
 فاكل رطبا مذنبا او بسرا فحسرا مذنبا او رطبا فبسرا مذنبا او بسرا فربطبا مذنبا او رطبا  
 ولا بسرا فبسرا او رطبا مذنبا ففي الاولين كالثالثين حنث عندهم وفي الثانيين حنث  
 الطرفين خلافا لابي يوسف وفيه اشعار بان لا العاطفة كلوي الاثبات لا كالواو فانه لو قال  
 لا يا كل رطبا وبسرا فاكل احدهما لا يحنث على ما في الاصل وقال الصدر الشهيد ان نوى  
 اكلهما او اكل احدهما فعلى ما نوى وان لم ينو فالمختار ان لا يحنث كما في المحيط والمذنب  
 بكسر النون والتشديد وما قيل انه بالفتح مذهب الفقهاء فمن حواش لا اصل لها وهو الربط  
 او البسر الذي يد؟ الارطاب من جانب ذنبه الذي هو الحاد دون جانب السفل الذي  
 هو راسه وفيه العلاقة كما اشار اليه المطرزي ويدل عليه ما في خامس الرصا ان راس  
 الشجر وغيره ما باخذ الغذاء منه وما في الهداية ان الربط المذنب ما يكون في ذنبه  
 قليل يسر والبسر المذنب على عكسه اي ما يكون في ذنبه قليل رطب فمشكل (اولا يا كل  
 لحماء فاكل كبدا) بالفتح او الكسر مع السكون او طحالا او فوذا او كنية او امعاء او راسا  
 او اكرع (او كرشا) بفتح الكاف وكسر الراء لو سكن فيها شكبه وهذا في بلاد يباع هذه الاشياء  
 مع اللحم والا فلا يحنث كما في الاختيار (او) اكل (لحم غنزي او انسان) او ميمة او متروك  
 التسبيحة او ذبيحة الجوسي او صيد المحرم فان لحمها لحم نساء من الدم وعالمه الفتوى كما في  
 الكرماني (والغذاء) بالفتح (الاكل) اي المأكول الذي يقصد به الشبع عادة فلو اكل  
 لقمة او لقمتين لم يحنث حتى يزيد على نصف الشبع ويعتبر في كل موضع عادتهم فلو  
 حلف لا يتغذى فشرب اللبن فان كان مصر يا لا يحنث ويدويا يحنث وقال السكري لو  
 اكل تمر او ارزا وغيره حتى يشبع لا يحنث ولا يكون غداء حتى يأكل الخبز كما في الاختيار  
 وغيره ومن الظن تكلف التغليب بلا قرينة في الاكل لما مر انه متناول للشرب (من طلوع  
 الفجر) اي الصبح الصادق (الى الظهر) وفي القاموس انه طعام القدوة بالضم وهي البكرة  
 او ما بين صلوة الفجر الى طلوع الشمس (والعشاء) بالفتح المأكول (منه) اي الظهر (الى  
 نصف الليل) وفي القاموس طعام العشي وهو من الزوال الى الصباح كما في المفردات  
 او الى المغرب كذا في المغرب (والسحور) بالفتح المأكول (منه) اي نصف الليل (الى  
 طلوع الفجر) وفي القاموس هو ما يتسحر به والسحر قبيل الصبح وفي المغرب هو  
 السدس الاخير من الليل وما ذكره مروى عن ابي يوسف كما في التتمة وذكرها  
 بفصل بعده انسب (وفي ان لم يست او اكلت او شربت) او اغتسلت او نكحت  
 او اعطيت فعبى حر (ونوى) ثوبا او طعاما او شرابا او غسلا او امرأة او شخصا

(معينا لم يصدق اصلا) اى تصديقا كلياً لاديانة ولا قضاء في ظاهر الرواية لان هذه الامور غير ملفوظة وغير مقتضاة لانهما غير محتاج اليهما عند اليمين ومنع النفس بل عند المباشرة على ان التخصيص من صفات الالفاظ وعن ابي يوسف انه صدق ديانة وبه اخذ المحقق وفيه اشارة الى انه لا يصح التخصيص في مصدر الفعل فلو قال ان اكلت ونوى الا خاصا من الاكلات لم يدين فان المصدر لا يدل الاعلى الماهية كما ذكره في التوضيح لكن في الجامع لو قال ان خرجت واراد السفر خاصة دين فان ما دل عليه الفعل نكرة منفية والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان اغتسل احد ونوى زيدا فانه دين والى انه لا يصح تخصيص صفته غير مذكورة فلو قال ان لم اتزوج امرأة ونوى كوفية لم يدين لانه غير ملفوظ لكن لو نوى العجمية او الحبشية دين كما في المحيط وغيره (ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا) او غسلا من الجنابة او غيرها (دين) ديانة وهذا مخصوص بالعربية فلو قال لامرأته اكرسى را از كند من دهمي فكذلك ونوى امها خاصة لم يصدق اصلا وعلله الفقيه ابو الليث وقال لان كس لفظ خاص فلا يصح تخصيصها كما في المحيط لكنه مشكل لانه وقع في حيز النفي المستفاد من الشرط كما اتقرر (وتصور البر) ورجاء الصدق عند الطرفين (شرط صحة) اى انعقاد (الحلف) المطلق والمقيّد سواء كان قسما او غيره (خلافا لابي يوسف) فلان اليمين عقد فلا بد له من محل عنده غير استقبالي وان لم يقدر عليه كمسئلة مس السماء وعندهما خبر فيه رجاء الصدق لان محل الشيء ما يكون قابلا للحكمه وحكم اليمين البر ولا يخفى ان اولئ السكتاب اولى بهذا الاصل (فمن خلق بالله لاشرب من ماء هذا الكوز اليوم) وان لم اشربه اليوم فعبدى حر (ولاماء فيه) سواء علم به اولا (او) فى (كان) فيه (قصب) او شرب غيره او مات (فى يومه لا يحنث) فى الصورتين فى يوم بالاجماع واما بعده فكذلك عندهما لانه لا ينعقد فى الاولى وينحل فى الثانية بهلاك المحلوف عليه والحالق واما عنده فيحنث لانه انقضى لكنه يعجز فى الاولى ولم ينحل فى الثانية بالهلاك كما ذكره من الاصليين كما فى عامة المتداولات كالمحيط والهداية والكافي تكن فى الحقايق والمصنف وغيرهما فى باب زفر انه فى المستحيل عادة كما يأتى من المسائل واما فى المستحيل عقلا كمسئلة الكوز بلاماء فلم ينعقد اجماعا وفى النظم الخلاف فيما اذا لم يعلم ان لاماء فيه فان علم فقد حنث بالاتفاق (وان اطلق) هذا الحلف بان لم يذكر اليوم (فكذلك) لا يحنث مطلقا عندهما لعدم شرط الانعقاد ويحنث عنده فى الحال للعجز (فى الاول) اى فيما لاماء فيه ولم يتصور البر بخلق الله تعالى لان المحلوف غير المحلوف عليه (دون الثاني) اى فيما كان قصب فانه انقضى الحلق فحنث عندهما عند



فظاهر وأما عندهما فلا نه لم يخل الخلق المطلق بهلاكها فيلزم الجزاء (وفي ليصعدن  
 أو يهينن) (السماء) أو لا يطيرن في الهواء (أو يلقين هذا الحجر) مثلاً (ذهبوا أو يقتلن فلانا)  
 أو ليغطينه ما له حال كون الخالف (عالمها بهوته) في هاتين (انفعد) كل من هذه الأيهان  
 لتوهم وجودها بخلاف ما إذا لم يتوهم كبح الحر فإنه لم يدخل تحت العقد متوهمها وفيه  
 اشعار بلن مسئلة الكوز لم ينعد (لنقص البر) أي لا مكان أن يخلق الله تعالى هذه  
 الأفعال في حقه كما في حق بعض الأولياء (وحدث) في الحال اتفاقاً لم يخلق هذه  
 الأفعال في الحال (للعجز) العادي عنها وفي النظم عن أبي حنيفة لا يحدث في الأخيرين  
 (وإن لم يعلم) بهوت فلان (فلا) يحدث في الأخيرين عندهما يحدث عندهما ذكرنا وفيه  
 اشعار بأنه لو قيد اليمين فيها بوقت لم يحدث ما لم يمتض ذلك الوقت كما في النهاية وعند  
 زفر لم يحدث في هذه المسائل كلها علم به ولا لكنه أساء كما في النظم وذكر في التمر ناشي  
 أنه أثم لأنه خلق بها لا يقدر على فعله غالباً فكان معرضاً لهتك الاسم المعظم (وعد شعرها  
 ونقعه) (وغنقها) بفتح الحاء وكسر النون أي عصر خلقها أو ما بالسكون فهو ما يخلق به  
 من جبل وغيره (وعضها كضر بها) فلو خلق لا يضر بها ففعل واحد منها  
 منتقاهما ولما يحدث فلو كان مازال يحدث كما لو كانت اليمين بالفارسية ولور ما ما  
 بحجارة أو ضربها بيقبض القلس فليس يضرب كما في المحيط (وقطن) مبتدأ خبره  
 هدى (ملكه) الزوج بالشراء وغيره (بعد) نذر (أن لبست) أنا (من غزلك) أيها  
 الزوجة أي معزولك بالفارسية يسمان (فهدى) أي فعلی التصديق بهذا الثوب بركة  
 فإن الهدى بياهدى إلى مكة (فعرلته) الزوجة (ونسج) الغزل سواء كانت ناسجة أو غيرها  
 وفي الجامع الصغير نسجه (ولبس) الزوج على المعتاد (هدى) أي واجب التصديق بركة  
 ولو تصديق بقيمة جاز ولو التزم هدى الشاظم بجز قيمته أو قيل جاز ولو تصديق في هذا  
 كله على غير فقره كما جاز خلافاً لفر كما في التمر ناشي وقال ليس عليه الهدى  
 إلا إذا كان من قطن ملكه يوم النذر والكلام مشير إلى أن الغزل كله من فعلها لكن لو قال  
 أن لبست من غزلك فليس ثوباً بعبه من غزل غير ما حدث بخلاف ما لو قال ثوباً من  
 غزلك فإنه لم يحدث وإن كان جزءاً واحداً من مائة من غزل غير ما وعلى هذا الوفاك من  
 نسجك أو ثوباً من نسجك كما في المحيط وإلى أنه لو هلك قبل النذر لزمه الهدى بالطريق  
 الأولى وإلى أنه لو زاد من قطن لزمه الهدى وذا بالاجماع وإلى أنه لو زاد من قطنها لم يلزمه  
 الهدى وذا بلا خلاف كما في الكفاية (وغاتم ذهب) بفتح التاء وكسر هاو الحتم بفتح الحين  
 لغة كالحاتم (على) بفتح الحاء وضربها وسكون اللام أي مايزين به من مصنوع  
 المعدنيات أو الحجارة كما في القاموس وقال المطر زى أنه ما تتحلى به المرأة من ذهب أو فضة

وقيل اوجهر (لا) يكون حلياً خاتم فضة) فلو حلق لا يلبس حلياً فلبسه لم يحنث لانه كما يستعمل للتزبين يستعمل لاقامة السنة والتختم وهذا ظاهر الرواية وقالوا هل اذا كان مصنوعاً على هيئة خاتم الرجال واما على هيئة خاتم النساء بان كان ذا فص فيحنث وقيل لا يحنث على كل حال والاول اصح وعن محمد انه حلى مطلقاً كما في المحيط (وعند ما عقد لوعاء) بالسكسر كل ما يعقد ويعلق في العنق واللؤلؤ الدرصع اللوعوة والعدة بالفارسية مر واريد كما ذكره الجوهرى (لم يرصع) بذهب او فضة اى لم يركب منه (حلى وبه يفتى) للعرق وعند ابى حنيفة ليس يحلى وعلى هذا الخلائق عقد بن جداو زمر داو باقوت وكذا لبس عقد غير مرصع للرجل وهذا اختلاف زملان ولا خلائ في الرصع كما في الاختيار (ومن حلى لا ينام على هذا الفراش) بالسكسر اى المبسوط من الثوب او البوزيا وغيره في الاصل البسط كما في القاموس (فنام على فراش) بالسكسر ستر رقيق كما في القاموس بالفارسية چادر شب (فوقه حنث) لانه تابع له وفيه اشعار بما ذكرناه (لا) يحنث (من) حلق بنو (جعل فوقه فراشاً آخر) لانه مثل الاول على انه لو اخرج الحشو من الفراش ونام عليه او رفع الظهارة ونام على الحشو لم يحنث ولعل ذكره للرد على ما في الكافي انه يحنث عند ابى يوسف وقيل هو قول محمد على انه مشير الى انه لو جعل فوق المحلوق عليه ثياباً لم يحنث كما في المحيط (او) لامن (حلق لا يجلس على الارض) او السطح او المكان (فجلس على بساط او حصير) فوقها (ولو حال بينه) اى الخائف (وبينها) اى الارض (لباسه) النى يلبسه (حنث) فلو نزع لباسه وبسط عليها وجلس عليه لم يحنث كما في النواية (كمن حلق لا يجلس على هذا السرير فجلس على بساط) او فراش (فوقه) فانه حنث (بخلاف جلوسه على سرير اخر فوقه) فانه لا يحنث وهذا تصريح بما علم ضمناً كما لا يخفى (ولا يفعل يقع على الابد) اى على زمان مائة من وقت اليمين لاننى موضع النفى (ويفعله) يقع (على مرة) واحدة من الفعل لانه في موضع الاثبات فيحنث لو وقع لباس عن الفعل بهلاك الفاعل او محل الفعل وينبغى ان يدرج فيه كل منفى او مثبت كلاً اضرب واضرب الا اذا نصب قرينة (وبعلى المشى الى بيت الله والى الكعبة) او مكرراً فقال الله تعالى (يجب) عليه استحساناً (حج) انتهاؤه طواف الزبارة (او عمرة) انتهاؤه السعى (مشياً) من باب داره ان قدره قيل من موضع يحرم كنفات العرق لاهل الشرق كما في النظم وان نوى من بيت الله مسجد لم يلزمه مشى كفى النهاية (و) يجب (دم) اى ذبح شاة (ان ركب) في الاكثر وفي الاقل تصدق بقدره وعن ابى حنيفة انه رجع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة وعن ابى يوسف ان نوى اليمين كفر والا فلا وعن محمد ان اخرجه مخير اليمين كفر والا فلا وعن زفر

ان شاء فعل ما وجب وان شاء كفر والاوّل ظاهر الاصول وعليه الفتوى كما في الروضة  
 (ولاشيء على الخروج او الذهاب) او السفر او الركوب والاتيان (الى بيت الله) لانه  
 لم يلتزم الاحرام (او المشي الى الحرم او المسجد الحرام) ويجب فيهما حج او عمرة عند  
 الصاعين (او الى الصفا والمروة) والمد ينتوي بيت المقدس (ولا يعتق) عند الشيخين  
 (عبد قيل) اي قال المولى (له ان لم اعج العام) اي السنة بالتخفيف (فانت حر)  
 ثم قال حجبت وانكره العبد (قشدا) اي الشاهدان عليه (بخره) اي بتخمية العام  
 (بكوفة) ويعتق عند محمد لانها شهادة على تحر يلزمه عدم الحج وقالوا ان الشهادة  
 على النفي مردودة مطلقا تيسير ولا اعتداد باقتران النفي بالاثبات واحاطة العام بالنفي  
 وتامه في الكافي (وحنث بصوم ساعة) اي جزء من النهار (في لا يصوم) لانه  
 صوم شرعا اذ هو امساك مع النية وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار للمحلول عليه  
 كما في المحيط وغيره (لا) يحنث به (لوضم) اليه (يوما) او اليوم (او صوما حتى يتم)  
 الصوم (يوما) تاما لان المطلق ينصرف اليه كما ذكره السكري ولم يذكر محمد في كتبه  
 وعن القاضي ابى الهيثم انه اذا نوى المصدر يحنث وعن بعض مشايخ العراق  
 انه يحنث مطلقا ولذا قالوا يستحب ان يصوم العبد حتى يصلي كما في المحيط لكن  
 في الكشف انه ليس بصوم ولذا لا يشترط النية (وبركعة) صحيحة عند محمد وبركعتين  
 عند ابى يوسف (في لا يصلي) واختلف في اشتراط رفع الرأس من السجدة ولا رواية  
 فيه كما في المحيط كما اختلف في القراءة ولا رواية فيه كما في الظهيرية (لانها دونها) لزيادة  
 الايضاح (ولو ضم) اليه (صلاة فبشفع) يحنث فلا يشترط قعدة التشهد وقيل  
 يشترط والا شبه انها لو كانت فرضا رباعيا يشترط والا فلا كما في المحيط (لا باقل منه)  
 لاجابة اليه (و) حنث او طلقت او عتقت (بولد ميتتي) قوله لا مرآته او جاريته (ان)  
 ولدت فانت كذا) اي طالق او حرة (وعتق) الولد (الحى) لانه الغالب (في) قوله  
 لجاريته (ان ولدت فهو) اي الولد (حر ان ولدت) ولدا (ميتا ثم) ولدا (حيا)  
 وهي في ملكه والا فلا يعتق لانحلال اليمين لال جزاء كما قال (وفي) من حلف ليقضين  
 دينه اليوم وقضله بنفسه او بأمره غيمه ولو بطريق الجلالة وقبض المحتال فلو تبرع  
 به غير لم يبر بخلاف ما لو اعطى ولم يقبل لكنه وضعه بحيث ينال يده ولو كان الدائن  
 غائبا لم يحنث بترك القضاء والاحسن ان يدفع الى القاضي فانه المختار عند المصدر  
 الشهيد كما في المحيط والاولى ان يقال بالاتساع في الظرفي فالضمير البارز لليوم وما ياتي  
 مفعول الحقيقى وما ظن ان الضمير للدين مع حلف فيه فلا يخ عن شيء (زيوفا) بالضم  
 مصدر زافت الدراهم زيفا اي صارت مردودة للغش كما في القاموس اوجمع زيف

لغوه هو الذي خلط به نحاس أو غيره فقلت صفة الجودة كما في الطلبة وقال ابن الفارس  
 الزاء والياء والفاء فيه كلام وما اظن شيئا منه صحيحا (أو نبه رجة) الحسن ترك  
 النون فانه لم يوجد الالحيمات تعرب في نبه رة كما في المغرب ولعل التأشير بالجمعية  
 موصوفها من الدراهم وهي الزين كلاهما من جنس الدراهم وقصتهما غلبة والفرق  
 ان الزين ما يردده يمت المال لانه لا يقبل الا ما هو في غاية الجودة ولا يردده التجار ويجرى فيه  
 المعاملة بخلاف النبهر رة فانه يرددها التجار ايضا فرداة الزين دون النبهر رة وقيل  
 النبهر رة ما بطل سكة كما ذكره المص في القضاء (أو مستحقة) بفتح الحاء اي مستحقا صاحبها  
 اياها على الدائن والبر لا ينتقض برد المقبوض لان الميمن قد اخذت به (أو باعه) اي  
 باع المديون دائئته (به) اي بدينه (شيئا) من ملكه كالعبد وغيره يباع صحيحا كما هو  
 المتبادر فلو باع فاسدا وليس فيه وفاء بالدين فقد حنث والافقيد بر (وقبضه) اي قبض  
 الدين ذلك الشيء (بر) في هذه الصور وانما اشترط القبض وقد وجب الثمن بنفس  
 البيع لانه لا يتقرر قبله (ولو كان) المقضى به في هذه الصور (سقوة) بالفتح والضم  
 وتشديد التاء ارداء من النبهر رة فانه مما غلب عليه الصغر والنحاس ولعل التاء كنبه رة  
 (أو ماصا) اي موهو هذا اذا لم يستبدل في اليوم والا فينبغي ان يبر (أو وهبه) اي وهب  
 الدائن ذلك الدين (له) اي للمديون مجانا (لا) يبر الحائلي وانحل يمينه في صورة الهبة واما  
 في الصورتين الاوليين فلم يبر وحنث فجواب الشرط السابق محذوف من هذا الجنس وان  
 اختلف معنى وانما احتاج الى هذا التكليف لان الميمن لما كانت موقفة فاذا وهبه له قبل  
 انقضائه فقد عجز عن البر وانحل الميمن وهذا كله عندنا اي يوسى فيستقيم  
 بلا تنكح لانه قد حنث في هذه الصور كما مسألة الكوز وقيل ان لفظ اليوم في التصوير  
 شهر ويدل عليه انه لم يذكر في كتب محمد (وفي لا يقبض دينه) مائة مثلا (درهما  
 دون درهم) اي يقبض كله غير متفرقة (حنث بقبض كله متفرقا) كما اذا قبض اليوم  
 خمسين ومن الغد خمسين مثلا والحيلة في ذلك ان يأخذه من غيره قضاء عنه (لا) يحنث  
 (ببعضه) اي يقبض بعضه (دون) قبض (باقية) بان ترك عليه شيئا من الدين وهذا حيلة  
 اخرى لانه وان وجد التفرق لكن لم يوجد قبض الكل (أو) يقبض (كله بوزن) مثلا  
 فانه قد يكون كثير الا يمكنه الا بفعلة (لم يتخللها العمل الوزن ولا) يحنث (في ان  
 كان لي الامانة) من الدراهم (فكذا) اي عدي هر (ولم يملك الا خمسين) درهما مثلا  
 فانه لو لم يملك شيئا لم يحنث لان الاستثناء تكلم بالباقي من المستثنى منه بعد المستثنى  
 ولا يحكم بثبوت المستثنى ولا ينفيه فهو في حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لي زائد على  
 المائة اما كون المائة او دونه فشيء زائد على مدلوله ومن ظان انه معطل بان المتعارف

بهذا الحلقى نفى الزيادة فقد عدل الى من يهب الجسم (ولا في لا يشمر ريحانا فشم ورد  
 اوياسميننا) فانهما لورقان والريحان لغة نبات لاساق لهوقيل يحث لانه عرفانبات لهر رايحة  
 طيبة كفي الاختيار لكن في المغرب ان الريحان نبات طاب ريحه وعند الفقهاء ما لاساقه رايحة  
 طيبة كالورقة كالاس والورد ما لورقه رايحة طيبة فحسب كالياسمين وفي جامع ابن البطار  
 انه زهر كل شجر واشتهر في الذي يؤخذ منه العرق والياسمين كالياسمون والياسم بكسر  
 السين وفتحها وهذا اذا كان معرب ياسمين والا فالياسم واحد لهما كالصاحب والعالم  
 كما في القاموس (والبنفسج) يفتح الباء والسين المهملة (والورد) يقعان (على الورق)  
 يفتح تين دون الدهن ومن الظن دون الذنب والساق فلان في النهاية وغيره انه لو علق  
 ان لا يشترى البنفسج فاشترى دهنه لم يحث للعرف وينعكس الحكم في عرف غيرنا  
 واللفظ حقيقة فيهما ومن عموم المجاز ولو علق ان لا يشترى الورد دلالة له فاشترى دهنه  
 لم يحث ولو اشترى ورقه حث حقيقة وعرفا ولا يخفى ان الورق مستدرك

\* (فصل حلق القول) \*

(حث في لا يكلمه ان كلمة) حال كون المحلوف عليه (فائها) لانه وصل الى سميحه وان لم  
 يفهم (بشرط ايقاظه) وعليه مشاخذنا وهذا اظهر كما في النهاية والصحيح انه ليس بشرط  
 وفيه ايماء الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصفى اليه حث والى انه  
 لو علق لمن لا يكلم فلانا وقد مر به يقول يا حائط اسمع كذا لم يحث والى انه لو سلم  
 المحلوف على قوم فيهم المحلوف عليه ولم يقصده بالسلام لم يحث لكنه حث قضاء  
 والاكتفاء مشعر بان فهم المحلوف عليه ليس بشرط حتى لو حلف ان لا يكلمه فكل  
 بعبارة لم يعرفها حث الكل في المحيط (و) حث (في لا يكلم) فلانا (الاباذنه) اي فلان  
 (ان اذن) فلان (ولم يعلم) الحالى (به) اي بالاذن (فكلمه) اذا اذن هو الاعلام  
 وقال ابو يوسف وزفرانه لا يحث لحصول الاذن بدون العلم به على ما ذكره ابو سليمان  
 وقال نصير عن الثايجي ان الاذن قد يوجد بدون العلم بالاجماع وانما الخلاف في الامر  
 كما في التهمة وتتمة الكلام قد مرت وفيه اشعار بانه لو اذن العبد بالتجارة ولم يعلم به  
 لم يصرم اذنا وبالاجماع كما في الظهيرة وغيره لكن في النهاية وغيره انه صار اذنا  
 عند الطرفين (و) حث (في لا يكلم صاحب هذا الثوب قباعة) الصاحب (فكلمه)  
 لانه لا يعادى للثوب (وفي لا يكلم هذا السلب فكله شيئا) لانه مجاز عن الذات اذ الشباب  
 ليس بداع الى اليمين والشاب لغة من تسع عشرة والكهل من اربع وثلاثين والشيخ  
 من احدى وخمسين الى آخر العمر كما في التهمة وذكر في القاموس ان الكهل من احدى

وثلاثين والشيخ من خمسين إلى الثمانين وشرع من البلوغ وعن أبي يوسف من خمسة عشر والكهل من ثلاثين والشيخ من خمسين إلى آخر العمر كما في التتمة وفي طي الواسطة اشعار بأنه لو كان المحلوف عليه صبيًا فصار كهلًا حنث بالتكلم وفي التعريف إشارة إلى أنه لو كان منكراً لم يحنث كما لو قال لا يكلم صبيًا وكلمه كبيرًا كما في الكشك (و) حنث أو عتق (في هذا) القن (هران بعته) أي القن (أو) هذا حر أن (أشتر يته أن عقد) أي باع أو اشترى (بالحيار) للبايع في البيع والمشتري في الشراء ثلثة أيام عند مودة معلومة عندهما لأنه في الأول يملكه البايع إلا أن اتفاقاً وفي الثاني ملك المشتري عندهما وصار المعلق كالمجنز عنده وفي هذا الحيار إشارة إلى أنه لو انعكس الحيار لم يعق ولم يحنث وذكر القندوري أنه لو باع بخيار أحدهما حنث عند محمد خلافاً لأبي يوسف لأن الشرط مطلق البيع والبيع الفاسد كالصحيح على الصحيح وفيه رمز إلى أنه لو عقد بمدة أو دم لم يحنث كما لو اشترى مكاتباً أو مديراً أو أماً ولد وقيل يحنث به الكل في المحيط (وفي أن) عبد (لم أبعه فكذا) أي أمته حرة مثلاً (فاعتق) العبد (أودبر) لأنه قد تحقق أن لا يبيع وفيه اشعار بأنه لو دبر أمته واستولى عليها حنث وبأنه لو قيد البيع بوقت واعتق أودبر قبل مضيه لم يحنث عند الطرفين خلافاً لأبي يوسف كمسئلة الكوز (و) حنث الحالف (بفعل وكيل) في كل فعل يرجع حقوقه إلى الموكل لأن مقصوده التوقي عن رجوع الحقوق إليه وهذا لم يوجد لأنها راجعة إليه في حنث (في) مثل (حلف النكاح) بأن حلف لا ينكح فلانة ثم وكل فلاناً بالنكاح فتكح له حنث وكذا لو وكل قبل الحلف أو زوجها فضولي وأجازة قولاً وأما فعلاً فلا يحنث على المختار كما في الكافي وعن الصاميين أنه لا يحنث بنكاح الوكيل وفيه إشارة إلى أنه لو حلف أن لا يزوج أمته أو ابنته الصغيرة يحنث بنكاح الوكيل وعن محمد أنه يحنث كما لو كان المحلوف عليه ابنته أو ابنه الكبيرين وإلى أن المرأة كالرجل في حكم التوكيل كما في الظهيرية وإلى أن النكاح الفاسد كالصحيح فيما ذكر كما في الصغيرى وذكر في قاضيخان أنه لا يحنث بالفاسد (و) حلف (الطلاق) سواء كان التوكيل به قبل الحلف أو بعده ولو طلق الفضولي فأجاز قيل لا يحنث مطلقاً وقيل يحنث مطلقاً وقيل إن أجاز بالقول يحنث وبالفعل بان الحنث بدل الخلع لا يحنث كما في المحيط (والخلع والعق) أي الاعتاق سواء كان التوكيل قبل أو بعده فإن علق الطلاق أو العتق بشرط ثم حلف به ثم وجد الشرط لم يحنث ولو حلف أو لا حنث كما في النظم (والكتابة) إذا لم يكتب بنفسه والا فلا يحنث بكتابة الوكيل كما في النظم فينبغي أن يذكر هاهنا لا يحنث (والصالح عن دم عمد) لأنه كالنكاح في مبادلة المال بغيره وفي حكمه الصالح عن انكار على مذكرو في الوكالة (والهبة)

ولو فاسد فوعن أبي يوسف أنه لا يحنث كما في الاختيار وعن محمد لو أجاز هبة الفضولي  
حنث كما في المحيط (والصدق والقرض) أي الاقرض بل ينفذ كذا إلى رجل أعطاه  
آخر وكالة قرضا (والاستقراض) كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن سيأتي أن فيه خلافا  
ويمكن أن يحمل على ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكذا كما إذا قال  
المستقرض وكلتلك إن تستقرض لي من فلان كذا درهما وقال الوكيل للمقرض إن فلانا  
يستقرض منك كذا ولو قال أقرضني مبلغ كذا فبطل حتى لا يثبت الملك للوكيل  
كما في وكالة النخيرة (والإيداع والاستيداع والأعارة) وإن لم يقبل المستعير فمجرد الأعارة  
حنث عندنا خلافا لفرع وعلى هذا الخلق الهبة والصدقة والقرض كما في النظم وذكر  
في الاختيار أن في القرض عند أبي حنيفة وإيتين وفي المحيط أنه يحنث بالاستقراض بلا  
أقرض (والاستعارة) فلو حلف لا يعير ثوبه من فلان فبعت المحلوق عليه وكذا لا يقبض  
المستعار فاعاره حنث عند فر و يعقوب وعليه الفتوى لأن هذا الوكيل رسول وهذا إذا  
أخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة بل قال إن فلانا يستعير مثل كذا فأما إذا لم يقل ذلك لا  
يحنث كما لو حلف أن لا يعيره شيئا ثم رده على دابته كما في المحيط (والذبح) كما إذا حلف لا  
يذبح شاة وهو ممن لا يذبح بنفسه فامر غيره فذبح حنث كما في النظم وفيه أشعار بأنه إذا كان  
ممن يذبح بنفسه لم يحنث (وضرب العبد) كما إذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب عبدا  
فامر غيره فحضر به حنث وفيه أشعار بما ذكرنا فيمنبغى أن يذبح كراهتين فيما لا يحنث وفي النية  
قيل الزوجة كالعبد وسيأتي خلافه (وقضاء الدين وقبضه) وفيه تفصيل في وكالة الخلاصة  
(والبناء والعمالة والكسوة) بل حلف أن لا يكسوه فامر غيره به (والحمل) برداشتن وكسرى را  
برستور خود نشافيدن والكلوجه وتسلم الشفعة كما في قاضيخان والشركة والقتل  
كما في الصغرى والأبراء والاندق كما في الزامى وقطع الثوب وهدم الدار واتخاذ النعل  
كما يأتي على ما في النظم وأعلم أنه لو نوى أن يفعل بنفسه في نحو النكاح والطلاق والعق  
صديق ديانة وفي الذبح وضرب العبد قضاء عكفي الكافي (لا) يحنث بفعل وكيله فيما لا يرجع  
حقوقه إلى الموكل فلن مقصوده التوفى عن رجوعها إليه وقد حصل ذلك فلا يحنث  
(في) حلف (البيع) أي حلف لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا يحنث إذا لم يكن متوليا له بنفسه  
والاقتد حنث وكذا الحكم فيما يأتي من الأفعال كما في النظم وفيه إذا حلف لا يتخذ له  
نعلًا وهو ممن لا يتخذ فامر غيره به حنث فيمنبغى أن يذبح كراهية ولا يخفى ما فيه من الإطلاق  
(والشراؤ أو الجارة) وعن أبي يوسف أنها بدون القبول أجارة كما في المحيط (والاستيجار  
والصالح) عن دم الخطاء (أو عن مال) عن إقرار على مال أو منفعة كما يأتي في الوكالة  
وفي الظهيرية أنه يحنث بصاح الوكيل عند محمد وعن أبي يوسف فيه روايتان

(والخصومة) أي جواب الدعوى سواء كان اقراراً أو انكاراً وهي ملحقة بالبيع على المختار كما في الخلاصة وفيه أشعار بالخلاف (والقسمه موزع الولد) صغيراً أو كبيراً أو عبداً لغيره أو حراً أو حرماً مضمراً به أو أن امر به الأب إلا إذا كان معلماً كما في كراهية المنية أو سلطاناً أو قاضياً كما في الكافي وينبغي أن يدخل فيه المحتسب لجواز تعزيره فمن حل بضربه صح أمره به فيجوز بالضرب ومن لا يحل لا يصح فلا يحنث لأن منفعة التأديب يرجع إلى الولد لا إلى الموكل كما في الاختيار ولا شك أن تلك المنفعة حتى الضرب فلا يرد على هؤلاء الأئمة ما ظن من الأئمة أن المدار على رجوع الحقوق وعدمه فالتمسك في الفرق بين ضرب العبد والولد يرجع المنافع خروج عن القانون وأعلم أن ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الأربعين فلا ينبغي ما ذكر من انحصارها في الثلاثين كما في الكرماني وفي إحدى وعشرين كما في القنية (ولا) يحنث استحساناً (في لا يتكلم) ولائمة (فقراً القرن أو سبع أو هلل أو كبر) (أو دعا في صلاته) (من خارجها) وقيل يحنث منه وقال أبو الليث أنه يحنث في صورتين أن حلف بالفارسية وعليه الفتوى كما في الكافي وفيه إشارة إلى أنه لو سبح سهواً أو فتح على أمه بالقرآن لم يحنث كما في المحيط (ويوم أكله) أنت طالق يقع اليوم فيه (على الملوك) أي على مطلق الوقت لأنه قرن مع غير ممتد بقرينة ما مر في الطلاق فمن الظن أنه تسامح في الإطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العامل (وصح نية النهار) في الحكم لإرادة الحقيقة وعن أبي يوسف لا تصح (وليلة أكله) يقع (على الليل) دون مطلق الوقت لأنه المستعمل فيه وما في قوله وكنا سبينا كل بيضاء شجرة ليالي لا فينا حديثاً وغيره فجمع الكلام في المفرد (والآن) وإن كان للاستثناء إلا أنه مجاز مهين (للفاية) أي الدلالة على أن ما بعد ها غاية لما قبلها كقولك جاء القوم إلا فلاناً (كحتى) قال الله تعالى إلا أن تغضوا أي حتى تغضوا فيه وهذا تصريح بما أشار إليه فيما سبق كما لا يخفى (ففي أن كلمته) فانت طالق (الآن) يقدم زيداً وحتى يقدم ذكره أولى وكذا في سائر المواضع (حنث أن كلمه قبل قدومه) لا بعده لانتهاه اليقين وفي المحيط لو قال إن كلمتك إلا أن تكلمني أو حتى تكلمني فتكلمت معاً حنث فلان عند محمد خلافاً لأبي يوسف وكذا سائر الأفعال فحولاً أدخل هذه الدار حتى يدخلها فندخلها (وفي لا يكلم عبداً) أي فلان (أو امرأته أو صديقه) أي في حلقه على فعل في محل منسوب إلى الغير بغير الملك فالأحسن تأخير العبد (أو لا يدخل داره) أو لا يلبس ثوبه أو لا يأكل طعامه أو لا يركب دابته مثلاً أي في حلقه على فعل في محل منسوب إلى الغير بالملك والإضافة وإن كانت للاختصاص إلا أنها شاملة للأجرة والإعارة (إن زالت أضافته) أي إضافة المضاعف عن المضاعف إليه في صورتين بأن طلق أو عادی أو باع المملوك مثلاً (وكلمه) من عموم المجازي فعل الحالف واحداً من هذه



الافعال بان كلم العبد ودخل الدار المبيعين او غيره ( لا بحث في العبد ) اي في محل  
 منسوب الى الغير بالملك فيشمل الدار والثوب وغيرهما ( اشار اليه ) اي العبد ( بهذا )  
 بان قال لا اكلم عبده هذا ولا ادخل داره هذه او غيره ( اولا ) يشير اليه بان لم يذكر اسم  
 الاشارة كما لم لا اشتراط وجود النسبة في الصورتين وقت العقد لا وقت اليمين وقال محمد  
 بالعكس في صورة الاشارة فان دخل هذه الدار بعد البيع لم يحنث عند الشايخين وحنث  
 عند محمد وعن ابي يوسف لو لم ينو فاليمين على ما في ملكه عند الخلفاء ( وفي غيره ) اي غير  
 العبد من محل منسوب الى غيره بغير الملك كالمرأة ( ان اشار ) اليه ( بهذا ) اي حنث  
 الزوجة بعد الطلاق حنث لا اشتراط وجود النسبة وقت اليمين عند الاشارة ( والا )  
 يشير اليه ( فلا ) يحنث فلو تكلم صدقه بعد المعادة لم يحنث لا اشتراط النسبة وقت الفعل  
 عند عدم الاشارة فلو اخذ صدقا آخر ثم كلمه حنث واعلم ان ما ذكرناه وافق للمتداولات  
 كالمحيط والمنخيرة وغيرهما وان خالف ما في الشرح فانه قد اختار قول محمد وقال  
 بالحنث في حلق الدار عند الاشارة فمن الظن انه قول به او خلافا لرواية ( وحين )  
 بالكسر الدهر او المدة او وقت مبهم او سنة او اكثر او معين او شهر ان اوسنة اشهر او سنتان  
 او سبع سنين او اربعون سنة كما في القاموس ( وزمان ) كز من بفتح تين الوقت قل  
 او كثر كما في القاموس ( بلائية نصف سنة ذكر ) ذلك اللفظان ( او عرف ) للعرف  
 ( ومعها ) اي النية ( مانوي ) كما في الجامع وذكر في الجامع الكبير انه ان نوى بالزمان شهران  
 الى ستة اشهر فعلى مانوي وعن ابي يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر فعلى هذا  
 لو نوى اقل من ستة اشهر لم يصدق والصحيح ما في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة  
 ان الزمان شهرين الى ستة اشهر كما في المحيط ( والدهر ) بالسكون والفتح الزمان  
 الطويل والابد الممديد لوالق سنة كما في القاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم  
 من مبدأ وجوده الى انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على  
 المدة القليلة والكثيرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد ( لم يدر ) اي توقف ابو حنيفة  
 في معناه ( منكرا ) لانه لا نص فيه وقال انه ستة اشهر ( و ) الدهر عندهم ( للابد ) اي العمر  
 ( معرفا ) على ما قال بعض المشايخ المتقدمين وعند لم ادركه وقيل الخلاف في الفصامين كما  
 في المحيط والصحيح ما في المتن كما في الهداية وغيره واعلم ان ما توقف فيه اربع مسائل منها  
 الخنثى المشكل وقت الحتان وحل اطفال المشركين في الاخرة كما في جامع المحبوب وذكر في  
 المصمورات انها ثمان منها الملائكة افضل ام الانبياء وحكم سور الحمار والحلالة متى طاب  
 لحياها والكلم متى صار معلما وفي هذا التوقف يصريح بكمال علمه وورعه وروى ان  
 بن عمر رضي الله عنهما سئل عن شيء فقال لا ادري ثم قال بعد ذلك طوي لابن عمر سئل

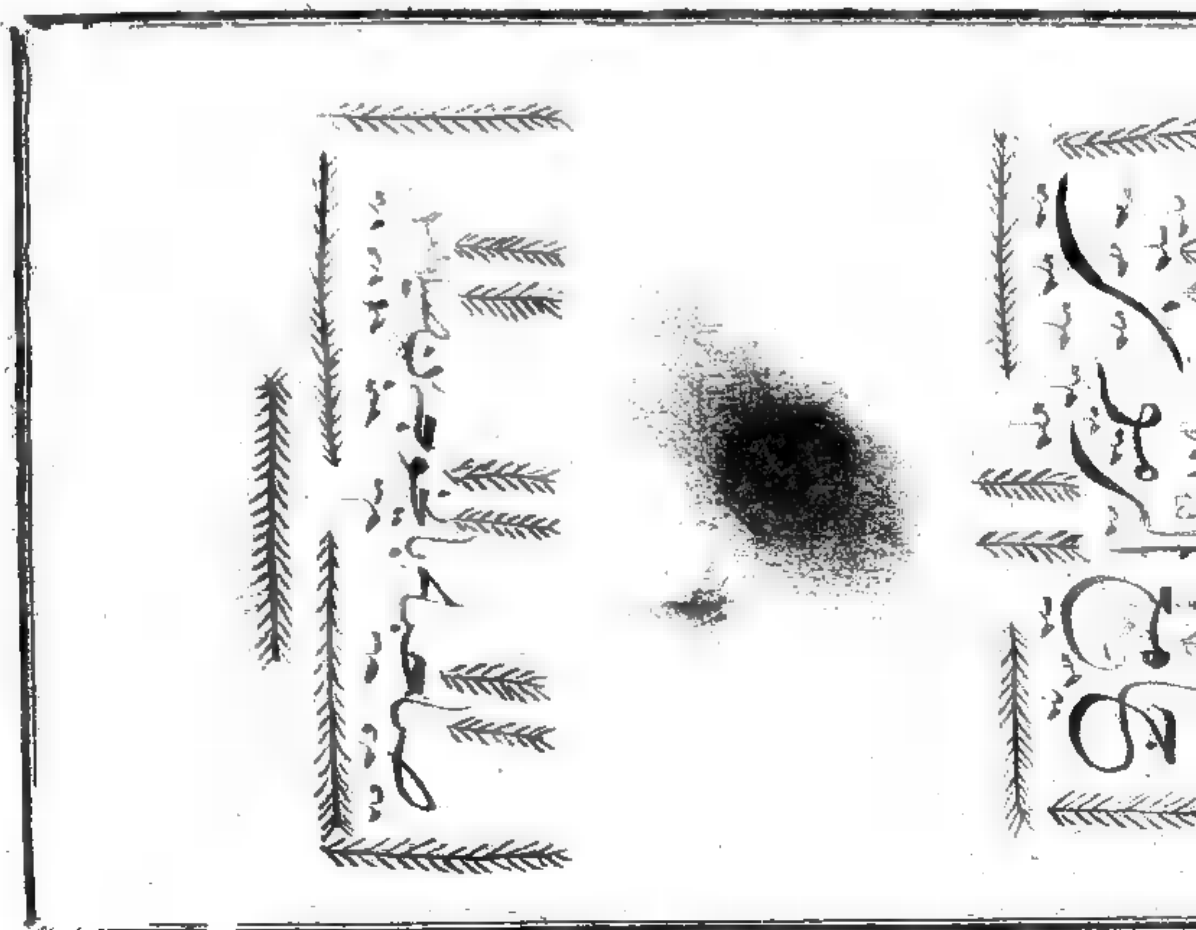
عن شيء لا يدري فقال لا ادري وفي السكر ما في سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل البقاع فقال لا ادري حتى اسأل جبريل عليه السلام فسأله فقال لا ادري حتى اسأل ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير اهلها اولهم دخولا وآخرهم خروجا وشر اهلها آخرهم دخولا واولهم خروجا وفي الحقائق انه تنبيه لكل مفت ان لا يستكنف من الوقوف فيما لا وقوف له عليه اذ المجازفة اقتراء على الله تعالى بتحرير الحلال وضده (وايام) وجمع وشهور وسنن ودهور وازمنة (منكرة) بلانمة (ثلاثة) منها لانها اثل الجمع وعنه ان اياما عشرة مثل چند روز ويوم على طلوع الفجر الى الغروب كما في المحيط (وايام كثيرة والايام) والجمع (والشهور) والسنن والدهور والازمنة (عشرة) منها غنده وهو الصحيح كما في المضمرات واما غندهما فلا ولا ن سبعة والشهور اثنا عشر والباقي ارب وايام العيد اسبوع العيد كما في المحيط وقيل لو كان اليومين بالغارسية فالايام سبعة بالاتفاق كما في الكافي ورأس الشهر وغرة الشهر الليلة الاولى مع اليوم وساخ الشهر اليوم التاسع والعشرون واول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر وآخر الشهر منه الى الاخر الا اذا كان تسعة وعشرين فان اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر وما بعده آخر الشهر واول اليوم الى ما قبل الزوال وبحكم العرف في فصول السنة على ما روى عن محمد كما في المحيط (وفي اول عيد اشترى بته) او امسكه (هر ان اشترى عبدا) فردا (عتق) لتحقق الاولية فانه اسم لفرد سابق وفيه تأمل (وان اشترى عبد بين) صفقة (ثم عبدا) (آخر فلا) يعتق واحد منهم (اصلا) لعدم التبرد والسبق (فان ضم) الى قوله اشترى بته (وهذه عتق الثالث) لتحققه وفي الكافي او قال اول عبد امسكه واحدا لم يعتق الثالث الا اذا عني الوحدة والفرق انه يقتضي نفى مشاركة الغير اياه في فعل مقرون به لان في الذات والواحد عكسه (وفي) ان قال (آخر عبد) اشترى بته (هر فاشترى) عطف على قال وفي بعض النسخ ان اشترى (عبدا ومات) المشتري او الخائف او السيد (لم يعتق) هذا العبد اذا خلا خراسم لفرد لاحق (فان اشترى) بعد هذا الخائف (عبدا ثم اعرف مات عتق) عبده (الاخر) بفتح الحاء او كسرهما (يوم شري من كل ماله) لانه صحيح يوم الشري (و) عتق (عندهما يوم مات) وان كان وقت الشراء صحيحا (من ثلثه) اي ثلث ماله لتحقق الاخر بيمينته (و) يتفرع عليه انه (لا يصير الزوج فارا الوعتى الثلاث به) اي بالآخر فلو قال آخر امرأة اتز زوجها طالق ثلاثا فترج امرأة ثم اغرى ثم مات تطلق الاغرى يوم تزوجها عند فلا يصير فارا لانه كان صحيحا في هذا اليوم فلا ترث وتعتق عدة الطلاق بلا حداد لانه كان حيا (خلافا لهما) فانها تطلق عندهما يوم مات فيصير فارا فترث وتعتق مع الحداد عند أبي يوسف عدة الفراق ثلث مريض وعند محمد عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث

عيسى كما في مبسوط صدر الاسلام (و) عتق (بكل عبد بشرى بكذا فهو حر عتق اول)  
 عبيد (ثلاثة) اعتقدوا انهم (بشروه) فان الاول هو البشير فان البشارة وان كانت  
 لغة خبر سار يسط بشرة الوجه لانتشار الدم في الجلد حينئذ كانتشار الماء في الشجر  
 ليكنها عن فارغ من السراغاب عن الخبير به والعرف مقدم (مفتقر قين) اى واحدا بعد واحد  
 (و) عتق (الكل ان يشروه معا) فلو ارسل واحدا آخر منهم ببشارته فان اضاف الى المرسل  
 عتق والا فالرسول (وتسقط بشراء ابيه) او غيره من ذى رحم محرم (لكفارته) اى كفارة  
 يمين الابن اوظهاره (هى) اى الكفارة وانما اجرز فاعل تسقط للفصل وحاصله ان  
 الكفارة تسقط بشرا قريبه بنيتها (لا) تسقط الكفارة (بشراء عبد) لكفارته  
 (حلق) سيده (بعته) لا للكفارة بل ان اشترى بتمه فهو حر فلو ضم اليه عن يميني مثلا  
 ثم اشتراه تسقط كما في المحيط (و) لا بشراء (مستولنة بنكاح) اى امة لغيره فكيفما فولدت  
 (علق) الناكح او الحالى (عتقها) ناوليا (عن كفارته بشرائها) بان قال لها ان  
 اشترى بك فانت حرة عن كفارة يميني ومن الظن استدراكه بما في الظهار ان الذي لا يعتق  
 للكفارة لنقصان الرق فان التعليل غير مذكور ههنا (ويعتق بل تسري امة فهو حرة  
 من تسراها) اى اتخذ حاسرية بان يواها يمتا وعصنها وجامعها عزلا ام لا عندهما وعند  
 ابي يوسف طلب الولد شرط حتى لو عزل لم يكن تسريا والسرية فعيلة على الاشهر  
 من السر الجماع اوضح العلانية والضم من تغييرات النسبة او من الزور بقلب احدى  
 الرائيين باعوقيل فعولة من السر والسيارة (وهى في ملكه يوم حلق) فلا يعتق امة اشتراها  
 الحالى ثم تسرى فاستدرك قوله (لا) يعتق (من) امة (شرها) الحالى (فتسراها)  
 (و) يعتق (بكل مملوك في حرامها اولاده) جمع ام في الاصل امة وامة لغة وقد يجمع  
 على امات الا انه اكثر في غير الانسان بخلاف الاول (ومدبروه وعبيده) القن (لا)  
 يعتق (مكاتبوه) لانهم مالكو اليد (الابنيتهم) يعتق (بها احرا وهذا والعبيد)  
 الثلاثة (ثالثهم) حالا (وغير في) تعيين احد من (الاوليين) لان اودخل بينهما  
 فكانه قال احد كما حر وهذا (كالطلاق) فانه لو قال لثلاث من نسائه هذه طالق  
 او هذه وهذه تطلق ثلثهن وغير في الاوليين (ولام دخل على فعل) اى تعلق بفعل  
 (يقع عن غيره) اى يجوز وقوع ذلك الفعل لغير فاعل ذلك الفعل بطريق توكيل  
 يراجع الوكيل يحقوقي على الموكل وعن يحيى للتعليل كما في القاموس والجملة  
 صفة لفعل (كبيع وشراء واجارة وخطابة وصباغة) ببناء بنقطة او نقطتين  
 من تحت (وبناء) وغيرها مما يجري فيه هذه الوكالة (اقضى) الام بالاخلة على  
 الفعل (امره) اى امر ذلك الغير الحالى بذلك الفعل وتوكيله اياه والجملة خبر الام

(ليخصه) أي يخص ذلك الأمر الفعل (به) أي بذلك الغير (فلم يحدث) الحالف (في) (حلف) (أن يعث لك) أي لأهلك (ثوبا) فعبدى حر (أن يلعنه) أي باع الحالف ذلك الثوب (بلامره) وكالة بالبيع من غير المخاطب (ملكه) أي ملك الحالف هذا الثوب (أولا) يملكه لأن يعث ثوبا بامررك ووكالتك (وأن دخل) اللام (على عين) أي عمل الفعل يجري به التوكيل أولا كالأكل (أو فعل لا يقع عن غيره) أي لا يجري فيه الوكال اتصالا (كأكل وشرب ودخول وضرب الولد) والعبد (اقتضى) اللام في الصورتين (ملكه) أي اختص هذا العين ولو ولد به بذلك الغير (فحدث في أن يعث ثوبا لك) أو ضربت لك عبدا أو قمت لك سكرانا أي هو ملكك فكذا (أن باع) الحالف (ثوبه) أي المخاطب وضرب ولده (بلامره) سواء علم الحالف أن الثوب والعبد ملك له أولا فلن المعنى ثوبا أو عبدا أو مكانا ملكته والحاصل أن لام التمليك إما أن تقرن بفعل أو اسم فلن كان الثاني فلن كان مملوكا للمملوق عليه فقد حث بالفعل والأفلا سواء كان الفعل مما يجري فيه التوكيل أم لا وسواء كان بامره أو بغير امره وإن كان الأول فلن كان الفعل مما يجري فيه الوكال لقوله حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل فاليمين على التوكيل فلا يحدث بد منه وإن لم يجر فيه التوكيل أولم يكن له حقوق فاليمين على تمليك محل الفعل فيجعل محله مقدما صيانة عن الالغاء وهذا إذا لم ينزعان نوى الملك في الفعل الأول والتوكيل في الثاني صدق ديانة في كليهما وقضائي الأول دون الثاني كما في المحيط وغيره من المتداولات واعترض على ما ذكره من الثاني بوجهه أما الأول فلان صرف اللام إلى الفعل والعين مما يتعلق بقصد المتكلم فلم يكن اللام للاختصاص بالعين وأما الثاني فلان من الأفعال ما لا يقتضى التعلق بعين نحو أن قمت لك فلاوجه لأعتبر صرف اللام إلى العين وأما الثالث فلأنه لو صح في جميع هذه الأفعال صرف اللام إلى العين فلاوجه لأعتبر تعلقه بفعل لا يقع عن الغير إذ تعلقه بالعين فيكفى اعتبار تعلقه بالفعل والعين فتقييد الفعل بالوقوع عن الغير تعسف واعتبار القسم الثاني من الفعل تكلن والكلمة مزدوجة أما الأول فانهم قد اعتبروا قصد المتكلم ونية الأنا الظاهر ما ذكر في المتن على ما قالوا بقرينة العرف كما في التمر تاشي وأما الثاني فتحقق القيام بها يقتضى التعلق بالعين نحو قمت لك مكانا كما في المحيط وغيره وأما الثالث فلان المدار لما كان على دخول اللام على الفعل والعين وبعض الأول كالثاني في المحكم وجب التفصيل على هذا المنهاج فظهور أن الاعتراض على المجتهد بن الذين كل واحد منهم بحر من الحقائق والطعن بالاعتساق على الهادين للخلايق من كمال القصور عن إدراك ما في كلامهم من الدقائق (وفي) حلف (كل عرس) بالكسر (لى فكذا) أي طلق (بعد قول عرسه تكلمت) أنت امرأة

(على) أنا (طلقت هي) أي عرسه القاتلة به وكنف اغيظها قضاء لعموم الكلام وعن أبي يوسف  
 أن عرسه لا تطلق وهو الأصح لأن الكلام في غيرها كما في الكرماني (وصحنية غيرها  
 ديانة) لا قضاء لأنه تخصيص العام وأعلم أن اليمين على نية المظلوم حالفا أو مستحلفا قال  
 القنوري هنا إذا استخلف على ما في الماضي وأما على ما في المستقبل فعلى نية الحال  
 ولو ظالمها وقال شيخ الإسلام أنه في اليمين بالله وأما في غيره فلو زوى خلاف الظاهر  
 كما موثوق بالطلاق عن وثاق صدق ديانة إلا أنه يأثم أثم الفحوس ظالما  
 كما في المحيط وغيره ولا تخفى ما في هذه الجملة من حسن  
 الاختتام والإيماء إلى قصص الشرع  
 في الغير من المرام

قد تم طبع الجلد الأول من كتاب القيسية ويليها الجلد الثاني أوله كتاب البيوع



بسم الله الرحمن الرحيم

لما شارك هو والميمن في تقييد العاقبة ولما شرف في ذاتها عقبها به فقال (هو) اى  
 البيع كالمبيع لغة (مبادلة مال بمال) اى اعطاء المثلين واخذ الثمن ويقال على الشراء  
 وهو اعطاء الثمن واخذ المثلين ويقالان على ما اذا اعطى سلعة بسلعة كعقود المفردات  
 فالمبادلة اعطاء مثل ما اخذ والمال ماملكته من كل شيء كعقود القاموس وكذا فى المغرب  
 على ما روى عن محمد وفيه اشعار بان المنفعة مال والتحقيق على ما فى الاصول انها  
 ليست بمال فانهما يدخر لوقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعا  
 وما لا يكون كالخمر والخنزير ويخرج عنه هبة من نحو شعير وكف قراب وشرب ماء  
 كما يخرج الهبة والدم والمال يثبت بالتحويل اى يادخار كل الناس او بعضهم فان ابيع  
 الانتفاع به شرعا فمتقوم بالكسر والافقير متقوم فلن عدم التحويل والانتفاع عنه  
 لم يكن ملا ويطلق المال كالمالية على القيمة وهى ما تدخل تحت تقويم متقوم  
 من الثمن او الف دينار وعلى الثمن وهو الزم بالبيع وان لم يقوم به وانما خص الاول بالثمن  
 بقرينة الباء وفيه اشعار بان البيع يتعدى الى مقعولين كلاهما بنفسه او لثاني. فمن  
 كمالى الاساس والمغرب وغيرهما فقيد اشكل ما فى الرضى انه من حمل النقيض على  
 النقيض فلن الشرى يتعدى بمن (بشراى) من المجانين فلو كان احد هما مكرها  
 لم يكن بيعا لغة كمالى اكرام السكاينة والكرمانى وعليه يدل كلام الراغب خلافا لغير

الاسلام وما اشار اليه المص وغيره انه معنى له شرعى فيشكل لانه يدخل فيه بيع  
 باطل كبيع الخنزير ويخرج عنه بيع صحيح كبيع المكروه على انه كفيرو من المحققين  
 قد صرحوا بان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله ( وينعقد ) البيع ويحصل شرعا  
 ( باليجاب وقبول ) أى من ايجاب وقبول او بسببهما فمن الظن انهما خارجان من  
 حقيقة البيع وينبغي ان يكون الواو بمعنى الفاء فانهما لو كانا معا لم ينعقد كما قالوا  
 في السلام وفيه اشارة الى ان الالب اذا باع ماله من ابنه الصغير او اشترى لم ينعقد  
 بدونهما كما ذهب اليه بعض المشايخ والصحيح انه لو قال بعتة او اشترى بته من مال ولدى  
 فقبحتم العقد كما في المحيط وكذا الوصى لو باع مال اليتيم لنفسه او القاضى بامره او العبد  
 نفسه من مولا بامره كما في الزاهدى لما تقرر ان الاحكام الشرعية على وفق المعاني القلوية  
 ائزم ان يكون البدلان مالا ذعن فجم الائمة رحمه الله لم ينعقد بامه او اقل من فلس كما في  
 المنية والاطلاق شامل لانواعه الاربعة المجائز والفاقد والموقوف والباطل كما في النظم  
 وغيره فيتناول النوعين من التجارة الحلال المسمى بالبيع والحرام المسمى بالر بافانه يطلق  
 على كل بيع فاسد كما في الثاني من شهادات النخيرة وتتمه الكلام قد مر في النكاح  
 ( بلغضى ماض ) كقوله البايع اعطيت او بذلت اورضيت والمشتري اجزت او قبلت  
 او فعلت اورضيت كما في التحفة والماضى اعم من الحقيقي والحكمى فينعقد بلفظ الحال نحو ابيع  
 وهو الصحيح كما في الكرماني وفيه اشارة الى انه لو قال اشتر فقال اشترى لم ينعقد الا  
 اذا قال بعت كما في شرح الطحاوى ولكن في الزاهدى انه ينعقد بلفظ الامر عند بعض  
 لا بالمستقبل وعن ابى يوسف لو قال عبدى هذا لك بالقر ان اعجبك فقال اعجبني فهذا ابيع  
 وكذا وافقتك ووافقتني وعنده لو قال ابعتنى عبدك فيقال نعم فقال قد اخذته فهذا ابيع لازم  
 ولو كتب الى رجل اشترى بيت فكتب قد بعت فهذا ابيع ولو كتب بعت فكتب قد بعت لم  
 يكن بيعا لانه لم يوجب احد الركنتين ولو قال من اين اسبغ ودر ايتو عرض كردم فقال الاخر  
 انا فعلت ايضا فهذا ابيع والى انه يشترط سماع كل من العاقدين كلام الاخر كما في المحيط  
 ولعل الاكتفاء مشعر بان البيع ينعقد بلا ذكر الثمن وفي التمر ناشى فيه روايتان ( ويتعاطا )  
 اى يتشاركا البايع والمشتري في العطاء واخذ الثمن والمثمن في المجلس فقبض احد البدلين  
 لا يكفي كما قال الحلواني رحمه الله والصحيح انه يكفي كما في النخيرة وقاضى خان قيل هذا  
 اذا قبض البيوع اما اذا قبض الثمن فلا يكفي كما في العمادى لكن في الزاهدى انه يكفي اذا  
 كان على وجه الشراء ( مطلقا ) اى غير مقيد بالنفيس والحسيس نص عليه محمد كما في  
 الاختيار وهو الصحيح وقال السكرى انه لا ينعقد الا في الحسيس كما في المحيط والمراد بالنفيس  
 ما يكثر قيمته كالعبيد والاماعو بالحسيس ما يقل كالبقول والرمال واللحم والخبز كما في النهاية واذا



( واجب ) أى اوقع الاجاب ( واحد ) من المتعاقدين ( قبل ) أى اوقع القبول ( الاخر )  
 منه فى المجلس ان شاع وهذا خيار القبول ويمتد للحاجة الى التفكير كفاى الاختيار ( كل  
 المبيع ) أى كل جزء من اجزاء ما يتعين بالعقد ( بكل الثمن او ترك ) الا آخر البيع فليس  
 للمشترى ان يقبل كل المبيع ببعض الثمن او بعضه بأكمله او بعضه لانه يلزم تفريق الصفقة  
 الواحدة وهذا يجوز لتضرر البايع وانما اتحد الصفقة اذا اتحد العقد بان لا يكر رلفظ  
 البيع والشرى وان تعدد العقد والثمن بل ينكر لكل ثمن ولم يتعد دعوىهما الا اذا تعدد  
 الاكثر من الثلاثى وبالأول يقتضى كفاى الخلاصة وغيره ( الا اذا بين ثمن كل ) من المبيع بان يقول  
 بيعت هذا بكذا وهذا بكذا فانه يقبل البعض بالبعض وفى الاكتفاء اشعار بان له لورضى  
 البايع فى المجلس وقسم الثمن باعتبار الاجزاء كما اذا اضيف العقد الى فئتين لم يجز  
 وهو جائز نعم لو قسم باعتبار القيمة كما اذا اضيف الى عشرين لم يجز وان رضى به لان  
 استيناف عقد بلا تعيين حصص المبيع كفاى المحيط ( وما ) دام لو ان ( لم يقبل ) الاخر المبيع  
 ( بطل الاجاب ان رجع الموجب ) عنه وان لم يعلم به الاخر كفاى التهمة ( او ) ان ( قام  
 احد ) من المجلس وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يبطل كفاى المحيط وفيه اشعار  
 بانهم الوتبايعا ميثان بلا سكتة بين الكلامين انعقد البيع وقيل مالم يتفرقا بالابدال  
 والأول اصح كفاى الاختيار ( واذا وجدنا ) أى الاجاب والقبول ( لزوم ) البيع بلا خيار  
 المجلس وفيه اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج الى القبض كفاى المحيط ( ويعرف  
 المبيع ) الحاضر ( بالاشارة ) اليه ( لا ) يعرف المبيع الحاضر ولا يحتاج الى معرفته ( بنكر  
 القدر ) بالسكون والفتح أى الكمية ( والصفة ) أى الحالة التى عليها الشئ من حلية بان قال  
 عشرة من البر الحيد مثلا ( الا فى السلام ) لكن فى التمسك والاموال الربوية مما كان المبيع  
 غائبا يعرف بنكرهما كما هو المشهور ويعرف المثلى كالكيلى بالانفوزج الا ان يختلف  
 والخيار العيب كفاى الاختيار وبما ذكرنا من تحقيق المتن ظهوره غير مخالف لما فى الشرح  
 وغير من انه يعرف بنكرهما كما ظن ( و ) يعرف ( الثمن ) وجوبا ( باحد ) أى بالاشارة  
 حاضر او ذكر القدر والصفة غائبا لا لزما فى التهمة ( ولا يضر ) ولا يفسد ( الجزاق ) فى بيع  
 مكمل او موزون كما اذا باع صبرة من البر بصبرة من الشعير والجزاق مثلثة الجيم كفاى  
 القاموس وغير معرب كزاق بالضم وهو الحنيس بلا كيل ولا وزن كما ذكره المطر زى  
 ( الا فى ) بيع ( الجنس ) اخص من النوع عند الاصولية ( بالجنس ) كالبر بالبر فانه يضر الجزاق  
 فيه لاختتمال البر با فيشترط العلم بالمهاثلة فيكالا لويوزن وانما يعرف باللام اشارة الى انه  
 انما يضر اذا دخل تحت المعيار الشرعى كما اذا باع نصف من من البر بمنوبين منه فصاعدا  
 لان احدى مال البر بانصاف صاع لو قفيز على اختلافى العبارتين او الر وايتين كما يأتى

(و مطلق الثمن) الذي ذكر قدره دون صفته فاللام للعهد وهذا أولى من الثمن المطلق  
فانه يتناول الماهية بكونها مطلقة والمذكور يتناول الماهية على أي حال كانت يحمل  
(على الأرواح) أي أكثر نفوذ البلدي التعامل وقال ابن الفارس أي اظن الراعي والواو والجيم  
دخيلاً واعلم انه لو قال بعث الدار والثوب أو البطيخ فعلى الدنانير أو الدراهم أو الفلوس  
ان تعاملوا بها والأقالمة متعاد (فان استوى رواج النقود) جمع نقد أي الدرهم أو الدينار  
المميز فانه في الأصل تمييز الدرهم وغيره كما في القاموس (فسد) البيع (ان اختلف ما يمتها)  
أي قيمتها فان استوت صح وصرفى إلى ما قرر به من أي جنس كان (وان بيع) شيء  
مشارك اليه (ذو افراد) وأجزاء من المثل أو القيمة (كل واحد) وفرد من هذا الأفراد  
(بكتنا) فبين ثمن كل فرد بلبيان مجموع المبيع والثمن ويدخل فيه كل اثنين أو ثلاثة  
(فان لم تتفاوت) الأفراد كالمكيلات والموزونات والعديلات المتقاربة كما اذا باع  
هذه الصبرة كل قفيز بخمسة دراهم (صح) البيع (في واحد) منها لا غير الا اذا علم  
عند الكل في المجلس بالكيل أو التسمية فانقلب جائزاً وكان للمشتري خيار التكميل  
ان شاء اخذ بما ظهر له من الثمن وان شاء ترك وقيل ذكر المجلس وقع اتفاقاً فانقلب  
أو علم بعد المجلس (والا) يوجد عدم التفاوت بان يتفاوت من حيث الذات كالعدديات  
كالأغنام والثياب أو القيمة كالذرعيات فان الذراع من مقدم البيت أو الثوب أكثر قيمة  
منه من مؤخره كما اذا باع هذه الأغنام كل غنم بعشرة دراهم (فلا) يصح ويفسد  
(أصلاً) لا في كل ولا في بعض لجهالة منضمية إلى المنازعة وهذا كله عند إمامنا  
فقد صح في الكل في الصور تمين بلا خيار للمشتري ان رآه وعليه الفتوى كما في المحيط  
وغيره ثم أشار إلى ان البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع المبيع أو الثمن بل ببيان كل فقال  
(فان باع صبرة) مجاز بقرينة المذروح أي مجموعاً من المعدود أو الموزون أو المكيل  
فان الصبرة بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن (على أنها) أي المجموع (مائة صاع)  
أو من أوشاة أو ثوب (بمائة) من الدراهم (فان نقص) عن المائة عشرة مثلاً (أخذ  
المشتري) التسعين (بالحصه) بالكسر أي بنصيبه من الثمن واسقط ثمن ما عدا (أو فسح)  
البيع (وان زاد) على المائة (فللبايع) ما زاد لأنه لم يدخل تحت البيع وقيل ان نقص المكيل  
أو المعدود فالبيع فاسد كما في النية وفيه إشارة إلى ان التخيير فيما إذا لم يقبض شيئاً منه فلو  
قبض كان بمنزلة الاستحقات بلا خيار له كما في البيع الفاسد من قابض بخان (وفي) بيع  
(المذروح) من نحو الأرض والثوب ان لم يبين حصه كل فان نقص (أخذ) المشتري  
(الأقل بكل الثمن) أي مجموعه أو كل جزء من الأقل بكل جزء من الثمن (أو ترك)  
وفسح البيع (و) ان زاد كان (الأكثر له) أي للمشتري بالثمن بلا زيادة قضاء

وليس له ديانة كما في فاضلخان (وان) بين حصه كل بان (قال كل ذراع بدرهم  
 فبالحصه) يأخذ ان شاء (فيهما) أي في الزيادة والنقصان ويترك البيع ان شاء والا صل  
 ان الذراع يشبه الاصل من حيث ان القيمة تزداد بزادته والوصف من حيث انه يصير  
 اطول واقصر فباختبار الاوّل صار كل مبيعاً عند بيان حصه كل ذراع وباختبار الثاني  
 لم يقابل شئ عند بيان حصه المجموع وفيه اشعار بان ما وجب من الزائد على الذراع  
 من الكسر لم يقابل شئ من الثمن فهو للمشتري بلا خيار وقال محمد انه يأخذ بالحصه  
 مع الخيار وعند أبي يوسف يفرض الكسر صحيحاً ان شاء والاوّل قول أبي حنيفة وهو الاصح  
 ومنهم من قال ان الخيار فيما يتفاوت جوائبه كالقميص والسراويل وامامياً لا يتفاوت  
 كالكر باس فلا يأخذ الزائد لانه في معنى الكيل كما في المحيط (وضح بيع البر) والشعير  
 (في سنبله) أي حال كونه فيما على الزرع بشعير وبر ودرهم فلو باعه بجنسه لم يحز بشبهه  
 الربا (و) بيع (الباقلا ونحوه) كالسمسم والارز والجوز (في فشره الاوّل) الظاهر  
 فصيح في الفشر الثاني لانه ملحق بالقشور المقصود والتخلص بالبد باس والتدريه في هذه الصور  
 على البايح كما في الاختيار والقشور بالكسر غشاء الشئ خلقه او عرضاً كما في القاموس  
 (و) ص (بيع ثمرة لم يبد) من البند وبالتشديد (صلاحها) أي لم يظهر صيرورتها  
 منتفعاً بها بان يأكلها حيوان وقيل انه لا يصح والصحيح الاوّل كما في الكافي وغيره فلو بيع  
 مثل ورد الكثرى مع اوراقه جاز بيعها عند الكل وفيه اشارة الى ان البيع قبل  
 الظهور لم يصح كما اذا اشترى ثمار يستل ينال بالفارسية بر باع وبعضها لم يخرج واقى  
 الفضلى وغيره بجواره بتبعيه الموجود اذا كان اكثر من المعدوم ولو بيع الاشجار ايضاً  
 حتى يحدث الباقي على ملك المشتري جاز عند الكل فلو لم يرض به البايح اشترى  
 الموجود ببعض الثمن واخر البيع في الباقي الى وقت وجوده الكل في المحيط (اوقد بدا)  
 صلاحها وصارت منتفعة وعظمت وانما ذكره وان كان السابق مشيراً اليه لفائدة ستعلم  
 (واعلم) ان النضج من الشمس واللون من القبر والطعم من سائر الكواكب (ويجب)  
 على المشتري في الحال (قطعهما) أي قطع ثمرة ولو بد اصلاحها فان تركها بامره بغير  
 شرط جاز وطاب الفضل وبغير امره تصدق بالفضل الا اذا تناهت او استأجر شجرها  
 ولو باطله لانها غير معتادة كما في الاختيار (وشرط تركها على الشجر) والرضى به (يفسد  
 البيع) عندها وعليه الفتوى كما في النجاة ولا يفسد عند محمد ان بدا صلاح بعض  
 وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كما في المصبرات وفيه اشارة الى انه اذا باع بشرط  
 القطع جاز كما اذا باع نصف الزرع من شريكه كما في المحيط وفيه انه لو باع من انسان  
 نصيبه من بطة لا يجوز وان رضى به شريكه فينبغي ان يشترى كلها منه ثم يفسخ

في النصف ( كاستثناء قدر معلوم ) منها كالتنصيص والصاع والصبرة لان الباقي مجهول وزنا ومشاهدة ولم يفسد في ظاهر الرواية كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو باع رطلا صح لانه استثناء القليل من الكثير كما في الكرماني

\* ( فصل ) \*

( صبح خيار الشرط ) اي الاختيار للفسخ او الاجازة بسبب شرطه ولو بعد البيع فالخيار اسم من الاختيار والاضافة كصلاة الظهر ويجوز ان يكون كصلاة الاولى اي الخيار المشروط او مجرد قطيعة اي الشرط الذي يوجب الخيار ( لكل منهما ) اي البائع والمشتري منفردا ( ولهما ) جميعا وفيه اشعار بانه لا يختص بالبائع الصحيح ولا يجري في المصروف والسلم حتى لو شرط لبطل كما ياتي ( ثلاثة ايام ) بالنصب على الظرف او بالرفع على الابتداء والخبر هو الظرف المتقدم ويجوز ان يكون هو مبتدأ على نحو قوله تعالى ومنهم من ذلك فيكون من قبيل التجاذب ( او اقل ) منها ( لا ) يجوز بالتوقف او الفساد كما ياتي ( اكثر ) منها عنده وهو الصحيح واما عند ما يجوز بشرط التعيين كما في المحيط ولو جعل الضمير المجرور للمتعاقدين لكان شاملا للاجارة والكتابة والقسمه والصاح عن الهال والرهن والغلع وغيرها كما في العمادي ( الا انه ) اي البيع بشرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام ( يجوز ) اي يرتفع التوقف او الفساد عنده على تخريب الخراسانية او العراقية والاول اوجه كما في النهاية ( ان اجاز ) البيع ( في الثلاث ) من الايام فترك التاء لحذف التمييز وفيه تسامح فانه لو اجاز في الليل الرابع جاز ولو دخل في الصباح بلا اجازة فقد تقرر الفساد كما قال اهل خراسان والكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار موقتا لم يكن له الاجازة في الثلاث وقد جاز عند الكل وكذا بعده عندها خلافا له وعن ابي يوسف انه اذا شرط الخيار يوما بعد سنة جاز البيع وله الخيار يوما بعد سنة كما في المحيط وغيره ( وكذا ) اي مثل خيار الشرط في الصحة ( ان شرط انه ) اي المشتري ( ان لم ينقب ) اي لم يعط البائع ( الثمن ) مفعوله الثاني اي ثمن العبد مثلا ( الى ثلاثة ايام ) او اقل ( او اكثر ) منها ( فلا بيع ) بينهما ويسمى خيار النقب فان العقد في الاولين جائز عند الثلاثة وفي الثاني فاسد عنده يرتفع بالنقب قبل مضي اليوم الثالث على تخريب الخراسانية وموقوف يفسد بلا نقب اذا مضى اليوم الثالث على تخريب الخراسانية كما في المحيط فلا يفسخ العقد وهو الصحيح ولذا لو اعطاه المشتري وهو في يده ينفذ عتقه ولو كان في يد البائع لا ينفذ واما عند ما فاجاز كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا او بين مجهولا كالايام فقد فسد كما في النهاية ( ولا يخرج مبيع عن ملك بايعه ) بالاتفاق ( مع خياره ) فيخرج الثمن عن ملك

المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البائع عند مويدخل عندهما ( فلهكه ) بالضم اسم  
 او مصدر اي هلك المبيع ( في يده المشتري ) مدة الخيار يكون ضمانه ( بالقيمة ) في القيمة  
 وبالمثل في المثلى وعن الشيخين بالمسمى ( كالمقبوض على سوم الشراء ) اي على  
 وجه الشراء اي للمشتري والاضافة للبيان والسوم من المشتري الاستيلاء ومن البائع  
 العرض على البيع مع بيان الثمن كما في المغرب فالتفسير بالعرض على البيع لا ينبغي  
 من وجهين احدهما انه من البائع وانحن فيه من المشتري والثاني الاكتفاء بجزء المعنى  
 الا ترى انه لو قال اذهب بهذا الثوب فان رضىته اشتريته فذهب بها فلهكه لا يضمن  
 ولو قال ان رضىته اشتريته بعشرة فذهب فلهكه ضمن قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية  
 ( ويخرج ) المبيع عن ملك البائع ( مع خيار المشتري ) فلا يخرج الثمن عن ملك  
 المشتري بالاتفاق والاصل ان البدل الذي من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه ( فلهكه )  
 اي المبيع ( في يده ) اي المشتري يكون ( بالثمن كتعبيه ) اي صيرورة المبيع ذاعيب في يده بفعله  
 او بفعل اجنبى او بفعل المبيع او بما قسموا بقتل الكافي والمراذع لا يرتفع في مدة الخيار  
 كقطع اليد والافو على خياره كما في النهاية فاذا تعيب بطل خياره فعليه الثمن ( لكن لا  
 يملكه ) اي المبيع الخارج عن ملك البائع ( المشتري ) وهذا عنده واماعندهما فيه لانه المشتري  
 والتحويل على الاول لان كون الشيء مملوكا بلا مالك له مشروع في الجملة كتركة  
 مستغرقة بالدين كما في النهاية وكذا ار اشتراها قيم السكبة او المسجد لولنا وجبت به  
 الشفعة كما في النظم فاذا لم يملكه عنده ( فلا يثبت احكام الملك ) في مدة الخيار ( كعتق  
 قريبه ) اي لا يعتق ذورحم محر منه اذا اشتراه بالخيار لانه لا يملكه ( ونحوه ) كعتق  
 مشتري بالخيار اذا خلق المشتري ان ملكته فهو حر وكفساد النكاح اذا اشترى زوجته  
 بالخيار وكالاجزاء عن الاستبراء اذا احضت المشتراة في مدة الخيار وكالهلاك على المشتري  
 بالخيار اذا وقع عند البائع بعد القبض فانه لا يثبت هذه الاحكام عنده وتجب عندهما  
 وعن ابي يوسف اذا اشترى عبدا على انه بالخيار لم يجبر البائع على دفع العبد الى المشتري  
 ولا المشتري على دفع الثمن اليه ولو دفع احدهما يجبر الآخر كما في المحيط ( والفسخ )  
 اي فسخ العاقد بعقد الخيار بان يقول احدهما ففسخ هذا البيع او تركته كما هو المتبادر  
 ( لا يعمل ) في رفع العقد ( الا ان يعلم صاحبه ) فلا يشترط حضوره ولا رضاه ولا القضاء  
 عليه ( في المدة ) للخيار فلا يعمل ان علم بعد ما فلان ففسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف  
 عند الطرفين وفي رواية عن ابي يوسف وعنه يعمل بدون العلم كما في المحيط ولو اختلف  
 صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب من القاضي ان ينصب عن صاحبه خصما ليرده عليه  
 قيل ينصبه وهو اختيار نصر بن يحيى وقيل لا ينصب وهو اختيار ابي عبد الله الباغي

وان طلب الاعذار والاعداء بان يبعث مناديا ينادى على باب البائع ان القاضي يقول  
ان خصمك فلان بن فلان يريد ان يرد البيع فان حضرت ولا نقضت البيع فعن محمد في رواية  
يجيبه الى ذلك وفي رواية لا يجيبه لكن ياخذ من صاحبه وكيل ثقة حتى يرده عليه وفي قيد  
التبادر اشعار بانها ان فسخ بفعله عمل بلا علم صاحبه بلا خلاف كالوطى والتقبيل  
وكر من المشتري وهبة واجارته وكذا من البائع مع التسليم كما في العماد وسيشير اليه  
( بخلاف الاجازة ) فانها تعمل بدون العلم ( ويسقط الخيار بمضى المدة ) وبموت من له  
الخيار كما في الكافي وبإتمامه او جنونه في المدة فلو افاق فيها فلا يصح انه لا يسقط كما اذا  
سكر من الخمر او البانج كما في المحيط ولما فرغ عما يفسخ من القول العام شرع فيما يختص  
بالمشتري من الفعل فقال ( وما ) اي ما يدل على الرضا ( بالبيع من فعل لا يحتاج اليه  
للإمتحان او يحتاج الا انه لا يعمل في غير الملك بحال فانه لو فعل مرة بدل على الرضا بخلاف  
ما لو فعل يحتاج اليه للإمتحان ويعمل في غير الملك فان الاشتغال به مرة لا يدل على  
الرضا كما في المحيط ( كالركوب ) الخاص فلوركب دابة لينظر الى سيرها لا يدل  
على رضاه كما لو ركبها ليردها اولي علمها وفيه اشعار بانها لو استخدم الحارية مرة للإمتحان  
ثم اخرى فان كان من نوع واحد فهو رضا والا فلا كما في المحيط ( والوطى ) واللمس  
والتقبيل والنظر الى الفرج بشهوة والاسكان والمهمة والبناء والتحصين والهدم ورعي  
الماشية وكري الانهار كما في المحيط ثم شرع في خيار التعيين ( فقال وشراء احد الثوبين )  
او العبد ين ( او احد ) الثياب ( ثلاثة ) بعشرة دراهم ( على ان يعين ) المشتري بالقول  
او الفعل ( احدا ) منهما ومنها ( صح ) الشراء استحسانا ( لا ) يصح شراء احد الواقع ( في الاكثر )  
من الثلاثة كشراء احد الاربعة للتعامل في الاول دون الثاني والاكتفاء مشير الى ان  
خيار الشرط لا يشترط فيه وهو الصحيح على ما قاله فخر الاسلام وقيل يشترط فيشتري  
احد الثوبين على انه بالخيار ياخذ ايها شاء وهو بالخيار ثلاثة اشهر وهو الصحيح على  
ما قاله الامام السرخسي كما في النهاية وقيل فيه روايتان فعلى الاول يصح بدون العقد  
ويُلزم في احدهما فلا يرددها وعلى الثاني انعكس الحكم والى انه يجوز البيع مع الخيار  
ثلاثة ايام فصاعدا عنده وهذا على تخريج ابن شجاع خلافا للكرخي رحمه الله  
وانما خص هذا الخيار بخيار المشتري لان خيار البائع لم يذكره محمد فقيل لا يجوز وقيل  
يجوز كما في المحيط وهو الاصح كما في الكافي ( وشراء عبد ين ) مسميين بالقابل والمقبول  
( بالخيار في احدهما ) ثلاثة ايام ( صح ) الشراء ( ان فصل الثمن ) بان قال كل واحد منهما  
بمائة ( وعين محل الخيار ) بان قال على اني بالخيار في القابل ( وقصد ) الشراء في كليهما  
( في الاوجه ) الثلاثة ( الباقية ) ان لا يفصل الثمن ويعين محل الخيار وان يفصل ولا يعينه

وان لا يفصل موبعينه لجهالة الثمن والمبيع او احدهما كما في غاية الكتب وقال ابو يوسف انه صح في الثالث فلو فسخ فيما عمن بقى الآخر على الصحة ففعل الايجاب فيه بحصة من الثمن الذي ذكر جملة كما في العام المخصوص من السكشوق وفيه اشعر بانه اذا اشترى عبد او شرط الخيار في نصفه للبائع او المشتري صح لاستواء النصفين قيمة وكذا اذا اشترى كيليا او وزنيا كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان الاحسن تقديمه على مسئلة خيار التعيين لان المبيع مجموع العبدين والخيار خيار الشرط (وعبد مشتري بشرط كتبه) اي كتابته او غيره من الخرق (ولم يوجد) اي الكتب (اخذ بشمته) لان الوصف لا يقابل شيئا من الثمن كما اذا اشترى دارا او راضا على ان فيها كذا او كذا ايتنا او نخلة فوجدها نافصة (او ترك) ان امكن والا فيرجع المشتري على البائع بالنقصان وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يرجع كما في النهاية (ويورث) اي يعطى للمورث بالفسخ ويثبت له (خيار التعيين) لاختلاف ملكه بملك الغير فلم يورث واحداهما كما للمورث (و) يورث خيار (العيب) بتبعية العين لان للمورث طلب الجزاء لفائت من البيع كما للمورث ولا يبعد ان يترك التكلفة في الموضعين فلان الايراث وان وضع للجواهر الا انه قد كثر استعماله في الاعراض لا يورث خيار (الشرط والرؤية) لانهما مخصوصان بالعاقدين بالنص ويجرى هذه الخيارات فيما يفسخ بردها قبل اكتمال الاجارة ونحوها لا فيما لا يفسخ كما في الخلع والنكاح وتامامه في العمادي وازافة الخيار في الثالثة كما في الثالثة اي خيار المشتري بسبب رؤية المبيع

### \* ( فصل ) \*

(صح شراء مالم يره) المشتري كما نه منتقبة حاضرة مشار اليها او غائبة مشار الى مكانها وليس فيه غيرها او البائع كما ورثه ولم يره قط كما في المحيط والمبسوط والخيرة وغيرها وفيه اشعر بانه لو قال بعث منك كذا او ما في كذا من شيئا عجز عن العامة ولم يشتر به خيار الرؤية كما في المحيط (ولم يشتر به) اي مشتري العين بالدين اي الدرهم او الدينار كما هو المتبادر (الخيار) للفسخ او الاجارة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك في الدين بل لزومه والى انه لو باع دينارا بين فلا خيار لهما ولو باع عينا بعين كل لهما الخيار كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن صح شراء مالم يره المشتري وله الخيار (عندها) اي بعد الرؤية فلو اجازته ثم رآه كان له ان يردده وقال بعضهم ليس له ذلك لكن لا رواية فيه كما في النخبة والاول مروى عن ابي يوسف وعليه علامة المشايخ وهو الصحيح والاطلاق دال على ان الفسخ لا يشترط فيه قضاء القاضي ولا رضاء البائع ولا حضوره وذهب الطرفان الى ان الفسخ لا يصح بدون حضوره كما في المحيط

ثم ذكر غاية الخيار بعد ما فقال (ألى أن يوجد ما يبطله) أى الخيار كالتصريف الآتى وقال  
بعض المشايخ أنه لو تمكن من القسح بقدر الرؤية بلا فسح سقط خياره كما فى النهاية (وإن  
رضى) المشتري بالبيع وأجازه (قبلها) أى الرؤية فلن الخيار معلق بالرؤية بالنص وهذا  
مستدرك بقوله عندها كما لا يخفى (لا) خيار فى ظاهر الرواية (للبايعه) أى ما لم يره البايع فى  
هذه الصورة وهذا كيد له سبق واحتراز عمل روى عن أبي حنيفة أن الخيار للبايع أيضا كما  
فى العمادى وبما ذكرنا فى السابق ظهور أن لا تسامح فيه لكون الضمير راجعا إلى ما لم يره  
المشتري (ويبطله) أى خيار الرؤية (وخيار الشرط تعميبه) أى المبيع عند المشتري تعميها  
حقيقيا كما مر فى خيار الشرط أو حكما كما إذا اشترى شيئا لم يره وحمله البايع إلى منزل  
المشتري ثم رآه فلزاد رده فانه لا يرد لانه يحتاج إلى الحمل فهو بمنزلة عيب حادث عند  
المشتري وعن محمد رحمه الله من اشترى تمر لم يره بالرأى فحمل إلى الكوفة ليس له أن يرده  
بالكوفة ولكن يحمله إلى الرأى ويرده ثم كما فى المحيط (وتصرف يوجب حقا للغير) أى غير  
المشتري سواء كان ذلك الغير هو الله تعالى أو عبد من عباده فيه غل فيه الاعتناق والتدبير  
والأجارة والرهن والهبة مع التسليم (كالبيع بلا خيار) للبايع سواء كان للمشتري فيه خيار أم لا  
(قبل الرؤية وبعدها) ظرفاته ميب وتصرف لا يبطله (واللزم إبطال الشيء قبل ثبوته  
وارتكاب التجوز ظن غير محتاج إليه على أنها أقرب (وما لا يوجب) من التصرف والبارز  
للحق (كالبيع بخيار) من البايع ثلاثة أيام (ومساومة) أى عرض المبيع على المشتري للبيع  
مع ذكر الثمن (وهبة بلا تسليم يبطل) هذه التصرفات الخيار (بعدها) أى الرؤية (فقط) أى  
لا يبطل هذه التصرفات قبل الرؤية وذكر فى العمادى أن خيار البايع لا يبطل خيار الرؤية إلا  
فى رواية الحسن عنه وذكر فى المحيط أنه أصح كما قيل وقال السفندى أن المساومة لا تبطل وهذا  
قول أبي يوسف خلافا لمحمد (وهو يعتبر رؤية المقصود) من المبيع لتعذر رؤية الكل (كوجه  
الامة) والعبد فاذا رأى ظهورها وبطنها فله الخيار (ووجه الدابة وكفلها) معا عند أبي يوسف وقال  
محمد يعتبر النظر إلى مؤخرها لا غير وعنه أنه يعتبر النظر إلى وجهها وأرجسها والنظر  
إلى قوائمها لا يكفي وعن أبي حنيفة فى البرذون والحمار والبغل يكفي أن يرى شيئا منه إلا الحافر  
والناب والناسيت وفى شاة الفينة لا بد من النظر إلى ضرعها وسائر جسدتها وفى شاة اللحم  
لا بد من الجنس حتى يظهر به الهزال والسمن كما فى المحيط والسكفل محرمة العجز والدابة  
من الاسماء الغالبة فى الأصل ما يدب على الأرض وفى العرف مالها قوائم أربع كالفرس  
(وموضع علم) الثوب (المعلم) على ما روى عنه (وظاهر غيره) أى المعلم من الثوب  
كالسكر بأس لقلة التقاوت فله الخيار أن وجد الباقي دونه وعنه رؤية جميع البساط  
وما كان له وجهان من ثوبين مختلفين فرؤية كلا الوجهين وعن محمد إذا كان البطانة



دون الظهارة فرؤية البطانة وفي المكعب الوجه دون الصرم ولو جعل الغير اعم من  
الثوب لكن اشارة الى ان رؤية احد المصراعين او الخمين غير كافي فاذا اشترى رحابا واطما  
ومنبلش بمبائن لم يره فله الخيار وكذا اذا اشترى سر جابا داهور آدون اللبد والى انه  
اذا كن عدديلت متفاوتة كالثياب التي في الجراب فرؤية كل واحد اذا كانت  
متقاربة كالجوز والبيض فرؤية البعض يكفي اذا وجد الباقي مثل المراثي وكذا المكمل  
والموزون اذا كن في وعاء او ما في وعائين فان كان متماثلا فكنا عند العراقة وان كان دونه  
فعلى خياره ويرد الكل عند الرد على الصحيح احترازا عن تفريق الصفقة وفي الصرم  
رؤية داخله وفي البستان رؤية رؤس الاشجار واذا اشترى ما غاب في الارض كالجزر  
والبصل فرؤية البعض لا يكفي عنده واما عندهما فلن استدله على الباقي في عظمه  
ورضى عنه به فهو لازم الكل في المحيط (ويؤت مقصودة) من الدار حتى انه اذا كان فيها  
بستان شتويان وبستان صيفيان فرؤية الكل مع رؤية الصحن فلا يشترط رؤية البزلة  
والعلو الا في بلد يكون مقصودا وبعضهم اشترطوا رؤية الكل وهو الاظهر والاشبه وفي  
البيت الصغير الذي يسمى غله غخانه يكفي رؤية الخارج كما في المحيط (و) يعتبر (نظر  
وكيل بالشراء) اي بشرع غير عمن فلو اشترى شيئا ره الموكل كان للوكيل خيار الرؤية  
وفيه اشارة الى انه لو وكل بشرا معين وقدره مؤكده فليس للوكيل خيار الرؤية  
والى ان رؤية الوكيل بطل رؤية لا يكون كد رؤية الموكل فلو وكل انسانا برؤية ما اشتراه  
ولم يره فقال ان رضيته فخذ فذهب يرضي لا يجوز كما في الفصول من (او بالقبض)  
اي وكيل المشتري شيئا لم يره بقبضه وقدره فليس للموكل المشتري ان يرده عنده واما  
عندهما قل ذلك اذا اراد على هذا الخلاف اذا اشترى شيئا على انه بالخيار فوكل وكيله  
بقبضه وهذا كله اذا كن مكشوفوا واما اذا كن مستورا فمجرد القبض لا يبطل خيار المشتري  
وفيه اشعار بان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بالقبض وهو الصحيح كما في المحيط  
وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيلا مني بالقبض (لا) يعتبر عندهم  
(نظر رسوله) بالشراء او القبض وصورته ان يقول كن لي رسولا مني بذلك وليس اليه الا  
تبليغ الرسالة (وجس الاعوى) بالجسم فيما تجس ويلبس باليد ويقلب كالثياب (وشبهه)  
فما يشم (وخوقه) فيما يذاق (ووصف العقل) من احد (عنده) بابلغ ما يمكن وقال  
الحسن يوكل بصير ابره سقط خياره وقال بعض انه باخ يمس المحيطان والاشجار فاذا رضى  
سقط خياره وعكى ان اعنى اشترى ارضا فميسها حتى انتهى الى موضع منها فقال هذا  
موضع كنس فقالوا لا فقال هذه لا يصلح لي لانها لا تكسو نفسها فكيف تكسوني

كما في المبسوط ولو وصف له ثم أبصر فلا خيار له ولو اشتراه ثم عي انتقل الخيار الى الصفة  
 كما في المحيط وفيه اشعار بان هذه الاعمال من البصير غير مسقطه لخياره وكلام السكراني  
 مشير الى انها مسقطه لخياره وفي النعمة لو اشترى مالم يره مما يفتاق فذاقه ليلاسقط خياره  
 (ومن رأى شيئاً ثم اشترى) مالم يره مما يفتاق فذاقه ليلاسقط خياره (فله الخيار ان يتغير)  
 عليه عند ما وفيه اشارة الى انه لا فصل بين طول المدة وقصرها والى انه لو لم يتغير  
 ليس له خيار بلا فصل بينهما كما اشار اليه الكافي لكن في العمادى عن الذخيرة  
 وان لم يوجد فيه ان من اشترى ماله فلا خيار له الا ان يمضي له شهر فصاعداً وقيل ان  
 اشترى ماله غير قاعد للشر اقبله الخيار (والقول للبايع) مع يمينه والبيعة على المشتري  
 اذا اختلفا (في عدم تغيره) لانه متمسك بالظاهر لكن قالوا هذا اذا كانت البيعة قربية  
 فان كانت بعيدة بان رأى امه شابة ثم اشترى اها بعد عشر بن سنة وزعم البايع انها لم  
 تتغير فالقول قول المشتري كما في الكافي (و) القول (للمشتري) مع يمينه والبيعة على  
 البايع (في عدم رؤيته) اى المشتري المبيع فيضاتى الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول  
 (فصل في خيار العيب) \* (ولمشر) خبر رده (وجد بمشتر به عيباً) كان عند البايع ولم يره  
 المشتري عند البيع ولا عند القبض كما في الهداية اوزاه الا انه لم يكن عيباً بيننا لا يخفى على  
 الناس ثم علم انه عيب كما في المحيط وفي كلامه اشعار بان العيب الموجود عند البايع مالم  
 يوجد عند المشتري لم يكن له ولاية الرد كما سيأتى ثم وصف العيب على وجه الكشف فقال  
 (نقص) ذلك (ثم) (نقصوا ولو يسيراً) (عند التجار) على اختيار القيدورى وقيل يعده  
 اهل صناعة فاحشاً وقال شيخ الاسلام يعده الناس عيباً (رده) اى رد المشتري  
 مشتره على وجه الشرع بان يكون برضى البايع او بقضاء القاضى وعلى  
 التقديرين فسخ فلورده قبل القبض فلا حاجة الى احد هذين فيفسخ بمجرد  
 قوله رددت وجسداً كله اذ الم يتمكن من ازالة العيب بلا مؤنة وانتقص المبيع  
 بازائه والا فليس له الرد كما في المحيط فالاطلاق لا يخلو عن شىء \* (واخف ثم) بلا  
 مانع فليس له امساكه وحط بعض ثمه (والا باق) كالكتاب لغة الاستخفاء وشرعاً  
 استخفاء العيب عن المولى ثم داوود خل فيه المستلجر والمستفير والمستودع وليس  
 باباق لو فر من محلة الى محلة او قرية الى بلد او ما العكس فابق ولا يشترط مسيرة السفر كما  
 في الخزانة والاحسن فالابق (والبول في الفرائض) بلام العهد اى بالتم صغير وبول صغير  
 (وسرقة صغير) بمال وان لم يكن عشرة دراهم وقيل مادون درهم ليس بعيب ولا  
 فرق بين ان يسرق من مولا او غير ملكن سرقة لها كولى من المولى للاكل ليس بعيب  
 (يعقل) العقد (عيب) فكل من هذه الثلاث من غير المميز بان يكون مادون خمس

مطلب خيار العيب

سنتين ليس بعيب على ما قيل فلو عاد وأخذ من هذه في صغيرة في يد المشتري فقد رده  
وقيل لا يشترط المعاودة بلا وجوده في يد البائع والأول الصحيح (ومن بالغ) من عطف  
جملة على جملة وتقريره الأتيق والبول والسرقة من شخص بالغ عبدا أو أمة  
(عيب آخر) فلو حدث وأحد منها في الصغير عند البائع ثم في الكبير عند المشتري  
لم يردّه لأنه من الكبير لا خبث ومن الصغير لا مرض وقلة المبالاة (وجنون الصغير) المطبق  
وقيل أكثر من يوم وإمالة وقيل ساعة (عيب) واحد (أبدا) أي في الصغير والكبير  
فلو جن في الصغير عند البائع ثم جن في الكبير عند المشتري فلا الرد ولو لم يجن عنده  
فقد رده عند كثير من المشايخ المسائل في المحيط والصحيح أنه لم يرد بدون  
المعاودة وعليه الجمهور كما في الكافي وأعلم أن العقل معدنه القلب وشعاعه إلى الدماغ  
والجنون انقطاع ذلك الشعاع ببس الدماغ كما في النهاية (والبحر) بفتح الباء بنقطة  
من تحت والحاء المعجمة نثن الفم وغيره كما في القاموس والأول مراد الفقهاء كما في المبسوط  
(والنقر) بفتح النون النبال المعجمة والفاء شدة الريح طيبة أو خبيثة ومرادهم نثن الأبط  
كما في الطيبة وغيره ومن الظن الفاسد الناشئ من قلة التأمل أن في المغرب مرادهم منه  
حدة الرايحة منقنة أو طيبة لأنه قال أراد منه الصنان بضم المهملة وهو نثن الأبط على  
أن عند الرايحة الطيبة من العيوب عيب لا يخفى على عاقل (والزنا والتولد منه) أي من الزنا  
كل من هذه الأربعة (عيب فيها) أي في الجارية (لا فيه) أي العبد لأنه لا يستقرش  
في المحيط ليس الأولان بعيب فيه إذا كانا فاعشرين والزنا عيب فيه قد يها وفيه  
إشارة إلى أن تمكنه من الفعل القبيح عيب أسكن في العمادى هذا إذا كان بلاجر والألا  
فليس بعيب يرد به وإلى أن نفس الولادة ليس بعيب وفيه روايتان وإلى أن المعاودة  
لا تشترط في جميع العيوب وفي الخرافة وغيره أنه شرط إلا في الزنا وفي الزاهدى أن ترك  
الصلاة وغيره من الذنوب عيب (والسكر عيب فيهما) أي في الجارية والعبد لعدم  
الائتمان على المصالح الدينية (والاستحاضة وارتقاع) أي انقطاع (حيض) بنت سبع  
عشرة سنة عندهم وخمس عشرة عندها والأخصر الأشبل في أوامه كما في المحيط (عيب) لأنه  
علامة الداء أو الإطلاق لا يمنع عن شىء فإن أدنى مدته شهران وخمسة أيام في رواية محمد وعليه  
عمل الناس اليوم كما في الخلاصة وستان في رواية أبي حنيفة وزفر رحمهما الله وبه يأخذ  
القاضى المقلد وثلاثة أشهر في رواية أبي يوسف كما في الكافي وطريق إثباته إقرار البائع  
أو تكوله ولا يقبل قول الأمانة ولا يسمع الدعوى إلا إذا ادعى الانقطاع بالحبل أو الداء  
ومن العيوب المشتركة ترك غتان الولد الكبير كما في المحيط (وأن ظهر) عند القاضى (عيب)  
في المبيع فلو هلك قبل الظهور في المحكمة لم يرجع بالنقصان كما في الخرافة (قد يم)

أى كاشن عند البايع ( بعد مامات ) المبيع عند المشتري ( أو اعتقه ) أى المشتري  
 المبيع ( جازا ) أى بلا مال ( أو دبره أو استولى ) المبيعة ( رجع ) المشتري على البايع ( بالنقصان )  
 أى بماتقص بالعيب من بعض الثمن وهو التفاوت ما بين القيمتين قيمة مقوم بلا عيب  
 ومع عيب فإن كان التفاوت عشرا فرجع بعشر الثمن ونصفا فنصفه ( لا ) يرجع بشئ  
 أن ظهر عيب عندهما خلافا لأبي يوسف ( بعدما اعتق على مال أو قتله ) المشتري فإن  
 قتل غيره ضمن القيمة وعنهما يرجع بالنقصان كباقي المضمرات والأصل أنه أن تلقى  
 المشتري من غير فعل المشتري كالموت يرجع بهو كذا من فعله فعلا لم يضمن به لو وقع عنه  
 في ملك الغير كالاعتاق جازا وأما التلف بما ضمن به كالاتاق على مال فلم يرجع ( أو )  
 بعدما ( أكل بعضه ) من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما أكل وبقي ولا يرد ما بقي  
 وعن أبي يوسف يرجع بنقصانها وعن محمد يرد ويرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى  
 فإن المكمل والموزون في حكم شئيين كشعير وحنطة وأما عند ما فنى حكم شئ واحد  
 وهذا إذا كان الطعام في وعاء والأفنى حكم شئيين بلا خلاف ولذا يرد ما في وعاء آخر  
 بالاتفاق كباقي المحيط والعمادى ( أو ) بعدما كل ( كله ) فلا يرجع بشئ عنده وهو  
 الصحيح كباقي المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كباقي الاختيار  
 وغيره ( أو ) بعدما ( لبس فخرق ) الثوب من اللبس فلا يرجع بشئ عنده وهو الصحيح  
 وقال يرجع بالنقصان وفيه أشعار بأنه لو تخرق لامن لبس لم يرجع بالنقصان بلا خلاف  
 كباقي المحيط وغيره فلا وجه لما قيل الظاهر أن المراد تخرقه بحيث يصير مستهلكا ولا  
 فلا فرق بين التخرق وقطع الثوب مع أنه يرجع فيه ( و ) أن ظهر عيب قديم ( بعدما  
 حدث ) في يد المشتري ( عيب ) جديد بفعل المشتري أو فعل الأجنبي أو بأقسماوية  
 كباقي العمادى ( رجع ) المشتري ( به ) أى بالنقصان وفى الهبة لو زال العيب الجديد بعد  
 الرجوع به جاز رد المعيب مع بدل النقصان خلافا للمرجعيات ومال الترجعات إلى الرد إذا  
 كان بدل النقصان قائما أو لا ( إلا أن يأخذ ) أى المبيع ( البايع كذا ) أى معيبا غير طالب  
 لحصة النقصان ( ما لم يختلط ) أى يأخذنه زمان عدم اختلاط المبيع ( بملك المشتري )  
 كما إذا اشترى ثوبا وقطعه ولم يخطه وفيه إشارة إلى أنه لو اختلط بملكه لا يأخذنه البايع  
 وإذا بلا خلاف وإن رضى به المشتري كما إذا زاد زيادة متصلة غير متولدة من المبيع  
 كالصبيغ والخياطة والبناء وأما المتولدة منه كالسمن والجمال فلا يمنع أخذه في ظاهر الرواية  
 أن رضى به المشتري فإن أوجب طلب نقصان العيب فليس للبائع أخذه عند الشئيين خلافا  
 لمحمد وأما المنفصلة المتولدة كالولد والشعر والأرض فقبل القبض لا تمنع الرد بالعيب  
 وبعده تمنع فيرجع بالنقصان وأما غير المتولدة كالسب والغلة والهبة فلا يمنع الرد فيفسخ

العقد في الأصل ويسلم الزيادة للمشتري مجازا كما في المحيط وغيره ( فلا يرجع ) المشتري  
 على البائع بالنقصان ( أن باع ) أي المبيع ( قبله ) أي الاختلاط لانه انزاله عن ملكه مع امكان  
 الرجوع فيه اشعار بانماذ باع بعضه لم يرجع بالنقصان بمحض ما باع وكذا انحصت ما بقي على  
 الصحيح ولم يرجع عنده كما في المحيط ( لا ) يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان باعه ( بعده )  
 أي الاختلاط لانه ازالة من ملكه مع عدم امكان الرد ( و ) ان ظهر عيب قديم بقسلة  
 اللب ( بعد كسر الجوز ونحوه ) كاللوز والفسق ( رجع ) المشتري ( بالنقصان )  
 من الثمن ( في ) المكسور ( المنتفع به ) لتعذر الرد بالكسر الا اذا رضى باخذ المكسور  
 ( و ) رجع ( بالكل ) من الثمن ( في غيره ) أي المنتفع به بل كان غاويا او منتقا اولم يكن  
 لقشره قيمة لبطالان البيع فيرد هو ما بقي وفيه اشارة الى انه لو كان لقشره قيمة او البعض  
 منتفعا به رجع بمحضه غير موقيل بطل العقد فيرد القشر ورجع بكل الثمن والى الاول مال  
 السرخسي وعلى هذا البطيخ والدباء والقنداء قلن قطع ووجد منتقالا يصاح لكل حيوان  
 رجع بالثمن وان صاح رجع بالنقصان كما في الكرمات ( واذا ادعى الباقي ) أي نحو  
 الباقي والبول على القرأش والسرقة والخزونات من عيوب لا تعرف الا بالخبر بان يقول  
 المشتري ان الجنون كان في يدي البائع وقد وجدت في يدي وزاد في غيره كلاهما في الصغير  
 او الكبير فانه ليس بعيب عند الاختلاف كما مر فيسأل القاضي او وقع عند المشتري فان  
 انكر ( اثبت ) المشتري ( انه باقى عنده ) أي المشتري ( بالبيينة ) ان كانت ( او تكول البائع )  
 أي امتناعه ( عن الحلق على العلم ) بثبوت الباقي عند المشتري ان لم يكن  
 للمشتري بينة وفيه اشعار بان تحليل البائع قول الكل اوقوله وفي الكافي وغيره انه  
 يحلف عندهما وامعنده فقيمة خلاف واضح انه لا يحلف ( ثم ) بعد احدهما  
 ان انكر البائع الباقي عند المشتري او اتحاحاله فان قدر المشتري على اقامة البرهان  
 والبيينة ( برهن انه باقى عند البائع ) او على انه اقر بالباقي وان الحال متحدة  
 ( او حلفه ) أي البائع على البينات لانه تحليل على فعل نفسه وهو تسليم المعقود  
 عليه مسلما فلا يرد داته يقتضي ان يكون تحليلنا على العلم لانه على فعل الغير  
 وهو الباقي ( انه باعه وسلمه وما بقي ) عنده ( قط ) بضم الطاء وفتحها مخففة  
 وهو كلف الطاء مشددة كما في القاموس والمعنى على ما ظن باع العبد وسلمه مال كونه  
 غير حادث الباقي عند البائع الى وقت التسليم فانه حال من مفعول كل من الفعلين والفعل  
 دال على الحدوث واليه اشير في المحيط والذخيرة والتحفة والكافي والنهاية وغيرها وهذا  
 مما يحفظ فلن الشارحين والمفتين في زماننا قد ظنوا باستعانة كلمة قط انه يحلف انه لم  
 يأت في الارزمنة الماضية لافي يده ولا في يدي بايع آخر ولا يخفى انه حكم ليس له نظير لانه

قريب بما لا يطاق من التكليف على أنه لو اريد ذلك يقال ما بقي الا عندك ثم اشار الى  
 عبارة اخرى في كيفية التحليف تبركاً بهاروى عن ابي يوسف فقال (أو) حلف بالله (ماله حق  
 الرد) اى حق هو الرد على (بهذه الدعوى) اى بسبب يدعيه فان حلف فيها والارد على  
 البايع وفيه اشعر بأنه لو استخاف البايع على الرضا حلف ما سقط حقه في الرد بهنـه  
 الدعوى على ما قاله اكثر القضاة وانما خص هذا النوع من العيب لانه لو كان مما يعرفه  
 اطباء او النساء فواحد منهم يكفى وان كان الاثنان انحوط ولو كان مما هو الظاهر  
 كالاصبع الزائدة رد بلا استخلاف وتماه في الفخيرة (ولائهن) بالاجبار (على  
 المشتري) وان قبض المبيع (اذا ادعى العيب) الموجب للمفسخ بل لم يبرأ البايع عن  
 كل عيب لم يرض به ولذا عرف في العيب (حتى يتبين) عند القاضي (عدمه) اى عدم  
 العيب الحقيقي او الحكمى اما يحلف البايع او يبينه على أن المشتري رضى بالعيب او برأ  
 عن كل عيب او نكول المشتري عن الحلف على الرضا والبراءة (ومداواة العيب) كسقى  
 الدواء للإطلاق بخلاف سقى السكسك وفي مداواة الجرح والاحتجام روايتان كما في  
 المحيط (وركوبه) اى المعبى (في حاجته) اى المشتري (رضاً) فلن يصرف المشتري بعد  
 العلم بالعيب تصرف المالك مبطل لحقه في الرد لانه دليل الامسك بخلاف ما اذا وجد في  
 الدابة عيباً في السفر وخلف على الحمل ان تركها فانه يرد لها لانه معنور كما في الراهنى (لا)  
 يكون رضاً ركوبه (لرده) على صاحبه (اوسقيه او شراعه لقه) استحسنائه اشار الى تعامل فقال  
 (ولا بد له منه) اى المشتري من الركوب اى للضرورة وقيل ان الاخيرين محمولان على ما  
 لا بد له منه لعجزه كالشيوخة واضعوبتها كالحماة فالركوب بدون العجز والصعوبة رضى  
 كما في التمر تاشى ونقل عنه في النهاية والكفاية تفصيل لم يوجد فيه (ولو شري) نحو  
 (عبد يـن) مما استغنى كل منهما عن الآخر في الانتفاع كثوبين وزوجى ثور غير مالوفين  
 واحترز به عما لا يستغنى كزوجيه المالوفين وزوجى غن ومصر اعى باب كعاسياتى  
 (صفقة) اى شراؤه احياناً لم يتكرر لفظه فانها في الشر يعقبارة عن العقد نفسه وفي اللغة  
 ضرب اليد على اليد عند البيع او البيعة والاسم الصفقة (ووجد باحد ما عيـارده)  
 اى المعبى بمحضة من الثمن غير معيب بالرضا او القضاة (خاصة ان قبضهما) لان  
 تفريق الصفقة بعد التمام يجوز وفي خيار العيب بالقبض يتم اى يصير البيع به  
 لازماً (والا) يقبضهما بان قبض احدهما اولم يقبض اصلاً (اخذها) بكل  
 الثمن (اوردها كما) عرف في (فى) حق العدى المتقارب (والكيلى والوزنى)  
 من الاخذ او الرد (وان قبض) البيع كله فلا يرد بعض الجوز والبعض والمخنة  
 الصغار وهذا اذا كل في وعاء والا فليرد المعبى خاصة به افتى ابو جعفر وابو بصير

خواهر زاده كهافى المحيط (ولو استحق البعض) مما ليس فى تبعية ضربه بقرينة الاتى  
 كثوبين وعبد بن وصير ومن كيلي اووزنى (لم يرد) المشتري (الباقى) بل اخذ بحصة  
 من الثمن وعنده خيار الباقي وفيه اشعر بان الاستحقاق كان بعد قبض الكل فلو  
 استحق البعض قبله او بعد قبض البعض فلا رد الباقي (بخلاف) استحقاق بعض  
 مثل (الثوب) والدار والسكرم والعبد مما فى تبعية ضربه فلان له رد الباقي واخذ ثمن ما  
 استحق (وصح البيع (ان يرى) البائع بالسكر افضل والفتح نادر والمصدر بر او براءة  
 بالفتح والصفة يرى (من كل عيب) موجود عند البيع او حادث قبل القبض عند  
 الشايعين ولم يدخل فيه الحادث عند محمد ان عدل بمفصلة فحوابر انك من الزنا والسكر  
 والسرقة وغيرها (وان لم يعدها) اى ان لم يذكر العيوب مفصلة فحوابر انك عن  
 كل عيب وفيه اشارة الى انه لو يرى عن كل داء لم يبرأ عن العيوب كما فى الخبرين وبرأ  
 عن كل مرض دون السكى واثر قرح قد يبرأ واصبع رائدة وعنه ان الداء مرض  
 فى الجوى كما فى المحيط والى انه لا يشترط رؤية ما ابرء خلافا لابن ابي ليلى فناظره  
 ابو حنيفة فى مجلس الدوائى فقال لو باع عبدا فى ذكره برص لزومه الرؤية فافهمه  
 وضحك الدوائى كما فى المبسوط وغيره.

### \* (فصل) \*

(بطل) اى انتفى بيع (مالكس ببال) من بيع على ما هو المتبادر على انه قال بعده بالثمن  
 فالتعميم ظن وفيه اشعر بان البيع الباطل ما انتفى ركنه وان كان الباطل اعم فانه  
 ما لا يثبت له عند الشخص عنه وشرعا ما انتفى ركنه او شرطه سواء كان من قبيل العبادات  
 او المعاملة كصلاة بلا وضوء ونكاح بلا شهود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس  
 وهولقة الذاهب الرونى وشرعا ما وجد اركانه وشرطه دون اوصافه الخارجية  
 المعتمدة شرعا كبيع خمر وصلاة بلا فاتحة وفيه تسامح فى الاسناد فلن البطلان كالفساد  
 فى الحقيقة صفة المصدر دون الحصول منه كما فى الأصول (كدم) مسفوح فينبغى  
 ان يصح بيع كل دم غير مسفوح من غير الا دمى والخنزير (و) بيع (الحمر) فيكون  
 معطوفا كلاحقة على ما بقرينة ما على انه كلن ما لا فى شريعة يعقوب عليه السلام حتى  
 استرقى السارق على ما قالوا كما فى شرح التاويلات وغيره فلا ينفى ان يقال انه لم يكن  
 مالا عند احد (واتباعه) جمع التابع اى اشباه المروهى معتق البعض والمكاتب  
 والمدبر وام الولد لىكن قد مر ان معتق البعض كالمكاتب عنده وكالمعقوب عليه فى النهاية  
 انه محال بيع المكاتب برضاه فى اصح الروايتين وبيع المدبر المقيد اجماعا لو كذا جاز بيع  
 المطلق وام الولد من نفسها ونفق القضاء يجوز بيعهما (و) بطل (بيع مال غير

متقوم) بكسر الواو اي غير منتفع به شرعا (كالحجر) فيها بين المسلمين ومسلم وكافر  
 (والخنزير) وقال عبد الواحد والمحاكم وعبد الصمد ان البيع فيها فاسد لا باطل  
 كما في النظم وكذا بيع ماملت بالخنق والجرح في غير المذبح كما في الكشف لكن في المحيط  
 ان بيع خنق المجوس باطل عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد ويخرج عنه بيع السرقين  
 لانه منتفع به من حيث الالتقاء في الارض ويدخل فيه بيع فرس او ثور من خنزف لاستيناس  
 الصبي لانه لا قيمته ولا يضمن متلفه وكذا لك بيع بردات يكتب اليه وان على العمال كما في  
 المنيمة (بالثمن) اي بطل بيع هذه الاشياء بالدرهم او الدينار وفيه اشارة الى ان بيعها  
 بالعرض غير باطل وفي الشرح ان بيع غير متقوم بالعرض باطل كبيع بماليس بمال وفي  
 التحفة انه فاسد عند بعضهم (و) بطل (بيع قن) اي عبد وتماه في النكاح (ضم الى حر)  
 من البديلين (و) بيع (ذكية) اي مذبوحة (ضمت الى ميتة) منها (وان سمي ثمن كل) من  
 البديلين وجاز في القن والذكية ان سمي عندهما كما في الكافي وغيره لكن في المحيط  
 والهبوط وغيرهما انه فسد فيهما عند ما كفا فسد قبل التسمية عند هو السلام مشير الى ان  
 حكم البيع الباطل ان لا يصير البطلان ملكا لاحد من المتبايعين وان قبض اياها فلامقبوض  
 امانة بهلك بلا شيء عندك ومضمون مهلك بالقيمة عندهما كما في الاختيار وهو الصحيح على  
 ما ذكره السرخسي كما في قاضي خان (وصح) البيع اي وجد بجميع اركانه وشروطه واصوافه  
 الحار جمة المعتبرة (في قن ضم الى) مملوك لمن (مدبر) او مكاتب او ام ولد فالملوك اعم (و)  
 ضم الى (قن غيره) اي البايع سواء كان ذلك القن قن المشتري او غيره (بحصته) من الثمن  
 في الصورتين وان ام يسم الحصة (كملك ضم الى وقف) اي موقوف كما اذا باع ضيعة  
 بعضها وقف فانه صح في الملك بحصته عند السرخسي والسعدى وفيه اشعار بانه  
 اذا باع كرها فيه مسجد لم يدخل المسجد فيه واذ كان عامرا او لا فقد دخل على ما قال  
 بعضهم كما في المحيط (وفسد) في العرض (بيع العروض) اي غير الثمن (بالحجر) ونحو ما  
 بماليس بمتقوم وبطل في الحجر اي انتفى اوصافه دون اركانه وشروطه (و) كذا فسد  
 (عكسه) اي بيع نحو الحجر بالعرض لان العرض مقصود في الصورتين بخلاف الحجر  
 وللتنبية على الفساد لم يتخرطا في سلك عدم الجواز لاحتمال البطلان فهو ليس بانسب  
 كما ظن واعلم انه منه شروع في تفصيل ما جعل ما يفسد البيع من ستة اشياء على ما في  
 الشارح من عدم الملك والغرز والجهالة والعجز عن التسليم وورود النهي والشرط  
 (ولا يجوز) ويفسد (بيع المباحات) اي غير المملوك كحطب الصحراء وحشيشه  
 وطير الهواء وسماك البحر ومائه وماء البشر والنهر (قبل ان يملك) بنحو الاحراز فلو احرز  
 الماء وطير في حوضه من نحاس او صفر او جص وباعه جاز بشرط ان ينقطع الجري متى

ولا يجوز بيع طير في السموات او سمك  
 لم يصد او صيد والى في حقيقته لا  
 يوفى ختمها الا بغيره او دخل اليها  
 بنف ولا يفسد عرضا وان صيد  
 والى فيها وامكن اخذه بلا حيلة  
 مع ولا يبيع الحمل والنتاج  
 والبن في الفرض وكذا اللؤلؤ  
 في الصف والمصنف على ظن  
 الغم خلافا لابي يوسف  
 فيها ولا يبيع اليم في قسلة



لا يختلط المبيع بغيره ولو اشترى كذا وكذا قربة من ماء الغرات بدرهم جاز وعنه لو  
اشترى من سقاء كذا وكذا قربة من ماء جلة بدرهم على أن يوفيهما في منزل جاز وعنه أنه  
فاسد لأن الماء بعد يوم والقربة لم يتعين كمافي المحيط والمراد بمعا بالعرف لا بالثمن  
فإن بيعها به باطل كما ذكر في الشرح (و) لا يجوز بيع (مألا القدرة) للبايع (على تسليمه)  
من غير مملوك كطير أو سمك أخذ وأرسل في بيت أو جب لا يمكن أخذه (الأبحيلة) أي  
باحتيال منه وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز بيع الأبق إذا علم أنه عاد إليه ورضى المشتري  
بالانتظار على ما قال السكرخي وذهب كثير من المشايخ إلى أنه لو عاد احتج إلى عقد جديد  
وإلى أنه لو باع بمرح حيا بالنيار لم يحز وبالليل جاز ولو باع ما دخل موضعا لا يستطيع  
الخروج عنه ففيه خلاف وهذا إذا لم يبيأ له موضعا ولا فيجوز بلا خلاف كمافي المحيط وإلى أنه  
لو بيع ما يطير في الهواء أو عاد إلى بيته جاز كافي النهاية (أو) لا (بضرر) للبايع كما إذا باع  
جذعا على سق أو أمانة في جنار أو ذراعاً من ثوب أو خشفة من طرف معلوم أو حلية سيف  
أو نصف زرع غير مخصوص من غير شريك فإنه فاسد إذا أسلمه قبل الفسخ فإنه يعود  
صحيحا كمافي المشارع وغيره (و) يجوز بيع (ما فيه) من مملوك أو غيره (غور) بفحتمين  
اسم من الثغرير الثغريرض لليلاك وشرعاً ما يوهم أنه غير موجود (كحمل) بالفتح أي مثل  
بيع جنين (و) مثل (لبن في ضرع) كيلا أو مجازفة فإنه فاسد لاحتمال الریح والدم  
وتحويها ومثل بيع بذر البطيخ و دقيق الحنطة و دهن السمسم وعصير العنب والكر باس  
قبل النسج (و) لا بيع (ما يقضى) أي يصل (جهالته) أي جهالة نفس المبيع أو ثمنه  
أو لفظ دال عليه (إلى المنزعة) بين المتعاقدين ففسد لو باع ما في هذه الدار من نحو  
الذقيق والثوب لأنه بمنزلة بيع ما في الدنيا أو باع دار أو المشتري لم يعلم بحذوها  
وكذا لو باع نصيبه منها وهو لم يعلم به عند الطرفين كمافي قاضيخان وذكر في النظم أنه  
لم يحز عنه خلافا للصاحبين وعندنا لم يحز إذا علم وكذا فسد لو باع عدل زطى  
بقمته لجهالة الثمن لكن في المحيط بطل بيع طعام لم يبين كميته ثم شرع فيما نهى عنه مما  
في الجاعلية فقال (و) لا يجوز بيع (المزبنة) وهي لغة المدافعة من الزبن وهو الدفع  
(و) عنى نا (بيع تمر) بنقطتين ويجوز الثلاث (محدود) كيلا أو مجازفة بالحميم والمهملتين  
ويجوز الألعجام فأنه ما معنى المقطوع (بمثله) والاخصر بيع تمر بما (على النخل خرصا)  
بفتح المعجمة وسكون الزاء والصاد المهملة أي بطريق الخرز والتخمين فيكون تمييزا عن  
حسبة المثل إلى الضمير وفي القاموس الزبن بيع كل تمر على شجر يثمر كيلا أو لمزبنة بيع  
زطى في النخل بالتمر (و) لا بيع (للأمساة والقاع الحجر) والمزبنة وهو أن يمس المشتري ما  
يريد شراءه ويلقى حصة عليه وينبذ البايع إليه كمافي النظم وغيره وقد استدرج التفسير

ههنا بماشتهر انه ان يقول احد هما اذا لمست انا ثوبك واوتت ثوبي او لمستك والقيمت  
 حصاة اليك ونبتت انا اليك او انت الى المبيع فقد وجب بيعه بكذا فلان الكل غرر كما  
 لا ريب فيه وقد صرح به العايق وغيره وظاهر كلامه نظر الى ان مذكوره كله  
 من البيوع الفاسدة التي هي اكثر من ثلاثين كما في التفت وغيره لكن في النظم ان ماسوى  
 ما يغضى الى الجاهل من البيوع الباطلة التي هي اكثر من ثلاثين وفي المحيط عن ابي يوسف  
 انه باطل ايضا ولا يخفى ان الانسب بالسكت بترك امثال هذه المسائل (و) لا بيع (الهزاعى)  
 بكسر العين جمع المرعى بفتحها وهو الرعى بكسر الراء السكلا عربيا او باسما في الصحاح  
 وغيره فمن الظن انه من ذكر المحل وارادة الحال واللام للعهد بقرينة ما مر من انه لا يجوز  
 بيع المباحات فاشير الى انه لو سقى ارضه لاجل الحشيش فنبت بتكلفه لم يجز وهو مختار  
 القنورى لكن في النوازل جاز بيعه لانه يملكه كما في المحيط (ولا) يجوز ويفسد  
 (اجارتها) حتى لا يملك الاجر الاجرة بالقبض اذا اجارة لاستهلاك المنفعة دون العين  
 (و) لا بيع (النخل) زبور العسل وعن محمد يجوز اذا كان محررا او مجعوما او الامع  
 (الكورات) جمع الكورة بالضم والتخفيف ويكسر ويشد المعسل من الحشيش والطين  
 او المعسل في الشعع كما في القاموس وعلى التقديرين يجوز بيعه معها بالادماج كما  
 في المضمرات لكن الكرخى قد انكر وقال ان النخل لم يدخل في البيع تبع للعسل لانه  
 يدخل التبع اذا كان من حقوقه كما في المحيط وغيره (و) لا بيع (اجزاء الادنى) كالشعر  
 والعظم واللبن وعن ابي يوسف جاز بيع لبن الامة وعنه لا بأس باكل لبن المرأة وقيل لا يباح  
 للطفل اذا استغنى وصب في بعض العين اذا علم زوال الرمد به كما في التمر تاشى (و) اجزاء  
 (الحنظل) فان بيع نفسه قد مر والانتفاع بشعره من حيث الحر ضرورة يستثنى في الشرع وعن  
 ابي يوسف انه مكروه لانه نجس ولبن الم يلبس السلف مثل هذا الحق وفي الاكتفاء اشعار بجواز  
 بيع اجزاء غيرهما كالشعر وغيره ولو ميتة وفي العصب روايتان كما في المحيط (و) لا يجوز  
 وببطل بيع (جلد الميتة) ولحمه فاجوز بيع جلد السبع الميت بوح ولحمه اللحم الحنظل برون  
 كان للسنور فانه لا يطعم لانه نجس كما في المحيط (و) لا (دود القز) لى الا برسم خلافا لمحمد  
 وكذا لابي يوسف الا اذا لم يظهر القز فيه كما في الهداية لكن في المحيط انه قول الشيخين  
 والفتوى على قول محمد (و) لا (بيضه) بفتح الباء لى يندر القز لى يندر دوده بالفارسية تخم بيلا  
 لانه ينتفع به من حيث ذاته (خلافا لهما) في الجواز لانه كبذر البطيخ وعليه الفتوى  
 كما في الخلاصة ويجوز ان يتعلق الخلاف ببيع الدود ايضا في التنجيس عن الصاميين

يجوز بيع حوته ويضمن متلفه (و) لا موضع (العلو) أي علو السفلى بكسر الفاء وضوئها  
 فيها (بعد سقوطه) أي العلول لأنه لم يبق الأحق تعلو متعلق بهواء الساحة فلم يكن  
 مالا ولا متعلقا به وفيه إشارة إلى بطلان بيعه بعد سقوط السفلى وإلى جواز بيع العلو  
 قبل سقوطه وإلى جواز بيع الشرب بدون الأرض لأنه متعلق بالماء وفي رواية لم يجز  
 للجهالة وهو مختار مشايخنا وإلى جواز بيع الطريق وحق المرور ولم يجز بيعه عند العامة  
 للجهالة وأما بيع المسيل وحق التسييل فلم يجز بالاتفاق الكل في المحيط (و) لا بيع  
 (شخص) مشار إليه (على أنه أمة وهو عبد) وبالعكس واختلف أنه فاسد أو باطل  
 كما في الكرماني وفيه إشارة إلى أنه لو اشترى شاة على أنها نعجة فإذا هي ضأن  
 فالبيع جائز كما إذا اشترى فصا على أنه ياقوت أحمر فلذا هو لصغر الآن للمشتري الخيار  
 فيه إذا رآه والأصل أن الإشارة والتسمية إذا اجتمعا في عقد فإن كان المشار إليه من  
 خلاف جنس المسمى فالعبرة له والإشارة لغو فالبيع باطل لأن المبيع معدوم والذكر  
 والأنثى في بني آدم جنسان بخلاف البهائم وإذا كان من خلاف وصف المسمى فالعبرة  
 للمشار إليه والتسمية لغو فالبيع جائز وإلى أن العبرة للمسمى إذا لم يعلم أن المشار إليه  
 من خلاف جنس المسمى وأما إذا علم به فالعبرة للمشار إليه فلو قال بعث منك هذا الخمار  
 أشار إلى عبد قائم بينهما انعقد على العبد كما في المحيط (و) لا يجوز ويفسد  
 (شراء ما باع) البائع من سلعة أو غيرها سواء كان الشراء من البائع أو ممن قام مقامه  
 كالوارث وسواء كان البيع لنفسه أو لغيره بالوكالة (بأقل مما باع) من الثمن (قبل نقد) كل  
 (ثمنه) أي ثمن ما باع (الأول) أو بعضه لأن يمين الثمنين شبهة المقابلة وهي مثبتة لشبهة  
 الرابا والشبهة في المحرمات كالحقيقة وإنما ترك فاعل الشراء على شبل شرع من لا يقبل شهادته  
 للبائع كعبد موثّل ولد هو والده سواء كان شراؤه لنفسه في حياته أو بعد ما وهذا عند  
 على قول بعض المشايخ وأما عند أبي يوسف فلا يجوز شراء الوارث مطلقا خلافا للمحمد  
 وإنما قلنا من البائع لأنه المتبادر فلو اشتراه من المشتري الذي هو موصى له أو الموصى له  
 جائز وفي قوله بأقل مما باع إشارة إلى أنه لو اشترى بمثله أو أكثر جاز وإلى أن الفساد عند اتحاد  
 الجنس فلو اختلف جنسه جاز وفي قوله قبل نقد ثمنه أشعر بأنه لو اشترى بعد يجوز وبأن  
 المبيع لم يتغير بعيب فلو تغير جاز كما إذا تغير سعره الكل في المحيط (و) كذا (شراء ما باع)  
 "بيع أو وكيله حال كون ما باع (مع شيء) آخر (لم يبيعه) أي ذلك الشيء قبل نقد ثمنه  
 الأول ولم يزد كره للسابق (بثمنه) متعلق بالشراء (الأول) أو الأقل أو الأكثر لكن يكون  
 حصة ثمن المبيع الأول أقل من ثمنه (فيما باع) متعلق بلا يجوز فيصح فيما لم يبيعه فلو اشترى  
 جارية بثلث ثم باع مع عبده بها من البائع قبل نقد ما جاز في العبد وفسد في الجارية لأنه

شراء باقل مما باع ولا يسرى الفساد لضعفه وفوائد القيود قد حوت ولو فرغ المسئلة  
 لكان اسلم من الاستدراك (و) لاشراء (زيت) دهن الزيتون (على ان يوزن بظرفه)  
 اي بشرط وزنه معه (و) ان (يطرح للظرف كذا) اي احد عشر (رطلا) مثلا لانه شرط  
 نافع لا يقتضيه العقد (بخلاف شرط طرح) مقدار (وزن الظرف) فانه يجوز لانه شرط  
 يقتضيه العقد وان اختلفا في الظرف ومقداره فلقول للمشتري مع بينه ولا يخفى  
 انه مستغنى عنه بقوله (و) لا يجوز ويفسد (البيع بشرط) حرى الباع وعلى دون ان  
 وان كل خلاف الظاهر فان ان مبطل للبيع وان كان في شرط مضرر الا في صورة ان يقول  
 بعته ان رضى فلان به فانه قال ابو الفضل رح يجوز الحمار فيه اذا وقعت فيه ثلاثة ايام  
 كما في آخر هبة النهاية وغيره والمتبادر ان يكون بلا او فلو قال بعث هذا العبد بالي  
 درهم وعلى ان تقرضني عشرة جاز البيع كما في المحيط (لا يقتضيه العقد) اي لا يجب بنفس  
 البيع (وفيه) اي ذلك الشرط (نفع لاحد مما) اي المتعاقدين كشرط البايع ان  
 لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر او يقرضه مالا او يهبه او يتصدق عليه به مال  
 او يواجره او يعيره وكذا اشترط المشتري (او) نفع (لبيع يستحقه) اي يثبت له حق فيصح  
 منه طلبه مثل ان يبيع عبدا بشرط ان لا يخرج منه من ملكه او يستولى او يكتب او يدبر  
 او غير ذلك فلن كل واحد منهما مفسد للبيع وفيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه  
 العقد كشرط تسليم المبيع او الثمن او الهلك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحد مما  
 خلافا لابي يوسف وكذا بشرط فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط ان لا يخرج فارس  
 مبيع من ملكه فانه ربما يكون للمشتري اكثر تعاقد به وكذا بشرط ان لا ينفع ولا يضر  
 كذا اذا باع طعاما بشرط الاكل كما في المحيط وكذا بشرط ان لا ينفع لغيره كشرط ان  
 يقرض اجنبا دراهم فلن الشرط باطل كما في الاختيار والى انه لو كان شرطا لا يقتضيه  
 لكن يلايمه كاعطاء المشتري الكفيل او الرهن بالثمن او لا يلايمه لكن يرد الشرع بجوازه  
 كالخيار والاجل اولم يرد لكنه متعارف كالاستصناع وخذ والبائع فعلا كل البيع فاسدا  
 لكنه صحيح كما في المحيط وغيره (و) لا البيع بشرط هو تأجيل الثمن او المبيع العين والدين  
 (الى اجل) اي زمان امر منتظر الوجود (جهل) ذلك الاجل كوقت قدوم الحاج  
 او الحصاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاجال صح واخر المطالبة  
 والى ان الاجل المعلوم في البيع والثمن العيني صحيح لكنه باطل كما في النهاية والى انه  
 لو اجل الى النيروز والمهرجان او صوم النصارى او فطر اليهود فان كل معلوما فصحيح  
 والا فاسد كما في الاختيار وانما جهل لان النيروز انواع نيروز العامة وهو اول يوم

من فرودين ماه ونير وز الخاصة وهو اليوم السادس منه ونير وز السلطان وهو اول يوم  
يكون في نصف نهار الشمس في اول درجة من درجات الحمل ونير وز المجوس ويقال  
نير وز الدهاقين وهو اليوم الذي دخل فيه الشمس في الحوت والمهر جان نوعان عامة وهو  
اول يوم من الحريق اعنى يوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم الحادى  
والعشرون منه وصوم النصارى سبعة وثلاثون يوما في سنة ثمانية واربعين يوما فان  
ابتدأ صومهم يوم الاثنين الذى يكون قرب ما من اجتماع النيران الواقع بين ثلث شباط  
وثامن آذار ولا يصومون يوم الاحد ويوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون  
فطرهم يعنى عيدهم يوم الاحد بعد ذلك فطر اليهودان يا كلوص سبعة ايام من خامس  
عشر من الشهر السابع من شهر تار نخهم ابتداءه قبل سنة الزوم بشهر موافقة لموسى  
وقومه عليه السلام فانه خرج من مصر في الخامس عشر وغير عن البحر ولم يجد وامن  
الطعام الا برافى سنبل فيطبخ من دقيقه فطير ثم يأكلونه فاغرى الله سبحانه وتعالى  
فرعون وقومه فجاوعه واما فطر اليهود كما في الهداية وغيره فليس يصوم مشهور  
عندهم الا ان يقال ان يوم فطر وافيه فانهم يصومون بنص التوراة ستة وثلاثين يوما  
وتنام الكلام في شروح الزيجات سيما كشف الحقائق (وصح) البيهقي وصار باقيا بعد ما  
توفى او صحح ما بعد ما فسد على ما مر من اختلاف اهل خراسان والهند (ان اسقط) المشتري  
الاجل بان قال ابطلته او تركته لا بدت منه او لا حاجة لي فيه (قبل الحلول) اى حلول الاجل  
(وان قبض المشتري المبيع بغير فاسد) يحتاج اليه وان كان شرعا في حكم البيع الفاسد  
لان بعض سابقه بيع باطل (برضاء بانه صرحا) كقبض المشتري المبيع بامره في  
المجلس او بعده على الرواية المشهورة (او دلالة كقبضه) من الاضافة الى الفاعل والمفعول  
(في مجلس عقده) على رواية الزيادات وهو الاصح وفيه إشارة الى ان التخلية في البيع  
الفاسد ليست بقبض وهو الاصح كما في الزاهدى لكن الصحيح انها قبض كما في  
قاضيخان والى ان قبض بعد المجلس بلا رضاع لم يعتبر ولو بعد قبض الثمن لكنهم  
قالوا انه محمول على ما اذا كان الثمن شيئا لا يملكه البائع بالقبض كالخمر والخنزير والا  
فقبض الثمن اذن له بالقبض كما في النهاية (وكل من) اى والحال ان كل واحد من المبيع والثمن  
(عوضيه) اى البيع (مالك) ذكره القنورى ومن تابعه لكن الصواب انه غير لازم  
ولذا اقره صاحب الاختيار وغيره ومالك الكافي انه لا غراج البيع مع نفي الثمن فانه ليس  
ببيع حقيقة في رواية لانعدام الركن فغيبه ان حق الاداء على هذا او ثبوت عوضيه  
وان الثمن ليس بركن وان اعتبر في مفهومه كما في الأصول وان الكلام في البيع  
الفاسد على ان مثل بيع الخمر يدخل فيه (ملكه) ملكه في ظاهر اما فلاجل للمشتري

الاكل والشرب واللبس والوطى ء وتيل بحلو فيه اشارة الى انه يملك عين المبيع ولهذا  
 ثبت الشفعة بالدار المشتراة شرعا فاسدا كما ذهب اليه مشايخ بائع وقال مشايخ العراق  
 انه لا يملك. ولذا قالوا ان الشفعة غير ثابتة به ولما تصرّفه فيه فبمسليط المالك وان كره  
 والاّول اصح كما في الزاهد وغيره (ولزمه) اى المشتري بواو الاعتراض لا للعطف  
 على ملكه كما ظن (مثله) اى المبيع (حقيقة) اى صورة ومعنى فى ذوات الامثال  
 كالكيلى والوزنى (او) مثله (معنى) اى قيمة فى ذوات القيم كالحيوان والعرض  
 وفيه اشارة الى ان المبيع لو كان موجودا لدبيعينه والى ان العبرة للقيمة يوم القبض  
 وعند محمد يوم الاستهلاك الا اذا زادت من حيث العين لا السعر فانه يوافق الشيخين  
 كما فى المحيط (فان كان الفساد اى فساد المبيع بشرط زائد) على العقد كالقرض  
 والخيار والاجل نحو ذلك وقد كان المبيع قائما بلا زيادة ونقصان فى يد المشتري بقرينة  
 المسامحة والاق (فلن) يقع (له الشرط) دون من عليه (فسخه) بلا قضاء وعلم  
 من غيره وفى رواية المبسوط لا بد من احدى ما وفى رواية المنتقى للبايع الفسخ كما فى الخزانة  
 وبه فسر الكرماني وعلل بان الرضاء قد تحقق من المشتري لكن فى الكافي ان الفسخ له  
 عند محمد ولكل منهما عند الشيخين بشرط علم صاحبه عندهم والرضاء وفيه اشارة الى ان  
 لمن عليه الشرط يفسخ بالقضاء والرضاء على ما قال محمد والى ان قبل القبض لهما  
 الفسخ بالطريق الاولى وذا بالاجماع وفى اشتراط علم صاحب اختلاف المشايخ  
 كما فى العمادى والى ان ليس للبايع اخذ المبيع بعد الفسخ قبل ادعاء الثمن كما فى الكافي  
 (والا) يكن الفساد به بزمير فى العقد كبيع عرض بالخمر (فلكل منهما) اى  
 العاقدين فسخه بلا علم صاحب على ما قال ابو يوسف واما عندهما فيشترط علمه  
 كما فى الفصولين لكن فى الكافي انه شرط عندهم الاولى فى الموضعين مكان اللام كلمة  
 على فان اعدام الفساد واجب حقا للشرع كما فى المحيط وغيره (فان خرج) هذا المبيع  
 المقبوض (عن ملك المشتري) يتصرف بمقتضى القبض كالمبيع والرهن والهبة مع التسليم  
 اولا كالاغتياق والتبشير والكتابة (او بنى فيه) بناؤا وغرس فيه شجرة اولته بسمن  
 او غسله او قطعه او غاطه او غرله او نسجه او طحن او صبغ او غير ذلك مما زاد المشتري  
 فى يد المشتري (فلافسخ) لكل منهما فى شىء منها الا اذا رضى المشتري بالفسخ وفيه  
 اشارة الى انه ان لم يخرج كالاجارة والكاح فسخ لكنه للقاضى والى انه لو عاد الى  
 ملكه بفك الرهن او الرجوع فى الهبة او عجز المالك او رد المشتري بالعيب فقد فسخ  
 الا اذا قضى بالقيمة والى انه لو انتقص بفعل المشتري فلبايع الفسخ وله اخذ الارش  
 وكذا بافساوية او بفعل الاجنبى لكن له اخذ الارش منه او من المشتري بخلاف

ما اذا قتله اجنبى فان له ان يضمن المشتري لا القاتل الكل في المحيط (وطاب) اى حل  
 (البائع ربح ثمنه) من دراهم المبيع او فانيزه (بعد التقاض) اى اشتراك البائع  
 والمشتري في قبض المبيع والثلث لملكه ولم يطب قبل لعدم تملكه والا حسن القبض  
 اذا دخل لقبض المبيع فيه (لا) يطيب (للمشتري ربح مبيع) ولو بعد التقاض  
 (فيتصدق) المشتري (به) اى الربح وجوبا للبائع قبل القبض فانه لا يطيب له  
 والاصل ان المال نوعان ما يتعين بالتعيين كالعرض وما لا يتعين به كالنقد بن فانه  
 واجب في الذمة لا بعينه وخبثه نوعان ما لعدم الملك وما لفساد سبب الملك كربح الوديعة  
 وهذا المبيع والاؤلمنه يعمل عند الطرفين في كل من نوعى المال فلا يطيب له ربح  
 الوديعة عرضا او نقدا لانه حصل من مال الغير فوجب تصدقه واما الثالث فيعمل  
 في الاول من المال لان الربح جزء من بدل المملوك ملكا فلندا فوجب التصديق  
 دون الثالث لانه وان تعين في العقود للرد عند قيامه لكنه لم يتعين على الاصح في العقد  
 الثالث لان الربح حصل به لا بالنقد فلا يكون الربح جزءا من بدل ما يملك ملكا فاسد افلا  
 يجب تصدقه كما يشير اليه في الكرمات وغيره (وكره) وهرم (النجش) بفتح النون والجيم  
 او سكونها وهولغة الاثارة وشرعا الزيادة في الثمن لرغبة المشتري بان يقول ليس هذا  
 ما كنت اطلب منك بكذا وهو اكثر مما اشتريه وهذا اذا كان مثل الثمن فان كان اقل فزاد  
 الى القيمة فمحمود كما في شرح الطحاوى (و) كره (السوم) اى الاستشراء بثمن كثير  
 (على سوم غيره) اى اشتراء غيره بثمن قليل (اذا رضى) طرفى السوم (بثمن) معلوم لم يبق  
 بينهما الا العقد فلوزاد قبل التراضى فهو بيع المزايدة الا فى الدال على جوازها المفهوم  
 فان نادى دلال على سلعة فطلبه انسان بثمن فقال الدلال استل المالك فلا باس  
 ان يزيد احد في هذه الحالة فان اخبر الدلال المالك بذلك فقال بعه به واقبض  
 الثمن فليس لاحد ان يزيد بعد ذلك كما في المحيط والكلام مشعر بجواز هذين  
 البيعين كما في النظم وغيره لكنهما باطلان على ما دل الظهيرية (و) كره (تلقى الجلب)  
 اى استقبالى من في المصر جلبا فباعتين او السكون اى مجلوبا من طعام او حيوان او غيره  
 (المصر) صفة التلقى (باهل مصر) الذين جاؤا بالجلب اوجى اليهم فلو  
 اضر بهم اوليس عليهم السعر لكره والا لم يكره كما في الاختيار وغيره (وبيع الحاضر)  
 اى البقيم فى المصر ما لا جلب ليبيع بالثمن الغالى (للبادى) اى لاجل المقيم بالبادية  
 وقيل ببيع الطعام او العلف من البادى بذلك الثمن فاللام بمعنى من (زمان الشط)  
 اى احتباس المطر وفيه اشارة الى انه يكره اذا اضر باهل مصر والا لم يكره كما في الاختيار  
 (و) كره (البيع) جالسا وقائما او واقفا لا ماشيا الى الجمعة (وقت النداء) اى بعد الزوال

الى ان يصلى (و) كره في ظاهر الرواية (تفريق صغير) بالبيع والهبة والصدقة والوصية او المهر او غيره مما ليس بحق عليه (عن) صغير او كبير (ذى رحم محرم) للقرابة (منه) اى الصغير اجتماعا ملكا واحد فلا يكره التفريق بين كبيرين ولا بين جاكى اومدبرا وام ولد او مكاتب او معتق وغيره ولا بين ذوى رحم غير محرم مثل ولدى عمين واخوين من الرضاع والزوجين ولا بينهما اذا كانا لرجلين لكل منهما شقص اولصبى رجل اولرجل وامرأته او مكاتبه او مضاربه وتماه في النظم وعن ابى يوسف ان بيع احدهما باطل وعنه انه جائز مكره في غير الوالدين وفيه اشعار بان الكراهة تنهد الى البلوغ وان رضيا بالتفريق وقيل اذا راعا رضيا به فلا بأس به وهو رواية عن ابى يوسف وعنه لا بأس به بلامرافقة اذا رضيا كفى المحيط (لا) يكره (بيع من يزيد) والهرايد ان نسب الا انه تبرك بعبادته صلى الله تعالى عليه وسلم وأشار الى صورته وهى ان ينادى الرجل على سلعة بنفسه او نائبه ويزيد الناس الى ان يرضيا بشمن وفيه اشعار بانه لا يكره بيع ما يساوى درهمها بالن درهم وهذا عند ابى يوسف خلافا لعمد كفى الخزانة وغيره وتماه في كراهة هى به ان نسب

### \* (فصل) \*

(الافالة) اى اقالة البيع غير السلم فانه ليس بفسخ كفى تخالف الهداية (فسخ) للعقد ان امكن (في حق المتعاقدين) اى فيما ثبت بنفس العقد من غير شرط فيجب على البايع رد الثمن الاول كما يأتى ولا يبطل بالشر وطا الفاسدة بخلاف البيع ويصح ان يبيع منه قبل استرداد المبيع ولو كانت بيعة بالبطل ويصح استرداد المبيع بلا إعادة السكيل والوزن والفسخ لغة النقص والتفريق كفى القاموس وشرعا رفع العقد على وصف كل قبله بلا زيادة ولا نقصان والمتعاقد اعم من الحقيقى والمكفى فيشمى افالة الوارث وفيه اشارة الى انها لغة الفسخ كفى القاموس فن الامكام الشرعية على وفاتى المعاكى اللغوية كفى هواله الهداية وقيل ازالة القول السابق فان الهمة للسلب ورد بانها من بنات اليماء على ان معاكى الابواب مما يحتاج الى السماع كما تقرروا الى انها شرعا فسخ العقد عند القدم منه والى انها باطللة ان لم يمكن جعلها فسحا الى انها تحتاج الى الايجاب والقبول فيصح بلفظى مانع وبامر وماض عند الشيخين او الطرفين على اختلاف المشايخ (فتبطل) اى الافالة (بعد ولادة البعينة) المقبوضة اذا زيادة المنفصلة مانعة لفسخ بخلاف المتصلة فانها لا تمنع كما لا تمنع الزيادة في المبيع قبل القبض (بيع) من جهة المشتري من البايع (في حق الثالث) غير العاقدين هو الله سبحانه او غيره تعالى فيما ثبت بالشرط لا بالعقد (فيجب بها) اى الافالة الاستبراعى الجارية فانه حق الله تعالى والله ثالثها ويجب بها (الشفعة)



في العتق فان الشئع ثالثها ويجب التقاض لو كان البيع السابق صرفا ولا تسقط الزكاة  
اذا اشترى بعروض التجارة عبد الخدمه بعد الحول ثم رد بالعيب بغير قضاء فاسترد  
العروض فهلكت في يده فانه يبيع في حق الفقير (وصحت) الاقالة (بمثل الثمن الاول وان  
شرط غير جنسه) اى الثمن الاول واحترز به عما قيل انها تبطل عنده بغير جنسه كما في  
المحيط والاحسن تقديم هذه الجملة لانها من فروع الفسخ (او شرط (الاكثر) حال  
كونه منه) اى جنس الثمن الاول فيكون من للتبعض ويجوز ان يكون اللام زائفة ومن  
تخصيلية ويقدر اقل اعرار ياعن اللام متعلقة به اى اكثر منه كما ذكره الرضى (وكذا)  
صحت به مثلها وان شرط (الاقل) لانه فسخ وهو رفع ما كان فيلزمه المثل ويلغو غير الجنس  
والاكثر والاقل (الاذا تعيب) المبيع عند المشتري فانه يصح بالاقل وصار المحطوط  
بازاء نقصان العيب وهذا كله اصل اى حقيقة وفعدها اصل اى يوسى فهو ان الاقالة  
بيع في حق الكل الان لا يمكن بان كان المبيع منقول لا غير مقبوض فيجعل فسخا الان  
لا يمكن بان كان المبيع عرضا هالكا وثمنه دراهم فتبطل واماصل محمد فهو انها فسخ الا اذا  
تعذر بان زاد فيجعل بيعا الان لا يمكن فتبطل كما في المضمرات فجميع ما ذكره من  
الصور السبع بيع الا الاخير عند ابي يوسف لان مبيعها مقبوض وكذا عند  
محمد الا السادسة المشروطة الاقل فانها فسخ لانه غير معتبر فيها بخلاف البواقي  
واعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا حصلت الاقالة بلفظ الاقالة اما اذا حصلت بغيرها كلفظ  
الفسخ والماتركتوالر دفانها فسخ بلا خلاف كما في النخيرة وغيرها واوكان بلفظ البيع  
فبيع بلا خلاف كما في الاختيار (ولم يمنعها) اى الاقالة (هلاك الثمن) لانه يلقى بوجود  
الثمة (بل هلاك المبيع) لان الاقالة تقتضى بقاء العقد القائم ببقاء المعقود عليه فصحت  
اقالة بيع عبد بكر برعيته بعد هلاك العبد لان البر مبيع من وجه كما في المحيط (وهلاك  
بعضه) اى المبيع كموث احد العبد بين المبيعين (يمنع) الاقالة (بقدره)  
اى الهلاك ولم يمنع في الباقي والكلام مشير الى ان هلاك البدلين يمنع الاقالة لكن في  
الاختيار وغيره لم يمنع في الصرف لان الاثمان لم تتعين في الاقالة

\* (فصل) \*

(التولية) لفقه جعل الشخص والمواشيع ما اشير اليه بقوله (ان يشترط) اى يحصل بان  
يشترط بقريته الاى (في البيع) اى بيع الغرض احتراز عن الصرف بقريته تأخير  
فالتولية والمراحمه لم تكونا في بيع الدرهم والدنانير كما في السكافية (انه) اى البيع  
(بماشري به) اى بما قام على البائع من الثمن او غيره بقريته ما لى (والمراحمه) تحصل  
(به) اى بذلك اى بان يشترط في البيع انه بماشري به (مع فضل) اى زيادته

معلوم من الربح فيخرج به التولية ولا يصح بربحده يازده الا ان يعلم بالثمن في المجلس كفاي  
 الاختيار وقولهم ده يازده عجمي معناه عشرة باحد عشرة او بعشرة مع احدى عشر والمعنى  
 باع ما اشتراه بعشرة باحد عشر استحسانا وياحد وعشرين قياسا والاوّل منه ب  
 الجمهور كفاي الغنم وبما قلنا من معنى ما شري به صح مرا بحة بيع المقصوب بعد  
 اداء قيمته بالقضاء او المملوك بهبة او صدقة او وراثة كما في النهاية وفيه اشارة الى ان  
 البيع باعتبار الثمن اربعة فان الثمن السابق ان لم يكن ملتقيا اليه فهو المساومة وان  
 كان ملتقيا فبالمثل تولية والزيادة مرا بحة والنقصان وضيقا الى ان الجار والعجور وفي  
 الموضوعين خبر واجزى الضمير مجرى اسم الاشارة بلا تسامح فمن الظن ما وقع عن الكل  
 ان قوله به معناه بما شري به وعن البعض انه ح ان كل المرابحة من عطف الجملة ينتقض  
 بالمساومة وان كان من عطف المفرد يلزم عطف الممولين بلان تقديم العجور  
 ( وشرطهما ) اي التولية والمرابحة ( شراؤه ) فيوما ( بمثلي ) كيلي او وزني او عدي  
 متقارب لانه لو اشترى بغيري لا يباع تولية ولا مرابحة لجهالة قيمته لا تعرف الا بالتخمين  
 وكان عليه ان يراذوا ببيعهم ممن يملكه فانه لو اشترى عبد اثوب فباعه مرابحة ممن يملك  
 ذلك الثوب يجوز لتدبرته على ادائه وان لم يملكه بطل البيع لانه انعتق بقيمة مجهولة  
 كما في المحيط وغيره ( وله ) اي للبائع تولية او مرابحة ( ضم اجر القصار ) الى رأس  
 المال وهو من القصر الذي كالضراب من الضرب وفي بعض النسخ اجر القصار  
 بالسكسر فانه المصدر في الحرف غالبا ( و ) اجر ( الحمل ) وكراء الدابة ( ونحوهما ) كاجر  
 النسيج والخياط والغسال والقتل والسكري وسوق الغنم ونفقة الرقيق والحيوان وكسوتهم  
 بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب والبيطار والختان والرايض ومعلم القرآن والشعر وغيرها  
 من الاعمال فان ما يوجب زيادة في المبيع او قيمته يضم وما لا فلا كما في المضمرات  
 وفيه اشارة الى انه لا يضم الباج الذي اخذ في الطريق الا اذا عرف بين التجار بالضم وكذا  
 اجرة السمسار الا اذا شرط في العقد والى ان العمل بيده من نصارة او غياطة او غيرهما  
 لا يضم كما في المحيط وغيره ( ويقول ) البائع اذا ضم ( قام ) المبيع ( على بكتا )  
 من الدراهم ولا يقول اشترى به به صياقة عن الكذب وقد يكون مما لا يصح ان يقول ذلك  
 من ان يشترى متاعا ثم رقه باكثر من ثمنه ثم باعه على رقه لانه لو قال ذلك لكان كذبا  
 ولا رخصة فيه واسكن يقول رقه كذا فاننا بيعه مرابحة على ذلك كما في الميسوط وغيره  
 ( فان ظهر ) عن البائع بالاقرار او البيعة او النكول ( ضمانته ) كما اذا اشترى ممن لا يقبل شهادته  
 له كابويه بلايمان فانه لا يصح البيع بينهما خلا فالمملوك كما اذا فقا المولى عينه او اجنبي فاخذ  
 ارشها بلايمان بخلاف ما اذا قررن الفار واخرى الفار ( في مرابحة اخذه ) المشتري

(ثمنه) المسمى (أورده) المبيع (وفي التولية) ظرف ما بعد كظرف ما قبل ويجوز فيها  
العكس (حط) عند أبي حنيفة عن الثمن قدر الحيانة (وعند أبي يوسف حط) مقدار  
حيانة الربح وخيانة الأصل (فيهما) أي المراجعة والتولية فإذا باع بعشرة على ربح خمسة  
ثم ظهر أن البائع اشتراه بثمنائة حط درهمان من الأصل ودرهم من الربح واخذ باثنى عشر  
(وعند محمد خير فيهما) بين الأخذ بالثمن وبين الرد ولم يحط شيء فيهما وفي المحيط  
لو حدث به ما يمنع الفسخ من نحو الهلاك لزمه المسمى بلا خيار ولا شيء له في قول الطرفين  
وعن محمد بن المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع بالثمن والكلام مشعر بأنه لو قال  
للمشتري قيمة متاعى كذا أو متاعى يساوى كذا فاشترى بناء على ذلك فظهر بخلافه  
كان له الرد بحكم التفرير وإن لم يقل ذلك ليس له الرد وبعضهم لا يفتنون بالرد بكل حال  
والصحيح أن يفتى بالرد إذا وجد التفرير وبدونه لا يفتى بالرد كما في الكافي

\* ( فصل ) \*

(الربا) بالكسر والقصر اسم من الربوة بالفتح والسكون كما قال ابن الأثير فلامه واو ولذا  
قيل في النسبة الربوى وكتب بالالف والياء والواو كما في التهذيب لكن الياء كوفية  
وفي الكافي أنه قد يكتب بالواو وهذا الخراج من كتابة الصلاة لأنها في الطرف متعرضة  
للوقف وأصح منه أنهم زادوا بعد ما الفاتشبيها بواو الجمع وخط القرآن لا يقلس عليه  
فالاول الوجه وهو لغة الفضل وشرعا مشترك بين معان الاول كل بيع فاسد والثاني  
كل عقد فيه فضل والقبض فيه مفيد للملك كما في شهادات النهاية والثالث ربا النساء  
والرابع ربا النقد والى الأخيرين أشار بقوله (فضل) شرعى وهو فضل المخلول على الاجل  
والعين على الدين كما في ربا النساء وفضل أحد المتجانسين على الآخر بالعميل الشرعى  
أى الكيل والوزن كما في ربا النقد للاحتراز عن نحو بيع ثوب بربفستة وبيع كر بر مشعير  
بكرى بر مشعير وبيع مائة بمائة قود واق وحنفة بحفنتين وخراج من الثوب بذراعين نقدا  
فلن الفضل فيهما لم يعتبر شرعا (خال عن عوض) للاختراز عن نحو بيع كرى بر بكر بر  
وفلس (شرط) صفة أخرى تركه أولى فإنه مشعر بلن تحقق الربا يتوقف عليه وليس  
كذلك لو لم يتركه لايتم الا بالعناية (لاحد العاقدين) أى البايعين أو المقرضين أو الراهنين  
للاحتراز عما إذا شرط لغيرهما (فى) عقد (المعاوضة) للاختراز عن هبة بعوض وأندريدخل  
فيه ما إذا شرط فيه من الانتفاع بالرهن كالاستخدام والركوب والزراعة واللبس وشرب  
اللبن واكل الثمر فلن الكل ربا حرام كما في الجواهر والنق (وعلمته) أى علة الفضل  
وموجب حرمة وفيه تسامح والتحقيق علة وجوب التساوى من الجهتين المذكورتين  
للاحتراز عن هذين الفضلين كما في كتب الاصول والفروع فهذا مشير الى علة ربا

النساء وربما النقد كما يجيء فلم يكن قرينة لاختصاص التعريف بر بالنقد كما ظن  
 (القدر) لغة كون الشيء متساويا لغيره بلا زيادة ولا نقصان وشرعا التساوى في المعيار  
 الشرعى الموجب للمماثلة الصورية واليه أشار بقوله (أى الكيل) فى المكيلات  
 (والوزن) فى الموزونات (مع الجنس) شرعا التساوى فى المعنى باتحاد اسم الذات  
 والقصود أو المضامى اليه أو المنتسب فكل من الصغر والشبه ولحم البقر والغنم والثوب  
 الهروى والهروى جنسان لفقدان الاتحاد المذكور (والبر والشعير والتمر والماع كيلي)  
 أى منسوب ذلك إلى الكيل (والذهب والفضة وزنى) ذلك (وغيرها) أى الأشياء الستة  
 يبنى (على العرف) أى عرف زمانه صلى الله عليه وسلم أو زماننا فالأموال الربوية غير  
 مقصورة على الستة فها عرف كيل ووزنه بالنس من الستة فكيلي ووزنى أبدا كما مر  
 وأما مالا نص فيه مما عرف كيل ووزنه على عهده صلى الله عليه وسلم فكذا  
 وإن خالف عرفنا والم يعرف فى المقدير عرفنا وهذا عند الطرفين وأما عنده فالمعتبر  
 عرفنا وإن كان كيليا أو وزنيا على عهده صلى الله عليه وسلم كما فى المحيط  
 وفيه إشارة إلى جواز كون الشيء كيليا ووزنيا وليس بكيلي ووزنى كالماء فإنه  
 عند الشاخص ليس بكيلي ووزنى وعنده كيلى ووزنى كما فى الخزانة وإلى أنه لا ربا  
 فى الحيوان والذرعى والمعدى نقدا فجاز بيع مائة جوز بمائتين منه كما فى النظم  
 وغيره (فإن وجد الوصفان) أى القدر والجنس معا (حرم الفضل والنساء)  
 كالمعاد اسم من نساء أى تأخير كالنسبة على الفعيلة كما فى الطلبة والمعنى حرم هذان  
 المبيعان بسبب الفضل الحقيقى والحكمى فلا يحل أكله ولو بعد القبض لكن يجوز  
 فيه سائر التصرفات مع الكراهة لأنه بيع فاسد وفى تأخير النساء أشعار بأنه أنكر من ربا  
 النقود لئلا كفر منكروه بلا خلاف بخلاف منكر ربا النقد لخلاف ابن عباس كما فى الزاهدى  
 وروى رجوعه عنه على أن الصحابة لم يسوغوا اجتهداه فيه فاستحل كافر أولئك أصحاب  
 النار هم فيها خالدون كما فى المبسوط وغيره (وإن عدما) أى الوصفان (حلا) أى  
 الفضل والنساء كبيع عشرة أذرع من الثياب بقفيزى شعير نقد أو نساء (وإن وجد أحدهما)  
 وهو القدر فى الثمنين والثمنين والجنس فى الثمنين (حرم النساء) حتى إذا سلم  
 قفيز بر فى قفيز شعير لا يجوز لوجود الكيل فى ثمنين وكذا إذا سلم الحد يد فى الزعفران  
 لوجود الوزن فيهما وكذا إذا سلم الدرهم فى الذهب لوجود الوزن فى ثمين وكذا  
 إذا سلم ثوب هروى فى مثله لوجود الجنس فى ثمين وأما إذا سلم الدرهم فى الزعفران  
 فيجوز لأنه لم يوجد الوزن فى ثمينين أو ثمين بل فى ثمن وثمان وكذا إذا سلم الفلوس  
 فى الرصاص لأنه لم يوجد الجنس والوزن إلا إذا صار كسدا فإنه صار وزنيا فوجد

للوزن في شئين كما في المحيط ( فقط ) فلا يحرم الفضل في بيع قفيز بر بقفيز شئ صغير  
 وخمس اذرع من الاثواب بعشر منها فقد افان القدر والجنس مؤثران في اثبات التسوية  
 الموجبة لقيمة الفضل الحقيقي والحكمي بحكم الحديث فكانا لمفاعلة واحدة له والفضل الحقيقي  
 قوي والحكمي ضعيف فكل منهما صالح لان يكون علة تامة دون الاول فلا ينبغي ان  
 يحرم الفضل مع احد كما ظن ( ولا يجوز ) ان يباع ( السكيلي ) مثله الامتساويا كيلا  
 فلا يجوز بيع بر ببر متساويا وزنا الا اذا علم انها متماثلان كيلا لارواية شاذة عن  
 ابي يوسف وقد اختاره بعض اصحابنا كما في الخزانة وقامه الفتوى له يوم البلوى كما في  
 المضمرة ( و ) لا ( الوزني ) بمثله ( الامتساويا وزنا ) فلا يجوز بيع الذهب بمثله  
 متساويا كيلا لارواية شاذة عن ابي يوسف انه جاز اذا اعتمد الناس والكلام يشير الى انه  
 لو باع تمرا بتمر كيلا بكيلا مثلا بمثل وتفاوت الوزن جاز وكذا الوبايع وزنا بوزن مثلا  
 بمثل وتفاوت السكيل كما في المحيط واعلم ان الكلام معطوف على الشرطية فيكون مصدرا  
 بهاء النجاة فلم يكن مكررا كما ظن ( والجيد ) من الربوية ( والردي ) من رد الكرم  
 رداعا في فسده يجوز ان يكون من ردي كرز ردي يفتح من فهو ردي اي هلك او من  
 رداعا ردا اي لم يقبله وخطاه كما في القاموس فهو وهو ز او ناقص على فصيل  
 او مضاعف منسوب ( سواء ) اي متساويان في حكم الربا ولذا الوبايع قفيزا من البر  
 الجيد بقفيز من الردي جاز ولو استهلك البر الجيد وباعه الردي فبذل بالردي لم يجز  
 وكذا الوبايع المربح حتى اعتبر من الثالث كما في حكم امر الكسوف ( وجاز بيع هفنة ) من  
 بر او رز او عدس او نحوه وهي بفتح الهمله وسكون الفاء لالكفين كما في الصحاح  
 والمقائس لكن في المغرب والقاموس والطالبة والنهاية لاء الكف ( بخفتين ) ولو من  
 جنس لانه كقابلة الحفنة الجيدة بالرديتين فيمتساويان وفيه اشارة الى ان كل واحد من  
 البندان من الكميات اذا لم يبيع نصف صاع او قفيزا على الروايتين والعبارة في فلا بأس  
 به واما اذا باع احدهما دون الاخر ففيه روايتان فلو باع اقل من نصف القفيز من  
 البر بقفيز منه جاز على رواية الاصل لكنه مكرره وعلى ما روي عن ابي يوسف انه يكره  
 ان يبيع تمرة بتمرتين وكان يقول ان ما حرم منه الكثير فقد حرم منه القليل كما في  
 المحيط وغيره ( و ) جاز بيع ( فلس بفلسين باعيانهما ) اي بسبب تعيين ذوات البديلين  
 ونقد هاتين الباعيتين لا بمعنى مع كما ظن فانه حال ولم يجز تنكير صاحبها كما نقرر  
 وجمع العيمن على نحو قلوبكم وهذا البيع لم يجز عند محمد لانه ثمن كالدرهم وقالان  
 الثمن بالاصطلاح وقد بطل بمثله وفيه اشارة الى انه لو كان كلاهما او احدهما غير  
 معين لم يجز كما في النهاية ( و ) بيع ( اللحم ) المفصول من الشاة او البقر مثلا ( بالخيوان )

الحى ولو من جنسه متفاضلا لانه يبيع موزون بغيره وقال محمد لم يجز في الجنس الا اذا علم  
 ان اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان ليكون بعض بارزاء السقط وفيه اشعار بانّه اذا  
 كان منه بوجاه غير مسلوخ اى غير مفصول عن السقط لم يجز وهذا اذا لم يكن المفصول اكثر  
 والا فيجوز كما يجوز اذا ساخ وتساويا كما في المحيط وبان يبيع لحم السبع جائز وفيه وايتان  
 وعن ابي حنيفة ان اللحم اذا طبخ خرج من الوزن حتى جاز يبيع بعضها ببعض متفاضلا  
 كما في الخرافة ولا بأس بالحم الطير واحد ابائنين يد ابيد كما في الظهيرية (والدقيق)  
 الماخول (بجنسه) ولو غير ماخول متساويا (كيلا) لانه كيلي وعن الفضلي انه انما جاز  
 اذا كانا مكبوسين وفيه اشعار بانّه لو يبيع وزن لم يجز وفيه وايتان كما في الظهيرية (و) يبيع  
 (الرطب بالرطب) متساويا كيلا (و) يبيع الرطب (بالتمر) كذلك يبيع الرطب بالبر  
 والتمر بالبر وقال لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه عليه الصلاة والسلام سئل عنه فقال  
 اينقص اذا جنى فقل نعم قال فلاذن واجيب بان السؤال عن البيع نسا على الصحيح  
 كما في سنن ابي داود والمراد من السؤال التنبيه على اشتراط المساواة لا الاستعلاء فعملة  
 النهى عدم المساواة بين النقب والنسبة كما اشير اليه في عاية المني فمن الظن السوء  
 رد الجواب بان السؤال حينئذ لا يلائم استفساره عليه السلام (و) يبيع (العنب بالزبيب)  
 والعنب (متساويا) كيلا وقال لا يجوز وفيه اشعار بان العنب والزبيب جنس واحد وان  
 اختلف الوانه كما روى عن ابي يوسف في المحيط (والبر رطبا او مبلولا بمثله) اى يبيع البر  
 رطبا او مبلولا ويبيع البر مبلولا بالبر مبلولا متساويا كيلا (أو) يبيع البر رطبا او مبلولا  
 (باليابس) متساويا كيلا وكله جائز عند ابي يوسف الا يبيع الرطب باليابس وغير جائز  
 عند محمد الا ان يعلم تساويهما بعد الجفاف واليابس كما في الظهيرية (والتمر) المنقع  
 (أو الزبيب المنقع) اسم مفعول من انقع الزبيب في الحائبة اذا الغاه فيها ليبتل ويخرج منه  
 الحلاوة كما في المغرب اى الذى اصابه ماء وانتفخ (بالمنقع منها) اى التمر والزبيب ولا  
 يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه كما ظن على ما ذكره الرضى وهذا  
 عند الشيخين خلافا لمحمد وفيه اشارة الى انه لا يجوز بيع احدهما باليابس منه وهذا عند  
 خلافا للشيخين كما في الكافي وغيره ولا يظهر في هذا بين اختيار قوله (متساويا) كيلا قيد ما بعد  
 اللحم فان الاصل اشترى ذلك المعطوفين في القيد كما تقرر والسكلام لا يخ عن اشعار بان الثمار  
 كالتمراح والكمثرى كلها جنس واحد وان اختلف انواعه والوانه فلم يجز بيع نوع من العنب  
 بنوع آخر منه متفاضلا كما في المحيط (ولحم حيوان) حى كالشاة (بلحم حيوان) حى (آخر)  
 كالبعير (ولو متفاضلا) لا اختلاف في الجنس (وكذا) اى مثل اللحم (اللبن) فجاز بيع لبن الغنم  
 بلبن البقر متفاضلا للاختلاف (و) كذا (خل الدقل) بفتحين ارد التمر كما في القاموس

(يقول العنبر) متفاضلا للاختلاف (و) كذا (شحم البطن) يمه والحم (بالالية) ذنبه  
 (أو بالحم) متفاضلا (والخبز) ولو من البر (بالبر والدقيق) ولو منه متفاضلا بالاجماع على  
 ما ذكره القدوري وعن أبي حنيفة أنه لا خير فيه والفتوى على الأول كما في المضمرات وفيه  
 أشعار بل يبيع الخبز بالخبز لم يجز وعن محمد لا بأس ببيع قرص بقرصين يد أي يد كما في  
 المحيط (وإن كان أحدهما) أي البر والدقيق (نسبة) والخبز نقد أقلم يجز عكسه عنده  
 خلافا لابي يوسف وعليه الفتوى كما في السكر ما في السلم في الخبز وزن جائز وكذا أعد داو عليه  
 الفتوى كما في المضمرات والأحسن أنه لو أراد دفع البر إلى الخبز وأخذ الخبز متفرقا فطر به  
 أن يباع خاتمه مثلا من الخبز بقدر ما أراد من الخبز ويجعل الخبز الموضوع بصفة معلومة  
 ثم يلتصق بصير ديننا في ذمة الخبز ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر كما في الجزالة (لا)  
 يجوز ويفسد بيع (البر بالدقيق أو بالسويق) متفاضلا أو متساويا كيلا في قولهم  
 لأنهم لم يتران والبر متداخل والسويق دقيق البر المقلى (أو الدقيق بالسويق متفاضلا  
 أو متساويا) في قوله قياسا على بيع البر بأحد هو أقالا يجوز نقد الانهما جنسان (ولا السهم  
 بالحل) بفتح المهملة دهن السهم بالكسر (الآن يكون الحل أكثر ما في السهم) من الحل  
 عند المتعاقدين فإنه جائز بلا خلاف فلو علم أن الحل مثله أو أقل لم يجز بالاتفاق وكذا لو لم  
 يعلم عندنا خلافا لفر ومثله في الوجوه الأربعة يبيع اللبن بالسمن أو بشاة ذات لبن ويبيع شاة  
 ذات صوف بصوف والرطب بالدبس والقطن بحبة والتمر بالنواة والعنبر بالزبيب في  
 قول أبو العيصم والتجاسس الأبيض بالأحمر ولب الجوز بالدهن كما في النظم وينبغي أن  
 يكون فساد المثل فيما إذا كان لغير الجنس قيمة ففي المحيط قالوا إذا كان الحل مثل ما في السهم  
 ولم يكن للثقل قيمة جائز بيعه (ويستقرض الخبز) عند أبي يوسف (وزنا لأعدا)  
 للفتاوى ولا يستقرض مطلقا عند أبي حنيفة متفلافا للحمد والفتوى على الأول كما في النواة  
 وغيره قيل هذا اختلاف زمان وقيل اختلاف مكان واتفقوا على أنه ليس باختلاف البرهان  
 كما في الروضة (ولاربا بين السيد وعبد) أي مملوكه القن والمديون وأم الولد إذا كان  
 مأذونا مديونا لأن ما في يده ليس للسيد (و) لاربا عند الطرفين بين (مسلم وحري  
 في داره) لا باعة أخذه بلا غدر وفيه إشارة إلى أنه ربا بين مسلم ومستأمن من دارنا  
 وإلى أن لاربا بين الحر وبين في دار الحرب خلافا لابي يوسف كما في النظم

\* ( فصول ) \*

(لا يجوز بيع مشتري) دون المهر وبدل الخلع والصالح عن دم العمد والمعتق والموهوب  
 والميراث والصدقة (منقول) دون العقار خلافا للمحمد وسأني (قبل قبضه) للنهي عن  
 بيع ما لم يقبض (ومع التصرف) كالأستبدال (في الثمن) ولو ميلا أو وزنا (قبله) أي

قبضه وفيه رمز الى انه لا يصح الاستبداد في العرض والقرض قبله والاوّل صحيح  
كما في العمادي وكذا الثاني عند الطحاوي وذهب القنوري الى انه سهو منه ولا يشكّل ببدل  
الصراف والسلم فان الشرع جعله عينا يتعلق به العقد فلا يقبل التصرف (والخط عنه) اي  
صح للمشتري القاعك المبيع او بعضه عن البايع او للبائع القاعك الثمن او بعضه عن المشتري  
وان لم يبق المبيع ولم يقبض الثمن فصح ان يقول عطلت كله او بعضه عنك او وهبته  
منك او ابرأتك عنه على ما ذكره السرخسي وذهب شيخ الاسلام الى ان البراء قبل  
القبض غير صحيح فان كان هذه الامور قبل القبض فهو حط بالاتفاق وان لم يلتحق  
باحل العقد وان كانت بعد القبض فكذلك الا لبراء فانه ليس بحط عند شيخ الاسلام  
فلم يجب رد المتبوض عنده كما في المحيط فمن التوهم الظاهر ان الضمير للثمن وان كونه  
للمشتري توهم (و) صح للمشتري (المزيد) المهوداي الزيادة المقبولة في المجلس  
فان القبول شرط كما في الاختيار وغيره (فيه) اي الثمن بقرينة ما بعده (ان بقي المبيع)  
بحيث يكون محلا للمقابلة في حق المشتري فلا يصح الزيادة في الثمن بعد ما باعه او نسج  
الغزل المشتري ثوبا للهلاك بالنسج بخلاف ما اذا قطع وخط الثوب المشتري قيمه لان  
المبيع باق فلو اشترى عبد بن صفقة بالن درهم فزاد مائة يقسم الزيادة على قيمتهما  
بخلاف ما لو حط فانه ينصف وهذا ظاهر الرأى وهو الصحيح وعنه انه صح وان لم يبق المبيع  
وعن محمد انه صح ان يبقى في نفسه فيصح بيعه كما في المحيط (و) صح المزيد (في المبيع)  
وان لم يبق فالمزيد يلتحق بالعقد حتى يجعل كانه وقع على الاصل والمزيد معافوا واشترى  
وزاد وامتنع البايع عن المزيد اجبر عليه ثم اشار الى دفع توهم ان الشفيع ينبغي ان يأخذ  
بالثمن الاول في الخط وبالمجموع في المزيد واستدرك بقوله (لكن الشفيع) فيهما (ياخذ)  
المبيع (بالاقل) اي الثمن الاقل من الثمن الاول والباقي بعد الخط وهذا في الخط ظاهر وامافي  
المزيد فلانه يتعلق به حق الشفيع بالعقد الاول وفيه اشعار بان ما زاده البايع او حط  
المشتري من المبيع اخذ الشفيع الكل لان حقه متعلق به (وصح) وجاز (تأجيل كل دين)  
اي مال واجب بالعقد او الاستهلاك او الاستقراض معجل الى اجل معلوم او مجهول  
جهالة متقاربة كالخمساء تيسيرا على المديون وفيه اشعار بان تعجيله لم يصح وهو  
صحيح والمتبادر ان يكون المديون حيا فلو مات واجله الدائن بسوء الدوار ثم لم يصح هذا  
التأجيل قيل هذا قول محمد خلافا لابي يوسف وهو الاصح عند بعضهم لكن الخصاص  
ذكر ان الاول قول الكل كما في العمادي ولا يرد السلم والصراف لما ذكرنا انهما يجعلان عينيين  
(الاترض) بالفتح والكسر فان تأجيله لم يصح وحرم لانه معلوضه انتهاء فيصير  
ر بالنسبة كما ذكره النص فالاحسن ذكره في الفصل السابق الا ان التعويل على انه عارضة



ابتداء وانتفاء كما في النهاية وغيره فالاصح ان يبدل صبح بلزم والمعنى لزوم تأجيل كل دين  
 الا القرض فانه لم يلزم وله ان يأخذ متى شاء بقي ان الاستثناء لا يخفى عن شئ إعلان القرض  
 ما يعطيه من مثلي فيسترده بعينه والدين عند المحققين فعل هو تملك او تسليم كما في  
 كفاية السكركماني وغيره من المتأولات وفي القاموس الدين مال له لجل والقرض ما لا اجل له واعلم  
 انشوا حال المستقرض المقرض على احد بينه فاعله المقرض مد معلومة يصح ولم يطالب  
 قبلها لان الحوالة مبرأة ثم عطف على قوله لا يجوز فقال (ويدخل البناء) وهو في الأصل مصدر  
 بمعنى المبنى ويدخل فيه الباب والسلم ولو من خشب ان كان متصلا به (والفتحاح) اي مفتاح  
 القفل وكذا القفل بالفارسية كليل ان ولا يدخل مفتاح القفل والقفل (والعلو) اي علو  
 العروة خمر از عن حق التعلو للغير ولم يدخل الى عنان السماء فيبيع الهواء فيفسد لان  
 الهراحم لا يدخل تحت العقد دون غير من نحو الهواء (والسكينف) اي المستراح ولو في  
 الشارع والمربط والمطبخ والبشر (في بيع الدار) يطريق التبعية لان الدار اسم لها ادير عليه  
 الحائط والاصل ان ما اتصل بالبناء يدخل في البيع من غير ذكر وامامنا لا يتصل به فلا يدخل  
 الا اذا كان مما لا يجري فيه الضمة عرفا (لا) يدخل (الظلة) اي الساباط التي احد طرفيها على  
 جدار هذه الدار والطرف الاخر على جدار دار اخرى او على الاسطوانة التي تكون  
 خارج الدار وتماه في الايمان (الا بتذكر كل حق هو) اي ذلك الحق (لها) اي الدار صفة  
 حق فحق الشئ تابع لا بد له منه كالطريق والشرب كما في السكركماني وغيره (او برفاقها)  
 اي بتذكر مرافقها جميع مرفق بكسر الهميم وفتح الفاء وليس بمعطوف على المجرور  
 كما ظن وفيه اشعار بانه والحق مترادفان شرعا وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه اعلم  
 فانه تابع الدار مما يرتفق به كالموضأ والمطبخ كما في شروط الصيرفي (او بكل) حق (قليل  
 وكثير) بالواو كما قال محمد آخر ادون او لا باحة فوجب العموم كما في الزاهدني (هو)  
 داخل (فيها) (خارج منها) باودون الواو على ما اختاره اصحابنا كما ذكره الصيرفي والجملة  
 صفة الحق مقدر لا لقليل وكثير فان الصفة لم توصف ولا لكل على رأى كما تقرروا بهذا التقرير  
 اندفع طعن ابي يوسف على محمد بدخول الامتعة فيها وطعن زفر عليه بدخول الزوجة  
 والولد والحشرات وفيه اشعار بانه مراد في الملائمين والمركب موصوف به كما في الكشاف  
 فالظلة لا تدخل بدون احد هاعند ابي حنيفة وكذا عند هاذم يكن مفتاحها الى الدار والا  
 فتدخل مطلقا كما في الكافي (و) يدخل (الشجر) ولو غير مشر صغير او قيل لا يدخل  
 غير المشر وقيل لا الكبير غير المشر ولا الصغير مطلقا وفي دخول قوائم خلاف  
 الاول اصح لاتصاله بالارض اتصال قرار (الزرع) وما في حكمه كالورد والاس  
 انقطن والرطوبة وشجر البساتين (في بيع الارض) لان لم يتقرر فلو غرس

لقطع كشجر الحطب لم يدخل كافي المحيط وفيه اشجار بل الزرع اذ لم يصرف قيمة لم يدخل  
 كما قيل والصواب انه يدخل ولا خلاف ان الم يثبت لم يدخل كافي المضمرات (ولا تدخل  
 الثمر) كالارض (في بيع الشجر) ويدخل الارض عند محمد وعن ابي يوسف ورواية  
 والفتوى على انها تدخل لكن مقدارها مقدار الشجر وقت البيع فلوزاد غلظا فامران ينحت  
 منه وقيل مقدار ما يكون فيه من عروق لا بقاع ذلك الشجر بدونها وقيل مقدار ما أخذ ظلالها  
 اذ اقام الشمس في كبد السماء كافي اقرار الظهير يقو هذا اذا اشترى مطلقا وما اذا اشترى  
 للقطع بدون الارض فيؤمر بقلعه مع عروقه على ما عليه العادة لا الى ما لا يتناهي من العروق  
 الا اذا اشترط البايع القطع على وجه الارض او كان في القلع مضرة نحو ان يكون بقرب  
 هائط فيؤمر ان يقطع على وجه الارض فان قلعه او قطعه ثم ثبت من اصله او عروقه فالنايب  
 للبائع وان قطع من اعلى الشجر فلم يشترى كافي المحيط (ولا) يدخل (العلو في بيع بيت)  
 هو مسقف له دهايز كافي النهاية (الاي شرطه) اي شرط البايع وهو التنصيص على البيع  
 متعلق به بعد الشجر فلا يدخل الزرع والثمر والعلو في بيع الارض والشجر والبيت  
 الا بذكر كل واحد منها باعيانها فلا يدخل بذكر احد من الالفاظ الثلاثة وعن ابي يوسف ان  
 الاولين يدخلان بذكر كل منها (ولا) العلو في (بيع منزله) هو لغة موضع النزول وشرعا  
 دون الدار وفوق البيت وافل بيتان كما ذكره اطهر زى لكن في النهاية انه اسم لما اشتمل  
 على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله والدار اسم لما اشتمل على  
 بيوت ومنازل وصحن غير مسقف (الا بذكر ما ذكر) اي بذكر واحد من الالفاظ  
 الثلاثة وفي النكفسية انهم قالوا التفصيل في عرف الكوفة واما في عرفنا فيدخل  
 العلو في بيع كل مسكن صغيرا كمن او كبير ايسمى بخانه الادار السلطان فانها تسمى بسر اي  
 (كالطريق والشرب والمسيل) فانها لا تدخل في البيع الا بذكر ما ذكر واللام للعهد اي  
 مسيل الماء والنهر في ملك خاص وشرب الارض وماؤها وينبغي ان لا يدخل الشرب  
 اصلا في موضع يتعارف بيع الارض بلا شرب وطريق الدار عرضه عرض الباب الذي  
 هو من دخلها وطوله منه الى الشارع او هو اعم منه ومن طريق خاص في ملك انسان وقت  
 البيع فلو سد الطريق القديم لم يدخل بذكره فالطريق الى الشارع العام والى سكة غير  
 نافذة تدخل في البيع كافي المحيط لكن في الخلاصة ان الاخير لا تدخل الا بذكر بخلاف  
 الطريق النافذة فانها لا تدخل اصلا وان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء (ويدخل)  
 الطريق واخواه (في الاجارة) الدار ونحوها بلا ذكر ما ذكر اذا لا ينتفع المجر بدونها  
 ومثلها الرهن والضيق الموقوفه (ويؤخذ) من المشتري (الولد) الذي ولد تهامة  
 عنده بلا استيلاء (ان استحققت امه) على المشتري (بيته) لانها حجة كاملة وفيه اشعار

بان الولد يدخل في القضاء بالام تبعاً كما قال بعضهم لكن الأصح ان القضاء بالولد شرط  
ايضاً لانفصاله وقت القضاء كما في النهاية ( وان اقر ) المشتري لرجل ( بها )  
أي الامة ( لا يؤخذ ) الولد بالتبعية اذا اقرار حجة قاصرة ولم يذكركم النكول لانه في حكم  
الافرار كما في العمادى ( ولما لك ) خبر فسخه فافاد التقديس ان ليس للمشتري ولاية الفسخ  
وهذا منه شروع في البيع الموقوف مما يوجد فيه ركن البيع مع اشتراط الانعقاد وهو  
الاهلية لكن لم يوجد شرط النفاذ وهو الملك والولاية كما في التحفة ( باع غيره ) الفضولي  
من احد ( ملكه ) مفعول باع ( فسخه ) أي البيع وان لم يبق اركان البيع وفيه اشعار بان  
في فسخ بيع الفضولي لا يحتاج الى القضاء ( وله ) أي للمالك ( اجازته ) بان يقبض الثمن  
او بطله او يقول اجزته او تصدقت بثمنه عليك ولو قال احسنت ففيه روايتان كما  
اذا قال بتسماصنة وفي ظاهر الرواية انه رد عليه الفتوى وفي تقديم الخبر اشعار بان البيع  
لم ينقذ لو اجاز موارث المالك بعد موته كما في العمادى وفي الكلامين رمز الى ان بقاء المالك  
شرط للفسخ والاجازة ولد الم بصرح به في قوله ( ان بقى العاقدان والمبيع ) لان الاجازة  
يتوقف على بقاء اركان العقد فلو كان ثوباً فصبغه ثم اجاز رب الثوب لم يجوز لهلاك  
المبيع وفي الاكتفاء اشعار بان العلم بمقدار الثمن لم يشترط لصحة الاجازة فلو اجاز ثم علم  
فرد لم يرتد بالرد كما في العمادى ( وكذا ) للمالك اجازته ان بقى في يد البائع ( الثمن )  
مع بقائه حال كونه ( عرضاً ) لانه بيع من وجه فيشترط للاجازة قيام الخمسة فيما يتعين  
بالتعيين وهذه الاجازة نقذ لا عقد فهو للبائع دون المميز لانه صار مشترياً ورجع  
المميز على البائع بقيمة المبيع او مثله وفيه اشارة الى انه لو كان نقداً لم يشترط للاجازة  
بقاء الثمن وفي المنتقى انه شرط كما في العمادى ( وهو ) أي الثمن الذي لم يتعين كالنقدين  
( ملك ) عند الاجازة ( للمميز ) فيكون البائع كوكيله ( وهو ) امانة ( ولو بعد الاجازة  
( عند بايعه ) من قبيل التنازع فيلك بلا شيء الا انه اذا هلك قبلها ولم يعلم المشتري  
وقت ادائه انه فضولي فانه كان مضموناً كما في العمادى ( وله ) أي لهذا البائع ( فسخه  
قبل الاجازة ) أي اجازة المالك بخلاف فسخ النكاح فانه لا يجوز بالقول قبل الاجازة  
ويجوز بالتفعل ( وجزان ) عندهما خلافاً لـ محمد وزفر ( اعتاق ) العبد ( المشتري ) اسم  
فاعل ومفعول صلته ( من الغاصب ) ان اجاز المالك باعتاقه بعد بيع الغاصب لوجود  
المالك الذي يشترط عند العتق لا الاعتاق ( لا ) يجوز ويبطل بخلاف ( بيعه )  
أي ذلك المشتري من احد وان اجاز المالك بعد بيعه بيع الغاصب لان الملك للمشتري  
الثاني الموقوف بطله حينئذ ملك بات المشتري الاول فقوله ( ان اجيز بيع الغاصب )  
قيم المسئلة الاولى والمسئلة الثانية معترضة لا يحتاج الى شرط كما ظن

## \* (فصل) \*

(يصح السلام) بفتحين اسم من الاسلام وهو التقديم وقال القديري انه في اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البعدين وتأجيل الآخر ثم خص الشرع بعقد يوجب تعجيل الثمن وتأجيل الثمن وينعقد بلفظ البيع على الاصح وبالساق والسم كما في الاختيار يقال اسلم اليه الدراهم في البراي قد مه اليه عليه فالمشترى مسلم ورب السلام والبايع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والثمن رأس المال وانما اخر عن الربا لانه كالمقدمة له لا ترى ان المسلم فيه ورأس المال المتحدى الجنس لا يجوز ان يكونا مكيلين او موزونين وان كانا متساويين (فيما يعلم قدره وصفه) اي فيما يمكن ان يضبط بالوصف والقدرة من مسلم فيه فيكون من الاجناس الاربعة والايضى الى المنازعة (كالمكيل) اي ما يعرف مقداره بالكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من مكيل كالخنطة والشعير والتمر والبايع والمحص والأرز والذرة والسمن والخل والعسل والحبج والعنبر والتوتيا والسكحل وغيرها (والموزون) اي ما يعرف مقداره بالوزن من منوبين او اكثر مما يباع بالامناء والاواني كالذهن والمسك والعنبر والزعفران والفانيد والسكر والبصل والفوم والحديد والنحاس والصخر والقطن وحبه وغيرها حال كون الموزون (مثمنا) لانه لو كان المسلم فيه ورأس المال دراهم او دنانير لم يجز السلم بالاجماع وكذا لو كان احدهما مسلما فيه فقط على الاصح وقيل انه يجعل بيعا بشئ مؤجل صيانة لكلامه وفيه اشارة الى انه يجوز السلم في الفلوس عند اخلافا لمحمد فانه ثمن عند موالي انه لا يجوز في التبر لانه ملحق بالمضروب وفي رواية ملحق بالاروض كما في التحفة (والمذروم) اي ما يعرف مقداره بالنزع وهو الحشب المعروف (كالثوب) من الكتان والقطن والصوف والخز والحريير والسباط كالبور يا حال كون المذروم (مبيناً طول وعرضه) ذراعاً (ورقمته) بالضم اي غلظه في الاصل ما يكتب ويرفع به الثوب وفي عمومته يدخل الحرير وقد اشترط بيان وزنه ايضا على الصحيح كما في المحيطون ذلك الخنز كما في الظهيرية (والمهندود) اي ما يعرف قدره بالعدد (مقاربا) اي متحد اكل آحاده في القيمة كالخز والبيض والبازنجان والاجر واللبن فانه لا يباع عرفا بيضة ضخمة بيضة صغيرة باعداد متفاوت وفيه اشعار بان السلم صح في المتقارب كيلا ووزنا وعند داود عند العلماء الثلاثة ولم يصح عند داود زفر وبانه لم يصح فيما يتفاوت كالرمان والبطيخ كما في التحفة (فيصح) السلم (في السبك) بفتحين المحوت (البليح) وزنا وكيلا معلوما وفيه اشعار بانه لا يصح في الطري منه وان كان في حينه وهو غير صحيح والصحيح انه يصح كيلا ووزنا في الصغار وفي الكبار روايتان واعلم انه اذا اسلم مكيلة او موازنة فيما ثبت وزنه او كيله نصابه عن اصحابنا

روايتان والمليخ النقد الذي فيه ماع وخالف الهداية وغيره في ايثار على الهال لانه  
لقد ردية كفاي النهاية (لا) يصح السلم ويبطل وزن وعددا (في الحيوان) طائر او غيره  
لانه لا يضبط وعن الشيخين انه يصح وزنا (و) لاعددا في (اطرافه) كالرؤس والسكرش  
والامعاء والكبد والطحال والاكرع فانها معدودة متفاوتة وفي الكافي انهم اختلفوا  
فيها اذا سلم فيها وزن (ولا) عددا في (جلوده) اي الحيوان كالابل والبقر والغنم وغيرها  
الا اذا بين لم ضرب معلوم ويصح وزنا وفيه اشعار بانه يصح في اللحم المنزوع  
ولا خلاف فيه بل في غير المنزوع ولو قضى بصحة السلم في اللحم جازا جماعا وبانه  
يصح في الشحم والالية وزنا كفاي الحزاة (و) لاعددا وزنا وكيفا في (الجواهر) كبارا  
وصغارا كاللؤلؤ والعقيق والزمر والياقوت والبلور واللؤلؤ وفي المحيط انه يصح وزنا  
في صغار الملا دوية ولا يخفى ان الجواهر تشتمل الشبه والاشرب والحديد ونحوها (ولا) يصح  
في مقدار (بضاع) اي كيل معين (وخراج) اي غشبة (معينين) ذلك عند المتعاقبين  
ويحتمل الاضافة والمعنى ماع رجل معروف وذراع رجل معروف (لم يدر قدرهما)  
اي قدر ذلك الصاع والذراع لا عندهما ولا عند الناس واعلم ان الوصف الاخير لم يذكر  
في الاصل وقالوا انه اراد فعل الكيل والذراع الصادر من رجل معروف وانما لم يصح  
السلم لاحتمال موته (وشروطه) اي شروط السلم بصيغة الكثرة اشارة الى ان الشروط  
اكثر من عشرة فلن رأس المال يشتمل على خمسة كما بين و اشار في السابق الى شرطين  
كون المسلم فيه مما يضبط ومما يتعين وفي الربا الى شرطين كون المسلم فيه ورأس المال  
خالين عن احد وصفي علة الربا كفاي النهاية وغيره ثم اشار الى البواني فقال (بيان  
جنسه) اي المسلم فيه (كبير) وتتمر فلو اسلم في طعام قرية معينة يفسد بخلاف ما اذا اسلم  
في طعام نخوجراسان (ونوعه) اذا اختلف انواعه والافليس بشرط كفاي الخلاصة  
وغيره (كسقية) اي برسقية على تأويل حنطه سقية نحو الدين القيمة على تأويل الملة القيمة  
كما في سورة البيهمن الكساق واليه اشار المص في الشرح والسقي ما يسقيه الماء الجاري  
خلاف التجسي هو ما يسقيه ماء السماء فهو فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث  
ولا يلحق التاء الا اذا حذفت موقوفه كما تقرر فمن الظن ان التاء للنقل على انه  
سماعي كفاي الايضاح وغيره والجنس والنوع قد مر في الطلاق (وصفته) التي  
تختلف بها القيمة (كجيد) ونيلك ونيلك وسره واجبر رب السلم على القبول لو اعطى  
الجيد مكان الردى بخلاف العكس كفاي قاضيان (وقدره) بقدر معروف عند الناس  
مثل كذا صاعا او منا او ذراعا او عددا (واجله) اي اجل المسلم فيه المعلوم ولم يقيد به  
لما ساقى (واقله) اي ادى الاجل (شهر) وعن اصحابنا انه ثلاثة ايام وقيل عشرة ايام

وقيل أكثر من نصف يوم وعن الجصاص ما زاد على مجلس العقد ولو ساعة والاختار ما  
 تمكن من تحصيل مثل المسلم فيه والأول أصح وعليه الفتوى كما في المضمهرات وينبغي أن  
 يكون الأجل بحيث يمكن من الوصول إلى الموضع المشروط والافالبيع فاسد كما في شرح  
 الطحاوي (و) بيان (قدر رأس المال) جنسا كدرهم أو بر وفوقه إذا اجتمعت النقود  
 كهر ويطه وصفة وقدر أو نقدا ولو كان مشارا إليه حال كون رأس المال متحققا (في) ضمن  
 (الكيلى والوزنى والعدي) المتقارب فلما سلم هذه الدراهم أو الشعير أو الارز أو الحمص  
 أو الحنظل أو البيض أو الجوز في كرهنطة لم يجز لأنه يفضى إلى المنازعة أذر بما وجد ببعض  
 رأس المال عيبا فإذا لم يبين لم يقسم المسلم فيه على قدره فلم يصح قدر ما صح فيه البيع  
 وهذا عنده وأما عندهما فقد جاز لأنه يتعين بالإشارة فيقسم على القيمة وفيه إشعار بأنه  
 لو كان رأس المال شيئا أذر عينا أو حيوانا أو عديا متقاربا بلا بيان صح عند الكل لأن الإشارة  
 كافية فيه عندهم كما اشير إليه في الهداية والمحيط والاختيار وغيره أو ذكر في الزايدى  
 أن رأس المال لو كان زينا لم يجز به في المجلس وبعد جاز لأنه جنس محقق وكذا أن  
 لم يتجاوز واستبدل في المجلس وكذا جاز لو كان مستحقا أو مستقوا واستبدل في المجلس  
 بخلاف ما لم يجز وأن استبدل الزين بعد الافتراق بطل وأن كان في مجلس الرذالا  
 إذا كان قليلا وهذا عندهما فليست إذا استبدل في مجلس الرذالان الدراهم  
 قليلا تخلو عن زين ولا أنه لا يخلو عن القليل فعفى في ذلك أقل من النصف وروى أن النصف  
 قليل وروى الثلث وأن وجهه مستقوا أو مستحقا بعد الافتراق ولم يجز المستحق  
 بطل بقدره اتفاقا لأنه خلاف جنسه ومن الظن أنه ليس من تفرعه ما في الوقاية أنه لم يجز  
 ما إذا سلم نقدين بلا بيان حصه كل منهما من المسلم فيه لأن من تفرعه ما إذا لم يبين  
 بعض رأس المال كما في الهداية وشروطها وغيره (و) بيان (مكان إيفاء) أي إعطاء  
 (مسلم فيه) وأما إذا كان شيئا (لحملة) بالفتح مصدر حمل الشيء بالكسر والاهسن  
 أن يقال بأحكام الحمل والمعنى إمسام فيه (مؤنة) بالفتح أي ثقل يحتاج في حمله إلى ظهر  
 أو أجرة همال كالهنطة وقيل مالا يحمل إلى مجلس القضاء مجازا وقيل مالا يمكن رفعه  
 بيد واحدة كما في الكرماني وهذا قوله آخر لو قال أنه ليس بشرط فإن مكان العقد  
 متعين له والأول المختار فإن الخلاق لم يذكروا في حوزة المفتين وفيه رمز إلى أنه لو طلب  
 في مكان آخر قيمته فيه مثل قيمته في المشروط جاز إذا حل الأجل على ما قل نجم الإثمة  
 خلافا لبعض المفتين وهذا أحب إلينا إذا عجز رب السلم من استيفاء حقه بسبب إقامة  
 المسلم إليه في ذلك المكان كما في الهنية وإلى أنه إذا لم يكن له مؤنة كالمسك لم يشترط  
 بيانه بالأجماع ويتعين مكان العقد على أصح الروايتين ولو بين مكان قيل لم يتعين

[illegible]

وأن ذكره الصانع فسلم وقيل أن ذكر أدنى مدة يمكن فيه من العمل فاستصناع وإن كان لاكثر  
فسلم يرعى شرائطه من نحو قبض رأس المال ومكان الأيفاء والاستقصاء في الأوساق  
وعند الخيار كما في السلم وغيره (تعاملوا) أي الناس من غير فكيف يرصد من علماء كل عصر  
(فيه) أي الاستصناع كما في الصفر والنحل والرجاج والعميدان والأسلحة والحفان والقلائس  
والأوعية من الأديم والطين (أولا) تعاملوا فيه كالجباب ونسج الثياب ولا خلاف منهم فيه  
للضرورة وأما تعاملوا وصاح عقده سلموا واستصناعا فاستصناع عند معايملا بحقيقة اللفظ  
سكن السلم أقوى لشبوته بالنص والاجماع (و) الاستصناع (بلاجل) ذكر (فيه) يتعامل فيه  
معاقلة أجرة؛ بتداعولن الوصيات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفي من تركته (بيع)  
انتهاء قبل تسليمه ولذا ثبت له خيار الرؤية وكان الحاكم الشهيد يقول هو موعده وانما  
ينعقد بالتعاطي إذا جاء مفر وغا عنه ولذا ثبت الخيار لكل والأول أصح كما في النهاية وفيه  
أشعار بأنه إذا فقد الأجل والتعامل فليس ببيع والاستصناع صحيح عملا بالقياس كما أشير  
إليه في الكافي ثم إذا كان بيعا (فيجبر الصانع على العمل) فلا خيار له وعنه أنه لا يجبر فله  
الخيار وعن أبي يوسف لا خيار لو ائتمنهما (ولا يرجع الأمر) عن أمره فلا الحاكم (والمبيع  
هو العين لا العمل) كما قال البردعي والأول أصح لأن المقصود هو العين وذكر الصنعة لبيان  
الوصف كما في المبسوط والأحسن ويكون البيع هو العين لأنه معطوف على ما بعد الفاء  
لا العمل لا يصح التفرع (فلو جاء) الصانع (بما عنده) (غيره) (أو) صنعه (هو قبل العقد  
فاخته) المستصنع (صح) (لا ينعقد) المصنوع (له) أي للأمر (بلاختياره)  
أي الصانع وإذا لم يتعين له (فصح ببيع) أي الصانع المصنوع من غيره (قبل رؤية  
الأمر) واختياره فلو اختار لم يصح البيع اتفاقا

\* (مسائل شتى) \*

(وصح بيع الكلب والسباع كالنمر والصقر عام بعد الخاص) علمت أي الكلب والسباع  
(أولا) كافي الهداية وقال الإمام السرخسي أن بيع الكلب العقور الغير المعام لم يجز وقال  
محمد أن الأسدان لم يعلم لم يجز بيعه والنهد والبازي يقبلان التعليم فيجوز بيعهما  
واختلف الرواية عن أبي حنيفة في القرد وكرهه عند أبي يوسف وجاز عند محمد والفيل  
كالهرة في الجواز وفي التخصيص أشعار بعدم جواز بيعه واما الأرض كالحية والعقرب  
والوزع ودواب البحر غير السمك كالضفدع والسرطان لأن جواز البيع بدور مع  
حل الانتفاع وهرم الانتفاع به الكل في المحيط وقال بعضهم أن بيع الحية يجوز إذا  
انتفع بها للأدوية كهي المنيعة ولا يخفى أن هذه المسئلة مستدركة بما مر في البيع



الفاقد ( والذمي في البيع كالمسلم ) لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالمسلم ( الا في الحذر والخنزير ) فان بيعهما من المسلم باطل ( فهما ) اي الخمر والخنزير في جواز عقده ( كالحل والشاة في ) جواز ( عقدها ) فيكون الخمر مثلية والخنزير قيمية عنده وفي تخصيص الخمر اشعار بجواز بيع سائر الاشياء المحرمة ولذا وجب الضمان على المستهلكة عنده ولم يجب عندها ( ودرهم ) او دينار او فلس او لؤلؤ او سكر او نحوها ( نشر ) بالتخفيف والتشديد اي رمى متفرقا على العروس او غيرها ( فوقع في ثوب رجل ) ذيلا كان او غيره ( فهو ) اي الدرهم والفاء في غير نكرة موصوفة ( له ان اعده ) اي هيا ذلك الثوب بان يسطه ( له ) اي لوقوعه فيه ( او كفه ) بالكافي واللام كما في بعض النسخ اي ضم الثوب بعد وقوعه فيه فلان اخذ غيره منه فله الاسترداد ( والا ) بعد ما ويكفه ( فلا اخذ ) المأخوذ وفيه اشعار بانه لا يكره نشر ما كتب عليه اسمه تعالى واختلاف المشايخ فيه ( واعلم ) انه اذا وقع الدرهم الى غيره للنشر لم يحبس لنفسه شيئا منه كما انه لم يلتقطه بعد النشر في السكر له ذلك ولو حضر رجل لم يحضر عند النشر اختلف في جواز اخذه كما في المحيط ( واعتبر به ) اي قس على نشر الدرهم ( سائر المباحات ) فلو صار طير ذابض او فرخ او جرح ظبي في ملك رجل كان له ان اعده له والا فلا اخذ واذا اعد مكانا للسرقتين فها وقع فيه فهو له عند بعضهم كما في النهاية ولا يخفى ان هذه الاحكام بالكره انسب ولذا ذكر بعض المشايخ فيه

\* ( فصل ) \*

( الصرف ) في اللغة الدفع وفي الشريعة ( بيع الثمن ) اي احد الحجرين بالآخر ولو غير مضروب بقرينة ما يأتي حال كونه ( جنسا جنس ) اي فضة بفضة او ذهب بذهب ( او ) جنسا ( بغير جنس ) اي فضة بذهب او ذهبا بفضة او ثوبا وذهبا بذهب او فضة فيجوز احد الجنسين مع غيره فيصرف حصص الحجرين الى الصرف وما في الاصول ان المعرفة اذا عينت فالثانية عين الاولى والنكرة بالعكس فليس بكلي وانما سمى انه لو جوب دفع مائة من العاقدين الى الآخر ( وشروطه ) اي شرط جواز الصرف وصحته كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المشايخ اذا الموجد في مجلس العقد كالموجود وقت العقد ومما اشار الى ما قال بعض المشايخ من انه شرط بقاءه على الصحة والى كل منهما اشار محمد في الكتاب كما في النخبة ( التقابض ) اي اشتراك المتعاقدين في قبض الثمن ( قبل الافتراق ) بالبين حتى لو طال قعودهما في مجلس العقد او اغمى عليهما او ذهبا فرسخا او ناما فتقابضا صح وعن محمد ان النوم افتراق وعنه ان النوم

الطويل افتراق وعنه انه جعل الضر في التخيير فيبطل بها دليل الاعراض كالقيام عن المجلس وفي هذا الشرط اشارة الى شرطين ان لا يكون فيه اجل ولا خيار شرط بخلاف خيار العيب والرؤية فان افتراقا من غير تقابض او من اجل او شرط خيار فسد البيع ولو تقابضا في الصور قبل التفريق انقلب صحيحا كما في المحيط ولم يذكروا هو شرط رابع من التساوي في الوزن اذا كانا من جنس واحد اعتمادا على ما سبق في الرباعى انه بصدد الشروط المختصة فلو بيع ذهب بن ذهب مجازفة لم يجز الا اذا علم تساويهما قبل الافتراق ( وان وقع ) التقابض ( في البعض ) من البدين ( صح ) البيع ( فيه ) من قبيل التقدم الحكمى اى في ذلك المقبوض من البدين وفسد فيما لم يقبض ( في ) مثل ( اناء فضة ) ظرى وقع فيه الظن انه منه تسامح وخطف فان المعنى ان وقع قبض البائع في البعض من الثمن صح البيع فيه اى فيما يقابل ذلك البعض من المبيع حال كون المبيع في اناء فضة والصواب وفي اناء فضة ان وقع في البعض صح بقدره ( وصار ) الاناء ( مشتركا ) بينهما فيكون للمشتري منه بقدر ما نقد من الثمن ولا خيار له لان عيب الشر كتمن قبله حيث لم يقبض جميع ثمنه وانما لم يذكروا على سبيل التقرير اشعارا بما قال بعض المشايخ ان التقابض شرط لبقاء الضرر لانه لو جعل شرط الجواز ينهى ان لا يصح هذا العقد عند اى حنيفة لان الفساد في البعض اذا تمكن في صلب العقد يسرى الى الكل عنده خلافا لهما كما تقرر بخلاف مالوكان شرطا للبقاء فانه لا يتمكن في صلب العقد بل هو عارض فيصح فعلى هذا يشير الى كالاتقولين في التقابض ( وكذا ) اى مثل الحكم في بيع الاناء الحكم ( في ) بيع مثل ( السيف ) والجام وغيرهما ( المحلى ) اى المزين بعين الذهب والفضة فالمحلى اعم من المذهب والمفضض ( ان غلبت الحلية ) اى امكن تخليصها او ازالتها من السيف ( بلا ضرر ) يعود الى البائع فصح البيع في السيف والحلية جميعا بقدر ما قبض و صار السيف مشتركا بينهما وهذا اذا باع بثمن من جنسها واكثر منها فان كان من خلاف جنسها جاز كيق كان واذا كان مثله او اقل او لا يدري انه اقل او اكثر لا يجوز لافى السيف ولا فى الحلية وفي الصفة اشارة الى انه لو كان السيف مموها اى مغطى بماء الذهب او الفضة جاز البيع مطلقا لان التحويله صلب مستهلكا او خارجا عن الوزن اذ لا يمكن وزنها حالا ولا تخلص فلم يبق موزونا كحبة من الخنطة كما في المحيط ( وبصرف القبض ) اى قبض البائع الثمن وان سكت المشتري ولا ( الى ثمنها ) اى الحلية كالا وبعضا ثم الباقي الى ثمن الحديد ( وان لم يقبض شي ) من الثمن ( بطل ) البيع ( فيها ) اى في الحلية لانه صرف فقبض شرطه وفي التخصيص اشعار بأنه صح البيع في السيف لانه بيع لا يشترط فيه التقابض وقوله بطل مذكور في الهداية وغيرها لكن في قاضيان

ويقصد المصروف بالافتراق قبل القبض ولا يبطل وهل يتعين المقبوض للمرد فيه وإبتان  
والأظهر أنها تتعين (وإن لم تخلص) الحلية من السيوف (بطل) البيع (أصلاً) أي في الحلية  
والسيوف لانعدام شرطه ولا يخفى أنه أشار بهذا الكلام إلى رعاية حسن الاختتام

\* (كتاب الشفعة) \*

عقب البيع بها لأنها بعده على أنه شرط عند الجمهور أو هو الشر كسبب لها كما قال  
شيخ الإسلام (هي) لغة فعلة بالضم بمعنى مفعول من قولهم كان هذا الشيء وتراً  
فشعته بآخراً أي جعلته زوجاً له فهي في الأصل اسم للملك المشفوع به ملك ولم يسمع منها  
فعل ومن لغة الفقهاء باع الشفع الدار التي يشفع بها أي تؤخذ بالشفعة كما في المغرب  
وشرعاً (تلك العقار) دون المنقول كالشجر والبناء فإنه من منقول لم تجب الشفعة فيه  
الابتعية العقار كالدار والكرم والرحى والبئر وغيرها وتامه في آخر الطلاق والمتبادر  
أن يملك ملكاً طيباً لا طلاقه واحترز به عن الحيث كما إذا اشترى غير الشفع بالأكراه  
فإنه تصرف فاسد ويشترط الصحة للشفعة كما يأتي (على مشتريه) المتجدد الملك  
ظرف جبراً واحترز به عما يملكه بلا عوض كما بالهبة والارث والصدقة أو بعوض  
غير عين كالمهور والاجارة والحلح والصالح عن دم عمه فإنه لا شفعة في شيء منها ودخل فيه  
ما وهب بعوض فإنه اشتراء انتفاء كما مر (جبراً) فإن المشتري لا يرضى به في الأكثر وهو تميز  
من جبره فقهره كما ذكره ابن الأثير والاحسن تركه لأنه مستدرك بكلية على (بمثل ثمنه) أي  
مثل ثمن العقار المشتري به في المثلية والقيمة وما لم يزل بالخط والبناء ونحوهما فعارض  
واحترز به عما إذا غنمه بأكثر وأقل منه فإنه بالشراء لا بالشفعة (ويثبت) تملك ذلك  
العقار (بقدر رأس الشفعة) (لا) بقدر (الملك) أي ملكهم لأن علة الاستحقاق اتصال  
الملك لا قدره ولذا أقسم على التنصيف ما باع شريك لصاحب نصف وثلاث وسدس  
وجار له جار أن أحدهما من ثلاثة جوانب وثنان من جانب أو لا يثبت (للخليط) أي  
الشريك فهو فعيل بمعنى فاعل من غاطه شاركه (في نفس) العقار (البيع) أي في كل  
جزء أو بعض فثبت للشريك في البيت ثم في الدار ثم في الأساس كما في النظم  
وغيره وفي إضافة الثبوت إلى التملك إشارة إلى أن الطلب واجب على الكل وإن لم يتمكنوا  
من أخذه لا ترى أن الجار إذا لم يطلب الشفعة لكان الشريك ثم سلم الشريك الشفعة  
لم يكن للجار شفعة كما في الثامن عشر من المحيط (ثم) بعد ما لم يكن فيه شريك أو كان  
لكن بطل شفعته بوجه ما يثبت (للخليط) تركه أعصر إلا أنه ذكره للتنبيه على أنه  
المسمى بالخليط حقيقة فإن الأول والثاني يسميان بالشريك كما أشار إليه الأسبغابي

وغيره فيكون ذكره على سبيل المشاكلة (في حق المبيع) أي فيما لا بد له منه من تابع له وعن أبي يوسف لا شفعة للغير مع الشريك في الرقبة وإن سلم لأنه حجة (كالشرب) بالكسر أي شرب نهر العقارين ومائه والأحسن من الشرب (والطريق) أي ثم الطريق كما في النظم ولن الغرت فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه أحد في الشرب وآخر في الطريق فصاحب الشرب أولى من صاحب الطريق (الحاصين) فلو كانا عامين فللجار فالشرب الخاص (كشرب نور) للعقارين (لا يجري فيه السفن) أي أصغر السفن فالنهر العام عند أبي حنيفة ما يجري فيه السفن كدجلة وفرات وذكر شيخ الإسلام أن المشايخ اختلفوا فيه فقيل الخاص ما يتفرق ماؤه بين الشركاء ولا يبقى إذا انتهى إلى آخر الأراضي ولا يكون له منفذ إلى المفاوز التي لجماعة المسلمين والعام ما يتفرق ويبقى وله منفذ وعمامة المشايخ على أنه ما كان شركاؤه لا يحصون واختلفوا فيما لا يخص من خمسمائة أو مائة أو أربعين أو عشرة والأصح أنه منقوض إلى رأى كل مجتهد في زمانه كما في المحيط فلو باع حصته بشر بها فالشفعة للخليط ثم لاهل الجبول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في النتنق والطريق الخاص مثل (طريق لا ينفذ) أي لا يخرج أي طريق رأسها ضيق وآخرها واسع فيها دور مثلا وجميع أهلها شفعاء ولو مقابلا (ثم) بعد الطريق (لجار) له عقار وأختر زبه عما يكون وقفا أو أجرة أو ودعة (ملاصق) أي متصل بالمبيع ولو ملكها كما إذا بيع بيت من دار فإن الملاصق له ولا قصى الدار في الشفعة سواء (بابه) أي والحال أن باب عقار الجار والمبيع (في سكة) بالكسر في الأصل طريق مستو (أخرى) نافذة أو غير نافذة بأن يكون ظهوره إلى ظهر المبيع وبه يمتاز عن الطريق وهذا إذا كان المبيع ذا باب الأثرى أنه لو اشترى نهر أو لرجل أرض في أعلاه إلى جنبه والاخر في أسفل فلهم الشفعة في جميع النهر من أعلاه إلى أسفل لأن كل واحد منهما جاره كما في المحيط (ويطلبها) بأن يقول اطلب الشفعة في المكان الذي اشتريت بالحق الذي لي أو شفعة خواها ثم يدان جأى كه بخريدى بدان حقى كه مرأست كما في النظم أو طلبت الشفعة وأنا طلبها كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضى والمستقبل عند بعضهم وعن الفضلى لو قال قروى شفعة شفعة كان طلبا والصحيح صحة الطلب بما يفهم منه الطلب كما في قاضيخان وغيره وفيه إشعار بأن الأشهاد على هذا الطلب لا يشترط في صحته بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره (في مجلس علمه) أي الشفيع (بالمبيع) حتى لو سكت ساعة لم تبطل ولو قام تبطل على رواية عن محمد واختيار الكرخي وبعض مشايخ بخارى وفي ظاهر الرواية بشرط على فور علمه بالمبيع حتى لو سكت ساعة تبطل واليه ذهب مشايخ يانغ

وعامة مشايخ بخارى كما في المحيط وغيره وقيل في يوم وقيل في سنة وقال الحسن في ثلثة ايام  
كما في النظم والاول اصح على ما قال الجصاص كما في الظهيرية والظن كالعلم ولذا واخير  
عدل وجب الطلب وقال لا يشترط عدالة المخبر ولا بلوغه كما اشار اليه الزاهد  
وغيره والاطلاق ذال على وجوب الطلب ولو لم يكن عنده احد لملا يسقط الشفعة ديانة  
اوليتمكن من الحلف عند الحاجة كما في النهاية ( وهو ) اى الطلب في المجلس  
( طالب موثبة ) بلجر اى مسارعة من الوثوب سمي به ليدل على غاية التعجيل  
( ثم ) اى بعد طلب الموثبة طلب الاشهاد ويسمى بطلب التقرير ايضا كما اشار  
اليه بقوله ( يشهد ) من الاشهاد ( على طلبه ) اى الشفيع ( عند العقار ) بان يقول يا قوم  
اشهدوا اني طلبت الشفعة في هذا العقار وابوزيد الكبير لا يشترط هذا الطلب عنده  
كما في المحيط والاحسن ان يجعل الظرف متعلقا يشهد كما دل عليه الوقاية وشرحه فان  
الفعل اصل في العمل على انه يشير الى ان طلب الاشهاد انما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد  
عند احد هو لاء الثلثة كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن ان يجعل متعلقا بطلبه  
( او ) عند ( ذي يده ) اى متصرف العقار حال كونه ( من بايع ) فلا يصح الاشهاد عند بايع  
ليس يدي يده على ما ذكره القديري والعصام والناطفي واختاره الصمد الشافعي وذكر  
شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد يصح عنده استحسانا كما في المحيط ( او ) عند ( مشتر )  
ولو غير ذي يد بلن يقول له اطلب منك الشفعة في دار اشتريتها من فلان حدودها كذا  
واناشفيعها بالنشر كفي الدار والظريق او بالجوار بدار حدودها كذا فاسلمها لي فلا بد ان  
يبين حدود الدارين مع كل واحد من مراتب الثبوت كما في قاضيخان لكن في الكافي  
وغيره ان تبين هذه الامور ليس مما لا بد منه وفيه اشارة الى ان له الاشهاد عند بايع  
هو لاعمع الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه انما يشهد عند  
الاقرب كما في المحيط وغيره لكن في النظم ان الاشهاد عند العقار انما يشترط اذا لم يقدر  
عليه عند البايع والمشتري وانما ذكر كلمة ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب لم يكن على فور  
المجلس في الاكثر بل مقدرة بهذه التمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيره ( فان اخر )  
الشفيع ( احد هما ) اى الطالبين طلب موثبة عن المجلس وطلب الاشهاد عن مدة التمكن منه  
ويمكن ان يراد بالخبير النوعان من الطالبين النوع الاول ما ذكرناه والثاني الاشهاد عند البايع  
او المشتري او عند المشتري فانه لو اشهد عند العقار ولم يشهد عند احد هما واشهد عند  
البايع وام يشهد عند المشتري بطل الشفعة الا بعد مثل غيبة مدة السفر وتماه في النظم  
( بطلت ) الشفعة عند محمد لو عهد او هو قل او سبج او اجاب سلا ماقبل او شمت عاطس ليس  
باغراض كالذا اتم الاربع قبل الظهر وبعد الجمعة او سال عن كمية الثمن كافي الاختيار ( ثم ) اى

بعد الطلبين ( يطلب ) طلباً يسمى بطلب خصومة وتمليك (عند القاضي) إذا لم يسلم المشتري العقار إليه بان يقول الشفيع للقاضي أن فلاناً اشترى عقاراً حدوده كذا وأنا شفيع بعقار لي حدوده كذا فحره بتسليمه إلى (وبتأخير) أي طلب الخصومة (شيئاً تبطل عند محمد) كما في الهداية لكن في المحيط والخير والخلاصة والمضمرات وغيرها من المتبنيات أو لا تدرى رواية عن الصاحبين وعنهم ثلثة أيام وعن محمد سبعة أيام وعنه شهرين كما في النظم ولا تبطل أصلاً عند الجعفي (وبه) أي بما عند محمد (يفتى) لحاجة الناس إليه كما في المشاهير كالخيرية والخلاصة والمضمرات وغيرها فقد أشكل ما في الهداية والكافي أن الفتوى على قوله ويستثنى الأعذار من ذلك فتأخير واحدة من هذه الطلبات بهالم تبطل الشفعة كما إذا علم بالبيع نصف الليل وأخر الطلب إلى الصباح أو طلب موأثبة وأخر الطلبين للمرض أو الجبس أو غيره كما في المحيط وغيره (فإذا طلب) طلب الخصومة (سأل القاضي الخصم) الدال على الاثنين المدعى والمدعى عليه بالاشتراك فسأل أولاً الشفيع المدعى عن موضع المشفوع به وحدوده ثم عن سبب الاستحقاق لاختلاف الأسباب ثم سأل المدعى عليه هل المشفوع به ملك الشفيع (فإن أقر) الخصم (بملك ما يشفع) الشفيع المدعى (به) من عقاره (أو نكل عن الحلف) بطلب الشفيع أما (على العلم) كما قال أبو يوسف لأنه فعل الغير فحسب بالله ما تعلم (بأنه) أي الشفيع (مالكه) أي العقار وأما على البتات كما قال محمد والفتوى على الأول كفي الكبرى (أو برهن الشفيع) على أنه ملكه فإن أقام شاهدين أن هذا العقار الذي بجوار هذا العقار المبيع ملك هذا الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري العقار وهو إلى الساعة لا نعلم أنه خرج عن ملكه ولو قال إن هذا العقار لهذا الجار لا يكفي كما في المحيط وعن أبي يوسف لا حاجة إلى البرهان (سأله) أي سأل القاضي الخصم المدعى عليه (عن الشراء) أي شراء المشتري للعقار وقال هل اشتريته (فإن أقر) الخصم (به) أي الشراء (أو نكل عن الحلف) على البتات فإن كان ثبوت الشفعة محتلفاً فيه فعلى السبب بالله لم تشتروا لم تبع وإن كان متفقاً عليه فعلى الحاصل بالله ما استحق الشفيع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذي ذكره على مقتضى ما جرى في الدعوى وفيه أشعار بأن المشتري لو أنكر طلب الموأثبة حلف على العلم ولو أنكر طلب التقرير فعلى البتات لا حاجة إلى العلم به كفي الكبرى ولو كان المدعى وكيل شفيع وأدعى المشتري تسليم الشفيع سلم العقار إلى الوكيل وأتبع الموكل للتخليص كافي فاضبحان (أو برهن الشفيع) على أنه اشتراه (قضى) القاضي في ظاهر الرواية (أه) أي الشفيع (بها) أي الشفعة وعن الطرفين أنه لا يفتى بلاحضار الثمن وإن نفذ لو قضى كما في الاختيار وإن طلب المشتري أجلاً لا يومين أو ثلثة أيام بلا قضاء (فلزمه) أي إذا قضى فقد لزم الشفيع (أحضار الثمن)

فلو لم ينقده حبسه القاضي كما في المحيط (ويحبس) المشتري (الدار) أي العقار (له) أي الثمن (ولا يسمع) القاضي (البينة) ولا يقبل خصومة الشفيع (على البائع) أي بايع ذي يد (حتى يحضر المشتري فيسخ بحضوره) أي يزيل القاضي بحضور المشتري الإصافة من المشتري إلى الشفيع في قول البائع بعث منك فيصير الخطاب بالكافي شفيعا مع بقاء الباقي فلن بناء الشفعة على البيع ونظيره من المحسوس رمي سهم إلى واحد فانه لم يقبل بإصابة غيره لتحلله وانما اشترط حضوره أيضا رعاية لحق اليد والمالك (ويقضى بالشفعة) كما في الهداية لكنه مستدرك لأن هذا النسخ متضمن له (وعهده) بالجزع جواز الرفع (على البائع) ظرف يقضى أو خبر مبتدأ وهو وعهده من العهد المحقق وباعتباره سمى به حقوق العقد كضمان الدرك وتسليم العقار والصك القديم وعن أبي يوسف أن العهدة على المشتري أن ينقد الثمن للبائع وفيه إشعار بأنها تسمع على المشتري ذي يد بل بحضور البائع لأنه اجنبي وعلى المشتري عهد توله منع كتاب الشراء لأنه ملكه كما في المحيط (وللشفيع) ثبت (خيار الرؤية) وإن رآه المشتري (و) خيار العيب (لأنهما بمنزلة البائع والمشتري) والاكتفاء مشير إلى أنه لا يثبت له خيار الشرط والأجل لعدم الشرط (وإن شرط المشتري) في الشراء (البراءة) أي براءة البائع (منه) أي من العيب والرد عليه بالعيب (والقول للمشتري) مع اليمين عند اختلاف المشتري والشفيع (في قدر الثمن) لأنكار الأقل ولا يتحالفان لاشتراط كون كل مدعى عليه وهو منقود في الشفيع (وبينة الشفيع) على الشراء بثمن أقل (أحق) عند الطرفين (من بينته) أي المشتري على الشراء بأكثر منه لأنه الملزم ببينة الشفيع وفيه إشعار بأنه لو اختلف البائع والمشتري أو هما والشفيع فبينته البائع أحق لأنها تثبت الزيادة (ولو ادعى المشتري ثمنًا و) ادعى (بإيعه) أي العقار ثمنًا (أقل منه) أي من ذلك الثمن (أخذ) الشفيع العقار (بقوله) أي بالثمن الذي قاله البائع بلا يمين حال كون ذلك القول صادرا منه (قبل القبض) أي قبض البائع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار أو لا لأنه محط من البائع وفيه إشارة إلى أن البائع لو ادعى الأكثر لم يأخذ به فانهما يتحالفان وتماه في المحيط (و) أخذ الشفيع (بقول المشتري) حال كونه (بعده) أي القبض لأن البائع حينئذ اجنبي (وأخذ) الشفيع العقار (في صورة) (عط بعض الثمن) بأن قال البائع عططت عن المشتري بعض الثمن أو وهبته منه سواء كل قبل قبضه أو بعده (أو زيادته) أي زيادة الثمن من المشتري ولو بالتجدد (بأقلهما) أي الثمن ففي المحط أخذ العقار بهما وراء المحطوط لأنه لا تحقق بإصل العقد وفي الزيادة أخذه بالثمن الأول لأنه حتى الشفيع فتكليف الزيادة إبطال حقه (وفي حط الكل) وهبته قبل القبض وبعده (بالكل) فلا يصح في حق الشفيع لأنه لا يلتحق بإصل

الدية لسكرته يصح في حق المشتري واما الابرأ عن البعض او الكل فقبل القبض كالهبة  
 واما بعده فلا يصح لاني حق الشفيع ولا في حق المشتري وقد مر عنه في البيع (وفي الشراء)  
 اي شراء مسلم من مسلم (بثمن مثلي) اي مكيل او موزون او عددي متقارب (بمثله) وانما  
 قيمته ثابته للمسلم لانه اذا اشترى ذمي من ذمي بخمر او خنزير والشفيع مسلم فانه اخذ بقيمة  
 الخمر والخنزير كما في الكافي (وفي غيره) اي المثل كالعقار والحيوان والاقمشة بقيمة الثمن  
 وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما في الفخيرة (ففي) صورة (عقار) كدار اشترى  
 احد (بعقار) كدار (اخذ كل) على المعلوم او المجهول اي اخذ كل من الشفيعين عقارا هو  
 شفيعه او اخذ كل من العقارين (بقيمة) العقار (الاخر) لانه بدله (وفي) صورة (ثمن  
 مؤجل) اجلا مطلقا فانه اذا جعل الاجل كالتخصيص فالبيع فاسد (بحال) اي اخذ بثمن حال  
 (او) في ثمن مؤجل (طلب) الشفيع الشفعة (في الحال) اي في المجلس فلن سكت عنه بطلت  
 خلافا لابي يوسف (واخذ) العقار (بعد الاجل) اي في الحال (وفي بناء المشتري) في العقار  
 قبل القضاء بالشفعة (و) في (غرسه) شجرا فيه (بالثمن) اي اخذ العقار بالثمن في  
 الصورتين (وقيمتها) اي بقيمة المبنى والغرس (مقلوعين) اي مستحقين للقطع فان  
 قيمته اقل من قيمته مقلوعا بقدر اجرة القلع اي رفع البناء والغرس كما ياتي في الغصب (او كلف  
 المشتري قلعهما) الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فان الشفيع لمان ياخذها مع قيمة البناء  
 والاغراس مقلوعة غير نابتة وعن ابي يوسف ان الشفيع يخير بين الترك والاخذ بالثمن  
 مع قيمة البناء والغرس بلا قلع كما في النهاية فلو اشترى دارا وصنعها باشياء كثيرة ثم جاء  
 الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالشفعة واعطاها مازاد فيها وان شاء ترك ولو جعل  
 مسجد او مقبرة ثم خصص الشفيع قضي له بالشفعة وله ان ينقض المسجد وينبش الموقى كما  
 في المحيط وذكر في النظم انه لا ينقض المسجد وبطلت شفعة كمالا ينبش الموقى (وامست)  
 الشفعة (الاني بيع) صحيح للعقار موجب لخروجه عن ملك البائع من كل الوجوه فلا شفعة  
 في بيع الوفاء لان حق البائع لا ينقطع رأسا كما في قاضيخان وفيه اشعار بثبوت الشفعة باقرار  
 البائع بالبيع ولو انكره المشتري كما في المحيط (او هبة بعوض) مشروط في العقد مقبوض  
 غير مشاع فان هذه الهبة بيع انتهاء فمعتبر بالطلب عند التقابض في ظاهر الرواية كما في  
 المحيط وفي غير الاصول انها لا تثبت في الهبة كما في قاضيخان (ولا) تثبت الشفعة (في) بيع  
 نحو (شجر ونهر) من المنقولات كالبناء (بيعا) او هبا (قصدا) اي بيعا قصد يا فبثبت  
 الشفعة) فيها بتبعية العقار فلو اشترى نخلة بارضها ففيها الشفعة تبعا للارض بخلاف  
 ما اذا اشترى ليقلعها حيث لا شفعة فيها لانها نقلية كما في البناء والزرع كما في المحيط  
 فلاحسن ان يقال ولا في نحو شجر (ولا في البيع بخيار) للبائع اتفاقا اذا لم يخرج



عن ملكه بخلاف ما إذا كان الخيار للمشتري فإنه خرج عن ملك البائع اتفاقا وعن  
 أي حنيقة أنه لا شفعة في خيار المشتري وإذا كان الخيار لهما فلا شفعة لأجل خيار البائع كما  
 في المحيط (الأبعد سقوطه) أي الخيار للبائع فإنه يثبت له الشفعة حينئذ وفيه أشعار بأنه  
 يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند البيع والأول أصح كما في الكافي والثاني الصحيح  
 كما في النهاية (ولأن البيع الفاسد) ولو بعد القبض لا حتمال الفسخ فلو وقع فاسدا  
 بعد ما كان صحيحا فقد بقي حق الشفعة (الأبعد سقوط فسده) بالهبة أو البناء والغرس  
 فإن له الشفعة حينئذ خلافا لهما فإنه لا يسقط الفسخ بالأخيرين فلو باع صحيحا سقط  
 فسده وللشفيع أن يأخذ بالثمن الثلث أو بالقيمة كما في المحيط (ولأن رد خيار) أي  
 إذا اشترى أي عقار فاسم الشفع الشفعة ثم ردها للمشتري بخيار رؤية أو شرط فلا شفعة  
 للشفيع ولو بعد القبض لأن الرد ليس ببيع بل فسده (الأي) رد بسبب (خيار عيب)  
 بعد القبض (بلا قضاء) فإن له فيه الشفعة كما لو تقايلا فلا شفعة لورد بخيار عيب  
 بلا قضاء قبل القبض أو بقضاء قبله أو بعده كما في الزماني (ولأنه) أي لو كيل (باع)  
 ما كان بمنزلة عقاره من عقار موكله لأنه يلزم منه إبطال عمله (أو بيعه) أي لالموكل  
 باع وكيله ما بمنزلة عقاره لأنه باع معنى (أو ضمن الدرك) بفتحيتين أو السكون أي الثمن  
 عند الاستحقاق فلا شفعة لزمه في عقار البائع لأنه كالبايع (بل) الشفعة (لمن) أي  
 لو كيل (أشترى) ما بمنزلة عقاره من عقار موكله فطلب الشفعة من الموكل (أو اشترى له)  
 أي الموكل اشترى له وكيله عقارا بمنزلة عقاره (ويبطلها) أي الشفعة (تسليمها)  
 واسقاطها بل قال بلانعين أحدهما سقطت شفعتي فيما اشترى أو قال لذي اليد سلمتها  
 لك ولو قال للوكيل سلمتها لك فتسلم وان كان المبيع في يد الموكل (بعد البيع)  
 وان لم يعلم بوجودها (لا) يبطلها (قبله) أي البيع إذ يلزم إسقاط الحق قبل تحققه (و)  
 يبطلها (الصالح) عنها على ما سوى المشفوع وإنما استثنى المشفوع لأنه لو صالح على بيت معين  
 للشفيع ليس إلا حق أخذ المشفوع وإنما استثنى المشفوع لأنه لو صالح على بيت معين  
 مثلا لم تبطل الشفعة لأن الثمن مجهول فله أخذ الكل بخلاف ما إذا صالح على شيء  
 معلوم منه كالنصف فإنها تبطل (و) يبطلها (موت الشفع) قبل القضاء لا بعده  
 فلو ارتبه أحد مواليه ثمته (لا) موت (المشتري) فالشفيع أن يأخذ ولو باعه الوصي  
 أو القاضي لبقاء السبب وهو الاتصال بالملك (و) يبطلها (بيع ما يشفع به قبل الق)  
 بيعا باتفاقا ولو باع بالخيار لم تبطل (وشفع) بالضم أي أخذ بالشفعة وملك بها (حصه)  
 أحد المشتريين) أي نصيب بعض جماعة اشترى وأقار أحدا صفقة واحدة كما شفيع حصه  
 كلهم لأنه ليس في أخذها ضرر عيب الشركة وفيه إيذاء إلى أن الشفع لم يأخذ نصيب

احد هم قبل القبض وهذا اذا لم يؤد الشفيع والمشتري الثمن والافياغت وعندهم انه لم  
 يؤخذ الا بعد القبض والاوّل الصحيح كافي الهداية وغيره والى ان المشتري لو لم يتعددا  
 يؤخذ بعض عقار البايع لضرب الشركة وذابل اخلافي عن اصحابنا كافي الذخيرة ومن الظن  
 ان المص عدل عن عبارة الهداية كافي والشفيع ان يأخذ نصيب احد المشتريين ولعل  
 وجه صحة الحكم بجواز الشفعة سواء كان قبل قبض المشتري او بعده فتأمل (لا)  
 للشفيع حصّة (احد الباعه) أي البايعين عقارهم للضرر على المشتري وفيه اشعار بانه  
 يأخذ حصّة كلهم وعندهم انه يأخذ حصته قبل القبض واعلم انه اذا طلب الحصّة فهو على  
 شفعته في الباقي وقيل بطلت واذا اشترى دار بن او قريتين صفقة والشفيع واحد لا  
 يشفع احد يومه وان كانت بالمشرق والاخرى بالمغرب فيشفعهما او يتركهما كما في  
 الخزانة (فان سلم) الشفيع (شراء زيد) بان اخبر ان المشتري زيد (فظهر شراء غيره)  
 عمرو (او سلم (الشراء بالن) من الدراهم (فظهر) انه اشترى (باقل) منها لا تسقط  
 شفعته لانه استكثر فلن يظهر انه باكثر تسقط (او) يظهر انه اشترى (بمثلي) أي مكيل او موزون  
 او عددي متقارب قيمته اقل او اكثر (لا تسقط) شفعته لانه استكثر وان ظهر انه اشترى  
 بدنانير قيمته الف لم تسقط كما قال الطر فان على مافي الاسرار وقال ابو حنيفة وزفر  
 وتسقط عند ابي يوسف بناء على انه ما جنسان او جنس كافي الذخيرة وغيره فمن عدم  
 التتابع ظن معتمدا على الكافي والهداية في اطلاق المثلي تساهلا (لا) يعد سقوط الشفعة  
 فتسقط (ان) سلم الشراء بالن (ثم) ظهر انه اشترى (بقيمي قيمته الف او اكثر) فلا  
 تسقط ان ظهر انه باقل وفي الاكتفاء اشعار بانه يكره الحيلة لدفع الشفعة قبل الثبوت  
 بانحو ان يجعل الثمن مجهولا كما اذا باع بدرهم معلومة وقلوس غير معلومة فانه لا يحكم  
 بها بالجهالة وهذا اعني الكراهة عند محمد وقال ابو يوسف انها لم تكرر وتكره  
 بعد الثبوت بان يقول المشتري للشفيع اشتروني بما اخذت فقال الشفيع اشتريته وقيل  
 لا تكرر كما في المحيط وذكر في الواقعات والكبرى والنصاب والمضمرات انها تكرر بعد  
 الثبوت بالاتفاق واما قبله فلا بأس وهو المختار وكذا الحيلة في دفع الر بابن باع مائة  
 درهم وفلسا بمائة وعشرين درهما وكذا في منع وجوب الزكاة بان باع السائمة بغيرها  
 قبل الحول وتشنيع المص وغيره في ذلك على الامام ابي يوسف في غاية الشناعة فانه  
 اعلى مكانا وارفع شأننا ان يطعن عليه احد وقد ايد ما صح عندنا ان افضل العلماء  
 في زمانه واكمل العرفاء في اوانه زينا الملة والدين ابا بكر القايادي قد رأى في  
 الهنّام ان شافعي المذهب قال في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا يوسف جوز حيلة  
 في اسقاط الزكاة فقال صلى الله عليه وسلم ان ما جوزه ابو يوسف حق او صدق وانما اورد

مسئلة اسقاط الشفعة في آخر الكتاب اشارة الى حسن الاختتام كما هو شأن اولى الالباب

**\* ( كتاب القسمة ) \***

عقب بالشفعة مع اشتمال كل على المبادلة ترقيا من الاثنى الى الاعلى لجوازها وجوب  
القسمة في الجملة (هي) اى القسمة بالكسر لغة من الاقسام كما في المغرب وغيره والتقسيم  
كما في القاموس لكن الانسب بما يأتى من لفظ القاسم ان يكون مصدر قسم بالفتح  
اى جزأه كما في المقدمة وعرفا (تعيين الحق) اى تمييز حق كل مما يتولى صاحبه اثباته  
واسقاطه من المال فيخرج تعيين الديون ولو قال تعيين الملك لم يشكل بالمهاياة فان الحق  
يستعمل غالباً في المالية (الشايخ) اى المشترك بين الاثنين فصاعداً قبل ذلك التعيين وفيه  
اشعار بان القسمة تتضمن معنى الافراز والمبادلة فلما اجتمع لكل كان بعضه له وبعضه  
لصاحبه فباستمرار الاول افراز وبالثاني مبادلة الا ان احدهما راجع في بعض المواد وأشار  
اليه فقال (وعلى فيها) اى رجع من معنى القسمة ويجوز تشديد غلب (الافراز)  
اى التمييز المحض (في المثلى) اى المكيل والموزون والمعدود المتقارب لعدم التفاوت  
بين ابعاضه (وعلى فيها) (المبادلة) اى الاعطاء من الجانبين (في غيره) اى غير المثلى من  
العقار وسائر المنقولات للتفاوت بين ابعاضه واذا كان كذلك (فياخذ كل شريك) من آخر  
(حصته بغيره صاحبه) وان لم يرض به ويبيع كل نصيبه مباحة (ثم) اى فى المثلى  
وفيه اشعار بان القاضى لا يجبر احدا منهم على القسمة فيه الا اذا كان المثلى من جنس  
واحد (لا) ياخذ بغيره صاحبه ولا يبيع مباحة لانه ليس عين حقه (هنا) اى في غير المثلى  
(ونصب) للامام (نصب قاسم يرزق) اى يوصل اليه رزقا هو ما ينتفع به (من) مال  
يجب الى (يبيت المال) المعهود اى مكان معد له مال الخراج وغيره مما اخذ من الكفار كالجزية  
ومنفقة بنى تغلب فلا يرزق من بيوت الاموال الثلاثة الباقية كبيت مال الزكاة وغيره  
الا بطريق القرض (ليقسم) المال بالكسر ويجوز التشديد (بلاجر) على المتقاسمين  
(وان نصب) الامام قاسما (باجر) عليهم مقدر غير زائد على اجر المثل (صح) ذلك  
النصب لان النفع لهم والكلام مشير الى ان للقاضى القسمة واخذ الاجرة لكنه غير مستحب  
كما في اليد ايتلىكن في الخلاصة انه لم ياخذ للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو المختار  
(وهو) اى اجر القاسم عنده يقسم (على عدد الرؤس) اى رؤس المتقاسمين وعندهما  
على قدر انصباثهم والاول الصحيح فان المعهود عليه هو التمييز لا غير كما في المضمرات  
وعنه ان الاجر على الطالب للقسمة دون الممتنع عنها والاطلاق مشعر بان اجر المكيل  
والهزين على هذا الخلاف والاصح انه على قدر الانصباث بلا خلاف كما في المبسوط

(ويجب كونه) أي القاسم (عدلاً) أي متقيماً وأما خالف الهداية في تركه الأمين لشمر إياه  
(عالمياً بها) أي بكمية القسمة لأنها من جنس عمل القضاة كما في الهداية وفي التعليل  
أشعار بأن هذين الأمرين غير واجبين فيها كما أنهما غير واجبين في القضاة على ما ذكره  
ثمه فإريد بالوجوب الوجوب العرفي الذي مرجعه إلى الأولوية كما أشار إليه الاختيار  
وخزانة المفتين (ولايعين) من جهة إمام قاسم (واحد) ولو بلا أجر منهم لضيق  
الأمر عليهم كما أشار إليه المصنف وتبعه بعض لكنه خلاف ما مر أنه صح نصب أحد  
بأجر فالأولى أن يقول ولا يجبرون على واحد فيصير المعنى ولا يجبرهم أن يستأجروا  
قاسماً لأنه لا يجبر على العقد كما في الهداية والكافي وغيرهما وفيه أشعار بأن يعين اثنين  
فصاعداً إلا إذا اشتركا كما قال (ولا يشترك القسام) بالضم جمع القاسم والمعنى لا يترك  
القاسمين أن يشتركا في الأجر فيأمر كلاهما بالانفراد في ذلك والأفقد يتفقون على الأجر الزائد  
(وقسم) المال بين الشركاء (بطلب أحدهم) القسمة (أن انتفع كل) منهم (بحصته)  
بعد القسمة كما إذا كان المقسوم بيتين كبيرين متساويين (و) قسم (بطلب صاحب)  
المال (الكثير) أي المنتفع به وإن إلى صاحب القليل (فقط) فلا يقسم بطلب صاحب القليل  
مع إبقاء صاحب الكثير (أن لم ينتفع) بخصته (الأخر) صاحب القليل (لقلة حصته)  
والأخضر وقسم بطلب المنتفع بخصته ولو واحداً وقيل بطلب غير المنتفع وقيل  
بطلب كل منهما والأول أصح كما في الهداية وغيره والأخر أصح كما في الاختيار وغيره  
وإليه ذهب أصحابنا وعليه الفتوى كما في المصنفات وغيره (ولا يقسم إلا بطلبهم)  
ورضاهم (أن تضر ركل) منهم (للقلة) وعدم المنفعة بالحصصة وفي رواية يقسم القاضي  
بينهم وفيه أشعار بأنهم لو اقتسموا لأنفسهم جاز كما في المحيط (ولا) يقسم (الجنسان)  
المختلفان أسماً ومعنى قسمة جمع بلن بجمع حصّة أحد في جنس واحد وحصّة الآخر  
في الآخر للجنس التفاوت فيقسمان قسمة فرد بلن يقسم كل جنس بأنفراده فلو كان المقسوم  
أبلاً وغنماً مثلاً لم يجمع نصيب أحد من الوارثين في الأبل خاصة ونصيب الآخر منها  
في الغنم خاصة بل يقسم الأبل بينهما ثم الغنم كذلك وعلى هذا المكيل والموزون وتبر  
الذهب والفضة وتبر النخس والحديد (والرفيق) ونحوه مما هو جنس واحد أسماً  
وإنما سمي مختلفاً معنى فلا يقسم عنده قسمة جمع إلا إذا كان معه شيء آخر كالعروض  
وأما عندهما فقليل يقسم بدونه وقيل الرأي فيه إلى القاضي وإذا كانوا ذكوراً أو إناثاً  
لا يقسم في قولهم كما في قاضيخان (والجواهر) والحلى كاللؤلؤ والياقوت  
والزبرجد وقيل يقسم الصغير منها وقيل المتحد الجنس كما في الهداية وفيه أشعار بأنه  
لا يقسم الدرّة الواحدة لأنه لا يقسم ما يحتاج في قسمته إلى كسر أو قطع أو شق يضرمه

كما في المحيط والجوهر كل حجر يستخرج منه ما ينتفع به كما في القاموس (والحمام) ونحوه  
 مما في تقسيمه ضرر كالرجى والجدار بين الدارين والبيت الصغير والبلب والحشب  
 والقيص وكذا القناة والبئر والعين والنهر التي ليس معها أرض ولا يقسم الطريق إلا إذا  
 كان لبعض طريق آخر وثما في المحيط (الأبرضا هم) قسمة المجنسين والرقيق والجواهر والحمام  
 فالتقسيم لأن الحق لهم وحده أو أفرعة أو كروم (مشتركة) ولو في مصر قسم كل عند أبي  
 حنيفة وهو الصحيح كما في المصبرات وهذا قسمة فرد لا قسمة جمع وقيل هذا نفى الأولوية  
 لأن نفى الجواز وقال إن كانت في مصر واحد فالرأي إلى القاضي في القسمتين وفي مصرين  
 يقسم قسمة فرد عند أبي يوسف وقسمة جمع عند محمد وقيل هو مع أبي يوسف وفيه إشعار بأن  
 المنازل والبيوت ليست كالديور فلن المنازل إذا قلنا زقت قسمة فرد والأقسمة جمع والبيوت  
 تقسم قسمة فرد كما في المحيط (أودار وضبعة) أي عريضة غير مبنية (أودار وحانوت) أي دكان  
 (قسم كل) من الديور المشتركة وأودار والضيعة وأودار والحانوت (وحدها) أي قسمة  
 فرد فيقسم العريضة بالدار والبناء بالقيمة لأنها اجناس مختلفة وفي حكمها قلوا كتبني بما سبق  
 من قوله ولا الجنسان لكن أخصر (وصحت) القسمة (بالتراضى) أي اشتراك الشركاء  
 في الرضاء بلا قضاء لأن الحق لهم (الأعند صغراهم) فأنها لاتصح إلا أن يقسم وصيه  
 أوليه ثم من نصبه القاضي كما في الاختيار فمن الظن أنها لاتصح إلا بأمر القاضي  
 (وقسم) بمجرد الإقرار اتفاقا (نقل) أي منقول في أيديهم (يدعون) أي الشركاء عند  
 القاضي (أرثه) أي النقل (بينهم) أي قسم بين الورث وفيه إشعار بأنه إذا ادعوا ملكه  
 أو شراؤه قسم بينهم بمجرد الإقرار كما في النهاية وغيره (و) قسم بمجرد الإقرار وعنه لا يقسم  
 إلا بالبيينة على الشراء (عقار يدعون شراؤه) عن فلان (أو) يدعون (ملكه  
 مطلقا) أي بلا سبب من أسباب الملك كالمهبة والصدقة على رواية المبسوط وسيأتي  
 رواية الجامع (فإن ادعوا أرثه) أي العقار (عن فلان لا) يقسم (حتى يبرهنوا على  
 موته) أي فلان (و) على (عند ورثته) وقال لا يقسم بمجرد الإقرار كما في النهاية وغيره والأول  
 الصحيح كما في المصبرات (ولا) يقسم عند الكل وقيل عنده (أن يبرهنوا) على (أنه معهم)  
 يطريق الملك مطلقا طلبوا القسمة (حتى يبرهنوا) على (أنه ملك لهم) أي أن ادعوا ملكا  
 مطلقا لا يقسم حتى يقيموا البيينة عليه لاحتمال أن يكون لغيره كما في الجامع الصغير  
 والأنسب أن يجامع مع رواية المبسوط فيقول ولأن ادعوا ملكه مطلقا حتى يبرهنوا عليه وقيل  
 يقسم بلا برهان (ولا) يقسم (أن كل شيء عنه) أي العقار أو كله (مع الوارث لطفل)  
 أي في يده إلا أن ينصب القاضي وصيا عنه ويقسم البيينة فأنه يقسم (أو) مع الوارث  
 (القائض) إلا أن ينصب عنه خصما ويقسم البيينة فأنه يقسم على مازوى عن أبي

يوسف كفاي المحيط فان حضرائنا ان يجعل القاضى احدهما مدعى والآخر مدعى عليه  
فلن اهد الورثة ينتصب خصما عن الميت وبقى الورثة ويسمى البيعة ويقسم كفاي الهداية  
فلا طلاق لا يحل عن شىء ( ولا يدخل ) من خارج القرعة ( الدرهم ) او الدنانير ( فى  
القسم ) اى قسمة القرعة عقارا كان او منقولا ( الا برضاهم ) فلو كان فى قسم فضل لا يستوى  
بالدرهم بل بما كان من جنس المقسوم كفضل البناء فانه عوض بالارض حون القيمة وعن  
ابى يوسف يقسم الكل باعتبار القيمة وعن ابي حنيفة ان الاهل ان يقسم الارض بالمساحة  
ويجوز ان يسوى النصيب الاجود والبناء الفاضل بالدرهم والاؤل قول محمد وهو احسن  
واوفق للاصول وينبغى ان يستثنى ما اذا تعذر بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة  
الارض او يقع لاحدهما جميع البناء فانه يجعل القسمة فى البناء على الدرهم والنصف اما  
بمعنى عدم الجواز او بمعنى ترك الاولى وتام الكلام فى المضمرات والاختيار ( وان وقع )  
عن قسمة العقار ( مسيل قسم ) لاحد المتقاسمين منه ( او طريقه فى قسم ) متقاسم  
( آخر ) منه ( صرفى ) ذلك المسيل او الطريق ( عنه ) اى عن هذا القسم الى آخر  
سواء ذكر كل من المتقاسمين المحقوق والا ( ان امكن ) الصرى بان يتوزع فى هذا القسم  
ساحة تصالح مسيلا او طريقا ( والا ) يمكن الصرف عنه بان لا يكون فيه هذه الساحة  
( فستخت ) هذه القسمة واستوفت لنفسها فان صحيحهما ان لا يحتاج كل منهما الى ما يتعلق  
بنصيب الآخر فلو قسم صفقة فيها بيت طريقه فيها ومسيل على ظهورهما فان كان  
لنالك البيت تلك الساحة صح القسمة والا فلا وفيه اشارة الى ان القسمة فاسدة وان ذكر  
المحقوق لكنهما لم يفسد حيث شئ لانه قدرضى كل منهما بابقاء الطريق والمسيل على ما كان  
عليه بالتخصيص عليه وذكر الحاكم انها لم تفسد وان لم يذكر المحقوق ابقائها على حالهما  
كفاي الكافي وغيره ( واعلم ) ان فى طريق الدار والارض يكفى مرور رجل وثور ولا  
يشترط مرور الحمولة والعجلة فلو لم يمر فيه رجل وثور لم يكن طريقا ولم يحجز قسمة  
كفاي المحيط وغيره ( وان اقر ) احد من المتقاسمين ( بالاستيفاء ) اى باخذ تمام حصته  
من المقسوم ( ثم ادعى ان بعض حصته ) منه ( وقع فى يده صلح غلط اصدق ) ذلك فى  
هذه الدعوى ( بالحجة ) ان كانت والاستحلف فان حلف لم يكن له عليه سبيل وان نكل  
جمع الحصتان ثم قسمتا على قدر النصيبين وانما صدق لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصدق  
الا بالبيعة على ما قالوا كما ذكره الهام وفيه اشعار بالضعف ولذا قال فى المضمرات  
انه مشكل لان البيعة ترتب على دعوى صحيحة ولم توجد لتناقضه وقال صاحب  
الهداية والكافي ينهى ان لا يقبل دعواه للتناقض وفيه اشارة الى انه لم يوجد رواية  
وقد صرح به فى شرح الطحاوى والمحيط والخيرة وغيره ولو يجوز ان يراد باللفظ

الغضب فيصدق بالبينه والافالقول للمدعى عليه كما في هذه الكتب والاوله ان يراد  
بالحجة اقرار صاحبه ولذا عرفت والرواية في المبسوط وغيره ( وشهادة القاسمين )  
على احد المتقاسمين عند اختلافهما في الاستيفاء حجة تقبل الا عند محمد وقال الطحاوي  
انه لم تقبل بالاتفاق اذا قسما باجرة واليه مال بعض المشايخ ( وفسخت ) القسمة  
اجمعا ( ان استحق بعض ) بالتثوين ( مشاع في الكل ) اي في نصيب كل واحد من  
المتقاسمين كنصف دار لان المستحق شريك ثالث يتوقف القسمة على رضاه وفيه  
اشعار بانه لو استحق بعض معين من نصيب كل لم يفسخ لانه ان كل الباقي نصيب كل  
لم يرجع والارجع بنقصان نصيبه كما اذا كان الدار بينهما فاستحق عشرة اذرع اربعة  
من هذا وستة من ذلك فانه يرجع بذراع على الاول ( لا ) يفسخ ان استحق ( بعض  
حصه احدهما ) سواء كان جزا بعينه مما اصاب واحد منهم وجزا شايعانه ( بل يرجع )  
المستحق عليه بحصة في نصيب صاحبه بالاتفاق وكذا في الشايع عند الطرفين  
واما عنده فيفسد القسمة فتستأنف لعدم الافراز ( وصحت المهاداة ) في الاعيان المشتركة  
التي يمكن الانتفاع بهامع بقاء عينها ولا ينافيها انما تجبر عليه ان طلب احدهما وفيه  
رمز الى انه يقسم ابتداء وانتهاء بطلب واحد منهما والى ما قال شيخ الاسلام ان لكل  
منهما نقضها وان لم تكن عربية عن المبادلة الا اذا كانت بحكم الحاكم فيمشتط رضى  
كل منهما وهي بالهمزة والالف لغة المواضع ثم المراضاة اي اختيار كل واحد حالة واحدة  
ما عوذة من الهيئة الحالية الظاهرة للمتهى للشئ وشريعة مقاسمة المنافع ( في سكون  
هنا ) اي احد المتباينين ( بعضا ) اي موضع معين من دار مشتركة بينهما ( وهذا ) الاخر  
منهما ( بعضا ) اخر منها وانما اثر السكون لان في الاستقلال خلافا وان كان الظاهر  
جواز وانما قدم المهاداة المكانية لان في الزمانية روايتين وانما اختار الدار الواحدة  
اشارة الى جوازها في الدارين بالطريق الاولى ( و ) صحت في ( خدمة عبد ) مشترك بين  
زيد وعمر ومثلا ( هنا ) زيدا ( يوما وهذا ) عمرا ( يوما ) اخر وعص غدت العبد لانه  
لا يجوز استغلاله بلا خلاف وكذا الاستقلال عبد بين عنده ( كسكنى بيت صغير ) هذا يوما  
وهذا يوما وفيه ايما الى ان في الكبير لا يجوز الزمانية وينبغي ان يكون فيه روايتان كما مر  
في الدار ( و ) صحت في خدمة ( عبد بين ) مشتركين بين بكر وخالد ( هذا العبد ) بدل  
بعض ( هذا ) بكر ( والاخر ) العبد ( الاخر ) خالد وفيه اشعار بانها تصح في ركوب دابة  
ودابتين وهذا عند ما خلافا لابي حنيفة وتصح في ارضاع جاريتين هذه اثنتان  
والاخرى الاخر كذلك ومماثل الباب في المحيط وغيره والكلام مشير الى انها لا تصح

في المثليات ولا تبطل بهوت احد هما كفا في الاختيار ومن الظن المحصر على اثنتي عشرة  
مسئلة والختم على الاخر من حسن الاحتتام

\* (كتاب الهبة) \*

عقب بالقسمة مع اشتمال كل على التملك ترقيا من الاعلى الى الادنى فانها تعرى  
عن العوض (هي) لغة تبرع بما ينفع المعطى له ويتعدى اما باللام نحو وهبته له  
وهكى ابو عمرو وهبتك كفا في القاموس وقالوا يحذف اللام منه واما بمن نحو وهبته  
منك على ما جاء به من احاديث كثيرة في الصحيح كفا في دقايق النووي فظن من المطرزي  
انه خطأ ومن التفتنازي انه عبارة الفقهاء وشرعية (تمليك عين) ولو هن لاحالا كما  
هو المتبادر فلم تتناول الوصية كما ظن على ان الكرماني قد ذكر انها هبة معلقة  
بالبوت ويخرج عنه الاجارة والعارية والمهاياة لكن في النظم ان الهبة لعموم التملك  
حتى لو قال وهبت لك هذه الدار او الثوب فتسكن فيها او تلبسه شهرا فليل يصح ولا تقع  
من العبد والمستسعى والمجنون والصغير وغيرهما ليسوا من اهل التملك ويدخل فيه  
ما يكون على وجه المزاج فلو قال له هب لي كذا فقال وهبت وقال الاخر قبلت وسلم اليه  
جاز عن ابن المبارك انه مريقوم يضربون بالطنبور فقال منحروا عن الضمان على  
قوله هو الى حتى تروا كيف اضرب قد فعوا اليه فضرب به على الارض وكسره وقال  
اريتم كيف اضرب كفا في الظهيرية وغيره وفيه اشارة الى انها تصح بالتعاطي كفا في اول  
النساء من شرح التاويلات فلن التملك اعطاء الملك كفا في المقدمة لكنه يوهن ان الاجاب  
ليس بركن وهو ركن بلا خلاف كما ياتي والظاهر ان الهبة لا تتحقق فيه ليس بهال فذكره  
احسن وان اشكل بهت الطاعات فانها هبة صحيحة عند اهل السنة كما صرح به الامام  
محمد الدين الاستروشي في الجامع وغيره (بلاعوض) اي بلا ذكر عوض فلن سببها  
الثواب الذي يوجب كالعوض والثناء والاخرى كالنعيم المخلد كفا في النهاية فتشمل  
الهدية التي يراد بها الكرام الهندى لا غير والصدقة التي يراد بها وجه الله تعالى  
ويخرج البيوع والقسمة والكلام مشير الى ان الهبة امر محبوب مندوب وقال الامام  
ابومنصور ويحب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كالتوصية والايمان كفا في  
النهاية (وتصح) الهبة (بوهبت) فيه دلالة على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه  
صاحب الخلاصة وغيرها وذكر في الكرماني ان الاجاب في الهبة عقد تام وفي المبسوط  
ان القبض كالقبول في البيوع ولذا الوهب الدين من الغريم لم يفتقر الى القبول  
كفا في الكبرى لكن في الكافي والتحفة انه ركن وذكر في الكرماني انها



تنتقل إلى الأعلى لأن ملك الإنسان لا ينتقل إلى الغير بدون تملكه وإلى القبول لأنه الزام  
 الملك على الغير وإنما نحن إذا خلقنا لا يوجب قوهب ولم يقبل لأن الغرض عدم  
 اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق مافي المتن فان في التأويلات التصريح  
 بالهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع جاز  
 (وتحلت) اي اعطيت بطيبة من نفسه بلا عوض (وتحومها) مثل جعلت وكسوت واعطيت  
 وفي البقال انه ان كان في يده هبة والافوديعه ومنحتك هذه النار دون الارض  
 والافعارية والطعامك هذا الطعام ان امر يقبضه واين ترا فلو قال اين تراست فافرار  
 كما في المحيط وذكر في الظهيرية انه اذا قال هب لي هذه الجارية فقال فداي تو باد او اوتو  
 دريغ ليست لا يكون هبة (وتتم) الهبة فيملك (بالقبض) اي الحيازة وهي ان يصير  
 الشيء في قبض القابض كما في الكرماني والمستصفي وفيه اشعار بان التخلية اي التمكن  
 من الحيازة لم يكن قبضا وهذا عند ابي يوسف خلافا لعميد فلو وهب ثوبا ماضرا  
 من رجل فقال قبضته لم يصير قابضا عند مغللا فالحمد كما في الظهيرية وغيره والاطلاق  
 مشعر بان القبض شرط فيما لا يقسم الا انه يكفى فيه بالقبض القاصر كما في الهداية  
 (في مجلسها) اي الهبة (ولو) كل القبض (بلاذن) صريح (و) تتم بالقبض (بعده)  
 اي المجلس لو كان (بأذن) صريح والحاصل انه اذا اذن بالقبض صريحا يصح قبضه  
 في المجلس وبعده ويملكه قياسا واستحسانا ولو نهى عن القبض بعد الهبة لا يصح  
 القبض لافي المجلس ولا بعده ولا يملكه قياسا ولو لم يؤذن له بالقبض ولم ينه عنه ان قبض  
 في المجلس صح القبض استحسانا لا قياسا وان قبض بعد المجلس لا يصح القبض قياسا  
 واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب بوقبض فلن كان القبض بأذن الواهب جاز  
 استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز هذا لكنه مخالف لما ذكرنا من التأويلات  
 (ولا تصح) ان يهب ولو من شريكه ويفسد ولا يتم لعدم كمال القبض (في) شيء (مشاع)  
 غير مقسوم شيوعا مقارنا للعقد واما الطلوي فقير مفسد الا في رواية عن ابي يوسف  
 كما اذا وهب وسلم ثم رجع في البعض كما في قاضي خان واستحق البعض كما في دعوى النهاية  
 والكرماني لكن في الظهيرية ان في صورة الاستحقاق تفسد لقارنة الشيوع ولعل في المسئلة  
 روايتين فلا يرد على المص شيء مما ظن الظان (يقسم) على وجه ينتفع به بعد القسمة كما  
 قبلها كالارض والدار والبيت الكبير فانها منتفع بها في الحالين فلو لم ينتفع بها أصلا كعبد  
 ودابة ولم ينتفع انتفاعا قبل القسمة كالحمام والطمونة والبيت الصغير فانها تصح فكل ما  
 يوجب قسمة نقصانا فهو ما لا يقسم والا فيما يقسم فاذا وهب درهمي لرجلين لا يصح لان  
 تنصيف الدرهم لا يوجب نقصانا فهو ما يقسم والصحيح انه يصح لان الصحيح لا يكسر عادة

فهو لا يقسم وعن أبي يوسف إذا وهب درهما من درهمين فإن كانا مستويين لم يصح لأنه مجهول وإن كانا مختلفين يصح لأن الموهب قدر درهم وهو مشاع لا يقسم كما في المحيط (فإن قسم المشاع قبل التسليم) (وسلم) الموهوب (صح) ذلك الهبة لكمال القبض وفيه إشارة إلى أنه لو وهب النصف شيئا وسلم ثم وهب النصف الثاني وسلم لا يجوز وإلى أن التسليم يفيد الملك على ما قال أصحابنا وهو الصحيح كما في الزاهد لكنه ملك تخيير وبه يقتضى كما في موضع من الواقعات وفي موضع آخر منه أنه لا يفيد الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا مروي عن أبي حنيفة وهو الصحيح كما في العماد وفيه دلالة على أن الشيوع المقارن مبطل للهبة كما سيصرح به المص (وكنّا) لا يصح ويفسد (هبة لمن في ضرع) فإن استخرج وسلم صح استحسانا (ونحوه) كصوفى على ظهور الغنم وثمر على شجرة وزرع ونخل في أرض فلو وهب دارا فيها متاع الواهب أو جوالقا أو جرابا فيها طعام الواهب لا يصح لأن الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع والطعام دون الجوالق والدار وسلم جاز لأن الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل غيره كما في قاضي خن (لا) يصح ويبطل لعدم الوجود هبة (دقيق في برون طحن) البر (وسلم) الدقيق وكن هبة الدهن في السمس والزيت في الزيتون على الأصح وقيل يجوز إذا سلب على القبض كما في المحيط (وهبة ما) كان (مع الموهوب له) أي في يده وليس بمختصر منه من الوديعة والعارية والرهن ونحوها (تامة) لا يحتاج إلى قبض جديد بان يرجع إلى الموضع الذي فيه العين وينقضى وقت تمكن فيه من قبضها فإن القبضين إذا تجانسا نأوا بالتشابه وإذا تغايروا لا ينوب الأعلى من الأدنى قبض الوديعة مع قبض الهبة يتجانسان لأنهما قبض أمانة ومع قبض الشرع يتغايروا لأن قبض ضمان فلا ينوب الأول عنه كما في المحيط ومثله في شرح الطحاوي لكنه ليس على إطلاقه فإنه إذا كان مضمونا بغيره كالبيع المضمون بالثمن والرهن المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كما في المستصفي ومثله في الزاهد فلو باع من المودع احتاج إلى قبض جديد وتماه في العماد (كهبة الأب لطفله) ملهه فإنها تامة لا تحتاج إلى قبض جديد سواء كان في عياله أولا (وقبضه) أي الطفل حال كونه (عاقلا وقبض من يريه) أي الطفل (وهو) أي العاقل (معه) وقبض (الزوج لزوجته) الصغيرة (بعد الرق) بالكسرى بعد البعث إلى بيته (معتبر) خبر القبض (في هبة الأجنبي له) أي الطفل فالأجنبي إذا وهب للصغيرة وقبض زوجها المبعوث إليه جاز وكذا إذا وهب أجنبي لطفل عاقل وقبض بنفسه جاز قبضه استحسانا كما جاز قبض هبة الأجنبي لطفل من يريه من الجد والأخ أو لعم أو لأم أو وصيه أو أجنبي وهو في عياله وأن لم يكن عاقلا وكان أبوه حاضرا في هذه الصور

على ما قالوا منهم فخر الاسلام وقال بعضهم لم يجز قبض غير الزوج حال حضرة الاب  
والاول المختار كما في المضمرات فمن الظن ان في الاطلاق تسامحا اذ القبض لم يصح حال  
حضرة الاب الامن الزوج ومنهم من قال ان الصغيرة اذا كانت تجامع مثلها لم يجز  
قبض الزوج عليها كما اذا لم تنزى الى بيته وجز قبضها بنفسها حينئذ ولو مات الاب  
او غاب غيبة منقطعة جاز قبضهم لمن يعوله كما في المحيط (وصحبة اثنين) او اكثر معا  
(دار الواحد) من موهوب له بالاجماع لكما القبط (وعكسه) بان وهب واحد  
دار الاثنين او اكثر (لا) يصح ويقصد عنده للشيوع خلافا لهما فان القبض بمرة  
فالشيوع من طرف الواهب غير مفسد بالاتفاق ومن طرف الموهوب له مفسد على  
الحق فلو قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهندا نصفها ولهندا نصفها جاز عندها  
اما لو قال وهبت لك نصفها ولهندا نصفها لم يجز لاثبات الشيوع في العقد ولو وهب  
لابيه صغيرا في عماله وكبيرا وقبض الكبير صح الا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف انها  
فاسدة الا ان يسلم الدار الى الكبير ثم يهب الدار لهما كما في الظهيرية فلو وهب لهما لم  
يجز في قولهم كما في الزاهد (كتصدق عشرة) او اكثر من الدارهم (على غنيين) فانه  
على الخلاف لان التصديق هبة مجازا عنده (وعصح) التصديق (على فقيرين) عندها  
وفي رواية عنه ولا يصح في رواية كالهبة لرجلين ففي مسألة الصدقة روايتان وهو  
الاظهر كما في المبسوط والصحيح الصحة كما في العمادى (ويصح) ويكره للدعاة الرجوع  
عنها اى رجوع الواهب عن الهبة الصحيحة بلا مانع (بقرض) اى برضاء بالرجوع  
من الجائنين (او حكم قاض) به لانه فسخ والباء ظرفي يصح ويدخل في الهبة الهدية  
فان للمهدي الرجوع كما في الهبة والكلام يشير الى انه يرجع قبل القبض كما في النهاية  
والى انه صح الرجوع في الفاسدة وان وقع احد من الامور السبعة لان المقبوض منها مضمون  
بعدم الهلاك فلا الرجوع قبله كما في العمادى والى ان الرجوع لا يصح بغيرها لكن  
في السكوتى وغيره انه يصح من الاب حكما ولو كان لا يليق مروة (ويمنعه) اى الرجوع  
عن الهبة الصحيحة بقرينة السابق (زيادة) تورث زيادة المالية كما هو المتبادر (متملة)  
بالعين الموهوبة ولو من غير الموهوب له كالتقطيع الاعراب وكتب الدفاتير وتعليم القران  
والكتابة وعمل آخر وقال محمد انه يرجع في التعليم وكاسلام العبد الكافر وكخراج الحارثية  
الى دار الاسلام واخراج الثوب الوروى الى موضع زاد قيمته فيه وكتحديد السكن  
والجمال والسمن والكبر وقصارة السكر ياس والصحة وصبر ورثه سمعا وبصيرا والبناء  
والتجصيص والتطين والاصلاح والغرس وكما اذا وهب حلقة فركب فيها فصا  
لا يمكن نزعها الا بخسر واحترز بالزيادة عن النقصان كما اذا كان طويلا وقت

الهبة ثم صار أطول بحيث يكون اسمع وبالمتمصلة عن المنفصلة كما إذا ولدت الجارية  
 الموهوبة فإنه يرجع عن ذلك إذا استغنى الولد عنها وبالعين عن زيادة السعر وفيه  
 أشعر بأن مانع الزيادة إذا ارتفع كما إذا بنى ثم هدم عادى الرجوع كفاى المحيط وغيره  
 ومن الظن أنه ينافيه ما فى النهاية أنه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لأنه قال  
 ذلك فيما إذا زاد وانتقص جميعا كما صرح نفسه به ( وموت أحدهما ) أى الواهب  
 والموهوب له ولا بد من ذكر موت كل خان الميت حتى فى حق التجهيز والتكفين وقضاء  
 الدين وتنفيذ الوصية وغيرها كما تقرر فمن الظن أن الخروج عن الملك يغنى عن  
 ذكر موت الموهوب له ( و ) يمنعه ( عوض ) ولو من جنس الهبة لكن لا من عينها  
 فلو عوض درهم من الهبة لرجع وإنما اطلق العوض ليشمل ما هو عوض الجميع  
 فيبطل الرجوع فى الجميع وعوض البعض فلم يبطل فى الباقي وحكم العوض حكم  
 الهبة فيصح بما يصح به الهبة ويبطل بما تبطل كفاى الاختيار ( اضيق اليها ) أى بشرط  
 أن يخفى الموهوب له العوض الى الموهوب على وجه يعلم الواهب أنه عوض هبته  
 مثل أن يقول وهبتك عوض هبتك أو جزائها أو ثوابها أو بدلها أو مقابلها أو غير ذلك  
 فإذا لم يعلم الواهب أنه عوض هبته كان لكل منهما حق الرجوع ( ولو ) وقع ذلك العوض  
 ( عن اجنبى ) بغير امره ولم يرجع الاجنبى الى الموهوب له بما عوضه وإن كان بامره  
 إلا إذا ضمنه صريحا كفاى الهداية والنهاية ( وخروجهما ) أى الهبة بالبيع والهبة  
 والاعتاق والتبدير ونحوها ( عن ملك الموهوب له ) لأنه كتبدل العين فلو ضمنى  
 الشاة الموهوبة لم يرجع عند أبي يوسف خلافا للطرفين كفاى المغنى ( والزوجة وقت  
 الهبة ) فلو وهب لامرأته شيئا ثم أبانها لم يرجع ولو وهب لاجنبيه ثم تزوجها لرجع  
 وكذا الحكم إذا وهبت لزوجها أو لاجنبى لأن للبقاء حكم الابتداء ( وقرابة المحرمية )  
 من إضافة السبب الى المسبب ويجوز العكس والباعصودية أى قرابة هى سبب لكون  
 أحدهما محرما لآخر ولو كان كافرا حريبا كالأصل والفرع فيرجع قريب غير محرم  
 كولد العم والحال ومحرم غير قريب للرضاع والمصاهرة كالنبت الرضاعية وأم المرأة  
 وأعلم أن ما ذكره من الإطلاق موافق للكافى وغيره من المتداولات وذكر فى النظم  
 أن هذه القرابة مانعة عندهما إلا عندة لكن فيه لو وهب المحرم مكاتب لم يرجع بالاتفاق  
 وفيه أشعر بأنه لو وهب وكيل أخيه لم يرجع لأن القبض والملك يقعلان كفاى المنية  
 ( وهلاك الموهوب ) أى تلف عينه أو عامة منافعه مع بقاء الملكية فلا يظن أن الخروج  
 عن الملك مغن فلو لت بالماء تراب موهوب لم يرجع كما لو وهب سيفا فجعل سكيننا  
 أو سيفنا آخر ولو وهب شاة فذبحها لرجع بلا خلاف كفاى المغنى ( وضابطها ) أى جامع

الموانع السبع (حروف دمع غز قد) فالجروق لا تمام المعنى وللنبية على ارادة الجروق مما  
 بعده فالدال للزيادة المتصلة والميم بموت احد هما والعين العوض والحاء الجروج عن الملك  
 والزاء الزوجة والفاء القرابة القر يبقوا الهلاك والمعنى التركيبي ان دمعته لكثرة بحال  
 كل اطرافه فنصول تجرح وجهه فالجروق الطرف وغز قد اي نفذ فيه وتذكير الضمير على  
 نحو قوله تعالى ( ان رحمة الله قريب من المحسنين ) ولها ضوابط اخر كخزع قدمه  
 ودق عز غنمه وزعق خدمه يقال فزع فلان اي قتلوه والعز كالعزة والخدم بفتح حين جمع  
 خادم وزعق بالكسر صاح ( وهو ) اي الرجوع عن الهبة بشرط ( فسخ ) للهبة ( من  
 الاصل لا هبة بل واهب ) نلوه لك الموهوب في يد الموهوب له بعد الرجوع لم يكن  
 للواهب ان يضمنه وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المتصلة اذ العقد لم يرد على هذه  
 الزيادة وهذا عند الصاحبين على رواية الجامع وام على رواية الاصل عن ابي سليمان انه  
 عقد جدي عند محمد اذا كان بتراض فاذا وهب وسلم ثم وهب الثاني وسلم ثم رجع هذا  
 الواهب بغير قضاء فامس للواهب الاول ان يرجع على هذه الرواية بالاتفاق اذ اوصل الى  
 الواهب الثاني بهبة الوارث او وصيفة او شرا وغير ذلك كما في المحيط ( وهي ) اي الهبة هدية  
 كانت او غيرها ( بشرط العوض هبة ابتداء ) وعند العقد اي بشرط حرفه كلمة على دون  
 الهبة فانه بيع ابتداء وانتهاء جماعا وصورة الاول ان يقول وهبت لك هذا العبد على  
 ان تعوضني هذا الثوب او كذا درهم او صورة الثاني ان يقول وهبت الثوب بالن درهم  
 كما في النهاية وفيه اشعار بانه اذا كان حرف الشرط كلمة ان بان يقول وهبتك كذا  
 ان كان كذا ينبغي ان يكون الهبة باطلة كالبيع واذا كان هبة ابتداء ( فشرط  
 قبضهما ) اي قبض العاقدين العوضين وقد يضاف الى المفعول ( وتقبل بالبيع )  
 المقارن ويرجع كل عنهما وهذا بمان لنفى الصحة السابق كما وعدناه ( وبيع انتهاء )  
 اي عند اتصال القبض ( فيرد بالعيب ) الكائن بالموهوب ( و ) خيار ( الرواية وثبتت  
 الشفعة ) مع شرائطها ولا يرجع كل بعد ذلك ولو استحق على يد احد هما يرجع على الآخر  
 بهما في بمان كان فائما بقيمته هالكا ( وان استثنى ) الواهب ( الحمل ) بان قال وهبت  
 هذه الجارية او الناقة الاحملها ( او شرط ) في الهبة ( ما يفسد البيع ) من شرط نافع  
 لاحد هما اي الموهوب او غيرهما في البيع ( بطلا ) اي الاستثناء والشرط لان الحمل وصف لم  
 يكن من جنس المستثنى منه ولهذا لا يجوز هبة والشرط مخالف لمقتضى العقد  
 ومن الظن ان الاظهر توجه الضمير لهما مرة ( وصحت الهبة ) اي هبة الجارية  
 والحمل معا ( وان اعتق ) المالك ( الحمل ثم وهبها ) اي الام ( صحت ) الهبة اي هبة  
 الام كما صح اعتاق الحمل ( وان دبره ) اي الحمل ( ثم وهبها ) يصح الهبة

لأنها مية المشغول ببلكه بخلاف الأول وفي قاضيخان لا يجوز الهبة فيها في رواية  
وقيل جازت فيهما والصحيح مذكوره (وتصح العمري) بالضم اسم من الأعمار كما  
في الصحاح يقال أمرته الدار عمري أي جعلته له ليسكنها مدة عمره فإذا ماتت عادت إليه  
هكذا فعلوا في الجاهلية كما ذكره ابن الأثير (وهي) أي العمري في الشريعة (جعل)  
مثل (داره له) أي الم عمر له (مدة عمره) أي الم عمر له (بشرط أن يرد) الدار على الم عمر  
أو على ورثته (إذا مات) الم عمر له والم عمر بل قال عمر تلك دارى هذه مدة حياته أو وهبت  
لك هذه العبد حياتك فإذا مات فهي لي وإذا مات أنا فهي لورثتي أو هي هبتك ولعقبك  
من بعدك وهذا كله تمليك صحيح في الحال وإن قال أسكنتك دارى هذه حياتك ولعقبك  
من بعدك فهذه عارية تصرف بحسب لفظ الأسكان وهو تصرف في المنفعة كما في المبسوط  
وذكر في قاضيخان أنها إن يقول وهبتك علي أنك إن مات قبلي فهي لي وإن مات  
قبلك فهي لك (وبطل) في الشريعة (الشرط) أي شرط الرد على الم عمر أو ورثته  
كما في الجاهلية فالدار للم عمر له حال حياته ولورثته بعد موته (ولا تصح) ويبطل  
(الرقبي) بالضم من المراقبة (وهي) لغة أن تعطى إنسانا ملكا وتقول إن مات فهو  
لك وإن مات فلي كما في المبسوط والصحاح والمقائس وغير ما هو الصواب وكونها من  
الأرقاب لم يقل به أحد كما في المغرب والعين وشريعة عند الطرفين أن يقول دارى لك  
رقبي أي (أن مات قبلك فهي لك) كناية عن قولك إن مات قبلي فهي لي وإنما لم يصرح  
به احترازاً عن سباجة ذكر مراقبة موته وعند أبي يوسف أن يقول دارى لك رقبتي أي  
أن مات قبلك فهي لك فالرقبي اسم من المراقبة بالاتفاق كما في الكرماني وغيره والخلاف  
في تفسيره بناء على أنها متضمنة للشرطين فقال أنها تعليق بالحظر وهو انتظار موت  
الموهب لا فتكون باطله وقال أنها تمليك في الحال والشرط وهو انتظار موت  
الموهب باطل فتكون صحيحة والأول هو الصحيح كما في المضمرات وغيره فمن الظن  
أن القول بأن الرقبى من المراقبة لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه كأنه يقول  
أن مات فهي لك وإن مات فهي لي لا يلايم شيئاً من التفسيرين ومن الافتراء ما نسب إلى  
الصحاح من أن الرقبى اسم من الأرقاب (والصدقة) على غيره (لا تصح) ولا يثبت الملك  
(الاب قبض) في المجلس أو بعده أذا كالهبة والصدقة على نفسه أفضل عند  
أبي بكر إذا كلن محتاجاً وعلى غيره عند الفقهاء صبر على الشدة ولا يئس بالصدقة  
على من يسأل الناس الخاف إلا إذا علم أنه ينفق في معصية كما في المحيط (ولا) يصح  
(في شائع يقسم) كما إذا تصدق بنصف دار مثلاً لأنها مية ابتداء (ولا عود)  
أي رجوع (فيها) أي الصدقة لأنه أخذ الثواب فيلزم وفيه إشعار بأن الفقير

والغنى يستويان في عدم العود وقال بعضهم ان له العود على الغنى وفي هذا الكلام لطافة رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى على من وهب له الذوق التام

\* (كتاب الاجارة) \*

عقبه بالمهية ترقياً من الاعلى الى الادنى فانه تمليك المنافع للاعين (هي) لغة بحركات الهمزة. كما في القاموس بيع المنافع كما في الهداية فانها وان كانت في الاصل مصدر اجر زيد ياجر بالضم الى صراجهوا لانها في الغلب تستعمل بمعنى اليجار اذ المصارى مقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة اي اكرتتها ولم يبيح من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا في الرضى لكن في القاموس وغيره انها اسم الاجرة ويقال آجره المملوك اجرا او آجره آياه المجارا وهو آجره اي اكرهه اي اعطاه ذلك باجرة وهي كالاجر ما يعود اليه من الثواب وشرعاً (بيع نفع) في حق الحكم لافي حق العقد فانه بهذا الاعتبار بيع عين قائمة مقام النفع فيقع الملك في النفع وبهله ساعة فساعة ولذا جاز الاضافة الى المستقبل بان قال آجرتك دارى غدا فالاجارة في حكم عقود منفردة بتجدد انعقادها على حسب حدوثها المنافع والتنعق المنفعة وهي عبارة عن اللذة والراحة من دفع الحر والبود وغيرهما كما في غصب النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة تعتقد بما ينقل به البيع من لفظ ماض ونحوه واختلفوا في الانعقاد بلفظ الحال مع النية والى انها تعتقد بالتعاطى كما اذا استاجر قدورا بغير عينها وانه لا يجوز للتعاقب بينهما من حيث الصغير والكبير لانه لو جاء بقدور وقبلها على الكراء الاول جاز وهي اجارة مبتدأة بالتعاطى والى انها لا تصح بما لا ينتفع به الا بعد هلاك عينه فلا يستاجر شجرة ياكل ثمرها وناقاة يشرب لبنها وماء يسقى ارضه به كما في المحيط وغيره (معلوم) جنسا وقدرا بما يجي (يعرض) مالى او نفع من غير جنس العقود عليه كسكنى دار بر كواب دابة ولا يجوز يسكنى دار للربا واحترز به عن العارية والوصية بالنفع (كذا) لى معلوم قدرا وصفة في غير العروض لانه شرط في غيرها (دين) اي مثلى كالمكيل والموزون والعبدى المتقارب (او عين) لى قيمى كالثياب والدواب وغيرهما (ويعلم النفع) قدرا (بذكر المدة وان طالعت) كسكنى سنة واكثر (لكن في) اجارة (الوقف) لى الموقوف سواء كان دارا او ارضا او غيرها (لا تصح) ولا يلزم ويطلبها القاضى (فوق ثلاث سنين) ولو لم يشترط ان لا يواجر اكثر من ثلاث وعقد لكل سنة عقد لكنه كلام مجمل فانه ان شرط الواقف ذلك لم تصح والا فالمختار ان يصح في الضياع

وان لا يصح في غيرها الا اذا كانت المصلحة في العدم او الصحة فانه امر يختلف باختلاف  
الزمان والمكان كما في المضمرات ومن الظن ان مشايخ بائع جوزها نعيم جوزها بعض مشايخنا  
الا اذا خيف دعوى الملكية بطول المدة كما في قاضيخان وقال بعض المشايخ ان اضطر  
المتولى في ذلك برفع الى القاضى حتى يواجرها وقال بعضهم يعقد بنفسه عقودا فان الاول  
لازم اتفاقا وقال وكذا الباقي على الصحيح كما في الظهيرية (و) يعلم النفع جنسا (بذكر  
العمل) اى عمل متعلق بعمل خاص فانه معرف لنفع المستاجر من ذلك العمل (كصبيغ  
ثوبية) فانه اذا ذكر ثوب القطن او الصوف مثلا ولون ما يصبغ به عرى جنس النفع  
وفيه لشارة الى انه لا يشترط بيان قدر الصبيغ بان يبين انه يجعله في الصبيغ مرة او مرتين  
حتى يصير مشبعا وهذا اذا كان الصبيغ مما لا يختلف والا فیشترط قدره كما اشير اليه  
في الكافي وذكر في الاعتبار انه يصير معلوما بالتسمية كما اذا جاز الدابة لحمل شيء  
معلوم فانه اذا عر في قدر المحمول وجنسه والمسافة صار معلوما والصبيغ بالفتح التلوين  
وبالسكسر ما يصبغ به (و) يعلم جنسا وقدر (بشارة) اى بتكرار العمل مع الاشارة الى  
انتهائه (كنقل هذا) الطعام مثلا (الى ثمة) اى موضع كذا لانه اذا عر في ما ينقله مع  
موضع ينتهى اليه صار معلوما (ولا تجب الاجرة) اى اداء الاجرة عينا كانت او دينا وقيل  
انها واجبة دينا (بالعقد) نفسه لانها تنعقد ساعة فساعة وفيه اشعار بان نفس  
الوجوب قد ثبت بنفس العقد كما في السكران (بل) يجب ويثبت الملك فيها (بتعجيلها)  
اى باداء الاجرة قبل استيفاء النفع من غير شرط فلا يستردا فهي من عطف الجملة  
يحدث على نحو قوله تعالى (ولله يسجد من في السموات) الى قوله والشمس والقمر ومثله  
كثير في القديم وغيره من الكلام فحين اظن ان فيه تساهلا لانه جمع بين الوجوبين  
في لفظ نعم الاولى تاخير عن المعطوفات الالية لان معنى الوجوب فيها كما في الاول  
(او) يجب بسبب (شرطه) اى بشرط التعجيل في العقد لانه اسقط حقه (او باستيفاء النفع)  
اى احد كلة (او التمكن منه) اى القدرة على النفع في المدة التي ورد عليها العقد  
في المكان الذي اضيف اليه العقد والاجارة صحيحة كما هو المتبادر واما اذا كانت فلسفة  
فقد اشترط الاستيفاء والتسليم من جهة المواجه فلو استأجر دابة يوما للركوب خارج  
المصر الى مكان كذا افتداهب اليه بالدابة بعد مضي اليوم بلار كوب لم يجب شيء كما  
اذا لمسكها في المصر لعدم التمكن من الاستيفاء في مكان العقد وكما اذا اشترى عبدا  
واجره بالبائع للخدمة يوما فمضى ذلك اليوم بلا خدمة لعدم الاستيفاء والتسليم من جهة  
الموخر كما في المحيط وغيره (فتجب) الاجرة (لدار) مستأجرة (قبضت) ولو بالتخايم  
واخذ المفتاح (ولم يسكنها) لانه تمكن من السكنى (وتسقط) الاجرة وقيل لا تجب



وفي انفساخها خلاف كما في الكافي وغيره (بالغصب) اي بان غصب من المستأجر احد  
 عينه مستأجرة (بقدر قوت تمكته) من النفع ان لا فكل وان بعضا فبعض (والموجر طلب  
 الاجرة) من المستأجر (للمدار والارض) المستأجر تمين مدة معلومة (لكل  
 يوم) وان كان القياس في كل ساعة لان اليوم ايسر (وللمدابة) المستأجرة بقطع  
 المسافة (لكل مرحلة) ومنزل وعن ابي يوسف اذا استأجر دارا يسكنها شهرا  
 لا يلزمه حتى يستكمل سكنى الشهر واذا سار نصف الطريق او ثلثه لزمه بحسابه  
 (وللقصارة) اي غسل الثوب فانها بالكسر تصدر على قياس سائر الحرف  
 (والحيطة) والمصاغة وغيرها من الحرف (اذ اتمت) القصارة والحيطة  
 ونحوها على كل العمل او بعضه بل سرق الثوب قبل تمام العمل كما ذكره  
 الحسن فمن الظن ان اقوى دليل على وجوب الاجر بقدر العمل ما في قاضيان انه اذا  
 قطع الحيطة الثوب فمات كان له اجر القطع على الصحيح والاطلاق مشير الى انه لو عمل في  
 بيت المسأجر لم يستحق الاجرة الا بعد التمام لان بعض العمل غير منتفع به كباقي التجريد  
 والهداية وقد نقل الكافي عنها بلا انكار وذكره المحيط عن القدوري ثم قال انه خلاف ما في  
 الاصل فانه قال انه يستحق بقدر العمل وبه صرح الزندوسى والتمر تاشى وفخر  
 الاسلام والمرغيناني وغيرهم فكان فيه رايان (و) له طلبها (للتخيز) في داره  
 (بعد اخراجه) اي التخيز الدال عليه المصدر (من التنوير) لانه تم العمل حينئذ  
 وفيه اشارة الى انه يستحق اجرا ماخرجه منه ولو بعضا بحسابه الى انه لو خبز في دار نفسه  
 لم يستحق الاجر بلا تسليم كما اشير اليه في المصنفات (فاذا احترق) من غير فعله  
 الخبز كله او بعضه بحيث يفسد ولا ينتفع به آدمى (بعد ما اخرجه) اي بعد الاخراج  
 منه (فله الاجر) تاما (و) اذا احترق (قبله) اي الاخراج (لا) اجر له وان خبز في بيت  
 المستأجر للهلاك قبل التسليم (ولا غرم) اي لا ضمان على الخبز (فيهما) اي في هذين  
 الاحترقين لانه امانة عنده واما عندهما فعليه مثل دقيقة بل اجر وقيمة الخبز مع الاجر ولا  
 ضمان في الناح والمحطب كما ذكره القدوري وفي المحيط ان في الاحتراق الاول لم يضمن  
 عندهم (وللطبخ) اي طبخ الوليمة اي طعام العرس بقرينة اللام فمن الظن انه  
 تسامح في الاطلاق (بعد الفرق) اي بعد جعل المرق في القصاع وفيه اشارة الى انه لو  
 طبخ قدر طعام لصاحبه ليس عليه الفرق للمعرف والى ان تسوية الخوان ووضع  
 القصاع واجب عليه على ما قيل كما في الكرماني والى انه لو فسد طعام الوليمة بان  
 احرقه او لم يرضه ضمن كما في العمادى (ولضرب اللبن) في ملك المستأجر مع  
 تعيين المابين واللبن بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغتاسم جمع عند

المحققين وجمع عند الاكثرين ما يتخذ من الطين ويبنى بها ( بعد اقامته ) اى بعد  
 نصب اللبن اذا صب وقال بعد تشريحه وضم بعضه الى بعض فان تلقى قيل التشريح  
 تلقى مال المستاجر عنده ومن مال الاجر عندهما فاذا ضرب في ملك الاجر لم يجب  
 الا اذا اعد عليه بعد الاقامة عند موعد التشريح عندهما كما في النظم وفيه اشعار بان  
 اذا ضرب اللبن واصابه المطر فافسده قبل ان يقيم فلا اجر له وان عمل في داره وانما  
 قلنا مع تعيين المابين لانه لو لم يعين ولهم ملاين تستعمل على السواء فسدت الاجارة  
 فلو لم يكن لهم المابين واحد او متعدد لكان يغلب استعمالهم لواحد منها صححت كما في  
 المحيط ( وبجس العين ) بالفتح ( للاجر من خلط ) من صانع خلط حقيقيا او حكما  
 ( ملكه ) اى شيئا من ماله ( بها ) اى بالعين ( كالمصباغ ) فان الصبغ ملك الاجر خلط  
 بالعين المستاجر فله بحسبها وانما عمو الخلط اشعار بانّه يجب على صانع لعله اثر في العين  
 سواء كان ذلك الاثر عينا متصلا كالنشا والغرا ونحوهما او عرضا يرى ويعاين في  
 العين كبياض مرئى في ثوب غسل بالماء وظهور جلد الرأس بالخلط والكسر في الخطب  
 وقال بعض المشايخ انه لا يجب اذا كان الاثر العرض والاول اصح كما في الزاهد  
 وغيره ( فان حبس ) العين للاجر ( فضاع ) بلا صغره ( فلا غرم ) عليه لانها امانة  
 ( ولا اجر ) له لعدم التسليم وقال انه يغرّم القيمة اما غير معمول للاجر او معمول مع  
 الاجر ( بخلاف ) من لم يخلط ملكه بها ولم يحدث فيه اثر من عمله كالملاح والغسال  
 و ( الحمل ) بلحاء من الحمل والجلجيم هو مكارى الحمل فانه لم يحبس للاجر اجماعا وقال  
 ابو يوسف في الحمل ليس له طلب الاجر قبل الوضع لانه من تمام العمل كما في المحيط ( ولن  
 اطلق له العمل ) بان لم يقيم بيده وقال خط هذا الثوب الى او صبغه بدمه مثلا ( ان  
 يستعمل غيره ) لانه بالاطلاق رضى بوجود عمل غيره ( فلن قيم ذلك ) العمل ( بيده ) او نفسه  
 ( لا ) يستعمل غيره ولو غلامه او جيره والا فيضمنه وذكر في المحيط انه اذا دفع الى نساج غزلا  
 ائتمسجه كرىاسا فدفع النساج الى غيره لئتمسجه فسرق منه ان كان اجيرا فلا ضمان على  
 احد وان كان اجنيا ضمن الاول بلا خلاف ولا يضمن الاجنبى عنده خلافا لهما  
 ( ولا جبر المجيء بعياله ) المعلومين فان جهلوا فسدت الاجارة ووجب اجر  
 المثل ( ان مات بعضهم وجاء بمن بقى اجره بحسابه ) مبتدأ خبره لا جبر المجيء اى  
 من استاجر رجلا لينهب الى البصرة ويجيء بعياله المعلومين فدعاه فوجد بعضهم قد  
 مات فجاء بمن بقى فله الاجر بحساب من بقى اى فله اجر النهاب بكامله واجر المجيء بقدر  
 من بقى لان الاجر يقابل بنقل العيال لا بقطع المسافة ولهذا ذهب ولم ينقل احد منهم لم  
 يستوجب شيئا وقال الهندى وانى هذا اذا كانت المؤنة ثقل بتفصل العددا اذا

كانت مؤنة البعض والكل سواء فيجب أنجر بكماله كمافي الكرماني (وحامل) مثل  
 (كتاب) مما ليس له مؤنة لكنه لو استأجر للمرسلة ولم يوجد المرسل اليه أو لم يبلغه  
 فله كل الأجر (أو زاد) ماله مؤنة من عمرو في الكوفة (الى زيد) بالبحصرة (باجر)  
 معلوم (ان رده) أي الكتاب أو الزاد (لموته) أي زيد أو عيبة (لا شيء له) من اجرة  
 الذهاب والعجيء نل زاد بلا خلاف وللكتاب عندهما أو أمان عند محمد فاجرة الذهاب واجبة  
 سواء شرط العجيء بالجواب أم لا كمافي النهاية وغيره فمن الظن أنه لابد من التقييم  
 بالعجيء بالجواب حتى يتأق خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة  
 عند محمد والسكالم مشير الى انه لو ترك الكتاب ثمة وجب كل الاجرة وهذا اذا لم يشترط  
 العجيء بالجواب والا فاجرة الذهاب بالاجماع كمافي النهاية وكذا اذا مزق الكتاب  
 ثمة وقيل ينبغي ان لا يجبر الاجرة حينئذ لانه اذا ترك ثمة أنتفع به وارثه بخلاف  
 ما اذا مزقه كمافي الظهيرية (وصح استيجار دار ودكان) معد للسكنى وهو كرماني  
 معرب عند الجوهري عربي عند ابن الفارس من دكنت المتاع أي نصبت بعضه  
 فوق بعض (بلا ذكر ما يعمل فيه) أي بلا ذكر السكنى عند العقد فانه المتعارف (وله  
 كل عمل فيه) كالوضوء وغسل الثياب وكسر الحطب ووضع المتاع وربط الدواب  
 هذا في عرفهم وأما في عرفنا فله ذلك اذا كان فيها موضع معد له وفيه اشارة الى انه  
 لو قال عند العقد استأجرت هذه الدار للسكنى ليس له ان يعمل فيها غير السكنى كمافي  
 الكرماني (سوى موطن البناء) كالحبادة والقضارة والرحى الابريضاء صاحبه وقيل  
 اريد بالرحى رعى الماء والثور دون رعى اليد وقيل اريد الكل وقيل اريد رعى يد يضر  
 البناء والا فلا وعليه الفتوى وفيه اشعار بأنه يسكن فيها من شاء وان لم يسم في العقد  
 كمافي العمادي (لا) يصح ويفسد (استيجار ارض) صالحة للزراعة مطلقا لان البعض  
 يضر كالذرة والبعض لا يضر مثل البطيخ فكل من المتعاقدين فسخ هذا الاستيجار الا  
 اذا زرعها ومضت المدة فحينئذ يصح ويلزم المسمى بخلاف سائر الاجارات الفاسدة  
 كمافي المضمرات (حتى يسمى ما يزرع) فيعاقب نحو الحنطة والياء مفتوحة ويجوز الضم  
 (أو) حتى (يعمه) أي ما يزرع بان يقول على ان يزرع فيها ما يشاء أو على ان يزرع  
 كمافي النهاية (و) حتى (تكون الأرض خالية عن) مانع (الزراعة) فلو كان فيها  
 رطبة أو شجر أو قصب أو كرم أو غيرها مما لا يسلم الا بضر رباحه فالاجرة فاسدة  
 والحيلة ان يبيع هذه الاشياء من المستأجر بشئ معلوم ويتقاضيان ثم يواجر الأرض  
 أو ان يدفعها اليه معاملة ثم يواجر كمافي المحيط (فان استأجرها) أي الأرض  
 (للبناء أو الفرس) ان لاجل احد هما مدة معلومة (صح) ذلك الاستيجار لانها

منفعة ( فإذا انقضت المدة ) أي مدة الاستئجار لهما ( سلمها ) أي الأرض ( فلو رغبة )  
 بأن يقلعها المستأجر لأنه ليس لهما نهاية فيضرب صاحب الأرض بأبقائها وفيه  
 اشعار بأنه لو استأجر للزراعة وانقضت المدة لم يسلم ولا يجب زيادة الاجرة الا اذا ترك  
 بالقضاء والعقد بأجر المثل إلى زمان الادراك كما في المنية ( ألا ) في صورتين فلشار إلى  
 الأولى فقال ( أن يغرم الموجه ) للمستأجر ( قيمته ) أي البناء أو الغرس حال كون كل  
 ( مقلوعا ) أي مستحقا للقلع فإنه أقل من قيمة المقلوع كما في الغصب ( و ) أن ( يملكه )  
 أي يملك الموجه كلاهما وترك هذه الجملة غير مضر ثم شرع في قيد للفعالين فقال  
 ( بلا رضاء المستأجر ) بذلك الغرم والتملك ( أن نقض القلع ) أي رفعها ( الأرض  
 والا ) ينقصها ( فبرضاه ) أي فيغرم الموجه القيمة ويملك برضى المستأجر ثم أشار إلى  
 الصورة الثانية فقال ( أو ) أن ( يرضى ) الموجه ( بتركه ) أي البناء أو الغرس في أرضه  
 ولو جعل ضمير يرضى لكل من الموجه والمستأجر لكن أحسن ( فيكون البناء أو الغرس  
 لهذا ) أي المستأجر ( والأرض لهذا ) أي الموجه والأحسن لهذا ( وأعلم ) أن البناء في  
 الدار المستأجرة خلاف ما في الأرض المستأجرة فإنه لو بنى من تراب الدار فإن كان من  
 طينة لا يقلع ولا يقلع ويغرم قيمة التراب كما في الظهير يد ( والرطوبة ) والكرات ونحوهما  
 ( كالشجر ) فإذا انقضت المدة يقلع لأنه لا نهاية لها ( وضمن ) مستأجر بغير حمل عليه كمائة  
 وعشرين منامن البر فغطب ( الحصة ) أي بعضا من سدس قيمة مائة وعشرين درهما مثلا  
 الهة بلة ( بالزيادة ) كعشرين منامن البر ( على حمل ) بالكسر كمائة منامنه ( ذكر ) عند  
 العقد ( أن أطلق ) ذلك البعير الحمل والزيادة جميعا لأنه هاتك بسبب ثقلها والثاني غير  
 مأذون فيه ( و ) ضمن ( كل القيمة ) أن لم يطق ( لأن المستأجر حمل عليه ما هو غير مأذون  
 فيه فلو حمل الموجه عليه بلا مشاركة لم يضمن كما لو حمل المستأجر جوالقا والموجه  
 جوالقا فلو حمل عليه جوالقا واحدا ضمن المستأجر ربع القيمة وفيه إشارة إلى أنه  
 لو استأجر حمارا يركب إلى مكان كذا فركب به حمل عليه شيئا ضمن قدر الزائد فمسئ  
 أهل البصيرة أن هذا الحمل كم يز يد على ركوبه في الثقل وعند إذا كان ركوبه في موضع  
 والحمل في موضع أما إذا ركب على موضع الحمل فيضمن جميع القيمة وهذا إذا أطلق الراكب  
 والحمل جميعا وأما إذا لم يطق فيضمن كل القيمة كما في العمدى وغيره

### \* ( فصل في الاجارة الفاسدة ) \*

( يغسبها شروط تنفس البيع ) كجهالة المدة أو الاجرة أو الموقوف عليه كما في الاختيار  
 وكشرط لا يقتضيه العقد كشرط العشر وكري النهر أو لناثبة على المستأجر فان الكل

على ألا جركمافي المحيط ( فيجب ) عند فسادها ( أجر المثل ) أي أجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه لزمن الاستيجار كمافي وقف الظهيرية ولما كان الاستيجار من جنس التبراهم والدنانير لا من جنس المسمى أن كان غيره ولو اختلف أجر المثل بين الناس فالوسط والأجر يطيب وإن كان السبب هراما كمافي المنية وفيه إشارة إلى أنه وجب أجر المثل بالتأمام بلغ سواء عكس الفساد لعدم التسمية والجهالة المسمى أو غيره ثم استثنى ما إذا سمى فقال ( لا يزاد على المسمى ) فإن كان مساويا لأجر المثل أو زاد عليه فأجر المثل وإن كان أقل منه فالمسمى كمافي الكرمانى ( وصح ) ولزم ( أجرة دار ) وأرض ( كل شهر بكذا ) أي بعشرة دراهم مثلا حال كون تلك الأجرة كائنة ( بلايلان المدة ) أي جملة الشهور كستة أشهر وفيه إشعار بأنه لو بين جملة المدة كعشرة أشهر صح في الكل كمافي الكافى ( في واحد ) وهو الشهر الأول وقيل في الأشهر الثلاثة الأولى كمافي النهاية وفي ظرف لصح ( فقط ) أي موقوف في الشهور لأن كلمة كل للعموم وأنه مجهول فإذا تم الشهر الأول فسل منفيها ففسخ الأجرة بمحض صاحبه وكذا بلا محضه عند مغلا فالظرفين وقيل لا يصح بلا خلاف كمافي النهاية ( و ) صح ذلك ( في كل شهر ) بعد الشهر الأول حال كونه ( يسكن في الدار ( في أوله ) أي في الساعة الأولى من الليلة الأولى وقيل في الليلة الأولى وهذا أصح كمافي المضمرات والصحيح انقضاء أحد الطرفين الثلاثة ما أن يقول قبل مضي الشهر الأول ففسخت الأجرة فيموقوف فيفسخ إلى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ أو يقول قبله ففسخت العقد رأس الشهر فيفسخ عنده أحلال الهلال أو يفسخ في الليلة الأولى مع اليوم وهذا كله إذا لم يعمل بالأجرة والأفلم يفسخ كل فيما عجل كمافي النهاية ( وإن سمى ) في الأجرة ( أول المدة ) بأن قال أجر تيمان المحرم ( فذاك ) المسمى أول المدة ( والأ ) بسم أول المدة ( فوقت العقد ) أول المدة ( فإن كن ) وقت العقد ( حين يهل ) يضم الياء وفتح الهاء أي يبصر الهلال أي اليوم الأول من الشهر كمافي النهاية ( اعتبر الأهل ) أي الهلال فإن اللام يراد الجمع إلى الجنس كما تقرر ( والأ ) يكن وقت العقد حين يهل الهلال بل في أثناء الشهر ( فالأيام ) اعتبرت فإن استأجر فعلى ثلاثة أوجه أما على شهر في اليوم الأول منه فيعتبر الشهر بالهلال لأنه أصل والأيام كالبديل أو في اثنتائه فيعتبر بالأيام لأنه تعذر الأصل وأما على كل شهر في الأثناء فيعتبر الكل بالأيام بلا خلاف أما عنده فلا أنه وقع في الأثناء وأما عندها فأنما يعتبر الأهلة كما يأتي إذا كان آخر المدة معلومة وهي ما غير معلومة فيجب اعتبارها باليلة وأما على شهور معلومة كائنتي عشر شهرا أماني اليوم الأول فيعتبر بالليل نقص أو تم أو في الأثناء فعند ما يعتبر الشهر الأول بالأيام ويكمل من الآخر ويبقى الشهور بالأهلة وعنده يعتبر الكل بالأيام كمافي المحيط والذخيرة وغيرهما

فعدد كل شهر ثلثون يوما والسنة ثلثمائة وستون وعندهما يعتبر ما بقي من الشهر الأول مع الآخر ثلثين يوما والبهواني أحد عشر شهرا هلاليا كما في الحقائق وغيره فالسنة عنده عدية لا شمسية ولا قمرية وعندهما قمرية لا غير والمختار من مذهب الإمام فانه لو اجر في عاشر ذي الحجة فالسنة تتم على عاشر ذي الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والا يلزم تكرار عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية احد ما في أول المدة والثاني في آخرها هذا حاصل ما ذكره المص فمن الظن ان الظاهر ان هذا الاستكرار في التكرار انما يتم في السنة القمرية وما اذا اشتهرت السنة بوجه آخر فر بما يجب تكرره وان ذلك الاستكرار على ما ذكره الامام الزم واقوى حيث يتكرر فيه العيد وأيام التشريق قطعا وايضا مثل هذا الاستكرار يتوجه على ما ذكره من الحق المختار وايضا لا يستقيم اطلاق ان الشهر الأول عندهما يعتبر بالايام ثلثين يوما انتهى فهذه خمسة اشكال على كلام المص من شلوها عدم الاطلاع على مراده وبما ينحل الكلتأمل (كالعدة) فان الايقاع اذا كان حين يهل الهلال يعتبر شهر العدة بالالهة ناقصة كانت او كاملة وهذا بلا خلاف واذا كان في اثناء الشهر ففي حق تفريق الطلاق يعتبر بالايام اتفاقا وكذا في حق انقضاء العدة عندهما وعندهما فيعتبر شهر واحد بالايام وشهران بالالهة كما في طلاق الميسوط وذكر في النهاية نقلا عن اجارة الميسوط ان العدة في هذه الصور تعتبر بالايام اتفاقا وقبل مرستوفي (و) ص (اجارة الحمام) فيجوز اخذ الحماسى الاجرة ويكرهه بعض العلماء لانه شر بيت باشارته صلعم وكثره بعضهم اتخاذه للنساء لانه قلما يخلو اجتماعهن عن فتنوا الصحيح انه لا بأس باتخاذه للرجال والنساء جميعا للضرورة كما في انكرماني والاعتبار للجهالة مع اصطلاح المسلمين كما في الاختيار (و) كذا اجارة (الحمام) فيجوز اخذ الاجرة عليه لانه صلعم اعطى أجرته والنهي الوارد عنه للاشفاق لما فيه من الحساسة (والظئر باجر معين) لانه عقد على منفعة تربية الصبي واللبن تابع وقيل عقد على اللبن لانه المقصود الخدمة تابعة الاول اقرب الى الفقه كما في الهداية وهو الاصح كما في الكافي لكن السر خفي قال ان الثاني اصح لانه لو كل اللبن تبعالم تستحق اجرا فمن رده فهو على هذا كذا لك الحى يغلب القى ميت وتماهى في النهاية وفيه اشعار بان طعام الظئر وكسوتها على الظئر الا اذا شرط في العقد كما في المحيى وبانه صح استيجار الظئر الكافرة والفاجرة كما في المضمرات لكن نهى عن ارضاع الحقة فان الرضاع يغير الطباع كما في تفسير الزاهد (و) صح استيجارها مدة معلومة (بطعامها وكسوتها) وان لم توصف كل منهما وحينئذ وجب الوسيط منها وقال لا يصح اذا لم يوصف والاول الاستحسان وفيه اشعار بانه اذا استاجر بدراهم او مكيل او موزون لا بد من القدر

بافتح والتشديد أسيا بل ان افتقاء بلخير وفيه إشارة الى انه لو جعل البدل شيئا من البر  
 أو الدقيق بلا إضافة لكان صحيحا لوجوده في الذمة ولا يصح (نحوه) مما هو في معنى قفيز  
 الطحان كما اذا استأجر رجلا لينسج غزله بعض منه فانه هلست خلا فالمشايع بلخ أو حمل  
 الطعام على دابته بنصفه أو دفع أرضا لغرس فيها الأشجار من عند نفسه على أن الأرض  
 والأشجار بينهما فلن للمدفع فوع اليه أجر المثل مع نصف قيمة الأشجار وللدافع الباقي  
 أو دفع الى آخر بقرة بالعلق ليكون الحادث بينهما فان الحادث كله لصاحب البقرة  
 وعليه أجر المثل وثمن العلق فلو باع الصاحب نصفها من المدفع فوع اليه وأبراه  
 عن الثمن كان الخارج بينهما الكل في المحيط (ولا) يصح ويفسد في الإجارة عنده  
 ويصح عندهما (الجمع بين الوقت والعمل) لجهالة أن المعقود عليه العمل أو المنفعة  
 فان ذكر الوقت قد يقضيها والمتبادر أن يكون العمل مبين المقدار معلوما فلو لم يبين  
 صح لانه لجهالة كانه لم يذكر إلا الوقت كما اذا تكارى رجلا يوما الى الليل ليبنى  
 بالأجر والجس وعنه في المبين اذا قال في اليوم جاز بخلاف اليوم بالنصب كما في المحيط  
 وفيه إشارة الى انه لو توسط الأجرة بينهما صح لانه يذكر أحدهما مع الأجرة ثم العقد  
 والباقي للتعجيل أو تعيين العمل كما اذا قال استأجر تك اليوم بدرهم على أن تخبز لي  
 هذا القفيز من الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر الأجرة لم يصح  
 لانه لم يتعين أحدهما للمقابلة بالأجرة كما اذا قال استأجر تك لتخبز لي هذا القفيز من  
 الدقيق اليوم بدرهم أو استأجر تك اليوم لتخبز لي هذا الدقيق بدرهم كما في الكرماء  
 وان ذكر الأجرة ولاثم العمل بأن قال استأجر تك بدرهم اليوم على أن تدرى هذا الكدس  
 لم تصح لان ذكر الأجرة انما يحتاج اليه بعد العمل كما في المنية

### \* (فصل) \*

(الاجير) هو المستأجر بفتح الجيم كه في المقائس من جرت الاجير مواجرة اى عقرت  
 معه عقد الإجارة كما في الرضى أو من أجرته زيدا اى اعطيته أجرته فهو فاعيل بمعنى  
 مفاعل بالفتح أو فاعل ومن الطن انه بمعنى مفعول أو المفاعل بالكسر فانه سماعى  
 (المشترك) صفة الاجير احتراز عن الخالص فالانسب العام وقد يقال اجير المشترك  
 بالاضافة على ان يكون المشترك مصدر أو اختلافا للمشايع في الفاصل بين القسمين فقيل  
 هو من (يستحق الأجر) اى الأجرة (بالعمل) لا بتسليم النفس فالمعقود عليه في المشترك  
 هو العمل المعلوم ببيان عمله (ولان يعمل للعامة) إشارة الى قوله آخر وهو من يتقبل العمل  
 من غير واحد (كالقصار ونحوه) من الجزار والحرار والصباغ والحمامى والرأعى

وغير من المخترفين (و) حكمه انه (لا يضمن) عند ابي حنيفة والحسن وزفر وهو القياس  
 (ماهلك) من المال بلا صنعه (في يده) سواء امكن له التحرر عنه كالسرقة والقصص  
 او لا كالجربى الغالب والغارة الغالبة. وقالان امكن التحرر عنه فضا من قيمته قبل العمل  
 بلا اجر ويعدده معمولا باجر وغير معمول بلا اجر وبقولهما اخذ الفقيه والفتوى على  
 قوله. كما في المضمرات الا ان المتأخرين اختلفوا بالصالح على نصف القيمة كما في الكرمات  
 وغيره. وقال الزاهدي على هذا ادركت مشايخنا بخوارزم (وان شرط عليه) اي  
 ذلك الاجير (الضمان) وقال الفقيه ابو بكر انه يضمن حينئذ والى الاول مال الفقيهان  
 ابو جعفر وابو الليث وعليه الفتوى كما في النخبة (بل) يضمن (بعمله) ماهلك  
 من حيوان وغيره بعمله عملا غير مأذون فيه كالذي المخرق للثوب كما في المحيط وغيره  
 فهو غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف العمل به فمن الباطل ما ظن انه بطل  
 تفسير المصنف بما في الكافي ان قوة الثوب ورقته مثلا يعرف بالاجتهاد فلمكن التقييد  
 بالصالح وفيه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج اوريح او صدم جبل او نحو  
 لم يضمن (الا لادمي) اي لكن الا دمي لم يضمن الاجير بهلاكه بالعمل (ان لم يتجاوز الاعتماد)  
 فلو غرق او سقط من المذابح او السوق لم يضمن فمن الظن ان الاستثناء فليس له لالته  
 على ان البراغ يضمن بعمله المعتاد وان تفسيره العمل بأب عنه الاستثناء والشرط  
 نعم يشكل ما في العمادي انه لو قصص عبدا او غلاما طلب الفصد منه فبطل بسببه  
 كان قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة الفصاد (والاجير الخاص) يسمى بالاجير الوحد  
 بالامافق اي اجير المستأجر الوحد بالسكون وجاز الفتح يقال رجل وحد يفتححتين اي  
 منفرد كما في المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال (يستحق) الاجر (بتسليم نفسه)  
 اي مستأجر واحد او اكثر ولذا اطلق فلو استأجر رجلان او ثلاثة رجلا لرعى غنم  
 لهما اولهم خاصة كان اجيرا خاصا كما في المحيط وغيره (مدته) اي الاستئجار مع  
 القدرة على العمل (وان لم يعمل) لكن لا يمتنع عنه فلو امتنع لم يستحق الاجر ثم اشار  
 في ضمن المثال الى قول آخر في تعريفه على طريق الاجير المشترك وهو من يتقبل  
 العمل من واحد اي حقيقى او حكمى كما مر فقال (كالاجير لرعى الغنم) اي كاجير سائمة لرعى  
 الغنم لهذا المستأجر لا غير بقريته المقام والام في موضعين للعهد فمن الظن انه تمثيل  
 قاصر لترك الشهر ولو قدر الشهر بعد الغنم لم يكن مثالا للمشتراك كما ظن فان المعنى  
 كاجير لرعى غنم شهر او هو مثال للخاص كما في المحيط وغيره نعم لزم ذكر الاجر على  
 هذا بعد العمل وعلى ما قلنا ولا بعد الوقت والافسدت الاجارة عنده كمنه (و)  
 حكمه انه (لا يضمن) بالاجماع (ماهلك) من غير صنعه (في يده) كما اذا سرق (او بعمله)



كما اذا مد السفينة وغيره ما ذكرنا في المشترك الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد كما اذا ضرب شاة ففقا عينها او كسر يدها فانه يضمن (وان ردد) المستأجر (الاجر بتدبير العمل) كما اذا قال ان خطته فارسيا فلذلك درهم وان روميا فدرهمان وان يزديا فثلاثة (يجب اجر ما عمل) فان فارسيا فدرهم لوجوب الاجر بالعمل وكذلك الحكم في الصبيغ بزعفران والعصفر والورس وكذلك السكنى في هذه وهذه وفي المسافة الى سمرقند وبخارى وخراسان ولم يجز الزيادة على الثلاثة كالبيع فالاطلاق لا يخلو عن شيء (وان ردد) المستأجر (في عمله اليوم او غدا) كما اذا قال ان غاطه اليوم فله درهم وان غدا فنصف درهم (فله) اي الموجه (المسمى) من درهم (ان عمله اليوم) فيصح الشرط الاول عندهم (و) له (اجر مثله ان عمله غدا) فلا يصح الشرط الثاني خلافا لهما فيجب ما سمي من نصف درهم عندهما ولو غاطه في اليوم الثالث فاجر المثل عندهم (فلا يتجاوز) اجر المثل (المسمى) اي نصف درهم وان كان الاجر اكثر منه وفي الجامخ لا يتجاوز الدرهم ولا ينقص عن نصف درهم والاوّل الصحيح لان الاجارة فاسدة والمسمى في الغد نصف درهم هذا اذا جمع بينهما وامالوا اقتصر على اليوم وخلف في الغد فاجر المثل عندهما واماعنده فاقائل ان يقول باجر المثل او بلا اجر وتماه في المحيط (ولا يسافر بعبد مستأجر للخدمة الا بشرطه) اي لا يخرج الى السفر بعبد استأجره للخدمة الا اذا شرط ذلك وقت العقد لان خدمة السفر اشق وفيه رمز الى انه يخرج الى القرى وافنية البلد والى انه له ولاية الاستخدام في انواع الخدمة وذا من السحر الى ما بعد العشاء والى انه لا يضرب وطمعه على صاحبه كما في الظهيرية وما ذكر اولى مما في بعض النسخ من قوله ولا يسافر بالكسر فلن يجيء الثلاثي منه قدمه صاحبه ايضا ح المفضل

\* (فصل) \*

(تفسخ) الاجارة جوارا (بعيب) قديم او حادث (اغل بالتمتع) من المستأجر قلو انهم حائط من الدار او اعور القلام بلا اغلال لم يفسخ كما في قاضيخان (كدبر العداية) المستأجرة بالفتح اي جرح ظهرها او خنها كما قال ابن الاثير ويدخل فيه زب الدابة ومرض العبد وانقطاع من العرق والضيعة وفيه اشارة الى انها لا تفسخ بالعيب وتعمل تفسخ والاوّل اصح كما في الاختيار والى انه لا يشترط فيه القضاء والرضاء فينفرد به المستأجر ولو بعد القبض كما في العمادى والى انه لا يشترط حضور المالك كما في المضمرات وذكر في الصغيرى انه شرط بالاجماع (فلو انتفع) المستأجر (بالمعيب)

في مدة الاجارة (اوازيل العيب) كما اذا بنى العمار المدمومة او زال العيب (سقط خياره)  
وانزله (و) تفسخ (بخيار الشرط) قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استأجر كانا شهرا  
على انه بالخيار ثلثة ايام يفسخ فيها فلو فسخ في الثالث منها لم يجب اجر اليومين لان  
ابتداء المدة من وقت سقرط الخيار كفاي الحصر وفيه اشعار بانه لا يشترط حضور  
صاحبه ولا علمه خلافا للطرفين والاول المختار وقيل للمفتي الخيار في ذلك كفاي المضمرات  
(و) تفسخ بخيار (الرؤية) فلو استأجر قطعات من الارض صفقة واحدة ثم رأى  
بعضها فله فسخ الاجارة في الكل وفيه اشعار بانه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء  
والارضاء وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط (و) تفسخ (بالعذر) دفعا  
للمضر وفيه اشارة الى انها لا تفسخ بالعذر وقيل تفسخ والى الاول ذهب عامة المتأخرين  
وهو الصحيح كفاي الكافي والى انه ينفرد به صاحب العذر كفاي الاصل لكن الصحيح  
انه لا تفسخ بلا قضاء اورضاء وقيل انما تفسخ بدونها في عذر ظاهر فلا يفسخ  
بالدين كفاي التورقشي (وهو) اي العذر (لزوم ضرر) هو نقصان احد المتعاقدين  
بذنا او مالا (لم يستحق) ذلك الضرر (بالعقد) ولم يلزم به (كسكون)  
اي مثل قلع السن الصحيح في صورة زوال (وجع ضرر استؤجر لقلعه)  
اي استأجره به فانه يفسخ للزوم ضرر القلع (و) مثل الحبس بالدين في  
(لحوق دين) من جنس النفقة او غيرها بعيان او بيان (لا يقضى) ذلك الدين  
بشيء (الا بمن ما اجره) الموجه من نحو العقار المستأجر فانه يفسخ لما ذكرنا ثم يباع  
وقيل يباع فيفسخ الاجارة كفاي قاضي خان (و) مثل (سفر مستأجر عيب للخدمة  
مطلقا) بلا تعيين بمصر (او) للخدمة (في مصر) فان المولى يتضرر بمشقة  
السفر والمستأجر بتهمة السفر وفيه اشارة الى اشتراط تحقق السفر فان انكر الموجه  
استفسر القاضي عن يسافر معه وقيل يثبت بثبانه للسفر وقيل القول فيه للموجه  
وقيل للمستأجر فيحلف بالله انك عزمتم على السفر وبه اخذ الكرخي والقنوري  
والى ان سفر الاجير ليس بعذر والى ان سفر مستأجر دار للسكنى عذر الكل  
في الصحيح (و) مثل (افلاس مستأجر دكان) مثلا (ليأجر فيه) فانه عذر للا قضاء  
الى اداء بدل الاجارة بلا تجارة وفيه رمز الى ان لحوق الدين عذر بالطريق الاولى  
والى ان ضيق الدكان ليس بعذر ككساد السوق وفيه خلاف كفاي الهنمية (و)  
مثل افلاس (خياط استأجر عبد الخياط) معه (فترك عمله) وفيه دلالة على  
انه يعمل لنفسه فانه المتأجر فلو عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه تيسر بالادنى  
والمقراض والى انه لو ظهر خيانتة فامتنع الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذرا

كاحق الدين كما في المحيط (وهذا مكتري الهداية من سفره) أي مثل انقلاب رأى مستأجر  
 الهداية من السفر إلى الحضر عند العقد أو بعده ولو في الطريق وفيه رمز إلى أن بدء  
 قانع السن وهدام الدار من القلع والهدم عند البدء بالهدم في الأصل وأوى مصدر  
 بن الهاء نشاء فيه رأى وهو ذو بدوات والاكتراء الاستيجار (بخلق) مثل (بدء  
 المكاري) أي أجر الهداية فإنه ليس بعذر لجواز أن يبعث اجيرا أو تلميذا فلو مرض  
 المكاري كان عذرا وعليه الفتوى (و) بخلق (ترجمة طة مستأجر عبد ليحيط  
 معه) (ليهمل) ظرف ترك (في الصرف) فإن ذلك الترك ليس بعذر لا مكان أن يحيط  
 العبد في جانب منه ويعمل في الصرف في آخر وفيه اشعار بأنه إذا استأجر دكانا  
 للخياطة فاراد أن يتركها ويستغل بعمل آخر كان عذرا كما في الهداية (و) بخلق (بيع  
 ما جره) أي إذا باع الأجر الموجر من المشتري لم يكن البيع عذرا لأن المستأجر لم يتضرر  
 وفيه إشارة إلى أنه لو باع بأذنه لم يفسخ وإن اعتبر في حق الفسخ لم يعتبر في حق  
 الحبس فلا ينزع من يده حتى يصل إليه ماله وإلى أن البيع بلاذنه نافذ في حق الأجر  
 والمشتري فلا يجب البيع بعد فسخ الاجارة وهو الصحيح كما في المحيط (وتفسخ)  
 الاجارة بلافسخ (بموت احد العاقدين) أي احد من الأجر والنستأجر أو من الأجرين  
 أو المستأجرين إذا اجارة تنقذ ساعة فساعة فيتوقف على حياتهما وفيه إشارة  
 إلى أنه لو مات احد الأجرين أو المستأجرين انفسخ العقد في حصته دون الحى كما  
 في الكافي وقد تقرر استثناء الضروريات فمن الظن أنه ينتقض بما إذا مات المكاري في  
 الطريق فإنه لا يفسخ حتى لا يبلغ مأمنا وكذا إذا مات المزارع المستأجر الأرض  
 للزراعة نعم بشكل بما إذا مات المعقود علمه كدابة مصينة فإنه يفسخ حال كونه (ق) عقد ما  
 لنفسه فان عقد (احد العاقدين الاجارة) (غيره فلا) يفسخ لبقاء العاقدين حقيقة  
 (كالوكيل) اجرا أو مستأجرا وفيه اشعار بأنه لا يفسخ بموتهما إذا كانا وكيلين  
 للأجر والمستأجر كما في قاضخان (والوصي) والاب والقاضي (ومتولى الوفاة)  
 ولو مو قوفا عليه (ولو قال) مالك (لغاصب داره منه فرغها) أي فاخرج من دارى  
 (والا) تفرغ (فاجر تها كل شهر يكثا) أي فهي عليك كل شهر بمائة (فسكت)  
 الغاصب (ولم يفرغ) داره (يجب المسمى) لأنه رضى بالاجارة بطريق  
 التعاطى وفي اضافة الدار اشعار بأنه مقر بانها ملك المقصوب منه فلو هجمه واقام  
 المقصوب منه البينة ولو بعد سنة أنه لا يقضى بالدار بلاجر على الغاصب (وصح) أربعة  
 عشر عقدا مضافة إلى الزمن المستقبل (الاجارة) مثل أن يقول في ذى الحجة أجزتك  
 من الدار بكذا من هذا المحرم إلى سنة لأن الاجارة تنقذ ساعة فساعة وفيه

اشعر بانه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجي ذلك الوقت لم يجوز فلو عجل بالاجارة بملك  
 وفي رواية جاز فلم يملك بالتعجيل والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صح البيع  
 وعليه الفتوى وبانه لو علق وقال في وسط الشهر اذا جاء رأس شهر كذا فقد اجرتك لم يجوز  
 كما قال ابو القاسم الصغار وذهب الفقيه ابو الليث وابوبكر الاسكافي انه جاز الكل  
 في قاضي خان والفرق ان الاضافة تنعقد سببا بخلاف التعليق الا ترى انه لو قال لعل على  
 ان اتصدق بدرهم غدا فعجل جاز ولو قال ان فعلت كذا فعلى ان اتصدق بدرهم  
 لم يجوز وتماه في الأصول (و) صح بالاجماع (فسخها) كما اذا قال فاسختك هذه  
 الاجارة رأس الشهر الا ترى ولو قال اذا جاء رأسه فقد فاسختك لم يجوز وقال  
 السرخسي جاز والفتوى على الاول كما في قاضيخان وعن صاحب المحيط انه لا يصح  
 اجماعا كما في العمادى (والهزارعة والمساقات) كما اذا قال دفعت اليك هذه الارض  
 او الاشجار للزراعة او العمل فيها بعد شهر من هذا الوقت (والوكالة) كما اذا قال  
 بع عبدى غدا فانه يصير وكيل لا يصح صرفه الا بعد الغد واختل في العزل قبله وصح  
 الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما في العمادى (والكفالة) بان قال كفلت بنفس  
 فلان غدا (والضاربة) كما اذا دفع عشر دراهم الى فلان وقال بعد ما مدت  
 العشرة عشرين اعمل به مضاربة بالنصف فانه لم يصير مضارب بالاعند صيرورتها عشرين  
 درهما (والقضاء والامارة) اى تفويضهما كما اذا قال الوالى لزيد كن قاضيا  
 او اميرا في بلد كذا غدا وفيه اشعر بان التحكيم لم يصح مضافا وعليه الفتوى كما  
 في الخلاصة (والايضاء) اى جعله وصيا (والوصية والطلاق والعنق والوقت مضافة)  
 اى مضافات (الى) الزمان (المستقبل) كما اذا قال ارضى هذه موقوفة غدا ويصح  
 العارية والاذن في التجارة مضافين كما في العمادى وفيه اشعر بانه لم يصح تعليق كل منها  
 وقد صح تعليق الهزارعة والمساقات كما في النهاية وينبغي ان لا يصح فسخ كل منها  
 غير الاجارة مضافا (لا) يصح (البيع) مضافا كما اذا قال بعتك عبدى غدا (واجازته)  
 اى البيع اذا عقد فضولى كما اذا قال اجزت البيع غدا (وفسخه) اى البيع ولو بيعا  
 جائزا فلو قال احب العاقدين فسخت البيع بعد مضى ستة اشهر لم يصح الفسخ كما  
 في العمادى (والقسمة) فلم يصح اقتسمت غدا هذه الدار على كذا (و) على هذا الشركة  
 والهيبة والصدقة والنكاح والرجعة والصالح عن مال بخلاف الصالح عن غير المال كبيع عهده  
 (وابراء الدين) اى عن الدين كما اذا قال ابرأتك غدا عمالى عليك ولا يصح العفو عن  
 القصاص مضافا كما في العمادى وفيه اشعر ما بانه صح تعليق كل منها مضافا كما في النهاية  
 وانما اخر الابراء مرزا الى رعاية حسن المحتم فانه لغة الفصل

## \* (كتاب العارية) \*

أورد بعد الاجارة مع اشتغال كل على التملك لا يخطأها من جهة العوض ( هي )  
 أي العارية بالتشديد وقد يتحقق منسوبة إلى العارفان طلبا يعيب على ما قال الجوهري  
 وابن الأثير ورده الراغب وغيره بأن العاريات والعارية وأوية على ما صرحوا أنفسهم  
 به وفي المبسوط وغيره أنها من العرية وهي تملك الثمار بلا عوض ورده المطرزي  
 وغيره بالمشتقات استعاره منه فاعاره واستعاره الشيء على حذف من والصواب أن  
 المنسوب إليه العارية اسم من الاعارة ويجوز أن يكون من التعاور التناوب وأن يكون  
 الياء للمعنى كالكرسي ذكره الزاهدی وشريعة ( تملك نفع ) من عين مع بقائها  
 اختراز عن قرض نحو الدراهم وعن البيع والهبة ورد المذهب السكري أنها إباحة  
 الانتفاع بملك العين فلن المستعير لا يوجرها والاجارة جائزة فيما ملك بلا عوض لأنه يعيرها  
 لا يفتاوت الناس في الانتفاع به والباح له لا يملك أن يبيع غيره كما في المبسوط ( بلا عوض )  
 اختراز عن الاجارة ولا ينتقض بهمة حق المرور فانها العارية دون الهبة لأنها لم تكن  
 الاتملك العين وفيه اشعار بأن العارية تصح بالتعاطي ولا يشترط الاجاب والقبول  
 جميعا كما دل عليه قوله ( وتصح ) العارية ( باعرتك ) ارضى أي جعلتها عارية لك  
 سكن في المضمرات أن أركانها الاجاب والقبول وشرطها القبض ( ومنحك وأطعمتك )  
 ارضى أي أعطيتك ما حصل من ارضى فإن المنح في الأصل أن يعطى رجل رجلا ناقة أو شاة  
 ليشرّب اللبن ثم يرد على أنه أضيف إلى ما ينتفع به مع بقاء عينه فلو أضيف إلى ما لا  
 ينتفع به مع بقاء عينه كالدراهم لكان هبة كما في الأصل ( ومملكك على دابتي ) أي  
 أركبتك عليها فإن الحمل هو الأركاب ( وأخذ منك عبدي ) أي أذنته لاستخدامك  
 ( وداری لك سكنی ) مصدر بمعنى الإقامة أو اسم بمعنى الإقامة أو اسم بمعنى الاسكان  
 حال أي مسكنة أو تمييز أي ملكك داری لك سكنی وملكك سكنها لك ( و داری لك  
 عمری ) ظرف أي مدة عمری ومصدر من عمرت كما مر في الهبة ( سكنی ) تميز  
 وتفسير للتخصيص على العارية ( ويرجع المغير ) عن العارية المطلقة أو المقتدة  
 ( متى شاء ) إذا لم تنقلب اجارة والا فلا يرجع كما إذا استعار زقا وجعل فيه زيتا  
 فاسترد في الصحراء فإنه لا يرجع وله أجر مثله إلى موضع يجد فيه زقا وكذا لو استعار  
 أمة لترضع ابنه فتعود وصار بحيث لا يأخذ ثدي غيرها فإنه لا يسترد وعليه أجر مثل  
 خادمته إلى أن يفطم كما في المعنى وغيره ( ولا تضمن ) العارية بالضم ( بلا تعد )  
 من المستعير ( أن ملكك ) العارية ولو بشرط الضمان فلو وقع قصاع الحمام أو كوز

الفقاع من يده وانكسر لا يضمن كما لو سرق منه مستعار بين يديه وهو نائم قاعدا  
 او مضطجعا وهو في الحضر فيضمن لو سرق منه نائما مسافرا كما في المحيط (ولا توجر)  
 العارية وان لم يختلف استعماله (فان اجرها) المستعير (فقطبت) بالكسر اي هلكت  
 في يد المستأجر بلا تعد (ضمنه) اي المستعير (المعير) بالمثل في المثل والقيمة في القيمة  
 قيمة ساعة العارية كما في شرح الطحاوي (ولا يرجع) المستعير فيما ضمنه المعير (على  
 احد) اي المستأجر لا غير فلا فائدة في النكرة العامة (او) ضمن المعير (المستأجر ويرجع)  
 المستأجر (على موجه) المستعير (ان لم يعلم) المستأجر (انه) اي المستأجر (عارية)  
 في يد الموجه فلن علم بذلك لم يرجع لعدم الغرور وكلن الاجرة للموجه المستعير  
 لكنه يتصدق به عند الطرفين كما في المغني (ويعار ما اختلف استعماله) من العارية  
 كالثوب للباس والداية للركوب (اولا) يختلف كالدائر للسكنى والداية للحمل (ان لم يعين)  
 المعير (منتقعا) اي من ينتفع بتلك العارية (و) يعار (مالا يختلف) استعماله (ان عين)  
 منتقاه فلا يعار ما اختلف استعماله ان عين وفي الاكتفاء اشهار بان المستعير لا يملك  
 الايداع من الاجنبى وهو الصحيح كما في النهاية (وكتبا) اي مثل المستعار (الموجه)  
 بالفتح في جريان الصور الاربع فيعار الموجه ان لم يعين منتقاه ما لا يختلف استعماله  
 ان عين (فمن استعار داية) مطلقا (او استأجرها مطلقا) بلا تعيين الحمل والركوب والحامل  
 والراكب وغيرهما من انواع الانتفاع (يحمل) كل من المستعير والمستأجر نفسه الداية  
 (ويعير) كل الداية (له) اي للحمل (ويركب) كل غيره (وايا) من الحمل والركوب  
 والاعارة لهما (فعل) المستعير او المستأجر (تعين) ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع  
 عليه (وضمن) كل منهما (بغيره) اي الفعل فلو حمل او ركب لا يغير والا فيضمن بالهلاك ولو  
 اعاد للحمل او الركوب لا يحمل ولا يركب والا فيضمن هو الصحيح كما في الكافي ففي كل من  
 الصور الاربع اختلف المشايخ كما في المغني وفيه اشعار بانه لو استعارها واستأجرها  
 معين بنفسه لا يعير وهذا في الركوب دون الحمل لان الاستعمال لم يختلف فيه كما في الكافي  
 (وان اطلق) المعير (الانتفاع) بالعارية (في) (النوع) ظرف اطلق (والوقت) انتفع بها  
 (ما شاء) من انواع الانتفاع (اي وقت شاء) وفي بعض النسخ في الوقت والنوع فيكون على  
 هذا انشرا على غير ترتيب اللق وهو صنعة يدعية كثيرة الوقوع فمن الظن ان الاولى  
 ترتيب النشر فمن استعار داية فله الحمل والركوب اليوم والليلة فلا يضمن لو هلكت  
 عند الاستعمال وقبله وبعده (وان قيد) المعير الانتفاع بنوع او قدر او وقت او مكان  
 (ضمن) المستعير (بالخلاف) في واحد منها (الى شريطة) فلم يضمن بالخلاف الى مثل او غير  
 لانه لا يخلو عن شيء فمن استعار ثورا ليكرب به فاقام يكرب او يعير ايواما ليحمل عشرة

اقترع من الحنطة فحمل شيئاً خف واسهل على الدابة وإلى مكان كذا فذهب إلى مكان  
 آخر ولو أقصر منه أو لم يذهب وأمسك في بيته فهلك في هذه الصور ضمن وتماهى في  
 العماذى (وكذا) أى مثل تقييد الاعارة (تقييد الاجارة) واطلاقها (بنوع أو قدر)  
 أو وقت أو مكان فى أنه ضمن بالخلاف إلى شريطة فيه من قبيل الاكتفاء على نحو قوله تعالى  
 (بينك الخمر) أى الخمر والشر وهذا كثير فى الكلام القديم وغيره فمن الظن أن  
 الأحسن وكذا الاجارة إطلاقاً وتقييداً فإن حكم الاجارة حكم الاعارة ففى كل موضع يضمن  
 فى العارية يضمن فى الاجارة بلا خلاف وفى كل موضع لا يضمن فى العارية لا يضمن فى الاجارة  
 مع الاجر كما فى العماذى وغيره (وردها) أى الدابة المستعارة بمقتضى خبره تسلم  
 (إلى اصطبل) أى مكان معد للدابة (مالكها) تسليم فلا يضمن بالهلاك بعده لأنه  
 أتى بما هو المتعارف من رد العوارى إلى دار المالك كما فى الهداية وفيه اشعار بأن  
 الاصطبل لو كان خارج الدار ضمن به لأن الظاهر أنها تكون بلا حفظ كما أشير إليه  
 فى النهاية والسكلام مشير إلى أنه لو ردها إلى منزله لم يضمن كما لو ردها ولم يجد صاحبها  
 ولا خادمه فربطها فى داره على معلقها كما فى المحيط وغيره وردها مع من فى عياله  
 المستعير كولد (أو عبده أو أجيريه) فهو حجاز (مسانئة) أى اجارة مسانئة يميز  
 بسال داذن (أو مشاهرة) يميز بما داذن لا بما ومة لأنه ليس فى عياله كما فى الهداية  
 (أو مع أجير ربها) أى مع من فى عياله المعتبر كإيريه أو ولده (أو عبده) أى عبد  
 من عباده (يقوم على دابته) أى يتعاملها (أولاً) يقوم عليها (تسلم) إلى مالكها  
 فميزاً عن ضمان الراد لأنه الواجب عليه وأما ضمان العين فلا يجب بعد فلو هلك فى يد  
 العبد لم يضمن ضمان العين وقال السرغسي القيلس أن يضمن وتماهى فى المحيط وفيه  
 إشارة إلى أنه لو استعار عبداً فرده إلى دار مالكه أو مع من فى عياله برى عن الضمان وإلى  
 أنه لو رد الدابة أو العبد إلى أجنبى ضمن وقيل لو ردها إلى من لا يقوم عليها فليس  
 بتسليم والأصح هو الأول كما فى الهداية وغيره (كرهه مستعار غير نفيس) كثير  
 القيمة كالقدر والقصة والكوز ونحوها (إلى دار مالكه) فانه تسليم بخلاف النفيس  
 كعقد جوهر فانه ليس بتسليم إلا بالرد إلى الميعر كما فى الهداية (بخلاف رد الوديعه  
 والمغصوب إلى دار مالكها) فانه ليس بتسليم فيضمن بالهلاك إذا رد إلى المالك  
 ولو بوضع يمين يده وقال شيخ الإسلام أن الوديعه كالعارية وعليه الفتوى كما فى العماذى  
 (وعارية النقد بن) أى الدرهم والدينار (والكميل والموزون والمعدود)  
 المتقارب كالفلوس النافقة (قرض) فانه أعطاه واحداً كالعارية وأن ضمن  
 بالهلاك قبل الانتفاع ولو لم يستهلك بان استعار صير فى دراهم لم يسوية الميزان

او تزيب السدكان كان عارية لا قرضاً فلو هلك لم يضمن كفاي الكرماني وغيره (وصح اعادة الارض للبناء والغرس) بالكسر والفتح (وله) اي المغير في العاريتين (ان يرجع عنها) لانها غير لازمة (و) ان (يكلن) المستعير (قلعها) اي البناء والغرس في الحال (وضمن) المغير للمستعير (مانقص) اي انقص عنها (بالقلع) اي بسبب قلعهما (ان وقتها) اي عين وقتا للعارية لانه غار حينئذ (ورجع قبله) اي قبل انتهاء الوقت فلو كان قيمة البناء او الغرس قائماً في الحال اربعة دراهم وفي المال عشرة ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم انه ان يضمن المغير قيمتهما فائمين في الحال ويكونان له وان يرفعهما الا اذا كان الرفع مضراً بالارض فحينئذ يكون الخيار للمغير كفاي الهداية وغيره وفيه رمز الى ان لا ضل في العارية المطلقة وعنه انه عليه القيمة والى ان لا ضمان في الموقفة بعد انقضاء الوقت فيقلع المغير البناء والغرس الا ان يضر القلع فحينئذ يضمن قيمتهما مقلوعين لا قائمين كفاي المحيط (وكره) كراهة تنزيه (الرجوع) عنها (قبله) اي قبل انقضاء الوقت لانه خالف الوعد الذي هو علامة المنافقين ويستحب الوفاء بالوعد كفاي النغيرة (ولو اعار) الارض (للزراع) فيها (لا ياخذ) من المستعير استخساناً لان التضريس بالمؤمن حرام (حتى يحصد) الزرع من احصاه اي جاء وقت الحصاد بالفتح والكسر اي قطع الزرع وتماه في الرضى وجاز ان يكون من حصد الزرع يحصده بالضم والكسر اي جزء كفاي المغرب وغيره (وقت) العارية (اولاً) بوقت كفاي الاصل وذكر الحاكم ان المغير لو اراد اخذ الارض قبل ان يحصده فالمستعير ان يقلع الزرع وان يترك باجر المثل الى الحصاد وكان ابو الليث الحافظ يقول انها يجب الاجر اذا اجره المغير او القاضي وفيه اشعار بأنه ليس للمستعير ان يكلن المغير قيمة الزرع وان اراد المغير ان يعطى المستعير بذره ونفقته والزرع له فان رضى المستعير وطلع الزرع يجوز والا فلا الكل في المحيط (واجرة رد المستعير) في العاريتين (و) اجرة رد (المستاجر والمغصوب) والمهرمون والوديعة والمبيع بيعاً فاسد بعد الفسخ والمبيع بعد الافالة والمبيع بالعيب او بخيار الرؤية والشرط تجب (على المستعير والموَجَّر والمُغَصَّب) والراهن والمودع بالكسر والقباض والبايع والمشتري كفاي العماد وغيره وهذا على ترتيب النظم الاشعار في السكك بالاختتام اذا اجرة انها تجب بعد قطع المرام

\* (كتاب الوديعة) \*

عقبه بالعارية مع اشتراك كل في الامانة للتر في الى الادنى (هي) لفظة فعلية بمعنى مفعولة بتاء





مؤنة فاذا اكل لها مؤنة فلن كان سفرا لا يبدله منه ولم يكن في المصر من في عياله  
 لم يضمن عندهم واما اذا كان سفرا له بد منه فلا ضمان عنده وان رعدت المسافة  
 وكذا لك عند ابي يوسف ان قربت والا فيضمن واما عند محمد فيضمن مطلقا وفيه اشعار  
 بانه لو كان الطريق مخوفا لا يسافر بها وضمن بالاجماع كما في المحيط (ولو حفظ بغيرهم)  
 اي بغير نفسه وعياله بل استأجر اجنبيا ليحفظه لو حينئذ يكون حافظا لا مودعا كما في  
 الكرماني (ضمن) المودع وذلك الغير وفيه اشعار بانه لو دفع الى عيال صاحبه ضمن  
 كما ذكره القنوري لكن في الجامع انه لم يضمن كما في العمادي (الا اذا خاف الحرق)  
 اي حرقا يحيط بجميع محالها بالتحرريك وقد يسكن النار كما في الصباح (او الغرق) اي  
 غرق سفينة الوديعة بالتحرريك مصدر ويجوز السكون على ان يكون اسما من الاغراق  
 (فوضعها عند جاره) فانه لم يضمن استحسانا وفيه رمز الى انه ان امكن ان يدفع الى  
 من في عياله فدفع الى اجنبي ضمن كما في الكرماني والى انه ان ارتفع الحريق ولم يستردها  
 منه لم يضمن على ما قال بعضهم كما في العمادي (او عند فلك اخر) فانه لا يضمن لانه  
 طريق الحفظ وهذا كله اذا كان الحرق مشهورا بين الناس والام بصديق فيه الا بالبيئة  
 كما في الكرماني (فان حبسها) اي امسكها المودع (بعد طلب ربه) ولو حكما كالوكيل  
 على ما في المضمرات (قادرا على التسليم) اي تسليم الوديعة وفيه اشارة الى انه  
 لو استردها فقال لم اقدر ان احضر هذه الساعة فتركها فهلكت لم يضمن لانه بالترك  
 صار مودعا ابتداء والى انه لو استردها فقال اطلبها غدا فلما كان من الغد قال هلكت  
 لم يضمن ان هلكت قبل قوله اطلبها والى انه لو قال لي السر من اخبرك بعلامة كذا فادفعها  
 اليه ثم جاء رجل بتلك العلامة ولم يدفعها اليه حتى هلكت لم يضمن والى انه لو طلب  
 في ايام الفتنة فقال لم اقدر عليه هذه الساعة لبعدها او لضيق الوقت فاغار واعلى تلك  
 الناحية فقال اغمر عليها لم يضمن والقول له الكل في المحيط (او) ان (جمدها) اي  
 انكر الوديعة بعد طلب المالك او قائم مقامه بحضرة بلانية الحفظ كما هو المتبادر وفيه  
 اشارة الى انه يضمن بمجرد العقار كالنقل وعن ابي حنيفة رحمه الله في العقار روايتان والى  
 انه لو انكرها بعد طلبه بل قال المالك ما حال وديعتي فقال ليس لك عندي وديعة  
 او انكر بلا حضوره او في وجه عدو مخافة التلق لم يضمن كما في المحيط وعن الجرجاني  
 انه انما يضمن اذا نقلت عن موضعها كما في الزاهدي (او غلط) الوديعة (بماله حتى  
 لا يضمن) ماله عنها خلط الجنس بالجنس كاللبن باللبن والبر بالبر والدرم بالدرم  
 او بغير الجنس كالحل بالزيت والبر بالشعير وانما يضمن عنده في هذه الصور لان الخلط  
 استهلاك من كل وجه وقال انه كذلك اذا خلط ما يعا بهايح من غير جنسه واما اذا خلط

جنسا جنس غير ما بيع فقد شاركه فيها فهل لك من مالهما وكذا لك نعمكم المايع عند محمد واما عند  
 الجيوسى فقد ضمن صاحب الكثير كما فى الاختيار وغيره وفيه اشارة الى انه لو اختلفت بغير  
 صنفه لم يضمن وهو شرط بكذا بخلاف والى انه لو اختلف على وجه يتميز لم يضمن والى انه  
 لو غلط بعض عياله لم يضمن هو بل الخاطئ ولو عيب ا صغيرا وتماهى الكافى ( او تعدى )  
 فيما بان كانت ثوبا او دابة ( فلبس او ركب ) او عيب افاستخدم وليس قسما بالحبس حتى  
 يكون جعله قسيما لمن قبيل التسامح كما ظن نعم لو تركه لما ذكره فى ازالة التعدى لكان احسن  
 ( او حفظ ) الوديعه ( فى دار ) ولو احرز ( امر ) المودع ( به ) اى بحفظها ( فى غير ها )  
 اى غير هذه الدار ولا يلبس باعمال الضمير كما فى الرضى وفيه اشارة الى انه لو امر بالحفظ  
 فى هذه البيت او فى هذه الجاذب عنه او هذا الصندوق او يمينك فحفظ فى بيت او جانب  
 او صندوق اخر او يساره لم يضمن لانها لم تتفاوت فى الحرز كما فى السكرانى ( او جهلها )  
 بالتشديد اى جعل المودع الوديعه بحيث لم يعرفها الورثة من جهلها اى نسب الجهل اليه  
 ( عند الموت ) اى لم يبينها عند موته ( ضمن ) المستودع فى هذه الصور الست لانه غاصب  
 فيها وينبغى ان يستثنى من الاخير ست صور متولى وقف عنده غلة الوقف ومستودع  
 عنده مال اليتيم وغلز عنده مال الغنيمه واحد المتفاوضين عنده مال الشركه على  
 قول ومعتوه او مراهق محجور عنده مال احد فادرك ومات بلا بيان فانه لم يضمن  
 فى هذه الصور كما فى المحيط وغيره ( وان ازال التعدى ) بان ترك اللبس او الركب  
 او الاستخدام سليما ( زال ضمانه ) الواجب بالتعدى وهذا ما وعدنا انه اشار  
 بالضمان فى التعدى فلو اخذ بعض الوديعه لتفقت ثم بداله ورده فى مكانه فضاء  
 ضمن ثم برى بالرد وقيل لم يضمن اصلا والاوّل الصحيح لان الاخذ بنية  
 الانفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمان كما فى المحيط ( وان اختلفت ) الوديعه بماله  
 ( بلا فعله ) كما اذا انشئ الصرّتان وانصب احديهما فى الاخرى ( شتركا ) اى المودع  
 والمالك شركة اختلاط فالها لك من مالهما فلم يضمن كما اشير اليه ( ولا يدفع ) المودع  
 ( الى احد الودعين ) كما فى الاصل ولا يخفى منه كما فى الجامع ( قسط ) اى نصيبه مما  
 اودعاه لمن قيمى او مثلى كالثياب والمكيل ( بغية الاخر ) لانه لا يكون له ولاية القسمة  
 وقال لا يدفع او يأخذ لانه طالب لماسلم اليه من نصفه كما قال بعض المشايخ والاصح  
 ان القيمى لا يدفع بالاجماع كفى الاختيار ( ولا احد الودعين ) بالفتح ( دفعها ) اى الوديعه  
 كلها ( الى ) المودع ( الا خرفها لا يقسم ) كعبد او ثوب واحد او غيرهما ما يعيب بالتقسيم  
 وفى مبسوط شيخ الاسلام انه يقسم من حيث الزمان ( و ) له ( دفع نصفها ) عنده ودفع  
 كلها عندها ( فيما يقسم ) الكيل والثياب وغيرهما ما لا يعيب بالتقسيم ( وضمن دافع الكل

نصف القيمة فيما يقسم عنه ولا يضمن شيئاً عند هـ ولو ذكر شيخ الإسلام أنه إذا رضى أن يكون المال عند أحد هـ إلى أن يحضر صاحب المال جائز ولم يذكر خلافاً (لا) يضمن شيئاً بالاجتماع (قابضه) أى الكل وفى كلامه إشارة إلى أنه إذا أودع مالاً يقسم عند رجل فهلكت فقد ضمنوا كذا الحكم فى المستبضعين والوصيين والعديين فى الرهن والوكيلين بالقبض والمرتهنين كما فى المغنى (ولا اعتبار للنهى عن الدفع إلى من لا يملكه) من بعض عماله (من حفظه) فلو قال لا تدفعها إلى امرأتك أو ابنك أو عبدك أو غير ذلك والمودع لم يحد بدا من الدفع إليه بان لم يكن له عمال سواء لم يضمن فإن وجد بدا منه فهو ضامن كما فى المحيط (و) لا للنهى (عن الحفظ فى بيت) معين (من دار) فلو وضعها فيه وضاعت لم يضمن استجساناً وإنه ضمن النهى بالنكاح مع أن الأمر كذلك لأنه قد أشار إليه فى السابق كما ذكرنا (الآن يكون له) أى لهذا البيت (خلل ظاهر) فإنه يعتبر ويضمن بالخلل وفى شرح الطحاوى إذا كان البيت الآخر أحرز من النهى عنه ضمن (ولو أودع المودع) الوديعه إلى من ليس فى عماله بغير إذن ولا ضرر وقيل الحرق (فهلكت) فى يد المودع الثانى بعد أن يفرق الأول (ضمن) المودع (الأول) بلا خلاف وأما المودع الثانى فلا يضمن عنده خلافاً لهما فإن الثانى أمين عنده لا عند هـ كفى المغنى فلو ضمن الثانى رجع على الأول إذا لم يعلم أن الأول مودع والألم يرجع على ما أشار إليه الحلوانى كفاً فى الزايدى (ولو أودع الغاصب) المغمصوب المودع ثم هلك فى يده (ضمن) أيلشاه) من الغاصب والمودع وإنما يرجع على الغاصب إذا لم يعلم أنه غصب كما فى العمادى ولفظ الغاصب فى هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب والضمان يدل على الفراغ عما تقدم فى الجملة فيضاح أن يكون من قبيل حسن المختتم

\* (كتاب الغصب) \*

أخر عن الوديعه مع مناسبة التضاد لان الحيانة مؤخره عن الامانة (هو) لغة أخف مال وغيره من الغير فها تقول غصب يغصب بالكسر الزوجة الرجل وعليه ومنه غصباً وكثيراً ما يسمى به المغمصوب وشريعة (أخف مال) أحرز عن أخف الدم والحجر واليمته وكفى من تراب وقطره ما عو منفعه فلو منع صاحب الماشية عن نفعها فهلكت لم يضمن كما فى النهاية (مقوم) أى مباح الانتفاع شرعاً أحرز عن الخنزير والحجر والمعارى عندهما (محترم) أى حرام أخفه بلا سبب شرعى أحرز عن مال الحر بى دارهم (علناً) أى أخفاً ظاهر الأخفية أحرز عن السرقة فهو قيد ضرورى متروك عن البداية (بلاذن مالكه) أحرز عن نحو الرهن والعارية (يزيل) ذلك الأخف صفقه (يده) أى

تصرفي المالك عن ملكه واحترز به عن عصب العقار كما يأتي فالاصل ازالة اليد المحقة  
لا اثبات اليد المبطله ولهذا لو كان في يد انسان درة فضرب عليها يده فوقع في البحر  
فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولو تلقى ثمر بستان مقصوب لم يضمن وان وجد الاثبات  
لعدم ازالة اليد ولا يخفى انه لو قال هو ازالة اليد على مال الى آخره لكان احسن وذكر  
في الزايد انه على ضربين ما هو موجب للضمان فيشترط ازالة اليد وما هو موجب  
للرد فيشترط اثبات اليد (فلا غصب) موجب للضمان (في العقار) لعدم ازالة اليد  
لان في عمله بلانقل والتصرف في المالك بالتبعية عنه فهو غصب موجب للرد لوجود  
اثبات اليد وهذا عند الشيخين واما عند محمد ففي العقار غصب والصحيح الاول في غير  
الوقف والثاني في الوقف كما في العمادي وغيره (حتى لو هلك) العقار بان غلب عليه  
الماء او انقطع شر به او ذهب به السيل (في يده) اي الغاصب (لا يضمن) عندهما  
ويضمن عنده وانما لم يضمن ببس الزرع والشجر في غصب الارض والكرم لانها  
لم ينقل عن محلها اوفي حكم العقار كما في العمادي (وما نقص) من العقار بان فات جزء  
منه او غيره (بفعله) من السكنى والزراعة والحداة ونحوها (يضمن) اتفاقا فلو  
هدم حائط الدار ضمن بالبناء او القيمة على الخلاف كما في المنيه ولو اغتد التراب  
من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة وقيل يؤمر بالكس وان كان له قيمة  
فقد ضمن وان لم ينقص كما في قاضيخان لكونه في النتن ان يهلك العقار ونقصانه لم  
يضمن عنده ابي حنيفة خلافا لها ويعرف النقصان بان ينظر بكم يستأجر هذه الارض  
قبل النقصان وبكم بعده فالتفاوت قيمة ما نقص كما في التتمة (واستخدام العبد  
ولو مشتركا) غصب حتى لو هلك ضمن القيمة او نصيب صاحب لوجود ازالة  
اليد وعن ابن رستم عن محمد ان استخدام عبد مشترك ليس بغصب وفيه اشعار  
بان ركوب الدابة المشتركة وحملها غصب فيضمن نصيب صاحبها ولو ركب فنزل  
وتركها في مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط وينبغي ان  
يكون الاستخدام كذلك (لا) غصب (جلوسه) اي الجالس (على البساط) اوفي الدار  
لعدم الازالة (وحكمه) اي الغصب (الاثم) اي استحقاق النار (لمن علم) ان المأخوذ مال  
الغير فلو ظن اوجه فلا اثم لكنه يوجب الضمان لانه يتعلق بالازالة وينبغي ان يعلم  
ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذ لا يوضع عليه وبال كفره الدائم ولا يكون  
له طاعة ولهذا قالوا ان خصومة الدابة اشد من خصومة الادمي كذا في المصنوعات (ورد  
العين) المعصوبة فيمكن غصبها لتفاوت القيمة بتفاوت المكان حال كونها (قائنة)  
موجودة في يد الغاصب سواء كانت مثلية او قيمية فلو كانت القيمة في بلد المحصومة

أقل مما في بلد الغصب فحينئذ للمغصوب منه أن ينتظر أو يرضى أو يأخذ القيمة يوم  
 الخصومة كما في العمدى وفي التقديم أشعار بلن رد العين ثم فانه الموجب الاصلى على ما  
 قالوا كما في الهداية وفيه أشعار بالضعف فان الجمهور ذهبوا الى أن الموجب الاصلى هو  
 القيمة كما في رهن الهداية والكافي (و) حكمه (الفرم) أى ضمن العين للمالك (هالكه)  
 بفعله أو بفعل غيره أو بأففة سماوية (ويجب في المثلى) أى ما يوجد له مثله في الاسواق  
 بلا تفاوت معتد به كذا ذكره المص إلا أنه يشكل بنحو التراب والصابون والسكنجيين  
 فانه قيمى (المثل) أى مثل الهالكه في موضع الخصومة عند شيخ الاسلام وفي موضع  
 الغصب عند الامام السرخسى كما في المحيط فان كل القيمة فيه أكثر فللمغصوب منه  
 الخيارات الثلاثة وإن كانت أقل فللغاصب الخيارات إلا أن ينتظر كما في العمدى (كالمكيل)  
 المتقارب (والموزون) المتقارب (والعددى المتقارب) والزرى المتقارب أى  
 ما لا يتفاوت احاده في القيمة وإنما قيده لانه ليس مطلق كل منها مثله الا ترى ان السوى  
 والناظرى البزر بتقدير الزاء بالفارسية تحلو أى مغزى قيميل وان كل الأول كيليا والثانى  
 وزنيا على ما قال صدر الاسلام وذهب الاسييجالى الى أن المثلى المكيل والعددى  
 لمتقارب وكل موزون مصنوع يضره التبعض (فان انقطع المثلى) بحيث لم يوجد  
 في الاسواق كما في السكرانى وغيره اولم يوجد أصلا كما في شرح الطحاوى (فقيمه) عند  
 أبي صيفيه (يوم يختصمان) أى يقضى بينهما وهو الأصح كما في الخزانة وهو الصحيح  
 كما في الختفة وعند أبي يوسف يوم الغصب وهو اعدل الأقوال كما قال المص وهو  
 المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما في ذخيرة  
 الفتاوى وبه افتى كثير من المشايخ كما في صرف الكفايه (و) يجب (في غير المثلى) أى  
 ما يتفاوت احاده في المالىة من القيمى (قيمه يوم الغصب) بالاجماع كما في المصنفات  
 وهذا اذا كانت هالكه وكذا اذا استهلكته عنده وأما عند ما فقيمه يوم الاستهلاك  
 كما في المختلفات (كالعددى) المتفاوت والذرى (المتفاوت) والحيوان وكل موزون  
 غير ذلك من المصنوع ومادون نصف صاع وما اغتلط من موزونين أو مكيلين كالبر  
 والشعير المختلطين وتماه في العمدى (فان ادعى) الغاصب (الهالك) أى هلاك  
 المغصوب (حبس) ذلك الغاصب فانه مقر بالغصب فاذا انكر أقام عليه بينة والصحيح  
 إنه لم يقبل البينة في حق الحبس وفيه رمز الى أنه لا يشترط بيان الجنس والصفة والقيمة  
 وقيل باشتراطه (حتى يعلم) ويظن بمضى مدة موكولة الى رأى القاضى (أنه) أى  
 لمغصوب (لو بقى) ولم يهلك (لظهر) وحينئذ يقضى بالقيمة وفيه أشعار بأنه لو رضى  
 بالقيمة قبل الحبس لم يقض بها عليه وقال الحلوانى أنه يقضى بها حينئذ السك

في المحيط ( ثم اى بعد هذا التلوم والعلم بالهلاك ( قضى عليه بالبدل ) مثليا او قيميا  
 وفيه دلالة على ان الموجب الاصلى رد العين ( والقول فيه ) اى فى مقدار البدل  
 ( للغاصب ) مع يمينه لانه المنكر ( ان لم يقر ) للمالك ( حجة الزيادة ) التى ادعاها  
 فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر قول الغاصب حينئذ وفيه اشعار بان دلوم  
 يقر واقام الغاصب حجة القلة لم يقبل وهو الصحيح كما فى النهاية ( فان ظهر ) مغصوب ادعى  
 ملاكه ( وقيمته اكثر ) اى حال كون قيمته اكثر مما ضمن الغاصب به وان اقل كذا نقى  
 الف درهم كما فى الزايدى ( و ) الحال انه ( قد ضمن ) الغاصب ( بقوله ) اى الغاصب  
 مع يمينه ( اخذه ) اى المغصوب الظاهر ( المالك ورد بدله ) لانه لم يتم رضاه ( او اضمنى  
 الضمان ) اى اجاز ضمانه بل رضى بالبدل وترك المغصوب فى يد الغاصب وفيه اشعار  
 بانه لو كان القيمة دونه ومثله لم يكن له خيار لانه توفر بدل ملكه لكن فى ظاهر  
 الرواية الخيار وهو الاصح كما فى الهداية فلاولى ترك قوله وقيمته اكثر ( وان  
 ظهر ) وقيمته اكثر او مثله او دونه ( وقد ضمن ) الغاصب ( لا بقوله ) اى الغاصب بل  
 بتكوله او بقول المالك او بيمينته ( فهو ) اى المغصوب ( للغاصب ) لرضاء المالك به  
 ( وان اجر ) الغاصب ( المغصوب او ) الامين ( الامانة ) كالعارى والوديعة ( او ربح )  
 الغاصب او الامين ( بالتصرف ) كالبيع ( فبيها ) اى المغصوب والامانة ( تصدق )  
 الغاصب او الامين وجوبها بالاجرة والربح عندهما خلافا لابي يوسف وفيه اشارة الى ان  
 كلا من الاجرة والربح صار ملكا لهما خبيثا وحراما لحبث السبب وهو التصرف  
 فى ملك الغير وكل حلال عنده لان المضمونات تملك باداء الضمان والى انهما لا يصرفان  
 فى حاجتهما الا اذا كانا فقيرين فالقضى منهما لو تصرف تصدق بمثله والى انه لو ادى  
 الى المالك عمل له التناول لزم والحبث كما فى الهداية والى انهما لا يصيران حلالين بتكرار  
 العقود وتداول الالسة كما فى الكرماني ( الا ان يكونا ) المغصوب والامانة ( دراهم  
 او دنانير لم يشر ) اى لم يضمن ( اليهما ) وقت العقد بل اشر الى غيرهما او اطلق الثمن  
 ونقدهما ( او اشر ) اليهما ( ونقد غيرهما ) فانه لا يتصدق به لانه حلال وفيه اشارة الى انه  
 و اشر اليهما ونقدهما تصدق لانه لو لم يتعين بالاشارة الا ان ضم النقد يورث الحبث  
 هذا كله عند الكرخى وعليه الفتوى دفعا لخرج فى هذا الزمان كما فى النخبة وغيره  
 الا ان مشايخنا قالوا انه لا يطيب بكل حال وهو المختار لاطلاق البسوط والجامعين والى انه  
 لو تزوج باحد هما امرأة او اشترى امة او ثوبا او طعاما حل الانتفاع ولم يتصدق بشىء  
 فى قولهم لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منهما مخالف للدرهم او الدينار كما  
 اشير اليه فى الهداية وغيره ثم شرع فيها بوجوب الملك فقال ( وان غصب ) شيئا

( وغيره ) الغاصب اياه بالتصرف احتراز عن مبيع غصبه فصار ملحقا عنه فانه اخذ  
بلا ضمان ( فزال اسمه ) احتراز عن كاذب فكتب عليه او قطن فغز لها ولبن فغصبه فغضا  
او عصير فخلله فانه لا ينقطع به حق المالك وقيل ينقطع كما في المحيط ( واعظم منافعه )  
اي اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فسبكها بلا ضرب فانه وان زال اسمه لكن  
يبقى اعظم منافعه ولذا لا ينقطع به حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم  
بمعنى عن اعظم المنافع كما ظن ( ضمنه ) اي الغاصب المفصوب ( وملكه ) بتقرر  
الضمان على الغاصب كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين  
ان سبب الملك الغصب عند ادعاء الضمان كما في المبسوط فلواي المالك عن اخذ القيمة واراد  
اخذ المغير لم يكن له ذلك كما في النهاية لكن حكى عن الامام مفتي الثقلين ان الصحيح عند  
المحققين من مشايخنا على قضية مذموب اصحابنا انه لا يملك الا عند تراضي الخصمين  
بالضمان او قضاء القاضي به او ادعاء البديل كما في النخيرة وغيره ( بلا حل ) لانتفاع به لانه ملك  
خبيث ( قبل ادائه له ) مثله او قيمه حقيقة او حكما كما اذا ضمنه الحاكم او المالك كما في  
الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه لا يستخلص عن وبال بعد ادعاء البديل بلا توبة والى انه  
يجل بعده بلا استحلال لكنه لم يحل كما في المحيط وغيره ( كذا بخرشة ) او ابل او بقر  
مغصوبة مع ساجها وتاربها ( وطبخها ) فانه حينئذ غير ما فلا يزال الاسم بالساج ولذا  
لا ينقطع به حق المالك وضمن النقصان وكذا بالتأريب لا ينقطع وقيل ينقطع به وقيل لا  
ينقطع اذا كان للأرب قيمة كما في الزايد وفيه اشعار بانه لو طبخ الحنطة او اللحم  
المغصوب صار ملكا له بلا حل وهذا عند هؤلاء ما عند في محل وكذا الوضغ طعاما مغصوبا  
فابتلع وشرط الطيب عنه وجوب البديل وعند هذا ادأه وعليه الفتوى كما في  
الخلاصة وغيره ( و ) مثل ( جعل صفر ) او حديد او ساجة مغصوب ( اثناء ) مثل كوز  
او فلسا او سكين او بابا فانه ضمنه وملك بلا حل ( بخلاف ) جعل ( الحجرين ) الفضة  
والذهب اثناء ودرهما او دينارا فان الاسم يلق ( فهما ) عنده ( للمالك بلا شيء ) عليه  
اوله وضمن مثله عند هؤلاء وفيه اشعار بانه لو دفع دراهم الى ناقد لينقد فغمز هو كسر ضمن  
الا اذا امر بالغمز على ما قالوا كما في قاضيخان وفيه اشعار بانه لم يضمن عند بعضهم على  
ما تقرر ( ولو خرق ثوبا ) مغصوبا بالتشديد والتخفيف كما في المضمرات والاول  
اولى لانه يشير الى الخرق الفاخيش والمتأخرين في تفسيره اختلفا والصحيح ما اشار اليه  
بقوله ( وقوت ) بذلك التخريق ( بعض عنه ) وبقي بعضها ( وبعض نفقه )  
وبقي بعضه بالواو وفي بعض النسخ بكلمة او كما في نسخ الزقاية وهي بمعنى الواو كما  
في المعنى وغيره فان الاول وهو الصحيح كما في الكرمات والهداية والمحيط وغير ما فيهن



الظن الحكم الجزم بقساد كلامه بأنه يفيد فحش خرق فاتمه بعض العين دون بعض  
 النفع (طرحه) أي الثوب (المالك عليه) أي المخرق (واخذ) منه (قيمته) سالما  
 (أواخذه) أي الثوب المخرق (ضمن) المالك خرقه (نقصانه وفي الخرق اليسير)  
 ضد القماش فوت الجودة لافت بعض العين وبعض النفع كما أشير إليه في المحيط وحكمه  
 أنه (ضمن ما نقص) لأنه تعيب من وجه وقيل القماش ما نقص ربع القيمة واليسير دونه  
 وقيل نصف القيمة ودونه وقيل ما لا يصاح بعده لثوب ما وما يصاح له وقيل يرجع فيهما  
 إلى أهل الصناعة فماعدوا قماشاً قماشاً ويسرا فيسير وقيل أن طويلاً قماشاً  
 وعريضاً فيسير والأول أصح وإنما ذكر منه المسئلة هنا لأنه غصب حقيقة أو حكماً  
 أو مبنى عليه بعض مسائله من قطع الثوب المفصوب قماشاً أو يسيراً الكل في المحيط  
 والأصل أن ما يوجب النقصان أربعة وفي الكل ضمنان إلا في الأول تراجع السعر  
 وفوت جزء من العين وفوت يوصف مرغوب كفوت السمع واليد في العبد وفوت معنى  
 مرغوب كنسيان حرفة في العبد في يد الغاصب كما في الزاهدي (ومن بنى) بناء  
 رعى أرض غيره غصبا (أو غرس) شجرة كذلك (أمر) الغاصب (بالقلع) أي قلع  
 البناء أو الشجر (والرد) أي رد الأرض فارغة إلى المالك ولو كان القيمة أكثر من قيمة  
 الأرض وقال الكرخي أنه لا يؤمر به وحيثئذ يضمن القيمة وهذا أوفق لمسائل الباب  
 كما في النهاية وبه أفتى بعض المتأخرين كصدر الإسلام وأنه حسن ولكن نحن نفتى  
 بجواب الكتاب اتباعاً لأشياخنا كما في العبادي ومالاً به من معرفته أن القلع إنما يحل إذا  
 لم يقض عليه بالقيمة والأقل أنه يحل وقيل لا يحل لأنه تضييع المال بلا فائدة كما في  
 الزاهدي (وللمالك أن يضمن له) للغاصب (قيمة بذء أو شجر أمر بقلعه) أي قائم  
 في الأرض لاقيمته فلو عا إذا المقلوع قيمة أكثر من القائم فلن المؤنة والأجرة صرفت في  
 قلع المقلوع دون القائم كما في النهاية وطريق معرفة القيمة أن يقوم الأرض بلا بناء  
 أو غرس وتقوم مع أحدهما مستحق القلع فيضمن الفضل مثلاً إذا كانت قيمة الأرض  
 بنحو عشرة دراهم ومعه مستحق القلع خمسة عشر يضمن المالك خمسة للغاصب ويسلم  
 الأرض معه للمالك (أن نقصت) الأرض (به) أي القلع وروى هشام عن محمد أن الأرض  
 أن نقصت به أخذ الأرض وضمنه النقصان وليس له أن يأخذ الأشجار ويضمن قيمته  
 للغاصب وإنما له ذلك إذا فسد الأرض بقلعها كما في المحيط وغيره (وإن دمر)  
 بالتشديد أو صغر الغاصب (الثوب) الأبيض (ضمنه) أي ضمن الغاصب قيمة ذلك  
 الثوب حال كونه (أبيض) وسلم إلى الغاصب (أواخذه) أي الثوب (وغرم ما زاد الصبغ)  
 فيه لأن الصبغ مال متقوم للغاصب وللمالك ترك الثوب على حاله والصبغ على حاله ويبيع

الثوب ويقسم الثمن بينهما على قدرهما كما في المحيط (وان سود) ذلك الثوب (ضمنه)  
 لى ضمن المالك قيمته (أبيض أو أخضر أو لاشيء) عليه (للفاصب) وقالان السواد كالحمرة  
 في حكم الخيار فيضمن أو يفترم وقيل أن كل الثوب مما زاد قيمته بالسواد فالجواب  
 ما قالوا وإن انتقص فما قال وقيل أن هذا اختلاف زمان فاجاب على عادة بنى أمية  
 وهما على طريق العباسية حكى أن هارون الرشيد شاور أبا يوسف في لون ثوب الليس  
 فقال أحسن الألوان ما كتب به كتاب الله تعالى فاستحسنه هارون وتبعه من بعده  
 كما في الكرماني وغيره (وان باع) الفاصب العبد المفصوب (أو اعتق ثم ضمن نفذ البيع)  
 أي بيع الفاصب (لا الاعتق) لأن الملك الناقص يكفي لنفاد البيع لا العتق وفيه  
 إشارة إلى أن تضمين قيمته يوم الفصص ويوم البيع سواء في النفاذ وهو لم ينفذ إلا إذا  
 ضمنه قيمته يوم الفصص وإلى أنه لو باعه المشتري أيضا ثم ضمن المالك الفاصب لم ينفذ  
 البيع الثاني ويبطل وقيل ينفذ أيضا لأنه صار ملكا من وقت الفصص كما في العمادى  
 (وزائد الفصص) ونماؤه (متصلة) كالسمن والجمال (أو منفصلة) كالولد واللبن  
 والشعر (لا تضمن أن هلكت) إذا ليزيلها الفاصب عن يده مالك والأحسن ترك  
 الشرط اعتمادا على الاستثناء (ألا بالتعدي) بأن أهلك قد دفع فذبح أو أكل أو باع وسلم  
 (أو المنع) أي يمنع الفاصب أيها عن المالك (بعد الطلب) أي طلبه منه (وغير المسلم) لا  
 يضمن مسلم أو ذمى أن أهلكها بالشرب أو القاء الماح أو الخلل أو بغيره فتصير خلافا لهاك  
 خبر ذمى ضمن وتماه في النهاية وفيه أشعار بأنه أثم به وهذا إذا اتخذها للتخيل فلو  
 اتخذها للشرب أو البيع لم يأت كمافي المجاهر (وخنزيره) كذلك فلو أهلك مسلم أو ذمى  
 خنزير ذمى ضمن (ومنافع الفصص لا يضمن) أن أهلكها الحب وثما في يده فلو غصب عبدا  
 خبازا أو دابة واستعمل إياها ثم رده على مالكه لا يضمن وفيه أشعار بأنه لو غصب  
 منافعه بدون الإهلاك لا يضمن بالطريق الأولى كما إذا غصب ذلك العبد إياها بلا استعمال  
 ثم رد كمافي الكرماني ويستثنى منه منافع غصب الوقف فإنها تضمن وعليه الفتوى  
 كما في العمادى وسهى من ظن الأجرة غصبا واعترض على ما ذكره من الأصل اعتراضا  
 فعليا بما في السراية أنه لو سكن دارا معدة للاستغلال وجب أجر المثل وعليه الفتوى  
 (بإخلاف) غصب (السكر) بفنختين في من ماء الرطب إذا اشتد  
 (والممنصف) اسم مفعول من التنصيف مذهب نفسه بالطبخ من ماء العنب  
 فإنه يضمن قيمتهما أن أهلكها وقال لم يضمن وفيه أشعار بأنه لم يضمن أن أهلك  
 الباذق مذهب قليله بالطبخ منه وعن أبي حنيفة فيهر وأيتان كمافي الهداية (والمعزق)  
 أي معزق مسلم أو ذمى بالكسر وسكون العين الموهلة وفتح الزاء والفاء

نوع من الطباير يتخذها أهل اليمن كما في المغرب فمن الظن أنه آلة اللهوكالمنمار  
وغيره والاعسق العزق بفتح العين والسكون واحد المعازق آلات اللهوكالبربط والطنبور  
والصنج والعود والمزمار والطبل والدق ونحوها (فأجب) عنده (قيمة لالهو) أي  
قيمة المعزق من حيث أنه مشب منحوت منتقعه في الجملة لا من حيث أنه آلة للتلمي  
وقال يضمن وهذا الاختلاف قيمة إذا فعل بالأمر الامام والأفلا يضمن بلا خلاف وقيل هذا  
الخلاف في طبل ودق لاهو وأما في ما للعرس فيضمن بلا خلاف كما في الهداية وغيره  
وعلى هذا الخلاف النرد والشطرنج ويفتن بقولهما الكثرة فساد الزمان كما في  
الحقائق والمحيط وغيرهما وفي الزمانى أنه لم يضمن في قولهم يكسر دفان الخمر  
وخوابيه وعود المغنى وفي الصغرى أن الاختلاف في الضمان دون إباحة اتلاف المعازق  
(ومن حل قيمه عبد) ولو عاقلا فذهب أوربا ط سفينه ففرت (أو فتح قصص طائر)  
أولاب امبطل دابة فدميت (لا يضمن) عند مهمل خلا فالمحمد وعنده لو طار أو ذهبت  
على الفور ضمن والأفلا وقال السرغسي لو كان العبد عاقلا لم يضمن بالاتفاق وفي  
الكشف لو أمر عبدا بالبقاء ضمن (ومن سعى) ونم إلى سلطان ولو غير جائز فيضمن  
الساعي مطلقا وعليه الفتوى كما في الجواهر والسعاية تختص بالنسيئة كما في المفردات (بغير  
حق) فلو كان يوزيه ولم يمكنه دفعه إلا بذلك لم يضمن كالضرر وب إذا اشتكى إلى سلطان  
فلحق منه ما لا لذلك وكذا إذا كان يفسد ولا يمتنع بالأمر بالمعروف كما في المحيط (أو قال)  
ولو صادقا (مع ما كم) أي رجل مصاحب لظالم (بغيرم) الناس جزا فالأخالة فلو كان  
قديلا بغير جزا فاقا لم يضمن كما في المحيط (أنه) أي فلانا (وجد) أو جمع (مالا فقره)  
السلطان أو الحاكم لا يضمن عند هب أو يضمن عند محمد لأنه غير مضطر فيه وهو الممار كما في  
القاعدى وعليه الفتوى لكثرة الفساد كما في الخلاصة وغير ما فلو مات الساعي أخذه المظالم  
فد الحسار من تركته وهو الصحيح ولو كان عبدا لم يطالب به إلا عند العتق ولو كتب  
عامل أسامى أهل بلد بأمر سلطان ودفع إلى أعوان فلحق وأمنهم دراهم فالظلمة على كل من  
الثلة في الدنيا والآخرة وذكر الصدر الشهيد أنه لو أمر إنسانا بأخذ مال الغير فالضمان  
على الأخذ لأن الأمر لم يصح وهكذا في كل موضع يكون الأمر فيه غير صحيح الكل في  
الجواهر وقد فكر رمى الختم على الضمان فهو الكافي

\* (كتاب الرهن) \*

أورد بعد الغصب لأن فيه استيفاء في الجبال بخلاف الرهن (هو) اسم ما وضع وثيقة  
للدين كما في المفردات ومصدر رهنه الشيء وقد قالوا أرهنه أي جعله رهنا ورهن

منه إلى أخذه كما في القاموس فللراهن المالك والمرتهن أخذ الراهن لكن في أكثر الكتب  
 أنه لغة الحبس وشرعا (حبس مال مقوم) حيوانا كان أو بهيمة أو عرقا أو عقارا  
 مقروعا أو معدودا مكلا أو موزونا وفيه إشارة إلى أن الحبس الدائم غير مشروع ولذا لو  
 أعترض من الراهن أو غيره بأذنه أو غصب منه الراهن لم يبطل وإلى أنه يجوز للراهن  
 بطريق التماطى كما في الكرماني فيشكل ما بعده إلا أن يعمم والتبادر أن يكون الحبس  
 على وجه الشرع فلو أكره المالك بالبيع إليه لم يكن رهنا كما في الكبرى فليس عليه  
 ذكر الأخذ وظن ويدخل فيه من ذمى خمر عند ذمى (بحق) أي بسبب حتى مالى  
 ولو مجهولا واخترز به عن نحو القصاص والحد واليمين (يمكن أخذه منه) أي استيفاء  
 هذا الحق من ذلك المال واحترز به عما يفسد كالجهد وعن نحو الأمانة والمديون  
 وأم الولد والمكاتب لكنه لا يتناول ما كان أقل من الدين (كالدین) أي مثل ما وجب  
 في الذمة ولو حكما من نحو بدل الأجرة والكتابة والجناية وفي الكافي إشارة إلى أنه جائز باليمين  
 المضمونة أما بنفسها مما يجب المثل أو القيمة كالمغصوب والمقبوض على سوم الشراء  
 والمقبوض بحكم البيع الفاسد وبذل الخلع في يدها والمهر في يده أو غيرها كالبيع  
 قبل القبض فإنه مضمون بالثمن كما في الكرماني وسيأتى فمن الظن أن المناسب ترك الكافي  
 وأن كان كلامه في الشرح مائلا إليه نعم المناسب ترك الحكم إلى التعريف وهو عقد وثيقة  
 بطرف الاستيفاء (وينعقد) الرهن (بإيجاب) كرهنتك بمالك على من الدين أو أخذ  
 هذا الشيء رهنا به (وقبل) كرهنته سوا صدر من مسلم أو كافر أو عبدا أو صبي أو أصيل  
 أو وكيل فالقبول ركن كالإيجاب واليه مال أكثر المشايخ فإنه كالبيع ولذا لم يتحدث من خلق  
 أنه لا يرهن بدون القبول وذهب بعضهم إلى أنه شرط صيرورة الإيجاب علة لأنه  
 عقد تبرع ولذا لم يلزم إلا بالتسليم ويحدث من خلق به بلا قبول كما في الكرماني  
 ومن الظن أنه غير تام لكون الهبة تبرعا والقبول فيه ركن لأنه على هذا الخلاف كما مر  
 (ويلزم) الرهن (أن سلم) المرهون فالقبض شرط للزوم فللراهن أن يرجع قبل  
 واليه مال شيئا بالسلام وفي الأصل أنه شرط الجواز وهو الأصح كما في النخبة وفيه  
 إشعار بأن التخيامة تكفى كما صرح به وفي الجواهر إذا تصادفا على القبض بكفى  
 حال كون المرهون (محورا) اسم مفعول من الحوز الجمع أي مجموعا غير متفرق كالشجر  
 على الشجر كما في الزمدي أو معلوما يمكن خيلته فإن كونه مجهولا لا يتخل بقبضه كما في  
 الاختيار أو مقسوما فإنه لم يصح مشاعا كما في الكرماني (مقرعا) غير مشغول بحق الغير  
 كالأرض والتخل المشغول بالزراعة والثمار (متميزا) غير مشاع كما في النخبة والاختيار  
 وغيرهما أو غير متصل اتصال خلقة كاتصال الثمر بالشجر كما في الكرماني ولا يضري

الاستدراك على تقسيم غيره وفيه رمز الى انه لو رهن دارا فيها جدار مشترك لم  
يصح كماله اتصل جدار منها متصل بجدار مشترك الا اذا استثنى الجدار وقال  
نجم الأئمة ان الحائظ لو اشترك صح الرهن في العرصه والسقف والجدار كما في الزاهدى والى  
ان اتصاف الموهون بهذه الصفات ليس بلازم عند العقد بل عند القبض فلو اتصل  
واشتغل بغيره كان فاسدا لا باطلا وكذا لو كان شايعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو  
اختيار الكرخى فلما ارتفع الفساد عند القبض صار صحيحا لازما كما في الكرماني  
(والخليفة) رفع الموانع والتمكين من القبض (تسليم) في ظاهر الرواية وهو الاصح كما في  
الهدايق وغيره وعن أبي يوسف ان التسليم لا يثبت في المنقول الا باخذ البراهم كما في  
الكرماني (كما في البيع) الصحيح دون الفاسد فانه واجب الاعداء فلا يكفي فيه التخلية  
(ضمن) المرتهن ولو رهننا فاسدا مرهونا هالكا في يده ولو فسخ العقد وعند الكرخى  
المقبوض بالرهن الفاسد امانة كالمقبوض بالبطل والاول اصح كما في الذخيرة (بأقل  
من قيمته) اى قيمة الرهن عند القبض كما في الاختيار (ومن الدين) اى بدلين او قيمة  
اقل من قيمته او من الدين مرتبا فكلما من تفضيلية والمفضل الدين أولا والقيمة ثانيا  
والمفضل عليه بالعكس ومن الظن ان الاظهر بالأقل كما في بعض النسخ وكذا ما في الكرماني  
ان الصحيح الأقل لان من تبعضية والمعرفة لا تتناول النكرة الا ترى ان نحو افضل  
منهما اقتضى ثالثا بخلاف الأفضل منهما فان الأفضل صالح ان يكون بعضا منهما لان  
المعرفة تتناول المعرفة فانه قاعدة فقهية لم تستور عن النجاة وتتمه الكلام في طلاق  
المريض ولا يخفى انه مشعر بحكم المساواة ولذا فرع فقال (فلو هلك) كل الرهن  
في يده (وهما) اى القيمة والدين (سواء) اى متساويان في المقدار (سقط دينه) رأسا  
للاستيفاء (وان كانت قيمته) اى الرهن (أكثر) من الدين سقط فلم يرجع الى الراهن  
بشيء (فالأفضل امانة) اى ما كن زائدا على الدين من الرهن في يده كان امانة فلم  
يضمن بهلاكه (وفي) قيمة له (أقل) من الدين (سقط من دينه بقدره) اى ذلك  
الأقل (ورجع) المرتهن على الراهن (بالفضل) من دينه وفيه اشعار بأنه لو هلك  
بعض الرهن قسم الدين على الباقي والموجود فلورهن دارا قيمتها ألف بالى  
فتخربت في يده قسم الألف على قيمة البناء والعرصه يوم القبض فما اصاب البناء سقط وما  
اصاب العرصه بقى وتماهى في العمادى (ويحفظ) الرهن وجوباً على المرتهن (كالودبعة)  
فيحفظ بنفسه ويبعض عياله كالوالد والزوجة والولد والعبد والاجير كما مر وفيه اشعار  
بان المرتهن يؤخذ بهما يؤخذ به المودع ولذا قال (وان تعدى) المرتهن في الرهن  
كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى والاستخدام بلا إذن او السفر (ضمن)

كله بكل قيمه ( كالفصب ) أى مثل ضمان الفصب لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمة يوم القبض فى القيمة والمثل فى المثل الا اذا انقطع قيمته يوم الحسومة وفيه اشارة الى انه يحرم الانتفاع من الرهن بلا اذن له واما بلا اذن فيكره كما فى المضمرات وغيره ولا يكره كما فى الهبة فلا وراد استمرار الاذن قال كلما نبي عن الانتفاع كان مأذونا به فى مدة الرهن كما فى الخزنة ( ولا يصح ) من المرتهن والمودع ( فيهما ) أى الرهن والوديعة ( رهن واجارة واعارة ) ولو عند عياله ( وايداع ) عند اجنبى وهذا تصريح بما علم ضمنا وان الكل تعد كما لا يخفى ( و ) لا يصح ( فى الموجر ) بالفتح ( الاول ) أى الرهن فيصح فيه الاجارة والاعارة وكذا الايداع وفيه اختلاف عند اصحابنا وتامه فى العمادى ( و ) لا يصح ( فى المعار الاولان ) أى الرهن والاجارة فيصح الاخران وقد نظم السكك فقال ( نظم ) موجر از رهن فقط مبدار دور \* عاريت را موجر و مرهون مكن \* رهن ومودع قابل ابن چار نيست \* بشنو از صدر الشريعه ابن سخن ( ولا يبطل الرهن ) عقدا ( لو فعل ) واحدا من العقود الاربعة لانه تعدد لا ينافيه عقد الرهن ( لكن يضمن ) بالهلاك حينئذ ( كما مر ) أى مثل ضمان الفصب وفيه اشعار بان له لو عاد الى الوفاق عاد رهنا ويبرى عن الضمان كما فى العمادى ( وجعل الخاتم ) بفتح التاء وكسر ها ( فى المختصر ) اليمنى او اليسرى بكسر الصاد وبفتح الهمزة الاصبع الصغيرى ( تعد ) واستعمال لاحتفظ وفيه اشارة الى انه لو جعل الخاتم فوق خاتم له ام يضمن الا اذا كان ممن يتجهل بخاتميين كما فى قاضى خان ( و ) جعله ( فى اصبع اخرى ) ابهام او سبابة او وسطى او بنصر ( حفظ ) سواء كان الحافظ رجلا او امرأة وقل مشايخنا انه تعدد منها فهو ضامنة وتامه فى العمادى ولا يخفى انه لو قال وجعل الخاتم فى غير المختصر حفظ لكان مغنيا عن سابقه ( واذا طلب ) المرتهن ( دينه ) فى بلد العقد ( امر ) المرتهن ( باحضار رهنه ) ان لم يكن للرهن مؤنة حمل بقرب بنته الا ( الا اذا وضع ) الرهن باتفاقهما ( عند عدل ) فحينئذ لا يؤمر به وفيه اشعار بان له لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه ام يؤمر به كما فى النخبة ( فيسلم كل دينه ) عند احضاره ليتعين الحق ( ثم ) يسلم ( رهنه ) وفيه رمز الى انه لو سلم بعض الدين لم يؤمر بتسليم بعض الرهن كما فى الهداية ( وكذا ان طلب ) دينه ( فى غير بلد العقد ) امر باحضار رهنه. وقيل لا يؤمر ( ان لم يكن للرهن مؤنة حمل ) أى ثقله ولا يخفى ان المؤنة ترفع مؤنة الحمل وفيه اشعار بان له اذا كان له المؤنة اجبر الراهن على قضاء الدين ولم يؤمر بالاحضار لكن ان طلب الراهن التحليف يحلف على الهبات بما ملك الرهن كما فى النخبة ( وعليه ) أى على المرتهن ( مؤن ) بضم الميم وفتح الهمزة جمع مؤنة ( حفظه ) أى

أي ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن كإبرة الخافضة والبيت وماوى الغنم فلا يلزم شيء  
منه لو اشترط الراهن كما في الذخيرة (وعلى الراهن) وأن لم يكن في الرهن فضل  
(مؤن تبقية) أي ما يحتاج اليه في نفس الرهن كالطعام والشراب واللباس وأجرة  
الظفر والرأى والعلف وسقى البستان وكري الأثمار وتلفيح النخل وجد إذا التهم وغيرها  
ما يصلح عليه العشر والجراج (وجعل الأبق) بالضم أي أجرة قراده من الفرار  
(ومداواة الجرح) أي معالجته وثمن الدواء وأجرة الطبيب وقضاء الجناية (منقسم)  
ذلك بالخصم (على المضمون) أي ما دخل في ضمان من الرهن (والأمانة) أي ما لم  
يدخل فيه منه وهذا إذا كان الدين وقيمة الرهن سواء فلو رهن عبداً بالف قيمته  
الفان فابقي قدر رجل من مسيرة السفر فلجعل عليه نصفان وعلى هذا المداواة  
وقال المشايخ هذا إذا أخرج عند المرتها والافعل على الراهن وقيل أنه على المرتها  
في الحالين كما في السكر ما إذا كانت أكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر  
الزيادة كما في الخزائن وأعلم أن الراهن إذا غلب فانفق المرتها عليه شيئاً بلا إذنه  
فهو متطوع إلا إذا جعل القاضى ذيناً على الراهن فبمجرد الأمر بالانفاق لم يرجع  
عليه عند كثير المشايخ وعنه أنه لو اتفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعند أبي يوسف  
يرجع حاضراً أو غائباً كما في الذخيرة لكن في قاضيخان أنه لو كان حاضراً وأب  
عن الانفاق فامر القاضى به رجوع عليه وبه يفتى

\* (فصل) \*

لا يصح ويطلب كما في المعطوفات بعده على ما في التنق وغيره (رهن مشاع) ولو لم  
يقسم من الشر يك شيوعاً مقارناً كرهن نصف الدار شايها أو طارياً كرهنها ثم فسخ  
في النصف مثلاً أو أباطل لأن هذا الشيوع راجع إلى محل الرهن وما يرجع إلى العمل فالبقاء  
كالابتداء وقد قالوا باستثناء الهبة من هذا الأصل لأنها لا تحتاج إلى القبض إلا عند العقد  
بخلاف الرهن فإن حكمه دوام القبض كما في السكر ما في وغيره فمن الظن أنه منقوض بالهبة  
وعن أبي يوسف أن الطارى غير باطل فالباطل مالا يكون مالا أو لا يكون المقابل مضموناً  
فلو قبض مشاع لم يدخل في ضمانه وعن محمد أنه دخل في ضمانه ولو قبض مفرزاً لم يكن  
رهنه إلا بتجديد العقد وأنه لم يصح بالباطل لأن بعضهم قالوا أنه فاسد فلو قبضه  
مشاعاً كان مضموناً ولو قبض مفرزاً عدا جائزاً والفاقد ضد الباطل ويستثنى ما كان  
الراهن اثنين فإنه لو كان لرجل على رجلين دين على كل حدة فله رهنه عند أمشركا  
بينهما بجميع حقه رهن واحد جاز لو رهن كل نصيبه من العبد أم يجزى كما في الذخيرة





حكماني الكفاية وغيره وانما اطلق تابع للهداية وغيره فمن الظن انه لم يلتفت اليه لانه  
 غير متعارف لانا لانسلم ذلك ولو سلم لانسلم انه مقيد به كما لا يخفى على واقف هذا  
 الكتاب (واعلم) انه لو سمي فقال المرتهن لا يكفيك فابعث الى رهنه حتى ابعث الكفاية  
 فبعث فهلك الرهن كل عليه الاقل من الرهن ومن المسمى كما في النخيرة وغيره (و) صح  
 الرهن (برأس مال السلم وثمان الصنف) قبل الافتراق ولم يصح عن زفر لانه استبدل وورد  
 بان الاستبدال اخذ صورة ومعنى والاستيفاء في الرهن اخذ معنى فان العين امانة  
 والمضمون هو المالية (و) صح بمقابلة (المسلم فيه) قبل الافتراق وبعده وعن زفر فيه  
 روايتان (فان هلك) رهن برأس المال وثمان الصنف ومن الظن ان الضمير شامل لرهن  
 المسلم فيه فابتلى بما ابتلى فان ما بعده ككلامه في الشرح نادى باعلى صوت على بطلانه  
 (في المجلس) اي قبل الافتراق (فقد اخذ) المرتهن به وفيه اشعار بان قيمة الرهن  
 مساوية لرأس المال وثمان الصنف واكثر فان كانت اقل لم يصح الا يقدره كما اشار اليه  
 فقال (وان افترقا) اي المتبايعان تفرق الا بدان (قبل نقد) اي اعطاء رأس المال وثمان  
 الصنف (و) قبل (هلك) الرهن (بطلا) اي السلم والصنف لعدم القبض حقيقة  
 ولا حكما فلن المرتهن لم يضر قابض الحق الا بالهلاك وانما لم يذكركم رهن المسلم فيه  
 وهو انه مستوف لحقه لانه يعلم من حكم الرهن بخلاف حكم اخويه (ويتم) الرهن ويلزم  
 (يقبض عدل) غير المرتهن وفيه اشعار باشتراط كون العدل عاقلا بالغالا لانه القادر  
 على القبض كما في المحصر (شرط) باتفاق المتعاقدين في العقد (وضعه) اي الرهن  
 (عنده) اي العدل (ولا اخذ) اي اخذ الرهن (لاحدهما) اي الراهن او المرتهن (منه)  
 اي العدل وفيه رمز الى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جاز اخذه كما اشير اليه في الاختيار  
 والى انه لو دفع العدل الى احدهم لم يضمن لكنه ضامن القيمة فدفع القيمة الى عدل اخر  
 لانه خائن كما في النخيرة (وهلكه) اي الرهن (معه) اي العدل سواء كان في يده او يد  
 امراته او ولده او خادمه او اخيه (هلك رهن) لانه كالمرتهن (فان وكل) الراهن (العدل  
 او غيره) من نحو المرتهن (تبيعه) اي بيع الرهن مطلقا وعند انتهاء اجل الدين (صح)  
 ذلك التوكيل بالبيع مطلقا او عند حلول اجله نشر على ترتيب اللق كما في قاضيخان وغيره  
 فالخصيص بالحلول من الظن وفيه رمز الى ان تأجيل دين الرهن لم يقسد الرهن  
 بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافي دوام الحبس كما في الهبة والى انه لو وكل غير  
 عاقل فباعه بعد بلوغه لم يصح وهذا عنده خلافا لهما (واعلم) ان العدل اذا لم  
 يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كما في قاضيخان (فان شرط) هذا  
 التوكيل (في) عقد (الرهن لم ينعزل) الوكيل لانه من توابع العقد (بالعزل) اي عزل

الراهن فبقى ببقاء العقد وفيه رمز الى انه لم ينزل بعزل المرتين لانه لم يוכלه كفاي الهداية والى ان الراهن لم يعزله بل ارضاء المرتين وذابلا خلاف والى انه لو وكل بعد الرهن انزل بالعزل وهذا في ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم ينزل كفاي في النخيرة لكن الصحيح انه انزل كفاي قاضي خن (و) لم ينزل هذا الوكيل (بموت احد) من الراهن او المرتين او غيره وفيه اشعار بان له لو وكل بعد الرهن ومات الراهن انزل على ما قال بعض المشايخ ولم ينزل عند غيرهم كفاي المضمرات (الا) بموت (الوكيل) فانه رفع الوكالة فلا يقوم ولرثه مقامه وعن ابى يوسف ان وصيه يقوم مقامه وهذا خلاف جواب الاصل وفي التخصيص اشعار ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كفاي النخيرة ( فان حل الاجل والراهن او وارثه ) بعد موته ( غائب ) واي الوكيل ان يبيعه ( اجبر ) بالاتفاق ( الوكيل على البيع ) اي حبه القضي ايلما حتى يباعه فلن ابي بعده باء القاضى عندهم وقيل لم يبيعه عنده كفاي الكرماني وفيه رمز الى انه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بل اجبر هو فان ابي باعه القاضى عندهما ولم يبع عنده والى انه لو وكل بعد الرهن لم يجبر الوكيل كذا ذكره الكرخي وروى عن ابى يوسف والصحيح انه يجبر كفاي النخيرة ( كوكيل ) لادمعى عليه بالتمس المدعى ( بالخصومة ) اي جواب الدعوى ( غلبه موكله واياها ) اي ابي الوكيل الخصومة فانه يجبر الوكيل على الخصومة لثلا بطل حقه ( واذا باع ) الرهن ( العدل ) الوكيل بالبيع ( فالثمن رهن ) ولن لم يقبضه ليقامه مقامه بالبيع ( فهل كذا ) اي الثمن في يد العدل ( كذا ) اي الرهن في يد المرتين فيسقط من الدين بقدر الثمن وفيه اشعار بان له جزا ان يبيع الرهن بكل من التجريين وان كان الدين حنطة كفاي النخيرة

\* ( فصل التصرف والجنابة في الرهن ) \*

( وقف ) على اجازة المرتين وعن ابى يوسف نفذ ( بيع الراهن ) بلا اذن المرتين ( رهنه ) كذا وقف على اجازة الراهن بيع المرتين الرهن فلن اجازة ولا فلاول ان يبطل ويبيعه رهنه ولو هلك في يد المشتري قبل الاجازة لم تجز الاجازة بعنه للراهن ان يضمن ايها شاء وتعلمه في شرح الطحاوي ( ان اجازة مرتنه ) البيع ( اوقضى ) الراهن ( دينه ) اي الراهن ومن الظن انه للرهن او المرتين فانه الاقرب ( نفذ ) البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك ملكا صحيحا وقيل ملكا فلسدا كبيع الفضولي وعن ابى غنيفة انه يحتاج الى عقد آخر كفاي النخيرة وفي موضع من المبسوط ان يبيعه جائز وفي آخر انه فاسد وفي آخر باطل ويؤول الكل الى الموقوف وتعلمه في النهاية

وفيه اشعار بانته لو باعه بلاذنه من رجل ثم من آخر فاجاز بيع الاخر نفذ بيع الاخر كما في  
 الراهنى (وصار ثمنه رهننا) في ظاهر الرواية لان للبذل حكم العبد وعن ابي يوسف انه  
 لا يصير رهننا الا اذا شرط المرتهن عنف الاجازة فيميرورة الثمن رهننا والصحيح الاول كما في  
 النخبة (وان لم يجز) المرتهن البيع (وفسخ لا يفسخ في) القول (الاصح)  
 لان حقه الحبس لا غير فيبقى موقوفا ويفسخ في رواية ابن سماعة كعقد الفصولى حتى  
 لو استغنى الراهن فلا سبيل للمشتري عليه (و) اذا كان موقوفا (صبر المشتري الى فك  
 الرهن) فيسلم له المبيع (او رفع) المشتري هذه الحادثة (الى القلنس يفسخ)  
 البيع وفيه اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلاذنه تصرفا يقبل الفسخ لم يجز ذلك  
 التصرف في حق المرتهن اصلا ولم يبطل حقه في الحبس الا بعد قضاء الدين كبيع والاجارة  
 والكتابة والهبة والصدقة والاقرار فان تصرف تصرفا لا يقبل الفسخ نفذ  
 وبطل الرهن واليه اشار فقال (وصح) بلاذن المرتهن (اعتاقه) اى الراهن موسرا  
 او معسرا (وذلك يبره واستيلا دهر منه فلن فعلها) اى فعل الراهن هذه الافعال الثلاثة  
 حال كونه (غنيا ففى) اى فهو في صورة كون (دينه حالا) اى في الحال سواء كان  
 حالا في الاصل او مؤجلا ثم حل (اخذ) من الفاعل لها (الدين) ولو جبر الان اجله  
 فيما يقضى ولا يضمن القيمة لانه يقع مقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين  
 من خلاف جنسها فحيست بالدين حينئذ كفى الكافى (و) في دينه (الموعول)  
 وللتفتن لم يقل ومؤجلا اختصه (قيمه) اى الرهن لانه تعدى في حق المرتهن حال  
 كونه (رهننا) عنده ولا ضرورة الى تقدير يكون كما ظن (الى محل الاجل) دفعا  
 للضرر فقبضها حينئذ اذا كانت من جنس حقه والمحل يكسر الحاء فان مضارعه مكسور  
 (وان فعلها فقيرا) اولى مما وقع في بعض النسخ معسرا (فقى) صورة (العق) اى  
 الاعتنق (سعى في اقل) من هذه الثلاثة (من قيمته) اى قيمة العبد يوم الاعتناق  
 ويوم الرهن (ومن الدين) اى سعى للمرتهن العبد لتحصيل العتق عنده وتكميله  
 عند ما فى الاقل من هذه الثلاثة وقضى به الدين سواء كان حالا او مؤجلا اذا كان من خلاف  
 جنس فحبس ورجع المرتهن على الراهن ببقية دينه ان فضل على السعاية كما في النخبة  
 وشرح الطحاوى وغيرهما فمن التفسير الناقص اى ان كانت قيمته اقل من الدين سعى  
 فيها وان كان الدين اقل سعى فيه (ورجع) العبد الساعى به اسعى (على سيده)  
 الراهن ان صار (غنيا وان فعلها معسرا) (في اختيه) اى العتق من القيد والاستيلا (سعى  
 ذلك المديبر والمستولدة) (في كل الدين) سواء كان حالا او مؤجلا ان كسبه مال للمولى  
 بخلاف المعتق ولذا لا يزداد قيمته وقيل ان كان مؤجلا سعى المديبر في جميع القيمة وجسها رهننا

مكانه (ولارجوع) للمدين والمستولدة على سيد غنيا لانه مال (واتلافه) اى الراهن  
 (رهنه كاعتاقه) اياه (غنيا) ففى دينه حالا اخذ هو مؤجلا قيمته رهنا الى اجل ولا ضرورة  
 الى قيد غنيا لاستحالة السعاية عليه (واجنبى) لاراهن ولا مرتين ولا عياله (اتلفه) اى  
 الاجنبى (ضمنه) اى الاجنبى (مرتته) قيمة يوم اتلفه (وكان الضمان (رهنا معه) اى  
 المرتين فلو كان الدين ألفا كقيمة الرهن فأتلفه اجنبى وقيمته خمسمائة ضمن خمس مائة  
 وصارت رهنا وسقط من الدين خمسمائة كانها ملكت باقعة (ورهن اعار مرتته راجعه)  
 (او) اعاره (احد ما باذن صاحبه آخر) اجنبيا (سقط) من المرتين (ضمانه) اى الراهن  
 فاولئك فى يد المستعير ملك بغير شىء ولا يسقط شىء من الدين (والكل منهما) اى  
 الراهن والمرتين (ان يرد) اى الرهن المعار من الاجنبى حال كونه (رهنا) لان لكل عقا والاصل  
 فى ذلك ان الضمان ينعدم بيد العارية ولا يرتفع عقد الرهن (وان مات الراهن) المستعير  
 من المرتين (قبل رده) اى الرهن المعار الى المرتين (فالمرتة احق) بالرهن (من)  
 سائر (غرمائه) اى الراهن لبقاء العقد فلا يكون الرهن بينهم والغرماء جع الغريم وهو  
 مشترك بين المديون والدائن المراد اذ ائتمن الا عارة اذ يد الاجارة والرهن يبطل عقد  
 الرهن وينبغى ان يذكر الودعة اذ حكمها حكم الاعارة كما فى النخيرة (ومرتة اذن)  
 من قبل الراهن (باستعمال رهنه ان ملك) اى الرهن (قبل عمله او بعده ضمن) المرتين  
 (كالرهن) لبقاء يد الراهن (و) ان ملك (حاله) بلا تعد (لا) يضمن لانه بيد العارية  
 حتى لا يسقط شىء من الدين وكذلك لو قرأ المرتين من المصحف الرهن باذن الراهن  
 فهلك حال القراءة لم يضمن وبعد الفراغ ضمن لانه عا د رهنا وفيه اشعار بان له استعمال بغير  
 اذنه فهلك حال الاستعمال ضمن والضمان رهن كما فى النخيرة ولو اباح سكنى الدار المرتين  
 فوقع بسكناه خلل وغرب بعضه لم يسقط شىء من الدين لانه صار بالاباحة عارية  
 ولو اباح لها كل ثمار البستان او لبن الشاة فلا بأس به ان لم تكن مشروطا والاصار قرضا  
 فيه منفعة فيكون ربا كما فى الجوهرة (ومع استعارة شىء ليرهن) ذلك الشىء بد ين له  
 (فان اطلق) المعير المعار الذى اراد الراهن رهنه عن قيد (او قيد) بقيد (يجرى)  
 المطلق او المقيد (عليه) اى الاطلاق او القيد فلن اطلق فلما رهن ان يرهنه بلى جنس  
 او قدر او مرتين او مكان شاء وان قيد بواحدة منها لم يخالفه اذ ربما يكون ادا جنس  
 اسهل من جنس اخر وكذا فى البواقي (فان خالف) الراهن المستعير فى قيد (وهلك)  
 المعار (ضمن القيمة) بتمامها المستعير لتعدي به بالتسليم والمرتين بالقبض فحينئذ يرجع  
 المرتين بالدين والضمان على الراهن وفى الاولى ملك الراهن المار ويترتب عليه احكام  
 الرهن وفى رواية ابن سماعة لتأخر الملك عن الرهن فان سام اولاهم رهن ثم ضمن صح لرهن

لأنه ضمن الراهن بالتسليم فملك قبل الرهن ويترب عليه في ظاهر الرواية لثبوت الملك  
 بالتعاطي قبل الرهن لأنه ضمن بالتسليم بالقبض بلا تسليم الا ترى انه لو قبض مال انسان  
 واعطى بدله ثبت بيع بالتعاطي وان تأخر التسليم عن العقد بالقبول كما في الكبرى  
 (وان وافق) المستعير بما قيد به المعير (وهلك) وصار ذاهيب (فقد دين اوفاه) اي فقد  
 ضمن المستعير مقدار دين ادى هذا القدر (منه) اي من ذلك المعار فلن كان قيمته مثل  
 الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل وجب على الراهن للمرتهن بقية الدين (ولا  
 يمتنع المرتهن) عن دفع الرهن المعار الى المعير فانه يجبر على دفعه (اذا قضى المعير دينه)  
 اي المرتهن ولو بغير رضاه لان المعير له حق القضاء لتخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبى  
 بقضاء دينه فان للمرتهن ان يمتنع عن دفع الرهن حيثئذ ولا ضرورة الى قوله (وفك رهنه)  
 وتخليص ملكه عن يده وعن الظن الحمل على عدم امتناع قبول الدين فان ما بعده  
 من قضاء الدين يأتي عنه الا اذا حمل على المجاز (ورجع) المعير بما قضى الى المرتهن  
 (على الراهن) المستعير لانه مخلص غير متبرع كما هو المشهور لكن في قاضي خان انه  
 لا يرجع اليه بقيمة المعار حتى لو كانت قيمته القأور رهنه بالفين باذن المعير وقضاها  
 المعير لم يرجع الا بالالف (ولو هلك) المعار (مع الراهن) اي في يده (قبل رهنه او بعد فكه  
 لا يضمن) الراهن لانه لم يستوف الدين منه (وجناية الراهن على الرهن) اي فعل محرم  
 صدر من الراهن على نفس الرهن العبد وطرف منه (مضمونة) اي ضمن الراهن بها  
 والضمان رهن لتعلق حق المرتهن به فالراهن كالاجنبى في الضمان (وجناية المرتهن)  
 على الرهن (تسقط من دينه بقدرها) من الاسقاط اي تسقط تلك الجناية بقدر ما من دين  
 له حال كونه دراهم اودنانير فالإضافة للعهد فان كان الدين غيرها كالكميل لم تسقط  
 شيئا منه وكان الدين على الراهن والجناية على المرتهن لكنه لو عود عينه يسقط  
 نصف دينه عنده كما في الخلاصة (وجناية الرهن عليهما) اي فعل محرم من الرهن على طرف  
 الراهن او المرتهن عمد او خطأ أو على نفسه مما يوجب الفداء او الدفع بان قتله خطأ  
 أو شبه عمدا وعمدا والراهن صبي او مجنون (أو على مالهما) كالعبد (هذر) اي ساقط  
 عن درجة الاعتبار شرعا اما بالنسبة الى الراهن فلا خلاف فيه لانه جناية المملوك على  
 المالك وكذا بالنسبة الى مال المرتهن لان التطهير عن الجناية واجب عليه فلا فائدة  
 في وجوب الضمان وعنه انه اذا كان القيمة اكثر من الدين يعتبر بقدر الامانة واما بالنسبة  
 فلى نفسه فعنده هذر لهما واما عندهما فقير هذر لانه يغيب فائدة هي دفع الرهن اليه  
 بطل الرهن ولو ابطال المرتهن الجناية فهو رهن بحاله وفيه اشارة الى ان الرهن لو قتل  
 لراهن او المرتهن او الاجنبى يقتص لانه حر في حق الدم وبطل الرهن والى

ان جنائته على ولدها وعلى مال غيره كما لا جنبي وتعلمه في الزاهدي ( ونماء الرهن )  
 اي زيادة الممتولدة من الاصل كالولد واللبن والصوف والوبر والعقر والارش والشمر  
 وقوائم الخلاف ( رهن ) كالاصل فغير الممتولدة كالسبب والهبة والصدقة ليس برهن  
 فحبس الاولى دون الثانية فللراهن ان يأخذها من المرتين ( لكن ) النماء يخالف الاصل  
 في انه ان هلك ( يهلك بلا ) سقط ( شيء ) من الدين الا الارش فانه اذا هلك سقط  
 من الدين ما بارأه لانه بدل جزئه فقام مقام المبدل ( وان هلك الاصل وبقي ) النماء ( هو )  
 ولو حكما كما اذا اكل الراهن او المرتين او اجنبي من النماء بالآخر فانه لم تسقط حصه  
 ما اكل منه فيرجع به على الراهن وكما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه قسم الدين على  
 قيمتهما ورجع على الراهن بقيمة ما اكل الكل في شرح الطحاوي ( فك ) النماء ( بقسطه )  
 اي النماء وكيفيته انه ( يقسم الدين على قيمته ) اي النماء ( يوم الفك ) لاقبله ( و ) على  
 ( قيمة الاصل يوم القبض ) لابعده ( وتسقط حصه الاصل ) من الدين فاذا ولدت الجارية  
 الموهونة بالف ولد قيمه كل التي صار رهننا فلم يؤخذ منه بلارضاه ولو ملك افتكت  
 الام بالف ولو ملكت افتكت الولد بخمسائة كما لو نقص قيمتها ولو نقص قيمة الولد حتى  
 تغمر الى خمسمائة مثلاً افتكت الام بثلاثي الدين والولد بثلثه ولو صار قيمة الولد الفين  
 افتكت بثلاثي الدين والام بثلثه فرجع المرتين على الراهن بثلاثي الا في هذه الصورة  
 وعلى هذا البواقي ( وتبدل الرهن ) برهن آخر يصح كما اذا رهن الراهن عبدا بالف  
 درهم ثم جاء بجارية وقال خذها مكان العبد فرد المرتين العبد اليه فانها تصير رهننا  
 وان لم يقبضها فلو هلك الثاني بعد رد الاول هلك امانة وقيل باشتراط القبض  
 لان يد المرتين على الثاني يد امانة فلا تنوب عن يد ضمان كعاقبة الهداية وهو المختار  
 عند قاضيخان على ان اقامة الشيء مقام غيره انها يكون اذ زال الاول عن مكانه  
 فبقى رهننا ما قبض غاية ما في الطلب ان يجعل فسحا في ضمن اقامة الثاني مقامه وتماه  
 في الكبرى ( والزيادة ) التي تسمى بزيادة قصديا احتراز عن تضمينية كالنماء ( فيه )  
 اي الرهن ( يصح ) قبل قضاء الدين لابعده فكان الاصل والزيادة محبوسين عند المرتين  
 فيقسم الدين على قيمتهما يوم القبض وان زادت بعده فلو رهن عبدا بمائة ثم عبدا  
 كان قيمة كل مائة فهلك احدهما سقط خمسون منه ( و ) الزيادة ( في الدين لا ) يصح  
 عند الطرفين وزفر خلافا له الاول استحسانا فاذا رهن عبدا بمائة قيمته مائتان ثم اخذ  
 منه مائة على ان يكون العبد رهننا بالمائتين ثم مات فانه يسقط الدين الاول والفضل  
 من العبد امانة فبقى الدين الثاني بلارهن عندهم واماعنده فسقط بموته الدينان  
 جميعا ( ولو هلك الرهن ) في يد المرتين بلا تعد كما اذا منه عن الراهن ( بعد ) الهبة

(أو الأبراء) أي أبراء المرتهن الراهن من الدين بأن يقول أبرأت ذمتك منه (هلك  
 الرهن) (بلاشئ) من الضمان لأنه أمانة والقياس أن يضمن كما قال زفر (لا) يهلك  
 بلاشئ وضمن المرتهن لو هلك الرهن في يده (بعد القبض) أي قبض المرتهن الدين  
 من الراهن أو غيره تبرعا (أو) هلك الرهن بعد (الصالح) أي صالح المرتهن مع الراهن  
 عن الدين على عين (أو) بعد (الحوالة) أي حوالة الراهن المرتهن بالدين على رجل  
 سواء كان للراهن عليه دين أم لا فإنه ضمن قياسا واستحسانا لتوهم وجود الدين  
 بخلاف الأبراء ولذا الوابر أعرب الدين المديون بعد الأداء كأنه إن يسترده كما في  
 الهداية وشروحا وفيه أشعار بأن للراهن أخذ الرهن من المرتهن بعد الحوالة كما في  
 موضع من الزيادات وفي موضع آخر منه أنه ليس له (فيرد) المرتهن في هذه الصور  
 (مقبض) من الدين وبديل الصالح (وتبطل الحوالة) بالهلاك لحصول الاستيفاء  
 كما في النظم وغيره وفيه أشعار بأن الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والافتنه في  
 أن لا يبطل الحوالة فيما زاد عليها لأن الاستيفاء التام لم يتحقق وإلى أن الصالح  
 لا يبطل (وكن لك) ضمن (لو) رهن رجل من آخر عبد يساوي الف درهم بالف  
 درهم ثم (تصادقا) أي توافق الراهن والمرتهن (على أن لا دين له) عليه (ثم  
 هلك) الرهن في يد المرتهن (هلك) حال كونه مضمونا (بالدين) الموجود حله توهم الثبوت  
 بتدكيره إليه بعد التصديق فيأخذ الراهن من المرتهن على ما قال بعض المشايخ وقد نص  
 محمد في الجامع أنه هلك أمانة واليه ذهب بعض المشايخ كما في النخيرة وهو الصواب  
 على ما قاله الأسبجاني كما في الكفاية وقالوا لا أخلاق فيه كما في قاضيخان والأحسن  
 ترك العاطف في النخيرة وغيره أنها إذا تصادقا بعد ملك الرهن فهو مضمون وفي قاضيخان  
 أنه لو ارتهن عند إنسان عبدا بكر حنطة فمات العبد ثم ظهر أن السكر لم يكن على الراهن  
 كان السكر على المرتهن لأن السكر كان عليه في الظاهر ووجود الدين من حيث الظاهر  
 يكفي لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالسكر لا بقيمة الرهن والرهن المظنون مضمون عند  
 الصالحين وعن أبي يوسف أنه لم يكن مضمونا ويكفي ما في هلاك الرهن مهايير أعني في باب  
 حسن المختتم

\* (كتاب الكفالة) \*

أوردته بعد الرهن لأن الطالب ليس ذا يد ملوثة بغيره (هي) لغة الضم والضممان مصدر  
 كفل كطلب وضرب وعلم وكرم كما في القاموس وتعني إلى الفعل الثاني في الامتثال  
 بالباء فالمكفول به الدين ثم تعني بعن للمديون وكلامها المديون في الكفالة بالنفس

كما قال العلامة النسفي وذكر الاسباب ان لا يطلق عليه الا المكحول به وباللام للدائن  
ويقال له الطالب وللضامن الكفيل ولو امرأة كما في المغرب وغيره وشريعة (ضم ذمة)  
اي نفس كفيل (الى ذمة) اخرى اميل والذمة لغة العهد وشرعا محل عهد  
جرى بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق او وصف صار به الانسان. كلنا فلذمة كل سبب  
والعقل كالشرط ثم استعير على القولين للنفس والنفات بعلاقة الجزئية والحلول فقولهم  
وجنب في ذمته اي على نفسه وتام في الاصول (في المطالبة) اي اشتراك كل من الكفيل  
والاميل في جواز طلب المكحول له نفسها او دينها او عينها واجبة التسليم كالمغضوب  
والعارية ولا يلزم من لزوم المطالبة الدين على الكفيل الا ترى ان الوكيل مطالب  
بالثمن وهو على الموكل لا غير وفيه اشارة الى انه يشترط ان يكون الكفيل مكلفا حرا  
فلا يصح ان يكون صبييا او عبدا كما في الجزائة والى انه فعل مشروع لكن الكف  
عنه اولى فلان الاكثر ان يكون اوله علامة واوسطه ندامة وآخره غرامة فعليك بالسلامة  
كما في الجزائة ولا يخفى انه تعريف بالحكم فالاولى عقد وثيقة لطرفي الوجوب (لا) انها  
في الكفالة بالدين ضم ذمة الى اخرى (في الدين) او الاستيفاء من احدهما كالفاسد  
وغاصب الفاسد على ما ذهب اليه بعض المشايخ لانه صار دين دينين وهو غير  
معقول ولذا يصح هبة الدين من غير من عليه الدين وصحة الهبة من الكفيل للضرورة  
(وهو) اي القول الاول (الاصح) اي من الثني كما في الهداية وهو الصحيح  
في الاختيار وغيره لما ذكرنا ومن الظن انه يجعل الدين دينين وهو قلب الحقيقة لان معناه  
عند المحققين انقلاب واحد من الواجب والممكن والمنتفع الى الاخر والدين فعل واجب  
في اني متهو مهنا تملك مال بدلا عن شيء كمال في الكرماني وغيره (وهي اما) متلسمية  
(بالنفس) اي نفس الاصل فهي ضمان للاصيل الا ان كل مصدر تعدى بحرف  
جاز ان يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر كما قالوا في اليك المصير ويقول  
كملت بالنفس وبالمال كما في المغرب (وتعتقد) هذه الكفالة (بكملت) اي بانحو  
كملت زيد العمر (بنفسه) اي زيد وفيه اشعار بانها تنعقد وتصح بمجرد الايجاب  
وسيجي انباء التصح بلا قبول الطالب في المجلس عند الطرفين ولا يبعد ان يستعان بما  
يأتي يقال ان معناه تحصيل ايجاب الكفالة (و) تنعقد بكملت (بما) اي بكفالة تجسد وغيره  
مما (صح اضافة الطلاق اليه) من جزء معين يعبر به عن جميع البدن كالبدن والروح  
والرأس والوجه والرقبة ومن جزء شامع للخمسة والرابع والبعث والجزء وما ذكرنا من تأويل  
الفعل بالمصدر يظهر انه معطوف على قوله بكملت لاعلى قوله بنفسه على تسامح كما ظن  
(وكذا) تنعقد (بضمته) لانه تنصرف بهوجه كما في الهداية وفيه اشكال لان الضمان



مراد في الكفالة كما في المغرب والصباح والقاموس وغيرها وفيه إشارة إلى أنه لو قال  
 يذرفتم فهو كفيل كما في العمادى وإلى أنه لو قال أنا ضامن لك حتى يجتمع عالم يكن كفيلاً كما  
 روى أبو حفص لكنه كنفيل في رواية أبي سليمان كما في المحيط (أو) بقوله هولزم (على) أي  
 أحضاره بقرينه على (أو) هو ضم (ألى) بقرينة إلى الدال على الضم المعبر في الكفالة  
 (أو أنابه) أي بالأصل (زعيم أو قبيل) أي كفيل من زعم زعمته أو قبل قبالة كما في القاموس  
 فلو قال قبول كردم صار كفيلاً وقيل لا وقيل إذا أراد الكفالة والأفوعد كما في العمادى  
 ويؤيد الأول ما في التاج القبول بذرقتن وفيه رمز إلى أنه لو قال فلان آشنائى  
 منست أو آشناست لم يصير كفيلاً لكنه صار كفيلاً في العرف وبه يفتى كما في المضمرات  
 وإلى أنه لو قال كفلت بنفس فلان إلى شهر على أن لا أكون كفيلاً بعد ذلك أم يصير  
 كفيلاً أصلاً وهذا قيل لمن يلتبس منه الكفالة ولا يريد أن يصير كفيلاً وتماهى في العمادى  
 (ولا جبر) يكون (عليها) أي لا يجوز للقاضي جبر الأصيل على إعطاء الكفيل (في حد)  
 من الحد وكحد القنفى والزنا (أو قصاص) في النفس أو الأطراف لأنه ينافى الكفالة  
 فإذا لم يكفل لازمه ودارمه إلى قيام القاضي عن المجلس فلن أحضر بينة والأخلى  
 سبيلها كما في الكرمان وغيره وأجبر عليها عندهما في حد القنفى وقيل في حد السرقة  
 أيضاً وفيه إشارة إلى أن الأصيل لو تبرع بها فيهما صح وهي غير صحيحة في الخالصة  
 لله تعالى وهي في حد الزنا وشرب الخمر والسرقة وإلى أنه أجبر عليها في التعزيرات  
 وكل جراحة بقصاص كما في المحيط وإلى أن المديون بالدين المؤجل لو أراد أن يغيب  
 أجبر عليها كما في المنتقى وخلافه في ظاهر الرواية وعن عيين الأئمة أن المصاحفة الأولى  
 لجور الناس كما في الخزانة وغيره وعن الترجمة الكبير أن كان المديون معروفاً بالتسويق  
 أجبر عليها كما في القنية والاطلاق مشعر بأنه يجبر عليها بمجرد الدعوى وإن كان المدعى  
 عليه معروفاً كما في الصغرى وعن برهان الدين الكافى أنه لو قال لي عليه دعوى لم يجبر  
 قيل ببيان الدعوى كما في المنية ثم أشار إلى الحكم فقال (ويلزمه) أي الكفيل بالنفس  
 (أحضر المكفول به) أي الأصيل الذي عرف مكانه (مطلقاً) أي في وقت لم يعين أن كانت  
 الكفالة مطلقة (أو في وقت عيّن) أحضره فيه أن كانت موقفة (أن طلب) أحضره  
 (المكفول له) أي الدائن (فلن لم يحضر) الكفيل الأصيل (حسبه) أي الكفيل (الحاكم)  
 والقاضي لأنه ظالم يمنع الحق وفيه إشارة إلى أنه حبس أول مرة وهذا ظاهر الرواية  
 وقيل لا يحبس أول مرة لأن الحبس جزاء المماثلة وقيل لا يحبس أولاً إذا ثبت الكفالة  
 بأقراره وإلى أنه لو لم يعرف مكانه لم يحبس لأنه كموته فلان غلب وعرف مكانه أموله الحاكم  
 مدة ذهابه ومجيئه كما في فاضلحان وغيره فان عجز عن أحضاره لم يحبس بل يلزمه حتى



خلافاً للمحمود تمامه في المحيط وغيره (صح) ذلك الكفالة التي الكفالة بالنفس والكفالة  
 بالمال والقيام ان الثابتة لا تصح لانها سبب لوجوب المال والتعليق بالاخطار بنافية الا انه  
 ترك القيام بالتعامل ( فان لم يسلم ) الكفيل نفس المكفول به الى المكفول له ( غدا  
 ضمن ) الكفيل ( المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس ) سواء أدى المال او لا لانها وقعت  
 مطلقة غير مقيدة باداء المال كما في المحيط وغيره فمن الظن انه يبرأ بالاداء ( فان مات  
 المكفول عنه ) في هذه الصورة قبل انقضاء المدة ( ضمن المال ) فاخذ من تركته  
 لتحقيق الشرط وانما ذكر هذه الشرطية مردالماتوهم انه لم يضمن لان الكفالة تبطل بموته  
 كما في الكافي فليس الشرطية السابقة تغني عنها كما ظن وفيه اشعار بان لهومات الكفيل  
 قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك فانه اخذ من تركته كما في النهاية ( و ) هي  
 ( اما ) كفالة ( بالمال ) اي بنفس المال او بفعل يتعلق بها كضار الامانات ونحوه واما المنع  
 الحلو ( فتصح ) الكفالة بالنفس والمال معاً كما مر وفيه اشعار بانه يكفل المسموع عن  
 الذي بالخمر للذمي وهذا اذا كان الخمر عند المطلوب والالم يصح كما في العبادي فتصح  
 الكفالة بالمال كفالة مرسلة الى حالة نحو كفلت بماله على فلان او مضافة نحو كفلت بمسا  
 يا بعث احد امثهم ( وان جهل المكفول به ) جهالة متعارفة فلو كان فاحشاً تغير  
 متعارفة لم تصح وفيه مرز الى انها تبطل بجهالة المكفول له وعندهم سلة او مضافة  
 وهي تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة والى ان جهالة المسموع غير مانعة في الكفالة  
 بالنفس وهي على هذا التفصيل ايضاً الكل في النهاية ( اذا صح دينه ) اي لم  
 يسقط من المتعاقدين الا بالادعاء والبراء كما في شرح الهداية وغيره ما فيخرج عنه  
 ثمن المبيع بشرط الخيار فانه يسقط بالفتح وكذا يدل الكتابة فانه يسقط بالعجز كما في  
 المشاهير لكن في النظم انها تصح بيد الكتابية وبشكل يد بين ميت مفلس فانه صحيح  
 ولم تصح الكفالة به كما ياتي فلا حسن ان يراذ او بالموت والظرف متعلق بقوله فتصح  
 نتيجة للسابق ولا يلزم منه ان الكفالة بالعين لم تصح ولذا قال في الهداية ان الكفالة  
 بالاعين المضمونة تصح وفيه اشعار بان الكفالة بالنفس تصح بيد الدين كما مر ( نحو  
 كفلت بها ) ( لعلك ) من مال فالكفول به مجهول وفيه اشعار بانه لو قال بها اقر  
 بذلك فلان فهو على ثم مات فافر فلان بشيء فهو كفيل وذاتي تركته كما في قاضي خان  
 ( او ) كفلت ( بما يدركك ) اي بما يحملك ( في هذا البيع ) من ضمان الدرك وهو ضمان  
 الثمن عند استحقاق البيع كما في الارنيكي او ضمان المبيع اي لحقه آفة كما في السكر مطلق  
 فالكفول به مجهول لاحتمال استحقاق الكل والبعض فيضمن الكفيل الكل والبعض والدرك  
 بالفتح اقص من السكون ( او ) تصح وان ( على الكفالة ) بالمال ( بشرط ملائم )

أى مؤكداً موجبها بما كان استيفاء المكفول به أو تعذره أو وجوبه (نحو) ان جاء المكفول  
 عنه أو غاب المكفول به أو (ما بايعت) انت (فلانا) أى ان بيعت شيئاً من فلان  
 فمشرطية كما بعد وفيه رمز إلى ان كله لزمه قليلاً أو كثيراً مرة أو مراراً بخلاف ما لو قال  
 اذا بايعت شيئاً فإنه على مرة كما في الخزائنة وفي ذكر فلان اشعار بما مر من وجوب معلومية  
 المكفول عنه في المضافة فان فلانا علم للانلسى كما تقرر (أو ما ذاب) أى ثبت أو وجب  
 من الذوب (لك عليه) أى فلان (أو ما غصبك) فلان (فعلى) واجب وأنه الم يصرح  
 بالمخبر عنه إشارة إلى ان الكفالة بالنفس كما تكون مرسلة تكون مضافة كما في قاضيخان  
 والتقديري فتسليم ما وجب عليه أو تسليم من وجب ذلك عليه واجب على وفيه اشعار بان  
 الشرط لو لم يكن ملائماً للصحة الكفالة واليه أشار بقوله (وان علق) الكالة (بمجرد  
 الشرط) أى بالشرط المجرد عن الملازمة (فلا) يصح الشرط وبطل وتصح الكفالة  
 كما في الكافي وغيره فلا تسامخ فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان المعنى لا تصح تلك الكفالة  
 كما في التحفة والمضمرات (كان عبت الريح) فتسليم المال أو النفس على واجب  
 كما مر فليس الامثلة مختصة بالكفالة بالمال كما ظن (وان كفل بمالك عليه) من مال  
 مجهول (ضمن ما قامت به) من قدره (بينت وان لم تقم) بينة (فالمكفول للكفيل) فيما  
 يعترف به مع الحلف على العلم كما في قاضيخان وغيره وانما يخالف على البتات في فعل  
 الغير اذ يرجع الى ما يلزم الحلف وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما ظن لان ذلك  
 الفعل تسليم الزائد وهو فعل الاصيل حقيقة (وصدق الاصيل في) القدر (الزائد  
 على) حق (نفسه) اذا خبر به فانه انشاء معنى (فلم يصدق على الكفيل  
 ولم يطلب الطالب عنه ذلك الزائد فلو اقر فيما ذاب لك عليه بالى وقال الطالب  
 بالفين وصدق الاصيل في ذلك لم يلزم على الكفيل الا الا لى الا اذا ظهر انه معاند في ذلك  
 فيلزمه الالفان على ما قال الامام السرخسى ولا يلتفت بما ظن في هذا المقام من  
 الاطبات في الكلام فان ما ذكرناه هو المراد بالكفالة والسلام (واذا طالب الدائن)  
 المكفول له (احدهما) أى الاصيل والكفل (فله) أى الدائن (مطالبة الآخر) لان له  
 مطالبة الكل بخلاف تضمين احد الغاصبين اذا التضمين تمليك (وتصح) الكفالة بالنفس  
 والمال (بما روى الاصيل) بالكفالة (وبلا امره سواء كان بخطيب المكفول له او اجنبى كما قال  
 اتكفل بنفس فلان او بماله الى اول فلان فقال كفلت (فان امر) الاصيل وقت العقد  
 بالكفالة بالمال سواء كانت صحيحة او فاسدة كما في العمادى (رجع) الكفيل (عليه) أى  
 الاصيل بما كفل جوادا كان او بوفاء لو كفل بجواد وقيل الطالب منه الزبوف فانه يرجع عليه  
 بالجواد لانه ملك بالاداء ما في خدمته وفيه اشعار بان له لو لم يأمر بالكفالة لم يرجع بما دى لانه

متبرع والامر شامل للرضا فلا كفل بحضرتيهما بل امره فرضي المطلوب اولاً رجع المكفيل عليه  
 فلورضى الطالب عليها ولا لم يرجع لانه تم العقد به فلم يتغير كفاي فاضى بخان والمتبادر  
 من الامر من يصح امره شرعاً فلا يرد ما اذا كفل عن صبي مجبور بماله بامره واداه فانه  
 لا يرجع عليه وكذا اذا كفل الاجنبى عن عبد فانه لا يرجع الا بعد العتق ولا يرجع المولى  
 عليه اصلاً كفاي المحيط وغيره (بعد ادائه) اى الكفيل لا قبله وانما خص ادائه لانه لو دفع  
 الكفيل الى المكفول له بعد ادائه لاصيل غير عالم به لم يرجع عليه كفاي المنية (وان لو زوم)  
 اى لازم الطالب من يكفل له بالمال مأموراً بها اى دار معه اينما دار فداءه المال والملازمة  
 فى الاصيل شدة المطالبة يقال فلان لازم فلانا اى صاحبه مصاحبة لا يعقبها مفارقة  
 (لازم) الكفيل (اصيله) حتى يخلصه اى دار معه على نحوه حتى يخلصه فالجملة  
 معطوفة على الشرطية دون الجملة اعنى رجع عليه كما ظن وفيه اشعر بان لو كان  
 الكفيل امرأة يلزمها والاصح انه استأجر امرأة لتلازمها كفاي اللم (وان حبس)  
 الكفيل (حبسه) اى الاصيل الا اذا كان كفيلاً عن احد الابوين او الجدين فانه ان حبس  
 اى حبسهم به يشعر قضاء الخلاصة (وابراؤه) اى ابراء الطالب الاصيل (وتأجيله يسرى)  
 ذلك الابراء والتأجيل بالنسبة (الى الكفيل) فلا يطلب الدين وفيه اشارة الى ان ادائه  
 سرى اليه والى ان تجليفه لا يسرى اذ الحالف لا يفيد ابراء الحالف كفاي المنية وان  
 تجليفه سرى اليه وهذا غير ظاهر اليه كفاي الزاهدى (لا عكسه) اى ابراء الكفيل  
 وتأجيله لا يسرى الى الاصيل لانه لا يجعل الفرع تابعاً للاصيل والكلام مشعر بان ابراء  
 الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولهما وهذا غير صحيح فى ابراء الاصيل عن دين الصرف  
 فانه يتوقف على قوله وتماهى المحيط (فان صالح) الطالب (الكفيل عن الف) من الدراهم  
 (على مائة) منها (رجع) الكفيل بعد الاداء عليه (بها) اى بمائة لا بالف وفيه اشعر بان  
 برى عكل منهما بالصالح وبان الطالب يطلب الاصيل بتسعمائة لانه لم يصل اليه الامانة وذكر  
 الا لى اتفاقى فلو صالحه على مائة فالحكم كذلك كفاي المحيط (و) ان صالحه عن الالف  
 (على جنس آخر من) مكمل او موزون او غيره (قبالالف) رجع على الاصيل لانه بالصالح  
 ملكه اى ذمة الاصيل (و) ان صالحه (عن موجب الكفالة) من مطالبتيه (لا يبرأ الاصيل)  
 لانه لم يبرأ الا الكفيل (ولا يصح) ويبطل كفاي الظلمة (تعليق البراءة عنها) اى تعليق  
 كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل عن الكفالة (بشرط) محض ليس للطالب فيه  
 منعة فمجان قدم زيد فانت او انا ببرى من الكفالة وعنده انه يصح لان عليه المطالبة  
 فكان اسقاطاً كالتلاق وانما لم يصح لان فى الابراء تمليكا ينفى فيه التعليق وذكر فى المحيط  
 انه لو كفل بنفس رجل على انه متى رأى الطالب بنفسه فانا ببرى منها كان جائزاً (كسائر)

البراءة آت) أي مثل تعلق باقي البراءة عما يتعلق به فبطل لو قال إن جاء زيد فأنابريء  
من ثمن هذا المبيع أو من مهر كذا أو غيره لما ذكرنا وذكر في العمادي أن التعليق بشرط  
كائن صحيح كما إذا أعطى مديون لعيال دائن كذا من دينه فقال الدائن إن أعطيت  
فقد برأتك عنه (ولا) تصح (الكفالة) بما لا يمكن استيفاء ومن الكفيل كما إذا كفل رجل  
عن جان للطالب (بالحدود) أي بنفس حد القذف والسرقه والزنا والشرب (والقصاص)  
فإن النيابة لا تجزى في العقوبة هذا إلا أنه مستدرك بهما إن الكفالة بالنفس والمال (و)  
لا يصح بالأعيان المضمونة بغيرها مثل الكفالة عن البائع للمشتري (بالمبيع) أي بماليمته  
على معنى أنه لو هلك قبل القبض وجب عليه قيمته وإنما لم تصح لأن العقد قد انفسخ  
بالملاك فلا شيء على الأصل فما ظنك في الكفيل وفيه إشعار بأنها تصح بتسليم المبيع  
لأن التسليم بعد نقد الثمن لا يزم على الأصل الكل في الكرماني (بخلاف الثمن) فإنه  
دين صحيح لغيره وهذا مستدرك كما لا يخفى (و) لا (بالمهر) فإنه مضمون بغيره  
ولذا لو عاكلم يجب على المرتين شيء لكن في الاختيار أنها تصح على الأصح بالمضمونة  
بغيرها كالمبيع والمهر ونبتل بالملاك للقعدة قبل الهلاك والعجز بعده (والأمانات)  
سواء كانت واجبة التسليم كالثانية والثالثة أو غير واجبة التسليم كالبراقى لكن في التحفة  
أنها تصح بواجبة التسليم كالمبيع والرهن وغيرهما (كالوديعة والعارية والمستأجر ومال  
المضارب والشركة) فإنها غير مضمونة والشرط كون المكفول به مضمونا على الأصل  
(وبالحمل على دابة مستأجرة معينة) بأن استأجر زيد عن عمر ودابة معينة لحمل كذا  
فكفل بكر عن زيد لعمر وبذلك الحمل على تلك الدابة لم تصح تلك الكفالة لأنه لم يثبت له  
الولاية على دابة غيره فلو كفل بالحمل على دابة غير معينة تصح لأنه قادر عليه وفيه إشعار  
بأنه صح الكفالة بتسليم دابة مستأجرة معينة لتصور التسليم من غير تصرف في ماله بأعلام  
مكانها وبأنه صح إجارة دابة غير معينة وهو الأصح كما في المحيط وغيره (وبخلافه عند كذا)  
أي مستأجر معين لأنه لم يقدر عليه فلن كفل بتسليمه جزاء للقعدة عليه كما مر (و) لا  
(عن ميت مفلس) أي إذا مات الرجل مفلسا عليه دين فكفل عنه رجل لغيره لم تصح  
لأنه كفل بدين ساقط لأن الدين هو الفعل حقيقة وهو قد سقط عنه في الدنيا بالهوان  
وصحتها تقتضي قيام الدين في الدنيا وهذا عنده وأما عندها فتصح الكفالة عنه  
لأنه كفل بدين ثابت ولم يوجد مسقط في الآخرة والمفلس من أفلس إذا صار ذافلس  
بعد أن كان ذا دراهم أو دنانير ثم استعمل مكان افتقر كما في الطلبة (و) لا تصح عند  
الطرفين (بلا قبول الطالب) للكفالة (في المجلس) أي مجلس عقدها سواء كفل  
بالنفس أو بالمال وأما عند أبي يوسف فيصح موقوفا على إجازته وقيل نافذ وله حق

الرد على اختلاف المشايخ وأثره فيما إذا مات الطالب قبل القبول فإنه لم يأخذ التكفيل به عنده وفيه إشارة إلى أنه لو وجد الخطاب والقبول من المطلوب أو قال اجنبي كفلت لقلان عن فلان فبلغ الطالب فقبل لم يصح عندهما كفا في المحيط وإلى أنه لو كفل والمكفول عنه غائب وأجاز الطالب صح الكفالة كما في قاضيخان ( إلا إذا كفل ) الوارث ( عن مورثه في مرضه ) مرض الموت ( مع غيبة غرمائه ) فإنه يصح الكفالة بلا قبول الطالب عندهما وفيه رمز إلى أن صحة الكفالة لا تتوقف على تسمية المكفول به أو كفا في النهاية وإلى أن المريض لو لم يأمر الوارث بالكفالة صار كفيلا هذا عند أبي يوسف وفي رواية عنه وأما عند غيره فلا يصير كفيلا كما في قاضيخان وإلى أنه لا حاجة إلى كون المريض ذاملا وفي الهداية إشارة إلى الخلاف قالوا إنها يصح إذا كان ذاملا وفي الاختيار قيل هو وصية حتى لا تصح إذا لم يكن له مال وقيل تصح لحاجته إلى إبراء ذمته وفي الزمدي كفاية الوارث عن المريض بأمره بغيبة الطالب بقدر التركة تجوز وقوله عن مورثه مشير إلى أنه لو أمر اجنبي بالكفالة فقبل لم تصح ومنهم من قال إنها تصح نظرا إلى المريض كفا في النهاية وقوله مع غيبة غرمائه لمجرد الإيضاح لأنه يغني عنه قوله بلا قبول الطالب ( و ) لا ( بهال الكتابة ) لأنه ليس بتدين صحيح كامر وكذا بديل السعاية عنده ( والعدة ) أي لا تصح الكفالة بالعهد لأنها مشتركة بين معاني الصك القديم لأنه وثيقة والعقد لأن العهد العقد وحقه لأنها ثمراته وغيرها فمن اشترى شيئا فضمن له رجل بالعهد لم يصح لأنه لم يصح العمل به قبل البيان وذابلا خلا في ظاهر الرواية وعندهما أنه ضمان الدرك كفا في غاية اليأس ( والخلص ) أي بالاستخلاص عند الاستحقاق وعندهما هو ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق وفي الاكتفاء أشعار بأن ضمان الدرك يصح وذابلا خلا كفا في الغاية وغيرها ( ولا ) يصح عند بيع مال المضاربة ( ضمان المضارب الثمن ) عن المشتري ( لرب المال ) طرق الضمان ( و ) لا يصح عند بيع مال الوكالة ضمان ( الوكيل بالبيع ) الثمن ( لموكله ) لأن المال آتية في يد المضارب والوكيل كفا في الهداية فقد استدرك عاتان بحكم الامتثال ( و ) ضمان ( أحد البايعة ) الشر يمين ( حصص صاحبه من ثمن عهد ) مشتركة بينهما ( باعاه بصفقة ) واحدة فلو باعاه بصفقتين بأن سعى كل لنفسه ثمنان ضمن أحدهما الآخر أصبح الضمان لامتياز نصيب كل عن الآخر والأشمل الآخر ضمان أحد الشر يمين في دين مشترك لا آخر كفا في العمادي والأحسن تفصيل الفاسد ثم الباطل فإن الفاسد منها الكفالة بهال الكتابة وضمن الدين المشترك والمضارب والوكيل وبطل ما سواها على ما يشعر به كلام المحيط والقصولين وغيرهما وينبغي

ان يكون الاخر ان من الاربعة باطلين ( وصح ضمان الخراج ) موظفا او مقسمة فانه دين  
مطالب من جهة المقاتلة او غيرهم بدلا عن منافع الحفظ وغيره وقيل ارى به الموظف  
الذى يراه الامام في كل سنة دون المقاسمة التى على الخراج فانه لم يجب في الثمة وفيه  
اشعار بان له ام يصح ضمان الزكاة لانه عبادة غير بدل عن شىء كما في النهاية وغيره ( و )  
ضمان ( النوائب ) جمع النائبة اى الحادثة وشريا ما يضرب السلطان على الرعية  
لمصالحهم كاجر حفظ الطريق ونصب الدروب وابواب السكك وكري الانهار واصلاح  
الربض فانه دين واجب يحبس به طاعة للامام وقيل ما ينزل بهم من جهة سلطان ولو  
بغير حق ولكن يعلم ولا يفتى به لئلا يتجاسر وافي الزيادة ولان اكثر النوائب في زماننا  
ظلم ولذلك من تمكن من دفعه فهو غير كذا في المنية وقيل لا يصح الضمان بما يافقه  
الظلمة في زماننا ظلما وقيل يصح وعليه الفتوى كما في النهاية وذكر في السكيات  
انه يصح الضمان لتجهيز الجيش اذا لم يكن في بيت المال ما يكفيهم وتعاونوا على البر والتقوى  
( و ) ضمان ( القسمة ) اى ضمان احد بتقسيم قيمى بين الشريكين عند طلب احدهما  
وان امتنع الاخر عنه وقيل انه فعل غير مضمون وقيل ان ما كان من الدين راتبا في كل  
وقت فنائبة وغير راتب فقسمة وبما ذكرنا من التفصيل ظهر انه قد استدرك قوله  
( وان كانت ) تلك النوائب والقسمة ( بغير حق ومال ) خبره مال ( لا يجب ) ادائه  
( على عبد حتى يعتق ) كما لو اقر عبد محجور باستهلاكه وكف به المولى او باعه  
انسان او اقرضه او مهر امرأة فكسحت بغير اذنه وكفل احده به ( حال على من كفل به ) اى المال  
( مطلقا ) غير مقيّد بوصف التعجيل والتأجيل اذ الكفيل غير معتبر وفيه ايما الى انه  
لو استهلكه عبد معاينة او اذن فاقرب بدنين فهو عليه في الحال والى انه لو كفل مؤجلا فليس  
بحال ( وبطل دعوى ) مبيع من ( ضمان الدرك ) فمن باع دارا وكفل عنه  
بالدراك وقبول الثمن عند الاستحقاق ثم ادعى الكفيل انها ملك له او لو كفله بطل  
دعواه لانه ينافى في احكام المبيع ( و ) بطل دعوى مبيع من ( شاهد كتب ) بامر او بغير  
امر ( شهد بذلك ) اوشهد بما فيه او شهد عليه ( على صك ) اى قبالة المبيع ظرفى  
كتب ( كتب فيه ) اى في ذلك المصك ( باع ) فلان ( ملكه ) بيعا صحيحا او نافذا  
اولا زما او غيره مما يدل على صحة البيع فان في تلك الشهادة اقرارا بانه باع ما هو ملكه  
لان ذلك فيما كتب اشارة الى ذلك فلا يصح دعواه وفيه مزا الى انه لو قال احدا كتب  
شهادتى فيه فكتب المأمور شهد بذلك صح دعواه كما لو كتب باع فلان داره وقد  
اقراره باع ملكه ( بخلاف ) دعوى ( شاهد كتب ) فيه ( شهد على اقرار العاقد بن )  
بان كتب قد اقر بالبيع عنى او جرى البيع بمشهدى او شهد فلان بالبيع او غيره مما لا يدل



على صحته فانه صح هذه الدعوى لانه ليس فيه اقرار بالملكية ولا يخفى ما في هذه  
المسئلة ههنا عند ذوي الالباب من رعاية اللطافة في ختم الكتاب

( كتاب الحوالة ) \*

او رد بعد الكفالة لانها تخص بالدين ولم تشمل العين بخلاف الكفالة (هي) لغة دالة  
على الانتقال فانها اسم من احلت زيدا بكذا من المال على رجل فاحتمل زيد به عليه  
فانما يحيل وزيد محال ومحتمل والمال محال به ومحال به والرجل محال عليه ومحتمل عليه  
وقد لفتى قولهم المحتمل له للمحتمل فانه بلا صلة ورافع لثبوت الصلة ومن الظن انه غير  
لغوي لان في التاج المحتمل له صاحب الدين في الفقه فانه محل النزاع فكيف يستدل به  
وشريعة (اثبت دين) ولو حكما في ضمن عقد او لا وسيجي تمامه وبما ذكرنا لم يخرج  
عنه حوالة الدراهم الوديعة كما ظن فلن بل الحوالة صلت المحتمل عليه مجبورا على الاداء  
واختر زيه عن الكفالة بالنفس وغيرها فلن الدين وصف شرعي قابل للنقل الشرعي  
بخلاف الاعيان فانها محسوسة غير قابلة للانتقال المحسوس (لا آخر) اي المحال (على آخر)  
اي المحتمل عليه بقرينة المقام فمن الظن انه يخرج عنه الحوالة على الهنديون ويدخل فيه  
اثبات الثمن للبايع على المشتري والقرض للمقرض على المستقرض ونحوها لان في الاول  
اثبت دين للمحال على المحال عليه وفي الثاني ليس كذلك واحتر زيه عن الكفالة على  
القريلين الراجع والمرجوح (مع عدم بقاء الدين) ولو حكما (على المحيل) اي الاصيل (بعده)  
اي بعد اثبات الدين وهذا دفع لقومهم ان الدين ثابت في ذمة المحيل ايضا وتا كيد لرد  
ما قال بعض المشايخ ان الدين يلقى في ذمة المحيل فانها اثبتت المطالبة وذكر شيخ الاسلام  
انه قول محمد والاوّل قول أبي يوسف وهو الصحيح ولو احوال الراهن المرتفع الدين  
على غيره لم يصح استرداد الرهن عنه ولو ابرأ المحال الدين عن المحيل لم يصح ويسترد  
ويصح عند محمد وقال بعضهم انه لم يثبت نصا انها اثبات المطالبة والدين كما في النهاية  
لكن في الخلاصة ان الدين بل الحوالة انتقل الى المحال عليه ويبرى المحيل عند العلماء  
الثلاثة لكن في المحيط ان الدين بهما صار مشفولا بحق المحال ولم يصير ملكا له على الصحيح  
واعلم ان هذا تعريف رسمي وتعيين لمعنى الحوالة من بين سائر الافعال فان الحد هو  
العقد المخصوص فليس فيه دور لانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء  
بحيث لا يتصور الامن جهة ذلك الشيء كما في اسلس الاقتباس وغيره ولا شك ان الثاني  
لا يتوقف على الاول بوجه الحيثية (فهو) اي الحوالة (بشرط عدم برأته) اي الاصيل المحيل  
( كفالة وهذه ) اي الكفالة ( بشرط براءة الاصيل حوالة ) اي كل واحدة من الحوالة

والسكفالة تستعار للاخرى عند تحقق موجهه فلو قال اعلنت بشرط عدم براءة المحيل  
او كفلت بشرط براءة الاصيل يكن كفالة وحوالة لان العبرة للمعاني (وتصح) الحوالة  
(بلا) ثبوت (دين للمختال على المحيل) بان يستعار الحوالة للوكالة لاشتغال الكل  
على النقل كما في الكرماني (و) تصح (به) اي بدین له عليه والمتبادر ان يكون الدين  
معلوما والا فلا تصح كما اذا قال اعلنت جميع ما ينوبك على فلان كما في المنية  
(برضاها) اي تصح برضى المحيل والمحال وفي الزيدان انها تصح بلارضاء المحيل  
ورجحه صاحب الهداية حيث لم يعم الدلائل الاعليه كما في الكرماني فلو قال  
للطالب ان لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على فرضي به الطالب صححت  
وبرى الاصيل (ورضى المختال عليه) سواء كان عليه دين اولا وقيل لا يشترط  
رضاء كما في الزاهدی وذكر في شروط الظهيرية انه لا يشترط اجماعا وفيه رمز الى  
لا يشترط حضور المحال كما قال ابو يوسف لكنها باطلة عند الطرفين بلا حضورهما  
كما في النظم والى انه لا يشترط حضور المحيل والمختال عليه كما في النهاية والى ان الحوالة  
في الشرع ليست بعقد وهو عقد صورته ان يقول المديون الدائن اصب بمالك على  
من الدين على زيد وقال الدائن قيات كما في المستصفي (فيبر المحيل من الدين)  
الذي احواله للمحال على المحال عليه والتعريف وان حال مؤنثة ولكنه ذكر لتوطئة قوله  
(الا ان يتوى) اي يهلك الدين المحال به (ببوت المختال عليه) اي بسبب موته حال  
كونه (مفلسا) اي لم يترك عينا ولا دين ولا كفيلة (او خلفه) اي يحل المختال عليه  
(منكر الحوالة) موصوفة بقوله (لابينة) للمحيل والمختال كما في قاضيخان وشرح  
الطحاوي فالأكتفاء بالمختال ظن (عليها) اي على تلك الحوالة فانه عند تحقق احد  
هذين الامرين عاد الى المحيل وعنه انه لا يعود (وقالا) اي الصامبل ان التوى يكون  
بمن هو عنده من الامر من المذكورين (وبلن فلسه القاضي) اي بتقليس القاضي المختال  
عليه وقضائه بافلاسه حين ظهر عليه حال حياته وفيه اشعار بانه لو غاب المختال  
عليه بحيث لا يدري مكانه لمسوته لم يرجع المختال على المحيل بالدين لكنه لو ما طله  
فجاء المحال الى المحيل وقال ان زرعود كبير كه بمن فميد هد فقال المحيل سئل است من  
ميكيرم او من مي توانم كرفت رجع المحال بالدين على المحيل لانه بطل بد الحوالة كما في  
الجواهر والاحسن تأخير البراءة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي الحوالة المطلقان  
يحيل بما كل للمحيل على المحال عليه ولم يكن له عليه من دين او عين والمقيدة ان يحيل  
بماله عليه من احد هما ولو غصبا فاشترى الى الاولى فقال (وتصح) حوالة شيء من دين  
او عين (بلا شيء) او بلا ذكر شيء يجب للمحيل (على المختال عليه) فان اداء

فعلى الأول يرجع بما داه على المحيل لانه قضى دينه بامره وعلى الثاني يرى المحيل  
 والمحتال عليه كما في فاضل خان لكن لو احوال مائة من من الحنطة ولم يكن للمحيل على المحتال  
 عليه شىء ولا للمحتال على المحيل لم يصح الحوالة ولو قبل المحتال عليه فلا شىء عليه كما  
 في النية ثم اشار الى الثانية فابتداء بالعين فقال (و) تصح (بدراهم الوديعة) اى بمال الامانة  
 كدنانير الوديعة وغيرها (ويبراء) المودع المحتال عليه من موجب هذه الحوالة (بيلا كها)  
 اى تلك الدراهم (و) بالذراهم (المقصوبة) اى بما يكون مضمونا على المحتال عليه  
 (ولم يبراء) الفاعب المحتال عليه (بيلا كها) لانهما فانت الى ضمان فكانها باقية بخلاف  
 الوديعة (و) تصح (بدين) المحيل (عليه) اى على المحتال عليه ويبراء به ثم اشار الى حكم  
 آخر من الحوالتين فقال في المقيمة (فلا يطالبه احد) اى لا يطالب احد المحتال عليه بشىء  
 من الوديعة والمقصوبة والدين (الا للمحتال) فلا يطالبه المحيل (وفي) الحوالة (المطلقة)  
 للمحيل الطلب أيضا) فله المحتال الطلب وليس للتقديم فائدة ظاهرة (فلا تبطل) الحوالة  
 ولو مقيمة (باخذما) كان (عليه) اى المحتال عليه من الدين والمقصوبة (او) ما عتبه  
 من الوديعة فله المحيل ان يأخذ الدين او العين من المحتال عليه في المطلقة لانه لم يتعلق به  
 حق المحتال لعدم الاضاعة اليه بخلاف المقيمة فانه ليس له ان يأخذه منه لانه صار  
 مشغولا بالحوالة فلو دفع اليه ضمن (ويكره السفينة وهى) لغة وشريعة بضم السين  
 وسكون الفاء وفتح التاء اسم من السفينة بفتح السين (افراض) مالا يأخذه صدقة  
 وقيل نفسه فى بلد آخر ثم ذكر بعد اتمام المعنى غلته وان احتمل ان يكون من تتمته فقال  
 (لسقوط خطر الطريق) اى اشرافه على العلاك فى الطريق فيكره وان لم يذكر هذه  
 المنفعة وقيل انها يكره اذا ذكرت والا فلا بأس به كما فى النهاية وانما ذكر فى الحوالة  
 لانه احوال الخطر المتوقع على المستقرض ولا يخفى ما فى سقوط خطر الطريق من رعاية  
 حسن الاختتام

### \* (كتاب الوكالة) \*

وانما عقبه بالحوالة لانه وان اشتمل على كل تفويض امر لكن الوكالة بلا نفع (وهى)  
 لغة بالفتح وبكسر اسم من التوكيل كما فى الصحاح وغيره وبكسر وفتح مصدر  
 بكل فهو وكيل فاعيل بمعنى مفعول لانه موكول اليه الامر اى مفوض اليه وقولهم  
 الوكالة الحفظ والوكيل الحفيظ مجاز بعلاقة السببية كما فى المغرب ويطابق  
 لو قيل على الجمع والمؤنث كما فى القاموس وشريعة (تفويض التصرف  
 الى غيره) اى اقامة احد غيره مقامه فى فعل شرعى معلوم مورث للحكم شرعى

كالنكاح والطلاق المورثين للمحل والحرمة فان اللام للعهد فلا حاجة الى زيادة امر شرعى  
 كما ظن ويخرج عنه ما اذا قال انت وكيل في كل شئ غفانه لم يصربه وكيل لجمالة  
 التصرف وفي الاستحسان يصير وكيلاً بالحفظ فينبغي ان يزداد الحفظ كما في التحفة وكذا  
 يخرج عنه الايصاء فانه فيأبى بالولاية المنتقلة اليه دون القائمة به المتبادرة ويدخل  
 فيه توكيل مسلم ذمياً ببيع مال غير متقوم كما يأتى وفيه اشعار بان القبول لم يشترط  
 فلو قال وكلتك بطلاقها ولم يقل المخاطب قبلت ولا رددت ثم طلقها وقع استحساناً  
 لانه دليل القبول كما في المبسوط وفيه ايحاء الى ان القبول شرط ولو حكما وبه  
 يشعر كلام الهداية ( وشرطه ) أى شرط نفس ذلك الوكالة ( ان يملكه الموكل )  
 أى يقرر الموكل على التصرف المفوض اليه والا فالتمويل باطل فلا يشك انه خلاف عادته  
 في اختيار رأيه دون رأيهما فان المسلم لا يملك بيع الحمر والخنزير وشراءهما وقب  
 صبح عنده خلافاً لهما توكيله لئلا يمتنع بغيره بالثمن ويتحلل ويتسبب لانه قادر  
 عليه وان امتنع بغيره انتهى كما في المصنوعات ( و ) ان ( يعقله ) أى يدرك ( الوكيل )  
 ذلك التصرف بان يعلم ان البيع مثلاً سالب للملك والشري جالب له وان هذا الغبن فاحش  
 وذلك يسميه كرمى الكرماء فتوكيل الصبي والمجنون باطل وقيل فاسد فلو كبر وافاق  
 لا يجب للعقد كما في المحيط وغيره ( و ) شرط حكمه ان ( يقصده ) أى التصرف بان  
 لا يهزل فيه والا فلا يقع عن الموكل وفيه رمز الى ان المعنوية يصلح ان يكون وكيلاً لانه  
 يعقله ويقصده وان لم يرجع المصلحة على المفسدة والى ان علم الوكيل بالوكالة لم يشترط  
 خلافاً للمحمد فلو وكل ببيع عبده وطلاق امرأته ففعل الوكيل قبل العلم جاز خلافاً  
 كما في المحيط وغيره ( فصح توكيل الحر البالغ ) العاقل بقريضة لآلى او الحر الصبي  
 او العبد الصبي ( او ) البالغ ( المأذون ) من جهة الولي او المولى العاقل ( مثلهما )  
 أى مؤهل الحر أو المأذون فيجوز توكيل الحر البالغ او الحر الصبي او العبد الصبي  
 او البالغ مأذونين فالاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة فمن الظن انها  
 تسعة من ضرب ثلثة في ثلثة ( و ) صح توكيل الحر البالغ والمأذون ( صبيهما فلا  
 وعبد ) صبيهما او بالغاً فليين حال كونهما ( محجورين ) عن التصرف فالاقسام  
 اثنا عشر من ضرب أربعة في ثلثة ( ويرجع الحقوق ) أى حقوق العقد الواقع عن  
 هذا الصبي والعبد ( الى موكلهما ) لاليهما القصور اهليتهما وفيه اشعار بان الحقوق  
 ترجع الى الوكيل المأذون منهما وهذا اذا وكل بالبيع واما اذا وكل بالشراء فالى الموكل  
 سواء كان الثمن حالاً او مؤجلاً كما في المحيط وغيره ( بكلما ) موصوفة أولى من الموصولة  
 والظرف للتوكيل أى صح التوكيل بكل عقد ( يعقده ) أى يحصل الانسلان ( بنفسه )

أى مستبدأ بنفسه أو بولاية نفسه عن الغير كالبيع والهبة والصدقة والوديعة وغيرها  
 ولا يشكل بتوكيل المسلم أو النسي خيما أو مسلما ببيع الخمر أو شراءها أو بالتوكيل ببيع المسلم  
 والاستعراض كما ظن فلن الكفالة كافية للأولين والثالث مستثنى بقريته الألى والرابع  
 مختلف فيه كما سيجىء (و) صح التوكيل ولو لم يرض الخصم ( بالخصومة ) أى الجواب  
 الصريح أو الدعوى الصحيح كما فى المستصطفى أو الجواب أقرارا كان أو انكارا كما فى التاويج  
 وقال بعض المشايخ أنه لم يصح بلارضاه والصحيح أن الخلاف فى اللزوم كما فى الظهيرية  
 فعنده لا يلزم وعند ما يلزم وهو المختار فلا يرتد الوكالة برد الخصم كما فى النهاية وغيره  
 وافق بعض المتأخرين باللزوم عند تعنت المدعى عليه وبعضه عند اضرار المدعى  
 وهو المختار عند الامام السرغسي وشمس الأئمة وهذا كله اذا كان مقيما صحيحا والافتقار لزم  
 بالاجماع كما فى الظهيرية وفى حكم التمريض الخدرة التى لم يعهد لها الخروج الاعنى  
 الضرورة كما فى النهاية فلو وكلت بالخصومة وتوجه اليها اليمين بعث القاضي اليها عدولا  
 مستخلفا وشاهدين على الحلف أو النكول وتماهه فى خزانة المفتين والاطلاق مشعر بانه  
 صار وكيلافى هذه الصورة بالانكار والاقرار جميعا وله أن يستثنى الاقرار عند محمد خلافا  
 لابي يوسف كما فى الظهيرية ( فى كل حق ) للرجل والمرأة ولو وضعها على الناس  
 أو عندهم أو معهم أو بالعكس (و) صح (بإفائه) أى اداء كل حق (واستيفائه) أى قبضه  
 (الافى حد) مضمر أى استيفاء فى حد من الحدود (وقصاص بغيره موكله) عن المجلس  
 كما إذا قال الموكل وجب لى على فلان حد أو قصاص فى النفس أو الاطرافى فوكلته  
 أن تطالبه منه فقبل فان استيفائهما بدون حضور الموكل باطل بالاجماع لسقوطهما  
 بالشبهة وفيه رمز الى أنه صح التوكيل باثبات الحد والقصاص خلافا لابي يوسف  
 وإلى أنه صح التوكيل باستيفاء التعزير كما فى شرح الطحاوى ( ويرجع الحقوق )  
 أى حقوق عقود تصد من غير الصبى والعبد المحجورين ( الى الوكيل ) دون الموكل  
 ولقد أجاز للوكيل أن يوكل غيره بهذه الحقوق ولم يجز للموكل كما فى النهاية وإنما كتفى  
 بالحقوق لأن الملك يثبت للموكل ابتداء كما يأتى فى كل عقد فيه مبادلة ملك بملك  
 حكما ( فى بيع ) سوى سلم وقد يشير اليه تنكيره وفى الاطلاق رمز الى أنه لو باع  
 بحضرة الموكل فهى ترجع الى الوكيل كما فى الصغرى لكن الصحيح أنها ترجع الى  
 الموكل كما فى الجواهر وإلى أنها لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع بحضرة فالمحقوق  
 الى الوكيل الثانى هو الصحيح كما فى الكافى وإلى أنه لو اضاف العقد الى موكله فهى ترجع  
 الى الوكيل كما فى العمادى قال شرف الدين النواجزى أنها لا ترجع اليه وفى التخصيص  
 أشعر بالخلاف كما لا يخفى ( وشراء ) وان اضاف الى الموكل وخلافه فى العمادى



فانه لا يستقر ملكية الوكيل بل تنتقل من ساعة والمالك المستقر الثبوت العتق كما  
 في السكراني فالقريب لا يعتق بالاتفاق كما ذكره المصنف فالأولى أن يفرض عليه مظهر  
 فيه اثر الخلاف (و) يرجع الحقوق (الى الموكل) في كل عقد ليس فيه مبادلة ملك بملك  
 كما في (نكاح وخلق) لأن الوكيل فيه سفير حاكم كما في غيره فلا يلزم عليه شيء كما في  
 الكفاية وغيره (وصالح عن انكار) لانه قد اعين للموكل دون اقرار فانه مبادلة (أو)  
 صالح عن (دم عهد) وشركة ومضاربة (و) في (عتق على مال وكتابة وتصديق وهبة)  
 واستهلاب (واعارة) واستعارة (وايداع ورهن) وارتهان (واقراض) ان اعطاء مال اداه بعينه  
 ولم يترك الاستقراض لما مر في الايمان انه لا يصح التوكيل به وعليه الفتوى كما في الخزائفة  
 فما اشتهر انه باطل اريد بطلانه على اصح الروايتين (فلا يطالب) على السجوهول (وكيل  
 الزوج بالهبر ولا وكيلها) اي الزوجة (بتسليمها) الى الموكل (و) لا (ببذل الخلع)  
 للزوج لعمدانه سفير فيه (وللمشتري) من البائع الوكيل (منع الثمن من موكل بايعه) اي  
 موكل وكيل بيع ليس عبد او صبي محجورين لما مر فاضافة البائع عينية (فان دفع) المشتري  
 من الوكيل الثمن (اليه) اي الموكل (صح) الدفع لانه مقرر (ولا يطالب ثانيا) اي لا يطالب  
 بايعه الوكيل الثمن طلبا او طالبا ثانيا فهو مصدر او حال ويجوز ان يكون الفيل محجولا  
 والمعنى ولا يطالب الثمن او المشتري طلبا او مطلقا ثانيا لانه لا فائدة في الاخذ ثم الدفع  
 ولذا لو كان للمشتري على الموكل دين وقع المقاصة به كما في الهداية وهذا اهمل للوصول  
 الى دين لا يوصل اليه

### \* (فصل) \*

(لا يصح) ويفسد (بيع الوكيل) اي وكيل بوكالة مطلقة (وشراؤه) اي شراء  
 ذلك الوكيل فلو قيد بتعظيم المشقة لصح كما اذا قال بيع مهن شئت فبيع (ممن يرد  
 شهادته) اي لذلك الوكيل للولاد او الزوجة او غيره للتمهة فلا يصح لو باع  
 من نفسه اولده او ولي ولده الصغيرين واطافة البيع للعهد فلو باع باقل  
 من القيمة بغيب فاعش لم يصح بالاتفاق وكذا بمثل القيمة او بغيب  
 يسير في رواية عنه ويصحان عندهما فلو باع باكثر من القيمة صح بلا خلاف كما في  
 النهاية وغيره وفيه رمز الى انه لو باع من هؤلاء بامر الموكل صح كما في العمادى والى انه  
 لو امر بالبيع وعين الثمن فدفع اليه الثمن من ماله وامسك له لم يصح لانه وكيل بالبيع  
 لا بالشري يوقيل لو علم الموكل بذلك وقت دفع الثمن اليه كان يبيع بالتعاطى كما في المنية والى  
 انه لو باع من ان الموكل او ابنه او عبده صح كما في الخزائفة (و) صح) عنده (بيع الوكيل)

بمعاملتها وليس الاضافة على نحو ما مر فمن الظن ان الظاهر الاضمار ( بما قل ) من  
الثلث ولو غبنا فاحشا ( او كثر منه ) وانما ذكره لم يتناول كل بدل فان القلة امر اضافي فلم يكن  
ذكره استطراديا كما ظن ( والعرض ) بالسكون وتحريك غير الحجرين ( والنسبة )  
وتأخير الثمن مطلقا وقال لا يصح الا بالنقد بين بمثل القيمة او بهما يتقابن فيه او باجل يسير  
كما في التمر تاشى فلو باع الى خمسين سنة تصح عنده خلافا لهما ولو باع نقدا او اخر الثمن  
صح عنده خلافا لابي يوسف وفيه اشارة الى انه لو سمي الثمن قباضا لم يصح ولو باع  
باكثر صح كما في النظم والى انه لو امر بالبيع بالنقد فباع بالنسبة لم يصح كما في قاضي خان  
وكذا بالعكس كما في الخزائن ( و ) صح عنده ( بيع نصف ) اى بعض ( ما وكل )  
وان ضره التبعض كالعبد كما في الحقائق ( ببيعه ) مطلقا وعندهما اذا ضره  
التبعض لم يصح بيع النصف الا اذا باع باقيه قبل ان يختصم الا ان الشركة عيب ( و )  
صح ( اخذه ) اى الوكيل بالبيع ( رهنا ) ولو قليلا بالاتفاق الا اذا امر باخذه فانه لم  
يصح عنده ان يأخذ رهنا قليلا بوجوب نقصان الا يتقابن مثله كما في الصغرى ( او قليلا  
بالثمن ) للاستيمشاق ( فلا يضمن ) الوكيل الثمن للموكل والقيمة للرهن ( ان ضاع )  
الرهن ( في يده ) اى الوكيل ( او ) ان ( توى ) اى هلك ( ما على الكفيل ) من الثمن  
بان مات الكفيل او المكفول عنه مفلسا كما في الكرماني ( ويقيد ) عندهم ( شراء  
الوكيل ) اى من وكل بشراء شىء غير معين وان كان الثمن مسمى ( بمثل القيمة ) اى بما قوم  
المقومون كلهم ( وزيادة ) عليه ( يتقابن ) اى يتحمل الناس بها ( وهى ) اى تلك الزيادة  
على رواية النوادر ( ما قوم به مقوم ) واحد دون الكل اى قدر بين من ظن برغبة الناس انهم  
يرغبون في ذلك الشىء عند ذلك القدر من الدرهم او الدينار فالباء صلة وليس بحال  
فواشترى ذلك الوكيل شيئا بنى لك القدر من الدرهم بعشرة دراهم فاهتنع الموكل من اخذه  
لكوفه غالبا عنده فعرض المشتري على المقومين فقوم بعضهم بتسعة وبعض بعشرة فهو  
داخل تحت تقويم مقوم فهو الغبن الفاحش فلزم الوكيل هذا هو الحد الفاصل بينهما وبه يقتضى  
يدخل ولا يتقابن فهو الغبن الفاحش فلزم الوكيل هذا هو الحد الفاصل بينهما وبه يقتضى  
كما في بيع الصغرى وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد فيه اذا لم يكن له  
قيمة معلومة في البلد كالعبد وما اذا كانت معلومة كالخبز وغيره فالزيادة لا تنفذ على  
الموكل وان كانت فلسا لان اعتبار التقويم انما يكون فيما يحتاج اليه كما في المحيط وعلى رواية  
الجامع عن محمد بن ابي سيرين عن العشر اقل وعن نصير بن يحيى انه في العشرة في العروض  
زيادة نصف درهم وفى الحيوان زيادة درهم وفى العقار زيادة درهمين كما في شرح الطحاوى  
وذكر في بيع الخزائن انه في الحيوان درهم وفى العروض درهم وفى العقار درهم ودرهم



وعن الحسن الكرخي العكس وذكر في التمر ناشئ انه في الكلادة نيم عند بعض وفي الكرواني  
 ان ما ذكر تفسير الفاعش عند بعضهم وعليه يدل كلام الهداية لكن الاول في اكثر الكتب  
 والضابط الميسر له الغبن الميسر جامعه عن حاقب فالعين والحاء والقاف اشارة الى  
 العرض والحيد وان العقار والنون والالف والباء الى نصف درهم ودرهم او درهمين وفيه  
 رمز الى انه لو امر بشراء شيء بعينه لا يتحمل منه الغبن الميسر ايضا عند بعضهم وقال  
 بعضهم انه يتحمل الميسر لا الفاعش ولا نص فيه كما في المحيط والى ان الغبن الميسر انما  
 يعنى اذا كان منفردا واما اذا كان مع الفاعش فلا يعنى كزيادة النجاسة على قدر درهم  
 كما في العمادى (ويتوقف) عندهم (شراء نصف ما وكل بشرائه) من شيء بعينه كعبد  
 ودار وثوب معينات (على شراء) النصف (الباقى) لانه خالف بشراء نصف فلا يلزم  
 الموكل الا بعد شرائه الا اذا لزم القاضى شراء النصف على الوكيل كما اشير اليه في النهاية  
 والكفاية وصرح به قاضيان وغيره فمن الظن انه محمول على الوكيل بشراء غير  
 معين وان القيلس يقتضى ان لا يتوقف على شراء الباقي اذا وكل بشراء معين (ولورد مبيع  
 على وكيل) بالبيع (بمب رده) الوكيل (على امره) اى موكله (الا وكيل) رفع على  
 البذل اى لا يردده وكيل الا وكيل (اقر بعيب يحدث مثله) في مدة قصيرة فرد عليه بغير  
 قضاء فانه لا يردده (ولزمه) اى الوكيل (ذلك) المبيع بلا غصومة للامر وفيه رمز الى انه  
 لو رده على الوكيل بقضاء القاضى بالبيئنة او بنكول الوكيل يردده على الموكل والى انه لو كان  
 العيب ما لا يحدث في مدة قصيرة او لا يحدث اصلا كزيادة اصبع فرد على الوكيل  
 بالاقرار بغير قضاء او بالقضاء بالبيئنة او بنكول يردده على الموكل ايضا وفي عامة الروايات  
 ان كان الرد بالاقرار بغير قضاء لا يخاصم الموكل ويلزم الوكيل والى انه لو رد بالاقرار  
 بالقضاء لزم الوكيل الا ان يخاصم الموكل فيلزم عليه بالبيئنة او بالنكول وانما جعل النكول  
 في باب الشراء كالاقرار لان المشتري لم يكن مضطرا في النكول فان الشراء سبب الملك  
 بخلاف الوكيل فانه مضطر فيه كما اضطر عند اقامة البيئنة وتامه في الكرواني  
 وفي اسناد الاقرار الى الوكيل اشعار بانه لو اقر الامر بالغيب وانكر الوكيل لم ينتقض  
 البيع وام يلزم الامر والوكيل شيء كما في المحيط (وان باع) الوكيل بالثمن (نساء) اى  
 مؤجلا اجلا مطلقا او متعلا فاكما مر (وقال) الوكيل (قد اطلق) الامر (الامر)  
 اى الوكالة بالبيع (فقال) الامر (امرتك) ان تبعه (بنقد صدق الامر) مع اليمين  
 وعلى الوكيل الثمن حالا وفيه اشعار بانه لو امره بالنقد فباع نساء لم يجز كما مر (وفي  
 المضاربة) اذا باع المضارب نساء وقال قد اطلق رب المال امر المضاربة فقال امرتك  
 بنقد صدق (المضارب) مع اليمين اذا العموم هو الاصل في المضاربة كما ان النقد في الوكالة

( ولا يصح تصرف أحد الوكيلين وحده ) أي يبطل تصرف أحدهما فيما يحتاج فيه إلى رأي كل حتى يجزيه الموكل أو الوكيل الآخر إلا أنه إذا اشترى بنفسه عليه فلا باع أو كاتب أو خلع أو زوج مثلاً يتوقف على إجازة الموكل أو الوكيل الآخر سواء كان الثمن مسمى أو لا أو الوكيل حاضر أو غائباً كما في شرح الطحاوي وفيه اشعار بأنه إذا تصرف أحدهما والآخر حاضر لم يجز إلا إذا أجاز له الآخر وإن كان غائباً فاجاز لم يجز عنده وقال الحنفية ما في الأصل وقال أبو يوسف أنه جائز كما في المحيط والمتباعد أن يكون وكلاهما بكلام واحد بأن قالوا كلكما ببيع عبدي وأما إذا وكل بالكلية لمن كان وكل به رجلاً ثم أصرح تصرف كل بدون إجازة الآخر ( إلا ) إذا كان توكيلهما ( في خصوصية ) فإن لكل منهما أن يخاصم لكن على وجه لا يفوت فائدة توكيلهما بأن يسوى الأمر بينهما ولو انفرد أحدهما بالتكامل وفيه رمز إلى أن لا يشترط حضرة صاحبه في خصوصية كما قال الجمهور وقيل يشترط وإلى أنه لا يقبض أحدهما بدون الآخر كما في الكافي ( و ) في ( ردوديعة ) كبضاعة ورد عارية ومغصوب ( وقضاء دين ) دون قبض الوديعة والدين ( وطلاق وعق ) فإن لأحدهما أن يطلق ويعتق دون صاحبه وفي الاكتفاء إشارة إلى أنه لو وكل وكيلين وقال لا يطلق أحدهما دون صاحبه فطلق أحدهما ثم طلق الآخر وأجاز لم يجز وكذا العتق كما في المحيط وذكر في الهداية لو قال طلقاها إن شيئاً لا ينفرد أحدهما به والظاهر أن الاعتاق كذلك ( لم يعوضاً ) فإنه لو كان الطلاق والعتق بعوض لم ينفرد أحدهما إلا إذا أجاز له الموكل أو الوكيل الآخر ( ولا يصح ) ويبطل ( ببيع عبدي ) مال صغيره الحر المسلم من مشتري لرقبته ( أو ) بيع ( مكاتب ) مال صغيره المسلم ( أو ذمي مال صغيره ) فلن ولد هم الكبير كالأجنبي فأم يصح بالطريق الأولى ( المسلم ) قيد الكل وإن لم يصح بيع الأولين مال صغيرهما الكافر أيضاً فإن أمر المفهوم أكثرى لا كلى كما مر غير مرة فليس فيه تسامح كما ظن ( و ) لا ( شراؤه ) أي شراء كل من هؤلاء شيئاً من بايع الصغير المسلم به أو ما شراؤه للصغير بمالوم فيصح والأوضح شهوة ولا يصح تصرف عبدي أو مكاتب أو كافر في مال صغيره المسلم لأن منسوى البائع من التصرفات لم يصح منهما كما في السكافية ولأمن الذمي والمستامن والحربي والمرتب في مال ذلك الصغير لانقطاع ولاية الكفار عن المسلمين كما في الكافي ( والأمر بشراء الطعام ) أي طعام غير وليمة محمول ( على البرقي ) صورة دفع ( دراهم كثيرة ) بحيث يشتري بها في العرف البر لا الخبز والدقيق فلو اشترى أحدهما لا يجوز على الأمر كما لو اشترى بها صغيراً أو لهما أو فاكهة لا يجوز عليه وفي دفع الثمن إلى الوكيل اشعار بأنه لو أمر بالشراء بلا دفع له لا يصح التوكيل ( وعلى الخبز في ) دراهم ( قليلة ) بحيث

لا يشتري بهافي العرف الا الخبز فلو اشترى بها غيره لا يجوز على الامر (وعلى الدقيق في) دراهم (متوسطة) بحيث لا يشتري بهافي العرف الا الدقيق فلو اشترى غيره لا يجوز عليه كما في المحيط وغيره وقيل القليل مثل درهم الى ثلثة والمتوسطة مثل اربعة الى خمسة وسبعة كما في السكابة فالسبعة على هذا لم يكن من الكثير كما ظن وما في المتن وان ذكر في الهداية بلفظ قيل لكنه ربما ذكره وهو مرجع عنده وعليه يدل كلام السكرماني وغيره وقالوا ان الطعام في عرف الكوفية على البر ودقيقه وخبزه وفي عرف غيرهم على ما يطعم وهو القياس وقال بعض مشايخنا انه ما يمكن اكله بلا ادم كاللحم والمشوى دون البر ودقيقه وقال الصدر الشيعي وعليه الفتوى كما في النخبة (و) الامر بشراء الطعام (في متخذ الوليمة) اي طعام العرس والمتخذ بالفتح اسم زمان (على الخبز) ولو كثرت الدراهم او توسطت العرف (والامر بشراء حمار او فرس او بغل (يصح) بلا بيان الثمن وينصرف الى ما يركبه مثل الموكل ولذا الامر قاضي بشراء حمار لا يجوز عليه اذا اشترى مقطوع الاذن والذنب منه كما في المحيط (و) الامر بشراء (دار) (يصح) ان ذكر ثمنها ومحلها ويقع على دار مصر وكل فيه وجواب الظاهر انه يصح ان ذكر احد هافي المحيط وذكر في المضمرات ان ذكر الثمن يكفي وعن ابي يوسف لا بد من الثمن والمصر (و) الامر بشراء (شيء) غير معين يصح ان (علم جنسه) (البين في النكاح) (من وجهه وذكر ثمن عين) ذلك الثمن اي بين (نوعا) والاحسن ترك الصفة فان النوع صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كما في الهداية وعن ابي يوسف انه ينصرف الى مثل ما يليق بحال الموكل وفيه اشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كالشاة والبقر يصح وان لم يذكر الثمن والى ان جهالة وصف الثمن غير مانعة كما في المحيط (لا) يصح ذلك الامر بذكر الثمن (ان فحش جهالة جنسه) بان جعل الجنس من كل وجه فيقتصر بـ (بما علم ضمنا) كما لا يخفى وفيه اشعار بانه لو بين نوع ذلك الجنس صح واريذ بالنوع الجنس السافل كالحمار كما ذكره المصنف ولعل سهو فان الحمار ليس بجنس سافل عند احد (كالرفيق) الشامل للذكر والانثى المختلفين في بنى آدم (والثوب) الشامل للذبيح والكتان والقطن (والداية) الشاملة للفرس والبغل والحمار عرفا كما في الهداية وغيره او لكل ذي قوائم اربع كما في علم العربية وفي المفردات انها للفرس خاصة (وصدق) عندهم (الوكيل) لانه امين بشراء عبد ولو معين او من الظن انه يشعر بعدم التعيين فيه (في) قوله (شريعت عبدا) معينا (للامرفات) العبد عنده (و) قد (قال الامر بل) شريته (لنفسك ان دفع الامر الثمن) الى الوكيل وفيه اشعار بانه لو اختلفا وهو صدق الوكيل بالطريق الاولى كما في الهداية (والا) يدفع الثمن (فالامر) الموكل صدق لانه انكر

الثمن وفيه اشعار بانّه لو كان حيا صدق الامر بالطريق الاولى واما عند هذا فنكذلك  
 اذا وكل بغير معين والاصدق الوكيل وتماه في الهداية (ولو وكيل) بالشري (حبس  
 المبيع) اي المشتري وانما اختاره عليه لانه اشهر ولم يرد انه اظهر لانه مناقشة بعد ظهور  
 المراد (من امره) ظرف الحبس (لقبض ثمنه) منه (وان لم يدفع) الوكيل الثمن الى بايعه  
 الا انه لم يترك محمد اصلا وما في المتن عن الامام الحلواني كما في التفسير وفيه اشعار بان له  
 ان يطلب الثمن من الموكل وان لم يؤد منه من مال نفسه الى البايع كما في الصغير (فلن ملك)  
 المبيع في يد الوكيل (بعد الحبس) مستند رك بالفاء (سقط) عند الطرفين (الثمن) قل واكثر  
 لانه بمنزلة البايع من الموكل فضمن الوكيل ضمان المبيع واما عند زفر فضمان الغصب  
 فوجب قيمته بالغة ما بلغت وعند ابى يوسف ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة عشر  
 والقيمة عشرة رجع الامر بخمسة عنده ولم يرجع عند البايعين ولو كان بالعكس  
 رجع الموكل بخمسة عند زفر وسقط عند هم (وليس للوكيل بشراء) شىء (عمن) اي معين  
 ولو بلا تسمية ثمن (شراؤه لنفسه) لانه تعزير وعزل بلا علم الموكل فلشري لنفسه  
 كان الموكل واحترز بالشراء عن النكاح فانه لو وكل بنكاح امرأة بعينها فترجعها لنفسه  
 فهي له كما في الصغير وفيه اشعار بانّه لو وكل بشراء غير معين كل الشراء لنفسه الا اذا دفع  
 الثمن من مال الموكل او نوى الشراء له كما في المضمرات (فان شري بتخلل جنس المسمى)  
 كالسكيل ترك الجنس احسن فانه لو اشترى باكثر من الثمن (وقع) المشتري (له) اي الوكيل  
 وفيه اشعار بانّه لو لم يسم ثمننا كان في حكم المسمى لان العرف في العقود النقود

\* ( فصل ) \*

(للوكيل بالخصومة) في الدين والعين (القبض) عند علمائنا لانه متم لها فلو وكل رجلا  
 ان يدعى ويثبت ماله على فلان ولا يزيد عليه فاثبت عليه الوكيل بالبيعة او الاقرار كان  
 له ان يقبضه (ويقتي) اي يقتي كثير المتأخرين من مشايخ باع وسهرقند وغيرهم (الان) اي  
 بعد عصرهم (بخلقه) اي بان ليس له القبض لانه مارضى الا بالخصومة كما قال زفر من  
 كبار العلماء لظهور المكر والحماقة في الوكلاء الجبر والتلبيس في القضاة فعوذ بالله واهل  
 الاسلام من هؤلاء كما قال الزاهد في نيف وخمسةائة فتس عليه ماني نيف وتسعمائة  
 وفيه اشعار بان الموكيل بالتقاضى القبض عند علمائنا خلا لظفر وعليه الفتوى كما في  
 الهداية وذكر في المضمرات ان الاول ظاهر الرواية وان يحكم عرف التجار وبه يقتي (ولو وكيل  
 يقبض الدين بالخصومة) فلو اقام هذا الوكيل البيعة على الدين او اقيم عليه ان موكله  
 استوفاه او ابراه تقبل خلا فلهما فان قبض الدين عنده قبض بمثل حقو وعند هذا قبض

بيمينه وتقبل على الوكالة عندهم وفيه رمز الى ان القاضي لو وكل بقبض دين الغائب  
 لم يكن له الخصومة والى ان الرسول المأمور بقبض الدين ليس له الخصومة كما في النخيرة  
 والى انه لو ادعى الغريم الاستيفاء لم يحلف الوكيل في دفع المطالب الى الوكيل  
 ثم يتبع الموكل ويستخلف كما في الهداية والى ان الوكيل بقبض العين لا يخاصم  
 كما صرح به فقال (لا) يكون للوكيل (بقبض العين) الخصومة لانه كالرسل  
 فلو اقام البينة عليه انه باع من موكله لم تسمع في حق البيع وفيه اشارة بانه لم يدفع  
 الوديعة الى الوكيل بقبضها بمون اثبات الوكالة وان اقرها المودع كما في دعوى  
 الخلاصة (ويقتصر يد الوكيل) اي يتوقف على حضور الموكل بقبض من وكله  
 (بقبض العبد) له في يد فلان (ونقل المرأة) اي يقتصر يد الوكيل بنقل المرأة الناشئة  
 الى موضع كذا ويتوقف على الحضور ونقل الوكيل اياها (ان اقام) العبد (الحجة)  
 اي البينة (على العتق) اي اعتاق موكله اياه (و) اقامت المرأة الحجة على (الطلاق)  
 اي تطليق الموكل اياها قصرا (بلا ثبوتها) اي العتق والطلاق لانها اقامت حجة  
 على وكيل غير خصم ولذا وجب اعادتها لو حضر موكله بخلاف قصر اليد (وصح  
 اقرار الوكيل) اي وكيل المدعى عليه (بالخصومة عند القاضي) لانه محل  
 الخصومة فلو وكل رجلا بالخصومة مدعى فاقرب باستيفائه او ابراءه او مدعى عليه فاقرب  
 بوجود المال عليه صح لان الخصومة شاملة له كما مر وفيه اشعار بانه لو انكر ذلك  
 الوكيل صح بالطريق الاولى وبانه لو استثنى الاقرار صح وعمار وكيل بالانكار  
 كما لو استثنى الانكار صار وكيل بالافرار كما في النخيرة وذكر في الصغرى انه لو استثنى  
 الاقرار بمحضرة الطالب صح والا لا يصح وقال محمد انه ايضا يصح (لا) يصح اقراره  
 على موكله المدعى او المدعى عليه عند الطرفين (عند غيره) اي القاضي غير انه لو ثبت  
 ذلك الاقرار بالبينة خرج عن الوكالة لمكان التناقض وقال ابو يوسف صح اقراره عند  
 غيره ايضا (وللموكل) لا غير (عزل وكيله) وكالة مرسله او معلقة لان الوكالة حقه  
 فاقوال عزلتك عن الوكالة كلها انعزل عن الوكالة المرسله بالاجماع كما في الصغرى ولو  
 قبل كلها عزلتك فانك وكيلي ثم قال رجعت عن الوكالة المعلقة انعزل على قول كثير من  
 المشايخ وبه يفتى كما في الجزالة وفيه المختار انه يملك اخراجه بمحض من الوكيل ماحلا  
 الطلاق والعتاق وتوكيله بسؤال الخصم ويدخل فيه جحود الوكالة فان جمود ماعد النكاح  
 فسوخ وفي رواية لم ينعزل بالجمود واصافة الوكيل للعهد فانه لا يعزل وكيله لعتاق بوكالته  
 حق الغير الا برضاه كوكالة في ضمن نكاح او رهن كما في النخيرة ولو وكل الدايين بدين  
 مؤجل يبيع داره بسؤاله عند الاجل كان له عزله قبله كما في النخيرة وفيه اشارة الى انه

لو علق وكالته بالشرط ثم عزل قبل وجوده صح وعلمه الفتوى والى انه بطل تعليق  
العزل بالشرط كما في الخلاصة (ووقف) عزل الوكيل (على علمه) اى الوكيل بسماح  
منه او كتاب اليه او رسالة ولو من عبد صغير وان اخبره عدل ان عزل وان لم يصدق  
وبعخير غير العدل لم ينزل الا بالتصديق وعندهما ان عزل اذا ظهر صدقه كما في المحيط  
ولا يبعد ان يرجع ضمير علمه الى الموكل والمعنى وقف عزل الوكيل نفسه عن الوكالة  
على علم موكله كما في السكركاني (وتبطل الوكالة) بالبيع او الشراء او غيره (بموت احدهما)  
اى الموكل والوكيل وتنتقل الحقوق من القبض والتسليم والرد بالعيب ونحوه الى  
من كان هيا منوما كما في العمادى وذكر في فصل الوكيل بالشراء من المحيط ان الوكيل  
لو مات فحق الرد بالعيب لو ارثه او وصيه وان لم يكن فله الموكل في رواية ولو مسمى القاضى  
في اخرى ويستثنى منه ما اذا باع الوكيل بالبيع الجائر ثم مات الموكل فانه لم ينزل  
كما اذا وكل الوكيل وكيلاً ثم مات موكله الاول فانه لم ينزل الوكيل كما في الفصولين  
(و) تبطل بسبب (جنونه) اى جنون احدهما بحيث لم يعرف البيع والشراء كما في الذخيرة  
فلو احتاط عقله بالبيع بحيث لم يعرف الشراء لم يجز على الموكل كما في السكركاني جنونا  
(مطابقا) بكسر الباء لغة مستوعبا وشريعة مستوعبا شهرا عنده وبه يفتى واكثر  
السنة عند ابي يوسف وسنة كاملة عند محمد كما في بيع الصغرى وهو الصحيح كما في الكافي  
وغيره واعلم ان الوكالة انما تبطل بالموت والجنون اذا كل الموكل يملك عزل الوكيل  
واما اذا لم يملك كالعدل في باب الرهن والمرأة في الامر باليد فلا ينزل بموته وبنونه  
كما في الصغرى (ولحافه) بالسكسر اى وصول احدهما (بدار الحرب) حال كونه  
(مرتدا) وان لم يحكم القاضي بالحاق بالحقاق وقال تبطل به ان حكم به فلو عاد احدهما من  
دار الحرب مسلما ولم يحكم بالحاقه تعود الوكالة عندهم وان حكم به ثم عاد تعود الوكالة  
عند محمد خلافا لابي يوسف كما في السكركاني وانما ذكر الارتداد مع الحاق لان تصرف  
المرتد وان نفذ عندهما لكنه موقوف عنده (وكذا) تبطل (بمجزو موكله) حال  
كون الموكل (مكاتباً) اى اذا وكل مكاتب وكيلاً بالبيع مثلاً ثم صار رفيقاً يطل  
وكالة وكيله لانه وقع تصرفه في مال الغير بلا امره وانما فصّل بهذا التنبيه على  
العامل البعيف لا لما ظن ان فيما بعد لم يشترط علم الوكيل لما سنذكره (وهجره) اى الموكل  
حال كون الموكل (مأذوناً) اى اذا هجر عبده المأذون الموكل عن التصرف بطل  
وكالته وكيله لاهل الكلام مشير الى ان المكاتب او المأذون اذا وكل رجلاً بالتقاضى  
والخصومة لم يبطل وكالته بالعجز او الحجر كما في النهاية (و) تبطل الوكالة في حق من  
لم يوكل مصر يحامن الشر يكمن بسبب (افتراق) هذين (الشر يكمن) عن الشركة

شركة عثمان او معاوضة وقيل فيه غطر كفاي المستصفي وفيه دلالة على ان الوكالة  
 مالية في حق الموكل وان كان في دلالة اللفظ على ذلك خفاء واستدل صاحب الكفاية  
 على ما ذكر به في الجاهل ان احد المتفاوضين لو وكل رجلا بالشراء ثم افترقا لم تبطل  
 الوكالة في حقه وفيه انه قياس غير ظاهر على ان في النظم لو وكل احد من المتفاوضين  
 او كلاهما رجلا لم ينعزل وكان وكلا لكل منهما على حدة فان فعل احدهما كفعلهما  
 ولو وكل الشريكان عنانا رجلا ثم افترقا انعزل لو علم بالافتراق ولو وكل احدهما  
 رجلا لم ينعزل الا اذا كان الشرط بينهما ان يتصرف كل على حدة فمن الظن انه  
 لو وكل كلاهما ينبغي ان لا ينعزل في حق كل منهما (وان لم يعلم به) اي بهوت الموكل  
 او جهونه او لحاقه بها او عجزه او حجره او اقتراقهما (وكيلهم) اي وكيل كل من الموكل  
 الميث والمجنون واللاحق والمكاتب والمأذون والشريك لانه عزل حكمي والعلم شرط  
 للعزل الحقيقي كفاي الجواهر والنظم وغيرهما ففي الحكم عام لكل من الستة فلا وجه  
 لتخصيص المصنف والشارحين بالثلاثة الاخيرة (وتصرف الموكل فيما وكل به) تصرفا  
 يعجز الوكيل عنه سواء علم به او لا كالبيع والهبة مع التسليم والاعتناق والتبوير والاستيلاء  
 والكتابة واما اذا كان تصرفا لا يعجز عنه كما اذا اذن العبد في التجارة او رهنه او اجره  
 فلا ينعزل فلو باع الموكل بالبيع والوكيل معافوه بينهما عند اي يوسف ولم يشترى من  
 الموكل عند محمد لانه باع ملكه فهو اولى كفاي الاختيار وغيره ولا ينبغي انه معطوف على  
 افتراق الشر يكتف فيكون مقيما فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما لم يقده  
 لانه لا يناسب الختم على قوله لم يعلم فلا يردان الاحسن تأخير القيد وانما ختم على مسائل  
 العزل رعاية لحسن الاختتام

\* ( كتاب الشركة ) \*

او رد بعد الوكالة لانه كالمقدمة للشركة كما سيظهر (هي) في اللغة بالكسر والضم كفاي  
 القاموس اسم ومصدر شرك كذا بالكسر فهو شريك اي مشارك كفاي الديوان  
 وغيره ففي المشاركة خلط المالكين كفاي المفردات وتطلق على العقد كفاي النهاية  
 وشريعتا متصلان اثنين او اكثر يحمل واحد كفاي المضمرة ولها كان قريبا من اللغوي  
 قسم بلا تعريف فقال (ضر بان) اي نوعان (شركتكم) اي اختصاص احد باخر بسبب  
 ملك فلاضافة بمعنى الباء كفاي المغرب (وهي) شرعا (ان يملك اثنان) فضاء (عينان)  
 وهي ضر بان اختيارية بان يشترى عينا او يتقيا او يوصى لهما في قبلان او يستوليا عليهما  
 في دار الحرب او يخطبا اليهما وغير ذلك وجبرية بان اختطبا بحيث يتقيرا او يتعسرا التميز

بينهما او ورثا مالا او غيره كما في الاختيار وغيره وهذا باعتبار الغالب فان من الجبرية الشركة في الحفظ كما اذا هبت الريح بثوب في دار بينهما فانها شريكان في الحفظ كما في النظم فلو بدل عينا بامر لكان اولى (وكل من هذين الاثنين) كاجنبى فيما (اي في الامتناع عن تصرف مضر فيما كان (لصاحبه) من حصته فلو باع احدهما نصيبه من بناء مشترك من اجنبى بلاذن شريكه لا يجوز وكذا الزرع والشجر ولو باع من شريكه جاز وعن هشام لم يجز كما في بيع الصغرى وانما قيد بالضر لان لاحدهما ان يصعد على سطح دار مشتركة بينهما كما في المنيعة وللحاضر زراعة ارض مشتركة بينه وبين غائب اذا نفعت الارض فلو نقصتها او زاد الترك قوة ليس له ذلك كما في غصب الكبرى (وشركة عقد) اي الشركة القابلة للوكالة الواقعة بسبب العقد بقريته الاتى (وركنها) اي ماهيتها فان الركن يطلق على جميع الاجزاء كما في قياس المكشوف وانما ذكر بعد العقد فمع التوهم المجاز (الاجاب) بان يقول احدهما شارك في عموم التجارات او في نوع منها (والقبول) بان يقول الاخر قبضات وحكمها الشركة في الربح (وشرطها) اي شركة العقد (ان لا يعين لاحدهما دارهم) مساهمة (من الربح) والافسدت الشركة لاحتمال ان لا يربح غيره (وهي) اي هذه الشركة (اربعة اوجه) جمع الوجه اي الطريق منها شركة (مفاوضة) ويقال شركة المفاوضة ففسدت لانها اعظم بركة بالحديث (وهي) لغة المساواة والمشاركة مفاعلة من التفويض كل لكل واحد منهما ردما عنه الى صاحبه كما ذكرنا بن الاثير وفيه اشعار بان المزيد قد يشتق من المزيدي اذا كان اشهر وهو خلاف المشهور (وشرعية) (شركة) اي عقد شرعي (متساويين) او اكثر ولا بأس بذكر لفظ الشركة لئلا يفسد في الحوالة والمتبادر ان يكونا بالغين فلا تنعقد بين صبيين مأذونين او صبي مأذون وبالغ مالا من النقيضين او غيرهما مما ياتي والمراد التساوي من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد واما اذا كانا من جنسين او من جنس ونوعين كان كسور مع الصحاح فيشترط مع ذلك التساوي في القيمة فلو كان مال احدهما قد فضل في القيمة لم يصح في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يصح كما في الذخيرة وأشار بلفظ المتساويين الدال على الثبوت الى انه لو كان لاحدهما من جنس ذلك المال لم يبدل في الشركة ففسد المفاوضة كما في قاضيان والى انه لو قبض بعد الشركة ماعلى الناس من الديون او زاد قيمة احد المالكين قبل الشراء او زاد بعد الشراء بالاخر ففسدت في كل هذه الصور كما في الذخيرة ولا بأس بان يكون لاحدهما عقار او عرص كما في المشارع (وعرية) فلا تجوز بين الحر والعبد وبين عبيد بين وبين حر ومكاتب وبين مكاتبين (ودينا) فتجوز بين المسلمين والنصارى والكتابي والمجوسى والمسلم والمترد لا بين مسلم وكتابي عن الطرفين ويكره عند ابي



ويتوقف بين مسلم ومسلم قد عنده لا عندها كما في النظم ومن الشروط عموم التجارات والتساوي في الربح ولم يذكر لها شريطة الميول منها لفظ المفاوضة اذ العوام فلما يعلمون شروطها كما في المحيط وغيره وفيه اشعار بانه لو ذكر كل الشروط سواءها صح العقد اذ العبارة للمعنى كما في المبسوط وغيره فلا بأس بتركها مع ذكر الشروط كلها (وتضمن) المفاوضة (الوكالة) فيصير كل واحد وكيلًا عن صاحبه فحقوق عقد كل ينصرف الى الآخر كما ينصرف الى نفسه (والوكالة) فيصير كل كفيلاً عن الآخر فيما لحقه من نحو ضمان التجارة والغصب والاستهلاك (ومشتري كل) واحد من المفاوضين (لوما) فلا يملك احدهما شراء شيء لنفسه لتضمن الوكالة (الاطعام اهل وكسوتهم) وغيرهما مما لا بد منه كنفقة نفسه وكسوته والادام وجارية الخدمة (وكل دين لزم احدهما بما يصح فيه الشركة) من العقد (كالشراء ونحوه) كالبيع الجائز والفاسد والاجارة (ضمن الآخر) لتضمن الكفالة فالنشر على ترتيب اللق فالتصديق بالفاء احسن واحترز بما يصح فيه الشركة عما لا يصح فانه لا يضمن به الاخر كالكفاح والخلع والصاح عن دم عمه وفي التنق ان كل مالزم احدهما فعلى الآخر ايضاً الاقراره بالمهر وارش الجناية وعق ورحم محرّم ويخلفهما بدلين عليهما الا اذا حلف احدهما على البتات والاخر على العلم وفي شرح الطحاوي لو كفل احدهما بالنفس لا يؤاخذ به الاخر اجماعاً ولو كفل بالمال اخذ به عنده خلافاً لهما (وان ورث احدهما) ما يصح فيه الشركة (او وهب له) او تصدق عليه او وصى له (ما يصح فيه الشركة) من النقدين وغيرهما (و) قد (قبض) الوارث او الموهوب له او غيره وانما لم يشن الفعل لانه معطوف باو فيشترط قبض كل كما في شرح الطحاوي والنظم وقاضيان والمستصفي والنسب وغيرها وعبرة الهداية كالمتمن بعينه فلا يشعر بان القبض شرط الهبة فقط كما ظن (صارت) المفاوضة (عناناً) في جميع التجارات لانتفاء المساواة والتخصيص غير ظاهر فانه اذا فقد شرط من شروطها صارت عناناً كما في شرح الطحاوي وغيره (وفي العروض والعقار) المقبوضين من جهة الارث والهبة او الوصية او غيرها ويستثنى من العروض نحو الفلوس والاواني والعقار داخل في العروض (بقي) العقد (مفاوضة) لانه زاد غير مال الشركة (و) منها شركة (عنان) ويقال لشركة العنان بالكسر اما اسم كما في الديوان من العنن مصدر عن يعن بالضم والكسر اي عرض فكانه عن لهما شيء فاشتركا فيه كما في المقاييس او العن بمعنى الحبس فكانه حبس بعض ماله عن الشركة او شريكه عن بعض التجارات في ماله كما في الاختيار اما مصدر عانه اي عارضه فكان كل واحد يعارض الآخر كما في الديوان (وهو شركة) بين اثنين كل واحدهما حراً وعبد مسلم او ذمي او صبي مأثور

(۱) (۲) (۳) (۴) (۵) (۶) (۷) (۸) (۹) (۱۰) (۱۱) (۱۲) (۱۳) (۱۴) (۱۵) (۱۶) (۱۷) (۱۸) (۱۹) (۲۰) (۲۱) (۲۲) (۲۳) (۲۴) (۲۵) (۲۶) (۲۷) (۲۸) (۲۹) (۳۰) (۳۱) (۳۲) (۳۳) (۳۴) (۳۵) (۳۶) (۳۷) (۳۸) (۳۹) (۴۰) (۴۱) (۴۲) (۴۳) (۴۴) (۴۵) (۴۶) (۴۷) (۴۸) (۴۹) (۵۰) (۵۱) (۵۲) (۵۳) (۵۴) (۵۵) (۵۶) (۵۷) (۵۸) (۵۹) (۶۰) (۶۱) (۶۲) (۶۳) (۶۴) (۶۵) (۶۶) (۶۷) (۶۸) (۶۹) (۷۰) (۷۱) (۷۲) (۷۳) (۷۴) (۷۵) (۷۶) (۷۷) (۷۸) (۷۹) (۸۰) (۸۱) (۸۲) (۸۳) (۸۴) (۸۵) (۸۶) (۸۷) (۸۸) (۸۹) (۹۰) (۹۱) (۹۲) (۹۳) (۹۴) (۹۵) (۹۶) (۹۷) (۹۸) (۹۹) (۱۰۰) (۱۰۱) (۱۰۲) (۱۰۳) (۱۰۴) (۱۰۵) (۱۰۶) (۱۰۷) (۱۰۸) (۱۰۹) (۱۱۰) (۱۱۱) (۱۱۲) (۱۱۳) (۱۱۴) (۱۱۵) (۱۱۶) (۱۱۷) (۱۱۸) (۱۱۹) (۱۲۰) (۱۲۱) (۱۲۲) (۱۲۳) (۱۲۴) (۱۲۵) (۱۲۶) (۱۲۷) (۱۲۸) (۱۲۹) (۱۳۰) (۱۳۱) (۱۳۲) (۱۳۳) (۱۳۴) (۱۳۵) (۱۳۶) (۱۳۷) (۱۳۸) (۱۳۹) (۱۴۰) (۱۴۱) (۱۴۲) (۱۴۳) (۱۴۴) (۱۴۵) (۱۴۶) (۱۴۷) (۱۴۸) (۱۴۹) (۱۵۰) (۱۵۱) (۱۵۲) (۱۵۳) (۱۵۴) (۱۵۵) (۱۵۶) (۱۵۷) (۱۵۸) (۱۵۹) (۱۶۰) (۱۶۱) (۱۶۲) (۱۶۳) (۱۶۴) (۱۶۵) (۱۶۶) (۱۶۷) (۱۶۸) (۱۶۹) (۱۷۰) (۱۷۱) (۱۷۲) (۱۷۳) (۱۷۴) (۱۷۵) (۱۷۶) (۱۷۷) (۱۷۸) (۱۷۹) (۱۸۰) (۱۸۱) (۱۸۲) (۱۸۳) (۱۸۴) (۱۸۵) (۱۸۶) (۱۸۷) (۱۸۸) (۱۸۹) (۱۹۰) (۱۹۱) (۱۹۲) (۱۹۳) (۱۹۴) (۱۹۵) (۱۹۶) (۱۹۷) (۱۹۸) (۱۹۹) (۲۰۰) (۲۰۱) (۲۰۲) (۲۰۳) (۲۰۴) (۲۰۵) (۲۰۶) (۲۰۷) (۲۰۸) (۲۰۹) (۲۱۰) (۲۱۱) (۲۱۲) (۲۱۳) (۲۱۴) (۲۱۵) (۲۱۶) (۲۱۷) (۲۱۸) (۲۱۹) (۲۲۰) (۲۲۱) (۲۲۲) (۲۲۳) (۲۲۴) (۲۲۵) (۲۲۶) (۲۲۷) (۲۲۸) (۲۲۹) (۲۳۰) (۲۳۱) (۲۳۲) (۲۳۳) (۲۳۴) (۲۳۵) (۲۳۶) (۲۳۷) (۲۳۸) (۲۳۹) (۲۴۰) (۲۴۱) (۲۴۲) (۲۴۳) (۲۴۴) (۲۴۵) (۲۴۶) (۲۴۷) (۲۴۸) (۲۴۹) (۲۵۰) (۲۵۱) (۲۵۲) (۲۵۳) (۲۵۴) (۲۵۵) (۲۵۶) (۲۵۷) (۲۵۸) (۲۵۹) (۲۶۰) (۲۶۱) (۲۶۲) (۲۶۳) (۲۶۴) (۲۶۵) (۲۶۶) (۲۶۷) (۲۶۸) (۲۶۹) (۲۷۰) (۲۷۱) (۲۷۲) (۲۷۳) (۲۷۴) (۲۷۵) (۲۷۶) (۲۷۷) (۲۷۸) (۲۷۹) (۲۸۰) (۲۸۱) (۲۸۲) (۲۸۳) (۲۸۴) (۲۸۵) (۲۸۶) (۲۸۷) (۲۸۸) (۲۸۹) (۲۹۰) (۲۹۱) (۲۹۲) (۲۹۳) (۲۹۴) (۲۹۵) (۲۹۶) (۲۹۷) (۲۹۸) (۲۹۹) (۳۰۰) (۳۰۱) (۳۰۲) (۳۰۳) (۳۰۴) (۳۰۵) (۳۰۶) (۳۰۷) (۳۰۸) (۳۰۹) (۳۱۰) (۳۱۱) (۳۱۲) (۳۱۳) (۳۱۴) (۳۱۵) (۳۱۶) (۳۱۷) (۳۱۸) (۳۱۹) (۳۲۰) (۳۲۱) (۳۲۲) (۳۲۳) (۳۲۴) (۳۲۵) (۳۲۶) (۳۲۷) (۳۲۸) (۳۲۹) (۳۳۰) (۳۳۱) (۳۳۲) (۳۳۳) (۳۳۴) (۳۳۵) (۳۳۶) (۳۳۷) (۳۳۸) (۳۳۹) (۳۴۰) (۳۴۱) (۳۴۲) (۳۴۳) (۳۴۴) (۳۴۵) (۳۴۶) (۳۴۷) (۳۴۸) (۳۴۹) (۳۵۰) (۳۵۱) (۳۵۲) (۳۵۳) (۳۵۴) (۳۵۵) (۳۵۶) (۳۵۷) (۳۵۸) (۳۵۹) (۳۶۰) (۳۶۱) (۳۶۲) (۳۶۳) (۳۶۴) (۳۶۵) (۳۶۶) (۳۶۷) (۳۶۸) (۳۶۹) (۳۷۰) (۳۷۱) (۳۷۲) (۳۷۳) (۳۷۴) (۳۷۵) (۳۷۶) (۳۷۷) (۳۷۸) (۳۷۹) (۳۸۰) (۳۸۱) (۳۸۲) (۳۸۳) (۳۸۴) (۳۸۵) (۳۸۶) (۳۸۷) (۳۸۸) (۳۸۹) (۳۹۰) (۳۹۱) (۳۹۲) (۳۹۳) (۳۹۴) (۳۹۵) (۳۹۶) (۳۹۷) (۳۹۸) (۳۹۹) (۴۰۰) (۴۰۱) (۴۰۲) (۴۰۳) (۴۰۴) (۴۰۵) (۴۰۶) (۴۰۷) (۴۰۸) (۴۰۹) (۴۱۰) (۴۱۱) (۴۱۲) (۴۱۳) (۴۱۴) (۴۱۵) (۴۱۶) (۴۱۷) (۴۱۸) (۴۱۹) (۴۲۰) (۴۲۱) (۴۲۲) (۴۲۳) (۴۲۴) (۴۲۵) (۴۲۶) (۴۲۷) (۴۲۸) (۴۲۹) (۴۳۰) (۴۳۱) (۴۳۲) (۴۳۳) (۴۳۴) (۴۳۵) (۴۳۶) (۴۳۷) (۴۳۸) (۴۳۹) (۴۴۰) (۴۴۱) (۴۴۲) (۴۴۳) (۴۴۴) (۴۴۵) (۴۴۶) (۴۴۷) (۴۴۸) (۴۴۹) (۴۵۰) (۴۵۱) (۴۵۲) (۴۵۳) (۴۵۴) (۴۵۵) (۴۵۶) (۴۵۷) (۴۵۸) (۴۵۹) (۴۶۰) (۴۶۱) (۴۶۲) (۴۶۳) (۴۶۴) (۴۶۵) (۴۶۶) (۴۶۷) (۴۶۸) (۴۶۹) (۴۷۰) (۴۷۱) (۴۷۲) (۴۷۳) (۴۷۴) (۴۷۵) (۴۷۶) (۴۷۷) (۴۷۸) (۴۷۹) (۴۸۰) (۴۸۱) (۴۸۲) (۴۸۳) (۴۸۴) (۴۸۵) (۴۸۶) (۴۸۷) (۴۸۸) (۴۸۹) (۴۹۰) (۴۹۱) (۴۹۲) (۴۹۳) (۴۹۴) (۴۹۵) (۴۹۶) (۴۹۷) (۴۹۸) (۴۹۹) (۵۰۰) (۵۰۱) (۵۰۲) (۵۰۳) (۵۰۴) (۵۰۵) (۵۰۶) (۵۰۷) (۵۰۸) (۵۰۹) (۵۱۰) (۵۱۱) (۵۱۲) (۵۱۳) (۵۱۴) (۵۱۵) (۵۱۶) (۵۱۷) (۵۱۸) (۵۱۹) (۵۲۰) (۵۲۱) (۵۲۲) (۵۲۳) (۵۲۴) (۵۲۵) (۵۲۶) (۵۲۷) (۵۲۸) (۵۲۹) (۵۳۰) (۵۳۱) (۵۳۲) (۵۳۳) (۵۳۴) (۵۳۵) (۵۳۶) (۵۳۷) (۵۳۸) (۵

باع كل منهما) أي الشر يكتسب (نصف عرضه بنصف عرض) الشر يكتسب (الأخر) وتقابضا  
 حتى صار مال كل مشتركا بينهما شركة ملك ثم يعقد أن شركة عقد مفاوضة وعنانا فصار  
 نصف مال لكل مضمونا بالثمن على صاحبه فإن حصل الربح فهو ربح مال مضمون عليهما  
 فيصح وكذا الوبايع نصف عرضه بنصف دراهم الآخر وتقابضا ثم يعقد عقدا مفاوضة  
 او عنانا وكذا لو كان مالهما مختلطا بالخلط كالكيلى والوزن كالأهيا من جنس واحد  
 فخلط فوقعت بينهما شركة ملك ثم يعقد أن كفاي شرح الطجاي وهذا اذا تساوى بقيمة  
 فلو تفاوتا بلان يكون قيمة متاع أحدهما ربع مائة قيمة الآخر مائة باع صاحب الأقل أربعة  
 أخماس بخمس إلا أكثر ولو كان أحدهما أجود قسم بينهما نصفان أو على قدر قيمة الجيد  
 والردى كفاي المعنى ثم رأس المال بعد البيع عروض أو دراهم فيه خلاف مذكور في  
 الميسوط (وهلاك مالهما) أي مال المفاوضة والعنان كفاي المعنى (أو مال أحدهما قبل الشراء)  
 من جهة المالك (يفسد بها) أي الشركة رأسا لأن المال محل العقد فلو هلك مال أحدهما  
 فاشترى الآخر بماله كان المشتري له خاصة وهذا اذا اطلق العقد وإما اذا قيد بأن قال  
 ما يشترى به كل فمشارك أو اشترى ثم هلك كان المشتري مشتركا لشركة عقد كما قال محمد  
 فينفذ بيع كل منهما جميعا وقال الحسن أنه شركة ملك فلا ينفذ إلا في نصيبه كفاي  
 المعنى وغيره (وهو) أي الهلاك يقع (على صاحبه) حال كونه (قبل الخلط في يديهما)  
 أو يدهما (هالك) لأنه باقى على ملكه (و) هو (بعد الخلط) يقع الهلاك (عليهما) لأنه  
 لا يتميز ولوا كتمنى بالسابق لكفى (ولكل من شريكى مفاوضة وعنان أن يبيع) أي يجعل  
 المال بضاعة (ويودع ويضارب) أي يدفع مضاربة (ويؤكل) بالتصرف كالمبيع  
 (والمال في يده) أي كل منهما (أمانة) فلا يضمن إلا بالتعدي كفاي أكثر المتداولات لكن  
 في النظم أن الكل من المفاوضتين مذكوران يعمر استحسانا ويؤاجر ويستأجر ويستقرض  
 ويكاتب ويأخذ عبد الشركة ويشارك شركة عنان ويخاضم ويرهن ويرهن ولا يهب  
 ولا يتصدق ولا يفاوض غيره ولا يفرض والشر يك شركة عنان ولا يضارب ولا يؤكل  
 ولا يبيع ولا يفاوض ولا يهب ولا يتصدق ولا يرهن ومنها شركة الأعمال وشركة  
 الأبدان وشركة التضمين (وشركة الصنایع) جمع صنیعة كالصحائف والصحيفة  
 أو جمع صناعة كرسائل ورسالة فإن الصناعة كالصنیعة حرفة الصانع وعمله ولذا يقال  
 شركة المخترفة (و) شركة (التقيل) من قبول أحدهما العمل والقوة على صاحبه كفاي  
 الطلبة (وهي أن يشترك صانعان) أي عملان يدهما أي لا عرض لكل ولا عين فلا يشعر  
 بأشراط كون كل عاملا فإن هذه الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل بتقيل العمل صحيح  
 ممن يحسن مباشرة ذلك العمل ومن لا يحسن لأنه لا يتعين على المتقبل إقامة العمل به بل

له ان يقيم باعوانه واحزابه وكل واحد منهما غير عاجز عن ذلك كما في المبسوط ( كخاطمين )  
 او ضباط وصباغ ) تنبيه على ان اتحاد العمل والمكان ليس بشرط وان اختلافهما لم يكن  
 شرطاً وفي الكافي اشارة الى انه صح شركة الدالين وقال المرغيناني انه غير صحيح والى انه  
 صح شركة الحمالين كما في المنيمة ( و ) ان ( يتقبلا العمل ) اي محل العمل له فان العمل  
 عرض لا يقبل القبول وفيه اشعار بان تقبل كل منهما شرط وقد ذكر في المنيمة ان  
 احدهما لو تقبل والاخر عمل جاز وقد اشرنا اليه وذكر في الخلاصة انه لو كان  
 من احد اداة ومن آخر عمل فسدت الشركة ( باجر بينهما ) يتساوى او يتفاوت  
 ( صحت ) هذه الشركة خبر بعد خبر ذكره لقوله ( وان شرط العمل نصفين والمال )  
 اي الاجر ( اثلاثا ) مثلاً ولا يخلو الكلامان عن اشعار بان هذه الشركة تكون مفاوضة  
 وعنان عند استجماع الشرائط والمطلق ينصرف الى العنان فانه المتعارف كما في الكافي  
 ( ولزم كلا ) من الشريرين في شركة مطلقة ( عمل قبل احدهما ) فلان امر بذلك  
 العمل ان يأخذ به ايها شاء ( وبطالب ) اي كل منهما ( الاجر ) وان لم يعمل الا احدهما  
 ( ويصح ) لا امر ( الدفع ) اي دفع الاجر ( اليه ) اي كل منهما ( والكسب ) اي الاجر  
 تفنن ( بينهما وان عمل احدهما ) منها ( شركة الوجوه ) اي شركة ابتذال الشراكاة ذلال مالهم  
 ولا عمل ولذا يقال شركة المفاليس وفيه مجاز من وجوه كما لا يخفى ( وهي ان يشتركا ) في نوع  
 او اكثر كما في المغنى حال كونهما ملاسين ( بل مال ) ولا عمل ( لمشتري باوجوههما ) اي  
 ابتذالهما بالنسبة ( ويبيعان ) بالنقد وبالنسبة كما في النظم ( فتصح ) شركة الوجوه ( مفاوضة )  
 اذا وجد شرطها وهي ان يكونا من اهل الكفالة وثمن المشتري عليهما نصفين وكذلك  
 المشتري ويتلفظا بلفظ المفاوضة كما في المضمرات ( ومطلقها ) اي شركة الوجوه ( عنان )  
 بالعرف الان تخصيص شركة الوجوه بذلك لا يخلو عن شيء وذكر في التحفة ان  
 المطلق عنان وتصح مفاوضة اذا وجد شرطها وهي ان يتقبلا العمل ويعملا على السواء  
 ويتساويا في الربح والوضيعتو يكونا من اهل الكفالة فان لم يوجد واحد منهما فعنان هذا  
 الان شرطها في المواضع الثمانية قد اختلف ولم يتعرض في المتد اولات بانهما في كل  
 منها حقيقة والظاهر انها في الاول حقيقة وفي الباقي مجاز ترجيحاً على المشتري وكل من  
 الشريرين في شركة الصنابع والوجوه ( وكيل للآخر ) عنانا وكفيل ايضاً مفاوضة  
 لا مكان تحقق ذلك ( فان شرطاً ) في شركة الوجوه ( مناصفة المشتري ) بينهما  
 في المفاوضة والعنان ( او ثلثته ) اي المشتري في العنان ( فالربح بينهما كذلك ) اي  
 مناصفة او ثلثته ( وشرط الفضل ) اي فضل الربح في هذه الشركة على قدر الملك  
 ( باطل ) لان استحقاق الربح بالضمان والضمان يتبع الملك فيقدر بقدره ( ولا تصح

الشركة) في كل شيء لا يصح فيه الوكالة فلا تصح (في اخذ المباحات) اى في كل شيء  
 يباح اخذه كاخذ الصيد والمالح والسنبلة وثمار الجبال والبرارى والاستقاء والاعجار  
 والاثربة والجص والحشيش والحطب وغيرهما من موضع يباح اخذه كما اذا اشترك على ان  
 بينهما من طين او ارض لا يملكانه ويطلبها اجرا فانها فاسدة كما في المغنى (فخصت)  
 المباحات اذا اخذت (بمن اخذها) فلا حق فيها لمن لم يأخذها (ونصفت) بينهما  
 (ان اخذها) مع الاستواء ثم ما في الاخذ وان اخذها من دين وغلطها او باعها قسم الثمن  
 بينهما على قدر ملكهما فان لم يعرف قدر ملك كل بينهما صدق كل الى النصف مع اليمين  
 واقسم البيعة عليه في الزيادة كما في المغنى (وللمعين) في الجمع او القطع او المربط  
 او الحمل او غيره (وصاحب العدة) اى لملك ما يحتاج الاخذ اليه من نحو الدابة والا كفى  
 والجوالى وهى بالضم فى الاصل ما اعد لامر يحدث كما في المقياس (اجر المثل) على  
 العامل وان لم يأخذ المعين وصاحب العدة ماله قيمه وذا بالاجماع كفى قاضيان (ولا يزداد)  
 اجر المثل (على نصف القيمة) اى قيمة المباح يوم الاخذ ان كان له قيمة والا فينبغى ان يكون  
 الحكم فيه بالتخمين والقياس (عند ابي يوسف) لانه رضى به وهو المختار عند المص بناء  
 على تقديره وهذا اصل جليل استدلى به صاحب الكفاية وغيره (خلا والمحمد) فان عندك  
 اجر المثل بالغامى ببلغ وهو المختار عند صاحب الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا  
 ما يأتى عن كلام المص فى المضاربة (والربح فى) الشركة (الفاشدة) كما اذا تخمين لاهد هما  
 دراهم مسماة (على قدر المال) فالشرط باطل (وتعطى) شركة العقد (بالموت)  
 اى بموت احدهما (والجنون) اى يجنون احدهما مطبقا (والالحاق) اى لحاق احدهما  
 بدار الحرب (مرتدا) كما اذا قتل احدهما مرتدا او هجر على احدهما سواء علم الآخر  
 اولا كما في الوكالة (ولم يترك احدهما مال الاخر) بعد الحول (بلاذنه) فلو اداها احدهما  
 لم يجز (فان اذن كل) منهما صاحبه بالاداء (فلا ياولا) اى متعاقبة بان ادى احدهما  
 ذكاة مال صاحبه ثم ادى الاخر (ضمن الثاني) للاول وان لم يعلم باداء الاول وقال ضمن ان  
 علم والا فلا كما في زكاة الميسوط والصحيح انه لا يضمن عندهما وان علم وعلى هذا اذا  
 وكل باداء الزكاة ثم ادى بعد اداء الموكل كما في الكفاية (وان اديا) ببقية صاحبه (معا) اى  
 في زمان واحد (ضمن كل) من الشريكين وان لم يعلم بادائه (قسط غيره) اى نصيب  
 صاحبه ولم يضمن عندهما كما في زيادات العتاني وذكر فى الكافى ان كلا منهما لم يضمن  
 اصلا عندهما وفي ذكر الاداء والضمان رمز الى ختم الكتاب

\* (كتاب المضاربة) \*

اورد بعد الشركة لانها كالمقدمة للمضاربة لاشتغالها عليها (هى) في اللغة مصدر  
 ضارب فلان فلان في ماله اى تجرله مشتقة من ضرب في الارض اذا سار فيها كما في  
 المغرب وكلامها مجاز من الضرب كما في الاساس وانما اثر هذه المادة على المقارضة التي  
 هى لغة اهل المدينة موافقة لنص يضربون في الارض وهذه الهيمه لانفسار المضارب  
 غالباً وتسبب رب المال وفي الشريعة (عقد شركة في الربح) بان يقول رب المال دفعته  
 مضاربة او معاملته على ان يكون لك من الربح جزء معين كالنصف او الثلث او غيره ويقول  
 المضارب قبلت ففيه رمز الى ان كلام الايجاب والقبول ركن والظرف للشركة  
 واحترز به عن مزارعة يكون البذر فيها لرب الارض فان الحاصل من الزراعة يسمى  
 في العرف بالخارج وعن الشركة في رأس المال لا غير فانه شرط مفسد للمضاربة كما  
 في السكراني فلم يكن التعريف جامعاً (بمال) ظرف الربح (من رجل) او اكثر  
 (وعمل من) رجل (آخر) او اكثر فاكفى بالاقول لكن يخرج عنه ما اذا كان العمل منهما  
 فانه مضاربة كما ياتي (وهى) اى المدافعة المفهومة من التعريف (ايداع) حكماً  
 (اولاً) اى اول اوقات المضاربة وهو زمان كائن بعد القبض وقبل العمل فانه ايمن حينئذ  
 لانه قابض باذنه بلا وثيق وغير ذلك وانما انصرف اولاً لان الوصف فيه صنفين بدون  
 الموصوف ومن كما بينه الرضى (وتوكيل) حكماً (عند عمله) لانه تصرف في ماله  
 بامره (وشركة) حكماً (ان ربح) المضارب لاستحقاق بعض الربح (وغصب)  
 حكماً (ان خالف) رب المال والربح للمضارب لكنه غير طيب عند الطرفين ثم زيد  
 في الوقاية على قول المشايخ في المشهور وتبعه المصنف فقال (وبضاعة) حكماً اى  
 ايضاع فان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء (ان شرط) عند عقد  
 المضاربة (كل الربح للمالك وقرض) حكماً (ان شرط) عند كل الربح (للمضارب)  
 اى العامل وانما اثره عليه اشارة الى ان الدفع بلفظ المضاربة لم يصربه مضاربة كما في  
 النخيرة (واجارة) او شركة او مزارعة (فاسدة) حكماً (ان فسدت) المضاربة  
 وبما بينا من تفسير الضمير وغيره من زيادة قوله حكماً ظهر ان دفع ما ادعاه المص  
 وغيره من التساهل وهو ان المضاربة عقد شركة في الربح فكيف يكون ايداعاً واجارة  
 (فلا ربح له) اى المضارب (بل اجر) مثل (عمله ربح) المضارب (اولاً) بربح  
 وهذا ظاهر الرواية وعن ابى يوسف اذا لم يربح لا اجر له كما في النخيرة ولعل رده بعث على  
 ذكر ما ذكره في الاجارة (ولا يزداد) اجر عمله (على ما شرط) عند ابى يوسف وهو المختار  
 كما اشرفنا اليه في الشركة (خلافه محمد) فان عنده يجب اجر عمله بالغام بلغ اذار ربح  
 كما في السكراني وفيه اشعار بان الخلاف فيما اذار ربح واما اذا لم يربح فاجر المثل بالغام

ما بلغ لانه لا يمكن تقديره بنصف الربح المعبوم كما في الفصولين لكن في الواقعات  
 ما قال ابو يوسف مخصوص بما اذا ربح وما قال محمد فيها هو اعم (ولا يضمن) المضارب  
 (انمال) بهلاكه (فيها) اي المضاربة الفاسدة وهذا ظاهر الرواية وبه يقتضى كما في  
 الواقعات وعن محمد انه يضمن كما في الكرمانى وقال الطحاوى انه لا يضمن عنده خلافا لهما  
 والاصح انه لم يضمن عند الكل كما في العمادى (كما) لا يضمن (في) المضاربة (الصحيحة)  
 لانه امين ولو اراد رب المال ان يضمن المضارب بالهلاك يقرض المال منه ثم يأخذ منه  
 مضاربة ثم يبيع المضارب كما في الواقعات (ولا تصح) المضاربة (الا بهال تصح فيه  
 الشركة) من التقدين والتبر والفلس النافق لكن في الكبرى ان في المضاربة بالتبر  
 روايتين وعن الشيخين انها تصح بالفلس ولم تصح عند محمد وعليه الفتوى ففسد  
 بالعروض الا ان يقول النافع بعد وعمله به مضاربة في ثمنه فانه جائز لانه اضاف المضاربة  
 الى الثمن كافي الهداية (و) الا (بتسليمه) اي المال (الى المضارب) على وجه الكمال  
 ليتضمن من العمل فلو شرط ان يكون المال كل ليلة في يد المالك ففسد المضاربة وان كانت لا تبطل  
 بالشروط الفاسدة كما في العمادى وفيه اشعار بان شرط عمل رب المال مع المضارب  
 فسدت وعن محمد بن ابراهيم الضرير انها تفسد اذا شرط العمل معا واما اذا شرط  
 ان يقتصر كل من رب المال والمضارب منفردا متى بد الهما كافي النهاية (و) الاسباب  
 (شروع) كل (الربح بينهما) حتى لو شرط ان يسكن احدهما في دار صاحبه او يكون  
 لهماهم مسماة فسد العقد فل كل شرط يوهم قطع الشركة يفسد المضاربة واما غيره  
 من الشروط فباطلة غير مفسدة كاشتراط الوضعية على المضارب وذكر  
 شيخ اسلام ان الشروط الفاسدة لا تفسد المضاربة على الاطلاق كما في العمادى وفيه  
 اشعار بان شرط الربح ورأس انمال معا او رأس المال فقد بينهما فسدت المضاربة  
 كما في الاختيار وفي الاكتفاء من الى انها تصح وان لم يكن المال ولا الربح معلوما وفي العمادى  
 وغيره انها لا تصح (وللمضارب) مضاربة صحيحة او فاسدة (في مطلقها) اي مطلق  
 المضاربة غير مقيدة ببلدة او وقت او سلعة او شخص او نوع تجارة فلو دفعه المال على ان  
 يعمل بفي الكوفة او في البرقيمية كما في المضمرات وغيره وقد سمي في الاختيار المطلقة  
 بالعامية والمقيدة بالخاصة (ان يبيع) عنده (بنقد ونسيئة) ولو بغير فاحش وفيه خلافا  
 للصالحين كما في النخبة (الا بما لم يعهد) عند التجار فانه لم يجوز عندهما خلافا  
 لاي منيفه كافي قاضي خان وذكر في النخبة والكافي انه لم يجوز بلا ذكر الخلافا (وان يشتري)  
 بنقد ونسيئة بغير يسير فلو اشترى بغير فاحش فمخالف وان قال له اعمل برأيك كما  
 في النخبة والاطلاق مشعر بنجواز تجارته مع كل احد لكن في النظم انه لا يجزم مع

امرآته وولد له الكبير العاقل ووالد به عنده خلافا للصاحبين وابن زياد وزفر ولا يشتري  
 من عبده المأذون وقيل من مكانه بالاتفاق (و) ان (يوكل بهما) اى بالبيع والشراء  
 بنقذ ونسئة (ويسافر) بمال المضاربة براوحرا وعنه انه لا يسافر وعند ابى يوسف  
 يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى اهل بيته يومه فحرفه سجين او ثلثة ولا يسافر  
 سفوا نحو فايتخاف الناس عنه في قولهم كفاى فاضيلان (ويبيع) اى يستعين المضارب  
 باحد في التجارة كفاى النهاية (ولو) كان المستعان (رب المال) فيبيع وبشترى  
 للمضارب بوفيه اشعار بان الابضاع الى رب المال غير مفسد الا ان يرد منه ب زفر فقال  
 (ولا تفسد) المضاربة (هى) تأكيد غير محتاج اليه (به) اى بابضاع رب المال فلا امر  
 المضارب رب المال ان يبيع ويشترى له جاز في قولهم كفاى الواقعات (ويودع) ويعير او عمة  
 لها ويرتهن (ويرهن ويوجر ويستاجر ويحتال) اى يقبل الحوالة (بالثمن على الايسر  
 والاعسر) اى على من ايسر واعسر معاملته من المشتري فان كل ذلك من توابع التجارة  
 (ولا يقروض) المضارب لانه تبرع كالحق الشفعة والعقبة والكتابة والهبة والصدقة  
 (ولا يستدين) اى لا يستقرض على المضاربة كما اذا اشترى سلعة بثمن دين وليس  
 عنده من مال المضاربة شئ من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شراء على  
 المضارب بثمن لا يمكن من الاستدانة شئ عكس في شرح الطحاوى (الا باذن المالك) بالاقرض  
 والاستدانة فصار كغيره من التبرعات واذا اذن بالاستدانة فما اشترى بينهما  
 نفسان وكذا الدين عليهما ولا يتميز موجب المضاربة فربح مالهما على ما شرطا  
 (ولا يضارب) المضارب لاحد في مالهما (ولا يخلطه) اى مال الرب المال (بماله) اى مال  
 المضارب والاضمن وهذا اذا لم يكن الخلط متعارفا في تلك البلدة والام بضمين به على  
 ما قالوا كفاى فاضيلان (الا باذنه) اى اذن رب المال بالمضاربة والخلط نصبا (او باعمل برأيك)  
 فحينئذ يضارب ويخلط (فلو قيل هذا وقصر) اى قال رب المال للمضارب اعلم برأيك  
 فاشترى ثوبا وقصره بماله اى غسله من قصر يقصر بالضم قصر او قصارة بالفتح او من  
 قصر الثوب بالتشد يد اى جمعه فغسله (او حمل) المتاع المشتري من بلد الى بلد على  
 دابة مستأجرة (بماله) اى المضارب فهو طرق الفعلين (تبرع) المضارب به فلا يرجع  
 بماله على رب المال لانه استدانة بلا اذن صريح (بمخلاف ما ذابغ) بماله (احمر)  
 اى بمخلاف ثوب مشتري صبغ احمر او بمخلاف صبغ ثوب مشتري فماله موصوفة او موصولة  
 او مصدرة واذا رأت في الصور كما صرح به الجوهري واحترز بالحمرة عن السواد فافه  
 نقصان عنده بمخلاف الحمرة فانه لا زيادة فيصير شريكا فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة  
 صبغ المضارب وقيمة الثوب الابيض للمضاربة بمخلاف القصارة والحمل فانه لا يصير



شريكاً بما اذا ليسا بمال قائم حتى لو فصر بالتشاعصا شريكاً وماتت الألوان كالمسرة  
 ولم يترك اعتماداً على الغصب ثم شرع في حكم المضاربة المقيدة فقال (ولا يجاوز) المضارب  
 (بلداً) عينه المالك بان يذكر بعد المضاربة ما لا يستقيم الابتداء به من احد من الالفاظ  
 الستة كما اذا قال دفعته مضاربة بالكوفة او في الكوفة او تعمل به في الكوفة فوعا وجز وما  
 اوعلى ان تعمل به بالكوفة او فاعمل به بالكوفة او لتعمل به في الكوفة بخلاف ما اذا استقام  
 الابتداء به كعمل بالكوفة بالواو وبذونه فانه مشورة من رب المال للمضارب وكأنه قال  
 ان فعلت كذا فهو انفع واحسن كما في المحيط وغيره (و) كذا (ساعة) بالسكسرى  
 متاعاً عينه باحد من الالفاظ الستة والمشورة مثلها ثمة كما في النخيرة فيقول مثلاً دفعته  
 مضارب في الكر بلس وفي قاضيخان لوسى شيئاً فاشترى غيره كل البربح على ما شرطاً  
 الا ان يقول ولا يشتري غيره ولا يبعد ان يكون اشارة الى تعيين نوع من التجارة فلو قال  
 دفعته على ان يعمل في الثياب او الرقيق او الطعام فقد اخيص كما في شرح الطحاوي (ووقتاً)  
 عينه بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بالصيف والحريف او الليل وفي النتن ان التمين  
 ان يقول في الصنف لاني الشتاء او في الحريف لاني الربيع او في اليوم لاني الليل (وشخصاً)  
 عينه (اي ذلك المذكور) (المالك) بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بفلان فلويباع واشترى  
 من غيره ضمن كما في النخيرة وذكر في الخزانة ان اشترى من غيره جاز في رواية (فان جاوز)  
 المضارب (عنه) اي عما عينه المالك (ضمن) المال (و) كان (لربحه) وعليه وضعته لانه  
 صار مخالفاً وفيه اشارة الى ان اصل الضمان واجب بنقش المجاوزة عنه لكنه غير  
 قادر الا بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوفات وفي رواية الجامع انه لم يضمن الا اذا  
 اشترى والاقل هو الصحيح كما في الهداية والى انه لو قال لا تتجر الا في موضع كذا  
 من البلد كان له ان يتجر في كل البلد كما في النظم وذكر في النخيرة انه لو قال لا يعمل  
 الا في سوق كوفة كان له ان يعمل في غير سوقها والى انه لو قال اتجر مع الاحرار لا العبيد  
 او بالعقيد لا الصبيان او الرجال لا النساء خالف المضارب فقد خالف كما في النتن ولم يذكر  
 حكم المجالفة في البيع والشراء بالنقد والنسيئة لما اشير اليه في المطلقة انه خالفه (ولا يزوج)  
 عند الطرقيين (عبداً) من ماله بامرأة (اوامة) منه بربح ولو تزوج عبد اخذ بالهر  
 بعد الحرية وقال ابو يوسف انه يزوج الامة لانه نوع تجارة وهو وجوب النفقة على  
 الغير وفيه اشارة الى انه لا يحل للمضارب وطى عجارية المضارب بربح به او لا واخذ به او لا  
 كما في المضمرات (ولا يشتري) المضارب (من يعتق على رب المال) من قر يبه او مخلوق  
 بعته بان قال ان اشترى به فيوهر (فلو شري) من يعتق (فللمضارب) ويضمن دفعاً  
 للمضرر (ولا يشتري) (من يعتق عليه) اي المضارب بما ذكرنا (ان كان) المضارب (ربح)

لا فدان تصرف في نصيبه الا انه يقسم نصيب رب المال عند موته عند ما ( ولو فعل  
هذا واشتراه ( ضمن ) مال المضاربة لانه مشتري لنفسه ( وان لم يكن ) للمضارب  
قد ( ربح ص ) شرعا من يعتق عليه على المضاربة لعدم المانع ( ونفقة مضارب عمل في  
مصره ) اي مصر نفسه او مصر اهله سواء كانا صغيرين او كبيرين متحدين او متعديدين  
( في ماله ) اي مال المضارب فان لم يخرج عن عمران المصر فلفنقة في ماله وان دخل  
في غير مصره ففي ماله وان نوى الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا كما في شرح الطحاوي  
( و ) نفقة مبتدأ خبره في ماله ( في سفره ) صفة نفقة ( طعامه ) بيانها ( وشرايه )  
وأدامه وعن أبي يوسف لحمه وعن الحسن فاكته كما في التجنيس ( وكسوته وأجرة  
خادمه ) اي غايته وطايعه وغسل ثيابه وعامل ماله لئلا يبدل منه كما في الكرماني وغيره  
ف قوله ( وغسل ثيابه ) مستدرج اللهم الا ان يراد به ثمن ما يغسل به مثل المحرض  
والصابون كما في الكفاية ( و ) اجرة ( ركوبه كراء ) اي اجرة كرائه والركوب بالفتح  
المركوب ( وشراء علفه ) اي اجرة علف ركوبه والخطب ( في ماله ) اي في رأس  
مال المضاربة الصحيحة الا اذا ربح فانه يجيء حكمه وانما قيد بالصحيحة وهي المتبادر  
لان في الفاسدة كان النفقة في مال المضارب لانه اجير كما في الخزائن وغيره وفيه اشارة  
الى ان ثمن الحجامة والغصن والتنوير والادهان وما يرجع الى التداوى في ماله كما في شرح  
الطحاوي ( بالمعروف ) عند التجار وبلاسر في الانفاق ( وضمن ) المضارب لرب  
المال ( الفضل ) على المعروف ( ومادون سفر ) اي ثلاثة ايام ولياليها كسواد المصر  
( يغدو اليه ) اي يذهب المضارب الى مادونه غدوة ( ولا يبيت باهله ) اي لا يكون  
في جميع الليل عند اهله ( كالسفر ) فان بات باهله فكالحضر فنفقته في ماله ونفقة الاول  
في ماله ( فان ربح ) المضارب بعد الانفاق من رأس المال ( اخذ المالك ) من الربح  
( ما نفق ) المضارب من رأس المال ( ثم قسم الباقي ) من الربح بينهما فلو انفق من  
ماله واستدان يرجع في ماله كما في الاختيار ( وان دفع المضارب ) المال الى غيره ( مضاربة  
بلاذن ) من المالك لم يجز ( ضمن ) الاول ( عند عمل ) المضارب ( الثاني ) وان لم يربح  
ومجرد الدفع ضمن عند زفر وفي رواية عن أبي يوسف والفتوى على الاول كما في  
الواقعات ( وقيل ) اي روى عن الشيخين انه ضمن ( عند ربحه ) اي الثاني وانما استند  
الضمان الى الاول اشعارا بانها اذا ضمن الثاني رجع على الاول فان لرب المال الخيار في قولهم  
وبان المضاربة الثانية صححت بينهما والربح ماسرطا كما في الواقعات ويطلب الربح  
للتاني دون الاول لانه ملك مستندا كما في الهداية فان استهلكه الثاني فالضمان على  
الاول خاصة وعندهما يضمن الثاني والاشهر الخيار فيضمن ايها شيء كما في الاختيار

وهذا إذا كان المضارب بثلث صحيحتين وأما إذا كانتا فاسدت تين أو واحد بهما فاسدة فلا ضمان  
على أحد منهما ( وصح ) العقد أو الشرط ( أن شرط لعبه المالك شيء ) من الربح  
مثل الثلث ( ليعمل مع المضارب ) والمشرط للمولى وأن كان على العبد دين وفيه  
إشارة إلى أنه أن شرط شيء لعبد المضارب أو الأجنبي ليعمل مع المضارب صح بالطريق  
الأولى والمشرط للمضارب والأجنبي وإلى أنه لو لم يشترط عمل أحد منهم صح العقد  
والمشرط للمالك سواء كان على العبد دين أو لا وتماه في الذخيرة ( وتبطل )  
المضاربة ( بموت أحدهما ) أي المالك والمضارب وكذا بقتله وحجر يطرأ على  
أحدهما ويجنون أحدهما مطبقا كمالى النظم ( و ) بسبب ( لحاق المالك ) مع حكم  
القاضي به بدار الحرب ( مرتدا ) لأنه كالموت وهذا إذا لم يرجع مسلما أو الألام يبطل فإن  
رجع فهو على ما شرط كمالى النهاية وغير موفيه رمز إلى أن العلم بأحد منهما لم يشترط للبطلان  
كمالى فاضايل خان وإلى أن ردة المضارب لم تبطل لبقاء الملك كمالى الاختيار وإلى أنه لو لحق  
المضارب بدارهم لم يبطل وفى النظم أنها تبطل بالحق أحدهما يدرهم فلو لحق المضارب  
فعمل ثم عاد مسلما كان الربح له وتصدق به عند أبي عنيقة ( ولا ينزل ) المضارب ( حتى  
يعلم بعزله ) أي المالك المضارب لأنه عزل حقيقى فلو اشتري بعد العزل قبل العلم نفذ كما  
فى الاختيار ( فلو علم ) بعزله وفى المال عرض ( فله بيع عرضها ) أي غير النقدين من  
مال المضاربة لأن الربح لا يظهر إلا به وفيه إشعار بأنه لم يجب البيع على المضارب  
وقد وجب عليه ما أتى فالأولى باع عرضها ( ثم ) أي بعد ما باع هذا العرض وغيره  
( لا يتصرف ) المضارب بالبيع ونحوه ( فى ثمنه ) أي ما باع من العرض لعدم الضرورة  
( ولا ) يتصرف ( فى نقد نص ) صفة نقد بالفتح والضاد المعجمة أي حصل من بيع مال  
المضاربة يقال غنمنا نص لك أي تيسر وحصل والتأص عند أهل الحجاز الدراهم  
والدينانير كمالى المغرب حال كون ذلك الثمن والنقد واقعين ( من جنس رأس ماله ) أي  
مال عقد المضاربة ومن أكتفى أنه حال عن فاعل نص فقد أخطأ كما أتى الآن ( وببطل )  
أي يجب أن يبيع ( خلافة ) أي خلاى جنس رأس ماله ( به ) أي بجنسه فإنه إذا عزل لم يملك  
المضاربة من جنس رأس المال من كل وجه بان كل دراهم أو دينانير لم يتصرف المضارب فيه  
أصلا وإذا لم يكن من جنسه من كل وجه بان كل مال المضاربة عرضا ورأس المال أحد  
النقدين لم يعمل عزله وتوقف حتى صار مثل رأس المال وإذا كان من جنسه من وجه بان  
كان أحدهما دراهم والاخر دينانير صرفه بهما هو من جنس رأس المال دون العرض وتماه  
فى الذخيرة ( ولو افترقا ) عن المضاربة ( وفى المال ) أي مال المضاربة ( دين )  
على أحد ( لزمه ) أي المضارب ( طلبه ) ونقد هو أن يمارب المال عند الطلب ( أن كان )

المضارب قد ( ربح ) اذ الربح كمال اجرة هو الكلام مشير الى ان نفقة الطلب في مال المضارب وهذا اذا كان الدين في مصره والا ففى مال المضاربة كما في النخيرة ( والا )  
يربح المضارب ( يؤكل ) اى يقال للمضارب يؤكل ( المالك به ) اى يطلبه وما في الجامع  
انه يقال اهل فقد اريد بالحالة الوكالة فانه قد استعير كل في كل كما اشير اليه في الكرماني  
وغيره لكن في شرح الطحاوى ان المضارب يؤمر ان يحيل رب المال على المديون  
( وكذا ) اى مثل ذلك المضارب المعزول ( سائر الوكلاء ) جمع الوكيل اى الوكيل  
بالباع اذا باع وانعزل يقال له واكل رب المال بالطلب كما في الكرماني ( والبيع ) كالمضارب  
من باع مال الناس بلمر كما في العاشر من وكالة النخيرة وليس في النهاية كالمظن ( والسمسار )  
بالسكسر المتوسط بين البائع والمشتري كما ذكره الزمخشري والمطرزى وابن الاثير  
والفيروز آبادى وفى المذهب السمسار كالدلال عرضه كنندة فتفسير المحل البيع بالدلال  
لا يخلو عن شىء فالسمسار على ما ذكرنا لم يكن في يده مال الناس بخلاف البيع لكن في  
العاشر المذكور ان البيع والسمسار وكيل من جانب البائع باجر فان الناس يحملون الاشياء  
اليهما فيبيعانها وتلميذ هو وكيل من جانب المشتري فانه يعرض الاشياء ولهذا كانت  
البيعة مائة والسمسرة على البائع والشاكر انه على المشتري فعلى هذا يشك التفرقة بينهما  
( يجبران عليه ) اى طالب الثمن وقبضه وان لم يربح لانها كالاجير ان عادة كفاى الكافى ( وما  
مالك ) من مال المضاربة الصحيحة فلن فى الفلسفة لم يضمن كالم ( صرف الى الربح اولا ) لانه  
تبع فان زاد فى رأس المال لان المضارب امين فلن قسم الربح ثم ملك كل مافى يد المضارب  
من رأس المال او بعضه بطل القسمة فرد من الربح حتى يستوفى رأس المال فيبدأ  
برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا هم فالاهم كفاى الاختيار فلواريد ان لا يبطل القسمة  
استوفى فى رب المال رأس المال ثم يقسم الربح ثم عقد للمضاربة ثم يرد رأس المال  
الى المضارب كما في النخيرة ( وان قال المالك ) بعد تصرف المضارب ( عينت )  
لك ( نوعا ) من التصرف ودفع مال المالك مضاربة فى الرقيق مثلا ( صدق  
المضارب ) مع اليقين لان الاصل فى المضاربة العموم ( ان جحد ) تعيينه وادعى  
العموم وقال دفعته الى مضاربة بالنصف ولم تسم شيئا وهذا لا يخلو عن اشعر بانها  
اذا ادعيها قبل التصرف صدق المالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف  
العموم والمضارب الخصوص صدق المالك ايضا فلن اقلما بينة ووقفا  
وقفا يقضى بينة الثاني فانه ناسخ للاول وان لم يوقت البينتان او وقتا  
على السواء او وقت احديهما دون الاخرى قضى بينة المالك وتماه فى النخيرة  
( وان ادعى كل ) منهما ( نوعا ) فقال المالك عينت الطعام وقال المضارب الثياب ( صدق

المالك مع اليمين لان العبرة ليميناته بعد اتفاقهما على الخصوص فان اقاما البيعة فالجواب ما فصلناه وعن ابي يوسف اذا ادعى المضارب عموم البلاد والمالك خصوصها صدق المضارب وعلى العكس صدق المالك كما في النخيرة (وكذا) صدق المالك (ان قال) ان المال المدفوع اليه (بضاعة او دية) وقال ذواليد انه مضاربة او قرض لهامر وكذا صدق المالك لو ادعى المضاربة وذواليد القرض او بالعكس وانما ختم على لفظ القرض البدل على القطع اشعارا بحسن الاختتام

\* ( كتاب المزارعة ) \*

عقب به المضاربة مع اشتغال كل على شركة في شئ من الخرج رعايا الجانب مذهب الامام وانما لم يعنون بالمسافة ايضا لانها نوع من المزارعة (وهي) في اللغة من الزرع وهو طرح الزرعة بالضم وهي البذر وموضعه المزرة مثلثة الرء كما في القاموس الا انه جاز حقيقة الانبات ولذا قال صلى الله عليه وسلم لا يقولن احدكم زرعتم بل حرثتم اي طرحت البذر كما في الكشاف وغيره وانما اثر هذه المادة على المحاربة التي هي لغة مدنية لانه من غير اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من الجوامد قليل وهذه الهمية لعمل احد وسببية آخر واعلم ان المزارع اخذ الارض لادافعها وان جاز ان يطلق عليه ايضا كما في الطلبة وفي الشريعة (عقب الزرع) اي عقد بالزرع على نحو شركة عقد بان يقول مالك الارض دفعتم اليك مزارعة بكذا او يقول العامل قبلت فركنتها الاجاب والقول كما في النخيرة والاولى عقد حرث (ببعض الخارج) اي خارج وحاصل بما طرح في الارض من بذر البذر والشعير ونحوهما والباء متعلق بالزرع ولم ينتقص بها اذا كان الخارج كالمزاد في الارض او العامل فانه ليس مزارعة اذا الاول استعانتمن العمل والثاني اعارة من المالك كما في النخيرة (ولا تنص) وتفسد المزارعة حتى ان الافضل ترك اجابة دعوة المزارع (عند الجحيفة) الا اذا كان البذر والالات لصاحب الارض او العامل فيكون صاحب مستأجرا للعامل والعامل للارض باجرة ومدة معلومتين ويكون له بعض الخارج بالتراضي وهذا امثلة زوال الحبث عنده وانما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصحابة والتابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه وعليهم اجمعين الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة بقساده بلا مدلول منه عنها لشد النهي كما في العقائدي ويدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد بن انا فارس فيها لانه فرع عليها وراجل في الوقف لانه لم يفرع كما في النظم (وصحت عندهما) للحاجة (وبه) اي بما عندهما من الصحة (يفتي) كما في الوقفات والكافي وغيرهما وهذه معترضة (بشرط) اي صحت بشرط

(صلاحية الأرض للزراعة) عند العقد فلو كل فيها قوائم القطن ومنعت عن  
الزراعة فسدت الا اذا اضاف الى وقت فراغ الأرض فحينئذ يجوز على ما قال الفضلي  
كما في الفصل الآخر من قاضيخان (واهلية العاقدين) أي بشرط كونهما حريين  
بالغين أو عبدا أو صبيبا مأخوذين أو ذميين لانهم يصح عقد بدون الاهلية كما في  
الهدية فلم يختص به فتركه أولى (وذكر المدة) كسنة أو أكثر فان ذكر وقت  
لا يتمكن فيه من الزراعة فهي فلسفة وكذا اذا ذكر مدة لا يعيش أحدهما الى مثلها  
غالباً وجوز به بعض وعن محمد بن سلامة انها لا ذكر المدة جائزة ويقع على زرع واحدة  
وبه أخذ الفقيه كما في النخيرة وعليه الفتوى كما في الصغيرى وبالأول يفتى كما في الواقعات  
(و) ذكر (رب البذر) ولو دلالة بان قال دفعت اليك لتزرعها لي أو لتتركها ياها  
أو لتأجر تترك لتعمل فيها فان فيها يمان ان البذر من قبل رب الأرض ولو قال لتزرعها لنفسك  
ففيه بيان ان البذر من العامل وان لم يكن شئ من ذلك قال أبو بكر الباخي يحكم العرف في  
ذلك ان اتحد والافقد فسدت المزارعة لان البذر اذا كان من رب الأرض فهو مستأجر  
للعامل واذا كان من العامل فهو مستأجر للأرض وعند اختلاف الحكم لابد من البيان كما في  
الواقعات (و) ذكر (جنسه) أي البذر كالبر والشعير فان بعض الزروع تضر بالأرض  
وذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استحسانا والاصوب انه شرط فان لم يذكر  
ففسدة الا اذا زرعها فانقلب جائزة لانه صار معلوما أو عموماً بان قال عابداً الى أولئك كما في  
النخيرة (و) ذكر (قسط الآخر) أي نصيب من البذر من جهته يعني نصيب العامل  
لانه أجره في حقه فيشترط ان يكون معلوماً فان ذكر قسطه ولم يذكر قسط صاحب البذر جازت  
بالاتفاق لكن لو ذكر قسطه وترك قسط الآخر جاز استحساناً كما في النظم (و) بشرط  
(التخلية بين الأرض والعامل) لمقدر عليه فهي تفسد مما يمنع التخلية كاشتراط العمل  
على رب الأرض ويجب ان يقول رب الأرض سلمت اليك هذه الأرض وهذا شرط  
لم يذكر في الكتاب كما في تنمة الواقعات (و) بشرط (شروع الحب) أي حب خارج  
عنها سواء أكل التبن بينهما أو لرب البذر دون غيره بقريضة الآتي ويشكراً  
اذا شرط القوت لأحدهما والبذر لآخر فانه جاز كما في النخيرة فمن الظن ان الحب  
أولى من الخارج لانه لا عبرة لشروع التبن والاكتفاء مشير الى ان علم المزارع  
بالأرض لم يشترط وقد وجب العلم بها فانه لم يتم الرضا عبده كفاً في التمة والى ان العقد  
فسد بترك أحد هذه الشرط والمشايخ استحسنوا جواز ما بهجودان يقول المزارع يعمل  
انفاً أرضك مزارعة ويرضى الصاحب بذلك فان العرف كل كفاً الجواهر (فتفسد)  
المزارعة (ان شرط ما ينافيه) أي ينافي الشيوع (كرفع البذر) ونافية معينة من الزرع

(أو الحراج) أي خراج وظيفة درهم أو فقيرتان مسمايتان فلن شرط خراج مقاسمة جزء من الخراج كالثالث مثلاً فإنه غير مفسد للشيوع فاللام للعهد وفيه إشعار بأنه لو شرط رفع العشر من الخراج والباقي بينهما جائز وهذا حيلة لرب الأرض إذا أراد أن يرفع بذره (ثم قسمة الباقي) من البذر والحراج فهي مجرورة بالكافي وإنما تفسد لأنه ربما لم يبقى شيء بعده. (وكذا) فساداً (شرط التبن) خبر كذا أو بالعكس (لغير رب البذر) سواء شرط الحب بينهما أو لب البذر وإنما تفسد لأن التبن ذهاب البذر الذي هو الأصل فاشتراطه لغیر صاحب الأصل مفسد سواء كان صاحب الأرض أولاً (وصح) العقد أن تعرض بالتبن (لا خر) أي رب البذر مع شيوع الحب في ظاهر الرواية وعند أبي يوسف أنه لا يصح (أولم يتعرض) بالتبن لمع شيوع الحب والتبن لرب الأرض وعن بعض مشايخ باخ أنه بينهما كالحب لأنه عرفهم ويتحكم عند الاشتباه وعن الضاحيين أنه لا يصح وفيه إشعار بأنه لو شرط التبن بينهما وسكت عن الحب فسدت لأن المقصود هو الحب الكل في الذخيرة (ولا تصح) وتفسد المزارعة في هذه الصور السبع (الأ) في صور ثلاث (أن يكون الأرض والبذر لأحدهما) أي المتعاقدين (والبقر والعمل) والآلة (لا خر) منهما (والأرض أو العمل) أي لأحدهما (والباقي) من البذر والبقر والعمل والآلة أو الأرض والبذر والبقر والآلات (لا خر) وإليه أشار النص في نظمة المشهور ■ (زمين تتعامل تنها زمين باتخم ای کامل \* ورای این سه صورت وان همه ناجائز وباطل) \* یعنی فاسدست چهار صورت باقی وهی ان یکون الارض والبقر والبذر والبقر واحد هما والأحد الباقي لا خر وعن أبي يوسف أنها تصح الآن يكون البذر لأحدهما والباقي لاخر كما في الذخيرة ولقائل أن يقول أنه قد منع المحصر في طرق الصحة والفساد في صورة كثيرة أمافي الأول فلأنه صح أن يكون الأرض لأحد والبقر لاخر والبذر والعمل منها والخارج نصفان وإن يكون البقر لأحد والعمل لاخر والأرض منها والبذر والعمل منها والخارج نصفان أو من العمل وله ثلثا الخراج كما في التنئة وإن يكون الأرض والبذر وبقر واحد وأحد هما والعمل وبقر آخر لاخر كما في المنية عن نجم الأئمة وإن يكون البقر لأحد والأرض والبذر والعمل لهما والخارج نصفان كما في النتن وأمافي الثالث فإنه لا يصح أن يكون كل من الأربعة لأحد كما في التنئة وإن يكون البذر والبقر لأحد والأرض لاخر والعمل لثالث وإن يكون الأرض والبذر لا أحد والعمل للبقر لاخر والعمل لثالث وإن يكون البذر والبقر والعمل والأرض والبقر لا أحد والعمل للبقر لا أحد ويكون العبد والبذر والعبد أو الأرض والبعد أو الأرض والعبد والبقر لا أحد

والباقى لا خر كما فى النتن فوضح بطلان ما ظن ان الحصر صحيح (واذا صحت) المزارعة  
 والقي البذر وخرج (فالحارج) بينهما (على الشرط) اى على ملشرط عند العقد لصحة  
 الالتزام (ولا شىء) من اجر المثل وغيره (للعامل ان لم يخرج) شىء من الزرع  
 لانها اما اجارة فالواجب المسمى وهو معدوم وامشركة فى الحارج لا غير (ويجبر)  
 اى يجبر الحاكم (من اى) من المزارعين (عن المضى) على ما هو موجب العقد من  
 العمل (الارب البذر) فانه لم يجبر على العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك البذر فى الحال  
 وفيه اشعر بان هذا قبل انقضاء البذر فى الارض واما بعده فيجبر لان العقد حينئذ يصير  
 لازما من الجانبين حتى لا يملك احد منهما الفسخ بعده الا بعذر كعفى الذخيرة (فلان اى)  
 رب البذر عن المضى والارض له (بعد ما كروب العامل) اى قلب الارض للححرث (يجب  
 ان يسترضى) العامل باعطاء اجر مثل عمله لئلا يلزم الغرور وقال مشايخنا هذا ديانة  
 واما الحكم فلا شىء له فيه اذ العقد على الحارج كعفى الميسوط وفيه اشعار بانهم بشرت  
 رواية فى مقدار ما به الاسترضاء (وان فسدت) المزارعة وخرج بعد انقضاء البذر  
 (فالحارج لرب البذر) لانه انما ملكه فان كان رب الارض طاب له الزرع وان زاد  
 على قدر بذره واجر مثل ارضه وان كان عاملا يأخذ مثل بذره واجر مثل  
 بقره ومقدار ما اتفق وما غرم من اجر مثل الارض ثم يتصدق بالفضل عند  
 الطرفين خلافا لابي يوسف كعفى التمتة والنظم (وللاخر اجر المثل) وان لم  
 ينبت شىء او نبت وهلك واللام فى المثل للمعد اى مثل عمله ان كان صاحبه  
 او مثل ارضه ان كان صاحبها او مثل البقر او الارض مكروبا ان كان صاحبه  
 وكل ذلك من جنس التقديس وان وجد الحارج كعفى التمتة وان كان البذر مشتركا  
 فالحارج بينهما على قدر ملكهما كعفى التمتة (ولا يزداد) اجر المثل فى هذه الفصول (على  
 مباشر) عند الشيخين لانه رضى به واجر المثل بالغامابلى عند محمد لانه استوفى منافعه  
 (وتبطل) المزارعة (بموت احدهما) اى رب الارض والمزارع وان كروب الارض  
 وحفر النهر وسوى المسينات ولا يغرم ورثة رب الارض شيئا فلن مات قبل الشروع  
 فلاخر ان يمتنع وبعد الشروع تنفس العقد كعفى التمتة وان مات رب الارض بعد  
 الزراعة قبل النبات ففى بقاء المزارعة اختلاى المشايخ ولو مات بعد ما نبت قبل  
 ان يستحصد بقى العقد استحسانا الى ان يستحصد كعفى الذخيرة وتويد غل فى الموت لحاق  
 احدهما بذل الحرب مرتدا فانه يبطل عنده خلافا لهما كعفى النظم وينبغى ان يكون  
 الجنون المطبق والمجر كذا لك (وتفسخ) اى ويجوز فسخ المزارعة ولو بلا قضاء ورضاء  
 كعفى رواية الاصل واليه ذهب بعضهم وشرط فيه احدهما فى رواية الزيادات وبه



اخذ بعضهم كمافي الفخيرة (بدن محوج) اى بسبب دين لرب الارض مضطر (الى بيعها)  
 اى الارض وفيه اشارة الى ان لامال لها سواها والى ان للاحق للزراعة على رب الارض  
 كحفر الانهار وتسوية المستنقعات والى ان الارض لم تثبت وقال بعضهم انه يبيع في هذه  
 الصورة فلن تثبت لم يبيع بالدين حتى يستحصل كمافي الفخيرة وانما لم يذكر ما يوجب  
 الفسخ من جانب المزارع كمرضه وخيافته اكتفاء بهاسيائى في المساقاةومنه عزيمة سفر  
 والدخول في حرفة اخرى كمافي النظم والى انه لو يباع بعد الزرع بلا عذر توقف على اجارة  
 المزارع فان لم يجز له يفسخ حتى يستحصل وقضى المدة على ما قال الفضلى كمافي قاضيخان  
 ( فان مضت المدة ) المذكورة عند العقد ( ولم يدرك الزرع ) اى لم يستحصل ( فعلى  
 العامل ) لرب الارض ( اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك ) الزرع الا اذا اراد  
 قلعه فقل لرب الارض اقلع الزرع فيكون بينكما او اعطه قيمة نصيبه او انفق انت  
 على الزرع وارجع بما تنفق في حصته وفيه اشعار بأنه ليس لرب الارض ان يأخذ الزرع  
 بقله فيه من الاضرار كمافي الهداية ( ونفقة الزرع ) كاجر السقى والحفظ  
 ( عليهما ) اى العامل ورب الارض ( بل المحصن ) اى بقدر نصيبهما ( كاجر الحصاد  
 ونحوه ) عن الجمع والرفع الى البندر والى ياسة والتندرية والحفظ وغيرها فان السك  
 عليهما الى ان يقسم فاذا قسم فعلى كل نصيبه فانها ليست من اعمال المزارعة بل هي  
 مؤنة ملك مشترك بينهما كمافي الكافي وفيه اشعار بان هذا الامر لم تختص بهاذكر  
 من الشرطية السابقة بل عامة في جميع المزارعات كمافي الهداية فهذا الكلام جملة  
 اسمية مستقلة ولم تكن معطوفة على جواب الشرط كما ظن بل على الشرطية ( فان شرط )  
 اجر الحصاد ونحوه عند العقد ( على العامل صح ) الشرط او العقد ( عند ابى يوسف  
 وبه يفتى ) لتعامل الناس وهو الصحيح في ديارنا كمافي المبسوط وفسد في ظاهر الرواية  
 وعن ابى حنيفة انه صح وهو مختلرا كثر مشايخ باخ كمافي التتمة وذكر في المبسوط والهداية  
 والكافي وغيرهما انه صح في رواية عن ابى يوسف فكلامه لا يتخلو عن شيء ( واعلم ) ان  
 ما ذكره من الشرائط ونحوها هو الحكم والديانة فلن الحلال ما يفتى به وانما الطيب  
 فما لا يعصى الله تعالى في كسبه ولا يتأذى حيوان بفعله كما ذكره الزاهد في تفسيره  
 وذكر في الزاهد عن احكام القرآن للرازي من اخذ ارضا من اربعة او معاملة او زرع  
 ارضه محافظا على الصلوات في مواقيتها بجماعة لكنه اخر صلاة واحدة عن وقتها  
 لاستغاله بالمزارعة لا يكون زرعه طيبا وكفى الزرع بلا طهارة او اخر الاجرة بعد  
 ما جنى عرقه او اخر اداء الثمن بعد حله الاجل او ادا متفرقا بلا رضاه البايع ويستحب  
 ان يبذره على الطهارة ثم يقوم في ناحية ويصلى ركعتين ثم يقول اللهم انا عبد ضعيف

وسامت هذا اليك فتسلمه لي وبارك لي فيها ثم يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن آفاته ويبارك فيها وإذا أدرك الزرع يجب ان يكون  
الكامل على طهارة ويستعمل القبلة والا لا يكون فيه بركة وإذا فرغ من كياله يصلي ثم  
يقول يا رب القيت بذرا وأعطيتني شيئا كثيرا فأجعلها قوت طاعة ولا تجعلها قوت معصية  
وأجعلني من الشاكرين وكذا في عرس الأشجار

( فصل المساقاة ) \*

من المزارعة كما في النتن وانما اثر على المعاملة التي (هي) لغت من نية لانها وفق بحسب  
الاشتقاق ولم يفرق بين معناها اللغوي والشرعي كما في النهاية وغيره فالتفرقة من الظن  
(دفع الشجر) أي كل نبات بالفعل أو القوة يبقى في الأرض سنة أو أكثر بقرينة ألا في  
فيشمل اصول الرطبة والغوه وبصل الزعفران وما غرس وزرع في قضاء مد فوعة  
وغيرها مما ياتي ومن عطف الكرم والرطبة والشجرة ففسد التعريف (إلى من يصاحبه)  
بتنظيم السواقي والسقي والتلقيح والتشذيب والشدوخ والحراسة وغيرها بأن يقول  
دفعت اليك هذه النخلة مثلا مساقاة بكذا أو يقول المساقى قبلت فيه اشعار بأن ركنها  
الاجاب والقبول كما اشير اليه في الكرماني وغيره (بجزء) شائع بقرينة ألا في (من ثمره)  
أي مما يولد منه فيتناول الرطبة وغيرها (وهي) أي المساقاة (كالمزارعة) اختلافا  
وشرطا وحكما (الأفها) أي المساقاة (تصح بلا ذكر المدة) لانها معلومة عرفا وفيه  
اشارة إلى انها لا تصح عنده وتصح عندهما ويهتني ويشترط فيها صلاحية الشجر  
لثمر حتى انه لو دفع غرسا لم يبلغ الأثمار مساقاة لا يجوز الأيمان المدة لانه يتفاوت بقوة  
الأرض وضعفها فتفاوتا فاحشا كما في الهداية وإلى انه يشترط اعلية العاقدين والنخلة  
بين العامل والشجر وشيوع الثمر وذكر قسط العامل فلن ذكر قسط البافع وسكت  
عن قسط العامل جاز استحسانا كما في التتمة (وتقع) المساقاة عين شئ (على) مدة (أو) ل  
ثمر يخرج في هذه السنة فأول المدة وقعت العمل في الثمر المعلوم وآخرها وقت ادراكه  
المعلوم فيجوز فلو لم يخرج فيها انتقضت المساقاة (وادراك بذر الرطبة) بالفتح وهي  
الاسفست الرطب كما في الكرماني والبذر بالنال وفي بعض النسخ بالزراع وهو أغصن اذ هو  
ما كان للبقول من الحب كما في النهاية والبذر ما عزل للمزارعة من المحبوب كما في القاموس  
(كأدراك الثمر) أي دفع الرطبة لأدراك البذر كدفع الشجر لأدراك الثمر يعني إذا دفعها  
بعد ما تنامي نباتها ولم يخرج بذرها فيقوم عليها ليخرج البذر فهو جائز كما في الكرماني  
وغيره فعلى هذا لا يرد ما ذكره المصنف في الشرح من الاعتراض فلن شئت فارجع اليه

وفي الاختيار اذا دفع الرطبة وقد نبتت او دفع البذر ليبتدئ فانه فاسدة فلان وقت  
جزءها معلوما جاز ووقع على الجزء الاولى ( وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها ) كالشئ  
( يقصد بها ) لانه فان الشركة في الخارج فللعامل اجر المثل ( بخلاف مدة قد يخرج ) الثمر فيها  
( وقديما ) يخرج فانه يصح كما لو خرج الثمر فيها فهو على الشرط بينهما ( فان لم يخرج ) الثمر  
( فيها ) بل بعثها يفسدها ( فللعامل اجر المثل ) وان اعطاء ما شرط له من النصف وغيره  
او اقل برضاه او كثر جاز وكذا الحكم في كل مساقاة فلسفة كما في التنقي وذكر في الزاهد  
ان الثمر اذا لم يخرج فلا شيء للعامل عند أبي يوسف وقال لا اجر المثل في النخلة وان سمى  
وقتاً قد يتأخر عنه الثمر فلن يخرج ما يربح مثله في المساقاة فيصح والا فلا ( ولا تصح )  
المساقاة ( ان ادرك الثمر ) اي انتهى في العظم ( وقت العقد ) لانه لا اثر للعمل حينئذ  
( كالزراعة ) فانه اذا دفع الزرع وقد استحصد على ان يحصد ويؤديه فانه  
لا يصح وعن أبي يوسف انه يصح والاصل ان الثمر والزرع متى كان في حد الزيادة يصح  
المساقاة والا فلا كما في النظم وذكر في قاضي خان انه ان احتاج الى السقي والحفظ جاز المعاملة  
والا فلا ( فان مات احد هما ) اي المالك والعامل وينبغي ان يكون للحاق به اهرم كالموت  
وفي المبسوط ان الحق صاحب الارض دين قاذح انتقض المساقاة ( والثمر في ) اي غير  
مدرك فلن مات رب الارض ( يقوم العامل عليه ) كما يقوم قبله الى ان يدرك وان كان  
مكروها عند الورثة فلن قال العامل انما اخذ نصف الثمن للورثة ان يقتسموه على ما شرط  
او يعطوه قيمة نصيبه او ينفقوا عليه حتى يدرك فيرجعوا بذلك في حصصه العامل من الثمر  
( او ) يقوم عليه ( وارثه ) اي العامل ان مات وان كره رب الارض فان قال ورثته اننا اخذ  
نصفه فلرب الارض الخيارات الثلاثة وان مات جميعا فالخيار لورثة العامل بين العمل  
والترك فلن أبوا ان يقوموا عليه فلورثة رب الارض الكل في الهداية ( ولا تفسخ ) اي  
لا يجوز فسخ المساقاة ( الا بعذر ) كالدخول القاذح وهل يحتاج في الفسخ الى القضاء  
او الرضى قد مر ( وكون العامل مريضاً لا يقدر على العمل ( في الشجر او سقفا ) والاشمل  
خائفاً كما في التهمة ( يخاف منه على سعة ) فانه قد يتصرف فيه بالحرق ونسج الزنجيل  
والمراوح وغيره والسعي بالتحريك ورق جريد الخلل اي غصنه ويقال للجر يد نفسه  
والواحدة سعة كما في المغرب وفيه اشعار بانه يحرم على العامل حرق شيء من الاشجار  
والدعائم والعريش والقضبان المشدبة بلاذن صاحب الكرم لان كلها ملكه كما في التهمة  
( او ) على ( ثمره ) قبل الادراك ( عذر ) فان بعده يمكن دفع سرقته بالقسمه وفيه رمز الى انه  
يحرم اخراج شيء من الثمار للضييق وغيره بلاذنه لانها مشتركة بينهما وهذا لا يختص  
به فان الدافع كذا لا ترى انه اذا اكل هو واهله من ثمره بلاذن المساقى ضمن كما في التهمة

(ودفع) إلى آخر (فضاء) أي أرضاً واسعة خالية فارغة ذكرها ابن الأثير (ليغرس) الآخر فيها غرساً (ويكون الأرض والشجر بينهما لا تصح) المسافة وتفسد لاشتراط الشركة فيها كان حاصله لا يعمل وهو الأرض كما في السكراني وفيه إشارة إلى أنه لو دفعها للغرس على أن يكون الشجر بينهما يصح وإلى أنه لو شرط أن الثمر أو الشجر والشجر بينهما يصح سواء كان الغرس لرب الأرض أو للعامل كما في النتن وغيره (فللعامل قيمة غرسه) يوم الغرس (وأجر عمله) فإن كان الغرس للعامل فالشجر له يؤمر بقلعه وعليه أجور مثل الأرض كما في النتن وهذه المسئلة مما يشعر بالاثام ويناسب ختم الكلام والسلام

\* (كتاب أحياء الموات) \*

عقب المزارعة به لأن متعلقها أشرف من متعلقه والأحياء لغة جعل الشيء حياً أي ذاقوه حساسية أو نامية وعرفاً للتصرف في أرض موات بالبناء أو الغرس أو الزرع أو السكر أو السقي أو غيره كما في الخلاصة وغيرها (هي) أي الموات بفتح الميم وضمة لفتح الألف لا مال لك لها كما في القاموس وذكر في المغرب المهمة أنه فعال من الموت في الأصل ما لا روح فيه وفي المعجمه أرض غير عامرة قوش بعد (أرض) ملتبس (بلا نفع) أي لم يزرع (لأنقطاع ماؤها) أي الأرض عنها بسبب ارتفاعها (وتحويه) من غلبته عليها أو من غلبة الرمال والأحجار أو صيرورتها نيرة أو كونها سبخة أو غيره وفي السكراني وغيره أنه تحدى بد لغوى زاد الشرع عليه (لا يعرف مالها) بعينه سواء كان فيها آثار العمارة كالهيئة أو لم يكن كما في الهيئة لكن لو ظهر لها مال كتردد عليه وبضمن نقصانها كما في الخزانة وعن محمد لا يحجب مال آثار العمارة ولا يؤخذ منه التراب كلقصور الحربة كما في قاضيخان فمالك مسلم أو ذمى بوجه لم يكن مواتاً وأن مضت عليه القرون وصارت خربة كما في المضمرات وذكر في النخبة أن الأراضي التي انقرض أهلها كالموات وقيل كاللحطة (بعينه عن العامر) أي البلد والقرية فإن العامر بمعنى النعمور كما في الصحاح وعند محمد إذا انقطع ارتفاق أهلها فموات ولو قرية والأول قول أبي يوسف فمدار الحكم على البعد عنه وهو المختار كما في المختار وغيره على الارتفاق عند محمد وبه يقتضى كما في ركة الكبرى وهو ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي ثم بين البعد وقال (لا يسمع صوت) أي لا يسمع البعيد صوتاً كما قال الطحاوي وذهب الجرجاني إلى أنه صوت على قدر أذان الناس عادة كما في الخزانة وعن أبي يوسف يقوم جهوري الصوت على أعلى مكان وينادي بأعلى صوت وعنه البعيد قدر غلوة كما في النخبة (من أقصاه) أي أقصى العامر وطرفه فيعتبر الصوت من طرف الدور لا الأراضي العامرة كما في التنجيس وقد تسامح

في اضافة اسم التفصيل الى معرفة لم يكن باسم جنس (من احياء) اى الموات بحفر النهر  
او السقى على ما روى عنه كما في الاختيار او بالكرب والسقى معاً على ما روى عن محمد  
او ياحىها او بالقرس على ما روى عن ابي يوسف او البناء والزرع او غيره كما في الهداية  
وغيره (ملكه) اى ملك المحمي موضع احياء دون غيره وعن ابي يوسف ان عمر اكثر  
من النصف كان احياء للجميع والمتبادر انه ملك الرقبة وقيل ملك المنفعة والاوّل اصح  
كما في الاختيار فلوزرعها افر كل له ان ينزعها منه (ان اخذ له الامام) في الاحياء  
فلو لم يأذن له لم يملكه عند مو ملكه عند مو الاوّل المختار فان قابضها كان قد  
قرر ذلك في اوّل كتابه والمتبادر ان يكون المحمي مسلماً فان كان ذمي فلا يملكه بلا اذن  
بلا خلاف وان كان مستأمن فلا يملكه اصلاً بالاتفاق كما في النظم (ومن هجر ارضاً) اى اعلمها  
ولو بلا اذن بان يضع حولها ايجارا او حشيشاً محصوداً منها او ينقيها منه او يحرق  
شوكها او يفرز حولها اغصاناً يابسة او يحفر فيها بئراً بقدر ذراع كما في الذخيرة وغيره  
فالتحجير الاعلام كما نص عليه صلب الاوضح فالاشتقاق من الحجر ظن غير محتاج اليه  
(ولم يعمرها) اى لم يحميها (ثلاث حجج) جمع الحجّة بالسكسر اى السنة (دفعها الامام الى  
غيره) اى غير المحجور وهذا ديانة فانه ان احياءها غيره قبل هذه الهدية ملكها التحق  
الاحياء منه دون الاوّل كما في الهداية وقال شيخ الاسلام ان التحجير يفيد ملكاً مؤقتاً  
بثلاث سنين وعند البعض لا يفيد اصلاً كما في الكرماني وفيه اشعار بانه لو احبس المحجر  
وتركها ثم زرع غيره كان للمحجر النزع منه وهو الاصح لان ملكه بالترك لا يزول كما في  
الهداية (ومن حفر بئراً) ارض (موات) في قهر الامام (بلا اذن) عند الكل وبغيره  
ايضاحاً (قال) اى الحافر (حريمها) اى ما يحيط بها ما يلقى فيه التراب سوى به  
لانه يحرم تصرف الغير فيه فهو فعيل بمعنى فاعل استلذه مجاز وفيه رمز الى انه لو حفر  
في ملك الغير لا يستحق الحريم ولو حفر في ملكه كل له من الحريم ماشاء والى ان الباء  
لو غلب على ارض تركها الملاك او ماتوا او انقرضوا لم يجر احياءها فلو تركها المالك  
بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريمها لعامر جاز احياءها كما في المضمرات (للعطن) اى  
لبشره وهى البشر التي يستقى منها باليد والعطن بفتح تين في الاصل مناخ الابل حول الماء  
(والناضح) اى لبشره اى البشر التي يستقى منها بالبعير والناضح بغير يستقى به والاضافة  
في الموضوعين لادنى ملايسة (اربعون ذراعاً) عامة كل ست قبضة كل قبضة اربعة  
اصابع وقالان حريم الناضح ستون وعند محمد عقد ارماء الجبل اليه ولو اكثر من سبعين  
ويقتى بقول ابي حنيفة كما في التتمة (من كل جانب) من الجوانب الاربعة في الاصح  
اكثر من اربعة عشر من كل جانب والاوّل الصحيح لان الماء يتحول الى ما حفر دونها

كما في الهداية (و) الحریم (للعین) المستخرجة في ارض موات بالاذن (خمسائة)  
 ذراع عامة (كذلك) من كل جانب في الاصح كما في المبسوط وغيره وقيل ثلثمائة  
 والاول اظهر كما في الزاهدی وقيل مائة وخمسة وعشرون من كل جانب وقيل التقدير  
 المذكور في بشر وعین في اراضيهم لصلابتها واماني اراضيها في اذلها وخواوتها كيلا ينتقل الماء  
 الى الثاني كما في الهداية (ومنع غيره) اي الحافر (من الحفر) اي التصرف بحفر وذرع  
 وبناء وغيره (فيه) اي حریم البثرو العین لانه ملكه فان حفر آخر بثرا في حریم  
 الاول فلاول ان يكبسه تبرعا وقيل له ان يأمر الثاني بالاصلاح جبرا وقيل يكبسه بنفسه  
 ويضمنه النقصان بان يقوم ذلك قبل الحفر وبعده فيضمن التفاوت كما في الكفاية وغيره  
 (فان حفر) غيره بالاذن (في منتهاه) اي منتهى حریم البشر والعین في جانب او اكثر  
 (فله) اي للغير (الحریم من ثلثة جوانب) دون الاول لسبقه فلو حفر فيه اربعة على  
 التعاقب فطريقه في الرابع وقيل له ان يتطرق من اي شاء كما في الظهيرية وفيه اشعار  
 بانه لو ذهب ماء البثر الاول بحفوره فلا شيء عليه لان الماء تحت الارض غير مملوك لاحد  
 كما في المبسوط (وللقناة) اي يجري الماء تحت الارض ويقال له بالفارسية كل ريز كما  
 في النهاية (حریم بقدر ما يصلحها) اي يحتاج اليه لالقاء الطين ونحوه وقيل هذا عندهما  
 واما عنده فلا حریم له الا اذا ظهر الماء على وجه الارض فاذا ظهر فهي كالعين وعن محمد  
 ان القناة كالبثر في الحریم كما في الهداية وذكر في الاختيار انه مفوض الى رأي الامام  
 (ولا حریم) عنده (للتنهر) اي العجری الواسع للماء فانه فوق الساقية وهي فوق  
 الجدول كما في المغرب فهو مجرى كبثر لا يحتاج الى الكرى في كل حين واما عندهما فله  
 حریم مقدار نصف بطن النهر عند اي يوسق وعليه الفتوى كما في الكرماني ومقدار  
 جميعه من كل جانب عند محمد وهذا الوفق كما في الهداية والزاهدی والخوض على هذا  
 الاختلاف كما في الاختيار وفيه اشارة الى ان العجری لو كان صغيرا يحتاج الى الكرى في كل  
 وقت فله حریم بالاتفاق كما في السكافية وغيره عن كشف الغوامض وذكر في الاختيار  
 وغيره انه لا حریم للنهر الظاهر عنده اذا كان في ملك الغير الابينة وكذا اذا حفر في موات  
 خلافا لهما لكن المحققين من مشايخنا قالوا ان له الحریم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه  
 لالقاء الطين ونحوه وهو الصحيح كما في التتمة وذكر في الكرماني ان الخلاق في نهر مملوك  
 له مسنة فارغة تلزقها الارض لغير صاحب الارض فالمسنة له عند مملوك لصاحب الارض  
 عنده وقد تسامح المصنف انه لا نزاع عندهم ان ماله استمسك الماء فهو لصاحب النهر  
 (واعلم) ان حریم شجر في موات غيبة اذرع من كل جانب كما في الهداية

## \* (فصل الشرب) \*

بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء المشروب واليه أشار بقوله (نصيب الماء) أي الحظ المعين من الماء الجاري أو الراكد للحيوان والجهد وشريعة زمان الانتفاع بالماء سقيا للزراع أو الدواب وإنما خالف دأبه وذكر المعنى اللغوي دون الشرعي لئلا يتوهم أنه مراد في هذا المقام (والشفقة) بفتح تين في الأصل شفا وشفو فأبدل اللام بالتاء تخفيفا وشريعة (شرب بنى آدم) أي استعمالهم الماء لدفع العطش أو الطبخ أو الوضوء أو الغسل أو غسل الثياب أو نحوها كما في المبسوط فالشرب بالضم أو الفتح مصدر من حد علم (و) شرب (البهائم) أي استعمالهن الماء للعطش ونحوه مما ينسبهن والبهيمة ما لا نطق له وذلك لما في صوته من الإبهام لكن خص التعارف بهاء السباع والطيور كما في المفردات والاكتفاء مشعر بأن الزرع والشجر ليسا من أهل الشفقة كما في المبسوط (ولكل) من بنى آدم والبهائم (حقها) أي حق الشفقة فلم يكن ملكا لهم لأنه غير محرز (و) لكل من بنى آدم (حق سقى الدواب) أي دوابهم فيكون من قبيل حذف الخبر وإنما ذكره لئلا يتوهم أن حق الشفقة فيهن أن يشربن بأنفسهن ومن الظن أن أفرادهن للتخصيص بالعين فان المعنى (أن أم ينحى) أي بنو آدم والبهائم (تخريب) جانب (النهر) كما في الاختيار وغيره وفيه أشعار بأن العلم والظن بالتخريب لم يشترط للمنع واليه أشير في الظهيرية والمراد من النهر بقرينة الآتي ماء من أرض مملوكة فيشمل الساقية والحدول والبئر والعين والحوض المملوكة كما في التتمة (في كل ماء) ظرف الحق (لم يحرز ببناء) الأولى في أثناء في الأساس أحرز الشيء في وعائه فلو أحرز في جرة أو جبا أو حوض مسجد من نحاس أو صخر أو جص وانقطع جريان الماء فإنه يملكه وإنما أثر الأعرار إشارة إلى أنه لو ملاعب أو من البئر ولم يبعده من رأسها لم يملك ذلك الماء عند الشيخين إذا أعرار جعل الشيء في موضع حصين وإلى أنه لو اغترق الماء من حوض الحمام ببناء الحمامي فإنه يبقى على ملك الحمامي لكنه أقر به من غيره كما في المنية وغيره وفي لفظ الحق أشعار بأنه لو منعه عن غير المحرز وهو يخاف على نفسه أو مركبه كل له أن يقاتله بالسلاح لأنه قصد أهلاكه بمنع حقه وهو الشفقة والنافع في نحو البئر غير مملوك له بخلاف الماء المحرز حيث يقاتله بالسلاح لأنه يملكه وهذا إذا كان الماء كثيرا وأما إذا لم يكن إلا أحدهما فإنه يترك على ملك المالك كما في النهاية وغيره (و) لكل من بنى آدم (حق الشرب) أي نصيب الماء للزرع بقرينة الماضي (ونصيب الرمي) والدالية على جميع الأنهار بقرينة الآتي (لا إذا أضر) ذلك الشرب والنصيب (بالعامه) بأن يفرق أراضيهم بشق نهر عظيم كدجلة للسقي أو الرمي (أو خص النهر بغيره) أي غير صاحب الشرب والنصيب منهم (أي دخل) ماؤه

(في المقاسم) أي المقسم أي مجرى ماء مملوك لجماعة مخصوصة ليس صاحب الشرب والنصب منهم فلم يكن له الحقان إلا برضاهم كما في التهمة والمقسم كل مجلس موضع القسمة أي موضع السكر المعهود كما ذكره المطرزي فالمقسم بمعنى القسمة افتراء عليه وفي تخصيص ماء الأنهار رمز إلى أن له الحقين في ماء البحار وإن أضر بالعامّة وفي استثناء النهر أشعار بأنه ليس له هذا في البئر والعين والخوض المعلومات بالطريق الأولى فإن لصاحبها أن يمنع دافقة من الدخول في ملكه أن كان يجد الماء في أرض مباحة فإن لم يجد فلما أن يخرج الماء إليه أو يترك فيها يأخذ بنفسه بلا كرى النهر كما في الهداية وغيره (وكرى نهر) أي أخرج الطين ونحوه منه فالكرى يختص بالنهر كما في النهاية وغيره بخلاف الحفر على ما قال البيهقي إلا أن كلام المطرزي يدل على الترادف (لم يملك) أي لم يدخل مائه في المقاسم كنيل وفراش وغيرهما (من) مال (بيت المال) أي مال المسلمين يعني من نحو الخراج والجزية دون النسر والصدقة لأنها للفقراء وفيه أشعار بأن إصلاح مسناة منه أن خيف منه غرقا (فإن لم يكن فيه) أي في بيت المال شيء (فعلى العامة) أي الذين يطبقون الكرى ومؤنتهم من مال الأغنياء الذين لا يطبقونه (وكرى نهر) خلاص أوعام قد مر حده في الشفعة (ملك) ذلك النهر بل دخل في المقاسم (على أهله) إلا أن في العام لو امتنع عنه كلهم أو بعضهم يجبرون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون إلا عند بعض المتأخرين ولو امتنع البعض عنه أجبر على الصحيح كما في الخزائن ويمنع عند الشيخين الأبي عن شربه حتى يؤدي ما عليه من النفقة كما في العيون والاكتفاء مشير إلى أن ليس الكرى على أهل الشفعة لأنهم جميع من في الدنيا وليس البعض أولى كما في السكراني وقال بعض المتأخرين أنهم يجبرون عليه كما في الذخيرة (من أعلاه) خبر بعد خبر أو ظرف للظرف وحاصله أنه يبدأ في الكرى من أول النهر عنده ومن أسفل عن المتأخرين كما في الظهيرية وذكر في الكافي أنه يترك بعض النهر من أعلاه حتى يفرغ من أسفله (ومن جاوز) كرىهم (من أرضه برى) من مؤنة الكرى عنده وأما عنهما فالكرى عليهم جميعا من أول النهر إلى آخره بحصص الشرب والأراضي ويقتى بقوله كما في التهمة وفيه أشعار بأنه لو كان فم نهره في وسط أرضه لم يبرأ إلا بالمجاورة عن أرضه وهذا في النهر الخاص وأما في العام فقد براء إذا بلغوا فم النهر قريبهم وفي الاكتفاء رمز إلى أنه إذا جاوز الكرى من أرضه جازله فتح الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وثمامة في الذخيرة وأما في النهر العام فينبغي أن يفتح بالطريق الأولى (وصح) استحسنانا (دعوى الشرب) أي شرب يوم أو أكثر من شهر في نهر (بلا أرض) مع أنه مجهول معدوم لما سيحكي<sup>٦</sup> أنه قد يملك بدونه وهو على عرضية الوجود فلو ادعاه





قدمه لظهور الحق فيه وفيه اشعار بانه اذا كلن لرجل ميا في اوقات متفرقة في قرية  
لم يجز جمعها في وقت الا برضاهم كما في الجواهر لسكن في التتمة انه جائز (والشرب  
يورث) كالقصاص والدين والمهر (ويوصى) اي يصح الوصية من الثلث (بالانتفاع به)  
اي بان يسقى ارض فلان يوما وشهر من شر بئكالوصية بالانتفاع بشهر فخله (ولا يباع)  
في ظاهر الرواية يشرب يوم او اكثر ويقسد نفس عليه محمد كما في الذخيرة (بلا ارض)  
لانه مجهول لانه غير مملوك والابطل وفيه اشعار بجواز بيعه ولو مع ارض اخرى  
وهو الصحيح كما في التتمة (الا عند) اكثر (مشايخ باخ) للتعامل والقياس يترك به ولم يجز  
عند الفقيه ابي جعفر واستاده ابي بكر البخاري وغيرهما اذا القياس لا يترك بتعامل بلدة  
واحدة كما في الذخيرة (وكذا) لا يصح ويفسد (الاجارة) اي اجارة الشرب سواء  
كان بلا ارض او مع ارض اخرى فلو باعه او اجره مع الارض جاز ويدخل الشرب  
في البيع والاجارة بتبعية الارض كما في الذخيرة (والهبة) والصدقة والعارية والرهن  
والقرض والمهر وبدل المخلع والصالح (ومن سقى) ارضه ولو كرها (من شرب غيره  
يضمن) بان ينظر بكم يشترى الشرب لو جاز بيعه سواء كان مثليا او قيميا فلان الماعثلى  
في رواية وقيمى في اخرى وبالضمان اخذ فخر الاسلام المسمى بعلى البزدوى فمن اثبت  
المغابرة بينهما فقد اخطأ ولعل تاخير الا تمة من سهو الناسخ والكلام من قبيل  
التجاذب فيكون متعلقة ببا بعده لفظا وبه وبما قبل معنى فان الاكثرين منهم الوقاية  
والهداية وغيرهما انه لا يضمن وعليه الفتوى كما في التتمة والخلاصة وذكر في الزاهدى  
ومن سقى من شرب غيره يرفع السلطان ليؤدبه بالضرب والمحبس وفي التتمة ان الماء  
وقع في حرم زاهد من غير نوبته امر بقطعه وعن بعضهم انه يخرج منه التراب المبلول  
وقال الفقيه لا امر به ولو تصدق بمنزله لكان حسنا وهذا افضل لبقاء الماء الحرام فيه  
بغلاف الغلف المصبوب فان الدابة اذا سمنت به انعدم وصار شيئا آخر (لا) يضمن  
(من سقى ارضه فنزت ارض جاره) اي صارت ذات نزيل الكسر يقال بالفارسية زهاب  
كما في الطلبة وهذا اذا سقى في نوبته مقداره حقه واما اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه  
يضمن على ما قال الامام اسمعيل الزاهد كما في الذخيرة فذكر في التتمة انه اذا سقى سقيا  
غير معتاد فتعدى ضمن وعليه الفتوى ولا شك ان ارضه ذات نزيله انقطع عنه الارقتان  
فيلا يملك ختم الكتاب كما لا يخفى على اولى الالباب

\* (كتاب الوقف) \*

عقب به اعياء الموات لانه هوات بلا حى له الا نربنا افصح بيننا وبين قومنا بالحق

وانت غير الفاتحين ) ( هو ) لغة مصدر وقفه أى حبسه فهو واقف وهم وقوفى ويطلق  
على الموقوف فيجمع على الاوقاف ولا يقال اوقفه الا لفقردية على ما قالوا كما  
في المهر بوقفه اشعار بان التصديق ضعيف في الدر المصون ان اوقفه لم يسمع عند  
ابي عمر ووسع عند غيره على ان التعدية بالهبة قياسية انتهى وشرعية عنده (حبس  
العين) ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقتصرة ( على ملك  
الواقف ) فالرقبة باقية على ملكه في حياته وملكه بعد وفاته بحيث يباع ويوهب  
الا ان ما يأتى من النذر بالمنفعة يلحق عنه ويشكل بالمسجد فانه حبس على ملك الله تعالى  
بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه وانها قيد بالقول لانه لو كتب  
صورة الوقفية مع الشرائط بلا تلفظ لم يصرف وقفا بالاتفاق كما في الجواهر ( و ) حبسها  
على ( التصديق ) او نذر بالتصدق على وجه الخير ( بالمنفعة ) منها فيكون من قبيل  
الاستغناء ويجوز ان يرفع وان يكون حكمه كما اشير اليه في التحفة ولا يشكل بالوقف  
على عمرته صلى الله عليه وسلم فلن في جوازه روايتين ( كالعارية ) في الحبس على الملك  
والتصدق بالمنفعة وفيه اشارة الى انه لو قال ارضي هذه موقوفة على المساكين صار وقفا  
فالقبول ليس مما لا يد منه وهو ركن في التبرعات كالصدقة والى ان سببه طلب زيادة  
الزلفى في العقبى عند ربه الاعلى واما شرط العام فكونه حرا عاقلا بالغا والخاص  
فبالإضافة الى ما بعد الموت او الوصية خلافا لما هو قوله قوى من حيث المعنى وغير  
مخالف للاثار فانها محمولة على الاضافة او الوصية كما في المبسوط ( و ) شريعة ( عندهما  
هو ) غير محتاج اليه ( حبس ) للعين وازالة لملك المالك المجازى مقتصرة ( على ) حكم  
( ملك الله ) المالك الحقيقي ( تعالى ) وتقديس والتصديق بالمنفعة بقريئة العطف  
فلا يصح بعد ان يكون ملكا لاحد من المخلوقين ويكون منفعة للمؤمنين وانما قيد بالحكم  
لانه لم يصرف ملكا لاحد ولا نظير في الشرع كالمسجد الذي نظيره السكبة كما في النهاية  
وبه يقتضى كما في الحقائق وغيره وان قال ابو يوسف لم يزل في حيرة منذ خالفنا الشيخ  
في الوقف كما في المستصفى وقال محمد ان الشيخ لم يفرع عليه ولنا كتب راجلا فيه كما في  
النظم ( فلا يزول ملك المالك ) المجازى عن العين ( عند أبي حنيفة ) وان علق بموته  
على الصحيح نجوان من فقد وقت دارى على كذا كما في النهاية ( الا ) لى لكن في صورة  
( ان يحكم به ) أى بجواز الوقف ( حاكم ) مولى فانه يزول ملكه حينئذ ويصير لازما  
فلم يصرف ملكا لاحد وهذا اذا ذكر الواقف شرائط اللزوم والام يزل ملكه  
الا اذا حكم بما كمل بلزومه كما في الجواهر وصورة المرافعة ان يسلم الواقف الوقف الى المتولى  
ثم يرجع عنه محتجا بعدم اللزوم فيختصم ان اليه فيقضى بالزومه في حينئذ يزل ويلزم

لانه قضاء بالمختلف فيه فلم يكن لغيره ابطاله كما في الظهيرية ولا يشترط الرافعة فانه لو كتب كاتب من اقرار الواقف ان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بلزومه صار لازما وهذا ليس بكتب مبطل للحق ومصحح لغير صحيح فانه منع المبطل عن الابطال فلا باس به وهذا المبحث بالواقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم ما كم بمجهت فيه كإجارة المشاع وغيره جاز فيه مثل هذه الكتابة كما في الجواهر ونظيره في المضمرات وغيره والمحاكم يشعر بانه لو حكم به ما كم لا يزول ملكه ولا يرتفع به الخلاف على الصحيح فالقاضي ان يبطله كما في الحقائق (والا) اي لكن (في مسجد) فانه يزول الملك عنه بالشرط الائمة عند الطرفين وب نفس القول عند أبي يوسف ولم يشترط الاضافة والوصية فيه عند اهل مناهج كما في المحيط وغيره الا في الموضوعين للمنقطع كما اشرفنا اليه والا لا يصح التفريع كما لا يخفى وفي التخصيص اشعار بانه لو جعل ارضه مقبرة او خاناء وسقاية او حوضا او بئرا او قنطرة لا يزول عنده وكذا لو اضيف الى ما بعد الموت وهو الصحيح كما في الخلاصة (بنى) فانه لو كان ساحة زال ملكه بمجرد الامر بالصلاة فيها ذكر الابد ولا كما في المحيط (واقرره) اي ميزه عن ملكه من كل الوجه فلو كان العلو مسجدا والسفل حوانيت او بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كما في الكافي وفيه خلاف كما فيها اذا جعل تحته حوض وتما في النهاية (بطريقه) اي مع طريق المسجد بان يجعل له سبيلا عامة حتى لو اذن الناس بالصلاة في وسط داره لا يزول ملكه لانه لم يفرزه حتى ابقى الطريق لنفسه فلم يحل لله تعالى وانما ذكر هذا التيمم مع القيد السابق لرد ما روى عن الشيخين انه يزول به ملكه كما في الهداية هذا لكن الصلوة شرط في المسجد كما سيجي فلو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في السراجية (واذن للناس) اي كل الناس (بالصلوة) اي بكل صلوة (فيه) فلو اذن لقوم او للناس شهرا او سنة مثلا لا يزول ملكه كما في المحيط (وصلى) فيه وان لم تكن باذان واقامة (واحد) سواء كان بانيا او غيره فلو صلى بجماعة او باذان واقامة صار مسجدا بلا خلاف كما في النخبة وفي الاكتفاء بالاستثنائين اشعار بان في غيرهما لا يزول وفي الصغير وغيره انه لو اضيف الى ما بعد الموت فقال ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة حال حياتي وبعد مماتي زال ملكه عنها بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انفلو وقف في مرض الموت لم يزم في رواية وقال السرخسي ان المباشرة في المرض كالمباشرة في الصحة على الصحيح كما في المغني (وعند محمد) بعد القبول (بتسليمه) اي الموقوف (الى المتولي) في المجلس كما في كتاب جامع النظم (وقبضه) اي المتولي اياه بما يليق به كقبض الخن بنزول قارة فيه باذنه والسقاية والحوض والبئر بالاستقاء منه فالتسليم والقبض للموقوف عليه (شرط) لزوال

ملكه عنده كما في قاضي خان فلا يحسن الا كتماء بالمشولي وهو كالقيم من كان وكيلًا للواقف في التصرف في الوقف ولنا ان عزل لموته الا اذا فوض به حال حياته وماتته فانه وكيل حال الحية اقووصى حال الممات كما في المحيط وغيره والتسليم الى المشرق ليس بشيء ٦ فانه الحافظ لا غير وهذا اذا لم يشترط الولاية لنفسه والا فقد سقط اشتراط التسليم لانه شرط مراعى كما في النهاية قبيل الفصل ( وعند ابي يوسف يزول ) ملكه ( بنفس القول ) اي بان يقول وقفته على كذا والكلام مشير الى انه لو كتب شرائط الوقف باجمعها بلا تلفظ به لم يصح وقفه عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود واشهدوا على مضمونه فانه اقر ارباني وقفن كما ذكرت فيه او كلاما نحوه فحينئذ يصير وقفها تمامه في الجواهر ويكتفى عنده الاشهاد كما في المغنى وغيره وقوله اقوى من حيث ان اقرب من العتق وقول محمد اقوى لكونه اقرب من الاثر كما في الكرماني وذكر في الخلاصة وابو حنيفة قد ضيق كل التضييق ولنا اخذنا كثر الاصحاب بقولهما وابو يوسف قد وسع كل التوسيع ولنا اخذنا بقوله كما في الظهيرية والمضمرات ومحمد توسط بين القولين ولنا اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبه يفتى كما في الكبرى ثم شرع في تقرير قول ابي يوسف فقال ( فصح عنده وقف المشاع ) وقت القبض محتملا للقسمة واليه ذهب هلال ولم يصح عند محمد لان لم يقبض في مشاع وقت العقد فقط او لم يحتمل القسمة اصلا يصح وقفه بلا خلاف الا المسجد والمقبرة فانهما وان كانا صغيرين بحيث لا يصالحان للصلاة والدفن بعد القسمة لا يصح وقفهما مشاعا بلا خلاف كما في النهاية والاطلاق دال على ان الشيوع الطارى والمقارنة فيمسوا فالتقييد بالمقارنة ظن فلو وقف جميع ارضه ثم استحق بعض معين منها كهذا الضيق لم يبطل في الباقي اصلا ولو استحق بعض شايع كنصف منها لم يبطل في الباقي عند ابي يوسف وبطل عند محمد كما في المغنى وبه اخذ مشايخ بخارى وعليه الفتوى كما في المضمرات ومشايخ باخ اخذوا بقول ابي يوسف وبه افتى المتأخرون كما في الخزانة وهو المختار عند المصنف ( و ) صح عنده وعليه الفتوى ولم يصح عند محمد ( جعل الغلة ) اي منافع الوقف كلا او بعضا لنفسه مدة حياته وللنفقة اعمدة ماته فاذا ماتت ماتت الغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس بهفيد فانه لو وقف وقفامؤيدا واستثنى الغلة لنفسه وعيال وحشيه مدة حياته جاز الوقف والشرط عند ابي يوسف فلذا انقرضوا صارت للمساكين كما في المغنى وفيه اشارة الى انه لا يحل للواقف ان يأكل من وقفه الا بالشرط كما في المضمرات والى انه لو شرط لنفسه الاكل فبات وعند معاليق من عتب اوزييب رد الى الوقف ولما ان كان غير البر فللورثة وهذا عند ابي يوسف واما عند محمد فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ على قوله كما في المحيط ( وصح ) عنده وبه افتى مشايخ

ياخذ جعل (الولاية) بالكسر والفتح أى تولى أمر الوقف كالعزل والنصب وغيرهما  
 (نفسه) ولم يصح عند محمد الوقف والشرط لأن التسليم شرط وبه أفتى الصدر  
 الشهيد كمالى الخلاصة (و) صح عنده للتحويل إلى أفضل (شرطاً يستبدل)  
 الواقف (به) أى الوقف أو ثمنه إذا بيع (أرضاً أخرى إذا شاء) فيكون وقفه مكانه  
 على شرطه وليصله أن يستبدل ثانياً بالشرط فى أصل الوقف وعند محمد وهلال صح  
 الوقف وبطل الشرط لأن الوقف يتم بدون شرط البيع فقط بطل البيع عند محمد وعن  
 أبى يوسف أنه جائز وبطل الشرط كمالى المغنى وفيه إشارة إلى أنه لو لم يشترط الاستبدال  
 لم يستبدل وإن كان أرض الوقف سبخة لا ينتفع بها كمالى قاضى خان وذكر فى الظهيرية أنه  
 قال أبو يوسف يجوز الاستبدال ومن المشايخ من لم يجوز وفى الخلاصة قال السرخسى ومن  
 جواز الاستبدال فقد أخطأ وقال المصنف يجوز الاستبدال من غير شرط وأدفع عن الأرض  
 عن الربيع ونحن لا نفتى به وقد شاهدنا فى الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فإن  
 طلبة القضاة جعلوه حيلة إلى إبطال أكثر أوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا وهذا فى زمانه ونعم  
 الزمان هذا وهشاك عنه وما فى زماننا فلا يبقى فيه أثر من الوقف فيستبدل ولا من الوقف  
 عليه فيستبدل به عليه ومع هذا فرجوا من الله تعالى أن يحدث بعد ذلك أمراً (و) صح  
 عنده (ترك ذكر مصرف مؤيد) لأن الوقف يعنى عن ذكره فالتأيد شرط بالاجتماع  
 وأما ذكره فشرط عند الطرفين خلافاً لأبى يوسف كمالى الهداية وغيره وذكر  
 فى قاضى خان أن ذكر التأيد لم يشترط عند أصحابنا خلافاً لأبى يوسف السمنى بالسكون  
 فلو وقف على جهة يتوهم انقطاعها بان وقف على أولاده مثلاً صح (فإذا انقطع) ذلك  
 المصروف (صرف) ذلك الوقف (إلى الفقراء) وأن لم يذكرهم فإن المقصود هو  
 التقرب إليه تعالى وإذا حصل بذلك ولم يصح عندهما إلا إذا جعل آخره للمساكين وقال  
 أبو بكر بن سعيد صح ذلك بلا ذكره فى قولهم وهو المختار كمالى المضمرات (وصح  
 عند محمد وقف منقول) من مكان إلى مكان ومحول من هيئة إلى هيئة وإن لم يكن قابلاً  
 للعقار ولم يصح عند أبى حنيفة وإن كان قابلاً وصح عند أبى يوسف أن كان قابلاً كمالى الزاهدى  
 وغيره وذكر فى الخلاصة أنه صح بالتبعية بالاجتماع (فيه تعامل) أى تعارف الناس (كالمصنف)  
 الموقوف على أهل المسجد ويقرأ فيه وفى غيره أو على جيرانه أو الهامة (ونحوه) كالكتاب  
 والناس والمنشأ والطست والمنارة وثملها والسلاح والخيل والحمير والعبيد والشران  
 وآلات الزراعة والشجر والشرب مع الأرض والهام مع البرج والتحل مع الكوارة  
 فلو لم يتعامل كالتيان والحيوان لم يجوز إلا بالتبعية كمالى المغنى وغيره وذكر فى الزاهدى  
 أن وقف المنقول جائز عند محمد وإن لم يتعامل فيه وبطل عند أبى يوسف أن لم يتعامل

(وعليه الفتوى) أي يفتى بما صح عند محمد لحاجة الناس اليه وقيل لا يجوز وقف المصحف والكتب على المسجد والمدرسة ونحوه وعليه الفتوى كما في المضمرات والأول الصحيح كما في قاضي خان (ولا يملك) من التملك (الوقف) بالبيع ونحوه ولو لأحد الباقي فلا يبدل أرض بلخرى لقصور الدخول وقيل يجوز دفع شيء منه إلى ظالم طمع فيه لحفظ الباقي كما في الجواهر وعن الحلواني يجوز أن يباع ويشتري عند تعذر الاشتغال وجاز بيع المصحف المحرق وشراء آخر بثمنه وعن شمس الإسلام إذا افتقر الواقف جاز للقاضي أن يفسخ الواقف بطلبه كما في المحيط (ولا يملك) الوقف بوجه وإن ملكه الواقف لأنه أتم فمن الظن أن الظاهر لا كفاءة بالأول (لكن يجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف) استحسانا لأنه جعل القسمة في الوقف أقرارا وإن غلب فيها المبادلة في غير المثليات نظر للوقف فلو كان العقار بينهما فوق أحدهما نصيبه جاز عنده أن يفتسها ولم يجب على الواقف أن يقف ثانيا ولا قضاء القاضي بجوارزه إذا أراد دفع الخلاف (ويبدأ) أي يجب على القيم البدعة (من ارتفاع الوقف) أي حاصلاته (بعمارة) بالكسر مصدر أو اسم ما يعمر به المكان بأن يصرف إلى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة وإن لم يشترط ذلك كما في الرأى وغيره فلو كان الوقف شجرة يخلق القيم فلا كنهان إن يشتري من غلته فصيلا فيغيره لأن الشجر يفسد على امتداد الزمان وكذا إذا كان الأرض سبخة لا ينبت فيها شيء كان له أن يصالحها منه كما في المحيط وأعلم أنه إذا لم يكن في يده ما يعمره لا يستدبر الأوامر القاضي كما في المنية (أن وقف على الفقراء) فلو فضل عن العمارة صرف أولا إلى ولد الفقير ثم إلى قرابته ثم إلى مواليه ثم إلى جيرانه ثم إلى أهل مضره من كل أقرب إلى الواقف منزلا وقال أبو بكر الأسكافي أنه لا يعطى لأحد من أقربائه شيء كما في المحيط ومن الظن أنه يرجع بالفضل وقيل بالحاجة فإن موضوع هذه المسئلة ما إذا وقف على العلماء كما في ما نقل عنه من القنية (وأن وقف على) جمع أو واحد (معين وآخره للفقراء) أي العمارة بقدر ما كان عليه (في ماله) أي المعين وإن لم يشترط فلا يؤثر من الارتفاع (فلن امتنع) المعين عن العمارة (أو كان فقيرا) لا يقدر عليها (آجره) أي الوقف (الحاكم) القاضي أو القيم استحسانا صيانة للوقف وقية أشعار بل أن الواقف لا يوجره كما في الكافي (وعمره بأجرته ثم) أي بعد التعمير (رده) أي باقي الوقف (إلى مصرفه) المعين وفيه إشارة إلى أنه إن امتنع بعضهم عن العمارة أجزأه ثم رده إليه وإلى أن الخان إذا احتاج إلى المرممة أجزأه بيتا أو بيتين وانفق عليه من غلته وفي رواية يؤخذ الناس بالنزول سنة ويوجر سنة أخرى ويرم من أجرته وقال الناطفي القياس في المسجد أن يجوز أجرة سطحه لمرمته كما في المحيط (ونقصه) أي نقص الوقف

وما نهىهم من بناء من الآجر والخشب والحجر والقراب وغيره من النقض بالضم والكسر  
البناء المنقوض كما في المغرب فهو اسم من النقض بالفتح (يصرف) أي يصرفه لما كم والقيم  
(إلى عمارته) أن احتاج إليها بالفعل (أو يدخر) أي يحبس (إلى وقت الحاجة إليها)  
أن لم يحتاج إليها بالفعل (وإن تعذر صرفه) أي صرف عين النقض (إليها) أي إلى العماره  
بل لا يصح لذلك (بيع) أي باع نحو القيم النقض (وصرف ثمنه إليها) لا بد بدل  
النقض (ولا يقسم) النقض (بين مصارفه) أي مستحق الوقف لأنه جزء من العين  
وحقهم في المنفعة وهذا كله إذا بقي أصل الوقف أما إذا غرب أو استغنى عنه فإن عرف  
الواقف يعود إليه أو إلى ورثته وإن لم يعرف فلقطة صرف إلى الفقراء وجاز الصرف  
بإذن القاضي إلى عماره موز ونحوه وهذا عند محمد وعليه الفتوى كما في قاضيخان وأما  
عند الشيخين فقد صرف إلى أقرب مصرف من جنس ذلك الوقف فالرباط إلى الرباط  
والبئر إلى البئر والموضع ونحوه وعليه أكثر المشايخ كما في الزاهدی وبه يقتضى أن  
الوقف اعتاق الأرض كما في المضمرات ولا يخفى ما في مسئلة النقض من حسن المرام وكمال  
الدخل في استحسان الاتهام

\* (كتاب الكراهية) \*

أورد بعد الوقف لأنه أخذ بالافرق والكراهية مشتقة عليه الأنرى أن الأصل ستر كل  
المرأة وقد أباح كشف بعضها ولذا سماه محمد بالاستحسان وما يبحث عنه غير الاستحرامية  
استطردى وهي في الأصل منسوبة إلى الكره بالضم فقير وعوض الالف عن إحدى اليائين  
واستعمل كالكره مصدر كره الشيء بالكسر أي لم يردده فهو كاره وشيء كره كنعصر  
وحمل وكريه أي مكرهه كما في القاموس وغيره وشرعاً ما كان تبركه أولى وهو على نوعين  
كراهية تحریم وكراهية تنزيه ثم ذكر التحريم على المذهبين فقال (ما كره) أي فعل  
أطلق عليه من هذه المادة شيء (حرام) أي الحرام في العقوبة بالنار (عند محمد)  
وفي رواية عن الشيخين (ولم يلفظه) أي لم يقل محمد إن حرام (لعدم) وجدان الدليل  
(القاطع) على حرمة الحرام ما منع عنه بدليل قطعي وتركه فرض كشرب الخمر  
والمكره ما منع بظن وتركه واجب كإكل الضب واللعب بالشطرنج كما في الكشاف  
والبدعة مردفة للمكره عند محمد كما في العيان (و) ما كره بالشبهة (عندهما) أي  
الشيخين (إلى الحرام أقرب) من الحلال إلى عالم يمنع عنه وعوتب فاعله وهو المختار كما في  
الخلاصة والمضمرات والكبرى والتجئيس وغيرهما وهو الصحيح كما في الجواهر فالأحسن  
تقديمه على قوله محمد وفيه إشارة إلى أن ما كره تنزيهاً عندهم مالم يمنع مانع عنه إلا أنه





قدر حاجته فانه غير حرام فوقيه وفي المحيط من الاسواق الاكثر في الوان الطعام فانه  
 منهى الا اذا قصص قوة الطاعة ودعوة الاضياف قوما بعد قوم (و حل) ولم يكره على الرجل  
 والمرأة (استعمال المفضض) اي المزين بالفضة من الاناء والسكين والسرير  
 والكبرى والطراف المرات والمجورة والمكحلة والركاب واللجام والثغر وغيرها والتفضيض  
 سيم كرفت كردن كما في الكرمان وفي حكمه المنهوب من هذه الاشياء والمضيب اي  
 المزين بالذهب والمشدود بالفضة اي العريض منهما فلاحسن المنهوب فانه المعلوم  
 لا تحويه مال كون المستعمل للاناء والسرير ونحوه (متقيا) ومجتنبيا بالفم واليد وغيره  
 من الاعضاء (موضع الفضة) فلا يشرب منها ولا يأخذ ولا يجلس الاعلى هذا الوجه  
 وكره استعماله عندهما لان استعمال الجزء كلسل ولان الفضة تابعة ولا اعتبار للتابع  
 وهو الصحيح وهذا اذا تميز الفضة منها بالادابة واما اذا لم يتميز بان يطلى بها ثوبا  
 فلا بأس به بالاجماع كما في المصبرات وفيه اشعار بان استعمال الحجر بن حرام على الرجل  
 والمرأة وسباني (و) هل عليهما استعمال (الاحجار) بان يجعل النحاس والفضة او الصفر  
 او الشبه او الحديد او الزجاج او البلور او العقيق او غيره آنية مثلا فينتفع بها بوجه كما في  
 المصبرات وغيره وذكر في المفيد والشرعة ان الاكل في النحاس والصفر مكروه وفي الاختيار  
 ان الحزق افضل قال النبي صلى الله عليه وسلم من اتخذ اواني بيته مخزفا زارته الملائكة  
 (لا) يحل وبحرام استعمال (الذهب والفضة للرجال) بان يوغف آنية منهما ويستعمل  
 في الشرب والاكل والادهان والتوضي والا كتحال فلوا دخل به فيها واخرج منها شيئا  
 فلا بأس به كما في المحيط فينبغي ان يحل الاكل على الخوان وعنده انه يكره كما في الخلاصة  
 وفي الاستعمال اشعار بانه لا بأس باتخاذ الاواني منهما للتجمل ويستثنى منه استعمال  
 البيضة والجوشن منهما في الحرب لانه ضرورة وما ذكره شامل للنساء ايضا كما اشار اليه  
 في السابق وبه صرح في الخزانة وغيره وذكر الرجال للاستثناء الا في (الا) استعمال (خاتم)  
 منها على هيئة خاتم الرجال فانه يحل عليهم واما اذا كان له فصان او اكثر فحرام كما اذا كان  
 من الذهب فانه حرام عليهم عند عامة العلماء وقالوا ان قصد بالتختم التجبر فمكروه كما في  
 السكافية وفي الاختيار سن ان يكون الخاتم على قدر مثقال فما دونه وجاز ان يجعل فسه  
 فضة او عقيقا او فيروزجا او ياقوتا او زمردا او غيره وفي التجنيس لا ينقش صورة انسان  
 او طير او حوام وينقش اسمه واسم ابيه او اسم من اسمائه تعالى وفي البستان لا ينقش محمد  
 رسول الله وكان ذلك نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم بثلاثة اسطر كل كلمة سطر ونقش خاتم  
 ابي بكر نعم القادر الله وعمر كفى بالهوت واعظا يا عمر وعثمان لتصبرن اولتني من وعلى  
 الملك الله وخاتم ابي حنيفة قل الخير والا فلسكت وابي يوسف من عمل برأيه فقد ندم

وعمد من صبر ظفر ولو نقش اسمه تعالى واسم النبي صلعم استحب ان يجعل النقص في كفه  
 اذا دخل الحلاء وان يجعل في يمينه اذا استجى وفي المحيط جازان يجعل في اليمنى الا انه  
 من شعار الرافض وفي الهداية يجعل النقص الى بلطن كفه بخلاف النساء لانه زينة  
 في حقهن وفي الاختيار التختم سنن لمن يحتاج اليه كالسلطان والقاضي وغيره تركه  
 افضل وفي السكر ملك نهي الحلواني بعض تلامذته عنه وقال اذا صرت قاضيا فتختم  
 وفي البستان عن بعض التابعين لا يتختم الا ثلثة امير او كاتب او احمق (و استعمال) منطقة  
 خلقتها منها بكسر الميم وفتح الطاء وقيل ان كان كثير افكره كما في المنية وفيه اشعار  
 بانه لو كان الكل اواكثر منها يكره كما في الظهيرية (وحلية تسييف) اي استعمال سيف  
 المحلى (منها) اي الفضة وفي قاضيخان لا بأس بحلية المنطقة والسلاح وحوائل السيوف  
 بالفضة في قولهم ويكره ذلك بالنسبة عند البعض وهذا اذا خلص منه الفضة والذهب  
 والا فلا بأس به عند الكل (و استعمال) (مسار) اي وتد في وسط فص خاتم  
 من (ذهب في الخاتم) لانه تابع (ولا يتختم بحديد وصفر) اي لا يجعل ويحرم على الرجل  
 والمرأة ان يجعل حلقة خاتمهم من نحو حديد وصفر وشبه فلان التختم انكشترين كردن  
 كما في التاج وغيره (وحجر) مثل بلور وفير وزج وياقوت ويشب بالبلعوقيل بالفاء وقيل  
 بالميم وقيل ان يشب ليس بحجر فلا بأس به وهو الاصح كما في الخلاصة ويستثنى منه  
 العقيق فانه قال صلعم من تختم بالعقيق فانه لم يزل في بركة وسرور كما في الزاهد  
 ومن الناس من اباح التختم بالذهب والحديد والحجر كما في التبر تاشي (ولا يلبس رجل)  
 اي لا يجعل اسمه في جميع الاحوال عنده (حريرا) اي ثوبا يكون سدا وله حمة ابر سيما  
 وان كان في الاصل الابرسيم المطبوع وقالوا يكره في غير الحرب وقال الاسيحاوي  
 لا يكره عندهما في الحرب اذا كان ضعيفا لا يدفع مضرة السلاح وقيل لا يكره في جميع  
 الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا بأس به اتفاقا كما في المحيط وعن محمد لا بأس  
 للجندي اذا تاهب للحرب بلبس الحرير وان لم يحضر العدو لكن لا يضل في  
 الان يخاف العدو وفيه اشارة الى انه لو ترك الابرسيم ثم ندى وعزل ونسج منه ثوب  
 لم يلبس والى انه لو صلى على سجادة من الابرسيم لم يكره فلان الحرام هو اللبس اما الانتفاع  
 بسائر الوجه فليس بحرام كما في صلوات الجواهر والى انه لا يلبس وان لم يتصل بجلبه  
 وقال صاحب المحيط انه اذا لم يتصل به لم يكره عند اي حنيفة لان الاول هو الصحيح وقيل  
 انه حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء انه ملهن وحرم عليهم والى انه جاز ان يكون عروة  
 القميص وزر حريرا كالعلم في الثوب والى انه لا بأس ان يشب غمارا اسود من الحرير  
 على العين الرمدة لوانظرة الى الثأج وان يكون التكة حريرا كما في المنية الا قدر

اربعة اصابع ) كما هي وقيل مضمومة وقيل منشورة في العرض دون الطول فان القليل منه  
 معفو كما في الزاهدي واطلاقه مشعر بأنه يجمع المتفرق والظاهر انه لا يجمع كما في المنية  
 (ويؤسسه ويفرشه) أي يجوز عنه للرجل ان يجعل الحرير تحت راسه وجنبه ويكره  
 عنه ما يوربه اخذ أكثر المشايخ كما في انكرماني وعلى هذا الخلاف تعليق الحرير على الجدر  
 والابواب كما في الهداية وفيه اشعار الى انه لا بأس بالجلوس على بساط الحرير كما في الخزانة  
 والى انه لا يكره الاستناد الى وسادة من ديباج هو منقش من الحرير وكذا وضع ملائح الحرير  
 على مهد الصبي (ويلبس) الرجل في الحرب وغيره بلا كراهة اجماعا (مستداه) بالفصح  
 أي ماسد من الثوب بالفارسية تان وتار (ابراسيم) بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الراء  
 وفتحها وحركات السين المهمله عربيا ومعرب كما في الصحاح والقاموس (ولحمته) بالضم  
 ما أدخل بين السدي بالفارسية باني وپود (غيره) سواء كان مغلوبا او غالبا او مساويا للحرير  
 كالقطن والكتان والصوف فان الاعتبار لآخر الوصفين وقيل لا يلبس الا اذا غلب اللحمه  
 على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط وقد نظمه \* تان زابرسيم بود از غنر باني \* مرد را  
 شايد كه پوشيد في خلاف (و) يلبس بالاجماع (عكسه) أي الحاحمه ابرسيم وسداه غيره  
 (في حرب فقط) فلا يلبس في غير الحرب اجماعا (وكره الباس الصبي ذهابا وحريرا)  
 لئلا يعتاده والاثم على اللبس لان الفعل مضى اليه وفيه اشعار بأنه يكره كل لباس  
 خلاف السنة والمستحب ان يكون من القطن او الكتان او الصوف على وفاء السنة  
 بان يكون ذيل القميص الى أنصاف الساق ومنتهى السكم الى روس الاصابع وفه قدر  
 شبر كما في التنق وأحب الألوان البياض ولبس الأخضر سنة كما في الشرعة ولبس  
 الاسود مستحب كما في الخلاصة ولا بأس بالثوب الاحمر كما في الزاهدي (وينظر الرجل  
 جوار الى أي عضو (من) اعضاء (الرجل) او بعضه وهو معطوف على عضو فيكون من الرجل  
 بمعنى بعضه كما لا يخفى فيكون اسما كما في غير موضع من الكشاف والنظر كما يتعدى  
 بنفسه يتعدى الى كما في الاساس والاولى تنكير الرجل لئلا يتوهم ان الثاني عين الاول وكذا  
 الكلام فيما بعد وفيه اشعار بأنه لا بأس بالنظر الى امرد الصبيح الوجه وكذا الخلوة ولذا لم  
 يؤمر بالنقاب كما في التجنيس وذكر الزاهدي انه لو نظر الى عورة غيره باذن لم يثم (و) تنظر  
 (المرأة) حرقا وامة مسامة او كتابية (من المرأة) من (الرجل) الاجنبى (سوى ما) كان (بين  
 السرقة) وغير ما حال كونها منتهية (الى الركبة) فخفف المعطوف مع العاطف على نحو قوله تعالى  
 لا تفرق بين احدى بين احدى بين احد واحد لان بين يقتضى التعبد كما في باب الحنف من المغنى  
 والغاية داخلة تحت المغيا لان الصدر حينئذ متناول لها فالركبة عورة والسرة لا غلظا  
 لاني عصية المروزي من اصحابنا وله ان الكشف لا ينكر عليه الا بالرفق بخلاف العورة

الغليظة فانه يؤدب ان ليج لانه يجمع عليه وما دون السرة الى العانة عورة فلا تفصل  
 كما في الكافي وغيره وينبغي ان ينكر على كاشفه برفق فانه يجتهد فيه الا ترى ان في السكرمان  
 ينكر على كاشف الفخذ بصف ولا يؤدب لانه ليس بعورة عند اصحاب الطواهر وفي  
 الهداية عن ابي حنيفة ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى العارم حتى لا يباح لها النظر  
 الى ظهرها وبطنها وجنبها (و) ينظر الرجل (من محرمه) نسبا ورصاعا ومصاهرة بالنكاح  
 وكذا بالسفاح على الاصح كما في التمر تاشي (و) من (امة غيره) ولو كانت امة او مدبرة او ام  
 ولها ومعتقة البعض عنده (الى ما وراء الظهر والبطن والفخذ) مع ما يتبعها من نحو  
 الخمين والفرجين والاميتين والركبتين فينظر الى الشعر والرأس والوجه والاذن والعين  
 والصدر والشدى والسكتف والعضد والساعد والكف والساق والقدم وينظر  
 عند ابن مقاتل من امة الغير الى ما سوى السرة الى الركبة كما في المحيط (و) ينظر الرجل  
 (من) الحرة (الاجنبية) الى الوجه وهذا في زمانهم واماني زماننا فنع من الشابة (و)  
 ينظر العبد من (السيدة الى الوجه) فالعبد كالاجنبي وقيل كالمحرم كما في التمر تاشي وفيه  
 اشارة الى انه يحل النظر الى وجه الاجنبية الا انه مكروه كما في ايمان الولوالجي وهذا  
 اذا لم يكن عن شهوة والافحرام كما في نادرة الفتاوى (والكفين) تغليب الى الكف  
 والقدم وينظر الى ذراعها في رواية كما في الحرثانة والاطلاق ناظر الى ان المنفصل  
 كما متصل والاصل فيه ان كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر بعه كسحر رأسها  
 وقلامر جلها وعدم ذراعها وساقها كما في الزاوي وفي المرأة والامة اشارة الى انه  
 ينظر الى الصغيرتين منهما كما فصل كذا في الفخيرة والكلام مشير الى ان الخلوة كالنظر  
 وان كان معها غيرها كما في حج الهداية ويدخل العبد على سيدته بلا اذنها بالاجماع  
 كما في التتبع والى انه لا ينظر الى ثيابه الرقيقة التي تصفها كما في المشاريع والى انه لا بأس  
 بان يتكلم مع المرأة والامة بها لا يحتاج اليه كما في صيد المبسوط (وشرط) لحل النظر اليها  
 واليه (الامن) بطريق اليقين (عن شهوة) اي ميل النفس الى القرب منها او منه  
 او الحسن لها اوله مع النظر بحيث يدرك التفرقة بين الوجه الجميل والمتاع الجزيل فالميل  
 الى التقبييل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلفي اللوطيون اصناف صنف  
 ينظرون وصنف يصافجون وصنف يعملون وفيه اشارة الى انه لو علم منه الشهوة  
 او ظن او شك حرم النظر كما في المحيط وغيره وفي السراجية لا تنظر امرأة الى بطن  
 امرأة عن شهوة (الا عند الضرورة) فانه ينظر الى الوجه وغيره ولو عن شهوة  
 (كالقضاء) اي حكم القياضي عليها اولها كما في المشاريع (والشهادة) اي  
 ادائها عليه اولها تحملها وذكر شيخ الاسلام الاصم انها لا يباح عند التحميل اذ قد

يوجد من لا يشتهي وفيه إشارة الى انه لا ينبغي ان يقصد القاضي او الشاهد قضاء الشهوة بل مجرد الحكم واداء الشهادة وتحملها كما في المحيط والى ان التحمل لم يصح بدون النظر ولو شهد شاهدان انها فلانة كما في العمادى وذكر في البنية اذا سمع صوتها واحبرت به نساء عند ما وثنى بذلك كان له ان يشبه به هو المختار ( وارادة النكاح ) فحينئذ لا بأس بالنظر اليها ولو عن شهوة عملا بالسنة لا قضاء للشهوة كما في المصنوعات (و) ارادة (الشراء) التجارية فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه مضطر ليعلم مقدار مالياتها (و) ارادة (المدواة) كالاقتنان والاقتصاد فلان الاجنبى كالمحرم فيه ويدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة واستكشاف العنة والبكارة (وينظر) المداوى (الى موضع المرض بقدر الضرورة) بان تستر سائر المواضع او بغض بصره او نحو ذلك وينبغي ان يعلم امرأة تدأويها لان نظرها ابعد من الفتنة والاختتان ليس بضرورة ولذا قيل يحتمن الكبير نفسه ان امكن والالم يفعل الا اذا امكنه النكاح او شراء جارية والظاهر انه يحتمن وكان ابو حنيفة يرى لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة ولذا قيل يباح كشف الفخذين في الحمام ويكره في ملاء الناس كما في الزاهدى (والخصى) الذى قطع خصياه (وفحوه) كالمحبوب والمختل المتربين بزي النساء والمهتبه بهن مخيلة الوطى<sup>٤</sup> وتليين الكلام عن اختيار (كالتمحل) فى الامتناع عن النظر لان الخصى قد يجمع وقيل هو اشبه جماعا والمحبوب يستحق وينزل والمختل فحل فاسق وفيه اشعار بمنع الخلطة هؤلاء فى الكبيرى ومن جوز محالطتهم فمن قللة التجربة والديانة (و) ينظر (الى كل اعضاء من يحل بينهما الوطى<sup>٥</sup>) فينظر الرجل من زوجته ومملوكته وبالعكس الى جميع ابدن من القرن الى القدم ولو عن شهوة لان النظر دون الوطى<sup>٥</sup> الحلال وعن ابن عمر النظر وقت الوقاع ابغ فى تحصيل اللذة وفيه إشارة الى جواز تجردهما للوطى<sup>٤</sup> فى بيت وقيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن اكثر من عشرة اذرع كما فى البنية والى ان المظاهر لا ينظر الى فرج المظاهر منها على ما قال ابو حنيفة وابو يوسف لكن ينظر الى الشعر والظهر والصدر منها كما فى قاضى خاں والى اذ لا ينظر الى امته المجوسية والوثنية والمزوجة والمكاتبه والمشرقة فانهن كالأجنبيات كما فى الزاهدى وبشكل بالمفضاة فانه لا يحل وطئها وينظر اليها والى ان لكل ان ينظر الى عورة نفسه والاولى ان لا ينظر قال على رضى الله عنه من اكثر النظر الى سوئته عوقب بالنسيان وعد من شمائل الصديق رضى الله عنه انه لم ينظر الى عورته قط كما فى الكرماني (وما مل انظره) اى كل عضو حل فنظر من حل بينهما الوطى<sup>٤</sup> اليه (حل مسه) فجاز مس كل عضو الاخر فلا بأس بمس الزوج فرجه والزوجة فرجه ليتحرك فلن فيه رجاء عظيم

على ما قال أبو حنيفة كما في الزاهد وغيره ولو قال والكل ممن حل بينهما الوطى عس  
عضومنه لكان مغنيا عن الجملة السابقة أيضا لأن المس فوق النظر ولو كان الضمير  
للرجل كما ذهب إليه الناظرون فيه لاحتاج إلى قيد عدم الشهوة والضرورة لإخراج  
القاضي والشاهد والناسك وغيرهم وأشكل بمس وجه الأجنبية وكفها وإن جاز  
مصافحة عجوز غير مشتهة وفي رواية يشترط أن يكون الرجل أيضا غير مشتهى كما في  
الكرمانى ولا يمس جارية عند شرائها وقال مشايخنا أنه يباح بلا شهوة وجاز مس  
الرجل ما نظر إليه من الرجل والمحرّم وعن ابن مقاتل لأبأس بأن يطلى عورة غيره  
بالنورة كالحتان إلا أنه يقض بصره وقيل إذا كان الأزارك شيفاجاز غير الفخذ من فوقه  
وبه أخذ الحلوانى والاحتياط تركه وإمامس ماتحت الأزارك على ما يعتاد الجيلة في الحمام  
فحرام كما في الزاهد (وإذا حدث) لهالك (ملكامة) رقية ويبدأ بشراء أوهبة  
أورجوع عنها أو خلع أو صلح أو كتابة أو عتق عبدا وصدقة أو صنية أو ميراث أو سبى  
أو فسخ بيع بعد القبض أو دفع بجنابة أو نحو ذلك واحترز بحديث الملك عما إذا  
رجعت الأبقه أوردت المغصوبة أو فكت المهرونة أو عجزت المكاتبه أو انتقضت  
الإجارة أو نحو ذلك فإنه لا استبراء عليه حينئذ بلا خلاف كما في المحيط وملك الأمانة أتم  
من أن يكون كلا أو بعضا حتى لو اشترى نصيب شريكه منها وقد عاضت عندهما  
مرارا يستبرىء كما في النظم (ولو) كانت (بكر) أو مشرية ممن لا يطأ  
أصلا مثل المرأة والصبي والعنينة والعجوب أو شرعا كالمحرّم رضاعا أو مضاهرة  
أو نحو ذلك وعن أبي يوسف إذا تيقن بفرار رحمها من ماء البائع لم يستبرىء  
كما في الصغير (حرم) على المالك (وطئها ودواعيه) كالقبلة والممانعة والنظر  
إلى فرجها بشهوة وغيرها وعن محمد لا يحرم في المسبية ودواعيها كما في الكبير (حتى  
يستبرىء) المالك والأمانة إذا بنى للمفعول أى يطالب برأه رحمها من الحمل فلا استبراء  
واجب لو أنكر كفر عند بعضهم للإجماع على وجوبه كما لو أنكر المعزوفين من الصحابة  
رضى الله عنهم وقال عامة العلماء أنه لا ي كفر لثبوته بحبر الواحد كما في النظم وسببه حديث  
الملك كما ذكره المس وغيره وهو المراد بما ذكره المس في خيار الشرط من أن الاستبراء  
أنما يجب بالانتقال من ملك إلى ملك وظن بعض أن القولين منه فاسد أن مستدلا  
بما قال القاضي نخل أن البيع إذا انفسخ يعيب بعد القبض استبرىء وقبله لم يستبرىء فان  
الأول يبدل على فساد قول الأول والثاني على الثاني وهذا ظن فاسد فان في الأول  
حدثت حديث الملك وفي الثاني لم يوجد واحد منهما لأن القبض متمم للبيع كما لا يخفى  
قال فخر الإسلام أن سببه إرادة الوطى وقال صاحب الخلاصة أن علته استحداث

حل الوطى بمالك اليمين في فرج فارغ من جهة الغير وشرطه حقيقة الشغل كما في الحبلى  
 أو توهمه كما في الحاملة وحكمته صيانة مائه عن الخلط بماء الغير ولا يجوز أن يكون المحكمة  
 موجبة مستعقبة بخلاف السبب فإنه سابق كما في الكرماني (بحيضة) كلمة (بعد القبض)  
 من البايع أو وكيله فلو وضعت المشتراة في يد عدل حتى ينقضي الثمن فحاضت عنده  
 لم يحتسب منه كما في الخزانة فلا عبرة بحيضة واقعة في أثناء سبب الملك كالشراء أو في أثناء  
 القبض أو بعده قبل الاجازة في بيع الفضولى أو قبل الصحيح في البيع الفاسد كما في الهداية  
 وهذا رواية الأصول وقال الفقيه أنه قول الطرفين ورواية عن أبي يوسف وعنه أنها  
 كافية عنه كما في النظم (فيمن تحيض) فلو اشترى مستحاضة لا يعلم حيضها يدعيها  
 من أول الشهر عشرة أيام كما في المحيط ولو ارتفع حيضها قبل انقضاء أيامه تترك حتى  
 استبان أنها غير حامل على ما في الأصول وقيل ههنا قول الشيخين وقيل قولهما  
 أنه لا يقرب منها سنتين وقيل أربعة أشهر أو ثلاثة أشهر وقال أبو مطيع تسعة أشهر  
 وعن محمد أربعة أشهر وعشرة أيام وعنه نصفه كما في النظم وعليه عمل الناس اليوم  
 كما في الخزانة وهو ارفق بالناس والأحوط سنتان كما في الكرماني وغيره (و) يستبرى  
 (بشهر) تام بعد القبض كما في كفاية الشعبي وينبغي أن يكون فيه خلافاً لأبي يوسف فلو  
 حاضت في أثناء الشهر انتقل إلى الحيضة كالعدة (في ذات شهر) أي صغيرة أو آيسة لقيام  
 الشهر مقام الحيضة (وبوضع الحمل) بعد القبض (في الحامل) ولو من الزنا فان وضعت قبل  
 القبض استبرى بعد النفاس خلافاً لأبي يوسف كما في الظهيرية وغيره وإنما قد روي بعد  
 القبض إذا لم يعطوفان يشتركان في القيود فمن الظن أن الأحسن تقديم قوله بعد القبض  
 على قوله بحيضة (ورخص حيلة اسقاطه) أي الاستبراء وفيه إشعار بأن العزيمة ترك الحيلة  
 ولذا قال محمد أنها تكره مطلقاً خلافاً لأبي يوسف والمأخوذ قوله (أن علم) المشتري  
 (عن موطى) بايعها في هذا الطهر الذي يوجب فيه سبب الملك وقول محمد أن علم وطئه  
 كما في الهداية وقيل التفصيل قول محمد وأما عند ههنا فالحيلة تباح مطلقاً كما في الخلاصة  
 وإنما قيد بعدم الوطى لأنه لو وطئها فيه ثم باع قبل الحيض لم يجز أن يحتال بقوله عليه  
 السلام لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر أن يجتمعا من امرأة في طهر واحد كما في  
 التجنيس وبالطهر لأنه ظاهر حال المسلم فلو وطئ في الحيض لم تكره الحيلة (وهي)  
 الحيلة (أن لم تكن تحتها) أي المشتري (مرة أن ينكحها) أي أن ينكح المشتري الأمة  
 بالنكاح البايع (ثم) أي بعد النكاح (يشترى بها) النكاح ولا يلزم الاستبراء لأن النكاح  
 ثبت له الفرائض بالشرع على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع إلا ملك الرقبة وذكر  
 في المتن أنه عندنا وأما عند أبي يوسف فالاستبراء واجب وأما عند محمد فمستحسن وفيه



اشعار بانه لا يشترط القبض والدخول قبل الشراء كما قاله السرخسي وقال الخلواني  
 يشترط القبض كيلا يوجد بحكم الشراء بعد فساد النكاح فانه لا يجتمع مع ملك اليمين  
 وقال المرغيناني يشترط الدخول لتصير معتدة له بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخل بها  
 لم تكن عند الشراء منكوبة ولا معتدة لان فساد النكاح سابق على الشراء فعليه  
 الاستبراء بدون الدخول لتحقيق سببه كما في الظهيرية وبما ذكر فاطهر ان المختار  
 عند المص قول السرخسي الذي هو الامام فلا عليه بترك اختيار قول الخلواني  
 كما ظن (و) هي (ان كانت) تحته (حرة) لان نكاحه لم يجز حينئذ (ان ينكحها) قبل  
 البيع او القبض الرجل (الاخر) الذي لم يكن تحته حرة بالنكاح البائع او المشتري على  
 ان يكون امرها بيد المشتري في التطليقتين (وهذه حيلة لدفع ان لا يطلقها (ثم يشتري)  
 المشتري ان انكح البائع (ويقبض) ان انكح المشتري (ثم) اي بعد الاستبراء او القبض  
 بلا دخول (يطلق) الاخر قبل قبض المشتري او بعده فالمص اشار الى بيان روايتين  
 بلا ترجيح احد بهما على الاخرى فانه اشار اولاً الى ان وقت وجوب الاستبراء وقت الشراء  
 وهو رواية الحيل ثم اشار الى ان وقته وقت القبض وهو رواية الاصل فلو طلقها قبل  
 قبض المشتري لم يستبرئ على رواية الحيل واستبرئ على رواية الاصل بخلاف  
 ما لو طلقها بعد قبضه فانه لم يستبرئ على الروايتين جميعاً فمن الظن ان رواية الاصل  
 اصح وكلامه لا يدل عليه وانما قيد بلا دخول لانه لو طلق بعد الدخول لكان عليها  
 حیضتان فيطول المدة فلا تحصل عرض المشتري وانما لم يجب الاستبراء في هاتين  
 الصورتين لانه لم يحدث بالبيع الاملاك الرقبة فانها في الاولى في يد الزوج وفي الثانية  
 في يد البائع ويشترط للاستبراء حدوث الرقبة والميد جميعاً كما مر فاستقام ضابط وجوب  
 الاستبراء على ما ذكره المص في قوله اذا حدث الخ ولم يحتاج الى قيود آخر ذكرناها في اثناء  
 الكلام كما ظن (ومن فعل بشهوة احدى دواعي الوطى) كلقبله والمص وغيرهما  
 ولم يترك الوطى لان كتاب النكاح قد اغنا عنه (بامتنع لا يجتمعان نكاحاً) ككفتين  
 او بنت وامها نسباً او رضاعاً والجملة حال لاصفة بخلاف اللتين فانه مما اختلف فيه  
 ولم يجوز البصرية (حرم عليه وطئها بدواعيه) اي وطى كل منهما مع دواعيه  
 (حتى يحرم احديهما) بالاخراج عن ملكه كالاغتاق والبيع كلا او بعضاً او الهبة  
 او الكتابة والنكاح الصحيح او غيرهما فيمنع حل وطى الاخرى بالدواعي لكن المستحب  
 ان لا يمسها حتى تمضي حیضته على المحرمة بالاخراج عن الملك وهذا احد انواع الاستبراء  
 المستحب ومنها ما اذا اراد ان يبيع جاريتها ومنها ما اذا ارد تزويجها ومنها ما اذا تزوجها  
 فان المستحب ان لا يطلقها الا بعد استبراء وقيل هنا عنده وامام عند فلا يطلقها

الابدال الاستبراء وكذا الجواب في أم الولد والمدة إذا تزوجها قبل العتيق ومنها  
 ما إذا رأى امرأته أو أمته تزني ولم تجبل فلو جبلت لا يبطأ حتى تضع الحمل ومنها ما إذا زني  
 باخت امرأته أو بعمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو اختها بلا شبهة فلن الأفضل  
 أن لا يبطأ امرأته حتى تستبرئ<sup>٥</sup> المزنية بحيضة فلوزني بها بشبهة وجب عليها العدة  
 فلا يبطأ امرأته حتى تنقضي عدة المزنية ومنها ما إذا رأى امرأة تزني ثم تزوجها  
 فلا أفضل أن يستبرئ<sup>٦</sup> وهذا عنده وأما عند محمد فلا يبطأ الابدال الاستبراء الكل  
 في النظم (وكروه) أي حرم (تقيل الرجل) فم زجل أو يده أو عضو أمته وهذا قول  
 الطرفين وقال أبو يوسف لا بأس به كما في الهداية ويدخل بالتبعية تقيل المرأة فم امرأة  
 أو حدها فانه مكروه عند اللقاء والوداع كما في المنية وهذا إذا كان عن شهوة وأما على وجه  
 البر فجاز عند الكل كما في قاضي خان وعن بعض المشايخ لا بأس به إذا قصب البر ولم يخف  
 الشهوة كما في الاختيار واللام مشير إلى أنه لو قبل وجهه فقيه أو عالم زاهد أعز الله بين  
 فلا بأس به<sup>٧</sup> ولو قبل يد سلطان عادل عدله ويد غيرهم لتعظيم إسلامه وإكرامه فلو قبل  
 لنيل الدنيا فكره كما لو قبل يد نفسه كما في المحيط وقال الصدر الشهيد أن تقيل يد الغير  
 لا يرخص على الحقتار كما في السكراني وقال شري الأئمة لطلب من عالم أو زاهد أن يرفع  
 إليه يده لم يقبل لم يجبه وقيل إجابته كما في المنية لأن الصحابة رضي الله عنهم  
 كانوا يقبلون أطراف النبي صلعم كما في الاختيار وقال الفقيه أن القبلة خمسة قبلة محبة  
 كتقيل بعضنا بعضاً على اليد وزحمة كتقيل الوالد ولده على الجد وشفعة كتقيل  
 الولد إياهما على الرأس ومودة كتقيل الأخ إياه على الجبهة وشهوة كتقيل  
 الزوج زوجته على الفم كما في البستان ومن القبلة قبلة اليد فانه كتقيل الحجر والمصحف  
 وقف قبله عمر وعثمان كل غداة وقيل انها بدعة كما في المنية والكلام مشير إلى  
 أن من قبل الأرض بين يدي سلطان أو أمير أو سجد له بنية التحية لا يجوز فانه كبيرة كما  
 في المحيط وذكر في إكرام البسوطان من سجد لغير الله على وجه التعظيم كفر وفي الظهيرة  
 أنه يكفر بالسجدة مطلقاً وفي الزاهد في الأبياء في السلام إلى قريش الركوع كالسجود  
 وفي المحيط أنه يكره الانحناء للسلطان وغيره (و) يكره عند الطرفين لا عند أبي يوسف  
 (عناقه) بالسكسر أي جعل كل من الرجلين يده في عنق الآخر (في الزار) سائر ما بين  
 السرة والركبة (واحد) أمتراً عما إذا كان قميص أو جبة أو غيره فلن كذا زار ولم يكره  
 بالإجماع وهو الصحيح وقال الإمام أبو منصور إن المكروه منه ما على وجه الشهوة  
 وأما على وجه الكرامة فجاز كما في الكافي وفي الاكتفاء إشارة إلى أن المصافحة لم تكره  
 بل هي سنة قديمة متواترة وقال صلى الله عليه وسلم من صافح أخاه المسلم وحرر كفيه

تناثرت ذنوبه وهي الصلوات صفحة السكت بالكنى وأقال الوجه بالوجه كما قال ابن  
 الأثير فأخذ الأصابع ليس ببعضاً فتخلوا للروافض كما في الصلاة المسعودية والسنة  
 فيها أن تكون بكتفا يديه كما في المنية وبغير جائل من ثوب أو غيره كما في الخرافة وعند  
 اللقاء بعد السلام كما في الشرعة وأن يأخذ الأبهام قال صلى الله عليه وسلم إذا صافحتهم  
 فخذوا الأبهام فإن فيه عرفاً ينشعب منه المحبة وإلى أن القيام لغيره لم يكره وإنما المكره  
 حجة القيام ممن يقام له كما في مشكل الآثار وعن أبي القاسم الحكيم أنه يقوم للأغنياء  
 لا للفقراء وكان صلى الله عليه وسلم يكره القيام لتعظيم الغير كما في النهاية وذكر  
 في الزمخشري لا يكره أن يقوم لأخر في المسجد تعظيماً له وكذا لو قام القارىء في خلال  
 قرائته تعظيماً له وفي الظهيرية لا يجوز أن يقوم القارىء إلا للعالم ولا يبه ولا استاذة المعلم  
 وفي كنز العباد لا يقوم لأخر في المسجد فإنه صلى الله عليه وسلم قال لا تعظموني في بيت  
 ربي ولهذا أوصى السلف لتلافتهم أن لا يقوموا لهم في المسجد إذا جرسوا وفيه  
 إشارة إلى جواز ما تعارف في زماننا من قيامهم في غير المسجد عند إتمام الدرس  
 (وكره) وبطل (بيع العنبرة) بفتح العين وكسر اللام أي الغائط وكذا بيع كل  
 ما انفصل عن الأدمى كالشعر والظفر فإنه جزء للأدمى ولذا وجب دفنه كما في  
 التبرئتي وغيره (خالصة) غير مخلوطة (وصح) بيعها (مخلوطة) بأن يحمل المهانحو  
 التراب أو الرماد دون العكس فإن حمل النجس ممنوع هكذا أطلق في المحيط والهداية  
 والاختيار لكن في موضع من المحيط والكافي والظهيرية أنه يصح إذا كان غير ما غابا عليها  
 فحينئذ إن كان يحمل المطلق على المقيد أو يحمل على الرايتين أو على الرخصة والاستحسان  
 على ما علم من غنيمه الهداية وصيده وفي زيارات العتبات المطلق يجري على إطلاقه  
 إلا إذا قام دليل التقييد فصلا ودلالة فأحفظه فانه لم يقهض روى (و) صح (الانتفاع  
 بها) أي العنبرة المخلوطة فلا ينتفع بالخالصة على الصحيح كما في الهداية فلو نقلت  
 إلى الضياع بنية تطير السك ثم تخلط بالتراب فتقوى الأرض به يجوز ولو نقل بنية  
 تقويتها يحرم كما في المنية (و) صح (بيع السرقين) بالكسر معرب سرقين بالفتح  
 لأنه ينتفع به لاستكثر الربيع وإن كان نجسا وكذا بيع ما انفصل من غير الأدمى كما في  
 الكفاية ويكره بيع طين الأكل وخاتم الحديد والصفر ونحوه كما في القنية (و) صح  
 (خصاء البهائم) بالكسر أي نزع خصية الحيوان كلسنور والفرس وذكر شيخ الإسلام  
 أن خصاء الفرس حرام وأما خصاء غيره فلا بأس به إن كان فيه منفعة ولا فحرام  
 كما في المحيط (لا) يصح ونحوه خصاء (الأدمى) بالاتفاق لأنه قطع النسل بلا منفعة  
 وبزلة العنبرة الحامل البكر عند الولادة بيضة لودها ولو ماتت الحامل والولد حي شق



بكسر اللام وسكون العين وفتح اللام وكسر العين وسكونها مصدر لعب بالكسر والاسم  
 اللعبة بالضم ما يلعب به كما في القاموس فاللعبة مالا فائدة فيه أصلاً كما في الكشف (بالنرد)  
 هو اسم معرب ويقال له النرد شير أيضاً بفتح الدال وكسر الشين والشير اسم ملك  
 وضع له النرد كما في المهمات وفي زين العرب قيل إن الشير معناه الحلو وفيه نظراً لواءه  
 من موضوعات شابور بن أردشير ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مسقط للعبة إلى  
 بالاجماع فانه كبيرة (والشطرنج) بكسر الشين المعجمة والمهملة ولم يفتح لعبة كما في  
 القاموس معرب شدر نج يعني أن من اشتغل به ذهب غناه الذي يموى وجاء الغناء الآخر وى  
 به فهو حرام وكبيرة عندنا وفي اباحتها عاقبة للشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي  
 وذكر في التجنيس والزينة وغيره انه لو قال ان هذا اللعب لتهت يب الفهم غير محرم واهرم  
 من الكتاب السنة والقياس ناهى عنه طالق وقع الطلاق لانه حرام بالاثار والقياس  
 وفي نوادر الشافعي انه مكره غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان او اقترن به قمار  
 او فحش او اخرج صلاة عن وقتها وما في احيائه انه بالاصرار صار كبيرة وفي عهدته  
 لا يردها تهان لعب به في الايمان مرق وفي روضته من داوم على اللعب بالشطرنج ردت  
 شهادته بلا اقتران شيء بموجب التحريم وابو حنيفة لم يرب بأساً بالسلام عليهم ليشغلهم عن  
 ذلك وقالوا يكره اهانة واستحقار لهم (و) كرهه حرم (الغناء) بالكسر والمد اسم من  
 التغنية في الجمل غنى يغنى تغنية وغناء وبالفرسية سر ودكفتن كما في اجارة الكرماني  
 وعرفا ترديد الصوت بالالخان في الشعر مع انضمام التصفيق المناسب لها فلم يتحقق  
 الغناء بفقدان قيم من الثلاثة كون الالخان في الشعر وانضمام التصفيق بالالخان ومناسبة  
 التصفيق لها فهو من انواع اللعب وكبيرة في جميع الاديان حتى يمنع المشركون عن ذلك  
 كما في الاختيار وغيره وفي المضمرات من اباح الغناء يكون فاسقاً وفي شرح سير الكبير  
 الامام السر عسى انه كان صلى الله عليه وسلم يكره رفع الصوت عند قراءة القرآن  
 والوعظ فما يفعل النابين يدعون الوجد والحمية مكره لاصله في الدين وبمنع  
 الصوت فيه مما يعتادونه من رفع الصوت فلن ذلك مكره في الدين عند قراءة القرآن  
 والوعظ فما ظنك عند سماع الغناء وفي الجواهر ان السماع والقول والرقص الندي يفعل  
 المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد والجلوس اليه وهو الغناء والمزامير سواء  
 ومشايع قبلهم فعلوا غير ما فعل هؤلاء في العوارق سماع الغناء من النرب وما اباحه  
 الا نفر قليل من الفقهاء ومن اباحه لم يبر اعلايته في المساجد والبقاع الشريفة  
 وقال صلى الله عليه وسلم وكان ابليس اول من تغنى وما نقل عنه صلى الله عليه  
 وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباحة الغناء وكان النصر آبادي كثير

الولوع بالسماع فعوتب في ذلك فقال هو خير من ان تقعد وتقلب الناس فقال  
ابوعمر ووغيره من اخوانه هيمات يا ابا القاسم ذلة السماع شر من كذا وكذا  
سنة تغتاب الناس وقال السدي شرط التواجد في زعقته ان يبلغ الى حد  
لو ضرب وجهه بالسيوف لا يشعر فيه بوجع ومارو واعنه صلى الله عليه وسلم من  
حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في صحته وتعالج سري انه غير صحيح  
وفي الحق اني ان مجرد الغناء والاستماع اليه معصية وكذا قراءة القرآن بالالحان حتى قال  
مشايخنا التالي والسماع اثمان وعن المرغيناني من قال لمثل هذا القارى احسنت  
فقد كفر والاطلاق مشعر بان التغنى للناس ولنفسه كلاهما ممنوع وفي شهادات النخبة  
ان التغنى لاستماع الغير مكر وه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك في  
العرس والوليمة للاعلان ومنهم من قال اذا تغنى ليستفيد نظم القوافي ويصير فصيح اللسان  
لا بأس به وقال بعضهم التغنى لنفسه دفعا للوحشة لا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك  
مكر وه عند علمائنا وحمل ماورد من الاحاديث على انشاد الشعر المباح المشتمل على الحكمة  
والوعظ وفي المضمومات من اباح الشعر كان فاسقا ولفظ الغناء مشعر بان الغنطري كتب الاشعار  
بلا تحريك للسان لا بأس به على ما قالوا كما في قاضيخان وفيه اشارة الى ان غير النظر  
مكر وه عند بعضهم وانما خص الغناء بالذكر مع التعميم فيها بعد اهتماما بالمنع عنه اذ هو  
شائع بين الناس ولنا انجر الى بعض الاطناب ( وكل هو ) اي لعب وعبث فالثلاثة بمعنى  
كما في شرح التاويلات والاطلاق شمل لنفس الفعل واستماعه فالفعل كالرقص  
والسخرية والتصفيق والتقليس وضرب الاوتار من الطنبور والبربط والرباط والقانون  
والهزمار والصنّج والسرفنا والبوق وما يقال بالفارسية سفيد مهره فان كلها مكر وه  
لانها زى الكفار وكذلك ضرب النوبة للتفاخر والبهافة فلو ضرب للتيبة  
فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلاثة اوقات لتذكير ثلاث نفحات من الصور لمناسبة بينهما  
فبعد العصر للاشارة الى نفخة الفزع وبعد العشاء الى نفخة الموت وبعد نصف الليل  
الى نفخة البعث كذا في الملاعب للامام البزدوى وينبغي ان يكون بوق الحمام يجوز  
كضرب النوبة وفي الاختيار لا يكره ضرب الدف في غير العرس وضربة المرأة للصبى  
في غير الفسق وعن الحسن لا بأس به في العرس ليشتهر وفي السراجية هذا اذا لم يكن له  
جلال ولا يضرب على هيئة التطريب وقال التورشتي في النخبة انه حرام على قول  
اكثر المشايخ وماورد من ضرب الدف في العرس كناية عن الاعلان وتماه في البستان  
ويكره عمل الشعوذة والنظر اليه كما في المضمومات ولا بأس بحبس الطيور والذجاج في بيته  
ولكن يعاقبها هو خير من ارسالها في السكك واما امساك الحمامات في برجها فمكر وه

إذا اضرب بالنفس وقابلن مقاتل يجب على صاحبهما أن يحفظهما ويعلفهما وفي شرح  
 السير للسرخسي أنه قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا تحضر الملائكة شيئا من الملهى سوى  
 القتال والرهان أي المسابقة بالرمي والفرس والأبل والأرجل وفي الكبير يجوز المسابقة  
 لو كان التهيؤ من جانب فاذا كل من الجانبين فحرام لأنه قمار إلا إذا أدخل محلا وفرسة  
 يسبق ويسبق فقال كل منهما أن سبقتني فأككنا وأن سبقتك فلي ككنا وإن سبقه  
 فلا شيء له فحينئذ يجوز ويحل أن أعطاه فلا يستحق وفي الملاعب لو شرط المحلل أنه  
 أن سبقهما أعطاه أحدهما وكل منهما شيئا جاز وفي الكافي أن المتفق عند اختلاف الجواب  
 كالرأى ولا يجوز في الحميم والبغل لأن في الاختيار أنه يجوز وفي الملقط من لعب بالصولجان  
 يريد الغروسية يجوز وفي الجواهر قد جاء الأثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة  
 على المقاتلة دون التلوي فإنه مكروه وأما الاستماع فكاستماع ضرب الدف والمزمار  
 والغناء وغير ذلك فإنه مرام أن سماع بغيته يكون معذورا ويجب أن يجتهد أن لا يسمع  
 لقوله عليه السلام استماع صوت الملاهي معصية والجائز علمها فسق والتلذذ بها  
 من الكفر وهذا أمان التلذذ الذنب كما في الاختيار والاستحلال كما في النهاية ويكره  
 من الواعظ القاء الكم وضرب الرجل على المنبر والقيام والقعود والنزول منه والصعود  
 عليه في وسط الكلام كما في مصرة الفتاوى ولو أراد ذكر مقتل الحسين ينبغي أن يذكر  
 أولا مقتل سائر الصحابة لئلا يشابه الرافض كما في العيون (و) كره (جعل الغل) أي  
 الطوق من حديد الجامع لئلا يلبس العنق المانع عن تحريك الرأس (في عنق عبده) لأنه  
 عقوبة أهل النار وقال القتيبي إن في زماننا جرت العادة بذلك إذا خيف من الأباقي كما في الكرماني  
 (بخلاف التقييد) فإنه غير مكروه لأنه سنة الساميين في المحترمين دين (و) كره (احتكار)  
 لغة احتباس الشيء انتظارا لفوائده والاسم المحكرة بالضم والسكون كما في القاموس وشرعا  
 اشتراء طعام ونحوه وجبسه إلى الغلاء أربعين يوما وقيل شهرا وقيل أكثر من سنة  
 وصفه المقادير للبيع والتقدير لا للثمن فإنه يتفاوت بمقدار حبس (قوت البشر) أي  
 ما يقوم بدنه من الرزق كالبر والشعير والذرة والأرز والذخن والتمر دون العسل  
 والسمن كما في التجنيس وغيره (البهائم) كالتين والقمح وهذا عند الطرفين وعلمه  
 الفتوى وقال أبو يوسف أنه حبس كل ما يضر بالعمامة ولو ذهب أو فضة أو ثوبا أو غير  
 ذلك كما في الكافي بشرط بعضهم الاشترا عوقب الغلاء ينتظر زيادته كما في الاختيار  
 فلو اشترى في الرخص لا يضر بالناس لم يكره مكره كما في التمهيد (في بلد) أو ماني  
 حكمه كالرساق والقرية (يضر) الاحتكار (بأمله) بأن كان صغيرا فلو لم يضر وكان كبيرا  
 لم يكره لأنه حبس مال فلا يكره لو اشترى في غير البلد ولو قرى ببلده وجابه إليه وجبسه

ويجب أن يجتهد أن  
 لا يسمع لقوله عليه  
 السلام استماع  
 صوت الملاهي  
 معصية والجائز  
 علمها فسق والتلذذ  
 بها من الكفر وهذا  
 أمان التلذذ الذنب

وهذا عنده وفي رواية عن أبي يوسف وأما عند محمد فيكون أن كان قرينا منه وعن  
 أبي يوسف أنه يكره اشتراؤه من نصف ميل كما في المحيط والأصل قوله صلى الله عليه وسلم  
 المحترق ملعون أي مبعوث عن درجة الأبرار ولا يراد المعنى الثاني من اللعن وهو الإبعاد  
 عن رحمة الله تعالى لأنه لا يكون إلا في حق الكفار إذا العبد لا يخرج عن الإيمان بارتكاب  
 الكبيرة كما في السكراني (لا) يكره حبس (غلة أرضه) بلا خلاف أذ لم يتعلق بها حق العطفه  
 ثم صرح بما أشار إليه في السابق فقال (و) لا غلة (مملوكة) أي جليها المالك إلى بلده  
 (من بلد آخر) ولو قريناه منه لتعلقه حتى العامة بهما جمع في البلد وقد بينا الخلاف  
 ويستحب أن يبيعه فإنه لا يخلو عن كراهة كما في التمر تاشي (و) يكره (تسعين الحياكم) أي  
 تقديرا للأمام أو القاضي الثمن للطعام وغيره على الناس أي أرباب القوتين ولو محترقين  
 فيأمر ببيع ما فضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة في ذلك بمثل القيمة أو يقين  
 يسير فإن باع فيها إلا مرة أخرى ووعظ وهدد فإن قبل فيها والأحبسه وعززه على  
 ما يرى فلو سعه فباع بالخوف لم يحل للمشتري لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل مال  
 امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه (الأذا تعدى الأرباب) أي تجاوز أصحاب القوتين  
 (على القيمة) أي قيمة ذلك القوتين تعدى (فأحشا) بأن يبيعهوا بضعف القيمة كما إذا اشتروا  
 بخمسين وباعوا بمائة فلا بأس حينئذ أن يسعروا ثمنا بمشورة أهل الزاى فإن باع بأكثر  
 مما سعه مجاز وأما القاضى وأن لم يبيعه أصلا باعه الحياكم عندهم وهو الصحيح وتماه  
 في التمر تاشي والمحيط وغيرهما وفيه إشارة إلى أن التسعير في القوتين لا يغير وبه صرح  
 العتابي والحسامي وغيرهما لكنه إذا تعدى أرباب غير القوتين وظلموا على العامة  
 فسعر عليهم الحياكم ببيع على ما قال أبو يوسف ينبغي أن يجوز والله أعلم (وقيل) ثنوا  
 لأحكاما لا منازع (قول فرد) أي خبر واحد مميز (كيف ما كان) ذلك الفرد حرا كان  
 أو عبد أذكرا كان أو أنثى مسلما أو كافرا عبد لا أو فاسقا وما في كيفية كما إذا ما وقدر  
 وفيه إشعار بأنه يترجح بزيادة العدد لأنه خبر بخلاف الشهادة فإنه إثبات لا يترجح  
 (في المعاملات) جمع المعاملة بالضم من العمل فقل يتعلق به قصد وهو حق العبد عرفا  
 فالمعاملات خمسة المعا وضان المالية والمنا كخلف والمخاضات والامانات والتركات  
 فلو قال أحد أنه باع زيد من عمر وأونك أو ادعى عليه أو ادع أو ورث قبل قوله ولم يتكسح ولم  
 يشترط زيادة (ولو قال) وأجبر (كافر) خادم لمسلم (شريت اللحم) اليهود (من  
 مسلم أو كتابي) قبل قوله في حق الشرع منه وحينئذ (حلا كاه) بالتبعية لأنه خبر صادر  
 عن عاقل فبح الكذب عنده لأن قبحه عقلي (و) أن قال ذلك الكافر شريته (من مجوس)  
 قيلو (حرم) أكله وفيه إشارة إلى أنه ملك غيبث له فلم يكن له الرجوع كما لو اشتراه



واخبر احد انه ذبيحة مجوسية والى ان تحكيم الرأي لم يشترط في خبر الفاسق وليس كذلك  
 فانه لو قال اني قد اشتريت هذه الجارية من فلان او وهبالي او تصدق بها على  
 او كلني بهاوا كبر رايه انه كاذب لم يقبل قوله كما لو استوى الوجهان كما في الكشف وغيره  
 والى انه افما يقبل قول القر اذا لم يكن له منازع فلو راي رجل جارية في يد رجل يدعي  
 انها ملكه ثم راعاني يد آخر يدعي ان هذا الرجل ظاهري وغصبها مني لا ينبغي ان يشترط بها  
 لانه قد ثبت له منازع هو الغاصب باقراره كما في المحيط (و) وقبل قول فرد بلامنازع  
 قد (شرط العدل) اي عن اهل كونه من جراحها يعتقد حرمة (في النيات) جمع  
 ديانة بالسرعة دين دارشدين وعرفا على الله تعالى وهو على قسمين عبادات خمس  
 الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد ومزاج خمسة مزجوة قتل النفس ومزجوة اخذ  
 الهال ومزجوة ممتلك السر ومزجوة ثلج العرض ومزجوة خلع البيضة (كالخبر) هذه  
 (عن نجاسة الماء) فانه يقبل ولو من عبدا وامرأة فلم يشرب ولم يتوضأ به بل يتيمم وكالا  
 غير عن الحمل والحرمه اذا لم يكن فيه زوال الملك وكالاخبار عن رؤية هلال رمضان  
 وكالا فتاوى رواية الاحاديث والشرائع كما في الزاهد ولا يخفى انه صالح ان يكون مثالا  
 لجميع اقسام النيات وفيه اشعار بان قبول قول المفتي غير العدل لم يجب ويشكل  
 بما في التقنية ان في رواية الحديث والفقه عنده يشترط الحفظ من وقت السماع والرواية  
 الى حين الرواية وعندهما لا يشترط ذلك (وفي) خبر (الفاسق) بنجاسة الماء ونحوه  
 وهو المسلم الذي صدر عنه كبيرة او واطب على صغيرة (والمستور) الذي لم يدبر عداوته  
 وفقه (تحري) وفي رواية الحسن عنه ان المستور كالعدل لكن الاصح هو الاول فان  
 كان كبر رايه انه صادق بتيمم فلو توضأ لم يجز وان اراقه فاهوط وفي العكس توضأ  
 كما في خبر الكافر وان وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراقه فاعب بالصبي والمعتوه  
 اي الناقص العقل كالكافر وفي اهل الاهواء تفصيل تهامة في الكشف وختم على التحري  
 اشارة الى انه طلب كتابا اخر ليس شرع فيه كما لا يخفى (واعلم) ان من جعل الحق متعديا  
 كالمعتزلة اثبت للعامي الخيار من كل مذهب ما يهواه ومن جعل واحدا كعلمائنا الزم  
 العامي اماما واحدا كما في الكشف فلو اخذ من كل مذهب مباحة صار فاسقا لهما  
 كما في شرح الطحاوي للفقهاء سعيد بن مسعود فيجب في المذهب الصلابة اي اعتقاد  
 كونه حقا وصوابا كما في الجواهر ومشايخنا قالوا ان مذهبا صوابا يحتمل الخطأ  
 ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب كما في المصنف فيقدر ما يحتاج اليه لاقامة القرين  
 من الفقه فريضة وتعلم نحو السنن كالادان مستحب ويكره التعلم للمباهات ومنه الكلام  
 ورايهم الحاجة كما في غرانة المفتين وذكر في العمان ان من اشتغل به نسب الى البدعة

الفاسق المسلم الذمير  
 منكبر او واطب على  
 منقبة

كما في الجواهر ومثلا  
 يخنا قالوا ان مذهبنا  
 صواب يحتمل الخطأ  
 ومذهب غيرنا خطأ  
 يحتمل الصواب

وتعلم المنطق كشرب الخمر وفي قوت القلوب جعل الجهال أصحاب المنطق غلباء  
 وفي الجواهر ان الاشتغال بعلم الجندل تضيق العمر وفي البستان ان في التعليم والتعليم  
 للحرية اجرا وفي تحفة المسترشدين انه لا يجوز ان يعلم ويتعلم ويسمع ويكتب كل علم  
 ضد السنة كالنجوم او نقص للدين كاقوليل يتفرع بها الفلاسفة او تقرير الدين الباطل  
 او المعتقد الفاسد وفي الظهيرية انه لا يحل النظر في كتب المعتزلة ولا مساكنها وفي الزاهد  
 الكتب اذا خرجت عن الانشغال بها في عنها اسم الله تعالى والرسول والملائكة ثم يحرق  
 الباقي وان القاها في الماء الجاري كهاهي او دفنها فلا بأس ويدفن المصحف وفي النعمة  
 لا يجوز ان يجلد القرآن بالمصحف واواستعمل الوراقون كواغض من الاهل  
 والتعليمات في المصحف وكتب التفسير والفقه فلا بأس به ولو استعمل في كتب النجوم  
 والادب يكره وفي التحفة اخذ الغال من المصحف مكره وفي الخزانة لو خرج لطسلب  
 العلم بلاذن ابويه لم يكن عاقبا وفي التحفة يكره لبس ما كان شعار الخلفاء الذين  
 ويستحب اجابة الدعوة الا اذا كان منكرا في بيته او طريقه او مال غير حلال او قصد مكره  
 وفي الزاهد يستحب ان يعلم اظهاره ويخفي شربه ويحلق عاتقه وينظف بدنه في كل  
 اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوما والزائد على الاربعين آثم  
 وفي المسعودية يبتدأ في تعليم اليد بسبعة اليمى ويختم بابهامها والرجل بخنصر اليمى  
 ويختم بخنصر اليسرى وفي التهذيب قص الشارب ان يوازي حرف الشفة العليا  
 وفي السراجية لا بأس ان ياخذ من اطراف اللحية اذا طالت ويكره الجلوس للمصيبة  
 ثلاثة ايام او اقل في المسجد واماني غيره فرخصة للرجال ويمنع القراء عنه ولا يعطى لهم شيء  
 كما في النعمة ويكره اتخاذ الضيافة في هذه الايام وكذا اكلها كما في ذخيرة الفتاوى  
 ويستحب زيارة القبور فيقوم بمحذاه الوجه قريبا وبعدا كما في الحياة ويقول عليكم  
 السلام ويدين عونه مستقبلا القبلة وقيل الدلالة فائما ولي وقال السرخسي لا بأس بالزيارة  
 للنساء على الامسح كما في الخزانة وذكر في المحيط ان زيارتها وان لم تتركه الا ان الاولى  
 هو الترك

( كتاب الاشربة ) \*

اورد بعد السكرانية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشربة جميع الشراب اسم من الشرب  
 اي ما يشرب ماء كان او غيره حلالا او غيره وفي الشريعة ما حرم منه وهو اكثر من عشرة  
 عند بعض اصحابنا والمضائق محدودة اي شرب الاشربة واصولها الثمار كالعنب والتمر  
 والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن والحلاوات كالسكر والغانيم والعسل

وفي الخزانة لو خرج  
 لطلب العلم بلاذن  
 ابويه لم يكن عاقبا

والألبان كلبين الأبل والرمالك والمتخذ من العنب خمسة أنواع أو ستة من التمر ثلثون من  
الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين نحو مطبوخ سياتي  
تفصيله (حرم الخمر) بمافي القرآن من الدلائل العشرة سلكها في تعداد الأوثان  
والتسمية بالرجس والكون من عمل الشيطان والأمر بالاجتناب وتعليق الفلاح به  
وابتغاء العداوة وإيقاع البغضاء والصد عن ذكر الله والصد عن الصلاة والنهي بضعفة  
الاستفهام المزمى بالتهديد الشديد ولذا لك سميت بالاثم شر بيت الاثم حتى ضل عقلي  
كفي الاثم تذهب بالعقول \* وبالخمر لانها مأخوذة من الخمرة بالضم وهي مادة العجين وأصله  
وهي ام الجبائث بالنص في المبسوط قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا وضع الرجل قدمه من  
خير على يديه لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم تقبل صلاته اربعين يوما  
وان داوم عليها فهو كعابد الوثن والاولى تأخيرها لتلايل زم الاستدراك وتقدير حكم  
الشيء على نفسه (وهي) أي الخمر فانها من المؤنثات السماعية الواجبة التانيث  
والاولى للاعتراض بدليل ان الوصلية (التي) بكسر النون وسكون الياء والهمزة يجوز  
التثنية على القلب والادغام أي غير التضييع كما في المغرب فالتضييع ليس بخمر  
فلو طبخت لم يبق خمر او فيه خلاف كما اشير اليه في الهداية فهي قال انه لم يبق خمر الم يحد  
بالكله الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يحد شارب العرق مالم يسكر ولا يحد في يمينه  
من قال والله لا اشرب الخمر وشرب العرق على ان يميني الايمان على العرق ومن قال  
انه بقي خمر افقد انعكس الحكم واليه ذهب الامام السرخسي وعليه التقيي كما في تنقيح الفتاوى  
ونقل الزاهد عن النبي عن النبي انه لو صب فيها سكرًا وفانيد حتى صار حلوا حل لزال  
مرارته وفيه اشعار بانه لو زال مرارة الخمر بالطبخ حل كما في القنية (من ماء عنب) احتراز  
عن غير العنب فلو اخرج الماء من ثقله بعد عصره كل بمنزلة النقيع كما قال بعض  
المشايخ ولنا قال بعضهم انه بمنزلة الخمر حتى يحد شارب قطرة منه كما في اللام (غلا) أي  
ارفع اسفله اذا صله الارتفاع كما في المقاييس (واشتد) أي قوى بحيث يصير مسكرًا (وقنف  
بالزبد) بالتحريك أي رماه بحيث لا يبقى فيه شيء من الزبد فيصفوا ويرق فلو لم يقنف  
به حل عند الكل عند بعضهم في النظم قال بعضهم انه حل عند كل من يحل عند ما قيل ان المختار  
انه بمجرد الاشتداد بحرمه ولا يحد بدون القنف به احتياطًا كما في النهاية (وان قلت) حال  
من الخمر أي حرمت حال كونها قليلة احتراز عما قال بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير  
المسكر لا القليل فانه مرام بالاجماع كما في اند غير قوله وترك القيد بين الأولين اكتفاء بما يأتي  
من قوله اذا غلت واشتدت وذكر القيد بين الأخيرين ثم لكان قيدًا واخصر (كالطلاء)  
بالسكس والمه فانه مرام وان قل فالمقصود من التشبيه مجرد الجمع في هذا الوصف لا الهياكل

حتى يلزم ان يكون المشبه به اقوى واشهر وفي التشبيه تسامح والعطف احسن كما ظن  
(وهو ماء عنب) خالص كما هو المتبادر فلا يشمل الخبيث ولا الجمهوري كما سيأتي (طباخ)  
فيل الغليان بالنار او الشمس (فذهب اقل من ثلثيه) وقيل اذا ذهب بالطبخ ثلثه  
فطلاء ونصفه منصف وادنى شيء منه باذق والكل حرام كما في الاختيار وغيره والباذق  
يكسر الذال وفتحها كما في القاموس ياده وهو الحمر كما في الفائق (وغلظ نجاسة)  
تميز اي غلظ نجاسة الحمر والطلاء كالبول كما في الهداية وفيه ان نجاسة الطلاء  
خفيفة في رواية وهو مختار الامام السرغسي والتموى على الاول كما في الكبرى وفيه  
اشعار بان الحمر نجس العين كما قالوا وفي السكر كما في غير ما ن جوهر الحمر كان عصيرا طاهرا  
ثم صار نجسا باعتبار صفة الحمرية فلم تكن نجس العين والاولى ترك بيان نجاسة الحمر لان  
مطلب الطهارة يغنيهم وكان عليه ان يؤخر بيان نجاسة الطلاء لانه لا يكون نجسا الا اذا اشتد  
ويمكن ان يقال انه قدم للشعار بان نجاسة النقيع خفيفة كما هو مختار السرخسي في  
المبسوط وان كان في الهداية انها غليظتان في رواية (و) مثل (نقيع التمر اي السكر  
ونقيع الزبيب نيشين) اي غير مطبوخين فانها حرامان ولو قليلين والنقيع اسم مفعول  
من المز يد أو الثلاثي في المغرب يقال نقيع الزبيب في الحامية ونقعه اذا القاه فيها ايمتل  
ويخرج منه الخلاوة وقال ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب او غيره من غير طباخ  
واليه اشار في الصباح والاساس فلا حاجة الى قيد نين والسكر بفنختين مختص  
بعصير الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مجازا عن الرطب بعلاقة السكون بقريته  
التفسير لسكنه يومهم فسادا طاهرا فالاولى امان يقال ونقيع البسر والرطب والتمر  
والزبيب كما في النخيلة واما ان يترك التفسير فيختار ما هو في ربا الكافي ان التمر اسم جنس  
من حين ينعد صورته الى ان يدرك والمختص بعصير البسر الفضيخ بالضماد والخاء  
المعجمة من الفصيخ وهو كسر الشيء المجوف (اذا غلت) الطلاع والنقيعان والظرف  
متعلق بحرم (واشتدت) فان كلها اذا كان حلوا حل اتفاقا واذا اشتدت فكذلك  
عند خلافهما واذا قذفت بالزبيب حرام اتفاقا وترك هذا القيد لانه اعتمد على  
النسابق (وخزوة الحمر) وان قلت (اقوى) من هذه الثلاثة وان كثرت للقطعية  
والظنية (فيكثر مستحلبا) لانه دخا في الايمان بتصدق مجموع ما نزل عليه عليه الصلاة  
والسلام فاذا جحد واحدا كانه جحد الكل كما في السكراني فينشق شرابها ويحد  
بشرب قطرة منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها قيمتها اذا كانت لمسلم (فقط)  
فلا يكثر مستحل هذه الاشربة ولا ينشق شرابها ولكن يضل ولا يحد الا اذا سكر  
ويجوز بيعها ويضمن متلفها قيمتها عند وقال لا يجوز البيع ولا يضمن المتلف وعن ابى

يوسف يجوز به ما إذا طبخ فذهب أكثر من النصف وأقل من الثلثين والفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان إذا لم يقصد المثلث الحسبة وأما إذا قصد ما هو يعرق بالقرائن فالفتوى على قولهما الكل في المضمرات وفيه أشعار بحجزة الانتفاع بالحمر من كل وجه كما في الهبة ولو غلق العطش المهلك حل شر بهافان سكر بهالم بعد الأذا شرب زائدا على قدر الحاجة كما في الزاهدى (وحل) العصير (المثلث) من الثلاث سة يكى كردن بان يطبخ بالتراب أو بالشمس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر بما خرج من القدر من شدة الغليان من الزبد فلو طبخ عشرة أصوع من العصير فذهب صاع بالزبد طبخ الباقي متى يذهب ستة أصوع ويبقى الثلث فيحل كما في الكافي وينبغي أن يطبخ موصولا فإن انقطع الطبخ ثم أعيد فلن يكن قبل تغيره يحدث الحرارة وغيرها حل ولا حرم وهو المختار للفتوى وإن يكون سفلى قدره مستويا كاضلاعه وإن يقسم ارتفاع القدر ثلثة أقسام متساوية ويجعل على كل علامة قتملاء ويطبخ إلى أن يرجع إلى العلامة السفلى كما في خزائن المفتين (العنقى) احتراز عن العصير الزبيبي والتمري فإنهما يحلان بأذن طبخة وفيه أشعار بان المثلث ماء عذب خالص وذكر في الكشف أنه إذا ذهب ثلثاه بالطبخ ثم رقى بالماء وترك حتى اشتد يسمى مثلثا لأنه يخالف لعلامة السكتب فإنه يسمى باسمى آخر كالجهمورى لاستعمال الجهمورى والمحمدي منسوب إلى حميد فإنه صنعته وأبو يوسف ويعقوب لأنه أتخذه لوارون الرشيد والمجنتج معرب بجمعه وفي الروضة والطبقة أنه مثلث صب عليه من الماء يقدر ما ذهب من العصير ويشترط بعضهم أذن طبخ بعد صب الماء وإليه ذهب الفضلى وعليه الفتوى كما في اللم (مشتدا) وقادفا بالزبد كما في الحقائق وغيره فبإدام حلوا حل شر به بلا خلاف وإذا قذف بالزبد حل عند الشيخين مالم يسكر ويحرم عند محمد وإن لم يكفر مستحله كما في النظم وعنه مثل قولهما وعنه أنه مكروه وعنه أنه موقوف كما في الهداية وبه أخذ الفقيه وهو الصحيح كما في شرح مجمع البحرين والاول أصح كما في النهاية والظهيرية وقاضخان والكبرى وفتاوى أهل سمرقند والمحمدي كما في خزائن المفتين وهو الصحيح لأن الحمر موعودة في العقبى فينبغى أن يحل من جنسه في الدنيا أنه دجأ ترغيبا كما في المضمرات ولئلا يلزم تفسير الصخابة رضى الله عنهم وكان عمر رضى الله عنه استشار الناس فيما يستمرىء الطعام ويقوى الطاعة في ليالى رمضان لمعطى الفقراء بعد الطعام فقال رجل من النصارى أنا نصنع شرابا في صومنا واتى بالمثلث فصب عمر رضى الله عنه عليه ماء فشرب ثم ناوله عبادة وأمر العمار أن يتخذ للناس للاستبراء كما في الكرماني (و) حل (نبيذ التمر) اسم جنس كحمر فيتناول اليابس والرطب والبسر ويتخذ حكم الكل كما في الزاهدى والنبيذ

شراب يتخذ من التمر أو الزبيب أو العسل أو البر أو غيره بأن يلقى في الماء ويترك حتى  
 يستخرج منه مشرق من النبيذ هو الالقاء كما اشير اليه في الطبعة وغيره (و) نبيذ (الزبيب)  
 حال كون نبيذها مطبوخا في طبخة) فالفرق بينهما وبين النقيع بالطبخ وعدمه كما في التتمة  
 (وان اشتد) ذلك النبيذ وقفى بالزبد وفيه خلاف المثلث كما في النظم وغيره ولا يخفى  
 انه حال كسابقه فلم يتعلق بالمثلث فلم يغن عما سبق من قوله مشد كما ظن وعن ابن حنيفة  
 لا حرم ديانة ولا اشرب مروة وعن وكيع انه كان يشرب في ليال رمضان للتقوى على  
 العبادة كما في السكراني وعن ابن مقاتل لو اعطيت الدنيا مجدا فيرها ما شربت  
 مسكرا وما اقيمت بحرم النبيذ بين مطبوخا وقال ابو يوسف في نفسى من النبيذ مثل  
 الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما في التجنيس وعن الشيخين ان نبيذها  
 لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كما في الكشف (اذا شرب) ظرى حل (مالم يسكر)  
 أى يغلب القذى به من المثلث والنبيذ بين ظنانه فلا يشترط بالاجماع السكر الموجب  
 للمحرم عنده وما اسكر من القدر الاخير هو المحرم عندنا لانه العلة معنى كما في الحقايق  
 وغيره وذكر في التقف ان القدر المسكر حلال مكره عند ابى يوسف والحرام هو السكر فحسب  
 شربا (بلانية لهو) ولا (طرب) أى خفة توجد لشدة السرور فان نوى بالشرب واحدا  
 منها فالجلوس والمشى حرام كشرب قطرة والنية يحكم به وان لم يسكر كما في المضمرات  
 وغيره وفيه اشعار بان عينه حلال كما في السراجية فان قصد به استمرار الطعام والتقوى  
 في الليل الى على القيام او في الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او للدأوى  
 لدفع الآلام فهو المحل للخلاف بين علماء بين علماء الا انهم وفي النقي قال محمد كل مسكر  
 مكره ولم يتلفظ بالحرام وينبغي ان يكون مثل الخمر مستثنى عن ذلك العام (و) حل بالاتفاق  
 (الحليطان) أى ماء الزبيب والتمر أو الرطب أو البسر المجتمعين المطبوخين احدى طبخة  
 فلو جمع بين ماء العنب والتمر والزبيب لم يحل مالم يصفى عنه بالطبخ ثلثاه كما في الكافي  
 وانما ذكره منع اندراجهم فيما قيل ليكون ردا على اصحاب الظواهر فانه لا يحل عندهم  
 (و) حل عندنا خلافا لمحمد (نبيذ العسل) يسمى بالبتع بكسر الباء بنقطة وفتح التاء  
 (و) نبيذ (التين) نبيذ (البر) يسمى بالمرز كما في المغرب (و) نبيذ (الشعير)  
 يسمى بالجمعة بالكسر (و) نبيذ (الذرة) يسمى بالسكرة بضم السين والكاف وسكون الراء  
 كما في المغرب وغيره ومن الظن انه نبيذ البر (وان لم يطبخ) اذا شرب الحليطان والنبيذ  
 وان اشتد ذلك وقفى بالزبد وسكر (بلا) نية (لهو وطرب) فالحليطان مقيد به  
 وفيه اشارة الى انه لو شرب واحدا منيا للهو حرم بلا خلاف وحاصله ان شرب نبيذ  
 الحبوب والحلاوات بشرطه حلال عند الشيخين فلا يحل السكران منه ولا يقع طلاقه

وحرام عند محمد فيحسد ويقع كما في الكافي وعليه الفتوى كما في السكافية وغيره وفي الأكتفاء  
 رمز إلى أن لبن الأبل إذا اشتد لم يحل وهذا عند محمد وعنه أنه مكروه وأما عندهما  
 فحل والسكر منه حرام بلا خلاف والمخد والطلاق على الخلاف وتماه في التمر ناشى  
 وإلى أن لبن الرماك أى الفرس إذا اشتد لم يحل وهذا عنده على ما قيل والأصح أنه  
 يحل كما في الهداية وذكر في الخزانة أنه يحل عند الصاعين ويكره كراهة تحرير عند  
 عامة المشايخ على قوله وعنه كراهة تنزيه وتماه في التمر ناشى وإلى أن البنج أحد نوعى  
 شجر القنب حرام لأنه يزيل العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فإنه مباح  
 كالافيون لأنه وإن اعتدل العقل به لكنه لا يزيل وعليه يحل ما في الهداية وغيره  
 من إباحة البنج كما في شرح الباب وتماه في شفاء الجبر أن للعلامة القاضي (و) حل (خل  
 خمر ولو) كان (بعلاج) أى بعمل كلقاء الملح والماء والسمك وإيقاد النار عند هاونقلها  
 إلى الشمس عند بعضهم والصحيح أنه لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها  
 بل أنقل كرفع سقن لا يحل نقلها فلو صب غمرا في غل ساء ولم يفسد كما في اللؤلؤ لو غلط  
 الخمر بالحل وصار حامضا يحل وإن غلب الخمر وإذا خل فيه بعض الحموضة لا يصير خلا  
 عنده حتى يذهب تمام المرارة وعندهما يصير خلا كما في المضهرات ولو وقعت في العصير  
 فارة فأخرجت قبل التفسخ وترك حتى صار غمرا ثم تخللت أو غلها يحل وبه افتى  
 بعضهم كما في السراجية ولو وقعت قطرة خمر في جرة ماء ثم صب في جرة لم يفسد  
 وعليه الفتوى ولا ينبغي أن يعتمد ترك العصير غمرا ثم صير ورته خلا والصحيح أنه لا بأس  
 به لأن وجود الخمر ليس بقبیح وإنما القبيح الانتفاع فلا يكون باتخاذ الخمر قاصدا للقبيح  
 وكان بعض السلف إذا أرادوا اتخاذ الخل صب في أسفل الحايمة خلا لكن يحمض  
 ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كما في التتمة ولما ذكر أن النبي المشتد  
 حلال وتوهم أن زيادة الاشتداد الحاصلة بسبب الأوعية الثلاثة توجب حرمة أزال  
 ذلك التوهم فقال (و) حل (الأنثباد) أى اتخاذ نبيذ التمر والنرق ونحوه بأن يلقى (في الدباء)  
 بالضم والبت القرعة (والحتم) بفتح الحاء والتأوسكون نون قبلها جرة حضراء (والزفت)  
 بالضم والتشديد جرة وأخايمه طليت وطخت بالزفت بالكسر أى القار (وهرم) كما  
 في الزاهدى وغيره (شرب حردى الخمر) لتحقيق اجزائها فيه ودردى الشىء ما يبقى  
 أسفله (والامتشاط) أى الانتصاع وإن كان فى الأصل موى شأنه كرددن (به)  
 أى يدرديها كالاقتلان به والامتشاط لتحسين الشعر وأنها أثم الحرمة على الكراهة  
 الواقعة في عبارة كثيرة من المتون لأنه أراد التنبيه على المراد بالدال عليه كلام الهداية  
 (ولا يحسد شربه) أى الدردي (بلاسكر) لقلبة العقل وفى الزاهدى لو شرب ما فيه

خبر حد عند الدقاق والعبرة للطعم عند السكرى وانما حتم على حكم الدردي لانه مناسب  
لاتمام الكلام كما لا يخفى على الناظر في المرام

( كتاب الذبايح ) \*

اورد بعد الاشربة لان حرمة ما فيه اغلظ والذبيحة ماسينح من النعم قانه منتقل  
الى الاسمية من الوصفية اذ الذبح ماذبح كما في الرضى وغيره فليس الذبيحة  
المذكاة كما ظن والمراد ذبح الذبايح بالفتح فانه لغته الشق كما في المفردات وغيره وشريعة  
قطع الحلقوم من باطن عند النصيل وهو مفصل ما بين العنق والرأس وهو مختار  
المطرزى لكنه مخالف لما يأتى وقد اشكل بالتحقيق التي ذبحت من القنأ والمشهور انه  
قطع الاوداج الشامل للنحر فلا حاجة الى الجواب عما في العنوان من التخصيص ( حرم  
ذبيحة ) توكل بقرينة المقام فخرج سباع البهايم والطيور وغيرها وكذا انواع السمك  
والجراد لكنه لم يتناول ما بان من الحي وان ظنه المص ( لم تذك ) من التذكية وهي  
في اللغة الذبح والاسم الذكاة وفي الشريعة تسهيل الدم النجس كما في صيد الميسوط  
فيخرج المتردية والنطيحة ومن الظن انه اريد بالذبيحة مقطوع الرأس وبالتذكية  
قطع الاوداج فانه لا معنى له ولا قرينة عليه ومخرج لذكاة الضرورة وهي قسم من التذكية  
ولغة مباحثه قديمه فقال ( وذكاة الضرورة ) اي الاضرار وهو احسن ولذا اختاره  
الطحاوى ( جرح ) بالفتح اي شق جلده بشرطه ( ابن كان ) اي في موضع ( من البدن )  
اي بدن الذبيحة ( و ) ذكاة ( الاختيار ذبح ) اي قطع اوداج ( بين الحلق واللبة )  
اي مبدأوه من العقدة الى مبدأ الصدر بقرينة ما يأتى وعلمه يدل كلام النهاية والكفاية  
والكرمانى فاللبة بالفتح المنحر والحلق في الاصل الحلقوم كما في القاموس والكرمانى  
 وغيره استعمل في بعض العنق بعلاقة الجزئية بقرينة رواية الميسوط والخيرة وكلام  
التحفة والعتابي والكافي والمضمرات يدل على ان الحلق يستعمل في العنق بعلاقة  
الجزئية بقرينة رواية الجامع فالمعنى بين مبدأ الحلق واللبة فالذبح عند الاولين  
من العقدة وعند الآخرين من اصل العنق فمن الظن الفاسد افساد كلام الكفاية بناء  
على كلام الآخرين مع انه حمل على خلاف مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية  
الجامع ان الذبح لو وقع في اعلى من الحلقوم كان المذبح حلالا وكلامه هكذا هذه  
الرواية يقتضى ان يحل وان وقع الذبح فوق الحلق قبل العقدة ولو جعل بين بمعنى في كما  
في الكرماني لم يستقم كما لا يخفى ( وعروقه ) اي الحلق بالمعنى المذكور في المغرب الاوداج  
عروق الحلق في المذبح وكون الضمير للذبح الاختيارى على ما ظن بعينه من وجهين



وفيه تغليب فان الاولين ليس يعرفون (الحلقوم) اصله الحلق زيد الواو والميم كما في المقاييس  
 مجرى النفس لا غير (والمرى) على فعيل موهوز اللام مجرى الطعام والشراب اصل  
 رأس المعدة المتصل بالحلقوم كما في التهذيب والديوان وغيرهما سكن في الظامة  
 ان الحلقوم مجرى الطعام والمرى مجرى الشراب وفي العين ان الحلقوم مجرىهما  
 وفي المبسوطين انها عكس ما ذكرنا موافق لما في الهداية فمن الظن انه سهو الكاتب  
 (والودجان) تنجية ودرج بفاحتين عرفان عظيمين في جانبى قدام العنق بينهما الحلقوم  
 والمرى وعن الشيخين عرفان الحلقوم والودجان كما في الزاهدى (وحل) الذبح (يقطع  
 اى ثلاث منها) اى الاربعة عنده ويقطع الاولين واحد الاخرين عند ابي يوسف  
 ويقطع اكثر كل واحد منها عند محمد فلو قطع النصف كره تحريما كما في الحاشية وغيره  
 والاول اصح كما في المضمرات وعن محمد يقطع الاولين واكثر الاخرين وهو الاصح على  
 ما قال مشايخنا كما في المحيط وفي الاكتفاء اشعار بان لا يشترط خروج الدم ولا الحركة  
 لكن ان لم يعلم حياته يشترط احدهما كما في الظهيرى وقال بعضهم العبرة بلبس على كل  
 حال وقال بعضهم للحركة كما في النظم (قلم يجر) وهرم الذبح (فوق العقدة) الواحدة  
 بين العنق وهذا تفرع ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر بان يفرغ على ذكاة الاختيار  
 على مذهب الاولين وتفرع غير ظاهر لو حمل على الظاهر بان يفرغ على الحل لان  
 الاوداج مبتدأ آمن القلب الى الدماغ (وقيل) اى قال الامام السرستغنى (يجوز) فوق  
 العقدة لقطع اكثر الاوداج وبه اخذ استاذ الصغنى وقال ان الرستغنى امام معتبد  
 في القول والعمل فلو اخذنا به يوم القيمة اخذناه كما في النهاية وفيه انه اذا كان الرستغنى  
 مجتهدا يثاب على ذلك خطأ وكذا التابع له وان لم يكن مجتهدا لم يجز ان يؤخذ  
 به كما تقرر (و) حل (الذبح بكل ما فيه هبة) كقصب وذهب وصفر وحجر وخزق  
 رقيق وخشب معد (الاستاوظفرا قائمين) غير منزعجين فانه ان قطع لم يحل به  
 اذ الذبح به ميتة بالنص فلو كانا منزعجين عاملين عمل السكين حل عندنا وان كره  
 وتذكر الصفة على التغليب فان السن مونت وفيه اشارة الى انه لا يجوز بنحو القرن  
 القائم كما في المبسوط الى انه لو توقدت النار على المذبح وانقطع العروق لم يحل على  
 ما قال بعضهم وحل عند بعضهم كما في بيان الاحكام والاولا شبه بالصواب كما في الزاهدى  
 (وكره) ولم يحرم (النخ) بفتح النون اى ابلاغ الذبح النخاع مثله وهو خيط ابيض  
 في جوف القفا يتحد من الدماغ يقال بالعربية خيط الرقبة وبالفارسية حرام مغز  
 وان كره كراهة تنزيه ولذا قيل انه مصحح فان اصله حرام المغز من العظم وقيل  
 النخ ان يمد رأسه حتى يظهر من بجه وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن عن

الاضطراب فان الكل مكر وه لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كما في الهداية فباب بعده  
مغن عنه (واعلم) ان الزمخشري قال في الكشاف والفائق والاساس وغيرها ان المعنى  
الاخير انها هو للبخع بالبلاء دون النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان الكواشي رده عليه  
بان البخاع بالبلاء لم يوجد في اللغة وقال ابن الاثير اني طالما بحثت عنه في كتب اللغة  
والطب والتشريح فلم أجده فعجزد منع الفاضل التفتازاني لذلك ليس بشيء (و) كره  
(الساخ) اي نزع الجلد بالفتح دون الكسر فانه الجلد (قبل ان يبرد) اي يسكن عن  
الاضطراب فان بعده لا يكره التخع والساخ كما في الهداية فالظرف متعلق بالمصدرين  
وقال بعضهم ان الساخ قبل لم يكره كما في التحفة وفيه اشعار بانه لو بان عضوا قبل كره كما في  
بيان الاحكام (و) كره (كل تعذيب) للذبيحة (بلا فائدة) تعميم بعد تخصيص  
كالجرح الى الذبح والنزح من القفا وقطع الرأس بمرة واحدة الشفرة بين يديه بعد الاضجاع  
فانه قال صلى الله عليه وسلم ابهت البهائم الا عن اربعة خالقها ورازقها وحنقها  
وسفادها ولان عمر رضى الله عنه علاه بالدرة حتى هرب كما في صيد البسوط وهذا  
لا يخاو عن اشعار بان ضرب الدرة جائز فيما يكره كراهة تنزيه (وشروط) لحل الذبح  
(كون الذابح مسلما او كتابيا) عمر بن الخطاب وتغلبا وذيما (ولو) كان الكتابي (حر بيا)  
فحل ذبح الذمي كذبح الابريص بلا كراهة كخبزه وطبخه وان كان غيره اولى كما في النية  
(او) كان الشخص الكتابي (امراة) حائضة او نفساء او جنبا كما في النون (او مجنونا)  
او معتوما (او صبيا) او احدا بويه مجوسيا (يعقل) اي يعلم التسمية او كون الحل بها  
كما في الكرماني او كون الحل بقطع الاوداج كما في المحيط (ويضبط) اي يقدر على قطع  
الوداج من ضبطه اي حفظه بالجزم كما في الكرماني (واعلم) ان كلام المعطوفات السابقة  
واللاحقة مقيد بقيد الفعلين اذا الاشتراك اذ في القيود كما تقرر فمن الظن انها مقيدان  
للصبي ويعلم حكم الباقي بالمقايسة (او) كان الذابح (اقل) اي صاحب قلفة وجليدة  
قطعها الخاتن واحترز به عما نقل عن ابن عباس انه لم يجز ذبحه (او اخرس) اي ابكم  
فانه معذور في ترك التسمية (لا من) حال من مسلما فانه اسم غير محصل يجعل لا يجوز  
فان لا خصوصية به كما ذكره الرضوي فليس من التسامح في شيء كما ظن (لا كتاب له)  
كالثنوي والحريري والمجوسي واما ذبح الصابي فغير مكره عنه لانه ممن يقر بعيسى ومكره  
عندهما لان منهم من لم يقر بنبي وعبد الشمس على ما ذكره الكرخي وفيه انهم لم يقروا  
الا بادر يس لكن عظموا الملائكة كاثمين اعتقادهم فوقع عنه ان تعظيمهم تعظيم  
استقبال وعندهما تعظيم عبادة واعتباره اولى لان الحرمة تغلب عند الاشتباه كما في  
المبسوط (او مرتدا) بان صار حر بيا او كتابيا فانه لا يقر على ملة (و) لا (تارك

التسمية ) أي ذكر الذبح اسمه تعالى المجرد على الذبيحة عند الذبح لله تعالى (عمداً)  
 لا نسياناً وفيه إشعار بأن التسمية شرط للحمل ويدخل فيه كل اسم من أسمائه فلو قال الله  
 أو غيره مريد أنه جاز كما في المنية فلو سمي ولم ينو الذبح لم يحل كما في الكبري والاحسن  
 بسم الله كما في النطق والمستحب عند البقالي بسم الله والله أكبر وكذا عند الحلواني إلا  
 أنه كرهه مع الواو كما في المحيط وما قال البقالي هو المتمدن أول من قول عن ابن عباس  
 كما في الهدايق وإنما قلنا ذكرنا الذبح لأنه لو سمي غيره لم يحل كما في المحيط وإنما قلنا المجرد  
 لأنه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لأنه دعاء كما في الهدايق وإنما قلنا على الذبيحة لأنه  
 لو سمي عند الذبح لافتتاح عمل لم يحل وإنما قلنا عند الذبح بأنه إذا فصل بينه وبين  
 التسمية بعمل كثير لم يحل وقال الزعفراني لو حصد الشجرة لم يحل فلو سمي على ذبيحة  
 وذبح غيرها لم يحل وإنما قلنا لله تعالى لأنه لو سمي وذبح لقصد يوم الأمير أو غيره من العظماء  
 لا يحل لأنه ذبح تعظيماً لله تعالى ولهذا لا يضعه بين يديه ليأكل بل يرفعه إلى غيره  
 وبخلاف ما إذا ذبح للضيف فإنه لله تعالى ولهذا يضعه بين يديه ليأكل الكل في الزاهدي  
 (وإن نسي) التسمية عند الذبح (صح) أكله لأنه معذور (وهرم) الذبيح (أن عطف)  
 على اسم الله غيره نحو بسم الله واسم فلان) لأن تجريد التسمية فريضة كما في المنية وفيه  
 إشارة إلى أنه لو رفع الغير لم يحرم وكذا لو نصب وفيه اختلاف المشايخ كما في التمر تاشي  
 وإلى أنه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالجهر يحرم كما في الهداية لكن في التمر تاشي  
 أنه مكر وهو إلى أنه لو أعاد الجهر وقال بسم الله وينام فلان لم يحرم كما في المحيط (وكره)  
 الذبح كما في النهاية والدعاء كما في المحيط (أن وصل) الذبح بالتسمية إلى دعاء أو غيره (و)  
 الخال أنه (لم يعطف) ذلك الغير (نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان) أو اللهم اغفر لي أو بسم الله  
 صلى الله عليه وسلم (وعل) الذبح (أن فصل) غير التسمية عنها (صورة ومعنى  
 كالدعاء قبل الاضجاع و) قبل (التسمية) نحو اللهم تقبل مني ثم اضطجع وسمى وفيه  
 رمز إلى أنه لو دعا بين الاضجاع والتسمية أو بعد التسمية كره وفي التحفة ينبغي أن ينهوا  
 قبل التسمية أو بعد الفراغ عنها من فصلها عنها أو بعد الذبح لورود الأثر (وننب) أي سن  
 (نحر الأبل) أي قطع عروقها الكائنة في أسفل عنقها عند صدرها لأن موضع النحر  
 عنها اللحم عليه وما سوى ذلك من الخلق عليه لحم غليظ فالنحر أسهل من الذبح كما في  
 الميسوط (وكره ذبحها) لمخالفة السنة كما في الهداية وغيره وهذا ضابط ضروري  
 لمعرفة الكراهة فاحفظه (وفي البقر والغنم عكسه) أي ننب وسن ذبحها وكره  
 نحرها فإن أسفل الخلق وأعلى سواء في اللحم منها والذبح أي سائر وفي المضمرات السنة  
 أن ينحر البعير قائماً وينذبح الشاة مضطجعة وكذا البقر كما في الخلاصة وذكر في النطق

ان ادب الذبح ان يضطجع بالر فو على اليسار ويوجه الى القبلة ويشد ثلاث قوائم فقط  
 ويندبح باليمين ويحد الشفرة ويسرع في الذبح واجراء الشفرة على الحلق (وكفى) في  
 الحلية (الجرح) والرمي ولو يوماني العمران (في نعم) اى كل حيوان انفسى وان لم يكن له  
 يذنان ورجلان كالذباجة والحمامة والابل والبقر والغنم والحمار الوحشى والطير والنعم  
 بفتح تين وقد يسكن في الاصل الابل والشاة والابل لاغير كما فى القاموس (توحش)  
 اى صار وحشيا ومتنفرا وام يمكن ذبحه لكان الضرورة فلو علق ذباجة بشجر  
 لا تؤخذ فرماها اهل وفيه اشعار بانها لو قتل بنية الذكاة بعيرا حمل عليه ولم يمكن اخذه  
 حل كما لو تعمس الولادة على بقرة فادخل يده في فرجها جازحاً الولد بلا قدرة على ذبحه  
 كما فى المحيط وغيره (اوسقط) النعم (في بشر) وكل هوة (وام يمكن ذبحه) شامل للمخراى  
 قطع اوداجه ولم يقدر على اخراجه فان وجهه وقد اشكل عنده انه مات منها كل فان علم انه  
 لا بهوت منه فمات لم يؤكل كما فى الذخيرة فلو سقط شاة في بئر فطعن حل خلا للحسن  
 كما فى الخزانة (لا) يكفى الجرح بل يذبح ليحل (في صيد استأنس) لانه لا حاجة اليه  
 الا اذا توحش (ولا يحل) عنده (جنين ميت) وان نبت شعره (وجدى بطن رماه)  
 من شاة او بقرة او ناقة او غيرها وقالوا اذا تم خلقه يحل لانه يتصل به حتى يفصل  
 بالمقراض ويتغذى بغذاؤها ويتنفس بتنفسها قلنا لانسلم بل يتبقي الله تعالى  
 بلا غداء او الغداء بوصل اليه كين شاء كما فى الكرماني والاول هو الصحيح كما فى  
 المضمرات (ولا) يحل (ذوناب ومخلب) اى كل حيوان يصيد بالسن التى خلق  
 الر باعية وبالمخلب الذى هو ظفر كل سبع من الماشى والطائر كما فى القاموس وانما قلنا  
 يصيد احتراماً عن البعير والنعامة فان لهما نابا ومخلبا (من سبع) بفتح تين وسكون الباء  
 وضمة هاء حيوان منتهب من الارض مختطف من الهواء جارح قاتل عادة فيكون شاملاً  
 لسباع البهائم والطير فلا حاجة الى قوله (او طير) جمع طائر وقد يطلق على الواحد  
 المراد ههنا ولعل ذكره لموافقة الحديث فسبع ذوناب كالاسد والثعبان والنمر والفهد  
 والكلب والضبع والفيل والسنور الاهلى والوحشى والضب والخنزير والسنجاب  
 والسمور والفئك والذئب والقرود واليربوع وابيض عرس وابن اوى وطير حتى يغاب  
 كالعقاب والنسر والصقر والبائى والباشق والشاهين والحداة والبغاث ولا بأس بما ليس  
 بنى مخلب كالحطايى والقمرى والسودانى والزرزر والعصافير والفاخنة كما فى قاضي بخان  
 وكالتبسى موسىجه والخفاش في رأى كما فى المحيط والعقربى كما فى الهداية واليومى في رواية  
 عن ابي يوسف كما فى الغتاي والهدى واللقلق والطاوس كما فى المضمرات والنعامة  
 كما فى المغنى وذكر في النظم انه يكره العقاب واللقلق والفاخنة (ولا الحشرات) الصغار

من الدواب جمع حشرة محرمة فيهما كالفأرة والورغة وسام أبرص والقنفذ  
والحمة والضفدع والزنبور والبرغوث والقمل والذباب والبعوض والقراد والباس  
بحدود الزنبور قبل نفخ الروح لأن ما لا روح له لا يسمى ميتة كما في قاضيخان وما قيل  
أن الحشرات هوام الأرض كاليربوع وغيره ففيه أن الهامة ما يقتل من خوات السم  
كالعقارب وأعلم أن الحشرات محرمة عند فاعل المكروه عند غيرنا كما في التتف وإن الشاة  
لوحيات من كلب ورأس ولها رأس الكلب كل الرأسه أن كل العلق دون النعم  
أو صاح صياح الغنم لا الكلب أو أي بالصوتين وكان له الكدش لا الامعاء كما في النظم (و) لا  
(الحمر الأهلية) دون الوحشية وإن صارت أهلية ووضع عليها الأكل فلو نزل أحداهما  
على الأخرى فلم يحكم للام كما في النظم ويدخل فيه لحمه ولبنه وشحمه إلا أنه منقطع به  
على الصحيح كما في المغنى (و) لا (البغل) عنه وكذا عند هان كان النازي  
فرسا وما كان يكن حمارا فلا يصح أنه لم يؤكل كما في المضمهرات (و) لا (الحمل عند أبي حنيفة)  
وفيه إشارة إلى أن لحمه حرام عنه وقيل أنه رجع قبل موته بثلاثة أيام عن حرمة لحمه  
وعليه الفتوى كما في كفاية البيهقي ثم أنه مكروه كراهة تنزيه في ظاهر الرواية وهو  
الصحيح على ما ذكره فخر الإسلام وغيره أو كراهة تحریم وهو الأصح كما في الخلاصة  
والهداية وهو الصحيح كما في المحيط والمغنى وقاضيخان والعماد وغيرهما لأنه عليه الصلاة  
والسلام نهي عن لحم الحمل والبقال والحميمير كما في الكرماني وغيره وإلى أنه هل عند غيره  
بالصالحين وفي المضمهرات أنه لم يكره عندها وكره عنده وهو الصحيح وماعى النجاس  
الكافي أنه مأكول بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضي الإمام على أنه لا ينافي  
كراهة لحمه عنده وإلى أن لبنه لا يحل لأنه متولد من اللحم والأصح أنه يحل كما في قاضيخان  
وغيره وإلى أن شحمه لا يحل خلافا لهما (والضبع) بضم الباء وسكونها (واليربوع)  
الذي بالفارسية موش دشتى وهذا تخصيص بعد التعميم رد على الشافعي فأنه لا يحل  
عنده (والابقع) مجاز مرسل عن الغراب فإنه ثلاثة أنواع الابقع ما فيه سواد وبياض  
والأسود والرائع (الذي يأكل الحين) أي لا يأكل إلا الحيفة وجثة الميت وفيه إشعار  
بأنه لو أكل من كل من الثلاثة الحيفة والحب جميعا لم يكره وقال يكره والأول أصح  
كما في الخزانة وغيره وفي الاحتفاء رمز إلى أنه هل أكل الأبل والبقر والغنم الجلالة  
والدجاجة الجلالة إلا أنه مكروه كراهة تنزيه كما أشير إليه في التتف فيجبس الأبل  
أربعين يوما والبقر ثلثين والغنم سبعة والدجاجة ثلثة وقيل الغنم ثلثة والدجاجة يوما  
كما في النظم والختار في الأولين عشرة والغنم أربعة والدجاجة ثلثة كما في الكبرى  
والأصح أنه يجبس إلى أن يزر ولا يزال الحية المنتنة من البعثة كما في المحيط وغيره وإلى أنه

حل الغدش والذكر والانثيان والمثانة والعصبان اللذان في العنق والهرارة والقصيد  
 الا انه مكروه كراهة تنزيه كما في بحر المحيط وكذا الدم الذي يخرج من اللحم والكبد  
 والطحال دون الدم المسفوح فانه حرام قطعي بالنص ( ولا حيوان مائي ) اي ما  
 يكون تولده ومعاشه في الماء ( سوى سمك لم يطبخ ) بضم الفاء اي لم يعمل بالمعاملات  
 فيه بلا آفة من الطفو وهو العلو واما ما ملئت بآفة وهو الطافي فيؤكل كما اذا هلك لتضييق  
 المكان والتراكم اولدخ حية او اصابه حديدية او اكل دوا عمل في الماء ووجد في بطن  
 كلب وهو الصحيح او وجد على وجه الماء وظهره من فوق وانحسر الماء عنه فلو قتل به  
 الماء وبرده لم يؤكل عند خلاف المحدث وهو ارفق كما في الخزانة ( وحل الجراد ) بانواعه  
 وان مات حقيق انفه وكان يجري الاصل يرى المعاش كما قيل ان بيض السمك اذا انحسر  
 عنه الماء يصير جرادا كما في المبسوط ( وانواع السمك ) كالمازماهي والجريرث وغيره ولعل  
 الاطلاق قول الشيخين فلان انواعه حلال لسواها عند محمد كما في المضمرات وما قيل  
 ان الجريرث من المسوخات باطل لانه لا نسل بها مسخ اذا بقيت ثلاثة ايام ( بلا ذكاة ) فانه لو  
 صاد مجوسي جرادا او سمكا وترك مسلم التسمية عند الجماع كما في المحيط وغيره ( وغراب  
 الزرع ) ويقال له غراب الزيتون ايضا وهو طائر صغير الجثة ابيض الرجل اسود البدين  
 واريد به غراب لم يؤكل الا الحب سواء كان ابيض او اسود او زائعا وتماه في الذخيرة  
 ( والعققي ) هو طائر طويل الذنب فيه سواد وبياض يقال له بالفارسية عكوك وعن ابي يونس  
 انه يكره لان غالب اكله الجيف كما في الزاهدني وعن محمد اذا اكل الجيف يكره واذا التقط  
 الحب لا يكره كما في المحيط ( والارنب ) للذكر والانثى مذكور في جميع النسخ ومن تركه  
 فقد سهى وانما لغس بالذكر لانه روى انها كانت امرأة لا تقتسل من الحيض فمسخت  
 كما في السكري ( معها ) اي الذكاة وانما ذكر هذه الحالة لرفع التوهم الناشئ من اشتراك  
 المعطوفين في القيد وهو ان هذه الثلاثة تحل بلا ذكاة وانما ذكر الذكاة ليكون دالا  
 على الانتهاء المستفاد من القطع البال على المصاحبة اشارة الى ختم الكتاب  
 وانضمام كتاب آخر اليه

\* ( كتاب الاضحية ) \*

عقب به الذب ادخ لانها كالمقدمة لها ذبها يعرف التضحية اي الذبح من ايام الاضحية ( هي )  
 بضم الهمزة وكسرهما على افعولة فاعل كهم من وقيل انها منسوبة الى الاضحية وفيه  
 ان الواجب على هذا ان يقال اضحية لان الالف الثالثة او الرابعة اذا كانت مقلوبة  
 تقلب واو افي النسبة كما تقرز ولا يعنى ان يقال انها منسوبة الى اضحية اوضحى فحذف

الواووز يدت الالف على خلاف القياس ويؤيد الأخير ما في الاختيار أنها من الضحى  
 يضحى إذا دخل في الضحى لأنها تنبع وقت الضحى فسمى الواجب باسم وقته  
 ففي ما ينبع يوم الضحى من الحيوان المخصوصين والتضحية عند وفاة في العنوان كما هو  
 في الذبائح أو التضحية بمعنى التضحية كما في الكرمات والمضمرات ويؤيد وصفهم بالوجوب  
 في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنها سنة وعن الطر فيمن فريضة كما في قاضي بخان وذكر  
 الطحاوي أنها واجبة عند سنة عندهما وهو اختيار الامام رضي الدين النيشابوري  
 كما في الاختيار والصحيح أنها واجبة كما في المضمرات إلا أن وجوبها دون كفارة اليمين  
 وقد سبق أن وجوبها دون وجوب صدقة الفطر كما في الأخير فويشترط له يسار القطرة  
 وربما توهم ترك المحكوم عليه بالوجوب أنها واجبة على من وجب عليه الفطر لا غير  
 وليس كذلك فإنه مسلم من غنى مقيم فلا تجب على المسافر الحاج إذا كان محرما ولو من أهل  
 مكة كما في شرح الطحاوي لكن في المبسوط أن على أهل مكة التضحية وأن حجوا وينبغي  
 أن يعلم أن مجرد خروج المسافر عن الوطن مسقط للتضحية كما في صلاة المسافر من الزاهد  
 والمقيم متناول لمن أقام في الأمصار والسواد والقرى والبادي من أهل الكلاء وغيرهم  
 كما في المضمرات وهي عبادة شريفة الخلاصة لو ضحى بأضحية مشرية بعشرة  
 دراهم فهو أولى من التصديق بالقر درهم (شاة) اسم جنس شامل للضأن الذكر  
 الكبش والأنثى النجعة والمعز التيس والغنز والذكر منها أفضل إذا كان خصيا لأن  
 لحمه أطيب وأنفع والمتبادر أن يكون أهلية وتوحشها غير مانع فلو كانت وحشية  
 لا تجوز وإذا كانت بينهما فالعبرة للام كما في المحيط لكن في النظم لو ولدت من الظبي  
 فلا رواية في الأصول وقال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز أن يشابه الأم  
 وفي الخزانة لو ولدت من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز أن يشابه الشاة  
 وكره ذبح المعسر الديك والدجاجة تشبيها بالمضحيين وفي التنكير اشعار بأنه  
 لوضحي يا كثر من واحد فالواجب واحدة إلا أن المختار وجوب الكل كما في  
 الخزانة وذكر في النظم أن الزائد على الواحدة تطوع عند العامة وقيل أنه لم ياصير  
 التطوع أضحية وبأنه لو اشترى سبعة سبع شياه على أن يكون لكل واحد لبعينها  
 فضحوا بها ما زوذا بلا خلاف كما في المحيط (من فرد) لا غير ولو عظيمة وفي النظم قال  
 بعضهم يجوز الشاة عن سبعة ولا تأخذ به (وبقرة) نوع منها الجاموس فيجوز  
 عن سبعة على المختار كما في المضمرات والتاء للوحدة فجاز الذكر والأنثى وهي أفضل  
 كما في الخزانة (أو بعير) اسم جنس والأنثى أفضل وفيما ذكر ترفي من الأدنى إلى الأعلى فإن  
 الأفضل البعير ثم البقر ثم الضغن ثم المعز ثم كبر بدنا واسمن وأكبر سنًا وكل ما كان أكثر

أي يتكلم بك  
 أي تشتم

ثينا فافصل وقال الخمر اخرى الافضل لاهل البادية الابل ولاهل القرى البعيدة البقر  
ولاهل الامصار الكبش كما في النظم وقيل الشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا  
في القيمة وسبع شياه افضل من بقرة كما في المحيط وقيل البقرة افضل تعظيما للشعائر وقيل  
يعتبر بالاحب عندهم (منه) اى كل منهما يجزى عن فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل  
سبعها اضعية منه والباقي تلوع كما في النظم والفتوى على الاول كما في قاضيخان  
وفي التحكير اشعار بانها لو ضحى اربعة عشر بقرتين مشتركتين بينهما جزل كما في المنية  
(الى سبعة) هذا عند العامة وقيل يجوز البعير عن عشرة كما في النظم (ان لم يكن لفرد)  
منهم (اقل من سبع) حتى لو كان له اقل منه لم يجز وصار لحما فلو كان نصيب الكل  
او البعض سبعة او اكثر جاز عنهم جميعا وان كان بين اثنين فصفين جاز على الاصح لان  
نصف السبع تابع لثلثة الاسباع كما في الهداية وكذا جاز على الاصح لو كان بين ثلثة  
او خمسة او ستة كما في الزاهدى وفي الكلام اشعار بانها لو ضحى عنه وعن ستة من اولاده  
وجعل لكل سبعة جاز الا انه غير ظاهر الرواية وعن الشيخين ان كان الكل ضفارا  
او كبارا وفعلا بامرهم يجوز وان فعل بغير امر انكل او البعض لا يجوز عن احد اتفاقا  
وعن الحسن او ضحى عن نفسه وعن خمسة من اولاده الضفارا وام ولده ولو بامرهما  
لم يجز عن احد وقال ابو القاسم يجوز عن نفسه فقط واعلم انه اذا لم يجد الاضحية  
الابنمين فاحش قال نجم الائمة لا يلزم مشراؤها ولو لم يجد في وطنه ايضا قال يلزم  
المشى لطبعها الى موضع يمشون اليه لشري الشاة عادة وقال غيره يلزمه المشى الى موضع لا  
يجد فيه الشاة وان كان بعيدا لم يزدد على مدة السفر والاول اشبه بالصواب كما في المنية  
(ويقسم اللحم) اى يصح قسمته بين الشركاء (وزنا) لانها بيع (لا يقسم جزافا) لاحتمال  
الر باوتحليل بعضهم بعضها ههنا لم يجز لانه هبة مشاع يقسم (الا اذا ضم معه) اى اللحم  
شيء (من) نحو (اكرعه) جمع كراع هو ما دون الكعب من الدواب (او جلده)  
اوراسه او شحمه فيقسم جزافا لانه صرف الجنس الى خلافه فلو كانوا سبعة وجعلوا  
اللحم سبعقوا الرأس مع قسم واحد والا كراع مع اربعة والجلد مع اثنين جاز كما في الظهيرية  
ويشترط التحليل كما في قاضيخان وفيه اشعار بانها لو اخذ بعضهم اللحم والسقط وبعض  
اللحم اكثر من السبع جاز لان الزيادة بازاء السقط كما في المغنى (وصح) في ظاهر الرواية  
للحاجة اليه وعن ابى يوسف لا يصح (اشتراك ستة) غنية او فقيرة جملة او متفرقة  
(في بقرة) او سبع شياه (مشرية) موجهة باللسان اولا (لاضحية) اى تصحية المشتراة  
كما في قاضيخان (وذا) (الاشتراك) (قبل الشراء) اى شراء الغنى او الفقير (احب) احتراز  
عن الخلاف فان الاشتراك بعده قيل لم يجز من الفقير لانه اوجبها بالشراء فضمن حصصه



الشراء وقيل الغنى اذا شاركه تصديق بالثمن لان ما زاد على السبع غير واجب عليه  
 وبالشراء قد اوجبه على نفسه وعن ابي حنيفة ان الاشتراك بعده مكروه كما في الاختيار  
 (ويضحى الاب او الوصى) على الاصح (من مال طفل غنى) وقال محمد بن زفران الاب يضحى  
 من مال نفسه كما في الهداية وقيل لا يضحى على الاصح من مال الطفل بالاجماع  
 لانه غير مختلط بالصحيح انه يضحى على ما قال القدوري والجد كالأب عند عدمه  
 كما في الاختيار والاعلام مشعر به انه لا يجب عليه ان يضحى عن طفل فقير في ظاهر الرواية وعنه  
 انه يضحى عنه وقيل يضحى عند الشيخين لا عند محمد بن زفران كما في المحيط والفتوى على  
 الأول كما في الكفاية وعنه ينبغي ان يضحى عن ولده وولد ولده ذكر اوانثى ولا يضحى  
 عن رقيقه وام ولده بالاتفاق كما في النظم (في كل طفل) ما يمكن من اصحيته (وما بقي) من  
 الكله من اللحم وغيره (يبذل بما ينتفع به منه) كالثوب لا بالاستهلاك كالبازير وسيات  
 وفيه رمل الى انه لا يتصدق الوصى من اصحيته والاضمن كما في الخلاصة والى انه لا يأكل  
 غيره ولا يبذل بالمطعم لکن في جامع الصغائر ان الاب او الوصى او الجد يطعم الصبي  
 وعياله وقادعه ويا كل الابوان منه يجوز ان يشتري بذلك اللحم مطعوما للصبي كالخبز  
 وان يضحى من مال نفسه فهو كاصحية (وأول وقتها) اي التضحية (بعد صلاة العید)  
 للحدیث وفيه اشارت الى انه لا يضحى قبل ما قبل الامام وكذا بعده قبل السلام في ظاهر  
 الأصول والى انه يضحى بعد سلام واحد وعن الحسن ينبغي ان لا يضحى قبل الخطبة والى انه  
 لو كان الامام محدثا او جنبا جزا لا تضحية وان اعيد الصلاة لانها معتبرة عند الشافعي  
 كما في النظم والى انه لو قلت الصلاة لفتنة او عمد جازت بعد الطلوع وهو المختار لانه صار  
 حينئذ كالسواد كما في الوقعات وذكر في المحيط انها لم تجز في اليوم الأول الا بعد الزوال  
 واماني اليوم الثاني والثالث جازت قبله لانه يصلي فيهما على وجه القضاء ولو شك في يوم  
 الاضحية فاحب ان لا يؤخر الى اليوم الثالث والا فاحب ان يتصدق كله (ان ذبح في مصر)  
 لان الصلاة على اهلها ولو قدمت احتمل التشاغل عن الصلاة ثم العبرة لمكان الاضحية  
 فلو كانت في السواد والمضحي في مصر جازت قبل الصلاة وفي العكس لم تجز الا اذا بعثت  
 الى ما يباح القصر فيه من خارج مصر فيضحى بها بعد الطلوع لها من العبرة لمكانها  
 وهذه معيلة للتضحية قبل الصلاة كما في الهداية وغيره (و) أول وقتها (بعد طلوع  
 فجر يوم النحر) العاشر من ذي الحجة (ان ذبح في غيره) اي غير مصر من القرى والرباطات  
 والبوادي لكن في النظم وغيره ان اهل البوادي لا يضحون الا بعد صلاة اقرب الائمة  
 منهم وفي المحيط ان الوقت المستحب لاهل مصر بعد الخطبة ولغيره بعد طلوع

الشمس وأعلم أن في المتن تسامحاً إذ التخصية عبادة لا يختلن وقتها بالمصر وغيره بل شرطها فأول وقتها في حق المصري والقروى طلوع الفجر إلا أنه يشترط لأهل المصر تقديم الصلاة عليها فقدم الجواز لنقد الشرط لعدم الوقت كما في الميسوط واليه أشير في الهداية وغيره ولعل أشار إلى ما اختاره بعضهم أن وقت الوجوب في حق المصري بعد الصلاة وبعد مضى وقتها إذ لم يصلوا يعتبر لما ذكرنا كما في الزاهدى (وأخوه) أى آخر وقت التخصية أن ذبح في مصر أو غيره (فيل غروب) الشمس من (اليوم الثالث) الثاني عشر للآثار إلا أن العاشر أفضل ثم الحادى عشر ثم الثانى عشر كما في السراجية وفيه إشعار بأن التخصية تجوز في اليلتين الأخيرتين لا الأولى إذ الليل في كل وقت تابع لنهار مستقبل إلا في أيام الأضحية فإنه تابع لنهار ماضى كما في المصبرات وغيره وفيه إشكال لأن ليلة الزابع لم تكن وقتاً لها بلا خلاف إلا أن يقال المراد فيها بين أيام الأضحية (واعتبر الآخر) أى آخر وقتها (للفقير وضده) الغنى فلو استغنى في أحد الأولين وافترق في الآخر وانتقص النصاب بالسرقة أو الانفاق أو غيرهما سقط الأضحية ولو افترق ثم استغنى وجبت ولو ضحى في أحدهما فقير ثم استغنى في الآخر أعاد على المختار كما في المصبرات وقيل لم يعد به نأخذ كما في النخبة وغيره (والولادة والموت) فلو ولد في اليوم الآخر فعلى أبيه الأضحية لكامل ولو مات في الآخر سقطت حتى لم يجب عليه إلا بصاع ولو مات بعد الآخر فبالعكس والمورد أمثلة فإنه لو اشترى مقيم فيه أضحية فسافر في الآخر جاز بيعها لأنه لم تجب عليه كما في المحيط ولو أسلم الكافر في الآخر أو بلغ الصبى أو أقام المسافر وجبت كما في المنية ولو قدم مسافر بلدة وعزم الإقامة فيه خمسة عشر يوماً لزومه الأضحية وصلاة العيدين والجمعة على ما قال قاضى خان في أماليه كما في بحر المحيط وأما عتق فيه أو ارتد سقطت كما في الزاهدى (وكره الذبح) كراهة تنزيه (في الليل) أى في كل ليل ما تخلل بين هذه الأيام لاحتمال فقد شرط الذبح وغيره فيستحب في النهار كما في النهاية (ويقضى) إذا مضى أيام النحر ولم يضح الغنى أو الفقير (الناذر) للأضحية بأن قال فنذرت أن أضحي شاة أو أضحي ولم يسم شيئاً فإنه يقع على الشاة كما في الخلاصة أو قال فيما ملكتك أضحي به أو على أن أضحي أو لا على أن أضحي كما في الكفاية (و) يقضى (فقير شري للأضحية) بأن نوى عند الشراء أن يضحي به فلا يمتنع بالناذر وشري جميعاً (بتمسكها) أى يقضى بتصدق الأضحية الواجبة بالنذر أو بالنية عند الشري ولم يتصدق على أمه وزوجته وكذا زوجته تصدق كما في المنية والإطلاق مشير إلى أن القليل والكثير سواء في ذلك فلو أوجب على نفسه عشر أضحيان لزومه الكل على المختار وقيل لئان كان كفاي المصبرات (هبة) لأن الأرافة إنما عرفت قربى بقى زمان مخصوص

وعن علي رضي الله عنه قال من فرج  
من بيته إلى شمس أو وضعت كان له  
بكل خطوة عشر حسنة وعاش عشر  
سنة ورفع له عشر درجات وإذا  
نكح في شهر الربيع كان له كلمة تسبها  
وإذا نكح في شهر الصيف كان له بكاء سبع  
سبعاً ثم حسنة وإذا طمها  
على الأرض يربو بها يستغفر له كل  
خلق من موضعها إلى الأرض  
وإذا أمق دمه خلق الله تعالى  
بكل قطرة من دمه عشرة من  
الملك يستغفرون له يوم القيامة  
وإذا قسم لها كان بكل قدم مثل  
عتق رقبة من ولد اسمعيل  
عليه السلام

وهذا يدلان الافضلية كما في الخلاصة فان تصدق بقيمتها اجزأه فالتصدق بها  
 كالتصدق بالعين فيما هو المقصود كما في النخيرة وان ذبحها وتصدق  
 باحدهما اجزأ فان كان قيمتها هي اكثر تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئا غرم  
 قيمته وان باعها بما يتغابن الناس تصدق بثمنها وبما لا يتغابن بالفضل كما في المحيط  
 واعلم انه اذا ملك تلك الاضحية وجب اخرى عند ائمة بخارى وكذا عند غيرهم ان  
 لم تكن معينة والافلاشي عليه فلن اشترى اخرى ووجد الاولى فالأفضل عندهم ان  
 يصحى افضلها ويصحى بالأفضل عند ائمة بخارى ان كان غنيا والافلاشي كماله في النظم وغيره  
 (و) يقضى (الغنى) غير النادر الاضحية (بتصدق قيمتها) اي قيمة ما يصاح  
 للاضحية كما في الخلاصة او قيمة شاة وسط كما في الزاهدي والنظم وغيرهما (شري) الاضحية  
 (اولا) يشري وانما اشترنا الى اضافة العهد لان شراء الغنى مع النية غير موجب عند  
 الاكثرين وذكر الزاهدي انه لو لم يضح حتى مضى الايام فلا شيء عليه وروى انه  
 يتصدق بقيمة شاة واعلم ان وجوب الاضحية بالشراء فقد اختلف فيه الروايات  
 والمشايع فقال بعضهم ان كلام الزيادة دال على ان شراء الموسر والمعسر موجب  
 له او كلام النوادر على انه غير موجب على ما روى عن الشيخين وذكر شيخ الاسلام ان  
 شراء الموسر غير موجب باتفاق الروايات وشراء المعسر موجب في ظاهر الرواية وروى  
 لزعفراني انه غير موجب وهو المختار عند السرخسي وذكر الحلو ان شراء المعسر غير  
 موجب في ظاهر الرواية وروى الطحاوي انه موجب كما في النخيرة وذكر في المشرع  
 ان من اشترى شاة تعيينت بالنية عند الطحاوي ولم يبين عند الجمهور الا ان يقول على  
 ان اضحى او اضحى بها والمختار ما في المتن على ما دل عليه كلام خزانة المفتين (وصح  
 الجذع) بفتح الجيم وهو في اللغة (من) جنس (الضأن) ما تم له سنة ومن المعز ما دخل في  
 السنة الثانية والبقرة الثالثة والابل الخامسة وقبل ذلك كما قال ابن الاثير وفي الشريعة  
 اما ان عليه كثر الحول عند الاكثر كذا في الكافي وفسر الاكثر في المحيط بما دخل في  
 الشهر الثامن وفي الخزانة هو ما اتي عليه ستة اشهر وشيء وانما يجوز اذا كان عظيم الجسم  
 اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل في السنة الثانية وفي المحيط معنى كونه عظيما انه  
 اذا رآه انسان يظنه ثنيا وفي الزاهدي هو عند الفقهاء ما تم له ستة اشهر وذكر  
 الزعفراني انه ما يكون ابن سبعة اشهر وعنه ثمانية او تسعة وما دونه همل وانما قال من  
 الضأن لانه لا يجوز من المعز وغيره بلا خلاف كما في المبسوط وغيره لكن في الخلاصة  
 العنود من المعز كالجنج من الضأن مما اتي عليه كثر الحول (و) يصح (الثني) كالسكريم  
 وهو ما لقي ثنية بالسكسر والسكون هي الاضراس الاربع التي في مقدم الفم (فصاعدا)

اى ذهب السن حال كونه زائدة على الثنى (من غيره) اى الضان (وهو) اى الثنى  
 (ابن حول من الضان والمغز) الاخصر من الغنم والاحسن صح الجذع وهو من الضان  
 ابن سمة اشهر ومن الهز ابن حول الخ (و) ابن (حولين من البقر) وعند جمهور  
 الفقهاء هو ما دخل منه فى الثالث كما فى الكافى (و) ابن (خمس) من الاحوال (من الابل)  
 وهكذا انظم الثنايا ابن حول وابن ضعف وابن خمس من ذوى ظان وغنى لكن فى  
 كتب اللغة هو من ذى ظان ما دخل فى السنة الثالثة وذى غنى فى السادسة وهكذا  
 فى المحيط الا انه قال هو من الغنم ما دخل فى الثانية ثم قال هذا كله قول الفقهاء فهم  
 يوافقون اهل اللغة فى الاكثر وفى الزاهدى من الابل ما دخل فى الخامسة والاول اصح وفى  
 الاكفاء اشعار بانها لا يذبح الجدى والحمل والعجل والغنم كفاى المضمرات ولا الوعى  
 الا ما ذكرناه فى الذبائح (ويذبح) للاضحية (الثولاء) بالفتح التى حنت من الشاة وغيرها  
 وكذا الجرباء فى الجرب وانها تذبح بان اذا كانتا سيتين كفاى الكافى والمائل ان  
 يقول باستدراك القيد بالعجفاء (والجماء) التى لا قرن لها حلة وكذا العجاء التى ذهب  
 بعض قرنهما بالكسر او غيره فان بلغ الكسر الى المع لم يجز وكذا العجاء التى لا اسنان  
 لها تعتلن وهذا فى ظاهر الاصول وعن ابي يوسف ان ذهب اكثرها لم يجز وعنه  
 ان ذهب اكثر من النصف جاز كفاى النظم ويذبح مقطوعة اللسان المعتلة وقال  
 الزنجيرى انها الشاة لا البقرة لانه يأخذ العلف باللسان والشاة بالسن كفاى المنية (والخصى)  
 بالنسب متى ذبح العاجزة عن الجماع والصغيرة الانثيين وكذا التى بها الكى والسعال كفاى  
 النظم واعلم ان الكل لا يحلو عن عيب والمستحب ان يكون سليما عن العيوب الظاهرة  
 فما جاوز هينما جاوز مع السكراة كفاى المضمرات (لا) يذبح (عجفاء) لا مخ فى عظمها من  
 الهزال كفاى النظم ولا بأس بالهزولة كما اذا كان لها بعض الشحم كفاى المحيط وقال  
 المرغينانى اذا تناثر شعر الشاة او البقرة فى غير وقتها وكان فى عظمها مخ جاز وعن بعض  
 المشايخ يذبح الحنشى لانه لا ينضج لحمها فى المنية (وعمر جاء التى لا تهشى) برجلها  
 العرجاء (الى المنسك) اى المذبح فلو مشت بثلاث قوائم ووضعت الرابعة وضعاف خفيفا  
 على الارض واستعان بها بتمايل جاز ذكره شيخ الاسلام كفاى الكرمى واعلم انه يذبح  
 غنم لم يكن له احدى الحلمات او ذهبت باقة وآمل فى البدنة فلا يمنع الا اذا ذهب كلتاها كما  
 فى الخلاصة ولا يجزى الجلالة التى لا تأكل الا الجيف كفاى الظهيرة (و) لا يذبح عندهما  
 (ما ذهب) من الاضحية (اكثر من ثلث اذنها او ذنبها او عينها او ايتها) الواحدة  
 اذ لاكثر حكم الكل وعنه ان الربع مانع وعنه الثلث وعنه الزيادة على النصف وهو قولهما  
 وفى النصف عنهما روايتان واختار ابو الليث انه اذا بقى الاكثر منها ومن نحوها جاز

وعليه الفتوى كما في الزاهدى وذكر في فادرة الفتاوى ان كل عيب مانع لها ان كان أكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وعنه لا يجوز وهكذا في النظم وطريق معرفة المقدار في غير العين ظاهر واما فيما فقه قالوا يشد المعيبة بعد منع العلق يوما او يومين ثم يقرب العلق منها قليلا قليلا فاذا رآ من موضع اعلم به ثم يشد الصحيحة ويقرب العلق هكذا فالتفاوت بين الموضوعين ان يبلغ ثلثا فالذاهب ثلثا وان نصفان فصفا فنصف وعلى هذا كما ذكره الزاهدى والكلام مشير الى انه لا ينفك التي ليس لها اذن ان واحد يهمل عن الطرفين انها اذا غلبت بلا اذنين جاز كما في المحيط والى انه لا يجمع ما ذهب من الاذنين على ما قال ابو على الرازى وقال ابن سبعة انه يجمع كما في المنية والى انه لا ينفك العيماء والعوراء والمقطوعة الالية والذنب فلوقلقت بلا ذنب فعن ابي يوسف انه لا يجوز كما في المحيط والمراد من الذنب العظم الطويل فالشعور لم تعتبر الا عند مير الوبرى فانها منه كما في المنية والاصل في العيوب على ما قال بعضهم ان كل ما يزيل المنفعة على الكمال والجمال على الكمال فهو مانع كما في المحيط وهذا كله اذا كان معيبا عند الشراء واما اذا كان بعده فقد منع في حق الدوسر لا الميسر في رواية ابي سليمان واما في رواية ابي حفص فغير مانع اصلا كما في النظم وغيره (وان مات) قبل النحر (احد سبعة) مما اشتركوا في بدنة (وقال ورثته) وهم كبار للسته الباقية (النحر وما عنه) اى عن الميت (وعنكم صح) عنه وعنهم استحسانا فعن ابي حنيفة انه صح وتصدق الورثة حصص الميت وذكر الزعفرانى انه صح عند الطرفين واما عند ابي يوسف فالميت ان اوجبها بعينها اجبر الورثة على التضحية عنه والا فلا وفيه اشعار بان لو اشترى للاضحية ولم يضح حتى مات كان ميراثا عنه فالورثة ان كانوا سبعة فضحوا بها عن انفسهم جاز كما في النظم (كبيرة) ذبيحة ثلاثة (عن اضحية ومثقة وقران) في الحج فله يضح وكذا لو ذبح سبعة عن تلك وعن الاحصاء وجزاء الصيد والمثل والعقيقة او التطوع فانه يضح في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف الافضل ان يكون من جنس واحد فلو كانوا مختلفين وكل واحد متقرب جاز وعن ابي حنيفة انه يكره كما في النظم (وان كل احد هم) اى الشركاء في هذه الصورة او غيرها (كافرا او مریدا الاحملا) يضح ويكون الكل لهما لانه ليس بثمرب وفيه اشعار بان لو كان بعضهم متطوعا وبعضهم مریدا فاشاء العام الماضي جاز عنهم وكل القاضى متطوعا فيتصدق للقضاء بقيمة شاة وسط كما في النظم (ويا كل) الغنى غير الموجب على نفسه الاضحية كما هو المتبادر (منها) اى تلك الاضحية فلا تاكل الغنى الموجب بالنذر او غيره وكذا الفقير النادر والمشتري لهما الا الفقير النادر كما اشرفا اليه والاطلاق

دال على أنه لو ضحى عن ميت بغير أمر من مال نفسه جاز كل المضحى هو المختار لانه  
 المالك والثواب للميت وكذا الوضحى عنه بأمره من ماله والمختار أن لا يأكل لانها ملك  
 الميت فيتصدق كما في المضمرات وغيره (ويؤكل) أي يطعم الغنى المذكور من وشاء  
 استحبابا (ويهب من بشاء) فقير أو غنيا مسلما أو ذميا ماشاء (ونحب التصديق بثلاثا) على  
 الفقراء واتخاذ الضيافة بثلاث آخر للاقارب والادخار بثلاث كالأية والشحم للعيال هذا هو السنة  
 والدرجة للمقتصد بين وادارة السابقين فان يأكل منه بقدر ما يقطر ثم يتصدق بالباقي  
 وأبى أن يأكل ويدخر كله ولعياله وهذا درجة العوام كما في كفاية الشعبي وفيه اشعار  
 بأنه لا ينقص عن الثلث وهو مستحب كما في الاختيار ويستحب أن يأكل منها المضحى  
 كما في الذخيرة وينبغي أن يصر في إلى فقراء الرستاق إذا كان الأضحية فيه فان المعتبر  
 مكانها كما في الخلاصة (و) نذب (تركه) أي ذلك التصديق ويجوز أن يرجع إلى النذب  
 (لذي عيال) أي لمن عليه نفقة جماعة طرفي نذب (توسعة عليهم) أي العيال وفيه اشعار بأنه  
 لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترك نذبا (و) نذب (الذي يبيع من أحسن) أي التضحية  
 أي علم شرائطها وقدر على ذلك (والأ) بحسن (أمر غيره) به وفيه رمز خفي إلى أنه يستحب  
 أن يحضر التضحية بنفسه لانه غفر له بأول فطرة من دمه بالخبر ومن الأدب أن ينوي  
 بها التقرب ويربطها قبل أيام النحر فلن فيه اجرا عظيما ويجتهد في استئمانها  
 واستعظامها ويقلدها ويجالها وأن يكون الذابح طاهرا كما في الزايدى وتتمه الآداب  
 في الذبائح (وكره ذبح كذا) أصحبه لانه فارق بقول ذبح جاز بخلاف المجوس (ويتصدق  
 بجلدها) لانه جزؤها (أو بيعه له) يستعملها كالجرب والمخل والغربال أو يتخذ  
 فروا أو كساء أو حفا أو نطعا أو غيره فلو عمل جرابا وأجره لم يجز وعليه تصديق الاجرة  
 كما في الظهيرية (أو يبيده) أي يبيع الجلد (بما ينتفع به باقيا) كثوب يلبسه وقدر  
 يطبخ به وقيل لا يجوز بيعه بالثوب كما في فاضل خان (فان يبيع) الجلد (بغير ذلك) مما لا ينتفع  
 به إلا ببيع الاستهلاك كالدرهم والمطعمات (يتصدق بشئنه) لان القرية انتقلت اليه  
 وفيه اشعار بكرامة هذا البيع وبأنه لا يبدل اللحم بما يبقى والصحيح أنه كالجلد فلو اشتراه به  
 جاز ولو اشترى ما لا ينتفع به إلا ببيع استهلا كهلم يجز وقيل لو اشترى به طعاما جاز كما في  
 السكواني وذكر في الزايدى أنه قول الطرفين وأما على قول أبي يوسف فالبيع باطل  
 لانه كالموقف وفي المحيط لأبى بيبعه بالدرهم ليتصدق بها وليس له أن يبيعه بها  
 لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك تصديق بها وفي الهنية لو اشترى بالحكم الأضحية شيئا  
 ما كولا فأكله قال على بن أحمد لم يجب عليه التصديق بشئنه استحسانا وقال أيضا  
 إذا دفع اللحم إلى فقير بنية الزكاة حسب عن الزكاة وقال صاحب المحيط لا يحسب في ظاهر

الرواية لكن لو دفع الى غنى ثم دفع اليه بنيتها بحسب \* واعلم انه لا يحمل ان يجوز صوف  
اضحية ولا ان يحمل لبنها وان فعل ذلك يتصدق بذلك ولا يدفع جلد هاور رأسها اجرة  
القصاب ولا ان يحمل له ان يركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق به  
وكذا ان اجر ما كمال السراجية (ولو غلط اثنان وذبح كل) منهما (شاة صاعبه) بأذنه  
دلالة (صح) عن كل منهما واخذ كل مسلوخة من صاعبه (بلا غرم) فلو اكل اثم علما  
فليحمل كل وان تشلما بعد ذلك ضمن كل لصاعبه قيمة شاته ويتصدق كل بتلك  
القيمة ان مضى الايام (وصح التضحية) لنفسه (بشاة الغصب) من ولده الصغير  
او الكبير او عبده المأذون المستغرق الدين او غيره لان الغاصب ملكها بسابق الغصب  
اي ملكه بالضمين مستند الى يوم الغصب السابق فكان التضحية واردة على ملكه  
وقيل انما يجوز اذا ادنى الضمان في ايام النحر وعن اب يوسف وزفر انه لا يصح كفاي  
الكرمان وفيما ذكر من مراد الوداية ظهر ان ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك  
عند اداء الضمان شيء من التنافي كما ظن فانه اعتمد على ما علق في الغصب كما اعتمد  
الكافي عليه وذكر الاداء فقط فتدبر وفيه اشارة الى انه صح بما سرق من احد وعن اب يوسف  
لم يصح كفاي النظم (لا) يصح التضحية بشاة (الوديعة) والعارية والبضاعة والمضاربة  
والزوج والزوجة والرهن والموكل بالشراء والحفظ كفاي النظم لانه ذبح ملك الغير  
فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل يصح بالوديعة كفاي الظهيرة واليد اشار شيخ الاسلام  
كفاي الذخيرة فقال المص متواردا ينبغي ان يصح اذ يصير غاصبا بيقين مات الذبح  
كالاضجاع وبشد الرجل فالذبح وارد على الملك ورد به منع الغصب لجواز ان يكون نحو  
الاضجاع المحفوظ لو سلم كل الذبح واردا على الغصب لا الوديعة ولا يخفى انه غير مرجح  
لكونه منجا على السند ولو سلم منه لكونه سند اقره ودبان المراد الاضجاع بنية الذبح  
كما صرح به في الظهيرة وان الذبح وارد على الوديعة بصورة والمالك المستند معنى على  
ما ذهب اليه المص فتأمل نعم يشك ما ذكره بما تقرر ان الملك في الغصب لا يثبت بدون  
التغيير ولا ينتفع به بلا نقود الضمان وفي ثبوته كلام (وضمنها) اي الغصوبة والوديعة  
اتفاقا للضمان الدال على قطع الخصومة لطافة حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام

\* (كتاب الصيد) \*

عقب به الاضحية لانها واجبة وذامباح الا اذا كان للتلهي فيكون مكروها وهو مصدر  
صاد كضرب وعلم اذا اخذ فهو صائد وذلك مصيد وسمى المصيد صيدا وهو على ما قال  
المطرزي حيوان متنع متوحش طبع لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بالمتع مثل الدجاج

والبطاذا المراد منه ان يكون له قوائم او جناحان يملك عليهما او يقدر على الفرار من جميتهما  
وبالمتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يأنف الناس ليللا ولا نهارا وبطبعها ماتوحش  
من الاهليات ودخل به متوحش بالنف كالطبي لا يمكن اخذه الا بحيلة اى لا يملكه احد  
في القاموس وغيرها الصيد متمتع لملكه فالصيد اعم من الحلال فيشكل ما قال ابن الاثير  
قيل لا يقال للشئ صيد حتى يكون متمتعاً لالا مالكة واعلم من الماء كقول صيد الملوك  
ارانب وثعالب وكلام السكراني ناظر الى انه يطابق على الادمى حقيقة واذركبت فصيدي  
الابطال اى الشجعان وسببه النشاط وحكمه الملك عند الاخذ ولو حكما ثم الصيد بشيئين  
بالحيوان والسهم فشار الى الاول فقال (يحل صيد كل ذى ناب) كالكلب والفهد والنمر  
والاسد والذئب وابن عروس والحنزير وغيرها (و) ذى (نخاب) كالصقر والبازى والباشق  
والحدأة وغيرها وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا نخاب لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يخرج كما  
في السكراني والجرح الا انى مفعن عن التفصيل فالاداء صيد كل سبع واريد ما صاد بالناب  
والنخاب دون ما له ناب ونخاب كما مر في الذبايح (بشرط علمهما) اى علم كل ذى ناب وكل  
ذى نخاب اخذ الصيد بطريق الشرع فكل ما ذكرنا من السباع ان علمن حل صيدهن وعن  
ابن يوسف انه يستثنى منه الحنزير لسكونه نجس العين وكذا الاسد والذئب لانهما لا يعلمان  
لغير المهمة والحساسة وقد يلحق الحدأة بالذئب الكل في المضمرات وغيرها ففي ظاهر  
الرواية امكن تعميم الكل فبشرط العلم لم يخرج الاسد والذئب والحدأة كما ظن وما قال  
السفغاني ان الاسد والذئب لا يتصور فيهما التعليم فقد قال في البيع بخلافه والحنزير عند  
ابن حنيفة ليس بنجس العين على ما في النجس على ان الكلب نجس العين عند  
بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق والباعث على يحل وفيه اشعار بان الصيد يملك باخذه من  
وان لم يعلم كما في المنافع فالاولى توهيد الضمير (وجرحهما) اى قطع السبعين جزءا  
من الصيد ليتحقق ذلك الاضطراب فلو جثا او جثا اى جثا على صدره حتى قتل لم يحل  
قيل هذا عند محمد واما عندهما فيحل والفتوى على الاول كما في الذخيرة ويستثنى منه  
البازى والصقر فانهما لو قتلاه جثا او جثا حل بالاتفاق كما في النظم فما في قاضيخان  
لن الجرح شرطه وبقول البازى حلال لم يحل احد هما على ظاهر الرواية والاخر على  
غيره كما ظن والاكتفاء مشير الى ان الادماء ليس بشرط ومنهم من اشترط ان كانت الجراحة  
صغيرة كما في المحيط وغيره (و) بشرط (ارسال مسلم او كتابي) السبعين فلو انفلت من صاحبه  
فاخذ صيده او قتله لم يؤكل كما لو قتل بلا علم بارسال احد لانه لم يقطع لوجود الشرط كما  
في الصغرى (مسما) حال ما يضل اليه الارسال فيشترط اقتران التسمية به فلو تركها  
عمد عند الارسال ثم جره معها فانزجر واخذته وقتل لم يؤكل وفيه تدكير لما مر من



اشتراط شرائط الذبح فلو ارسل مجوسى او مرتد او مبيى لم يعقل لم يؤكل بخلاف الاخرس  
 كماء المحيط وغيره (على ميتنع) بالقوائم والجنائين (متوشش) اى متفقر اى على صيد  
 (يؤكل) صفة اخرى فيشترط الارسال على الصيد ولو غير معين فلو ارسل على صيد واخذ  
 صيدا اكل الكل مادام في وجه الارسال كماء قاضيخان (و) بشرط (ان لا يشارك)  
 في جرح السبع (المعلم) بفتح اللام المشددة (مالا يحل صيده) من سبع غير معلم او معلم  
 غير مرسل او ترك التسمية عمدا ونحوه فلو ارسل السبع المعلم وشاركه غير المعلم صيد  
 لم يؤكل لانه اجتمع فيه المبيح والمحرم والاعتزاز عنه ممكن فيرجع المحرم احتياطا  
 ولو شتركه في اخذه دون الجرح كره كراهة تحريم على الصحيح كماء المحيط وفيه اشعار  
 انه لو رده عليه ذمى او مجوسى او دابة لم يملك كماء الاختيار لكن اشترط في النظم ان لا يشاركه  
 في الرد من لا يحل صيده كالمجوسى والحربى (و) بشرط ان (لا يطول) للاستراحة (وقفته)  
 اى توقى المعلم (بعد الارسال) فلو كمن واستخفى الفهد في ارساله حتى اخذ الصيد  
 وقتلها اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو ارسل الباذى فبكث ساعة في الكمين ثم اتبع الصيد  
 وقتله فلا بأس بالكله ولو اكل غيرا بعد الارسال او بال لم يؤكل كماء المحيط فالاولى  
 ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الارسال كماء النظم وغيره على ان عدم الطول امر غير  
 مضبوط والحاصل ان شرط هذه المجارحة خمسة العلم والجرح والارسال وعدم  
 المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكل عليه ذكر شرط سادس هو ان لا يقعد  
 عن طلبه بعد الارسال كماء النظم وغيره (وبعلم المعلم) بضم الباء والياء (بترك  
 اكل الكلب) (من ذى التلب) هو فى الاصل كل سبع عقور غلب على النابح كماء  
 القاموس فيشترط فيه ترك الاكل دون سائر السباع كالقهد وغيره كما ظن لانه شرط  
 فيه الترك والاجابة داعيا ومرسلا جميعا لان عاداته الاقتراس والتفارب كماء الاختيار  
 والكرمات وغيرهما وذكر في النظم وغيره ان القهد مستثنى منهن فاذن كالكلب فلا يبعد  
 ان يكون المعنى ترك اكل السبع الكثير الاستعمال وهو الكلب والقهد لا غير وانما  
 لم ينعز عن حكم البواقى (ثلاث مرات) متواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام ولم يعتبر  
 الاقل لاحتمال ان الترك للشع او خوف الضرب فيحمل في الرابع وهذا ظاهر الرواية  
 عن الصائخين ورواية عنه وامتنع ظاهر الرواية في علم السبعين فالتفويض فيه الى رأى  
 المعلم او الصيادين اذ المقادير لم تعرق اجتهدا وانما قال اكل لانه لو شرب من دم الصيد  
 لم يضر وانما ترك مفعوله ليعلم الجلد والعظم والجناح والظفر وغيرها كماء قاضيخان وغيره  
 (ورجوع الباذى بدعائه) اى علم ذى المغلب عند ما يرجوعه الى صاحبه بدعائه  
 اياه والاحسن اجابة الصقر له داعيا ومرسلا فلن كلا منهما بشرط له كماء الكرمات وغيره

والصقور كل ما صيد به من الطائر والبادى بالتحقيق والتشديد نوع من الصقور كما فى  
القاموس وغيره (فان اكل) فى حالة الاصطياد شيئا من نحو اللحم (بعد تركه) اى الاكل  
(ثلاثا) من المرات (تبين جهله) اى ظهر انه لم يصير معلما وانما ترك الاكل لالعلم (فلا يؤكل  
ما قد صاد) ذلك الكلب قبله سواء قد داولا وقيل اكل منه ما صاد قبله بثلاثة ايام  
او اكثر كما فى النظم (و) قد (بقى فى ملكه) فى البيت او المغارة والاوضح الاخصر فيحرم  
مابقى منه ولا يحرم عندهما والاوّل الصحيح كما فى الزاد وفيه اشعار بانّه لا يحرم ما اكل  
اذ الحكم بالحرمة لا يتصور الا فى محل قائم وقد فات المحل بالاكل كما فى السكران واليه  
اشار فى الكافي وغيره. وهنا اشكال فلن الحكم بالشىء لا يقتضى الوجود الا ترى انما الحكم  
بحرية الامة الميتة عند دعوى الولد حر يتما (ولا) يؤكل (ما يصيد) بعده (حتى يتعلم)  
بترك الاكل ثلاثا او بحكم المفوض على المهنيين فلو فر البازى من صاحبه ثم صاد  
لم يؤكل لانه جاهل ثم اشر الى بيان الثالث من الشئتين فقال (وشرط الحل بالرمى)  
اى رمى المسلم او الكتاب السهم الى ممتنع متوشح يؤكل (التسمية) عند الرمي فيشترط  
شروط الذبح ايضا فلورمى صبي او مجنون لم يعقل او مجوسى مسييا وقتل صيدا  
لم يؤكل (و) شرطه (الجرح) فلو دقه السهم لم يؤكل لفقد النكحة وعدم شرط الادماء  
مع الخلاف السابق فى النظم (و) شرطه (ان لا يقعد) الرومى او ما موره (عن طلبه)  
اى المرمى اليه (ان غاب) عن بصره (متحامل لا سهمه) اى حامل اياه وقد توهم من نسب  
المص الى الوهم فى ذلك بظن ان المتحامل بمعنى الحمل غير وارد فان باب الحجاز الشايع  
مفتوح وهو ملزوم لمعنى التحامل الذى هو التكلّف فى الطيران وانما ادرج حمل السهم  
فيه اقتداء بشيخ الاسلام الرامى اذالم يشتغل بعمل آخر واتبع اثر الصيد فوجده وفيه  
سهمه ولا يكون به اثر سبع اكل استحسانا وانما شرط التحامل لتيقن ان الجرح بالرمى  
لا بسبب آخر كرمى آخر ووقوعه على حجر حتى لو علم يقينا ان الجرح برميّه اكل  
وان لم يتحامل كما فى السكران وتام التفصيل فى المحيط وفيه اشعار بانّه لو قعد عنه ثم  
وجده ميتا لم يؤكل وبلن مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة انها مقدرة بنصب  
يوم لوليلة فان طلبه اكثر منه لم يؤكل وفى الزبادات ان طلبه اقل من يوم اكل كما فى  
الخصرات ولما فرغ من بيان حكم الرسل اليه والرمى اليه ميتتين شرع فى حكمهما مخمين فقال  
(وان ادركه) اى الصيد (المرسل او الرامى) فى الاصطياد بالسبع او السهم حال كون  
الصيد (حياد كاه فان تركها) اى التذكية (محمدا) حتى مات (حرم) وهذا اذا تمكن  
من ذبحه بان يكون فى الوقت سعة ومعه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بل لا يجد الا لة  
اسلا او يجد لكن لا يبقى من الوقت ما يمكن من تحصيل الآلة للاستعداد للذبح لم يؤكل

في ظاهر الرواية وعن الشيخين انه يحل وهذا اذا كان فيه من الحياة اكثر مما في المذبوح  
بعد الذبح واما اذا كل مثله فهو ميت حكمافيهل اجماعا كما في الهداية وغيره والكلام  
مشير الى انه لو مات قبل وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكله به  
ناخذ كما في النظم ( كما اذا قتله ) اي مثل حرمة قتله ( معراض بعرضه ) لانه لا يخرق الجلد  
في الاغلب والاحل كما في الاختيار والمعارض كالمحراب سهم له ربع قد ذق ذقنا فاذا رمى به  
اعتبر من كما في المقاييس او سهم بلاريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب  
بعرضه دون حده . كما في القاموس ( او بنسدة ) بضم الباء والدال طينة مدورة  
يرمى بها ( ثقيلة ذات حدة ) وان جر حته لاحتمال ان يكون بثقله وفيه اشعار  
بانه لو كانت خفيفة ذات حدة حل لانه قتل بالحدة فالجاصل ان الموت ان كان  
بالجرح يقينا يحل وان كان بالنقل لا يحل كما لو وقع الشك احتياط فان رماه بسمين او سكين  
فان جر حته بالحده يحل وان اصابه الققاء او المقيض لا يحل الكل في الاختيار ( او رمى )  
صيدا برييا او بجر يابو جرعه ( فوق ) الصيد ( في ماء ) لاحتمال الموت بالماء ( او ) وقع  
بلاهمة بعد الرمي ( على سطح ) او شجر او حائط ( ثم ) وقع ( على الارض ) لانه متردى  
والاصل انه متى دخل على الصيد عسى ان لا يأكل وهنالك لانه لا يجوز ان يقتله  
التردى والسقوط فلو وقع من الهواء على السطح او الارض او الاجر المبسوط ومات حل  
( ويعتبر ) في الحل والحرمة ( الزجر ) اي الاغراء بالصباح على نحو الكلب والفهد لانه  
كالارسال ( فيما لم يرسل ) منه فلو انبعث احد هباب نفسه على صيد فانزجر وزاد طلبه بزجر  
مسلم حل وبزجر مجوسي لم يحل كما اذا لم ينزجر ( ولو اجتبعا ) اي الزجر والارسال  
( من مسلم ) او كئيب ( ومجوسي ) او وثني او مرتد او محرما وتارك التسمية ( يعتبر الارسال )  
لانه اقوى من الزجر فلو ارسل مجوسي لم يؤكل وان زجره مسلم بخلاف العكس وهذا  
اذا زجره المجوسي في ذهابه فلو وقف ثم زجره لم يؤكل كما في النخبة ( وان اخذ ) مرسل  
( غير ما ارسل اليه ) من الصيد ( حل ) لوجود الارسال ولا يشترط التعيين كما مر وفيه  
اشعار بانه لو اصاب غير ما رماه حل كما في قاضي خان ولذا الورمى صيدا فاصابه ونفذ ثم  
اصاب اخر ثم نفذ حل الكل كما في النظم ( كصيد رمي ) السهم والسكين اليه ( فقطع عضو منه )  
كالية ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد ( لا العضو ) المقطوع منه بالجز وفيه  
اشعار بانه لو رمى الى سلك حل المقطوع ايضا لان ميتته خلال وبان العضو ناظر  
بتمامه او تعلق بجذبه فهو بحيث لا يلتزم بالعلاج والاحل الكل وتكثير العضو ناظر الى انه  
قليل بحيث يتوهم بقاء الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكل وعلى هذا الاصل تدور  
المسائل كما في النخبة ( فان قطع ) الصيد ( اثلاثا واكثره ) اي ثلثاه ( مع عجزه ) وثلاثه

مع رأسه ( أقطع نصف رأسه واكثره ) أى الرأس ( أوقد ) أى شق طولاً ( بنصفين  
 اكل كله ) أى المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش حينئذ وفيه اشعار بانّه لو قطع عرضاً  
 بنصفين حل الكل بالطريق الأولى لان الاوداج من القلب الى الدماغ كمام ( وان رمى )  
 صائد ( صيد افرماه ) صائد ( اخر فقتله ) الاخر فلان الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي  
 الاول ( فهو ) أى الصيد ( للاول ) لانه ائخذ وفيه من الى انهما لورميما معا او احدهما  
 بعد الآخر قبل اصابة الاول فقتلاه كان لهما معا كفاى النهاية والى انه لو علم ان القتل  
 بالاول ملكه بالطريق الأولى اذ القتل يضاهى اليه وتماه في الهداية ( وحرم ) عليه  
 لامكان القتل بالثاني ( وضمن الثاني له ) أى الاول ( قيمته ) أى الصيد للانشان ( مجروحاً )  
 تميز عن الاضافة لاحال عن المضى اليه كما ظن ( ان كان الاول ائخذ ) أى اخرجه  
 عن حيز الامتناع جزاؤه ما يدل عليه من حرم وضمن ( والا ) يكن الاول ائخذ بان يبقى  
 مهتناً فرماه الثاني فقتل ( فللثاني ) لانه لا أخذ ( وحل ) لتحقيق الذكاة ( ويصاد ) جواراً  
 ( مايو كل لحمه ) من الحيوان ( وما لا يؤكل ) كالدب والحنزير لدفع الشرع عن الغنم والزرع  
 وانما اخر مسئلة الصيد سيما صيد غير المأكول اشعاراً برعاية حسن الاختتام فانه دال  
 على عدم البقاء

\* ( كتاب اللقيط واللقطة والابق ) \*

عقب به الصيد لانه في الغالب اسم منه ملكا ووجه الجمع والترتيب مما لا يخفى والمعنى لقط  
 اللقيط والتقاط اللقطة وابق الا بقى فاللقيط اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو اخذ  
 شئ من الارض قدر ايمته ولم ترد وقد تكون عن ارادة وقصد كفاى المقائس فهو شئ  
 مأخوذ من الارض وشرعاً لقط لم يعرف نسبته بطرح في الطريق او غيره خوفاً من الفقر  
 او الزنا واللقطة بضم اللام وفتح القاف سماعاً مبالغة الفاعل وبسكونها قياساً مبالغة  
 المفعول كفاى الطلبة وقال الازهرى لم اسمعها بالسكون لغير الليث كفاى المغرب وانما قيل  
 له بالفتح لجعله كالداعى الى الالتقاط وقيل انه اسم للملتقط وبالسكون للملحوظ والاول اصح  
 كفاى الاختيار وذكر في القاموس انها بالضم والفتح والسكون وبفتحيتين اسم مفعول  
 من الالتقاط وكان التاء للنقل فهي لغة الاخذ او المأخذ وشرعاً مال بلاخاف لم يعرف  
 مالكة سواء كان من الحجرين او العروض او الحيوان والابق صفة من ابقى الدب كسمع  
 وضرب ومنع ابقاوا باقاً ذهب بلاخوف ولاكد عمل واستخفى ثم ذهب كفاى القاموس  
 وشرعاً مياؤك من البشر فر من مالكة لسوء خلقه ثم شرع في بيان احكام كل مرتبة  
 فابتدأ بالاول فقال ( رفعه ) أى اللقيط وان لم يخفى هلاكه ( أحب ) وافضل لما فيه

أرفق من الرحم (وان حين هلاكه) بلن وجوده في الماء أو بين يدي سبع (يجب) رفعه  
ويغرض وفي قاضيخان أنه يستحب لو علم عدم الهلاك ويغرض لو علم الهلاك لا محالة  
كالقطة فلن اخذها بلا خوف أحب ومع الخوف يجب وذكر في الذخيرة أن اخذها غرض  
أن خلق الهلاك ومباح أن لم يخف وذا بلا خلاف ثم ظاهر الرواية أن الأخذ أفضل  
وقيل الترك وقيل الأخذ من العدل أفضل وفي المشاريع قيل أن الأخذ أفضل في الحيوان  
والترك في غيره وقيل الأخذ في الغنم والترك في الابل والبقر وفي المصبرات الأول أصح  
وفي قاضيخان هو الصحيح سيما في زماننا والكلام مشير إلى أنها نوعان ما لا يطلب صاحبها  
كالتنوة وقشر الرمان والسنابل الباقية في الأرض بعد رفع الحصاد ويملكها الأخذ  
على المختار كما في كراهية الزاهد وما يطلب وهو ما بحث أنه يؤخذ ما لا يعرف كما  
يأتي (وهو) أي اللقيط (حر) في جميع الأحوال في الشيادة والنكاح والاعناق والجراحة  
والحد ونحوها لأنه آدمي (ال) في وقت الحكم (يجتزأه) أي بحجة أحد على أنه رقيق  
فإنه حينئذ يكون عبد أو حجة بينت أقيمت على الملتقط إذا كان اللقيط صغيرا أو بينة  
على اللقيط وتصديقه إذا كان كبيرا كه في النظم (ونقته) أي اللقيط بالرفع في بيت المال  
فلو اتفق الملتقط بالأمر الامام تبرع فيه وبأمره رجع على بيت المال إذا مات في صغره  
وعليه إذا كبر كما في النظم وفيه اشعار بلن مجرد الأمر بالاتفاق يكفي للرجوع كما قال  
بعضهم والأصح أنه لا يرجع إلا بأمر ويقول على أن يكون ذلك ديناً عليه كما في  
السكراني (وجنايته) من الدينة ونحوها (في بيت المال) كما أن ديته لو قتل خطأ لبيت المال  
وفي العهد للامام أن يقتل قاتله وأن يصالح على الدية وقال أبو يوسف ليس له إلا الصالح كما  
في النظم (وارثه) أي تركته فان بيت المال ليس من الوارث في شيء كما تقر في محل رآه) أي  
لبيت المال لعدم الوارث النسبي أو السببي إلا إذا جعل الامام ولاعه الملتقط فإنه كان له لأن  
من العلماء من قال أنه كالمعتق ولو والى اللقيط الملتقط وغيره بعد البلوغ جاز إلا إذا كان كد  
ولاؤه لبيت المال بلن جنى فعقل عنه بيت المال فإنه لا يجوز كما في المحيط (ولا يؤخذ) اللقيط  
جبرا (من أخذه) الملتقط لأنه سابق اليد فله أن يدفع إلى غيره باختياره ولو دفع إليه  
لم يأخذ منه لأنه يطل حقه بالاختيار كما في قاضيخان (و) يثبت استحقاقا (نسبه) بمجرد  
الدعوة (من يدعيه) أي من الملتقط وغيره إذا لم يدع الملتقط واللقيط هي فإذا مات  
لم يصدق الغير إلا بالحجة وفي تخصيص النسب إشارة إلى أنه لو ادعى أنه عبده لم يصدق  
وفي تذكير الفعل إشارة بلن المرأة لو ادعت أنه ابنها لم تصدق ثم قيل هل إذا كان لها  
زوج أو أفتد ثبت نسبته منها كما في المحيط (ولو) كان من يدعي (رجلين) حرين  
أو عبد ين دعوتهما معا سواء أقاما البيعة أو لا وسواء وصفي أو لا فإنه صار وليا لهما

يرثونها ويرثانه لعدم الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المرأة ان لم يثبت النسب  
من واحدة منهما كما قالوا ما عنده فيثبت منهما لكن عند التعارض لابد من حجة هي  
نصاب الشهادة في رواية وامرأة في رواية فان اقامت البينة ثبت نسبهما كما في المحيط  
والى انه لو ادعى اكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا عند ابي يوسف واما عند محمد  
فقد ثبت من الثلث لا الاكثر وعن ابي حنيفة يثبت من الاكثر كما في النظم (او) كان  
من يدعى (ممن يصف منهما) اى الرجلين متى الاداء الا ان يصف احدهما فان ظاهره  
ان النسب يثبت منهما ولو وصف احدهما وكون العطف بالواو لا يغنى عن الحق شيئا  
كما ظن (علامة) ملصقة (به) اى بجسد اللقيط وفيه رمز الى انه لو وصف واحدا ولو في  
بعض يثبت منهما كما في المحيط فمن الظن ان كون الوصف مطابقا للواقع مجرد تأكيد والى  
انه لو اقام احد من المذمومين بينة يثبت منه بالطريق الاولى كما في المضمرات (او) كان  
المذموم (عبدًا) فيكون معطوفا على رجلين والفضل ليس بقادح كما ظن (وكان) اللقيط  
(حرًا) لانه قد تلذله الحرّة فلا يبطل الحرية الظاهرة بالشك كما في الهداية وفيه اشعار بان  
لو ظهر ان زوجته أمة كان او عبدا كما قال ابو يوسف واما عند محمد فحر كما في الذخيرة  
والسلام يشير الى انه لو ادعى عبد وحر فالنسب يثبت منه لامن العبد كما في الكافي (او)  
كان المذموم (ذميًا وكان) اللقيط (مسلمًا) تبعًا للدار (ان لم يكن) اى لم يوجد (في مقرهم)  
اى الذميين كمصر لهم او قرية او متعبد كبيت نارا او كنيسة وفيه اشارة الى انه لو ادعى مسلم  
او ذمي فالنسب من المسلم والى ان اسلام اللقيط وكفره باعتبار المكان وهذا ظاهر الرواية وفي  
رواية اعتبر الواجد لان المذموم اقوى وفي رواية الاسلام نظرا للصغير كما في الاختيار والى  
انه لم يعتبر الزنى ومنهم من اعتبر فلو كان عليه زنى اهل الشرك كان كافرا ولو وجده مسلم  
في المسجد كما في المحيط (وما شد) من المال (عليه) اى اللقيط كان (له) عملا بالظاهر  
وفيه اشعار بان له لو شد على دابة هو عليها كان الكل له وعن محمد ان كان بحال يستمسك  
عليها كان له والا فلا كما في المحيط (مصر في اليه) اى مصر في الملتقط الى ما يحتاج اللقيط  
اليه من الطعام والكسوة وغيرهما فالاولى بامر القاضي فانه قيل لا يحتاج الى امره فان  
المال له ويتم صدق في نفقة مثله كما في الاختيار (وللملتقط) من الاجنبيين وبه ظهر فائقة  
التقديم (قبض هبته) وصفقته لانه دفع محض ولذا يملكه امره ووصيه (وتسليمه  
في حرفة) نظر الاله (لا) يجوز له (النكاح) لعدم القرابة والسلطنة فانكحه السلطان  
ومهره في بيت المال وفي الذخيرة لا يأمره بالحنث والاضمن ان ملك وقيل هذا اذا لم يعلم  
انه ملتقط والاضمن (و) لا (تصرف ماله) اى تصرف في ماله من التجارة اعتبارا له بالام  
ففي السلام تسامح (ولا اجارته) اى اللقيط اياخذ الاجرة لنفسه اعتبارا بالعم بخلاف

الام فان لها اجارته وانما اعاد كلمة لارد الما قال القدوري ان له اجارته والاول اصح كما  
 في الاختيار ثم شرع في الثاني من مباحث الكتاب فقال (واللقطة) المعهودة ولو كثيرة  
 (امانة) بالاتفاق لا يضمنها الملقط الا بالتعدي او المنع بعد الطلب (ان اشهد) عند القدرة  
 شاهد بن (على اخذه لم يرد على ربها) فلو وجدها في طريق او غيره وليس فيه احد  
 اشهد عند الظفر به فاذا ظفر ولم يشهد ضمن الا اذا ترك الاشهاد لحوق ظالم كما  
 في قابض خن وقيل اذا اعتقد مع الاشهاد انه يأخذه لنفسه فهو ضامن ديانة كما في المحيط  
 وكيفية الاشهاد ان يقول اشهد اني اخذتها للرد او من سمعتم انه يطلب شيئا او لقطة  
 فدلوه على او عتدي لقطه كما في الزاهد وغيره (والا) يشهد عليه (ضمن) بعد الهلاك  
 عنده لانه غاصب في الاخذ (ان يجد المالك اخذها للرد) اي انكر قول الملقط اني اخذتها  
 للرد اليك وقال محمد انها لم تضمن لانها امانة على كل حال فالقول له مع اليمين وابو يوسف  
 مع محمد في الاصح والاول الصحيح كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان البالغ والصبي  
 في الضمان بترك الاشهاد فاشهد ابره او وصيه وعرفي ثم يتصدق كما في المنية والى انه  
 لو صدقه المالك لم يضمن وذا بالاتفاق كما لو اقر انه اخذها لنفسه فانه ضامن بالاتفاق  
 والى انه لو ردها الى مكانها ثم ملكت لم يضمن قال الحاكم هذا اذا ردها قبل ان ينتقل  
 عن ذلك المكان والافق ضمن وعن محمد لو مشى ثلاث خطوات ثم رد بريء وقيل  
 هذا التفصيل فيما اذا اخذها لنفسه واما اذا اخذها للرد فلم يضمن اصلا كما في المحيط  
 (وعرفت) اي وجب تعريف اللقطة التي تبقى كالتحصيل ونحوه كما ذكره المص بان ينادي  
 جورا في كل جمعة من ضاع له شيء فليطلبه عندي كما يشير اليه في النخبة فلا حاجة  
 الى ذكر جنسها وصفتها (في مكان وجدته) تلك اللقطة فيه فانه اقرب الى الوصول  
 (وفي العجم) اي مجامع الناس كابواب المساجد والاسواق فانه الى وصول الخبر اقرب  
 (مدة لا تطالب بعدها) اي زمانا يظن ان صاحباها لا يطلب بعده هو المختار كما في الاختيار  
 وغيره وهو الصحيح كما قال المص وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية انه عرفها سنة  
 نفيسة كانت او خميسة وعن اصحابنا ان كان اقل من عشرة دراهم عرفها بقدر  
 ما يرى كما في المضمرات وعنهم انه عرف المائتين او اكثر منه سنة واقل عشرة الى اشهر وثلاثة  
 عشر ايام والى دوانق ثلثة ودانق يوما وعن السرخسي انه عرف ما دون درهم يوما  
 وفي نحو فلس ينظر بمنه ويسره ثم يضعه في كنف فقير كما في السكراني وفي نحو تمرة تصدق  
 مكانها او اكها ان احتاج كما في المضمرات وفي نحو عنب الكه ساعة ولو غنيا كما في النظم  
 ثم اختلف في التقدير من قدر المدة بلحول ونحوه فقيل عرف كل جمعة وقيل شهر وقيل  
 سنة اشهر كما في المحيط وقال الحلواني ان يكتم عن التعريف بالاشهاد ومثل في السمر

الكبير وفي لفظ المجهول اشعار بانه لو عرفها غيره بامر مجاز اذا عجز كما في النخيرة وجاز دفعها الى امين وله استردادها منه وان ملكت في يده لم يضمن كما في الهبة (و) عرفت (مالا يبقى) من لقطه تطلب (الى ان يخفى فسادها) اى الى مدة يتظن انها تفسد فيها ولا خلاف في ذلك فلو وجد اللحم او اللبن او الفواكه الرطبة ونحوها عرفت الى تلك المدة كما في المختار ولم يتمناول الثمار الساقطة تحت الاشجار في الامصار والمختار انها اذا لم تكن مما يبقى يجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الرساتيق وامام على الاشجار فلا يؤخذ في موضع ولا بأس بالانتفاع عن التفاح والكمثرى النوى في نهر جاز كما في المحيط لكن في النظم لو كانت مما لا يبقى باعها بامر القاضى ثم حفظ ثمنها (ثم) اى بعد مضي مدة التعريف (يتصدق) الملتقط بها ان شاء اياها الى المستحق بقدر الامكان فان الثواب يصل اليه الان الافضل ان يحفظ ليحجى صاحبه فلان التصديق رخصة والحفظ عزيمة كما في الكرماني وفيه اشعار بانه بعد المدة لم يدفعها الى الامام وفي النوادر يدفع اليه فلان قبل فله التصديق والاقران من غنى كما في النخيرة (فان جاء بها) بعد التصديق (اجاز) اى وكان الثواب له (اَوْضَحُ الْاَخْفِ) الملتقط او الفقير اذا ملكته فاذا لم تملك اخذها من الفقير وقال ابو جعفر اذا تصدق بامر القاضى لم يضمن وليس بصواب فانه لو تصدق القاضى ضمن كما في النخيرة والا كتمناع مشير الى انه لم يجب على الملتقط الا بصاء فان كان يرجو وجود المال ك وقال مشرف الاثمة انه يجب عليه كما في الهبة والى ان كلام الملتقط والفقير لم يرجع على الاخر بعد التضمين كما في الكرماني (وما انفق) الملتقط على ما لا يوجر من اللقطة في مدة التعريف (بلا اذن حاكم) اى سلطان او قاض (تبرع) فلا يرجع الى ربها (و) ما انفق عليها (باذنه) فهو (دين على ربها) فله الرجوع وهذا ليس من عطف المفرد ولو سلم فالفضل لم يقدر كما ظن وفيه ايماء الى ان الحاكم انما امره بالانفاق بعد ما تحقق كونه لقطة وذلك بالبينة وان قال لا بينة لى فلان قال له انفق عليها ان كنت صادقاً فحينئذ له الرجوع والا فلا والى ان مجرد امر الحاكم بالانفاق يكفي للرجوع والاصح انه لا يرجع الا ان يجعل ديناً عليه كما في النهاية (واجبر القاضى) ولو حكم كما اذا اذن الملتقط ان يوجر (ماله منفعة) وامكن اجارته للمالك في رأى القاضى في نحو ابل لقطة (وانفق عليها) من بدل الاجارة ليمضى الملك والاولى عليه فان ما ذكر (كالا بقاء) في ان اجره القاضى وانفق عليه من بدل الاجارة كما في الهداية لئلا يكون في المحيط انه انفق عليه من بيت المال لانه لو امره القاضى بالكسب ابقى ثانياً وفي الاختيار لو حبسه السلطان مدعولم يحجى ربه باعه وانفق عليه من بيت المال وجعله ديناً عليه اوفى ثمنه ولا يوجره خوفاً لالباقى ويحتمل ان يكون التشبيه في الانفاق باذن وبلا اذن



وهل يصدق القاضي الرادنه عبد آبقى بلاينة أختلق المشايخ فيه وإذا صدقه يحبس به  
 بطريق التعزير كافي المحيط (وما لا منفعة له) من لقطه (أذن) القاضي للملتقط (بالانفاق)  
 عليه (أن كان) الانفاق (أصاح) لما لك من البيع ورجع عليه بأذنه أو يجعله ديناً وهو الأصح  
 علواً أنها امر بالانفاق يومين أو ثلاثة على قدر ما يرى رجاء أن يظهر ماله كفاً فإذا لم يظهر  
 أمر ببيعها لأن دائرة النفقة مستأصلة فلا نظر في الانفاق مدة مديدة كما في الهداية  
 (والأ) يكن الانفاق أصاح لاستفراق النفقة (باع) القاضي أو أموره وحفظ الثمن  
 للمالك وفيه إيما إلى أن المالك إذا جاء لم ينقض البيع فلو بيع بلا أمر القاضي كان له تنفيذ  
 البيع قائمة وتضمن البايع أو المشتري بالثمن هالكه كافي المحيط (ولم ينفق) عليها بشرط  
 الرجوع أو بدونه (عيسها) أي اللقطة عن ربه إذا جاء (أخذ النفقة) لأنه كالبيع فإن امتنع  
 بيعت كالرهن (فلن هلكت) اللقطة في يد الملتقط (بعد الحبس سقطت) النفقة  
 فلو هلك قبل الحبس لم تسقط لأنها أمانة (فإن بين مدعيها علامتها) أي أن وجد  
 رجل دراهم مثلاً وادعى آخر أنها له وسعى ورثها وعندها ووعاها ورباطها (حل)  
 للملتقط (الدفع) إلى هذا المدعى وإن لم يصدق فلو دفع إليه أخذ منه كفيلاً وفيه أشعار  
 بأنه لا يجبر على الدفع ولا خلاف فيما إذا لم يصدق وأما إذا صدقه ففي الجبر اختلاف  
 المشايخ ثم لو دفع إليه وجاء آخر وأقام بينة أنها له أخذها من المدفع إليه ولو هلكت كان له  
 تضمين كل ورجع المدعى على الأصح على المدفع إليه وهو لم يرجع على الملتقط بلا  
 خلاف كما في المحيط (ولا يجب) الدفع إلى مبيّن العلامة (بلا حجة) والأحسن وجب  
 بحجة (وينتفع) الملتقط (بها) أي باللقطة بعد التعزير حال كونه (فقيراً) كما ينتفع بها  
 فقير آخر بصرفه إليه والاطلاق مشعر بأنه ينتفع بها بلا أمر الحاكم وذكر في النظم وغيره  
 أنه لم ينتفع عند العامة وينتفع عند بشر لأنه محل وفي الظهيرية لوباعه الفقير وانفق  
 الثمن على نفسه ثم صار غنياً لم يتصدق بمثل على المختار (والأ) يكن الملتقط فقيراً  
 (تصدق) بها بعد التعزير ولو بلا إذن القاضي وقدم (ولو) كان التصدق (على)  
 الفقراء من (أصله) من الأتباع والامهات (وفرعه) من البنين والبنات (وعرضه) من  
 الزوجات كافي الكافي وغيره لكن في الكامل وغيره أن مال اللقطات يصرف إلى أدوية المرضى  
 الفقراء ونفقتهم ونفقة اللقطة وجنابته وأكفان الموتى ودفعهم وكفاية من عجز عن  
 الكسب وغيره من مصالح المسلمين لا إلى من يفرض له نفقة وأعلم أنه لو أخذت امرأة ملاءة  
 امرأة تولى ملاءتها يجوز للثانية أن تنتفع بها إلا إذا تصدقت على ابنتها الفقيرة مثلاً ثم  
 تهبها منها فح تنتفع بها وكذا في المكعب إذا سرق وترك مكعب عوضاً قيل هذا إذا كان  
 المكعب الثاني مثلاً الأول أو أوجد أو ما إذا كان أحدهما فينتفع به بلا تكلف لأنه راض

بذلك ومن اتخذ برجهم فما يأخذ من فراها يصرف الى نفسه فقيرا والى غيره  
غنيا وحل شراؤه من الفقير كما في الظهيرية ثم شرع في الاخر من المباحث فقال (ونب  
أخذ الأبق) لان فيه احيا خلق المالك (لمن قوى عليه) اي قدر على اخذ الأبق  
فلو ادعى انه عبده واقام بينة قبلت والحصم هو القاضي عند بعضهم وينصب له خصما  
عند بعضهم ولا يدفعه اليه الا ان يخلق بالله ما يابعه ولا وهبه ولو ادعى بلا بينة واقر  
الأبق بانه عبده دفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل التخيير  
عند بعضهم كما في التخيير واخذ منه السكيل لانه دفع بما ليس بحجة بخلاف الأول وكذا  
في اخذ السكيل فيه روايتان والاحوط ان يأخذ كما في المحيط (وترك الضال) وهو المملوك  
الذي لم يجد سبيلا الى منزل مالكه (قيل أحب) اي قال بعض المشايخ انه افضل لانه  
يستقر مكانه الى ان يجد مالسه وقال بعضهم ان اخذه أحب لثلا يصل اليه يد الجاني وفيه  
اشعار بانه يأخذها ويحفظها ولا يدفع الى الامام وقال الامام الخواري له ان دفع اليه  
وقال السرخسي ينبغي ان يدفع اليه كما في المحيط واعلم ان الضال في النفقة كالأبق كما فصلنا  
الا انه لا يباع كما في النفق وغيره (و) وجب على المالك (لرأده) اي الأبق فان الراد لا يستعمل  
في الضال (من مد سفر) او أكثر (اربعون درهما) لا غير فلو صالح على خمسين لم يجز  
الزيادة بخلاف الصالح على الأقل كما في المصارف ولو كان الراد رجلين نصف المبلغ بينهما  
كما انه لو اشترك الأبق بين رجلين كان المبلغ على قدر نصيبهما وفيه اشعار بانه لا شيء  
للمعين والمراد من الراد من لا يجب عليه ان يجيء بالأبق فلو جاء به سلطان او حافظ طريق  
او أمير قافلة او وصي يقيم واحد الزوجين او الولد او من في عياله من الأب والابن والاخت والجنبي  
وغيرهم ليس بشيء عكما لو قال لغيره ان وجدته غنمه والأبق اعم من القن والمذبر وأم الولد  
والسكبير والصغير العاقل والمحجور والمأذون ورد الامة مع الرضيع كردها وليس لراد  
المكانب شيء لانه باعتبار مالته السكيب وهو احق بكسبه والمتبادر ان يسلمه الى المولى فلو  
جاء به الى مصر ثم ابقى منه قبل التسليم فاخذ به جل وسلمه اليه ليس للأول شيء بخلاف ما اذا  
جاء به ففصص منه غاصب وسلمه الى المولى فانه اخذه وتماه في المحيط (وان لم يعط لها)  
اي لم يساو قيمة الأبق اربعين درهما وهذا عند ابويوسف واما عند محمد فينتقص  
من قيمته درهم ثم يودي الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة وفيه اشعار  
بانه وجب الاربعون لو كان هذا قيمته على ما قال ابو يوسف واما عند محمد فينتقص  
ادهم كما مر (ان شهد) الراد عند اخذ وقال عند الشاهد بن (انه) عبد أبق (أخذه للراد  
الى المالك وفيه اشعار بان الاشهاد واجب وهذا عنده علاقلهما كما في المضمرات وأشار  
في الاختيار الى ان محمد اعم ابي حنيفة (و) لراده (من أقل منها) اي مائة السفر (بقسطه)

أي بنصيب الأقل من مدة السفر فيقسم الأربعون على ثلاثة أيام يبلغ كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث درهم فيقتضى بذلك أن ردهم من مسيرة يوم وهذا إذا اختصا عند القاضي والأفان اصطحا على شيء فقل ذلك إليه أشار في الأصل واختاره بعض المشايخ وقال بعضهم يفوض إلى رأي الإمام وهو الصحيح والاطلاق مشير إلى أنه لا فرق بين أن يأخذ في المصر وخارج مصر وعنه لو أخذ في المصر لم يشي كمال في المضمرة (فإن أبق) إلا بقی (منه) أي من الأخذ المشهود وأما في يده (لم يضمن) لأنه أمانة وهذا لم يستعمل الحاجة نفسه والأفقد ضمن كمال في القنية (فإن لم يشهد) إلا أخذ عند الأخذ مع التمكن على ذلك (فلا شيء) كما أشار إليه (وضمن) عند الطرفين خلافا لابي يوسف لأنه غاصب (أن أبق منه) وعلم كونه أبقا فلو أنكر الهولي أباقة فالقول له والأخذ ضامن إجماعا كمال في الذخيرة وغيره وفي قوله أبق منه الدال على الذهاب رعاية حسن الاختتام

\* (كتاب المفقود) \*

أخوه عباسي ولم يجمع مع المناسبة التامة لقلة وقوعه والمعنى فقد المفقود (هو) والتفقد المعلوم من فقده فقدا وفقدانا بالكسر عدمه كمال في القاموس ويقال فقدته إذا أضلته أو طلبته وكلاهما متعق فانته قد أضله أهله وهم في طلبه كمال في الظهيرية وشريعة (غائب) أي بعيد عن أهله ولم يذكر الغائبة لأنه من الأحكام المشتركة ولم يكن تغليباً كاطن والألکان مجازاً لا قرينة (لم يد راثره) أي لم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه ثم أشار إلى حكمه فقال (حي في حق نفسه) أي فيما يتعلق به من الأموال وغيره بالحكم الاستصحاب النفي الحكم ببقاء الأمر الثابت وهو غير مثبت استنبه دافع (فلا تنكح عرسه) ولا اختها من زوجها إذا النكاح معلوم والموت مجهول (ولا يقسم ماله) بين ورثته (ولا تفسخ إجارته) ولو لم يكن له وكيل (يقيم القاضي من يقبض حقه) أي يعين وكلا يقبض غلاته وديناراً قر به مديونه ولو لم يقبضه فلا يخاصم في الدين المجهود الذي يعقد المفقود ولا في نصيبه في عقار أو عروض في يد رجل لأن وكيل القاضي بالقبض ليس وكلاً بالخصوصة بالأجماع لكن لو قضى به نفق وتماه في المحيط (ويحفظ ماله ويبيع) القاضي (ما يتخلى فساداً) من ماله كالعروض والثمار وقيل لو نقض وعبد وأرضه يضمن الأيام جاز بينه وفيه أشعار بأنه لا يبيع ماله للنفقة وعن الوهري الأولى أن لا يبيع ويظهر أن باع نفق وعنه باع لبينه كما إذا علم كونه حياً غائباً منذ سنين بلا رجوع كمال في النية (وينفق) القاضي من نحو دراهم وثمان مائة فساداً (على ولده وأبويه وعرسه) وغيرهم ممن يستحق النفقة في حال حضوره بلا قضاء القاضي فلا

ينفق على الاخ والاخت والحال وغيرهم ممن لا يستحقون النفقة الا بالقضاء (ميت في مق  
غيره) اذا الاستصحاب دليل ضعيف غير مثبت (فلا يرث) المفقود (من غيره) اي بوقوف  
(قسطه من مال مورثه) في يد عدل لا يمكن حياته فلموات رجل وترك بنتين وابناء مفقودا  
اعطى نصف التركة لهما ووقف النصف الاخر (الى تسعين سنة) من وقت ولادته كما  
قال محمد بن فضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى وعن ابي حنيفة الى ثلثين سنة وعن بعضهم  
الى ستين وقال الى سبعين وعن الثلثة الى ثمانين سنة وعليه الفتوى في زماننا وعنهما الى مائة  
وعن المتقدمين الى مائة وعشرين سنة الكل في المضمرات وهذا ظاهر الاصول كما في النظم  
وعن محمد الى مائة وعشر وعن ابي يوسف الى مائة وخمس كما في ضوء السراجية وعن  
ابي مطيع الى مائة وسبع كما في المشاريع وفي ظاهر المذهب الى موت الاقران كما في الهداية  
وهذا امر وى عن محمد ف قيل موت جميع الاقران في جميع البلاد وقيل في بلدة وهذا ارفق  
وقال شيخ الاسلام انه احوط واقيس كما في النخبة وقال بعضهم يقوّض الى رأى القاضى  
كما في الينابيع وقال مالك والاوزاعي الى اربع سنين فينكح عرسه بعدها كما في النظم فلو  
اقتى به في موضع الضرورة ينبغي ان لا بأس به على ما ظن ويشبه موته باقامة البينة  
على وكيله او من في يده ماله كما في المحيط (فان ظهر) المفقود (حيا) بالبينة او غيرها (قله  
ذلك) اي قسطه الموقوف من مال مورثه اى ثبت ملكه في ذلك (وبعدها) اي بعد  
مضى هذه المدة (يحكم بموته فيما) كل (له) من الحقوق ظرفي يحكم (يوم تمت المدة)  
التسعون ظرفي موته (فتعتمد عرسه) كما تعتد (للزوجة) اربعة اشهر وعشر اشهر ان  
وغيره او وضع حمل وفي الفاء اشعار بان ابتداء العدة مما يلي المدة المذكورة وفيه دلالة  
على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضى كما قال شرف  
لائمة وغيره وقال نجم الاثمة ان القاضى عبد الرحيم نص على انه يتوقف عليه كفاي النية  
(ويقسم ماله بين من يرثه الا ن) اى ورثته الموجودين عند مضى تلك المدة فلا يرث  
منه من مات قبله (و) يحكم بموته (في مال غيره من حين فقده) اي المفقود لانه مسمى  
بالاستصحاب الغير المتيقن (فيرد ما وقف له) من القسط (الى من يرث الغير) اي ياخذ  
الارث من ذلك الغير المهرث (عند موته) اى ذلك الغير وفيه مع رعاية حسن الاختتام ما  
نطق به الخبر من لطافة ان القاضى في الاعلى ميت والله اعلم

\* ( كتاب القضاء ) \*

اخره عما تقدم لان الصالح به غائب لم يد رآه ولذا قيل انه اعز من الكبير بيت الاحمرم  
والزمرد الاخضر وهو مدودو يقصر وقد اختلفا كثيرا في اللغة في معناه وآل اقول جميعه

الى انه اتهم الشئ عقولا او فعلا وقال ائمة الشرع انه قطع الخصومة او قول ملزم صدر عن ولاية عامة ( اهل اهل الشهادة ) اى المستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك وانما جعل على نحو قوله بنونا بنونا اشعارا بكمال البالغة فيشير الى ان القضاء مثل الشهادة فيها ذكرنا من اشراط شروط الاهلية وكذا في شروط التحمل وهى المشاهدة والضبط والاداء وفي شروط القبول وهى العدالة وغيرهما كمالى النهاية وغيرها وفي الكرماتى ان شروط التحمل العقل اى حسن النظر فى العساقبة والضبط اى حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والعدالة اى الاجتناب من محظورات الدين وفيه رمز الى ان كل شاهد صالح للقضاء ولو جاهلا فلو لم يصالح غيره كان واجبا عليه ولو وجد الصالح فمخير فيه ولو كان ذلك اصالح فمستحب ولو كان غيره اصالح فمكر وهو لو علم عجزه عنه فحرام ما فى الاختيار وغيره ( ويصحان ) اى ينفذ القضاء ويجوز قبول الشهادة ( من الفاسق ) اى المسلم الذى اقدم على كبيرة واصبر على صغيرة وفيه اشعار بان قضاء المستور صحيح بلا قبض كمالى الكشف وبان الغد الشرط الاول لوقوع هذا ظاهر الرواية وفي النوادر عن اصحابنا انه لا يجوز قضاؤه كمالى الاختيار ( لكن لا يقبل ) الفاسق القضاء وجوبا وفيه اشعار بان الوالى اثم فى تقليده كما ذكره المص واليه اشار ما فى قسمة اليمانية من ان القاسم يجب ان يكون عدلا لانه من عمل القضاء والتقليد جعل القلادة فى العنق وشرعنا حكمه والى يكون فلان قاضيا فى موضع كذا ( ولا تقبل ) شهادته اى لا يجب قبولها لكن يجوز كمالى كشف المنار وذكر المص انه ياتى اثم بالقبول فان العد التشرط لوجوب القبول لالصحة وفيه اشارة الى ان القاضى والمفتى اثنان بالرواية امر جوهرة كما افاده القاضى الامالى والى انه لا يقبل فتوى الفاسق لانه من الديانات وقيل يقبل لانه يتحرز عما ينسب الى الخطاء كمالى الاختيار ( ولو فسق العدل ) اى صار فاسقا بالرشوة او شرب الخمر او الزنا وغيرها بعد كونه عدلا ( يعزل ) اى يجب على الوالى عزله فلا ينزل به كمالى الظهيرية وغيره وذكر فى الهداية والمغنى انه يستحق العزل يعنى فيكون عزا او كما فسر العلامة الكردى على ما فى النهاية وهى اظاهر الرواية وقوله مشائخنا كمالى الواقفة وهو الصحيح وعليه الفتوى كما فى الواقعات وفيه اشعار بان حكمه نافذ بعد النسق كما قال البرزوى وذكر المحصن انه باطل فيما ارتشى لافى غير موهبه اخذ الخلوانى والسرغسى كمالى العمادى ( وقيل يعزل ) القاضى اى ابتداء لصبر ورته فاسقا وهى امروى عن الائمة الثلاثة ( ومن اخذه ) اى القضاء ( بالرشوة ) مثل ثلث اسم من الرشوة بالفتح كمالى المقاييس ففى لغة ما يوصل به الى الحاجة بالمصانعة اى بان تصنع له شيئا ليصنع لك شيئا آخر كما قال ابن الاثير وشريعة ما يأخذنه

الاخذ ظاهرا بجهة يدفعه الدافع اليه من هذه الجهة وتامره في السكران فلم ير تشي الاخذ  
 والراشي الدافع (لا يصير قاضيا) على الصحيح فلو قضى في اجتهادية لم ينقض فلقاض آخر  
 ان يبطل كماله وقضى بالشفعاء عند بعضهم كما في الفصولين واعلم ان مادفع المالتود وهو  
 حلال من الجانيين واما الصيرورته قاضيا وهو حرام ومنها واما الخوق على نفسه او ماله فهو  
 حرام على الاخذ بلا خلاف حلال للدافع عند الاكثرين واما اليسوى امره عند الوالى  
 فلن كان ذلك الامر حراما فحرام على الجانيين وان حلالا فحرام على الاخذ ان اشترط  
 وحلال للدافع عند بعضهم وحرام عند الاخرين الا ان يستأجره مدة معلومة بما يدفع اليه  
 فانه حلال للدافع وكذا الاخذ عند الاكثرين ومكره عند غيرهم والرشوة لا تملك ولذا  
 كل لها الاسترداد ولو اصاح امره كماله المعنى والنهاية وغيرهما (والاجتهاد) وان قال به  
 بعضهم (شرط للاولوية) لكن يجب ان يكون عالما بالفقه موثوقا به وعن ابي يوسف  
 ان المتورع احب الى من المجتهد وان كونه عالما بالفرائض يكفي وقيل يجوز تقليد الجاهل  
 والاولى ان يكون عالما كما في الاختيار والاجتهاد لغة تحمل الجهد اى المشقة وشريعة  
 بنى الفقيه تاه طاقته بحيث يحسن من نفسه العجز عن الهز يد علمه لتحصيل ظن بحكم  
 شرعى وشرطه ان يكون عالما بالمعاني مقدار خمسمائة آية وثلاثة آلاف حديث واردة  
 في الاحكام ويكون عالما باقسامها الفقه بان يعلم معاني المفردات والمركبات وخواصها في الافادة  
 فيشترط علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب  
 وعاداتهم في الاستعمال وشريعة بان يعلم المعاني المؤثرة في الاحكام وان يكون عالما باقسامها  
 من الخاص والمشتراك والمجمل وغيرهما وباقسام سنن الحديث وعالما بحال الرواة الا انها  
 كالمتعذر في هذا الزمان لكثرة الوسائط فالاولى الاكتفاء بتعديل الائمة الشفعة  
 كالطحاوى وغيره وعالما بوجوه القياس بشرائطها واحكامها واقسامها وعالما  
 بالاجماع وموافقة للاحتراز عن مخالفته وهذا اذا اجتهد في جميع الاحكام اما اذا اجتهد  
 في حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فشرطه العلم بوجوه القياس وما يتعلق  
 بذلك ولا يشترط علم السلام ولا علم الفقه وان حصل به منصب الاجتهاد في زماننا بمجرد  
 ممارسته كماله الكشف وغيره ولما قال الامام السرخسي لو اجتمع حفظ البسيط مع العلم  
 بمنه بامتنان معين في احد لكان له هذا المنصب كما في شرح ادب القاصى وقيل المجتهد  
 من قدير على اتين حجة قويه كتابية او خبرية او قياسية لصحة قوله كماله النظم (ولا يطلب  
 القضاء) اى لا يميل احد اليه بالقلب وفيه اشعار بان لا ينبغي ان يميل اليه باللسان بالطريق  
 الاولى في غاية البيان الطلب بالقلب والسؤال باللسان وفي المضمرات ان الطلب  
 عن الامام والسؤال عن الناس كلاهما مكره وبانه لا يحل الميل بالشفعاء كماله الخلاصة

قال ابن عمر رضي الله عنهما اني اعوذ بالله ان يجعلني قاضيا وقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان قاضيا فقصى بالعدل فبالحرى ان ينقلب منه كفافا فها راجعه بعد ذلك وقال عليه النخبة من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين رواها الترمذي وتاويل بعض المحققين انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت جميع دواعيه الخبيثة وشهواته الرديئة مؤكلا لذلك فانه قلما يوجد المتصف به عند المنصف ( وانما يدخل فيه ) اي لا يدخل في القضا الا ( من يثق عدله ) اي يعتمد عليه والاحسن بعدله وفيه اشارة الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق بعدله وذكر قاضي خان انه يكره عند استجماع شرائطه والى انه لا بأس بالدخول فيه لانه فرض كفاية لكنه مع ذلك واجب الترتك كما في الكرمات والا كفتاء مشعر بانه جاز بلا اجبار خلافا للكرخي والحصافي وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار ابي حنيفة وقد امتنع عنه حتى ضرب اسواطه ومحمد اياه حتى قيده نيفا وخمسين يوما وقال مشايخ بلادنا لا بأس به اذا كان صالحا له آمان من نفسه الجور ومن غيره المنع كما في الخلاصة ( ومن قلد ) القضاء ( سأل ) من المعزول او واحد من ثقائه والاثنان احوط ( ديوان ) اي خريطة فيها المحاضر والسجلات والصكوك ونسخ نصب القوائم وتقدير النقات وغيرها من دونت الكلمة اي ضبطتها اصله دون فهر بوا من التضعيف الى ابدال الواو ياء استثقالا كما في الازهير واليه اشير في الصحاح وغيره يمكن في الغاموس انه مكسور ويفتح جميع الصحف وكتاب يكتب فيه اهل الحيش والعطية واول من وضعه عمر رضي الله عنه وقال ابن الاثير انه فارسي معرب وانه اضيف الى ( قاضي قبله ) لانه لا يسأل ما في يد الخصم من الديوان اذ لا يؤتمن عليه من الزيادة والنقصان وانما سأل لانه يحتاج اليه للعمل به كما في الاختيار لكن في الخلاصة انهم اجمعوا انه لا يعمل بها تجد في ديوانه وان كان مختما واماما في ديوان نفسه فان كان ذاكر التلك الحادثة يعمل به والا فلا ولا يعمل به مطلقا وفيه اشارة الى ان المعزول يجبر على دفع الديوان ولو ملكه وفيه خلاف كما فيهما ملكه الخصم والصحيح انه يجبر في الصورتين ولا خلاف انه يجبر اذا كان من بيت المال والى ان للسلطان عزله بلارية عن ابي حنيفة انه لا يترك على القضاء اكثر من حول كيلا ينسى العلم فيقول لافساد فيك لكن اخشى عليك نسيان العلم فادرسه ثم عبد النبي لم يمتي فقلدك ثانيا كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان القاضي لا ينبغي ان يشتغل بغير القضاء ولو درس ( ولا يعمل ) القاضي المقلد ( في ) حق ( المحبوس ) للمماطلة وغيرها ( يقول ) القاضي ( المعزول ) فانه صار شهادة القرديل باقرار المحبوس او بينة المدعى فان لم يكن خصم يناهى عليه اذا جلس الى ايام كشور يرى من يطلب فلانا المحبوس يحق فان حضر جمع بينهما ولا يأخذ منه

كفيلا بالنفس ان وجد هو الا يخليه كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان شهادته على فعل  
 نفسه لم تقبل فلا بد ان يشهد على قضائه شاهدان سواء ثم يرضيه كما في المبسوط (وكذا)  
 لا يعمل بقوله بل بالاقرار او البيعة (في غلة الوقف) كما اذا قال ثبت عندي ان ضيعة كذا  
 وقف على كذا وحكمت به ووضعها على يدي امين وامرته بانفاذ ارتقا عها  
 الى مصرفها وصرفه الامين فانه لم يعمل بقوله ان محمد الواقف او وارثه ولم يقم عليه البيعة  
 كما في المغنى وغيره والقلة كل ما يحصل من فحور بيع ارض او كرائها او اجرة غلام  
 كما في المقرب (والوديعة الا اذا اقر خواليد بالتسليم) اي بتسليم الوديعة اليه (منه)  
 اي المعزول فلان قال دفعت اليه كذا من مال فلان فافر به او بالدفعة وقال لا ادري لمن هذا  
 فبل قول المعزول وكان المال لفلان وفيه اشعار بان لو انكر ما قال المعزول كان القول  
 للمنكر كما في السكر مكي ولكان تصرف الاستثناء الى الوقف ايضا فانه لو قال ان هذه  
 الضيعة وقف على كذا دفعتها الى فلان وصرفه انفعه المقلد عن المعزول كما في المغنى  
 وغيره (ويقرض) القاضي (مال اليتيم) بشرط ان يكون المستقرض حسن المعاملة  
 غير لجوج من اهل المصر ولا يجب من يأخذ مضاربة ولا ما يشتري به نافع اليتيم ولا تعين  
 عليه المضاربة والشراء وفيه اشارة الى ان الوصي لا يقرضه وكذا الاب وفيه روايتان  
 كما في النهاية والى انه لا يشتريه لنفسه ولا يستقرضه والى ان له ان يقرض مال الغائب  
 وكذا مال الوقف كما في الخزانة (و) المسجد (الجامع) اي للناس للصلاة والحكم (اولى)  
 من مسجد الحى ومسجد السوق والدار والطريق (لجلوسه الظاهر) غير الخفى على  
 الغرباء وغيرهم وقال فخر الاسلام هذا اذا كان الجامع وسط البلد والا فيختار الوسط  
 منها والمحائض وغيرها تاتي بلب المسجد او يخرج اليها احد فينظر في مضمومتها كما في  
 خصومة الدابة واذا دخل المسجد يستحب ان يصلى للتحية ركعتين والاربع افضل ثم  
 يدعوا لله تعالى ان يوفق الحق ويستقبل القبلة بوجهه وفي زماننا يستند ظهره الى  
 الجراب ويجلس معه قوم من الفقهاء الامناء المشورة وفيه اشعار بان لا يقضى ماشيا ولا  
 قائما ولا متكئا تعظيما الامر بالقضاء وان جاز ذلك كما في المغنى واطلاقه مشير الى ان يوم  
 البطالة والاستراحة لم يتعين وكان في زمانه يوم السبت وفي زمان الحصفى دائريين  
 الاثنين والثلاثاء وفي زماننا يوم الثلاثاء كما في شرح ادب القاضي لكن في زماننا يوم الجمعة  
 (ولا يقبل هدية) اي مالا اعطى اكرا مالا انها اذا دخلت الباب خرجت الامانة من الكوة  
 فلو قبلها ردها ان امكن والا وضعها في بيت المال كما في الكر مكي وفيه اشعار بان للمفتي  
 والوالي قبول الهدية لانها من حق المسلم وروى انه من والى رشوة كما في الزاهدى (الا  
 من ذي محرم) فانه من صلة الرحم (او من اعتاد) قبل القضاء من الاجنبى (مهادته)



لانهم جرى على عادته (قدر اعهد) في العرف بين الاقر باء وبين المعتادين وكذا الاقل  
 من المهود فلوزاد على ذلك لم يقبالا اذا زاد ماله فز دبقدره كما في المغنى (اذا لم يكن  
 لهما) اي لئى الرحم والمعتاد (حصومة) والا فلا يقبل وفيه رمز الى انه يقبل دينارا  
 لعقد البكر وصفه للثيب الا اذا لم يكن لها ولي كما في نكاح النمية (ولا يحضر) القاضي  
 (دعوة) ولو من قريب او معتاد (الا) دعوة (عامه) لانها لا تختل لاجلها لان الاجابة سنة  
 بلا تهمه وقيل انها كالعرس والحنان وقيل ما زاد على عشرة والاؤل الصحيح كما في الكافي  
 وفيه اشعار بانه لا يخصر خاصة ضد ما مر من التفصيل وقيل لا يحضرها للقريب عند  
 الشيخين كما في الهنئ (ويسوى) وجوبا (بين الخصمين) في الاصل مصدر رسمى به  
 الخصام ويطلق على الجمع واصل الخاصية ان يتعلق كل بخصم الآخر بالضم اي جانبه  
 كما في المفردات (جلوسا) تمييز او ظرف فيسوى بين المسلم واليهودي في مكان الجلوس  
 بلا تقديرهم وتأخير وكذا بين السلطان وخصمه في مجلسه وهو على الارض لا يجلس احدهما  
 عن يمينه والاخر عن يساره فيجثوا بين يديه على نحو قدر الذراعين لسماع الكلام بلا  
 رفع الصوت ولا يربع ولا يقفى ولا يحتبى تعظيما كما في المغنى (واقبالا اي نظرا فلا ينظر  
 الى احدهما ولو عا لولا لا يؤخذ بما لا يكون في وسعه من ان يتمنى بالقلب ان يظهر حجة  
 احدهما كما في المبسوط (ولا يسار احدهما) اي لا يتكلم معه سر لانه ينكسر به لب  
 الآخر وفيه اشعار بانه يسوى بينهما كلاما كما في السراجية (ولا يصيفه) اي احدهما  
 فلا بأس بلن يضيفها جميعا لان لقاء الهبل حينئذ وفيه اشعار بانه لا بأس للامام ان  
 يضيف بعض الناس كما في المبسوط (ولا يضحك) لانهما لانه يجترى على خصمه  
 وفيه رمز الى انه لا يقهقه اصلا فانه مكروه لغيره (ولا يمزح معه) اي مع احدهما  
 متنازع فيه تبع فيه الوقاية والاحسن تركه في الهداية ولا يمازحهم لانه يذهب  
 بهما بالقضاء (ولا يشير اليه) اي الى احدهما مستدرك باقبال اكمل لا يخفى (ولا  
 يلقيه حجة) لانه اعانة له ولهذا لا يفتى احدهما فيما خوصم اليه كما في الخزانة (ولا يلعن)  
 الشاهد اي يكره يلقيه (بقوله ان تشهد بكذا) لانه اعانة وفي شرح ادب  
 القاضي لا يجوز ان يقول له كيف تشهد لانه يشبه التلقين بل يقول لم  
 تشهد (واستحسنه) اي التلقين (ابو يوسف فيما لا تهمه) بالسكون والفتح اسم  
 من الاتهام (فيه) اي في موضع ليس فيه ظن الاعانة كما اذا ذكر لفظ الشهادة او الاشارة  
 او حصر في الكلام اولم يستفد زيادة علم بتلقينه كما في الكرماني وفيه اشعار بانه يكره  
 التلقين فيه عند الطرفين وينبغي ان يقتضى بقوله لانه اكثر مهار في مسائل القضاء كما تقرر  
 وبانه لا يكره تلقين احد الشاهدين للآخر بالاجماع اعلم ان في الاختيار وغيره انه لا يقتضى

وقد حدث فيهم او نعلس او غضب او جوع او عطش او حاجة انسانية ويقعد طرفي  
النهار ويبعد عنه اعوانه بحيث لا يسمعون ما بينه وبين الحاضرين ويجوز زدها مرتين  
طبع الصالح (ويحبس) اي يمنع القاضي ويقرر في سجنه (الحصم) ولو مسلما سقييا مبيدا  
وفيه خلاف وفيه اشعار بان لا يمنع عن الطعام واللباس والزوار والوطى والحرائر والاماء  
والاكتساب ويفتى بالمنع عن الاميرين وغيرهما ما هو تنعم كما في الواقعات والمضارع  
يؤمى الى انه لا يخرج من السجن للصلاة والحج والفقرة وصلاة الجنائز وغيرها كما اذا مات  
احد من اقاربه الا اذا لم يوجد من يغسل والديه او ولده او جالس فيه معتناطين عليه  
الباب واعطى له الخبز والماء من ثقبه والسجن المضمر دال على انه يحبس في موضع وحيش  
ليس له فيه فرش ولا احد يستأنس به والاضافة الى القاضي دال على انه لا ينبغي ان يحبس  
في سجن اللصوص الا اذا خاف الفرار منه فانه يحول اليه حينئذ والاكثة اعشير الى انه لا يضرت  
ولا يقل ولا يخوف ولا يجرد ولا يقيد الا اذا خاف الفرار الكل في الخلاصة واجرة السجن  
والسجن على رب الدين واوّل من احدث في الاسلام على رضى الله عنه بنامى العراق وسماه  
نافعا فتر من الناس فبنى اخرفسماه محبسا بالحاء المعجمة وكسر اليااء المشددة وفتحها ووضع  
التدليل وحبس سابق زمانه في المسجد والديلميز كما في شرح ادب القاضي وغيره (منه  
رأها صاحبة) على الصحيح لتفاوت الناس في احتمال الصبر على الحبس حتى انه اذا مضت  
سنة اشهر ووقع عند القاضي انه استعنت بديم الحبس وان مضى شهرا وما حونه ووقع انه  
عاجز اطلقه كما في الكرماني وكذا الوام يظهر عسرته عنده لكن اخبر به ثقة من  
اصدقائه او جيرانه واخبار الاثنين احوط ولا يشترط لفظ الشهادة الا اذا جرى بينهما منازعة  
في اليسار والاعسار واذا اطلقه لا يمنعه عن الملازمة كما في المغنى وانما قلنا على الصحيح لان  
مدة الحبس قيل شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة اشهر وقيل أربعة اشهر وقيل ستة اشهر  
كما في الاختيار واعلم ان كل موضع قالوا ان البرأى فيه الى القاضي فالمراد قاض له ملكة  
الاجتهاد كما في الواقعات الحسامية \* (بطلب ولي الحق) \* ولو دانقا كما في الجزانة وفيه اجماع  
الى انه لا يحبس الا بعد الطلب كما في الواقعات (ان امتنع المقر عن الایفاء) اي امتنع عن  
ایفاء الحق الثابت على الاقرار به بان اقر مرة بعد اخرى وامر القاضي بالایفاء وفيه اجماع الى  
انه غنى فمحجب الحبس الكى هو راع الماطلة الغنى (او ثبت الحق باليمين) كعلم القاضي  
بیساره كما في الجزانة فمحجب حبس لان اليمين لا تكون الا بعد الماطلة وفي هذا الكلام اشارة الى انه  
لا يسأل فان القاضي المسمى عليه الكمال كما قال بعضهم والصواب عند المحقق ان يسأله  
فان اقر بالمال حبسه ولا فخذ قال للمدعى ثبت ان لم يلا حتى احبسه كما قال بعضهم وهكذا  
في النواحر عن اصحابنا والى انه لا يقبل البيعة على الافلاس قبل الحبس وبه افتى العامة

وهو الصحيح ويقبل في رواية وبه افتى الفضلي ويقبل بعد الحبس قبل المدة عند المحقق  
كما في شرح ادب القاضي (فيما لم يره) من الدين (يعقد) صدر منه او من غيره (كالكفالة)  
اي مثل المقول به وبدل الاجارة (والمهر) وغيرهما ليس ببذل مال حصل له ويستثنى  
منه المهر المؤجل وبدل الكتابة كما ياتي وبما ذكرنا ان دفع ظن تقدير ماله ليس ببذل مال  
محصل في يده كالكفالة (او) مثل (بدل مال حصل) المال (له) كالثلثين وبدل القرض (وفي  
اقعة غرسه) ونفقة (وللا) يحبس (في دينه) اي لا يحبس الابوين في دين الولد وكذا  
الجدين وهذا ظاهر الرواية وعن ابى يوسف انه يحبس لمنعه الحق كما في المغني (وفي غيرها)  
اي غير الصور الثلاث كضمان التلغفات وارش الجنائيات واعتماد الاماء المشتركات وبدل  
لكتابيات والمهور المؤجلات ونفقة سائر القريبات (لا) يحبس (ان ادعى فقره)  
بان قال اني فقير اذا الاصل في الانسان هو الفقر (الا اذا قامت بينة) من المدعى (بضده)  
اي بغناؤه فانه يحبس مدة غلب على الظن انه لو كان له مال اظهره فان لم يظهره  
يخلو سبيلا كما اذا قامت اليقينة بفقره كما في الاختيار واعلم ان المحبوس الفني اذا امتنع  
عن قضاء الدين فان كان الدين والمال دراهم يؤدى القاضي منه بلا خلاف وان كان  
الدين دراهم والمال دنانير او عر وضوا وعقار يستغنى به حبه الى ان يبيع دنانيره بنفسه  
ويؤدى ولا يبيع العر وضوا والعقار اصلا وهذا عنده واما عندهما فيبيع القاضي دنانيره  
وعر وضوا وفي العقار روايتان وان كان له ثياب يلبسها او يمكن ان يعيش باقل منها يبيعها  
ويؤدى بها سوى ما يشتري مما يعيش به وكذا المسكن ولا يواجره في ظاهر الرواية  
وعن ابى يوسف لو كان له عمل اجره وادى دينه بما سوى قوته وقوت عياله كما في المغني وغيره  
(واذا شهدوا) اي شهيدان فجلان فصاعدا فيشمل شهود الزنا (على) خصم (حاضر)  
وكتب به محضر بفتح الهمزة فهو ما جرى بحضرة القاضي من وصف الدعوى وامامي  
الشهود وخلافه كما في المعرب بالمهملة (حكم بها) اي قلنا القاضي بسبب الشهادة بقول  
مخصوص وهو قضيته على فلان لفلان بكذا او مثله حكمت او افقتت وكذا ثبت عندي  
او ظهر اوضح على الصحيح كما في الفصولين وذكر في كفاية الشروط ان حكمت معناه  
رتبت عليه الاحكام وفانته اعلام من له الحق بحقه او تمكينه من الاستيفاء كما في حدود  
الكافي فلو قال ابطلت حكمي او رجعت عن قضائي او وقفت على تلبيس من الشهود  
لم يعتبر كما في الخزائنه وفيه ايماط على انه لم يحكم بحكم بجر دغله بقضية حق لله كالزنا والشرب  
وكذا بحق العباد خلافا لهما وهذا اذا علم قبل تقلد القضاء واما بعده فيحكم به وتماه  
في الخزائنه والى ان اضمار الخصم لازم فان امتنع عن الحضور عززه القاضي بما يرى من  
جرب او ضعف او خبيث او تعيس وجه كما في الاختيار والى انه وجب عليه الحكم (ح)

حتى انه لو رآه واخر فسق فيأثم ويعزل لو يعزركمافي الرجوع عن الشهادة من الكافي  
ولولم يره ذلك لسكر كمافي الكرمافي والى ان طلب الحكم ليس بشرط فانه من الاداب  
والى ان مجرد الشهادة ملزم للحكم على القاضي ولا يتوقف على التزكية كمافي الهداية  
وغيرها والى ان قول القاضي احكم ليس يلزم فانه احتياط ويحول ثلثة ايام ان قال  
المدعى عليه لى دفع كمافي الخلاصة والى ان المصرا لا يشترط للنفاد كمافي النوادر وبه اخذ  
كثير من المشايخ وفي ظاهر الرواية انه شرط كمافي عامة المتمدنات ( وكتب )  
للقاضى ( به ) اى بالحكم لامضاء قاض آخر كما اذا ادعى رجل على رجل الف الف واقام  
بينة وحكم بها ثم صالحا ان يلحظه منه فى بلد آخر وعلى ان ينكر وكتب به لامضاء  
قاضى ذلك البلد وفيه اشعار بان الكتابة واجبة عليه سيما اذا عطف على حكم لكن  
فى المبسوط انها غير واجبة ولا بأس ان يكلف القاضى الطالب صحيفة ليكتب فيها كما  
لا بأس بان يجعل ذلك من بيت المال ان كان فيه سعة وعلى هذا اجرة الكاتب ( وهو )  
اى ما كتب فيه الحكم مع سابقه ( السجل ) اى المسمى بالسجل بكسر السين والجيم  
وتشديد اللام والضمتان مع التشديد والنفع مع سكون الجيم والتخفيف والكسر معها  
لغات فيه كمافي السكشاف وهذا لغة اصلية وقيل معرب كمافي المفردات فى الامل  
الصك كمافي الصحاح وهو كتاب الاقرار ونحوه وذكر فى كفاية الشروط ان احدا  
اذا ادعى على آخر فالمكتوب المحضر واذا اجلب الآخر واقام البينة فالتوقيع واذا حكم  
فالسجل ( و ) اذا شهدوا ( على غائب ) كل فى حلة اخرى او قرية او بلدة ويشترط  
فى ظاهر الرواية مسيرة السفر كمافي الغنى وعن ابي يوسف يجوز فيما لا يرجع فى يومه وعليه  
الفتوى كمافي الخزانة ( لا ) يحكم بها فان الحكم عليه غير جائز عندنا كما يأتى ( بل يكتب )  
عطف على جملة لا مسمى ( كتابا مكميا ) وكتاب القاضى الى القاضى فهو ما يكتب فيه  
شهادة الشهود على غائب بلا حكم ( ليحكم المكتوب اليه ) فى رواية عن ابي يوسف  
فلاحسن ترك المكتوب اليه فانه يبعث المحصم والمدعى به الى المكتوب اليه حتى يحكم  
كمافي الكفاية ( الا فى حدود ) اى يكتب فى كل حق الا فى حد من الحدود وقصاص لان  
المكتوب اليه لم يشاهد الشاهد وفيه اشارة الى اشتراط انه من قاض معلوم الى معلوم  
والى انه يكتب فى النسب والنكاح والسيدين والامانة والمفصوب والمضاربة  
والمنفول والعقار كمافي الاربكي وغيره ثم ذكر شروطا ثلثة واخر كتابة الاسم فى داخله  
فقال ( فيقرأ ) القاضى الكاتب وجوبا ( على ) المنقول للكتاب ( الشهود ) عند  
المكتوب اليه انه كتاب فلان القاضى وهذا ليس يلزم اذا الشروط هو العلم ولو بالاخبار  
كمافي المشاهير ( ويختتم ) على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار لاختتم فى اسفله فلو انكسر

خاتم القاضي او كان الكتاب منشور لم يقبل وان عتق في اسفله كما في النخيرة وانما قال  
 (عنه) أي الشهود لانه يشترط ان يشهدوا عنده ان الختم بحضورهم كما في المغني  
 وفيه اشعار باشتراط الختم ولو كان الكتاب في يد الشهود وهذا ليس بشرط الا اذا  
 كان في يد المدعي وبه يفتي كما ذكره المص (ويسلم) في مجلس يصح حكمه فيه فلو سلم  
 في غير ذلك المجلس لم يصح كما في السكوت (اليهم) أي الشهود وينبغي ان يكتب كتابا  
 آخر مثله بعينه ويسلم الى المدعي كما في النهاية وانما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت  
 التحمل الى الاداء لانه شرط في جميع الشهادات عند أبي حنيفة كما في المغني (وعند أبي  
 يوسف يكتفي ان يشهدهم) القاضي على (ان هذا كتابه وخته) فلا يشترط القراءة عليهم  
 ولا الختم عندهم ولا التسليم اليهم وفيه اشعار بان الشروط الثلاثة عند الطرفين كما في  
 الهداية (وعنه) أي عن أبي يوسف (ان الختم) أيضا (ليس بشرط) فيكتفي ان يشهدهم  
 ان هذا كتابه وهذا الوسع وان كان الاحتياط فيها قال كما في النخيرة (ثم) القاضي (المكتوب  
 اليه لا يقبل) أي لا يأخذ الكتاب من المدعي (الا بحضور الخصم) أي وقت حضوره لانه  
 لا تراه كما في الاختيار وغيره لكن في النخيرة وغيره ان حضوره شرط قبول البيعة على  
 الكتاب لا شرط قبول الكتاب وفي لفظ ثم اشعار بانه بعد تحقق المشروط والوصول  
 والدعوى والانكار يعرض الكتاب على القاضي وان قبل استغنى عن الكتاب (و) بحضور  
 (البيعة) أي الشاهدين (على انه) أي المكتوب (كتاب فلان) القاضي وفيه اشعار بانه يسلم  
 الكتاب الى المدعي كما ذهب اليه أبو يوسف فاغتار ههنا ما هو المعمول عند القضاة كما في  
 النهاية (قرأ علينا) او اخبرنا به (وخته وسلمه اليها) كل خبر بعد خبر وفيه رمز  
 الى منهج الطرفين وقال أبو يوسف ان الشهادة كافية كما مر والى انه لا يلزم ان يسأل  
 عنهم ان القاضي الكاتب عادل ام لا وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر انه لازم فلو قالوا  
 انه غير عادل لم يقبل كما في المغني (فيمتعه) أي المكتوب اليه وقيل يجوز ان يفتحه بلا  
 حضوره كما في الاختيار وفيه اشعار بجواز الفتح قبل ظهور عدالتهم كما قال أبو يوسف  
 خلافا لهما وهو الصحيح كما في الكافي (ويقرأ على الخصم ويلزمه ما فيه) لانه ثبت  
 عنده ما في الكتاب الا ان يقول الخصم لست بفلان الذي شهدوا به واقام البيعة  
 ان في هذه القبيلة اثنين بهذا النسب كما في الخلاصة (ان بقي الكاتب قاضيا) فلو مات  
 لو انفزل حين وصول الكتاب لم يقبل لانه كشاهد فرد خلافا لأبي يوسف فلو قبله ثم  
 رفع الى قاض آخر امضاه وكذا اذا مات بعد الوصول قبل القراءة واما بعدها فيقبل  
 على الصحيح كما في المغني وفيه اشعار بانه لم كتابه التاريخ والام يقبل كما في الخلاصة  
 (ولا يعمل به) أي بذلك الكتاب (غيره) أي المكتوب اليه (الا اذا كتب) داخل الكتاب

(بعد اسمه) اى المكتوب اليه (والى كل من يصل اليه) اى كتب من فلان بن فلان بن فلان الى فلان بن فلان بن فلان بن فلان (من قضاة المسلمين) فانه يعمل به غيره وان جهل استحسانا للحاجة اليه (وعند ابي يوسف) يجوز (ان يكتب) على (هذا) الوجه (ابتداء) تسهلا على الناس وعليه عمل القضاة اليوم ولا يجوز عندهما لان اعلام الكاتب والمكتوب اليه لم يحصل به وفيه اشعار بانه لو كتب اسمه فى العنوان ام يقبل خلافا لابي يوسف كمال الاختيار (وان مات الخصم ينفذ) القاضى الكتاب (على وارثه) لقيامه مقامه ولو هرب الخصم من هذا البلد بعد ثبوت الدين عند القاضى المكتوب اليه كتب كتابا الى قاضى بلد فيه الخصم وكذا الثالث الى العاشر فلو ورد كتاب صحيح فى ابقى مثلا وقبل المكتوب اليه بشرطه مع موافقته المحلية جعل المكتوب اليه فى عنق الابقى خاتما من الرصاص حتى لا يتعرض له احد فى الطريق ثم يدفع الابقى الى المدعى بلا قضاء وبأخف منه كفيلا بالنفس ثم يكتب ماجرى الى الكاتب فاذ وصل اليه امر باعادة البينة ثم يقضى بالابقى ثم يكتب الى المكتوب اليه ليمراء كفيلا وعن ابي يوسف انه لا يقضى به له لان الخصم غائب بل يكتب ماجرى عنده بشرطه ويبعث اليه الابقى معه ليحكم به عليه وكذا فى الجارية الا ان المكتوب اليه يبعثها مع المدعى على يد امين كمال المغنى وغيره (والمرأة تقضى) فى جميع الحقوق وان كره كمال الاختيار (الا فى حق وعود) فى ظاهر الرواية اعتبارا بالشهادة وعندها لا تقضى اصلها فى الذخيرة (ولا يستخلف قاضى) على القضاء ولا ينفذ قضاء خليفته وعندها لا يقضى ولو مر يضا وقال الطحاوى انه نافذ فلا يبطل حاكم اعتبارا بالحكم كمال التحكيم الراضى (ولا يوكل وكيل) لان المفوض برأيه وثق وفى الاكتفاء اشعار بن اللوصى وامام الجامع ان يستخلف غيره كمال الكافى (الامن فوض اليه) من قاضى او موكل (ذلك) الاستخلاف او التوكيل بن قال ولداوكل من شئت وفيه رمز الى انه يستخلف بالاذن دلالة فلو جعل قاضى القضية كان له الاستخلاف لان معناه التصرف فى القضاء تقليدا او عزلا وقال الامام النسفى ليس له الاستخلاف كمال العمادى والى ان القاضى اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف رجلا واذن بالاستخلاف جاز له ان يستخلف ثم وثم كمال الخلاصة فاذا عرفت ذلك (فى) القاضى او الوكيل (المفوض) اليه بفتح الواو الذى فوض اليه الاستخلاف او التوكيل ففيه حذف الصلة اعنى اليه ووقيل بكسر الواو لسلم من خلاف الامن (نائبه) او نائب القاضى او الوكيل لا ينعزل (نائبه) يعزل (اى عزل المفوض اياه الا اذا فوض اليه ذلك كمال الكبرى ويجوز ان يكون العزل مضافا الى المفعل فلو عزل الوالى قاضيا او الموكل وكيل لا ينعزل نائبه وقيل ان عزل نائب القاضى

والقاضي لا ينزل إلا إذا علم به وعن أبي يوسف أنه لم ينزل إلا إذا نصب آخر مكانه  
كما في المغني وفيه رمز إلى أن النائب انزل بعزل نفسه وهذا إذا رضى الوالي به وأقام  
غيره مقامه وكذا إمام الصلاة نفسه كما في الجواهر (و) لا ينزل النائب (بموته) أي المفوض  
حال كونه (موكلًا بل هو) أي لأن نائب المفوض فلن يل به معنى اللام على ما هو المذهب  
عند الكوفي مع أنها داخل على الجملة (نائب الأصل) حقيقة هو الوالي أو الموكل فهذا إذا لم  
المستقلين وفيه إشارة إلى أن نائب القاضي انزل بموته كما في هداية الناطقي ولم ينزل  
عند كثير من المشايخ وإلى أن القاضي أمير الناحية انزل بموته لكن لم ينزل القاضي  
الوالي بموته كما لم ينزل أمراء مكافى المغني فلم يحسن أن الأحسن كلمة الوكيل (وفي) القاضي  
أو الوكيل (غيره) أي غير المفوض إليه ذلك (أن) استخلف أو وكل ثم (فعل نائبه) ما أمره  
بمن نحو القضاء والنكاح والمخالم والكتابة دون نحو الطلاق والعتاق ولهذا لم يصح  
ولو عند الأول (عنده) أي بحضور غير المفوض إليه على ما قال بعض المشايخ في نحو  
البيع لكنه لم يصح عند العامة إلا بإجازة (أو) فعل نائبه بغيره (أو) غير المفوض إليه  
(هو) للتأكيد (أو كل) الموكل (قدر) أي عين (الثلث) ولو حكمًا كبذل الأجرة  
(في) عقد (الوكالة صح) فعل النائب وإن كان الأول غائبًا الكل في وكالة الصغرى  
(وبالحمل برأيه) واعتقادك (يوكل) غيره ويكون الغير وكيلًا عن الموكل ولذا لا ينزل  
الثلث بعزل الأول ولا بنوته وكلاهما ينزل بموت الموكل (والقضاء) بحكم سوف  
صاحبه فيه (على خلاف مذهبه) أي اجتهد أو اعتقاده (نفسيا) غير ذاكر مذهبه  
لا ينفذ عندها وعليه الفتوى وينفذ عنده كما في الكافي وذكر في الخلاصة أنه ينفذ  
عنده خلافاً لأبي يوسف ولا رواية عن محمد وقال بعضهم الخلاف في أنه هل يجوز له  
أن يأخذ بقول غيره عنه هذا لا يأخذ وعند محمد يأخذ وفي الصغرى لو قضى برأيه غيره  
نائباً ثم تكرر رأيه أخذ برأيه في المستقبل ونفذ قضاءه عند خلاف أبي يوسف (أو عامداً  
لا ينفذ) أي لا يجوز بل يرد عنه هذا وعليه الفتوى وغيره وايتان كما في الكافي والفتوى  
على أنه ينفذ كما في الصغرى وقال أبو علي النعماني أنه لا يجوز عند الشيخين ويجوز عند  
محمد وقال الإمام طهير الدين لا رواية عن محمد وذكر أبو بكر الرازي أنه قضى بخلاف  
مذهبه مع العلم لم يجوز في قولهم وذكر الخلاف في بعض المواضع في عمل الاقتداء عليه  
كما في المغني وغيره (و) القضاء (على وفاقه) أي وفاق مذهبه (يجعل) الحكم (المختار فيه  
مجموعاً عليه) أي يصير ما اختلف فيه معتقداً عليه بحيث لا يرد من قاضيه المسلمين عند  
جميع المجتهدين كما هو المشهور لكنه مشكل فإن فيه إشارة إلى أن العبرة بحقيقة الاختلاف  
كما قالوا إلا أن محمداً اعتبر اشتباه الدليل والى أنفق القضاء بشهادة رجل وأمر اثنين

في الحدود والقصاص اعتبارا باطلاق النص في شهادتهم ولم ينقل فيه خلاف  
يعبأ به كما في الذخيرة والى ان خلاف الشافعي ونحوه معتبر كما ذكره السعدى وغيره لكن  
المحصل لم يعتبر الاختلاف الصدر الاول والى انه لا يشترط كونه عالما بانتهى فيه  
والصحيح انه يشترط كما في الخلاصة ونحن نفتى لا يشترط كما في الصغير والى انه  
لا يشترط ان يكون القاضى مجتهدا كما قال المحصلى لكن ذكر الامام السرخسى انه  
قد اشترط كما في الخزائنة وذكر في الذخيرة ان حكم القاضى في محل مجتهد فيه انما ينفذ  
اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم عن اجتهاد على رواية السير الكبير وسيجيء انه لا يقضى  
بما يخالف قول اصحابنا وفي الانساب عن احمد بن حنبل اذا كان في مسألة قول العلماء  
الثلاثة لم يسمع لاحد ان يخالفهم والى ان القضاء في مجتهد فيه كفسخ اليمين نافذ في حق  
المقضى عليه ولو ان كانا عالمين ولهما رأى بخلافه لكن قال ابو يوسف لا ينفذ في المقضى  
له العالم والى ان حكم المجنى نافذ في الشافعي ولو مدعى وقيل ينفذ حكمه ان اعتقده  
المدعى والا فلا كما في الصغير (فان عرض) هذا القضاء ورفع (على) قاض (آخر) ثان  
(بمضيه) اى ينفذه ويجعله بحكمه نافذ الارضا وهذا منه واجب لترجيحه بالقضاء  
فليس له ان يرد فلو رده فرفع الى ثالث امضى قضاء الاول ورد الثاني كما في المغنى وغيره  
وفيه اشعار بانه لو رفع ما قضى على خلاف مذهبه الى قاض آخر لا يرضيه في العبادى  
انه نافذ ليس لغيره نقضه وله نقضه عند محمد خلافا لابي يوسف لكن في النقل لم يقضى  
قائن على قول من اقلو ليل العلماء لكن صحيحا لو ليس لاحد من القضاة نقضه الى يوم القيامة  
(الا فيما خالف الكتاب) من الحكم بالقضاء يحل مثروكة التسمية عمدا كما ذكره المص  
وغيره الاحسن ان يمثل بالقضاء بتقديم الوارث على المدعى فان الاول نافذ عند  
الطرفين كما في المغنى وغيره (او السنة) المتواترة او (المشورة) كالقضاء ببيع درهم بدرهمين  
الحرمة بنفس عقد المطلق الثلث ومن الظن الفاسد ان الرفع مذهب مالك والشافعي  
والاوزاعى والنفذ القضاء وقد سبق تمام الكلام عليه (او الاجماع) كالقضاء  
بمئة النساء فانهم اجمعوا على بطلانه وكفر مستحل كما في المضمرات وفيه اشعار بترتيب  
الدلة فيقضى بالكتاب ثم بالسنة المتواترة ثم بالمشورة ثم الاحاد ثم اجماع الصحابة ثم  
اجماع التابعين ثم وثم ولا يقضى بقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة و  
ابو يوسف ومحمد اذا انفقوا على امر لا يقضى بقول غيرهم كما في المغنى ففي الاكتفاء نوع  
تقصير وان كل المناسب بالكتاب ترك الكل والكتاب هو المنزل المتواتر على نبينا صلى  
الله عليه وسلم والسنة ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير والاجماع  
اتفاق المجتهدين من هذه الامة في عصر على امر معناه مختار الجمهور وقال المحصلى



والجرحاى انه اتفق جماعة سوع العلماء اجتهدوا بهذا مختار السرخسى وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهو مختار الهمايدى والكافى وتماه فى الكشف (وان كان نفس القضاء) اى قضاء الاول يحكم (مختلفا فيه) بان قال بعض العلماء انه نافذ وبعضهم انه غير نافذ بناء على ان الحكم مختلف فيه او غير مختلف كجميع المذهب فانه فى المصدر الاول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماءنا ان الاجماع المتأخر رافع للخلاف المتقدم وقال غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم فى كل حادثة اختلفوا فى اختلافه (يصير مجمعا عليه) عندنا (بامضاء آخر) ثان وحيث ليس لامد ابطال هو يبطل بابطال الاخر فليس لاحد بعد امضاؤه بخلاف ما قد سبق فان له امضاؤه لا غير كفاى المغنى وغيره فمن الظن انه غير د توضيح فانهما اختلفا فيه وقد مر انه صار بالقضاء مجمعا عليه (والقضاء بحرمة او حل) عنده (ينفذ ظاهرا) اى قضاء (وباطنا) اى ديانته وعندهما لا ينفذ باطنا وعليه الفتوى كما فى الحقائق (ولو) كان القضاء (بشهادة زور) وكذب (اذا ادعاه) اى ادعى الحرمة او الحل (بسبب معين) هو اما العقود كالتكاح والبيع ونحوهما كما اذا ادعى انها امراته واقام شهودا زورا عليه وقضى به فانه يحل الوطى عنده ولا يحل عندهما وكما اذا ادعى انه باع هذه الحاربية منه واشترى وعنده لو كان الثمن مثل قيمتها نفذ باطنا والا فلا ولم يقيم المايح البينة وخلق المشتري بورا الجارية على البايح حل له الوطى ان عزم بالقلب على ترك الخصومة وفى الهبة وسائر التبرعات منه عنده روايتان واما القسوخ كالطلاق والاقالة ونحوهما كما اذا قضى بشهود زورانه طلقها ثلاثا ثم تزوجت بزواج بعد العدة فانه يحل له الوطى ظاهرا وباطنا عنده وان علم ان الزوج لم يطلقها لا يحل للاول ظاهر او باطنا واما عندهما فيحل له ولا يحل للثاني اذا علم وعن ابي يوسف انه يحل للاول سرا وعن محمد يحل ما لم يدخل بها الثاني وله ان هذا القضاء متضمن لانشاء عقد ولذا اشترط حضور الزوجين فى النكاح عند العامة وقيل انه لم يشترط لانه ثبت اقتضاء والثابت اقتضاء غير ثابت بشرط واجمعوا ان القضاء فى معتبة الغير ومنكوحته لا ينفذ باطنا كما اذا ادعى جارية ملكا مطلقا وقضى بشهادة الزور فانه لم ينفذ باطنا فلم يحل له الوطى لانه لم يجعله انشاء لكثرة اسباب الملك ولذا قال بسبب معين (ولا يقضى) عندنا (على غائب) عن المجلس والبلد لان القضاء بالبينة وهى لا تعمل الا اذا سلمت عن الطعن والطاعن غائب وفيه اشعار بانه لو اقر ثم غلب قضى عليه وهذا اجمع عليه واطلافة مشير الى انه لو اقيم البينة ثم غاب لم يقض عليه وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف وهو ارفق للناس على ما قال السرخسى والى انه لو توجه عليه الحكم ثم اختفى لم يقض عليه عند ابي حنيفة وقال محمد فادى على

بابه ثلاثة ايام فان خرج والا قضي عليه والى انه يقضى للغائب وليس كذلك فان الميسر  
 وغيره انه لا يقضى على الغائب دلالة من غير خصم لكن لو قضي وهو لا يرى ذلك كان  
 نافذا عند الشيخين وعليه الفتوى فلورفع الى قاض آخر ليس له ان يبطله وفيه اشعار  
 بان نفس القضاء فيه ليس بمجتهد فيه بل المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البيئة هل  
 تكون حجة بلا خصم وقال الامام ظهير الدين ان نفس القضاء مختلف فيه فيتوقف على امضاء  
 آخر الكل في العمادى (الانحصر نائبه حقيقة) بانابة الغائب اياه ولو بواسطة (كوكيله)  
 وابيه ووصيه ووصى واب الاب ووصيه ووصى ووصيه على الترتيب (اوشعرا)  
 بانابة القاضى (كوصى للقاضى) والمستقر اى الوكيل الذى نصبه القاضى ليسمع عليه  
 الخصومة لمن اختفى في بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضى امناه الى باب  
 داره فنودى (او حكما) اى بان يحكم بانه نائبه (بان كان ما يدعى على الغائب) من نحو  
 الاشتراء (سببا لما يدعى على الحاضر) من نحو الملك كما اذا ادعى دارا على حاضر انه  
 اشتراها من الغائب فانه ان صدقه الحاضر لا يسلمها القاضى الى المدعى فانه قضاء على  
 الغائب وهذا حيلة لدفع دعوى الخارج وان انكره الحاضر فاقام بيته عليه قضى  
 القاضى بهاعليه وهذا قضاء على الغائب ايضا ولذا لو حضر لاحتاج الى اعادة البيئة  
 فالحاضر ينتصب خصما عنه وفيه اشعار بانه ان لم يكن سببا لم يقض عليه كما اذا قال احد  
 لعبد ان مولاك وكلنى ان املك اليه فاقام العبد بيته ان مولاه اعتقه فانه يقضى بهاعلى  
 الحاضر بقصر يده عن العبد لا بالعق على الغائب فلان العتق وان كان موجبا لانعزال  
 الوكالة بان وجد بعد الوكالة لكنه قد لا يوجب بان لا يكون هناك وكالة فلا يكون العتق سببا  
 لانعزال الاحالة (لا) يقضى على الغائب (ان كان) ما يدعى على الغائب (شرطا) لها  
 يدعى على الحاضر لان الشرط ليس باصل بالنسبة الى المشرط بخلاف السبب فان  
 قضى فقد قضى على الغائب ابتداء كما اذا قال رجل لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت  
 طالق ثم اقامت المجاورة بيته ان فلانا طلق امرأته وهو غائب فانها لم تقبل ولم يقض  
 بالطلاق على الغائب وقيل قبلت بينهما والاول اصح وفيه اشعار بانه لو علق بما لا يقضى  
 على الغائب كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار ثم اقامت بيته انه دخلها قبلت  
 وقضى بالطلاق والحاصل ان الشرط ان كان مضرا في حق الغائب لا ينتصب الحاضر  
 خصما عنه والافتد انتصب وتمامه في العمادى (وصح تحكيم الخصمين) اى  
 جعلها حاكما على انفسهما ولو احدى مما قاضيا وفيه اشعار بان المحكم لا يحكم غيره الا  
 برضاها كما في المغنى (من صالح) بالضم والفتح (قاضيا) تمييزا لصالح قضاؤه وشهادته  
 فصح تحكيم المرأة والفاسق كما امر وفيه رمز الى انه لو لم يكن اهلا للتحكيم وقت التحكيم

تم صار احلاله وقت الحكم لم ينفذ حكمه كما اذا كان عبدا او صبيبا او كافرا فاعتنى اوبلغ  
 او اسلم كما في المغنى (في غير عمد) من الحدود كالزنا وشرب الخمر والسرقه واللعن والعنف  
 فلو حكم فيه كان باطلا بلا خلاف فالظرف متعلق بالتحكيم (وقود) اي قصاص فلا يصح  
 حكمه وهذا رواية عنه ومختار الخصاص لكن في رواية الاصل قد صح ذلك قياسا  
 على غيره من الحقوق وهو الصحيح كما في شرح ادب القاضي والغير شامل للطلاق  
 والعنف والكتابة والكفالة والشفعة والتفقة والديون والبيوع وكذا غيرها  
 من المجتهدين كالطلاق المضائق وهو الصحيح من المذهب الا ان كثيرا من مشايخنا  
 امتنعوا عن الفتوى به كيلا يتجاسر العوام كما في المغنى وذكر في الخلاصة ان حكمه  
 في اليمين المضائق وسائر المجتهدين نافذ على الاصح لكن لا يفتى به وفي  
 الحزانة لو استفتى فقيها فافتى بسطلان اليمين وسعه ان يأخذ بفتواه فلن  
 فتوى الفقيه للجمهور كحكم المولى (ولزمها) اي الخصمين (حكمه) كالمولى  
 بالبيننة او الاقرار او النكول لانهما ولاء عليهما (و) صح (اخباره) اي الحكم  
 (باقرار احدهما وبعد الشاهد حال ولايته) اي حال بقاء ولاية الحكم كما اذا قال  
 لاحدهما قد اقررت عندي وقامت بينة له بكذا فعدلت فلا ان قد حكمت به لهذا  
 عليك فانكر المقضى عليه الاقرار واقامت البينة نفذ حكمه لانه يملك انشاء الحكم في حال  
 ولايته فلو عزله قيل ان يقول حكمت به لم يصح في ذلك وفيه اشارة الى ان اخباره  
 باقرارهما وعد التهمة صحيح والى ان الاخبار بعد الحكم لم يصح بلائنه لانقضاء الولاية  
 كما في الهداية لكن في البسوط انه لم يصح بعد القيام عن مجلس الحكومة لانه صار كغيره  
 وفي المغنى انه لو اخير على الحكم وقد انكره نفذ لان الحكم كالمولى (ولكل منهما)  
 اي الخصمين (ان يرجع) عن تحكيمه (قبل حكمه) عليهما فالعزل غير محتاج الى  
 الاتفاق بخلاف التحكيم ولذا لو حكم بعده لم ينفذ لكنه لو اجاز العزل بعد الحكم جاز  
 (فلن رفع حكمه) اي الحكم (الى قاض) مولى (امضاء) ونفقة (ان وافق) حكمه  
 (منه) اي اعتقاد القاضي فلا يفسخ بعده وبطلان مخالف مذهبه فلا ينفذ بعده  
 وان كان مجتهدا فيه وقال الطحاوي ليس للقاضي ان يبطل حكم المحكم كما في الزاهد  
 (ولا يصح القضاء والشهادة لمن) يكون (بينهما) اي بين القاضي والمقضى له او الشاهد  
 والمشهد له (ولاد اوروجية) فلا يقضى ولا يشهد للولد وان سقل ولا للوالد وان  
 علا ولا الزوج للزوجة وبالعكس فلو قضى لزوجته او ابنة وامضاء آخر كان باطلا وقيل  
 جاز ذلك ان وافق مذهبه وفيه اشعار بلن القضاء والشهادة يصحان عليهما ولمثل الاخ  
 والعلم والجمال ومن بينهما رضاع بلا ولاد ثم شرح في المسائل شتى فقال لو وضع

(الايضاء) اي جعل الغير وصياله بعد موته (بلاعلم الوصي) بايصائه حتى لو باع شيئاً من التركة جاز وهذا ظاهر الرواية وعن ابي بوضئ انه لا يصح بلاعلمه (لا) يصح (التوكيل) بلاعلمه حتى لو باع شيئاً من مال الموكل لم ينتفذا اتفاقاً (وشروط) عند (غير عدل او مستورين) للمسائل الخمس الاثنية ولا يقبل خبر فاسقين لان خبر الفاسق واجب التوقف ويقبل عندهما وفيه اشعار بان لا يشترط لفظ الشهادة (بعزل الوكيل) اي وكيل تعلق به حتى الغير فاذا لم يتعلق به كوكيل ثبت وكالته في عقد الرهن لم ينعزل ولو اخبر به عدل لان وسيأتي تنمة الكلام في الوكالة (وعلم السيد) اي شرط خبر عدل او مستورين لعلم السيد (بجناية عبده) حتى لو اخبر بها فاسق او مستور فباعه لم يكن مختاراً للفداء عنده (و) لعلم (الشفيح بالبيع) للعقار حتى لو اخبر ببعده غير عدل لم يبطل شفعته عنده (و) لعلم (البكر) البالغ (بالنكاح) اي بالنكاح الولي اياها فلو اخبر به فاسق وسكتت لم يكن رضاعاً (و) لعلم (مسلم) في دار الحرب (لم يهاجر) اليها (بالشرايع) ظروفي علم فلو اخبر بالصلاة وغيرهما من العبادات عدل او مستور ان يلزمه ذلك كالأخبر به فاسق وعدمه وما اذا كذب به فلا يلزمه عند خلافهما كما قال مشايخنا والاصح عندي انه يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء ما فاتته من الصلاة والصوم وغيرها بعد اخبار الفاسق لانه مأمور بالتبليغ من جهة صلى الله عليه وسلم والا فليبلغ الشاهد الغائب كما في كشف المنابر والتنمية في الكراهية (لا) يشترط خبر ذلك (لصحة التوكيل) فيقبل فيها خبر واحد ولو كافراً لا خلاف في لحوقها عن معنى الالتزام (وقيل) وجوباً (قول قاض) عالم عدل قضيت (انا) بهذا (العقل) لئلا يبدل الفقد التهمة وهذا ظاهر الرواية وعن محمد انه مرجع الى انه لم يقبل وبه اخذ كثير من المشايخ وقالوا ما احسن هذا في زماننا فان القضية قد افسدوا ديننا كما في الكافي وغيره وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في شيء كافي الكرماني (و) قيل قول (جاهل عدل ان يبين سببه) بلن قال في حد الزنا مثلاً استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف ثم حكمت عليه بالرجم فلو لم يبين سببه لم يقبل قوله لانه ربما يظن غير الدليل دليلاً لا مجهول بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان السبب (لا) يقبل قول (غيرهما) من علم او جاهل فاسقين وفي الختم عليه ايماء الى ان السكوت عن تنمة المسائل اولي فان مقبول القول اعز من كل عزيز

\* (كتاب الشهادة) \*

ورددت القضاء لانه مع التناسب اشرف منها ذاتاً (هي) لغت خبر قاطع كما في القاموس او المحذور مع الشهادة بالبصر او البصيرة كافي المفردات

أو الأخبار بوضحة الشيء عن مشاهدة وعيان يقال شهد عند الحاكم  
 فلان على فلان بكذا شهادة فهو شاهد وهم شهود كما في المغرب وغيره  
 وشريعة (أخبار) أي اعلام (بحق) أي بآل أو غيره مما يثبت ويسقط إلا أنه  
 يستعمل في العادة في معنى البالية لا غير كما في إقرار السكران (لغير) أي حصل لغير  
 الخبير من كل الوجوه كما هو المتبادر فيخرج عنه الإنكار فإنه أخبار به لنفسه في يده  
 وكذا ادعى الأصل فإنه أخبار لنفسه في يده غير وكذا ادعى الوكيل فإنه ليس بأخبار لغير  
 من كل الوجوه كما ظن (على) غير (أخر) يخرج الإقرار أذهو أخبار على نفسه ويدخل  
 فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فإنه في الحقيقة شهادة بالحد للشارع على الزاني والثمن  
 للبايع على المشتري والشهادة برؤية الهلال ليست بشهادة حقيقة ولكن لا يشترط لفظ  
 الشهادة على رأي القول بأنها شهادة بالصوم أو الفطر للشارع على المكلف يكون أخباراً  
 بحق له على نفسه (وتجب) أي يفرض أداء الشهادة في غير الحدود بحذف المضاق  
 أو المجاز المرسل (طلب المدعى) وإن لم يتعين للحمل فلا بأس بالتحرر عن التحمل إن لم  
 يتعين والافواجب لأن حقه قد ضاع كما في الاختيار ويستثنى منه ما إذا خاف على نفسه  
 من سلطان أو غيره وكذا ما إذا علم أنه أقر عنده بما هو باطل في الواقع وكذا ما إذا علم  
 أن القاضي لم يعدل على ما قال غلق بن أيوب أولم يقبل شهادته على ما قال أبو بكر  
 الأسكاف كما في المضمرات وفيه اشعار بأنه لو امتنع عن أدائه بلا عذر ظاهر صار آثماً  
 فلو علم أنه لم يشهد يذهب حق الشهود له صار فاسقاً كما في الخزانة فلو شهد بعده لم تقبل  
 كما في النخيرة (وسترها) أي أخفاء الشهادة (في الحدود أفضل) من اظهارها لأنه أشاعة  
 فاحشة (ويقول) وجوباً (في) شهادة (السرقه) أشهد أنه (أخذ) ماله وللتبصر يجمع  
 به قال (لا) يقول (سرقه) والالضاع حق العبد بالقطع كما يأتي (ونصابها) أي أقل  
 الشهود (لئن زار بعتر جال) للمبالغة في الستر على أنه من اثنين (وللقود) في النفس  
 والطرف (وباقى الحدود) غير الزنا من السرقة والغنى واللعان والشرب (رجلان)  
 لأن رجل وامرأتان لكن مر في القضاء أنهما قد بتلك الشهادة لاشتباه الدليل (و) نصابها  
 (للمبكرة) وجوداً وعندنا فإن شهدت أنها بكر يؤجل في العيمين ثم يفرق بينهما وإن شهدت  
 أن المبيعة ثيب يحلف البايع على البكارة ثم ترد المبيع إذا اشتراها بشرط البكارة (والولادة)  
 فشهدت أنها ولدت هذه المولود فلو شهدت على استئصال الصبي لم يقبل عنده  
 في حق الإرث خلافاً لما وقيل في حق الصلاة بخلاف (وعيوب النساء) ولو جوارى  
 (فيما لا يطلع الرجال) عليه (امرأة) واحدة والأحوط أمر أثنى والأدب ثلاث  
 والمخرج عن الخلاف أربع كما في الاختيار وفيه إشارة إلى أنه لو شهد رجل بالعتراء

أو الولادة أو الرقعة لم تقبل والأصح أنها تقبل ويحمل على أن بصره وقع عليها بلا قصد  
 أو مع قصد الشهادة كما في الحزافة وإلى أن ما يطلع عليه الرجال لم يكن شهادتهم تامة  
 كالشهادة على جرائم النساء في الحمام كما في الكرماني (ولغيرها) من المحققين ما لا كان  
 أو غيره كالنكاح والرضاع والطلاق والعنتق والبيع والوكالة والوصاية وغيرها (رجلان  
 أو رجل وامرأتان) أو غنثوان وفيه اشعار بأنه لا ترجيح بالزائد على الاثنين وإن كان  
 اعدل كما في دعوى الاختيار ويستثنى منه موادث صبيان المكتتب فإنه يقبل فيها شهادة  
 المعلم منفردا كما في التجنيس (وشرط) أي وجب (للكل) أي لوجوب قبول شهادة  
 الرجال والنساء في الحدود وغيرها من الحقوق (العبدالة) لغة الاستقامة وشرعا  
 الاتزجار عما هو محرّم في دينه وسبأ في التفصيل وفيه اشعار بأنه لا يجوز القبول قبل الاهلية  
 أي الحر يقو البلوغ والاسلام وبأنه جاز القبول بعدها قبل العبدالة كما في كشف المنار  
 وغيره إلا أن القاضي آثم كما ذكره المصنف في القضاء وفي الزاهد إذا تعرّى القاضي  
 الصدق في شهادة الفاسق يقبل والأفلا (و) شرط للكل (لفظ الشهادة) فلو قال  
 أعلم أو أتيقن لم يقبل شهادته وفي قياس المكشفي أن الأداء يصح بلفظ ينبيء عن الوكالة  
 والتحقيق كلفظ أشهد وما يساويه في المعنى وقال العراقية أنه ليس بشرط في شهادة النساء  
 في الولادة وغيرها والأول هو الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بأن اللفظ شرط لنفس القبول  
 لا لوجوبه بخلاف العبدالة كما في الكافي وغيره وإنما لم يقل به هنا لما أشار إليه في القضاء  
 كما مر فليس في البيان تساهل كما ظن (ويسأل القاضي) سرا وعلانية عندهم (عن  
 حال الشاهد) وأهل سوقه فإن لم يوجد فأهل محله ممن كان عدلا صاحب خبرة  
 بالناس غير طامع ولا فقير وينبغي أن يكون فقيها يعرف أسباب الجرح والتعديل وفيه  
 إشارة إلى أن الجرح والتعديل مقبولان بعد الشهادة وإلى أن تعديل المشهود عليه صحيح  
 إلا إذا كان فاسقا أو مستورا لأنه وإن كان اقرارا على نفسه إلا أنه يوجب القضاء على  
 القاضي وإلى أن القاضي إذا عرّف جرح الشاهد أو عدالته لا يسأل عنه كما في المحيط  
 فلو عدل في قضية لم يستعدل في أخرى إلا إذا طالت المدة وتكلموا فيه والصحيح قولان  
 ستة أشهر والتقويض إلى القاضي كما في المضمرات فيسأل (عندهما) سؤالاً (مطلقاً)  
 غير مقيّد بطعن الخصم وعدمه وبحق دون حق وأما عند أبي حنيفة فيسأل إذا طعن الخصم  
 إلا في الحدود والقود واختلاف في زمان أو برهان (وبه) أي بما عندهما من أنه يسأل  
 بلا طعن (يفتي) كما في المشاهير وذكر في الاختيار أني تتبعته كثيرا من كتب أبي بكر  
 الرازي فلم أجده أنه رجح قوله على قول غيره إلا أنه البسطة لفساد الزمان (وكفى)  
 السؤال (سرا) أي كفى سره بأن يبعث غالبا إلى المزكي رسولا أو كتابا فيه أسماء الشهود

وانسابهم وعلامهم ومجالهم فكتب تحت العادل هو عدل أو ثقة والمستور مستور والفاسق  
 الله اعلم فختم الكتاب ثم يقول القاضي للمدعى في غير العدل زد في شهودك ولا يقول  
 جزوا ولا يحتاج الى العلانية بان يجمع القاضي بين المزمى والشاهد ويقول للمزكى هذا  
 الذى عدلته وفيه اشعار بانه يفتى بكفاية السر فلان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد  
 وعن محمد ان تزكية العلانية بلا عفتة وتزكية السراحدته شريح وعليه الفتوى  
 كما في المضمرات وغيره ويشكل ما في الاختيار انه يسأل سراوعلانية وعليه الفتوى  
 (والاثنان احوط) والواحد كافي (في التزكية) اى تعديل الشاهد سرا بان يقول  
 المزمى هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم منه الاخير كان تعديل  
 على الاصح بخلاف ما اذا قال لا اعلم منه الاخيرا في علمنا فانه ليس بتعديل على الاصح  
 وابلغ الالفاظ عادل ثقة جازر الشهادة كما في المحيط وفيه اشعار بانه يصاح في تزكية السر  
 عين واحد او امرأة واحدة بخلاف العلانية فان اهلية الشهادة والعد شرط فيها كالعدالة  
 في الكل كما في اليد ايقو غيره فتركه ليس كما ينبغي (و) الاثنان احوط والواحد  
 كافي (ترجمة الشاهد) اى في تفسير كلامه بلغة اخرى الى القاضي وهذا مصدر ترجم  
 فالتاء اصلية ومنه الترجمان يضممتين او فتحتمين او فتح التاء وضم الجيم المفسر للسان كما في  
 القاموس وتركب الاضافة اولى اذا اثنان احوط في ترجمة المدعى والمدعى عليه كافي  
 التبرئ تشي وغيره (و) في (الرسالة) اى فيما نقل من كلام القاضي (الى المزمى) وفي العكس  
 وهذا كله عند الشيخين واما عند محمد فيشترط العد في التزكية والترجمة والرسالة وعنده انه  
 لا يشترط العد في تزكية السر ولو كان حقا لا يثبت الابشادة الاربع اشترط الاربع  
 عند كافي المحيط (ولا يشترط) لصحة الشهادة (الاشهاد) فان الشرط العلم فيجوز ان  
 يشهد بكل ما سمعه وابصره كالبيع والاقرار والطلاق والغصب والقذف والقتل مما يثبت  
 بينون القضاء فلو توسط رجل بين رجلين وقال له لا تشهد عليتا بما تسمع منا هل له ان  
 يشهد به كافي الصغير وفيه اشعار بان الاشهاد ليس بلازم في حق لسان لكن في الكبرى انه  
 في المدائنة والبيع فرض الا اذا كان المال قليلا كدروهم لان في الترافخوف ثلث المال الذى  
 فيه ثلث الدين الذى هو مرام وقال استاذنا انه نذوب (الاقى) حق لم يثبت الا بالقضاء  
 مثل (الشهادة على الشهادة) فانه شرط فيها كما يأتى (ولا يشهد) في واقعة (من رأى  
 خطه) فيها علم انه نقش خاتمه (و) الحال انه (لم يذكر) فيها (شهادته) وعليه  
 به المشابهة الخط وهذا عندنا واما عندنا فيشهد وعليه الفتوى كما في الحقائق  
 وقال نجم الانمة انه يشهد اذا تمقن خطه ولا يوجد شاهد غيره كما في المنية وقيل  
 لا خلاف في الشاهد انه الحلال في القاضي اذا وجد شهادته في ديوانه وفيه

اشعار بانه لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة او اخبره قوم ثقة وفيه الخلاق ككافي  
 الهداية وقال المحقق ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يتذكر الحادثة  
 ومبلغ الحال وصقته وتاريخه والافان شهد فزور وعند أبي يوسف ان يكون المصك  
 مستودعا والافان يشهد وان يمين انه خاتمه وعند محمد ان يذكر خطه وبه يفتي كما  
 في الخلاصة ( ولا بالتسامع ) من قبيل حذف الفعل كقوله تعالى والله يسجد  
 من في السموات الآية فلا تسامع فيه كما ظن والتقدير لا يشهد بسبب التسامع لا اليمان  
 وهو لغة النقل عن الغير وشرعا الاشتهار وهو ما حصل من العلم بالتواتر او الشهرة او غيره  
 ولو واحد اعد لا كافي الكافي وغيره وما سياتي لا يخلو عن مخالفة (الافان النسب) فانه جاز  
 ان يشهد انه ابن فلان بن فلان من سمع من جماعة عنده او عدلين عندها  
 وقيل يشهد به عند عدل وفي الغريب لم يقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلده  
 على الصحيح كافي شرح ادب القاضي وغيره ( والموت ) فانه من سمع من قوم  
 عنده بعضهم ومن عدل عند آخرين وحينئذ لو لم يقبل القاضي شهادته جاز ان يخبر به  
 عدل لا يشهد به معا ولو اخبر واحد بالموت والاخر بالحياة اعتبر العدل ولو كان كلاهما  
 عدلا اعتبر الموت كافي النهاية ( والنكاح ) فانه يشهد به من سمع من جمع عنده وعدلين  
 عندها وقيل يشهد به عدل كافي المحيط وذكر في المنية انه لو اخبر واحد جماعة انه  
 حضر مجلس عقد فلان ثم جحد جاز لهم ان يشهدوا به ( والدخول ) بامرأته لاحكام  
 كالعدة وغيره وفي الخلاصة لا يشهد بالتسامع في الدخول ولا يثبت الابتوث المخلوة  
 ( وولاية القاضي ) اي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز له ان يشهد به  
 ( و ) في اصل الوقف ان يشهد ( ان هذا ) الشيء ( وقف على ) موضع او جماعة ( كذا )  
 وفيه اشارة الى ان ذكر المصرفي شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره  
 المورغيناني كافي الكافي لكنه ليس بشرط على المختار ان كان وقفا قد يبا في مصرفي الفقراء  
 ككافي خزائن المفتين وذكر في الظهيرية اذا كان وقفا مشهورا لم يعرف واقعه لم تقبل  
 بلا ذكره على المختار وفي التتمة انه شرط بكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة مستأنفة  
 بلا تسامع كما ظن فقال ( لا ) يشهد به على المختار وان لم يكن فيه رواية ( على شرائطه )  
 اي شرائط الوقف بل يصر في المختار كذا والى العمارة كذا امثلا وفيه اشعار بانه  
 لو شهد على اصل الوقف وشرطه لم تقبل لانهم صاروا فسقة بالشهادة على شرطه  
 ككافي الاستروشنى والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كافي الجواهر والاكتفاء مشير  
 الى انه لا يشهد بالتسامع في القتل ولا في المهر وتقبل فيهما ولا في الطلاق والعقن والولاء  
 خلافا لابي يوسف كافي الخلاصة والى انه لا يشهد به في الاملاك واسبابها كالبيع



والهبة والصدقة كما في النخيرة (إذا أخبره) ظرف في أي يشهد بالتسامع في هذه الأمور  
 إذا أخبر الشاهد (رجلان أو رجل وامرأتان) فيشترط العدد ولا يشترط العدالة  
 ولا لفظ الشهادة على ما قال بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر في العماد أنه  
 يشهد بالتسامع إذا سمع عن المحمود في القذف أو النسوان أو العيب وصدق ظاهر أو كذا  
 من الصبي المميز لكن الأشهر أنه إن كان واحدا فكلها شرط والأقل ثم شرع فيما ليس  
 من الشهادة بالتسامع بل بالعيان فقال (ويشهد) بالتسامع (رائي جالس) أي كل  
 من رأى رجلا في ناحية يجلس (مجلس القضاء) لأجله حال كون الجالس (يدخل عليه  
 الخصوم) أي المدعى والمدعى عليه (أنه قاض) أي يشهد الرائي على أن ذلك الجالس  
 قاضي هذه الناحية (و) كذا يشهد رائي (رجل وامرأة يسكنان بيتا و) أحدا بينهما  
 أنبساط الأزواج) كالمعانقة والتقييل فإن في التاج الأنيساط كستاخ شدين على (أفهام عرسه)  
 عملا بالظاهر (و) كذا يشهد رائي (شيء) وعارف مال بأوصافه كحدوده وحقوقه  
 (سوى الرقيق) الكبير فإن غير المغبر عن نفسه من الرقيق كالمعتاق وعن الأئمة  
 الثلاثة أنه كالكبير كذا في النخيرة (في يد متصرف) عرف بوجهه واسمه ونسبه  
 فإن مظهر وفيه الرائي لا يخلو عن إشارة إليه (كالملك) بالضم جمع المالك ذوالملك  
 أي تصرفا مثل تصرف المالك لا تصرف النائب كالمضارب والوكيل على (أنه)  
 أي ذلك الشيء (ملكه) أي المتصرف وفيه رمز إلى أنه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه  
 أن ذلك الشيء لني اليد وقيل أنه ليس بشرط وبالأول نأخذ وإلى أنه لو لم ير المالك  
 والمالك أو رأى الملك وعرفه ولم ير المالك لكن سمع من الناس أنه لا يشهد أنه ملكه  
 كما في النهاية ثم استدرج ما يوهمه عند الكلام من جواز التقييد بالتسامع فقال (لكن)  
 إن قال (الشاهد في كل من الخمسة المسموعة أو الواحد الرائي عند قاض) إن شهادتي  
 بالتسامع أو بحكم اليد) أي حكم تصرف المالك على تلك الشهادة (بطلت) شهادته  
 على الصحيح لأن ترك الإطلاق ينبي عن اعتراء الشبهة في تلك الشهادة كما في الكافي وغيره  
 وهذا قول الأئمة الثلاثة كما في قاضيخان لكنها لا تبطل في النكاح والنسب إذا قال لا سمعناه  
 من قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب وكذا في الموت إذا قال أخبرنا به ثقة وكذا  
 لم يبطل في الوقف على ما قال البرغماني كما في العماد (ومن شهد) على موت زيد يقرينة  
 الآتي فلا تسامع فيه كما ظن (أنه) أي بناء على أنه (حضر) ويجوز كسر الهمزة على  
 أنه للتعليل (دفن زيد أو) أنه (صلى عليه قبلت) شهادته (وهذا عيان) بالكسر أي  
 معاينة للموت حكما لا تسامع لأنه لا ينفق ولا يصلى الأعلى الميت فكانت شهادة على الميت  
 وهذا إذا لم يكن الشاهد متبعا في خبره بل لم يكن من ورثته ولا موصى له ولا فلا يعتمد

على خبر كهافي العمادى وغيره والاحسن تقديمه على قوله ويشهد رائى مجلس كهافي  
لا يخفى

( فصل ) \*

( وتقبل الشهادة ) جوارا ( من اهل الاهواء ) الذين خالفونا في العقيدة من اهل القبلة  
وكافوا ست فرق الخارجية المكفرون للختين وطاحه والزبير وعائشة والعاوية  
رضى الله عنهم والرافضية الملعونون اللاعنون على الصهرين وغيرهما من الاغيار عليهم  
رضوان الله الى يوم القرار والقدرية النافون للقضاء والقدر عنه تعالى والجبرية النافون  
لقدره العبد والمعلقة القائلون بخلو الذات عن الصفات والمرجئة النافون لضرر الذنب  
مع الايمان ثم صار كل فرقة اثنتى عشرة فهم اثنتان وسبعون فرقا كلهم في النار الا من  
انقلبهم التوحيد كهافي التمسيد وغيره من شروح الهداية لا يقال انهم بهذه الاعتقادات  
صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم مطلقا لانا نقول لانسلم انهم فاسقون فلن الفسق  
لا يطلق على فعل القلب كهافي الكرماني واللام اشارة الى ان كل من كفر منهم كالجمجمة  
والخوارج وغلاة الروافض والقائلين بخلى القرآن لا تقبل شهادتهم على المسلمين كهافي  
الشارع وعن ابى يوسف من كفرته لم اقبل شهادته كهافي المحيط ( الالخطابية ) طائفة  
من الروافض رئيسهم ابو الخطاب محمد بن ابو هب صلبه عيسى بن موسى بالسكوفة لانه  
قال ان عليا الاله الاكبر وجعفر الاصغر فانه لم يقبل شهادتهم لانهم يستجيزون  
الشهادة لكل من خالف عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعةهم واجبة والاهواء جمع هوى  
مصدر هو يهاذا احبه واشتهاه ثم سمي به المهوى والمشتهى محمودا كان او مذموما  
ثم غلب في المذموم ومنه اهل الاهواء هم ليسوا بطائفة بعينها فانه يقال على من خالف  
السنة يتاويل فاسد كهافي الكرماني ( و ) تقبل الشهادة من ( النسي ) العدل ( على مثله )  
في الكفر فلا تقبل شهادته على المسلم ولا شهادة الكاذب عنه على احد اذ الكذب حرام في  
جميع الاديان كهافي الهداية ( وان خالفتم ) كالنصارى والمجوس ( وعلى المستأمن )  
وان اختلفا دارا اذ النسي كالمسلم في قبول الشهادة عليهم ( و ) من ( المستأمن على مثله )  
اظهار في موضع الاضمار لزيادة الايضاح ( اذا كان من دار ) واحدة فلو كانا من الروم  
والترك والهند لم تقبل كهافي لا تقبل شهادة المستأمن على النسي كهافي الكافي ( و ) على  
( عتو ) من عدوله اى فرج بخز نه وحزن به فرجه وقيل انه يعرف بالعرفى كهافي خزانة  
المفتين ( بسبب الدين ) اى بامرينى لانه لا يكتفب لدينه كاهل الاهواء كهافي الاختيار  
ولا يخفى انه مستدرك لقبله وما بعده والباء ظرف عتو ولا يخفى ان كان ثم اشار الى تعريف

العدل على القول الصحيح كفاي الكافي وغيره فقال ( ومن اجتنب الكبائر ) اي كل فرد  
من افراد الكبائر كفاي اكثر الكتب لكن في قضاء الخلاصة المختار اجتناب الاصرار على  
الكبائر فلوار تكب كبيرة مرات قبل شهادته واختلفوا في الكبيرة والاصح انه ما كان  
شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الدين كالاغنية على المعصية وضرب المزامير والطباير  
كفاي الخلاصة والمحيط والذخيرة والكافي والمضمرات والكفاية وغيرها من الكتب  
المعتبرة واليه اشار المص في الشرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية ان الصغيرة  
بالاصرار لا تصير كبيرة فقال ( ولم يصر على الصغائر ) اي لم يعزم على كل فرد من  
افراد الصغائر والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جمع واللام يرد الى الجنس ليعنى  
على انه كما اشترط البعد عن فعل كل كبيرة اشترط البعد عن نية كل صغيرة كفاي التمهيد  
فمن الظن الاحسن الصغيرة ( وغلب صوابه ) على خطائه اي كثر حسنته بالنسبة  
الى صغيرته فمن اجتنب الكبائر فان فعل مائة حسنة وتسع وتسعين صغيرة فهو عدل  
وان فعل حسنة وصغيرتين ليس يعدل ولكن عليه ان يزيد قيد آخر وهو ان يجتنب الافعال  
العدالة على الدنيا ناعوق عدم المروءة كالبول في الطريق كما ذكره المص في الشرح ولا ريب  
فيه فلن ترك المروءة ليس بكبيرة على القول الاصح في الكبيرة وقد صرح به في قضاء  
الخلاصة فتزييفه بدخول في الكبائر باطل ( والافلق ) اي الذي لم يختن بعدد الكبر  
وغوى الهلاك فلان الختان من اليوم السابع الى عشر سنين سنة فلم يعدح الا اذا ترك  
استخفافا ( والخصى ) اي منزع الخصية ( وولد الزنا ) لانه فاسق الاب ( والعامل )  
بالضم والتشديد امراء السلطان وقيل المواجهون انفسهم وقيل ان كل العامل وجبها  
ذامروءة ولا يجزى في كلامه تقبل شهادته والافلا وقال الجمهور انهم اخذوا الصدقات  
وقالوا ان في زماننا لا تقبل شهادتهم لقلية الظلم كذا في الكافي والصحيح انهم ان كانوا  
عدولا لا تقبل والافلا وذكر الصدر الشهيد لا تقبل من الرئيس والجاني في السكة والبلد  
والصنراف كفاي المحيط وشهادة عمال الوقت لا تقبل على الصحيح كفاي الجواهر ( لا )  
تقبل ( من الاعمى ) في شئ من الحقوق سواء كان مسموعا او غيره ديننا او عينا منقول  
او عقارا وسواء كان اعمى وقت التحمل او وقت الاداء واما اذا لم يكن اعمى وقت  
التحمل فان كل الشهود منقود منقولا فيقبولة بالاجماع كل ديننا او عقارا فلا تقبل عند  
الطرفين خلافا لابي يوسف وهذا فيما لا يجزى فيه التسامع والافتقار بالاجماع كفاي  
الذخيرة وانما يعزى كونه بصيرا وقت التحمل بما اذا عرفت القاضي الوقت الثاني  
عنى فيه وتلزم المدعى سابق على ذلك والا فلا يقبل قول الشاهد والمدعى في ذلك  
كفاي المبسوط ( و ) لا من ( مهلوك ) فن او مدبر او مكاتب او اميلد او معتق البعوض



فيه الشرب والالتم تخرج من العدة القوانما استثنى الخمر لان مد من شربها بلال هو ساقط  
 العدة كالحكماء في السكر كافي وغزاة المفتين واليه اشير في الذخيرة والمصنوعات وفيه اشارة الى  
 ان معجن السكر يخرج عن العدة كافي المحيط وذكر في النظم انها لا تقبل من شارب  
 الخمر والمسكر بل لا تؤيل وفي الاختيار وغيره انها تقبل عند محمد من شارب النبيذ متأولا  
 الا اذا سكر او شرب على اللهو وفيها قال المص انها تقبل من مريض شرب الخمر يقول  
 الاطباء لا علاج لها الا الخمر لان في عورتها كلام كما ذكرنا على ان الاصح انها حرام  
 نعم لو شرب لفص شيء في حلقه ونحوه مما ينفعه لا محالة كان مباحا كافي التمر تاشي  
 وغيره واعلم ان المجلس مجلس الفجور كالمص من كافي الخزانة (ومن يلعب بالطيور) اي  
 بطير لان اللعب حرام فمن امسكها لا تطير فعلى كافي السكراني وكذا الوغليها للمرق  
 وقال شيخ الاسلام انه ليس بعدل لانها حينئذ تختلط بغيرها فيتصرف في ملك الغير كما  
 في الذخيرة واللعب بالكسر مصدر لعب بالكسر يلعب بالفتح اي فعل فعلا غير قاصد به  
 مقصد اصحيا كما ذكره الراغب وفي الكشف انه لا يقيده فائدة اصله والطيور مع الطير ومع  
 الطائر (او) بمثل (الطنبور) بالضم معرب دنيه برة فانه شبيه بالية الجمل ويدخل  
 فيه المزمار ونحوه من الملاهي المستشعة بين المسلمين دون نحو الحذاء وضرب  
 القضيبة الا اذا ضم معه نحو الرقص وكذا الخروج من البلد لغدوم امير الاليعظيم والاعتبار  
 كافي الكبرى (او يغني) من اجل (الناس) لان نفسه قد وقع هم فتقبل من المغني فانه العالم  
 بالغني لغو وعرفاورد الشهادة لا اعلان الفسق لا لفسق كافي السكراني (او يرتكب ما يحسد به)  
 كالتزنا والسرفقة واللواطه عند هوا ويدخل فيه الغنى قبل الحد فانه كبيرة مسقطه للعدالة  
 وبه يغني كافي الكبرى لكن بشرط اعلان الكبيرة كافي النظم واكثر ما ذكره لتفصيل  
 ما اجل في العدة فلا وجه لظن ان الظاهر تركه لانه مستفاد منه (او يدخل الحمام) وجميع  
 النسل مرة (بلا زار) لان ابداء العورة فسق كافي للمص وانما يسمى بالحمام لانه معرق  
 يقال استحم الفرس اذا عرق بالازار بالكسر ما يلبس عند الدخول في الحمام (او ياكل  
 الربا) مع العلم بذلك كما قال الامام السرخسي والظاهر انه غير محتاج اليه لان العلم  
 ما خوذ في مفهوم المعصية وشروط في الاصل الا حمان فان الربا ينفذ الملك بالقبض والملك  
 مبيع لا كل فكان ناقصا في كونه كبيرة كافي المحيط وغيره (او يقامر بالنرد  
 او الشطرنج) اي يلعب بالنرد ويقامر بالشطرنج فقد غلب تبع الهداية بناء على  
 الاشتغال فلا لعب بالنرد بلا قمارم تقبل شهادته بلا خلاف بخلاف لا لعب الشطرنج فانه يقبل  
 الا اذا وجبتوا من الشروط الثلاثة احد ما لمع والثاني ما اشار اليه بقوله (او تفوته الصلاة)  
 عن وقفها (بها) اي بالشطرنج وانما ثني الضمير كافي الهداية لانه بني على سابق كلامه

او على قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) وانما لم يذكر الثالث وهو كثرة الخلق عليه  
 بالكذب لانه معلوم فلا تساهل في التقييد وتركه كما ظن وذكر في الجواهر ان مجرد اللعب  
 بالشطرنج قاذح وقيل هذا اذا اتخذته صنعة فقد قيل وهو القلوب ساعة فساعة ولا يشعر  
 بان فوت الصلاة والصوم وغيرهما من الفرائض ليس بقاذح (او يبول على الطريق)  
 بين الناس (او ياكل) غير السوقى (فيه) اى فى الطريق بين قوم وكذا  
 غيرها من المباحات القاذحة فى المروءة كصحبة الاراذل وافراط المزح والحرق  
 الدنية من نجوى الباغية والحياكة والحجامة بلا ضرورة كما فى الكسقى ويدخل فيه الهشى  
 فى السوق بالسراويل وحده كما فى الاختيار (او يظهر سب) واحد من (السلف)  
 اى الصحابة رضئ الله عنهم لظهور فسقه ويعم ما قيل من طعن فى علمه الا لا يعلمون  
 الا انه كما فى الكرماني ولذا قال ابو يوسف لا قبل شهادة من يشتم اصحاب رسول الله  
 صلعم لانه لو شتموا احد من الناس لم يقبل شهادته فهنا اولى كما فى المحيط فعلى هذا  
 لا يبعد ان يكون السلف شاملا للمجتهد بين كلهم كما ذكره المص وغيره على ان السلف  
 فى الشرع كل من يقلد مذهبه فى الدين كلى حنيفه واصحابه رحمهم الله فانهم سلفنا  
 والصحابة والتابعين رضئ الله عنهم فانهم سلفهم كفى الكفاية ولم يوجد اصل لما فى المستقصى  
 انه جمع سلف والمشهور انه فى الاصل مصدر سلفى اى مضى وسلف الرجل ابائوه  
 والجمع اسلاف وفيه اشارة الى انه لو كنتم سبهم قبل شهادته فان القاذح الاعلان والى  
 ان سب احد من الصحابة ليس بكفر كما فى خزائن المفتين وغيره لكن فى مجموع النوازل لو قتل  
 احد من سبب الشيخين او يلعنهم ارضئ الله عنهم لم يقتص به فانه كافر لان سبهما ينصرف  
 الى سب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اشعار بان اللعن والسب بمعنى وهو التكلم فى عرض  
 الانسان بما يغيبه وفيه اختلاى كما فى الخلاصة وغيره والى انه لو شتم اهله وماله لكانه  
 قبل شهادته الا اذا كان فى كل يوم وكل ساعة كما فى المحيط والى انه لا يقبل شهادة اشراف  
 العراق لانهم متعصبون كما فى الخزائن وغيره وفيه اشعار بانه لو نقل حنفى الى الشافعى  
 لم يقبل شهادته وان كان عالما كما فى او اخر الجواهر واعلم انه قد مر فى القضاء ان لا يشهد  
 من بينهما ولا دقوزوجية وفى النية عن نجم الائمة لا يشهد له خادمه وكتبه ومشرقه  
 ورعيته والمتكلم فى احاديث الرعية وقسمه النوائب وكذا اراكب بحر الهند لانه قد خطر  
 بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب او اكثر سوادهم وعددهم وشبههم لينال بذلك  
 مالا وقيل يشهد اراكب البحر للتجارة وغيره وهو الصواب (ولا تقبل) من شهود  
 المدعى عليه (الشهادة) عندنا خلافا للمحصل وهو رواية عن ابى يوسف حال كونها  
 مشتبهة (على مجرد) اى خارجة مجردة لى لم يترتب عليه ما يترتب على المدعى

من دفع الحصومع من المشهود عليه ولذا يقال له الجرح المفرد (وهو) أي الجرح المجرد  
 (ما يفسق) أي تفسيق الجارح (الشاهد) أي شاهد المدعى المعدل فإن الحكم لم يجز  
 قبل التعديل لاسيما إذا جرح كما ذكره المصنف فيه أن مراد الفقهاء أن القاضي لم يلتفت  
 إلى هيئة الشهادة ولكن يسأل عن شهود المدعى سرا وعلائية فإذا ثبت عند التهم  
 تقبل كفاي المضمرات ولأنه ذكر في غرانة المفتين أنهم لو شهدوا على رجل بحق فاقام  
 المشهود عليه أنه استأجرهم لهذه الشهادة لم تقبل لأن الشهادة على النفي وإبطال الشهود  
 الأولى (ولم يوجب) أي بالحال أن الجارح لم يوجب بهذا الجرح على الشاهد أو المدعى  
 (مقال للشرع) كوجوب الحد (أو للعبد) كوجوب المال فلو أوجبه تقبل كما يأتي  
 (مثل) قول الجارح (هو) أي الشاهد (فاسق أو أكل الربا) أو شارب خمر أو زان  
 في وقت أو مقر باني شاهد زور أو أن المدعى مبطل في هذه الدعوى وإنما لم تقبل لأن  
 الشاهد صار فاسقا بإشاعة الفاحشة المحرمة بالنص بلا ضرورة فإن الشهادة الكاذبة تندفع  
 باعتبار القاضي سرا كفاي الكافي وغيره من المتداولات (أو) مثل (أنه استأجرهم) أي أن  
 المدعى استأجر الشهود على أداء الشهادة فإن هذه وإن تضمنت أمرا زائدا على الجرح  
 لكن ليس له خصم يشبهه إذ لا تعلق له بالأجرة (وتقبل) الشهادة (على إقرار المدعى  
 بفسقهم) أي بفسق شهوده لأن غيرهم أشاع الفاحشة ثم حكوا عنه (وعلى أنهم) أي الشهود  
 (عبيد) أو أخذهم عبد (أو) أنهم (شاربو خمر) الآن أو سارقون منى كذا  
 أو زانوا النسوة بلا تقادم (أو) أنهم (قدفة) لفلان وهو يدعيه فإن الكل يوجب حقا  
 للشرع وهو الرق في الأول والحد في الباقي بخلاف ما مر فإنه يتقدم (أو) أنهم (شركاء  
 المدعى) شركة مفاوضة فإن فيهم تهمة كما إذا شهد ولد المدعى أو والده (أو) أنهم  
 (اعطاهم) من مالي (الأجرة) أي بدل الأجرة (لها) أي لأداء الشهادة (على أو)  
 أنهم (دفعت) أنا (اليهم كذا) مالا (لثلاثين وعلني) بهذا الأمر الباطل ومع  
 هذا شهدوا فإن كلامها يوجب حقا للعبد (وشرط) للقبول (موافقة الشهادة  
 بالدعوى) في المعنى لا غير وعليه يدل التشبيه فلو ادعى المالك مطلقا وشهد بسبب  
 الشراء تقبل وفي العكس اختلافي المشايخ كما لو ادعى بالسبب منه سنة وشهد بالسبب بلا  
 تاريخ أو ادعى بالسبب مطلقا وشهد بتاريخ ولو ادعى مطلقا وشهد أحدهما بالسبب  
 والاخر مطلقا تقبل ولو ادعى بالسبب وشهد به أحدهما والاخر مطلقا لم يقبل الكل في  
 البخاري ولو ادعى الأبرار وشهد بالصالح يقبل أن كان الصالح بخمس الحق ووفق بل كان  
 الأبرار عن البعض بالاستيفاء عن البعض بالإسقاط ككفاي المنية (كاتفق الشاهد بن  
 لفظ أو معنى) بحيث يدل لفظاها بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا المتضمن (عند أبي

حنيثة) واما عندهما فالعبارة لها اتفعا عليه لا غير وفيه اشارة الى ان البيئة لا تقبل بدون  
 الدعوى وذاتي حقوق العباد لا غير والى انه لو شهد احدهما انه قال لامرأته انت  
 خلية وشهد الآخر انت بريئة لم يثبت شيئا وان اتفعا معني لانه لا يدل بالوضع على  
 الطلاق والى انه لو شهد احدهما على الهبة والاخر على العطية تقبل والى انه لو شهد  
 احدهما على الغصب والاخر على الاقرار لم تقبل ككافي الكافي وانما جعل موافقة  
 الشهادة الدعوى مشبها لانه لا يشترط هذه الموافقة من كل الوجوه الا ترى انه لو ادعى  
 الفين وشهدا بالف تقبل بالاتفاق ككافي النهاية (فترد) الشهادة عنده من احدهما  
 (في الف) او مائة او طلبة (و) الاخر (الفين) او مائتين او طلعتين لان الدلالة على  
 الاقل بالتضمن غير معتبرة فتقبل عندهما على الالف او المائة او الطلقة عند دعوى الاكثر  
 لانهما اتفعا على الاقل فترد عند دعوى الاقل لان المدعى يكذب لشاهد الاكثر والصحيح  
 قوله ككافي المضمرات لانه اذا لم يثبت الالفان لم يثبت مافي ضمن من الالف والمص ضعف  
 قوله ودامنه نهاية سوء الادب كما لا يخفى (ويثبت في) شهادة (الف) من احدهما  
 (والف ومائة) من الاخر (الاقل) الالف بلا خلاف للاتفاق في الدلالة والاتفاق  
 عليه والمائة كلمة اخرى فصلا هذا عشرة وخمسة وعشرة وذلك عشرة وخمسة عشر  
 (عند دعوى الاكثر) فان ادعى الاقل او سكنت بقي شاهد واحد لانه لم يعتبر  
 شاهد الاكثر الا اذا ادعى التوفيق لصيانة البيئة بقضاء المائة او الاربعة منها وبيئة  
 التوفيق لا تكفي على الامع ككافي النهاية (ان قصد المال) جزاء ومجمل يثبت اى ان  
 قصد الشاهد ان في شهادة الف والف ومائة ثبوتهما يثبت ذلك فان قصد عقد الم يثبت فلم  
 يكن هذه الجملة في شىء من التوضيح كما ظن بل جملة (لا) يثبت (العقد) بذلك اى  
 لا يثبت بشهادة الف والف ومائة عقد من العقود كالبيع بهما اى لا يثبت عقد منهما عند  
 اختلاف الشاهدين على هذا الوجه لان المدعى يكذب احد الشاهدين فلم يبق الا شاهد  
 فلا فرق بين دعوى الاقل والاكثر من الموجب او القابل وفيه اشعار بانهما لو سكتا عن جنس  
 الشئ ثبت العقد ككافي اول دعوى الكرماني قولها قرر اصل المع فرع مشتعل على فروع  
 فيها تفصيل فرع ذلك وان كان موضع مثل ذلك المطولات فقال (فتقبل) تلك الشهادة  
 ويثبت الاقل (في) شهادة (عق ببال) سواء كان بطريق الكتابة او غيرها  
 (وصالح عن قود) على مال (ورهن وخلع ان ادعى من له المال) اى المولى والمولى  
 والهريث والزوج فلو ادعى المولى عتق عبده على الف ومائة فشهد احدهما بذلك  
 والاخر بالف يثبت الالف ولو ادعى العتق على الفين وشهد هذان الشاهدان لم تقبل  
 عنده وقبلت عندهما وثبت الالف ولو ادعى الالف لم يثبت شىء وفيه ايما على انه



لو ادعى العبد العتق أو القاتل الصالح أو الراهن الرهن أو المرأة الخلع وشهد الشاهدان لم تقبل فلم يثبت شيء (والأجارة بيع) أي دعوى الأجارة كدعوى البيع إذا كانت (في أول السنة) أي مدة الأجارة فلو ادعى أحد من الأجر أو المستأجر في أول مدتها أن الأجرة على الخ ومائة وشهدا لم تقبل لأنه قصد العقد (و) الأجرة (مال بعد ها) أي بعد مضي السنة فلو ادعى الأجر الأجارة بعدها على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت وثبت الأقل لأنه ثبت المال بخلاف ما إذا ادعى المستأجر فأنها لم تقبل لأنه ثبت العقد لكن يثبت بدل الأجارة بإقراره (ويثبت النكاح بالقبول) سواء ادعى الزوج أو الزوجة الأقل أو الأكثر لأنه لا اختلاف في الأصل وهو العقد بل في التبع وهو المال فيثبت الأقل لاتفاق الشاهدین عليه (خلافاً لهما) فإنه لا يثبت النكاح بالقبول بل لا يثبت النكاح أصلاً فلا يثبت الأقل قيل هذا الاختلاف فيما إذا ادعى الأقل فلم يثبت بلا خلاف وقيل الاختلاف فيما إذا ادعى الأكثر وأما إذا ادعى الأقل فلم يثبت بلا خلاف وقيل الاختلاف فيما إذا ادعت الزوجة وأما إذا ادعى الزوج فلم يثبت بالإجماع والأصح هو الأول وفي الأمل قول أبي يوسف مع أبي حنيفة كذا في الهداية وغيره إلا أن هذا التفصيل خلاف ما في العمادى أن شهود البيع والأجرة والطلاق وغيرها لو اختلفوا في مقدار البدل لم يقبل شهادتهم عند هؤلاء كذا عند الأئمة النكاح فأنها تقبل ويرجع في المهر إلى المثل (ولزم) للقبول عند الظرفين (الجري في الإرث) هو أن ينسب الإرث من المورث إلى الوارث على وجه لا يتوهم فصل ملك بين ملكيهما فلو ادعى داراً مثلاً ميراثاً عن أبيه وأقام بيعة لم تقبل إلا إذا جاز الشاهد الميراث إلى الوارث حقيقة كما أشار إليه (بقوله مات) مورثه أي معطى الإرث المدعى الوارث (وتركه ميراثاً له) أو حكماً كما أشار إليه بقوله (أومات و) الحال أن (ذاملكه أو) مات وذاً (في يده) وتصرفه وفيه أشعار بأنهم لو شهدوا لمحي أن العين كن ملكه تقبل بالاتفاق وبأنهم لو شهدوا أنه كان في يده لم تقبل وعن أبي يوسف أنها تقبل كمال في الكفاية وغيره (فإن قال) الشاهد (كان) هذا الشيء (لأبيه) أي المدعى (أودعه) أبوه (أو اعاره) أو أجره (من) كان (في يده) من المستودع والمستعير والمستأجر فإن الموصول مفعول ثلث على التنازع (جاز) هذا القول من الشاهد بالإجماع لأن بين هؤلاء كنف المال ولو انفرد على السابق وليس بيد مالك ولو انفرد (بلاجر) فتركه ليس بالحسن نظراً إلى الفناء كما ظن ثم شرع في شهادة الفرع فقال (وتقبل) استحساناً (الشهادة على الشهادة) فصاعداً لكثرة الحاجة في كل حق (الأي عند) من الحدود (وقود) فأنها لم تقبل فيه لشبهة الزيادة والنقصان بتداول الألسنة وفيه أشعار بأنها تقبل في التعزير وهذا رواية عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة أنها لم تقبل كمال في الاعتبار

( و شرط لها ) اى لقبول شهادة الفرع ( تعتمد حضور الاصل ) لادائها باحد من  
الاسباب الثلاثة ( بموت ) اى بموت الاصل كفاى الهداية وغيره السكن فى قضاء النهاية  
وغيره ان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الاصل ( او مرض ) لا يأتى  
معه مجلس الحكم وفيه اشعار بانها تقبل اذا كان الاصل مخدرة كفاى الهنية وكذا  
اذا حبس الاصل فى سجن الوائى وامافى سجن القاضى ففيه خلاف كفاى المحيط ( او سفر )  
شرعى فى ظاهر الرواية وعليه الفتوى فلو كان الفرع بحيث لو حضر الاصل  
مجلس الحكم امكنه البيوتوتة فى منزله لم تقبل شهادته وتقبل عندها كثر المشايخ وعليه  
الفتوى كفاى المضمرات ولو كان الاصل فى المصر لم تقبل عنده وفى رواية عن محمد  
وتقبل عندهما كفاى الخزانة ( و ) شرط لها ( شهادة عديد ) من اثنين فصاعدا ( عن كل  
اصل ) من رجلين او رجل وامرأتين فلا يشهد على شهادة رجل اقل من نصاب  
الشهادة وفيه اشعار بانهم لا يشهدون على شهادة امرأة وقد جاز ذلك وان لم يقض حتى  
تشهد امرأة اخرى مع رجل آخر كفاى قضايخان وبانه لا يشهد اصل على شهادة نفسه ومع  
رجل آخر على شهادة اصل آخر كفاى النهاية ( لا ) يشترط ( تغاير فرعى هذا )  
الاصل ( و ) فرعى ( ذاك ) الاصل فيشهد رجلان مرة على شهادة احد الاصلين  
ومرة على شهادة اصل آخر وفيه اشعار بان لا يشهد اصل على شهادة نفسه وفرعان على آخر  
وقد جاز ذلك كفاى النهاية ( ويقول الاصل ) اى اصل كل من الفرعين عند التحميل  
( اشهد ) عند الحاجة امر من الاشهاد فلو اشهد رجلا وهذا رجل يستعنه لم يجزه  
ان يشهد ( على شهادتى ) فلو لم يذكره لم يجز خلافا لابي يوسف فانه معلوم كفاى  
فى المحيط ( اى اشهد بكذا ) اى بان فلان بن فلان بن فلان اقر عندي له بالن درهم  
والجملة بدل من المجرور وفيه اشعار بانه يجب ان يقول عند الفرع وقت التحميل كفاى  
يشهد عند القاضى فلن مجلس الاشهاد كمجلس القضاء كما اشير اليه فى الهداية وغيره لكن  
فى المصارح ان تأخير هذا القول عن الامر ليس بختم ( و ) يقول ( الفرع ) اى فرع  
كل عند القاضى ( اشهد ان فلانا اشهدنى على شهادته بكذا ) تقديمه على  
ما يأتى ليس بختم وقوله فلانا يشعر بوجود ذكر اسم الاصل كاسم ابيه وجد كفاى الخزانة  
( وقال ) فلان ( لى اشهد على شهادتى بكذا ) هنا ما لا بد منه خلافا لابي  
يوسف كفاى قاضى بخان فيحتاج الاشهاد فى العربى والفرسى الى ثلاث شهادات واكافأت  
والاداء فيهما الى خمس منهما والاخص ان يقول ويقول الاصل اشهد على شهادتى  
بكذا والفرع اشهد على شهادة فلان بكذا على ما قاله من وهذا مختار الفقيه  
الجمعة وابى الليث والامام السرخسى وهو سهل وايسر وذكره محمد فى السير

الكبيرى كملى المحيط وغيره هو الاصح كملى الراعى فيحتاج الاشهاد والاداء الى شيتين  
او كافتين وفي الاختيار الاحسن ما ذكره والاصح ما قال الحنفى ان يقول الاصل اشهد  
بكذا واشهد بك على شهادتي بكذا والفرع اشهد ان فلانا شهودى عندي بكذا  
واشهد على شهادته فامرونى على ان اشهد على شهادته ليكون ابعده من الاختلاف فيحتاج  
الاشهاد الى خمس شينات والاداء الى ثمان ( وصح تعديل الفرع ) الذى هو عدل عند  
القاضى ( الاصل ) الذى لم يعلم عد الته بان قال هو عدل وعن محمد انه لا يصح كتعديل  
نفسه وقته ايماء الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل ولا اعرفه لم تقبل شهادته كما  
قال الحنفى وعن ابي يوسف انه يقبل وهو الصحيح على ما قال الحلوانى كملى المحيط والى  
انه يجب ان يكون الاصل عد لا فلو غرس الاصل اوفسقى او اعنى او ارتد لم تقبل شهادة  
فرع كملى الحرانته والى انه لو غلب كذا سنة ولم يعلم بقاءه على عد الته قبل شهادة فرعه  
ان كان الاصل رجلا مشهورا كملى الذخيرة ( و ) صح تعديل ( احد الشاهدين )  
الفرع عمن الذى هو عدل عند القاضى ( الاخر ) الذى لم يعلم عد الته لانه من اهل  
التركى فويل ان تعديل لا يصح لانه متهم بانه يريد تنفيذ شهادته كملى الذخيرة وغيره  
ولا يخفى ان بعض عن السابق وشامل لتعديل الاصل فرعه اذا حضر وقد صح ذلك كما  
في القدورى ( وانكار الاصل ) قبل موته او بعد حضوره الشهادة في هذه الحالة ( يبطل  
شهادة الفرع ) فلن شهد لم تقبل فان التحميل شرط وفيه ايماء الى ان انكاره الاشهاد  
مبطل والى ان الاصل لو نهى الفرع عن الاداء لم يعمل نهيه وفيه خلاف كملى المحيط  
والى ان حضور الاصل لم يبطل شهادة الفرع وفيه خلاف كملى حضوره بعد  
القضاء بناء على ان القضاء بشهادة الاصل او الفرع كملى قضاء المنية ( ومن اقر ) اقرارا  
حقيقيا او حكما بلا كراه ( انه شهد زورا ) بالضم اى كذبا ( شهر ) اى بعث به  
القاضى الى اهل سوقه وقت الضحوة اجمع ما كانوا وان لم يكن سوقيا فالى اهل محله وقت  
العصر اجمع ما كانوا ويقول امين القاضى ان القاضى يقر وكم السلام ويقول انا وجدنا  
شاهدى زور فاحذروه واحذروا الناس ( ولم يعزر ) ولم يضرب وهذا عنده  
واما عندهما فيضرب ثم يشهر وقيل لا يشهر كملى الحقائق ويفتى بقوله وقال لا يضرب  
وجيعا ويحبس تأديبا ولا يسود بالاجماع كملى السراجية ولا يباع تعزيره الى اربعين عند  
محمد فلا يابى يوسف وقال الحنفى ابو محمد الكاتب ان رجعا تأبى لم يعزر بلا خلاف ومصر  
يعزر بالضرب بلا خلاف وان لم يعلم فمحل الخلاف ثم اذا شهور او عزر فغلب فلن كان فاسقا  
تقبل شهادته على الخلاف وان كان مستورا لم تقبل ابدا وكذا عد لافى رواية عن ابي  
يوسف وعنه انها تقبل وعليه الفتوى كملى النهاية وانما هم الاقرار ليشمل مثل ما اذا

شهد بهوت زيد وقتله ثم ظهر حيا او برؤية هلال ثم مضى ثلثون يوما ولم ير الهلال  
بلا علة او بولادة امرأة ثم ظهر انها بكر او بقطع شجر ثم يوجد قائما وفي الاقرار اشارة  
الى انه لو قال غلطت او اخطأت او ردت شهادته لتهمة او خلل او غير علم بشهر ولم يعزر  
والى انه لا يثبت بالبينة اصلا لانه نفى الشهادة كفاي الكافي وغيره والاكتفاء يشير الى  
ان التعزير بالادارة والاطافة في الاسواق مع الضرب لم يجر في غير شاهد الزور الا  
ان القاضي الامام قد نقل عن العدة انه جاز في غيره كترك الصلاة عمدا

### ( فصل ) \*

( لارجوع ) صحيح ( عنها ) اي الشهادة ( الا عند فاض ) لانه فسح الشهادة وفيه  
اشارة الى ان الرجوع لا يكون الا بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت عما شهدت  
او شهدت بزور فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا باستخلاف الشهود ولا بالاقرار  
الا اذا جعل لانشاء الرجوع والى انه شرط مجلس القضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد  
عنده كفاي النهاية والاكتفاء مشعر بان صحة الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع  
او بالضمان على ما قل بعض المشايخ كفاي الصغرى ( فان رجعا عنها قبل الحكم ) بها  
( سقطت ) الشهادة عن حين الاعتبار فلا يجوز ان يحكم بها ( ولم يضمن ) اي الراجعان  
لانهما لم يتلفا شيئا لكنهما قد شهدا كفاي الكافي ( و ) ان رجعا ( بعده ) اي الحكم  
( لم يفسخ ) الحكم لان الاول يرجع بالقضاء ( وضمن ) عندهما وكذا عنده على الاصح  
كفاي الخزانة ( ما اتفقا ) من المال او المنفعة ( بها ) اي بهذه الشهادة ان كلا فكل وان بعضا  
فبعض الا اذا عارض لانهما اتفقا على ما شهد عليه بالشهادة والاكتفاء يشير الى انهما  
لم يعزرا وقد عزروا لعلها كفتى بالسابق اشارة الى ان المدعى لم يضمن لان الحكم ملصق  
ولا القاضي لانه ملحق في الحكم ولذا الوامتنع عنه بعد التعديل ياثم ويعزروا ويعزل كفاي  
الكافي ( اذا قبض ) المدعى ظرف ضمنا ( مدعاه ) من الدين المجربين او العين غيرهما كفاي  
الهداية لكن في الاختيار انهما ضمنا قيمة العين بدون القبض لانه يملك بمجرد القضاء  
بخلاف الدين فانه لا يملك الا بالقبض ( والعبرة ) في ضمان الراجع من الشهود وعدمه  
( للباقي ) منهم ( لا للراجع ) والا يفضى الى الحكم بالضمان مع بقاء الحق للمستحق كما اذا  
شهد اربعة ورجع منها اثنان ( فان رجع احد ثلثة ) من الشهود ( لم يضمن ) ذلك الاجد  
الراجع لبقا بمقتضى الحق ( فان رجع آخر ) من الاثنين الباقيين ( ضمنا تصفا ) من المقبوضين  
لان الاتلاف يضاف اليوما ( وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعا ) الى الرجل والعشر  
على التغليب ( فعلى الرجل سبعين ) من المال وعلى العشر خمسين ( عني )

حنيفة) فان كل ثنتين منهن كرجل والزائد على هذا (و) على كل من الرجل والعشر (نصف عندهما) لانهن وان كثرن كرجل (وان رجعن) أي العشر (فقط) بل ارجوع منه (فعليهن نصف) اجماعا لان الاعتبار لما بقي من النصف (ضمن الفرع) لا الاصل (ان رجع) الفرع (هو) للعطف (والاصل) جميعا لان شهادة الاصل علة وقال محمد ان له ان يضمن كلامهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع فقط لم يضمن الا هو الى انه لو رجع الاصل فقط لم يضمن احدا منهما وتامه في المضمرات (و) ضمن (المزكى) اذا رجع فلو قال في شهود الزنا انهم اعدوا ثم بعد الرجوع قال هم عبيد وقد علمت ذلك ضمن الدية وقال الدية في بيت المال ويجوز ان يكون المعنى ضمن الفرع ان رجع هو والاصل والمزكى فان شهادتهما علة العلة كما في الكشف (لا) يضمن عندهم (شاهد الاحصان) اذا رجع لانه اثبت للزاني غصلا لا عيبا هي كونه حرا مسلما دخل بامرأة بنكاح صحيح وذاليس يبوؤثر في اثبات الزنا الموجب للرجوع وضمن عند زفر لان مكمل العقوبة كالموجب (و) ضمن (شاهد اليمين) أي يمين في ضمن شرطية اذا رجع (لا) شاهد (الشرط) منها فلو شهد شاهد انه قال رجل لغير المدعى غول بها ان دخلت الدار فانت طالق وشهد آخر انها دخلت فتقضى عليه بنصف المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شاهد اليمين فقط لانه السبب المتلف ولو رجع شاهد الشرط فقط ضمن عندهم منهم فخر الاسلام والصحيح انه لم يضمن واليه مال السرخسي كما في الكفاية فالضمير في قوله (اذا رجعوا) للمزكى وشاهد الاحصان واليمين والشرط كما ان الظرف للضمنان وعنهما المستفاد من المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية الاختتام

\* (كتاب الاقرار) \*

اقره ههنا واخره عن الشهادة لانها حجتان الا انه قاصرة (هو) في اللغة اثبات الشيء باللسان او بالقلب او بهما ضد الانكار دون الجحود فانه مختص باللسان كما في المفردات وفي الشريعة (اخبار) أي اعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يقل شيئا لم يكن اقرارا ويدخل فيه ما اذا كتب الى الغائب اما بعد فله على كذا فانه كالقول شرعا كما في الصغيري (بحق) أي بما ثبت وسقط من عين وغيره لكنه لا يستعمل الا في حق المالية كما مر فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه لا غير عليه أي لغير المخبر على المخبر وبه يحقر عن الانكار والدعوى والشهادة ولا ينتقص على ما ظن باقرار الوكيل والولي ونحوهما لنيابتهم من باب المنوكلت شرعا (وهكمه ظهور المقر به) أي المخبر به للمقر له عليه (لا انشاؤه) أي لا اثبات المقر به له بهذا اللفظ

ولما قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه لم يحل له ديانة الا اذا  
 اخذه عن طيب نفسه فانه تمليك مبتدأ كفاي الكفاية وغيره وانما لم يكتفى بالاثبات  
 عن النفي وجهه هو ما بالغه في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كفاي العبادي وغيره  
 وانما اطلق اشارة الى ان تصديق المقر له لم يشترط وان ارتد برده ولو صدقه ثم رد لم يصح  
 الرد كفاي الكافي ولورده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كفاي الزاهدي ولما كان الاقرار  
 خيرا (فصح) اي فقد صح (الاقرار بالجمهور للمسلم) لانه ليس بتمليك فيؤمر بالتسليم اليه  
 (لا) يصح الاقرار (بطلاق واعتق مكرها) لانه ليس بانشاء والا فقد صح ولو من المكره  
 وفيه اشعار بانه لو اقر بهما هازلا او كاذبا بلا كراه بصح ذلك وفي كراه قاضيخان انه  
 لم يصح ديانة (فلو اقر حر) فان اقرار العبد وان صح في الحد والقود لكنه لم يصح بالمال  
 (مكلف) فان اقرار المجنون والصبي لم يصح الا اذا كلن ما دوننا وصح اقرار السكران  
 كمالسياتي (بحق صح) اقراره (ولو) كلن ذلك الحق (مجهولا) لا يدري واوكلن انشاء  
 لم يصح لانه تمليك مجهول وفيه اشعار بان المقر او المقر له اذا كلن مجهولا لم يصح فلو قال  
 ان زيد على الن درهم لم يصح لان زيدا في الدنيا كثير وكذا لو قال لك على احدنا الف  
 درهم لان المقضى عليه مجهول كفاي الكفاية والمتبادر فحش الجهالة فلو اقر لواحد من الناس  
 لم يصح ولا حد من صح كفاي السكراني واطلاق الجهالة لا يخلو عن شيء فان كل تصرف  
 يشترط لصحته اعلام الحق فيه لم يصح الاقرار به مجهولا فلو اقر انه باع او اجر شيئا  
 لم يصح اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا لم يشترط كما اذا اقر انه غصب او ودع  
 ما في كيس وتماه في الكافي (ولزمه) فيما اقر بمجهول (بيانه) ولو مفصلا فلو لم يبين  
 اجبره القاضي على بيانه (بماله قيمة) من المال ان كذب المقر له فيما بين يمينه والى لم يكن  
 عليه شيء آخر فلو قال له على شيء وبين يدي درهم صح ولو قال غصبت منه شيئا وبين زوجته  
 او ولده او كفنا من تراب او قطرة من ماء لم يصح على الاصح (والقول له) اي للمقر مع  
 يمينه (ان ادعى المقر له اكثر منه) اي مما بين لانه منكر والكلام مشير الى انه لو انكر الاقرار  
 بمجهول واريد اقامة البيينة عليه لم تقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة وتماه  
 في الجواهر والتخفة (ولا يصدق) المقر (في اقل من درهم في) قوله له (على مال) او مال  
 قليل لان مادونه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة ولو قال درهم او دينير كان عليه  
 درهم او دينار تام لانه ذكر المصغر لصغر الحجم (و) لا يصدق في اقل (من النصاب) العشر بن  
 او المائتين (في) قوله له على (مال عظيم من ذهب او فضة) او درهم او دينار لان النصاب  
 عند الثلث هو العظيم منها وعنه انه اذا قال من الدرهم يصدق في عشرة دراهم  
 كفاي الهداية والاصح ان الاول منه في حق الغني والثاني في الفقير كفاي الكرماني (و)

لا يصدق في أقل (من خمس وعشرين في) قوله له على مال عظيم من (الأبل) لانه  
العظيم المطلق والعدد الواجب الزكاة من جنسه وعلى هذا ينبغي أن يكون من الغنم  
أربعين ومن الابقر ثلثين وأموال عظم مقدرة بثلاثة نصب (و) في أقل (من قدر النصاب)  
قيمة في) قوله له على مال عظيم من الخنطة أو النحاس أو غيرهما من (غير مال الزكاة) ولو قال  
مال نفيس أو كريم أو جليل أو مائة مثقال كفاي الكفاية (ودراهم) في الأقرار (ثلاثة) من الوزن  
المعتاد لأن الدراهم جمع للرابعي فهو مشترك بين جمع القلعة والكثرة واليتقن من الأفراد  
الثلاثة (ودراهم كثيرة عشرة) لانه لما وصفت لفظ مشترك بين الجمعين بالكثرة وأقل جمع  
الكثرة أحد عشر فالجمل على ما هو أكثر جمع القلعة من عشرة أولى لانه اليتقن وهذا عندك  
وأما عندهما فبإثبات لانه كمال المال العظيم وفي شاة كثيرة أربعون وفي أبل كثير خمس وعشرون  
وأما الخنطة كثيرة فخمس أوسق عندها ولا رواية عندها الخنطة الكثيرة عشرة أوقية وكذا  
كل ما يكال أو يوزن كفاي اللب (وكذا درهما) في الأقرار (درهم) لانه أقل ما يفسر به وينبغي  
أن يكون درهمن وفي الكفاي وغيره أن في كذا دينار دينارين لانه كناية عن العدد  
وأقله اثنان وفي الاختيار وغيره عن محمد كذا درهم بالجرمائة درهم عملا على مائة درهم  
وفيه إشارة إلى أن تميز كذا قد يكون مجرورا بالاضافة فان محمدا هو الإمام  
في العرب يقيم أن في معنى اللبيب أنه قول الكوفيين فالرضي المخطي له بكونه غارما عن لغة  
العرب مخطي ومن ظن غير محتاج اليه أنه مبني على عدم تمييز العامة (وكذا كذا)  
درهما أو كيلا أو وزنا (أحد عشر) بلاوا لانه أقل عدد مركب يصالح أن يكون  
تفسيره وتعليل الكافي لكننا ديناراً يقتضي أن يكون اثني عشر وقس عليه سائر  
السيات (وكذا أو كذا) بالواو (أحد وعشرون) لانه أقل عدد مركب مع أو يصالح  
أن يكون تفسيره (ولو ثلث) لفظ كذا (بلاوا فأحد عشر) لأن أحدها مكرر  
أذا نظير له في المركبات العددية ويتلقى جواب بالفاء عند الفقهاء (و) لو ثلث  
كذا (مع أو فمائة وأحد وعشرون) لانه أقل أعداد يذكر مع أو بين والأكثر  
في الاستعمال مطلق الأكثر على الأقل (وان ربع) كذا مع أو (زيد ألف) فهو  
أحد وعشرون ومائة وألف (و) له (على) أنا (و) له (قبلي) بكسر القاف وفتح  
الباء أي عندي كفاي القاموس وغيره (أقرار بدين) له عليه فلن على صيغة إيجاب عملا  
النعمولا يثبت فيها الدين كفاي التكرار وكذا لك قبلي وقال القموصي أنه أمانة والأول  
أصح كفاي الهداية وفيه أشعار بأن في خدمتي ورقبتي ودين وواجب وحق أقرار بدين  
كفاي اللب واختلف في قوله مرافلان ده حرم داه نيس (وصدق) المقرانه وديعة  
(أن وصل به) أي بقوله له على أو قبلي درهم قوله (هو وديعة) لأن المعنى حفظ درهم

فيكون مجاز علاقته الحلول وفيه اشارة الى انه ان وصل به الدين ايضا يكون وديعة ايضا وهو  
 دين لقرجائه وان وصل العارية كن قرضا كما في النهاية والى انه ان فصل عنه  
 لا يصدق انه وديعة لانه حينئذ يكون كالراجح مما اقر به فلاحاجة الى قوله ( وان  
 فصل لا ) يصدق ( وعندى او معى ونحوه ) مثل كى كيسى او مستوفى او يمتى اقرار بان  
 ( امانة ) لانها بالعين اولى من الدين ( وقوله لمدعى الالف ) عليه ( انزها ) امر معناه  
 خذ بالوزن الالف الواجب لك على ( او قضيتها ونحوها ) مثل انتقدتها او اقعدها  
 فاقبضها او ابرأتني منها وتصدق به على ( اقرار ) الا اذا تصادقا انها سخيرية لان  
 الاصل اعادة ما في السؤال فالضمير للالف الواجب فلو تركه لم يكن اقرارا كما في الاختيار  
 والكافي وغيرهما لكن في الصغرى قضيتك اقرار وعن ابى يوسف ان ابرأتني منها  
 ليس باقرار ( ومائة ودرهم ) او درهمان او صاع من بر وغيره مما يكثر في النذمة ( او )  
 مائة ثلاثة ثواب ) او افراس او غيره مما يقل في النذمة ( دراهم ) في الاول لان التقدير  
 مائة درهم وانما كتفوا به لانه ما يكثر وجوبه في النذمة من الموزون والمكيل والمعدود  
 المتقارب ( وثياب ) في الثاني لانهم ذكروا بعد عديدين ما يفسرهما كثلثة وعشرين  
 ثوبا قدر درهم والثياب خبر ان للمبتدئين مرتين او بمعنى الواو يقرينة الاى وانما عدل  
 صورة لثلاثتهم كون الحكم انما يكون عند الاجتماع فمن الظن ان الواو احسن واعلم  
 ان الاصل في الباب ان الحجرين ثمن فيثبت في النذمة ولو عينا وغيرهما من الموزون  
 والمكيل والمعدود والمتقارب يصلح ثمنها بالوصف فيثبت في النذمة الا انما عينا واما نحو  
 الحيوان والثوب فلم يصلح ثمنها لافلا يثبت في النذمة الا اذا لم يكن بمقابلته مال كما في النكاح  
 والعتاق والسلم والديلت فح يثبت في النذمة كما في النهاية وغيره ( وفي مائة ثوب او ) مائة  
 و ( ثوبان ) او فرس او فرسان او غيره مما يقل في النذمة ثوب و ثوبان ( تفسر المائة )  
 المبهمة اذا العطف لم يوضع للبيان كما في الكافي لكن في قاضيخان لو قال الف و ثوب  
 او شاة او بعير او فرس لزم الثياب او الشياه او الابعرة او الافراس ( والافراس بدابة )  
 او بغضب دابة كائنة ( في اصطبل ) اى بيت الدابة وهزته اصلية اذ الزائدة لم يكن  
 في اول بنات الاربعة الا اذا جرى على الفعل ( يلزمها ) اى يلزم الاقرار على المقر الدابة  
 ( فقط ) فلا يلزم الا اصطبل عند ما خلا فله محمد بناء على تحقيق الغصب في العقار وفيه  
 اشعار بان له لو اقر بثوب في منديل او خنطة في جوارب لزمه معا بلا خلاف كما اشير اليه  
 في الهداية ( وسيف ) اى الاقرار بسيف يلزم ( جفته وحائله ) اذ السيف اسم الكل  
 من النصل اى الحديد والجفن بفتح الجيم وسكون الفاء الغلافة والحائل بالفتح جمع  
 الحماله بالكسر ايشد به السيف على الحاصرة من قطعة جلد طويلة وقال



الاصمعي انها جمع لا واحد له من لفظه وكأنه مختار المص والا فالمناسب المفرد وفيه  
 اشعر بانه لو اقر بخاتم لزمه الحلقة والفص لان الاسم ينطوي على الكل  
 كما في الهداية ( وصح اقراره بالحمل ) اى عمل شاة او جارية بان اوصى  
 مورث زيد بحمل جاريته لرجل فورثها زيد ثم اقر بحملها للرجل وهما عالمان بالوصية  
 فلو لم يعلمها بهالم محل الاقرار والاخذ لحزمة الكذب كما في الكرماني ( و ) صح  
 الاقرار ( له ) اى للحمل ( ان بين سببا ) للملك ( صالحا ) لتصحيح الاقرار له بان قال  
 له اى بطن فلانة على الف درهم من جهة دين كان لايه مات وانتقل اليه او ميراث  
 ورثه منه او وصية له من غيره فاستهلكتها فان بين سببا غير صالح بان قال انه باع منى  
 هذه الدار بكذا او اقرضنى او وهب منى كذا الا يلزمه شىء اذ لا يتصور شىء منى  
 من الجنين وان لم يبين سببا اصلا لا يصح عند ابى يوسف خلافا لعمد كما في الهداية  
 ( فان ولدت ) ام الحمل ( لاقل من نصف الحول ) من حين تحقق سبب الملك كموت الموصى  
 والمورث ( فله ) اى للحمل ( ما اقر به ) من المال وان كان غلاما وجارية فالمال بينهما  
 فى الوصية واثلاثا فى الارث وان كان ميتا فهو لوارث الموصى او المورث وفيه اشارة  
 الى ان الام لو كانت معتدة فولدت لاقل من ستين من موت احد هما استحق الولد ما اقر  
 لانه كان فى البطن والى انها لو لم يكن معتدة فولدت لاكثر من ستة اشهر لم يستحق كما  
 اشار اليه النهاية وغيره ( وان اقر ) بقرض او غصب او دعيعة او عارية قائمة او مستهلكة  
 ( بشرط الخيل ) ثلثة ايام نحو لفلان على كذا اى بالخيار ثلثة ايام ( صح ) اقراره  
 بذلك فلزمه المال لوجود الصيغة الملزمة فحوى او عندى ( وبطل شرطه ) اى شرط  
 الخيار فانه لنفسه الذى لا يكون الا فى الانشاء والاقرار اخبار ولذا الواقف المدعى عليه  
 بشىء ثم ادعى انه كذب لم يحلف المدعى المقر له انه ليس بكاذب فيه عند الطرفين  
 خلافا لابي يوسف وعليه الفتوى كما ذكره المص وغيره ( واستثناء كيلي او وزني ) وعندى  
 متعارف ( من دراهم صح ) ذلك الاستثناء استحسانا ( قيمة ) فيصح الاستثناء عن الجنس  
 اى من حيث الثمنية فلو قال له على مائة درهم الدينار او قميص خنطة او خمسين جوزا  
 لزمه المائة الاقيمة الدينار او الخنطة او الجوز وقال محمد لم يلزمه شىء لانه لم يصح الاستثناء  
 لعدم التفصيل وفيه اشارة الى انه لا يصح الاستثناء عن خلاف الجنس اى من حيث انه  
 لم يصح ثمنافلو قال له على مائة درهم الاثوب او شاة لم يلزمه شىء عندهم انه لم يدخل  
 فى المستثنى منه والى انه يصح استثناء الكل من الكل وهذا اذا اختلف اللفظ ولذا لو قال  
 فسانى طوالى الافلانة وفلانة وفلانة لم تطبق واحدة منهن كما فى الكفاية لكنه خلاف  
 ما ذكره فى التوضيح وعن ابى يوسف لو قال له على الف درهم الاخمسمائة وهمسائة

لم يصح كما في الذخيرة والى انه لو قال له على مائة درهم ان اكرمنى لم يصح لانه رجوع  
عما اقر به على انه اخبار عن ثبوت الشئ في الماضي والتعلق عما في المستقبل كما في  
الكرمانى ( لا ) يصح ( استثناء التابع ) للمستثنى منه لانه ليس بداخل فيه مقصودا فانه  
كالوصف للموصوفى ( كالبناء ) التابع للدار ( والغص ) للخاتم ( والنخل ) للبستان فلا يتناول  
صدر الكلام فيكون الكل للمقرر له الا اذا اقام المقرر بينة على ذلك كما في قاضيخان وغيره  
والمبتدأ انه لو اقر ببناء دار لدخل ما تحته من الارض وكذا الوافر بالنخل ف قيل مقدار  
ما يكون فيه من العروق التى لا يعلق لك النخل بدونها لو قيل مقدار ما يأخذ ظله في كبد  
السماء وقيل مقدار غلظه وقت الاقرار كما في الظهيرية ( ودين صحته ) اى الدين في صحته  
ومن الظن انه من قبيل حب زمانك ( مطلقا ) اى غير مقيد باحد الدينين المعروف السبب  
والمعلوم بالاقرار ( ودين مرضه ) الذى غلب على الظن انه مات فيه حال كونه مقيدا  
( بسبب ) حصل ( فيه ) اى المرض ( و ) قد ( علم ) ذلك السبب ( بلا اقرار ) بل بالشهادة ويقال  
له المعروف السبب كما اذا اشترى شيئا وقبض المبيع وقدره القاضى او الناس واستقرض  
شيئا وقبضه كذا لك واستاجر شيئا واستهلك مال الانسان او تزوج امرأة به مهر مثلها كذا لك  
( سواء ) خبر الدينين اى مستويان في الدرجة فلا يرجح احدهما في القضاء على الآخر  
( وقدما ) اى دين الصحة ودين المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرار ( على ) دين  
ثالث هو ( ما اقر به ) ولو عيننا في يده ( فى مرضه ) لانه يبدأ بالاقوى فالاقوى ( و ) قدم  
( الكل ) اى كل من دين الصحة ودين المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرار فالكل  
افرادى فانه اكثر استعمالا ( على الارث ) فان حق الورثة لا يتعلق بالتركة الا بعد الفراغ  
عما يحتاج اليه ( وان شمل ) الكل اى كل منها ( ماله ) فمن الظن ان تنكير الكل انسب  
بقوله وان شمل وفيه اشعار بما مر ان الاقرار ليس بتعليق والا لم يجز الا بقدر الثلث  
الا بتصديق الورثة ( ولا يصح ان يخص ) اى يميز المريض باختياره ( غريبا ) اى  
ذا دين من الدينين الاولين من غيره ( بقضاء دينه ) اى دين ذلك الغريم لان فيه ابطال  
حق الغير ومن الظن ان الظاهر ترك الضمير وفيه رمز الى انه لو خص الصحيح غريبا  
بن ذلك لصح وتماه في حجر النهاية ( ولا ) يصح ( اقراره ) بدين او عين ( لو ارثه ) عند  
اقراره فلو اقر لابيهِ بدين لم يلزمه لكن في العمادى وغيره انه لو اقر مريض مسلم لابنه  
الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامرأته بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر  
لو ارثه ولا يجنب لم يصح وقال محمد ان اقراره لاجنبى بقدر نصيبه صح والى انه يصح  
اقراره لو ارثه وسيأتى وذكر في الجواهر انه لو حكم الحاكم بصحة الاقرار للوارث لم يحكم  
ببطلانه ولم ينص ميراثا ( الا ان يصدقه البقية ) اى يرضى بقية الغرماء بن ذلك التخصيص

وبقية الورثة بذلك الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمسئلتين على ما ذكره المحقق ومن  
الظن ان لفظ التصديق يرده فان يلزم العجز مفتوح كما ذكرنا لكنه بشكل ما ذكره  
في التوضيح ان الاستثناء اذا تعقب الجمل المعطوفة ينصرف الى الكل عند الشافعي والى  
الاخير عندنا وهو المذهب عند محققى البصرية كما فى الرضى وفيما ذكره اشعار  
بان التصديق المعتبر ما يكون قبل الموت واليه اشار تعليل صاحب الهداية حيث قال  
لانه تعلق حق الورثة بماله في مرضه وهكذا الجواب ابنه نظام الدين وحافيه عماد الدين  
كما فى العمادى لكن فى وصية الظهيرية ان لا رواية فى التصديق قبل الموت لكن  
فى خزانة المفتين انهم لو اجازوا قبل موته لم يعتبر ولهم ان يرجعوا والمعتبر بملك (فيبطل)  
اقراره لغلام جهل نسبه وبولد مثله لمثله (ان ادعى بنوته) وصدقه الغلام (بعده)  
اي الاقرار لان البتة ثابتة بينهما وقت الاقرار الا انها غير ظاهرة فيكون اقرارا لوارثه  
(لا يبطل اقراره لامرأة اجنبية) (ان تكح) تلك المرأة بعده لانها لم تكن وارثة عند الاقرار  
(ولو اقر) رجل (ببنوة غلام) اي ولد كبير فيشمل البنوت (جهل نسبه) فى بلد هو  
فيها وهو المراد من مجهول النسب فى كل موضع كما فى النية لكن فى عتاق الكفاية ان  
المراد ما جهل نسبه فى بلد يتولد فيه فلن يعرف نسبه فيه فهو معروف بالنسب (ويولد  
مثله) اي الغلام (لمثله) اي المقر بان يكون الرجل اكبر منه باثني عشرة سنة ونصف  
والمرأة اكبر منه بتسع سنين ونصف كما فى المضمرات (وصدقه الغلام) فى مدة حياته  
او مواته عطف على اقر دون غيره ولا حالا عن فاعله والالزم ترك الغلام واتصافه  
بالتصديق حال الاقرار (ثبت) منه (نسبه) اي الغلام فصار كغيره من الورثة ولا يؤثر  
انكارهم نسبهم المتبادر ان يدعى انه غلام نفسه فلو ادعى انه غلام ابنه لم يثبت نسبه وكان  
كالاقرار بالاخ كما فى النخبة وانما اشترط جهالة النسب لان النسب لم يثبت من شخصين  
وانما اشترط التصديق اشارة الى انه لم يثبت نسبه بمجرد الاقرار والى انه شرط فى ذلك  
المقر اه العقل فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما فى المشاهير وكانه المراد مهاتى عتاق  
فانسخان ان اشترط تصديق المقر اقول بعض المشايخ والصحيح انه لا يشترط اي تصديق  
غير العاقل (وشروط تصديق الزوج) مع الشرائط الثلاثة الماضية (اوشهادة) نحو (قابلية)  
من رجل وامرأة (في اقرارها) اي الزوجة (بالولد) اي الذكر او الانثى لمافيه من  
الزام النسب على الزوج وفيه اشارة الى ان احد هذين الامرين انما يشترط اذا قام النكاح  
بينهما واما اذا كانت معتدة فيشترط تصديقه او حجة تامة عنده واما عند ما فيكفى  
شهادة واحدة كما فى دعوى الكافي والى انها لو لم تكن ذات زوج ولا معتدة ثبت النسب  
كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج او لا كما فى النهاية (ولو اقر) رجل

( ينسب من غير ولاء ) قريب بينهما كالأخ والعم والجند وابن الابن ( لا يصح ) إقراره بالنسب وإن أوجب النفقة والمحض أنقولا بدلثبوت النسب من اليقينة كما في التحفة وفيه إشعار بأنه يصح إقراره بالوالدين واشتراط فيه الشرائط الثلاثة كما في الكافي والتهذيب لكن في النهاية والمجملصة وغيرهما من المتمدنات أن لا يثبت نسب الأم بالإقرار ( ويرث ) هذا المقر له من ذلك المقر لأنه وإن بطل الإقرار في حق النسب لا يلزم أن ينسب على الغير لكنه صحيح في حق الإرث ( إلا ) إذا كان ( مع وارث ) ولو بعيد إذا رجم فإنه لا يرث المقر له فلو أقر باخ و له عمة أو خالة كان الإرث لها دونها لأنه عالم بثبت نسبه لا يترجم الوارث المعروف ولو أقر باخ وليس له وارث آخر كن المال له إلا إذا رجع عن إقراره فإنه حليف للميت المال كما في المضمهرات ( ومن أقر باخ ) له ( وأبوه ميت شاركه ) أي شارك المقر ( في الإرث ) المقر له مع وارث آخر أو لا لأنه يؤخذ بإقراره فيأخذ المقر له نصف ما قبض المقر من التركة ( بلا ) ثبوت ( نسب ) لما مر وإنما ذكره المراد عن أبي يوسف أنه يثبت نسبه من الميت إذا كان هو الوارث لا غير كما في المضمهرات ( ولو أقر أحد ابني ميت له ) أي للميت ( على آخر دين ) الذي درهم مثلا مبتدأ عما قبله خبره والمجملصة للميت ( بقبض أبيه نصفه ) أي أقر بقبضه نصف الدين خمسمائة وكذب ابن آخر ( فلا شيء له ) أي للمقر من الدين لأن الإقرار بالقبض إقرار بالدين على الميت وهو غير مضمون ( والنصف ) الباقي خمسمائة ( للآخر ) من الابنين وفيه إشارة إلى أنه لو أقر بقبض الكل وكذب الابن الآخر فإن حلف أن يرجع إلى المديون بالنصف ثم المديون إلى المقر به إذا ترك أبوهما الفاعلين أو إلى أنه لو أقر أحد هما بدين على أبيهما أخذ الدائن نصفه من نصيبه وهذا عند الفقيه أبي الليث وقال غيره أخذ الكل من نصيبه كما في المجملصة ولا يخفى ما في ذكر الآخر في الآخر من رعاية تيسر الاختتام

### \* ( كتاب الدعوى ) \*

أخرها عن الإقرار وضع لأنها تكون مؤخرة عنه طه ( هـ ) واحدة الدعوى بفتح الواو وكسرهما كما في أول الحقائق غير متونة لأن ألفها للتانيث اسم من الإدعاء مصدر ادعى زيد على عمرو وما لا إى طلبه لأخذ العين أو الدين كما في الكرماني فزيد المدعى وعمرو المدعى عليه والمدعى به لعمرو كما في المغرب وقال شيخ الإسلام وغيره أنها إضافة الشيء إلى نفسه حال المساواة والمنازعة كما في النهاية فهي مشتركة بين معنيين كل منهما عام من المعنى الشرعي وهو ( أخبر ) عند القاضي أو المحكم فإنه شرط كما في الاختيار ( بتحقيق ) معلوم فإنه شرط وفي شموله دعوى النفقة غفرا أو الإطلاق في الموضوعين لا يخفى

عن شىء (له على غيره) أى لا مخير على غير المخير بحضوره كما يأتى ومن الظن أنه  
منقوض يدعوى الوكيل والولى والوصى كما مر فى الأقرار ولا كل مدعى الباب على المدعى  
والمدعى عليه فسرهما مع الإشارة إلى الحكم فقال (والمدعى) شرعا (من لا يجبر أى لا يكره  
(على) هذه (المخضومة) أى الخاصة وتطلب الحق فلا يشك بما كل فيه خاصة من وجه  
آخر كما إذا قال قضيت الدين بعد الدعوى فإنه لا يجبر على المخضومة إذا تركها (والمدعى  
عليه من يجبر) على هذه المخضومة والجواب فلا يشك بوصى اليتيم فإنه مدعى عليه معنى  
فيها إذا جبره القاضى على المخضومة لليتيم وإنما عرفها بذلك وعدل عما يقتضى التبريد  
إشارة إلى اختلاف المشايخ فيها فقل المدعى من لا يجبر بحق له على غيره والمدعى  
عليه من يجبر بان لا حق لغيره عليه وقيل المدعى من يلتزم خلاف الظاهر والمدعى  
عليه من يتمسك بالظاهر (وهى أنها تصح) فيه أشعر بان الدعوى كما تكون  
صحيحة تكون فلسفة فالصحيحة ما يتعلق به أضرار الخصم ووجوب الحضور والمطالبة  
بالجواب ووجوب الجواب إذا انكر والاثبات باليمين ولزوم أضرار المدعى  
والفاسدة بخلاف ذلك بان لا تكون ملزمة لشيء على الخصم إذا ثبت كمن ادعى  
على غيره أنه وكيل أو يكون المدعى محبولا فى نفسه كما فى الكفاية (بنكر شىء)  
أى قول دين أو عين (علم جنسه) أى جنس ذلك الدين (وقدره) بان يقال  
عشرة مثاقيل من الذهب أو مكاييل من الحنطة وفيه إشارة إلى أنه لو كتب صورة دعوى  
بلا عجز عن تقريرها لم تصح كما أشير إليه فى الحزانة وإلى أنه لا يشترط بيان النوع  
كله بعبارة والصيغة كالجيد والسبب كالبيع والقرض كما يشعر به ظاهر الهداية إلا أنها  
شرط كما فى النهاية وغيرها وذكر فى مدينت المنية أن بيان قدر الكاغد ووصفه  
ومقدار المال شرط فى دعوى قبالة فى يد الدائن ولا يشترط بمان عبد الخطوط (و) بنكر  
(أنه) أى الشىء المعين بقرينة قوله (فى يد المدعى عليه) أى فى تصرفه بحيث ينتمى به  
من عينه فمن الظن أنه تسامل فى البيان حيث شرط لصحة الدعوى مطلقا ذكر الجنس  
والقدر وهو مختص بالدين وفى الإضافة إشارة إلى أنه لو أحدث يد على عقار فى يد غيره  
لم يصح بهذا إذا بدلت الوعاء به القاضى أمره بالتسليم إليه وإلى أنه لو أخذ شيئا من رجل  
على أنه ملكه ثم ادعى وأقام بينة على ذلك تقبل لأنه الخارج بالحقيقة كما فى العمادى  
(وفى) (المنقول بيزيد) على ما ذكر من الجنس والقدر وأنه فى يد المدعى  
عليه قوله (بغير حق) لاحتمال أن يكون محبوسا بمثل اليمين على ما قالوا كما فى الهداية  
وفيه أشعار بأنه بيزيد فى العقار أيضا عند بعض المشايخ كما فى قاضى خان والحزانة وهو  
المختار عند كثير من أهل الشروط وفى الكلام رمز إلى أنهم لو شهدوا أنه ملك

المدعى بلا ذكر أنه في يده بغير حق لم يقبل والاصح أنه تقبل كما في خزانة المفتين (وفي  
 دعوى) (العقار لا يثبت اليد) أي يد المدعى عليه (الابحثة) أي بينة ثامة فلو ادعى  
 أنه ملكه بلا ذكر أنه في يده لم تصح وإن أقربه خواليد وقيل إن اليد تصح بالافرار  
 كما في الهداية فيخلق على الملك ح فلو أقربه أمر بترك التعرض لكن لا تقبل البينة  
 على الملك يدون اثبات اليد بالبينة وفيه إشارة إلى أن هذا الحكم جار فيها إذا ادعى  
 العقار بسبب وقد صح هذه الدعوى بالافرار باليد والى أن في المنقول يثبت اليد بالافرار  
 والى أنهم لو شهدوا أنه في يد المدعى عليه لم يقبل في ظاهر الرواية وعن محمد أنها  
 تقبل (واعلم) أنه إذا شهدوا أنه في يده يسألهم القاضي أنهم شهدوا عن سماع أو معاينة  
 لأنهم ربما سألوا قراره أنه في يده وهذا لا يختص به فإنهم لو شهدوا على البيع  
 مثلاً يسألهم عن ذلك فإنها شهادة بالملك للبائع والملك لا يثبت بالافرار الكل  
 في العمادى (أو عام القاضي) باليد فإنه بمنزلة حجة الآفي بعض الأحكام كما في المطولات  
 (والمطالبة به) أي أنها تصح بمطالبة المدعى المدعى عليه بالمدعى عينا كان أو ديناً منقولاً  
 أو عقاراً لأن فائقة الدعوى أجبار القاضي المدعى عليه على إيفاء حق المدعى وإذا  
 لا يجوز للقاضي إلا إذا طالبه به فامتنع كما في الاختيار فلو قال لي عليه عشرة دراهم  
 ولم يز دعوى ذلك لم يصح دعواه ما لم يقل للقاضي مره حتى يعطينيه وقيل تصح وهو  
 الصحيح على ما قال أبو نصر كما في الخلاصة وغيره (وأحضاره) أي بإحضار المدعى  
 عليه ما يدعيه المدعى مجلس الحكم إذا ثبتت اليد كما إذا شهدوا أنه في يده قبل هذه  
 بسنة فإنها تقبل لأن الثابت لا يزول بالشك (إن أمكن) أحضره بلز لا يكون له حمل  
 ومؤنة كالمسك والزعفران فإن لم يكن بأن يكون له حمل بأن يكون بحال لا يجعله إنسان  
 إلى مجلس القاضي إلا بالاجرة أو لا يمكن رفعه يدي واحدة أو يختلف سعره في البلدان  
 على الخلاف لم يجبر على الأحضار فإن كان صبرة أو قطيعاً أو رعي فلقاضي أن يحضر  
 بنفسه أو يبعث أميناً يسمع الدعوى والبينة ويقضى ثم كان خارج المصر لم يرضه  
 كما في العمادى وذكر في الخزانة أنهم لو شهدوا بشئ غيب عن المجلس قبلت وإن أمكن  
 أحضاره بخلاف ما قال بعض الجهال أنه لا تقبل (ليشير إليه) أي المدعى (المدعى)  
 عند الدعوى (والشاهد) عند ادائها (والخالف) أي المدعى عليه عند الاستخلاف  
 لا تنشرط الأعلام بأقصى ما يمكن وذكر في القلعي الاحتياط أن يجمع الخالف بين  
 الإشارة بالأصبع وبين اسم الإشارة والمشير إليه فيقول كه مرأب بن محمد بيمين  
 جهوت كه دعوى منكند هيزى دادنى نيسن لئلا ينوى بالإشارة ثوبه فيكون  
 صادقاً في يمينه كاذباً في أنكاره (وذكر قيمته) أي أنها تصح بذكر قيمة مال

(ان تعذر) احضاره بالهلاك فلو لم يذكره المصح الدعوى باتفاق الروايات  
كما في يمين قضاء الخلاصة وفيه اشارة الى انه لو كان فانها تصح وهو الاصح  
كما في محاضر الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر اللون والذكورة والاموثة  
والسن في التعابة وفيه خلاف كما في العبادي وقال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات  
للمدعى لازمة اذا اراد اخذ عينه او مثله في المثلثي واما اذا اراد اخذ قيمته في القيمة  
فيجب ان يكتفى بذكر القيمة كما في محاضر الخزانة (و) ذكر (الحدود) جمع الحد  
وهو ما يميز به عقار عن غير مما لا يتغير كالنبور والاراضي والصور والطيريق والنهر  
لا يصح مدانه لانها يزبدوينقص ويخرب وهذا عند خلافا لها وهو المختار عند شمس  
الاسلام (الاربعة او الثلاثة) عند الثلاثة لوجود الاكثر على ان الطول يعرف بذكر  
الحدين والعرض بلعدهما وقد تكون مثلثة وعن اب يوسف يكفي الاثنان وقيل  
الواحد (في) دعوى (العقار) لانه عرق بها وفيه رمز الى انه يبدأ بها شاء منها  
وعند الشيخين بالمغرب ثم المشرق ثم الشمال والى انه يجب ولو مشهورا وهذا عند  
خلافهما فلو لم يجد وقضى بصحة ذلك نفذ والى ان ذكر المصير والقرى والمحلة لا يلزم  
كما قال بعضهم وذكر المرغيناني انه لو سمع قاض لصح هذه الدعوى والاحسن ان يبدأ  
بالاعم دار في بلد كذا في محلة كذا في سكة كذا الكل في العبادي وانما اشترط ذكرها اذا انكر  
المدعى عليه واما اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يأمره بالتسليم اليه لان الجهالة لا تضر  
بالاقرار كما في القاعدى (و) بذكر (اسماء اصحابها) اى الحدود (و) اسماء (نسبهم) اى ابناء  
الاصحاب (الى) اسماء (الحد) اى اجد اذا الاصحاب والاحسن اسماء اصحابها الى اجد ادهم  
فيقول في كل حد ينتهي الى ملك فلان بن فلان وقال ابو يوسف لم يشترط ذكر الحد واليه  
ذهب بعضهم الاول الصحيح فلو قضى بالثاني نفذ والعبرة لارتفاع الاشتراك فلو اشتهر  
رجل لا يحتاج الى ذكر النسب وفي اضافة الاصحاب اشعار بان ذكر مالك فيقول  
لزيق ارض المملوكة في يد الفلاني ولوا كنفى باليد يصح على المختار ولزيق ارض وقف  
على مسجد كذا في يد الفلاني ولزيق ارض من تركه الفلاني لارض ورثة فلان للجهالة  
كما في العبادي (واذا صحت) الدعوى بما ذكر (سأل القاضي الخصم) اى المدعى عليه  
(عنها) اى عن حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاء بالاقرار واليمين والمعاملة  
ان القاضي امر المدعى بالسكوت واستنطق المدعى عليه بلا التماس المدعى وهذا  
اصح مما اختاره بعض القضاة انه قال القاضي للمدعى ابررتنى بخبر فماذا اصنع فان  
النسب السؤال عن جوابه سأل عنه وفيه رمز الى انها اذا فسدت قال له قم فصحيح  
دعواؤه وانما اثر المعاملة القاضي مع الخصمين قبل اظهار الدعوى اشارة الى انه ان شاء

سكت متى يبتدىء المدعى أو تكلم بالكلام أو لا وقال مالك ما كان خسة القضاة قد تمنعوا  
عن ذلك وهذا الصحح مما اختاره بعض القضاة من السكوت لأن في التكلم تبييح الفتنة  
كما في قضاء البسوط (فإن أقر) الخصم بما يدعيه المدعى أقرار بالعبارة أو الكتابة فإنها  
أحدى اللسانين وذلك كما إذا برء من المرض ولم يقدر على التكلم لضعفه فكتب أقراره  
(أو أنكروا) إنكارا مريحا أو غير مريح كما إذا قال لا أقر ولا أنكروا فإنه إنكار عندهم  
وماروى أنه أقرار غير ظاهر فيجبس حتى يقر فغلط على ما أشير إليه في المنية (سأل) القاضي  
(المدعى) في صورة الانكار (بينه فإن أقام عليه) أي على ما ادعاه (قضى) في  
الصورتين (عليه) أي الخصم وفيه توسع فإن القضاء بالقرار الزام للخروج عن موجب ما أقر به  
لأنه حجة بنفسه وباليمين جعلها حجة لتوقف حجة على القضاء والكلام مشير إلى أن المدعى  
عليه لو سكت فإقام المدعى بينة لم يقض عليه وفي رواية قضى كما في المنية وإلى أنه لو أنكروا  
وأقام بينة ثم أقر قضى عليه باليمين كما قال بعض المشايخ فالأقرب إلى الصواب أن يقضى  
بالأقرار على ما قال آخرون كما في العمادى (وإن لم يقم) المدعى البينة بأن يقول لأشهودى  
أو هم غيب أو مرضى (حلفه) أي الخصم وفيه إشارة إلى أنه إنما يترتب التحليف على صحة  
الدعوى فيحلف فيما لا يشترط فيه الدعوى من حقوق الله تعالى كالطلاق والعتق  
والإبلاء والظهار وهرمة المصاهرة والوقف وغيرها وتبناه في العمادى وإلى أنه لو حلف  
المدعى لم يعتبر وإن كان في مجلس القاضي فيحلفه القاضي كما في شهادات المنية  
وينبغي أن يقيم التحليف فإنه إنما وسعها أن يحلف إذا ظن أن المدعى عنه مبطل في دعواه  
وأما إذا ظن أنه صادق فلا يحلف بل يدفع المال إليه وكذا إذا شك أنه صادق لا ينبغي  
أن يحلف كما في قاضى بخان (أن طلبه) التحليف (خصمه) هو مشتر كغيره بين المدعى  
عليه والمدعى وهو المراد فهو أحسن فلو استحلف المدعى بعد ما حلف القاضي بلا  
طلبه حلف ثانيا فلا يحلف قبل طلبه وهذا عند الطرفين وكذا عند أبي يوسف إلا في  
قلائل منها تحليف الشفيع أنه ما بطل شفيعته وتبناه في العمادى وينبغي أن يستثنى  
من كان له دين على الميت فإنه يحلف قبل طلب الوصى والوارث بالإجماع أنه لم يستوف  
دينك من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيرها (فإن نكل) أي امتنع عن الحلف (مرة)  
أو سكت عنه (بلا آفة) من غرس أو طرش أو غيره (وقضى) له عليه المال (بالنكول) أي  
بسبب الامتناع عنه (صح) ذلك القضاء ونفذ عند عامة المشايخ وهو الصحيح لأنه بمنزلة  
الأقرار فلو قال بعد القضاء أنا حلفى لم يلتفت إليه وفي الواو ههنا وفي ثم ثم  
دون الفاء أشعر بأنه لا يشترط القضاء على فور النكول فيجوز أن يهمله يومين أو ثلاثة



ولو بعد عرض اليمين ثلاثاً كما قال الخصم وقال غيره انه يشترط وفيه اشعار بأنه لا بد  
 ان يكون النكول في مجلس القضاء دون غيره كما في العمدى وقوله بالنكول اشارة الى ان  
 السكوت يسمى بالنكول ايضا لكنه حكمى وهو كالحقبة في الحكم على الصحيح كما في الهداية  
 والكافي فمن الظن انه مستدرج بل هو موهوم كما لا يخفى ولا يبعد ان يكون قوله نكل شاملا  
 لنوعى النكول وقوله سكوت معناه سكوت عن جواب المدعى على ما ذكرنا من الروايتين  
 (وعرض اليمين) على المدعى عليه في صورة النكول (ثلاثاً) من المرات بان يقول  
 له انى اعرض عليك اليمين ثلاثاً فان حلفت والا قضيت عليك به ادعاء ثم يقول احلف  
 بالله ما هذا عليك هذا المال الذى يدعيه وهو كذا وكذا ولا شئ منه فان اجاب ان يحلف  
 كذا لك ثم وثم ويقول (ثم القضاء) عليه بدعى المدعى (احوط) واولى فهو  
 ليس باهم لازم في ظاهر الرواية وعنهما ان العرض ثلاثاً لازم فلو قضى بعد العرض مرة لم  
 يصح واليه ذهب الحاكم كما في قضاء اليمين (ولا يراد باليمين) من مدعى عليه (على  
 المدعى) وان كان له شاهد واحد (او نكل خصمه) للحديث المشهور الكائن كالسواء  
 اليمين على المدعى واليمين على من انكر او المدعى عليه وفيه اشعار بانها لو اصطاحا  
 ان يحلف المدعى ويضمن المدعى عليه المال كل الصالح باطلا والمدعى على دعواه كما  
 في النهاية (ولا يحلف) المنكر عنك خلافا لهما (في) تسعة امور صورة واكثر من عشرين  
 معنى (نكاح) اى نفس النكاح او الرضا به والا امر به فلو ادعى احد من الزوجين بلابينة  
 نكاحا على الآخر وهو ينكر لم يحلف عنده بل يتعلق عتق وجد اليمين ولها دفعه بتحليف  
 انها ان كانت امرأتك فهي طالق ويحلف عند ما عند ابي يوسف بالله كعبير ان ذكره  
 وعند محمد بالله كعبير زن توفيت درين حال وهو احوط كما في القاعدى (ورجعة)  
 بان يدعى احد الزوجين بعد العدة على الآخر انه راجعها ووطى بعد العدة فلن ادعى  
 الرجعة في العدة تثبت بقوله في الحال (وفي في ايلاء) اى في الرجوع في مدة الايلاء  
 بان يدعى احد على الآخر بعد مدة الايلاء انه راجعها في مدته فان اختلفا  
 قبل المدة يثبت القى بقوله (واستيلاد) اى طلب ولد بان يدعى احد من الامتوالولى  
 او الزوجين انهما ولدت منه ولد احيا او ميتا كما في قاضى بخلافه لكن في الشاهير ان  
 دعوى الزوج والمولى لم يتصور لان النسب يثبت باقرار مولا عبدة لا نكاحا بعدد ويمكن ان  
 يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه تصويرهم (ورق) بان يدعى احد  
 من المعروف بالنسب والمجهول بالنسب على الآخر انه عبد والمراد بالنسب النسبة والحال  
 كما اشير اليه في العمدى وانما اعتبر جهالة النسب لانه لو كان معروفاً في الحال فهو حراً وعبد  
 يقيم فلم يصح عليه هذه الدعوى كما لا يخفى على واقف الفن فمن البطلان الظاهر انه

لم يظهر وجهه (ونسب) ثبت باقرار المنكر بان يدعى احد من المعروف والمجهول  
انه ولد له فلو ادعى انه اخوه او اخته او خاله او عمه لم يستلحق بلاغلا في كفاي الكافي (وولاء)  
اي ولاء العتاقة لو ولاء المولاة بان يدعى احد من المعروف والمجهول على  
الاخر انه معتقه او مولاة فلا يحل في عند الجنيحة في هذه الامور لان المقصود  
من الاستلحاق القضاء بالنكول والنكول جعله بذلا واباحة ميانة عن الكذب المحرام  
والبذل لا يجري في هذه الامور فيحل عندهما لانها جعلتا للنكول اقرارا ميانة عن  
اليمين الكاذبة والاقرار يجري في هذه الامور فيحل على صورة انكار المنكر لا على  
دعوى المدعى فيقول بالله ما بينكما نكاح قائم والفتوى على قولها كفاي الكافي  
والمنتقى وهكذا في الاختيار معللا بعموم البأوى وذكر في النهاية قال المتأخرون  
ان المدعى اذا كان متعنتا ياخذ القاضي بقولها ومنظوما بقوله (و) لا يحل  
عندهم في (حد) هو خالص حق الله تعالى كحد الزنا والشرب والسرقة  
او مغلوب حقه تعالى كحد القذف فان حق العبد فيه مغلوب فلو ادعى احد على احد قذفه  
بالزنا لم يحل (و) كذا في (لعان) بان ادعته على الزوج بالقذف لانه كالحد  
يندرى بالشبهة والاكتفاء مشعر بانه لم يحل في غير ما ذكر وفي النظم وقاضيان  
انه لا يحل في اكثر من عشرين صورة سواء ائتم استثنى من الامور التسعة فقال  
(الاذا ادعى) على المجهول اي لا يحل منكروقتا شيئا منها الا في وقت ادعاء مدع  
(في) ضمن واحد من المذكورات مثل (النكاح) والرجعة وفي الالباء (والنسب)  
والاستيلاء والولاء والرق (مال) فانه يحل فيه بلاغلا لانه محض حق العبد ولذا  
يحل في دعوى العتق والتعزير (كبهز) معجل في ادعائها النكاح او الرجوعين (ونفقة)  
في الادعائين او ادعاء كونه ولدا او ام ولد او معتقا او عبدا له (وارث) في ادعاء الزوجية  
او اقراره بمن الميرت ولما احتاج الباقي من المستثنى الى تفصيل اشار اليه فقال (وحلف)  
بالاتفاق (السارق) عند اداة اخذ المال (ضمن) بالتشديد (ان نكل ولم يقطع)  
يد لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف القطع وبما ذكرنا من تفسير كلامه ظهر  
انه توهم من قال انه تسامح في الاستثناء والحق ان يقول الا في النكاح او النسب ادعى فيهما  
مال والا حسن ان يقدم الحدو اللعن على الصور المختلفة ويؤخر النكاح والنسب فيقول  
الا اذا ادعى فيهما مال كما لا يخفى انتهى ولما انجز الكلام الى ما حل في بلاغلا ذكر  
بعض اخر منها على طريق الاستيناف فقال (و) حلف (الزوج) بالاتفاق (اذا ادعت)  
الزوجة (طلاقا) بلاينة لها عليه (فيثبت ان نكل) الزوج (نصف المهر) قبل  
الدخول (او كله) بعده (وكذا) حلف بالاتفاق (منكر القود) في النفس او في الاطراف

( فلن نكفي ) دعوى ( النفس حبس حتى يقر ) فيقتصر منه ( أو ) حتى ( يحلف )  
 فيطلق عن الحبس والاحتبس ابدا ( و ) أن نكل ( فيما دونها ) أي النفس ( يقتصر )  
 منه لأن الطرف في الإحتمال في وقاية النفس ويجري البذل في المال لقائدة قطع  
 الخصومة فيجري في الطرف ولا يرد قطع السارق بالنكول كما ظن لأن الخصومة شرط فيه فلا  
 يكون البذل الذي هو ترك الخصومة سببا كما أشار إليه الكرمانى وقال إن النكول أقرار فيه  
 شبهة فيلزم الدية في الصورتين ( وإن قال ) المدعى ( لى بيعة حاضرة ) في المصر أو في  
 المجلس ( وطلب حلف الخصم لا يحلف ) الخصم عند موافق عند أبي يوسف في الصورتين  
 وقول محمد مضطرب والأول الصحيح كما في الرادوية إشارة إلى أنه حلف إذا قال أنهم غيب  
 مسافة السفر كما في الزاهدى فلو حضر وأقبلت شهادتهم وإن شرط عند التحليف أن  
 لا تسمع بعده كما في شهادات المنية وإلى أنه لو كان له بيعة عادلة حاضرة ولم يقبل بذلك كان له  
 أن يستحلف كما قال سمين الأئمة لكن قال شرف الأئمة هذا إذا ظن أنه ينكل وأما إذا ظن  
 أنه يحلف كما قاله يعنى في التحليف كما في قضاء المنية ( ويكفل ) من التكفيل ( بنفسه )  
 أي يؤخذ من المدعى عليه كفيلا بنفسه وله أن يطالب بوكيلا بالخصومة وموضح أن يكون  
 الواحد كفيلا أو كيلا وأن أعطاه فله أن يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وإن كان المدعى  
 منقولا فله أن يطالبه مع ذلك كفيلا بالعين ليحضرها كما في الكفاية وإطلاقه مشير إلى  
 أن القاضى يكفله ولو لم يطلبه المدعى وهذا إذا كان المدعى جاهلا بالخصومة وأما إذا  
 كان عالما فلا يكفله القاضى بل يطالبه كما في اللم وإلى أنه كفله ولو كان الخصم معروفا  
 والمدعى معقرا أو عن محمد أنه لا يجبر عليه إذا كان معروفا لا يحفى نفسه والمدعى حقيقا  
 لا يخفى بذلك القدر كما في الكرمانى ( ثلاثة أيام ) مروية عن أبي حنيفة ويكفل إلى جلوس  
 القاضى مجلسا آخر ولو سبعة أيام وهذا أرفق للناس كما في الكرمانى إلا أن هذا في الزمان  
 الأول وما في زماننا فالأول أرفق لأنه يجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصحيح كما  
 في الهداية ( فلن أي ) عن إعطاء الكفيل ( لازمه ) أي دار المدعى أو أمن مع الخصم  
 ثلاثة أيام حيثما دار إلا إذا دخل داره فانه يجلس على الباب ولا يمنعه عن الوضوء والغسل  
 والعشاء ولا عن العمل إلا إذا أدى مؤتمه وله أن يلازمه بولده وأخوته فان رأى إلى  
 المدعى على الصحيح كما في قاضى بخان وغيره ويستثنى منه المدونة فانه لا يلازمها إلا أمنيته  
 كما في الهداية يؤمن القضية المتأخرين من أوجب حبس الخصم لأن المدعى يحتاج إلى  
 طلب الشهود وغيره كما في قضاء النخيرة وتامة في الكفاية ( و ) يلازم المدعى الخصم  
 ( الغرب ) المسافر ( قدر مجلس الحكم ) لا غير فان أقام بينة فلا يحلف أو يردعه فهن  
 جملة مغطوفة على قوله يكفل لأنه معطوف على المنصوب في لازمه كما ظن البعض

لانه غريب يقيد ان الغريب يلزمه ويكفل ان ابي غيره عن التكفل ( ولا يكفل )  
 الغريب ( الا ) من اول المجلس ( الى آخر المجلس ) اذ الزيادة ضرر بالسافر لكن  
 في قاضيخان انه لا يكفل بل يؤجل الى آخر المجلس وفي الخزانة انه يكفل يوما  
 وعند الاختلاف القول لمنكر الاقامة لانها اصل ( والحق ) النتي بقضى  
 بالنكول عنه يكون ( بالله ) دون غيره فلو حلفه القاضى به فنكف بقضى به لم ينقض كما  
 في الكفاية وغيره ويستثنى اصحاب الاعذار ولذا لا يحلف الاخرس الا بل يقول القاضى له  
 عليك عهد الله ان كان له عليك هذا فيشير بنعم او لا كما في الينابيع وغيره ( لا ) يحلف  
 بالطلاق والعقاق ونحوهما فانه حرام ( فان لم ) بالغ ( المحسم ) على التحليف به ( قيل يصح )  
 ذلك التحليف ( بهما زمانا ) لكثرة التحليف بالله فان لم يصح ذلك فقد ذهب دماؤه  
 واموالهم وفيه اشعار بان اكثرهم لم يحلفوا بهما والراى الى القاضى والاوّل ظاهر الرواية  
 فلا يميل القاضى الى غيره على الصحيح كما في قاضيخان وغيره ولهذا قال المذنب حلفه  
 بالطلاق اختلغوا في كفره كما في سير المضمورات وتماهه في الايمان ( ويغلف ) جواز القاضى  
 ( بصفاته ) بلا عطف والالتفات اليمين فيقال على المشهور وقد ذكره المصنّع بالله الطالب  
 الغالب المذكر المهلك الحى الذى لا يموت ابد الكنى في المتوسطات ترد فان الاسماء  
 توقفية وفي الخلاصة والنخيرة وغيرهما انه لا يغلف عند اكثر المشايخ وفي قاضيخان انه  
 لا يغلف بان يقول بالله الرحمن الرحيم وقيل لا يغلف الصالح وينبغي للقاضى ان يعظم حرمة  
 اليمين او لا ويتلو عليه ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا الاية كما في الاختيار  
 ( لا ) يغلف وجوبا ( بالزمان ) لى في الوقت الشرين كاؤل الجمعة وآخرها وليلة القدر  
 لان فيه تأخير المذنب ( و ) لا ( المكان ) الشرين كبين الركن والمقام وبين الروضة  
 والمنبر من الجامع والمسجد وعن ابي يوسف انه يوضع المصحف في حجره ويقرأ الاية المذكورة  
 ثم يحلف في مكان منها كما في المضمورات ( و ) يغلف غير المسلم بما اعتقده فحينئذ حلف  
 اليهودى بالله الذى انزل التوراة على موسى ( و ) حلف ( النصراني بالله الذى انزل  
 الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذى خلق النار ) وقال الشيخان ان المجوسى حلف بالله  
 لا غير وعنه انه لا يحلف الفرق الثلاث الا بالله كما في الكافي وفيه اشعار بان يحلف بالله وهما  
 لان التغليب لزيادة تأكيد كما في الاختيار ( والوثني ) وغيره من المشركين ( بالله ) وهذه  
 لانهم قالوا ما نعبدهم الا بقربونا الى الله تعالى فلا يغلف بالصنم وغيره كما في الكرماني ( ولا  
 يحلف ) احد من الفرق الاربعة ( في معابدهم ) ومكان عبادتهم للنهي عن تعظيمه ( ويحلف  
 على الجاهل ) من سبب هو فعل يرتفع كبيع او غصب يرتفع بالاقالة او الاسترضاع وسائر  
 ( نحو بالله ) ما ثبت ( بينكم ما بيع قائم ) في الحال اذا ادعى انه اشتراه ( او ما بينكم ) نكاح قائم

في الحال) اذا ادعت النفقة فلو ادعت النكاح كان المثال على من بهما في التحليف كما مر  
 (او) بالله (ما على بائن منك الآن) اذا ادعت الطلاق البائن فلو ادعت رجعيها خلق على  
 السبب لكنه خلاف ظاهر الرواية فانه يخلق الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب  
 الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن فعل آخر من الافعال الحسية (لا)  
 يخلق (على السبب) اي الفعل المرتفع فلا يخلق (نحو بالله ما بعته) منه (ونحوه) مثل  
 بالله ما نكحتها وما طلقها باينا لانه قد يطرى عليه الاقالة والحال والنكاح فحينئذ يتضرر  
 المدعى عليه وهذا كله عند الطرفين واما عنده فيخلق على السبب الا اذا قال المتكرر  
 للقاضي لا تخلفني على السبب فلن الانسان قد يبيع ثم يبيع فانه خلق على الحاصل كما  
 في الهداية لكن ذكر في الذخيرة وغيره انه لا يخلق الا على الحاصل في ظاهر رواية اصحابنا  
 وعن ابي يوسف انه لا يخلق الا على السبب وعنده انه يخلق على ما انكره من الحاصل  
 والسبب وهذا الحسن الاقاول عند الحلواني وعليه اكثر القضاة وقال فخر الاسلام ان  
 القاضي يخلق على ما يراه من الحاصل والسبب (الا ان يتضرر المدعى) من رأى المدعى  
 عليه الموجب بخلقه على الحاصل (فيخلق) ج (على السبب) بلا خلاف نظر الـ (كدعوى  
 شفعة للجوار) فلن المشتري المدعى عليه اذا كان شافعيًا خلق على الحاصل ماله قبله  
 شفعة لانه لا يرى ذلك فيتضرر الشفيع الجاني فيخلق على السبب ما اشترى به ومن الظن  
 ان المدعى عليه قد يتضرر ببطان الشفعة بتأخير الطلب لانه لا بد للقاضي من الاضرار  
 بلحمها والاولى به المدعى عليه لانه متمسك بعارض السقوط والمدعى بالاصل  
 حيث اثبت حقه بالسبب الموجب له من الشراء (وكذا) يخلق على السبب بلا خلاف  
 (في) دعوى (سبب) اي فعل (لا يتكرر) ولا يرتفع برفع لانه ليس مما يتضرر به  
 والاحسن ان يقول الا ان يتضرر المدعى ولا يتكرر السبب (كعبد مسلم يدعى) على  
 سيده (عقته) فانه يخلق على ما اعتقه لانه لا يعود رقيقا فيتكرر الاعتاق والمرد لا يسترق  
 بل يقتل والهرب الى دار الحرب ثم السبي نادر الا انه رواه عن ابي يوسف وفي الظاهر  
 انه يخلق على الحاصل كما في الذخيرة ويدخل في الكافي ما اذابني على هائط غيره  
 او اجري ميزابا على سطحه او رمى قريبا في ارضه او سقى في ارضه نهرا فانه لا يتكرر  
 فيخلق على السبب كما في الاختيار (وفي الامة) ولو مسلمة (والعبد الكافر) اذا ادعيا عقتهما  
 يخلق سيدهما في ظاهر الرواية (على الحاصل) ما على او هو حر في الحال لان الرق يتكرر  
 عليها بالردة او بالخلق او السبي وعليه بنقض العهد والخلق والسبي وعن ابي يوسف انه  
 يخلق على السبب وتهاجم في الذخيرة (ويخلق على العلم) اي علم المدعى عليه بالمدعى  
 (من ورث شيئا) من عين علم ذلك بعلم القاضي وقرار المدعى او بيعة المدعى عليه

(فادعه آخر) فقال له القاضي بالله ما تعلم ان هذا العين له وفيه ايها الى انه لا يحلق وارث  
 الدين قبل وصوله اليه خلافا للخصاص والاول المختار عند النقيض وقاضيان كما في اللام  
 والى انه لو لم يتحقق كونه مرأنا على البتات لتحقق سببه من كون العين في يده  
 كما في النخيرة والى انه لو حلق على البتات اعتبر لانه اقوى من العلم ولو نكل عنه قضى  
 عليه امكن في هذا التفرع اشكال كما في العمادى (و) يحلق (على البتات) بالتخمين  
 اى قطع ما ادعى من المدعى (ان وهب) شىء (له) اى المدعى عليه (او اشتراه)  
 المدعى عليه ثم ادعه المدعى بلاينة انه له فالمدعى عليه هذا والمشتري يحلق بالله  
 ليس هذا ملكا للمدعى وفيه رمز الى انه لو وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه  
 وعلى فعل غيره من وجه كما في العقود حلق على البتات وهذا مشكل لان اعتبار فعل الغير  
 يوجب التخليف على العلم واعتبار فعل نفسه على البتات الا انه يبرح جانب البتات  
 لزيادة الزجر ويستثنى من هذا الاصل الرد بالغيب فانه لو اشترى عبدا ثم ادعى  
 السرقة في يد البايع حلق على البتات مع انه فعل الغير وقيل التخليف على فعل الغير انما  
 يكون على العلم اذا قال المدعى عليه لا علم لي به فيحلق على البتات الا ترى انه لو اقر  
 الوكيل بالبيع ان الوكيل قبض الثمن وانكره الموكل حلق الوكيل على البتات بالله قد قبضه  
 الموكل الكل في النخيرة والى انه في كل موضع يجب التمييز على البتات فيحلفه القاضي  
 على العلم لا يعتبر وكذا لو نكل لم يعتبر نكوله كما في العمادى (وصح فد اعطى والصاح  
 عنه) اى عن الحلق كما اذا توجه حلق المدعى عليه فاعطى المدعى مثل المدعى  
 او اقل او صالحه عن دعوى الحلق على اقل من المدعى فانه يصح ذلك ويسقط  
 ولا يتلاستحلف بعده وانما يصح صيانة لعرضه قال عليه الصلوة والسلام ذبوا عن  
 اعراضكم باموالكم وقد روى ان عثمان اقتدى بيمنه فقيل في ذلك فقال اخاف ان يصيب  
 الناس بلاء فيقال انه بسبب يمينه الكاذب كما في النهاية وفيه اشعار بانه لا يجوز  
 ان يبيع اليه يمين لانها لم تكن مالا فلا ان يستحلفه بعد ذلك كما في الكرماني

\* (فصل في التخلف) \*

(ولو اختلفا) اى المتبايعان مثلا والاول للاستينافى (في قدر الثمن او البيع) فقال البايع  
 ان الثمن الفان او عبيد وقال المشتري الفان او عبيدان (حكم) القاضي (لمن برهن) اى اقام  
 البرهان واليمين على ما ادعه فان الكل مدع واليمين مرجحة (وان) اختلفا فيه (وهنا)  
 حكم لمثبت الزيادة) اى البايع اثبت زيادة الثمن ومشتري زيادة البيع لان مثبت الاقل  
 ساكت ولا يفتى الزيادة قصدا بخلاف مثبت الاكثر فلا يعارض (وان اختلفا فيهما) اى

في قدر الثمن وقدر المبيع فقال البائع انهما الفلن وعبد وقال المشتري انو وعبد ان وجهما  
 (فحجة البائع في الثمن) اولى لانها مثبتة بالزيادة (و) حجة (المشتري في المبيع اولى)  
 اى اولى وحقيق بالقبول فان هذا الوزن مشترك بين اصل المعنى والزيادة كما في طلاق  
 النهاية والسكر كما في وغيرهما فلا يرد انه يدل على جواز قبول حجة الاقل ولم تقبل اصلا (وان)  
 اختلفا في احد هما او كليهما (وعجزا) عن اقامة الحجة (رضي) واحد (كل) منهما  
 اذا قيل له ان لم يرض ففسخ البيع (بزيادة يدعيه الاخر) والضمير المنصوب للزيادة  
 فانه مصدر (والا) يرض واحد منهما (تحالفا) اى اشترك البائع والمشتري  
 في الحلف بالله ما باعه بالنى وما اشتراه بالفين فيكتفى بالنفى كما في الاصل وذكر  
 في الزيادات انه حلف بالله ما باعه بالنى ولقد باعه بالفين وما اشتراه بالفين  
 ولقد اشتراه بالنى فيضمم الاثبات الى النفى للتأكيد والصحيح هو الاول لان الايمان  
 وضعت على ذلك لانها متعلقة بالمنكر وفيه اشارة الى ان التحالف يصح قبل قبض  
 المبيع وهذا استحسان فلن المشتري يدعى وجوب تسليمه والقياس ان لا يصح لانه  
 ملك المبيع والى انه لا يصح بعد قبضه قياسا واستحسانا كما في المضمرات (وحلف المشتري  
 اولا) في الصور الثلاث على الصحيح لانه المنكر المطالب بالثمن اولا وعن ابي يوسف  
 ان البائع حلف اولا وقيل يقرع بينهما كما في الكافي وفيه ايما الى انهما لو اختلفا  
 في المبيع فقد حلف البائع اولا فلو اختلفا في الثمن حلف اولا من يدعى اولا وان ادعى  
 معا حلف من شاء وان شاء اقرع بينهما والى انهما لو اختلفا في جنس العقد فقال  
 احدهما بالبائع والاخر بالمبة او جنس الثمن فقال احدهما انه دراهم والاخر انه دنانير  
 لم يتحالفا وهذا عند الشيخين والمختار ان يتحالفا كما قال محمد والمتبادر من البيع  
 هو بيع العين بالثمن فلو كان بيع عين بعين او ثمن بثمان حلف ايتهما شاء لاستواءهما  
 في الانكار الكل في الاختيار (وفسخ) بطلب احدهما (القاضي البيع) بعد الحلف  
 فلن لم يطلبه تركهما حتى يصلحا على شىء وفيه اشعار بانه لم يفسخ بنفس  
 التحالف وقيل يفسخ والاوّل الصحيح كما في الكافي (ومن نكل) منهما عن الحلف  
 (لزمه دعوى الاخر) منهما لان النكول حجة في دعوى الاموال (ولا يتحالف) احد  
 اذا اختلف في غير المعقود عليه وبه كما اذا اختلفا (في الاجل) لى في جنسه او قدره لانه  
 راجع الى وصف الثمن ويحالفا عند زفر (و) كما اذا اختلفا في (شرط الخيار) اى في جنسه  
 او قدره من ثلثة ايام او اقل (و) كما اذا اختلفا في (قبض بعض الثمن) او كله ولم يذكره  
 لانه مفروض عنه باعتبار انه صار بمنزلة سائر الدعاوى وفيه اشعار بانهما لو اختلفا  
 في قبض بعض المبيع حلفا وهما لا يتحالفا كما اذا اختلفا في الخط والابراء ومكان دفع السلم

فيه كفاي الكافي (وعلق) منها (المنكر) أي منكر الاجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن (ولا) يتحالفان بعد الاختلاف في قدر الثمن (بعد هلاك) كل (المبيع) في يد المشتري على الصحيح لا يتحالف بعد القبض ويتحالفان عند عهد وبنفس العقد على قيمة الهلاك يوم القبض وهلاكه شامل لخروجه عن ملك المشتري أو زيادته زيادة متصلة متولدة أو غير متولدة أو منفصلة متولدة فانه لا يتحالفان عند هبها ويتحالفان عنده فيفسخ على العين في المتصلة المتولدة من الأصل كالسمن وعلى العين والقيمة في متصلة غير متولدة منه كالصبيغ وعلى القيمة في المنفصلة المتولدة كالثمر وأما في منفصلة غير متولدة منه كالكسب فيتحالفان وبنفس على العين بالاجماع كفاي الميسر وسبب كلامه دال على انه لو كان الثمن عينا لتحالفا لان المبيع موجود في احد الجانبين كفاي الهداية (وعلق المشتري) في هذه الصورة لانه منكر لزيادة الثمن (ولا بعد هلاك بعضه) أي لا يتحالفان اذا اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض بعد هلاك بعض المبيع في يد المشتري وعلق المشتري في هذه الصورة ايضا كدال عليه العطف (الا ان يرضى البايع بترك حصة الهلاك) منه اصلا فيصير كل العقد وقع على القائم فقط فانه يتحالفان وبنفس على القائم فينصرف الاستثناء الى التحالف على ما ذال عامة المشايخ ولا يبعد ان ينصرف الى تحليف المشتري المراد في كلامه أي حلف المشتري الا ان يأخذ البايع لقائم صالحا ولا يأخذ شيئا آخر ويترك حصة الهلاك عند البايع فيأخذ منها ما اقر به المشتري مع القائم صالحا فانه لا يتحالفان في هاتين الصورتين على ما قال بعض المشايخ في تخريج قوله وقال محمد انهما يتحالفان على القائم وقيمة الهلاك فيردان وقال ابو يوسف انهما تحالفا على القائم والقول قول المشتري في قيمة الهلاك مع اليمين وتبامه في الهداية وانما قلنا في يد المشتري لانه لو هلك في يد البايع تحالفا على القائم عندهم كفاي المضمرات (ولو اختلفا) أي الموهج والمستأجر قبل قبض المنفعة لما يأتي (في بدل الاجارة) أي درهمين او دراهم (او المنفعة) شهرا او شهرين او فيها معا بان قال الموهج اجرتك الدار شهرا بدرهمين وقال المستأجر استأجرتها شهرين بدرهم فان لم يقر بينة (تحالفا) فيفسخ الاجارة لاحتمال الفسخ بلا قبض المنفعة (كفاي المبيع) فان كلامهما عقد معاوضة (والمنفعة كالبيع والاجرة كالثمن) فحالفا الموهج أولا ان اختلفا في المنفعة والمستأجر ان اختلفا في الاجرة وأي نكل ثبت قول صاحبه وأي برهن قبل وان برهننا فبينة المستأجر ان اختلفا في المنفعة وبينة الموهج ان اختلفا في الاجرة وبينة كل في فضل بين عيمه ان اختلفا فيهما كفاي الهداية وفي التشبيه اشعار بان يتحلفان أولا من يدعي أولا ان اختلفا فيهما وان ادعيهما على من شاء وان شاء اقرع بينهما كفاي البيع



(و) لو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة (بعد قبضها) اى المنفعة (لا) يتحالفان بالاجماع وهذا ظاهر عندهما واما عند محمد فلان المنفعة لا تقوم الا بالعقد وقد ارتفع بالتحالف والفسخ (و) لو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة (بعد قبض بعضها) اى المنفعة (تحالفا) فيمابقى اعتبروا للبعض بالكل (وفسخت) الاجارة (فيمابقى) من المنافع لا يمكن الفسخ وهذا لا ينفى ما مر ان هلاك بعض المعقود عليه يمنع التحالف عند ابي حنيفة لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بمنزلة المعقود عليه فيمابقى من المنفعة كمعقود عليه غير مقبوض فتحالفا في حقه بخلاف ثمة فان الكل معقود عليه (والقول للمستاجر) مع اليمين (فيما مضى) اى في المنافع المقبوضة كلا او بعضا فهذا قيد المستثنين كما في الزايدى والمضميرات وغيرها (وان اختلف الزوجان) ولو صغيرين او مملوكين حال بقاء النكاح لو بعده (في متاع) اهل البيت اى فيما ينتفع به من نفسه او ما حصل منه كالعقار او غيره وادعى كل انا له بلائينة (فلها) بلا خلاف مع اليمين (ما صالح لها) اى ما يخص بالنساء عادة كالاساورة والدرع والجمار والملاة الا اذا كان صانعا او بايعا له (وله) كذلك (ما صالح له) كالعمامة والقلنسوة والقيص والسيف والكتاب الا اذا كانت صانعة او بايعة (اوله) عند الطرفين مع اليمين (ما صالح لها) معا كالنقود والاواني والغرر والمواشى والمنازل والسكرور والمزارع لان الاموال في يده حقيقة واما عنده فلها منه قدر جهاز مثلها وله الباقي مع اليمين وفيه رمز خفى الى ان الزوج لو كان حرا ثا فهو له وان كانت تطبخ والى ان الزوجة لو كانت معلمة فهو لها وان كان يعينها والى انها لو التقطا سنبلة او حشيشا كان بينهما كما في الخلاصة (وان مات احدهما) اى الزوجين ثم اختلف الورثة مع الحي في المتاع (فالمشك) اى ما يصاح لها (للحي) مع اليمين عند ابي حنيفة لان اليد له وقال محمد انه للرجل اول وارثه وقال ابو يوسف ان ما جهز به مثلها فلها اول وارثها والباقي له اول وارثه وفي الاكتفاء اشعار بان ما صالح له اولها فهو له اول وارثه اولها اول وارثها بلا خلاف كما في الكفاية وعن زفر والشافعى ان المشك بينهما وعنهما ان المتاع كله كذلك واليه ذهب مالك وقال ابن ابي ليلى ان المشك للزوج حيا ولورثته ميتا وقال ابن شبرمة ان المتاع كله لالاما على المرأة من الثياب وقال الحسن البصرى ان المتاع لصاحب البيت الا ما على الرجل من الثياب فهذه مثمنة كتاب الدعوى او مسبعة (واعلم) ان الاب لو ادعى بعد موت ابنته ان الجواز كل علوية لها والزوج انه كان ملكا فالقول للاب على المختار الا اذا استمر العرفى بدفع الجهاز ملكا كما في الخزانة (وان كل واحد منهما مملوكا) والاخر حرا (فالكل للحر) اذا اختلفا (في الحياة) منهما (و) الكل (للحي) اذا اختلفا (بعد الموت) منهما كما في عامة شروح الجامع وذكر

السرفسي انه سمع والصواب انه لم يجر مطلقا وهذا عنده واما عندهما فالمكاتب والمأذون  
 كالحمر لان لهما يد معتبرة كفا في النهاية وقوله الكل مشير الى ان الخلاقي فيما اذا اختلفا  
 في مطلق المتاع على ما ذكره فخر الاسلام كما في المستصفي لكن في الحقائق ان الخلاقي فيما  
 اذا اختلفا في الامتعة المشككة (وسقط) عند أبي حنيفة (دعوى المالك المطلق) اي غير  
 المقيم بالسبب بان يقول هو ملك لي غصب مني او اخذ بضم الفاء او غصبه من فلان  
 واختر ز به عما اذا قال غصبته مني او اودعتك واشتريت منك فانه لم يسقط كما في الخلاصة  
 وفيه ايماء الى انها تسقط ولو كان المدعى عليه معروفا بالجيل خلافا لابي يوسف كما في  
 الهداية (ان برهن خواليد) فان لم يبرهن لم تسقط خلافا لابن ابي ليلى وقال ابن شبرمة  
 انها لم تسقط بالبرهان وفيه اشعار بانها تسقط اذا علم القاضي او اقر المدعى او برهن على  
 اقراره بالوديعة مثلا كفا في الخلاصة (ان المدعى) بالفتح واللام للعهد اي مدعى قائما  
 فان هلك لم تسقط لانه صار دينه محل النعمة فينتسب غصبا كما في النهاية (وديعة) ولو حكما  
 كما اذا برهن انه وكله بالحفظ كما في النهاية او ضل منه فوجه كما في الاضية وفيه ايماء الى انه  
 لو قال نصف الدار لي ونصفها وديعة وبرهن يسقط في هذا النصف كما في قاضي خان  
 (او عارية او رهن او موهب او مقصوب) ولو حكما كما اذا برهن انه انتزع او سرقه  
 منه كما في الخلاصة (من زيد) احتراز عما اذا لم يعرفه المدعى بالاسم والنسب فانها  
 لم تسقط وان عرفه الشهود به لكنهم لو لم يعرفوا الا بوجهه لسقط عند أبي حنيفة خلافا  
 لمحمد كما في الهداية وغيره ففي ذكره شيء وهذه المسئلة تسمى بخمسة كتاب الدعوى  
 للاشتغال على قول أبي حنيفة وابي يوسف وابن ابي ليلى وابن شبرمة ومحمد كما تروي (وهجة  
 الخارج) عن التصرف وغير ذي اليد (في) دعوى (المالك المطلق) اي ملك العيين  
 او ملك المرأة بلا ذكر السبب كالشراء والتزويج كما يأتي (أحق) اي حقيق عندهم لانه  
 اكثر اثباتا ومتجاوزة (من هجة ذي اليد) اي المتصرف في الملك لثبوت الملك له وفيما  
 ذكرنا اشعار بان له لو ادعى كل منهما امرأة وهي في يد احدهما وبرهنا فلخارج أحق  
 قياسا على ملك العيين وقيل خواليد اولى على كل حال لتيقن سببها والتزوج وتماه  
 في العمدى (وان وقت أحبهما فقط) اي حال كون الخارج اودى اليد عين وقت  
 ملكه وهذا عند الطرفين واما عنده فالوقت أحق كما في العمدى والتوقيت تحدد  
 الاوقات والوقت الماضي اكثر استعمالا كما في القلموس (ولو برهن خارجان قضى لهما)  
 اي لو اقام برهانين اثنان على دعوى عين في يد ثالث ملكا مطلقا قضى القاضي بينهما  
 نصيبين وكذا ان وقت احدهما بقرينة العطف وقال ابو يوسف ان برهان الوقت  
 أحق وقال محمد ان الاحق برهان المطلق كما في الكافي (وفي النكاح) اي في دعوى رجلين

بنكاح امرأة ليست في يدها وبرهنا عليه (سقطا) أي البرهانان ولم يقض لواحد  
منهما لتعذر الترجيح والاشتراك (وهي) أي المرأة (لمن صدقته) أي اقربت أنه زوجها  
دون الآخر إذا النكاح ثبت بالتصادق (وإن أرضا) بالتشديد ويجوز التخفيف كما يأتي  
والمعنى أن وقت الخارج وذو اليد والخارجان أو الزوجان في الملك المطلق أو بالسبب  
واحد هما سابق (فالسابق أحق) كما إذا دخل أحدهما بها وكانت في يده فيه  
أشعار بأن مجرد دعوى السبق يكفي كما قال بعض المشايخ وذهب آخرون إلى أنه  
لا بد من بيان نحو أن الأول في رجب والثاني في شعبان وتماه في العمادى وذكر  
في الخزانة أنه لو وقت أحدهما شهرا والآخر ساعة فالساعة أولى وأرخ الكتاب  
وأرخه وورخه أي وقته كما في القاموس وقيل الترخيخ قلب التأخير وقيل معرب ما هرون  
واسطلاحا تعريف وقت الشيء بأن ينسند إلى وقت حدوث أمر شايع كظهور  
ملة أو دولة أو غيره كطوفان وزلزلة لينسب إلى ذلك الوقت الزمان الآخر وقيل  
هو يوم معلوم نسب إليه ذلك الزمان وقيل مودة معلومة بين حدوث أمر ظاهر  
وبين أوقات حوادث آخر كما في نهاية الإدراك (وإن اقربت) تلك المرأة بالنكاح (لمن  
لا حجة له) أي لأحد من مدعين خارجين لا بينة لأحد منهما (فهى له) للتصادق (فإن  
برهن الآخر) بعد الإقرار للأول (قضى له) أي للمبرهن لقوة البرهان فإن برهنه بعد  
الإقرار وأرضا بالسابق أولى وإن لم يورخا فالمدعى وإن لم يعدل أحد قضى للمقر له  
على الأقيس كما في العمادى (وإن برهن أحدهما) أي تفرد أحد الخارجين بالدعوى  
واقامة البرهان على امرأة جحدت النكاح (وقضى له ثم برهن) على النكاح (الآخر) الذى  
لم يدع (لم يقض له) لأنه يلزم منه انتقاض القضاء بمثله (إذا ثبت) ذلك الآخر  
بالبينة (سبقة) أي سبق هذا النكاح فإنه يقضى له لأنه ظهر خطأ الأول  
وفي تخصيص الخارجين أشعار بأنه لو ادعى الخارج نكاحها فبرهن وقضى له بالنكاح  
ثم برهن ذو اليد قضى له وقال بعضهم أنه لم يقض له كما في العمادى (كما لم يقض  
بجدة الخارج نكاحها على ذى يد ظهر نكاحه) أي لو ادعى نكاحها فجحدت ثم  
برهن يقضى له ثم ادعى الخارج نكاحها لم يقض له (إذا ثبت) الخارج (سبقة)  
بالبينة فإنه يقضى له (وإن برهنه على شراء) تمام (شيء من ذى يد فلكل نصفه  
بنصف) الثمن (أو تركه) إذ قد يرغب في تملك الكل لا النصف وإطلاقه مشعر  
بأنه لو أرخ الكل على السواء أولم يورخا كمن له الخيار وإن كان تاريخ أحدهما  
أسبق فالأسبق كما إذا أرخ أحدهما فالمرخ وقوله من ذى يد مشير إلى أن الشيء يكون في  
يد البائع فلا وكان في يد أحد المشتريين كان ذو اليد أولى وإن أرخ غيره وإلى أنه لو ادعى

تلقى الملك من جهة واحدة فلو تلقياه من جهتين قضى بينهما عند وللمورخ عند أبي  
يوسف ولغيره المورخ عند محمد كما ذكر شيخ الاسلام وقال السرخسي انه بينهما عند الكل  
والي انها خارجان فلو كان احدهما ايدى فان تلقياه من جهة فلى اليد والا فلا خارج الا  
اذا سبق تاريخه الكل في العمادى (ولو ترك احدهما) الشىء (بعبارة قضى له لم يأخذ  
الاخر كله) لان بالقضاء انفسخ العقد فى حق كل فى النصف وفيه اشعار بان له لو رضى  
احدهما باخذ الكل بكل الثمن قبل القضاء كان له اخذ الكل (والشراء حق من جهة) مع قبض  
(وصفة) مع قبض (ورهن مع قبض) فلو اجتمع الشراء وواحد من هذه الثلاثة  
فى دعوى عين منهما على ذى يد فالشراء اولى من غيره لانه لا يحتاج الى القبض الا اذا  
ارخ احدهما فانه اولى فلو كان العين فى يد احدهما فذو اليد اولى ولو كان فى ايديهما  
فهو بينهما الا اذا كان التاريخين اسبق والنكاح كالشراء مع كل منهما وفيه اشارة  
الى ان الثانيين لو اجتمع معهما فالشرايين والى انها لو اجتمع معهما مع الرهن فهو اولى لانه من  
قبيل التوفى الى الاعلى وتماهه فى العمادى وبيع الوفاء حق من البات كما فى التجنيس  
(والشراء والمهر سواء) فلو ادعى ان هذا العين اشتراها من ذى يد وادعت ان ذال اليد  
زوجها على هذا العين فهو بينهما كما ذهب اليه ابو يوسف والشراء حق عند محمد ولها  
عليه قيمة العين كما فى الهداية (وكذا الغصب والوديعة) سواء فهو بينهما ان ادعى  
انه غصبه من ذى يد والاخر وديعته (ولا يرجح) الدعوى على اخرى (بكثرة  
الشهود) فدعوى لها شاهدان مساوية لهما لثلاثة او اكثر من الشهود لان كلامهما على تامة  
بنفسها ولذا لا ترجح لقياس بقياس واحد يثبت بحد يثبوت بآية باينة (ولو ادعى احد خارجين  
نصف دار) ادعى (الاخر) منهما (كلها فالربع الاول) على مذهبه اعتبار المنزعة  
فانه لا منزعة الا فى النصف فنصف النصف (وقال الثلث) للاول (والباقي) من الثلثين  
(لثاني) اعتبار للعول فان فيه نصفين وكلما يعول من اثنين الى ثلاثة (وان كانت)  
الدار المدعىة (معهما) وفى ايديهما (فهى) اى كلها (لثاني) اى لم يدعى الكل  
(نصف) منها وهو ما فى يد الاول (بالقضاء) لان الثاني خارج (ونصف) منها (لانه)  
اى لا بالقضاء لانه فى يد الثاني بل بمنزعة هلا لامر المسمام على الصلاح وفيه اشعار  
بان القضاء على نوعين قضاء ترك وقضاء الزام ويسمى بقضاء الملك والاستحقاق ايضا  
والفرق من وجهين احدهما انه لو صار مقضيا عليه فى حادثة بون القضاء لم يضر فيها  
مقضية المايد بخلاف قضاء التركة فانه يصير المقضى عليه مقضيا له بعد اقامة البينة والثاني  
انه لو ادعى ثالث واقام بينة قبلت فى هذا القضاء واما فى قضاء الاول ام فلم يقبل  
الا اذا ادعى تلقى الملك من جهة المقضى له كما فى اعياء الموات من الكفاية والتكرامات

(ولو برهن خارجان على نتاج دابة) ومتوجها الى اقام كل منهما بيعة على رؤية الولد عقيب امه ولا يشترط الشهادة على رؤية انفصاله عن امه كما في المضمرات والنهاية والكرمانى لكن في المغرب ان قولهم لو اقام بيعة انما انتجت عند اى ولدت ووضعت والنتاج بالكسر وضع بهيمة ولد اثم سمي به المنتوج (وارخا قضى لمن وافق تاريخه سنه) اى عمال نتاج الدابة فانه شاهد للبيعة (وان اشكل) سنها بان لم يعلم (فلهما) مناصفة لسقوط التوقيت وفيه اشارة الى ان اسن لو وافق التاريخين فهو بينهما وكذا اذا خالفهم لم يقل تهاوتت البيعتان ويقضى لنفى اليد قضاء ترك وانما قال خارجان لانه ان برهن خارج وذو اليد فبرهان من وافق السن وان اشكل فبرهان خي اليد وان خالف تهاوتت عن عامة المشايخ وترك في يد خي اليد كما في النهاية وانما قال نتاج دابة لانه لو برهن انه ابنه فهو ابن من هو اسبق تاريخا عنده وقال انه ابنهما كما في المضمرات ولما فرغ مما قوى في اثبات الملك من البيعة شرع فيما ضعف من اليد فقال (وذو اليد) لشيء (المستعمل) المتصرف فيه اليد على انه مالك له فهو (أحق) باليد عوى (كمن لبن) اى اتحف من الطين ما يبنى به في ارض فانه ذويد لها من جهة الاستعمال فيكون أحق بتلك الارض من غيره كما لو حفر فيها او غرس اوبنى (و) مثل (اللابس) لشوب فانه مستعمل لها حق باللبوس (لا) مثل (أخذ الكم) وغيره من الاطراف لنقصان الاستعمال بالنسبة الى اللابس (و) مثل (الراكب) فانه أحق بالركوب للاستعمال (لا) مثل (أخذ الجام) بالكسر وهو أحق من أخذ النوب (و) مثل (من) ركب (في السرج) فانه المستعمل للمركوب ولو كان الراكب اثنين فبينهما (لا رديقه) لانه غير مالك عادة كما في المشايير وقال الاسيلاجي انه رواية عن ابي يوسف والظاهر ان الدابة بين الراكب والرديف (و) مثل من هو (ذو حمل) على دابة فانه المستعمل (لامن علق) عليها (كوزه) لنقصان التصرف والحاصل ان كل مثبت منها حق من صفيه فانه المستعمل دونه (و) مثل (من اتصل الحائط) المتنازع فيه (بينائه اتصال تربيعة) بان يكون انصاف لبنات الحائط المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات الحائط غير المتنازع ان كان من فحو الحجر او يكون ساحة احدهما بالجيم مركبة في الاخرى ان كان من الخشب كما في الكافي او بان يكون الحائط المتنازع فيه من الجانبين متصلا بحائطين لاحدهما والحائطان متصلان بحائط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه على ما قال الكرخي او بان يكون الحائط المتنازع فيه متصلا جانبيهما بحائطين واتصالهما بحائط اخر لم يعتبر على ما روى عن ابي يوسف وعليه اكثر المشايخ كما في الكرخي وقول الكرخي ان نسب به معنى التربيعة چهار سو كردن وفيه اشارة الى انه لو لم يكن متصلا بينهما فهو بينهما

سواء كان في أيديهما ولم يكن وإلى أنه ان اتصل بينهما فهو بينهما سواء كان اتصال تربيعة  
أو ملازقة ويقال له اتصال جواز أيضا وإلى أنه ان كان أحدهما اتصال تربيعة والآخر  
اتصال ملازقة فهو لصاحب اتصال التربيعة لأنه المستعمل للحائط المتنازع فيه وإلى أنه  
ان لم يكن لأحدهما اتصال وللآخر اتصال بطريق المتنازع فيه أو بطريق مته فهو بينهما  
وليس كذلك فان صاحب الاتصال أولى الكل في الذخيرة (أو) من (وضع عليه) أي  
الحائط (الجنود) فإنه المستعمل فان كان عليه جذوع وللآخر اتصال ملازقة  
فالحائط لصاحب الجنود وفيه إشارة إلى أنه ان كان عليه جذوع واحد وللآخر بوزاري  
أو لاشي عليه فهو لصاحب الجنود وان كان أقل من ثلاثة وللآخر ثلاثة فهو له وان كان لكل  
عليه الجنود فلكل بقدر ما توهمه في العمادى والجنود ما تشعب منه الغصن منصوب  
على المفعولية (ولا اعتبار) في الترجيح (لوضع) ثلاث أو أكثر من (خشبات)  
صغيرة أو قصبات على الجنود (عليه) أي الحائط فان كان لأحدهما عليه خشبات  
بلاشي للآخر فالحائط بينهما (وجالس البساط والمتعلق به سواء) لأن بمجرد الجلوس  
لم يصير غاصبا فيقتضى به لها كما اذا جلسا معا عليه (كن معه) وفي يده (ثوب) لأعلى  
وجه اللبس (وطفه مع آخر) فإنه يقتضى لهما (ونوبيت) واحد (من دار كندى بيوت  
منها في حق) استعمال (ساحتها) من المرور ووضع الامتعة وصوب الوضوء وكسر  
الحطب وغير ما كان ذا بيت كندى بيوت في حق الطريق لأنه لا ترجيح بكثرة العلة كما مر  
والساحة فضاء بين الدار

\* ( فصل ) \*

( مبيعة ) أي جارية لا تباع الامرة كباها والمتبادر (ولدت) في بيت المشتري (لاقل من  
نصف هول منه بيعت فادعى البائع) أي بايع المبيعة ولوا أكثر من واحد (الولد يثبت)  
بالاتفاق (نسبه) أي الولد (منه) أي البائع لتيقن العلوق قبل البيع في ملكه مع دعوة  
لم تبطل بالبيع وبما ذكرنا في الصدر ظهر زيادة ما ظن أنه واجب عليه ان يقول منه بيعت  
وقد ملكها سنتين احتراز عما اذا بيعت مرتين فولدت لأقل من ستة أشهر فإنه حرم  
يتيقن ان العلوق في ملك البائع الأول والثاني والفاء مشعر بأنه لو ادعى قبل الولادة لم يثبت  
نسبه منه بل هو موقوف فلان ولدت حيا ثبت والا فلا كافي الاختيار وفي الامم البائع إشارة إلى  
ان الجارية تملو كانت بين جماعة فاشترى واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت نسبه منهم  
عند أبي حنيفة والحسن وزفر وقالان كانت بين اثنين يثبت النسب والا فلا كافي النظم  
والاطلاق مشعر بان المشتري لو لم يصدق البائع وقال لم يكن العلوق عندك كان القول

قول البايع لاذن ظاهر شاهد به فلن يز من احدهما فيبينته وان برهننا فيمينه المشتري عند  
 ابي يوسف لانها تثبت صحة البيع وبينه البايع عند محمد لانها تثبت حرية الولد كما  
 في المنيعة (و) تثبت (اميتها) اي كون المبيعة ام ولد لثبوت النسب (ويفسخ البيع) ح  
 لبطالان بيع ام الولد اتفاقا (ويرد) البايع (الثلث) على المشتري (ولو ادعاه)  
 اي البايع الولد (بعد عتقها) اي اعتاق المشتري المبيعة ولو عتقها حكما كما اذا دبرها  
 (ثبت نسبه) من البايع (ويرد) البايع الى المشتري (حصته) اي حصه الولد لاهصة الام  
 حال كونها (من الثلث) بان يقسم الثلث على قيمتهما فما اصاب الولد يرد اليه وما اصاب  
 الام يمسكه لانه سلمها الى المشتري وهذا عندهما واما عنده فيزد جميع الحصتين اليه لان  
 البايع لما ادعى الولد اقر بكونها ام ولده فافضل باقراره فيرد الجميع اليه وهو الصحيح  
 من مذهبه كما في الكرماني (ولا يعتبر دعوة) ذلك (المشتري) الولد اي اذا ادعاه البايع  
 قبل او معه فلن دعوته اولى الاستناد الى العلوق وفيه اشعار بانه لو ادعاه المشتري قبل  
 دعوة البايع ثبت نسبه منه وهمل على النكاح (ولا) يعتبر (دعوة البايع بعد موت الولد)  
 فلا يثبت نسبه منه ولا اميتها وفيه اشارة الى انه يعتبر دعوته بعد موت المبيعة ويرد  
 الثلث كذا عنده وحصه الولد عندهما على ان ام الولد متقومة ام لا (او) بعد (عتقه) اي  
 اعتق المشتري الولد اذا لم يصدق البايع في دعواه كما في المبسوط وغيره فلو صدقه  
 المشتري في دعواه اعتبرت بعده (وكذا) لا يعتبر دعوة البايع (لو ولدت لاكثر من) اقل  
 من (نصف حول) منذ بيعت فيشمل ما اذا ولدت لنصف حول كما في الخلاصة وغيره  
 (واقل من سنتين) لاحتمال ان لا يكون العلوق في ملكه (الا اذا صدق المشتري) فانه يثبت  
 النسب منه والامية ويفسخ البيع وقال محمد انه يثبت النسب بلا تصديق كما في النظم  
 وفيه اشارة الى انهما لو ادعياه اعتبر دعوة المشتري لقيام الملك المحتمل للعلوق كما في الاختيار  
 (و) مبيعة ولدت بعد (سنتين او اكثر) هي ام ولده اي البايع (نكاحا) همل الامر على  
 السداد (ان صدقه المشتري) فح لا تصير المبيعة ام ولد ولا يعتق الولد ولا يفسخ البيع  
 فلو لم يعام وقت البيع لم تعتبر دعوة البايع الا اذا صدق المشتري لوقوع الشك في العلوق  
 وقد صح دعوة المشتري ولو ادعياه لم يعتبر دعوة امه ولا للشك والمسلم والذمي والحر  
 والمكاتب فيه سواء كافي الاختيار ولا يخفى ما في تصديق المشتري في آخر الكلام من الائمة  
 الى السكوت المناسب للاختلاف

\* (كتاب المصالح) \*

يكتب به الدعوى لو فوجعه بعد ما غالبا (هو) لفظة اسم بمعنى المصلحة والتصالح خلافا

الخصامة والخاصم كما في المغرب وغيره وأصل من الصلاح وهو استقامة الحال على ما يدعو  
 إليه العقل والصلاح المستقيم الحال في نفسه كما في التكرماني وإنما ذكر الضمير لكونه  
 ما يذكر ويؤنث كما في الصحاح وشرعية (عقد) مشعر بان الصالح لم يتحقق إلا بالإنجاب  
 والقبول فلو قال المدعى عليه صالحني عن كذا فقال المدعى فقلت لم يتم الصالح  
 إلا إذا قال المدعى قبلت نعم قد تم الصالح به فيما إذا كان الصالح عنه وعليه ما لا يتعين  
 بالتحسين كالدرهم والدينار لأنه إسقاط عن بعض الحق والأسقاط قد تم بالاسقاط كما في  
 النهاية (يرفع بالتراضي بالبدل من أي المصالح عنه وعليه) (النزاع) أي نزاع المدعى والمدعى  
 عليه يقال فازعته أي جازبته في الخصومة كما في المحجل وبه يخرج سائر العقود كحبة الدين  
 ممن عليه الدين والبدل شرط له كالدعوى الصحيحة وفيه رمز إلى أنه يصح بعد الدعوى  
 الفاسدة قال بعض المشايخ لو كان المدعى مجبولا ولا يصح الصالح لأنه إنما يصح لدفع  
 الخصومة وذات الحق في الفاسدة وقال بعضهم أنه لا يصح لأنه إنما يصح لاقتداء اليمين  
 المترتبة على الصحيحة وتماهه في قضاء الكفاية وذكر في الزاهد أنيتم قالون الصالح صحيح  
 بعد الفاسدة وهي ما يمكن تصحيحها بخلاف الباطلة كما إذا ادعى على أحد ما لا ليس عليه  
 فصالحه على بدل لمعلوم ولد الدافع حق الاسترداد كما في الخلاصة وغيره وإلى أنه امر  
 مندوب مفوض إلى متوسطين ولا ينبغي للقاضي أن يبشره بنفسه إلا إذا كان وجه  
 القضاء غير مستبين أو وقعت الخصومة بين بدلتين أو قبيلتين أو مجرمين فإن وقعت بين  
 أجنيين قضى بينهما كما في النهاية (وصح) الصالح وثبت الملك للمدعى في البدلين  
 وقد ثبت غير الملك للمدعى عليه كوقوع البراءة عن القصاص (بإقرار) كما إذا ادعى عليه  
 ما لا فاقره به المدعى عليه ثم صالحه عنه على شيء من المال أو المنفعة فإنه قد صح ذلك  
 بالاتفاق والظرف مستقر أو لغو للمصاحبة (و) مع (سكوت) كما إذا ادعى عليه ذلك  
 فسكت عن القرار والإنكار فصالحه (و) مع (إنكار) كما إذا ادعى ذلك فأنكره  
 المدعى عليه ونفاه فصالحه فإنه قد صح عندنا حتى قال الإمام أبو حنيفة أن هذا الصالح  
 أجوز كما في النظم وعن ابن منصور الماتريدي أن الشيطان لم يعمل في إيقاع العداوة  
 والبغضاء في بني آدم مثل ما عمله من إبطال الصالح على الإنكار كما في النهاية (فالأول)  
 أي الصالح بإقرار (كبيع أو وقع) الصالح (عن مال بمال) حتى اعتبر فيه ما اعتبر  
 في البيع (ففيه) أي الأول (الشفعة) إذا كان أحد البدلين عقرا فإن كان  
 ما وقع عليه الصالح مثليا أخذ الشفع بعينه من ذي اليد وإن كان قيميا أخذ بقيمته  
 بخلاف ما إذا كان البدلان عقارا فإنه لاشفعة في واحد منهما لأنها ملك المدعى  
 بالإقرار كما في شرح الطحاوي (و) فيه (الخيارات) فكل من الصالحين خيار الشرط



والرؤية والعيب في أحد البديلين (ويقسده) كالبيع (جهالة البديل) أي المصالح عليه  
وفيه اشعار بصحة الصالح على معلوم ولو عن مجهول وبعد صحة على مجهول ولو عن  
معلوم فلا بد من بيان المصالح عليه بذكر مقداره فحسب فيما إذا صالحه على دراهم  
أو دينار أو فلوس لأن معاملات الناس تغني عن بيان الصفة فيقع على التقدير الغالب  
وبذكره مع الصفة فيما إذا صالحه على الشيء من مكيل أو موزون مما لا حمل له وبذكرهما  
مع مكان التسليم فيما لا حمل وبذكر الصفة والذرع والأجل فيما إذا صالحه على ثوب  
وبالاشارة والتعيين فيما إذا صالح على حيوان كما في العمادى لكن في قاضيخان أن المصالح  
عليه أو عنه إذا كان مجهولا واحتياج فيه إلى التسليم بفسده الجهالة والأفلا فلو ادعى حقا  
مجهولا من دار فصالحه على حق مجهول من أرض لم يجز ولو صالحه على أن يترك كل  
منها دعوا مجاز ولو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على مال معلوم ليسلم المدعى عليه  
المدعى لم يجز ولو صالحه عليه ليترك المدعى دعوا مجاز ولو ادعى حقا معلوما فصالحه  
على مجهول كان على هذا التفصيل (وما استحق) بيينة (من) بعض (المدعى)  
في يد المدعى عليه (رد المدعى) إليه (حصته) أي حصته ما استحق (من) بعض  
(العوض) أي البديل وفي الكلام إيحاء إلى أنه لو استحق كل المدعى رد المدعى كل  
العوض وإلى أنه لو دفع المدعى شيئا إلى ذي اليد وأخذ المدعى منه ثم استحق لم يرجع  
المدعى إلى المدعى عليه بهما دفع إليه لأنه زاعم أنه أخذ الحق وأما دفع إليه لدفع الخصومة  
كما في العمادى (وما استحق منه) أي من بعض العوض في يد المدعى وفي بعض  
النسخ من البديل (رجع) إلى المدعى عليه (بحصته من المدعى) والمدعى أن يرد الباقي  
ورجع بكل المدعى كما لو استحق كل العوض وهذا إذا كان المستحق لم يجز الصالح فإن  
أجاز له وسلم العوض للمدعى رجع المستحق بقيته على المدعى عليه كما في شرح الطحاوى  
(و) الأول (كإجارة أن وقع) الصالح (عن مال بمنفعة) لوجود معنى الإجارة من  
تمليك المنافع بعوض (فشرط التوقيت) أي تعيين مدة الانتفاع (فيه) أي فيما هو  
كالأجازة من الصالح فلو ادعى دارا فصالحه على خدمة عبده أو ركوب دابته أو سكنى  
داره أو لبس ثوبه أو زراعة أرضه كل ذلك سنبجاز الصالح لجواز عقد الإجارة على هذه  
الاشياء وفيه إشارة إلى أنه لو صالحه على سكنى بيت معين أبدا أو حتى يموت بطل الصالح  
كما في النهاية وإلى أن اشتراط التوقيت أنها وفيما يحتاج إلى التوقيت كما ذكرنا  
وأما إذا لم يحتاج إليه فلم يشترط كما لو وقع الصالح عن مال على نقل هذا الشيء عن هنا  
إلى ثمة (ويبطل) أي فيبطل الصالح عن مال بمنفعة (بموت أحدهما) أي المدعى  
والمدعى عليه (في المدة) التي وقت بها فلو كان المدعى لم يستوف شيئا من المنفعة

[illegible]

الهداية (ولو صالح) بالاقرار واخويه (على بعض دار) او متاع او غيرهما من اعيان  
 (يدعيها لم يصح) هذا الصالح في رواية ابن سماعة عن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير  
 استوفى بعض حقه وابرأ عن الباقي والابرأ عن الاعيان باطل فلو وجدت بينة ان الكل له  
 جاز له اخذ الباقي وبه افتى شيخ الاسلام والامام ظهير الدين لكن في ظاهر الرواية انه  
 يصح دعوى الباقي وقولهم ان الابرأ عن الاعيان باطل معناه بطل الابرأ عن دعوى  
 الاعيان ولم تصر ملكا للمدعى عليه ولذا لو ظفر بتلك الاعيان حل له اخذها تكن لا يسمع  
 دعواه في الحكم وفي اضافة البعض الى الدار اشعار بأنه لو صالح على بعض الدين صح  
 وبرى عن دعوى الباقي وهذا في الحكم واماديانة فلم يبرأ ولو ظفر به اخذه وفي ضمير  
 الدار لشارة الى ان بدل الصالح لو كان بيتا من دار اخرى صح الصالح وليس له دعوى الباقي  
 باتفاق الروايات كما في النخيرة والمحيط وغيرهما (وحيلته) اي حيلة صحة الصالح  
 (ان يزيد) المدعى عليه (وفي البدل شيئا) آخر من مال يكون عوضا عن باقي الدار  
 (او يبرأ) المدعى (عن دعوى الباقي) ويقول برأت عنها او عن خصومتي فيها وعن  
 هذه الدار فانه لو وجد بينته بعد ذلك لم تقبل ادبذلك سقط حقه وعن ابن سماعة عن  
 محمد انه لو قال نحو ابرأتك عنه او عن خصومتي فيه كان باطلا وله ان يخاصم الا ترى انه  
 لو قال لرجل في يده عبده برئت عنه لم يسمع منه دعواه ولو قال ابرأتك منه كان له ذلك  
 وانما ابرأه عن ضمانه كما في المحيط والنخيرة ولو لما فرغ عن شرائط الصالح واقسامه شرع فيها  
 يجوز منه وما لا يجوز فقال (وصح الصالح) بالاقرار واخويه (عن دعوى المال) سواء كان  
 مقصوبا او ودعية او عارية او رهنا او نحو ذلك على بدل من خلاف جنسه كما اذا صالح  
 على ثوب مقصوب مستهلك على اكثر من قيمته فانه جائز عنده وما غنمها فلا يجوز  
 اكثر مما يتعين فيه فلو كان البدل من جنسه لم يجز ان يكون اكثر من قيمته وتماهه في المحيط  
 (و) عن دعوى (المنفعة) المعهودة فلو اوصى بسكنى دار له رجل ثم مات فادعى الموصى  
 له السكنى فصالحه من السكنى على سكنى دار اخرى او دراهم مسماة جاز كما لو اوصى بخدمة  
 عبده منه وهو خارج من الثالث فصالحه الوارث على الخدمة على الدراهم او على خدمة  
 اخر او على ركوب دابة او ليس ثوب شهرا وانما قلنا بالعهد لانه لو ادعى استيجار عين  
 والمالك ينكر ثم تصالحا لم يجز كما في المضمرات عن الميسوط (و) عن دعوى (الجنابة في النفس)  
 من القتل (ومادونها) من نحو شح الرأس وقطع اليد (عمدا) كانت الجنابة  
 (او خطأ) الا انه لو صالح في العهد على اكثر من الدية جاز بخلاف الخطاء وهذا  
 اذا صالح على واحد من المقادير الثلاثة فانه لو صالح على مكمل او موزون جاز بالغة  
 ما بلغت وكل ما يصالح مبرا صالح بدل الصالح عن دم العهد فلو صالح على خمر

أو خنزير سقط القصاص بلا شيء. وفي الخطاء وجب الندية ولو صالحه بعفو من دم  
آخر جاز كما في الاختيار (و) عن دعوى الرق) كما إذا ادعى على مجهول النسب أنه عبده  
ثم تصالحا على شيء معين كما في السكراني (و دعوى الزوج النكاح) على امرأة (و كان)  
الصالح في الأول (عقبا بمال) فإن صالحه بأقرار العبد ثبت الولاية والألا يثبت الألبين على  
أنه عبده (أو) كان في دعوى الثاني (خلعا) موجبا للعدة إلا إذا كان الصالح بأنكار فلو كان  
مبطلا في دعواه لم يحل البذل ديانة وهو المختار وهذا عام في جميع أنواع الصالح  
كما في النهاية وغيره وفي تخصيص الرق إشارة إلا أنه لا يصح الصالح فيما إذا ادعى العبد  
أن المولى اعنته فصالحه على مال أنه يبرأ من هذا الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص  
الزوج أن الصالح لا يصح عن دعوى الزوجة النكاح فما بعده مستغنى عنه وإن المرأة  
لم تكن ذات زوج آخر وذلك لأنه لو كانت ذات زوج لم يصح الصالح وليس عليها العدة  
ولا تجزى النكاح مع زوجها كما في العمادى (ولم يجز) الصالح (عن دعواها النكاح)  
على مال ولو بعض مهرها والألزم إعطاء الرشوة أو العوض منه في الفرقة وقيل يجوز  
الصالح عن هذا الدعوى بأن اعتبر البذل ما جعل رائدا على المهر إلا إذا اعتبر المهر  
ساقطا فلم يجز أن يعتبر بعض المهر بدل الصالح كما ظن والأول أصح كما في الاختيار وفيه  
إشعار بأنه لو ادعت الطلاق عليه فصالحها على مال على أن تكذب نفسها أو تبرأ من  
الدعوى بطل الصالح كما في المحيط (ولا) يجوز الصالح (عن دعوى مد) من الحد ودفعوا غنى  
رائيا أو سارقا أو شاربا الخمر أو سكران وأراد أن يرفعه إلى الحاكم فصالحه على مال  
أن لا يرفعه إليه بطل الصالح ورد عليه كما في السكراني وكذا إذا أخذ قذق المحصن  
والمحصنة فصالحه إلا أن هذه سقط بالصالح الواقع قبل الرفع إلى الحاكم بخلاف سائر  
الحدود وأما بعد الرفع فلا يسقط أصلا وفيه إيماء إلى أن الإمام أو القاضي إذا صالح شاربا  
الخمر على مال عفا عنه لم يصح ورد المال إليه كما في قاضيخان وإلى أن الصالح يجوز عن دعوى  
التعزير وفيه اختلاف المشايخ كما في الصالح عن حد القذف وقد مر وإلى أنه لا يصح  
واحد عن حق العامة إذا صالح عما أشعره إلى الطريق نعم للإمام ذلك إذا كان فيه  
صلاح المسلمين ويضع ذلك في بيت المال وتماه في النخيرة (وبدل صالح) كان (هو)  
أي ذلك الصالح (كبيع) في أنه مبادلة ملك بملك مع إقرار (على الوكيل) إذا لم ير جمع  
حقوق العقد وهذه المسئلة قد ذكرها في الوكالة (و) بدل (ماليس) من صالح (كبيع)  
في أنه ليس بمبادلة ملك بملك (كالصالح) أي كبذل صالح (عن دم عبده) قد ذكره  
في الوكالة كما ذكر أن بدل صالح بأنكار على الموكل (أو على بعض دين يدينه) أي ذلك  
البعض (على الموكل) لأنه إسقاط محض فكان الوكيل سفيرا محضافا عليه إلا إذا ضمنه فح

يوأخذ بعقد الضمان (وان صالح) مدعيا رجل (فضولي) بغير امر المدعى عليه  
 (ومين البديل) وقال للمدعى صالح فلانا على اني ضامن او صالح (او اضاف)  
 الفضولي الصالح (الى ماله) حقيقة كما اذا قال له صالح فلانا على اني من مالي او صالحتك  
 على اني او عبيدي او حكمي كما اذا قال صالحتني من دعواك على فلان على كذا (او اشار  
 الى نقد) من الذهب او الفضة (او عرض) سواهما وقال على هذه الالف او العبد  
 (او اطلق) الصالح على العبدين وقال صالحتك على اني او عبيد (ونقد) اي سلم البديل  
 (منع) الصالح في هذه الصور الخمس بلا اجازة المدعى عليه والبديل في الكل على  
 الفضولي بلارجوع الى المدعى عليه واطلاقه مشير الى ان اقرار المدعى عليه وانكاره  
 سواء في الكل وليس كذلك فلن في صورة الضمان ان المدعى عليه مقرا يتوقف  
 على اجازته والى ان المدعى ان كان عينا او ديننا فسواء الا انه ان كان مقرا والمدعى  
 عينا نفذ الصالح على المصالح ومصار مشتريا من المدعى وفي قيد الفضولي اشعار بانه  
 لو صالح بامره نفذ الصالح على المدعى عليه. وعليه البديل الان في صورة الضمان البديل  
 على المصالح عند الامام الحلواني وذكر شيخ الاسلام انه عليه وعلى المدعى عليه ايضا  
 فيطالب المدعى به ايها شاء الكل في المحيط (وان) اطلق (لم ينقد) البديل (ان اجازته)  
 اي الصالح (المدعى عليه) بلا فاعل الجزاء لانه مشعر بانه لم يقصد ان الشرطية جزءا للاول  
 كما تقرر (لزم البديل) المدعى عليه كما قال بعضهم وقيل صح الصالح على الفضولي ولم  
 يتوقف الا اذا لم يترك البديل كما في الكفاية (والا) يجوز المدعى عليه الصالح (رد)  
 وبطل سواء كل المدعى عليه مقرا ولا والبديل عينا او ديننا (وصاحبه) اي المدعى (على جنس  
 ماله عليه) اي جنس الحق للمدعى على المدعى عليه بالبيع او الاجارة او القرض او الغصب  
 او غيرها ولا يخفى ان الصالح على جنس الحق صالح على بعض الدين منه فليس فيه تسامح  
 كما ظن (اخذ لبعض حقه وحط) اي اسقاط وبراء (لباقيه) من الحق فلو قال المدعى  
 المدعى عليه المنكر صالحتك على مائة من النى عليك كان اخذ اجماعة وبراء عن تسع مائة  
 وهذا قضاء لاديانة الا اذا زاد ابرأتك ولو غصب النفا واخفاها فصالحه المالك على خمسمائة  
 فاعطاه الغاصب من تلك الالف او غيرها جاز الصالح قضاء وعليه رد الباقي ديانة  
 وان اظهرها فلان حجب الغصب ثم صالح فكذلك لكن لو وجد بعده بينة عليه  
 قبلت وان كان مقرا فعليه رد الباقي وان ابرأ عنه في ضمن الصالح لانه ابرأ عن العين  
 كما في الظهيرية (لامعاوضة) لافضائه الى الربا وفيه اشعار بانه لو صالحه على خلاف  
 جنسه كل معاوضة فلو صالحه من الدار على الدراهم واقتربا قبل القبض صح سواء  
 كان عن اقرار وانكار ولو صالحه عن كره حنطة على عشرة دراهم وتفرقا قبله لم يصح

لانه افتراق عن دين يدين بخلاف الاول فانه افتراق عن عين يدين او دفع مال لاسقاط  
 اليمين ولا يشترط فيه القبض كما في الذخيرة ثم فرع على الاصل المذكور ثلاث مسائل  
 وقال (فصح) الصالح (عن الف حال على مائة حالة) فانه اخذ لمائة واسقاط لتسعمائة  
 ولو كان معاوضة لم يصح لمكان الربا (او) عن الف حال (على الف مؤجل) فانه اسقاط  
 لصفة المحلول ولو كان معاوضة لزم بيع الدراهم بالدنانير نسيئة وفيه اشعار بانه  
 لم يصح على مائة مؤجلة وفي صرف الظهير به ولو كان المستقرض جاحد المقرض فللمائة  
 الى الاجل (وعن الف جياذ على مائة زبوف) فانه اسقاط لبعض الاصل ولو وصف  
 الجودة بلامعاوضة ثم ابتدأ بكلامه تقريرا غير عاطف على صح كما ظن وايده كلام  
 النهاية بعده فقال (ولم يصح) الصالح (عن دراهم) خالة (على دنانير مؤجلة) لانه  
 بيع دراهم بالدنانير نسيئة (و) لا (عن الف مؤجل على نصفه حالا) فان النقد خير  
 من النسيئة (او عن الف سود) اي دراهم مخروبة عن نقرة سوداء مغلوبة العش  
 (على نصفه بيضاء) لانه رباء فلو صالح عن الف بيض على نصفه سواء صح لانه  
 اذا كان الذي يستوفيه اذن من حقه فهو اسقاط واذا كان ازيد قدر او وصفا معاوضة  
 كما في النهاية (ومن امر) اي المديون الذي امره دائنه (باداء نصف دين عليه)  
 اي المأمور المديون (غدا) ظرف الاداء (على) اي بشرط (انه يرى مماناذا) على  
 نصفه (ان قبل) المأمور ذلك النصف (برى) من النصف الاخر في الحال فان وفي باداء  
 ذلك النصف غدا فيها (وان لم ينف) به (عاددينه) كما كان عندهما لانه ابراء مقيد  
 بالشرط ولا يعود عند اي يوسف لانه ابراء مطلق وعلى المعاوضة وانما قيد الامر بالاداء  
 لانه لو قال ابراءك عن نصفه على ان تعطيني ذلك النصف غدا فقد برى عنه هم وان  
 لم يعطه لا طلاق الابراء كما في الخزانة وغيره ولعل فيه خلافا في الظهيرية لو قال حططت  
 عنك النصف على ان تنقد الباقي اليوم فقبل برى عنه ما خلا لا لا يوسف وانما قيد  
 بعد لانه لو قال ادالي نصفه على انك برى مماناذا فقبل برى عنه عند هم وان لم يؤد  
 النصف لانه ابراء مطلق (ولو علق) البراءة بالشرط (صريحا) احقر ربه عن التعليق  
 معنى كما مر (كان) او اذا اومتى (اديت الى كذا) نصفامثلا من دينه (فانت برى)  
 من الباقي لا يصح) الابراء وان اداه اذنى الابراء معنى تمالك ينافيه التعليق كما تقر روفيه  
 اشعار بانه لو قدم الجزاء صح في الظهيرية لو قال حططت عنك النصف ان نقدت  
 الى نصفها فانه حط عند هم وان لم ينقده (ولو صالح احد يدين) اي احد الشر يكتن  
 في الدين (عن نصفه) المختص به (على ثوب) او عرض اخر (اتبع شريكه) غير  
 المصالح (غريمه) اي مديونه (بنصفه) المختص به وضمير النصفين للاحد والشر يك

لوالدين (أو اخذ) شريكه ( نصف الثوب من شريكه ) المصالح وح لغير المصالح  
 كالمصالح ان يتبع الغير يربح الدين ويضمن المصالح يربح به ليس له الخيار كما في السكران  
 وانما قال صالح لانه لو اشترى ثوبا كان له ان يتبعه بنصفه او يأخذ ربع الدين من شريكه  
 وليس له على الثوب سبيل لانه ملكه بالعقد وانما قال احذر في دين اشارة الى اشتراك  
 الدين وهو ان يلزم بسبب متحد مثل ثمن المبيع اذا كان الصفة واحدة وهما متساويان  
 في قدر الثمن وصفته فلو كان المبيع عبد يربح نصيب احدهما كثر وقبض احدهما منه  
 شيئا لم يكن للاخر ان يشتركه ومثل الثمن الموروث بان باع رجل عينا ومات قبل قبض  
 الثمن وله وارثان ومثل قيمة المستهلك بان غصب رجل عرضا مشتركا بين رجلين ثم  
 استهلكه والى انهما لو اشتركا في عمن كالدرا المورثة فصالح احدهما على شيء  
 لم يشتركه الاخر فيه سواء كان المصالح مقرا او منكرا لان المصالح بايع لنصيبه وانما قال  
 على ثوب لانه لو صالح على جنس حقه من الدراهم او النسيان فير كان لشريكه ان يشاركه  
 فيها بخلاف ما اذا صالحه على عرض فانه للمصالح خيار اعطاء النصف او ربع الدين  
 والكلام مشير الى انه لو استوفى احدهما نصيبه من الدين كان للاخر ان يشتركه  
 في المقبوض الا اذا وهب الغريم له مقدار حصته فقبض ثم ابرأ الغريم حصته من الدين  
 كما قال نصير او باع من المديون كذا زبيبا بمقدار حصته من الدين وسلم اليه الزبيب  
 ثم ابرأ الغريم من حصته وطالبه بثمن الزبيب كما قال ابو بكر الكل في النهاية وفي الختم على  
 الشريك المقتضى لشريك آخر رعاية لمقتضى المقام

\* ( كتاب الحدود ) \*

عقب به الصالح وان اشتمل كل على رفع النزاع لان حق العبد اقدم واللام للعهد اى بيان  
 عن الزنا والقذف والشرب والتعزير تعليم بادون نحو حد السرقة وقطع الطريق بقرينة  
 الا نحو الحد المنع والحاجز بين الشيعتين وتاديب الذنوب كما في القاموس ثم يمين حد شرعا  
 فقال ( الحد ) بلام الجنس بقرينة مقام التعزير فيشمل الحدود الخمسة وقتل  
 المرتد دون التعزير وهذا باعث الاظهار في مقام الاضمار (عقوبة) اى جزاء بالضرب  
 او القطع او الرجم او القتل والمبتدأ ان لا يشمل على العبادة فمن الظن انه شامل للخروج  
 والكفارة وغيرهما ما فيه معنى العبادة والعقوبة معا وانما سمي بالعقوبة لانهما تتناول الذنوب  
 من عقبه يعقبه اذا تبعه (مقدرة) مبنية في الكتاب والسنة والاجماع (تجب) اى تفرق  
 على الجاني (حق الله تعالى) اى تعظيمها وامثالا لامره تعالى فان الحق المقرر الثابت الباقي  
 خلاف الباطل الذاهب المتلاشي والمضائق ما اختص به الغير وما طلب منه رعاية جانبه على

وجه يليق به فحق الله امتثال امره وابتغاء مرضاته وحق الانسان كونه نافعا له او ذاهبا  
للضرر عنه كما في السكراني وذكر في الاصول ان حق الله ما يتعلق به النفع العام كحرمة  
الزنا فانه يتعلق به سلامة الانسان وضيافة الفريش وغيرهما بخلاف حق العبد كحرمة  
ماله يتعلق به احيائه ولهذا يباح الهال باباعته بخلاف الزنا ويدخل فيه ما هو  
خالص حق الله كحد الزنا والشرب والسرقه وقطع الطريق وما غلب فيه حق الله تعالى  
كحد القذف فان نفعه عام ولذا لا يجري فيه الارث والعفو وفي الهينة قال عمن  
الائمة ان حق العبد فيه غالب الا ان الامام يستوفيه والاول اظهر كما في الهداية  
( فلا تعزير ) لجناية ( و ) لا ( قصاص ) لنفس او طرف ( حد ) اما الاول فلانه مقدر  
ولا يجب عقاله تعالى الا اذا ارتكب منكرا غير جنائية على انسان ولا موجب للحد كما في  
القنية واما الثاني فلانه لا يجب عقاله تعالى لغلبة حق العبد ولذا يجري فيه الارث  
والعفو كما في المشاهير وذكر في الحقائق ان من الحدود القصاص وقتل المرتد و  
القصاص مرفوع حملا على المحمل ويجوز بالفتح على ما ذكره الرضوي ومن الظن  
جواز النصب حملا على اللفظ لان رسم الخط رده ( والزني ) بالقصر يكتب بالياء  
والزنا بالمذلغة نجسية والاول حجازي ويطىء الذكر للانثى من الادمى بلا عقد وملاك  
كوطىء الاجنبية لغة وشرعا الوطىء المحرم لعينه وهو الموجب للحد واليه اشار فقال  
( و طىء ) اي غيبة حشفة او اكثر من الرجل ( في قبل ) اي فرج انثى فلو لم يدخل الحشفة  
لم يحسد لانه ملاسة وكذا الوطىء صبي او جنون باجنبية لان الاصل لم يحسد فكذا  
التبع كما في الظهيرية واما الوطىء رجل صبية فحد لا غير ولو لا طبغلام او اجنبية لم يحسد  
عنده خلافا لهما والاول الصحيح كما في المضمرات ولو لا طبغلام او امته او منكوحته  
لم يحسد بلا غلاف كما في المحيط ( غال ) ذلك الوطىء ( عن الملك ) اي ملك  
النكاح واليه من احتراز عن و طىء عارية مشتركة ومنكوحه فكما فاسد افان الوطىء المترتب  
على عقد لم يكن زنا شرعا ولغة كما في النهاية ( وشبهته ) اي الملك كوطىء معتدة البائن  
وجارية الابن والاب وسماني تمامه واعلم ان حد الزنا شر وطامن الرضا فلو وقع بنا كراه  
لم يحسد وعليه الفتوى كما في المضمرات والا كراه الى وقت الايلاج كما في الحزانة ومنها  
كون الموطوءة حية فان بوطىء البهية يعزر ومنها التكلم والاسلام ودار الاسلام  
والتكليف وغيرها مما سنه فصل ( ويثبت ) الزنا عند الحاكم ( بشهادة اربعة ) من الرجال  
العدول في مجلس واحد فلو شهد واحد او اثنان او ثلثة لم تقبل ومن حد القذف كما  
لو شهد واحد بعد واحد في اربعة مجالس وكذا لو شهد الفاسق لانه تعالى امر بالتوقف  
في خبر الفاسق وانه مانع عن العمل به كما في النخبة ( بالزنا ) دون الوطىء او الجماع لو غيره



والام يحسد الشاهد ولا المشهود عليه كما في النهاية ( فيسألهم ) بعد الشهادة ( الامام )  
 اى السلطان او نائبه او القاضى وفيه اشعار بوجود السؤال كما في شرح الطحاوى  
 وقال قاضى بخان ينبغي ان يسأل (ما هو) اى الزنا احتراز عن زنا العين واليد والرجل فانه  
 يطلق عليه توسعا (وكيف هو) احتراز عن زنا الابط والفحن واليد بر كما في المضمرات او عن  
 تلبس الفرجين لا غير وقيل عن الاكراه والاوّل اصح فانه مختار الميسر كما في النهاية  
 فان قامت ان السؤال عن الماهية يغنى عن ذلك فالاحسن صورة الاكراه كما ظن قلت  
 العريض من هذه الاسئلة هو الاستقصاء وكمال الجهد والاحتياط فى الاحتمال لى رعا الحد قال  
 عليه الصلاة والسلام ادرؤ الحدود ما استطعتم كما فى الكافى وغيره من المشاهير فالاحسن  
 الاحتراز عن الكل فلو شهد واحد بالاكراه والباقي بالمطوعة لم يحسد المشهود عليه  
 ولا الشاهد وقال لا يحسد الرجل والمشهود كما فى الكافى (واين زنى) احتراز عن الوطى عفى دار  
 الحرب او البغى ولان اتحاد المكان شرط لا ترى انه لو شهد انه وطئها في هذه الدار  
 في اخرى لم تقبل بخلاف ما اذا شهد انه في مقدم البيت واخرى في مؤخره فانه تقبل  
 لامكان التوفيق كما فى المحيط (ومتى زنى) احتراز عن التقادم ايضا لو شهد اثنان انه  
 في ساعة من النهار واثنان في اخرى لم يقبل وقالوا هذا اذا كان التوفيق لم يمكن والالتقبل  
 كما اذا امتد الساعة الاولى الثانية كما فى المحيط (وبين زنى) احتراز عن وطى يكون  
 احدهما اخرس او البتة او الواطى مستمنا وايضا لو شهدوا انه زنى بامرأة لم يعرفوها  
 لم يحسد نعم لو اقر انه لم يعرفها احد كما فى المحيط وغيره فمن ظن ان السؤال عن الماهية  
 يغنى عنه فقد اخطأ ( فلن يبنوا ) كلها ( وقالوا ) بعد السؤال عن الماهية ففيه  
 تسامح ( راينا ) اى راينا ذكره في فرجها متحركا اليه اشار قاضى بخان ( كالميل ) اى  
 الحشب الذى يكتحل به ( فى المكحلة ) بضم الميم والماء آلة مخصوصة للكتحل ( وعدلوا )  
 بضم الغين اى اخبر الناس عن عد التهم كما فى المضمرات ( سرا وعلنا ) فلا يكتفى بظاهر  
 الدلة عنده ( حكم به ) اى يحسد الزنى وهو الرجم فى المحصن والجلد فى غيره والاكتفاء  
 مشعر بان المشهود عليه لم يقر بالزنا بعد شهادتهم فلو اقر به بعد ما مرة سقط الحد  
 اذ الشهادة انما انتقام على الجاحد فاذا اقر تعذر الحكم بذلك كما فى الزاد وقاضى بخان ( و )  
 يثبت الزنا ( باقراره ) اى الزانى وفيه اشارة الى انه يشترط فى الاقرار ما يشترط فى البينة  
 من الاختيار والتكلم والعقل والبلوغ وغيرها وفى الاختيار لو اقر النمسى بوطى النمسية  
 حدى واعلم انه لو تاب الى الله من ذلك لم يعلم الامام به لاقامة الحد عليه اذ المستر مندوب  
 كما فى الكبرى وغيره ( اربعة ) من المرات كما فى قصة ما عرّضى الله عنه ( فى اربعة )  
 مجالس من مجالس المقر ثم يذهب حتى يتوارى عن بصر الامام ثم يجىء ويقر وقيل

من مجالس الامام والاوّل مروى عنه وهو الصحيح فلو اقرار ربعاً في مجلس كان اقرار  
 واحد والاطلاق مشير الى انه لو اقرار ربعاً في اربعة ايام او اربعة اشهر ثبت به الزنا  
 كما في المضمرات (رده) الامام وقال اباك دعا وجنون او غيره (كل مرة) الا المرة الرابعة  
 وفيه تسامح كما صرح به المص و كانه لم يطلع عليه حين الاختصار وفي الكلام ايماء  
 الى ان الاقرار لم يعتبر عند غير الامام حتى لو شهدوا بذلك لم تقبل لانه ان كان منكراً  
 فقد رجع عن الاقرار والا فلا عبرة بالشهادة كما في التحفة والى ان الرد واجب وفي  
 الظهيرية ينبغي ان يطرده وفي كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للامام ان يزجر عن  
 الاقرار ويظهر الكراهة ويأمر بتجنيته (في سأل) عن الامور الخبيثة كما امر وقيل لا يسأل  
 عن الزمان لان التقادم مانع الشهادة لا الاقرار والاوّل اصح لجواز انه زنى في صباه  
 كما في الكافي وفيه اشعار بوجود السؤال (كما امر) وفي السراجية ينبغي ان يسأل  
 (فان بين) مامر (عيب) اى استحب (تلقينه) اى الامام (رجوعه) اى المقر (بلغاك لست  
 ونحوه) من قبلت او نظرت او باشرت او تزوجت (فان رجع) المقر عن اقراره (قبل  
 حده) اى قبل الحكم بالحج او بعده قبل الشروع فيه (او) بعده (في وسطه) او بعده  
 قبل الموت (خلى) سيميله لاحتمال صدقه كما في التحفة (والا) يرجع (حد) الامام والمقر  
 على بناء الفاعل او المفعول وفي الاكتفاء اشعار بانه لو اقرار احدهما فادعى الآخر النكاح  
 لم يحج واحد منهما وعليه البهر لو ادعته قبل الحج وكذا لو كذب احدهما الاخر في الزنا  
 لم يحج عنه وعنده المقر عندهما كما في المحيط وغيره (وهو) اى الحد الثابت بالبيينة  
 او الاقرار خبره ما بعده من قوله رحمه وبه يتعلق (للمحصن) بكسر الصاد وفتحها قال  
 المطر زى احصنها زوجها اى اعفها فهي محصنة بالفتح واحصنت فرجها فهي محصنة  
 بالكسر والاحصان في الاصل المنع وكلام السكراني يدل على الكسر حيث قال انه  
 من احصن اى دخل في الحصن كما يقال اعرق اذا دخل في العراق والانسان يصير داخلاً  
 في الحصن عند وجود الصفات الخمس الدال عليها شرعاً (اى الحر مكاني) اى عاقل بالغ  
 (مسلم) فلا يرجم بالوطى عيب او مجنون او صبي او كافر ولو حارب جلد كما يأتى وعن  
 ابى يوسف انه يرجم النهمى الثيب الزانى وعنه يرجم الكتاني (وطى) امرأة (بنكاح  
 صحيح) حتى لو وطى بنكاح فاسد او ملك يمين لم يرجم بالاجماع وعن محمد لو خلا  
 بامرأته ثم طلقها وقال بوطئها والمرأة منكراً له كان محصناً وعن ابى يوسف لو تزوج  
 امرأة بلاولى ودخل بها لم يصير احدهما محصناً كما في المحيط وغيره (وهما بصفة  
 الاحصان) فيه تسامح فان المراد كونه حراً مكلفاً مسلماً والمعنى والحال ان كلام الزوجين  
 قبيل الوطى يكون حراً مكلفاً مسلماً فلو تزوج الحر المنكورة بامة او صبية او مجنونة او كافرة

ودخل بهالم بصر محصنا كما لو كانت الزوجة عصمة والزواج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام والعتيق والتكليف فمح يصير محصنا بهن الدخول وعن ابي يوسف انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل العتيق ثم اعتق صار محصنين كما في الاختيار وانما لم يذكر المحصنة لان الاحصان من الاحكام المشتركة وهذا الكلام ككلام غيره دال على اشتراط بقاء الثلثة الاول عند الحد دلالة واضحة بل لا ريب فخلو الكتب عنه سوى المبسوط وهم واعلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامرأة هي مثله واما التكليف فشرط الاهلية للعقوبة كما في الكفاية وغيره ( رجمه ) اى رمى المحصن بالحجارة ( في فضاء ) اى ارض فارغة واسعة ( حتى يموت ) متعلق برجمه الحديث متعز رضى الله عنه وعن عمر رضى الله عنه انه قال انزل الله اية الرجم الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله ورسوله والله عزيز حكيم وهذا ما قالوا انه قرآن نسخ لفظه وبقي معناه وعلية اجماع العلماء كما في الاختيار وارب بالشيخين على ما في المضمرة الثيب من الرجال والنساء وفي الغاية رمز الى انه لو شرع في رجمه فهرب اتبعه وهذا اذا ثبت باليمين واما اذا ثبت بالافرار فلا يتبعه فانه رجوع بخلاف الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما في شرح الطحاوى الى انه لا بأس لكل من رمى ان يتعمد مقتله لانه واجب القتل الا ان يكون ذارهم منه فان الاولى ان يتعمد لانه نوع من فطبيعة الرحم كما في الاختيار ( بيد ابيه شهوده ) اى تجب بدانة الشهود بالرجم لانهم يتجاسرون على الاداء وفيه ضرب احتميل الدرر كما في المحيط ( فان ابوا ) اى الشهود كلا او بعضا عن الرجم ( او غابوا او ماتوا ) او جنوا وفسقوا او قتلوا كلا او بعضا او عموا او غرسوا او ارتدوا ( سقط ) الرجم عنه وعن ابي يوسف لو ابوا كلا او بعضا او غابوا رجم ولم ينتظروهم وعن محمد لو كانوا مرضى او مقطوع الايدي يبداء به الامام كما في الاختيار ( ثم ) يرجم ( الامام ) والقاضى ( ثم الناس ) المؤمنون الذين عاينوا اداء شهادتهم واذن لهم القاضى بالرجم وعن محمد لا يسعوم ان يرجموه اذا لم يعاينوا اداء الشهادة وذكر الطحاوى انهم اصطفوا منه صفا كالصلاة فكلما رجم قوم انصرفوا وتقدم غيرهم ورجعوا كما في المضمرة وانما اثر الناس على الانسان اشارة الى انه يجب ان يشهد عندهما طائفة متجاوزة عن الواحد والاثنين لان الغرض التشهير كافي المداير وغيره وفي شرح التاويلات ان الغرض اما ذلك او دفع التهمة عن الحاكم او منع المجاوزة عن حد الله او امتحان من يشهد وفي التجنيس ان محمد افسر الطائفة في اية الكريمة بالواحد فصاعدا وقال ان شهوده مستحب اعانة للامام وامانة للمحدود ووعظا للناس ( وفي المقر يبداء الامام ) اى يرجم في حق المقر خاصة الامام حال كونه مبتدئا

فهو تضمين شائع ليس فيه تسامح كما ظن (ثم الناس وغسل) المر جوم بعد موته (وكفن  
وصلى عليه) وكيف لا وقال صلى الله عليه وسلم في معاز رأيتة ينغمس في أنهار الجنة  
إلى غيره من إثبات الفضائل (و) هو أي الحد (لغير المحصن) أي لزان حر فقد سائر  
الشروط الخمسة (جلدة) بالفتح أي الضرب على جلده وبالسكس والتحرريك يقال  
جلده أي ضرب به بالسوط كما في القاموس (مائة) من جلدة وأن كانت المزنمة مهلوكة جلدا  
(وسطا) أي متوسطا بين المولم في الغاية وغير المولم وفي المضمرات ضرب بأموها ما غير قاتل  
ولا جرح لأن المقصود الانزجار (يسوط) ذكره بعد تضمن الفعل للموصى الآتي وهو  
جلد مفتول يضرب به قيل أصله الخلط سمي به لكونه مخلوط الطاقات بعضها ببعض  
كما في المفردات (لا ثمرة له) أي لا عقد في طرفه كما في الأساس والصحاح وغيرهما ولا ذنب  
له كما في المغرب قال المطرزي وابن الأثير بالنارسية حرقه ولا شوك له كما في التناييع  
والأول هو المشهور والثاني أصح كما في النهاية والكل مجاز من حمل الشجر وأعلم أن الحد  
في زمن عمر رضي الله عنه بالسوط باجماع الصحابة كما في المستصفى وأما قبل فتارة باليد وتارة  
بالثوب وتارة بالنعل وتارة بالعصا وتارة بالجر يد الرطبة كما في حديث المشكاة (ينزع  
ثيابه) أي يجرد الرجل عنها ليجد زيادة الألم فينزع جر والجملة مستأنفة (الآزار)  
فانه لا ينزع لكشف العورة (ويفرق على) جميع (بدنه) ويعطى كل عضو حظه  
من الضرب لانه نال اللذة (الاراسه) أي أعلى رأسه فان الوجه داخل فيه وقال  
أبو يوسف يضرب الرأس وعنه يضرب سوطا واحدا كما في المضمرات (و) ألا (وجهه  
وفرجه) لخوف الهلاك وفي المضمرات لا يفرق الأعلى عضو مقبل وهو البطن والصدر  
والوجه والفرج حال كون المجلود (فأثم في كل حد) من الحدود لانه حينئذ يكون  
الجلد أقدر على التقرب لجلدا (بلامد) للسوط في العضوب بعد الضرب أو بلامد  
للبدن حال رفع السوط حتى جاوز الرأس أو بلامد للمضروب في الأرض فان الكل غير جائز  
على اختلاف المشايخ كما في المحيط والقول الأخير نهى وتأكيده لقله قائما على أن المفهوم  
ليس بقطعي فلم يكن مغنيا عنه كما ظن والاكتفاء مشعر بانه لا يعسك ولا يشد لأن الألم يزيد  
به إلا أن يعجزهم فيشد كما في الذخيرة (و) هو (للعبث) قنا كل أومد بر أو مكاتبا أو مستسعى  
(نصفها) وهو خمسون جلدة وقال لا يتكامل حد المستسعى لانه حرمديون والقنة والمذبذبة  
وأم الوليد كالعبد وإن كان الرائي حر أو الأولى ترك هذا الكلام لانه سيذكره فينبعث  
التعزير (ولا يحد سيد) عبد موأمة (بلاذن الإمام) أو نائبه لانه متهم في ذلك بانه لنقصان  
ماله (ولا ينزع ثيابه) أي ثياب المرأة لانه عورة وهذا تصريح بما علم ضمنا للاستثناء (الا  
الفر) أي اللباس الذي من جلود الغنم وغيرها (والخشو) أي الثوب المملو بالقطن

أو الصوفى أو غيره فانهما ينز عن الاذالم يكن لها غير ذلك ( وتجد ) المرأة ( جالسة )  
 في كل حد كما علم لانه استتر ( وجاز ) في الرجم ( الحفر ) الى السرة والصدر ( لها ) لانه  
 ربما تضرب فتكشف العورة وفيه اشعار بل كلاً من الحفر وتركه حسن كما في المحيط وذكر  
 في الهداية ان الحفر احسن ( لا ) يحفر ( له ) لانه ينقى التشهير وهذا تصریح بما علمه منا  
 ( ولا يجمع بين جلد ورجم ) في المحصن وعند اصحاب الظواهر وغيرهم يجلد ثم يرجم  
 ( ولا ) بين ( جلد ونفى ) أى اخراج من بلدة في غير المحصن وقال الشافعى يجلد مائة  
 ونفى سنة ولنا ان الحد في الابتداء لا ينفاء باللسان ثم نسخ بالحبس في البيوت ثم نسخ  
 بجلد مائة ونفى في البكر بالبكر اى في حذر في رجل لم يتزوج بامرأة لم تتزوج ورجل ورجم  
 في الثيب بالثيب ثم نسخ بجلد مائة في كل ران ثم نسخ واستقر الحكم بالرجم في المحصن  
 والجلد في غيره كما في الكافي ( السياسة ) اى مصالحة للمسلمين وتعزير الاعداء فانه يجوز  
 سياسة الجمع بين الجلد والنفى كالنفى فقط لانه نفى عمر رضى الله عنه نصر بن الحجاج من  
 المدينة الى البصرة وهو علام صبيح الوجه اقتتن به النساء والحسن لا يوجب النفى الا انه فعله  
 سياسة فانه قال ما ذنبى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لى حيث لا تظهر دار  
 الهجرة عنك كما في الكشف وغيره وفيه اشارة الى ان السياسة لا تختص بالزنا بل يجوز في كل جناية  
 والراى فيه الى الامام على ما في الكافي كنفل مبتدع يتوهم منه انتشار بدعته وان لم يحكم  
 بكفره كما في التمهيد والسياسة مصدر ساس الولى الرعية اى امرهم ونهاهم كما في القاموس  
 وغيره فالسياسة استصلاح الخلق بارشادهم الى الطريق النجى في الدنيا والاخرة  
 فهى من الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهريهم وباطنهم ومن السلاطين والملوك  
 على كل منهم في ظاهريهم لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء على الخاصة في باطنهم  
 لا غير كما في المفردات وغيرها ( ويرجم المريض ) المحصن في الحال ( ولا يجلد ) المريض  
 غير المحصن ( الا بعد البرء ) اى الصحة فانه يحبس المريض حتى يبرأ فيجلد وفيه  
 اشارة الى انه اذا كان مريضاً وقع اليأس عن برئه مقام الحد عليه تطهيراً كما  
 في المحيط والى انه لا يجلد في الحر والبرد الشديدين خوفاً للتلذذ كما في شرح الطحاوى  
 والى انه لو كان ضعيف الخلق وخيف عليه الهلاك حدداً خفيفاً مقدار ما يتحمل  
 كما في الظهيرية وذكر في قاضى خان وشرح التأويلات انه جازى في حد الزنا ونحوه  
 ان يجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة بحيث اصابه كل واحد منها فيه ( وترجم  
 الحامل بعد الوضع ) اى وضع الولد ان كان له مرب والا بعد الاستغناء  
 عنها صيانة عن الهلاك وفيه اشعار بانه لا تحبس الحامل وهذا اذا ثبت بالاقرار  
 فان ثبت بالبيينة تحبس مخافة الهرب وان قالت بالحمل فان قالت النساء لك حبست

سنتين ثم رجعت كما في الاختيار (وتجلب بعد النفاس) سواء كان ساعة أو أكثر لأنها  
 مريضة ولذا نفذت تصرفها من الثلث ج كما مر في الطهارة فلوا كتنق بالمرضى جاز  
 والحايض كالصحيحة حتى لا ينتظر خروجها عن الحيض كما في المحيط (ويدراً) أي  
 يدفع الحد عن الوطى<sup>٤</sup> (بالشبهة) أي بسبب الشبهة اسم من الاشتباه وهي ما بين  
 الحرام والحلال والخطأ والصواب كما في غرانة الأدب وبه يشعر ما في الكافي من أنها  
 ما يشبه الثابت وليس بثابت والأوفق لها تفسيره المصن ما في القاموس وغيره  
 أنها الالتباس وهي أنواع منها شبهة العقد كما إذا تزوج امرأة بلا شهود وامة بغير إذن  
 مولاه وامة على حرة ومجوسية وخمسة في عدة أوجع بين اثنتين أو تزوج بمحرمه  
 أو تزوج العبد وامة بغير إذن مولاه فوطئها فانه لا حد في هذه الشبهة عنده وإن علم  
 بالحرمة لصورة العقد لكنه يعزر وأما عندهما فكذلك إلا إذا علم بالحرمة والصحيح  
 هو الأول كما في المضمرات وفي موضع منه إذا تزوج بمحرمه يحد عندهما وعليه  
 الفتوى وذكر في النخبة أن بعض المشايخ ظن أن نكاح المحارم باطل عنده وسقوط  
 الحد لشبهة الاشتباه وبعضهم أنه فاسد والسقوط لشبهة العقد ومحمد قد أبطل الأول  
 وصحح الثاني ومنها شبهة (في الفعل) أي الوطى<sup>٤</sup> لا في المحل فانه محرام عند الفاعل ويسمى  
 شبهة الاشتباه أي شبهة المشتبه المعتبر في حقه لا غير ثم فسر هذه الشبهة فقال (أي)  
 بسبب (ظن غير الدليل) على حل الفعل (دليلاً) عليه (كامة) أي كوطى<sup>٤</sup> وامة  
 (أبويه) أي أبوه وجداه وامة (و) أمة (زوجته) والمطلقة ثلاثاً أو على مال في العدة  
 وأم ولده بعد العتق في العدة وجار يمولاه فان وطئها شبهة وظنا يحل الانتفاع به أخله  
 نوع حق في هذه المحال (فلا يحد) الوطى<sup>٤</sup> (أن ظن) بالضم وعلم (أنها) أي الموطوءة  
 في هذه الصور (تحل) لهذه الشبهة لكن يجب العقور ولا يثبت النسب وإن ادعاه لأنه  
 زنا في نفس الأمر وفيه إشارة إلى أنه لو قال أحد هما أني ظننت أنه حلال لم يحد أحدهما  
 لأن الفعل خرج عن الزنا بهذه الشبهة فالزنا فيما يظن كل منهما الحل كما في الاختيار  
 (و) منها شبهة (في المحل) أي الموطوءة وتسمى شبهة ملك وشبهة حكمية (أي بقيام  
 دليل نافي للحرمة ذاتاً) أي بسبب وجود دليل ينقي ذاته الحرمة ويثبت الحل مع قطع  
 النظر عن المانع (كامة) أي كدليل أمة (أينه) وابن ابنه وإن سفل فانه صلى الله  
 عليه وسلم أضاف مال الولد إلى الأب بلام التملك أنت ومالك لا يملك ولم يثبت حقيقة  
 الملك فثبت شبهة عملاً بحرفي اللام بقدر الامكان (و) مثل (معتدة السكنايات  
 والمبيعة) بيعاً صحيحاً (قبل التسليم) والمبيعة بيعاً فاسداً قبل التسليم وبعدة والمبيعة  
 بشرط الخيار والمهورة قبل التسليم والحر هونة في رواية وامة عبده المأثور والمهدون

ومكاتبه والامة المشتركة ( فلائحد ) الواطى ( وان اقر بالحرمة ) وقال علمت انها  
 حرام على لقيام الدليل النافى للحرمة كما لا يخفى ( وحد ) الواطى \* ( بوطنى \* امة  
 اخيه ) اوعيه اؤذى رحم محرم غير الولادة والمستأجرة والمستعارة سواء ظن انها  
 حلالا وحراما عليه لعدم قيام الدليل واعلم انه لو زنى بامة وقتلها كان عليه الحد بالزنا  
 والقيمة بالقتل عندهما واماعند ابي يوسف فعليه القيمة لا الحد لانه لم يبق زنى حيث  
 اتصل بالموت كما فى المحيط ( و ) بوطنى \* ( اجنبية وجدها فى فراشه ) وان ظن انها  
 امرأته لعدم الشبهة ( وان ) كان الواطى \* ( هو اعمى ) لا مكان تمييزه الا اذا ادعاها  
 فقالت اننا زوجتك لانه اعتمد على دليل هو اخبارها ولو اجابته ولم تقل اننا فلانة حد لانها  
 يتميز بالتمحص كما فى الاختيار ( لا ) يحد ويوجب المهر بوطنى \* اجنبية ( ان زفت )  
 اى بعثت اليه ( وقلن ) اى النساء ( هى زوجتك ) لانه اعتمد على اخبارهن ( ولائحد )  
 فى شىء من حد الزنا والشرب والسرقه والقذف ( الخليفة ) اى الامام الاعظم الذى ليس  
 فوقه امام اذا الزاجر لم يكن مزجورا هذا الان محمد الم يذكروا اذا قذف انسانا وقالوا  
 ينبغى ان لا يوجب اذ المغلوب فيه حق الله تعالى كما فى الظهيرية واليه اشار كلام  
 الهداية وغيره فاطلاق المص لا يخلو عن شىء \* ( ويقتص ) الخليفة فى القتل ( ويؤخذ  
 بالمال ) المتلى لان الزاجر فيه ولى الحق وفيه اشعار بان لا يشترط القضاء لاستيفاء  
 القصاص والاموال الا اذا انكر المال كما فى اقرار الخلاصة وسير النهاية

### \* ( فصل ) \*

( من قذف ) اى ثبت بالاقرار مرة او بشهادة رجلين قذفه اى نسبته الى الزنى  
 بنفسه والتحقيق فى اللعان ( محصنا ) او محصنة ( اى حرا ) باقرار القاذى او بيعة  
 القذوف ( مكلفا ) عاقلا بالغيا ( عفيفا عن الزنا ) الشرعى فيحد قاذى واطى \*  
 المجوسية والحائض والمظاهر عنها والمحرمات باليمين والمعتدة عن غيره والاختين بهلك  
 اليمين والمشترا فشاء فاسد لان هذا الوطى \* ليس بالزنا فكان محصنا ولا يحد قاذى  
 واطى \* المنكوحه نكاحا فاسدا والاب الواطى \* جارية ابنه والمكره على الزنا وغيرهم لانه  
 حرام لعينه وان لم يأت للمجهل او للتكليف فلم يكن محصنا كما فى الاختيار وفيه اشارة الى  
 انه لو قذف مجبورا او رتقاء لم يحد بخلاف ما لو قذف عينا او غصبا وعذراء لتصور الزنى  
 كما فى المحيط والى انه لا يلزم ان يكون الشهود عدولا كما فى التجنيس وغيره والى ان الوطى  
 بالنكاح ليس بشرط والى انه لو قال رجل لا غر قل فلان يازانى فقال ان فلانا يقول لك  
 يازانى لم يحد الا انهما لم يفتيا بانفسهما كما فى النظم ( بصريحه ) اى قذف بصريح الزنا

كن زينة او انت زان او يازاني او ياروشني او ياجاب وكذا الوقال للمرأة يازاني لانه ترغم  
 واما الوقال للرجل يازانية فلم يحمد عند الشيخين وحمد عند محمد لاحتمال كون التاء للمبالغة  
 وكذا الوقال يازاني بالهمزة وان ارى الصعود على شيء وفيه اشارة الى انه لو قال لها وطئك  
 فلان وطئها امر اما واجامعك جملها امر اما وزيت قبل ان تخلقي او تولدي او زينت يمينك  
 او رجلك لم يحمد والى انه يحمد القاذي باني لسان عربي كان او فارسيا او غيرهما كما  
 في المحيط والى انه لو قال يالوطي لم يحمد عنده خلافا لهما كما في قاضيخان واعلم ان الزاني هو  
 الرجل والزنية المرأة وسميت بالزانية كالراضية بمعنى المرضية مجازا كما في الهداية وهذا  
 القول للتاكيد والافهستغنى عنه بقوله قذف (او) قذفه (يلست) اي يحولست  
 (لا ييك) اي وليك الذي خلقت من ملئه حقيقة ونحوه لست لاب كافي الظهور وفي  
 ترك التقييد بحالة الغضب ههنا والتقييد في الشرح اشعار باختلاف الروايتين في الاختيار  
 انما هو به لانه صريح في القذف كيازانية فالتقييد لغو وفي قاضيخان عن ابي يوسف انه  
 قذف ولو في حالة الرضا ولم يقيده في المشاهير ولا في الهداية والكافي فمن الظن انه مصرح  
 فيهما وتركه من سهو الناسخ (اولست بابن فلان وهو) اي الغلان (ابوه) في حالة الغضب  
 لانه نافي لنسبه من ابيه ح فانه قال انك ولد الزنا فيصير قاذفا لانه فيشترط ان يكون  
 امه محصنة لا غير وانما قال وهو ابوه لانه لو قال لست بابن فلان واراد به الجد لم يحمد  
 لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير تلك الحالة لم يحمد لاحتمال  
 المغالبة دون القذف بمعنى انك لا تشبه اباك في محاسن الاخلاق كما في الهداية وغيره  
 ففي ترك القيد تسامح (حد) اي وجب عليه حد القذف بهذه اللفاظ فهو جزء  
 الشرط او غير الهيتد وفيه اشعار باشتراط كون القاذي عاقلا بالغا فلا يحمد المجنون  
 والصبى لانهما ليسا من اهل العقوبة (ثمانين) في الحر واربعين في العبد (سوطا)  
 على الوجه الذي مرقف في على اعضائه وينزع عنهما الحشو والفر ولا يجرد من الثياب  
 لان سببه غير مقطوع به فلا يقيم على الشدة بخلاف حد الزنا كما في الهداية (كحد الشرب  
 اي المشروب من الخمر بمقدار ما وصل الى جوفه ومن غيره بالسكر فانه ثمانون سوطا  
 على الوجه السابق فيفرق بعد التجريد في المشهور وعن محمد انه لا يجرد اظهارا  
 للتخفيف فانه لم يرد به نص لانه باجماع الصحابة كما في الهداية لكن في قاضيخان انه يجرد  
 للمحدس او يله وحمده وكذا في حد الشرب في ظاهر الرواية والاكتفاء مشعر بان التوبة  
 لا تلزم على المحمود والزان والشارب وهذا في الحكم واملايانة فلازمة كما في الجواهر  
 (والطلب) اي طاب استيفاء الحد (يقذف الميت للوالد) والديه وان علا وكذا اللام  
 الا انه لم تن كر للاشتراك وفيه مر الى ان حد القذف لا يقيم الا بطلب المقذوف دفعا



للعار عنه وعن الوارث والى انه لو قنف مياثم مات بعد ما قنضى بالحد سقط الحد عن  
القاذف وليس لاحد ولاية المطالبة به وكذا الوماث المقنوف بعد ما قنضى عليه بعض  
الحد سقط الباقى كما فى المحيط ( والولد ) من الذكر والانثى ( وولده ) من ابن الابن  
وان سفلوفى السلام اشارة الى انه لا يطلب به اب الام وام الام وولد البنت والاخ والاخت  
والعم وغيرهم كما فى المحيط والذخيرة والمغنى وفيه فى نسخة ان ولد الابن وولد البنت  
فيه سؤلة فى ظاهر الرواية وفى الهداية وغيره ان الطلب لولد البنت عند الشيخين خلافا  
لحميد والى انه لو عفى احد هم كان للباقي الطلب والى ان الاقرب والا بعد فى ذلك سواء  
كما فى المشارع ( ولو ) كان الطالب ( محروما ) عن الميراث كما اذا قتل ابن ابيه او بالعكس  
او كان الطالب كافرا فان له الطلب بالقنف وكذا اذا كان عبدا ( ولا يطلب احد ) من  
العبد والولد ( سيد هو ) لا ( اياه يقنف امه ) اى يقنف السيد والاب ام هذا الاحد لانه  
لم يعاقب السيد والاب بسبب العبد والولد وفيه اشارة الى انه لا يطلب ابان السيد والاب  
يقنف نفسه ما لا اصول لا تحدد يقنف الفروع والى ان الابن لا يطلب به الجدة وان علا وام الام  
وان علمت كما فى الزامدى ( وليس فيه ) اى حد القنف ( ارث ) عن المقنوف سواء  
مات قبل الشرع فى حد القاذف او بعده ( و ) لا ( عفو ) للمقنوف عن القاذف فيحد  
بعد العفو الا ان يمنعه الامام عن المحصومة كما فى الذخيرة واستحسن للامام ان  
يقول قبل الاثبات اعرض عن هذا كما فى القاعدى ( و ) لا ( عوض ) له عنه فلو  
صالح على ما لرد الامام وحده ( وفى ) قوله لاخر ( ياراني فقال ) الاخر ( لا ) ازنى  
( بل اننت ) زان ( هذا ) اى القائلان به لان كلا منهما قنف صاحبه ( و ) فى قوله لعنرسه  
ياراني او يارانية فقالت لابل انت ( حدث ) عرسه لانها قنفته ( ولا لعان ) وان  
قنفها لانه لما حدث لم تبقى اهلا للشهادة هى شرط اللعان ( وان قالت ) العرس  
فى جواب قول الزوج لها ياراني او يارانية ( زنيتم ) انا ( بك هدر ) اى سقط الحد  
واللعان عنهما لان هذا الجواب يحتمل التصديق والقنف وانما خصت العرس لانه لو وقع  
بين رجل واجنبية لم يحد هو بل هى لانيه اصدقته كما فى المحيط ( من اخذ بريح ) اى  
حال كونه مع ريح ( الحمر ) ولو مع قليل منها فلو قاعفها او سكر منها او شرب حتى بشرطه  
الا اذا اختلطت بمائع غالب عليها بحيث زال طعمها وريحها فحرم يحد الا اذا سكر كما فى  
الذخيرة ( او ) حال كونه ( سكران ) وهو عنده ( رائل العقل ) بالكلية بمشروب  
او غيره فهو من لم يعرف الرجل من المرأة لما روى عن ابن عباس انه قال من جات سكران  
بات عروسا للشياطين فعليه ان يتعسل اذا اصبح وهذا مشير الى ان السكران من لا يحس  
بشيء كما فى الظهير يقو عندهما من لا يعرف حاردا من غيره عند الاكثرين او من كان اكثر

كلامه هذا يانا وهو المشهور وعليه الفتوى وعن ابن مقاتل من لا يعرف ما يقول واتفق  
 ائمة بلخ انه يستقرأ سورة وعن أبي يوسف يستقرأ سورة الكافرون فان منهم من سكر  
 وقرأها في صلاة المغرب فتركها الا أن منها فحرمت كما في اللهم وغيره واختلف إن السكر  
 سرور او غفلة عارضة للانسان غالبه على العقل بها شره بعض اسبابه كما في الكشف  
 (بنبيذ) أي بشراب حاصل من تهر اوزيمب او غسل او فانيذ او تبين او غفلة او شعير  
 او ذرة او غير هامن الفواكه والحلاوات والحبوب وقيل لا يحد الا بالسكر بماسوى التمر  
 والزبيب والاول مروي عن جميع اصحابنا وهو الاصح كما في العمادى اذا سكر بها  
 يتخذ من الحلاوات والحبوب لارواية فيه فقيل يحد وقيل لا يحد وفي الاكتفاء اشارة  
 الى انه لا يحد بسكر الابلان كلبن الرمال وقيل يحد ولا رواية فيه كما في التمر تالشي والى انه  
 لا يحد بسكر البنج عند الشيخن خلافا ل محمد كما في الخزانة والاول الصحيح كما في قاضيخان  
 وبالثاني يقتضى لفساد الزمان كما في النهاية وقد مر منه في الاشارة والى انه لا يحد بما حصل  
 من نحو الافيون وجوز بوى واليه اشار في متن البزدوى واختلف انه مسكر ام لا (و) قد  
 (اقر) المأخوذ (به) أي بشرب الخمر او النبيذ المسكر (مرة) واحدة عندهما ومرة تبين  
 في مجلس عند أبي يوسف والاول الصحيح كما في المصنفات (صاحيا) أي عافلا فلو اقر به  
 سكران لم يحد وان وجد منه ريح الخمر لانه بطل اقرار السكران بالحدود الخالصة لله  
 تعالى لعدم استقراره على كلام كما في قاضيخان وغيره وانما ترك في الوقاية هذا القيد لان  
 في التهمة وغيره ان السكران كالصاحي في اقواله وافعاله الا في الردة فانه لو ارتد لم تبين  
 امراته (او شهد به) أي بشرب الخمر او النبيذ المسكر (رجلان) فلو شهد به النساء لم يحد  
 كما مر وفيه ايماء الى انه لو شهد احد هما بالسكر من الخمر والاخر بالسكر من النبيذ او احدهما  
 بالسكر والاخر بالسكر لم يحد ثم اذا شهدا يسألها القاضي عن ماهية الخمر فان كل  
 مسكر يسمى بها مجازا ثم عن كيفية الشرب ثم عن زمانه ثم عن مكانه لاحتمال الاكراه  
 والتقاعد وكونه في دار الحرب فاذا بينا ذلك همس أي الشارب حتى يسأل عن عبد التهمة  
 كما في قاضيخان (وعلم) في كل من صورة الاقرار والشهادة (شربه) مضاف  
 الى الفاعل والمنعول أي شرب ذلك الخمر او النبيذ (طوعا) أي يشرب طوعا فلو شرب  
 بالاكراه او العطش المهلك مقدر ما يرويه فسكر لم يحد لان ذلك السكر يسكر  
 مباح وقالوا لو شرب مقدره وزيادة ولم يسكره كفي حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت  
 الابحجة فلو شهدا عليه بالشرب فقالا كرهت عليه لم يرتفع الحد عنه كما في قاضيخان  
 (يحد) المأخوذ بالريح او السكر مع الاقرار او مع الشهادة فيشترط الريح او السكر مع  
 كل منهما عند الشيخين واما عند محمد فلا يشترط الريح اصلا والاول الصحيح كما في المصنفات

وفيه إشارة إلى أنه لا يحد المأخوذ بالر مع السكر بلا شهادة بالشرب كما سيذكر وفي  
الحزب أنه لا يحد إلى أن من أقر بالشرب وشهد أبه عليه لم يحد بل رأية كما أشار إليه  
قاضيان وإنما بنى الفعل للمجهول للتعظيم فيشير إلى أن الحدود الحالية لله تعالى للإمام  
والولاة والقضاة من عنده كما في المحيط فلا يحد قاضي الرستاق وفقهه والميتقه وأئمة  
المساجد على ما قال شرف الأئمة المسكي كما في المنية واطلاقه يشير إلى أنه لو شرب الحلال  
ثم دخل الحرم حد لكن لو التجأ إلى الحرم لم يحد لأنه قد عظمه بخلاف ما إذا شرب في الحرم  
فانه قد أساء الله كما في العمادى ويستثنى منه الآخرس فانه لم يحد سوا عهده أعليه وأشار هو  
بإشارة معهودة تكون اقرار أو كذ الذي فانه لا يحد لأحد الغنى عندهما ويحد عند  
أبي يوسف لأحد الشرب والسكر وكذا الرد فانه لو وجب عليه حد قبل ارتد أده اقيم عليه  
الأحد الشرب كما لو شرب في حال ردته كما في قاضيان (صاحباً) فلو شهد على السكران  
لم يحد فيحبس حتى زال سكره تحميلاً لغرض الانزجار (لا) يحد (بمجرد الريح) بلا  
اقرار ولا شهادة فان من استكثر كل السفرجل والتفاح يوجد منه رأية الحمر (أو) بمجرد  
(التقيوء) فانه قد يشرب لأعن طوع (أو) بمجرد (السكر) لأنه قد يسكر من المباح وفيه  
تنبيه على أنه لا يحد بمجرد الاقرار بالشرب أو السكر كما في قاضيان ولا بمجرد الشهادة  
لكن يعزى بمجرد الريح على ما قال علاء الترجماني كما في المنية وبمجرد السكر لتهمة الفسق  
كما في قضاء المحيط وبمجرد الاقرار كما في المحيط وبمجرد الشهادة على ما قال أبو يوسف  
الصغير الترجماني وقال نجم الأئمة لو أخذ سران يوجد منه رأية لم يحد لكنه يعزى  
ولا يؤخر التعزير إلى زوال السكر كما في القيمة ولو شرب النبيق بلا سكر عزى ركبا في قاضيان  
(ولا) يحد (أن يرجع عن الاقرار) بالشرب لصحة الرجوع عن حقوق الله تعالى (من شهد  
يحد) أي بسبب شيء موجب الحد من الحدود (متقادم) مولفة بمعنى القديم كما في الصحاح  
وشرعاً ما ساقى (قريباً من امامه رد) ذلك الشاهد خبراً وجرأوا الاسناد مجاز على مبالغة  
فلا حاجة إلى حذف مضائق كما ظن وفيه اشعار بأن التأخير للمستمر مانع للقبول لما فيه  
من توبة الفسق بالتأخير وإنما قال قريباً من امامه لأنه لو كان بعيداً منه بان كان في موضع  
لا يكون فيه قاض أو كان لهم مرض أو مانع آخر لم يرد وكما يمنع التقادم قبول الشهادة  
يمنع اتهام الحد بان يهرب بعد إقامة بعض الحد ثم أخذ يعد التقادم كما في الذخيرة  
(الأي فتق) فانه لم يرد لأنه لم يتمكن من الشهادة إلا بعد الدعوى فيعزى بالتأخير وفي  
الاكتفاء اشعار بأن التقادم مانع لقبول الشهادة في حد الشرب والزنا وكذا في السرقة  
فان للشاهد أن يشهد قبل الدعوى لأجل حبس السارق إلى أن يجي المسروق منه فنى  
التأخير تهمة إلا أنها معتبرة في الضمان فيقتضى به لا بالقطع كما قاله (وضمن) من الضمان

اوالتضمين (السرقه) بالنصب او الرقع اى المسروق (وان اقر به) اى بعد متقادم ولو  
قر بينا من امامه (حد) ولو حقاله فلن التهمة فى الاقرار غير معتبرة اذا الانسان لا يعادى  
نفسه (وهو) اى التقادم (للسرب بز والربح) عند الشيخين وبمضى شهر عند محمد  
عتمار بسائر الحد وذكى فى المضمرات وذكى فى قاضى خان انه بمضى شهر من وقت الشرب  
فى ظاهر الرواية وانما اعتبر الزوال لان الازالة بالمعالجة غير مانعة للحد كما فى الذخيرة  
(ولغيره) اى الشرب كالزنى والقذف والسرقه (بمضى شهر) اذا لم يكن بينه وبين القاضى  
هذه المسافة على ما روى عن الائمة الثلاثة وعنه بمضى شهر عند مقوض الحد الى رأى الامام  
كما فى المضمرات وعنه سنة وعنه ايام كما فى الخزانة وعن محمد ثلثة ايام كما فى المحيط وذكى فى  
النظم ان التقادم قدر عشرين يوما من وقت الوجوب الى وقت الامضاء والاول اصح  
كما فى المضمرات (وان شهد بز ناء) اى شهد اربعة بز ناء زان (وهى) اى الزانية  
(غائبة حد) الزانى ولم ينتظر الى حضور الزانية كما فى العكس لعدم اشتراط الدعوى  
لثبوت الزنى وفيه اشعار بانه لو اقر بز ناء وهى غائبة حد كما فى المحيط (وان) شهد (بسرقه  
من غائب لا) يحد بالقطع لان الشهادة على السرقه شهادة بملك المسروق منه وهذا لا يقبل  
بلاد عوى وفيه ايماء الى انه لو اقر بسرقه من غائب قطع لا يحد وهذا استحسان وفى  
القدورى انه ينتظر حضور المسروق منه والطلب بها عند ما خلا فالابى يوسف كما فى المحيط  
(ونصف حد العبد) اى جلده للز ناء والقذف والشرب فلا يرد ما لا ينصف من القطع والقتل  
للسرقه وقطع الطريق (وكفى حد) واحد (لجنايات) كثيرة (اتحد جنسها) كما اذا زنى  
مرارا او شرب مرارا او سرق مرارا او قذف واحدا او اكثر بكلمة واحدة او اكثر مرارا فانه  
يحد حد واحد لكل نوع لحصول الانزجار به وان كان لك لو اقيم على القاذق تسعة وسبعون  
سوطا فقذف آخر لم يضر بالاسوط واحد للثبوت داخل وظهور السكيب فاذا اختلف جنسها  
كما اذا زنى وقذف وشرب وسرق يجب لكل واحد حد على حدة فلو اجتمع ذلك مع قتل  
يحد آحد القذف ثم قتل وسقط الباقي كما فى الاختيار وعن محمد اذا ضرب بعض الحد فى  
الخمر او الز ناء ثم شرب او زنى باخرى يضر بحد مستقل كما فى المحيط (واكثر التعزير)  
الذى هو بالسوط فانه قد يكون بغيره كما يأتى وهو فى الاصل المنع ولم يتعرض للمعنى  
الشرعى المراد اعتمادا على ما علم من تعزير الحدان التعزير عقوبة غير مقدرة حقاله  
تعالى او العبد وشبيهه ما ليس فيه حد من المعاصى واما فعلى كما بين بعضه فى السوابق  
متفرقا واما قولى بعضه مبين ههنا (تسعة وثلثون سوطا) اى ضرب بالسوط عنده واما  
عند ابى يوسف فخمسة وسبعون وفى رواية تسعة وسبعون وهى اصح وقول محمد  
مضطر بوعن ابى يوسف لو رأى القاضى تعزير مائة اخذ جالسا ثم وان ضرب اكثر من

مائة جاز وعنه ان التعزير على قدر عظم الجرم كعاقب المحييط والذخيرة وغيرهما (واقول  
ثلاثة) من الضربان كعاقب الكافي او واحدة كعاقب الخزانة او مائة الامام كعاقبة وضرب  
على ما ذكره مشايخنا كعاقب الهداية والاصل انه ان كان بها يجب به الحد فالاكثر والاقل  
فمفوض الى رأى القاضى كعاقب قاضيخان وغيره (وصح) للامام (حبسه) اى حبس  
من عليه التعزير (مع الضرب) لان الحبس من التعزير فله ضربه مع الضرب وفيه تنبيه  
على ان للامام الخيار في التعزير بغير الضرب كاللطم او التعريك والسكلام العنيف والشتم  
غير القنف والنظر بوجه عبوس والاعراض وعن ابي يوسف انه يجوز باخذ المال  
الا انه يرد الى الصاحب ان تائب والا يصرف الى ما يرى الامام وفي مشكل الآثار ان  
اخذ المال صار منسوخا وقيل ان التعزير مثل العلماء والعلوية بالاعلام بان يقول  
بلغنى انك تفعل كذا وتعزير الامراء والدعاوين به وبالحجر الى باب القاضى وتعزير  
السوقية ونحوهم بهما وبالحبس وتعزير الاخسة بهن وبالضرب كعاقب الزاهدى وغير  
كعاقب الكرماني اذا كان ظريفا فاذ امرؤة جنى اول مرة لم يعزرها فاذ افعال مرارعا زفان  
لم يكن ظريفا \* (بيست) \* فاذا تعفى عن محارم ربه ■ اذ ذاك يدعى في الانا  
ظريفا \* (وضربه) اى ضرب السوط للتعزير فليس البصير للتعزير والاحتياج  
ما بعده الى تكلف كما ظن (اشد) اى من ضربه للحد من حيث صفة الضرب  
عند البعض ومن حيث الجمع على عضو واحد عند آخرين كعاقب شرح الطحاوى  
وقيل ليس في المسئلة روايتان فان التفريق في اكثر التعزير والجمع في اقله كعاقب  
المحييط وكيفيته ان يجرد عن ثيابه الا السر او يل وفي موضع اخر لا يجرد الا عن الفر  
والحشوي يضرب قائما على كل عضو من ربه في الحد بلامد كعاقب قاضيخان (ثم  
ضربه) (للزناء) اشد لان جنائمه اعظم وهرمته أكد (ثم ضربه) (للشرب) اشد لان  
جنائمه يقينية (ثم ضربه) (للقنف) اشد او شديد والاول اوفق لفظا ولا باء  
به معنى فان افعال مشترك او عار عن مستعملاته وقد مر غير مرة والاكتفاء مشعر بان  
التعزير لا يتقدم وجاز عفو من جانب المجنى عند الطحاوى ومن جانب الامام عنه  
غيره ووفق بان الاول في حق العبد والثاني في حق الله تعالى كعاقب المنية (وهو  
اى التعزير يجب) (بقنف) اى طعن غير المحصن فيكون القنف مجازا مرسل او تغا  
بقربنة يا فاسق وغيره ويجوز ان يكون حقيقة والمعطوفات من قبيل الاستثناء ■  
(مملوك) عبد او امة (او كافر بزنا) ولو صرح بما مثل يازاني وهو ليس بزان وكذا اياها  
يا ابن الفاجر يا ابن القحبة التي همتها التجور وكذا امرأته فانه قنف الام كعاقب الة  
وفي الجواهر انه مد على الصحيح والاطلاق مشعر بان الصبي لو قنف به امر او بما ياف

عزز كما قال السرخسي وعن الثوري جهاني لم يعزز ووفق بانه عتري في حق العبد ولم يعزز  
 في حق الله تعالى كما في الزاهدي (و) بقتدى (مسلم) صالح (ببافاسق) يا ابن الفاسق يا مجرم  
 يا شارب الخمر وكذا لو قال يا مباهي يا عون فان العوان في العرف هو الساعى والظالم  
 كما في الجواهر (يا كافر) الاحسن يا كافر بالله اعترازا عما قال بعضهم انه لو قال يا كافر  
 لم يجب عليه التعزير لانه تعالى سمي المؤمن كافرا بالطاعوت كما في المصبرات وهل يكفر  
 قائله فيه خلاف والمختار انه لو اعتقد هذا الخطاب شتما لم يكفر ولو اعتقد الخطاب كافرا  
 كفر لانه اعتقد الاسلام كفر كما في العمادى وما في المواقف انه يكفر بالاجماع اريد به  
 اجماع المتكلمين (ياسارق) يالئ يا خائن (يا عتث) ياديوث يا جيفة ياقنر يابلد  
 يافر طبان كما في الخرافة لكن في التجنيس لم يعزز بياقر طبان الراضى بتجور محارمه  
 والعتق لا يحل من ايماء الى انه لو قال يانا كس يا ابله يالاشى علم يجب عليه شىء كما في  
 قاضىخان وهل يجوز ان يجب المخاطب المتكلم بمثل ما قال في التجنيس ان كان كلمة  
 لا توجب الحد يجوز كما اذا قال له يا عتث الا ان التجاوز افضل (وامثاله) اى امثال ما ذكر  
 من الفاظ دالة على افعال اختيارية محرومة تعد عارا منسوبة الى من يتصف بها واحترز بها  
 عن افعال خلقية كقبح الصورة والسيرة وعمالا يجرم ولو عارا كد فاعة الهمة وعمالا يعذرا  
 كلعب النرد فلو قال لكبيس او طيب او صالح يا حمار او يا حجام او يا مقامر لم يعزز كما اشار  
 الهمس وصرح به قاضىخان وغيره والاشمل الاضبط ما في شرح الطحاوى من ان تكتب  
 منكرا او اذى مسلما او معاهدا بغير حق بفعله او بقوله وجب عليه التعزير الا اذا ظهر  
 كذب به فانه لم يجب عليه واليه اشار بقوله (لا) يعزز (ببما حمار) يا حنيزير يا كلب يا قرد  
 يا ذئب يا بقرة وقال الفقيه ابو عقرانه في الاغصه ما في الاشراف فالتعزير واليه اشير بقوله  
 (وقيل لا) يعزز ببما حمار وامثاله (الا) اذا قاله (لعالم) بالعلوم الدينية على وجه المزاح  
 فانه يعزز فلو قال بطريق الحقايرة كفر لان اهانة اهل العلم كفر على المختار كما اذا قال له اى  
 ابله اى نادان اى ناكس كما في الفتاوى البديعة الا انه يشكل بما في الخلاصة وغيره ان سب  
 الختئين ليس بكفر (او علوى) اى منسوب الى على سواء كان من اولاد فاطمة رضى الله  
 عنها ولم يكن ولعل المراد كل متقى والا فالانحصار غير ظاهر على ما ذكرنا عن الفقيه  
 وفي قوله وقيل اشعار بان الاول اصح كما في المصبرات وهو مروي عن محمد وهو الصحيح كما  
 قاضىخان وغيره الا انه اختار في الشرح الثانى وهو مروي عن ابى يوسف وهو الصحيح كما  
 في الفتاوى المضمومة الى الاختيار وقيل يعزز به في حق الكل فانهم يعدونه سبابا كما في الاختيار  
 (ومن حد او عزز) بالضم للتعظيم (فمات) من ذلك (هذر) وبطل (دمه) لانه مأمور  
 من الشرع فلا يقيم بشرط السلامة وفيه اشعار بان اقامة التعزير لا ملام عند العلماء الثلاثة

وقيل لكل اخذ ومن انما يستقيم اذا اشتغل بالجناية فانه نهى منكرو ح واما بعد الفراغ فلا يعزر الا باذن الجاني فلو عزز بلاذنه فله محتسب ان يعزر المعزر بكسر الزاء كما في التنية (وان عزز زوج) لترك الصلاة او الغسل او الاجابة او الزينة او الخروج من البيت او غيره (عرسه) فماتت (لا) يهدر دمها لانه مطلق فيه فينتقم بشرط السلامة وفيه اشارة الى ان المولى يعزر عبده ولو بالغشيب والى ان المعلم لو ضرب الصبي لم يهدر دمه الا ان ياذنه الاب الا ان يضرب ثلاثا او اقل ولا يضرب بالغشيب وان اذنه الاب وعليه ان يضرب به اذا بلغ عشر سنين للصلاة باليد لا بالغشيب الكل في الملتقط والكلام قال على الاختتام والابتداء لانه مشعر بالسكوت والكلام

\* (كتاب السرقة) \*

عقب به الحدود لانه منها مع الضمان (هي) اى السرقة كالسرق بالكسر مصدر سرق منه شيئا بالفتح اى جاء مستترا الى حرز فاخذ مال غيره والاسم السرقة بالفتح والكسر كما في القاموس وشريعة نوعان لانه امان يكون ضرر هابئى المال اوبه وبعمامة المسلمين فلا يؤخذ يسمى بالسرقة الصغرى والثالث بالكبرى وبين حكمها في الاخر لانه اقل وقوعا واشتركا في التعريضوا كثر الشروط فعر فيها فقال (اخذ مكلف) بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحترز به عن شيئين فلا يقطع الصبي والمجنون ولا غيرهما اذا اكل معه احد هما وان كل الاخف الغير وعند ابي يوسف يقطع الغير ولا يقطع باخذ المصحف والكتب والاث اللهو كما ياتي لاحتمال ان ياتخذ للقراءة والنهي عن المنكر فمن الظن بطلان التعريض منعا (خفية) بالضم والكسر فلا يقطع بالاخذ مكابرة فانه غصب كما اذا دخل نهارا لوبين العشائين في دار بابها مفتوح او ليلا وكل من الصاحب والسارق عالم بالاخر فلو علم احد هما قطع كما لو دخل بعد العتمة واخذ خفية او مكابرة معه سلاح او لا والصاحب عالم به او لا ولو كابره نهارا فنقب البيت سرا واخذته مغالبة لم يقطع (قدر عشرة دراهم) بوزن سبعة يوم السرقة والقطع فلوا نقص عن ذلك يوم القطع لنقصان العين قطع لانه مضمون على السارق فكانه قائم بخلاف ما انتقص للسعر فانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه وعن محمد انه يقطع وذكر الطحاوي ان المعتبر يوم الاخف وعن محمد لو اخذ نصف دينار قيمته عشرة قطع ولو اقل لا والمتبادر ان يكون الاخف بمرة فلو اخرج من الحرز اقل من العشرة ثم دخل فيه وكمل لم يقطع (مضروبة) فلو اخذ تبر او زنه عشرة وقيمه اقل لم يقطع فيقوم باعز نقد ائج بينهم ولا يقطع بالشك ولا بتقويم واحد او بعض من المقيمين (مملوكا) فلا قطع باخذ غير المملوك اذا قطع مشروط بالدعوى

ان المعلم لو ضرب الصبي لم يهدر دمه الا ان ياذنه الاب الا ان يضرب ثلاثا او اقل ولا يضرب بالغشيب وان اذنه الاب وعليه

(محرزا) أى ممنوعاً عن وصول يده الغير اليه وهو فى الأصل المجهول فى الحرز أى الموضع  
الحصين (بلاشبهة) تنازع فيه مملوكا ومحرزا فلا قطع بأخذ الأعمى لجهله بهال غيره  
ولا بالأخذ من السيد والغنيمة ويبيت المال (بمكان) أى بسبب موضع معد لحفظ الأموال  
كالدور والديكاكين والمحانات والخيام والصندوق والمذهب أن حرز كل شئ معتبر  
بحرزه مثله حتى لا يقطع بأخذ أولئك من اصطبل بخلاف أخذ الدابة (أو حافظ) أى بسبب  
شخص يحفظه فلا قطع بالأخذ عن الصبي والمجنون ولا بأخذ شاة أو بقرا وغيره من مرمى  
معها راع ولا بأخذ المال من نائم إذا جعله تحت رأسه أو جنبه أما إذا وضع بين يديه ثم  
نام ففيه خلاف ومن شروط القطع أن يكون المال متقوماً وإن لا يكون مباح الأصل  
وتأفها وإن لا يتسارع اليه الفساد وإن يكون يد الميسروق منه صحيحة فلا قطع بالأخذ  
من السارق وسيأتى الكل فى أثناء المسائل أحاط المحيط بكل ما ذكرنا من المسائل (فإن  
أقر) المالك (بها) أى السرقة طائعا كما هو المتبادر فلو أقر مكرها كان باطلاً ومن  
المتأخرين من أفتى بصحته وبحل ضرره ليقر كما فى خزائنة المفتين وسئل الحسن عنه قال  
ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم لكن فى الواقعات لا يفتى به لأنه خلاف الشرع وفى  
التجنيس عن عصام أن أمير أسأله عن سارق أتى به وهو منكسر فقال عليه يمين فقال  
الأمير سارق ويمين هاتوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى أقر فأتى بالسرقة فقال  
سبحان الله ما رأيت جوراً أشبه بالعدل من هذا (مرة) عندهما ومرتين عندهما  
يوسى وعنه الرجوع اليهما كما فى الكافي (أو شهد) بها (رجلان) عندهما فلم تقبل  
شهادة النساء وتقبل شهادة رجل وامرأتين فى حق المال كالشهادة على الشهادة كما فى  
المحيط وغيره (وسألهما) أى وجب على (الامام) أو نائبه أن يسأل المقر والشاهد  
(ماهى) أى السرقة اختراز عن فحوا الغصب والسرقة الكبرى (وكيف هى) لأن  
الأخذ قد يكون بلا قطع كما إذا أدخل يده فى الدار وأخرج المتاع (ومتى هى) لأن التقادم  
مانع القطع إذا ثبت بالبينة دون الإقرار كما ذكره الهن قبل ولنا أطلقه هنا فلا عليه  
كما ظن (وإين هى) فإنه لا قطع بالأخذ فى دار الحرب والبعث (وكم سرق) لأنه لا قطع  
بلا نصب إذا كان الميسروق منه غالباً عن مجلس القضاء كما فى المحيط فلا إطلاق لا يخلو  
عن شئ (وممن سرق) اختراز عن الأخذ من السارق ونفى رهم محرم ونحوه  
(وبيناهما) أى بين المقر والشاهد جميع ما سأله (قطع) السارق يده سواء كان مقر أو غيره  
جزاء لكسبه فإن أقر بهائم هرب أن كان فى فوره لا يتبع لصحة الرجوع عنه بخلاف ما  
إذا شهد عليه بهائم هرب فإنه يتبع فى فوره ولو أقر رجلان بسرقة مائة درهم فقال  
أخذها هو مالى لم يقطع وأخذ منها كفى المحيط (وإن شارك) فى الأخذ (جمع) أى ما فوق



الواحد (واصاب كلا) منهم بالقسمة على السواء (قد نصاب) من عشرة ذراهم مضروبة  
 (قطعوا) أي قطع الامام ذلك المجمع (وان اخذ بعضهم) دون كلهم لوجود الاخذ  
 من الكل معنى فانهم معاونون فلان اصاب كلا اقل من ذلك لم يقطع وفيه ايماء الى انه لو سرق  
 واحد عشرة من عشرة انفس من حرز واحد من كل درهم قطع لكمال النصاب في حق  
 السارق كما في الظهيرية (لا) يقطع (بتافه) أي باخذ شيء عقيم خسيس في اعين الناس  
 من التقه محرقة الحساسة كما في القاموس (يوجد مباحا) في الاصل لما فيه من الشراكة  
 العامة ولانه لا يجري فيه الشح (في دارنا) فقطع بما يوجد مباحا في دارهم كالساج والعاج  
 والا بنوس والعود والصندل واللؤلؤ والياقوت فانها عزيزة في دارنا وعن محمد لا قطع  
 في العاج والا بنوس بلا عمل فيهما وعنه لا قطع في اللؤلؤ والياقوت كما في المحيط (كعشب)  
 غير معهود فقطع بالمعهود كاخذ السرير والباب (وحشيش) مملوك فلا قطع بالسكلاء  
 الرطب بالطريق الاولى واختلف في القطع باخذ الوسمة والحناء كما في شرح الطحاوي  
 (وسمك) طري او قديد (وصيد) بزي او بحري طيرا كان او غيره كالدياج والبط والفهد  
 وعن ابي يوسف انه يقطع في كل شيء من المذكورات الا في الطين والتراب والسر قين  
 كما في الهداية وغيره (او) بشيء (يفسد سر يعا) لا يبقى سنة كما اشير اليه في المضمرات  
 (كلبن) واشرب غير مطر بقوثر يد وخبز (ولحم) طري او قديد وقال مشايخنا لا يقطع  
 باخذ الطعام في سنة القحط وان كان لا يفسد وبحرز وكذا في الحضب اذا كان يفسد ولو  
 حرزا فان لم يفسد وكل حرزا يقطع كما في المحيط (وفاكهة رطبة) ولو حرزة وفي الواقعات  
 تكلموا في الثمر الرطب والمختاران لا يقطع به (وثمرة) أي لا بقا كة يابسة (على شجرة) كالجوز  
 واللوز لعدم الاخران وانما قيد بالشجر لانه لو كان في الحرز قطع كما في المضمرات لكن  
 في النظم لو سرق ثمر من الحرز قطع بخلاف غيره من الثمار فانه لم يقطع لانه يفسد سر يعا  
 (وبطيخ) لا يفسد سر يعا كالقديد منه واماما يفسد منه فداخل في الفاكهة الرطبة فلم يدخل  
 مطلق البطيخ في الفاكهة الرطبة ولا في اليابسة على الشجر كما ظن (وزرع لم يحصد) وان  
 كان له انطموث او حافظ وفيه اشعار بانه لو حصد وجمع في بيدر قطع لانه صار حرزا وانما  
 لو اخذ الحنطة من السنبل لم يقطع كما في الواقعات (واشربة رطبة) أي مسكرة لانه لا قيمة  
 لشيء من المسكرات عند بعض اصحابنا كما في السكر ما في وفي التقييد اشعار بانها لو كانت  
 خلا او دبسا او عسلا او نحوه قطع وعن محمد انه لم يقطع وعنه لو اخذ اثناء فضة قيمته عشرة  
 فيه نبيذ لم يقطع بتبعية ما فيه فلو كان فيه عسل قطع كما في المحيط (والآلات لهو) كالدف  
 والمزمل والطنبور والنرد والسطرنج وطبل اللهو وكذا طبل العزاة فانه لا يقطع باخذه على  
 المختار كما في الواقعات (وصليب) بالفتح شيء مثلث يتخذ النصارى قبله وانما يثالث

ايذا انا بما قالوا من ثلث ثالثة وقيل خشبات يضم بعضها الى بعض زعموا ان عيسى على فيمينا  
 وعليه الصلوة والسلام صلب على مثله فتبركوا به كما في العرب المهمة العيين (من ذهب)  
 او فضة سواء كان في معبدهم او في بيت لهم وهذا عند اعدائهم يوسف الا اذا كان  
 في البيت فانه يقطع وفيه ايماء الى انه لا قطع بالصنم ولو من الحجرين (وباب مسجد)  
 الاولى باب دار فانه يلزم منه بالطريق الاولى ان لا يقطع بباب المسجد لانه يحرز بباب  
 الدار ما فيها بخلاف باب المسجد كما في الهداية (ومصحف وصبي حر ولو) كانا  
 (مخمين) اي منينين بالذهب او الفضة قدر عشرة وهذا عندهما لان الكاغذ  
 والجلد والحلقة تبع ولا مالية للحجر ولا للمكتوب وقطع عند ابي يوسف اذا بلغ الحلقة  
 نصابا (وعبد الا الصغير) الذي لا يعبر عن نفسه فانه يقطع به لتحقيق السرقة بخلاف  
 الكبير فانه غصب او خداع ويقطع عند ابي يوسف ولو صغيرا لا يعقل ولا يتكلم (ودفتر)  
 بالفتح وقد يكسر جماعة الصحن المضمومة كما في القاموس فيشمل المصحف وكتب العلوم  
 الشرعية والاداب ودواوين فيها حكمة دون دواوين فيها اشعار مكرهة وكتب العلوم  
 الحكمية فانها داخلان في آلات لهو كما اشار اليه الزاد وغيره (الادفتر الحساب) بضم  
 الحاء وتشديد السين جمع عاسب اي دفتر فرع حسابه فان المقصود منه الهال  
 كما في الكافي وغيره لكن في المحيط انه يقطع به لانه لا يحتاج اليه اذ ليس فيه احكام  
 الشرع ولا ما يتوصل به اليها بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه والادب وقيل  
 يقطع بكتب الادب لانه ليس فيها احكامه وفيه اشعار بانه يقطع بكتب الشعر  
 والادب واوين مطلقا وكتب الحكمة وفي الخزائن لا يقطع بكتب الحديث والشعر  
 وعن ابي يوسف انه يقطع ولا يقطع بكتب الوقف (ولا في كلب) ونهر (وفهم) لانه مباح  
 الاصل كما مر فالاولى ان يذكر قبله لانه داخل في الصيد كما نص عليه المحيط  
 (وفيانة) اي لا يقطع بخيانة في نحو ودعة في يده من مال الغير لقصور الحرز (ونهب)  
 اي غارة الهال لانه اخذ علانية (ونبش) اي اخذ السكن عن ميت في قبره سواء كان السكن  
 مسنونا او زائدا او اقل وسواء كان القبر في الصحراء او البيت ولو مقفلا وقيل يقطع  
 اذا كان مقفلا والاصح انه لا يقطع عندهم لاختلال الحرز بحفر القبر وعن ابي يوسف  
 انه يقطع بالسكن المنسوخ او الاقل ولو كان القبر في الصحراء كما في السكف فمن الظن  
 ان الانسب العثون والنهب والمنهوش لان المعنى حينئذ لا يقطع باخذ ما خاف ونهب  
 ونبش غيره بالاخذ ولا يخفى انه غير مراد (ومال عامة) كمال بيت الهال (ومال له)  
 اي لا اخذ (فيه) اي في ذلك الهال (شركة) كمال الغنمية فان له نصيبا من بيت المال  
 والمغرم فيقع في الحرز خلل (ومثل حقه) اي لا يقطع باخذ مثل دين له على غيره من ذراهم

او غيرها لانه استوفى حقه سواء كان (حالا او مؤجلا) لان الحق ثابت والتأجيل  
للتأخير المطالبة وفي المثل اشارة الى انه لو اخذ اجود من حقه او اردى قطع والى انه  
لو كلن حقه دراهم فاعخذ دنانير قطع وهو رواية عن ابي يوسف كفاي الزاهدي والصحيح  
انه لم يقطع لان النقود في حكم جنس واحد كفاي النخيرة والى انه لو اخذ عروضا قطع لانه  
ليس له الاخذ الابيعا وعن ابي يوسف انه لم يقطع لان له ان يأخذ رهنا او قضاء من حقه  
عند بعضهم كفاي الهداية وفيه ايها الى ان له ان يأخذ من خلاف جنسه عنده للحجاسة  
في المالية وهذا واسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن من هبنا فان الانسان يعذر في العمل  
به عند الضرورة كفاي الزاهدي (ولو بمزيد) اي لو اخذ مثل حقه مع زيادة عليه  
من ماله لم يقطع لصيرورته شريكا ببقية ارضه (وما قطع فيه وهو بجال) اذا سرق  
مالا فقطع يده فيه فرده الى مالكه ثم سرقه ثانيا ولم يتغير المسروق عن الحالة الاولى  
حقيقة فانه لا يقطع وعن ابي يوسف انه يقطع كفاي الهداية وفيه اشارة الى انه لو سرق  
هذا المال مع شيء آخر قطع والى انه لو باعه مالكه بعد الرد ثم سرقه قطع لانه يتغير  
حكمه كما قال مشايخ ما وراء النهر ولم يقطع عند مشايخ العراق لانه لم يتغير حقيقة والى انه  
لو سرق غزلا و قطع يده فيه فرده على مالكه فانسجه المالك وجعل ثوبا ثم سرقه قطع  
وكننا في كل عين قطع فيه فرد على المالك فاحدث فيه صنعة لو احدثه الغاصب  
في المغصوب انقطع حق المالك الا ترى انه لو سرق ثوب فخر و قطع فيه ثم نقضه  
فسرق النقض لم يقطع لان هذا الصنع لا يقطع حق المالك لو وجد من الغاصب كفاي  
الحجيط (ومال خي رحم محرم) كالاخوين والعين (من بيته) لانه غير محرر فلو اخذ ماله  
من بيت غيره قطع لانه حرز وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امه او اخته رضاعا  
قطع وعن ابي يوسف انه لم يقطع كفاي الهداية والى انه لو اخذ من مال امرأة ابيه  
او ابنه او زوج ابنته او امه او زوجة جده قطع وهو لم يقطع بلا خلاف كفاي النظم  
واضافة مال للعهد فيشمل ما اذا كلن المال لغير خي الرحم فانه لم يقطع كفاي الهداية  
فمن الظن ان الاحسن مال من بيت خي رحم محرم ليشمل هذه الصورة (ولا) بمال زوج  
اخذت (من) بيت (زوج) لا تسكن فيه عرسه معه (و) مال (عرس) من بيت عرس  
لا يسكن فيه زوجها لانبساط بينهما في الاموال العادة وفيه ايها الى انه لو اخذت من بيته  
او بالعكس ثم طلقها وعند المرافعة انقضت عدتها لم يقطع اعتبارا للابتداء لكن  
لو اخذ اجنبى من اجنبية او بالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجية  
مانعة كفاي الحجيط (و) مال (سيد) من بيت سيده وسيدته من بيت سيدته ولم يذكروا  
للاشتراك في التقلب لانه مجاز بلا قرينة كما ظن (ومن) بيت (عرسه) اي عرس السيد

( وزوج سيدته ومكاتبه ) وعبد المأذون ( و ) مال ( مضيفه ) من بيت مضيفه من  
 ادار فلواذن الضيف بالدخول في بيت آخر فاخذ منه فنى القطع روايتان كما في المحيط  
 وفيه اشعار بانه لو اخذ من بيت غير مأذون فيه قطع بالاتفاق ولو اعتمد على ما يأتى من  
 قوله وبيت اذن لكان جائزاً ( ومغرم ) أى غنيمه لان له فيه نصيباً ولا يخفى ان الاخذ من  
 كان من العسكر فالمغرم داخل في مال الشركة والافقى مال العامة ( و ) مال اخذ من  
 ( حمام ) سواء كان له حافظ ام لا وهذا اذا اخذ منه نهاراً واما اذا اخذه ليلا فقد قطع  
 وضمن الحمامي ان امر بالحفظ كما في المضمرات وفيه اشعار بانه لو اعتاد الناس دخول  
 الحمام في بعض الليل فهو كالنهار كما في الاختيار واما خص الحمام عما يأتى مما اذن فيه  
 لان في السراجه لو اخذ من حمام ورب المال حافظه قطع عند أبي حنيفة ولم يقطع عند  
 محمد وعليه الفتوى ( و ) من ( بيت اذن ) للناس ( في دخوله ) لاختلال الحرز  
 فلو اخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد انما يصير حرزاً بالحفاظ  
 ولو اخذ من الخانات او الحان نهاراً فكذلك لانك اذا كان صاحبه فيه لان المسجد انما يصير حرزاً بالحفاظ  
 فيه بعض الليل فانه لم يقطع لوجود الاذن كما في الاختيار ( ولا ) يقطع ( ان اخذ ) و  
 ( لم يخرج من الدار ) لان بيد المالك فائمه حينئذ والدار يتناول الخانات ونحوه  
 مما كان حرزاً بنفسه واهله ينتفعون بصحة انتفاع المنزل لا السكة والافهى ذات المقاصير  
 كما في التكرمانى ( او ) ان اخذوا ( ناول ) أى اعطى ( من هو خارج ) من الدار  
 من المعين لان الاخذ ام يوجد منها وهذا عنده واما عند غيره فقطع الداخل والاول  
 الصحيح كما في المضمرات وعن أبي يوسف ان ناوله وقد ادخل الخارج يده فيها فلا قطع  
 على احد منهما وبه اخذ كثير من المشايخ كما في النخيرة ( او ) ان ( ادخل يده ) من  
 الباب او الثقب ( في بيت واخذ ) فانه لم يقطع بالاتفاق وعن أبي يوسف انه يقطع كما  
 في النظم وفيه ايعاء الى انه لو دخل فيه ووضع عند الباب او الثقب ثم خرج واخذه قطع وفيه  
 اختلاف المشايخ كما في النخيرة والى انه لو اخذه من السج الاسفل قطع وذا بالاتفاق  
 وكذا من الاعلى وفيه حصن والا فالقطع عند العامة كما في النظم ( او ) ان ( طرصرة )  
 أى شق ما فيه الدرهم ( خارجة من كم غيره ) طرفى خارجة او طرف على الاول يكون  
 الصرة من خارج الكم متصلة به وحينئذ لم يقطع بالطر والاخذ لعدم الحرز وعلى الثاني  
 اما ان يكون من داخل الكم فلا يقطع بطر خارجة كما هو الا اذا دخل رباطه وادخل يده  
 في الكم واخذه فانه قطع كما اذا كان الصرة خارجة غير مربوطة وادخل يده  
 في الكم واخذه لوجود الحرز واما ان يكون من خارج الكم مربوطاً على ظاهره  
 وحينئذ يقطع بالطر لانه اخذه من الحرز وهو الكم وعلى هذا الوجه الرباط واخذه

م يقطع لان الدراهم خارج الكم وعن ابي يوسف انه يقطع بكل حال لانه حرز بالكُم  
 او صاحبه ( او ) ان ( سرق ) اى اخذ ( جملا ) بالجيم والاحسن بغيره ولو مع الحمل  
 ( من القطار ) بالكسر اى من الابل المقطورة والمقرب بعضها الى بعض على نسق واحد  
 كما فى القاموس ( او حكا ) بالحاء المكسورة اى جوال القاموس من المتاع واقعا على  
 ظهر دابة وان لم يكن من قطار كما اشير اليه فى المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن  
 تقديم الظرف على جملا ايضا على ان الاصل اشتراك المعطوفين فى القيد وانه لم يقطع  
 وان وجد السائق والغائد والراكب لان كل منهم قاطع مسافة او ناقل متاع  
 لاحافظ ( وقطع ) السائق من القطار او غيره ( ان حفظه به ) اى حفظ المتسرق  
 من الحيوان الا على الحمل والمتاع مالكة او غيره وفيه ايماء الى انه لو سرق شاة  
 او بقرة او ابلا من البرعى ومع الراعى من يحفظه قطع والا فلا به افتى كثير من  
 المشايخ والى انه لو اخذ متاعا من بيت السوق ليلا وعند حافظ قطع والا فلا بخلاف ما  
 اذا كان الحرز بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن معه حافظ كما فى المحيط ( او نام )  
 الحافظ ( عليه ) اى مع المتسرق من الحرز او غيره فان على تجبى المصاحبة كما فى القاموس  
 وغيره فما زاد المص وغيره من قيد او بقر به زائد ففيه اشعار بان المتاع يحوز بالحافظ  
 فى حال نومه سواء جعل تحت راسه او جنبه او بين يديه وهو الصحيح وقيل او نام وهو بين يديه  
 لم يقطع كما فى المضمرات فلو جلس فى الصحراء او المسجد او الطريق وعند متاعه فهو  
 حرز وفى البقالى ان المتاع اذا كان بحيث يراه قطع وعن محمد لو كان عليه قلنسوته او رداؤه  
 او منطقتة لم يقطع وكذا الوسرق من نائمة حليا كما فى المحيط ( او شق الحمل ) اى  
 جوال على الارض او على ظهر حمل ( واخذ منه شيئا ) اى اخرج منه بينه ما قيمته عشرة  
 دراهم فصاعدا فلو خرب الشئ بنفسه ثم اخذه لم يقطع لان الاخراج عن الحرز شرط ( او )  
 ان ( ادخل يده ) او شيئا اخر تعلق بالمتاع ( فى صندوق او كم ) او جيب او غيره  
 واخذ منه ( او اخرج من مقصورة ) اى حجرة ( دار فيها مقامير الى صحنها ) اى لو اخرج  
 للسارق من منزل من منازل دار كبيرة فى كل منها ساكن على حدة كالمدارس والخوانق  
 والمخانات الى صحن هذه الدار التى ينتفعون به انفتاح السكة قطع لانه اخرج من الحرز  
 اذ كل مقصورة حرز ( او سرق ) واخرج ( صاحب مقصورة منها ) ( من ) صاحب  
 مقصورة ( اخرى ) الى مقصورتها وان لم يخرجها الى صحنها بخلاف ما اذا سرق صاحب  
 بيت من بيوت دار صغيرة فى كل منها ساكن فانه لا يقطع ما لم يخرج من الدار ودخل  
 السارق فى حرز ( او القى شيئا ) منه ( فى ) نحو ( الطريق ) كصحن الدار او غيره ( ثم )  
 خرج و ( اخذه ) ذلك الشئ لانه صار يخرج من الحرز بفعله وفيه ايماء الى انه لو اخذ غيره قبل

ان يخرج او بعد لم يقطع خلا قال زفر كما في النظم ( او حمل على ) نحو ( حمار فساقه  
واخرجه ) لان سير الدابة يضيق اليه للسوق وفيه رمز الى انه لو اتقى في نهر قوى في الحرز  
فخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فحرك الماعضى خرج قطع وفيه  
اختلاف المشايخ كما في المحيط والى انه لو علقه على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو ابتلع  
دينار فخرج كما في الخلاصة وغيره والى انه لو خرج من الحرز ثم الحمار لم يقطع وكذا  
لو حمل على كلب فخرج بلا سقوفه والى انه لو دخل مر بطا وترك بابه مفتوحا فخرج الدابة  
بنفسها فذهب بها من السكة لم يقطع وان صاح حتى خرجت فان كانت ثورا قال هـ هـ  
يقطع وان قال هوش هوش لم يقطع وان كانت حمارا وقال هير هير قطع وان قال يـ يـ لم يقطع  
كما في النظم ثم شرع في كيفية الحد فقال ( يقطع يمين السارق ) اي اليمنى من يديه  
فان اليسرى لم تقطع في المرة الاولى بالاجماع واطلاقه مشعر بان اليمنى لو كانت شلا  
او مقطوعة الاصابع قطعته وهذا ظاهر الرواية وعن ابى يوسف انه لم يقطع ( من زنى )  
بفتح الزاء وسكون النون وهو الرسخ ( ويحسم ) اي يغمس في الدهن المغلى وجوبه لان الدم  
لا يقطع الابوه والحد زاجر غير متلف ولهذا لا يقطع في الحر والبرد الشد يد بين واجر الدهن  
على السارق كاجر الحد او مقيم الحد كما في آخر كراهية التمر تاشى ( ثم ) يقطع ( رجلاه  
اليسرى ) من التكعب ويحسم ( ان عاد ) الى السرقة وهذا كله اذا كان اليد اليمنى موهودة  
فان كانت ذاهبة او مقطوعة قطع الرجل اليسرى او لا كما في الاختيار ( فان عاد ) الى السرقة  
سرقا ( ثالثا ) اورابعا ( لا ) يقطع اليد اليسرى ولا الرجل اليمنى وفيه اشعار بان يشرط  
لكل من قطع اليد والرجل ان يكون كل من اليد اليسرى والرجل اليمنى صحيحة فاذا كانت  
احدهما مقطوعة او شلا او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة الابهام والاصبعين  
او ثلثة في رواية سوى الابهام او بالرجل عرج لا يستطيع المشى لم يقطع لفوات جنس  
المنفعة بطشا او مشيا كما في الاختيار واليه اشير في شرح الطحاوى لكن في المحيط يشترط  
في قطع اليد اليمنى ان يكون اليسرى والرجل اليمنى صحيحتين فلو قطع اليد اليسرى  
لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن لو قطع الرجل اليسرى قطع اليمنى  
اليمنى لانه لا يفوت جنس المنفعة بطشا ( بل ) يعزر استحسانا على ما قال بعض  
المشايخ كما في الكافي او يضرب كما في الاختيار ثم ( يسجن ) تخلفا ( حتى يتوب )  
ومدة التوبة مفوضة الى رأى الامام وقيل ممتدة الى ان يظهر سيماء الصالحين  
في وجهه وقيل يحسن سنة وقيل الى ان يموت كما في الكفاية والامام ان يقتل سياسة  
كما في المضرات ( وشرط ) لحد السرقة الثابتة بالافرار او الشهادة ( خصومة المالك )  
ولو حكما كالأب والوصى والوكيل ومتولى الوقف ( او ) خصومة ( ذى اليد ) بالتنوين

(حافظ) أي ذي يد أمين أو ضمين (كالودع) والمستعير والمستأجر والمضارب  
والمستبضع (ونحوه) من الغائب والقابض على سوم الشراء أو بعق فاسد ويستثنى  
منه الراهن فإنه لا يخاصم الراهن إلا بعد قضاء الدين واحترز بالحافظ عن السارق فإنه  
لو سرق منه لم يقطع بخصومة أحد ولو مال كالان يد مليست بصحبة فالأولى خصومة  
يد صحبة وهي يد ملك ويد امانة كيد الودع وينضيان كيد القابض على السوم  
وتماهى في الاختيار (وما قطع به) من المال (أن يبقى) في يد السارق أو غيره بالشراء  
ونحوه (رد) إلى المالك لأنه لم يزل عن ملكه ورجع على السارق من ملكه بهاد فعه إليه  
(والا) يبقى بان ملك أو استهلك (لا يضمن) لسارق إذا لم يملك المسروق منه تضمن  
السارق بوعده لو استهلك ضمن وعن محمد أنه ضمن ديانة لأقضاء ولو استهلك غيره ضمن  
ويرجع بهاد فعه على السارق وفي المنتقى أن كلا منهما غير ضامن وهذا كله بعد القطع  
وأما قبله فلو اختار القطع لم يضمن كما إذا قال المالك أنا ضمنته لم يقطع كما في المحيط ثم شرع  
في السرقة الكبرى فقال (ومعصوم) بالعصمة المؤبد وهو مسلم أو ذمي حر أو عبد  
(قطع الطريق على معصوم) أي زاحم المارة من مسلم أو ذمي في صحراء دارنا على مسافة  
السفر فصاعدا دون القرى والأصبار ولا بينهما وهذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أن من  
قطاع الطريق من زاحم على أقل من مسيرة السفر أو في المصر ليلاً وعليه الفتوى دفع الشر  
المتغلبة المفسدين كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين أن هذا في زمانهم وأما  
في زماننا فيتحقق قطع الطريق في القرى والأصبار وعن أبي يوسف من زاحم في المصر  
أو بين القرى فإن كان بالسلاح يحد وإن كان بغيره فلا إلا إذا كان بالليل وإنما قال  
معصوم إشارة إلى أنه لو كان واحداً له قوة لم يمكن للمارة مقاومته حد ولو امرأة وعن محمد  
لو كان فيهم امرأة باشرته أقيم الحد عليها دونهم وعن أبي يوسف أن عليهم الحد  
دونها وعن أبي حنيفة أنه لا حد على أحد كما قال محمد وفي القدر يرى أجمع أصحابنا أنه  
لا حد على المرأة كما لا حد على الصبي والمجنون وذو رجم محرم من أحد من المارة وإن باشره  
ولا على من كان أحد منهم معه فيشترط للحد كونهم كلهم مكلفين اجنبين إذا شبهة  
دارية كما في الفخيرة وغيره فالأطلاق لا يخلو عن شيء والتعلق مجاز فإن المعنى قطع المارة  
من الطريق كما في السكران وقطاع الطريق للصوم كمال في القاموس فهي جمع قاطع  
عطلاب وطالب وإنما قال على معصوم لأنه لو قطع على مستأمن أختلف في وجوب  
حد والمتبادر أنه لو قطع بعض المارة على بعض لم يحد إذا لم يبق في حقهم كدار  
كما في الاختيار وغيره (فأخذ) هذا المعصوم القاطع (قبل أخذ مال) المعصوم منه  
(و) وقبل (قتل) له عزراً (وحبس حتى يتوب) ويظهر سيما الصالحين عليه أو يهوت

لانه خوف معصوما وفي قاضيخان عزز وخلق سبيله وقيل ان الامام لا يزال يطلبه حتى يخرج من دار الاسلام كما في الاختيار ( وان اخذ ) قاطع المال ( ونصيب كل ) من القطاع ( نصاب ) من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية الحسن كما في الظهيرية ( قطع يده ورجله من خلاف ) اي يده اليمنى ورجله اليسرى بلا قتل ثم رد المال ان بقي والالم بضمهم وفي الاكتفاء اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة فلو تاب قبل ان يأخذوا سقط عنه الحد لكن بقي حق العبد من المال والقصاص كما في الاختيار وفي الاخذ من الى انهم لو لم يأخذوا اياهم وولوا لم يلزم ان يتبعوهم فان اخذوا مال احد كل لهم ان يتبعوهم وان غاب الا اذا استهلكوه وان قتلوا احدا لم يتبعوهم الا اذا خضر وليه كما في المحيط وغيره ( وان قتل ) القاطع معصوما ( بلا اخذ مال ) منه ( قتل احدا ) اي سياسة لا قصاصا ولذا لم يلتفت الى عفو اولياء لانه حق الله تعالى ( و ) ان قتل ( معه ) اي مع اخذ المال ( قتل ) بلا قطع وعنه انه يقطع وبعد القتل يدفع الى اهل حتى يدفنوه ( او صلب ) بان يغرز خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى فيضع قدميه على تلك الخشبة ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط عليها يديه ثم يطعن بالرمح تحت ثدييه اليسرى ويحرك الرمح حتى يموت به كما في المضمرات ( او قطع ) اليدين والرجل من خلاف ( ثم قتل او صلب ) عنده واماعندهما فيقتل او يصلب ولا يقطع وعن ابي يوسف لا يترك الصلب للنصي وعن ابي حنيفة ان للامام ان يقتله ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية يترك على الخشبة ثلثة ايام ثم يخلى بينه وبين اهل حتى يدفنوه لضرب الناس برأيه وعن ابي يوسف انه يترك حتى يسقط عبره وهذا كله اذا اخذ قبل التوبة ورد المال فلورجع وتاب ورد المال لم يحسن لكن يدفع الى اولياء الحق لئلا يقتلوه قصاصا او يصالحوه واما اذا تاب ولم يرد المال فقد قيل حد وقيل لم يحسن بل دفع الى اولياءه كما في المحيط وغيره وانما ختم على ذلك اشارة الى الحتم والشرع فان قتل قطاع الطريق اطلاق المسافر على السير

### \* ( كتاب الجهاد ) \*

عقب بالنسبة مع اشتغال كل على القتل ترفيما من الادنى الى الاعلى فان قتال الكفار اعظم اجرا وهو في اللغة بذل مافي الوسع من القول والفعل كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشرع قتال الكفار ونحوه من ضربهم ونهب اموالهم وهدم معابدهم وكسر اصنامهم وغيرها والمراد بالاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الجريمين والذميين والموتدين الذين هم اخبث الكفار لانكار بعد الاقرار والباغين فاللام للعهد على ما هو الاصل والاكثر وقتسوه بالسير



جمع السيرة اسم من السير كما في الطلبة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على  
طريقة المسلمين في المعاملة مع الكافرين والبايعين وغيرها ولما اراد بيان ما هو الاخص مما  
ذكر عدل من الاضمار الى الاظهار فقال ( الجهاد فرض عين ) بشرط القدرة على القتال  
والسلاح والراذ والراحلة وغيرها كما في قاضيخان وغيره وحكمه ان يلزم كل احد اقامته  
ولا يسقط باداء البعض فالمعنى فرض كل ذات بشرطه ( ان هجم الكفار ) المذكورون  
على دار من ديار الاسلام اى انتهوا اليها بغتة لانفس المسلمين او خرابهم واموالهم فان  
علم من يقرب منهم وقدروا على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم ومن بعد  
عنهم ففرض كفاية فندب في حقهم الا اذا عجز الاقربون او تكا سوا فانه صار فرض  
عين في حقهم ايضا ثم وثم الى ان يفترض على اهل الشق والغرب جميعا فمن قام به سقط عنه  
ومن لم يقم بلا عذر اثم فالجهاد قبل العلم بالنفير لم يجب على احد فان الانسان لم يخاطب  
به بما لم يعلم به وبعد العلم وجب على هذا الترتيب ويكفى ان يكون المخبر به فاسقا او عبدا  
كاشيرا اليه في الذخيرة والمحيط والمغنى وغير ما و هذا في زماننا واما في ابتداء الفصح ثم  
الموعظة الحسنة ثم القتل اذا قتلوا ثم البداعية في غير الاشهر الحرم ثم في جميع الازمان  
والاما كن سوى الحرم كما في الكرماني ( فيخرج ) كل مسلم حتى ( المرأة والعبد  
بلاذن ) من الزوج والسيد لان هذا الفرض واجب ( وفرض كفاية ) اى فرض كل كافي ومقيم  
له وان كان فرضا على كل احد بطريق البدلية ( بدأ ) اى ابتداء من المسلمين وقال بعض  
المشايخ ان الجهاد قبل المحوم واجب وقيل تطوع والصحيح الاول فيجب على الامام ان  
يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية اعانته الا اذا اخذ  
الحراج فلن لم يبعث كل كل الاثم عليه وهذا اذا غلب على ظنه انه يكا فيهم والا فلا يباح قتالهم  
بخلاف الامر بالمعروف كما في الزاهدى والاطلاق مشعر بجواز الابتداء به في الاشهر  
الحرم واحد فردو ثلاثة سر درجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم وان كان الافضل ان  
يبتدأ به في غيرها كما في قاضيخان ثم اشير الى حكمه فقال ( ان قام ) اى انتصب ( به  
بعض ) من المسلمين العالمين به ( سقط عن الباقيين ) اى باقى هؤلاء المسلمين ( والا )  
يقم به بعض منهم ( اثموا ) اى جميع المسلمين العالمين به سواء كانوا كل المسلمين شرقا وغربا  
او بعضهم وفيه رمزا الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل  
انه فرض على بعض غير معين والاول المختار لانه لو وجب على بعض لكان الاثم بعضا  
مبموما وذا غير معقول والى انه قد يصير بحيث لا يجب على احد ويحتمل يجب على كل احد  
وبحسب يجب على بعض دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط  
الواجب عن الكل وان لم يزم منه ان لا يقوم به احد وان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب

على الكل وان ظن البعض ان غيرهم اقل به وظن آخرون ان الغير ما اقل به وجب على  
الآخرين دون الاولين وذلك لان الوجوب ههنا منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم  
بفعل الغير وعدمه في امثال ذلك في حيز التعسر فالتكليف به يؤدي الى الحرج وتامه  
في مناهج العقول والى انه لم يجب على الجاهل به وما في حواشي الكشاف للفاضل  
التفتازاني انه يجب عليه ايضا مخالفة المتمدلات (لا) يفرض (على صبي) لانه غير  
مكلف كالمجنون (وعبد) لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية وفيه اشعار بان  
لا يخرج الولد الى الجهاد بلا اذن احد الوالدين وكذا المديون بلا اذن الدائن كما في الم  
(وامرأة) حره سواء كان لها زوج او لا لان من قرنها الى قدمها عورة وفي الجهاد قد انكشف  
شيء من ذلك لاحتمال كفاية المحيط فلا يختص بالزوجة كما ظن (واعمدى ومقعد) بضم  
الميم وفتح العين اى الذى اقعده الداء (واقطع) اى الذى قطع يده لعدم القدرة على  
الجهاد وفيه اشعار بان من عجز عنه بسبب عن الاسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه في  
الاختيار واعلم ان من امهات هذا الباب معرفة الامام والدارين فالامام من بايعه اهل  
الحل والعقد وتنفذ حكمه فيهم خوفا وقهرا فلا يصير اماما لا يهتدى به كما في النظم وغيره ودار  
الاسلام ما يجري فيه حكم امام المسلمين ودار الحرب ما يجري فيه امر رئيس الكافرين  
كما في الكافي وذكر في الزهدي انها ما غلب فيه المسلمون وكانوا فيه آمنين ودار الحرب  
ما خافوا فيه من الكافرين ولا خلاى ان دار الحرب تصير دار الاسلام باجراء بعض احكام  
الاسلام فيها واما صيرورتها دار الحرب نعوذ بالله منه فعنده بشرط احدها اجر احكام  
الكفر اشتهار ارباب يحكم الحاكم بحكمهم ولا يرجعون الى قضاة المسلمين كما في الحيرة  
والثاني الاتصال بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما بلدة من بلاد الاسلام يلحقهم الممد  
منها والثالث زوال الامان الاول اى لم يبق مسلم او ذمى فيها امنا الا بامان الكفار اولم يبق  
الامان الذى كان للمسلم باسلامه وللذمى بعقد النعمة قبل استيلاء الكفرة وعندهما  
لا يشترط الا الشرط الاول وقال شيخ الاسلام والامام الاسيحي ان الدار محكومة بدار  
الاسلام ببقاء حكم واحد فيها كما في العمادى وغيره فلا احتياط ان يجعل هذه البلاد دار  
الاسلام والمسلمين وان كانت للملأعين واليد في الظاهر لهؤلاء الشياطين ربنا لا تجعلنا  
فتنة للقوم الظالمين ونجنا برحمته من القوم الكافرين كما في المستصفى وغيره ثم اشار  
الى تفصيل الجهاد وتبيين شروطه وغيرها فقال (فيحاصرهم) اى يحيط الامام مع  
التابعين بالكفار في ديارهم او غير هاتى موضع حصين لئلا يتفرقوا والفاعل ضمير المتكلم  
مع الغير بشهادة لنا وعلينا ويجوز ان يكون ضمير اغائب الامام وكذا قوله (ويدعوهم  
الى) الايمان (والاسلام) ليعلموا اننا لما ذاقنا قتل فلو قتل قبل الدعوة ثم بلاشى عن

الديق والكفارة وقيل ان هذا اى وجوب الدعوة في ابتداء الاسلام واما بعد ما انتشر  
 فهي مستجبة لزيادة التأكيذ بشرطين احدهما ان لا يكون في التقديم ضرر بالمسلمين  
 كالاستعداد للقتال والتحصن والاحتياط بحيلة فلن دفع الضرر عنهم واجب والثاني ان يطمع  
 فيهم ما يدعوه اليه كما في المحيط ( فان ابوا ) عن قبول الاسلام ( فالى الجزية )  
 يدعواهلها منهم كاهل الكتاب والعجوس وعبد الاوثان من العجم دون العرب والمتردين  
 كما يأتى وبين كمية الجزية وزمان ادائها مثلاً ينفض الى المنازعة ( فان قبلوا ) الجزية  
 ( فلهم ملنا ) من عصمة الدماء والاموال ( وعليهم ما علينا ) من التعرض بهما كما في  
 الضمانات ( وان ابوا ) عن قبول الجزية ( يقاتلهم ) الامام بعد الاستعانة بالله تعالى  
 فانه الناصر للاولياء والقاهر للاعداء ( بما يهلكهم ) من نحو ضرب السيف ورمى السهم  
 ونصب المنجنيق وان كان فيهم مسلم اسير او تاجر او طفل الا انه لم يقصد هم بالاهلاك  
 وعن الحسن انه لا يحرق ولا يهود مصنافيه احد منهم والاوّل ظاهر الرواية وهو الاصح  
 كما في المضمرات وقيل لا يكره حمل رؤسهم الى دار الاسلام ان لحق لهم به وهن كما في  
 قاضيخان او كان فيه فراغ قلب المسلمين بان كان المقتول من قواد المشركين او عظماء  
 البارزين كما في الظهيرية ( و ) يهلك ( قطع شجرهم ) ولو مشرة ( وزرعهم ) ولو  
 عند المصاد وغير ذلك مما يغيظهم كتخريب بيوتهم وقتل دوابهم وتحرير اساحتهم  
 ( بلا غير ) بفتح المعجمة وسكون المهملة وهونقض العهد كما اذا عهد ان لا يحاربهم  
 في زمان كذا ثم يحاربهم فيه فلو لم يعهد وخادعهم باستعمال العاريض بان يظهر مع مبارز  
 شيئاً يضمن خلافه جاز فان علياً يوم الخندق قال لعمر بن عبد ود الم تسترط ان لا  
 تستعين على بغيرك فمن هؤلاء الذين دعوتهم فالتفت كالمستعد لذلك فضرب على  
 ساقيه فقطع رجليه كما في الظهيرية ( و ) لا ( غلول ) بالضم وهو خيانة وسرقته من الغنيمة  
 مثل ان لا يظهر شيئاً ما غنمه هو او غيره او يحتال بحيلة يلحق بها بعض الاسارى الى  
 دارهم والغلول في الاصل الحيانة في كل شىء عفية كالالاغلال على ما قال ابن الاثير ( و ) لا  
 ( مثله ) اى لم يجعلهم عبرة بان يسود وجوههم او يقطع بعض الاعضاء كالاذن والانى  
 كما في المغرب وقال ابن الاثير المثلة بالضم اسم من المثل بالفتح وهو قطع الانف  
 او الاذن او الذكر او شىء آخر من الاطراف وانما نهى عن المثلة اذا كانت بعد الظفر  
 بهم واما قبله فلا بأس به لانه ابلغ في وهنهم كما في الاختيار ( و ) بلا ( قتل عاجز عن  
 القتال ) حقيقة وحكما كاصحاب الصوامع والرهامين وشيوخ فان واعى ومقعد ومفلوج  
 ومقطوع اليمنى او اليد او الرجل وامرأة وصبي ومجنون وفيه اشعار بأنه يقتل مقطوع  
 اليد اليسرى والاخرس والاصم ومن يجن ويفيق في حال افاقته لانه ممن يقتل

(الا) امرأة (ملكة) أي ذات ملك فأنها تقتل ليمترق قومها (أو ذارأي في الحرب  
أو ذامايحث) أي يحرض الكفار على حرب المسلمين (به) أي الرأي أو المال فإن  
أحدا من هؤلاء الزائدة على العشرة المذكورة إذا كان ملكا أو ذارأي أو مالا يقتل فإنه  
كمقاتل يتعدى ضرره إلى المسلمين وقالوا كما روى عنه أن أصحاب الصوامع والرهابين  
يقتلون وبعض المشايخ وفق بينهما بالاختلاط وعدمه وتاممه في المحيط (و) بلا قتل  
(اب كافر بدأ) ولا تنقل لهما إلى وفيه رمز إلى أنه يبتدأ بقتل كل ذي رحم محرم سوى الأب  
والأم والجدة فأنه لا يبتدأ به لكن ياجئه إلى موضع ويستمسك به حتى يجي غيره  
فيقتله وإلى أنه إذا قصد قتله ولم يمكنه الهرب منه فلا بأس بقتله على ما قالوا كما في المحيط  
(وأخرج مصحف) إلى دارهم خوفا للاستخفاف أن غلبوا وذكر الطحاوي أن النهي قد كان  
لفوت شيء منه وفي زماننا قد كثروا وهم لا يستخفون به لأنهم مقررون بأنه كلامه تعالى  
الآن الأول أصح لأنهم فعلوا ذلك مغالطة للمسلمين كما في المحيط ولا يبعد أن يراد به ذو  
المصحف فيشمل كتب التفسير والحديث والفقه فأنها بمنزلة المصحف كما في الاختيار وغيره  
(وامرأة) ولو عجزوا أو جارية لمنفعة المسلمين كمن أواة الجرحى وسقى الماء وغيرهما (الا  
في جيش يؤمن) على المصحف والمرأة من الاستخفاف والاستمتاع فأنهما يخرجان الآن  
أخراج الشابة مكروه وفيه إشعار بأن الأخراج مع السرية مكروه كما في المحيط وقد فرق  
أبو حنيفة بينهما بأن أقل الجيش أربع مائة وأقل السرية مائة وقال الحسن أقلها أربعة آلاف  
وأقلها أربع مائة كما في قاضيخان (و) أن أبواعنه (يصلحهم) الإمام (أن كان) الصالح  
(غيرا) كما إذا نزل ببعض خصومهم ولم يكن له قوة فاراد أن يمر إلى غيره فأنه يصلحهم  
على أن لا يقاتلوا لأن هذا جهاد معنى فإذا كان به قوة لا ينبغي أن يصلح لهما فيه من ترك  
الجهاد صورة ومعنى أو تأخير (و) يصلح (بالمال) أي بأخذه عنهم أو دفعه إليهم (عند  
الحاجة) أي الاحتياج إلى أحدهما فلا يصلح بدون ذلك والمال المأخوذ غنيمة فتحبس ثم  
يقسم الباقي لأنه أخذ بعد المحاصرة فلو أخذ قبلها بأن أرسل إليهم رسولا كان جزية  
فيصرف إلى مصرفها ولا تخمس كما في الاختيار (ونبت) أي الإمام الصالح أي نقضه جوازا  
(إن) كان (هو) أي النبي (انفع) له من الوفاء وإنما أثر النبي على النقض إشارة إلى  
اشتراط علم ملك الكفار بالنقض أو مدة تبلغ الخبر إلى ملكهم تحرزا عن الغدر قال ابن  
الثير النبي نقض العهد والفاؤه إلى من كان بينه وبينه فلو مضت تلك المدة ولم يعلم به  
ملكهم قاتلهم لأن التقصير منه فلم يكن غنرا كما في الكافي (ويقاتلهم) الإمام (قبل نبت)  
أي نقض الصلح (أن خانوا) جميعا وفيه إشعار بشرط علم ملكهم بتلك الحيانة فلو قطع  
بعضهم الطريق في دارنا بلا علمه لم يكن نقضا إلا في حق ذلك البعض فلا يقاتل إلا إياه

كفاي الهداية ( وصوغ المرتد ) لطمع اسلامه ( بلامال ) فانه كالجزية ولاجزية  
 عليه لان في ذلك تقرير على الارتداد ( وان اخذ ) منه المال بالصالح ( لا يرد ) اليه لانه مال  
 غير معصوم ( ولا يباع ) اى يكره كراهة التحريم ان يملك بوجه كالهبة ( سلاح ) منهم  
 مما يستعمل للقتل ولو صغيرا كالابرة ( وحديد ) او ما في حكمه من الحرير والديباج  
 فان تمليكهم مكروه لانه يصنع منه الراية ( وخيل منهم ) لئلا يتقوى به الكفار فلا بأس  
 بتملك الثياب والطعام والرصاص ونحوها كما لا بأس لتجارنا ان يدخل دارهم بامل  
 ومعه مثل سلاح وهو لا يربى بيعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعرضون له والا فيمنع عنه  
 كفاي المحيط ( ولو ) كان البيع ( بعد الصالح ) لانه قد ينفذ ( وصح امان حر وحررة )  
 اى صح من الحر والحررة المسلمين ان يزيل الخوف عن كافرين او اكثر ولو اهل بلد او حصن  
 وبلا قصد هما يلهى لسان كان فلو قال انت امن اولك امانة الله وخدمة الله وعهد الله ولا بأس  
 عليك او لا تخف او مترس لا يقاتل احد من المسلمين ولو قال لكافر تعال لا تقتلك وفهم  
 الكافر اول الكلام لا غير كان امانا من امن يؤمن اى ازال الخوف كفاي المحيط والمشهور  
 انه كالا من بالسكون والفتح مصدر من بالسكس وانما نقص بالحر لان ذلك غالب  
 فصح امان العبد المقاتل كفاي النظم فان كان الامان غير للمسلمين بان امن واحد امن  
 اهل حصن لفتح امضاه ( وان كان شرا ) لهم ( فبذ ) اى نقض الامان ذلك الامان  
 واعلمهم بذلك كما مر ( وادب ) ذلك المؤمن اذا علم ان ذلك منهى شرعا فان لم يعلم ذلك  
 لم يؤدب واعتبر جهله عندنا في دفع العقوبة كفاي المحيط ( ولغا امان ذمى ) المدين  
 المستعين للمسلمين لانه منهم ( و ) كذا امان ( اسير وتاجر ) مسلمين ( معهم ) اى وقت  
 كونهم اصحابين للمسلمين فيكون ظرفا لاصفه كما ظن فانه لم يسمع صفته في كلامهم ( و ) كذا  
 امان ( من اسلم ثمة ) اى في دارهم ( وام بهاجر ) اليها ( و ) كذا امان ( صبي ) عاقل  
 ولو مر اها ( وعبد محجورين ) عن القتال وصح امانها عند محمد واضطرب قول ابى يوسف  
 وفيه اشعار بانه صح امانها مذونين وذابلا خلا في العبد واما الصبي فقد اختلف فيه ولم  
 يصح عند العامة كفاي الاختيار لكن الاصح انه صح اتفاقا كفاي الهداية وغيره ( و ) امان  
 ( مجنون ) لانه اشترط لصحة الامان ان يكون المؤمن متمعا مجاهدا يخاف الكفار  
 كفاي الاختيار وانما افرع عن الصبي لان اقتران الصبي العاقل بالمسلم احسن من اقتران  
 المجنون به فتقدم عليه الصبي ليس باحسن كما ظن

\* ( فصل ) \*

( مافات ) من البلاد ( عنوة ) كفتح اسم من العنوة كالعنوة صيرة الشخس اسيرا

أي قهرا احترز عما إذا سلم أهله فإنه عشري وعما إذا صالحوه فإنه بالماء خراجي  
 أو عشري (قسمه) أي المفتوح القابل للقسمة بينهم (الامام بين الجيش) أي جيشنا  
 الفاتحين وحينئذ يكون نفس البلاد عشريه وفيه اشعار بأنه يسترق نساؤهم وذراتهم  
 ويرفع الخمس للفقراء ثم يقسم الباقي بينهم وسيأتي ما يستأهل للقتال (أو أقر أهله عليه)  
 أي من عليهم بتملك الرقاب والنساء والذراري والأموال (بجزية) على رؤسهم  
 (وخراج) على أراضيهم كما فعله عمر رضي الله عنه وقالوا الأول أولى عند حاجتهم  
 والثاني عند عسها ذخيرة لهم في الزمان الثاني فانهم يعملون لهم كمافي الاختيار وفيه  
 اشعار بأنه جاز أن يقسم الكل للأراضي فإنه جعلها بمنزلة الوقف على المقاتلة أبدا  
 كمافي المضمرات وفي الأكتفاء إيماء إلى أنه لا يجوز أن يمن عليهم برقابهم ويقسم أراضيهم  
 وسائر أموالهم ولا بالرقاب والأراضي ويقسم سائر الأموال إلا إذا دفع اليهم من المنقولات  
 ما تيسر لهم الزراعة فإنه حينئذ يجوز ولا يكره كمافي المحيط وغيره (و) خير الامام في حق  
 الأسرى بين ثلاثة (قتل) الامام (الأسرى) الذين يأخذهم من المقاتلين سواء كانوا  
 من العرب أو العجم وفيه اشعار بأنه لا يقتل النساء والذراري بل يسترقون لمنفعة  
 المسلمين كمافي النخعة وغيره والامام في الأسرى للعهد أي أسرى كائنين منهم فصح عطفه  
 على قسم أو أقر وليس من عطف العائد في شيء كما ظن والاسير الأجنبي والقييد والمسجون  
 ويجمع على الأسرى بفتح الهمزة وسكون السين وعلى الأسارى بضم الهمزة وفتحها  
 كمافي القاموس لكن السماع الضم لا غير كما ذكره الرضى وغيره من المحققين فليس  
 بجمع الجمع كما ظن (أو استرقهم) أي الأسرى المقاتلين ثم قسمهم كما ذكر (أو تركهم  
 أهرا) الأماياني من مشركي العرب والمرتدين (ذمة لنا) أي حقا واجبا لنا عليهم  
 من الجزية والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان وسمى أهل الذمة لدخولهم  
 في عهد المسلمين وأما أنهم كما قال ابن الأثير وقد ظن أن المعنى ليكونوا أهل ذمة لنا (ونفى  
 منهم) أي لم يجوز إطلاق الأسرى بلا شيء من الاسترقاق والذمة (و) نفى (فداءهم)  
 أي إطلاقهم ببدل هو أموال وذال يجوز في المشهور ولا بأس به عند الحاجة على  
 ما في السير الكبير كمافي الهداية وقال محمد لا بأس به إذا كان بحيث لا يرجع منه النسل  
 كالشيخ الفاني كمافي الاختيار وأما اسير مسلم وذال يجوز عنده ويجوز عندهما  
 والأول الصحيح كمافي الزاد لكن في المحيط أنه يجوز في ظاهر الرواية وعنه أنه يجوز  
 وفي الاختيار قال الكرمي أنه لا يجوز عند أبي يوسف الأقبل القسمة ويجوز مطلقا عند  
 محمد (و) نفى (ردهم إلى دارهم) أي دار الحرب بعد الحرب والقداء ما فيه من تقوية الكفار  
 وإنما عقب بهما إشارة إلى أن المنهى ليس مجرد الدين والقداء وإطلاقهم من الحبس

(وقسمة المغنم ثمة) أي لا يجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب وهو المشهور من مذهب أصحابنا لأنهم لا يهلكونها قبل الأعرار وعن أبي يوسف الأعيان لا يقسم كما في المضمرات وقيل يكره كراهة تحریم عندهما وكراهة تنزيه عند محمد كما في الهداية والمأصل أن القاسم أن كان هو الأمام أو كان القسمة عن اجتهاد فالحلاف في الكراهة والأقضى النفاذ بناء على أن الملك بالاستيلاء والأعرار كما في الكرماني (الأيديع) أي قسمة أيداع بأن لم يكن للأمام ما يحمل الغنيمة فأودعها الغنائمين ليخرجوها إلى دار الإسلام بأجر ثم يقسمها ثمة ولا يجبرهم على ذلك في رواية وإن لم يكن لهم ما يحمل ذبح وأهرق وقتل وفي المحيط أنه يقسم بينهم حتى كل في حمل نصيبه على ما قالوا (والردء) بالسكسر معين المقاتلين بالخدمة وقيل المقاتل بعد المقاتلين ويقرّب منهم وهو في الأصل الناصر كما قال ابن الأثير (ومدد) وهو الذي يرسل إلى الجيش ليزيدوا وهو في الأصل ما يراذبه الشيء ويكثر (لحقه) أي لحق المدد الأمام (ثمة) أي في دار الحرب (كمقاتل فيه) أي مشابهاً له في استحقاق المغنم وفي حكم الردء من مرض منهم أو صار مجروحاً قبل شهود الواقعة أو أسر من العسكر ثم خرج إليهم ولو بعد الأعرار قبل القسمة كما في قاضي خان فلو فتح بلد من بلادهم أو أهرز المغنم بدارنا أو قسم في دارهم أو بيع فيها ثم لحقهم مدد لم يشاركهم كما في الاختيار وقوله ثمة مشير إلى أنه لو قاتلهم في دارنا كان للمقاتل والمستعين للمدد لحقه بعد القتال كما في المحيط (لا) يشبه المقاتل (سوفي) أي رجل منسوب إلى سوق العسكر (لم يقاتل) فانه لا شيء له فيه لأنه تاجر فإن قاتل فكله مقاتل وفيه إيماء إلى أنه لو دخلت امرأة دارهم لحمة الزوج أو عبد لحمة المولى ولم يقاتل ليس له شيء كما في الاختيار (ولا من مات) مناقب قسمة المغنم بقرينة قوله (ثمة) أي في دار الحرب فلا يورث شيئاً من المغنم وأما من مات بعد ثمة فيورث بلا خلاف كما في المحيط وغيره (ويورث قسط) مغنم محرز ههنا (من مات) ولو قبل القسمة (هنا) أي في دار الإسلام لتحقق حجب الملك هنا بخلاف ثمة إلا أن كلامه لا يخرج عن تسامح (وحل) من أموالهم (لنسا) أي لعسكر الإسلام ومتعلقهم كنسائهم وذرائعهم وعبيد هم دون أجيرهم (ثمة) أي في دار الحرب (طعام) كالخبز والسمسم والزيت والفأكهة مطلقاً والبصل والسكر وغير ذلك مما يؤكل عادة للتعيش فإن الطعام لغة ما يؤكل عادة للتعيش أما مقصوداً أو لأصلاح الغير والشاة مطعومة مأكولة وإن لم يتيسر أكلها إلا بالذبح كالبر والشعير والحم واما ما نبت فيها من الأدوية فإن كل له قيمة لا يباح الانتفاع به والأفيباخ والشراب كالطعام ولم يذكر لظهوره (وعلى) كالتبن والقث وغيرها مما يأكله الدواب ولا بأس بأن يعلفها البراذن لم يوجد





ليعلم الفارس من غيره فيقسم بينهم بقدر استحقاقهم (ويعتبر) في الاستحقاق (وقت مجاوزة الدرب) على قصد القتال وهو بفتح الدال وسكون الراء مدخل دارهم وفي الأصل باب السكة الواسع وبفتح الراء منه فقيل السكون لغير النافذ والفتح للنافذ كما في القاموس (لا) يعتبر وقت (شهود الواقعة) أي وقت التقاء الصنفين للقتال وعن أبي يوسف أنه يعتبر هذا الوقت والأول ظاهر الرواية فمن هلك فرسه بعد المجاوزة ففارس ومن اشترى بعدها فراجل وفي رواية فارس ومن جاوز فارسا ثم باعه ورهنه وأجره فراجل في ظاهر الرواية لأنه لم يقصد القتال عند المجاوزة وعن أبي حنيفة أنه فارس للمجاوزة ولو باعه بعد المجاوزة ثم اشترى آخر أو وهب له آخر كان فارسا ولو باعه في وقت القتال كان راجلا على الأصح وبعد القتال فارس بالاتفاق ومن جاوز بفرس كبير وصغير أو مريض فراجل ولو غصب فرسه قبل المجاوزة ثم أخذه بعد ما كان فارسا استحسانا ولو جاوز مستعمرا كان فارسا بخلاف ما إذا استعار بهما كما في المحيط وغيره (والخمس لليتيم) المحتاج (والمسكين وابن السبيل) أي قسم واحد من خمسة أقسام المغنم والمعدن والركاز مختص بهؤلاء الثلاثة غير متجاوز عنهم إلى غيرهم فيصير إلى جميعهم وبعضهم كما في النتن والسراجية وغيرها وفيه إشعار بأن سبب استحقاق هؤلاء الثلاثة احتياج اختلاف سببه من اليتيم والمسكنة وكونه ابن سبيل كما في المضمرات وفيه إشعار بأنه لا يصير إلى الفقراء لكن ياباه قوله (وقدم فقراء ذوى القربى) أي فقراء أقرباء النبي عليه السلام من بنى المطالب وبنى هاشم دون بنى نوفل وعبد شمس من نحو جبير وعثمان فيقدم اليتيم منهم على اليتيم من غيرهم والمسكين على المسكين وابن السبيل على ابن السبيل للثقة بيني النص والأصح أن يقال خمس الغنيمة والمعدن والركاز للمحتاج وذوى القربى منه أولى (ولاشئ<sup>٥</sup>) من الخمس (لغنيهم) لأن سهمهم سقط بموته صلى الله عليه وسلم وبقي سهم فقرائهم كما قال عامة العلماء منهم الكرخي وقال بعض أصحابنا إن سهم ذوى القربى مطلقا سقط بموته وقال بعضهم أنه سقط بموته وأما سهمه تعالى فقد قال عامة أصحابنا أنه لا افتتاح للكلام تبركا وقال أبو سعيد البردعي ومجاهد وعطاء من أصحابنا أنه لعامة البيت المحرم واتفق أصحابنا أن سهمه صلى الله عليه وسلم سقط بموته كسهم الصفي وهو الذي اختاره من رأس الغنيمة قبل الخمس لنفسه أولا لاهل بيته لأنه أخذه صلى الله عليه وسلم لأجل النبوة وهذا ما قال الله تعالى وأعلموا أنها غنمتم من شيء<sup>٦</sup> فإن الله غنمته للرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله كما أني أنظمت (ومن دخل دارهم فاغار مالا) أي نهبه منهم (خمس) أي أخذه منه الخمس والباقي للمغير (لا من لا منعه) أي لا قوة له مانعة للمغير عن إرادة السوء به ولا جماعة له من الأنصار (ولا

اذن له من الامام فانه لا يخمس ويكون الكل له لانه لم يدخل ثمة لاعزاز الدين بل لاكتساب  
 الدنيا والكلام مشير الى انه لو اغار واحدا بلا اذن وله قوة خمس وهذا عند ابي حنيفة  
 خلافا لابي يوسف بناء على الخلاف ان اقل السرية واحد او تسعة كما في الهنابيع والى  
 انه لو اغار واحد او اثنان باذن بلا قوة خمس في المشهور لا التزام الامام النصرة بالاذن  
 كما في الهداية لكن في المصنفات لو اغار ثلاثة او اقل لم يخمس في ظاهر الرواية وعن ابي  
 يوسف انه لم يخمس الا اذا بلغوا تسعة وفي النظم انهم قالوا لا يخمس عنه الا بالاذن والجماعة  
 وخمس عنه ههنا بالاثني ولو بلا اذن واعلم ان الاغارة في الاصل سرعة عدو والفرس  
 ثم قيل للنهب كما في الاساس والمنة بفتح النون وقد يسكن كما في المغرب وقيل بالفتح  
 جمع مانع كما قال ابن الاثير (ويستحب للامام) على ما في قاضي خان وغيره (ان ينفل وقت  
 القتال) المباح تحرر بضاعه فلو قتل المنفل من لا يباح قتله كمرأة غير قاتلة لم يستحق النفل  
 كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الاولى والى انه  
 لا يجوز بعده لكن بعد القسمة لانه استقر فيه حق الغانمين والى انه يجوز في الخمس الا  
 للغنى فان الخمس للمحتاج والى انه لا ينفل يوم الفتح اذ فيه ابطال حق الغير ولا ينبغي ان  
 يطلق التنفيل بالاستثناء يوم الفتح لكن ان اطلق فالنفل له وهو بفتح تين لغة الزيادة ثم  
 سميت الغنيمة به لانها زائدة على محلات هذه الامة فان الغنائم لم تكن حلالا على  
 سائر الامم وفي الشريعة ما يخص به الامام بعض الغانمين كما في المحيط وغيرهم ثم اشار الى  
 تفسير التنفيل فقال (فيجعل لاحد) مثلاً (شيئاً زائداً على سهمه) من الغنيمة بان يقول مثلاً من  
 قتل قتيلاً او جاء باسير او نهب او غيره من الاموال فللسلبه او بعضه او كله وفيه اشارة الى انه  
 ينقطع حق باقي الغانمين بالتنفيل لكن الملك لم يثبت الا بعد الاحراز عندها وما عند محمد  
 فقد ثبت بمجرد التنفيل فلو قال من اصاب جارية فهي له فاصابها واستبرأ هالم يحل له وطئها  
 ولا بيعها في دارهم عندها خلافاً لمحمد كما في الكافي والى انه لا ينبغي للامام ان ينفل بجميع  
 الباغوذ لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا ههنا هو الاولى فان فعل مع سرية جاز لجوار ان يكون  
 المصالح في ذلك كما في الاختيار والى انه لو عم ذلك بان يقول من قتل قتيلاً فكفى افقتله الامام  
 كان له النفل استحساناً عملاً بالعموم بخلاف القياس كما لو قال احد منكم فقتل اثنان كان النفل  
 لهما استحساناً لا قياساً كما في المحيط وغيره (كالسلب) جميعاً فلا يخمس الا ان يقول فللسلبه  
 يعني الخمس فانه يخمس وكذا لك ان جعل له الربع او النصف او الثلث مطلقاً لم يخمس الا ان  
 يقول فلله الربع بعد الخمس كما في الاختيار وغيره (و) مثل (نحوه) اي السلب كالخمرين  
 والاواني والثياب والاسير وغير ذلك والسلب بفتح تين بمعنى المسلوب اي ما ينزع

من الأنسان وغيره ( فهو مركبه ) أى المقتول ( وما عليهما ) أى المقتول ومركبه من  
الحجام والسرج والثياب والسلاح والحجرين وغيرهما بخلاف ما مع غلام أو مركب آخر  
من الأمتعة وغيرهما فإنه ليس بسلبه بل هو من جملة الغنائم فيقسم بينه وبين غيره

\* ( فصول ) \*

( يملك بعض الكفار ) ككفار الصين ( بعضا ) آخر منهم كالخطاء بالاستيلاء التام  
لأن العاصم هو الاسلام والذمية وفيه ايماء الى أن مجرد الاستيلاء حربى على حربى  
مثبت للملك كما قال بعض المشايخ واليه أشار محمد وقال بعضهم أنه مثبت بشرط  
اعتقاد كونه مثبتا للملك واليه أشار محمد أيضا وعنه فى النوادر أن الحربى لا يملك حربيا  
بالاستيلاء أصلا كما فى المحيط ( و ) يملك بعضهم ( أموالهم ) أى أموال بعض آخر منهم  
( و ) يملك كلهم ( أموالنا بالاستيلاء ) أى الغلبة ( والأحرار بدارهم ) للإيضاح  
فإن الاستيلاء لا يتحقق إلا بذلك ولذا لو أسر الترك امرأة من الروم فأسلمت قبل  
أن يدخلوها دارهم كانت حرة ثم إن أدخلوها فيها فهي رقيقة وإن أسلمت هناك كما فى المحيط  
وأطلق الدار مشير إلى أنه لا يشترط الأحرار بدار المالك حتى أنه لو استولى كفار الترك  
والهند على الروم وأحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كما فى الخلاصة  
( لا ) يملكون بالاستيلاء التام ( حرنا وأتباعه ) من المكاتب والمدبر وأما الولد لأن الأصل  
هو الحرية ويسترق للاستنكاف عن طاعته تعالى ( وعبدنا الأبق ) القن الخارج منا  
اليهم فاخته المالك بلاشئ عالان يقسم فإن الإمام حينئذ يعطى قيمته من بيت المال  
ومن أعنته وأما عبدها فيملكونه والصحيح هو الأول كما فى المضمرات وفيه أشعار بأنه  
أن أخذوه من دارنا ملكوه وذابلا خلاف لتحقق الاستيلاء وحكم الأمة كذلك إلا أنه  
لم يذكره للاشتراك وفيه إشارة إلى أنهم يملكون عبدا بالشراء لكن يجبر على بيعه إذا  
كان مسلما كما سيشرح اليه ( ونملك ) نحن ( بها ) أى بالاستيلاء والأحرار ( حرهم ) للاستيلاء  
على مباح فلواهدى ملك من أهل الحرب إلى مسلم هدية من أحرارهم ملكه إلا إذا كان  
قراية له ولو دخل دارهم مسلم بأمان ثم اشترى من أحدهم ابنه ثم أخرجه إلى دارنا قهرا  
ملكه وأكثر المشايخ على أنه لا يملكونهم فى دارهم وهو الصحيح وعن محمد أنه يملك حتى  
لا يجبر على الرد وعن أبي يوسف يجبر وقال الكرخى أن كانوا يرون جواز البيع فالبيع جائز  
والأفلا كما فى الصحيح وفيه أشعار بأن الكفار فى دارهم أحرار وليس كذلك فإنهم أرقاء فيها  
وإن لم يكن ملك لأحد عليهم على ما فى عتاق المستصفى وغيره ( و ) نملك بهما ( ما هو  
ملكهم ) للاستيلاء على مباح بلا عصة وهذا أى كوننا المسلمين لحرهم ومالهم بالاستيلاء

قد علم مما سبق (ومن وجد من ماله) في يد الغانمين بعد الاستيلاء (أخذه بلا شيء) لم يقسم (بين الغانمين) وبالقيمة (أي قيمة يوم أخذ الغانم) (أن قسم) أن شاء وهذا إذا لم يتصرف الغانم فيه فلو باع أخذه بالثمن في ظاهر الأصول وعن محمد بن نقض البيع وأخذ القيمة كما في الفخام وأضاعف المال للعهد أي المال الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا حربي بأمان وسرق من مسلم طعاما أو متاعا وأخرجه إلى دارهم ثم اشتراه مسلم وأخرجه إلى دارنا أخذه بلا شيء وكذا الواجب عبد اليهم ثم اشتراه مسلم كما في المحيط وغيره وفي قوله بالقيمة أشعار بأنه لو كان المال مثالي لم يأخذه بها بعد القسمة لأنه غير مفيد وتباعد في الهداية (و) أخذه (بالثمن أن شره منهم) أي من الكفار (تاجر) بالثمن ثم أخرجه إلينا ولو اشتراه بالعرض أخذ بقيمة العرض كما في الكافي وفي قوله أخذه إشارة إلى أنه إذا مات المالك لأسبيل لو أرتبه لأن الخیار لم يورث وهذا كله إذا استولوا على المالك القديم فلو استولوا على التاجر ثم اشتراه ثانيا أخذه بالثمنين ولو وهبوه فبالثمن والقيمة جميعا كما في المحيط وغيره (وعبد لهم) أي لأهل الحرب (أسلم ثم فجاءنا) أي جاء دارنا وعسكرنا (وأظهرنا) أي غلبنا (عليهم عتق) العبد في الصورتين لأنه استولى على نفسه وأحرر بدارنا وهذا إذا جاءنا من الرعاة فلو جاءنا بأمان باعه الإمام ووقف ثمنه لولاه وفيه أشعار بأن مولاه يكون كافرا في دارهم فلو جاءنا مسلما ثم جاء عبده مسلما أو كافرا كان عبدا له كما في المحيط وبأن الكفار لو استولوا على دارنا فأسر حربي عبدا مسلما لمسلم ثم كاتبه أو دبره ثم ظهرنا عليهم فإنه عتق كما في قاضيخان (كعبد مسلم) أو ذمي (شراه كافر مستأمن هنا) أي في دارنا (وأدخله) في (دارهم) فإنه عتق عنه خلافا لهما وفيه إشارة إلى أنه لو باعه الحربي من تاجرنا وأظهرنا عليهم كان حرا عنده وقتنا عندهما كما في المحيط (ولا يتعرض تاجرنا ثم لثمنهم وماله) لأنه دخل بأمان فالتعرض عند (الأخذ) ملكهم ماله أو (أخذ) (غيره بعامة) أي المالك فإنه يتعرض تاجرنا لهم لأنهم نقضوا العهد وفي قيد التاجر إشارة إلى أنه يباح التعرض بدو الأسير وأن أطلقوه طوعا كما في الهداية (وما أخرجه) التاجر من دارهم بطريق التعرض بدو (ملكه) بالاستيلاء (ملكه أراما) لأنه حصل بالغدر حتى لو كانت جارية كره وطئها للمشتري كما للبائع بخلاف ما إذا اشترى شراء فاسدا فإنه لا يكره وطئها إلا للبائع (فيمتدق به) لأنه ملك غيب سبيل ذلك (ولا يمكن) من التمكن (حربي) من الإقامة (هنا) أي في دارنا (سنة) لضرر الإطلاع علينا (وقيل) أي قال الإمام (له) أي للحربي (أن أقمت هنا سنة تضع عليك الجزية) أي المال الذي يوضع على الذمي وهي فعلة من الجزاء كأنها هربت وكفت عن قتله ويسمى بالخروج وخروج الرأس وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع وما وقع عن بعض المخالفين أن

في ذلك تقرير الكافر على اعظم الجرائم وهو الكفر فمردود بانة دعوة الى الاسلام باحسن  
الحيات وهو ان يسكن بين المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال  
( فان اقام ) هنا ( سنة ) وقيل له ذلك ( فهو ذمي ) وفيه اشارة الى اشتراط القبول  
والمدة لصيرورته ذميا كما دل عليه كلام الكافي وغيره لسكن في كلام المبسوط دلالة على  
انه صار ذميا بمجرد اقامته سنة وفي قاضيخان انه يضرب مدة على قدر ما يرى والى  
ان الحربي المستامن لم يصير ذميا بنفس تزوج الذمية كما في بعض نسخ الهداية فيقول باب  
النكاح وما ظن انه يصير ذميا كما في بعض نسخ الهداية فسهولانه من سهو الناسخين  
كما في النهاية وغيره والحريمة الكتابية المستامنة تصير ذمية بنفس تزوج الذمي كما في  
عمدة السكت ثم اشار الى بعض احكامه فقال ( لا يترك ) الذمي ( ان يرجع الى دراهم بعد  
ما اقام سنة وما كان الجزية على ضرب من اشارة الى الاول منها فقال ( ولا يتغير جزية وضعت  
بصاح ) لان في التغير ترك الوفاء بالعهد فلا يتعدى بالتغير كما لا يتغير ما وضع على بني  
تغلب من المضاعفة وعلى بني نجران من الحال فلو ولد من جارية بينهما ولد فادعياه معا  
وكبر الولد فهو بينهما فيؤخذ منه نصفا من هذا ونصفا من ذلك كما في السراجية وكذا  
لومات الابوان معا اما اذا مات احدهما فيؤخذ منه مثل جزية الآخر كما في النظم  
ثم اشار الى الضرب الثاني فقال ( واذا غلبوا ) على صيغة المجهول كقوله ( واقرؤا  
على املاكهم توضع على كتاب ) يهودى او نصراني او صابى فانه اخذ الدين من  
التوراة والانجيل جميعا عند بعض المشايخ ومن التوراة والزبور عند آخرين ولا توضع  
على صابى عند هؤلاء لانه ليس من اهل الكتاب كما في قاضيخان ( و ) على ( مجوسى )  
لانهم في حكم اهل الكتاب الا في المناكحة واكل الذبيحة ( ووثنى ) اي عابدوثن وهو ماله  
صورة كصورة الادمى معمولة من جواهر الارض او الحجارة او الخشب والصنم صورة  
بلاهة كما قال ابن الاثير ( عجمى ) هو خلاف العربي وان كان فصيحاً بخلاف  
الاعجمى فانه الذي في لسانه عدم افصاح بالعربية وان كان عربيا كما في المغرب وفيه  
اشعار بان يوضع الجزية على العربي والعجمى من الكتابى والمجوسى وفي الاكتفاء  
اشارة الى انه لا توضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافرا الكن يباح قتل اذا ظهر بدعته  
ولم يرجع عن ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الاباحية والشيعية والقرامطة  
والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذ والظهار تقبل وان  
تاب بعدهما لا تقبل كما هو قيل قول ابي خزيمة كما في التمهيد السالمى وقال الكرخى  
وغيره ان المبتدع الغير الداعى كالكتابى ان لم تكن بدعته كفر او الا فيقتل كالارتد وقيل  
انه كما نفى زمانه صلعم كذا في الجواهر ( ظهر غناه ) اي غنى ذلك الفرق الثلاث في اكثر

السنة وكذا في المتوسط والفقر كما في المضمرات ( لكل سنة ثمانية وأربعون درهما )  
يوضع ( على المتوسط ) منهم ( نصفها ) أي أربعة وعشرون ( وعلى فقير ) منهم  
( يكسب ربعها ) أي اثني عشر والاحسن أن يقال وتوسطه نصفها وقره ربعها وغيره  
إشارة إلى أن الفقير هو الذي يعيش بكسب يده في كل يوم فلو فضل عن قوته وقوت  
عيله أخذ منه الربع والافلا وإلى أن غيره من لاهاجة له إلى الكسب المتفقة في الحال  
والفرق أن المتوسط يحتاج إلى الكسب في بعض الأوقات بخلاف الغني وهذا قول عيسى  
بن إبان كما في المحيط وقيل الفقير المحترف والمتوسط من له مال ويعمل بنفسه والغني  
من له مال يعمل بأعوانه وقيل الفقير من له أقل من مائتي درهم والمتوسط من له الزائد عليه  
إلى أربع مائة والغني من له الزائد عليها وقيل الفقير المكتسب والمتوسط من له نصاب والغني  
من له عشرة آلاف درهم وقيل الفقير من له أقل من النصاب والمتوسط من له الزائد عليه  
إلى عشرة آلاف والغني من له الزائد عليها كما في النظم والصحيح في معرفة هؤلاء عرف  
كل بلد هو فيه فمن عد الناس فقيرا أو متوسطا أو غنيا في تلك البلدة فهو كذلك  
كما في الكرماني وهو المختار كما في الاختيار ( لا ) توضع ( على وثني عربي ) منسوب إلى عرب  
اسم جمع لهذه الطائفة اقاموا بالبادية والمدن فيشمل الأعراب ( فان ظهر عليه )  
أي غلب المسلمون على هذه الوثني ( طفله وعرسه ) أي الطفل والمرأة من هذه  
الطائفة ( في ) كشيء ما أخذه من أموال الكفار سواء كان غنمية أو جزية أو مال صالح  
أو خراجا ( ولا مرتد ) عطف على وثني فيكون مقيدا بما بعده كما هو الأصل فالعني  
لا توضع على مرتد فان ظهر عليه طفله وعرسه فيء كما في عامة المتدولات فمن الظن  
أن الوجه تأخير القيد ويدخل فيه الزنديق أي الماخذ المبطن للكفر أن كان في الأصل  
مسلمًا أو لا توضع عليه الجزية كما في التجنيس وقال بعضهم أن الماخذ إذا ظهر النسخ بقول  
إمام الوقت فكالمرتد وإن لم يظهره فكالباغي وقال بعضهم أنه مطلقا كالمرتد وقال  
بعضهم أنه كالباغي ولا خلاف في وجوب القتال معه ولا يستتاب عنه لأن وضع اللفظ  
لا يمتدده ولنا قال أبو حنيفة أقتلوا الزنديق وإن قال تبت وأما أمواله وذريته ففني  
أهل الإسلام وتماه في الجواهر ( فلا يقبل منهما ) أي من ذلك الوثني والمرتد ( إلا الإسلام  
أو السيف ) أما العرب فلا نهم بالغوا في إيدائهم صلى الله عليه وسلم وأما المرتد فلا نة كفر بعد  
إطلاعه على محاسن الإسلام ولا يخفى أنه لو اكتفى به وترك قوله ولا على وثني ولا مرتد  
لكن أخضر ( ولا على رهاب ) أي عابد من النصاري ( لا يخالط ) الناس أي يعتزل عنهم  
ويتردد في الدنيا بترك ملاذها ويتعمد المشاق حتى أن منهم من يخشى نفسه ويضع  
سلسلته في عنقه وغير ذلك من أنواع التعذيب وعن أبي حنيفة أنه توضع عليه الجزية إذا قدر

على العمل وهو قول أبي يوسف كما في الكافي لكن في قاضي خاں انه يوضع الجزية على الرهايين  
والقسيسين في ظاهر الرواية وعن محمد انها لا توضع وفي المحيط توضع عليهما عنده  
لا عندهما (وصبي) ومجنون ومعتوه ( وامرأة ) غير امرأتين بنى تغلب فانها توضع عليهما  
والشيخ الغفقي في حكم المرأة ( ومملوك ) فثنا كل او مدبرا او مكاتبا او ام ولد او امة  
( واعشى وزمن ) اى من طال مرضه ومفلوج والاصل فيه ان الجزية لا سقط القتل فمن  
لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهو علاء لا يجب قتلهم فلا جزية عليهم الا اذا كانوا  
ذوى رأى او مال يعينون به فانهم واجبة الجزية كما في الاختيار وفيه اشعار بانها لا توضع  
على مقطوع اليد والرجل كما في التنقيح ( وفقر لا يكسب ) اى لا يقدر على تحصيل الدرهم  
او الدينار ولو بالسوءال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية واعلم انه لو ادرك الصبي  
وافاق المجنون وعنتى العبد وبرى المريض قبل ان يضع الامام الجزية على اهل الذمة  
اى في اول السنة وضع عليهم جزية هذه السنة وبعد وضع الجزية لا يضع عليهم حتى  
يمضى هذه السنة كما في الاختيار ( وتسقط ) الجزية لبعضا او كلا ( بالموت ) على الكفر فلا  
تؤخذ من تركته كما يسقط الباقي من جزية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فقيرا او مريضا  
نصف سنة او اكثر كما في المحيط (و) تسقط بسبب ( الاسلام ) ايضا ( وتداخل ) الجزية  
بحدث احدين التائين فانه معطوف على تسقط ( بالتكرر ) اى تكرر الحول ولو وصرا  
على الكفر فان مضى حول او اكثر بلا اخذ الجزية لا تؤخذ لما مضى عنده لانها عقوبة  
فتتداخل وتؤخذ عند هذا لان الامتداد يوجب السبب وتجب في اول السنة عند هذا لانها  
جزاء القتل وبعبق الذمة سقط الاميل فوجب خلفه في الحال الا انه يخاطب باداء الكل  
عنده في آخر الحول تخفيفا وباداء عسقط شهرين عند أبي يوسف في اخرها وقسط شهر  
عند محمد في اخره كما في المحيط ويجوز تعجيل الجزية سنة او اكثر وينبغي ان تؤخذ على  
وصف الذل فيكون الاخذ قاعدا والذمى قائما ويؤخذ بتلبيته وبهذه هزاوي قال اعط  
الجزية يا عبد والله ولو بعثها اليه على يد نائب لم يؤخذ منه على الاصح فيمكن ان يأتى  
به بنفسه لانها عقوبة وتؤخذ عند هذا يجوز النيابة لانها للرجل بتتقيص المال كما في الاختيار  
وغيره ( ولا يحدث ) الكتلي ( يمعقولا كنيسة ) ولا يحدث المجوسى بيت نار ( في دارنا )  
اى دار المسلمين عن عمر رضى الله عنه اى يمنع من احداثها في البلاد المفتوحة من خراسان  
وغيرها كما في قاضي خاں والبار شاملة للامصار والقرى والقضاء الا انه يحدث في الامصار  
في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة ومحمد انه لا يحدث في القرى ايضا لان فيه اعلان  
الكفر كما في المحيط وقيل لا يمنع عن ذلك في قرى لا يقيم فيها الجمعة والحد ودونها  
في قرى اكثر هامة واما في القرى المسلمين فلا يجوز وهذا في ارض العجم واما في العرب

فيمنع عن ذلك في القرى والامصار كما في الاختيار وفي كلامه اشارة الى انه لا تهدم القديمة  
 من ذلك لاني القرى ولا في السواد ولا في الامصار وذكر محمد في العشر والخراج انها تهدم  
 في امصار المسلمين وفي الاجارات انها لا تهدم فيها وهو الاصح عند الحلواني كما في قاضيخان  
 وهذا كله في دارنا الفتحية واما في الصحابة فتهدم في المواضع كلها في جميع الروايات  
 كما في التمهة والبيعة بالسكسر معبد النصراني واليهود وكثلك الكنيسة الا انه غالب البيعة  
 على معبد النصراني والكنيسة على اليهود وهما معا كليسوا كنشت كما في موضعين  
 من النهاية ويحتمل ان يكونا عريبيين فالبيعة من البيع كالمجلسة لانها نوع بيع على نحو  
 قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الاية والكنيسة من الكنس بمعنى الاستتار  
 فعيلة بمعنى الفاعل والتاء للنقل لان العابد فيها استتر عن الناس ولا يخاططهم (ولهم  
 اعادة) البناء (المنهدم) من البيعة والكنيسة ولا يخلو ظاهره عن ايماء الى انهم  
 يبنونها في الموضع القديم على قدر البناء الاول فلم يكن لهم ان يحولوا الى موضع آخر  
 ومنعوا عن الزيادة على الاول كما في قاضيخان واكتفاؤه ايماء الى انهم منعوا عن اظهار  
 الفواش والزنا والهرامير والطناير والغناء وكل هو محرم لان هذه الاشياء عكائر في جميع  
 الاديان ولا يمكنون من اظهار بيع الخمر والخنزير كما في الاختيار (وميز التمي) أي  
 وجب تميزه عن المسلم لانه وجب تعظيم المسلم وتحقير التمي كما في الاختيار (في زيّه)  
 أي لباسه فلا يلبس ما يخص باهل الدين والعلم كالرداء والعمامة بل قميصا خشنا  
 من السكر باس جيبه على صدره كالنساء كما في المحيط (و) ميز في (مركبه وسرجه)  
 أي سرج مركبه بخنق المضافي والا يلزم انتشار الضمير (وسلاحه فلا يركب)  
 التمي (خيلا) لان ركوبه عز ولا جملا لانه جمال الحاجة كاستعانة الامام بهم في الذب  
 عن المسلمين وفيه اشارة الى انه لا يمنع عن ركوب الحمار لان ركوبه ذل ولا البقل لانه  
 نتيجة الحمار والبرخون كالحمار وقالوا الاولى ان لا يركبوا الا للضرورة كالمرض واذا ركبوا  
 فلم ينزلوا في مجامع المسلمين كما في التمر تاشي (ولا يعمل بسلاح) أي لا يستعمله ولا يحمل  
 فان فيه عزة (ويظهر) التمي بالنشد فوق ثيابه (الكستيج) بضم الكاف وبالجم  
 وهو ما يشد على وسطه من علامة بهايمة تميز عن المسلم وينبغي ان لا يكون رقيقا بحيث  
 لا يقع عليه البصر الا بدقيق النظر وان يكون من الصوف او الشعر وان لا يجعل له  
 حلقة يشده كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين والشمال كما في المحيط وكستيج  
 النصراني فلنسوة سودا عن اللهبوز نار من صوف يجعل ذلك يحيط غليظ مشدود على  
 وسطه واما العمامة والزنا من الابريسم فزينة تمنع عنه كما في قاضيخان (ويركب على  
 سرج كالكافي) في الهيئة فيكون قربوس سرجه مثل مقدم الاكاف وقال بعض



المشايخ يكون على مقدّمه شىء من الخشب كالرمانة والاول اصح لانه اوفق لرؤية الجميع  
 كما فى المحيط ( وميزت نساؤهم ) عن نساء المسلمين ( فى الطريق والحمام ) فيمشين فى  
 ناحية الطريق والمسلمات فى وسطه ويجعلن ازارهن مخالفة لآزار المسلمين ( ويعلم ) اى  
 يجعل علامة ( على دورهم لئلا يستغفر ) اى السائل ( لهم ) عند اعطائهم كما هو العادة  
 وظاهر الكلام مشعر بان لا يكتفى بعلامة بل بعلامتين وثلاث وفيه اختلاف وقال  
 بعضهم انه يكتفى بعلامة واحدة اما على الرأس كالقلنسوة الطويلة المضروبة واما  
 على الوسط كالسجاج واما على الرجل كنعل يخالفنا وقال بعضهم لابد من ثلاث لان  
 التمييز لا يحصل بواحدة لاحالة وقال بعضهم ان النصرانى يكتفى بعلامة واليهودى  
 بعلامتين والمجوسى بثلاث والاحسن ان يكتفى الكل بثلاث كما قال شيخ الاسلام وذكر  
 الحاكم ان كان الدار صاحبة اكتفى بعلامة وان كانت فتحية فلا بد من الثلاث كما فى المحيط  
 والمقصود التمييز على وجه لا يخلو عن معنى التعظيم والى هذا فيمكن فى كل بلدة بما تعارفه  
 اهلها من العلامة وتماهه فى متفرقات وصايا التمرقاشى ( ومصرف الخراج والجزية  
 لا العشر كما فى المشاهير الا فى النظم وقاضى خان ( و ) مصرف ( ما اخذ منهم ) اى من  
 الكفار سواء كانوا من اهل الذمة او اهل الحرب ( بل الحرب ) كهديتهم الى الامام وصداقة  
 بنى تغلب وحلل بنى فجران وعشر المستأمن ونصف عشر الغنى ( مصالحنا ) خبر  
 المبتدأ جمع مصلحة بفتح الميم واللام وهى ما يعود نفعه الى الاسلام والمسلمين ( كسب  
 الثغر ) اى مثل جماعة من المجاهدين الذين يحفظون موضع المخافة الفاصل بين دار  
 الاسلام ودار الحرب فسد الثغر حفظ موضع ليس وراءه اسلام وفى الاصل السند بالضم  
 والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كل غلة او بالفتح ما كان صنعة والثغر بالفتح وسكون الغين  
 المعجمة موضع المخافة من فروج البلدان كما فى القاموس وفيه اشعار بان يصر فى الى  
 جماعة يحفظون الطريق فى دار الاسلام عن اللصوص ( و ) مثل ( بناء ) مسجد  
 وحوض ورباط ( و ) جسر ( بالكسر والفتح القنطرة كما فى المقاييس وهى ما بنى على  
 الماء للعبور والجسر ما يعبر به النهر وغيره مبنيا كان او غيره كما فى المغرب وغيره وهذا بناء  
 على اضافة بناء معر مع على ما ذكره الحص من انه ما يتخذ من نحو الخشب فيرفع والقنطرة  
 ما يتخذ من نحو الاجر فلا يرفع وهذا موافق لما فى شرح قاضى خان وينحل فيه كرتى  
 انهار عظام غير مملوك كالنيل والجيحون ( ورزق ) اى نصيب ( العلماء ) وما يكتفى  
 للمفسرين والمحدثين والمفتين لا غير كما فى الكبرى والخزانة وغيرهما فالام للعهد والرزق  
 بالكسر اسم من رزق بالفتح ما ينتفع به كما فى القاموس وقال الراغب الرزق يقال للعطاء  
 الجارى دنيويا كان او دينيا وللنصيب ولما يصل الى الخوف ويتعنى به وتماهه يأتى

في العاقلة (والعمال) بالضم والتشديد جمع العامل وهو الذي يتولى امورا رجل في مال وملاكمه  
 وعمله كما قال ابن الاثير فيمن دخل فيه المذكر والواضع بحق وعلم كما في المنية وكذا الوالي  
 وطالب العلم والمجتسب والقاضي والمفتي والمعلم بلاجر كما في المضمونات وذكر في النظم  
 وقاضي خان ان الفقيه والعلوي والمعلم والقاضي والامام والمؤذن من اهل الخراج عند  
 الفضلي واصحابه وليسوا منهم عند غيرهم ( والمقاتلة ) اي المجاهدين في سبيل الله  
 فالتأنيث باعتبار الجماعة ولا شك انهم كالعلماء داخله في العمال فالتخصيص للشرى  
 ( وذريتهم ) اي اولاد العلماء والعمال والمقاتلة لانه لو لم يصرف اليهم لاحتجوا الى  
 الاكتساب لهم فلا يتفرغون الى اعمال المساهمين والمقاتلة وان كانت اقرب الان جمعية  
 الضمير ياتي عنه ظاهرا والاحسن تقديمه لانه يصرف اليهم ولا كما في الظهيرية وفي الكافي  
 اشعار بان يصرف الى غيرهم كاعوان العمال وفي الرزق اشعار بانه لا يحل لهم منها الا مقدار  
 ما يكفيهم فان قصر السلطان في ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم الظلم كما في شرح الطحاوي  
 والاطلاق مشعر بجواز الصرف اليهم وان كانوا اغنياء وليس كذلك فانه ليس  
 للاغنياء نصيب من بيت المال الا القاضي والغازي ومعلم القرآن والفقه كما في التجنيس  
 ولما فرغ عن بيان احكام الحرب والتمني شرع في الامر بتدقيقه الى الاعلى فقال ( ومن  
 ارتد ) اي ترك ملة الاسلام ( و ) نعوذ ( العياذ بالله ) فهو مفعول مطلق مكسور  
 العين ( عرض ) كل يوم ( عليه الاسلام ) وان تكرر منه ذلك وفي النوادر عن اصحابنا  
 انه اذا تكرر منه ضرب بضر بامير حاتم هبس الى ان يظهر توبته وخشوعه وانما قال عرض  
 وهو مستحب لهاسيأتي على انه قد كثر مثله في كلامهم منها ما في المحيط انه لا بد من  
 عرض الاسلام عليه ثم قال وهو مستحب غير واجب لانه يبلغه الدعوة وفيه ايماء الى ان  
 اليهود اذا تنصروا بالعكس لم يجبر على الاسلام كما اذا تمجس احد منها فان الكفر كله ملة  
 واحدة كما في الحقائق وغيره ( وكشف شبهته ) التي عرضت له في الاسلام ( فان استمهل )  
 بعد العرض للتفكر ( حبس ) المر تد ( ثلاثة ايام ) لانها مدة بلاء القدر وفيه اشعار  
 بانه لو ابي عن الاسلام بعد العرض ولم يستمهل قتل في الحال في ظاهر الرواية وعن الشيخين  
 يستحب ان يمهل بلا استمهال لرجاء الاسلام وقال علي رضي الله عنه لان يهني الله بك  
 رجلا واحد اخير من ان يقتل ما بين المشرق والمغرب كما في الصغرماني ( فان تاب )  
 يعني الايمان بكلمة الشهادة ( فيها ) فبالحصول المحيطة ونعمت وانما لم يذكر الكاهن وقد ذكر  
 في المبسوط والايضاح وغيرهما لان ذلك ظاهر معلوم ( والا ) يتب عنه ( قتل ) وجوبا  
 لتركة الاسلام كما في حديث البخاري وفيه اشعار بانه لو عاب نبيا من الانبياء عليهم  
 الصلوة والسلام قبل توبته كما في شرح الطحاوي وغيره لكن في شفاء القاضي عن

صحابنا وغيرهم من المذاهب الحقّة ان توبته لم تقبل وقتل بالاجماع (وهي) اى التوبة  
 (بالتبري) والانفصال (عن كل دين سوى الاسلام) لانه لا دين له حتى يكفى بالتبري  
 عنه وفيه اشعار بانّه لو قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله لصار مسلما كما في الروضة  
 وغيره ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم انه الاسلام على ما قال الشيخ الاسلام  
 الجليل ويشترط معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم دون معرفة اسم ابيه وجده على ما قال عيين  
 الاثمة كما في النية (او) بالتبري (عما انتقل اليه) من الاديان تبريا حقيقيا كما قال  
 الكتاني لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن ديني او حكما كما انكر رده فانه رجوع  
 منه الى الاسلام كما في التوبة وفيه اشعار بانّه لو تكلم بما هو كفر ثم اتى بكلمة الشهادة على وجه  
 العادة بلار جوع عما قال لم يرتفع كفره وهو المختار كما في الظهيرية وغيره (وقته) اى  
 المرتد (قبل العرض) اى عرض الاسلام عليه (ترك فدي) كما مر (بلاضمان) ودية  
 على القاتل لان الارتداد يباح القتل (ويزول ملكه) اى المرتد بالردة (عن ماله) زوالا  
 (موقوفا) الى ان يتبين حاله لانه ميت حكما والهوت يزول الملك عن الحي وهذا عنده  
 وهو الصحيح كما في المضمرات واما عندهما فلا يزول لانه يمكن محتاج (فان اسلم عاد)  
 ملكه اليه كما كل لانه صار كالحي ولو احياه الله ميتا كن الحكم كذلك الا انه خلاف المعتاد كما  
 في الكرماني (وان مات او قتل او لحق بدارهم وحكم به) اى حكم القاضي بالحقاق  
 (عق من بصره) عن ثلث ماله (وام ولدته) عن كله (ومل دين) مؤجل (عليه) فلزم  
 اذاؤه في الحال (وكسب اسلامه) اى ما حصل من سعيه حال كونه مسلما (لوارثه المسلم)  
 اى لمسلم كان وارثا له وقت موته حقيقة او حكما سواء كان موجودا وقت الردة او لا كما اذا  
 علم بعد ما من امة مسلمة على ما قال ابو روى محمد عن ابى حنيفة او وارثا له وقت  
 الردة وان لم يبق الى وقت موته ولا يبطل استحقاقه بالهوت فان وارثه يخافه على ما روى  
 ابو يوسف عنه او وارثا له وقت رده وبقي الى وقت موته فمن حدث بعد ذلك لا يرث  
 على ما روى الحسن عنه وهو الاصح كما في الكرماني وغيره فلعل اختيار الرواية الاولى  
 لاتفاق الصحابين (وكسب رده في) للمسلمين فيوضع في بيت المال عنده واما عندهما  
 فلوارثه المسلم لان ملكه لا يزول والكلام لا يتخلو عن اشعار بان الاحكام الثلاثة يتحقق  
 بمجرد الحكم بالحقاق ولا يتوقف على قضاء القاضي الا ان محمد اقدم نص ان القاضي  
 يحكم بالعقوب ويجعل الدين حالا ويقسم المال بين الورثة وما ذكره من الحكم بالحقاق  
 قول عامة المشايخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي بالحقاق وانما اشترط قضاءه  
 بشيء من اهلكم الهوتى عنده واما عند ابى يوسف فهو للوارث وقت القضاء  
 والحقاق وعند محمد فله وقت الحقاق وتماه في المحيط (وقضى دين كل حال) من

حالتي الاسلام والردة ( من كسب تلك ) الحال ففقد في حال الاسلام من كسب  
 الاسلام وما في حال الردة من كسبها على ما روي زفر عنه واما على ما روي ابو يوسف  
 عنه فقد قضى من كسبه فلان لم ينف فممن كسبها وروي الحسن عنه عكسه فان كسبه  
 حق الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافعن كسبها  
 واما عند ما فقد يقضى ديونه من كسبها فليس له كسبها وهذا اذا كان له كسبها والافقضى  
 مما كان بلا خلاف كما في المحيط ( وبطل نكاحه ) اي لم يعتن نكاح المرتد في حال الردة  
 بلا خلاف ولو كانت الزوجة ذمية لان النكاح يعتمد الهبة المتقررة وفيه اشعار بان نكاح  
 المرتد باطل وذكر في الظهيرية لم يبين في الكتاب ان نكاحها باطل او فاسد ( و ) كذا  
 ( ذبحه ) حقيقة او حكمها كما اذا صاد بالكتاب او الرمي مثلاً وترك المسئلتين اولى لانهما مبنيان  
 في النكاح والذباح ( وصح طلاقه ) بلا خلاف كطلاق واقع بعد فرقة لا ترى انه صح الطلاق  
 المرجعي بعد المأثن في العدة على انه يجوز ان لا يقع الفرقة كما اذا ارتد امعان الطلاق  
 غير مفتقر الى تمام الولاية كما في النهاية ( و ) كذا ( استملاه ) كما اذا جائت امته بولي فاعاد  
 دعاه فانه ثبت نسبه منه وصارت الامة ام ولي له لانه لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول الهبة  
 وتسليم الشفيع والحجر على عبد ما دون كما في الاختيار ( ويوقى بيعه ) وان لم يكن فيه خيار  
 ( ومعاملاته ) كاليامين والعنق واخويه والشراء والاجارة والرهن والهبة والوصية الا ان  
 المتبادر المعاملات الخمسة المشهورة الشاملة للنكاح الباطل والبيع ( ان اسلم نفذ وان مات  
 او قتل او لحق ) بدار الحرب ( وحكم به ) اي بالحق ( بطل ) ذلك التصرفات واطلاقه  
 مشير الى ان تصرف المرتد يتوقف في الكسبيين جميعاً وهو الصحيح كما قال السرخسي  
 وقال بعض المشايخ ان تصرفها في كسب الردة نافذ في ظاهر الرواية وموقوف في رواية  
 الحسن والاول اصح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله عند ابي حنيفة واما عند ما فتصرفاته  
 نافذة في الكسبيين الا انه عند ابي يوسف كالصحيح فيعتبر من كل ماله وعند محمد الميرض  
 فيعتبر من ثلثه والخلاف بينهم في تصرفات وقعت قبل الحق واما بعد قبل الحكم  
 فهي موقوفة بالاجماع كولايته على اولاده الصغار كذا في المحيط ( فان جاء ) الى دار  
 الاسلام بعد الحق ( مسلماً قبل حكم ) بالحاقه ( فكانه لم يرتد ) اصلاً وكان مسلماً دائماً  
 فلم يعتق مدبره وام ولده ولم يحل ما امله من دينه وضمن الوارث ما ائلف عند العامة  
 وفيه اشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بلا قضاء ورضاء من الوارث كما في المحيط  
 والى انه لا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار  
 كالحدود سوى حد الشرب كما في شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالبون به مثل الصلاة  
 والصوم والزكاة والنذر وال كفارة فيقضى اذا اسلم على ما قال شمس الاثمة لان تركها

معصية والمعصية بالردة لا ترتفع كما في قاضيخان وغيره وعن أبي حنيفة لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء كما في التتمة واللم وذكر في التمر تاشي انه يسقط عند العامة ما وقع حالة الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين ففي هذه الأقوال دلالة قاطعة على انه لم يثبت عن أبي حنيفة في ذلك شيء فقد رد ما جترأ التفتازاني في شرح الكشاف من الطعن على امام المسلمين وقال انه في غاية الضعف ما احتج أبو حنيفة بقوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) على ان من عصي طول العمر ثم ارتد ثم اسلم لم يبق عليه ذنب لان المراد الكفر الاصل على انه لو سلم ثبت ما ذكره عن أبي حنيفة لان سلم ان المراد الكفر الاصل فان وضع الفعل للتحديد فالمعنى والله اعلم للذين حدث منهم الكفر كقوله تعالى (ولا تتركوا الى الذين ظلموا) فان المعنى الذين وجه منهم الظلم على ما ذكره الزمخشري وغيره ويستثنى مما ذكر قضية الحج فانه لو حج ثم ارتد ثم اسلم وجب عليه اعادته ان وجد شرطه كما في شرح الطحاوي وغيره (وان جاء) من دار الحرب (بعده) أي بعد الحكم به (وماله) موجود (مع ورثته اخذه) اذ الوارث غلب وبطل حكمه بوجود الاصل وفيه رمز الى انه لا يعود الى ملكه ويستمرط فيه القضاء او الرضاء فان الوارث ملكه بالموت والقربة وهي باقية بالعود والى انه لا يضمن الوارث ما تلفه وليس له على المعتق سبيل سكن لو كاتب ابنه عبد اله فادى بدل الكتابة كانت على حالها بعد العود كما لو دبره ابنه كما في المحيط (ولا تقتل مرتدة) حرة كانت او امدة عند هوا عند أبي يوسف انها تقتل كما في النظم ثم ان ابنت تجبر عليه (وتجس) وتطعم كل يوم لقمة وشرية وتمنع من سائر النافع (حتى تسلم) أو تهوت وعن أبي حنيفة ان المرأة تخرج كل يوم وتضرب تسعة وثلاثين سوطا وعنه ان الامة تجس في منزل المولى وتؤدب بالحرمة وتستخدم حتى تسلم كما في المحيط (وصح تصرفها) في مالها كالبيع والهبة وغيرها فان اسلمت في دارنا والافان ماتت ولحققت بدارهم فالتصر في باطل عنده صحيح عند هوا وفي التتمة ان كان تصرفا صح من المسلم صح منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح ممن انتحلت اليه من الملة كاليهود صح عند هوا وكذا عنده وعند بعض المشايخ ولم يصح عند آخرين لانها في حكم المسلمين بسبب الجبر على الاسلام الا يرى انها لا تنصرف في الخمر (وكسبها) أي كسب اسلامها وردتها (لوارثها) الا انه لا ميراث لزوجها لانها بانث بالردة ولم تكن مشرقة على الهلاك حتى تكون قارة فيميرث وفي النظم انه يرث منها عندنا استحسانا اذا ماتت قبل العدة ولا يرث عند زفر قياسا لو ترث المرتدة من المرتد بلا خلاف (وصح) عند الطرفين (ارتداد صبي) بان اسلم بنفسه او بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ (يعقل) أي يفلم كلمة التوحيد وانه تعالى واحدا وان الاسلام سبب النجاة وان البيع خلاف

البشرى وحينئذ يحرم عليه امرأته ولا يبقى وارثا وانعكس الحكم عند أبي يوسف  
وفي رواية عنه وفيه إيماء إلى أنه لم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح رد المجنون والسكران  
ولم يشتهر عن أبي يوسف أن ارتداد السكران صحيح والخلاف في حق أحكام الدنيا  
وأما في الآخرة فلا خلاف في ذلك لأن العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف  
حكم الشرع والعقل كما في الأصول (و) صح (إسلامه) أي ترتب أحكامه من عصية  
النفس والمال وحل الذبح ونكاح المسلمة والارث من المسلم وغيرها على إقرار الصبي  
العاقل وتصديق جميع ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى وفيه إيماء إلى أن هذا  
الصبي غير مكلف بالإيمان وهو الصحيح وتامه في الأصول (ويجبر) ذلك الصبي  
(عليه) أي على الإسلام أن ارتد ويحبس ويضرب (ولا قتل) على ذلك الصبي  
(أن أبي) عن الإسلام لأنه كالمتردة ليس من أهل المحاربة ولما كان القتال مع الباغي  
فرض كفاية كالقتال مع المرتد عقبه به فقال (والبغاة) جمع باغى من البغى وهو التجاوز  
عن الحد وانما جمع في مقام الحد لأنه قاما يوجد واحد يكون له ذؤنة الخروج (قوم مسلمون)  
غير فاسقين هو المتبادر (خرجوا) بادعاء الأمانة كما في التمهيد (عن طاعة الإمام)  
أي الخليفة العدل كما في المحيط وغيره وهذا في زمانهم وأما في زماننا فالحكم للغلبة لأن الكل  
يظلمون الدنيا فلا يدرى العادل من الباغي كما في العماد وغيره وفيه رمز إلى أنهم  
يكونون أهل البغى وأن كان منعة الإمام أقل من منعتهم لأن المنعة لا تظهر في حق  
الشارع كما في الكشف وإلى أنه يشترط أن يكونوا ظانين أنهم على الحق والإمام على الباطل  
متمسكين بشبهة وأن كانت فاسدة لأنهم غير فاسقين بالاتفاق فإن لم يكن لهم شبهة  
في حكم المصوص وإلى أنه يشترط أن يكون الإمام والقوم مسلمين وإلى أنهم مرتكبون  
الكبيرة كما شرح التأويلات فإن طاعة الاسم فرض وإلى أن الإمام لا يطاع في معصية  
بالنص والاجماع كما في المحيط وإلى أنهم لا يخرجون لظلم الإمام بقرينة الإضافة فإن ظلمهم  
جاء لهم الخروج عليه إذا كانوا اثني عشر ألفا كلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم حينئذ بوعد  
صلى الله عليه وسلم فلو كانوا أقل من ذلك يسعون الخروج لعدم تيقن الغلبة  
كما في المصبرات (فيدعوهم) استحسننا (إلى العود) إلى الجماعة (ويكشف شبهتهم)  
لأنه أحوالهم (فإن تحيزوا) أي مالوا إلى حمز ومكان (مجمعين) من أفراد شتى  
(خل لنا) عند علمائنا (قتلهم بدأ) أي قبل أن يبدؤا بالقتال كما في كثير من الكتب  
لكن في شرح التأويلات وجب كسر منعتهم بلا سلاح أن أمكن والأفلا باس بالقتال  
بالسلاح وفي الكشف أن أم يعزمو على الخروج لا يتعرض لهم بالقتل والحبس ولا يجب  
على كل من له قوة القتال أن يقتلهم مع الإمام وفي القديري أن يبدؤا بالقتال قاتلهم

والأفلا (ويجهز) من الأجهاز (على جر يحجم) أي يتم قتل الحجر وح منهم إن كان له  
 فئة (ويشبع موليم) أي يذهب خلق من فرمده ويقتل (إن كان لهم فئة) أي جماعة  
 يلحقون بهم فإن لم يكن لهم فئة لا يجهز ولا يتبع وفيه اشعار بأنه لو أسر منهم لم يقتله  
 إن لم يكن له فئة والاقتله كما في المحيط وفيه إيحاء إلى وجوب الأجهاز وكذا قتل الأسير  
 كما في أصول فخر الإسلام لكن في المبسوط أنه لا بأس بهما (ولا يسبي ذريتهم)  
 وشيخهم وزمنهم وأعمامهم وأمرأتهم لأنهم لا يقتلون إذا كانوا مع الكفار  
 فهذا أولى كما في الاختيار وعلى هذا ينبغي أن يقتل ذراي ومال كما إذا كان مع  
 الكفار (ويحبس مالهم) بلا قسمة كما فعل على رضى الله عنه (إلى أن يتوبوا) فيرد  
 عليهم بعد كسر منعهم لأنهم مسلمون (ويستعمل) في الحرب (سلاحهم وخيلهم عند  
 الحاجة) فلو كان غير محتاج إليهما وضع السلاح عند سائر أموالهم وباع الخيل وحبس ثمنه  
 لاحتياجه إلى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال (وباع قتل) مورثه (عادلان  
 ادعى) ذلك الباغي (حقيقته يرثه) أي كونه على الحق إلى الآن يرث ذلك الباغي  
 من هذا العادل المقتول لأنه قتل من يقتل في رعيه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة  
 وقال أبو يوسف لا يرث لأنه قتل بغير حق وفيه إشارة إلى أنه لو ادعى بطلانه لم يرث  
 لأنه قتله بلا تأويل وإلى أنه لو قتل عادلا لم يجب شيء لأنه قتل بحق في رعيه وكذا  
 لو اتلف شيئا من أمواله كما في المحيط (كعكسه) بأن قتل عادل باغيا فإنه يرث لأنه  
 قتل بحق وفيه اشعار بأنه يحل للعادل قتل ذريتهم محرم منه إلا أنه لا يباشر  
 قتلها إلا دفعا لولاك نفسه ويحتمل في أمساكه ليقتل غيره (ولا يجب شيء)  
 من القصاص وغيره (بقتل باغ مثله) أي باغيا آخر لأن دار البغي كدار الحرب ولا يشير  
 بقوله مثله إلى أنه يجب شيء بقتله عادلا لما أشار إليه بل إلى ما يراعى من حسن العتق  
 لاشتماله على لفظ الآخر

\* (كتاب الجنایات) \*

عقب بالجهاد مع اشتغال الكل على الصيانة لأنه من العبادات اللازمة وهي جمع جنابة بالكسر  
 في الأصل اخذ الثمر من الشجر نقلت إلى أحداث الشر ثم إلى الشر ثم إلى فعل محرم كما  
 يشير إليه في المغرب وإنما جمعت لأن الفعل المحرم أنواع منها ما يتعلق بالفرض ويسمى  
 قتل فالموشتم أو غيبة ومنها ما يتعلق بالمال ويسمى غصبا وسرقة أو خيانة ومنها بالنفس ويسمى قتل  
 أو احراقا أو صلبا أو غنقا ومنها بالطرف ويسمى قطعاً أو كسراً أو شجاً أو فقا ثم عرفت  
 باللام المبطل للجمعية إشارة إلى جنس المعنى المصطاح المراد مما يتعلق بالنفس والطرف

ولهذا عنون بعضهم بكتاب القصاص وهو يتبع الدم بالقدور واما كان تمصيل الجصاص  
 ان القتل خمسة اولى من اجهال سلفنا انه ثلاثة العمد وشبهه والخطا الشامل لما يجري مجراه  
 وما هو بطريق التسبب تبعه المص فقدم الاقوى فقال (القتل العمد) اى قتل عمد  
 موجب للضمان احتراز عن نحو قتل قطاع الطريق والحرب والمرتد (ضربه) اى ضرب  
 المكلف ما يجرم ضربه كما هو المتبادر واحتراز به عن الموت وانما فسر القتل وهو اهلاك  
 الروح واخراجها بالضرب وهو اساس جسم فحسم بعنف لانه امر غفنى فخصوص  
 به تعالى اقيم محسوس مقامه كما قالوا فمن الظن انه تسامح في تفسيره فان المراءى قتل حصل  
 بضربه على ان تفسير القتل بالقتل لا يليق (قصدا) احتراز عن قتل الخطا والصبي  
 والمجنون ولذا كان العمد والخطا منها سواء (- بما يفرق الاجزاء) من نحو السلاح آلة  
 الحرب احتراز عن شبه العمد (كنار) ولو عكها كتنور محمى بلانار فانه لو اهرق قتل به  
 على الصحيح ولو قيد بجعل ثم القى في قدر فيه ماء غفلى جذا فمات من ساعته وفيه ماء  
 حار فانضج جسده اولفظ ومكث ساعة ثم مات قتل به كما فى الظهيرية (و) مثل (محدد  
 ولو) كان (من خشب) كرمح لاسنان له وسهم بلانصل وقصب وغيرهما وقع به النجس  
 وفيه اشعار بان ما يتخذ منه السلاح كالخدي والصفر والفضة لم يشترط فيه الحد فقتل  
 اذا ضرب بعمود حديد او نحاس وعن ابي عبيدة انه لم يقتل واشترط في غيره فقتل  
 اذا ضرب بججر محدد وقشر قصب كما فى السكروانى ولو قتل بالابرة او المسلة لم يقتل  
 وعليه الفتوى فانه يعتبر الحديد والجرح كما فى تنمة الواقعات (وبه) اى بالعمد (ياثم)  
 وان عفى عنه الولي لنص فيه وفيه رمز الى ان التوبة واجبة عليه كما فى المنية وتقديم  
 الظرف مشعر بانه قد لا ياثم كما اذا رأى مسلما يزن في فقتله اذا لم يمتنع عنه ومتنع عن القتل  
 خوفا ان لا يصدق انه زنى وعن ابي يوسف لو رأى مع محرمه حل قتله كما لو رأى محصنا  
 فصاح ولم يهرب وعلى هذا جميع مرتكب الكبائر والظلم بادى شىء له قيمة وقال  
 ابو شجاع ان قتل الاعونة يباح فى ايام الفتنة فان امتناعهم ضرورى كما قال  
 فى الزاهد وغيره وذكر فى الجواهر انه وجب قتل الا دمي المودى (ويجب)  
 للولي عليه (القدور) اى القصاص الان يعفو والولى اوى صالحه على شىء من ماله  
 والعفو افضل ويستثنى من ذلك ما اذا قتل الاب ولده والمولى عبده كما يأتى وفى  
 الاكتفاء اشعار بانه لا كفارة فيه لانهما كان دائرا بين الخطر والاباحة وهو كبيرة  
 محضة كالردة (و) القتل (شبه العمد) ويقال له شبه الخطا (ضربه) قصدا بغير  
 ماذكر (اى) بما لا يفرق الاجزاء كحجر الرخى والعصا والسوط واليد وغيرها مما لم  
 يكن جارحا ولذا يسمى بشبه العمد (وفيه) اى فى شبه العمد (الاثم) لانه قتل عمدا



لا القود لكن لو تكرر منه القتل كان للإمام أن يقتله سياسة كما في الاختيار (و) فيه  
 (الكفارة) لأنه يشبه الخطأ من حيث الآلة كما ذكره الطحاوي وغيره عن أبي عبيدة  
 وقال أبو الفضل الكرماني وجدت في كتب أصحابنا أن لا كفارة فيه عنده لأنها  
 من باب التخفيف والاثم كامل هنا والأول الصحيح كما في الكفاية (ودية مغالطة) من  
 مائة أهل فلو قضى بالدية في غير الأهل لم يتغلظ (على العاقلة) الناصرة للقاتل وأعلم أن  
 ما ذكر من أحكام الأثم والقود والكفارة كما لزم في العمد وشبهه عنده لزم عندهم إلا أن العمد  
 عندهما ضرب به قصد إيماء يقتل به غالبا وشبه العمد بما لا يقتل غالبا فلو غرق باله ماء القليل  
 ومات ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم ولو أحرق بالنار كل عنمد عندهم ولو ألقى في بئر  
 أو من سطح أو جبل ولا يرجي منه النجاة كان شبه عمد عنده وعمد عندهما كما في الحقائق  
 ويفتي بقوله كما التمة (وهو) أي ضرب به قصد أولو بالسوط نيمه دون النفس) من الأطراف  
 (عمدا) بوجه القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمد لأن اختلاف الآلة  
 لم يؤثر إلا في أنلاف النفس ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال (وفي) القتل  
 (الخطأ) الذي هو ضرب به قصد إلى محل مباح في الواقع أو في ظنه وقد أصاب غيره  
 فهو ينقسم إلى قسمين (فعلا وقصدا) فالأول (كريمه) أي القاء السهم (غرضا) محررة  
 أي إلى هدف وجاز الحنفى عند التعيين على رأي (فأصاب آدميا) مسلما أو ذميا أو حربيا  
 لم يعلم بإسلامه أو مرتدا كذلك وكذا الورى زيد فأصاب عمر وأثم أشار إلى الثاني  
 فقال (أو) (كريمه) (مسلم) أو ذميا (ظنه صيدا أو حربيا) فلو ضرب يده بخشبة قصد  
 فأصاب عينه فذهب بصره وجب الدية وعن محمد لو قصد عضوا من أعضائه فأصاب  
 عضوا آخر منه كان عمدا وإن أصاب عضوا من غيره فخطأ كما لو قصد رجلا فأصاب  
 حائطا ثم رجع فأصابه كما في الخلاصة ثم بين الرابع فقال (و) في (ما جرى) من القتل  
 (بجراه) أي الخطأ وهو ضرب به بلا قصد (كالنائم) أو غيره (سقط) أو مثل حامل  
 خشب أو لبن سقط من يده (على) آدمي (أخرقيات) المسقوط عليه (كفارة) خبر  
 الظرف المتقدم (ودية عليما) أي العاقلة وفيه إشعار بأنه لا شيء عليه سوى الدية  
 والكفارة وذلك لأنه ليس بهما أثم القتل العمد وإنما أثم ترك التسبب والتحرر حالة الرمي  
 والنوم بأن رمى ونام في وضع يتوهم أن يصير قاتلا لأنه لم يباشر الرخصة بطريق  
 السلامة والمباح مقيد بهذا الأمر في الطريق فمن فوع بالكفارة في الكلام رمز إلى  
 أنه لو قتل خطأ نفس من كل وجه وجب الكفارة فلا كفارة لو ضرب بطن حامل  
 فألقت جنينا مات به ولو غطا كما يأتي لأنه جزء من الأم من وجه وتماه في الهداية  
 وشروحه فلا يلحق أن يقال عليه بالتناقض بين الكلامين ويجاب بالامكان كما أجابوا

وسند ذكر ان فيه تنافرة في رواية وفي قاضيخان لو دفع سكيننا الى صبي فضر به نفسه  
او غيره فلا إذن الدافع لم يضمن وقال الحسن ان قتل غيره فالدية على عاقلة وتراجع  
العاقلة على الدافع وان ادب صبيته فالدية والكفارة عند أبي حنيفة ولا كفارة عند أبي  
يوسف ولو ادبه مؤدب باذن الاب كفر عنده خلافا لهما ولو ادب امرأته فمها عليه عنده  
ثم اشار الى الخامس فقال (وفي القتل بسبب كحفر بشر) في غير ملكه وهلاك احد بالوقوع  
فيه (ونحوه) اي نحو الحفر كوضع الحجر والنوم في غير ملكه وهلاك احد بسببه (دية عليها)  
اي على العاقلة لانه سبب الهلاك وفيه اشعار بانه لا اثم بهذا القتل ولذا لا تجب الكفارة لانها  
جزاء الفعل ولذا متعدد يتعدده ولا فعل هنا بخلاف الدية فانها ضمان المحل ولذا لا يتعدد  
بتعدد الفاعل لكن يآثم بالسبب كالحفر فلو حفر في موات غير طريق لم يضمن ولو حفر  
في طريق وكبس بهما هو من اجزاء الارض ثم فرغ اخر ضمن ولو كبس به اليس من اجزائها  
كالطعام ضمن الحافر (ولا ارث) للقاتل من المقتول فيمادكره من انواع القتل (الا هنا)  
اي في القتل بسبب لان المسبب ليس بقاتل ولا بمتهم فيه بخلاف الخطاء ومن الظن  
منع المحصر بانه يرث القاتل العدل للباغي والصبي والمجنون وعمدها خطأ فان  
هذا الباغي ادعى الحقيقة كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في المكلف كما اشرنا اليه  
في الصدر (ونقصان الصبي) بكسر الصاد فانه مقصور ولو كان مفتوحا لكان موبودا  
كما في الصحيح والاضافة ببيان (والانوثة والبرق والمجنون والعمى والزمانة) هما  
داخلان في نقصان الاطراف (وكفر النسي ونقصان) طرف من (الاطراف)  
كالعين واليد والرجل والاضافة لامية ولذا اعيد النقصان (هدر) وباطل (في) باب  
(القود) والقصاص فان العبرة بالتساوي في العصمة والاراز بالدار فيقاد البالغ  
بالصبي والرجل بالمرأة والحبر بالعبد والعاقل بالمجنون والمسلم او النسي باحد هما  
والصحيح بالمعيب سواء كان اعشى او زنا او عرج او غيره وفيه اشعار بانه لا يقاد النسي  
بالحرى والمستأمن وعن أبي يوسف انه يقتل بالمستأمن وبانه يقاد المستأمن بالمستأمن وقيل  
لا يقاد به استحسانا لانه على قصد الرجوع الى دارهم كما في الاختيار (ولا يقاد سيد بمملوكه)  
اي لا يقتل المولى ولكن يعزر يقتل من مذبذب ومكاتب وام ولد له (ولو) كان المملوك  
(مشتريكا) بين القاتل وغيره لجبر فيه وذكر في الخلاصة ان لاراية فيه وعن الهندي وان يقتل  
(و) لا يقاد (بالولد وعبد) اي عبد الولد لجبر مشهور بخصص او ناسخ للكتاب كما في  
الكرمان وفيه اشعار بانه لا يقتل الام والجد والجدة بقتل الولد وولد وعبد وان علوا وسفلوا  
كما في الهندية (وبمكاتب له وفاء) اي سال واف بها كان عليه من بدل الكتابة (و) له  
(وارث وسيد) ايضا لاشبهاء ولي القود فلو لم يكن له وفاء كان القود للسيد سواء كان له

وارث آخر أو لانه عبته ولو كان له وفاة ولا وارث له غير السيد فكذلك عند الشيخين  
ولا قود عند محمد كما في الهداية لكن ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان في قيمة المكاتب  
وفاء بالبدل لا يقاتد ويجب قيمته على القاتل لانه موجب العمد وان كان هو القود الا انه  
يجوز العمدول الى المال بغير رضى القاتل مراعاة لحق من له القود مالم يجد مثل حقه  
بكماله لان وجود القيمة انفع له كما في الكفاية (ويسقط قود ورثه) اي استحقه احد  
(على ابيه) مثلا فلو قتل اب احدا وارثه ولد ذلك الاب سقط القود عن ابيه لحرمة الابوة  
وكتبا لو قتل واحدا من اخوانه ام يقتص منه بقيتهم لانه ورث جزأ من دم نفسه  
مع الاخوة ولو قتل احد الاخوين لاب وام اباهما عمدا والاخر امهما كان للاول  
ان يقتل الثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه ورث من امهما الثمن من دم نفسه وسقط  
عنه ذلك القدر وانقلب الباقي مالا فيغرم لورثته الثاني سبعة اثمان الدية ولو ان رجلا من  
قتل كل واحد منهما ابن الاخر عمدا وكل يرث الآخر سقط القود عنهما عند ابي  
يوسف وضمن كل منهما الدية في ماله وقال الحسن يוכל كل منهما وكيلا يقتل وقال زفر  
القاضي يبدأ بقود ابنهما شاء وسقط القود عن الآخر الكل في المضمرات (ولا يقاتد الابسين)  
اي لا يقتل القاتل بشيء الابجد يد محمد كالحجر والسكين وان قتل المقتول بالنار  
او بالحجارة كما في الكشف وفيه اشهر بانه لو اراد ان يقتل بحجر او عصا او سوق دابة  
عليه او القاء في البئر او غيره من انواع القتل منع عن ذلك ولو فعل عزر له لانه صار  
مستوفيا حقه كما في شرح الطحاوى (ويستوفى الكبير قبل صغير قودهما) اي  
اذا قتل رجل وله ولي كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق لا يتجزى واما  
عندهما فليس له ذلك حتى يبلغ الصغير لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير ابا  
استوفى القود بالاجماع وان كان اجنبيا بان قتل عبد مشترك بين اجنيين صغير وكبير  
ليس له ذلك وفي الكلام اشارة الى انه لو كان الكل صغارا ليس للاخ والعم ان يستوفيه  
كما في جامع الصغافر ف قيل ينظر بلوغ احد هم وقيل يستوفى السلطان كما في الاختيار  
والقاضي كالسلطان والى انه لو كان الكل كبارا ليس للبعض ان يقتص دون البعض  
ولا ان يוכל باستيفائه لان في غيبة الموكل احتمال العفو فالحق ان يستحقه من يستحق  
ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوجة كما في الخلاصة والى انه يشترط  
القاضي في استيفائه كما في الخزانة ولا الامام وشروط عند قاضي القضاة وبه قال بعض اهل  
الاصول لكن الفقهاء على الاول كما في المنية والى انه لو كان القتل خطاء لم يكن للكبير  
الاستيفاء حصه نفسه كما في الجامع (وفي قتل مسامه مسلما) كان في صف المسلمين (ظنه)  
المسلم (مشركا) اي كافرا (عند التقاء الصنفين) من المسلمين والمشركين (الكفارة)

والدية لا القود لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال صلى الله عليه وسلم من كثر سواد قوم فهو  
منهم أى من تزيى بزيهم ولم يتخلق باخلاقهم فكيف حال أهل زماننا المتزين بزيهم  
والمختلفين باخلاقهم كما فى الزاهدى وفيه اشعار بأنه لو كان المسلم فى صف المشركين  
فلا كفارة ولا دية لأن من فى صفهم مباح الدم كما فى التمر تاشى ( وفى موت ) حصل  
( بفعل نفسه ) المقتول ( و ) بفعل ( زيد وسبع ) كالاسب ( و ) بفعل ( حية ) من أربع  
جراحات أو أكثر ( ثلث الدية على زيد ) لأنه مات بثلاثة أنواع من الجنايات نوع هو  
فعل نفسه هدر فى الدنيا حتى يغسل بلاخلاق ومعتبر فى الآخرة حتى يعاقب بالاجماع  
ونوع هو فعل السبعين هدر فيهم أو نوع هو فعل زيد معتبر فيهم فيكون ثلث الدية عليه  
فى ماله لأنه اتلف ثلثه بفعل المعتبر والدم عند فلاشى على عاقلته ولا يعتبر عدد الجنايات  
حتى لو جرح رجل عشر جراحات وآخر جراحة كان الدية بينهما نصفين كما فى السكروانى  
( ولاشى ) بقتل مكلى ( لرفع ضرره ) شهر ( بالفتح ) والتخفيف ( سيفاً ) أى منه ( على  
مسلم ) قصده ا قتله ليلاً أو نهاراً فى مصر أو غيره وفيه رمز إلى أنه لم يجب قتله لعينه كما أن قتل  
الحرابي لم يجب لعينه بل لأعلاء كلمة الله وإلى أنه لو ترك المشهور عليه قتل الشاهر مع  
امكانه كان أثماً وهذا كله إذا لم يمكن دفعه بغير القتل كالتهديد والصياح والألقود عليه  
بقتله كما فى السكروانى وغيره وإلى أنه ان لم يثبت شهر سيفه فعليه القود قضاء ولم يكن  
عليه شيء ديانة كما فى اقرار الخلاصة ( أو ) شهر ( عصا ) ولو صغيراً عليه ( إلا نهاراً  
فى مصر ) فإنه لو قتل المشهور عليه بالعصا فيه عمد ا قتل به عند أبي حنيفة لأن القود  
بالحقه فلا ضرورة إلى دفعه بالقتل بخلاف الليل مطلقاً والنهار فى غير المصر فإنه لا يحقه  
فاضطر وعندهما لا يقتل به لأنه قتل لدفع الضرر وهذا إذا كان عصا ملبثاً مبطئاً  
فى القطع وأما إذا كان غير ملبث فيجوز أن يكون كالسلاح عندهما فيقتص به على ما قالوا  
كما فى الهداية ( والدية ) تجب ( فى ماله ) أى القاتل لا العاقلة ( فى ) قتل  
( غيره كلف ) كالصبي والمجنون شهر سيفاً وعصاً وعن أبي يوسف أنه لا شيء عليه  
به ( والقيمة ) تجب فى ماله ( فى قتل جمل ) أو غيره من الدواب ( ماله عليه ) لأنه اتلف  
مالاً معصوماً فعل غير مسقط للعصية لعدم الاختيار ولها بين قصاص النفس شرع  
فى قصاص الأطراف لأن الجزء تابع للكل فقال ( ويجب القود فيما دون النفس ) من  
الأطراف ( أن امكن المائلة ) بين الفعلين فى المقدار اذ هى الأصل فى الباب فلن لم يمكن  
لا يجب إلا الدية ( كقطع اليد ) عمداً ( من المفصل ) من الرسغ والمرفق والكتف  
وفيه اشعار بأنه لو قطع ما بين الرسغ والمرفق أو ما بينه وبين الكتف لم يجب القود لأنه  
كسر العظم ولا ضابط له كفى التحفة وغيره ( و ) قطع ( الرجل ) من المفصل من السكيب

والركبة والورك ويشمل المفصلان لفصل اصابع اليد والرجل والاطلاق دال على انه  
لا عبرة لسكبر اليد والرجل وصغرهما لتساويهما في المنفعة كما في الزاهدي (و) قطع  
(مارن) هو مالان من (الانف) ذون قصبة كما في المغرب فلاحاجة الى ذكر الانف  
وفيه اشعار بانه لو قطع القصبة او بعض المارن ليس فيه قود بل حكومة عدل كما  
في الزاهدي وذكر في المضمرات لو قطع الانف من اصل العظم وجب القصاص وان  
وجد الریح وفي رواية ابی سليمان ان وجدریح طیب قالدية (و) قطع (الاذن)  
من اصلها وكذا اذاع الشجرة والقصر وی فلو كان القاطع صغير الاذن او مقطوعة فله نصف  
الدية كما في التتمة (و) في (كل شجرة) لغتجراحة في الرأس فوقه او طرفاً أضرمه  
كالجبهة والحد والمخى والدقن كما في الاختیار ثم استعملت في غيرها كما قال ابن الاثیر  
فالمراد كل جراحة في الرأس او غيره (يمكن فيها المماثلة) ای مماثلة شجرة الشاج المشجوج  
في المقدار فحينئذ يوافق ما يأتي من ان لا قود في الشجاج الا في الموضحة فانه اراد المعنى  
اللفوی لكنه لا يخلو عن استدراك فيه والاولی ان يقال انه مشير الى اختلاف الرواية فانه  
يقاد في ظاهر الرواية في الموضحة فما فوقها من الشجاج الست وبه اخذ عامة المشايخ  
وروی الكرخي عن اصحابنا ما يأتي ان لا قود الا في الموضحة وبه اخذ بعض المشايخ فيستوفي  
على مساحة الشجرة طولا وعرضا ومكانا فلو كانت في مقدم الرأس او مؤخره او وسطه اقتص  
الشاج مثل في ذلك الوضع بان يقدر غورها بمسار ثم يعمل حديدة على قدره فيقطع  
به مقدار ما قطع وفيه اشعار بانه لا يقاد ما دون الموضحة كما يأتي لعدم امكان المماثلة وذا  
بالاجماع كما في الذخيرة وغيره وبما ذكرنا ظهر ان الكل معطوف على الموصول السابق  
ولو عطف على قطع كما ظن فقد توهم تكرار امكان المماثلة (و) في كل (عين قائمة)  
مرئية (ذهب ضوءها) بضرب او غيره بحيث لم تدمع اذا كانت مفتوحة مقابلة  
للمشءس اولم يهرب من الحية او قال ذلك طيبيان وفيه من الى ان دلوا ببيض بعض الناظر  
او اضابها قرحة او سيل او شىء مما يهيج بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل والى  
انه لو ذهب بياضه ثم ابصر لم يكن عليه شىء وقالوا هذا اذا صار كما كان واما اذا عاد  
دون ذلك ففيه الحكومة والى انه اذا كان عين المجنى عليه اكبر من عين الجاني او اصغر  
في سواء لكن لا يقتص من العين اليمنى باليسرى ولا بالعكس بل فيه الدية السكك  
في الذخيرة (فيجعل) على كل جفن من عين يقتص فيها آلة مخصوصة حافظ له من  
الانضمام ثم (على) كل (وجه) سوى عين يقتص فيها (قطن رطب) ای خرقة  
منه مجلولة (وتقابل عينه) المقتص فيها (بهرات) قريبة من تلك العين (حماة بحيث)  
تتلمص حتى ذهب الضوء على ما روى عن علي رضي الله عنه (لا) يجب القود بل الدية على

الصحيح كافي الخلاصة (ان قلعت) العين اي نزعته بعزوفه لانه لا يمكن الماثلة في ذلك (ولا) يجب (في عظيم) لتعذر الماثلة (الالسن) استثناء متصل فانه ليس بعصص على المختار واللام للعهد اي سن اصلية فانه لا قصاص في السن الزائدة (فتقطع) وفي رواية القدوري تبرد (ان قلعت) وانما اطلق ولا يقاد الا بعد ما برأ موضع السن لما ياتي لاحتمال السراية وقالوا ينتظر سنة اذا كلن المجنى عليه صغير لان الغالب ان تنبت وقال بعض المشايخ انه ينتظر سنة مطلقا لاحتمال فينبغي للقاضي ان يأخذ منه كفيل ثم يؤجل سنة من وقت القلع فاذا مضت سنة ولم تنبت اقتص منه كما روى عن أبي حنيفة وينبغي ان يقتص الضرس بالضرس والثنية بالثنية والنايب بالنايب ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا بالعكس لانه قال المساواة (وتبرد) من البرد بساهان سايمدن على قدر المكسور الى اللحم بلا تجاوز (ان كسرت) فلو دخل فيها عيب من الاسوداد او الاخضرار او غيرهما لم يقتص وفيه الدية الكل في الذخيرة (ولا) يجب القود فيه ادون النفس بل الدية (بين رجل وامرأة) فلا يقطع طرفها بطرفه ولا بالعكس لان الاطراف كالاموال وقاية للنفس وبينهما تفاوت في دية الطرف فيتعذر القود لتعذر المساواة كما في اكثر الكتب لكن في الوقعات لو قطعت المرأة يد رجل كل له القود لان الناقص يستوفى بالكامل اذا رضى صاحب الحق (و) لابين (حر وعبد) لابين (عبد ين) لتفاوت القيمة (و) لافي (الجلثة) التي هي جراحة بلغت جوف الرأس او البطن عل ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالاختلاف وانما سميت بها لانه حصلت الى الجوف وفيها ثلث الدية فلو نفذت الى الجانب الاخر صارت جائعتين وفيها ثلث الدية فهي تكون في اعلى الصدر والبطن والظهر والجنبين كافي الذخيرة فلا تكون في العنق والحلق والفخذ والرجلين كافي الاكل (و) لا يجب في ظاهر الرواية في اللسان وفي (الذكر) كلها او بعضها لانها ما ينقبض وينبسط فلا يمكن الماثلة وعن أبي يوسف انه يقتص بقطع الكل لان مكان الماثلة الاول هو الصحيح كافي المضمرات وعن أبي حنيفة انه يقتص اللسان ان امكن ويقتص برأسه وفي لسان الاخرس الحكومة كما في التتمة وفي الاكتفا عزم الى انه يقتص بقطع كل الشفة بخلاف ما اذا قطع بعضها فانه لا يقتص لانه متعذر كما في الهداية والى انه ينبغي ان يقتص بالاثنتين لكن لم يذكروا في الظاهر كما في الظهيرية (الامن الحشفة) اي حشفة ذكر متحركة فانها تقتص لان لها حدا بخلاف ما اذا بقي شيء منها فلن فيه الحكومة (وغير المجنى عليه) بين القود والدية (ان كانت يد القاطع ناقصة) من حيث الصفة بان كانت شلاء او مجردة بحيث يوهن في البطش او من حيث القدر بان فلتت اصبع او اصبعان لانه يتعذر استيفاء حقه كاملا وقال برهان الائمة المختار فيما اذا كان ينتفع بالناقصة وما اذا لم يكن ينتفع بها فالدية كما اذا لم يكن للقاطع يد أصلا وبه يفتي وفيه إشارة

الى انه يقتص فيما اذا كان ظفره مسودا لانه لا يوجب نقصاناً في البطش كما في التخييرة  
والى انه لا يخير اذا كان النقصان في يد المجنى عليه بل فيه الحكومة ولو سقط المصيبة قبل  
اختيار المجنى عليه او قطعت ظمأ فلا شيء له كما في الهداية (او) كانت (الشجة تستوعب  
وتشمل ( ما بين قرني ) اي جانبي رأس المشجوج بان كانت بين الاذنين ( لا )  
تستوعب ما بين قرني ( الشاج ) وكذا الحكم في العكس لتعذر الاستيفاء وعلى  
هذا الشجة بين الجبهة والقناة وفي ذكر هذين تنبيه على ان التخيير ثابت في غيرهما  
قال رجل كاليد فيما ذكرنا واما الانق فان كان اصغر وامامه شيء لا يجد الريح به  
فله الخيل كما لو كان اذنه صغيرة او مشقوقة ولو فاق عينه وفي بعضها  
يمنحى كان له ان يقتص وان تأخذ الدية كما في التخييرة وان سقط  
سنه المتحركة بالوكز ولو بعد ثلثة ايام ففيه الحكومة ولا يحمل على التحريك  
السابق لان الوكز آخر السببين على ما قال الشيخنا كما في الهية وهذا لا يخلو عن الاشعار  
بالخلاف ( ويسقط القود ) ولا يجب للولى شيء من التركة ( بموت القاتل ) لغوات عمله  
(و) يسقط ( بعفوولى ) من الاولياء ( و ) بسبب ( صاحبه ) على مال ولو قليلا مؤجلاً  
لان القود حق فله الاسقاط والتعويض مطلقاً وعنه ان الصالح على اكثر من الدية  
باطل وفيه رمز الى انه لو عفى عن نصف القصاص لم ينقلب مالا بل سقط الكل كما في  
الهية والى انه لو اخف عن القاتل الف درهم على انه يعفو عنه يوم الى الليل فهو عفو  
وصالح جائز لان التوقيت يلغو في ذلك والى ان القاتل وان برى عن القصاص الا انه  
لم يبرأ عن الظلم والعدوان ديانة والى ان العفو يكون افضل من الصالح كما يكون افضل  
من القتل الكل في الظهيرية وهذا كله في العمد واما في الخطاء فالصالح على اكثر من الدية  
باطل لان الدية امر مقدر فالزيادة رياء واعلم انه لو كانت القتل جمعة اعتدفعى الولي عن  
واحد منهم او صالحه لم يكن له ان يقتص غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قاضي خاين  
وعبره ان له اقتصاصه ( وللباقي ) اي لغير العاقب والمصالح من الاولياء ( حصته من الدية )  
في ثلاث سنين لانقلاب القود ما لا حيث تعذر استيفاؤه بالعفو والصالح واطلاقه مشعر  
بانه لو قتله الباقي كان له حصته من الدية وان وجب عليه القصاص وهذا اذا علم  
بالعفو او الصالح وحرمة دم المقتول والافعل الباقى القاتل نصف الدية من مال لا القود  
للشبهة كما في شرح الطحاوى ( ويقتل جمع بفرد ) اي يقتلهم الفرد بالسلاح لو رود  
الاثر في ذلك وفيه اشعار باشتراط الجرح الصالح لزهر الروح من الكل حتى يكون  
الكل قاتلاً على السكامل فلو اعانوه عليه بنحو الامساك والاخذ ليس عليهم القود كما في  
الزاهدني وفيه رمز الى انه لو اشترك رجلان في قتل رجل احدهما بعضوا والاخر

بحد يد عمدا وجوب الدية عليهم انما صفة كفا في قاضيه ان والاولى ان يعرف الجمع بلام  
 العهد فانه لو قتل فردا جمع واحد منهم ابوه او تجمون ليس عليهم القود اصلا كما في جواهر  
 الفقه وغيره (وبالعكس) بان يقتل فردا فانه يقتل بهم على السكافية بل لا يزوم مال  
 لان الزهوق لا يتجزى فيصير الكل احدا بحقه (فان حضر) في هذه الصورة (ولي  
 واحد قتله) اي لاجل ذلك الولي بلا حضور الآخرين (وسقط حق الباقيين) لغوات  
 محل الاستيفاء (ولا يقطع يدان بيد) اي لا يقطع يد ارجلين قطعا يد رجل لعدم المماثلة  
 لان كلا قطع بعض اليدين فعليهما نصف الدية لانه دية يد واحدة وفيه لشعار بانه  
 يقطع يد يمين لكن لهما ان يأخذ امده نصف الدية ايضا ولو قطع واحد منهما يده  
 فلا خير نصف الدية لغوات الخلل كفا في الهداية (ويقال دعبد) ولو عجزوا (اقر بقود)  
 اي يقتل عمدا لانه غير متهم فيه وفيه اشعار بانه لو اقر بخطاء لم يجز ولو ماتوا لانه  
 اقر اريال دية على العاقلة (ومن رمى) سهما (عمدا) الى رجل (فقتل) السهم منه (الى)  
 رجل (آخر فمات يقتص) الرامي (للاول) من الرجلين لانه عمدا وعلى عاقلة الدية  
 للثاني (لانه خطاء) والفعل يتعدد بتعدد الاثر فاذا ارسل سهما فسمى رميا واذا مزق  
 الجلد فجرها واذا فرق التركيب فكسرا واذا مات منه قتيلا واذا نزل السهم الى غير  
 المرمى اليه فصار بمنزلة فعل آخر وهو خطي فيه كما في الكرمان (ومن قطع يده) بالضم  
 او شج رأسه (او جرح فعفى عن قطعه) او شجته او جرحته اي قال عفوت عن  
 ذلك ولم يضم معه ما يحدث منه ولم يقل عن جنايته (فمات) العافي (منه) اي من جهة  
 قطعه (ضمن قطعه) او جرحه (ديته) في كل ماله لان العفو عن القطع عفو عن  
 موجب هو هذا العهد المتبادر واماني الخطاء فالدية على العاقلة كما في شرح الطحاوي  
 فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ (ولو عفى) مريض (عن الجنابة) الواقعة عمدا  
 او خطا سواء ذكر معه ما حدث عنها او لم يذكر (او عن القطع) كذلك او الجراحة  
 (وما يحدث) من السراية (منه) اي القطع ثم مات منه (فهو) اي عفو العجنى عليه  
 (عفو عن) موجب قتل (النفس) فسقط القود لان كلامهما شامل للمقتصر والسارى  
 ثم فصل الاجمال فقال (فالخطاء) اي العفو في الخطاء يعتبر (من ثلث ماله) اي مال  
 العافي لتعلق حق الورثة به فلن يخرج من الثلث والافعلى العاقلة ثلث الدية كما في شرح  
 الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعا وفيه اشعار بانه لو عفى الصحيح  
 لم يعتبر من الثلث (والعهد من كله) اي العفو في العهد يعتبر من كل ما يتعلق  
 بالعافي في الجملة من مال هو الدية لانه لم يتعلق حق الورثة به وانما تعرض له وهو واجب  
 العهد القود السابق بالعفو الى عليه اجمال دفع التوهم وجوب الدية في هذه الصورة



الا ترى انه لو لم يقيد القطع بما يحدث منه وجب الدية في مال القاتل عند واما عندهما  
فهو عفوعن الدية فلاشى عليه كما في شرح الطحاوى فسقط ما ظن أن الموجب قود  
ليس بهال فلا وجه للقول بانه من كل الهال ( والقود يثبت بدا ) اى ابتداء بطريق  
الخلافه ( للورثة ) اى لكل واحد منهم فاقيم الكل مقام المورث في ابتداء وقوع ملك  
القود لهم لان شرعية القود لتشفى صدورهم والميت ليس باهل له ( لا ) يثبت القود  
للورثة ( ارثا ) اى بطريق الورثة بان يثبت للمورث ابتداء ثم انتقل اليهم وهذا  
عنده خلافا لهما لان القود يجب عوضا عن نفس المقتول فيكون حقاله كالمعوض  
( فلا يصير احدهم خصما عن البقية ) اى قائما مقامهم في اثبات محققه بلا وكالة وهذا عنده  
خلافا لهما على ما ذكر من الاصلين ( فلو اقام ) احد الابنين ( حجة بقتل ابيه ) احد عمه  
( غائب اخوه ) حال ( فحضر ) ذلك الاخ ( يعيدها ) اى الحجة عنده خلافا لهما  
والاولى اعاد وفيه اشارة الى انه يقبل حجة الحاضر الا انه لم يقتل لاحتمال العفوع عنه لكنه  
يحبس لانه متهم الى انه لا يقضى بالقود مالم يحضر الغائب لان المقصود من القضاء  
الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه بالاجماع كما في الكفاية وغيره ( وفي الخطاء ) من قتل  
ابيه ( و ) في ( الدين ) لاييه على آخر لو اقام الحاضر حجة على ذلك ( لا ) يعيدها  
الغائب اذا حضر لان الهال يثبت ناورثة ارثا عندهم وفيه ايماء الى انه لو ادعى كل الدين  
واقام الحجة على كله قضى القاضى ب كله والى انه اتحد القاضى للحاضر والغائب فلو  
اثبت قدر نصيبه منه او كان القاضى متعدد اعداد الحجة وانما خص الدين لان في إعادة  
الحجة للعقار اختلافا وان كان الاصح ان يعيدها كما في العمادى ( والعبرة ) في حق الضمان  
( الحال الرمى لا الوصول ) لانه ليس باختياره ولم يصرجانيا الا بالرمى ( فتجب ) الدية  
عنده ( على من رمى ) ولو خطاء سهما ( مسلما ) اى الى مسلم ( فارتد ) المسلم  
( فوصل ) السهم اليه فمات لانه قتل مسلما لا كافرا وانما سقطت القود لشبهة اعتبار الوصول ولم  
يجب على الرامى شى عندهما لان بالارتداد سقط تقومه ويجب القيمة عند الشيخين  
على من رمى الى عبد خطاء فاعتق فوصل واما عند محمد ففضل ما بين قيمته مرميا الى غير  
مرمى كما في الهداية وذكر في الكافي ان صفة المحل قد اعتبر عند الوصول فلو كان  
صبي في المحل ورمى اليه فدخل الحرم فوصل لم يحل وانما ختم على الوصول اشعارا برعاية  
حسن المختتم

\* ( كتاب الديات ) \*

عقب بالجنائيات لكونها موجبة للديات في الجملة فهي اجزية لها جمع ذبة عند وفاة

الفاء كالعدة مصدر ودى القاتل المقتول اى اعطى وليه المال الذى هو بدل النفس ثم  
 قتل لنفس ذلك المال دية وقد يطلق على بدل مادون النفس فى الاطراف من الارش  
 وقد يطلق الارش على بدل النفس وحكومة العدل وانما جعلت اشارة الى تنوعها ثم عدل  
 عن الاضمار الذى يشير الى المعنى المصدرى الذى يبحث فى الفن عندنا الى ما يؤخذ من  
 الجاني فى شبه العمد والخطاء والجارى مجراه من المال فقال (الدية) عنده واحدة من الثلاثة  
 (من الذهب الفى دينار) اى مثقال مضروب (ومن الفضة عشرة آلاف درهم)  
 يوزن سبعة (ومن الابل مائة) وعندهما وفى رواية عنه واحدة من الستة ثلثة  
 مذكورة ومن الغنم الفان ومن كل من البقر والحمل مائتان وفائدة الخلاف انه لو صالح على  
 اكثر من مائتى حلة لم يجز عندهما وجاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية  
 وقدم والصحيح ما ذهب اليه ابو حنيفة كما فى المضمرات وفيه رمز الى انه يتعين واحدة  
 منها بالرضاء او بالقضاء وقال شيخ الاسلام ان التعيين الى القاتل وعلى الاول عمل القضاة  
 والى ان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر الرازى وهذا ظاهر مذهب اصحابنا وعند  
 الثابجى الابل هو الاصل فلا يصار الى غيرها مع القبرة الا برضاء ولي المقتول وعند  
 المعز يقضى بالدينار او الدرهم باعتبار قيمة الابل وان زادت على الف او العشرة  
 وعند الاولين لا يلزم الزيادة ثم الابل لا تجب من سن واحد بل من اسنان مختلفة  
 كما يأتى واما الغنم فيجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم وعن ابى حنيفة  
 لو قضى بها كان كلها ثنيانا من الضأن والمعز وقال محمد الثنيان من  
 المعز والجذع من الضأن كالاضحية واما البقر والحلة فقيمة كل تكون خمسين  
 درهما كما فى المحيط وغيره والحلة ازان ورءاء وقيل فى زماننا بدل الحلة قيمى وسراويا  
 والاول المختار كما فى النهاية (وهذه) اى الدية من الابل (فى شبه العمد) كما مر  
 (ارباع) اى اربعة اصناف خمس وعشرون (من بنت مخاض) مما تم عليه حول  
 (و) كذلك من (بنت لبون) مما تم عليه حولان (و) من (حقة) مما تم عليه  
 ثلثة احوال (وجذعة) مما تم عليه اربعة احوال (وهى) اى الدية فى الشبه من الابل  
 اربعا الدية (المغلظة) ويقال لها المعظومة الواجبة من حيث السن دون العمد فلا يزاد  
 على مائة والتعليظ فى نوع واحد وهو الابل دون الاولين وهذا كله عند الشيخين  
 واما عند محمد فهى اثلاث ثلثون جذعة وثلثون حقة واربعون ثنية كلها خلفه بفتح الحاء  
 المعجمة وكسر اللام حامل من النوق (و) الدية (فى الخطاء) وما يجرى مجراه  
 (اغناس منها) اى الابل المذكورة عشرون من كل بنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة  
 (ومن ابن مخاض) فان هذا اخفى فى الخطاء اليق (وكفارتها) اى كفارة شبهة

العبد والخطاء وانما عدل عن لام العهد الى الاضافة دفعا لتوهم اختلاف السكفارتين على ان في كفاية شبه العهد اختلافا كالمسح (عق رقبة) اي اعتق رقبة كلمة وفيه اشارة الى ان المعتق يجب ان يكون سالم الاطراف من العين واللسان واليد والرجل وغيرهما والى انه يكفي الرضيع لاجنين كما ياتي التصريح به (مؤمنة) لا كافرة بخلاف سائر السكفارات (فان عجز) عن ذلك وقت الاداء لا الوجوب (صام شهرين) بنية من الليل (ولاء) اي متتابعين فلو افطر يوما منها وجب عليه الاستيناف وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره من السكفارات (وصح) عن السكفارة (رضيع) سالم الاطراف مسلم بالتبعية ولد الم يكتفى بالسابق و اشار اليه فقال (احد ابويه مسلم لا) يصح (الجنين) الذي في البطن لانه لم يدخل تحت الرقبة المطلقة ثم اشار الى تفاوت دية الرجل والمرأة فقال (وللمرأة نصف ما للرجل في) دية (النفس) الحر ولو صغيرا رضيعا (ومادونها) اي في ارش مادون النفس كما ياتي للآثر ففي قتل المرأة خطأ خمسة آلاف وفي قطع يدها الفان وخمس مائة وهذا اذا كان له دية مقدرة واما اذا لم يكن مثل ما فيه الحكومة فمقيم من قال انها كالمقدرة وقال بعضهم انه يسوى بينهما عند اصحابنا كما في الظهيرية والاشمل للأنثى والذكر ولم يرد الجنين الذي دية خمسة مائة ذكر اكل او انثى فانه مستثنى لما ياتي (والنمى) والمستامن رجلا وامراة (كالاسلم) في دية النفس ومادونها فانها على ما قلته ان كانت والا فعلى الجاني لانه كالمسلم في المعاملات كما في الكرماني ثم فصل دية مادون النفس فقال (ففى) اتلاف (الأنف) كلا وبعضا وقيل في الارنبه مكومة عدل على الصحيح كما اذا جنى على الأنف وصار بحيث لا يتنفس منه بل من فيه واطرافه لا يخلو عن شىء فانه لو قطع المارن ثم بقيت الأنف فلن كان قبل البرء قدية واحدة وان كان بعده ففي المارن دية وفي الباقي الحكومة كما في الظهيرية (والحشفة) كلها او بعضها لانها اصل منفعة الابلاج (و) اتلاف (العقل) بالضرب على الرأس لقوات الادراك فان العقل نور يبصر به الانسان عواقت الامور والذماغ كالفتيلة والزيت كما في الكرماني (واحدى الحواس) الظاهرة من السمع والبصر والشم والذوق وعن محمد ان في الشم الحكومة ويعرف تلقيا بتصديق الجاني او نكوله او الخطأ مع الغفلة وتقرئ الكريمة والطعام الشىء المر وانما لم يتعرض للبطانة لان في ثبوتها كلاما كما في الكلام (واللسان) كله او بعضه (ان منع) الاتلاف (اداء اكثر الحروف) اي حروف المعجزة فلن تكلم بالاكثر فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فما يكلم به منه لحظ من الدية بمحضته سواء كان نصفا او ربعا وغيره وهو الاصح وقيل يقسم على حروف اللسان الالف والتاء والتاء والجيم والذال والراءين والسينين

والصادقين والطائفين واللام والثون فان تكلم بالنصف فقط سقط نصف الدية وقس عليه  
وهو الصحيح كما في السكراني (و) اطلاق (الحمية) بالخلق والتنفى غطاء بان يظنه مباح  
الدم ثم ظهر انه غير مباح الدم وهذا اذا اتصل شعرها فان كان كوسجا بضم الكاف وفتحها  
ففيه الحكومة الا اذا كان على ذقنه شعرات يسيرة فانه لاشيء فيه عليه وهذا اذا اهل سنة  
ولم ينبت فان نبت بعضها ففيه الحكومة كما في الذخيرة وفي الاكتفاء شعر بانته لو حلق  
شاربه لم يجب الدية بل الحكومة في الصحيح كما في الكافي (وشعر الرأس) للذكور والانثى  
اذا لم ينبت فلو قطع صغيرة امرأة لم يجب شيء على الحال وعن محمد لاشيء عليه الا انه يؤدب  
كما في الظهيرية والمختار عند الطحاوي ان فيه الحكومة كما في النية والمتبادر انه يقتص  
بخلق الحمية والشعر عند السكن في الكافي وغيره انه يستوى فيه العمد والخطا اذا لفرق  
في شيء من الشعور والاضافة مشعر بانه لا يلزم شيء بقطع شعر الصدر والساعدين  
والساقين كما في الظهيرية (كل الدية) من واحدة من الانواع الثلاثة لا تلاق جنس المنفعة  
او الجمال الذي في الاذى كاتلاف النفس تعظيمه (كما) يجب كل الدية (في) اطلاق  
(اثنين مما) كان (في البدن اثنان) كالحاجبين والعينين والشفتين واللحيين والاذنين  
واليدين والرجلين والاليتين والانشيين والشديين والحلمات ويستثنى منها ثلث بالرجل  
وهما تاهما فان في الاولى الحكومة وكذا في الثانية لكن دون الاولى ولم يوجد في الظاهر ان في  
اتلاف ثدي المرأة عمد اقصا صا كما في الظهيرية (وفي احدهما) اي الاثنين (نصفها) اي  
الدية (و) كما (في اشعار العينين) الاربعة جمع شفر بالضم وهو حرف ما غطى العين  
من الجفن لاما عليه من الشعر وهو الهدب ويجوز ان يراد مجازا فلن في قطع كل دية كاملة  
كما في قطع الجفن من الاهداب كما في الهداية (وفي احدهما) اي الاشعار حقيقة او مجازا  
(ربعها) فانها اربعة (وفي كل اصبع) من اصابع اليد والرجل (عشرها) اي الدية فان  
في جميع الاصابع دية كاملة فيقسم دية كل عليها اعشارا (وفي) كل (مفصل) لاصبع (غير  
الابهام ثلثه) اي ثلث العشر (وفيه) اي مفصل الابهام (نصفه) اي نصف العشر لانه  
يقسم دية كل اصبع على مفصل فان كان ثلاثا كما لغير الابهام فثلث وان كان اثنين كما للابهام  
فنصف (كما) وجب نصف العشر (في كل سن) لم تنبت فان كان المجنى عليه عبد افني  
عشر قيمته وان كان حرا فنصف عشر دية فان نزع جميع الاسنان وهي في الغلب اثنان  
وثلاثون خطاء فعليه دية وثلاثة اخماس دية هي ستة آلاف من الدراهم فان نزع  
ثلثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر الفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية  
وخمسة دية هي اربعة عشر الفا والاطلاق مشعر بانه لو اهر السن او اخضر او اسود  
وجب الارش وكذا ان اصفر على المختار وهذا اذا لم يبيضغ والا فان لم يبرأ فلا شيء فيه والا

ففيه الارش الكل في الخزانة ( واعلم ) ان من الناس من له نواجر اربعة فيكون اسنانه ستا  
وثلثين كما في الرضى وغيره وان اسنان الكوسج ثمانية وعشرون كما قال ابو حنيفة وهذا  
علامة يعرف بها كما في النهاية ( وكل عضو ) كالعين واليد ( ذهب نفعه ) كالرؤية  
والبطش ( بضرب ) ونحوه كادخال نورة في العين ( ففيه دية ) كاملة ( ولا قود في )  
شجة من ( الشجاج ) بالكسر جمع الشجة بالفتح وقد مرت ( الا في الموضحة ) الباقية  
الاثر بكسر الضاد المعجمة وهي شجة الجلد التي بين المحم والعظم وتوضع العظم كما في  
الذخيرة ( عمدا ) لتحقيق المماثلة بانواء السكين الى العظم فانها تقاد ( وفيها ) اي الموضحة  
( خطأ نصف عشر الدية ) والمتبادر ان يكون المشجوج غير اصلع والا ففيها الحكومة  
لان جلده انقص زينة من غيره كما في الذخيرة ( وفي الهاشمة ) وهي شجة تكسر العظم  
من الهشم وهو كسر شيء او عظم ( عشرها ) اي الدية سواء كان اصلع او غيره وفي  
المنتقى انه لو كان اصلع ففيه ارش دون ارش الهاشمة وانما لم يقيد بالخطأ كما في التي بعد  
لان كل شجة لا قود فيها فالعين والخطأ فيه سواء كما في الذخيرة ( والمنقلة ) من التثقيب  
بفتح القاف وكسر ها وهي شجة يخرج منها العظم كما في الظهيرية او تحول العظم من  
موضع الى موضع كما في الذخيرة او تجعل العظم كالنقل وهو المحصى كما في النهاية ( عشرها  
ونصفه ) اي عشر الدية ونصف عشر الدية التي وخمسائة درهم مثلا ( والامة )  
بالمد وهي شجة تصل الى ام الدماغ اي الجسد الذي تحت العظم فوق الدماغ  
كما في الظهيرية وانما لم يذكر الدماغ بالمعجمة وهي شجة تصل الى الدماغ لان بها  
هلاك النفس عادة فهي قتل لاشجة كما في الهداية لكن عن ابى يوسف فيها ثلث الدية  
كما في المضمرات ( والجائفة ) وهي شجة تصل الى الجوف والمقعر والهراد جائفة  
الرأس فان حكم جائفة غيره قدمر ( ثلثها ) اي ثلث الدية ( وفي جائفة نفذت )  
الى الجانب الآخر ( ثلثاها ) اي ثلث الدية ثم شمرع في اول الشجاج وبين  
مرتبة كالسابق كما ترى فقال ( والحارصة ) بالمهملة والحارشة وهي شجة تحرق  
الجلد اي تشقه بلا اخراج شيء منه كما في قاضخان وقال الطحاوي ولا تدميه كما في الذخيرة  
( والدامعة والدامية ) فالدامعة بالمهمل شجة تظهر الدم بلا تسميله والدامية ما تسمله  
كما في الهداية والكافي واكثر المتداولات وفي الذخيرة والدامعة على ما ذكره الطحاوي  
شجة تسميل الدم على ما ذكره شيخ الاسلام ما تسمله اكثر ما يكون في الدامية من السيلان  
فالدامية على ما ذكره ما يدعى الجلد سواء كان سائلا او غير سائل وعلى ما ذكره  
الطحاوي ما يدعى ولا يسمله وفي الظهيرية هي ما يدعى من غير ان يسمله وهو الصحيح  
والدامعة ما يسمله كدمع العين ( والباضعة ) بالضاد المعجمة والعين المهملة وهي شجة

تنبع أي تقطع قليل لحم وقيل تقطع الجلد كما في الاختيار (والمتلاهمة) وهي شجة تقطع  
أكثر لحم بلا طهار علة رقيقة بين اللحم والعظم (والسحقى) بكسر المهملة وسكون اليم  
وهي شجة تظهر تلك الجلدة وفي الأصل اسم لتلك الجلدة كما في الظهيرية (حكومة  
عدل) بالاضافة أي حكم مقوم ومقومه به من قدر التفاوت أو غيره كما يأتي وقد مر  
في الجنايات وجه مخالفته للمسابق ثم أشار إلى تفسير الحكومة فقال (فيقوم عبدا)  
أي يفرض التقوم كون المجنى عليه عبدا (بلا هذا الأثر) أي صحبا (ثم يقوم معه)  
أي مع هذا الأثر أي مشجوبا وغيره من النقصان (فقد) أي مقدار (التفاوت بين  
القيمتين من الدية هو) أي القدر (هي) أي الحكومة فإن قوم بغير الأثر القاء معه تسعة مائة  
يكون قدر التفاوت عشر الألف هو مائة درهم فيؤخذ من الجاني عشر الدية وهو  
الفرس (وبه) أي بما ذكره موارى عنهما وقال الطحاوى ومشايع بلخ واختاره  
الحلواني (يفتى) كما في الكافي وغيره إلا أن الكرخي ضعفه بأنه يؤدي إلى أن موجب هذه  
الشجاج التي فوق الموضحة أكثر من موجب الموضحة بأن كان نقصان قيمتها أكثر  
من نصف عشر الدية فالصحيح أن ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فلن كان  
نصفها فتصنف أرش الموضحة وكذا أن كان أقل وأكثر لأنه ثابت في الموضحة فرد غير  
الثابت إلى الثابت وقال الصدر الشهيدي أنه يفتى به أن كان الشجة على الرأس وبالأول  
أن كانت على غيره كما في الظهيرية والأصح أنها ما يرى القاضي بمشورة أهل البصيرة  
لأنه أعم كما في المضمرات وقيل أنها قدر ما يحتاج إليه من النفقة إلى أن يبرأ وقيل ينظر  
إلى أرش ذلك العضو بماله وإلى ما نقصه تلك الجراحة فيجب بذلك القدر من أرش  
ذلك العضو وهذا كله إذا بقي للجراحة أثر والأقرب أن لا شيء عليه وعند محمد يلزمه  
قدر ما أنفق إلى أن يبرأ وعن أبي يوسف حكومة العدل في الألم وتماسه في الدخيرة  
والمشهور أنه عزز في كل جراحة برأت كما في التمرناشي (و) يجب عند الطرفين (في أصابع  
يتم مع نصف الساعد) وهو ما بين المرفق والكف (نصف دية) للأصابع لأنها كيد  
(وحكومة عدل) لنصف الساعد وعند أبي يوسف الساعد تابع للأصابع وفيها الدية  
وفيه إشارة إلى أن في أصابع رجل مع نصف الساق دية وحكومة وهذا على ذلك  
الخلاف وإلى أن الأصابع مع نصف العضد والفخذ على هذا الخلاف والصحيح قولهما  
كما في الدخيرة (والسكن تابع) للأصابع ومفاصلها فلو قطع الكف مع كل أصابع  
أو بعضها أو مفصل وجب الأرش ولا شيء في الكف عنده وهو الصحيح وأما عندهما  
فكذلك إذا كان مع الكف ثلاثة أصابع فصاعدا وأما إذا كان معه أصبعان أو أصبع  
أو مفصل فينظر إلى أرش الكف وهو الحكومة وأرش الأصابع فالواجب الأكثر ههنا

كما في النخيرة (والعبرة للاصابع) تفسير للسابق مع التنبيه على ان الحكم لم يتغير بكل  
 الاصابع او بعضها فان اللام ترد الى الجنس ومن الظن انه تأكيدي للسابق فان الواو  
 يأتي عنه كما بين في المعاني وكذا ان الواحد اعسن لان لم يعلم حكم الاثنين (وفي اصبع)  
 يد او رجل (زائدة) قطعت عمدا او خطأ ولولم يقطع مثلها (وعين صبي ولسانه  
 وذكره مكوفة عند لم يعلم الصحة) اي صحة هذه الثلاثة (بما دلل) من الدليل (على  
 نظره) اي الصبي (وكلامه) اي بكلامه فيكون معطوفا على كلمة ما (ومركبة ذكره)  
 للبول فلا يكتفى بان الاصل هو الصحة وفيه اشارة الى ان الصبي في غير ما ذكر  
 من الانثى واليد والرجل وغيره كالبالغ في القود بالعمد والدية بالخطاء والى  
 انه ان علم الصحة به وجب كمال الارش والى انه لو اشتهل ففيه الدية وقال محمد  
 ان فيه الحكومة كما في النخيرة (ولا يقاد) جرح للمجنني عليه في الطرق (الابعد برة)  
 لانهر بما يسرى الى النفس فماله يستقر على شيء بالنزاع والهلاكل لم يدركه اي جناية  
 فيترتب عليه الحكم والاصل في كل الجنائيات عمدا او خطأ ان يتأني حولا فلعل فصلا  
 يوافق فيبيرا او يخالف فيه ملك كما في السكران وغيره (وعند الصبي والمجنون) والمعنونه  
 لا السكران والمغمى عليه (خلاء) في الحكم فوجب المال في الحالين وفيه اشعار بانه  
 لو جن بعد القتل قتل ومذا اذا كان المجنون غير مطبق والافسقط القود كما ذكره شيخ  
 الاسلام وعنهما انه لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفي المنتقى انه لو جن قبل الدفع  
 الى ولى القتل لم يقتل كما لو دفعه بعد القتل وفيه الدية في مال كما في الظهيرية (وعلى  
 العاقلة) اي عاقلتهما (الدية) في الحالين وفيه اشعار بانها لم تجب في مالهما وفي شرح  
 الطحاوي ان الجناية ان كانت في النفس فعلى العاقلة وكذا ان كانت في طرفي الحر  
 والدية بلغت نصف عشر الدية فصاعدا واما اذا كانت في العبد ولم تبلغ نصف  
 عشرها وهو خمسمائة في الرجل ومائتان وخمسون في المرأة ففي مالهما حالا (بلا)  
 وجوب (كفارة) بلا (حرمان ارث) الا ان الاول عقوبة والثاني امر دائر بينهما وبين  
 العباد فلا يليق بهم ويحرم المرتد عن ميراث ابيه لاختلاف الدينين لاجزاء المردة  
 (ومن ضرب) ولو زوجا (بطن امرأة) ولو زوجة (تجب غرة) بالتقوين (خمسمائة  
 درهم) حقيقة او حكمية كما اذا كانت فرسا او امة او عبدا قيمته تلك فلي ادى اجبر على  
 القبول وانما سميت بها لانها اول مقادير الديات وغرة الشيء اوله كما في الظهيرية وفيه  
 اشعار بانه لا يجب به الكفارة كما في النخيرة وفي رواية تجب كما في العمادي والافضل  
 ان يكفر ويستغفر لانه ارتكب محظورا كما في الهداية (على عاقلة) اي عاقلة الضارب  
 لا عليه وفي رواية عليه كما يأتي (ان القتل) المرأة ولدا (ميتا) منكرا او مؤثنا

ولا يستوى في الميت المذكور والموتى كما ظن واية لهم الارض الميتة وفيه اشعار بانها  
لوالقت ميتتين او اكثر وجب غرة في كل كما في الذخيرة والكلام مشير الى انه اريد بالميت  
الحر بان كانت امه حرة او امه علققت من سيدها ومن المفروق وهو حر بالقيمة فان حرية  
الجنين شرط لوجوب الغرة كما في العمادى (و) يجب (دية) كاملة (ان القت حيا  
فمات) الحى لان الضارب قاتل له شبهة عمد وفيه ايماء الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح  
الطحاوى وغيره والى انه لو القت حيا مقطوع اليد كان فيه نصف الدية على العاقلة  
كما في الذخيرة ثم شرع فيما اذا ماتت الام فقال (وغرة) للجنين (ودية) هي خمسة  
آلاف درهم لامة (ان القت) الام (ميتا فماتت الام) بالضرب (ودية الام فقط) لا غرة  
الجنين (ان ماتت) الام (فالقت) بعد الموت (ميتا) لاحتمال ان يكون موته بالاختناق  
في الرحم بعد الموت (وديتان ان ماتت) الام (فالقت حيا فمات) الحى لانه قتل نفسين  
وورث الحى من دية الام لانه مات بعد ما وفيه اشعار بانه لو القت حيا فماتت ثم ماتت  
الام وجب ديتان والام ترث من دية الحى كما في شرح الطحاوى (وما يجب في الجنين)  
من الغرة او الدية وهو بالفتح المولد في البطن من جن اى ستر (فهو لو ارثه) لانه بدل  
نفسه (سوى ضاربه) اى غير ضارب الجنين فهو مستثنى منقطع لانه ليس بوارث فانه  
قاتله وقد اشير في الجنائيات وغيره انه لم يجب الكفارة عليه فلا شى عليه بترك  
التعصير كما ظن (وفي جنين الامة) اى في جنين مملوك القنة الامة ميتا بالضرب فالاضافة  
للعهد (نصف عشر قيمته) بهذا المكان على لونه وهيئته فرض حيا (في الذكر) اى  
وقت كونه مذكرا (وعشر قيمته في الانثى) لان قيمة المذكور في العادة اكثر من قيمة الانثى  
وان تساوى في السن والجمال وعن ابى يوسف لاشى عليه الا اذا نقص الولادة الامة  
فانه يضمن النقصان وفيه اشارة الى ان ما في الجنين على الضارب حالا والى انه  
اذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا وانثى فلا شى عليه كما اذا القي الارأس لانه  
انما يجب القيمة اذا نفخ فيه الروح ولا ينفخ من غير الرأس كما في الذخيرة واعلم ان المعتبر  
في الجنين حال الضرب حتى انه اذا اعنته مولاة بعد الضرب ثم القي حيا لم يجب  
الا القيمة كما في العمادى (وما استبان) من الجنين (بعض خلقه) كالظفر  
والشعر (كالتام) خلقه في وجوب الغرة والقيمة وغيرهما لانه يمتاز عن  
العلة والدم وفيه اشعار بان استبانة بعض الخلق شرط للاحكام المذكورة  
فلا يجب شىء بالقاء جارية الغير ماء او دما كما في المنية لكنه يشكل ما مر وذكر  
في العمادى ان المعتبر في جنين الامة معرفة الذكورة والانوثة (وضمن الغرة) بالنصب  
(عاقلة امرأة) كما في الزيادة والمرأة نفسها كما في النتنى بـ على ما قاله الوان لا عاقلة للمجم



والأول المختار الا اذا لم يكن لها عاقلة فانها عليها في سنة كمافي العمادى ( اسقطت )  
جنينا ( ميتا ) فلا يجب شىء باسقاط مالم ينفخ فيه الروح ولم يستتب بعض خلقه فانه  
ح يكون نقطة او مضغة او علقة ومدتها مقدرة بمائة وعشرين يوما فان زمان كل منها  
اربعون يوما على ما قال بعض المشايخ وقال على بن موسى ان اسقاطه مكروه لان الماء  
الواقع في الرحم في حكم ما نفخ فيه كمافي النخيرة ( عمد ابدواء ) فلو شربت المتداوى  
شيئا يوجب السقوط لم يجب شىء من الغرة الا في رواية ولامن الكفارة الا في رواية  
وورثت الا في رواية كمافي العمادى ( اوفعل ) كضرب البطن او الحمل الثقيل  
او معالجة الفرج او غيره فانه بلا قصد الاسقاط لا يوجب شيئا منها ( بلاذن زوجها )  
فلن كل مع الاذن لم تضمن الغرة الا انها تأثم وعليها التوبة والاستغفار

### \* ( فصل ) \*

( من احدث في طريق العامة ) اى طريق للعامة نافذة واقعة في الامصار والقرى  
دون الطريق في المفاوز والصحارى لانها لم يمكن العدول عنها غلبا كما في الزاهدى  
وسمى الخلاء وطريق العامة ما لا يحصى قومه او ما تركه للمرور قوم بنو ادور في ارض  
غير مملوكة فهي باقية على ملك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والأول مختار الامام  
الحلواني كمافي الزاهدى ( كنيفا ) اى مستراها ( او مبرزا ) اى ما يركب في الخائن من مجرى  
ماء من خشب او غيره وان لم ينقل عنه وعن ابن الاعراب انه من وزب الماء اى سال وقيل  
هو فارسي معناه بل الماء فعرب بالهمزة دون الياء وانكر ابن السكيت ترك الهمزة أصلا  
كما قاله المطرزي والأولى تركه اعتمادا على ما يتحمل ما بعده ( او جرمنا ) بضم الجيم وسكون  
الراء وضم الصاد المهملة والنون وهو دخيل قيل معناه البرج وقيل الميزاب وقيل  
جذع يخرج من الحائط للبناء عامه كمافي المغرب ( اودكانا ) عربى او فارسي مر في الصلاة  
( وسعه ذلك ) اى جازله الاحداث فان الجائز غير مضيق كما قاله المطرزي ( ان لم يضر  
بالناس ) فان ضر بهم لا يسعه كمافي النهاية وفيما ذكر ايماء الى انه يحل له ذلك ويحل له  
الانتفاع بها وان منع عنه كمافي الكرماني وقال الطحاوى انه لو منع عنه لا يباح له  
الاحداث ويأثم بالانتفاع والترك كمافي النخيرة والغرس والجلوس للبيع على هذا التفصيل  
كمافي التمر تاشى ( ولكل ) من احاد الناس كمافي النخيرة او من اراد ليم واضعهم كمافي النهاية  
لكن فيه فتنة او من اوساطهم ولو كافرا كمافي الكرماني ( نقضه ) اى ابطال ذلك المحدث  
بعد الاتهام وكذا قبله كما هو مذهبه وهو الصحيح وقال محمد له منع الاحداث لا النقض  
وقال ابو يوسف ليس له المنع والنقض وعن محمد ان لغير العيين والصبيان نقضه

وان لم يضر بهم وقال ابو القاسم الصغار له نقضه اذالم يكن له مثل ذلك الحديث والافق  
متعنت حيث لم يبدأ بنفسه فلا يلتفت الى خصوصته وهذا اذا علم احداثه واما اذالم يعلم  
فقد جعل حديثا حتى كان للامام نقضه وعن ابي يوسف انه ينقض ان يضر بهم وهذا  
كله اذا احديث لنفسه فان احديث للمسلمين كما اذابني مسجدا في بعض الطريق ولم  
يضر بهم لا ينقض كما في العمادى (و) من احديث (في) طريق الخاصة (غير نافذ) ذلك  
الطريق وهو ما يخص قومه او متركه للمرور قوم بنوا دورا في ارض مشتركة بينهم  
كما في النخيرة (لا يسهه) احداث ذلك (بلاذن الشركاء) سواء كان يضر بهم ام لا  
لانه ملكهم فلو احديثه كان لكل نقضه وهذا اذا علم احداثه والافق جعل قبيلهما حتى  
لا يكون لاحد نقضه كما في العمادى (وضمن عاقلة) اى الحديث (دية من مات بسقوطها)  
اى بسقوط واحد من هذه الاشياء عليه لانه متعنت بشغل هوا الطريق كما في النخيرة  
لكن في الهداية وغيره اصابه الطرف الخارج من الميزاب ضمن لانه متعنت واما اذا اصابه  
الداخل فلا يضمن كما اذا اصابه الطرفان فانه لم يضمن الا النصف سواء علم ان اى طرف  
اصابه او لم يعلم وفيه اشعار بان لو جرح بلاموت فان بلغ ارشه ارش الموضحة فهو على  
عاقلة وان لم يبلغ فعليه وفي الاكتفاء اشعار بان لا يجب الكفارة ولا يحرم من الميراث  
كما في النخيرة (كما) ضمن العاقلة الدية (لو وضع) احد (حجرا) شاخصا في الطريق  
(او حفرا بئرا في الطريق) اى طريق العمامة او الخاصة (فتلف به) اى السقوط  
(نفس) اى آدمى لانه متعنت في ذلك وفيه ايحاء الى انه لو وضع حجرا في الطريق او المتاع  
او الخشبة او ربط الدابة او القى التراب او قعد للاستراحة او للمرور او رش الماء ضمن  
في كلها وهذا اذا لم يعلم المار بالرش بان كان اعمى او ليلا فان علم لم يضمن وقيل هذا اذا  
رش جميع الطريق فلورس البعض لم يضمن والى انه لو انتفع بملكه ولو بوجه لم يضمن  
كالقاء الثاج او الطين او الخطب او ربط الدابة او القعود في فناء داره ولو في غير النافذ  
لكن لو بنى فيه احد من اهله او حفرا بئرا الصب الماء او نصب دربا على رأسه ضمن  
وان اجمع على ذلك اهله كلهم لان للعامة فيه نوع حق فان لهم ان يدخلوه عند الزحام  
حتى يجف الكل في النخيرة والى انه او حفرا في مفازة في غير مهر الناس لم يضمن لانه غير  
متعنت واما لو حفرا في طريق المفازة ففي شرح صدر الاسلام انه لم يضمن وفي المبسوط  
انه ضمن والى انه لو حفرا في فناء القرى ضمن كما اشير اليه في النية ولو بنى قنطرة  
في نهر لم يضمن وان بنى في نهر العامة وتعهد المشى عليه ضمن والا فلا كما في الكرماني  
وبهذا تبين انه انما ضمن في حفرا البئر ووضع الحجر اذالم يتعمد الواقع المرور كما قال  
الزاهدى (لا) يضمن العاقلة (ان مات) الواقع فيها (جوعا) او عطشا حاج

طبعه (اوغها) ولو بسبب اتبعث العفونة عن البئر كما في النهاية وهذا عند  
واما عند ابي يوسف فقد ضمن بالغم لا غير وعن محمد ضمن بالكل وعلى هذا اذا اخذ رجلا  
وادخله بيتا وسد عليه الباب حتى مات جوعا او عطشا والقتوى على قول ابي حنيفة  
كما في الخلاصة (وان تلق به) اي بذلك من احداث الكنيف والمجر من والدكان ووضع  
الحجر وحفر البئر في الطريق (بهيئة ضمن) ذلك المحدث والواضع والمخاف (وهو) تأكيد  
لا العاقلة فان ضمانهم خلاف القياس ثم شرع في ذكر شرط النقض والضمانين وقال  
(ان لم ياذن به) اي بذلك من الاحداث واخويه (الامام) اي السلطان وذلك لانه غير  
متعدي فلن للامام ولاية عامة على الطريق اذا ناب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه  
وقال مشايخنا انها جازلة الاذن اذا لم يضر العامة بان كان الطريق واسعا واما اذا كان  
ضيقا فلا يجوز كما في النخيرة وفيه اشارة الى انه لو بنى طريقا وسوقا باذن الامام  
كان مثل البناء باذن المالك هذا في اسواق الكوفة واما في بلادنا فالسوق  
لاصحاب الحوانيت فلا يكون لاذنه فائدة وقيل الاذن يستقيم اذا كان فيه طريق  
نافذ لان الطريق اذا كان نافذا يكون التدبير في ذلك الى السلطان كما في عزانة المفتين  
ولما انفجر الكلام الى القتل تسبيبا ذكر الحائط المائل وان كان جهادا لثقا بأخر الكتاب فقال  
مبتدأ بمبتدأ خبره ما يأتي من ضمن (ورب حائط) اي مالك جدار حقيقي او حكمي  
كالواقف والقيم وصورته انه اذا مال الحائط الوقف من نحو المسجد او الدار فطلب  
عن احد هما فلم ينقضه حتى تلق نفس به ضمن عاقلة الواقف كما في الخزانة وغيره (مال)  
عما هو اصله من الاستقامة وغيرها فيشمل المنصدم والواهي (الى طريق العامة)  
او الخاصة فهو من قبيل الاكتفاء كقوله (وطلب) بالقناع (نقضه) او اصلاحه  
وصورة الطلب ان يقول انه مائل او مخوف فانقضه وفي ضمير الحائط المائل ايماء الى انه  
لا يصح الطلب قبل الميل لانعدام التعدي كما في الكرمان وغيره ولعدم الاطلاع عليه  
ظن ان الاحسن الفاء مقام الواو وفي الاكتفاء اشعار بان شرط الضمان هو الطلب  
لا الاشهاد وانما ذكره ليتمكن من اثباته عند انكاره وصورته ان يقول اشهدوا اني  
قد قدمت اليه في هدم حائطه كما في الكافي وذكر في المنتقى انه لو قال له اهدم هذا الحائط  
فانه مائل كان اشهادا بخلاف ما اذا قال ينبغي لك ان تهدمه فانه مشورة وفي الكرمان  
عن محمد انه يجب الاشهاد على ثلاثة اشياء حتى يضمن على التقدم وعلى كون الحائط  
ملكا للمقدم اليه وعلى كون الهلاك بسقوط الحائط (مسلم) واحد ولو عبد اغريبا  
صبيا (او ذمي) واحد كذلك او امرأة ويشترط الطلب من واحد من العامة في طريق  
العامة ومن الخاصة في الخاصة للاشتراك في المرور كما في النخيرة وذكر في شرح الطحاوي

انه يشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصوصة فيه (ممن) ظرف طلب (يملك  
 نقضه) فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للنقض لكن في الاستحسان يصح  
 ذلك لانه ممكن من الطلب من الشركاء ليجتمعوا على نقضه فيضمن المطلوب بقدر  
 حصته من الحائط كما في قاضيخان (كالراهن) فانه يملك النقض (بفك رهنه) لانه  
 ملكه فان كان مفلسا بيع الرهن وقضى الدين من ثمنه حتى ينقضه الا اذا لم يوجد  
 المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى القاضي فامر المرتها بالنقض ان كان حاضرا  
 والا اذن المرتها به حتى اذا لم ينقضه يكون متعديا كما في الكرماني (و) مثل (الولي)  
 من الاب والجدي (والوصي) وام الصبي فلو سقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه  
 كان الضمان في مال الصبي فلو بلغ اومات الولي بطرل الطلب فلا يضمن بالتلف بعنه  
 كما في العمادي (و) مثل (المكاتب) لانه مالك على نقض حائطه فان لم ينقضه حتى  
 يتلف شيئا فان كان آدمي يسعى في اقل من قيمته ومن قيمة الا دمي وان كان غيره يسعى  
 في قيمته بالغة ما بلغت اعتبارا بالحنائية الحقيقية كما في الكرماني (والعبد التاجر) فان له  
 ولاية للنقض سواء كان مديونا او لا فان تلف آدمي فالدية على عاقلة المولى وان  
 كان غيره ففي دية العبد يباع فيه (فلم ينقض) الحائط عطف على طلب (في مدة)  
 اى زمان اوله بعيد الطلب و آخره قبيل السقوط (يمكن نقضه) اى بدوم قدرة ربه  
 على نقضه في تلك المدة كما يشعر به المضارع فلا تساهل في اطلاق المدة كما ظن  
 فالحاصل انه يشترط للضمان دوام القدرة بعد الطلب الى وقت السقوط حتى لو ذهب  
 ربه بعد الطلب يطلب من يهيمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان مدة  
 التمكن من احضار الاجراء مستثنى في الشرع كما في الذخيرة وغيره ولو جن بعد الاشهاد  
 بطل الاشهاد لانه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الجنون فكذا اذا افاق ولا يعود الا باشهاد  
 مستقبل كما في العمادي (ضمن) رب الحائط (مالا) بالتكوين (تلف به) اى بسبب  
 الحائط المائل وفي العمادي لو سقط على حائط الجار فهمه ضمنه الجار الحائط وترك  
 النقض عليه او اخذ النقض وضمنه النقصان (و) ضمن (عاقلة النفس) التى تلفت به  
 لانه صار متعديا بشغل هوا العامة (لا) يضمن (من طلب) بنقض حائطه (فباع)  
 حائطه (وقبضه المشتري فسقط) الحائط لانه قد زال التمكن من الهدم بالبيع كما في  
 الهداية فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب فهو قيد اتفاقي ولا يضمن المشتري لانه  
 لم يطلب منه واطلاق البيع يدل على انه لو رد على البايع بقضاء او غيره او بخيار شرط  
 اوردية للمشتري لم يضمن الا اذا طلب بعد الرد كما اذا كان الخيار للبايع فانه بعد نقض  
 البيع ضامن كما في الظهيرية (او طلب) اى وقع طلبه (ممن لا يملك) اى نقضه

( كما هو دوح ونحوه ) من المرتفع والمستأجر والمستعير والعاصب وغيرها فانهم لا يملكونه ولا يخفى ان هاتين المسئلتين من مفهوم ماسبق من الاصليين ( وان مال ) الحائط ( الى دار احد ) من مالك او ساكن بجارة او غيرها فاضافة الدار لادنى ملاسة ( فله الطالب ) لدفع الضرر وفيه ايماء الى انه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطالب احد من اهل الدار ضمن لانه من العامة لكن لو طلب من غير اهلها ضمن ايضا لانه صح الطلب فيها مال الى الطريق كما في الظهيرية ( واعلم ) انه لو اجل القاضي رب الحائط يوما او اكثر لم يصح قلو تلف شيء بالسقوط ضمن ربه لان الحق للعامة وتصرف القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم كما في الذخيرة بخلاف تأجيل احد من اهل الدار اياه فانه صحيح فام يضمن كما في المضمرات ( ولن بنى ) الحائط ( مائلا ) الى الطريق او الدار ( ابتداء ضمن ) ما تلف ( بلا طلب ) من احد لانه يتعب بهذا الفعل لشغل الهواء ( وان طلب ) النقص بالضم ( احد الشركاء ) في حائط مائل ( او حفر ) احد هم بشرا ( في دار مشتركة ) بلا اذن الباقى وتلف شيء بالسقوط ( فالضمان ) عنده للنفس والمال ( بالحمية ) للحائط والدار فان كانوا ثلاثة ففى الحائط ضمن ثلث اموال والعاقلة ثلث الدية وفى الحفر ثلثى اموال والدية لانه لم يعتمد الا فى المحصين بشر يكه وضمن عندهما النصف فى المسئلتين لان التلغى قسمان معتبر وهما

### \* ( فصل ) \*

( ضمن الراكب ) السائر فى الطريق ( ما اتلفه دابته ) من النفس والمال بان ضربته برأسها او كسخته اى عضته باسنانها او خبطته اى ضربته بيدها او وطئت بها او برجلها اى وضعت عليه او صدمته اى ضربته بجسمها لان السير فى الطريق مباح نظرا الى حقه مقيد بشرط السلامة نظرا الى حق غيره ولم يوجد مع امكان الاحتراز ( لاما نفخت برجلها ) بالحاء المهملة اى ضربت بها فهو من باب استعمال المقيد فى المطلق لامن قبيل علفتها تبنا وماء باردا كما ظن يقال نفخته الدابة اى ضربته بحذافرها كما فى المقرب وغيره ( او خبطها او ماتلغى بها راثت ) اى بالقاء روثها ( او بالث ) الدابة الراكب عليها \* ( فى الطريق ) \* حال كونها \* ( سائرة ) \* فى زمان الاتلاف باحد من هذه الافعال فهما قيدان لميعها وانما لم يضمن بالنفخ والروث والبول لان الاحتراز عنها غير ممكن وانما قيد بالسير لانه لو اتلفت فى العدو ضمن ان قدر على منعه والا فلا كما فى احكام السكارى من العبادى ( او اوقفها ) فى الطريق لغة فصيحة كما مر فى الوقى ( لذلك ) اى للروث والبول فلو اوقف لغيرهما فهو ضمان باتلافها فى كل الوجوه الا اذا اوقفها

باذن السلطان فانه لم يضمن به كما في شرح الطحاوى فان اوقفها في سوق الدابة  
 لم يضمن لانه باذن السلطان كما اذا اوقفها في المغاور في غير المحجة فانه لم يضمن ولو بغير  
 اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما في الاختيار وفيه اشعار بان الركب في ملك  
 نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا في غير الوطى فانه بمنزلة فعله فيضمن وبل السائق  
 والقائد لا يضمنان اطلاقا سواء كانت واقفة او سائرة كما اذا لم يكن الصاحب معها كما في  
 النخيرة ( او ) بما ( اصابت ) الدابة بيد هاو رجلها في سير الطريق ( حصاة او حجرا  
 صغيرا ) وهو غير الحصاة في العرف ( او نحوه ) من النواة والغبار ونحوه ( ففقى ) اي شق  
 ( عينا ) فانه لم يضمن لانه لا يحترق عنه وقيل لو عنى على الدابة في هذه الصور ضمن كما  
 في النخيرة ( وضمن ) الركب ( بالسكير ) اي باصابة الحجر الكبير ففقى لانه يحترق  
 عنه ( والسائق والقائد ) من القود نقيض السوق فهو من امام وذاك من خلف والمر تدف  
 ( كالركب ) في الضمان بالكل الا النخعة على ما قال مال مشايخنا وذهب مشايخ العراق الى  
 ان السائق يضمن بالنخعة ايضا وفي الاصل ما يدل على القولين والاول الصحيح كما في  
 السكافية وفيه اشعار بانه لو اجتمع سائق وقائد كان الضمان عليهما نصفين لان احدهما  
 سائق للكل والاخر قائد وكذا لو اجتمع السائق والركب وقيل ضمن الركب خاصة  
 لانه مباشر كما في الاختيار ولو اجتمع السائق والقائد والمر تدف والركب ضمنوا رباعا  
 كما في المحمدي ( الا ان الكفارة ) اي كفارة تلف النفس في الوطى بدون غيره بقربنة اللام  
 فلا تساهل في اطلاق الكفارة كما ظن ( عليه ) اي الركب ( فقط ) دون السائق والقائد  
 والمر تدف لانه مباشر وهم مسببون وفيه اشعار بان الذية في جميع هذه الوجوه على  
 العاقلة والمال في مال الجاني وبان الكل يرثون سوى الركب في الوطى كما في الكافي  
 ( وان اصطدم ) اصله اصطدم اي تضارب بالجسد ( فارسان ) فباننا ( ضمن عاقلة كل )  
 منهما لورثة الآخر ( دية الآخر ) لان علة القتل صدمة كل فلو كانا عامدين ضمن كل  
 من المصطدمين نصف دية الآخر وهذا اذا كانا هارين واما اذا كانا عبيدين فهدر  
 في الخطا والعمد واما اذا كان احدهما ركبا كان الموجب على عاقلة المجرف في العمد نصف  
 قيمة العبد فباخذ هو لى القتل وفي الخطا كل قيمته فباخذ ورثة الحر وانما خص فارسان  
 لانه لو اصطدم راجلان فان وقع كل في وجهه فلا شيء على واحد منهما وان وقع  
 احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدمه هدر ودية الاول على عاقلة الآخر وان وقع  
 كل على قفاه فدية كل على عاقلة الآخر كما في الخلاصة وغيره ( وان ارسل ) في الطريق  
 ( كلبا فاصاب شيئا ) فانتلفه ( في فوره ) اي فور الارسال بلا سكون وميل الى جانب آخر  
 ( ضمن ) المرسل ( ان ساقه ) اي كان يمشى خلفه فلو ارسل الى صيد لم يضمن كما لو سكن

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

على ما نقل عن شرف الأئمة وعنه جميع القيمة كما في النية وفي اذن الدابة وذنبها ضمان  
القصاص وفي اليد والرجل منها القيمة وعليه الفتوى كما في الذخيرة وانما اضاف الشاة  
الى القصاب ولم يضاف البقر اقتداء بمحمد في الجامع مع الاشارة الى ان الحكم لم يختلف  
بالاضافة فيستوى فيه بقر القصاب وشاة غيره كما في النهاية فترك الاضافة لم يكن  
احسن كما ظن

\* ( فصل ) \*

( ان جنى عبد ) او امة على حرا ومملوك في النفس او الطرف ( خطأ ) ولو حكم كما اذا جنى  
صبي عبد او عبد عبد في الطرف فان جناية كليهما خطأ حكم كما في الكافي ( دفعه سيده )  
الى ولي الجناية ( بها ) اي بسبب الجناية فيملكه الولي ( او قناه بارشيا ) اي الجناية  
فامسك عبده وفيه اشعار بان الخيار للسيد فله ان يختار ايمنهما وان كان الاصل هو  
الرفع واختار فخر الاسلام انه القدر الاول الصحيح لانه لو هلك العبد برىء المولى  
كما في الكرماني وهذا عندهما وما عندنا فالفداء لانه الثابت بالنص فلو اختاره ولم يقدر  
عليه اذاه متى وجد عندنا وما عندنا فاعليه الدفع حينئذ ( حالا ) لان التأجيل في الاعيان  
باطل والفداء في حكم العين لانه بدل ( فان وهبه ) السيد بعد الجناية ( او باعه ) بيعا  
صحيحا فانه بالفاسد لم يصح مختار للفداء اذا اسلم كما في الهداية ( او اعتقه او دبره )  
او كاتبه ( او استولى ها ) اي الجناية ( و ) الحال انه ( لم يعلم ) السيد ( بها ) اي بالجناية  
عند هذه التصرفات ( ضمن ) الارش او القيمة ( الاقل ) بزيادة اللام ( من قيمته ) اي قيمة  
الجاني تقريبا فيشمل ام الولد ( ومن الارش ) فمن تفضيلية مكررة وليس فيه مانع لفظي  
ولا معنوي كما ظن وقد مر غير مرة ( وان ) تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات  
وقد ( علم ) السيد بها ( غرم ) وضمن ( الارش ) لان كلاهما دليل اختيار الارش  
وفي الاكتفاء اشعار بانه لو زوجه او وطئها او آجرها او رهنها لم يكن مختارا للارش  
وعن ابى يوسف ان في كل منها سوى الاول اختيار له كما في الذخيرة ثم شرع في الجناية  
على العبد فقال ( ودية العبد ) المجنى عليه من الحر او العبد خطأ ( قيمته ) وكذا دية  
الامة قيمتها فتجب تلك القيمة ان على العاقلة ان لم تبلغ دية الحرين ( فان بلغت ) قيمة  
العبد او جاوزت ( هي دية الحر ) عشرة آلاف درهم ( و ) بلغت ( قيمة الامة )  
او جاوزت هي ( دية الحر ) خمسة آلاف ( نقص من كل ) من القيمتين اظهر الفضيلة  
الحر على العبد ( عشرة ) من الدراهم بالنص عند الطرفين وعنه في الامة خمسة آلاف  
الاخسة دراهم كما في المحيط والتمرتاش وغيرهما ولم ينقص من كل خمسة رواية عنهما كما



ظن فإنه سهو من وجهين وعند أبي يوسف أنها قيمة كل منها بالغة ما بلغت والاصل  
 أن الواجب في هذه الصورة ما ضمان النفس وهو قولها أو ضمان المال وهو قوله فالدية  
 على العاقلة في ثلاث سنين عندهما وعلى الجاني حال عتده والاول الصحيح كما  
 في النخيرة وعن أبي يوسف أن القيمة أن زان على الدية فمقدارها على العاقلة والباقي  
 على الجاني كما في الظهيرية (وفي الغصب قيمته ما كانت) أي أن غصب مملوكا فقتل  
 عمدا أو خطأ فعليه قيمته بالغة ما بلغت بالأجماع لأن ضمان الغصب مقابل بالمالية إذا الغصب  
 لا يرد إلا على المال (وما قدر) في الجناية على طرف الحر (من دية الحر) بيمان ما  
 والاحسن أرش الحر (قدر) فيما على طرف العبد (من قيمته) فيجب في موضحة العبد  
 نصف عشر قيمته بالغة ما بلغت لأنه يجب في الحر نصف عشر دية و هذا ظاهر الرواية  
 وهو الصحيح وعن محمد أنه نصف عشر قيمته إذا بلغت خمسمائة فحينئذ ينقص منه  
 درهم وفي اليد نصف القيمة بالغة ما بلغت وعن محمد نصفها إذا بلغت خمسة آلاف  
 فحينئذ ينقص خمسة دراهم كما في النهاية والكرمان وغيرهما وفيه إشعار بأن ما لم يقدّر له  
 شيء من الارش أخذ النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجاني كما في شرح الطحاوي  
 فذكرنا حسن ثم استثنى عن هذه الضابطة ما قال (وفي فقي عيني عبد دفعه سيده)  
 إلى الجاني (وأخذ قيمته) صحيحا (أو أمسكه) أي العبد (بلاخذ) بدل (النقصان)  
 عنده وأما عندهما فقد دفعه وأخذ القيمة أو أمسكه وأخذ النقصان وإنما خص  
 بالعينين لأن في فقي العين الواحدة نصف القيمة إذا بلغت خمسة آلاف فحينئذ  
 ينقص منه خمسة دراهم كما في شرح الطحاوي وينبغي أن يكون هذا قول محمد وأما في  
 ظاهر الرواية فنصف القيمة بالغة ما بلغت لهما من الأصل الآن في الكافي يجب نصف  
 القيمة اتفاقا (أن جنى مدبر أو أم ولد) خطأ (ضمن السيد الأقل من قيمته) أي قيمة كل  
 منهما بوصف التدبير والاستيلاء يوم الجناية وتماه في الكفاية (ومن الارش) فيجب  
 أقلهما (فإن جنى) المدبر أو أم الولد جناية (أخرى شارك ولي) الجناية (الثانية ولي  
 الاولى في قيمة دفعت اليه) أي إلى ولي الاولى أن دفعت (بقضاء) لأنه استوفى ولي الاولى  
 زيادة على حقه فلا يتبع ولي الثانية السيد (أذ ليس في جنائياته) أي المدبر أو أم الولد  
 (القيمة واحدة) لأنه ليس للسيد الأربعة واحدة (واتبع) ولي الثانية عطف على شارك  
 (السيد) فلأخذ منه نصف القيمة ثم رجع السيد به على ولي الاولى (أو) اتبع  
 (ولي الاولى أن دفعت) اليه (بلاقضاء) وهذا عندهما عند فلا يتبع السيد كما إذا  
 دفع بقضاء وفي النماء إشارة إلى أنه أن جنى ولم يضمن حتى جنى أخرى فلولي الثانية أن  
 يتبع السيد بلا غلای سوا دفع بقضاء أو غيره كما في النخيرة (ومن غصب صبياه) أي



والدار وغيرها مما يأتى من كلامه فمن الظن انه تسامح في اطلاق الحلف على اهل المحلة واحترز به عن الشارع والسجن ونحوهما للاقسامة فيه واعلم ان المحلة عرفا ما يسكن فيه اهل مسجد من الاماكن على ما اشار اليه كلامهم في الوصية للجيران (او) وجد (اكثره) اى اكثر الميت ولو بلا رأس (او نصفه مع رأسه) في محلة فان وجد نصفه مشقوقا بالطول او اقل من النصف مع الرأس او عضو منه فلا قسامة فيه حال كونه (لا يعلم) بالبيئة او الاقرار (قاتله) اى الميت او اكثره (و) قد (ادعى وليه القتل) عمدا او خطأ (على) جميع (اهلها) اى تلك المحلة (او) على (بعضهم) باعيانهم اولا باعيانهم وعن ابي يوسف اذا ادعى على بعض معين فلا قسامة (حلف خمسون رجلا حرا مكافا) ولو ادعى او محد ودافى قذف فلا قسامة على المرأة والعبد والصبي والمجنون (منهم) ان من اهل تلك المحلة كما في عامة الكتب وفي الظهيرية ان القسامة على عاقلتهم وفي المخبرات انه رواية عنه (يختارهم الولي) اى ولي الميت والمحلة صفة خمسون وفيه اشارة الى انه لا خيار للامام في ذلك والى ان للولي اختيار الفساق والشبان والصالحاء والمشايع الا ان الاظهر من يتهم بالقتل كما في الكافي ثم اشار الى كيفية الحلف فقال (بالله) اى حلفوا بالله (ما قتلناه) اى الميت فخير الجملة مشتمل على ضمير الميت اولا نكلى تقدير لاجله واشتمال المحلة او الولي عليه كما ظن (ولا علمنا له قاتلا) من قبيل تقابل الجمع بالجمع فيحلف كل واحد بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا كما في الظهيرية وغيره من المتقدمات وفيه اشارة الى انه لا يحلف بصيغة الجمع لانه لا ينتفى ما اذا باشره احد منهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة واحدا فان كلامهم قاتل ولنا قتل في العمد وكفر في الخطا واجتماع الفعلين في اليمين مطرد عندهم الا اذا ادعى الولي على واحد منهم وشهد عليه اثنان منهم فان كفيته عند ابي يوسف ان يحلفها بالله ما قتله لانه انما يحلف على العام ليظهر والقاتل اذا علموا وهما انه يظهر فلا يحتاج اليه كما في الكرماني وغيره (لا) يحلف (الولي) وان كل منهم لانه غير مشروع (ثم) اى بعد التحليف (قضى على) جميع (اهلها بالدية) لذلك الميت حرا او عبد التقصيرهم في حفظ المحلة فالقسامة والدية على اهلها كما في اكثر المتون وذكر في الظهيرية ان كليهما على العاقلة وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم جميعا وفي الكافي ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية وما في اكثر النسخ انه يقضى بها على اهلها فيحتمل ان يراد على عاقلة اهلها (وان ادعى) الولي القتل (على واحد من غيرهم) اى غير اهل المحلة (سقط القسامة) والايمان (عنهم) كما سقط الدية فان اقام البيئة على ذلك الغير والاحلق وان نكل يحبس عنده حتى يحلف او يقر وعندهما

يقتضى بالدية كما في شرح الطحاوى والقسامة بالفتح اسم من الاقسام بالكسبر بمعنى  
 الخلق ثم قيل الايمان تقسم على اهل المحلة كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يقسمون كذا  
 في الكرماني وغيره وقال الراغب وغيره انها في الاصل ايمان تقسم على اولياء المقتول ثم يقال  
 ذلك لكل يمين ( فان لم يكن ) الخمسون ( فيها ) اى في تلك المحلة ( كرر الحلف عليهم )  
 اى على من كان فيهما منهم ( الى ان يتم ) الخمسون فان كان واحدا يحلف خمسين  
 مرة وقس على هذا وفيه اشعار بأنه ان كانوا خمسين لم يكرر الحلف على احدهما  
 في الكافي ( ومن نكل ) منوم عن اليمين واي عنيا ( حبس ) الناكل ( حتى يحلف )  
 او يقر فان ايسر عن الحلف قضى بالدية وعن ابي يوسف انه لا يحبس ويقضى بذلك كذا  
 في شرح الطحاوى وذكر في المحيط والذخيرة والكرمانى وغيره ان الحبس اذ هو في العمد  
 وامافي الخطأ فلا يحبس بل يقضى بالدية على العاقلة ( لا ) يحلف ( ان خرج الدم من  
 انفه وفيه ) كذا في الهداية وغيره وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الرأس فان علا  
 من الجوف فقتل ( او دبره او ذكره ) او من فرجه لانه يخرج منها بلا فعل احد ( وفي قتيلا )  
 وجد ( على دابة يسوقها رجل ) قسامة فان حلف \* ( فالدية على عاقلة ) \* كذا  
 اجمل محمد ثم من النشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدابة مالك معروف او لم يكن  
 ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مالك فعليه القسامة والدية ويعرف ذلك  
 بقول السائق والقائد وعن ابي يوسف هذا اذا كان يسوقها محتفيا فان ساقها نهرا  
 جهارا فلا شى عليه وانما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن معها احد كانت  
 على اهل المحلة ويجي عنها التفصيل السابق الكل في الذخيرة ( والراكب ) على دابة  
 عليها قتيلا ( والقائد ) لها ( كالسائق ) في وجوب القسامة والدية ويمكن ان يقال ان  
 فيه اشارة الى ان اجتماعهم كالانفراد في وجوبهما لانه في ايديهم كما في الكافي ( و ) في قتيلا  
 وجد ( على دابة بين قريتين ) او سكتين او محلتين او قبيلتين كان القسامة والدية  
 ( على اقر بهما ) من القتيلا وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكا لاحد ولا فعلى مالكة  
 وفيه اشعار بأنه لو وجد بين ارض قرية وبيوت قرية كانتا على الاقرب والقرب  
 مشير الى ان صوت اهله يبلغ اليه والافلاشى على احدوا الحسن ترك قوله على دابة فانه  
 لو وجد قتيلا بين قريتين في موضع لا يكون ملكا لاحد وبلغ صوتهم اليه كانتا  
 على الاقرب الكل في الذخيرة وان استويا فعليهما كما في التمر تاشى ( وفي ) قتيلا وجد  
 ( في دار رجل عليه القسامة ) اى خمسون خلفا وفيه اشعار بأنه لا قسامة على العاقلة اصلا  
 وهذا قول ابي يوسف وامام عندهما فان غاب العاقلة فكذلك والافعليهم ايضا  
 كما في الكافي ( وتندى ) اى تعطى الدية ( عاقلة ان ثبت انها ) اى النار ( له )

الى الرجل ( بالحجة ) اى البينة اذا انكر واوقالوا انها وديعة وفيه اشارة الى ان اقرار  
 ذى اليد ليس بحجة على العاقلة والى انه لا شىء عليهم بمجرد ظاهر اليد وفي الاوضح  
 ان ما ذكره قول الطرفين واماعند ابي يوسف فلا يحتاج الى الحجة ويكفى مجرد السكنى  
 ( و ) تدى ( عاقلة ورثته ) اى ورثة القتل ( ان وجد فى دار نفسه ) لان الدار  
 للورثة وقت ظهور القتل فالدية على عاقلتهم وهذا اصح كما فى المبسوط وفيه اشعار  
 بانه قيل بوجوب الدية على عاقلة القتل وهذا اذا اختلفت عاقلة الوارث والقتيل فان  
 اتحدوا فمعتقوا حتى يقضى من الدية ديون القتيل وينفذ وصاياه ثم يحلفه الوارث كما  
 اذا قتل الصبي او الهتوه باه فانه يجب الدية على عاقلته ويكون ميراثه كما فى السكافية  
 وظاهر كلامه ان القسامة على الورثة لاعلى العاقلة كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم  
 انها عليهم وهذا على قولهما وعلى قولهما وفى رواية عنه فقد حدد دمه لان الدار فى يده  
 حالة القتل فكانه قتل نفسه كما فى الاختيار وغيره ( والقسامة على اهل ) الاراضى  
 ( الحطة ) اى على ملاكها القد ما عوى بالكسر فى الاصل ما اغبطه الامام اى افرزه  
 وميزه من اراضى الغنمية واعطاه لاحد كما فى الطلبة ( دون السكان ) كالمستأجرين  
 والمستعيرين ( والمشتريين ) الذين يملكون بالهبة والمهر او الوصية او غيره من اسباب  
 الملك وان كانوا يقبضونها ( فان باع كلهم ) اى كل اهل الحطة ( فعلى المشتريين ) دون السكان  
 والحاصل انه اذا كان فى محلة ملاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون  
 اخويها لانه انما يكون ولاية تدبير المحلة اليهم واذا كان فيها ملاك حديثة وسكان فعلى  
 الحديثة واذا كان سكان فلا شىء عليهم وهذا كله عندنا واماعند ابي يوسف فالفرق  
 الثلاثة سوا على وجوب القسامة وتما فى شرح الطحاوى وقيل هذا فى عرفهم وامافى عرفنا  
 فعلى المشتريين لان التدبير اليهم كما اشير اليه فى السكمانية ( و ) فى قتل واحد ( فى دار )  
 او غيرها من املاك ( مشتركة ) بين القسامة والدية ( على عد الرؤس ) فان كان  
 نصفها لزيد وعشرها لعمرو والباقي لبيكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهم  
 اثلاثا متساوية لان صاحب القليل والكثير سواء فى الحفظ والتدبير وكذا  
 لو وجد فى نهر مشترك ( وفى الغنك ) ونحوها كالعجلة كانتا ( على من فيه ) من  
 السكان والملاح والماربها والمالك وغيرهم سواء على ما قال بعض المشايخ ومنهم من قال  
 اذا كان لهما ملك فالقسامة عليهم والا فعلى السكان كما فى النخيرة ( وفى مسجد محلة ) كانتا  
 ( على اهلها ) لان تدبيره اليهم واضافة المسجد مشيرة الى انه لا قسامة فى مسجد الجامع  
 ومسجد الشارع لان القسامة انما تكون لقوم معروفين وفيه الدية على بيت المال وهذا  
 اذا لم يعز فى بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلته كما فى التمر تاشى والى انه لو كان

المسجد المعروف لم يمكن الحكم كذلك بل القسامة والدية على بائيه وان لم يعرف فعلى  
 عاقلة صاحب اقرب الدور منه كما في النخيرة (وفي سوق مملوك) الا حسن مملوكة كانتا  
 (على المال) عندهما وعلى السكان عند اي يرسف كما في الكافي ويدخل فيها سوق  
 قريبة من المحال يجتمع الناس فيهما في جميع الايام او بعيدة يسكن فيهما الليالي او فيهما  
 دار مملوكة فانهما على اهلها التقصير حفظهم كذا في النهاية (وفي سوق) (غير مملوك)  
 بان كانت بعيدة يجتمعون فيها للتجارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن  
 ولا دار مملوكة يدخل فيها سوق السلطان فانها لعامة المسلمين كما في التتمة (والشارع)  
 اي الطريق الاعظم من قولهم شرع الطريق اي بين او على التجوز وحقيقته طريق  
 يشرع فيه عامة الناس (و) في (السجن) والجامع (للقسامة) في شئ منها (والدية على  
 بيت المال) لان تدبيره الى الامام وعند اي يوسف كلاهما على اهل السجن وفيه اشعار  
 بان رباط العامة وجسر العامة كالشارع كما في الهداية وغيره وكذا الاراضي المملوكة  
 فانها كالموات كما في شرب النخيرة ولو وجد قتيل في موضع مباح كالآلة الا انه  
 في ايدي المسلمين كانت الدية في بيت المال كما في قاضيخان واما الاراضي التي لهما ملك  
 اخذها والظالم فينبغي ان يكون القتل فيها هدر الا انه ليس على الغاصب دية كما في  
 السكواني وغيره وذكر في النخيرة لو وجد في طريق عظيم غير مملوك كان الدية على  
 اقرب المحال التي تشرع الى هذا الطريق (وفي برية) بتشد يد الماء والراء  
 وتخفيفها وهي صحراء (لأعمارة بقربها) اي لا يسكنها احد ولا يبلغ اليها صوت  
 من مضرا وقرى فان بلغ اليها فعلى اقرب ذلك وهذا اذا لم تكن مملوكة والا فعلى عاقلة  
 المال كوفي السكواني ان انقطع عن تلك البرية حتى العامة فهدر والا فعلى بيت المال (او)  
 في (ماء يمر به) اي اذهب القتل (هدر) لانه ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه اشارة  
 الى ان نهر ذلك الماء كبير كالفرات فلو كان النهر صغيرا لقوام معروفين فالقسامة  
 على اهلها والدية على عاقلتهم والى ان القتل في وسط النهر فلو كان في شطه فعلى بيت  
 المال والى انه لو احتبس في شطه لم يكن هدر افعلى على اقرب القرى ان سمع صوت اهلها  
 والا فعلى بيت المال وهذا كله اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والا فهدر بكل  
 حال الكل في النخيرة (ومستحلف) بفتح اللام وهو الذي يستحلف في القسامة مبتدأ  
 لانه موصوف خبره حلف (قال قتيل زيد) من هذه الحلة (حلف) ولم يسقط اليمين  
 عنه بهذا القول وان كان يريد (بالله ما قتلت) ولا عرفت له قاتلا غير زيد) لجواز  
 ان يكون القاتل قاتلا مع غير زيد يعرفهم واما زيد فخرج بالاقرار (وبطل شهادة بعض  
 اهل الحلة) كلا وبعضا (بقتل غيرهم) رجلا بعد دعوى الولي القتل على ذلك

الغير للتهمة فلا يثبت القتل بشهادتهم الا انه يبرؤن عن القسامة والدية كما لو ادعى على  
غيرهم بلاقامة بينة وهذا عنده واما عندهما فلا يبطل بناء على الاصلين المجموع عليهما  
احدهما ان من انتصب خصما في حادثة ثم عزل عنه فشهد لم يقبل شهادته في تلك  
الحادثة كالوكيل اذا خاسم ثم عزل والثاني ان من كان له عرضية ان يصير خصما ثم  
بطلت تلك العرضية فشهد لم تقبل (او) بقتل (واحد منهم) بعد الدعوى لانه صار  
اهل المحلة خصما بالدعوى عليه (وفي رواية) كانا (في بيت) ايس فيه غيرهما (وجد  
احدهما قتيلا ضمن) الرجل (الاخر دية) عند ابي يوسف خلافا للحميد لانه عسى  
ان يقتل نفسه وله انه توهم بعينه وفي قياس قول ابي حنيفة يكون القسامة والدية على  
صاحب البيت (وفي قتيلا قرية امرأة كرر الحلف) الى ان يتم خمسون (عليها) اي  
على تلك المرأة عندهما واما عند ابي يوسف فالعاقلة يدخلون معها في الحلف وفي  
الكرمانى ان موضوع المسئلة فيما اذا كانت عاقلتها غيايا والا فيدخلون معها  
في القسامة او فيما اذا قتل في دار امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها (وتدى)  
عندهم (عاقلتها) اي اقرب القبائل اليها في النسب وظاهره انه ليس عليها شيء  
من الدية وهو اختيار الطحاوى وقال المتأخرون انها تدخل معهم في الدية

### \* ( فصل ) \*

العاقلة) صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير او جمع عاقل وهو الذي يغرم الدية لانها  
تعقل الدماء كما في تمسك من ان تراق كافي الطلبة فان اصل العقل الامساك كما في المفردات وقال  
المطرزى وغيره ان العاقلة جماعة تغرم الدية (اهل الديوان) بالكسر وبفتح اصله الواو  
وهو كتاب فيه اهل الجيش واهل العطاء كما في القاموس وقال البيهقي في الارزاهير انه في الاصل  
موضع ضبط حسابات الناس من حوته اي ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالحق كتاب  
كبرية الشياطين والاول الصواب (لمن) اي للجاني (هو منهم) اي من اهل ديوان من اهل  
مصر هم لامن مصر آخر فيعقل عن اهل سواده وقيل يعقل عن اهل مصر آخر  
ولا يعقل اهل البادية عن اهل مصر كما في التمر تاشي فعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان  
من الغزاة فالغزاة وان كان من الكتاب فالكتاب وكذا غيره (يوخذ) العقل (من عطياتهم)  
اي وظائفهم الثلاث كما تبين لامن اصول اموالهم فيشمل العطاء ما فرض لانسان  
في بيت المال كل سنة للحاجة والرزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية ما فرض له  
كل شهر او يوم مما يكتفيه كما في الكرمانى وذكر في الظهيرية ان العطية ما فرض للمقاتلة  
والرزق ما لغيرهم من الفقراء المسلمين فان اجتمع العطية والرزق في احد اخذ من العطية

كما في الاختيار (حين خرجت) العطييات من بيت المال وفيه اشارة الى ان الدية تؤخذ  
 من ثلث عطيات ووظائف سواء اعطى في شهر او سنة او ثلاث سنين والى انه  
 لا تؤخذ مما خرجت في السنين الماضية قبل القضاء لان الوجوب بالقضاء لان  
 من عليه غير معلوم كما في الكافي (و) العاقلة (حيه) اي قبيلة الجاني وهي  
 بنو آيب واحد (لمن ليس منهم) اي من اهل الديوان (يؤخذ من كل) من عطية لهم  
 (في ثلاث سنين) اي من ثلث عطيات في شهر او اكثر او اقل ففي بمعنى من كما في  
 القاموس والسنين بمعنى العطييات كما اشير اليه في الكافي وغيره (ثلاثة دراهم) عند  
 بعض (او اربعة) منها عند بعض فيؤخذ من كل وظيفة درهم او درهم وثلث درهم  
 على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل لا يزاد في هذه السنين على اثني عشر درهما والاوّل  
 الصحيح كما في المصنوعات (وان لم يتسع الحي) لذلك بان يكونوا قلائل فيصير مصداق عاقل  
 اكثر من ثلاثة او اربعة (ضم اليه) اي الى الحي (اقرب الاحياء) اي القبائل (نسبا  
 الاقرب فالاقرب) على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا ان كان  
 الجاني من اولاد الحسين رضي الله عنه ولم يتسع حيه لئلا يضم اليه قبيلة الحسن رضي الله عنه  
 ثم بنوهم فان لم يتسع هاتان القبيلتان له ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرماني وآباء القتيل  
 وبنوهم لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون والنساء والصبيان والمجانين والعبيد  
 من عشيرته لا يدخلون فيهم وليس احد النزوجين عاقلة الاخر وذكر الحي من قبيل  
 الاكتفاء فان اهل الديوان ان لم يتسعوا لذلك ضم اليهم اقرب الديوانين من هذه المصير  
 ثم العصابات ثم اقرب القبائل ثم وشم كما في النخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره موافق للردية  
 لكن في الكرماني ان العاقلة هم الذين يتناسرون فاهل الديوان ثم اهل المحلة ثم اهل  
 القرية ثم العشيرة من قبل ابيه ثم اقرب القبائل يضاف اليهم ثم وشم الى ان يكفى  
 (والباقي) من الدية بعد الضم فهو (على الجاني) لانه جاني (والقاتل كاحد هم)  
 من العاقلة فيدعى مثل احد هم ولو امرأة او صبيا او جنونا على الصحيح وقيل لا شيء  
 عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان وجوب جزء من الدية باعتبار انه احد من العاقلة  
 واللام للعهد اي القاتل الذي من اهل العطاء فالذي لم يكن من اهل العطاء فلا شيء  
 عليه من الدية عندنا كما في النهاية (و) العاقلة (للمعتق) بفتح التاء (هي سيدة)  
 لانه منهم بالنص (وامولى الموالاة مولاة وحمه) اي هي مولاة اعتبارا للعقد (والمعتبر)  
 للعاقلة (في العجم اهل النصر) بان كانوا بجيث لو وقع لواحد منهم امر قاموا معه  
 في كفايته فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له (سواء كانت) النصر (بالحرقة) كالا  
 ساكنة بمر او غيره والصغار ينكلا بآباد السراجم بسمرقند وغيره (ولا) تكون بالحرقة



عظيمة العلم فلن بعضهم عاقلة بعضهم هذا قول بعض المشايخ وبه افتى الحلواني ومحمد بن سلمة وقال الفقيه ابو الليث انه لا عاقلة للعجم وبه افتى الفقيه ابو بكر وابو جعفر والمرغيناني لانهم لا يتناصرون وضيعوا انسابهم وليس لهم ديوان كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان كلامه ناظر الى ان الترتيب المذكور في الصدر لم يعتبر الا في عاقلة العرب وان التناصر لم يكن منظورا اليه الا في حقهم والمشاير تشعر بخلافه فان الاصل في الباب هو التناصر فان كان بين اهل الديوان او العشيرة او المحلة فيها وان كان بين الكل فاهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة فالعاقلة في زماننا من تناصروا في الحوادث (ومن لا عاقلة له) من العرب والعجم كالقيط والحربي والذمي وغيره والاولى ومسلم لا عاقلة له فان الديني في مال الذمي كما في النخيرة (يعطى) الدية (من بيت المال ان كان موجودا ومضبوطا) والا) يكن كذلك (فعلى الجاني) فيؤدي في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة على ما قال الناطقي وهذا احسن لا بد من حفظه اذ في كثير من المواضع انه يؤدي في ثلاث سنين كما قال الزاهدي وعن ابي حنيفة انه على الجاني مطلقا ولا يجب في بيت المال بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره وقال الزاهدي انه على الجاني في زماننا لان العشائر فيها قد فنيت ورحمة التناصر قد ارتفعت وببوت اموالهم قد انهدمت (ويتحمل العاقلة) ويؤدون بالقضاء (ما يجب) من الدية على القاتل (بنفس القتل) اي قتل الخطاء وشبه العمد واحترز به عما ياتي وفيه اشعار بان الدية تجب والا على القاتل ثم على العاقلة للتخفيف ولذا لو اقر بالقتل لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة كما في فاضل خان وغيره (لا) يتحملون (ما يجب بصالح) عن دم عمه فانه على القاتل عمدا حالا اذا اجل (واقرار) بقتل خطاء (لم يصدقه) اي القاتل (العاقلة) في ذلك الاقرار فانه على المقر في ثلاث سنين وفيه رمز الى انهم لو صدقوه تحموا لانه يثبت العقل بتصادقهم والى ان القاتل والولى اذا تصادقا انه قضى قاض كفايا بالدية على عاقلته بالبينة وكفى بها عاقلة فلا شيء عليهم ولا على العاقلة كما في الهداية فلو اقر بالقتل عند قاض فاقام الولى البينة على ذلك المقر قلت لانها تثبت ما لم يثبت بالاقرار من وجوب الدية على العاقلة كما في النهاية وغيره (و) لا يجب بقتل (عمد سقط قوده بشبهة) كما اذا قتل رجلا واحدا صبي او معتوه والاخر عاقل بالغ او احدهما مجنون والاخر بعصافانه ينصف الدية بينهما (او) ما يجب بسبب (قتل ابنه عمدا) فانه وجب القود بنفس القتل الا انه سقط بحكمة الابوة فوجب الدية على الاب في ثلاث سنين صيانة للدم عن الهدر (ولا) يتحملون (جناية عمه على امر خطاء فانه على مولاه (او) جناية (عمه) في النفس او الطرف فان العمد لا يوجب

التخفيف بتحمل العاقلة فوجب القود به ولا يخفى أنه مضمّن مما سبق إلا أنه أراد التفصيل  
 (و) لا يتحملون (مادون أرش الموضحة) من بدل طرف هو أقل من خمسمائة وهي  
 أرش الموضحة فإنه لو كان خمسمائة أو أكثر تحملوا وإنما قلنا من بدل طرف لأنه من قتل  
 عبداً غيره خطأ وقيمتها أقل من أرشها فتحملوا قل القيمة في العبد قائمة مقام الدية في الحر  
 كما في الكفاية (بل) تحمل الواجب بما ذكر من بدل الصالح وغيره على (الجاني) تغليبا  
 فيشمل ما على المولى من جنابة عبداً ويكون بل لعطف جملة على جملة لا يتحملون  
 وفائدتها الانتقال إلى الأهم وفي لفظ الجاني الدال على القطع رعاية حسن المختتم

\* (كتاب الأكره) \*

عقب بالديات مع أنها ينبغي أن عن خلاف الرضاء لأنها بالتقديم أجرى كما لا يخفى (هو)  
 في اللغة حمل إنسان على أمر لا يريد به طبعاً أو شرعاً والاسم منه الكره بالفتح وفي  
 الشريعة (فعل) سوء بقرينة الاتي والفعل يتناول الحكمي كما إذا أمر بقتل رجل  
 ولم يهدده بشيء إلا أن المأمور يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يقتله لقتله إلا مرة أو قطعه فإنه  
 أكره كما في الذخيرة (يوقعه بغيره) أي يوقع إنسان بغيره ما يسوءه من الفعل كما في الصحاح  
 وغيره لكنه مجاز والحقيقة أوقعت الشيء على الأرض كما في الأساس (فيفوت) بذلك  
 الفعل (رضاه) المقابل لكرهه ثم فائدت الرضاء به نوعان صحيح الاختيار وفاسده  
 ويسميان بالقاصر والكامل وغير المألجى والمألجى وأشار إليهما بطريق الاكتفاء فقال  
 يصح اختياره (أو يفسد اختياره) فيما يصير له كالتهديد بالقتل أو الطع فلا اختيار  
 هو القصد إلى أمر مقدور للفاعل متردد بين الوجود والعدم بترجيح أحد الجانبين على  
 الآخر فان استقل الفاعل في القصد فلا اختيار صحيح والافساد وبما ذكرنا من الاكتفاء  
 اضمحل ما ظن من تسامح المتردد بين العام والخاص والاكتفاء غير عزيز سيما في السكلاء  
 العزيزين بيد الخيرات والخير والشروط فيه أشعار بان الأكره لم يتحقق مع الرضاء وهذا صحيح قياساً  
 وأما استحساناً فلا لأنه لو هدد بحبس ابنة أو ابنه أو أخيه أو غيرهم من ذى رحم محرم منه لبيع  
 أو هب أو غيره كان أكرهاً استحساناً فلا ينفذ شيء من هذه التصرفات كما في المبسوط (مع بقاء  
 أهليته) أي الأكره بقسمه الصحيح الاختيار وفاسده لا ينافي أهلية الموجه وبالاداء لأنها  
 ثابتة بالنمة والعقل والبلوغ والأكره لا يخل بشيء منها إلا يرى أنه متردد بين فرض  
 وخطر وخصم ومرة يائتم ومرة يثاب (وشرطه) لتحقيق الأكره أربعة (قدرة الحامل)  
 أي المكره بالعسر (على إيقاع ما هدد) أي خوف (به) والا كان هذا يائناً  
 (سلطاناً كان) الحامل (أو لصاً) أي ظالماً متعلباً غير سلطان وإنما ذكره بلفظ اللص

تبر كاي عبارة محمد وان اكتفى به ولن تسعى به بعض الحساد الى الخليفة وقال انه سماه في كتابه لصافا غامله وطلب كتابه فلم يجد كتاب الا كراهه فقدم على ذلك واعترف لى محمد ورده بجهيل وانها لم يجد لانه لقاها ابن سماعة في بشر داره حين وقف على ذلك ثم تأسف محمد عليه اذ لم يحفظه فوجبه على حجر نائى من طى البشر وهذا من كراماته شرح كفاي المبسوط وغيره واطلاقه مشير الى ان الاكراه يتحقق من اى ظالم في اى مكان و اى زمان وهذا عند هوا ما عنده فلا يتحقق الا من السلطان وبجورد امره ثم ان المشايخ اختلفوا في الاختلاف اى جميع الاحكام او فيما سوى الزناء او باعتبار الزمان كما في النخيرة ( وخوف الفاعل ) اى المكروه بالفتح ( ايقاعه ) اى ايقاع الحامل ما هدد به بان ظن انه يوقعه والحامل اعم من ان يكون حقيقيا كما اذا كان حاضرا او حكما كما اذا كان غائبا ورسوله حاضر خاف الفاعل منه خوف المرسل واما اذا غاب الرسول ايضا فلا كراه كما في النخيرة وانما اختار الفاعل هنا على المكروه والحامل ثمه على المكروه ايمدفع الالتباس ( وكون المكروه به ) اى ما هدد به ( متلفا نفسا ) حقيقة او حكمية كتلف كل المال فانه شقيق الروح كما في الزاهدى ( او ) متلفا ( عضوا ) ولو صغيرا كالانملة فانه كالنفس حرمة ( وهو ) اى الاكراه يهدد بتلف النفس او عضو ( المالحى ) بكسر الجيم من الجاء الى كذا اذا اضطر اليه فهو الموجب للاضطرار وفيدتنبيه على احدى قسمي الاكراه المالحى و تهديد تلفهما ثم اشار الى الاخر غير المالحى و تهديد غيره فقال ( او ) كونه ( موجبا غما ) اى من باب ( بعدم الرضاء ) كالضرب الشديد والحبس الذى منه الاعتماد البين الذى يراه المحاكم اذ لا مدخل للوئى في المقدار كما في الكرماني وهذا اذا لم يكن ذا منصب ومرتبة والا فضرب سوط وحبس يوم وكلام خشن اكراه كما في حق القاضى وعظيم البلد كما في النهاية وهذا اذا كان بغير حق فلو حبس او قيد بحق فاقرب بمال او غيره لزمه ذلك كما في النخيرة وقوله موجبا غما مشير الى انه لو هدد امرأته على التبرى من المهر بالطلاق والتسرى او التزوج عليهما كان اكراه او ليس باكراه كما في قاضيخان وكذا التهديد بالشتم كما في الزاهدى وفي قوله بعدم الرضاء تصرح بما علم ضمنا من المقام فان الكلام في المكروه وقد علم ذلك من حد الاكراه ( و ) الشرط الرابع كون ( الفاعل ) متمتعاعيا كره عليه ( من الفعل ) ( قبله ) اى الاكراه اذا لم يتمتع عنه لم يكن اكراه الفوات ركنه وهو فوت الرضاء كما اشير اليه في الاختيار وفيه دلالة على ان هذا الشرط مستدرك كما لا يخفى ( لحقه ) اى الفاعل المالك كاعتاق عبده واتلاف ماله وبيعه فانه متمتع عن ذلك لحق نفسه ( اولحق ) آدمى ( آخر ) كاتلاف مال آخر بوجه من الوجوه ( اولحق الشرع ) كاكل الميتة والدم وشرب الخمر فلا يستدرك لحق آخر ولما فرغ عن حد الاكراه وشرائطه شرع

في احكامه المترتبة عليها فقال ( فلو اكره بالمجى \* او غيره ) اى باحد قسمى الاكره  
من التهديد بنحو التلقى والضرب ( على بيع او نحوه ) من العقود كالأجارة والهبة وغيرها  
( او اقرار ) بشئ منها ( فسخ ) ما فعل من العقود والافاريير بان يقول كذبت  
كاذبا في الاقرار ( او امضى ) بان يقول كنت صادقا فيه فالفسخ والامضاء مجازان في الاقرار  
ولك ان تجعل من قبيل الاكتفاء وفيه اشارة الى ان عقود المكره لم تكن باطله والى  
انه يلزم تصرفات المكره قولا وفعلالا اذا احتمل الفسخ فانه غير لازم وله الخيار  
بعد زوال الاكره كما في الكافي والى انه لو اكره على اداء مال فباع جارية لاجل جاز  
البيع فلو قال للحامل من اين اؤدى فقال بع جارتك فلانة كان مكرها وهذه حيلة لمن  
ابتلى بذلك كما في النخبة ولو اكرهت بالضرب على الاقرار باستيفاء المهر فاقرت جاز  
عند ابي حنيفة واما عند ابي يوسف فان هدد بشئ يجعل به الدم وأشار عليها بالسلاح  
ونحوه بطل الاقرار ولو أشار بغير السلاح جاز وعند محمد ان هدد بضرب ووعيد في  
الحلوة في موضع لا تقدر على منعه بطل كما في الخلاصة والى ان الخيار في الفسخ للمكره  
لا للطابع على ما ذكره الحلواني كما في النية لكن في الظهيرية لو كان البائع مكرها صرح  
الفسخ للمشتري قبل القبض لا بعده ولو كان المشتري مكرها صرح الفسخ للملك قبل القبض  
واما بعده فلم يشتري ( ويملكه ) اى المبيع الذى سلمه البائع كرها بقربة الا ترى ( المشتري  
ان قبض ) وفيه اشعار بان بيع المكره فاسد الا انه صار نافذا بالاجازة والثمن امانة في يد  
البائع كما في الزهدي ( فيصح اعتاقه ) ونحوه من تصرفات لا يمكن نقضه كالتمديد  
والاستيلاء والطلاق وفيه رمز الى انه لا يصح بيعه وهبته وتصدقته ونحوها من  
تصرفات يمكن نقضه ولا ينقطع حق الاسترداد وان تداولته الايدي بخلاف غيرها  
من العقود الفاسدة لان الاسترداد لمحق الشرع وهنا لحق العبد اى المكره وهو مقدم  
لحاجته وغنى الرب تعالى كما في الكرماني والى انه لو باع مكرها والمشتري غير مكره  
لم يصح اعتاقه قبل القبض واما في العكس فقد نفذ اعتاق كل منهما قبله وان اعتقاهما قبله  
فاعتاق البائع اولى كما في الظهيرية ( ولزبه ) اى المشتري ( قيمته ) اى المعتق يوم الاعتقال  
ولو معسر كما في الزهدي ( فان قبض ) البائع المكره ثمنه اى ثمن المبيع طوعا ( او سلم )  
المبيع ( طوعا نفذا ) البيع فليس له الفسخ وفيه اشارة الى انه لو قبض الثمن مكرها لم يكن  
الاجازة فرده ان كان قائما لالهالك لانه امانة والى انه لو سلم المبيع مكرها ففسد البيع لانه  
غصب من الحامل كما في الهداية وغيره من كتب الفروع والاصول فلا يلقى بالمص  
ان يحكم بان الهداية لم يذكر حكمه وانه ينفذ ويجب القيمة وانما خص تسليم المبيع لانه  
لو سلم الموهوب طوعا لم ينفذ لان الاكره على الهبة اكره على التسليم اذ الموهوب

لا يخرج عن الملك بعدونه بخلاف البيع (وحل) ووجب (بالمالجي) من قسميه (شرب  
 الخمر واكل الميتة ونحوه) من الاشرية والاطعمة المحرمة كشرب الدم وكل لحم الخنزير  
 لان حالة المالجي كالخمصة في خوف تلف النفس او العضو وفيه اشعار بان له اكره  
 بغير المالجي لم يحل شرب المحرم واكلمه فلو هدد بضرب سوطيين لم يعتبر الا  
 ان يقول لا ضرب بن علي عيني كاذك كفاي النهاية وقال بعض ائمة باخ ان الحبس  
 في زماننا للتعذيب فيباح التناول عند التوقيف كفاي السكسني وينبغي ان يباح عند  
 التهديد باخذ كل المال (حتى ان صبر) عن التناول على التاني (ائم) واخذ به لانه  
 امتنع عن مباح والقي نفسه في مهلكة وكذا ائم من اهل الخمصة لم يتناول وكلاهما ظاهر  
 الرواية وعن ابي يوسف انه لم يائم في كليهما لانتفاء اثم عن المضطر كفاي الكافي وذكر شيخ  
 الاسلام ان المكره اثم اذا علم بالاباحة ولم يتناول واما اذا لم يعلم فقد رجونا ان يكون في  
 سعة منه لانه يعذر بالجهل فيما فيه غفاء كفاي الذخيرة (ورخص) ولم يائم (به) اي  
 بالمالجي (اظهار الكفر) واجراؤه على اللسان حال كونه (مطمئنا قلبه بالايمان) اي غير  
 متغير عقيدته فان المشركين اكرهوا عمارا رضى الله عنه على سبه صلى الله عليه وسلم  
 فسيه مع طمانينة القلب به فقال صلى الله عليه وسلم ان عادوا فعد اي ان عادوا الى الاكره  
 فعند الى الطمانينة وفيه اشارة الى انه لم يرخص بغير المالجي وكفر باظهار الكفر به ولو قال  
 بالطمانينة والى انه لو لم يخطر ببال سوى ما اكرهه عليه من لفظ الكفر لم يكفر قضاء وديانة  
 فلو شتم نبينا صلى الله عليه وسلم وقال لم يخطر ببالي شيء لم يكفر قضاء وديانة واما  
 اذا شتمه وقال انما يخطر ببالي رجل من النصارى فقد كفر قضاء لاديانة كفاي الذخيرة  
 (وبالصبر) عن الكفر على التلف (اجر) اي صار ناجورا وشهيدا فالامتناع عن  
 التكلم بالكفر افضل وان قتل الا ترى انه صلى الله عليه وسلم سمى حبيبا سيد الشهداء حيث  
 اكرهه المشركون على سبه صلى الله عليه وسلم فصبر على ذلك (و) رخص به (اتلاف  
 مال مسلم) او ذمى بالاكل او غيره وبالصبر اجر وصار شهيدا كفاي عامة الكتب لكن  
 في الذخيرة عاقله بالرجاء لانه ليس هذا نظير حالة الخمصة من كل وجه من حيث ان  
 العذر هنا من قبل العباد وفيه ايمان بان ترك الاتلاف افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير  
 اشد حرمة من شرب الخمر كفاي الكرماني وذكر في قاضي خان ان الترك والفعل سواء  
 وبانه رخص به شتم مسلم كفاي المضمرات وبانه لو اكره على الافتراء على مسلم يرجى  
 ان يسعه كفاي الظهيرية (وضمن) في صورة اتلافه (الحامل) لان الفاعل  
 اتلفه وفيه رمز الى ان الحامل ضامن في صورة الاكره عملي اكل مال مسلم  
 كفاي التتمة لكن في الخلاصة ان الفاعل ضامن والى انه ضمن بالاكره على

اكل طعام نفسه وهذا اذا لم يكن جائعا والا فلا شيء عليه كما في الكشف والى انه لو  
اكره بغير المأجبي لم يرخص اتلاف مال مسلم ولو اتلف ضمن الحامل (لا) يرخص به  
(قتله) اى مسلم وبالصبر اجر لان قتله لا يباح بحال (ويقادهو) اى الحامل (فقط)  
اى لا الفاعل عند الطرفين ويقاد الفاعل عند زفر ولا يقاد احد عند اى يوسف لكن  
يجب الدية على الحامل فى ثلاث سنين ويحرم عن الميراث دون الفاعل لكنه يأثم  
ويقتل ويرد شهادته ويباح قتله للمقصود بالقتل ولو هو بغير المأجبي فقتل مسلما كان  
القتل على الفاعل عندهم وعزر الحامل كما في الظهيرية (وصح نكاحه) اى الفاعل ولو  
هو بغير المأجبي لان النكاح مما يصح مع الهزل وفى الاكتفاء اشعار بان لو اكره بهما زاد  
على مهر المثل لم يجب الزيادة كما في الذخيرة (وطلاقه) واحدة او اكثر (وعتقه) اى  
اعتاقه ولو حكما كما اذا اكره حتى يجعل الطلاق والعنق بيد الزوجة والعبد او غيرهما  
فانه صح طلاق المفوض اليه وعتقه ويرجع المأمور على الامر بنصف المهر ان لم  
يطأ بقيمة العبد ولو اكرهه بوعيد القتل على الطلاق او العنق فلم يفعل حتى قتل لم يأثم  
لانه امتنع عن ابطال ملك النكاح واتلاف المال كما في الظهيرية (ورجع) الفاعل  
(بقيمة العبد) على الحامل ولو عسر لانه اتلف المال ولا سعاية على العبد والولاء  
للفاعل لانه المعتق وهذا اى الرجوع بالقيمة اذا اكرهه بالمأجبي واما بغيره فلا ضمان فيه  
كما في الظهيرية (ونصف) اى رجع الفاعل بنصف المهر (المسمى) على الحامل  
او بالمتعة اذا لم يسم (ان لم يطأ) الفاعل زوجته ولو حكما كما اذا لم يخل بها فان الخلوة فى  
ذلك كالوطى وفيه اشارة الى ان بطلاقه بعد الخلوة لم يضمن الحامل شيئا لاستقرار المهر قبل  
الا كراهه كما في المضمرات والى ان الحامل اجنبى فلو كان زوجته لم يكن لها عليه شيء  
وهذا اذا اكرهت بالمأجبي واما بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية (و) صح  
(نذره) بكل طاعة كالصوم والصدقة والعنق وغيرها لانهما لا يجهل القسح فلا يأتى  
فيه اثر الا كراه (ويمينه) بشىء من الطاعات او المعاصى او غير ذلك لها امر (وظهاره)  
بان قال لامرأته انت على كظهر امي فيحرم عليه قربانها حتى يكفر ولا يرأى جمع على الحامل  
بشىء فى الصور الثلاث (ورجعت) اى لو اكره ان يرأى امرأته فراجعها صح لانها  
استدامة النكاح (وايلاؤه) بان حلف ان لا يقرب امرأته (وفيته فيه) اى فى  
الايلاع لانه كالرجعة (واسلامه) حقيقة لانه انما يتحقق بالتصديق والاقرار وقد عبر  
باللسان عما فى القلب له اسلام من فى السموات والارض طوعا وكرها (بلاقتل) له (لورجع)  
عن اسلامه هذا لان فى اسلامه شبهة دائرة للقتل (لا) يصح (ايرأؤه) عن دين لانه  
اقرار بغير اع النعمة وقد مر ان الاقرار بغير صحيحة (و) لا (ردته) عن الدين حتى

لا تبين امراته منه لما مر من الرخصة في اظهار الكفر وهذا اذا كره بالمجبيء واما بغيره  
فقد صح ردته فتبين امراته كما في الظهيرية ( وان زني ) رجل بشرائطه ( حب ) في جميع  
الاوقات عند هم ( الا اذا كرهه السلطان ) اي اذا كره ذلك الرجل فانه لا يحد عند هم  
وانما ذكر السلطان اشارة الى ان الا كراه عنده لم يتحقق الا من السلطان كما اشار سابقا  
الى انه يتحقق عند هم من غيرهم فمن الظن انه يتحد المستثنى والمستثنى منه وعليه ان يقول  
وان زني لا يحد وذكر في عمدة كتب الاصول والفروع انه اذا زني يحد قياسا كما اذا قال  
اولا ثم رجع الى انه لا يحد استحسانا وهذا اذا كره بالمجبيء واما بغيره فيحد بلا خلاف  
كما يائتم في القسمين بلا خلاف وفي تكبير الضمير اشعار بانها لوزنت بالا كراه لم يحد ولو  
بغير المجبيء كما قالوا في لفظ الحد رمز الى ان الزنا لم يرخص بالا كراه ولو بالمجبيء  
حتى ان صبراجر كالقتل الكل في الذخيرة والى ما عليه من رعاية حسن الاختتام كما  
لا يخفى هذا على ذوي الاهتمام

\* ( كتاب الحجر ) \*

عقب بالا كراه مع اشترى الكل منهما في المنع لانه احري بالتقديم في زمانه فكيف في زماننا  
واكتفى به عن الاذن لانه فك الحجر فيكون تابعا له ( هو ) بمحركات الجاه في اللغة مصدر  
حجر عليه اذا منعه فهو محجور عليه وقولهم المحجور بفعل كذا على حذف الصلة  
او على اعتبار الاصل فان الاصل حجره ثم استعمل حجر عليه ومنه ما سأل من كلامه وفي  
الشرعية ( منع نفاذا القول ) اي لزومه فانه ينعقد عقد المحجور موقوفا واللام عهدية  
اي قول شخص مخصوص فلا يصنف على منع القاضي نفاذا قرار المكره مثلا واحترز  
به عن الفعل فانه لا حجر فيه لانه لا يفتقر الى اعتبار الشرع بخلاف القول والاولى لزوم  
القول فان النافذ اعم من اللازم كما في التوضيح على انه غير مانع لقول صغير عاقل  
وما حقي به فانه لا يصح اصلا كما سنذكره ( وسببه ) اي سبب الحجر والمنع من العوارض  
المكتسبة ( الصغير والجنون ) والمعتة فان الصغير في اول الفطرة عديم العقل فالحق  
بالمجنون وفي الآخر الناقص فالحق به المعتوه فلا يصح قول الصغير والمحقق به اصلا  
كالبيع ونحوه لا ينفذ قول العاقل والمحقق به الا باذن الولي فالمراد بالمجنون الذي  
لا يفيق اصلا اذا المتيق كالعاقل ( والرقى ) لانه ضعف حكمي جزاء للكفر ابتداء وحقا  
لمعبد بقاء فيبقى رقيقا بعد الاسلام ولا ينفذ قوله كلاجارة ونحوها الا باذن مولاه لتعطل  
لنافع خدمته باشتغاله بالتجارة ( فضمنوا ) اي الصغير والمجنون والرقى ( بالفعل ) كالتلف  
مال الغير اذ الضمان قد يجب بلا قصد كضمان النائم المثلث بالانقلاب ( واخر الى ) وقت

(العقود الاقربان) لى اثر اقرار العبد (بمال) لاحد لانه مكافى فينفذ اقراره في حق نفسه  
لا في حق مولاه ولذا يقع طلاقه لانه لا يبطل به ملك مولاه وفيه اشعار بان اقرار الصغير  
والمجنون وطالاقهما لا يصحان اصلا (وعجل) اقرار العبد (بحد وقود) لانه مركب  
من ذات مختص بمعنى العقل والنظر والقطعة وغيرها او مال محل معد لا قامة مصالح  
العباد وحق المولى يتعلق باعتباره وغيره باعتبار الاول فيحد ويقاد وفيه اشعار بان غير  
العبد من المحجورين لا يحد ولا يقاد كما مر (ولا يحجر) حر مكافى عن التصرف في ماله  
كالشراء (بفسه) بفاتحين في اللغة الخفة وفي الشريعة تبني ير المال واثاقه على خلاف  
مقتضى الشرع والعقل فار تكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه  
المصطاح في شىء واطلاقه مشير الى ان السفه لا يحجر عن تصرفات يحتمل الفسخ ويؤثر  
فيها الهزل كالبيع والاجارة وعمالا يحتمله ولا يؤثر فيه الهزل كالنذر واليمين ونحوهما  
لانه حر مخاطب كالرشيد وهذا عنده واماعندهما فيحجر عما لا يحتمله لا غير نظر الى  
لازجر عليه ثم لا يصير السفه محجورا عند ابى يوسف الا بالقضاء ولا يصير مطلقا الا باطلاق  
القاضي وعند محمد يتحجر بدون الحجر وينطلق بترك السفه كما في الكافي وغيره والمختار  
قولهما على ما اشير اليه في التوضيح (و) لا يحجر بسبب (فسق) لا تبني ير المال فلن الفاسق  
اهل للولاية على نفسه واولاده عنه جميع اصحابنا وان لم يكن حافظا لماله كما في الكرماني  
(و) لا بسبب (دين) وان زاد على ماله فيطلب الغرماء من القاضي الحجر عليه لئلا  
يهب ماله ولا يتصرف ولا يقر لغريم آخر وهذا عنده واماعندهما فيحجر عليه هذه  
التصرفات ونحوهما ما يؤدى الى ابطال حق الغرماء فان الحجر بالدين لا يؤثر الا فيه ولذا  
جاز بيعه بمثل القيمة واما بالغبن مثلا فلا يصح ولو يسيروا ففسخ المشتري او ازال الغبن  
ثم المشايخ اختلفوا انه اختلاق مبتدأ او مبنى على مسئلة القضاء بالافلاس وهذا لا يمكنه  
القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه لانه القضاء بالافلاس لا يتحقق في حالة الحياة  
خلافا لهما فيشترط الصحة الحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه والحجر  
بالسفه يعم جميع الاموال وبالدين يخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث  
بعده بالكسب ولا يثبت الحجر بالدين عندهما الا بالقضاء كما في الذخيرة (وحجر)  
عن الاقضاء (مقت ما جن) وهو الذى لا يبالي ان يحرم حلالا او بالعكس فيعلم الناس  
حيلة باطلة كتعليم الرجل او المرأة ان يرتد فيسقط عنه الزكاة او تبين من زوجها  
كما في الذخيرة ويدخل فيه المفتى الفاسق كما في الملتقط والذى يفتى عن جهل كما في  
قاضيخان وفيه اشارة الى ان كل حيلة تؤدى الى الضرر لم تجز في الدين فانه وان جاز في الفتوى  
وعليه يحمل ملجاء من الكراهة فكل حيلة لا تؤدى الى الضرر يجوز كما في النجيمس



والهاج من العجون والاسم المجانة بالضم فيها (و) عن المعالجة (طبيب جاهل)  
وهو الذي يسقى الرضى دواءه لكان لم به اولا كفا في الذخيرة وظن به دواء كفا في الظهير  
(و) عن الاكتراء (مكارم فلس) وهو الذي يأخذ كراء الابل وليس له ابل  
ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتريه وعند اوان الخروج يخفى نفسه كفا في الذخيرة والذي  
مات دابته في الطريق ولم يجد دابة اخرى بالشراء والاستيجار فيؤدى الى اتلاف  
مال الناس كفا في الكافي فيجبر هؤلاء المفسدون للاديان والابدان والاموال اضرارا  
بالخاص للعام وهذا رواية النوادر عن ابي حنيفة وظاهر الرواية انه لا يجبر المكلف  
المركب في الظهير (واذا بلغ) الصغير (غير رشيد) اى غير صالح في العقل فلا يحافظ  
المال (لم يسلم اليه مال حتى يبلغ خمس وعشرين سنة) فحينئذ يسلم اليه وان لم يرشد  
لان هذا السن لا ينفك عنه الرشيد الا نادرا والحكم في الشرع للمغلبة وهذا عند ابي حنيفة  
على ما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه ما اسند اليه محمد وليس بهن هب له لانه  
اشترط الرشيد للتسليم كفا في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بلغ رشيدا ثم صار سفيها  
لم يجبر عنه خلا فالحما كفا في الكافي (وصح تصرفه) اى تصرف غير رشيد في ماله  
من البيع ونحوه (قبله) اى قبل مضى هذا السن وهو خمس وعشرون سنة (وبعده)  
اى بعد مضيه (يسلم) اليه ماله (بلا رشيد) كما اشار اليه السابق وهذا كله عنده  
واما عند ما فلا يصح تصرفه قبله ولا يسلم اليه بلا رشيد وان هرم لكن لو هجر غائب  
وتصرف في ماله قبل العلم بالحجر صح عندنا كفا في الذخيرة (وحبس القاضى) بطلب  
الدائن (المديون) الحر (لدينه) اى لقضاء دين عليه كاللهم والكفالة لا البيع ماله  
لاجله كما ظن لان البيع غير متعين لذلك لا مكان القضاء بالاستيهاج والاستقراض واخذ  
الصدقة وغير ذلك كفا في الكرماني وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضى ان يبيع ماله الا  
برضاؤه وهذا عند ما عند ما فيجوز اذا امتنع عن بيعه وهذا في المديون الحاضر بلا  
خلاى بين المشايخ على قولهما واما في الغائب فلا يجوز عند بعضهم كفا في الذخيرة  
(وقضى دراهم دينه من دراهمه) اى لو كان دينه دراهم وله دراهم قضى القاضى  
ذلك من ذلك ولو بلاء رضاه بالاجماع لان للدائن حق الاخذ من جنسه بلا رضاه قلل القاضى  
ان بيعته (و) قضى (دنانيره) اى دنانير دينه (من دنانيره) لهما (وباع) القاضى  
(كلا) من دراهمه ودنانيره (لقضاء الاخر) منهما استحسانا لانهما متحدان في الثمنية  
في لقياس ان لا يباع ولو الا يكون له ان يأخذ جبرا اى من غير قضاء بخلاف جنس الحق  
كفا في الكرماني (لا) يبيع عنه القاضى لدينه (عرضه وعقاره) لاعراض الناس  
في الايمان ويبيع عنه ما في يد اعبال النقود ثم بالعروض ثم بالعقار وفي رواية يبداء بها اتلف

من العروض ثم بهالم يتلف منها ثم بالعقار كما في النهاية ولا يبيع دسما من ثياب بدنه وقيل  
دستين ليكون بدلا عند الغسل كما في الكافي ولا يبيع مسكنه كما في التنقي وغيره (ومن أفلس  
ومعه) وفي يده (عرض شراه) بلاداء ثمنه (فبايعه أسوة) أي مشاركا (للغرماء) في  
ذلك فيبيع ويقسم ثمنه بينهم بالحصص إذا كان الدين كله حالا وأما إذا كان الدين بعضه  
حالا ينقسم بين غرماء الحال ثم بعد انقضاء الأجل شاركهم فيها قبضوه بالحصص وفيه  
إشارة إلى أن المبيع إن كان في يد البائع فالبيع أولى من الغرماء كما في المضمرة ولما كان  
الصغير من أسباب الحجر بين نهائه فقال (وبلوع الغلام) أي صغير ورثه بحال لو جامع  
أنزل كما في السكراني (بالاحتلام) خواب دين باب (والأحيال) أبستين كردن  
(والأنزال) جد اشدين آب (و) بلوغ (الجارية) أي أنثى الغلام (بالاحتلام والحبل) وفيه  
بفتحة تين أبستين شدن وذال لا يكون بلا أنزال منها ولو لم ينزل أنزال والأحسن أن يقول  
بلوغ الصغير بالأحيال والأنزال والاحتلام والصغيرة بهما وبالحبل وبالحيض فلن لم يوجد  
فيهما شيء من الأصل وهو الأنزال والعلامة وهو البواقى (فحين) أي فيبلغان حين (يتم  
لها خمس عشرة سنة) كما هو المشهور (وبه يفتى) لقصور أعمار أهل زماننا وهذا  
عنده وعن أبي يوسف حين نبت له العانة ونهد لها الثدي وأما عنده فحين يتم لها سبع  
عشرة سنة وله ثمانى عشرة سنة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية ثمانى عشرة سنة  
مع الطعن في التاسعة عشرة وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس عشرة سنة فقال صدر  
الاسلام لا خلاف بين هذه الروايات لأن خمس عشرة للغلبة على أهل الزمان والبواقى إن زيادة  
الاحتياط كما في المضمرة وغيره (وإحدى مدته) أي البلوغ (له) أي للغلام (اثنتا  
عشرة سنة) وإحدى مدته (لها) أي للجارية (تسع) من سنين على المختار كما في أحكام  
الصغار (فصدقا) أي الغلام والجارية (حينئذ) أي حين أن يتم لهما هذه المدة (أن  
أقرأه) بالبلوغ بأن فلا احتلام مثلا لأن ذلك تعرف من جهتهما وفي إقرار الأحكام أنه  
لا يصح إقراره قبل اثنتى عشرة سنة وكذا بعده إلا أن يكون بحال يحتام مثله عادة وفي  
الثامن عشرة من نكاح الخلاصة أن حد المراهق اثنتا عشرة سنة أو ثلاث عشر وفي  
العمادى عن محمد لا يصدق غلام أخضر شاربه ونبت عانته وهو أقل من خمس  
عشرة سنة كما لا تصدق جارية ثم حلقها وهي أقل منه ولا تخفى على الإشارة  
إلى انتهاء الحجر وابتداء الآخر في هذا المقام من رعاية حسن المختتم ووجه تعقيب  
ما بآتى من الكلام

\* (فصل) \*

هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها بدله كتاب المأذون أي الأذن فهو مضى

كهمسور وان كل الظاهر انه صفة الا انه يحتاج الى حذف المضاي والصلة كما في الكرمانى  
 يقال هو مأذون له وهى مأذون لها وترك الصلة ليس من كلام العرب (الاذن) لغة اعلام  
 بإجازة ورخصة فى الشيء وشريعة (فك الحجر) أى ازالة السيد ما عرض للعبد من  
 منع نفاذ التصرف فى الضرر او الدائر بيته وبين النافع فى ماله بناء على حق له فى رقبته  
 وكسبه كما فى النخيرة (واسقاط الحق) الثابت للسيد فى الرقبة والكسب مستدرك  
 لزيادة الايضاح (ثم يتصرف العبد) الاولى ان يقال الاذن ان ينفك حجر عبيه فيتصرف  
 على فكه فيعطى على فعله وينبه على انه لا يصير مطلقا بحجر دالك بل بالعلم به الا ترى  
 انه لو اذن له ثم تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كما فى النخيرة (لنفسه) لا للسيد بطريق  
 الوكالة (بأهليته) وهى كون الانسان بحال لو باشر التصرف استفاد موجه شرعا  
 وفيه اشارة الى ان العبد قبل الاذن وبعد اهل للتصرف الا ان حق السيد مانع لاثرة قبل  
 الاذن واما بعده فيتصرف كالححر فيملك ملك اليد ولذا يصرف ما استفاد الى قضاء  
 دينه ونفقه ويكون ما استغنى عنه للمولى والى ان الملك على نوعين منتقل ومستقر  
 لم يثبت لغير الححر كما فى الكافي الاولى ان يعرف الاذن على وجه يتناول ازالة حجر الصبي  
 والمعتوه وغيرهما لعله اكتفى به و اشار الى غير مقايضة ثم فرع على التصرف لنفسه ثم فك  
 الحجر تفرع عما شوشا فقال (فلم يرجع بالعهد) أى يحق التصرف بطلب الثمن  
 فعلة به معنى مفعول من عهد أى لقيه (على سيده) لانه يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل  
 (ولو اذن يوما) ونحوه من اليوم المعين والليل والشهر والسنة او مكانا (فهو مأذون  
 الى ان يحجر) لان الازالة اسقاط لا يقبل التوقيف كالطلاق فان قيل ينبغى ان لا يكون له  
 ولاية الحجر لان الساقط لا يعود فالت بقاء ولاية الحجر باعتبار بقاء الرق فكان فى الحجر  
 امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل الا ان الساقط يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن بالشرط  
 جائز كإضافة الى المستقبل كما فى النخيرة (ولو اذن السيد عبده) (فى نوع) من  
 التجارة (عم اذنه) سائر انواعها لو اذن بشراء الخبز ونهى عن شراء البز كان  
 اذنا بشراء البز وغيره وان لم يكن العبد مهتدا الى التصرف فى غيره الخبز والسيد عالم  
 به فان قلت انه ازال الحجر فى حق تصرف خاص قلت نعم الا انه يوجب الرضا بتعطيل  
 منافعه مطلقا والتخصيص لغو كما فى الكرمانى (ويثبت) الاذن له (صريحا) كما  
 اذا قال له اذن لك فى التجارة أى فى كل تجارة او قال له اشترى ثوبا وبعه او قال آجر نفسك  
 من الناس فانه صار مأذونا لانه امره بالعقود المتكررة بخلاف ما لو قال له اشترى ثوبا  
 للكسوة او آجر نفسك من فلان من عمل كذا فانه لم يصير مأذونا لانه امره بعقد  
 واحد وقد صح ان يكون استخدا ما فلولم يصح للاستخدام صار مأذونا وان امره

بعقد واحد كما اذا غصب العبد متاعا وامره السيد ان يبيعه فانه صار ماذونا لانه لم يمكن  
 ان يجعل استخدا مالا للسيد وهذا ظاهر ولا الهالك لانه لم يعمل له وعلى هذا الاصل يخرج  
 جنس هذه المسائل كما في الذخيرة (و) يثبت (دلالته اذا رآه) بالقلب (سيدة يبيع)  
 ماله او مال غيره ببيعاصحيا او فاسدا (ويشترى) بذلك ولو خيرا (وسكت) بل انتهى  
 فانه يصير ماذونا فيما يستقبل فيصح تصرفاته فيه لا فيما يبيع من مال السيد في الحال  
 لانه لا ينفذ فيه من الاذن الصريح بخلاف ما اذا اشترى من ماله وتماه في الذخيرة وفيه  
 اشعار بانه لو حلف ان لا ياذن عبده للتجارة فراه كذلك حنث وهذا ظهير المذهب  
 وعن ابي يوسف انه لا يحنث كما في العهادي وينبغي ان يستثنى عبدا كان سيده قاضيا  
 فانه اذا رآه يبيع ويشترى وسكت لا يصير ماذونا والتصرف في البني بياشده لا ينفذ كما  
 في الظهيرية (فيبيع) اي يصح بيعه بعد اذ ذنب (ويشترى) كذلك (ولو) كانا  
 (بغير فاعش) لانه تجارة وهذا عنده واماعندهما فلا يصح بالغبين الفاعش لانه  
 متبرع وعلى هذا الصبي والمكاتب الماذونان (ويوكل) الماذون احدا (بهما) اي البيع  
 والشراء لانه قد لا يتفرغ بنفسه وفيه اشعار بانه يبيع اذ البضاعة توكل بالبيع  
 كما في الذخيرة (ويرهن) الماذون شيئا من ماله (ويرهن) شيئا من مال غيره لان الاول  
 يفاع والثاني استيفاء فيكونان من توابع التجارة (ويتقبل) ويأخذ (الارض) الموات  
 من الامام للاعياء كما في الكرواني او يأخذها او ارض الصالح منه مسافة كما في المقرب  
 (ويأخذها) اي يأخذ الماذون من الامام او غيره ارضا محيطة (مزارعة) لانه ان كان  
 البذر من قبله فهو مستأجر للارض ببعض الخارج وفي العكس موجد نفسه رب المال  
 ببعضه وفيه اشارة الى جواز دفعه الارض مزارعة لانه ان كان البذر من قبله فهو  
 مستأجر والا فهو جرد كما في الذخيرة وبما ذكرنا من المعنى المتبادر لا يغني مما قبله كما ظن  
 (ويشترى بذر ايزرعه) اي يجوز ان يزرع وان احتاج اي شراء البذر بالثمن المعجزة  
 وهو حب البقل وغيره كالبر (ويشارك) غيره (عنانا) لانه وكالة لا مفاوضة لانه كفاية  
 وكالة معا والماذون لا يملك الكفاية الا اذا اذن بها مرة واحدة فانها تصح واما  
 اذا اذن بالمفاوضة مرة واحدة فلا يجوز وجهه كما العدم وتماه في الذخيرة (وينفع المال)  
 مضاربة (ويأخذ مضاربة) لتحصيل الربح (ويستأجر) ما يحتاج اليه كالاجير  
 والداية والبيوت والارض وغيرها (ويوثر نفسه) فيما بدله من الاعمال (ويقر بوديعة)  
 لاحد لان الاقرار من توابع التجارة كما في الهداية وفيه اشعار بلى الماذون بالتجارة  
 ماذون يأخذ الوديعة كما في المحيط وغيره لكن في وديعة الحفائظ خلافه (وغصب) اي  
 يقر بغصب من احد لهما (ودين) اي يقر بدين واقع بسبب التجارة عليه لاحد سواء

كان اجنبيا او والدنا او ولدا او زوجة وهذا عندها واما عنده فلم يصح اقراره به  
 الا اجنبى كما فى النظم فلو اقر بجنائمه او مهر لم يصح فلم يؤخذ به الا بعد العتق كما فى الكافى  
 (ولو) كان الاقرار بهذه الامور (بعد الحجر) لان اله صحح للاقرار هو اليدين دون الاذن  
 واليد باقية وهذا عنده واما عندهما فافرازه بعد الحجر لا يجوز لان الحجر يبطل اليد ولذا لم  
 يعتبر بيد المحجور (ويهدى طعاما) الى ما كولا لا الدراهم ولا الدينار لا يستجلب القلوب  
 (يسيرا) قليلا لا كثيرا فلن كل مال التجارة عشرة آلاف درهم فيهدى عشرة وان كان عشرة  
 دراهم فاقبل من دأنى على ما قال بعض الشايخ كما فى الذخيرة (ويضيف من يطعمه)  
 الاستجلاب كما فى الهداية وفيه اشعار بأنه يضيف استحسانا من لم يطعمه ايضا الميول  
 قلوب الناس كما اشير اليه فى الذخيرة والمراد الضيافة اليسيرة لا الكثيرة والفاسل بينهما  
 ما افتى محمد بن سلامة مما ذكرنا فى الهداية على ما فى الذخيرة وفيه رمز الى انه لا يتصدق  
 اصلا على ما قال بعضهم كما فى الخلاصة والى انه لا يهب اصلا لكن فى الذخيرة انه  
 لا يتصدق ولا يهب درهما فضاء ويملك ما دون ذلك والى ان المحجور لا يهدى  
 احدا ولا يضيفه وعن ابي يوسف انه لا بأس بدعائه بعض رفقاءه الى قوت يومه لا قوت  
 شهره لان مولاه يقتصر باعطائه ثانيا وكذا بعدم الاعطاء لانه قد ضاع كما فى الكافى  
 (و) يضيف (من يعمله) اى المأذون من التجار لاستئالة قلوبهم وقدم المراد  
 من الضيافة نفس فى حق المعامل (ويحط) المأذون (من الثمن) اى ثمن مبيع (بعيب)  
 اى بسبب عيب وجد فى مبيعه (قدرا) عهد بين التجار لانه من صنعهم كما فى الكافى وفيه  
 اشعار بأنه لا يحط اكثر بماعهد بينهم لكن فى شرح الطحاوى ان الحط اذا لم يكن فاحشا  
 يجوز اجماعا واما اذا كان فاحشا فيجوز عنده خلافا له وانه لا يحط بغير عيب وهذا  
 بالاجماع كما لا يبرأ على ما فى الخلاصة (ولا يزوج) رقيقه من العبد والامة لان التزويج  
 ليس بتجارة فلا ولاية له فى ذلك الا باذن المولى وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف  
 فيزوج امته كما فى الذخيرة (ولا يكاتب) المأذون رقيقه وان لم يكن عليه دين لان الكتابة  
 ليست بتجارة وفيه اشعار بأنه لا يعتق اذا العتاقة فوق الكتابة كما فى المحيط (وكل دين)  
 مبتدأ خبره يتعلق برقيقته (وجب) على المأذون (بتجارة) هى مبادلة مال بمال بمثل  
 ثمن وجب بالشراء او باستحقاق المبيع بعد التسليم الى المشتري او بهلا كقه قبله ومثل  
 نقصان مبيع اذا عيب وامتنع رده بسبب (او) وجب (بما هو فى معناها) اى فى حكم  
 التجارة (كفر مودعة) اى ضمانها كما اذا ودع رجل مأذونا لاثم طلبه منه فانكره  
 ثم هلك ثم اقر به فانه ضمن لان المودع صار غاصبا للوجود وضمن الغصب فى حكم  
 ضمان التجارة لان المضمونات تملك باداء الضمان والغرم بالضم ما يلزم اذاؤ من الدين

(وعصب وامانة) كالعارية ومال الشر كقول المضاربة والاجارة (محمد ما) اى  
محمد المأذون الامانة فان الغصب غير مقيد به والوديعة اخص منها وانما ذكرها تبعا  
للهداية والوفاية (وعقر) اى مهر مثل (وجب) على المأذون (بوطنى) جارية  
(مشريه بعد الاستحقاق) ظرفى وجب فان هذا العقر وان وجب بسبب الوطنى الا انه  
مستند الى الشراء ولهذا سقط عنه الحد فيكون فى حكم الشراء واحترز به عما وجب عليه  
بالتزويج من المهر فان التزويج ليس فى معنى التجارة كذا فى الكرمات وبما ذكرنا ظهوره  
مثال لما هو فى معناها وبه صرح فى النهاية والسكافية فمن الظن انه لا تطابق بين الامثلة  
وفى كلامه تسامح فانه مثال الدين وجب بتجارة على انه يجوز ان يكون ذكر الامثلة  
كالتقريع السابق مشوشا (يتعلق) ذلك الدين (بزقبته) اى المأذون وفيه اشعار بانه  
لو باع سيده بعد الدين كان باطلا فقبل معناه انه سيبطل لانه موقوف على اجازة الغرماء  
وقيل انه فاسد لانه لو اعتقه المشتري بعد القبض لصح ولزمه قيمته فلا يكون موقوفا  
كما فى النخيرة (فبيع فيه) اى يبيع القاضى المأذون فى ذلك الدين بطلب الغرماء وان  
لم يرض بذلك سيده كما دل عليه اطلاقه وهذا اذا كان السيد حاضرا فان غاب لا يبيعه  
لان الخصم فى رقبته هو السيد وبيعه ليس بختم فان لهم استسعاء المأذون كما فى النخيرة  
وايضا لا يبيع اذا قضى السيد ديونه كما فى الهداية وقوله يباع مشعر بانه لا يبيع الا مرة  
دفعاً للضرر عن المشتري فلو لم يفي الدين يطالب بالباقي بعد العتق وانما يباع فى النفقة  
مرة بعد اخرى فانها وجبت شيئا فشيئا كما مر فى النكاح (ويقسم ثمنه) بينهم  
(بالحصص) اى بمقدار نصيب دين كل واحد منهم ثم ان فضل من دينهم شئ منه فللسيد  
وان لم يكن فى الثمن وفاء فسياتي (و) يتعلق (بكسبه) اى المأذون وفيه اشعار بانه يشترط  
حضور المأذون فى بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه رضاه ولا حضور سيده  
كما فى النخيرة وقد (حصل) ذلك الكسب (قبل) ذلك (الدين او) حصل (بعده)  
فبيع فيه ويقسم بالحصص (و) يتعلق (بها) يشبه كسبه كما اذا وهب له (و) اتهم  
اى قبل تلك الهبة والاولى ان يقدم بيع الكسب على الرقبة فانه لا يبيع المأذون ان كان  
كسبه يفي بديونه لان الدين ابدى يقضى من ايسر المالين والكسب ايسر من الثمن وهذا  
اذا كان الكسب مالا حاضرا واما اذا كان غائبا يرجى قدومه او ديناً يرجى خروجه فلا  
يبيعه القاضى الا اذا لم يقدم المال ولم يخرج الدين وام يقدم مدة تلومه ومن المشايخ من  
قال مدته مفوضة الى رأى القاضى وعن ابي بكر الباخرى ان مدته ثلاثة ايام كما فى النخيرة وهذا  
كله على قول العلماء الثلاثة واما عند زفر فلا يبيع رقبته ولا ما اتهم لانه لاحق للغرماء فى  
ذلك (لا) يتعلق ذلك الدين (بها) اخذه سيده (من كسبه) (قبل) ذلك (الدين) لانه

فرغ عن حاجته في ذلك الوقت وفيه اشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد الدين فيسترد منه  
كما اذا كان على المأذون دين خمسمائة وكسبه الى فاخته السيد ثم لحقه دين خمسمائة  
اخرى فانه يسترد الالف من السيد لان كلام من نصفي الالف صالح لاداء الدين فيكون اخذه  
الالف بغير حق كما في الكرماني (وطولب) المأذون (بما بقي) من دينه اذا بيع رقبته  
(بعد عتقه) اذ لهم الخيار في القليل العاجل بالبيع والتكثير الاجل بالسعاية لافي الجمع بينهما  
ولافي الطلب من السيد لانقطاع تعلقه به (وللسيد اخذ غلة) اي اجرة (مثله) كعشرة  
دراهم في كل شهر مثلا (مع وجود دين) عليه استحسننا وفيه اشعار بان للسيد ان يأخذ  
منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين وان يأخذ اكثر من غلة مثله قبل الدين  
وان لا يأخذ الاكثر بعده وان يضع الضريبة بعد الدين كما في الكرماني (والباقي)  
من غلة مثله (للفراء) فيقسم بينهم بالحصص (ويحجر) المأذون غير المبرر عندهم  
(ان ابقى) لان الالباقى يمنع ابتداء الاذن فكذا يمنع بقاءه فلا يلزم شيء من تصرفاته  
كالبيع وهل يعود الاذن ان عاد من الالباقى لم يذكره محمد واختلف المشايخ فيه والصحيح  
انه لا يعود كما في النخيرة وفيما ذكرنا اشارة الى انه لو اذن الابقى لم يصح الاذن  
لكن في الهداية اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن العبد الموصوب فانه قد صح الا انه  
لا يبطل اذنه به وفصل في النخيرة بانه لو اقر الغاصب او كان للمالك بيته حاضرة عادلة فقد  
صح الاذن والا فلا (او مات سيده) لان الاهلية لازمة في ابتداء الاذن فكذا في بقاءه وقد  
فقدت بالموت (او جن) سيده ويجوز ان يكون الضمير للمأذون فانه ان التحجر به  
ولم يرض اذنه بالافاقه كما في المضمرات جنونا (مطبعا) بالكسراى دائما فلن جن غير دائم  
فالعبد على اذنه لانه يكون ح بمنزلة المريض كما في الكرماني وعن ابى يوسف ان المطبق  
اكثر السنة فصاعدا وعند محمد سنة فصاعدا كما في النخيرة وعند ابى حنيفة يفوض  
الى رأى القاضى وبه يفتى فلن مست الحاجة الى التوقيت فافتى بسنة كما في تامة الواقع  
(او لحق) سيده او المأذون فانه على الخلائق الاتى كما في المضمرات (بدار الحرب مرتدا)  
ومكتم القاضى بالحاقه فانه ح يموت حكما حتى يقسم ماله وهذا عندهما واما عنده فمجرد  
الارتداد صار تصرفاته موقوفة كامر (او حجر) سيده (عليه) اي المأذون ويجوز ان يكون  
حجر مبتدئا للمفعول وعليه مفعول مالم يسم فاعل فعلى هذا قد ايدى ما ذكرنا من جواز ارجاع  
الضمير للمأذون (بشرط ان يعلم) المأذون بالحجر (هو) للعطف (واكثر اهل سوقه) فان  
حجر بمحضر من رجل او رجلين او ثلاثة لم يحجر لانه كان مأذونا بالاذن عاما فلو كان الاذن  
خاصا بان اذن بمحضر من معدودات التحجر بالحجر بشرط ان يعلم العبد والمعدودات  
كما التحجر بالحجر بمجرد علمه اذا اذن بمحضر منه لا غير وبشيت الاذن بخبر الواحد اجماعا

واما الحجر فكذلك عندهما واما عنده فيشترط احد وطى الشهادة العادلة والعدد  
 وذكر هذا الاشتراط في الزيادات بلا ذكر الخلاف والظاهر انه قول محمد وحينئذ يكون  
 ذلك منه رجوعا عنه كفاي الذخيرة (و) تنحجر (الامة) المأذونة (ان استولدها) سيد ما  
 استحسانا خلافا لفر اعتبارا للبقاء بالابتداء (وضمن) سيدها ح (قيمتها) اى قيمة  
 المستولبة المديونة (لغيرهم) لانها لا تباع بفعل سيدها وانما لم يضمن اكثر من القيمة  
 لانه انما حبس رقبتها لا غير (ولو شمل دينه) اى دين المأذون (ماله ورقبته) جميعا (لم يملك  
 سيده ماله) اى ما فى يده من المال عنده لانه متصرف لنفسه وانما وقع المال للسيد  
 خلافا بعد فراغه عن حاجته واما عندهما فيملك ماله لانه فرع الرقبة وهى ملك السيد  
 بلا خلاف ولذا يحل وطى المأذونة وتعلق حق الغرماء بها لا يمنع ملكيتها للسيد  
 وانما وضع فى احاطة الدين بالرقبة والسكيب معا لانه انما يستغنى بهما فقد ملكه  
 بلا خلاف كفاي الكافي ثم فرع على هذا الاصل مسئلتين فاشار الى الاولى فقال (فلم يعتق)  
 عبده معه (باعثاقه) اى اعتاق السيد عنده وعتق عندهما كفاي صورة عدم الاحاطة  
 عند الكل ثم يضمن السيد عندهما قيمته اذا كان موسرا ويسعى المعتق اذا كان معسرا  
 ثم يرجع عليه كفاي الحقائق ثم شرع فى الثانية فقال (ويبيع) هذا المأذون ماله  
 (من سيده بالقيمة) اى بمثل القيمة او اكثر لانه غير متهم فى ذلك وفيه ايماء الى انه لو باع  
 من سيده باقل من القيمة ولو سير المبحر ولو باع به من اجنبى جاز لعدم التهمة وهذا  
 عنده واما عندهما فيبيع من سيده مطلقا الا ان السيد مخير بين ازالة الغبن وبين  
 نقض البيع ويبيع من اجنبى بالغبن اليسير لا الفاحش وقيل الصحيح ان قوله كقولهما  
 كفاي الكافي (و) يبيع (سيده) ملكه (منه) اى من هذا المأذون (بها) اى بمثل  
 القيمة (او باقل) منها عندهم لان فيه نفع الغرماء (فان باع) سيده ماله من هذا  
 المأذون (باكثر) من القيمة ولو يسرا (نقض) السيد البيع (او عطف الفضل) عن  
 القيمة صيانة لحق الغرماء كفاي المبسوط بلا ذكر الخلاف لكن فى المحيط وغيره انه عندهما  
 واما عنده فالببيع فاسد وان سقط المحاباة وكان الغبن يسيرا (وبطل ثمنه) اى سقط  
 عن ذمة هذا المأذون ثمن مبيع باعه سيده منه (ان سلم) السيد (مبيعه) اليه (قبل  
 قبضه) اى قبض الثمن اذ بالتسليم بطل حق السيد فى الحبس وهو لا يستوجب على  
 عبده دين او فيه اشارة الى انه لو كان الثمن عرضا لكان للسيد مطالبة منه كما اذا ودعه  
 عنده او غصبه منه كفاي السكرانى وغيره وفيه اشعار بانه لو اخذ العبد من مال سيده  
 شيئا ثم اعتق كان للسيد مطالبة عنه او عن وارثه (وله) اى للسيد (حبس مبيعه)  
 عنده (لثمنه) اى لاستيفاء ثمنه عن المأذون فان المبيع وان زال عن ملكه الا انه قد بقى



ملك السيد حتى وصل اليه الثمن وانما قيد المأذون بالمديون اشارة الى انه لو لم يكن مديونا لم يجز بيعه من السيد ولا يبعه منه كما في المعنى (وصح اعتاقه) اي اعتاق السيد عبد الله مأذونا (مديونا) لبقاء ملكه وفيه اشارة الى ان اعتاق غير المديون صحيح بالطريق الاولى (ضمن سيده) للغرماء (الاقل من قيمته ومن دينه) لانه اثلث حقهم فان كان الدين اكثر طولب بالباقي بعد العتق وفي التقييم بالعبد اشعار بانه لو اعتق المديون وام الولد مأذونين لم يضمن لعدم اطلاق الحق (ولو اشترى بوباع) من قال انه عبد فلان (ساكتا) غير مخبر (عن اذنه وحجره فهو مأذون) استحسانا يصح تصرفاته رعاية لما هو الاصل في المعاملات من العمل بالظاهر وفيه اشعار بانه لو اخبر بالاخذ لكان مأذونا وان لم يكن عدلا لم حاجة الناس كما اشير اليه في الهداية وغيره (ولا يباع) هذا العبد (لدينه) صيانة لحق السيد (الا اذا اقر سيده باذنه) او اقاموا البينة عليه يباع ح وفيه اشعار بانه يباع كسبه بدون اقراره لانه حق العبد بخلاف الرقبة كما في الكافي (وتصرى الصبي) اي جميع تصرفاته اذا كان عاقلا (ان نفع) له من كل الوجوه (كالا سلام) فانه نافع بلا ضرر في الدنيا والاخرة وحرمانه عن ميراث ابيه الكافر ومفارقته عن زوجته الكافرة لا يضافان الى اسلامه بل الى كفرهما وان اسلم فهما من احكامه اللازمة دون الاصلية التي احدها سعادة الدارين (والانساب) اي قبول الهبة وكفا قبضها والصدقة وغير ذلك (صح بلا اذن) من المولى له لانه كالبالغ فيه (و) تصرفه (ان ضرر) له من جميع الوجوه (كالطلاق والعتاق) ولو على مال فانه موضحا لازالة الملك وهي ضرر محض ولا يضر سقوط النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضحا لذلك اذا اعتبار للوضع ومثلها الهبة والصدقة وغيرهما (لا) يصح ذلك منه انعقادا (وان اذن) به الصبي من قبل المولى بذلك التصرف لان الصبي مظنة الاشفاق لا الاضرار وفيه اشارة الى انه لو اجاز هذه التصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصاح لابتداء العقد صح كما اذا قال بعده اوقعت ذلك الطلاق والعتاق فانه يقع كما في جامع الصغار والى انه لا يصح هذه التصرفات من غيره كالأب والوصي والقاضي لان فيها ضرر له ويستثنى مواضع الضرورة عن قواعد الشرع ولذا لو تحقق حاجته الى الطلاق او العتاق من جهته لدفع الضرر صح ذلك حتى انه اذا كان محبوبا وخاصته امراته فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض اصحابنا واذا كاتب وليه نصيبه من عبد مشترك بينهما وبين غيره واستوفى بدل الكتابة فقد صار الصبي معتقاً نصيبه ولذا ضمن قيمة نصيبه بشرط ان كان موسرا كما في اصول الشرحسي (وما نفع) من تصرفه مرة (وغير) اخرى (كالبيع والشراء) فانه بالنظر الى حصول الثمن نفع والى زوال الملك



بالربع وبالربع أحب منها بالثلث والى أن الوصية النافذة في الشرع إلى الثلث إلا إذا جاز  
 الورثة كما في الاختيار (عند غنائم رثته) بمالهم (أو) عند (استغنائهم) أي صيرورتهم  
 أغنياء (بحصتهم) من ميراثه بل يرث كل منهم أربعة آلاف درهم على ما روى عنه  
 أبو بثرث كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلي كما في الظهيرية وقيل بخير عند  
 أحد هذين لاشتغال كل منهما على فضيلة هي صدقة وصلة وهذا كله إذا لم يكن عليه  
 حقوق والأفلا لازم صرف كل الثالث إلى ذلك كما في الزاهدى وغيره  
 (كتركها) أي ندبها مثل ندب ترك الوصية ملتبساً (بلا أحد هما) وهو الاستغناء  
 بماله وح لم يكونوا أغنياء فعلى هذا يكون الأضافة للعهد كما هو الأصل وفيه رمز  
 إلى أنه إذا كان قابلاً لا ينبغي له أن يوصى على ما قال أبو حنيفة وهذا إذا كان أولاده  
 كباراً وأما إذا كانوا صغاراً فالترك أفضل مطلقاً على ما روى عن الشيخين كما في قاضيخان  
 وإلى أنهما فندبت إذا كان لله وصى مال بلا تبعة من حق الله تعالى وهو العبد  
 فلا تندب إذا لم يكن له مال سوا ما كان عليه تبعة أو لا تكن في المنية لو كان عليه تبعة  
 بلا مال فندبت ولم يأنم بترك الأيصاع في الزاهدى أنها مباحة كالوصية للأغنياء  
 من الأجناب بلا قرباء ومكرهة كالوصية لأهل المعصية ومستحبة كالوصية بالكفارات  
 وفدية الصيامات والصلوات (وصحت) الوصية بالثلث وغيره (للمحمل) أي لمافي بطن  
 أنثى من أنسلان وغيره من الحيوانات فلو أوصى لمافي بطن دابة فلان لينفق عليه صح  
 كما في شرح الطحاوى وغيره وفي الاكتفاء أشعار بأن الوصية صحت بدون القبول فإنه  
 أنها شرط المملك الموصى له للموصى به كما في النهاية وسيأتي إشارة إليه فمن الظن أنها  
 لا تصح بدون (و) صحت لأحد (به) أي بالمحمل مافي بطن دابة أو جارية إذا لم يكن  
 الجنين من السيد كما في شرح الطحاوى (أن ولدت) (الأنثى من الجارية والدابة وهذا  
 قيد للمقيد بن جميعاً) (لأقل من مدته) أي مدة الحمل وهو الأدمى ستة أشهر  
 وفي الفيل أحد عشر سنة وفي الأبل والحيل والخمار سنة وفي البقر تسعة أشهر وفي الشاة  
 خمسة أشهر وفي السنور شهران وفي الكلب أربعون يوماً وفي الطير أحد وعشرون  
 يوماً كما في الاستيفاء (من وقتها) أي وقت الوصية فإنه يشترط الصحة الوصية وجود  
 الموصى له وكذا وجود الموصى به حقيقة أو حكماً بل يكون على خطر الوجود كثرة  
 البستان ما عاش كما في النهاية عن المسوط وسند كرمابستثنى منه فكان صاحب المستصفي  
 غفل عن ذلك حين قال بأشكال ذلك الشرط بنمرة البستان وكذا صاحب الكفاية  
 حيث حكم بالاعتلاف كما في التمر تاشى أنه صح الوصية بمافي البطن إذا ولدت لأقل  
 من ستة أشهر من وقت موت الموصى لأنه لا ينفى ما ذكره والوجود عند الوصية كما

لا تأكل من ماله  
الحمل

لا يخفى وهذا لم يؤيد مافى المستصفي كما ظن وكذا لم يؤيد مافى الكافي انه لو اوصى  
 بثلاث ماله بلامال ثم اكنسبه استحق ثلث ما يملكه عند الموت لما تقرر ان الموصى به  
 اذا كان معيناً او غير معين وهو شايع في بعض المال بشرط وجوده عند الوصية وان كان  
 شايعاً في كله يشترط عند الموت كما اذا اوصى به من غنى او من مالى فانه يشترط  
 وجود المعز في الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت وتامه في النهاية عن الذخيرة وغيره  
 وفي الكلام اشعار بان ولدت الجارية لستة اشهر فصاعداً من وقتها لم يصح الوصية  
 لحوان حدوث الحمل بعد الوصية الا اذا كانت الجارية معتدة فان الوصية تصح اذا ولدت  
 الى سنتين قياساً على النسب كما في المضمرات (و) صحت (هي) اي الوصية  
 والاستثناء في وصية بامة الاحمال فالامة للموصى له والحمل لورثة الموصى لانه صرح افراد  
 الحمل بالوصية وكذا الاستثناء على ما تقرر فلا استثناء منقطع ولا يفتقر الى تناول  
 الوضع بل الى الملايسة وهذا الحمل جزء امة وتابعها فصار كاستثناء ابليس من الملائكة  
 وهو جنى لانه بزيى يزهم كما في الكرمات وهذا شكل فلان النجاة لم يشترطوا فيه تلك  
 الملايسة والفقهاء جوزوا استثناء قنيز من بر من النذرهم كما في الكافي وغيره (و)  
 صحت بشيء (من) مال (السلم للذمي) لانه كالمسلم في المعاملات وفيه اشارة الى  
 انها لا تصح منه لحرى ولو مستأمنوا اجازها الورثة وفي الذخيرة انها تصح لحرى مستأمن  
 في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انها لا تصح كما لا تصح لحرى في دار الحرب حتى لو خرج  
 اليها بامان لم يكن له من ذلك شيء وان اجازها الورثة ومنهم من قال انها تصح له وهذا  
 اذا كان الموصى في دارنا واما اذا كان في دارهم ففي صحتها اختلاف المشايخ  
 بناء على ان الحرى كالميت في حقنا فيجوز اوليس من اهل البر فلا يجوز (و) صحت  
 (بعكسه) اي من الذمي للمسلم لهما مروي ينبغي ان يكون وصية الذمي للحرى كالمسلم  
 على ما فصلنا وفي المضمرات يجوز وصية المستأمن للمسلم والذمي بلا اجارة الورثة  
 الكائنين في دارهم واما اذا كانوا في دارنا مستأمنين فهم كالمسلمين في المعاملة (و) صحت  
 (بالثلث) والاقل (الاجنبى) غير الوارث وان لم يرز به الورثة (لا) تصح الوصية  
 (في اكثر منه) اي باكثر من الثلث فان في تجبى بمعنى البناء كافي القاموس (ولا) يصح  
 بشيء (لوارثه) اي الموصى لحد يث مقبول عند الجميع فلو اوصى له واجنبى كان له النصف  
 وبطلت للوارث كافي الخلاصة ولو اوصت بكل ماله لزوجها كان الكل له نصف بالارث ونصف  
 بالوصية كما في قاضيخان والمراد من الوارث من كان وارثاً وقت موت الموصى كافي عامة  
 الكتب فلو اوصى لمن كان وارثاً وقت وصية الموصى ثم صار غير وارث وقت موته صحت كما اذا  
 اوصى لزوجته ثم طلقها الاثنا وواحدة ومضى عنها ثم مات الموصى وبالعكس لم يصح

كما اذا اوصى لاجنبية ثم تزوجها ومات وهي زوجته وفيه اشعار بأنه لا يصح لعبه وارثه  
ومدبره وام ولد له لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم واعلم  
ان الوارث اذا كان صغيرا واراد ان يوصى له بشي من ماله ينتفع به في حياته فالوجه ان  
يملك الملك غيره ثم بوصية ذلك الغير لنفسه الصغير ويباع انتفاعه للمالك مادام حيا كما  
في النصاب (و) لا تصح لاجل (قائله) اي قاتل الموصى سواء كان وارثا او غير وارث  
والقتل عمدا او خطأ (مباشرة) اي قتل مباشرة لاقتل تسبب فانه تصح الوصية  
لخافر بشر وقوع الموصى فيها وملكه ويستثنى الصبي والمجنون القاتلان فانه تصح الوصية  
لهما بلا اجازة الورثة كما في النظم (الاجازة ورثته) اي ورثة الموصى الوصية باكثر من  
الثلث للاجنبي وبشي للوارث والقاتل فانها تصح لاسقاطهم مقيم وعند ابي يوسف وزفر  
لا تصح للقاتل ولو اجازوا والاجازة المعتبرة ما يكون بعد الموت حتى لو اجازوا قبله كان  
لهم الرجوع عنها والمتبادر من الورثة من يكون اجازته معتبرة بان يكون عاقلا بالغاً  
صحيحا حتى لو اجازها صغير منهم او مجنون لم تصح واما المريض فقد صح وصيته اذا برأ  
والا فبمنزلة ابتداء الوصية حتى لو كان الموصى له وارثه لم يصح الا باجازة ورثته ولو كان  
اجنبيا صححت من الثلث كما في المضمرات وفيه اشارة الى انه ان لم يكن وارث للموصى  
بالاكثر للاجنبي صح وصيته كما في الخلاصة والى انه لو اوصى لقاتله ولا وارث له صححت  
الوصية له وهذه اعنف الطرفين واما عند ابي يوسف فلا تصح والى انه لا تصح لعبه القاتل  
ومدبره وام ولد له ومكاتبه الا باجازة الورثة كما في النظم واعلم ان الناطقي ذكر عن بعض  
اشياخه ان المريض اذا عين لواحد من الورثة شيئا كالدار على ان لا يكون له في سائر  
التركة حق يجوز وقيل هذا اذا رضى ذلك الوارث به بعد موته فيجوز ان يكون تعيين  
الميت كتعيين باقي الورثة معه كما في الجواهر (ولا) يصح (من صبي) ولو عاقلا مراهقا  
وكذا من مثله ممن كان في اهليته خلل كالمجنون وفيه اشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر منجزا  
لا يعتبر مضافا الى ما بعد البلوغ كما اذا قال اذا بلغت فثلث مالي لفلان كما في السكر ماني  
والى ان المحجور الذي بلغ غير رشيد صح وصيته استحسانا كما في النظم (و) لامن (مكاتب  
وان ترك وفاء) لانه ليس من اهل التبرع قيل هذا عنده واما عند هافق تصح وفيه اشعار بأنه  
لا تصح من العبد واخواته كما في قاضيخان (وقدم الدين عليها) اي الوصية لان اداءه  
لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بأنه لا تصح من مستغرق الدين الا ببراء الغرماء كما في  
الكافي (وتقبل) الوصية (بعد موته) اي موت الموصى لا غير لان ما بعده وقت ثبوت  
حكم الوصية (وبطل) اي فبطل (قبولها) في حيات الموصى فله الموصى له رده  
الوصية بعد موت الموصى بلا خلاف (و) بطل (ردها في حياته) فله قبولها بعد

عندهم خلا للزفر (وبه) أي بالقبول المذكور لا غير (بملك) الموصى به فالقبول شرط  
 لمالكية الموصى له للموصى به لالصحة الوصية كما مر وهذا إذا كان الموصى له أهلا للقبول  
 والا فلا يحتاج إلى القبول كما في الذخيرة وفيه أشعار بأنه لا يشترط في المالكية القبض ثم  
 استثنى ما يملك بدون القبول فقال (الأذامات موصية ثم) مات (هو) أي الموصى له  
 (بلا قبول) منه للموصى به ولارد فهو من قبيل الاكتفاء (فهو) أي الموصى به يكون  
 ملكا (لورثة) أي ورثة الموصى له استحسانا لأنه صار ملكا للموصى له في آخر جزء  
 من أجزاع حياته باليأس عن القبول فيكون لورثته وفيه إشارة إلى أنهم لو وردوا لم تبطل  
 والقياس أن الورثة بمنزلة في الرد والقبول وقيل الاستحسان أن لا تبطل الوصية  
 والقياس أن تبطل (وله) أي الموصى (أن يرجع عنها) أي الوصية لأنها تبرع لم يلزم  
 إلا بالقبول (يقول صريح) كرجعت عما وصيت لفلان أو بطلت أو تركت أو ما وصيت  
 له فلفلان لا كجزت أو هي هرام أو رباء كما في قاضيان (أو فعل يقطع) ذلك الفعل (حق  
 المالك عنه) لأنه صار الموصى به شيئا آخر بهذا الفعل (كما مر) في الغصب من قوله فإن  
 غصب وغير اسمه وأعظم منافعه ضمه وملكه فلو أوصى بصوف ونحوه فعزل أو قميص  
 فنقض أو بر فظن أو دقيق فخبز لكان رجوعا كما في النظم (أو) فعل (يزيد) ذلك الفعل  
 (في الموصى به ما يمنع) من رائد (تسليمه) أي الموصى به (الآية) أي مع ما يمنع من ذلك الزائد  
 (كلمة السويق) الموصى به (بشمن) أي كخلطه به وهو المانع عن تسليم السويق إلى الموصى  
 له إلا مع السمن وكذلك الثوب إذا صبغ (و) مثل (البناء) في ساحة أو دار موصى بها  
 بخلاف التجصيص والهدم فإنه ليس رجوعا إما لوطينها فرجوع كما في المضمرات (و)  
 مثل (تصرف يزيل ملكه كالبيع) فإنه فعل مشتمل على تصرف يزيل ملك الموصى  
 وهو المانع عن التسليم (و) مثل (الهبه) في إزالة الملك وإطلاقه مشعر بأنه لو عاد إلى  
 الموصى بالشراء أو الرجوع عن الهبة أو نحوه لا يعود إلى الوصية كما في الهبة والحاصل  
 أن الرجوع عن الوصية على أنواع ما يحتل الفسخ بالقول والفعل كالوصية بعين  
 وما لا يحتلها إلا بالقول كالوصية بثلاث المال فإنه لم يرجع عنها إلا بان قال رجعت  
 وما لا يحتلها إلا بالفعل كالبيع لعبد قال له إن مت من مرضي فانت حر فإنه مدبر مقيد  
 وما لا يحتلها بواحد منهما مثل أن يدبره تدبرا مطلقا كما في الظهيرة (لا) يرجع عنها  
 (بغسل ثوب) موصى به لأنه قد يغسل عند إعطاء الغير عادة (ولا يجوزها) أي  
 جحود الوصية وإنكارها حتى لو أقام بينة عليها بعد موت الموصى قبلت كما في الجامع  
 لكن في المبسوط أنه يرجع بجحودها فقول أبي يوسف والأول قول محمد وهو  
 الأصح كما في الكافي وقيل أنه ليس من اختلاف الروايتين فهما في الجامع محمول على الجحود

عند غيبة الموصي أو صورة الرجوع وما في المبسوط على المجروح عند حضوره والمجروح  
الحقيقي كما في الكفاية (وتبطل هبة المريض) مرض الموت (ووصيته لمن تكلمها) من  
امرأة (بعدها) أي الهبة أو الوصية ثم مات فإن كل تبرع من المريض وصية ولا وصية  
للوارث كما مر وفيه اشعار بأنه صح إقرار المريض لمن تكلمها بعد خلافه فلم يصح  
إقراره لزوجه بالاجماع لأنها وارثة الآن يصدق بقية الورثة ولو في حياة الموصي  
كما في العمادى (كأقاربه) أي بطلان مثل بطلان إقرار المريض (ووصيته وهبته لابنه  
كأقاربه وعبد) ولو مديونا أو مكاتباً (أن أسلم) الابن (أو اعتق) العبد (بعد ذلك)  
الإقرار والوصية والهبة قبل موت الموصي لأن في الإقرار تهمة لا يثار لبعض الورثة وفيه  
اشعار بأنه لو صار غير وارث بعد الإقرار بأن أقر لأخيه ثم ولد له ابن ثم مات المقر  
صح الإقرار كما في العمادى (وهبة مقعد) بضم الميم وفتح العين وهو الذي لا حراك فيه  
من دأب جسده وقيل هو متشاج الأعضاء كما قال المطرزي وقال ابن الأثير هو من لا  
يقدر على القيام لزماته (ومفلوج) أي رجل ذاهب النصف ومصدره الفالج كما  
وقال ابن الأثير هوداء معروف يروحى به بعض البدن (وأشل) أي الذي في يده  
فساد وأفة (ومسلول) أي الذي أصابه السل بالكسر وهو قرحة في الرية يلزمها  
هي دقيقة (من كل ماله) خبر هبة أي هبة كل منهم معتبر من كل مال كل منهم (أن طال  
مدته) أي مدة كل من هذه الأمراض بأن يمضي سنة من أول ما أصابه على ما قال  
اصحابنا كما ذكره أبو العباس وبعضهم قالوا أن عند في العرف تطولا فمتطاول والا  
فلا (ولم يخف موته) بواحد منها بأن لا يزداد ماله وقتاً فوقتها (والا) يكن واحد  
منها بأن لم يطل مدته بأن مات قبل سنة أو خيف موته بأن يزداد ماله يوماً فيوماً  
(فمن ثلثه) أي يعتبر من ثلث مال كل منهم لأنه في حكم المريض وقالوا إذا أضناه  
المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية وازداد كل يوم  
فهو مرض الموت فالمسلول الذي طال مرضه ولم يضمنه كالصحيح وقال محمد بن سلمة  
بأن كان لا يرجى برؤه بالتداوى فكالمرضى والأفكالصحيح كما في طلاق العمادى  
وعن شمس الإسلام أنه في حق الفقيه أن لا يقدر على الخروج إلى المسجد وفي السوق أن  
لا يخرج إلى التكاثر وفي المرأة أن لا تقدر على السطح وقال الفضلي لا يخرج إلى هواج نفسه  
وعليه الاعتماد كما في الخلاصة والمختار أنه من كان الغالب منه الموت وإن لم يكن صاحب  
فراش كما في هبة النخيرة (وإن اجتمع الوصايا) أي اختلفت قوة كما إذا وصى بفرض  
وواجب ونقل لله تعالى ولعبد كحج الفرض وإداء القرض والأضحية والصدقة فلو كان  
بالثالث وفاء بالكل ينفسد الكل كما إذا ضاع عنه وأجاز الورثة فأذا ضاع بلاجاز

(قدم الفرض) أي الأقوى منها وإن أخره الموصي فبدأ بالفرض حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم وذكر الإمام الطحاوي في أنه بدأ بالفرض ثم الكفارات ثم بدأ بكفارة القتل ثم اليمين ثم الظهار ثم الانطمار ثم النفقة ثم صدقة القطر ثم الأصحية وقدم العشر على الخراج وتامه في الذخيرة (وإن تساوت) الوصيا (قوة) بأن يكون الكل فرائض حق الله أو حق العبد أو واجبات أو نواقل فإذا ضاق الثلث (قدم ما قدم) أي الموصي إذا ظهر أنه بدأ بالأهم وعنه لو كان الكل فرضا حق الله تعالى بدأ بالحج ثم بالزكاة ثم الكفارة ولو كان نفلا كالوصية بالحج والعتيق والصدقة بدأ بما بدأ به في ظاهر الرواية وعنه بدأ بالفضل الصدقة ثم الحج ثم العتيق كما في الذخيرة (وإن أوصى بحج) للفرض (أحج) أي بعث الوارث أو الوصي رجلا ليحج (عنه) حال كونه (راكبا) والاولى تقديمه على عنه (من بلده) أي الموصي (أن بلغ نفقته) من الثلث (ذلك) الحج الموصى به (والا) يبلغه (ممن حيث تبلغ) النفقة يحج رابعا عنه استحسانا إذا أدا الموصية وفيه إيحاء إلى أنه إن دفع المال إلى عبد فحج بأذن مولاه فقد صح إلا أنه لا يستحب التحميل فيه وإلى أنه إن كان في المال المدفوع وفاء بالركوب فمضى واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لأنه لم يحصل ثوابها له وإلى أنه لو أحج من القرى التي قريبة من بلده صح لأنه في حكمه وإلى أنه إن لم يبلغ النفقة بالحج من بلده فقال رجل إن أحج عنه بهذا المال ما شئت لا يجزئيه كما في الفتية (فلن مات حاج) أي أن قصد أداء الحج الفرض خارجا من بلده وسار ثم مات (في طريقه) أو وصى بالحج عنه (حج) راكبا عنه (من بلده) أن بلغ نفقته ذلك عنده وأما عندهما فمن حيث مات كما في الكافي وروى أبي سليمان من حيث مات بلا خلاف كما في حج المستصفي والكلام مشير إلى أنه إن لم تبلغ النفقة ذلك يحج من حيث مات وإذا بلا خلاف كما مر في كتابه وأعلم أنه إن أوصى بمال ليحج عنه فإن حسن الطريق والأصرف إلى ما يراه الفقهاء من وجوه البر كما في المنية (وفي وصيته بثلاث ماله لزيد) الأجنبي (وسنسه لآخر) الحال أن الورثة (لم يحجزوا) ما زاد على الثلث من السدس (يثبت) أي يجعل الثلث على ثلاثة أسهم لما يأتي (و) في وصيته (بثلاثة) أي بثلاث ماله لزيد (وكله) لآخر ولم يحجزوا (ينصف) أي يجعل الثلث على سهمين (وإذا ليربع) أي يجعل على أربعة أسهم لاصل أشار إليه فقال (ولا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث عند أبي حنيفة) ويضرب عندهما والحاصل أنه إن وصى بأكثر من الثلث ولم يحجزوا فهي باطلة في الأكثر عنده لكونها وصية بما لا يستحق أصلا فلا تكون مشروعة وجائزة عندهما لأنه قصد تفضيل أحد على آخر في الوصية فوجب اعتباره ما أمكن والأول الصحيح



كما في المضمرات وفيه اشعار بأنه يضرب الموصى له بالثلث عندهم ففي المسئلة الاولى  
 يثلث بالاتفاق اذ الثلث ضعف السدس فقد اوصى لزيد بسهمين والاخر بسهم وان  
 اجازوا يقسم نصف ماله عليهما اثلاثا بلا خلاف وفي المسئلة الثانية ينصف عنده لطلان  
 الوصية بالاكثر فيبقى الوصية بالثلث للكل فيكون الثلث بينهما ويربع عندهما لان اصل  
 المسئلة ثلثة عائلة الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب الكل ثلثة اسهم امامر  
 وان اجازوا فعندهما يقسم الكل كذلك ولا نص فيه عنه فقال ابو يوسف قياس  
 قوله ان يسدس بطريق المنازعة لانه سلم الثلثان لصاحب الكل فكان نزاعهما  
 في الثلث فينصف فالثلث الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي للاخر وقال الحسن  
 ان هذا يخرج قبيح لا استواء سهم صاحب الثلث في حالة الاجازة وعندهما هو السدس  
 فالصحيح ان يربع بطريق المنازعة بان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من اثني عشر بينهما  
 نصفين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث فيبقى الثلثان ثمانية اسهم يدعيها صاحب  
 الكل وسهمين منها لصاحب الثلث ليم له الثلث فيسلم الستة لصاحب الكل ويتمازعان  
 في السهمين فتنصف فيحصل ثلثة اسهم لصاحب الثلث والباقي للاخر كما في الحقائق  
 وغيره وقوله لا يضرب معروف مستند مجاز الى الموصى له باكثر من الثلث فالباء  
 صلة للموصى له وصلة الفعل مع مفعوله مخنونة تقديره لا يضرب ذلك الموصى له  
 عددا في عدد فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلثة ارباع فيه في هذه الصورة فلا يحصل  
 ربع لصاحب الثلث وثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لهما فانهما يضربانها في الثلث  
 فيحصلان لذلك الصاحبين فاريد بالضرب المصطلح بين الحساب هو تحصيل عدد  
 نسبة الى احد المضمرين فيه كنسبة الاخر فيه الى الواحد على ما ذكره المصنف مخاربه  
 وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطاح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي انه  
 من الضرب بمعنى اخذ او الاعطاء فعلى الاول معروف والثاني مجهول حذفت  
 مفعوله مع الصلة تقديره لا يضرب فيه شيئا والمعنى لا يأخذ منه ولا يعطى شيئا  
 بحكم وصيته باكثر من الثلث بل بحكم وصيته بالثلث من قولهم ضرب بسهم على الجزور  
 اوفيه اي اخذ منه نصيبا فالباء متعلق بالفعل واداة ومكاملة واللام في الموصى له عهدية  
 اي الموصى له باكثر من الثلث ومن الوهم جعله وهما قائلان بخلاف ما دل عليه اللام  
 (الا) في ثلاث صور فانه يضرب في الثلث باكثر عنده ايضا (في الصحابة) اي في صورة  
 النقصان عن قيمة الثلث في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء كما اذا وصى مريض  
 بلان يباع عبدان له قيمة احدهما ثلثون من زبد بعشرين والاخر ستون من عمر وباربعين  
 ولا ماله سواهما ولم يجزهما الورثة فانه يثلث الثلث ثلثون فنزيد موصى له بالثلث عشرة

وعمر وبالثلثين عشرين وان اوصاه باكثر من الثلث (و) في (السعاية) اى كسب القس  
كما اذا اعتق هذا المريض هذين العبدين فانه وصية بالثلث فيعتق من الادنى ثلثة عشرة  
ومن الاعلى ثلثاه عشر ون قيسعيان في ستين على قدر نصيبها (و) في (النارهم المرسلة)  
اى في الوصية بدارهم مطلقة غير مقيمة بكسر من السكسور كالنصف والرابع وغيره كما  
اذا اوصى مريض له تسعون درهما لزيد متبا بالثلثين وعمره وستين فانه يثلث الثلث  
الثلثون والقياس على المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنه الا انهم متفقون في التثليث  
لانه اضاف الوصية فيها الى عيمن من اعيان ماله فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معنى  
فلا يعتبر في حق الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا اضاف الزيادة على الثلث بان  
اوصى بالنصف مثلاً فانه يتناول حقهم لفظاً ومعنى فاعتبر (وبمثل نصيب ابنة) او ابنته  
(صحت) الوصية سواء كان له ابن او ابنة او لم يكن ففي ماله ابن واحد يثلث بلا اجازة وفي  
اكثر من واحد مثل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث فانه يحتاج الى الاجازة (وبنصيبه)  
اى نصيب ابن او ابنة بلا ذكر مثل (لا) تصح وتبطل لانه وصية بمال الغير بخلاف مثل  
النصيب وفيه اشارة الى انه فيما اذا كان له ابن او ابنة او اما اذا لم يكن فقد صحت كافي المضمرة  
(والعبرة) اى اعتبار كونه من الكل او الثلث (بحال العقد) كالبيع والهبة ونحوهما  
(في التصرف) الذى فيه نوع تبرع بقربة المقام (المنجز) اى المفيد للحكم في الحال  
لا بعد الموت والظرف متعلق بالعبرة فالاولى تقديمه لثلا يفصل بين العامل والمعول  
بالاجنبى الذى هو الخبر اعنى بحال العقد (فان كان) التصرف او العقد (في) حال  
(الصحة فمن كل ماله) يعتبر (والا) يكن في الصحة بل في المرض (فمن ثلثه) لمتعلق  
حق الورثة به وانما تعرض للعقد لانه لو اقر مريض لاجنبى بدين نفذ من كل ماله وكذا  
لو اقر لامرأته من مهر المثل لا الزيادة والمقام مشعر بانه لو نكح المريض بمهر المثل جاز كما  
في العبادى (و) التصرف (المضاف الى موته) اى الذى يقيى الحكم بعد موته لا قبله مثل  
ان يقول هذا العبد حر او فلان بعد موتى يعتبر (من الثلث) لما مر (وان كان) هذا  
التصرف (في الصحة) فان العبرة بحال الاضافة لا العقد فلو قال في صحته او مرضه ان  
حدث لي حادث فلان كذا كان وصية (ومرض) اى كل مرض (صح) المريض  
(منه كالصحة) فلو اوصى بشى صارت باطلا لانه ظهر بالصحة ان لا يتعلق بماله حق  
احد وهذا اذا قيد المريض بان قال ان مت من مرضى هذا او اما اذا اطلق ثم صح فباقية  
وان عاش بعد ذلك سنين كما في التهمة (واعتاقه) اى المريض قنا او مكاتبنا او مديرا  
مبتدأ خبره وصية (ومساباته) في الاجارة والاستيجار والمهر والشراء والبيع بان باع  
مريض مثلاً من اجنبى ما يساوى مائة بخمسين كما في النتن والاحسن تقديهما فانها

مقدمة على جميع الوصايا عند موالاتها عند الاعتاق عند هافان حاج ثم اعتق او عكس فالمحابة  
اولى عنده والاعتاق عندها كمال الهداية (وهبة) غينا من مالهم القبض وكذا  
صدقته وابراؤه حتى لو مرض ابن واهام لها عليه دين فمات ثم ابرأته صح من الثلث لانه  
صار اجنبيا بالموت كمال المنيمة (وضمائه) بالكفالة وغيرها كما اذا قال لغيره خالها  
على التي على التي ضامن او بعه بكذا على التي ضامن لمائة فان الالف والمائة عليه لا على  
المخالع والمشتري فالضمان اعم من الكفالة كمال الكرماني (وصية) اي كالوصية في انه  
من الثلث لانه تصرفات مانحة فالاولى ان يمثل بها بعد القاعدة المتقدمة

\* ( فصل ) \*

( جاره ) اي جار الموصى اذا وصى له بشيء (من لصيق) داره (به) اي بداره قيل  
كما قال ابو حنيفة وزفر لانه بمعنى المجاور وهو الملاصق ومن شارك غيره في مسجد حيلة  
استحسانا كما قال وفي رواية عنه لانه الجار عرفا كمال الاختيار وما روي ان حق الجار  
اربعون دارا يعني اوشمالا وخلفا فضعيف كمال الكرماني وغيره والصحيح الاول كمال  
المضمرات وفيه اشارة الى ان المسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى فيه سواء  
والى انه لا يدخل فيه القن والمدبر وام الولد لان سكنى هؤلاء لا يضاق اليهم بخلاف  
المكاتب فانه جار كمال النخيرة وذكر في الهداية انه يدخل فيه العبد الساكن عنده  
لا عندهما (وصهره) بالسكسر على ما فسر محمد وابوعبيدة (كل ذي رحم محرم من  
عرسه) اي كل ذكر من اقر باعزوجة الموصى وان اعتدت من رجعي عند موته فيدخل  
ابوها واخوها وغيرهما وقال الحلواني هذا في عرفهم واماني عرفنا فلا يدخل فيه  
الا ابوها وامها كمال المغرب وينبغي ان يختص هذا بلفظ الصهر وامالفظ صهر فينبغي  
ان لا يدخل فيه الابوها في ديارنا (وختنه) بفتحيتين (كل زوج ذات رحم محرم منه)  
كزوج البنت والاخت والعمة ونحوهن وقيل هذا في عرفهم واماني عرفنا فلا يتناول  
الازواج المحرم قريبا كل او بعيدا احرا كل او عيدا كمال الكافي وذكر في القاموس انه  
الصهر وفي المغرب انه عند العرب كل من كن من قبل المرأة كالأب والاخت وعند العامة زوج  
البنت وينبغي ان يفتى به في ديارنا لانه المشهور (واهل عرسه) اي زوجته اعتبارا  
للعرف واللفظ قال الفوري والازهرى اهل الرجل اخص الناس به ولا اخص بالانسان  
من الزوج كمال الكرماني وهذا عنده واماني عرفنا كل من يعوله من امرأته وولده  
واخيه وعمه وصبي اجنبي بقوته في منزله كمال المغرب ولا يدخل فيه رقيقه كمال  
الاختيار (واله) اصله اهل (اهل بيته) اي بيت النسب وهو كل من يتصل به من قبل

ما روي ان حق الجار  
يعود دارا يعني  
شمالا وخلفا  
في الكرماني وغيره

أبائته إلى أقصى أب له في الإسلام مسلماً كان أو كافراً قريباً أو بعيداً محرماً أو غيرهِ لأن  
 الآل والأهل يستعملان استعمالاً واحداً فيستغل فيه جده وأبوه لا الأب لأقصى  
 لأنه مضاف إليه كما في الكرماني ولا أولاد البنات وأولاد الأخوات ولا أحد  
 من قرابة أم الموصي إذا نسب إليها يعتبر من الأبناء ولذا لو وصت لاهل بيتها  
 لم يدخل فيه ولذا إلا أن يكون أبوه من قومها كما في الكافي (واقاربهِ) جمع قريب  
 (ودُو واقربته) وأورحامه (أو أنسابه محرماً فصاعداً) فإن أقل الجمع اثنان  
 في الوصية وبه قال نفطويه وهذا إذا لم يعرف بالأم والأب فالأقل واحد للرد إلى الجنس  
 وهذا عند الشيخين وأما عند محمد فاثنتان كما في الهداية وفيه إشارة إلى أنهم إذا كانوا  
 لا يحدون فالوصية جائزة وبه يفتي إلا أن المستحب عند بعضهم أن يتحرى بالأجود  
 منهم كما في تنبيه الواقعات (من ذوى رحمهِ) ليست بعصبة ولا صاحبة فرض سواء كانوا  
 صغاراً أو كباراً أحراراً أو عبيداً ذكوراً أو إناثاً مسلمين أو كافرين فيدخل فيه الجد والجدة  
 وولد الولد في ظاهر الرواية وعن الشيخين أنه لا يدخل الجد وولد الولد وفيه إشارة  
 إلى أنه لو لم يكن له ذورحم بطل الوصية عنده لأنه لا وصية للمعدوم كما في الكافي بقدم  
 (الأقرب فالأقرب) من ذوى الرحم (غير الوالد والولدة) استثناء من محرماه فصاعداً  
 لأن القريب في العرف من يتقرب إلى غيره بوسيلة وتقر بهم بنفسهم فلو وصى لعين  
 أو خالين فلعين عنده وأما عندهما فغير بع لأنه لا يدخل فيه كل قريب ينسب إليه من قبل  
 الأب أو الأم إلى أقصى أب له في الإسلام فلو ترك عما وخالين كان النصف للعم والباقي  
 للخالين عندك لأنه لا مستحق أقرب منهما ويثلث عندهما ولو ترك عما وعمته وخالة كانت  
 للأوليين عنده لاستوائهما في القرب وربعت عندهما كما في الهداية وغيره والصحيح قوله  
 كما في المخبرات فاعتبر أبو حنيفة في هذه الوصية ثلثة أشياء لم يعتبر المحرمية والأقربية  
 والجمعية لأن المقصود صلة القريب فيختص بهن يستحقها كما في الكرماني وإليه أشار في  
 الأسرار وغيره لكن في المبسوط أن الجمعية شرط متفق عليه (وفي) الوصية لأجل (ولدريد  
 الذكر والأنثى) والواحد والكثير (سواء) وفيه إشعار بأنه يدخل الحمل تحت الوصية لأنه  
 ولد حتى أنه يرث وبأنه لا يدخل أولاد الابن إلا إذا فقد ولد الصلب فإن كان له بنات وبنو  
 ابن فللبنات عملاً بالحقيقة ولا يدخل أولاد البنات أصلاً في ظاهر الرواية وعن محمد أنهم  
 يدخلون كما في الاختيار (وفي) الوصية لأجل (ورثته) أي ورثة زيد (ذكر) واحد  
 منهم (كأثنين) فإن كانت ابناً وبناتاً يثلث بينهما وإن فقد أولاد الصلب يدخل فيه أولاد  
 البنين وفي دخول أولاد البنات روايتان كافيتان (وفي بنى فلان) اسم قبيلة كبني قميم  
 (الأنثى) مبتدأ خبره يعتبر (منهم) تبعاً فإن كانوا ذكوراً أو مختلطين فالكل يدخلون

تحت الوصية أجمعاً إذا كانوا يخصصون وأما الإناث فينبغي أن يدخلن على ما قالوا  
وفيه إشارة إلى أنه لو كان فلان ابلاً خاصاً لا يدخل المختلطون في الوصية  
وهذا عند الشيخين وأما عند محمد فيدخلون وهذا رواية عنه وعكس  
الكرخي رجوعه ويدخل الذكور بلاغلاً كما لا يدخل الإناث بلاغلاً وإذا  
فقد ولد الصلب يدخل أولاد الابن ذكورا ومختلطين ولا تدخل البنات المنفردات  
منهم كما لا يدخل أولاد البنت ولو ذكورا إلا في رواية عن محمد كما في الذخيرة وبما ذكرنا  
ظهر أن المص لا يبنى على قوله الأول كما ظن وقيل أنه قال آخر أن فلان إذا كان خاصاً  
فالوصية للذكور خاصة كما في الكافي (وبطلت الوصية لهؤلاء) بل لا يبان قبل الموت  
(فيمن له معتقون) بكسر التاء (ومعتقون) بفتحها لأن المولى مشترك صالح للأعلى  
شكراً للأنعام وللأسفل زيادة للأكرام وعنهم أنها جائزة لكن عنه أن الوصية للأعلى  
وعن محمد أنها لمن اصطاحوا عليه لأن الجهالة قد زالت بذلك كما في السكري وكرامه  
مشعر بأنه لو كان له معتقون بالفتح لم تبطل فهي لمن اعتقوا في الصحة والمرض ولا ولادهم  
من الرجال والنساء سواء اعتقه قبل الوصية أو بعد ما ولا يدخل مدبروه وأمهات أولاده  
وعن أبي يوسف أنهم يدخلون كما في الكافي وينبغي أن يكون الحكم هكذا فيما إذا كان له  
معتقون بالكسر (وصحت) الوصية بالمنافع كما إذا وصى (بخدمته عبده) مدة معلومة وأبداً  
لأنها تمليك المنافع كما في حالة الحياة وفيه إيماء إلى أنه يجوز للموصي له أن يخرج العبد من  
موضع الموصى إلى موضع إلى أهل ولا يخرج إلى مصر آخر كما في الهداية إلى أنه تصح بالرقبة له  
وبالخدمة لغيره والنقطة على صاحب الخدمة فإن عجز عن الخدمة بالمرض فإن كان بحيث  
يرجى برؤه فكذلك والأفعلى صاحب الرقبة كما في التتمة (وسكنى داره مدة معلومة)  
كسنة وشهر (وأبداً) كما في الإجارة وأنها خص الخدمة والسكنى أشعاراً بأنه لا يجوز للموصي  
له أن يوجر العبد والدار كما في الهداية (وصحت) بفتحها أي غلة العبد والدار وأجرتهما  
ونفعهما مدة معينة وأبداً فيوجرهما ثم يتصرف في بدل الإجارة وفيه أشعار بأن له أن  
يستخدم بنفسه ويسكن لأن الغلة والمنفعة سواء في المقصود والأصح أنه لا يجوز لأن الغلة  
دراهم أو دنانير كما في الهداية (فإن خرجت الرقبة) أي رقية العبد والدار (من الثلث  
سلمت) الرقبة الآية أي الموصى له ليسخدم ويسكن ويستغل مدة الوصية (والأ) يخرج  
من الثلث (قسمت الدار) ذاتاً وغلة أثلاثاً بان يسكن الموصى له ثلثاً منها والورثة الباقي  
أو يستغل الموصى له منها يوماً والورثة يومين حتى يستكمل الزمان وقالوا إن القسمة بالأجزاء  
أولى لأنها عدل للتسوية بينهما ذاتاً وزماناً بخلاف المهادنة فإن فيها تقديم أحدهما زماناً  
كما في الاختيار وهذا إذا كان الدار تحتل القسمة والأقاليم لا غير كما في الظهير

[illegible]

كل منها بالاجماع لانه معصية ليس بقربة في زعمهم وهذا كله اذا وصى مطلقا فان  
اوصى لقوم باعيانهم وسماهم تصح بالاجماع لانها تهليك طاعة كانت او معصية لكن  
في المزمع من الثالث وفي الصحة من اكل كذا في الحقائق

\* ( فصل ) \*

(ومن اوصى) وفوض (الى زيد) عند الموت او قبله بان قال تيمار دار ابن فرزندان  
خود را بعد موتى او غم فرزندان بخور واستادكى كن اى تعهدهم اوقم بامرئ  
او فجوها كما في الخزانة وغيره (وقبل) زيد ايضاه (عنده) اى في حضرة الموصى وعلمه  
(فان رد) الموصى الايضاء بوجه من الوجوه (عنده) اى في علمه (رد) ايضاه حتى  
انه اذا قبل بعده لا يصح قبوله (والا) يرد عنده بان لم يرد في حياته اصلا او رد فيها  
بلاعلمه (لا) يرد لانه اعتمد عليه فيتم ضرر بالرد وقال المحقق لو رده القاضي برده بلاعلمه  
لم يصح قبوله بعده لانه قضى في مجتهده فيه لانه قد رد برده بلاعلمه عند بعضهم واطلاقه  
مشعر بانه اوجعل رجلا وصيا في نوع صار وصيا في انواع كلها كما في الذخيرة وغيره  
وانما ادى القبول بطريق الشرطية اشارة الى ان قبول الوصية ليس بمحتمل بل لا ينبغي  
ان تقبل لانها على خطر وعن اب يوسف الدخول فيه اول مرة غلط والثانية  
خيانة والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصى ان يعدل ولو كان عمر بن الخطاب  
وقال ابو مطيع ما رايت في مدة قضائي عشرين سنة عما يعدل في مال ابن اخيه كما  
في التتمة (فان سكنت) زيد عن الرد والقبول (فما موصيه فله) اى الموصى (رده)  
اى رد الايضاء (وضده) اى قبوله لانه متبرع بلاغرور في الرد لانه لو قبله صار وصيا  
لا يخرج عن الوصية الا باخراج القاضي كما في العمادى ولما فرغ عن القبول بالقول  
شرع في القبول بالفعل فقال (ولزم) الايضاء (بيع شىء) اى بيع الوصى الساكت  
شيئا (من التركة) بعد موت الموصى لوجود دلالة القبول (وان جول) الوصى وقت البيع  
(به) اى بالايضاء لانه اثبات خلافه فقد صح بلاعلمه كالوراثة بخلاف الوكالة فانها  
اثبات ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجول بها (فان رد) هذا الوصى الساكت  
الايضاء (بعد موته) اى موت الموصى (ثم قبل) الايضاء (صح) قبوله خلافا لفرلانه  
يتضرر الوصى بالقبول الان ضرره يجبر بثوابه (الا اذا نقل قاض رده) فحينئذ لا يصح  
قبوله بعده لانه حكم في مجتهده فيه (و) من اوصى (الى عبد) ولو باذن سيده (او كافر)  
ولو ذميا (او قاسق) مخوف عليه في المال (بدله) اى بدل الايضاء (القاضى) وجوبا  
(بقبره) من الايضاء الى حر مسلم صالح لان العبد يحجر والكافر يعدو اليه والناسق

يتهم بالخيانة وفيه إشارة إلى أنه لو عتق العبد واسلم الكافر وتلب الفاسق كان الوصية ماضية لزوال موجب التبديل كما في الاختيار وإلى أن هو لاعسار والوصياء ولذا كان صحيح تصرفهم قبل التبديل وفي الأصل أن الإيصاء باطل واختلفوا في معناه فقيل أنه سيبطل بإبطال القاضي في جميع هذه الصور وقيل سيبطل في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل سيبطل في الفاسق لأن الكافر كالعبد كما في الكرماني (و) من أوصى (إلى عبده) القن (صح) ذلك الإيصاء (أن كان ورثته) كلهم (صفرا) لأنه إيصاء بالمانع إلى متصرفي وهذا عنده وأما عندهما فلا يصح كما إذا كان بعض الورثة أو كلهم كبارا لأنه قد يعجز عن حق الإيصاء بهنهم أو يضعه وقيل قول محمد مضطرب كما في النهاية وإنما خس العبد إشارة إلى أنه صح الإيصاء إلى المكاتب بالأخلاق كما في الاختيار (و) من أوصى (إلى عاجز) غير عبده وكافر وفاسق عن القيام بها (أي بالوصية ومصالح الصغير والتصرف في ماله) (ضم) القاضي (إليه غيره) من أمين معين له صيانة لحق الصغير وفيه إشارة إلى أن وصى الأب لا يبدله القاضي إلى غيره ولو خائب بل يضم إليه أمينا كما قال بعض المشايخ وفي الذخيرة قال بعضهم يخرج الأمين العاجز عن الوصية والصحيح أنه يضم إليه غيره وأما الحائث فقد قال بعضهم يخرج عنها واليه أشار محمد وقال بعضهم لا يخرجها أصلا بل يضم إليه أمينا مانعا عن الخيانة لأنه مختار الهمة وفي التهمة لو اتهم القاضي وصيا أخرجه عن الوصاية عند أبي يوسف ويضم إليه غيره عند أبي حنيفة والفتوى على الأول وإلى أنه لا يضم إليه غيره إلا بعد كالعجز وكذلك الخيانة والفاسق كما في الجامع واعتمد على السابق حيث لم يستثن العبد والكافر والفاسق مع أنه وجب عزله كما في الاختيار (ويبقى) وجوبا (أمين) عن الخيانة (يقدر) على القيام بها وفيه إشارة إلى أنه لو عزل القاضي وصيا عدلا كافيا لم ينزله كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم أنه ينزل بعزله إلا أنه لا ينبغي له أن يعزله أعلم وأنه إذا امتنع عن الوصية لا يجبر عليها إلا أنه لا يخرج عنها إلا بأمر الجاحد القاضي كما في قضاء الخلاصة (و) من أوصى (إلى اثنين) بعقد واحد أو بعقدين (لا يتفرد أحدهما) بالقيام به الاعتماد الموصى على رأي الاثنين وهذا عند الطرفين وأما عند أبي يوسف فينفرد كل منهما بذلك لأن كلا منهما متصرف بالخلافة عن الموصى وعن أبي القاسم الصغار أن الخلافة فيما إذا أوصى اليه ما بعقد وأما بعقدين فينفرد كل منهما بالأخلاق وهو الأصح وبه تأخذ كما قال الفقيه أبو التيمث لكن في المبسوط الأصح أن الخلاف في الفصلين معالان ثبوت الوصية بعد الموت وذا أنها يكون لهما معا كما في الكرماني وغيره وهذا أقرب إلى الصواب فلو مات أحد هذين الوصيين وجب أن ينصب وصيا آخر لعجز المحي



عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من قال انه على الوفاق قال ابو  
يوسف انه تحصيل لما قصد الوصى من اشراف كل منهما على الآخر لكن فيه اشعار  
بانه لو اشرى على وصى لم ينفرد احد هما بالخلاف مع انه على الخلاف وعن ابى يوسف ان  
المشرك ينفرد دون الوصى كما فى الذخيرة (الابشراء كفته) اى كفن الوصى فانه ينفرد  
احد هما بالخلاف وهذا مستدرك بقوله (وتجهيزه) اى تهيمته ما يحتاج الوصى اليه  
من التكفين والتغيير والدفن وغير ذلك لانه ربما غاب احد هما وبانتظاره فسد الميت  
(والخصومة فى مقوقه) مما عليه وماله فلو مات رجل وترك ورثة وديناله او علمه فادعى  
رجل ان الميت اوصى اليه والى فلان الغائب ووجه الورثة والغريم فاقام الحاضر بينة  
على ذلك قضى القاضى بوصيتهما كما فى العمادى (وقضاء دينه) الى دائئه اذا كانت  
التركة من جنس الدين والا فلا ينفرد احد هما كما اشير اليه فى قاضى خان ويدخل فيه  
الخراج كما فى الذخيرة وحفظ الدين ففى النهاية ليس فى قضاء الدين الا الحفاظ الى ان  
يقضى الى الدائن (وطلبه) اى طلب دين له على مديونه وهذا مستدرك بالخصومة وعليه  
يدل كلام صاحب الذخيرة (وشراء حاجة الطفل) من الطعام والشراب والكسوة وغير  
ذلك (والا تهاب له) اى قبول الهبة للطفل اذ فى التأخير خوف الهلاك (واعتاق عبد  
عنين) اى معين لعدم الاحتياج فيه الى الرأى بخلاف اعتاق مالىس بعين فانه يحتاج  
اليه (ورد ودیعة وتنفيذ وصية) حال كونهما (معينتين) لان لصاحب الحق اخذه  
بلاد دفع الوصى وفيه اشارة الى انه ينفرد برد المصوب والمشتري وبقسمة مايكال ويوزن  
كما فى قاضى خان (وجميع اموال ضابغة) اى مشركى على الهلاك (او بيع ما يخاف تلفه  
من نحو المطعوم والشر وبوفى الاكتفاء اشعار بانه لا ينفرد فيما سوى الاستثناء من البيع  
والرهن واقتضاء الدين والهبة والصدقة والاجارة وغيرها فانه قال بعضهم ينفرد بتنفيذ  
الوصية بابواب البر كما اذا اوصى بان يتصدق بشىء للمساكين وقال الحلوانى انه على  
الخلاف كما فى الذخيرة وذكر فى قاضى خان انه ينفرد باجارة اليتيم لعمل يتعلم ولعله على الخلاف  
ففى النتن ان احدهما لا ينفرد عند الطرفين وزفر والحسن فيما سوى التجهيز وشراء  
الحاجة والخصومة وقضاء الدين والوديعة والوضيعة ومثلها فى النظم (وصى الوصى وصى  
فى ماله و مال موصيه) اى اذا اوصى وصى الى آخر فهو وصى فى تركته وتركته الميت الاول لان  
الايصاء اقامة الغير مقامه فيما له ولاية وله ولاية التركتين ويجوز ان يكون اللام للعهد والمعنى  
اذا اوصى احد من هذين الوصيين عند موته الى حى منهما له ان يتصرف بوجهه وهذا  
ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة انه لا ينفرد لانه مريض يتصرفه وحده كما فى  
التهابة (ولا يبيع وصى) مال الصغير (ولا يشتري الا بما يتقابن فيه) اى بالغبن اليسير

وهو ما يقوم به مقوم لانه يحترز عنه بخلاف الغبن الفاحش فانه يحترز فلو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما اشير اليه في الهبة ولا ير دالتصرف بمثل القيمة فانه جائز بالطريق الاولى واطلاقه مشير الى جواز بيع كل شيء من التركة منقولا كان او عقارا وهذا في ظاهر الرواية كما في الذخيرة وقال الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذ رغب فيه المشتري بضعف القيمة او احتاج الصغير الى ثمنه لينقته او كان على الميت دين لا وفاقل الا بثمنه او في التركة مرسلة يحتاج في انفاذها الى ثمنه او كان يبيعه خيرا له بان كان خافوا تالوا دار الخاف عليه النقصان او مؤنة تر بو على ارتفاعه فيحينئذ يجوز بيع عقاره كما في الظهير يتوالفتوى على قولهم كما في اللهم والى جواز بيع مال نفسه منه وشراءه لثمنه بالغبن اليسير الا انه لا يجوز اصلا عند محمد وفي اظهر الروايتين عن ابي يوسف واما عند ابي حنيفة وفي رواية عنه فيجوز اذا كان فيه للصغير منفعة بان يبيع منه ما يساوي القابضات ثمانية ويشتري منه ما يساوي ثمان مائة بالف على ما قال بعضهم كما في الذخيرة وقال بعضهم يبيع ما يساوي خمسة عشر بعشرة ويشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر كما في الجامع وذكر في الهبة انه لو باع من نفسه ما يتسارع اليه الفساد ولا يجد من يشتريه جاز عند شرف الائمة ولم يجز عند غيره لكن له ان يبيعه من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه لنفسه والمتبادر من كلامه انه لا يبيع عقاره بيعا جائزا لان فيه اتلاف منفعة كما ذهب اليه كثير من ائمة سهر قند وعن صاحب الهداية انه جاز لان فيه استيفاء ملكه مع دفع الحاجة كما في العمادى وانما لم يحصر التصرف في الوصى اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من القاضي على ماله فانه جاز لو احب من اهل السكة ان يتصرف فيه ضرورة كما افتى به ابو نصر البوسى وهذا استحسان منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى وغيره (ويدفع) الوصى (ماله) اي مال الصغير (مضاربة) لانه من التجارة وفيه اشعار بانه لا يأخذ مضاربة وعن محمد انه جاز لانه اذا اخذه على ان له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فاسدة ولا اجر له وعلى هذا القياس ينبغي له ان يوجه نفسه في عمل من اعماله باقل الاجور كما قال السرخسى ولو استأجر الصغير لنفسه ينبغي ان يجوز عند ابي حنيفة اذا كان باجرة لا يتغابن فيها كما اذا استأجر شيئا من ماله لنفسه كما في الذخيرة (وشركة) بان يشارك به غيره (وبضاعة) ووديعة وعارية (يحتمل) اي يقبل الوصى هوالة دين الصغير على مديونه (على الاملى) اي من اقدر على ادائه من المديون وفيه اشارة الى انه اذا كان سواء لا يحتمل كما ذكره المحبوبي وفيه اختلاف المشايخ كما في الكفاية واملى اسم تفضيل من ملو بالضم ملاة بالماء اي صار مليا وغنيا (لا) على (الاعسر) وهذا اذا ثبت الدين بمدة اينة الميت حتى لو كان بمدة اينة الوصى احتمل

وان كان المديون املى كمالى السكروانى ( ولا يقترض ) الوصى مال الصغير لانه متبرع  
الا انه لو اقترض لم يكن منه ضمانه يستحق به العزل وفى الاكتفاء اشعار بانه يستقرض ماله  
لنفسه وهذا اذا كان له وفاء به كما روى عن محمد وعنه ما يدل على خلافه كما قال ابو حنيفة  
وقال الحلوانى فيه اختلاف المشايخ كمالى الذخيرة ( ويبيع ) الوصى كل المال ( على الكبير  
العائد ) اى بلارضاه وهو على مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا ( الا العقار ) فانه لا يبيعه لان  
بيع ماسواء للحفظ والهلاك على العقار نادر ولذا لا يباع وان خيف هلاكه على الاصغر  
وهذا اذا لم يكن فى التركة دين والا فيبيع الكل عنده واماندهما فان استغرق يبيعه  
والا فيقدر الدين من الكل الا فى الزيادة عليه من العقار وفيه اشارة الى انه اذا كان الكبير  
حاضرا لا يبيع شيئا من التركة وعن الشيخين يبيع ماسوى العقار وهذا اذا لم يكن فيها  
دين والا فقد باع على هذا الخلاف وان كانوا صغارا وكبارا معا فقد باع حصصه الصغار  
كما مر واما الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل الكلى فى الذخيرة ( ولا يتجر ) الوصى  
( فى ماله ) اى مال الغائب الكبير لانه لا يفوض اليه سوى الحفظ وفيه اشارة الى انه  
يتجر فى مال الصغير كمالى العمادى وذكر فى السكروانى عن الاوضح انه لا يتجر فى ماله  
والى ترك الفعل المال على حسن الاختتام

■ \* ( كتاب الخنثى ) ■

ورد فى الاخر لانها نادرة ( هو ) اى الخنثى لغة صفة بحذف المضاعف اى بيان الخنثى  
من الخنث بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر والفها للتأنيث ولذا لا يحقها الف  
ولا نون وانما لم يؤنث لانه غير معلوم عندنا فكرا الى الاصل كالتخبر والشكل اولانه  
على وزن بشرى مصدرا وشريعة ( ذو فرج وذكر ) اى ماله اله المرأة والرجل  
والفرج شامل لقبولها مجازا ذو فرجين وفيما ذكره اشعار بان من لم يكن له شيء منهما  
وخرج بوله من سرته ليس بخنثى ولذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان الاندرى اسمه كما  
فى الاختيار وقال محمد انه فى حكم الانثى كمالى الضوء ( فان بال من ذكره فذكر ) والالة  
الاخرى خرق فى البدن ( وان بال من فرجه فأنثى ) والاخرى كثول لولها فيه من الاثار  
وقد رفع هذه الحادثة الى علم العبدوانى فقال هو رجل وامرأة فاستبعد قومه ذلك  
فتحير ودخل بيته للاستراحة فجعل ينقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لتفكره وكانت له  
جارية صغيرة تغمر رجليه فسأله عن تفكره فاخبرها بذلك فقالت دع المحال واتبع  
المبال فخرج وحكم بذلك المقال فاستحسن ذلك النساء والرجال كمالى الضوء ( وان بال  
منها حكم بالاسبق ) اى اسبق منهما لانه دليل على انه عضو اصلى ( وان استويا )  
اى بال منهما ( فمشكل ) غير محكوم عليه بكونه ذكرا او انثى عند ابى حنيفة وهذا

من جملة ما توقع فيه من كمال ورعه قدس الله روحه (ولا يعتبر الكثرة) أي كثرة البول  
 في كونه ذكرا أو أنثى عنده ويعتبر عندهما لأنه يدل على الأصالة وروى أنه قال لا ي  
 يوسف ما رأيت قاضيا يكيل البول بالأواني فإن استويا فمشكل عندهما أيضا وإنما توقفوا  
 في الجواب لعدم ما يدل عليه من النقل والعقل وهم متورعون عن التكلم في الأحكام  
 بلا دليل شرعي وإنما قالوا بأشكاله إذا مات في صغره والأقديزول كما أشار إليه بقوله  
 (فإن بلغ) الخنثى بالسن (ولم يظهر) منه (علامة أحدهما) بأن لا يخرج لحية أو لم يصل  
 إلى امرأة أو لم يحتلم أو ظهر ثدياه فيكون أنثى أو لا تحيض أو لا يصل إليه رجل أو لا يجبل  
 أو لا يظهر له ثدي أو لا ينزل منه لبن فيكون ذكرا (فمشكل) باختلاف احتياطا كما في عامة  
 الكتب لكن في النظم أن أم يتيين أمره فكان أنثى في الحكم عليه وله من الميراث وغيره  
 وفي الكلام إشارة إلى أنه لو ظهر علامة كل منهما كان مشكلا كما إذا نهبت به ونبت  
 لحيته معا أو أمنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة أو بال بفرجها وأمنى بفرجه وإلى أنه  
 لو أخبر الخنثى بحيض أو منى أو ميل إلى الرجل أو المرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه إلا إذا  
 ظهر كذب به يتيقن كما إذا أخبر أنه رجل ثم ولد كما في شرح الفرائض الشريفي ثم شرع  
 في أحكامه فقال (فإن قام) البالغ المشكل (في صفون) أي في صف النساء (أعدا)  
 صلاته حتما لاحتمال كونه ذكرا فيجب إعادة احتياطا وفيه اشعار بأنه لو كان مرافقا  
 لم يجب إعادة لكنها مستحبة احتياطا كما في التخييرة (و) أن قام ذلك البالغ وما في حكمه  
 من المرافق بقرينة الاتي (في صفون) أي في صف الرجال (يعين) صلاته (من)  
 كان (بجنبه) من اليمين واليسار (ومن) كان (خلفه بخفائه) من الصف الثاني إلا  
 إذا كانوا ثلاثة فإنه يعين من خلفهم بحث أنهم إلى آخر الصفوف وإنما لم يشترط قيمة الأمام  
 اعتمادا على ما ذكر في الصلاة وكلامه ظاهر في أن الإعادة واجبة عليهم لأن الصلاة  
 متى وجبت أعادتها من وجه ولم تجب من وجه تجب إعادة احتياطا كما في التخييرة لكن  
 في المبسوط أن المجادة موهومة فيستحب إعادة احتياطا (ومضى) ذلك البالغ (بقناع)  
 وهو أوسع مما تغطي المرأة بدراسها من المغنعة وفيه إشارة إلى أنه لو صلى بغير قناع  
 لم يجز إذا كان حرا وإلى أنه لو كان مرافقا جاز إلا أن القناع مستحب كما في الكرماني  
 (ولا يلبس) الخنثى مطلقا (عليه أو هريرا) لاحتمال كونه ذكرا والترجيح للخطر فيما  
 يتردد بينه وبين الإباحة (ولا يكشف) نفسه فإن كشف العورة لا يحل لغير الخنثى (عند  
 رجل) لأنه لو كان مرافقا لم ينظر إلى ماسوى الوجه والكف منه ولو كان مرافقا  
 لم ينظر إلى ما تحت سترته إلى ركبته (و) عند (امرأة) لأنها لا تنظر إلى ما تحت  
 السرة إلى الركبة مرافقا كان أو مرافقة كما في الكرماني وغيره فلا ينافي

ما في الصلاة انه تنظر المرأة من الرجل سوى ما تحت السرة الى الركبة كما ظن  
 (ولا يخلو به) اي بالبالغ وما في حكمه (غير محرم رجل) بالرفع على البذل (وامرأة)  
 لاحتمال الخلوة بالاجنبية والاجنبى بخلاف ما اذا كان محرما (ولا يسافر بلا محرم)  
 من الرجال فلا يسافر برجل اجنبى، وامرأة ولو محرما له لان سفر المراتين المحرمتين  
 غير جائز فيكره سفر المشكل معها (وكره للرجل والمرأة ختنه) بالفح والسكون  
 تحرزا عن النظر الى الفرج وهذا اذا كان مراهما والا فللرجل ان يختن كما في  
 الكرماني (ويشترى) من ماله (امة) عالمة بالختن (تحتنه ان ملك مالا) لانه لنظرة  
 المملوكة الى المالك وكذا المملوكة الى سيدته في حال العذر كما في الذخيرة (والا) يملك  
 مالا (فمن بيت المال) يقرض ثمنها فيشترى بها وهذا اذا كان ابوهم معسرا والافمن ماله  
 كما في الذخيرة (ثم) بعد الختن (كتباغ) الامتوجوب وبرد ثمنها الى بيت المال للاستغناء  
 عن ذلك والا كتفاء مشربانه لا يزوج عالمة تحتها لان نكاح الموقوف لا يبيح النظر  
 الى الفرج على ما قاله الشيخ الاسلام وذهب الحلواني الى انه يزوجه لانها ان كان امرأته ينظر  
 الجنس الى الجنس والنكاح لغو والافنظر المنكوحة الى النكاح كما في الذخيرة وعن ابى حنيفة  
 ان الامام يزوجه امرأة حنيفة كما في المضمرات فان قلت لم يجوز ان يختن رجل فانه  
 موضع الضرورة قلت لانسلم للضرورة فلن الختان عندنا سنة (فان مات قبل  
 ظهور حاله) من الذكورة والانوسة (لم يغسل) للاعتمالين (ويميم) بالياء المضمومة  
 ثم المفتوحة من التميم اي يجعل ذاتيم لانه لا يمس شيئا فيه الا الوجه واليد بخلاف الغسل  
 وفيه إشارة الى انه لا يشترى له امة لانها اجنبية بعد الموت والا كتفاء يدل على انه  
 لا حاجة الى خرقه على اليد عند التميم وهذا اذا كان المميم محرما والافقد يميم بالخرقه  
 كما في الكرماني (ولا يحضر) الخنثى حال كونه (مراهما) ابن اثني عشر سنة (غسل  
 ميت) اي يغسله للاعتمال وانما خص المراهق ليكون قرينة للسابق على ما اشرنا اليه  
 (ونصب تسجيمه قبره) اي ستره بثوب عند الدفن لاحتمال كونه انثى وستر قبرها واجب  
 (ويوضع الرجل) اي جنازته (بقرب الامام) لانه ذكر بيقين فهو افضل (ثم)  
 يوضع (هو) اي الخنثى بقرب الرجل مما يلي القبلة لاحتمال كونه رجلا (ثم) توضع  
 (المرأة) بقرب الخنثى لتعبد عن النظر (اذا صلى) الامام (عليهم) بيرة وفيه ايما  
 الى ان الافضل عند اجتماع الجنائز ان يصلى على كل منفردا لانه ابعد عن الخلاف  
 كما في الهنية واذا كان الخنثى مشكلا (فان تركه) اي الخنثى (ابوه) الميت (و) ترك (ابنا) ايضا  
 (فله) اي للخنثى (سهم) واحد من تركته (ولابن سويمان) لانه لم يتيقن الانصيب  
 انثى وهو في هذه الصورة سهم فلا يزداد على ذلك شيء بالشك وفيه ايما على ان له اخس

الحالين واسوئتهما وذا في صورتين الاولى ما يفرض فيه الخنثى انثى كما ذكره المصنف  
 والثانية ما يفرض فيه ذكر او هن امشتمل على صورتين احدهما ما يكون فيه الخنثى محررا وما  
 كما اذا ترك زوجا واختا لاب وام وخنثى لاب فانه ان كان اختا له سهم هو السدس تكميلا  
 للثلاثين ولكل من الزوج والاخت نصف فتعول المسئلة من ستة الى سبعة وان كان اخا  
 فمحرروم لانه عصبة لم يبق له شيء بعد فرضهما وهو النصفان ولا ريب انه اخس الحالين  
 فيفرض كونه ذكر او الثانية ما يكون غير محرروم كما اذا تركت زوجا وام وخنثى لاب وام فانه  
 ان كان الخنثى اختا لاب وام فله نصف كالزوج وللأم ثلث فتعول المسئلة من ستة الى ثمانية  
 وان كان اخا فله سهم وللزوج نصف وللأم ثلث ولا يخفى انه اخس الحالين لان  
 السهم الواحد من ستة اقل من ثلاثة اسهم من ثمانية فيفرض كونه ذكر ايضا وهذا عند  
 أبي حنيفة واما عندهما فسيأتي كما في الهداية الا ان محمد ابا حنيفة في عامة الروايات  
 كما في السكافية وهذا اظهر كما في المصبرات وذكر في النظم ان ابا يوسف معجب  
 في ظاهر الاصول وفي الكافي انه قوله الاول وفي الفرائض السراجية ان ما ذكرناه قول ال  
 حنيفة واصحابه وعليه الفتوى ولما كان الشعبي من اساتذة ابي حنيفة وفي هذا الباب قوبه  
 مبهم فسر ابو يوسف تفسيرين احدهما ما هو اقرب الى الصواب وهو مختاره والثاني ما اخذ  
 محمد كما في المصبرات وغيره ذكره المصنف فقال (و) فيما اذا ترك الخنثى ابوه وابنا (عند  
 الشعبي) يفتح الشين (له) اي للخنثى (نصف النصيبين) اي نصف مجموع حظ الذكر  
 والانثى وهذا محتمل لنصف نصيب كل منهما منفردا او مجتمعا فاشير الى تفسيره بقوله (وهو)  
 اي نصف النصيبين بمعنى نصيبه ذكر عند الانفراد وكذا نصيبه انثى عند الانفراد  
 (ثلاثة) للخنثى والباقي للابن (من سبعة) من السهام (عند ابي يوسف) يخرج  
 او من هب وذلك لان للابن عند الانفراد كل الميراث وللبنث نصفه فكان نصف الكل  
 اثنين ونصف النصيب واحد او لمجموع ثلاثة ارباع فان المخرج اربعة فتعول الى سبعة  
 فيجعل للخنثى ثلاثة وللابن اربعة (و) هو اي نصف النصيبين بمعنى نصيب كل منهما  
 عند الاجتماع (خمسة) للخنثى والباقي للابن (من اثني عشر) سوما (عند محمد)  
 يخرج ابا فان للابن مع الابن نصفان للبنث مع الابن ثلثا فكان للخنثى مجموع نصف  
 النصيبين من الربع والسدس ويحتاج الى عدد يكون مخرجا لذلك وهو اثني عشر  
 للخنثى منه خمسة هي ربع وهو ثلث وسدس وهو اثنان وللابن السبعة الباقية وحصة الخنثى  
 على التقدير الاول ازيد فانا اذا ضربنا سبعة في اثني عشر يحصل اربعة وثمانون ثم  
 تضرب الثالثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلثون ثم يضرب الخمسة في سبعة يحصل خمسة  
 وثلثون والاول وهو ستة وثلثون ازيد على الثاني وهو خمسة وثلثون بواحد من اجزاء اربعة

وثانين والتحقيق في كتب الحساب وفي تقديم قول أبي يوسف أشعار بان تفسيره المختار  
عند المصنف لكن في الهداية خلافة فانه قدم قول محمد في الدعوى واخره في الدليل وذاتيدل  
على اختياره كما في النهاية ولما كان من ذاب المشايخ ايراد مسائل مختلفة في آخر كتبهم  
تدكيرها وافقهم المصنف في ذلك فقال

\* (مسائل شتى) \*

اي متفرقات هو جمع شتيت فعيل بمعنى فاعل حمل على فعيل بمعنى مفعول كمر يض  
ومرضى ولذا جمع على فعلى كما تقرر (كتابة الاخرس) الاصل ما يعرف به نكاهه وطلاقه  
وبيعه وشراؤه وقوده كالبيان لان الكتابة ممن نأى كالحطاب ممن دنا وفيه اشعار بان  
لو كتب ذلك مستتبنا مرسوما اى مقروا معنونا كما اذا كتب على القرطيس  
او غير مرسوم كما اذا كتب على ورق او شجر او ارض كان كالحطاب الا ان في غير المرسوم  
لابد من النية ولا يصح قضاء في المرسوم انه لم ينوبه فلو كتب غير مستتبين كما اذا  
كتب على ماء او هوا علم يصح شىء من ذلك وان نوى كما في الخلاصة وغيره وفيه اشعار بان  
يقاد بالكتاب من الغائب كالاخرس وقد ذكر وان لا يقاد فاما ان يكون من اختلاف  
الروايتين او اختلاف حكم الاخرس والغائب في الكتابة كما في الكافي وغيره (وايماءه)  
اي اشارته بالرأس او الحاجب او العين او اليد (بما يعرف به نكاهه) مضاف الى  
الفاعل والمفعول (وطلاقه وبيعه وشراؤه وقوده كالبيان) والنطق بذلك لان هذه  
الاحكام تحتاج اليها فانها من حقوق العباد في الجملة واطلاقه مشير الى ان الايماء معتبر مع  
القدرة على الكتابة لان كلاهما حجة ضرورية فلا يعتبر ما قال بعض اصحابنا انه لا يعتبر  
كما في الهداية (ولا يحد) الاخرس المقر بالقذف او السرقة او الزنا او الشرب  
بطريق الايماء والكتابة ولو مرسومة لانه لا يجب العقوبة على المقر على نفسه بما وجبها  
الا بالبيان (وقالوا في معتقل اللسان) بضم الميم وفتح القاف اى في محبس عن الكلام  
وغير قادر عليه (ان امتد ذلك) الاعتقال الى سنة ومحنة الى الموت وعليه الفتوى على  
ما قالوا كما ذكره المصنف وغيره (وعلم اشاراته) اى اشاراته الى ما يريد من النكاح  
(فكنا) اى المعتقل مثل الاخرس في اعتبار الكتابة والايماء لان عارض الصمت يرجى  
زواله ساعة فساعة فلا يعتبر كالانغماء فلو اصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على  
الكلام فاشار او كتب وقد طال ذلك سنة فهو مثل الاخرس وقال محمد بن مقاتل  
المرضى اذا لم يقدر على الكلام لضغفه الا انه عاقل فاشار برأسه الى وصيته فقد صح  
وصيته وقال اصحابنا انها لم تصح كما في العمالي (وفي غنم) اسم جمع للشاة (من بوحه)

فيما) اي بينها (ميتة) واحدة واكثر (هي اقل) من الميت بوحدة (تحرى) اي طلب  
 الاخرى وهو الصواب وهذا اذا لم يكن هناك علامة يعلم بها الميت بوحدة من الميتة  
 والا فلا يتحرى وعليه ان يأخذها بالعلامة كما في الكرماني (واكل) ان اطمأن فليد على ان  
 شاة من بوحدة (في) حال (الاختيار) بان يجد من بوحدة يقيم لان القليل ساقط الاعتبار  
 دفعا لخرج وفيه اشارة الى انه لو كان الميتة اكثر او نصفين لم تؤكل مع الاطمينان والى انه  
 لو اضطر الى اكل اكل بكل حال سواء كان الميتة مساوية او اكثر او اقل كما في الهداية وانما  
 خص الغنم اشارة الى ان في الثياب الطاهرة والنجسة المختلطين يتحرى بكل حال سواء كان  
 الغلبة للطاهرة او النجسة او كانتا متساويتين لان حكم الثياب اخف والى ان في اثناء مختلط  
 يذاع غيره وهو غائب لا يتحرى بل ينتظر حتى جاء صاحبه كما في الرغيف المختلط برغيف  
 غير هو قيل يتحرى فيهما وقيل يتصرف في كل واحد منهما كما في طعام مشترك صاحبه  
 غائب فانه قدر رفع قدر نصيبه عند الاحتياج كما في النخيرة وغيره ولا شك انه غتم على  
 احسن اوجه الانتهاء فانه ذكر مسائل الاخرس والمعتقل والغنم الميت بوحدة في آخر الكتاب  
 \* ثم نبه على ما اختارهما هو المولع على في الباب \* وهذا وان فراغى بحمد الله تعالى على  
 تواتر نعماء كثيرة \* عن تبيين ما هو العمدة لغفران سيئات غفيرة \* يوم القروية لسنة  
 احدى واربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية \* صاحبها افضل السلام  
 والتحية \* اللهم حقق رجاءنا في غفران السيئات وبلغنا ببركات هيبك  
 الى اعلى الدرجات فانك اكرم الاكرمين وارحم

الراحمين

تم

بوجامع الرموز كتابي فلك باسمه سنة رخصت بيرلدي صانكي پيتر بورجه

٩ نجي ماينه ١٨٨٠ نجي يله





یوم التمام ۱۹ شعبان ۱۲۹۳  
۱۸۹۳ مخمض و فاضل باشی آی کوثر

برقی دالالتی  
تورم چربک عذر ملو صولت  
بحر صوبه